

www.kotobarabia.com
الاقتصاد المصري
من الاستقلال
إلى التبعية (١)
١٩٧٤- ١٩٧٩
عادل حسين
www.kotobarabia.com

الاقتصاد المصري

من الاستقلال إلى التبعية

١٩٧٤- ١٩٧٩

عـادل حسيـن

فهرس

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

تقديم

الكتاب طويل بما فيه الكفاية، بحيث يحسن أن تكون المقدمة قصيرة! حسبي إجابة تساؤل متصور، مع إشارة لبعض القضايا المنهجية التي وجهت تأليف الكتاب.

١. وأبدأ بطرح التساؤل: لماذا الحجم الكبير لكتاب لا يتناول إلا خمس سنوات من التاريخ المصري؟ وأجيب بأن تقويم الفترات التاريخية المختلفة لا يكون بعدد السنوات، ولكن بكثافة ما تحمله الفترة المعينة من أحداث مؤثرة، ومن تغيرات. وبهذا المعيار، فإن الفترة محل الدراسة كانت فترة غير عادية، أحداثها متلاحقة ونتيجتها كارثة، على مصر والوطن العربي. وأية محاولة لتجاوز ما صرنا إليه تتطلب وقفة تأمل عميق، تتطلب شرح ماذا حدث في مصر؟ وكيف حدث؟ وأزعم أننا لا نعلم إلا القليل في ذلك، وينبغي بالتالي أن نبذل جهدا كبيرا في

البحث، و.. بعض الجهد والوقت في قـراءة مـا يبحث.

إن المعلومات الضرورية لفهـم مـا حـدث، أو للبحـث العلمي، يصعب التوصل إليها. ولا أقصـد – فـي المقـام الأول- المعلومات الكمية عن المتغيـرات الكليـة (النـاتج المحلي الإجمالي – أرقام الادخار القومي والاستثمار.. إلخ)، أو عن تطور القطاعات الاقتصـادية المختلفـة (الصـناعة وفروعها، الزراعة وما يتعلق بها، النقـل والمواصـلات.. إلخ). الحصول على المعلومات المتكاملة في هـذا المجـال صعب على الباحث الوطني بقدر سـهولته علـى الهيئـات الأجنبية والباحثين الأجانب. ومع ذلك فإن ما يعنينـي فـي الأساس، وما أقصده، هو الحصول على المعلومات الكافيـة والحقيقية عـن أسـلوب تقريـر السياسـات الاقتصـادية، فالمعلومات هنا أكثر أهمية، والحصول عليها أشد عسرا. إن الهيئات الدولية بقيادة الولايات المتحدة تسيطر علـى الإدارة الاقتصادية في الدول التابعة (التـي تسـمى – للتضـليل – نامية)، ولكنها تمارس هذا الدور في سرية بالغـة. الوثـائق المثبتة لطبيعة هذا الدور ومداه لا تصل إلـى يـد البـاحثين

والسياسيين الوطنيين أبدا. الكل يشعر بهذا الـدور ويلمـس نتائجه العامة، ولكن دون اطلاع فعلـي علـى الاتفاقيـات والآليات المنظمة لعمليـة التبعيـة، أو عمليـة الإدارة مـن الخارج. وفي الحالة المصرية، خططت الولايات المتحـدة، مباشرة ومن خلال الهيئات الدولية (صندوق النقـد الـدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، لكي تعيد الدولة المصـرية (وسياساتها الاقتصادية) إلى وضـع التبعيـة، وقـد نجـح مخططها، وأصبح الاقتصاد المصري خاضعا بالفعـل لإدارة أجنبية، ولكن نجحت السرية في إخفاء معالم ما تحقق وكيف تحقق. وبالتالي كان على المؤلف – في هذه الظـروف – أن يفسح صفحات الكتاب لكل المعلومات والوثائق التي توصـل إليها، والتي أعتقد أن من حق القوى الوطنية أن تطلع عليها. وفي حدود ما أعلم، فإن هذه هي المرة الأولى التي ينشر فيها هذا القدر من المعلومات الموثقة عن آليات الإدارة السـرية للاقتصاد التابع. والغالبية الساحقة من الـوزراء المصـريين (السابقين والحاليين) سيطالعون هذه المعلومات لأول مـرة، وقسم كبير ممن كان في الصورة سيرى أنه لم يكن يعلـم إلا

جانبا محدودا مما حدث، وسيفاجأ عند مطالعته لهذا الكتـاب بحقيقة الصورة المتكاملة.

أضيف أخيرا، في الإجابة على التساؤل عن طول الكتاب، أنه كان مطلوبا متابعة الأساليب والمناورات المختلفة التـي استخدمت في تمرير السياسات الجديدة. وكان مطلوبا – فـي هذا السياق – أن تناقش بعناية مختلف الحجـج الاقتصـادية المقدمة. وهناك أهمية تاريخية وفكرية وسياسية لهذا النقاش. الأهمية التاريخية مفهومة، ولكن نقصد بالأهميـة الفكريـة والسياسية أننا بصدد معركة معاصرة ولا زالـت مسـتمرة، وبالتالي ينبغي أن نتسلح بالحجج اللازمة لدحر الأعداء فـي هذه المعركة، خاصة وأن الحالة المصـرية ليسـت حالـة استثنائية، إنها مجرد مثال بارز لما يسمى "سياسة الانفتـاح"، مثال بارز بسبب الوزن المصري في الساحة العربيـة مـن ناحية، وبسبب أنه نموذج صريح وتبلور من ناحية أخـرى، ولكن بوسعنا أن نؤكد أن الاتجاه العام للانفتاح – بما يتضمن من تبعية وتعليمات خارجية – منتشر في أغلـب الأقطـار العربية بدرجة أو أخرى.

٢. منهجنا في الدراسة: اتهم الفكر العربي في تصديه للمشاكل القومية بأنه كان رومانسيا في أغلب مراحله، وبأنه أهمل الجانب الاقتصادي فترة طويلة. وإهمال الجانب الاقتصادي هو اتهام صحيح، وصحيح بالقدر نفسه أنه أهمل أيضا الجوانب الحضارية والجيوسياسية، ولكن أخطر من كل ذلك أنه لا يبحث – حتى الآن – كل هذه الجوانب في إطار كلي، أي كمكونات متكاملة ومتفاعلة في نسق ديناميكي. هذا هو القصور المنهجي القاتل – على المستوى النظري – ولذا فإن أغلب الدراسات الاقتصادية (وقد تدفقت بمعدل هائل خلال السنوات الأخيرة) لا يسد ثغرة من ثغرات الفكر القومي على نحو ملائم، لأنه لم يرتبط عضويا بطبيعة النسق الحالي و/ أو النسق المستهدف للمجتمع العربي. ونفس الأمر يقال عن الدراسات الاستراتيجية الأمنية التي بدأت تنتعش،

وأيضا عن الدراسـات الحضـارية والسياسـية.
هناك بطبيعة الحال عـدد مـن الدراسـات ذات النظرة الشاملة، ولكن يعيبها بـدورها أنهـا فـي كثير مـن الحـالات مجـرد إسـقاط مقـولات وتصـورات عامـة وجامـدة لا تسـتند إلـى دراسات عينيـة، تجريبيـة (إمبيريقيـة)، تقنـع بصـحة النظـرة الشـاملة المقدمـة؛ أي أن الصياغات العامـة لا تبـدو كاسـتنتاج واقعـي ومنطقي من الوقائع، بقدر ما تبدو كما لـو أنهـا تغني عن الوقـائع. يمكـن أن نقـول إن أغلـب الدراسات الميدانيـة والعينيـة تنقصـها النظـرة العامة، وأصـحاب النظـرة العامـة لا يهتمـون بالقدر الكافي بالدراسات الميدانية والعينية.

الاقتصاديون يتكلمون كلاما معمقًا عن فوائـد التكامـل الاقتصادي العربي، وعن مخاطر الأشكال الحالية لتوظيـف المال النفطي.. إلخ بعيدا عن السلام الأمريكي – الإسرائيلي، والمختصون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يبحثـون كامب دافيد بعيدا عن التغيرات البنيوية في المجتمع العربـي

التي أفضت إلى كامب دافيد. الترابط بين كل هذه المتغيرات لا يظهر في دراسات معمقة، ولكن قد يعلن فقط في بعـض المناسبات، في بيانات وكتيبات سياسية عامة.

والنظرة الشاملة (غير المعمقة وغير الموثقة) ليست فقـط غير مقنعة لكل الأطراف، فأهم من ذلك أنها قد تكون غيـر صحيحة، فكثير من التعميمات قد تحتاج تطويرا وتعديلاً على ضوء ما تسفر عنه المتابعة الفعلية للواقع. وهذه هي الخبـرة الشخصية للباحث. لقد بدأت الدراسة باعتماد منهج مركـب؛ أي منهج يعتمد دراسة الممارسة الاقتصادية فـي ترابطهـا وتفاعلها مع الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية فـي إطار جيوسياسي معين. وقد بدأت – كضرورة – بعدد مـن الفروض والتصورات حول مفهومي الاسـتقلال والتبعيـة، وحول الطبيعة العامـة للتحـول فـي النظـام الاقتصـادي المصري. وأعترف أن اختبار هذه الفروض والتصورات من خلال البحث، أدى إلـى تعـديلات كثيـرة فـي المفـاهيم والتصورات التي بدأت منها. وأشهد أيضا أن بلورة مفـاهيم وتصورات (أعتقد أنها أصح) ساعدت في اكتشاف علاقـات وتشابكات بين الوقائع لم أكن قد توصلت إليها، قبـل إعـادة

ضبط المفاهيم الموجهة. (وقد حاولت أن أصيغ ما توصلت إليه من مفاهيم في الفصل الخامس).

إلا أن وعورة البحث لم تقتصر على صعوبة التوصل إلى أدوات نظرية ضابطة لتحليل الوقائع، ومتفاعلة معها. فإلى جانب ذلك، كان هناك عدم انتظام التدفق في المعلومات؛ ففي الظروف التي أشرنا إليها، كان يحدث أن ينتهي العمل في فصل معين، ثم ترد بعد فترة معلومات جديدة تصلح كمدخلات لهذا الفصل. وعادة لا تؤدي هذه المدخلات إلى مجرد إضافة كمية، فقد تؤدي إلى اكتشاف تفسيرات وعلاقات تؤثر في بنية التحليل. وباختصار، يمكن أن أقول بصدق إن هذا الكتاب قد أُعيدت صياغة بعض فصوله مرتين، وأغلب الفصول أعيد تأليفها ثلاث مرات.

٣. لمن كتبت؟ الاقتصاديون مستهدفون بطبيعة الحال، ولكنني أتوجه بخطابي في الحقيقة إلى دائرة أوسع. أرجو أن يجتذب الكتاب اهتمام دائرة واسعة من المثقفين والمهمومين بمستقبل أمتنا العربية. ففهم ما حدث في مصر، ومعرفة آليات التبعية، لا تقتصر

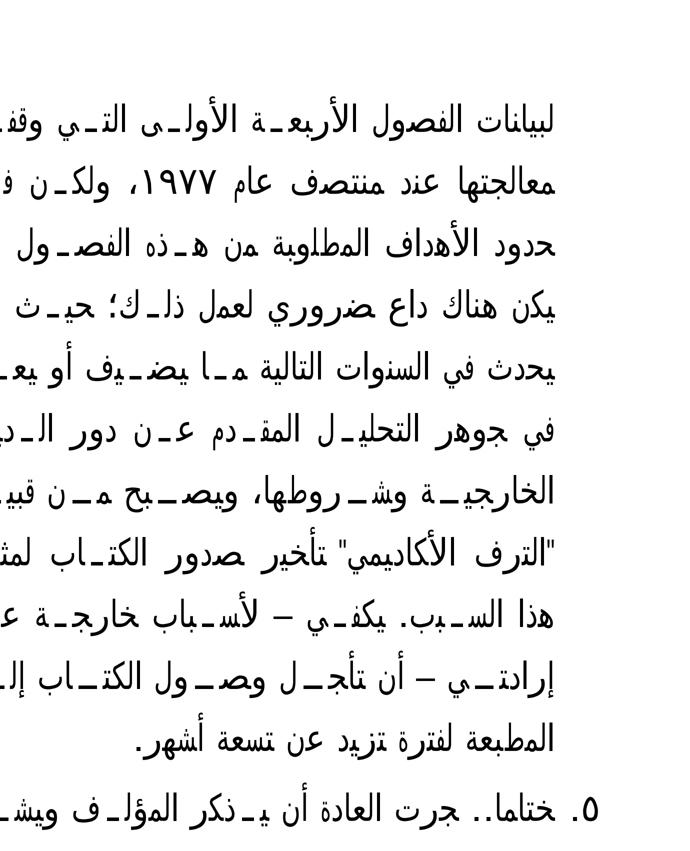
أهميتها على الاقتصـاديين وقـد راعيـت فـي أسلوب الكتاب إمكان تحقيـق هـذا الهـدف. وإذا ظلت هنـاك بعـض النقـاط القليلـة التـي قـد تغمض علـى غيـر الاقتصـاديين، فأعتقـد أن بالوسع تجاوزها دون أن يفقـد القـارئ متابعـة الخط الأساسي للتحليل.

أيضا استهدف كل القوى الوطنية المتطلعة إلـى نهضـة قومية مستقلة؛ إذ اعتقد أن معرفـة الحقـائق، ومعالجتهـا، وتحليل علاقاتها بلا تعسف أو تأويل مفتعل، مـن شـأنه أن يصل بكافة القوى (على اختلاف مدارسها) إلى تصور واقعي ومتقارب لهموم الحاضر، ولطريق الخلاص. وقد انعكس هذا الهدف في طريقة التأليف، طريقة الحـوار والتصـاعد فـي البرهان التي تبدأ بأساس بسيط استاتيكي ثم تعلو نحو الأكثر تعقيدا وديناميكية. الفصول الأربعة الأولى تُمثـل الأسـاس البسيط (الجزئي) والاستاتيكي. والفصـل الخـامس مرحلـة انتقالية إلى الفصول التالية. وقد صيغ هـذا الفصـل أيضـا بطريقة الحوار والتصاعد في البرهان، في محاولة مخلصـة للتوصل إلى التقاء مبدئي حول مفاهيم نظرية متقاربة. وقـد

اخترنا للفصول من السادس إلى التاسع – للسبب نفسه ولأسباب أخرى أن تتولى متابعة التطورات المتشابكة سنة بسنة. ولكن لم تتقيد في ذلك بسيناريو نمطي لعرض الوقائع المختلفة في كل سنة. فقد رتبت الوقائع في كل فصل من هذه الفصول حسب منطق التصاعد في البرهان من ناحية، وحسب وظيفتها في مسار التحليل العام للانتقال من الاستقلال إلى التبعية.. ولولا هذه الاعتبارات والأهداف، لكان ممكنا أن يأخذ التأليف خطًا مختلفًا وصياغة مختلفة.

٤. المدى الزمني للدراسة: بدأ العمل المنظم في تأليف الكتاب بعد أحداث يناير ١٩٧٧ في مصر. وبعد عام من التجميع والتحليل والتركيب، استقر إطار البحث على أن يتوقف المدى الزمني الذي تغطيه الدراسة عند منتصف عام ١٩٧٧ تقريبا. ولم يكن هذا التحديد عشوائيا، فوفْقًا لهدف الدراسة (وهو متابعة آليات الانتقال إلى التبعية) كان منطقيا أن يعتبر منتصف ١٩٧٧ (انعقاد المجموعة الاستشارية الأولى – انظر الفصل التاسع)

نقطة توقف مقبولة. فهذا الحدث، في هذا التاريخ، مثل الانكسار الحاسم باتجاه التبعية الاقتصادية، وبالتالي باتجاه القدس، وكل ما تلي ذلك كان تداعيا طبيعيا. ولكن رغم الجهد المبذول لإنهاء الدراسة في أقرب وقت ممكن، حدث تجاوز للوقت المتوقع (سواء بسبب المنهج كما قلنا أو بسبب التدفق غير المنتظم للمعلومات)، فتقرر أن يمتد الفصل التاسع إلى تغطية عام ١٩٧٨، وقد اكتشفنا أن الهيئات الدولية – بعد سيطرتها على الإدارة الاقتصادية في منتصف ١٩٧٧ – كانت تهدف إلى استخدام موقعها الحاكم بحيث تنتهي من تحقيق جوهر التغيرات الهيكلية والبنيوية للاقتصاد المصري في عام ١٩٨٠، فتقرر أن يشمل الفصل الأخير (العاشر) متابعة تحليل هذه المهمة حتى آخر بيانات متاحة. وقد يرى البعض أن هذا التعديل في إطار البحث كان يتطلب عودة وتحديثًا



لبيانات الفصول الأربعة الأولى التي وقفت معالجتها عند منتصف عام ١٩٧٧، ولكن في حدود الأهداف المطلوبة من هذه الفصول لم يكن هناك داع ضروري لعمل ذلك؛ حيث لم يحدث في السنوات التالية ما يضيف أو يعدل في جوهر التحليل المقدم عن دور الديون الخارجية وشروطها، ويصبح من قبيل "الترف الأكاديمي" تأخير صدور الكتاب لمثل هذا السبب. يكفي – لأسباب خارجة عن إرادتي – أن تأجل وصول الكتاب إلى المطبعة لفترة تزيد عن تسعة أشهر.

٥. ختاما.. جرت العادة أن يذكر المؤلف ويشكر – عند تقديم كتابه – كل من ساعده في تحضير مخطوطته، وفي مناقشتها ونشرها. وجرت العادة أن يقول أيضا – سواء على سبيل المجاملة، أو لأنه لم يأخذ بكل ما نصح به – إنه وحده المسئول في التحليل النهائي عن أي نواقص تشوب الكتاب. وفي حالتنا

الخاصة، يجد المؤلف نفسه في موقف بالغ الحرج. إن من ساعدوا في هذا المشروع، وفي كل مراحله، إخوة عديدون وأعزاء. كيف كان ممكنًا أن أحصل على المعلومات والوثائق؟ كيف كان ممكنًا أن أمضي في هذا الطريق بدون من وفروا لي جو البحث، وتطوعوا بتقديم كل المساعدات الممكنة؟ كيف كان ممكنًا أن أطمئن إلى ما جاء في التحليلات والاستنتاجات بدون مناقشات خصبة عميقة؟ كيف كان ممكنًا أن تصل المخطوطة إلى ناشر؟ هذا الكتاب أولى بشكر المؤلف لمن عاونوه. ولكنني في وضع لن أذكر معه أسماء. جزاهم ا كل خير. ووحدي أتحمل المسئولية كاملة.. وليس فقط للأسباب التقليدية التي يقصدها المؤلفون في هذه المناسبة..

عادل حسين

١٩٨١/١/٣٠

الفصل الأول

إجمالي الديون الخارجية قبل الانفتاح وبعده

أولاً: حجم الديون في ذُروة الأزمة

١. كم تبلغ الديون الخارجية المستحقة على مصر؟ الإجابة ظلت لغزا أو سرا لفترة طويلة. وللتدقيق، كانت الأرقام سرا على المصريين، ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة "لمن يعنيهم الأمر" في الخارج.. وبما أنني مصري، كان لا بد أن أتعثر في التوصل إلى صورة دقيقة ومتكاملة، ويشفع لي أن أستاذًا كبيرا كعلي الجريتلي سبقني إلى نفس التعثر، وكتب أنه "لفترة طويلة كان هناك تضارب كبير بين الأرقام المنشورة عن الدين العام المصري الخارجي، مما أثار البلبلة. وتراوحت التقديرات بين ٦ و ١١ بليون دولار (!) وكانت هذه التقديرات تشمل أحيانًا القدر المستخدم فقط، وأحيانًا أخرى المبلغ المتعاقد عليه جميعه. وكانت بعض التقديرات تشمل الودائع العربية والتسهيلات المصرفية والديون الحربية، بينما يستبعدها البعض

الآخر، كما تباينت التقديرات تبعا لسعر الصرف المستخدم في تحويل أرقام الدين" [١].

في ذروة الأزمة؛ حين تلاحقت لحظات الإعسار وإشهار الإفلاس، كانت البيانات التي ينشرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تقاريره السنوية؛ فقد درج البنك على نشر جداول مجمعة عن الديون الخارجية للدول "النامية"، وكان حجم الديون الخارجية لمصر وفْقًا لهذا المصدر (شاملة المبالغ غير المستخدمة) كالتالي:

- ١٩٧٢/١٢/٣١: ٢٠٤٠,٩ مليون دولار = ٨١٦,٤ مليون جنيه
- ١٩٧٣/١٢/٣١: ٢٣٢٥,٤ مليون دولار = ٩٣٠,٢ مليون جنيه
- ١٩٧٤/١٢/٣١: ٣١١٩,٥ مليون دولار = ١٤٢٧,٨ مليون جنيه
- ١٩٧٥/١٢/٣١: ٥٦٨٦,٩ مليون دولار = ٢٢٧٤,٨ مليون جنيه[٢]

وبالتأكيد فإن هذه السلسلة من الأرقام واضحة الدلالة والخطورة، فقد قفزت خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ بمعدلات مجنونة، إلا أن هذه الأرقام لا تعطي مع ذلك الصورة الكاملة، فالبيانات المذاعة علنًا للبنك الدولي لا تشمل عادة الديون العسكرية، ولا تشمل أيضا الديون التي تقل آجالها

عن سنة (كما تسـجل تقـارير البنـك الـدولي)، وكـذلك لا يشمل رقم ١٩٧٥ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار مستخدم وقائم في نهاية ذلك العام لتسهيلات موردين بآجال تمتـد خمـس سنوات أو أقل (كما جاء في تقرير ١٩٧٧). وبالفعل، فـإن الأرقام، التي توصلت إليها في تلك الفترة مصـادر أخـرى، تزيد كثيرا عن الأرقام المنشورة في التقارير السنوية "العلنية" للبنك الدولي، فقد كتب جون ووتر بيري مثلاً (وهو باحـث أمريكي أتيح له أن يقوم بعمليـة مسـح واسـعة للاقتصـاد المصري) أن التقديرات للديون الخارجية المدنية تراوحـت بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ مليون جنيه في نهاية ١٩٧٤ [٣]، وهي تقديرات تزيد حوالي ٢٧٠ مليون جنيه (في الحـد الأدنـى) أو ٧٧٠ مليون جنيه (في الحد الأقصى) عن تقديرات البنـك الدولي لنفس العام. ويلاحظ نفس الشيء في الأرقـام التـي أعلنتها السلطات المصرية، فهي تزيد كثيرا عن أرقام البنـك الدولي السابقة. وقد يستوقف القارئ ذكر السلطات المصرية في هذا المجال؛ إذ يتصور أن إعلان بيان رسمي كان يحـل اللغز، ويزيل الغموض، ولكن السلطات لا تبوح بسرها بمثل هذه البساطة. لقد صدر أول بيان رسمي في أواخـر ١٩٧٥

على لسان وزير الاقتصاد، وعلق الجريتلي على هذا البيـان بأنه "قطع الشك باليقين لأول مرة".

جاء في بيان الوزير (زكي شـافعي) أن الـدين المـدني الخارجي المستحق على جمهوريـة مصـر العربيـة فـي ١٩٧٥/٩/٣٠ (وفْقًا للتفاصيل الموجودة لدى البنك المركزي) يصل إلى ٢٧١٧,٨ مليون جنيه [٤]، وصحيح أن هذا البيـان قدم لأول مرة أرقاما رسمية عن موضوع الـديون، ولكـن صحيح أيضا أنه لم يكشف كل الحقيقة، ولم يصل بنـا إلـى يقين كامل؛ ولذا اضطر الجريتلي (بعد أسطر قليلة من حديثه السابق عن اليقين) إلى العودة إلى التخمين، فكتـب "أغلـب الظن أن الأرقام السابقة تُمثل القدر المسـتخدم فعـلاً عـن القروض والتسهيلات" [٥]. وقد لجأ إلى "الظـن" لأن بيـان الوزير لم يحدد المقصود بدقة. إلا أن هذا الاسـتنتاج، بـدا متعارضا مع ما ورد في البيان الرسمي التالي، على لسـان رئيس مجلس الوزراء (ممدوح سالم)، والذي قـدر الـديون الخارجية في أواخر ١٩٧٦ بنحو ٤٦٢٠ مليون جنيه [٦]؛ أي بزيادة حوالي ٢٠٠٠ مليون جنيه خلال عام واحد، وقد يبدو من هذه الطفـرة أن الـرقم الأول يقتصـر علـى المبـالغ

المستخدمة، وأن الرقم الثاني يشمل المبالغ المستخدمة وغير المستخدمة [٧]. ونحن "نظن" أن أرقام البيانين الأول والثـاني تقتصر على المبالغ المستخدمة فعـلاً، ونعتقـد أن الزيـادة الكبيرة في الرقم الذي استخدمه رئيس مجلس الوزراء ترجع في جانب منها إلى أنه يحتوي الديون العسكرية، بينما الـرقم الأول الذي أذاعه وزير الاقتصـاد يقتصـر علـى الـديون المدنية، والمعروف أن وزير الاقتصاد كان قد أعلـن فـي جلسة سرية (في نفس اليوم) رقم الديون العسـكرية، ولكنـه لم يعد سرا الآن: فقد ذكر بعد ذلك فـي مناقشـات مجلـس الشعب العلنية، وكان لا يتجاوز ١,٢ بليـون جنيـه [٨]، وإذا أضيف هذا الرقم إلى الديون المدنيـة فـي سـبتمبر ١٩٧٥ يصبح المجموع حوالي ٣٩٠٠ مليون جنيه [٩]، ارتفعت فـي بيان رئيس الحكومة بعد عام ٤٦٢٠ مليون جنيه. ويـرجح "ظننا" بأن هذا المبلغ الأخير يحتوي الـديون العسـكرية، أن البيان الرسمي الثالث في الموضوع، والذي ألقاه عبد المـنعم القيسوني (نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصـادية) أمام مجلس الشعب، أعلن أن ديوننـا حتـى ١٩٧٦/١٢/٣١ كانت حوالي ٤٨٠٠ مليـون جنيـه (= ١٢ ألـف مليـون

دولار)[١٠] وأوضح القيسوني في البيان أن هذا الرقم يشـمل الديون العسكرية. والحقيقة أن هذا البيان – رغـم قصـوره أيضا – كان أوضح وأدق بيان رسمي عن الديون الخارجية المصرية. يؤكد الدقة أن الأرقام الواردة به اتفقت مع الأرقام المثبتة في وثائقَ رسمية مع "من يهمهم الأمر"، ومـع مـن لا يجوز خداعهم؛ على الأقل لأنهم يعرفـون الحقـائق [١١]. إلا أنه يتعذر للأسف إكمال السلسلة إلى عـام ١٩٧٧ عـن طريق البيان الرابع الذي أعلنته الحكومة عن قيمة القروض حتى ١٩٧٧/١١/٣٠، فهذا البيان تجاهل الديون المصـرفية وتسهيلات الموردين والودائع، وبالتـالي انكمـش إجمـالي الديون المستخدمة إلى ٥٥٥٢,٩ مليون دولار[١٢].

على أية حال، نحن نكتفي في هذا المجال بالدلالة العامة، وبالتأكيد فإن مبلغ الدين الخارجي المستحق والمستخدم يزيد كثيرا جدا عن الأرقام المنشورة علنًا في تقارير البنك الدولي (والتي نقلناها في أول الفصل)، رغم أن هذه الأرقام تشـمل المبالغ غير المستخدمة إلى جانب ما اسـتخدم فعـلاً.. وإذا سلمنا بأن ديوننا الخارجية المستخدمة حتـى ١٩٧٦/١٢/٣١

كانت ٤٨٠٠ مليون جنيه فإن هذا الرقم وحده كفيل – وحتى قبل تحليل مكوناته وشروطه – بإثارة القلق.

وللتذكرة فإن الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٦ (بالأسعار الجارية) كان ٥٧٨٧ مليون جنيه (عن مصادر وزارة التخطيط) أي أن نسبة الدين الخارجي المستخدم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ٨٣% وإذا أضيفت المبالغ المتعاقد عليها ولم تستخدم، تتجاوز النسبة الناتج المحلي الإجمالي؛ أي يصبح عبء المواطن المصري من الديون أكثر من نصيبه في الناتج المحلي.

٢. نتتبع الآن مصيبة الديون الخارجية بمؤشرات أخرى، هناك مثلاً ما نسميه "معدل الاعتماد على الخارج"، وهو نسبة صافي التحويلات الخارجية (على اختلاف أنواعها) إلى الناتج المحلي الإجمالي (نحسب صافي التحويلات هذه بإضافة صافي العمليات الجارية إلى صافي المعاملات الرأسمالية) وسنجد أن معدل الاعتماد على الخارج تطور على النحو التالي:

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
%٨,٢	%١٦,٩	%٣٥,٢	%١٦,٦

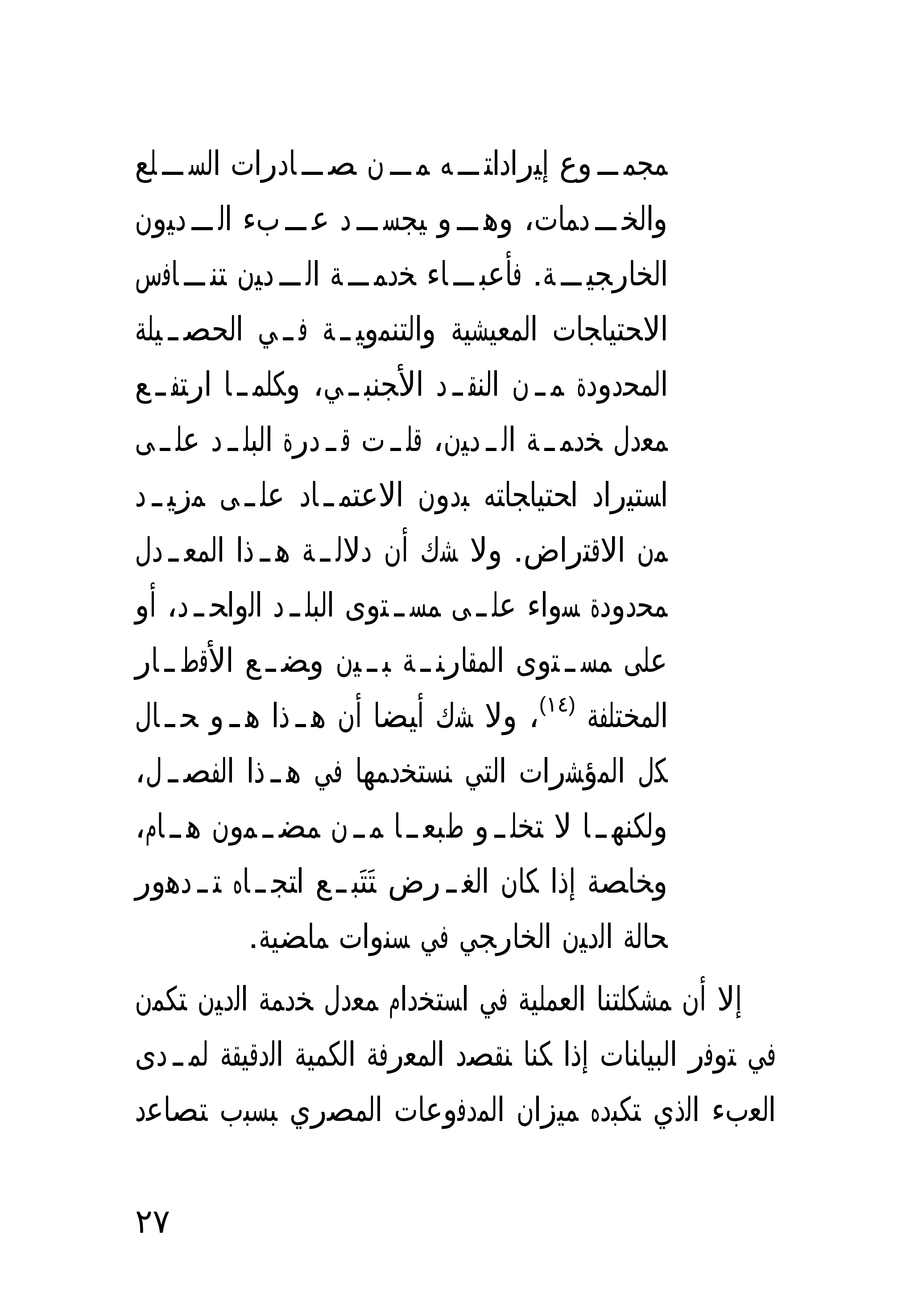
وهذه المعدلات تمثل مؤشرا مقلقًا جدا، فزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي تفتح باب التبعية لمن يملك مفاتيح هذا التمويل. ولا يقلل من القلق الانخفاض البادئ في معدل عام ١٩٧٦ (والذي نؤجل تفسيره الآن). ولكن قد يحسن الصورة نوعا أن يقال إن مصر تلقت بعد بدء الانفتاح مبالغ كبيرة نسبيا من التحويلات التي لا تسدد (منح) أغلبها من الحكومات العربية، وبالفعل فإن إضافة هذه المبالغ إلى حساب العمليات الجارية يؤدي إلى خفض حجم العجز في هذه العمليات، ولكن ينبغي أن نتذكر أن هذه المنح تُمثل – في أفضل التفسيرات – إجراء استثنائيا، وهي إن حسنت الصورة على الورق، فإنها لا تعكس (في حد ذاتها) تحسنًا فعليا في القدرات الذاتية للاقتصاد المصري. ومع ذلك يمكننا أن ندخل هذه المنح في حساباتنا، وعندئذ نلجأ إلى حساب "معدل الاقتراض الخارجي" وهو نسبة صافي الاقتراض من الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد حسبنا صافي الاقتراض باعتباره صافي العجز في العمليات الجارية (بعد

خفضه بقيمة التحويلات غير المسددة) بالإضافة إلى صافي المعاملات الرأسمالية. وسنجد أن معدل الاقتراض الخارجي كان:

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
%١,٥	%٧	%٢٦,٣	%١١,٧

وهذه المعدلات [١٣] تظل مؤشرا مقلقًا. ورغم الانخفاض النسبي في عام ١٩٧٦، يظل المتوسط للأعوام الثلاثة التي مورس فيها الانفتاح الاقتصادي أكثر ارتفاعا جدا من معدل الاقتراض في السنوات السابقة على الانفتاح. ويلاحظ هنا أن المنح كانت حتى عام ١٩٧٣ تكفي لمواجهة الجزء الأكبر من العجز في العمليات الجارية، بل وتحقق بفضلها فائض في الأعوام ١٩٦٨ و١٩٦٩ و ١٩٧٣. ورغم الزيادة الكبيرة في هذه التحويلات – بدءا من عام ١٩٧٤- اتسعت الفجوة في ميزان العمليات الجارية، فلجأ الاقتصاد المصري إلى زيادة معدلات الاقتراض الخارجي.

٣. ننتقل إلى مؤشر آخر: معدل خدمة الدين. وهذا المعدل هو النسبة المئوية لمدفوعات البلد المعين (فوائد وأقساط للديون) إلى



مجموع إيراداته من صادرات السلع والخدمات، وهو يجسد عبء الديون الخارجية. فأعباء خدمة الدين تنافس الاحتياجات المعيشية والتنموية في الحصيلة المحدودة من النقد الأجنبي، وكلما ارتفع معدل خدمة الدين، قلت قدرة البلد على استيراد احتياجاته بدون الاعتماد على مزيد من الاقتراض. ولا شك أن دلالة هذا المعدل محدودة سواء على مستوى البلد الواحد، أو على مستوى المقارنة بين وضع الأقطار المختلفة [١٤]، ولا شك أيضا أن هذا هو حال كل المؤشرات التي نستخدمها في هذا الفصل، ولكنها لا تخلو طبعا من مضمون هام، وخاصة إذا كان الغرض تتَبع اتجاه تدهور حالة الدين الخارجي في سنوات ماضية.

إلا أن مشكلتنا العملية في استخدام معدل خدمة الدين تكمن في توفر البيانات إذا كنا نقصد المعرفة الكمية الدقيقة لمدى العبء الذي تكبده ميزان المدفوعات المصري بسبب تصاعد

مدفوعات خدمة الدين، ولكننا نقصد كما قلنا – تَتَبع الاتجاه، ونقصد استخدام معدل خدمة الدين باعتباره أحد المؤشـرات، وفي هذه الحالة فإن البيانات المتاحة تكفي لتحقيق الغـرض. فإذا اعتمدنا على الجداول العلنية للبنك الدولي السابق الإشارة إليها (في بداية الفصل): كان معدل خدمة الـدين الخـارجي المصري ١٩% عام ١٩٧١، وتـدهور إلـى ٢٨,٤% فـي ١٩٧٢، وإلى ٣٤,١% في ١٩٧٣، وأصـبح ٣٠,٥% فـي ١٩٧٤ و ٢٥,٧% في ١٩٧٥. وقد احتلت مصر – بمقتضى هذه المعدلات – مركزا "مرموقًا" بين مجموعة الدول النامية التي تئن جميعا من الديون الخارجية ومن أعباء خدمتها.

ففي عام ١٩٧٢ وصلت مصر إلى المركز قبل الأخيـر، ولم يتفوق عليها إلا أورجواي (وكان معـدل خدمـة الـدين عندها ٣٧,٩%)، ولكن في عام ١٩٧٣ هبطـت مصـر – بفضل المعدل الذي حققته – إلى المركز الأخير، وعادت إلى المركز قبل الأخير عام ١٩٧٤، تسبقها في الوكسة أورجواي وحدها ٣٢,٨%)، ثم يتحسن الحال في سنة ١٩٧٥، "فتتفوق" علينا أورجواي (بمعدل ٤٥,٩%) وشيلي (بمعـدل ٢٨,٤%) والمكسيك (بمعدل ٢٥,٩) [١٥].. ونود أن نذكر بأننا لا نهـتم

بتحديد موقفنا بالدقة بين الدول النامية وفْقًا لهذا المقياس. فما يعنينا هو الإشارة – بشكل عام وحسب بيانات هذا الجدول – إلى أننا من أسوأ دول العالم الثالث حالاً وفْقًا لمعدل خدمـة الدين، بكل ما يعنيه ذلك من امتصاص خدمة الديون لنسـبة موجعة من حصيلة الصادرات السلعية والصـادرات غيـر المنظورة. وكما سبق أن أوضحنا فإن هذا يتحقق بالضرورة على حساب القـدرة علـى اسـتيراد السـلع الاسـتهلاكية والوسيطة، وعلى اسـتيراد الآلات والتجهيـزات اللازمـة لمشروعات التنمية. ولا يغير من طبيعة الأمـر أن نتحايـل (كما فعلت الحكومة) ونحافظ على مسـتوياتنا الاسـتيرادية أو نزيد منها (وخاصة في مجال الاستهلاك) عن طريق مزيد من التورط في الاقتراض، فهـذا التحايـل مجـرد تأجيـل لمواجهة المصيبة في المدى القصير، وتعظيم للأعباء التـي تنتظرنا في المدى المتوسط والطويل.

إلا أن الاعتماد على هذا الجدول المنشور للبنك الـدولي يعتبر مع ذلك مضللاً جدا، إذا كان القصد تبين العبء البالغ الخطورة الذي يمثله معدل خدمة الدين في الحالة المصـرية بالتحديد. فجدول البنك الـدولي لا يشـمل عـبء الـديون

العسكرية، وهو يمثل نسبة مؤثرة في الحالة المصرية، وأهم من ذلك أن الجدول لا يدخل في حساباته الديون التـي تقـل آجالها عن سنة، وهذه قفزت في مصر إلى أرقام مجنونة بعد الانفتاح. ولتبين الفارق بين حساب المعدل بطريقة الجـدول المنشور عن البنك الدولي، وبين حسابه بعد إدخال العوامـل الأخرى.. يكفي أن نذكر أن البنك الدولي قدر أن معدل خدمة الدين سيصبح حوالي ٣٤% فـي عـام ١٩٧٧ [١٦]. ومـع إضافة الأعباء التي استبعدتها التقديرات العامة للبنك الدولي، يقول القيسوني إن هذه النسبة كانت مقدرة لذلك العام بحوالي ٩٠% [١٧]. وأعتقد أن هذه نسبة قياسية لـم تسـبقنا إليهـا، أو تقترب منها، أي دولة. وقد استهدفت السياسة الاقتصـادية أن يهبط ما تقتطعه خدمة الديون مـن حصـيلة صـادراتنا (منظورة وغير منظـورة) إلـى ٢٥% فـي سـنة ١٩٨٠ أو ١٩٨٢، كما أعلن القيسوني أيضا، ولكن حتى لو تحقـق هذا سيظل "معدل خدمة الدين في مصر من أعلى المعـدلات في العالم" [١٨].

٤. "الشكل الزمني للديون الخارجيـة" وهـو عبـارة عن نسبة مـدفوعات خدمـة الـديون الخارجيـة

في كل سنة من السنوات المقبلة إلى إجمالي الديون القائمة، والمستخدمة في سنة أساس معينة، وهذا المعدل يكون متفاوتًا في السنوات المختلفة، فهو يتفاوت وفْقًا للهيكل الزمني لهذه الديون، إذ إن بعض الديون يسدد في فترة قصيرة، والبعض تسبق سداد أقساط فترة سماح، ويكون السداد في فترة متوسطة أو في فترة طويلة. وتكمن أهمية حساب هذا المعدل في أنه يوضح مسبقًا الالتزامات التي تواجه البلد المدين ونسبتها إلى حجم ديونه الخارجية المستخدمة في سنة ما. إن معدل الشكل الزمني للديون الخارجية يعكس التركيب الهيكلي للديون الخارجية، وكلما كان التركيب الهيكلي يحمل وزنًا نسبيا مرتفعا للديون القصيرة الأجل ارتفع معدل الشكل الزمني في السنوات الأولى بدرجة مرهقة.

ومفهوم أن هذه المعدلات يعاد حسابها كل سنة، إذ أنها تتغير وفْقًا للتعديل الذي يصيب حجم وهيكل الديون خلال

العام، ووفْقًا للبيانات في التقارير (المحدودة التوزيع) للبنـك الدولي، كانت مدفوعات خدمة الديون المصـرية الخارجيـة خلال العام ١٩٧٥ تمثـل ١٩,٧% مـن مجمـوع الـديون الخارجية المستخدمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤. ومـدفوعات خدمة الدين للعامين التاليين (أي العـامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦) تُمثل ٣١% [١٩]. وعند حساب المعدلات وفْقًا لإجمالي الديون الخارجية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ نجد أن المبـالغ المستحقة للسداد خلال العام التـالي وحـده (١٩٧٦) تُمثـل ٣٤% [٢٠]، وبإعادة الحساب وفْقًا لإجمالي الديون المستخدمة في (٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧)، نجد أن نسبة المـدفوعات المستحقة لخدمة الدين خلال الخمسة عشر شهرا التاليـة (أي حتى آخر ديسمبر/ كانون أول ١٩٧٨) تبلغ ٣١,٥% من هذا الإجمالي (٢١). وكافة هذه المعدلات تعكس الهيكل الزمنـي غير المواتي للديون المصرية المتراكمة، وهو مؤشر بالتالي للصعوبات المتفاقمة التي واجهت الاقتصاد المصـري فـي مجال خدمة الديون. وقد يعكس المعدل الأخير نوعـا مـن التحسن (٣١,٥% خلال ١٥ شهرا مقابل ٣٤% خـلال ١٢ شهرا). ولكن ينبغي أن نتذكر مـثلاً أن المعـدل للأربعـة

وعشرين شهرا التالية لسنة ١٩٧٤ (٣١%) كان يعني سـداد ٣٣٧,٧مليون جنيه، والمعدل للخمسة عشر شـهرا التاليـة لسبتمبر/ أيلول ١٩٧٧ (٣١,٥%) يعني سداد ١٢٢٥ مليون جنيه.

٥. والحديث عن الهيكـل الزمنـي غيـر المـواتي يجرنا إلى الحـديث عـن القـروض المصـرفية وتسـهيلات المـوردين. والقـروض المصـرفية تفتح بها اعتمادات لاسـتيراد السـلع، وتتـراوح آجالها عادة بين ستة أشـهر أو سـنة، والفوائـد مرتفعة (وصـلت أحيانًـا إلـى ١٨,٥%)، أمـا تسـهيلات المـوردين فهـي التسـهيلات التـي يقدمها الموردون عند تصدير بضـائعهم، وهـي أيضا قصيرة الأجـل مرتفعـة الفائـدة، ولكنهـا أسوأ من القروض المصـرفية بشـهادة الجميـع، والقيسوني يؤكـد ذلـك "لأن بعـض المـوردين ينتهز فرصة تمويلـه البضـاعة التـي يوردهـا فيرفع سـعرها فنخسـر مـرتين: أولاً: خسـارة في سـعر البضـاعة، وثانيـا: خسـارة بسـبب

ارتفاع الفائدة". إن هذه الديون الخبيثة سواء كانت تسهيلات مصرفية، أو تسهيلات موردين "تسبب عبئًا مرهقًا على الاقتصاد القومي لأن استحقاقاتها تتلاحق يومًا بعد يوم بشكل مزعج للاقتصاد القومي وللقائمين على الاقتصاد القومي، وتحول دون التخطيط المنظم طويل الأجل، علاوة على ارتفاع أسعار الفائدة" [٢٢]. إلا أن هذا القطاع من القروض الخطرة يصعب على مثلنا أن يتعقب مساره. في فترة ما كان المرجع ما ينشر في التقارير السنوية العلنية للبنك الدولي (السابق الإشارة إليها) فكانت القروض الخارجية المصرية القصيرة الأجل على النحو التالي (جدول رقم١):

جدول رقم (١)

الديون القصيرة الأجل حسب البنـك الـدولي بالمليون دولار:

السنة	القروض المصرفية	تسهيلات الموردين	المجموع
١٩٧١	٤٤,٩	١٠٥,٩	١٥٠,٨
١٩٧٣	٤٤,٧	٧٩,٥	١٢٤,٢
١٩٧٤	٢٥٥,٥	١٢٨,١	٣٨٣,٦
١٩٧٥	٢٦٨,٦	١١٣,١	٣٨١,٧

ورغم أن هذه السلسلة تؤكد اتجاه التدهور خـلال عـام ١٩٧٤ و ١٩٧٥، فقد سبق أن ذكرنا أن مثل هـذه الأرقـام لا تتسع للديون التي تقل آجالها عن سنة؛ ولذا فإن الأرقـام الخاصة بالديون القصيرة الأجل كما جـاءت علـى لسـان المسئولين في أكثر من مناسبة، كانت ترتفع كثيرا عن أرقام الجدول السابق. يقول الجدول عاليه إن القـروض القصـيرة الأجل بلغت عام ١٩٧٣ ما لا يزيد عن ١٢٤,٢ مليون دولار

= ٤٩,٧ مليون جنيه، ولكن أحمد أبا إسماعيل (وزير المالية السابق) أكد أن هذا النوع من الديون كان في ذلك العام ٤٩٨ مليون جنيه (٣٩٦,٢ مليونًا تسهيلات مصـرفية + ١٠١,٦ مليون تسهيلات موردين) [٢٣]، وبالنسبة لعام ١٩٧٤ يقـول الجدول (١) إن القروض القصـيرة الأجـل كانـت ٣٨٣,٦ مليون دولار = ١٥٣,٤ مليون جنيه، بينما أعلن أبو إسماعيل أن هذه القروض وصلت إلى ٩٤٥ مليون جنيه [٢٤]، وفـي مناسبة أخرى أوضح أن هذا الرقم لا يشمل بدوره تسهيلات الموردين ومقدارها ١٣٨,٣ مليون جنيه، وبالتالي قفز الرقم الإجمالي إلى ١٠٨٤ مليون جنيه [٢٥]، وقد يتعذر كالعادة أن نتعامل مع هذه الأرقام بيقين، ولكن دلالتها البالغة الخطـورة تكفي. إن متابعة التغيرات في هذا النوع من الديون صـعبة بالطبيعة؛ فقد تداخلت وتوالدت في غيبة إدارة مركزية يقظة؛ ولذا فإن السلطات الاقتصادية المسئولة نفسها تفتقد الصـورة الكاملة والدقيقة، فوفْقًا لإدارة البحوث في البنـك المركـزي (وهي الجهة المسئولة عن إعداد ميزان المدفوعات المعتمـد رسميا) كانت المديونية القصيرة الأجل في عام ١٩٧٥ قـد انخفضت بحوالي ٢٦٥ مليون دولار، ولكن إدارة العلاقـات

الخارجية في البنك المركزي أيضا (وهي مصدر المعلومات حول استخدام التسهيلات المصرفية) كانت تقدر أن المديونية القصيرة الأجل قد زادت في ذلك العام زيـادة فعليـة تقـدر بحوالي ١٢٨ مليون دولار، وقد استمر هذا التضارب بـين تقديرات الإدارتين خلال عام ١٩٧٦ [٢٦]. ولكن يضاف إلى هذا الاعتبار أن السلطات عمدت أيضا إلـى إخفـاء بعـض البيانات، وقد اعترف د. القيسوني بذلك صراحة: عندما طلب مني الاشتراك في الوزارة الحالية كنت أقدر المصاعب التي يعانيها الاقتصاد المصري إلى حد كبير. ولكن لم أكن أعرف كل الحقيقة. كانت هنـاك أرقـام وبيانـات سـرية وغيـر معروفة[٢٧]. والقيسوني صاحب هذا التصـريح كـان قبـل اشتراكه في مجلس الوزراء – عضوا مؤسسا فـي مجلـس الإنتاج القومي، وكان فوق ذلـك صـاحب صـلات وثيقـة بالهيئات الدولية، وبالأطراف العربية والمحليـة المسـئولة.. المهم، تسجل وثيقة (إعلان السياسة) أن اسـتخدام الخصـوم القصيرة الأجل كان بمعدل ١٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ (وهذا الرقم رغم ضخامته يقل عن رقم أبو إسماعيل عن عام ١٩٧٤)، وقد تمكنت الحكومة من خفض اسـتخدامها لهـذا

النوع من الديون في عام ١٩٧٦ إلى ١٤٠٠ مليـون دولار، إلا أن تراكم المتأخرات منع تحسـن الصـورة [٢٨] كانـت المتأخرات على هذه التسهيلات المصرفية القصيرة الأجـل، وعلى الالتزامات الخارجية الأخرى، قد "صعدت مـن ٢٧٣ مليون دولار في نهاية ١٩٧٥ إلى ٦٦٨ مليـون دولار فـي نهاية ١٩٧٦، وبلغت ذروة عالية – ١٠٠٧ مليون دولار في نهاية إبريل/ نيسان ١٩٧٧ ونتج عن ذلك أن تدهورت أهلية مصر الدولية للاقتراض بدرجة كبيرة" [٢٩].... ويلاحـظ أن الجريتلي كان قد كتب أن المتأخرات في ربيـع ١٩٧٧ لـم تتجاوز ٨٠٠ مليون دولار فقط [٣٠].

٦. نختتم الآن وصفنا العام لحالـة الـدين الخـارجي المصـري، بكـل مؤشـراته المفزعـة، خـلال سـنوات الانفتـاح ٧٤ – ١٩٧٧. ونسـجل فـي هذا الختام الأرقام التـي أعلنهـا القيسـوني [١٠]، والتي تبـدأ بـأن الـديون الخارجيـة المسـتحقة على مصر بلغت حتى آخـر ديسـمبر ١٩٧٦ – ٤٨٠٠ مليون جنيه مصـري تقريبـا أو حـوالي ١٢٠٠٠ مليـون دولار (بالسـعر الرسـمي). إن

مكونات هذا المبلغ حسب نفس التقرير كانت كالتالي:

أ- الديون القصيرة الأجل كان مجموعها حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار.

ب- الودائع الأجنبية المودعة في البنوك المصرية، أو لدى الحكومة المصرية تحت الطلب، والجانب الأكبر من هذه الودائع قدمته الكويت والسعودية، وتبلغ قيمتها حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار أيضا.

ج- الديون طويلة الأجل ومعظمها مستحقة لحكومات، وخاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أو لمؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهناك الديون المستحقة للصناديق وأهمها الصناديق العربية. هذا القسم من الديون حوالي ٤٠٠٠ مليون دولار، وهو لا يشكل عبئًا مرهقًا للاقتصاد القومي، لأن الفائدة معقولة، والقسط السنوي المستحق والواجب دفعه قسط معقول (هذا تقدير القيسوني).

د- الديون المستحقة علينا للكتلة الشـرقية حـوالي ٤٠٠٠ مليون دولار ومعظم هذه الديون للاتحـاد السـوفييتي (حوالي ٣٠٠٠ مليون دولار) أغلبها ديون عسـكرية، لأن معظم الديون المدنية تمت تسويتها.

ولتدقيق هذه الأرقام، واسـتكمال الصـورة، نسـتطيع – بفضل البنك الدولي – أن نحيل إلـى الجـدول التـالي [٣١] (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

الدين الخارجي المستحق على مصر حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ [أ] (بملايين الدولارات):

	غير المستخدمة	المستخدمة	المستخدمة	جدول المدفوعات (المبالغ المستخدمة شاملة الفائدة)					
	(باستبعاد الفائدة)		شاملة الفائدة	المتأخرات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	بعد ١٩٨٠

[أ] ملاحظات: لا يشمل الجدول خصوم اتفاقيات الدفع الثنائية والودائع الأجنبية فـي البنوك التجارية المصرية، والخصوم الخاصة باتفاقيات التعويض، والديون العسكرية (ب) تشمل الفوائد (ج) يشمل ١٠١,٧ مليون دولار يجري التباحث بشأنها مع الاتحاد السوفييتي (د) تنبؤات الفائدة غير متاحة الفائدة والتسديدات للتسـهيلات المصـرفية بلغت ٨١,٢ مليون دولار عام ١٩٧٦.

	غير المستخدمة	المستخدمة	المستخدمة	جدول المدفوعات (المبالغ المستخدمة شاملة الفائدة)					
	(باستبعاد الفائدة)		شاملة الفائدة	المتأخرات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
بالعملات القابلة للتحويل	٣٣٦٤,٨	٦٤٧٥,٣	٧٤٤٧,١	٧٥٩,١	٢٤٨٢,٩	٧٥٣,٥	٢٨٦,٨	٢٧٥,٦	٢٨٨,٩
١- ديون قصيرة الأجل		٢٠٥٠,١	٢٠٥٠,١	٦٤٤,٨	١٠٩٨,٠	٢٠٣	٤٨,٩		
تسهيلات موردين		٦٥٤,٣ (ب)	٦٤٥,٣	١٩١,٩ ج	٢٧٨,٧	٩٠	٣٨,٣	٣١,٥	٢٤
تسهيلات مصرفية (د)	٨٧٣,٦	١٣٩٥,٨	١٣٩٥,٨	٤٥٢,٩	٨١٩,٣	١١٣	١,٦	-	-
٢- الودائع الرسمية		١٩٦٧,٢	٢٧٧١,٣	٢٨,٤	١٨٨١,٤	٣٣٤,٣	٣٠,٠	٨٩,٩	٦٠٧
٣- ديون طويلة الأجل		٢٤٥٨,٠	٣١٢٥,٧		٢٠٣,٥	٢١٦,٢	٢٠٧,٩	١٥٤,٢	٢٢٥٦
ديون رسمية	٢١١٥,٣	١٩٨٣,٨	٢٤٥٥,٤	٨٥,٩	١١٥,٣	١١٧,٥	١٢٧,٩	٨٣	١٩٢٥
اتفاقات إعادة جدولة	-	١٩٨,٦	٢٧٤,٥	-	٤٤,٤	٤٦,٨	٢٤,٨	٢٠,٢	١٣٨
ديون الأسواق المالية الأوروبية	-	٢٧٥,٦	٣٩٥,٨	-	٤٣,٨	٥١,٩	٥٥,٢	٥١,٠	١٩٣
بالعملات الحسابية	٣٧٥,٩	٧٧٨,٨	٨٥١,٠	٢,٦	١٢٧,٣	١٠٦,٩	٩١,٩	٧٢,٧	٤٤٩
١- تسهيلات	-	٦١,٦ (ب)	٦١,٦	٢,٦	٢٤,٤	١٤,٩	٨,١	٣,٢	٨

	غير المستخدمة	المستخدمة	المستخدمة	جدول المدفوعات (المبالغ المستخدمة شاملة الفائدة)					
	(باستبعاد الفائدة)		شاملة الفائدة	المتأخرات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	بعد ١٩٨٠
موردين									
٢- ديون رسمية	٣٧٥,٩	٧١٧,١	٧٨٩,٤	-	١٠٢,٩	٩٢,٠	٨٣,٨	٦٩,٥	٤٤١
المجموع	٣٧٤٠,٧	٧٢٥٤,١	٨٢٩٨,١	٧٦١,٧	٢٦١٠,٢	٨٦٠,٤	٣٧٨,٧	٣٤٨,٣	٣٣٣٩

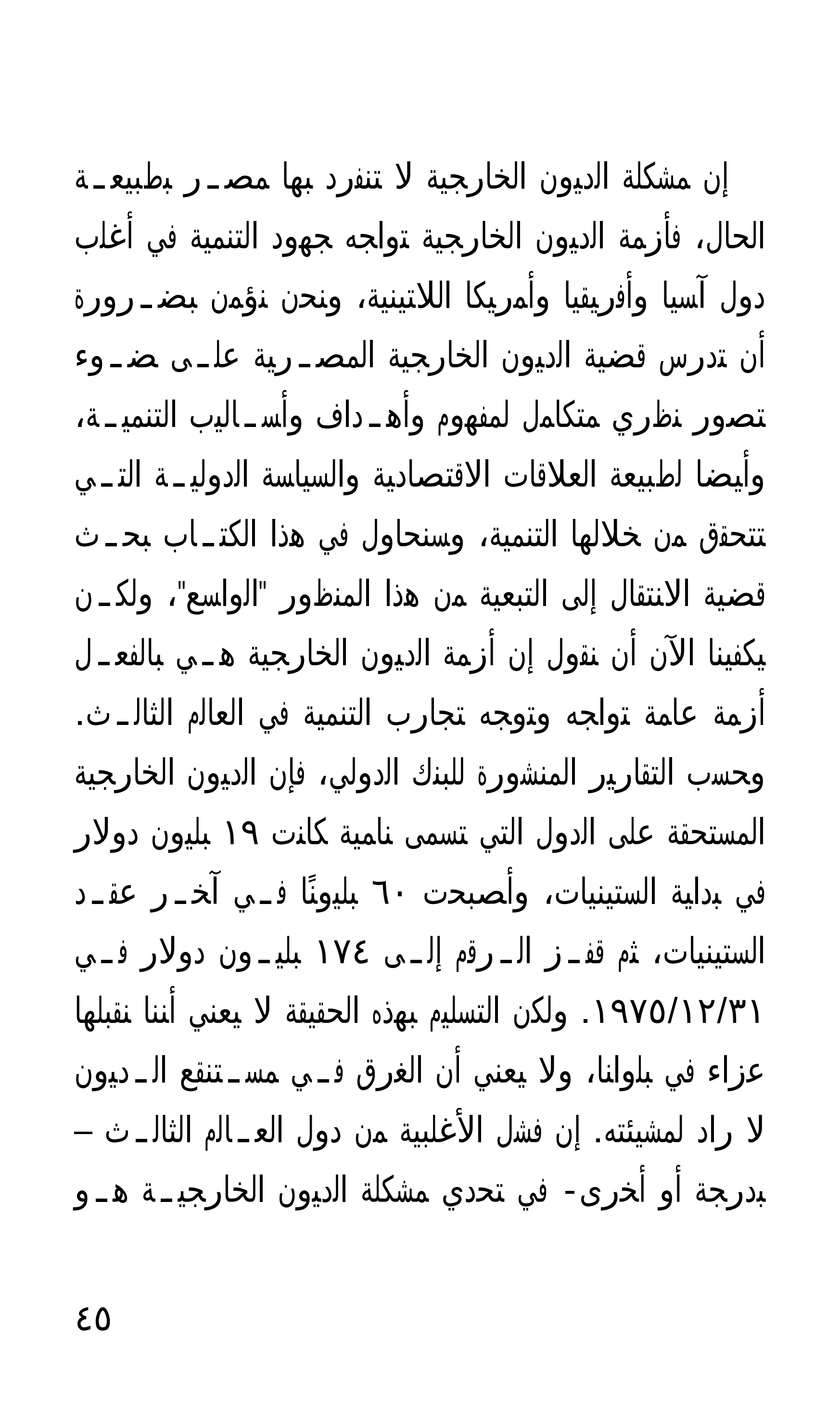
في الجدول (٢) يتفق الرقم الوارد به عن الديون القصيرة الأجل شاملة الفوائد (٢٠٥٠مليون دولار) مع الرقم الـوارد في بيان القيسوني، وكذلك يتقارب رقم الودائع الرسمية شاملة الفوائد (٢٢٧١ مليون دولار)، وبالنسبة لديون الكتلة الشرقية شاملة الفوائد (٨٥١ مليون دولار يمكن أن يعزي الفارق إلى الديون العسكرية التي لا تدخل في حسابات الجدول الســابق، ولكن يلاحظ أن الديون الطويلة الأجـل بـالعملات القابلـة للتحويل لم تتجاوز في الجدول ٣١٢٦ مليون دولار، في حين أنها ٤٠٠٠ مليون دولار في بيـان القيسـوني، ويبـدو أن القيسوني أدخل في حسـابه لإجمـالي الـديون الخارجيـة المستحقة المتأخرات (٧٦٢ مليون دولار) فوصل المجمـوع إلى ١٢٠٠٠ مليون دولار، وإدخال المتأخرات في حسـاب الالتزامات مسألة مفهومة، ولكنه لم يشِر إلى ذلك في بيانه.

إن عرض الديون الخارجية وفْق تقسيمات القيسوني يقدم صورة أوضح – إلى حد ما – من تلك التي تبدو في تقارير صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وهي تقسيمات تعتمد على مدى أعباء السداد، معبرا عنها بسعر الفائدة وأجل القرض. ويقوم المسئولون – وفْق هذا المعيار – إن الديون الخارجية المستحقة بعضها سهل وبعضها صعب. والديون الصعبة (وتضم القسمين ١ و ٢ في العرض السابق) هي الديون التي تكبد الاقتصاد القومي بأعباء مرهقة سدادا للالتزامات المترتبة عليها. أما الديون السهلة (وتضم القسم ٣ وديون الكتلة الاشتراكية) فهي ديون ذات شروط ميسرة، ودرج المسئولون على وصفها بأنها مساعدات اقتصادية.

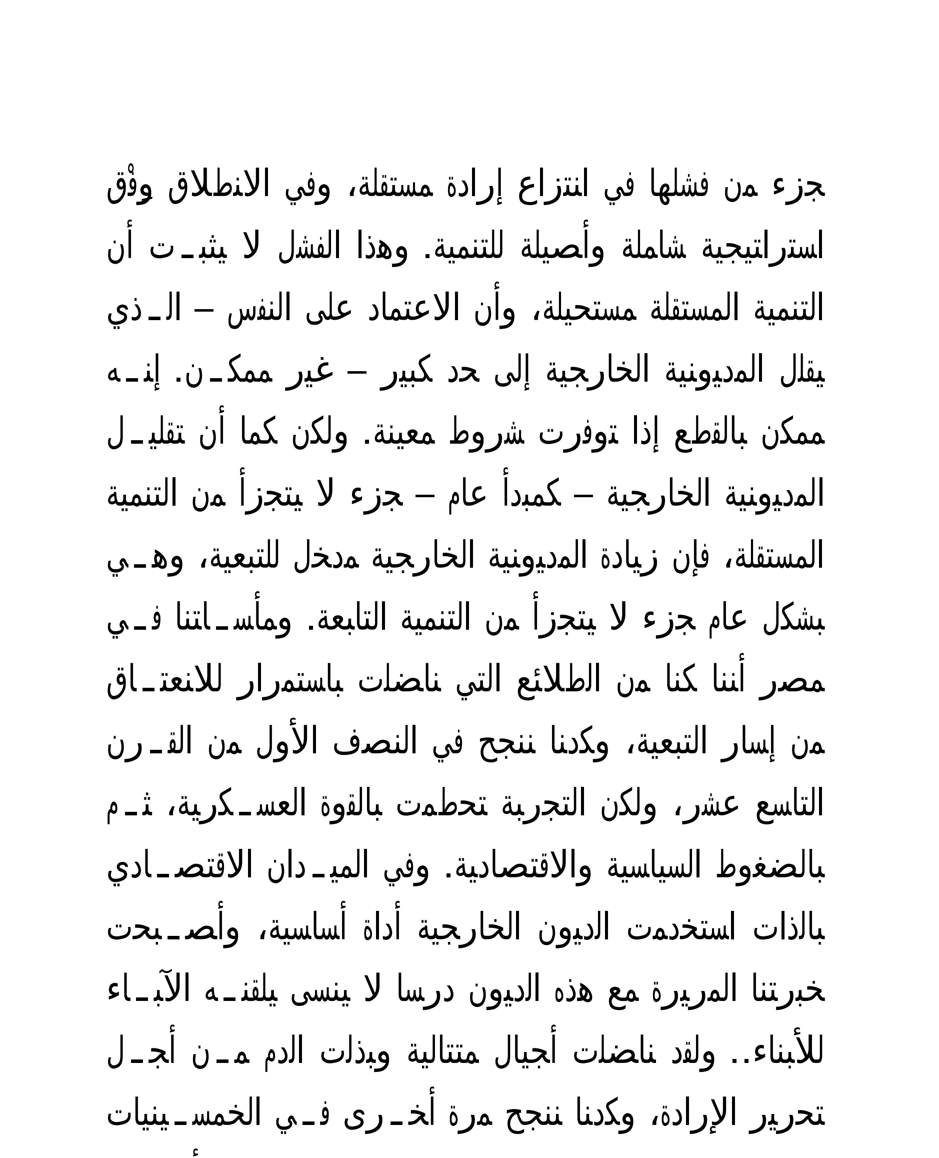
ويترتب على هذا التوصيف أن ثلث الديون الخارجية المستحقة كان من الديون الصعبة، ونسبة الثلث – بلا شك – رهيبة، والرقم الذي تمثله هذه النسبة (٤٠٠٠ مليون دولار) لا يقل في خطورة الدلالة. ومع ذلك فإن النسبة الحقيقية لما ينبغي وصفه بالديون الصعبة تزيد كثيرا عن الثلث. ولا نقصد بهذا عودة إلى قضية التضارب في البيانات، ولكن تحديدا مختلفًا لمفهوم الديون الصعبة. فآجال السداد وأسعار

الفائدة معيار لمدى صعوبة القرض بالنسبة للمـدين، ولكنـه معيار لا يعمل في فراغ؛ فهو يرتبط بمعـدل نمـو النـاتج، وبمعدل نمو الصادرات مثلاً. ففي ظل معدلات معينـة مـن نمو الناتج والصادرات قد يتغير وصف القرض من قـرض صعب إلى قرض سهل أو العكس. وإذا استبعدنا هذا الجانب مؤقتًا فإننا نصر على الأقل على وصف كل الديون الموجهة للاستهلاك بأنها ديون صعبة، تواجه المدين بموقف عسـير حتى لو كانت آجال الديون بالغة الطول، ومهما كان سـعر الفائدة منخفضا وهذه مسألة بديهية، فلو اقترض فـرد مـن البنك كي ينشئ ورشة فلن يكون دينه صعبا وإن تجاوز سعر الفائدة ٨,٠%، وإذا اقترض نفس الشخص لشراء مـأكولات أو سلع استهلاكية معمرة (ولم يزد دخله المحدود من مصادر أخرى) فإن دينه سيكون بالغ الصعوبة، ولو كانـت الفائـدة ١%. إذا حسبنا نسبة الديون المصرية الصعبة وفْـق هـذا المفهوم الأرحب، سنجد أن النسبة أكثر ارتفاعا جدا من نسبة الثلث.

***



إن مشكلة الديون الخارجية لا تنفرد بها مصـر بطبيعـة الحال، فأزمة الديون الخارجية تواجه جهود التنمية في أغلب دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ونحن نؤمن بضـرورة أن تدرس قضية الديون الخارجية المصـرية علـى ضـوء تصور نظري متكامل لمفهوم وأهـداف وأسـاليب التنميـة، وأيضا لطبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسة الدوليـة التـي تتحقق من خلالها التنمية، وسنحاول في هذا الكتـاب بحـث قضية الانتقال إلى التبعية من هذا المنظور "الواسع"، ولكـن يكفينا الآن أن نقول إن أزمة الديون الخارجية هـي بالفعـل أزمة عامة تواجه وتوجه تجارب التنمية في العالم الثالـث. وحسب التقارير المنشورة للبنك الدولي، فإن الديون الخارجية المستحقة على الدول التي تسمى نامية كانت ١٩ بليون دولار في بداية الستينيات، وأصبحت ٦٠ بليونًا فـي آخـر عقـد الستينيات، ثم قفـز الـرقم إلـى ١٧٤ بليـون دولار فـي ١٩٧٥/١٢/٣١. ولكن التسليم بهذه الحقيقة لا يعني أننا نقبلها عزاء في بلوانا، ولا يعني أن الغرق فـي مسـتنقع الـديون لا راد لمشيئته. إن فشل الأغلبية من دول العـالم الثالـث – بدرجة أو أخرى- في تحدي مشكلة الديون الخارجيـة هـو



جزء من فشلها في انتزاع إرادة مستقلة، وفي الانطلاق وفق استراتيجية شاملة وأصيلة للتنمية. وهذا الفشل لا يثبت أن التنمية المستقلة مستحيلة، وأن الاعتماد على النفس – الذي يقال المديونية الخارجية إلى حد كبير – غير ممكن. إنه ممكن بالقطع إذا توفرت شروط معينة. ولكن كما أن تقليل المديونية الخارجية – كمبدأ عام – جزء لا يتجزأ من التنمية المستقلة، فإن زيادة المديونية الخارجية مدخل للتبعية، وهي بشكل عام جزء لا يتجزأ من التنمية التابعة. ومأساتنا في مصر أننا كنا من الطلائع التي ناضلت باستمرار للانعتاق من إسار التبعية، وكدنا ننجح في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولكن التجربة تحطمت بالقوة العسكرية، ثم بالضغوط السياسية والاقتصادية. وفي الميدان الاقتصادي بالذات استخدمت الديون الخارجية أداة أساسية، وأصبحت خبرتنا المريرة مع هذه الديون درسا لا ينسى يلقنه الآباء للأبناء.. ولقد ناضلت أجيال متتالية وبذلت الدم من أجل تحرير الإرادة، وكدنا ننجح مرة أخرى في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، فتضافرت ضدنا مرة أخرى القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية، وقفزت الديون

الخارجية كمقدمة للانحراف العـام عـن محاولـة التنميـة المستقلة، ولم نهبط فقط – في مضمار الديون على الأقـل – إلى مستوى "الدول النامية" الأخرى، وإنما تفوقنا عليها.

ثانيا: استطراد وتأمل:

"لسنا نجد ما يحول دون الانتفاع برءوس الأموال الأجنبية لترقية موارد البلاد الاقتصادية، ما دامـت الأمـوال غيـر متوافرة في أيدي الشعب، ولكن الذي نأخذه إنما هو التوسـع في الاستدانة وعدم أخذ الاحتياطيـات الكافيـة فـي عقـد القروض، وعدم قصر الاقتراض على الحالات الضـرورية وحدها. وقبل أن نبحث الـديون المصـرية وبيـان نوعهـا ودراسة النتائج التي تمخضت عنها، يتعين علينا أن نعـرض للظروف المختلفة والأسباب المتباينة التي أدت إلى الاستدانة، ثم إلى تراكم الديون الخارجية؛ حتى وصلنا إلى الحالة التـي استدعت التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية "[٣٢].. لقد حصلت الحكومة المصرية على قـروض كثيـرة لتمويـل مشروعات التنمية من الناحية النظرية، ولكن هذه القروض – بشروطها الباهظة – لم تنفق في الأساس لتمويل مشروعات تنمي الدخل، ولكن بدد قسم كبير منها فـي جميـع أنـواع

الإسراف. وفي البداية. سهل الممولون الأجانـب عمليـات الإقراض، وشجعوا في الوقت نفسه، وكجزء من المخطـط، على إنفاقها في أوجه غير منتجة. لقد شهدت مصـر كافـة أنواع الأفاقين والمغامرين، أجانب ومحليين، وكـان همهـم مجرد النهب، ولكن مع الزمن تزايد معدل الإقراض، وتحقق الهدف من إرباك الاقتصاد المصري في مواجهة التزامـات خدمة الديون الخارجية، وخاصة بالنسبة للـديون القصـيرة الأجل التي تكلف ١٨% سنويا فوائد ورسوما متجددة، ومـع تحقق الإرباك بدأت المطالبة بالإشراف علـى إدارة الـدين وتطور الأمر إلى إدارة المالية العامة والاقتصـاد القـومي، ومع كل ذلك كان طبيعيا أن تحكم حلقات التدخل السياسـي، و.. "لم تلبث مصر، خلال سنوات جد قليلـة، أن أصـبحت مستعمرة أوروبية دون إطلاق رصاصة واحدة.." [٣٣].

عفوا، كان ينبغي أن أنبه إلى أنني سارح الآن في كابوس القرن التاسع عشر. وقد سرحت في هـذه التجربـة لأنهـا الدرس المرير الأول الذي حفظناه عن كل أساتذتنا وقادتنـا الوطنيين الذين علمونا تاريخ مصر الحديث. كان تحليل هذه التجربة ونتائجها من المسلمات الثابتة في عقلنـا ووجـداننا،

وعلى ضوء هذا التحليل ونتائجه تحددت شعارات النضـال الوطني قبل ثورة ١٩١٩ وبعدها، وقبـل ١٩٥٢ وبعـدها، ويمكنني أن اختزل التمايز بين هذه المراحل إلى أنه مجـرد تفاوت في عمق النضال من أجل نفس الأهداف الوطنية التي لم يختلف حول مفهومها..

إلا أن بعض ساستنا عاد في سبعينيات القـرن العشـرين يناقش المسلمات.

علاقة الديون الخارجية بالتبعية وبهيمنة الأجانـب علـى مقدراتنا عادت تحتاج إلى التدليل والبرهان، رغـم أن هـذه المحاذير كانت واضحة تماما، حتى فـي ذهـن الخـديوي إسماعيل نفسه، وأحسب أنه لم يكن يتجاسر علـى وصـف الدول المتآمرة أو صندوق الدين بما توصف بـه الآن هـذه الدول أو صندوق النقد الدولي! لقد كتب اقتصادي مصـري: المرحوم محمد رشدي (تلميذ طلعت حرب ورئيس مجلـس إدارة بنك مصر قبل التأميم) أن مـن يتعـرض بالدراسـة للوسائل التي اتخذها الأجانب معبرا للوصول إلى أغراضهم يجد أنها كانت تتسم بالعمق المقترن بالحقد والجشـع الـذين ازدادا على طول الأيام مرارة وضراوة، تلك كانت طبيعـة

الأوروبيين ومسلكهم مع مصر منذ زمن طويل، فهم يتربصون بمصر مترقبين الفرصة المؤاتية للانقضاض عليها، فإذا لم تواتهم الفرصة عمدوا إلى خلقها والاستفادة منها، وقد كانت الديون الأجنبية "رأس الحربة التي طعن بها الاستعمار مصر " (٣٤).. "وفي رأينا أن السبب المعقول والمنطقي للإقدام على عقد القروض الخارجية هو حاجة الدولة للقيام بمشروعات إنتاجية مباشرة أو غير مباشرة لازمة لتحقيق أهدافها من حيث النمو الاقتصادي، وعلى أن يكون التمويل الأجنبي بالقدر الذي يكفل الغلبة والسيطرة للتمويل المحلي، فضلاً عن الرفض بصفة قاطعة لأية قيود يمليها الجانب المقرض في شأن استعمال القرض أو الإشراف عليه، ذلك ما تقصد به طبيعة العلاقة بين المقرض والمقترض، إذ أنه من أول المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها سلامة القرض أن يعقد على أساس من الندية والتكافؤ، أما إذا توصلت الدولة المقرضة إلى سبيل يمكنها من التحكم في استعمالات قروضها فإن ذلك لا يدل على ضعف الدولة المقترضة فحسب، وإنما يتيح الفرصة لرأس المال الأجنبي لأن يبسط سيطرته على البلاد " (٣٥).. ومن

الواجب في نهاية الأمر "أن نركز على حقيقة هامة هي في الواقع الخطأ الكبير الذي تردى فيه حكام مصر، ذلك أنه لو تم صرف هذه القروض البالغ قيمتها مائة مليون جنيه تقريبا على مشروعات إنتاجية لتغير وجه تاريخ مصر الاقتصادي تغييرا جذريا، ولأضحت مصر قوة اقتصادية لا يستهان بها في المجال الدولي، ولأمكن تلافي الكثير من الويلات التي جرها الأجانب على مصر نتيجة تدخلهم كمقرضين للحكومة المصرية، إلا أنه للأسف الشديد قد تم صرف هذه القروض على نواحٍ ترفيهية أو استهلاكية بحتة، والقليل منها هو الذي أنفق في حفر وإنشاء الكباري والتي كان الغرض الحقيقي من إنشائها خدمة أراضي الأسرة الحاكمة "[٣٦].. وكانت النتيجة الطبيعية هي الإفلاس، و"كان الإفلاس مقدمة للتدخل الأجنبي"[٣٧].

رحم ا محمد رشدي، ورحم ا رجال ذلك الزمان الذي أصبح بعيدا، زمان أن كان هذا الكلام لا يحتاج إلى مزيد من الشرح والتدليل. على أية حال، أصبح من واجبنا الآن أن نعود إلى التذكير ببعض الخبرات:

(١)
الخبرة الأولى

الدين الخارجي الذي تفاقم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان شكلاً خطيرا للعلاقة غير المتكافئة بين دول الغرب المتقدمة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا من جانب، وبين مصر التي كسرت محاولتها الطموح في أواخر عهد محمد علي من جانب آخر. كانت دول الغرب تسعى إلى توسيع دائرة هيمنتها خارج الحدود، وكانت في مرحلة التوسع في تصدير رءوس الأموال من أجل مزيد من الأرباح، ومزيد من أدوات السيطرة. وفي حالة مصر بالذات تطلب الأمر كثيرا من التخطيط المعقد، لأن الانفتاح على مصراعيه لم يكن سهلاً، بسبب الحارس القوي الواقف بالباب، أقصد جهاز الدولة الوطني المتطور الذي لم يكن قد تحطم واستسلم تماما بفرمان ١٨٤٠. ومن الناحية الاقتصادية كانت الديون – كما قال محمد رشدي – رأس الحربة التي طعن بها الاستعمار مصر.

كانت الديون الخارجية شكلاً خطيرا للعلاقة غير المتكافئة، لأن الدائنين (سواء على هيئة مغامرين أفراد

أو على هيئة مؤسسات مالية منظمة) كانت من خلفهـم دول تدبر وتحمي، والمدين كان دولة أو حاكمـا لا يملـك قـدرة المواجهة الجادة والمنظمة لهذه الهجمة. في ظل العلاقة غير المتكافئة تمكن الغرب من إغراق مصر في الديون. والقـول بأن الغرب تعمد إغراق مصر بالديون، لا يعكس أي رغبـة في التحامل، فهو استنتاج موضوعي من سـياق الأحـداث، وهو يستند أيضا إلى فهم مصالح وسياسات الدول الغربيـة، وهذا الاستنتاج يؤيده كثير من باحثي هذه الفترة، ففي حديث محمد رشدي عن الديون الأجنبية يقول إن "الأجانـب كـانوا يشجعون حكام مصر بشتى الطرق والوسائل على الاستزادة منها إلى حد إنشاء فروع لـبعض البنـوك الأجنبيـة التـي تخصصت في إقراض الحكام والطبقات الغنية". وجون مارلو يكتب عن "جشع الممولين اليهود من الفرنسـيين والإنجليـز والألمان، الذين شجعوا، بطريقتهم المعهودة، الـوالي علـى الإسراف والتبذير لتمكين أنفسهم من ممتلكاته. وقـد ترتـب على هذا النهب الذي كان يتم على نطاق عـالمي كبيـر، أن أخذ تدخل القناصل المحدود لصالح أصـحاب التعويضـات يتحول تدريجيا إلى تدخل دبلوماسي تقوم به حكومات الدول

لصالح أصحاب السندات الأوروبيين "[٣٨]. ويقـول نفـس المؤلف إنه "لم يكن أخذ من بيت أو بنهايم أو مـن الـدائنين الآخرين يرغب في خروج إسماعيل مـن الـدين. ذلـك أن عملية إقراضه قد أثبتت أنها عملية رابحة وفوق ذلـك فقـد كانت هناك أرباح أخرى إضافية تأتي من العمـولات علـى طلبات الشراء من الخارج، التي لم يكن ممكنًا تقديمها إلا إذا كان إسماعيل والخزانة المصرية يتلقيان المال باستمرار من القروض" [٣٩].... "إن جميع ما يسمونه المالية العليا بلنـدن وباريس قد تآمر رسميا على سلب الخديوي – كمـا يقـول روتشتين – فكان يظهر في الليلة الواحدة، كما يظهر النبـات الدنيء، مصـارف مفتعلـة طنانـة الأسـماء كالمصـرف الإنجليزي المصري، والمصرف الفرنسي المصري وغيـر ذلك، غرضها الوحيد إغراء الخديوي بعقد قـروض جديـدة فاحشة الربا" [٤٠].

والنتيجة في الفترة بين ١٨٦٣ (السنة التي اعتلـى فيهـا إسماعيل الحكم) وبين ١٨٧٦ (وهي آخر سنة احـتفظ فيهـا إسماعيل بسلطة حقيقية على مالية البلاد) قدر ما وصل فعلاً إلى الخزانة من القروض الثابتة بحوالي ٣٢ مليون جنيه، في

حين كانت القيمة الاسمية لهذه القروض ٥٣ مليـون جنيـه (كان الفرق يذهب مصاريف خصم وعمولة)، وطوال الثلاثة عشر عاما كانت الفائدة وأقساط استهلاك الدين تحسب علـى أساس القيمة الاسمية، ودفع فعلاً مبلغ ٣٥ مليون جنيـه؛ أي أكثر من كل ما حصلته الخزانة من القروض. وبالرغم مـن ذلك، فإن رأس مال الدين، بعد اسـتبعاد الـديون القصـيرة الأجل (حوالي ١٨ مليون جنيه) بلغ عام ١٨٧٦ حـوالي ٥٢ مليون جنيه "أي ما يزيد على كل ما تلقته الخزانة المصـرية من القروض بـ ٢٠ مليون جنيه تقريبا.. مع ذلك لم يقتصر النهب على هذا الجانب، فقد تعهد المقـاولون والمـوردون بنهب قسم آخر من الموارد، فقد "أخذ منه من تعهـدوا لـه بإنشاء مرفأ الإسكندرية نحو ٨٠% فوق ما يستحقون، وأخذ منه بغير حق من كانوا يمدون له السكك الحديدية أكثر مـن أربعة أمثال ما يستحقه العمل، وكذلك فعل الذين عملوا له في إقامة معامل السكر وآلات جلب المياه وغيرها. وكان أغلب مستشاريه الفنيين وغير الفنيين، ويتقاضون أحيانًـا أجـورا ورشًا من هذه الطائفة الخاصة من المرابين الذين لم يقـنعهم

ما تقدم فكانوا يتفقون فيما بينهم ويحملون خـديوي مصـر الغافل على قبول شروطهم الغريبة " [٤١].

في ذلك الزمان كانت هناك ديون طويلة الأجـل وديـون قصيرة الأجل بفائدة أعلى. الديون الأولى اسمها الدين الثابت Fundeddebts وكانت بضمان ثابت كدخل بعض المصالح الحكومية. والديون الثانية: الدين السـائر floating debts وكان هذا الدين السائر مستحقًا للشركات والتجار والمقاولين، أو كانت الحكومة تحصل عليه من الأجانب في مصر، وكان هذا النوع من الديون "في تضخم مستمر ومصدر اضطراب مالي كبير"[٤٢]. وقد قدر الدين السائر في نهاية عهد إسماعيل بخمسة وعشرين مليونًا من الجنيهات وقيمته الأصلية كانـت لا تزيد عن العشرة ملايين. ومنذ بداية عام ١٨٦٤ تقريبا بدأ "بيت أوبنهايم" محاولاته لإقناع إسماعيل بتسديد الدين السائر عن طريق عقد قرض طويل الأجل. وفي خلال أزمة ١٨٦٦ المالية طلبت البنوك الأجنبية في مصر النجدة من القناصـل، فطلب هؤلاء إلى إسماعيل ضرورة تسوية جزء من الـدين السائر، وإلا توقفت المؤسسات المالية عـن التعـاون معـه فلجأت الحكومة إلى فرض نوع من الضريبة على الأراضي

التي تجري زراعتها، وتمكن الخديوي مـن سـداد بعـض الالتزامات، ولم تبذل حـين ذاك أيـة محاولـة للحـد مـن المصروفات بحيث تتناسب مع الدخل الباقي بعد دفع أقسـاط الديون الواجبة السداد" [٤٣]... وفـي بدايـة ١٨٦٨ كانـت الموارد التي يستمد منها إسماعيل قروضه قصيرة الأجل قد نضبت مرة أخرى، وبات من الضروري عقد قرض جديـد، وأسفرت الاتصالات عن اتفاق مع بيت أوبنهايم على قرض قيمته الاسمية ١١،٩ مليون جنيه إنجليزي (استلمها الخديوي بعد الخصم والعمولة ٧ مليون جنيه) وقبل الخديوي شـروط القرض لتسديد "الدين السائر" الأخذ بخناقه، وكـان ضـمن الشروط "لأول مرة" شرط يتدخل في السيادة، ويلزم الحكومة ألا تبرم قروضا أجنبية أخرى بضمان موارد الدولـة لمـدة خمس سنوات. وقد أمكن تسديد بعض الديون السائرة الملحة بفضل هذا القرض، ولكن عملية الاستدانة المعتادة بقـروض قصيرة الأجل ظلت مستمرة. وتحايل إسماعيل على شـرط الخمس سنوات فأصدر سندات تكتتب فيها البنـوك المحليـة (كانت أجنبية أيضا) فتمد الخزانة بأموال باهظة التكلفة، ثـم أبرم قرضا بضمان ممتلكاته الخاصة، وفي عام ١٨٧١ لجـأ

إلى قانون المقابلة الذي كان "حتى بمعـايير الإدارة الماليـة الإسماعيلية، عملاً فريدا من أعمال السفه وقلة التبصر " (٤٤) وذلك لتسديد الدين السائر.. إلا أن مشكلة هذا الدين السـائر اللعين لم تتوقف عن الإلحاح، فبدأت المفاوضة على قـرض جديد مع بيت أوبنهايم (بعد انتهاء فترة السنوات الخمس عام ١٨٧٣). وكان مطلوبا أن يكون قرضا كبيرا يكفي لتسـديد الدين السائر كلية، والذي كان يقدر بـ ـ ٢٨ مليـون جنيـه إسترليني، وقد تم فعلاً الاتفاق على قرض قيمته الاسمية ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧%، وبلغ صافي مـا تسـلمه إسـماعيل ٢٠,٧ مليون جنيه، وبلغ قسط القرض الذي رهنت في مقابلة إيرادات السكك الحديدية، وأقساط المقابلة السنوية، وعوائـد الملح، والموارد العامة، ٢,٦ مليون جنيه سنويا لمدة ثلاثـين عاما.. ومع هذا لم يترتب على القرض إنهاء الدين السـائر. فقط انخفض إلى ١٤ مليون جنيه إسترليني، وفـي المقابـل أصبح القرض الجديد، قرض ١٨٧٣، عبئًا إضافيا زاد مـن صعوبات دفع كوبونات الدين الأجنبي لدرجة كبيـرة، وقـد وصلت هذه الصعوبات إلى قمتها خلال النصف الثاني مـن عام ١٨٧٥، وفي سبتمبر/ أيلول سـرت الإشـاعات بـأن

الحكومة ليس لديها ما تدفع به الكوبون نصف السنوي الـذي يستحق الدفع في أول ديسمبر/ كانون الأول ويبلغ ٣,٣ مليون جنيه، ولما كانت الأصول الموجودة في الخزانة التـي لـم ترهن بعد هي أسهم الحكومة في شركة القنـاة، فقـد بـادر الخديوي إلى التباحـث بشـأنها، ومعـروف أن الحكومـة البريطانية علمت بهذا الأمر، وكانت حريصة طبعا علـى ألا يقع هذا الجزء الكبير من أسهم قناة السويس في يد فرنسـية، فعرضت مبلغ ٤ مليون جنيه إسترليني لشراء الأسهم، وقَبِل إسماعيل على الفور.. وبالتأكيد كانت الصفقة كارثة وطنية.. ولكن إسماعيل تمكن من تسديد كوبون ديسمبر/ كـانون أول في موعده!

(٢)

الخبرة الثانية

أنضجت الربكة التي سببتها الديون الخارجيـة والـديون السائرة بشكل خاص، ظروف التـدخل الأجنبـي السـافر، وتصاعد التدخل السياسي ترسيخًا وتطـويرا للنتـائج التـي أحدثها غزو القروض. وفي هذه الفترة التاريخية المحـددة،

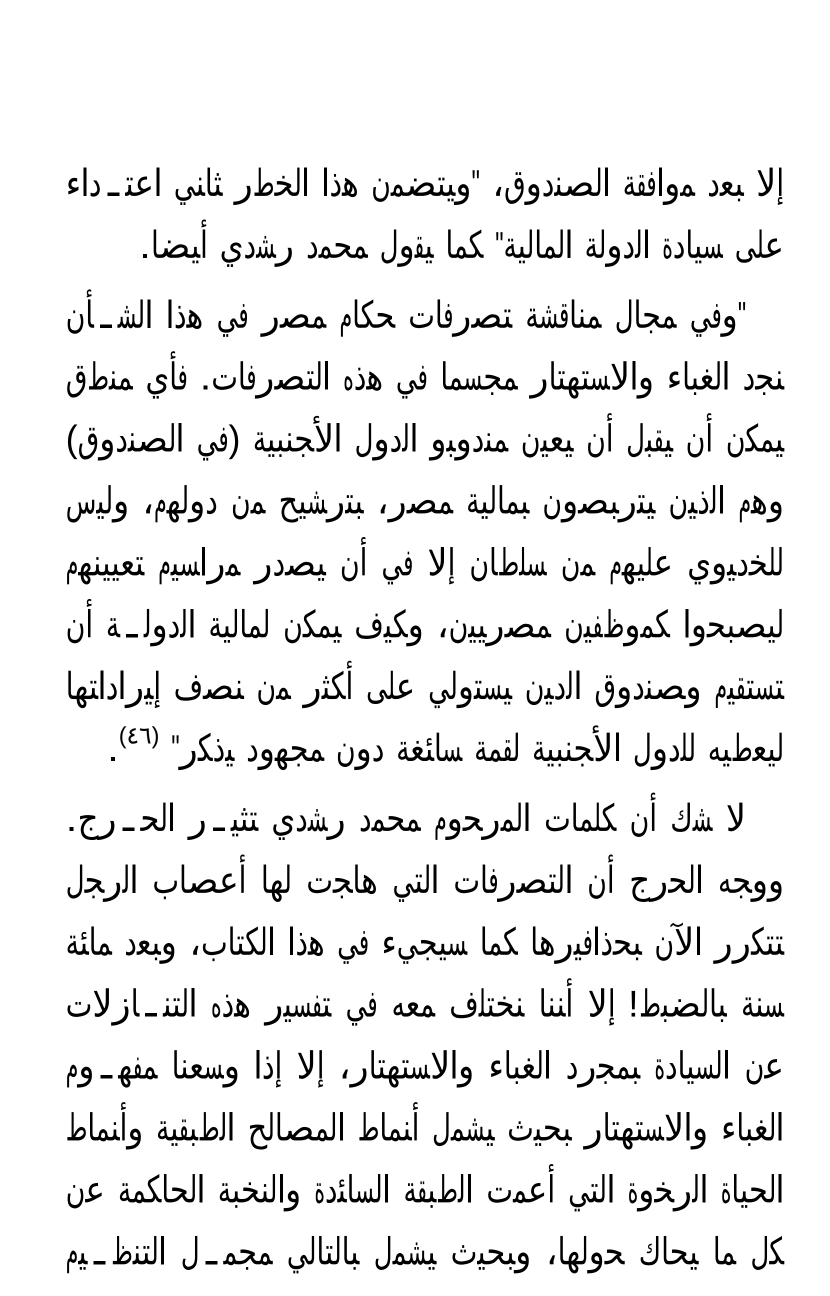
كان التدخل السياسي لا يواجه فقط ببقايا مقاومـة مصـرية، ولكن أيضا بعقبة التناقض الأنجلو فرنسي.

المهم... بدأ التدخل لفرض الهيمنة الشاملة ببعثة "كيـف" الإنجليزي (بعد صفقة قناة السويس) وكان إسماعيل – تحت ضغط الاختناقات المتلاحقة – قـد طلـب مـن الحكومـة البريطانية إعارة خبيرين "يشرفان علـى الـدخل والخـرج خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأوامره"، ويكون أحدهما على الأقل " ملما بموضوعات علـم الاقتصـاد السياسـي التـي أوضحت للناس في العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنمو بها موارد البلدان"، ولكن الحكومة البريطانيـة فهمـت الطلب بطريقتها الخاصة، فتجاهلت مسألة تنميـة المـوارد، وبدلاً من إرسال "موظفين للحكومة يكونان طوع إرشاد ناظر المالية وأمره، حول اللورد دربي ذلك الطلب قـوة واقتـدارا إلى طلب نصح من الخديوي (في الشئون المالية)، وتألفـت بالفعل بعثة برئاسة "كيف" رئيس رجال البنـوك فـي ذلـك الوقت "ليفاوض الخديوي وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي". وقد فشلت البعثة، وكشفت التـايمز (ذات الصـلات الوثيقة) أن الحكومة البريطانية تسعى إلى الاستفادة سياسـيا

من لحظة الاختناق التـي يواجههـا الخـديوي. فالحكومـة المصرية تحتاج "مساعدات" من الحكومة البريطانيـة، لكـي تتمكن من تحويل الديون الصعبة إلى ديون ميسرة، ولكن هذا يتطلب "من الخديوي أن يخضع بطريقة ما صاغرا للإرشـاد الإنجليزي، ويعهد إلى انجلترا بإدارة مالية مصر... فتـتمكن من تحويل ديونها ونقص أقساطها السنوية نقصا كبيرا " (٤٥).

.. مع فشل بعثة "كيف" (كان "فييه" الفرنسي قد تلاه)، كان متوقعا أن يعاقب الخديوي بترك مشاكله بلا حل، فتـدهورت مالية الدولة بسرعة وأصدر إسماعيل أمرا بالتوقف عن دفع أقساط الديون وفوائدها لمدة ثلاثة شهور، ثـم أصـدر فـي مايو/أيار مرسومين أحدهما بتوحيد الديون والثـاني إنشـاء صندوق الدين.

وقد تحددت للصندوق إيرادات معينة ترد إليه رأسا وليس عن طريق (نظارة) المالية "الأمر الذي نـرى فيـه اعتـداء صارخًا على سيادة مصر المالية" كما يقول محمد رشـدي. وقد نص مرسوم إنشاء الصندوق على أنه لا يجوز للدولـة اتخاذ أي إجراء من شأنه إنقـاص الحصـيلة المخصصـة للصندوق، وكذلك على عدم استطاعتها عقد قروض جديـدة



إلا بعد موافقة الصندوق، "ويتضمن هذا الخطر ثاني اعتـداء على سيادة الدولة المالية" كما يقول محمد رشدي أيضا.

"وفي مجال مناقشة تصرفات حكام مصر في هذا الشـأن نجد الغباء والاستهتار مجسما في هذه التصرفات. فأي منطق يمكن أن يقبل أن يعين مندوبو الدول الأجنبية (في الصندوق) وهم الذين يتربصون بمالية مصر، بترشيح من دولهم، وليس للخديوي عليهم من سلطان إلا في أن يصدر مراسيم تعيينهم ليصبحوا كموظفين مصريين، وكيف يمكن لمالية الدولـة أن تستقيم وصندوق الدين يستولي على أكثر من نصف إيراداتها ليعطيه للدول الأجنبية لقمة سائغة دون مجهود يذكر" [٤٦].

لا شك أن كلمات المرحوم محمد رشدي تثيـر الحـرج. ووجه الحرج أن التصرفات التي هاجت لها أعصاب الرجل تتكرر الآن بحذافيرها كما سيجيء في هذا الكتاب، وبعد مائة سنة بالضبط! إلا أننا نختلف معه في تفسير هذه التنـازلات عن السيادة بمجرد الغباء والاستهتار، إلا إذا وسعنا مفهـوم الغباء والاستهتار بحيث يشمل أنماط المصالح الطبقية وأنماط الحياة الرخوة التي أعمت الطبقة السائدة والنخبة الحاكمة عن كل ما يحاك حولها، وبحيث يشمل بالتالي مجمـل التنظـيم

الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته هذه الطبقة. وإذا جاز أن نضع كل هذه المفاهيم تحت بند الغباء والاستهتار، فإن هذا "الغباء والاستهتار" لم يظهر في قبول بعثتي "كيف" و"فييه" أو في إعلان صندوق الدين، فحين وصلنا إلى هذه المرحلة لم يكن أمام الخديوي خيار، والحديث عن "الغباء والاستهتار" قد يصلح لوصف مجموع السياسات السابقة – وعلى رأسها الغرق في الدين – أما تنازلات ١٨٧٥ و١٨٧٦ فلم يكن ممكنًا للخديوي إلا أن يذعن لمطالب الدائنين والدول الغربية، مهما كان ذكاؤه وشطارته.

ومع ذلك، فإن صندوق الدين، رغم شهرته الذائعة، لم يكن أبشع صور التدخل والهيمنة، فقد تلته مراحل أعلى؛ إذ جاءت لجنة "جوشن" (مندوبا عن انجلترا) و"جوبير" (مندوبا عن فرنسا) لدراسة الحالة المالية لمصر على ضوء المصالح المشتركة لكل من الدولتين ورعاياهما، وأسفرت قرارات اللجنة (في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٧٦) عن الآتي:

أ- الموافقة على بقاء صندوق الدين، ويضاف إلى ذلك إنشاء رقابة ثنائية من انجلترا وفرنسا على مجمل إيرادات ومصروفات الدولة.

ب- تحويل الدين السائر إلى دين ثابت وتعويض أصحابه بمقدار ١٠% من قيمته، وبذلك أصبحت ديون مصر الخارجية مقسمة إلى:

- الدين الموحد وقيمته ٥٩ مليون جنيه بفائدة ٧%.
- الدين الممتاز وقيمته ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥%.
- دين الدائرة السنية ٨,٨ مليون جنيه بفائدة ٥%.

ولم يكن متوقعا من الخديوي إلا الإذعان، فقد مثلت البعثة تنسيقًا بين بريطانيا وفرنسا، وكان في السابق يستفيد من تناقض مواقفهما. ومهد الخديوي لاستسلامه بالتخلص من قطب المعارضة داخل المؤسسة الحاكمة، فقتل إسماعيل المفتش، الذي رفض أن يكون أساس التسوية مع الدائنين الأجانب خفضا للفائدة إلى ٧% "فإن ٥% هي أقصى ما تستطيع مصر أداؤه من غير أن تجر على نفسها الخراب، وأما الرضا بوضع رقابة على المالية، وهي في الواقع رقابة على إدارة الدولة، فكان في رأيه محض سعي لا سلام البلاد للأجانب، وهو لا يختلف عن الخيانة العظمى في شيء. ولقد أنذر الخديوي بأنه إذا ما قِبل هذا الشرط في برنامج "جوشن" و"جوبير" ثارت عليه البلاد ثورة عامة".. وقد كان طبيعيا أن

يكتب القنصل البريطاني إلى حكومته بعد مقتل "العدو الممقوت للإصلاح" بأن "الأمل قوي كثيرا في نجاح بعثة المستر جوشن والمسيو جوبير عقب سقوط ناظر المالية السابق، لقد ظل تحقيق هذا الأمل معلقًا بين اليأس والرجاء لعداء ذلك الناظر ودسائسه" (٤٧).

كهذا لا تتورع القوى الاستعمارية (لا في القرن التاسع عشر ولا الآن) عن ارتكاب أبشع الجرائم، وعن التحريض عليها، لتنفيذ سياستها. وبالفعل صدر أمر عال يشمل القرارات التي اتخذتها البعثة، "ويمكن أن يقال إن اللجنتين السابقتين لم تكونا بقصد الإصلاح بقدر ما كانتا بهدف تثبيت أقدام التدخل الأجنبي، وبالتالي كان علاجها لبعض الأحوال مسكنًا أكثر منه حاسما، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحالة سوءا" (٤٨). وبالفعل كانت تسوية جوشن وجوبير تعني أن تدفع مصر سنويا ما يزيد عن ستة ملايين من الجنيهات لخدمة الدين، وكان هذا المبلغ يمثل ثلثي الميزانية تقريبا.

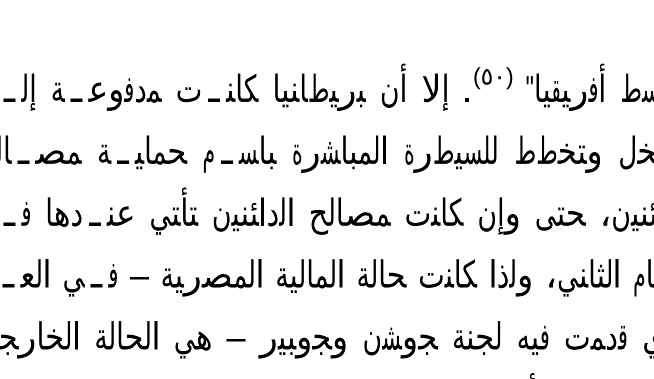
"وقد لجأ الاستعمار إلى وسائله المعروفة، وقرر توجيه ضربة أخيرة فيها القضاء التام على استقلال مصر الاقتصادي، فاقترح تأليف لجنة لدراسة النظم المالية في

مصر، وسميت لجنة التحقيق الدولية." [٤٨] وهذه اللجنة كـان رئيسها الفعلي ويلسون (ممثلاً لانجلترا) وقـدمت تقريرهـا الأولي إلى إسماعيل في أغسطس/ آب ١٨٧٨ وقَبِل الخديوي التقرير رغم أنه كان مهينًا، وقَبِل أيضا اشتراك ويلسون في وزارة نوبار بوصفه وزيرا للمالية، ودي بلنيير (الفرنسـي) وزيرا للأشغال. وأعلن التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية (إبريل/ نيسان ١٨٧٩) وقد قام بناؤه على "أن مصر أصبحت مفلسة، وأنها كانت في حالة إفلاس منذ ١٨٧٦".

(من المفارقات المؤلمة أن هذا الإعلان تكرر بعـد مائـة سنة بالضبط، أي في عام ١٩٧٦).

بعد هذا العرض لاستكمال الهيمنة السياسية مـن خـلال الإغراق في الديون، ينبغي أن نذكر حقيقة هامة: ففي ذلـك الزمان كان التمايز بين حركة أصحاب رءوس الأموال وبين سياسات دولهم، أكبر من التمايز الذي يمكن أن نلحظه فـي عصرنا الحالي؛ حيث تأكد دور الدولـة فـي الاقتصـاديات القومية، وتأكد التنسيق بين المؤسسات الماليـة والصـناعية العملاقة وبين سياسات الدول في استراتيجية واحـدة. فـي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان ممكنًـا أن نلمـح

تناقضا واضحا بين تحرك المؤسسات المالية - حتى في بلد كإنجلترا – وبين مخططـات وزارة الخارجيـة [٤٩]، كـان الدائنون يركزون على مصالحهم الآنية، بينما تنظر الخارجية البريطانية من خلال مجمل مصالح الإمبراطورية، ولكـن – حتى في ذلك الزمان – كانت المؤسسات الرأسمالية تخضـع في التحليل النهائي لدائرة الاستراتيجية العامة وكانت إنجلترا وفرنسا من بين مجموعة الدول الدائنة – الـدولتين اللتـين تملكان استراتيجيتين عالميتين، وكانت مصر تدخل في دائرة كل منهما، إلا أن انجلترا كانت أيامها القوة الأعظـم، وقـد استخدمت كافة إمكانياتها لتفوز في السـباق. وفـي خـلال الأشهر الأخيرة من حكم إسماعيل، حاول الخـديوي – فـي مواجهة دائنيه الذين يسعون إلى فرض نوع مـن التفتـيش والرقابة على مصر – حاول أن يستغل "إدراكه لحقيقـة أن حكومة صاحب الجلالة كانت أقل اهتماما بالدائنين في مصر منها بوضع مصر الاستراتيجي كموقـع اسـتراتيجي علـى الطريق إلى الهند، وحـاول إرضـاءها بتعيـين المـوظفين البريطانيين في خدمته، والتعاون معها في إجـراءات قمـع تجارة الرقيق، وخدمة المصالح البريطانية في البحر الأحمر



ووسط أفريقيا" [٥٠]. إلا أن بريطانيا كانت مدفوعة إلى التدخل وتخطط للسيطرة المباشرة باسم حماية مصالح الدائنين، حتى وإن كانت مصالح الدائنين تأتي عندها في المقام الثاني، ولذا كانت حالة المالية المصرية – في العام الذي قدمت فيه لجنة جوشن وجوبير – هي الحالة الخارجية الوحيدة التي أوجبت تدخل وزارة الخارجية البريطانية، رغم أنه كان هناك ما لا يقل عن سبعة عشر دولة مفلسة في جدول نقابة حاملي نقابة حاملي الأسهم الخارجية، وكانت الديون المطلوبة منها ٤٠٠ مليون جنيه، ولم يعرف أن الحكومة البريطانية، أبدت على إحداهن احتجاجا ولو برسالة قنصلية في مصلحة المقرضين.

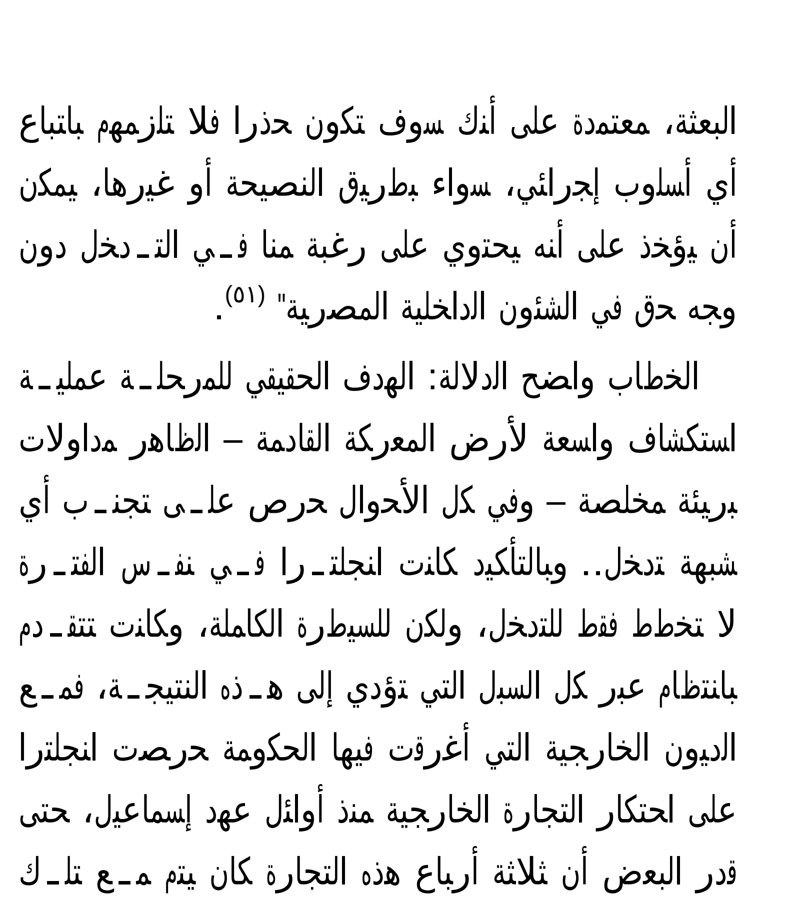
يبقى سؤال في قضية الهيمنة: لقد قلنا إن الدائنين تعمدوا إغراق مصر في الديون، واستفادوا من هذا ماليا، ثم ساعد الإغراق على فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية، فهل كان معروفًا ومخططًا من البداية، أن الإغراق في الديون، يسهل تحقيق المهمة الثانية؟ أم أن الأمر تحقق بالتجربة والخطأ؟ في القرن التاسع عشر يصعب أن نقطع بإجابة، ولكن في الثلث الأخير من القرن العشرين، وبعد تراكم

التجارب والخبرات، أصبح الإغراق في الديون خطأ مؤكد المفعول، ومعروفًا أوله وآخره.

(٣)

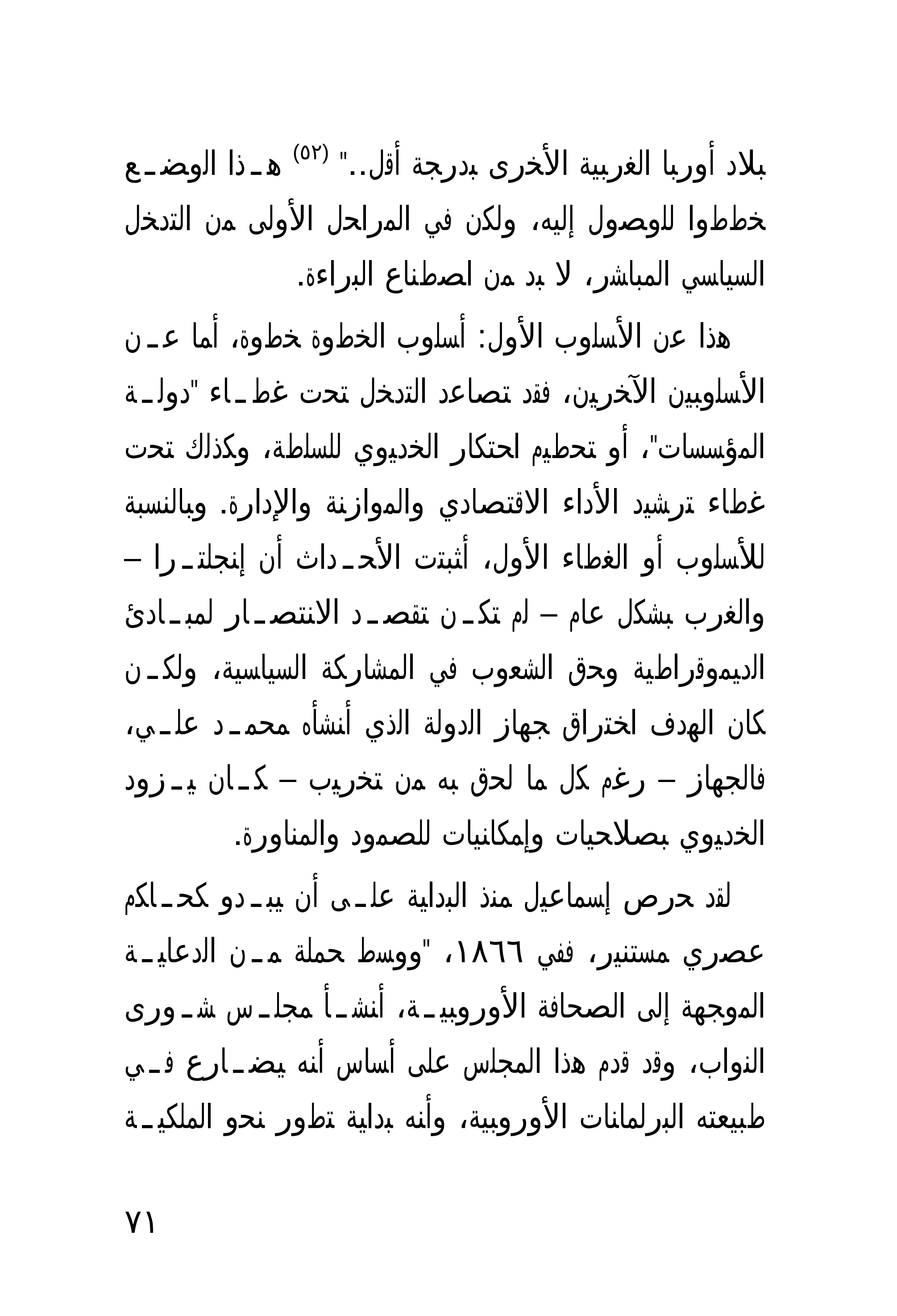
الخبرة الثالثة

ننتقل الآن إلى الأساليب أو التكنيك الذي استخدمه العدو لإنجاح السيطرة، بعد توفير الظروف الملائمة، والأسلوب الأول هنا هو: الخطوة خطوة. وبديهي أن التقدم في أي مشروع يتحقق في خطوات أو مراحل متتابعة، ولكننا نقصد محاولة إخفاء الهدف النهائي، والتظاهر بإعلان أهداف محدودة حين يكون المشروع في خطواته الأولى، ونكتفي هنا بالإشارة إلى ما كتبه اللورد دربي (وزير الخارجية البريطاني) إلى المستر "كيف" في خطاب تعيينه رئيسا للبعثة البريطانية (١٨٧٥)، قال "دربي" إنه "على الرغم من أن الغرض الأول لبعثتك هو المداولة مع الخديوي فيما يطلب من نصيحة ومساعدة، إلا أنه لا يمكن أن يفوتك أن تتصيد المعلومات الوفيرة ذات القيمة العظيمة لكل من مصر وهذه البلاد. إن حكومة صاحب الجلالة لا ترى من الضرورة تزويدك بتعليمات تفصيلية، فهي تفضل أن تدع لفطنتك إدارة



البعثة، معتمدة على أنك سوف تكون حذرا فلا تلزمهم باتباع أي أسلوب إجرائي، سواء بطريق النصيحة أو غيرها، يمكن أن يؤخذ على أنه يحتوي على رغبة منا في التدخل دون وجه حق في الشئون الداخلية المصرية" [51].

الخطاب واضح الدلالة: الهدف الحقيقي للمرحلة عملية استكشاف واسعة لأرض المعركة القادمة – الظاهر مداولات بريئة مخلصة – وفي كل الأحوال حرص على تجنب أي شبهة تدخل.. وبالتأكيد كانت انجلترا في نفس الفترة لا تخطط فقط للتدخل، ولكن للسيطرة الكاملة، وكانت تتقدم بانتظام عبر كل السبل التي تؤدي إلى هذه النتيجة، فمع الديون الخارجية التي أغرقت فيها الحكومة حرصت انجلترا على احتكار التجارة الخارجية منذ أوائل عهد إسماعيل، حتى قدر البعض أن ثلاثة أرباع هذه التجارة كان يتم مع تلك الدولة حوالي ١٨٦٣. وكان يساند نشاط الإنجليز في ميدان التجارة نشاطهم في ميدان المال، وذلك عن طريق البنوك أو فروع البنوك التي أنشئوها في مصر وبذلك "يمكن القول إن الاقتصاد المصري أصبح تابعا في عهد إسماعيل للاقتصاد الإنجليزي ثم الفرنسي بالدرجة الأولى، ولاقتصاد



بلاد أوربا الغربية الأخرى بدرجة أقل.." [٥٢] هـذا الوضـع خططوا للوصول إليه، ولكن في المراحل الأولى من التدخل السياسي المباشر، لا بد من اصطناع البراءة.

هذا عن الأسلوب الأول: أسلوب الخطوة خطوة، أما عـن الأسلوبين الآخرين، فقد تصاعد التدخل تحت غطـاء "دولـة المؤسسات"، أو تحطيم احتكار الخديوي للسلطة، وكذلك تحت غطاء ترشيد الأداء الاقتصادي والموازنة والإدارة. وبالنسبة للأسلوب أو الغطاء الأول، أثبتت الأحـداث أن إنجلتـرا – والغرب بشكل عام – لم تكـن تقصـد الانتصـار لمبـادئ الديموقراطية وحق الشعوب في المشاركة السياسية، ولكـن كان الهدف اختراق جهاز الدولة الذي أنشأه محمـد علـي، فالجهاز – رغم كل ما لحق به من تخريب – كـان يـزود الخديوي بصلاحيات وإمكانيات للصمود والمناورة.

لقد حرص إسماعيل منذ البداية علـى أن يبـدو كحـاكم عصري مستنير، ففي ١٨٦٦، "ووسط حملة مـن الدعايـة الموجهة إلى الصحافة الأوروبيـة، أنشـأ مجلـس شـورى النواب، وقد قدم هذا المجلس على أساس أنه يضـارع فـي طبيعته البرلمانات الأوروبية، وأنه بداية تطور نحو الملكيـة

الدستورية، وفي الحقيقة لم تكن للمجلس أية سلطة تشريعية، ولم يكن يملك الرغبة ولا الوسائل لممارسة أية رقابة علـى أعمال إسماعيل الاستبدادية أو حتى نقـدها " [٥٣]. وكانـت الدول الأوروبية تعلم هذه الحقيقة ولا تثير نقدا، فقط بدأ النقد مع الصعاب التي واجهها أصحاب القروض قصيرة الأجـل (منذ حوالي ١٨٦٧ فصاعدا) فـي الحصـول علـى قيمـة كمبيالاتهم في المواعيد المحددة، وتصـاعد الحـديث عـن استبداد الخديوي مع مرحلة التدخل السياسي المباشر، واعتبر الغزاة أن هدفهم "الديمقراطي" تحقق بمجرد اعـتلائهم لقمـة الجهاز التنفيذي.

كان نوبار رجل الاستعمار الإنجليزي والغربي، يسـرب كل الأسرار، وكان متفاهما على "أن سلطة إسماعيل المطلقة هي العقبة الأولى في وجه أي إصلاح، وأن الحل يكمن فـي إجباره على التنازل عن سلطته لحكومة دسـتورية يـدخلها بعض الأوروبيين " [٥٤]. وحين قدمت لجنة التحقيق الدوليـة تقريرها الأولي إلى الخديوي – كما أسلفنا – في أغسـطس/ آب ١٨٧٦، قام نوبار بالإلحاح المستمر على الخديوي لقبول تقرير اللجنة فيما يختص بالحد من سلطاته، وإعادة أملاكـه

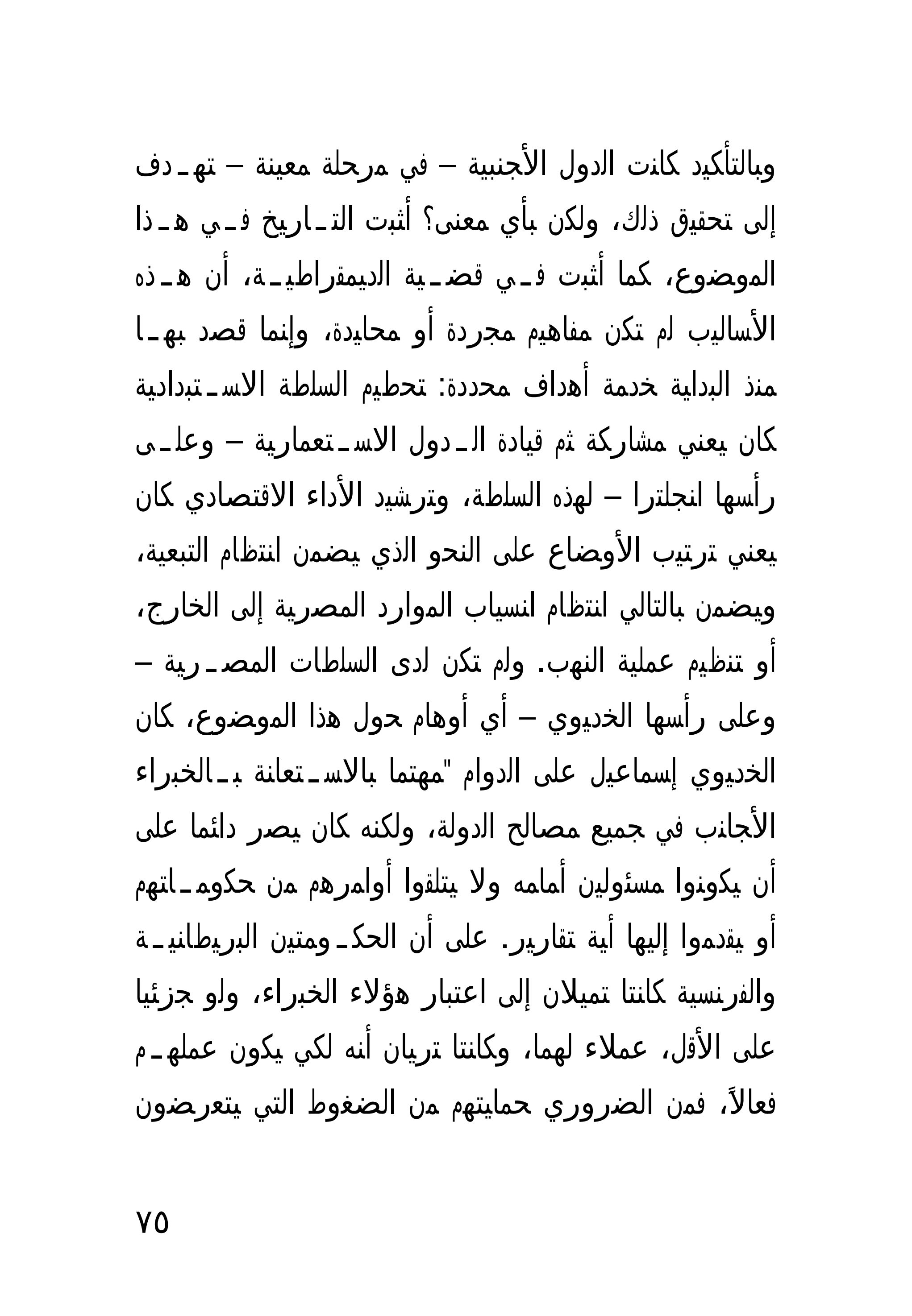
إلى الدولة لتصفية الدين، وكان معروفًا أن موافقة الخديوي على التقرير (أي برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي) وعلى مشاركة الأجانب في السلطة شرط سياسي وأساسي لتيسير القروض؛ أي "لخلق الظروف التي تمكن من الحصول على قرض لمواجهة الديون الصادر بتنفيذها أحكام، والديون السائرة غير المضمونة بصفة عامة" [55] وقد قبل إسماعيل ما فرض عليه، وأبلغ "ففيان" (القنصل البريطاني) حكومته أن إسماعيل "قَبِل تقرير اللجنة بغير شرط، وبدون ممارسة أي ضغط عليه من جانبي"! [56].

وأصدر إسماعيل أمره إلى نوبار في ٢٨ أغسطس بتأليف النظارة، وورد في أمره أنه يريد "عوضا عن الانفراد بالأمر أن يكون هناك سلطة لها إدارة عامة على المصالح، تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار، بمعنى أنني أروم القيام بالأمر باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه". وكان مفروضا أن يعني هذا تحطيم احتكار رئيس الدولة المصرية لقيادة السلطة، وإبعاده بالتحديد عن رئاسة مجلس النظار (أي الجهاز التنفيذي – قلب الدولة). ولم يكف وضع عميل رئيسا للمجلس، ولكن شاركت إنجلترا وفرنسا بوزيرين "ناظرين"،

فتحققت "الديمقراطية" و"دولة المؤسسات" المطلوبة وهـدأت خواطر القوى الاستعمارية، واستخدم "اللورد كرومر" تعبيرا فخما ليصف هذا التعديل، فتحدث عن إدخال "مبدأ المسئولية الوزارية"، وبادرت الصحف الأوروبية إلى اسـتعمال هـذا المصطلح ونشره. ولكن حين تدخلت في الميدان قوى جديدة من داخل مجلس شورى النواب ومن خارجه، أسفر التـدخل عن أنيابه الحادة للخديوي إسماعيل.

وحين خلع إسماعيل، ونشبت الثورة العرابيـة لـم يعـد الخديوي الجديد (توفيق) يحتكر السلطة، بل أصبح الشـعب (ممثلاً في الجيش والبرلمان) مركز السلطة الحقيقية، ولكـن لم تكن هذه المؤسسات، ولم تكن هذه الديمقراطيـة مقصـد الغزاة، فالسلطة الجديدة لم تحصر نفوذ الخديوي وحده، فقـد تهاوت معها سلطة المراقبة الثنائية، وحاولت السلطة الجديدة أن تبسط إشرافها على الميزانية، فكان لا بـد مـن الغـزو العسكري، وتمخضت دعاوى مقاومـة احتكـار الخـديوي للسلطة عن احتكار الاستعمار الإنجليزي للسلطة.

الغطاء الآخر الذي تصاعد في ظله التدخل كان – كما قلنا – ترشيد الأداء الاقتصادي وضبط الموازنة وتطوير الإدارة.



وبالتأكيد كانت الدول الأجنبية – في مرحلة معينة – تهـدف إلى تحقيق ذلك، ولكن بأي معنى؟ أثبت التـاريخ فـي هـذا الموضوع، كما أثبت فـي قضـية الديمقراطيـة، أن هـذه الأساليب لم تكن مفاهيم مجردة أو محايدة، وإنما قصد بهـا منذ البداية خدمة أهداف محددة: تحطيم السلطة الاسـتبدادية كان يعني مشاركة ثم قيادة الـدول الاسـتعمارية – وعلـى رأسها انجلترا – لهذه السلطة، وترشيد الأداء الاقتصادي كان يعني ترتيب الأوضاع على النحو الذي يضمن انتظام التبعية، ويضمن بالتالي انتظام انسياب الموارد المصرية إلى الخارج، أو تنظيم عملية النهب. ولم تكن لدى السلطات المصـرية – وعلى رأسها الخديوي – أي أوهام حول هذا الموضوع، كان الخديوي إسماعيل على الدوام "مهتما بالاسـتعانة بـالخبراء الأجانب في جميع مصالح الدولة، ولكنه كان يصر دائما على أن يكونوا مسئولين أمامه ولا يتلقوا أوامرهم من حكومـاتهم أو يقدموا إليها أية تقارير. على أن الحكـومتين البريطانيـة والفرنسية كانتا تميلان إلى اعتبار هؤلاء الخبراء، ولو جزئيا على الأقل، عملاء لهما، وكانتا تريان أنه لكي يكون عملهـم فعالاً، فمن الضروري حمايتهم من الضغوط التي يتعرضون

لها بسب ميول الخديوي "الاستبدادية". ومعنى ذلـك رغبـة هاتين الحكومتين، في استخدام هؤلاء الخبراء كوسيلة لفرض السياسة البريطانية والفرنسـية. وكـان إسـماعيل يـدرك ذلك"[٥٧].

وكجزء من عملية الترشيد لم تقتصـر مهمـة الخبـراء وهيئات الرقابة الأجنبية على حصر الموارد بشكل أكفأ، ولم تقتصر المهمة على ضمان تدفق مدفوعات خدمة الدين، فقـد كان طبيعيا أن تمتد المهمة إلى ضمان استمرار النهب فـي المدى البعيد، ويتطلب ذلك تحديد سقف لما يمكن اسـتنزافه، ولو أدى هذا إلى بعض التناقض مع المصالح الآنية لـبعض الدائنين، عملاً بمقولة: قليل دائم خير من كثير منقطع، وقـد عبر عن هذا المعنى بوضوح فيفيان (القنصـل البريطـاني) حيث كتب إلى حكومته أنه " من الأهمية بمكـان أن يتـولى المراقبان – يقصد المراقب الإنجليزي والفرنسي في الرقابـة الثنائية – حماية الفلاحين كما يحميان حملة السندات، ومنـع قتل الأوزة التي تبيض ذهبا "[٥٨] وقد تساءل كرومـر فـي الاتجاه نفسه، وعلى نحو أكثر ديناميكية "أليس ممكنًا استخدام مصالح أصحاب السندات كوسيلة ضغط لتحسين (الترشـيد)

الإدارة المصرية بحيث نحفظ نصيبا للفلاحين من ناحية، ونتمكن في الوقت نفسه من تقديم ضمان كافٍ للمقرضين الأجانب بسداد الالتزامات المالية الجديدة أيا كان مقدارها؟"[٥٩] حدث على أية حال أن خلع إسماعيل، وأجبر الخديوي الجديد (توفيق) على تعيين مراقبين أحدهما بريطاني (بارنج أي كرومر) والآخر فرنسي "ومنحهما من السلطات ما يكفي لإعادة بعض النظام إلى المالية المصرية، وتحقيق مصالح أصحاب السندات، ومراعاة ألا يهب المصريون لأحداث قلاقل" [٦٠].

وقد أعلن أنه لا يجوز للحكومة المصرية عزل المراقبين دون موافقة دولتيهما، وبهذا أضحت الرقابة الثنائية رقابة دولية من الناحية الرسمية بعد أن كانت كذلك من الناحية الفعلية.

وخلال العامين التاليين حكم رياض (الذي كان عضوا في لجنة التحقيق الدولية وفي الوزارة الأوروبية) ومعه المراقبان الماليان (بارنج وبلنيير) كحكومة ثلاثية "بنفس الأسلوب الاستبدادي تقريبا الذي كان يحكم به إسماعيل" [٦١]... وكانت المهمة الأولى هي الوصول إلى "تصفية" يتم الاتفاق عليها

الديون مصر، فتألفت لجنة للتصفية في آخر مارس إذار ١٨٨٠ وصدر تقريرها المعروف بقانون التصفية في يوليو/ تموز. وفي هذا القانون روعي مبدأ "**عدم ذبح الأوزة**"، فاتفق على تقدير للإيرادات المتاحة أكثر واقعية من التقرير الذي اعتمدت عليه تسوية جوشن وجوبير، وصحيح أنه لم يحدث تخفيض في تقدير المبالغ المدينة بها مصر (رغم ثبوت أنها لم تتسلم فعلاً هذه المبالغ) باستثناء إلغاء دين المقابلة (وكان في يد المصريين برمته تقريبا) ولكن حدث تخفيض في نسبة فائدة الدين الثابت. وبالأرقام قدر قانون التصفية إيرادات مصر بحوالي ٨,٥ مليون جنيه (وكانت بعثة جوشن وجوبير تقدرها بحوالي ١٠ ملايين جنيه) وهبطت فائدة الدين الثابت إلى ٤% (بدلاً من ٧% في تقديرات جوشن وجوبير)، "وهكذا أدرك الأجانب أن الفوائد التي كانوا يتمسكون بها تحد من مقدرة البلاد المالية" [٦٢]، وقد أدى خفض الفوائد إلى تخفيض الأموال المخصصة لخدمة الدين بمقدار مليوني جنيه ولكن دائما لا ننسى **أن هذا التيسير، أو هذه التسوية، لم تتحقق إلا كجزء من فرض الهيمنة، أو لم تكن "سوى صدى للهيمنة الأجنبية على الإرادة المصرية، بحيث إن الحكومة**

المصرية لم تعد حرة التصرف في مصادر دخلها، وأصبح من المستحيل عليها أن تواجه مطالب البلاد أو أن تدخل أي تحسين على نظمها الحيوية دون أن تضطر إلى الحصول مسبقًا على موافقة الدول التي أقرت قانون التصفية. " [٦٣] (التشديد – ع. ح).

في ظل هذا المفهوم من الترشيد، والذي تواصل وتعاظم تحت القيادة المباشرة للورد كرومر بعد الاحتلال، تحددت السياسة الاقتصادية، ومن الطريف أن الورد كرومر أرجع المصاعب التي كان الاقتصاد المصري يكابدها – في بداية الاحتلال – إلى سياسة الانغلاق والتدخل الحكومي في العهد السابق، "ولا نبالغ إذا قلنا إنه لو كان عمل ولاة الأمور سلبيا تماما – أي لو أنهم قصروا أنفسهم على نزع القيود التي قيدت الناس في أعمالهم فيما مضى – ولو أنهم قصروا الحكومة على وظيفتها الأساسية، لبلغت الأمة من التقدم والفلاح مبلغًا عظيما " [٦٤] ولكن – كالعادة – لم يقع هذا القطب الاستعماري في أحبولة أكاذيبه، فلقد كان مدركًا أن حديثه عن "إعطاء النظام الطبيعي فرصة العمل " مجرد كلام، وأن تنفيذ مآربه يتطلب استخدام سلطة الدولة التي

يمسك بزمامها، وبفضل ذلك تحولت مصـر إلـى مزرعـة القطن الشهيرة، أي فرض عليها نوع من تقسيم العمل يحقق المصالح الاستراتيجية للدولة المستعمرة، ولـيس المصـالح الاستراتيجية للنمو المستقل، وهذا هو مفهوم النمو التابع كما خبرناه في تاريخنا، ودرسناه في المدارس: التخصـص فـي زراعة وتصدير القطن، وفتح الأسواق أمام استيراد منتجات الدول الغربية وعلى رأسها انجلتـرا فـي ذلـك الزمـان، والوقوف بحزم ضد أي محاولة للتنمية الصـناعية الجـادة. ولا بد من التذكير بقول كرومر الشهير في هذا المجال: "من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت منذ ١٥ سنة، يـرى فرقًا ضخما، فالشوارع التي كانت مكتظة بـدكاكين أربـاب الصناعات والحِرف مـن غـزالين وخيـاطين وصـباغين وخيامين وصانعي أحذية.. قد أصبحت مزدحمـة بالقهـاوي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية، أما الصانع المصري، فقد تضاءل شأنه، وانحطت كفايته على مر الزمن، وفسد لديه الذوق الفني الذي طالما أخرج في العصر القديم المعجـزات في مفاخر الصناعة" (٦٥).

وقد شملت الهيمنة الأجنبية بعد الاحتلال الإنجليزي "أدوار الإنتاج والتوزيع جميعا. وكثر المشـتركون فيـه فصـاروا يعدون بمئات الآلاف بعد أن كان عددهم لا يزيد على بضـع مئات، أول حكم محمد علي (.....) كان النشاط الاقتصـادي يتركز في يد العناصر الأجنبية التي تموله وتشـرف عليـه وتنهض بشئونه جميعا فيما عدا الأعمـال البسـيطة التـي لا يكون جلب من يقوم بها من الخارج جلبا اقتصـاديا (...) وكان المصريون يشعرون بضآلة الدور الذي يقومون به في ميدان هذا التعاون المشترك وينفسون على هؤلاء الأغـراب حياتهم هذه الأنيقة، ويرون في نشاطهم الصناعي التجـاري وأرباحه السريعة ابتزازا لكدهم ومالهم ليس بعده ابتزاز"[(٦٦)].

تطور الأداء الاقتصادي في عهد كرومر فعلاً، ولكن من أجل خدمة الأهداف الاستعمارية التي عين من أجلها، فـزاد محصول القطن، وانتظم إمداد الصناعة البريطانية به بأسعار بخسة، وتعاظمت أيضا أرباح الأجانب المشتغلين في كبسـه وحلجه وتجارته ونقله.. كذلك تحسـنت المرافـق وأدخلـت أساليب حديثة في الإدارة ضـمنت الاسـتقرار السياسـي،

وتحصيل الضرائب والرسوم، وبالتـالي ضـمنت حصـول الدائنين على بيضهم دون أن يلجئوا إلى ذبح الأوزة.

لقد لاحظ محمد رشدي أن الديون قد ارتفعت مـن سـنة ١٨٨٠ إلى ١٨٩٢ بحوالي ثمانية ملايين جنيه فقط، هي قيمة الدين المضمون الذي استجد عـام ١٨٩٢، وباسـتثناء هـذا الارتفاع يمكن القول إن الديون كانت ثابتة تقريبا ابتداء مـن عام ١٨٨٠، بل أخذت في التناقص – ولو بمعدلات ضئيلة – منذ عام ١٨٩٥ حتى بداية القرن العشرين، ويفسر ذلـك "أن استتباب الأمر لإنجلترا في مصر، جعلها لا تجد لديها دافعـا جديدا لإضعاف مالية الدولة أكثر ممـا كانـت عليـه مـن ضعف"[٦٧].. **لقد انتهت مرحلة الإغراق في الديون، وبدأت مرحلة الترشيد لجني الثمار بشكل مستقر**، وتقول التقديرات إن إجمالي الديون الخارجية كان يقل عن ١٠٠ مليون جنيه، وكما أوضحنا لم تنتفع مصر منها في شكل مشروعات بأكثر من خمسين مليونًا في أحسن الأحوال، وذهب الباقي هباء في عمولات أو تبذير من جانـب إسـماعيل.. وبفضـل الإدارة الرشيدة على يد "الخبراء" تقاضى الاستعمار مقابل الخمسين مليونًا هذه (أرباحا وفوائد) مبالغ وصل مجموعها إلى ٢٥٠

مليون جنيه، فيما بين ١٨٧٦ و ١٩٤٣، ومع كل ما دفعناه، استمر الدين الأصلي حتى عام ١٩٤٤، قرابة ٨٧ مليونًا من الجنيهات، اشتريناها نحن بأموالنا بموجب قـانون التحويـل الذي صدر في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٣ [٦٨].... ولكن قد نذكر بالمناسبة أن مدفوعات خدمة الدين (في أوائل القـرن)، مـع جزية الإمبراطورية العثمانية، لم تكن تقتطع أكثر من ٣٠% من حصيلة الصادرات المصرية [٦٩].

المهم.. بعد كل هذه الخبرة.. وبعد ١٠٠ سنة، يأتي مـن يتكلم مرة أخرى عن التوصيات "المحايـدة" لترشـيد الأداء الاقتصادي، على يد صندوق النقد الدولي ومـا أشـبه.. أي ترشيد يا سادة؟ إن توصيات وأدوات الترشـيد لا يمكـن أن تنفصل عن الهدف، لا بد أن تنفصل بحيث تتلاءم مع الهدف، وهذا هو المعيار المشروع للحكم على صلاحية أي أداة.

***

.. ثم سنضيف بعض كلمات عن الخـديوي إسـماعيل. بالتأكيد كانت ظروف المد الاستعماري فـي زمنـه تجعـل الاحتفاظ باستقلال مصر – بمزاياها الاسـتراتيجية – أمـرا

بالغ الصعوبة، ونؤكد أيضا أن الخديوي ناور كثيرا بل وغامر في بعض الأحيان، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاستقلال، إلا أن الهجوم المنظم كان أقوى من أن تصده مناورات الخديوي الذي يستند إلى نظام اجتماعي وسياسي خرب، ولم يكن ممكنًا لإسماعيل أن يحتفظ بموقع المناورة بعد أن أحاط به العدو من أمام ومن خلف. وبالإضافة إلى مثالب نظامه وأسلوب حكمه، فإن عيوبه الشخصية سهلت أيضا مهمة الغزاة، فعلى الرغم "من وعوده عند توليه العرش، لم يكن يفرق كثيرا، بل لم يكن يفرق إطلاقًا بين إيراداته ومصروفاته الخاصة، وبين إيرادات ومصروفات الدولة (...) ويتمثل إسرافه الشديد إلى حد التهور في نفقاته الشخصية، وكرمه الشديد، فقد كان على الدوام يبني لنفسه القصور، وكان ينتهز كل مناسبة يمكن تصورها: عيد جلوسه على العرش، أو عودته من إحدى الرحلات إلى أوربا أو القسطنطينية، أو زواج إحدى أميرات البيت المالك، أو زيارة شخصية ملكية أو شخصية مشهورة لمصر، لإقامة حفلات البذخ والمباهاة".. وكما يقول مارلو" بينما كانت ديونه

تتزايد، كان إسرافه في إقامة الولائم والحفلات يتزايد بدوره."(٧٠).

***

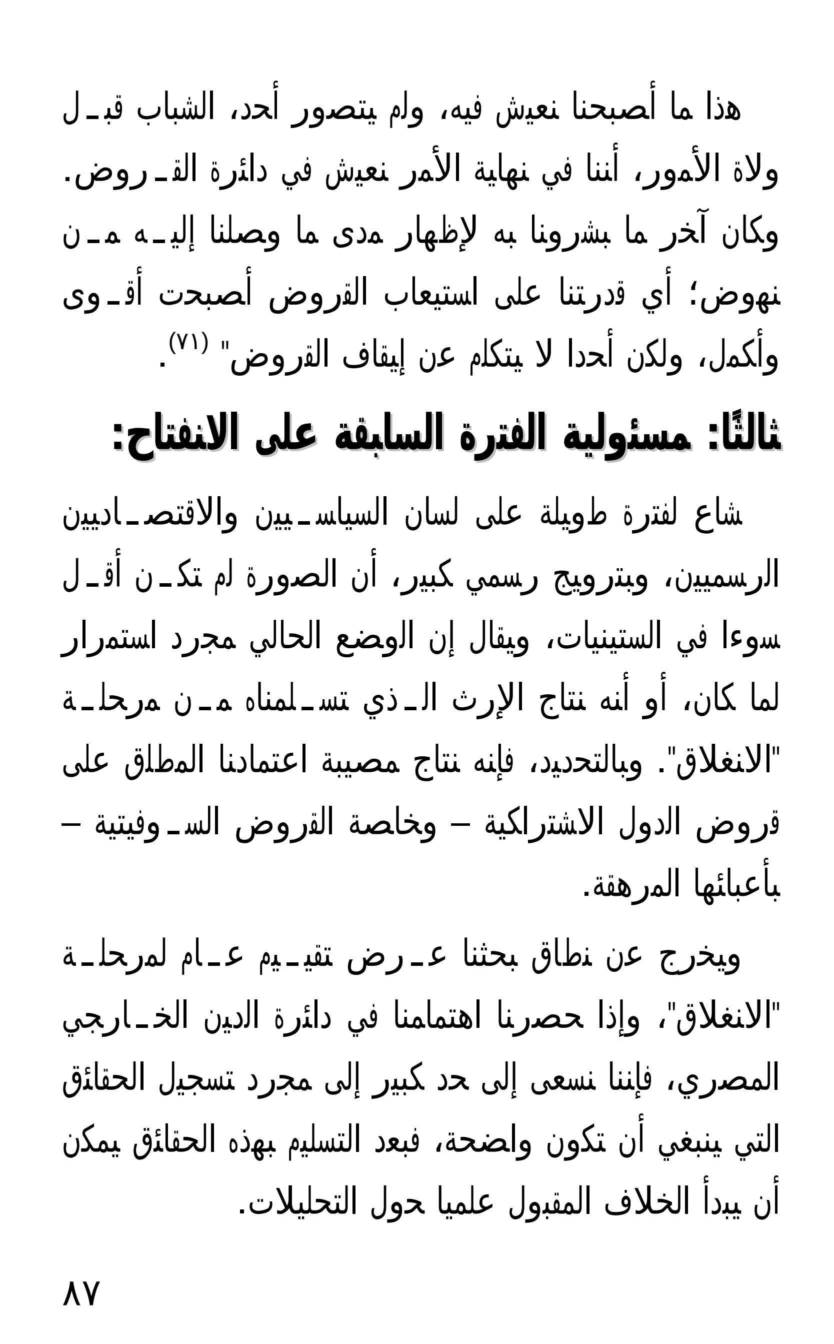
لا شك أننا أطلنا واستطردنا، ولكنني أعتقد أن ما ذكرت كان ذا فائدة ومثيرا للتأمل. ولست أزعم أن التاريخ يمكن أن يستعاد بتفاصيل الأحداث، فهذا بالطبع مستحيل، فظروف العالم الاقتصادية والسياسية تختلف اليوم كثيرا عن مرحلة النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وظروف مصر والمنطقة تختلف كثيرا أيضا.. ولكن رغم كل التباين، يبقى ما ذكرناه من خبرات محتفظًا بكل الأهمية، لكل من يحترم العقل والتجربة. **وهذه الخبرات أرجو أن تكون دائما في ذهن القارئ ونحن ندرس التطورات الخطيرة التي تمت خلال سنوات الانفتاح محل هذه الدراسة: ١٩٧٤ – ١٩٧٩**. وأعتقد أن هذه الخبرات كانت في مخيلة الزعيم الوطني أحمد حسين، الذي لم يقعده الشلل وكبر السن عن تحذير أمته. يقول أحمد حسين إنه "ما عليك إلا أن تفتح أي جريدة في أي يوم من الأيام، لكي تقع عيناك على العناوين

الآتية: كذا مائة مليون جنيه من البنك الدولي لإصلاح شبكة المجاري.. كذا بليون من ألمانيا لإصلاح التليفونـات. كـذا مليون من أمريكا لزراعة كذا فدانًا، ولعمل (مـش عـارف إيه). عشرات ومئات وألوف الملايين، والمهم أن كلها مـن دول أجنبية لا يتصور أنها تريد خيرا بمصر، فلـو وقفـت مصر على قدميها (وسوف تقف إن شـاء ا) فـإن ذلـك يتعارض تعارضا مباشرا مع مصالح هذه الدول الأوروبيـة والأمريكية. هذه الحقيقة البسيطة لا تجد مـن ولاة الأمـور (فيما يبدو) وقتًا للتفكير فيها (....) ألم يسأل إنسان نفسه في مصر ماذا عملنا، أو ماذا سنعمل مقابل ما يقدم لنا؟ إن أحدا لا يجد وقتًا ليسال هذا السؤال. الكل مشغول بعقد القروض، وأصبح موضوع التفاخر ومقياس ما حققناه من نجاح هو:

١- الحصول على القروض من كل مكان.

٢- مدة هذه القروض وهـل هـي قصـيرة أو متوسـطة أو طويلة، وإحلال بعضها مكان بعض.

٣- الفوائد على هذه القروض وهل هي عالية أو منخفضة، ومدى فترة السماح.



هذا ما أصبحنا نعيش فيه، ولم يتصور أحد، الشباب قبل ولاة الأمور، أننا في نهاية الأمر نعيش في دائرة القروض. وكان آخر ما بشرونا به لإظهار مدى ما وصلنا إليه من نهوض؛ أي قدرتنا على استيعاب القروض أصبحت أقوى وأكمل، ولكن أحدا لا يتكلم عن إيقاف القروض" [٧١].

ثالثًا: مسئولية الفترة السابقة على الانفتاح:

شاع لفترة طويلة على لسان السياسيين والاقتصاديين الرسميين، وبترويج رسمي كبير، أن الصورة لم تكن أقل سوءا في الستينيات، ويقال إن الوضع الحالي مجرد استمرار لما كان، أو أنه نتاج الإرث الذي تسلمناه من مرحلة "الانغلاق". وبالتحديد، فإنه نتاج مصيبة اعتمادنا المطلق على قروض الدول الاشتراكية – وخاصة القروض السوفيتية – بأعبائها المرهقة.

ويخرج عن نطاق بحثنا عرض تقييم عام لمرحلة "الانغلاق"، وإذا حصرنا اهتمامنا في دائرة الدين الخارجي المصري، فإننا نسعى إلى حد كبير إلى مجرد تسجيل الحقائق التي ينبغي أن تكون واضحة، فبعد التسليم بهذه الحقائق يمكن أن يبدأ الخلاف المقبول علميا حول التحليلات.

١. ونبدأ بأن العجز في ميـدان العمليـات الجاريـة كان مصاحبا للاقتصاد المصري منـذ مـا قبـل الستينيات، إلا أنـه لـم يبلـغ أبـدا المسـتويات المحققة بعـد الانفتـاح، فأثنـاء السـنوات مـن ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ بـدأ العجـز محـدودا عـام ١٩٦٠ (حوالي ٢٤ مليون جنيـه) واطـرد فـي الزيادة حتى آخر الفتـرة (حـوالي ١٢٢ مليـون جنيه). وأثناء السنوات مـن ١٩٦٥ إلـى ١٩٦٩ ظل المسـتوى يزيـد عـن ١٠٠ مليـون جنيـه (بحد أقصى ١٢٣ مليـون جنيـه عـام ١٩٦٩). وأثناء الفتـرة مـن ١٩٧٠ إلـى ١٩٧٣ تجـاوز المستوى ٢٠٠ مليون جنيه (بحـد أقصـى ٢٢٣ مليـون جنيـه عـام ١٩٧٣). ولكـن عجـز العمليات الجاريـة حقـق قفـزة مجنونـة فـي الأعـوام ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، فمتوسـط العجز في السنوات الـثلاث كـان حـوالي ٧٠٠ مليون جنيـه، وفـي عـام ١٩٧٥ بالـذات بلـغ العجز ٩٦٨ مليون جنيـه، وكـان العجـز فـي

هذه السنوات الثلاث يزيد عن إجمـالي حصـيلة الاقتصاد المصري من صادراته السلعية.

إن سلسلة البيانات حول العجـز الجـاري تختلـف فـي المصادر المختلفة [٧٢]، ولكنها تلتقي جميعا حـول أن حجـم العجز الجاري في العمليات الجارية قفز بالفعل قفزة مجنونة في سنوات الانفتاح. هذا أمر مسلم به.

٢. إذا اقتربنا من الأرقـام السـابقة أكثـر، سنسـلم بأن الضغوط السياسـية الخارجيـة لعبـت دورا هاما في تفاقم عجـز العمليـات الجاريـة، فـي حدود المستويات التي كانت قائمـة قبـل ١٩٧٤ – فقبيل نهاية الخطة الخمسية الأولـى، تعـرض الاقتصـاد المصـري لوقـف صـفقات القمـح الأمريكي الميسرة السداد، وأعقـب هـذا امتنـاع الدول الغربية عن تقديم قروض طويلـة الأجـل (فـــي ظـــروف التزامـــات حـــرب الـــيمن، والتزامات الحكومة المصـرية وفـق مقـررات مـؤتمري القمـة العـربيين)، وأدى ذلـك إلـى تزايد اعتماد الحكومة المصرية في هـذه الفتـرة

على التسهيلات المصرفية التي حصـلت عليهـا البنوك المصرية من البنـوك الغربيـة، لتمويـل بعض العمليات الاستيرادية، وكانت آجـال هـذه التسهيلات مرهقـة (عـادة ٩٠ أو ١٨٠ يومـا)، ووصلت كميـة الخصـوم المسـتخدمة والقائمـة في ديسـمبر ١٩٦٥ إلـى ١٠٣ مليـون دولار، مثلت ١٠% من إجمالي الـدين العـام الخـارجي المستخدم والقائم. وقد زادت المصـاعب بسـبب عبء خدمة الديون المتوسطة والطويلـة الأجـل التي كان على ميزان المـدفوعات المصـري أن (يتحملها في نفس الفتـرة)، (واعتـرف مسـئول مصري أيامها بأن البنوك المصـرية اضـطرت إلى التوقف أحيانًا عن تسـديد هـذه التسـهيلات في مواعيدها، ولمـدد طويلـة نسـبيا[٧٣]. وفـي يونيــو/ حزيــران ١٩٦٦ اضــطرت البنــوك المقرضة إلى تيسير شروطها (كانـت الخصـوم القائمــة قــد وصــلت حــوالي ١٣٥ مليــون دولار)، فعقد اتفاق إعـادة جدولـة للمتـأخرات،

ويقال إن معـدلات الفائـدة فـي هـذا الاتفـاق تراوحت بين ٨ و١٠%.

وبعد حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ فقد الاقتصاد المصري بعض مصادر إنتاجه، فتراكمت خسائره الناشئة عـن ذلـك، وقد حاولت دراسة إبراهيم العيسوي وعلي نصار أن تقـيس خسائر الحرب بدلالة الفرق بين مجموع الدخول التي كـان ممكنًا أن تتحقق في الأحوال العادية ومجموع الدخول التـي تحققت فعلاً في أحوال الحرب وشبه الحرب، وتوصلت عبر خمس تقديرات بديلة لخسائر الحرب إلى أن الخسائر تتراوح بين ١٧ بليون جنيه كحد أدنى، و٢٤ بليون جنيه فـي الحـد الأقصى [(٧٤)] المهم، حدث نتيجة حـرب ١٩٦٧ أن تـأثرت بشكل مباشر موارد النقـد الأجنبـي (القنـاة – البتـرول – السياحة). هذا على جانـب المتحصـلات، وعلـى جانـب المدفوعات أدى تزايد استيراد الاحتياجات العسـكرية إلـى نقص المتاح من النقد الأجنبي لتوفير السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الصناعة ولاستكمال المشروعات. وقد زادت الأعباء أيضا على ميزان المدفوعات في أواخر السـتينيات وأوائـل السبعينيات لأن أقساط الديون التـي تلقيناهـا فـي أوائـل

الستينيات – من الشرق والغرب – كانت قد بـدأت تحـل، فارتفع معدل خدمة الديون (أي نسـبة مـا تقتطعـه الفوائـد والأقساط من حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة). ولو قدر لمشروعات التنمية أن تمضي بالمعـدلات المحققـة أثناء الخطة الخمسية الأولى، كان مفروضا ألا يمثـل سـداد هذه الالتزامات العبء الذي مثلته في ظل مـا آلـت إليـه الأوضاع الفعلية، ولكن الناتج المحلي الإجمـالي زاد عـام ١٩٦٨/٦٧ بنسبة ١% فقط عن مسـتواه فـي ١٩٦٦/٦٥، وصحيح أن الاقتصاد المصري بدأ في استرداد بعض عافيته عام ١٩٦٩/٦٨، ولكن معدلات الاستثمار لم تصل أبدا إلـى معدلات الخطة الخمسية الأولى. وزاد الطين بلة أنه حـدث ارتفاع موجع في أسعار بعض الواردات الأساسية في أوائل السبعينيات، فمتوسط سعر الطن المتري من القمح المستورد – مثلاً – زاد من ٢٨ جنيها عام ١٩٧٢ إلى ٧٣ جنيها عام ١٩٧٣ (إلى حد كبير بسبب زيادة الواردات السوفيتية مـن القمح).

إن الصعوبات التي واجهها الاقتصاد المصري في تلـك الفترة لم تكن ناشئة عن انخفاض شـديد فـي كفـاءة الأداء

الوطني، ولكن كانت إلى حد كبير صعوبات مفروضة مـن القوى الخارجية، تساند العدوان والاحتلال العسكري، وكـان طبيعيا أن تتوقف القروض الغربية الحكومية تماما في طول الفترة. وكل هذه حقائق لا يختلف عليها. الخلاف يبدأ بعدها، فقد يقال مثلاً: ألم يكن ممكنًا أن نقلل من الضغوط الخارجية بانتهاج سياسة أكثر اعتدالاً؟ وقد يقال من ناحية أخرى: ألـم يكن مفروضا أن نحدث تغييرات اجتماعية أكثر عمقًا لكـي نتمكن من تنفيذ سياسات اقتصادية قـادرة علـى مواجهـة التحديات الخارجية (اقتصاديات حرب حقيقيـة)؟ [(٧٥)] هـذه الأسئلة هامة ولكننا نتجاهلها – عامدين – لأننا نسـعى إلـى بلورة نقاط الاتفاق في موضوعنا المحدد.

وأعتقد أن بوسعنا حاليـا أن نتفـق علـى أن الاقتصـاد المصري استطاع – رغم كل الضغوط والعوامل التي أشرنا إليها- أن يحد من زيادة العجز في ميزان العمليات الجارية، بل واستطاع من خلال تحويلات الدعم العربـي (المعونـات التي لا ترد) أن يواجه جزءا كبيرا من هذا العجز بعد حرب ١٩٦٧، فقلل من تورطـه فـي اللجـوء إلـى التسـهيلات المصرفية، لقد حقق ميزان العمليات الجارية – بعـد الـدعم

(كما ذكرنا) – عجزا خـلال السـنوات ١٩٧٠ – ١٩٧١ – ١٩٧٢، وحقق – بعد الدعم – فائضا في السنوات ١٩٦٨ – ١٩٦٩ – ١٩٧٣. وبالتالي يمكننا أن نقول بشـكل عـام إن أزمة العجز الجاري ظلت مطوقة إلى حد كبير خـلال هـذه السنوات العصيبة.. بالتأكيد كان الاقتصاد المصـري قبـل أكتوبر ١٩٧٣ يعاني صعابا شديدة، وفـي غيبـة سياسـات ملائمة تماما، ولكنه بالقطع لم يكن تحت الصفر كما يقال.

وقد انعكس هذا الوضع في قدرة السلطات المصرية على التحكم في اللجوء إلى التسهيلات المصرفية، فبينمـا ظلـت الاستخدامات بمتوسط سنوي ٣٠ مليون دولار (في السنوات ٦٧ – ١٩٧١) كان التوسع في التسهيلات الإضـافية علـى علاقة وثيقة بالمبالغ المسددة وبالتالي كانت التدفقات السنوية الصافية (أي التسهيلات الجديدة مطروحـا منهـا تسـديدات الفوائد والأقساط) لا تتجاوز ٥ مليون دولار في المتوسط. إلا أن استخدام التسهيلات المصرفية عاد للزيادة بعـد ١٩٧١. وشهد عام ١٩٧٣ بالذات زيادة ملحوظة (وخاصة في أشهره الأخيرة)، فبينما كان الاستخدام الصافي للتسهيلات المصرفية ٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٢، قفز الرقم المقابل إلـى ٣٥٥

مليون دولار عام ١٩٧٣، وبينما كانت الخصوم القائمة ١٣٠ مليون دولار في المتوسط في الأعوام ٧٠ – ١٩٧٢، بلغـت في آخر ديسمبر ١٩٧٣ حوالي ٤٥٠ مليون دولار [٧٦].

٣. تحول التورط الخطيـر فـي الـديون القصـيرة الأجل إلى كارثة بدءا مـن ١٩٧٤. حـدثت فـي ذلك العام قفزة فـي عجـز العمليـات الجاريـة، ولا بد من تسجيل هذه القفـزة كحـدث متميـز. قبل عام ١٩٧٤ كان هناك عجـز فـي الميـزان الجاري، وبعده كان هناك انهيـار، وأمـام هـذا الانهيار المفـاجئ لـم تفلـح تحـويلات الـدعم العربي في إنقـاذ الموقـف، رغـم أنهـا زادت زيادة كبيرة، فاغترفنا من القـروض المصـرفية بلا حساب (وشـجعتنا البنـوك الأجنبيـة علـى ذلك). وكـان صـافي الاسـتخدام عـام ١٩٧٤ حوالي ٥٨٢ مليـون دولار، وكانـت الخصـوم القائمة والمستخدمة في آخـر ديسـمبر/ كـانون أول حوالي ١٠٨١ مليون دولار، وتسـاوي مـا يقرب من ٣٠% من إجمـالي الـدين الخـارجي

المستخدم. وبدأت قضية الديون المصرفية، وما صاحبها من تسهيلات المودين والودائع، تأخذ شكل كارثة الدين السائر أيام الخديوي، منذ ذلك التاريخ.

إن التفسير الأساسي لهذه المصيبة – كما يقول المسئولون – يكمن في العوامل الخارجية ممثلة بارتفاع أسعار الواردات، ونحن نعتقد أن ارتفاع أسعار الواردات كان بالفعل عاملاً يزيد من مصاعبنا، ومع الأوضاع التي كانت سائدة في ١٩٧٣ (والتي نعتبرها قاصرة) كان متوقعا أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى بعض الارتفاع في مستوى العجز، إلا أننا مواجهون بقفزة غير معقولة، ولا يمكن أن يكون مجرد ارتفاع الأسعار العالمية السبب الرئيسي في هذه الظاهرة. ومع ذلك فإن ما يعنينا حاليا من كلام المسئولين هو أنه حتى إذا قيل إن العوامل الخارجية – التي جدت بعد ١٩٧٣ – كانت السبب الأساسي خلف ظاهرة انهيار ميزان المدفوعات، فإن هذا تسليم – على الأقل – ببطلان الادعاءات التي تذاع على أوسع نطاق عن أن المسئولية الأساسية تقع على عاتق مرحلة الستينيات. إن انهيار ميزان المدفوعات المصري

وتحول الديون القصيرة الأجل إلى كارثة هـو إرث مرحلة الانفتاح، وهو نتاج التعامل غير المخطط وطنيا مع الأسواق الغربية بالذات، لأن هذه الأسواق لم تكن لتتسع لزيادة في صادراتنا إليها – منظورة وغير منظورة – والتوسع بلا حساب في الاستيراد منها لا بد يوقع في مصيدة القروض القصيرة الأجل لسد العجز.

ويلزم أن نشير هنا إلى اتهام تقليدي للسياسة الاقتصادية المصرية (في المرحلة الناصرية) بأنها كانت منحازة في علاقاتها الدولية إلى الدول الاشتراكية (وخاصة منذ النصف الثاني للستينيات). وحقيقة الحال أن السياسة الاقتصادية حاولت في تلك الفترة أن تقيم علاقات دولية متوازنة بمنظور استقلالي، ولكن الدول الغربية لا ترضى بأقل من الاحتكار شبه الكامل لعلاقاتها بالدول "النامية". ويتضح ذلك في مجال التجارة الخارجية بمتابعة الأنصبة النسبية للدول الغربية وللدول الشرقية في الصادرات والواردات المصرية، كما يبدو في الجدول التالي، (الجدول رقم ٣)[٧٧].

جدول (٣)

الأنصبة النسبية للغرب والشرق في تجارتنـا الخارجية قبل الانفتاح:

تصنيف البلاد	١٩٦٠/٥٩ %		١٩٦٥/٦٤ %		١٩٧٠/٦٩ %	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
البلاد الغربية	٢٨	٥٦	٢٧	٦٢	١٨	٤٦
البلاد الشرقية	٤٩	٢٧	٥٤	٢٢	٦٠	٣٤

- الصادرات تشمل إعادة التصدير.

ويبدو واضحا من الجدول أن الدول الغربية ظلت دائمـا (وتحت مختلف الظروف السياسية) المصدر الأول للواردات المصرية، رغم ضآلة نسبتها في الصادرات، علـى عكـس الحالة مع الدول الشرقية. وقد يكون هذا الخلل فـي هيكـل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية موضعا لنقد مشروع من وجهة نظر اقتصادية غير مثقلة بتحيزات ما، خاصة وأن هذا الخلل كان يعني أن يصل العجز في الميزان التجـاري مـع

الدول الغربية إلى ١٧٢ مليون جنيه (في ١٩٦٥/٦٤) بينما يتحقق فائض مع الدول الاشتراكية يصل إلى ٥٣ مليون جنيه (في نفس السنة) أو إلى ٩٠ مليون جنيه (في ١٩٧٠/٦٩)، ولا يمكن طبعا استخدام هذا الفائض في تسوية الحساب مع الدول الغربية. على أية حال، سواء كان هذا الوضع محلاً لنقد أو لا، فإن المقطوع به أن تجارتنا الدولية لم تكن تهدف بتعمد إلى انحياز سياسي في وجهتها. وبالإضافة إلى الفائدة السياسية المحققة من هذا الموقف، كانت هناك فائدة الحد من العجز المتوقع في حالة التوسع في الاستيراد من الدول الغربية بدون زيادة مقابلة في فرص التصدير. وهذا بالتحديد ما حدث مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما يبدو في الجدول التالي (الجدول رقم ٤)[٧٨].

تصنيف البلاد	١٩٧٤ (%)		١٩٧٥ (%)		١٩٧٦ (%)		١٩٧٧ (%)	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
البلاد الغربية	٢٢	٦٣	١٥	٥٩	٣٢	٦٥	٣٨	٦٥
البلاد الشرقية	٥٦	٣٤	٧٤	١٩	٤٩	١٥	٤٤	١٦

يفهم من الجدول (٤) أن نسبة البلاد الغربية في الصادرات زادت بدرجة محسوسة، ولكن لا زالت هذه النسبة

بعيدة جدا عن أن تتناظر مع نسبة هذه البلاد في وارداتنـا. وقد حدث في المقابل أن انخفضت نسبة البلاد الشرقية فـي صادراتنا ووارداتنا. ولكن كل هذا لا يعكس حقيقة مـا تـم. فأخطر ما تم هو انهيار العلاقة بين التوسع المجنـون فـي الاستيراد، والزيادة المحدودة في الصادرات. ووفْقًا للتوزيـع الجغرافي زادت صادراتنا إلى الدول الغربيـة مـن ١١٠,٦ مليون جنيه (١٩٧٣) إلى ٢٥٣,١ مليون جنيه (١٩٧٧) أي من ١٠٠ إلى ٢٢٩ وفي المقابل زادت وارداتنا مـن الـبلاد الغربية من ٢٠٠ مليون جنيه إلى ١٢٣١ مليون جنيه (فـي نفس الفترة) أي من ١٠٠ إلى ٦١٦، وترتب على ذلـك أن ارتفع العجز في الميزان الجاري مع هـذه الـبلاد مـن ٨٩ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٩٧٨ مليون جنيه ١٩٧٧.

٤. ننتقل بعد ذلـك إلـى قضـية الـديون الطويلـة والمتوسطة الأجل، وبعضها كـان معقـودا مـع الشـرق وبعضـها مـع الغـرب، لأن السياسـة المصرية قبل الانفتـاح كانـت حريصـة علـى تنويع علاقاتها في هذا المجال علـى عكـس مـا يشـيع السياسـيون والاقتصـاديون الرسـميون

حاليا، فطِبقًا لتقـديرات صـندوق النقـد الـدولي كانت ديون مصر الخارجيـة (غيـر العسـكرية) حوالي ١,٣ بليون دولار حتـى نهايـة ديسـمبر/ كانون أول ١٩٧١، وإذا أضـيفت الـديون غيـر المستخدمة، فإن الرقم يصـل إلـى ١,٨ بليـون دولار وكانـت الـديون الحكوميـة الثنائيـة (أي المعقودة مع الحكومات الأجنبيـة) تشـكل ٨٧% من هذا المبلـغ، والبـاقي وقـدره ١٣% كـان موزعا بين ديون مستحقة للبنـوك والمؤسسـات الأجنبية الخاصـة، ولمجموعـة البنـك الـدولي (أي مع جهات غربيـة فـي الأسـاس). وكـان الدائنون الرئيسيون لمصـر فـي نهايـة ١٩٧١ على النحو المبين في الجدول رقم (٥)[٧٩].

جدول (٥)

ترتيب الدائنين حتى ديسمبر ١٩٧١:

الدائنون	الديون المسـتحقة بملايين الدولارات	% مـن إجمـالي الديون الخارجية

الاتحاد السوفيتي	٣٨٠	٢٨
الولايات المتحدة	٢٠٥	١٥
الكويت	١٣٠	٩,٦
إيطاليا	١٢٢	٩
ألمانيا الغربية	١٠٦	٨

ولكن حدث خلال الستينيات أن واجه الاقتصاد المصري عديدا من لحظات التوتر في علاقته مع الغرب، فقرض السد العالي مع الغرب تم إلغاؤه في عام ١٩٥٦، والقروض الأمريكية شهدت تباينًا شديدا في معدلات التدفق أثناء الفترة في عامي ١٩٥٧، ١٩٥٨ (العامين التاليين للعدوان الثلاثي) كان حجم المنح والقروض ١,١ و ٢,٢ مليون دولار على التوالي، ثم ارتفعت الأرقام بدءا من عام ١٩٥٩ (من خلال فائض الحاصلات الزراعية) لتتوقف من جانب واحد في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥[٨٠]. وظلت قروض الحكومة الأمريكية الطويلة الأجل متوقفة إلى ما بعد سياسة الانفتاح. وتآزر مع التوقف الأمريكي في النصف الثاني من الستينيات توقف الحكومات الغربية الأخرى، وخاصة بعد ١٩٦٧. ورغم تغير الموقف عام ١٩٧٠، ظلت معدلات التدفق

محدودة، وأغلب التدفقات كان من الهيئات الدولية وليس من دول لجنة المعونة الإنمائية [٨١]، وذلك كما في جـدول (٦) عن صافي التدفقات من هذه الدول إلى مصر.

جدول (٦)

القروض الغربية المتوسطة والطويلـة ٧٠ – ١٩٧٣ بملايين الدولارات:

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
القروض الكلية	٧٨,١٧	١٨٥,٨٤	١٤,١٥	٣٣,٩١
نصـــــــيب الحكومات	٣٠,٨٩	١٣,٥٥	٥,١٠	١٩,٣٥

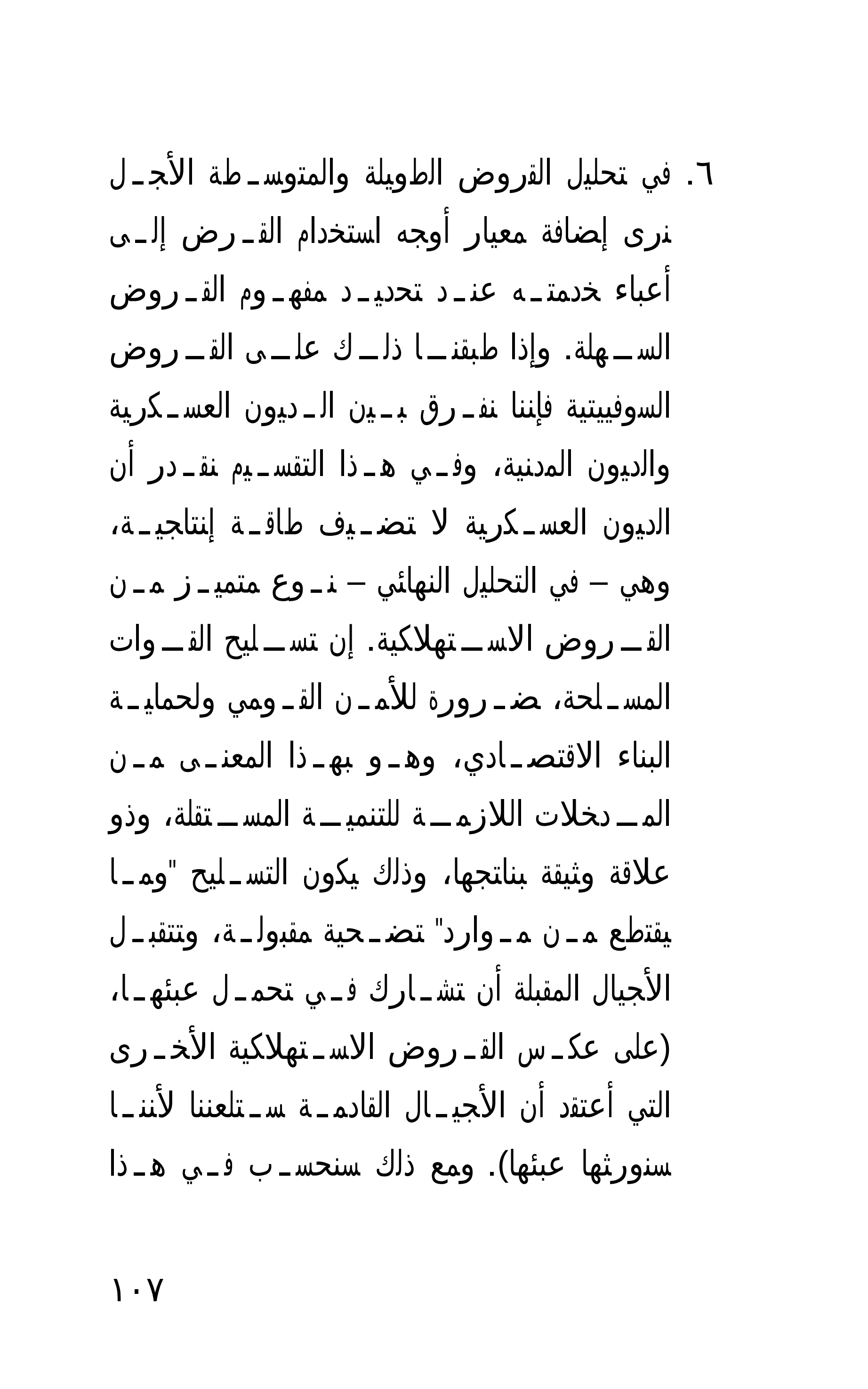
وقد أدى هذا الموقف من الدول الغربية إلى زيادة الاعتماد على الدول الاشتراكية، منذ أواخر الستينيات، ويعتمـد نقـاد الناصرية على هذه الفترة عند اتهامها بأنها كانت منحازة في علاقاتها الدولية، وكذلك عند اتهام السوفييت بأنهم أغرقونـا في الديون، وقد تأكد الانطباع بأن السوفييت أغرقونا فعلاً في الديون من كثرة ما قيل (في السنوات الأولى للانفتاح) عـن

المطالبة بإعادة جدولة الديون السوفييتية، فهذا الإلحاح ترك انطباعا مشروعا بأن عبء هذه الديون هو سبب الكارثة التي أصابت ميزان المدفوعات.

٥. ولن نبحث ما إذا كان الحصار الغربي مفروضا، أو نتاجا لأخطائنا السياسية، فهذا الأمر مما يختلف فيه ولكننا، لا ينبغي أن نختلف حول حقيقة أن الديون السوفيتية لم يكن حجمها أو عبؤها بالقدر الذي يقال، لقد ذهل أعضاء مجلس الشعب المصري حين أعلن وزير الاقتصاد أول بيان رسمي عن حجم الدين الخارجي، ذهلوا حين علموا أن القروض المستخدمة المستحقة من الدول الاشتراكية لم تتجاوز حتى آخر سبتمبر/ أيلول ١٩٧٥ حوالي ٤٩٩,٢ مليون جنيه بينما الرقم المقابل للدول الغربية كان ٢٧١٧,٨ مليون جنيه، فقد أدرك الجميع ساعتها أن مصيبة الدين الخارجي لمصر تكمن في الغرب وليس في الشرق، وأنها نتاج

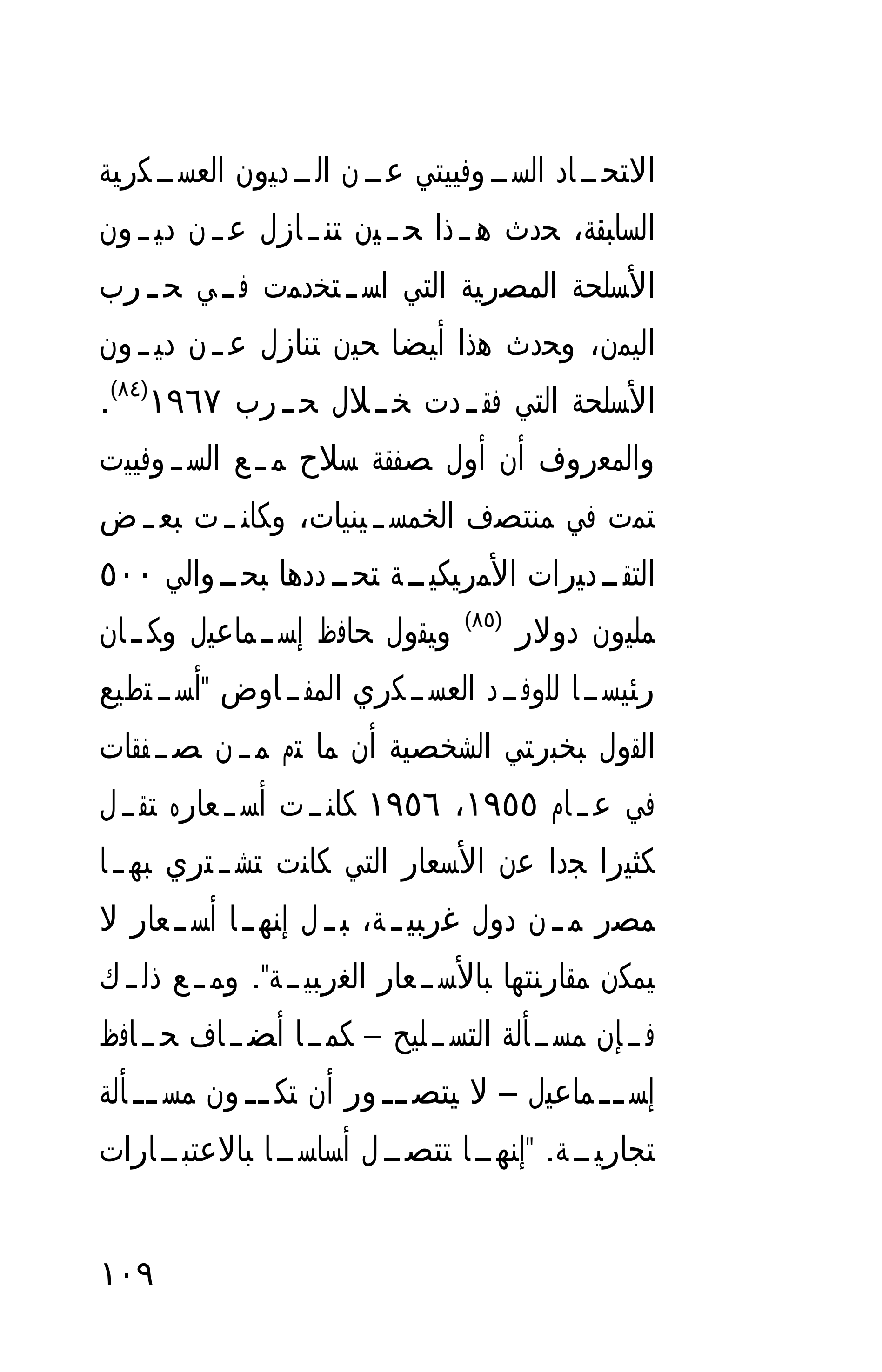
مرحلـة الانفتـاح ولـيس مرحلـة السـتينيات.. وتصور البعض لأول وهلة أن "الخدعـة" تكمـن في أن الأرقام السـابقة تقتصـر علـى الـديون الخارجية المدنيـة، فـي حـين تكمـن مصـيبة الديون السوفيتية في أرقـام الـديون العسـكرية، ولكن ثبت أن رقـم الـديون العسـكرية (الـذي أعلن في جلسة سرية لمجلس الشـعب) لـم يكـن يزيد عن ١١٦٦ مليـون جنيـه، وكـان إعـلان هـذا الـرقم مفاجئًـا تمامـا لأعضـاء مجلـس الشعب، فقد تبين "أنهـا ليسـت بحجـم الـديون المدنية، لدرجـة أدت إلـى أن بعـض أعضـاء المجلس طلبوا من رئيس الوزراء بعـد الجلسـة زيادة بعض التسهيلات الممنوحـة للمـواطنين." [٨٢]. إن هـذا البيـان كـان يعنـي أن قـروض الدول الاشتراكية (مدنيـة وعسـكرية) تسـاوي ٥٠% تقريبا من إجمـالي الـديون المسـتخدمة، ثم أوضـح البيـان التـالي للقيسـوني أن نسـبة القروض من الـدول الاشـتراكية هبطـت فـي

آخر ١٩٧٦ إلى ٣٣% فقط، بسبب الزيادة السريعة للقروض الغربية بمعدلات عالية. وبشكل عام نذكر أن أول اتفاق قرض مع الاتحاد السوفييتي وقع في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨، وكان يبلغ ١٧٥ مليون دولار، ومع اتفاقيات السد العالي والاتفاقيات الأخرى وصل مجموع القروض المدنية حتى يوليو ١٩٦٥ إلى ٨٤٢ مليون دولار، وفي عام ١٩٧١ ارتفع الرقم إلى ١١٩٨ مليون دولار، وفي آخر نوفمبر ١٩٧٧ كان إجمالي القروض المدنية ١٣٩٢,٢ مليون دولار (المستخدم منها ٩٢٧,٧ مليون دولار) (٨٣) ويلاحظ أن الاتفاقيات الجديدة بعد ١٩٦٥ (أي في الفترة التي شهدت ذروة العلاقات السياسية) لم تكن بالضخامة التي تصور، وقد يرتبط ذلك – إلى حد ما – بانخفاض معدلات الاستثمار في تلك الفترة، وانخفاض معدل استخدام الاتفاقيات القائمة.



٦. في تحليل القروض الطويلة والمتوسطة الأجل نرى إضافة معيار أوجه استخدام القرض إلى أعباء خدمته عند تحديد مفهوم القروض السهلة. وإذا طبقنا ذلك على القروض السوفييتية فإننا نفرق بين الديون العسكرية والديون المدنية، وفي هذا التقسيم نقدر أن الديون العسكرية لا تضيف طاقة إنتاجية، وهي – في التحليل النهائي – نوع متميز من القروض الاستهلاكية. إن تسليح القوات المسلحة، ضرورة للأمن القومي ولحماية البناء الاقتصادي، وهو بهذا المعنى من المدخلات اللازمة للتنمية المستقلة، وذو علاقة وثيقة بناتجها، وذلك يكون التسليح "وما يقتطع من موارد" تضحية مقبولة، وتتقبل الأجيال المقبلة أن تشارك في تحمل عبئها، (على عكس القروض الاستهلاكية الأخرى التي أعتقد أن الأجيال القادمة ستلعننا لأننا سنورثها عبئها). ومع ذلك سنحسب في هذا

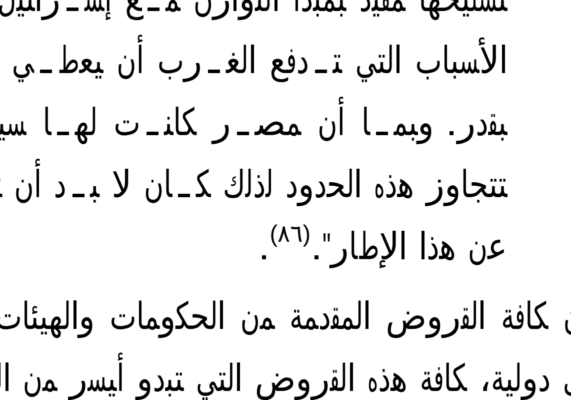
التحليل تسديد ثمن هذه الأصـول غيـر المنتجـة (الأسلحة وما يصاحبها) باعتبارها عبئًـا مرهقًـا على مواردنا الحالية رغم أي إطالـة فـي أجـل السداد أو تخفيض في سـعر الفائـدة، وبالتـالي نصـف القـروض العسـكرية بأنهـا قـروض صعبة: صحيح أنها أقل صعوبة مـن القـروض القصـيرة الأجـل الاسـتهلاكية، ولكـن يمكـن مقارنتهـا مـن حيـث العـبء علـى ميـزان المـدفوعات بـالقروض الاسـتهلاكية الغربيـة الطويلة الأجل. ولكن يقـال إن هـذه القـروض تزداد صعوبتها لأن شروط السـداد أيضـا غيـر ميسرة، ولأن الأسـعار مغـالى فـي تقـديرها. والحقيقة أن هـذه الاتهامـات لا تشـمل الـديون العسكرية وحدها، فهي تقـال أيضـا فـي حـق الديون السوفييتية المدنية، وسـنناقش هـذا فـي البند التالي، ونقتصـر هنـا علـى توضـيح أن الديون العسكرية المستحقة كانـت فقـط الـديون المستجدة بعـد ١٩٦٧؛ حيـث سـبق أن تنـازل



الاتحاد السوفييتي عن الديون العسكرية السابقة، حدث هذا حين تنازل عن ديون الأسلحة المصرية التي استخدمت في حرب اليمن، وحدث هذا أيضا حين تنازل عن ديون الأسلحة التي فقدت خلال حرب ١٩٦٧[٨٤].

والمعروف أن أول صفقة سلاح مع السوفييت تمت في منتصف الخمسينيات، وكانت بعض التقديرات الأمريكية تحددها بحوالي ٥٠٠ مليون دولار [٨٥] ويقول حافظ إسماعيل وكان رئيسا للوفد العسكري المفاوض "أستطيع القول بخبرتي الشخصية أن ما تم من صفقات في عام ١٩٥٥، ١٩٥٦ كانت أسعاره تقل كثيرا جدا عن الأسعار التي كانت تشتري بها مصر من دول غربية، بل إنها أسعار لا يمكن مقارنتها بالأسعار الغربية". ومع ذلك فإن مسألة التسليح – كما أضاف حافظ إسماعيل – لا يتصور أن تكون مسألة تجارية. "إنها تتصل أساسا بالاعتبارات

السياسية. ولعل موقف مصر من رفض دخول الأحلاف العسكرية الأجنبية عام ١٩٥٥، بالإضافة إلى إحساس مصر أن تسليحها مقيد بمبدأ التوازن مع إسرائيل، هي الأسباب التي تدفع الغرب أن يعطي مصر بقدر. وبما أن مصر كانت لها سياسات تتجاوز هذه الحدود لذلك كان لا بد أن تخرج عن هذا الإطار".[٨٦]



إن كافة القروض المقدمة من الحكومات والهيئات التي تسمى دولية، كافة هذه القروض التي تبدو أيسر من القروض التجارية العادية، ترتبط بسياسات واستراتيجيات الدول والهيئات المقدمة للقروض، وينطبق هذا على قروض الدول الاشتراكية قدر انطباقه على الدول الغربية. هذا التعميم صحيح بشكل عام، وهو صحيح على نحو خاص في حالة القروض العسكرية، فالعرض والطلب في سوق السلاح مرتبطًا عضويا بقرارات استراتيجية وسياسية، إن بيع الأسلحة من قوة عظمى إلى دولة ما قرار سياسي يتخذ على أعلى المستويات، وتحديد الكمية والأنواع والأسعار

وتسهيلات السداد تخضـع أيضـا لاعتبـارات وحسـابات الاستراتيجية العليا لهذه القوة العظمى، وفي جانب الطاب من الناحية الأخرى – "يقال بنفس القـدر إن قـرارات الدولـة المستوردة بشراء السلاح، وبكل ما يتعلق بهذه الاتفاقيـات، هي قرارات تكون الاعتبارات الاقتصادية آخر المحددات في شأنها (بافتراض التوجه الاستقلالي، والجدية والرشـد فـي القرارات). وأي مناقشة لمشتريات السلاح، أو لجدولة الديون العسكرية أو إلغائها، بعيدا عن هذا التصور البديهي، تعتبـر من قبيل اللغو السـاذج أو المغـرض، أن رجـلاً مسـئولاً كالقيسوني كان يقول إننا "نحاول كل عـام أن نتفـق علـى جدولة الديون، ولكننا لم نتوصل حتى الآن، نرجو أن يهدينا ا إلى الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي على طريقـة مرضـية لجدولة هذه الديون"، كيف؟ ولماذا؟ "لأن النواحي الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي طيبة (....) كما لا ننسى الصداقة التي تربطنا بكثير من المسئولين عن النواحي الاقتصـادية مـع الاتحاد السوفييتي "[٨٧] هذا الكلام عيب أن يقال فـي بيـان رسمي يدرك صاحبه طبيعة المشكلة، وأنها لم يكن ممكنًا أن تحل بواسطة الفنيين، فالمشكلة بدأت، واكتسبت حدتها، فـي

ظروف سياسية مفهومة، ولكن حتى من الناحية الاقتصـادية البحتة، كان يبدو أنه يصعب إقناع الاتحاد السوفييتي بإلغـاء الديون العسكرية، في حين تشتري الحكومة المصرية – فـي نفس الوقت – سلاحا من مصادر أخـرى، وتجـد مصـادر جاهزة للتمويل.

والخلاصة أن الديون العسكرية ديـون صـعبة، ترهـق بالضرورة الاقتصاد المحلي، ولكن يجب أن نسجل أنه بفضل نظام التسليح الذي زودتنا به هذه القروض، تمكنا من خوض حرب الاستنزاف، وتمكنا من المبادرة والهجوم فـي حـرب أكتوبر العظيمة.

٧. بعد الحديث عـن الـديون السـوفييتية الصـعبة، ننتقل إلى قسم الـديون السـهلة، والـركن الأول في تعريف القروض السهلة والمتمثل فـي أنهـا قـروض إنتاجيـة، هـو ركـن واضـح فـي القـروض السـوفيتية. فحجـم القـروض المستخدمة (في فترة ١٩٦١ إلـى ١٩٦٥) كـان حـوالي ١٣٦ مليـون جنيـه (٣٤٠ مليـون دولار) خصـص منهـا ٤٧,٨% للمشـروعات

الصـــناعية، و ٥٠,٧% لمشـــروعات الطاقـــة والسد العـالي، وخصـص للقطاعـات الأخـرى ١,٥%. وفـي الفتـرة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) كـان حجم القروض المستخدمة حـوالي ١٧٨ مليـون جنيـه (٤٤٥ مليـون دولار)، خصـص منهـا ٤٨,٣% لمشـــروعات الصـــناعة و ٤١% لمشروعات الطاقـة والسـد العـالي و١٠,٧%، لبــاقي القطاعــات[٨٨]. وبشــكل عــام كــان ٩٦,٥% من القروض السـوفييتية (إذا اسـتبعدنا السد العـالي) موجهـا إلـى الصـناعة الثقيلـة وللطاقــة الكهربائيــة[٨٩]، ففــي مجــال تنميــة الطاقــة الكهربائيــة تــم بنــاء محطــة القــوى الكهربائية فـي أسـوان، وتكـون نظـام طاقـة موحـد لكـل الـبلاد (لأول مـرة فـي القـارة الأفريقية) نتيجة بناء محطـة القـوى الكهربائيـة للسد العالي وخطـوط نقـل القـوى الكهربائيـة ذات الجهد العالي، وفي مجال الصـناعة الثقيلـة تـرك اسـتخدام القـروض السـوفييتية معـالم

أساسية في مقـدمتها مجمـع الحديـد والصـلب ومجمع الألومنيوم والترسانة البحرية.

هذا عن الركن الأول: أوجه استخدام القروض، وبالنسـبة للركن الثاني: الشروط المالية [٩٠]، كان أغلب القروض مـع الدول الاشتراكية قروضا طويلة الأجل تتراوح مدتها بين ٧ و١٤ سنة، ويتم السداد على أقساط سنوية متساوية، والفائـدة السنوية بسيطة مقدارها ٢,٥% على القيمة غير المدفوعة من ثمن البضائع والمعدات. وفي القروض السوفييتية بالذات كان أجل ٨٣% من هذه القروض يمتد إلـى ١٢ عامـا، وكـان ١٣% منها يسدد خلال خمس سـنوات، وكـان ٤% يسـدد خلال ثماني سنوات (وفق اتفاقية مارس/ آذار ١٩٧١). هذا وتشتمل القروض الاشتراكية والسوفييتية على فترة سـماح، فالسداد يبدأ عادة بعد ١٢ شهرا من انتهاء توريد المعـدات، وسداد قروض المرحلة الأولى من السد العالي بدأ بعد مضي خمسة أعوام من التوقيع على الاتفاقية، وفي قرض المرحلـة الثانية للسد العالي وقرض إنشاء مصـانع الدرفلـة بمجمـع الحديد والصلب بحلوان بدأ السداد بعد ١٠ أعوام.

ولكن أهم من كل ذلك – في تقديرنا – أن جميع "اتفاقيات التعاون الاقتصادي" نصت على أن الرصيد الـدائن للدولـة الاشتراكية لدى البنك المركزي المصري، والخاص بسـداد الأقساط والفوائد يستخدم في شراء سلع من مصر وفْقًا لاتفاق التبادل التجاري المبرم بين البلدين. وهـذا الأسـلوب لأداء مدفوعات الدين من خلال زيادة التصدير عنصر تيسير هـام في القروض مع الـدول الاشـتراكية. وإذا زادت تكـاليف المعدات والخدمات المقدمة من جانب الدول الاشتراكية عـن قيمة القروض المنصوص عليها في الاتفاق، يتم سداد هـذه الزيادة عن طريق توريد سلع إضافية من مصر إلى الدولـة المقرضة، أو تقوم الدولة المقرضة بإعطاء تسهيلات ائتمانية أخرى توازي الزيادة في قيمة المعدات والخدمات التـي تـم توريدها، وتكون هذه التسـهيلات بـنفس شـروط الاتفـاق الأصلي (كما في حالة اتفاق التعاون الاقتصادي مع بولنـدا مثلاً – ٥/ ٧/ ١٩٦٢).

ويعني هذا الأسلوب في السداد، أن القروض السـوفييتية نوعت هيكل الصادرات المصرية؛ إذ قبلت صادرات غيـر تقليدية أداءا لمدفوعات خدمة الدين، واتفق أحيانًا على السداد

ببعض من إنتاج المصانع الجديدة، ففي اتفاقية التعاون في مجال صناعة السفن في ترسانة الإسكندرية (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩) وافق الاتحاد السوفييتي على استيراد بعض السفن المصرية المنتجة، كذلك قدمت الهيئات السوفييتية طلبيات لتشكيل قطع خاصة بالجرارات والسيارات بالكبس في مصنع المطروقات بحلوان، وقد أتاح هذا للمصنع التغلب على صعوبات التسويق وزاد بحوالي ثلاث مرات تقريبا حجم إنتاج القطع الجاهزة. أيضا، أعرب الاتحاد السوفييتي عن استعداده لشراء بعض منتجات المصانع الأخرى مثل صفائح الصلب المشكلة على البارد، وكابلات ورقائق الألومنيوم والخيوط القطنية والبصل المجفف. وفي البروتوكول الموقع في يونيو/ حزيران ١٩٧٢ (الخاص بالاتفاقية السوفييتية المصرية - مارس ١٩٧١) كانت القروض السوفييتية مخصصة لإنشاء مصانع ضخمة للغزل، ومجمعين للنسيج، ومصنع لإنتاج البلاط الخزفي، ولتوسيع إنتاج الأواني والمنتجات من الكريستال، وتم الاتفاق في البروتوكول على أن يشتري الاتحاد السوفييتي وفق عقود

طويلة الأمد جميع منتجات الغزل والنسيج، وكذلك ٨٥% من البلاط الخزفي المنتج و٧٠% من البللور.

ويرى البعض أن السداد في شكل سلع من الإنتاج المحلي بدلاً من العملات الحرة لا يشكل ميزة حقيقية، لأن الصادرات - في تقديرهم – تعتبر عملة حرة [٩١]، ونحن نكرر تعليق محيا زيتون "أن اعتبار الصادرات بمثابة عملة حرة ليس بالأمر الذي يسهل قبوله، وهو يتوقف على إمكان إثبات أنه كان من الممكن تصريف نفس السلع المصدرة في أسواق دول العملات الحرة، وبنفس السعر المباعة به للدول الاشتراكية". وهذا الاحتمال لم يثبت في معظم الأحيان، ولعديد من الأسباب، أنه ممكن التحقيق.

٨. ننتقل إلى الركن أو المعيار الثالث لمدى سهولة القروض: قضية الأسعار والمستوى التكنولوجي للآلات المستوردة. وهذه القضية كانت موضع هجوم وتشكيك على أوسع نطاق، ولم يتورع بعض المسئولين عن تسجيل هذا الهجوم في بيانات وتقارير رسمية [٩٢]. وتركيز الهجوم على هذه الناحية يمكن

فهمه على اعتبار أنهـا الناحيـة الأقـل مناعـة أمام المهاجم، فـالقروض السـوفيتية وقـروض الدول الاشتراكية تتعذر مهاجمتهـا مـن ناحيـة هل هي قروض استهلاكية أو إنتاجيـة، فبـالعين المجــردة، ودون بحــث أو استقصــاء، يشــهد الجميع أنهـا قـروض إنتاجيـة. أيضـا تتعـذر المهاجمــة مــن ناحيــة شــروط الســداد لأن الاتفاقيات المسجلة تثبت الحقـائق بسـهولة، أمـا قضية الأسـعار والمسـتوى التكنولـوجي فإنهـا تحتاج إلى معالجة أعمـق ومعلومـات تفصـيلية وفنية، يجهلها أغلب الناس، بما في ذلـك أغلـب المتخصصين، ولذا فإن إطـلاق الهجمـات مـن هذه الناحية يمكن أن يحقـق الغـرض، إذا كـان الغرض هو مجرد التشكيك والتشهير.

طبعا نحن لا نقصد بهذا الكلام أصحاب المصالح والنوايا المشبوهة، فهؤلاء غرضهم الحط من شأن أي شـيء أنجـز خلال ثورة ٢٣ يوليو، والحط من أي نتائج حققها التعـاون المصري السوفييتي خلال تلك المرحلة، والغرض الهدام لهذا

الفريق كان من الحماقة بحيث لم يستثن حتى السـد العـالي، فأعلن أنه أنشئ دون دراسات فنية واقتصادية جادة. إلا أننـا لا نقصد إقناع هؤلاء. فنحن نهدف – كـ وطنيين – إلـى أن نتعرف معا على الحقائق كما هي، كي نصـل إلـى تقيـيم صحيح. وبالتأكيد فإن ارتفاع الأسعار واحتمـال انخفـاض المستوى التكنولوجي يؤدي إلى إهدار جزء كبير من مزايـا انخفاض سعر الفائدة، وامتداد آجال السـداد، الـواردة فـي اتفاقيات القروض، فما هي حقيقة هذا الأمر بالنسبة للقروض السوفييتية؟ إن المهـاجمين يقولـون إن وضـع القـروض السوفييتية من هذه الناحية أسوأ من القروض الغربية، ورغم علمنا أنهم يهاجمون لمجرد الهجوم، فـإن معرفـة الحقيقـة تهمنا، وكنا نود لو أنهم قدموا معلومات وتحلـيلات علميـة حول هذه القضية، خاصة وهم في موقع المسئولية، ويعلمون الكثير، ولكنهم للأسف اكتفوا بإطلاق الاتهام على طريقة أن "العيار الذي لا يصيب يدوش (أي يحـدث ضـجة)" وهـم قانعون بإحداث الضجة.

إن محاولتنا للتعرف على الحقيقـة لـن تكـون مكتملـة للأسف، ولكنها تشكل صورة مقبولـة، ونعتمـد فـي هـذه

المحاولة – إلى حد كبير – على النتائج التي توصلت إليهـا محيا زيتون، صاحبة الإسهام العلمـي الوحيـد فـي هـذا المجال[٩٣]، وإذا كانت دراستها لم تتمكن من تغطية أسـعار الواردات الاستثمارية ومستواها التكنولوجي، وهي الواردات التي تهمنا على نحو خاص عند تقييم مزايا القروض المقدمة من الدول الاشتراكية، فإن التعرف على مستويات الأسـعار التي تمت بها الصادرات المصرية (على النحو الذي بينتـه الدراسة) يرتبط أيضا بقضية هذه القروض، فكما أوضـحنا يكمن جانب هام من المزايا المفترضة في نمـط القـروض السوفييتية والاشتراكية، في أننا نسدد من خلال الصـادرات المصرية، وبالتالي كان محتملاً أن تتسرب مزايا انخفـاض سعر الفائدة وامتداد آجال السداد من خـلال بخـس أسـعار الصادرات المصرية، بنفس إمكانية أن تتسرب من خلال رفع أسعار الآلات والمعدات المستوردة. وقد أثبتت الدراسـة أن متوسطات أسعار صادراتنا إلى الدول الاشتراكية كانت أعلى من متوسطات أسعار صادراتنا من نفس السلع إلى بقية العالم خلال فترة الدراسة (١٩٦٠/٥٩ – ١٩٧٣)، وذلك بالنسـبة لجميع السلع محل الدراسة، ما عدا سلعة واحدة هي البترول

الخام. كذلك ثبت أن معامل اختلاف الرقم القياسي لأسـعار الصادرات إلى الدول الاشتراكية كان ١٦,٥%، في حين أن معامل اختلاف الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى بـاقي دول العالم كان ٢٠%، ويعني هذا أن أسـعار الصـادرات المصرية إلى الكتلة الاشـتراكية تعرضـت لتقلبـات أقـل بالمقارنة مع أسعار صادراتنا إلى بقية دول العالم.

وتم حسـاب متوسـطات مرجحـة للأسـعار النسـبية للصادرات، أي لأسعار الدول الاشتراكية منسوبة إلى أسعار بقية العالم، وذلك بهدف التوصل إلى مقياس شامل يمكن من عقد مقارنة أعم [٩٤]، واتضح أن أسعار صادرات مصر إلى الدول الاشتراكية كانت في معظم السنوات (أي في ١٢ سنة) أعلى من أسعار صادراتها إلى بقية دول العالم، وكان فـارق السعر أكثر من ١٠% في تسع سنوات (أي في حوالي ثلثـي الفترة المدروسة) وكان أكثر من ٣٠% في بعض السنوات. وقد اتضح أيضا أن أسعار التصدير إلى الكتلـة الاشـتراكية انخفضت عن أسعار التصدير المقابلة لباقي دول العالم فـي سنتين فقط (١٩٦٥/٦٤ و ١٩٦٦/٦٥) ولكن كـان الفـارق ضئيلا: ٢,٣% و ٠,٧% على التوالي.

وتتضح أهمية هذه النتائج القاطعة الدلالـة إذا أضـفنا أن سلع الصادرات الداخلة في الحسابات السابقة تتراوح قيمتهـا بين ٦٢,٢% كحد أدنى – و٩٢,٦% كحد أقصى – من قيمة صادرات مصر الكلية إلى الدول الاشتراكية، وفـي معظـم السنوات كانت النسبة أكثر من ٧٥%.

وأعتقد أنه من المهم أن نسجل أن الحوار حول البحث – في مؤتمر الاقتصاديين المصريين – لم يطرح خلافًا حـول النتائج السابقة عن أسعار الصادرات المصرية إلى الاتحـاد السوفييتي والدول الاشتراكية؛ إذ قام الحوار على أسـاس أن النتيجة صحيحة، ودار حول الأسباب المحتملة لها، والمعقب على البحث: وجيه شندي (اقتصادي حكـومي ترقـى فـي المناصب مرتبطًا بسياسة الانفتاح) سلم بأن الـدول الناميـة ترفع فعلاً مستوى أسعار صادراتها في سبيل الوصول إلـى ميزة في تجارتها مع الدول الاشتراكية، ولكن في مقابل ذلك تقوم الدول الاشتراكية برفع أسعار السلع التي توردها إلـى الدول النامية [(٩٥)]. وينقلنا هذا الكلام إلى الوجه الآخـر مـن العملة: أسعار الواردات من الاتحـاد السـوفييتي والـدول الاشتراكية.

أثبت بحث "محيا" أن متوسطات أسعار الاستيراد من الدول الاشتراكية كانت أقل من المتوسطات المقابلة لبقية دول العالم بالنسبة لـ ٦٠% من السلع محل الدراسة، وأثبت أيضا أنه فيما يختص بمدى استقرار أسعار الاستيراد كان معامل الاختلاف للأرقام القياسية لأسعار الاستيراد من الدول الاشتراكية ١٢,١% و ١١,٦% لبقية العالم. وهذا يعني أن تقلب الأسعار كان أعلى مع الدول الاشتراكية، ولكن بفارق محدود جدا.

وعند حساب المتوسطات المرجحة للأسعار النسبية للاستيراد من السلع الداخلة في التحليل، اتضح أن أسعار الاستيراد من الدول الاشتراكية كانت أقل من أسعار الاستيراد من بقية العالم في ٩ سنوات، وكانت أعلى في ٣ سنوات وتساوت في سنتين. ولوحظ أنه في سنوات السعر الأعلى كانت نسبة الارتفاع تتراوح بين ١,٩% و ٣,٧%، وفي سنوات السعر الأقل (حوالي ثلثي الفترة) كانت نسبة الانخفاض تتراوح بين ١,٢% و ٢٠,٢%.

إلا أن نتائج هذا القسم عن أسعار الواردات لم تكن قاطعة الدلالة كالقسم الأول، فإجراء المقارنات الكاملة والدقيقة في

جانب الاستيراد ليس بالسهولة التي يمكـن أن تتحقـق مـع الصادرات، سواء للتنوع الشديد في هيكل الـواردات (مـن الشرق أو من الغرب) أو لعدم توفر درجة كافية من التجانس (بسبب اختلاف المواصفات لنفس السلعة حسب المصدر) مما يصعب المقارنة السعرية، وخاصـة فـي غيـاب البيانـات التفصيلية التي يمكن الارتكان إليها. والباحثة كانـت واعيـة بهذا القصور، فقد اضطرت إلى استبعاد السلع الاسـتثمارية من سلة السلع المسـتوردة الخاضـعة للدراسـة، وبالتـالي اقتصرت الدراسة على تحليل سلع لا تُمثل قيمتها أكثر مـن ربع قيمة الواردات الكلية من الدول الاشتراكية. وبالإضـافة إلى ضيق نطاق الدراسة، فإنه حتى في إطار السلع المختـار بقيت نتائج الدراسة مهددة من العوامل التي أشـرنا إليهـا، وخاصة صعوبة التنميط. وأدت المحددات المفروضة علـى مدى شمول البحث وعلى مدى اليقين في البيانات والنتـائج، إلى استمرار قضية أسعار الواردات بلا حسم وانعكس هـذا على مناقشات مؤتمر الاقتصاديين المصريين، وقال الـبعض أنه حتى في حالة توريد الاتحاد السوفييتي يأخذ في اعتبـاره أن سلعه قد تكون أقل جودة – تكنولوجيا – من سلع الـدول

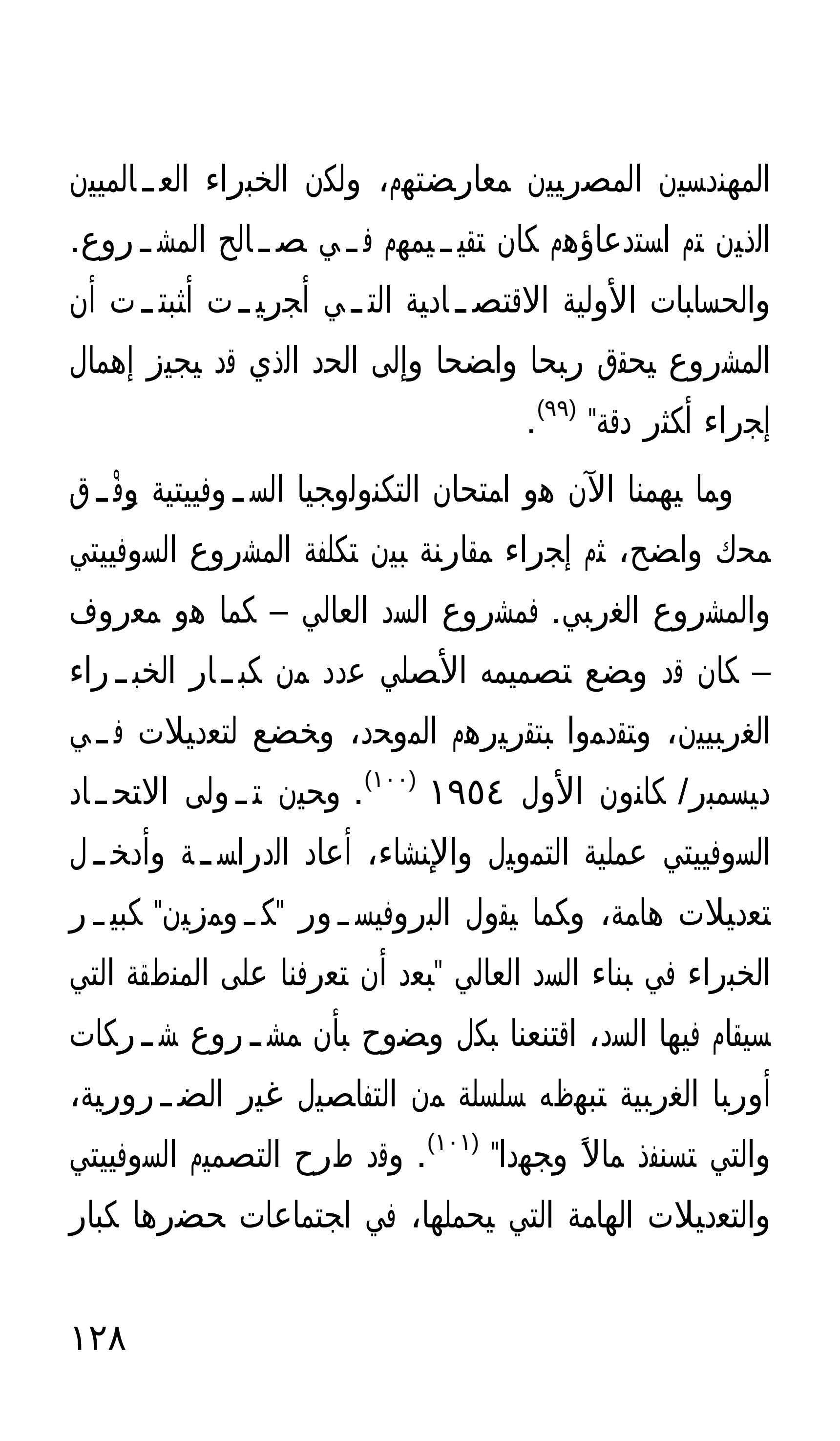
الغربية، إلا أن النقاش تمخض عن "الاعتـراف بأنـه مـن الصعوبة بمكان مقارنة المستوى التكنولوجي بالنسبة للسـلع الاستثمارية، ومن ناحية أخرى كان هناك شبه إجمـاع بـين المتجادلين على أنه، بصفة عامـة، يصـعب القـول بـأن التكنولوجيا في الدول الاشتراكية أدنـى منهـا فـي الـدول الرأسمالية، إذا أمكن أن يكون لهذه العبارة معنى محدد"(٩٦).

على أية حال نحن نعتبر نتائج الدراسة السابقة فيما يتعلق بأسعار الواردات، مؤشرا لا يمكن تجاهله، وهو يثبت – على الأقل – أن ارتفاع مستوى أسعار الواردات، وبالتالي الآلات السوفييتية (سواء بالمعنى المطلق أو بالمعنى النسـبي مـن خلال انخفاض الكفاءة)، ليس من المسلمات كما يشاع، بل إن العكس قد يكون الاحتمال الأرجح، وتساعدنا في هذا الترجيح شهادة المسئول الفني الأول في هذا المجال (رئـيس الإدارة المركزية للاتفاقيات الخارجية بالهيئة العامة للتصنيع). يقول المهندس شوقي عبد الرحمن النحاس (في ظـروف سياسـية بالغة التحيز والعداء للسوفييت) إن "مصر قد نجحت منذ أول برنامج للتنمية الصناعية في عام ١٩٥٧ في إبرام العديد من الاتفاقيات مع حكومات الدول الصـناعية للحصـول علـى

قروض طويلة الأجل بشروط ميسرة، ساعدها على ذلك فـي الفترة من ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٠ استعداد دول أوربا الشرقية لبيع منتجاتها في إطار الاتفاقيات التجارية بالعملات الحسابية وانخفاض القيمة لهذه المعدات بالمقارنة مع قيمة مثيلها فـي الدول الغربية، فأصبح قطاع الصناعة شبه مغلق علـى دول الكتلة الشرقية، وأقامت مصر عددا من الصـناعات الهامـة كالترسانة البحرية بالإسـكندرية ومصـانع الكـوك ومـواد الصباغة والمبارد والمطروقات وعددا من مصـانع الغـزل والنسيج ومجمع الحديـد والصـلب ومصـنع اسـتخلاص الألومنيوم من الألومينا بمعونة هذه الدول، وبـذلك أرسـت اللبنات الأولى للقاعدة الصـناعية الحاليـة" [٩٧]. (التشـديد للمؤلف). هذه الشهادة ممن يعلم يؤيدها في الواقع مؤشر هام، فمن بين المشـروعات الكثيـرة التـي مولتهـا القـروض السوفييتية، يمثل السد العالي ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم المحاور الثلاث الأساسية، ويمكن – فـي حـدود المعلومات المتاحة – أن نقول التالي عن هذه الحالات:

أ- السد العالي:

"ثارت مؤخرا دعايات مغرضة حول هذا المشروع العظيم (كما كتب علي الجريتلي). وتصدى المجلس القومي للإنتـاج والشئون الاقتصادية في مستهل عمله لتفنيد تلـك المـزاعم والادعاءات في تقرير قيم لم يلق الاهتمام الكافي من أجهـزة الإعلام، وخلص التقرير إلى أن السد العـالي سـليم فنيـا، واستند في حكمه إلى تقارير مجموعة الخبراء العالميين التي دعيت لبحث المشروع في مراحله الأولى، وتقريـر البنـك الدولي عند الموافقة على تمويله، فضـلاً عـن الدراسـات المستفيضة من قِبل الخبراء السوفييت. وأضاف التقرير أنـه بالمقارنة بالمشروعات البديلة يعتبـر السـد العـالي أكثـر صلاحية وقدرة على الوفاء باحتياجات مصر المائية، وضبط النيل والوقاية من الفيضانات العالية، فضلاً عن أثـره فـي زيادة الطاقة الكهربية المتاحة".. و"أكد التقرير أن السد العالي حقق أغلب الأهداف المتوخاة" (٩٨). وكما يقول مـابرو فـإن الحكومة المصرية لم تكن لديها أي أسباب معقولة للاعتقـاد بأن مشروع السد العالي غير مفيد اقتصاديا "فقد تلقت مباركة البنك الدولي ثم تلقت موافقة سوفييتية، وقد واصـل بعـض


المهندسين المصريين معارضتهم، ولكن الخبراء العـالميين الذين تم استدعاؤهم كان تقيـيمهم فـي صـالح المشـروع. والحسابات الأولية الاقتصـادية التـي أجريـت أثبتـت أن المشروع يحقق ربحا واضحا وإلى الحد الذي قد يجيز إهمال إجراء أكثر دقة" (٩٩).

وما يهمنا الآن هو امتحان التكنولوجيا السـوفييتية وفْـق محك واضح، ثم إجراء مقارنة بين تكلفة المشروع السوفييتي والمشروع الغربي. فمشروع السد العالي – كما هو معروف – كان قد وضع تصميمه الأصلي عدد من كبـار الخبـراء الغربيين، وتقدموا بتقريرهم الموحد، وخضع لتعديلات فـي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤ (١٠٠). وحين تـولى الاتحـاد السوفييتي عملية التمويل والإنشاء، أعاد الدراسـة وأدخـل تعديلات هامة، وكما يقول البروفيسـور "كـومزين" كبيـر الخبراء في بناء السد العالي "بعد أن تعرفنا على المنطقة التي سيقام فيها السد، اقتنعنا بكل وضوح بأن مشـروع شـركات أوربا الغربية تبهظه سلسلة من التفاصيل غير الضـرورية، والتي تستنفذ مالاً وجهداً" (١٠١). وقد طرح التصميم السوفييتي والتعديلات الهامة التي يحملها، في اجتماعات حضرها كبار

الخبراء في الشرق والغرب، وطوال شهر كامـل لـم يهـدأ الجدل في وزارة الأشغال واللجنة العليا للسد العـالي، وفـي النهاية اعتـرف الخبـراء الغربيـون بأفضـلية المشـروع السوفييتي، وكان من بين هـؤلاء الخبـراء ك. ترزاكـي، وشتراوب، وأ. ستيل (من الولايات المتحـدة) – م. بـروس (من ألمانيا الغربية) – أ. كوين وي. إيشي (مـن فرنسـا). وقال بعض الخبراء الغربيين إنه إذا كان الاقتراح السوفييتي بسد الحاجز الحجري بالرمال على عمق ٢٥ مترا تحت الماء ناجحا، فسيكون ذلك إسهاما جديدا في تبسيط وتقصير مـدة بناء سدود كبيرة كهذا السد [١٠٢].. بعد هذه الشهادة وبعد أن تم الاتفاق بين الجميع، صادق الرئيس الراحل عبد الناصـر على المشروع النهائي في ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٥٩، وبدأ العمل.

وماذا عن التكلفة؟ يمكن لأي اقتصادي مصري أن يجري المقارنة بنفسه وبمجرد حسابات بسيطة حول تكلفة المشروع وتكلفة التمويل الخارجي حسب الصـياغة الغربيـة – قبـل سحبها – ووفْقًا للصياغة السوفييتية، والبيانات الخاصة بكـل ذلك معروفة ومتاحة، ولكن يحسن مع ذلـك أن ننقـل رأي

اقتصاديين غربيين فجولد مان يقول إن لكل مـن الشـروط الغربية والشروط الروسية مزاياها، فخطة البنـاء الروسـية المبسطة تتضمن خفضا في النفقات – ١١٦٥ مليـون دولار مقابل حوالي ١٣٠٠ مليون دولار. كذلك كان معدل الفائـدة الروسي ٢,٥% مقابل ٥% عند الغرب، ولـو أن العـرض الغربي سمح بـ ٤٠ سنة للسداد بدلاً مـن ١٢ سـنة (فـي العرض الروسي) كما أن ٧٠ مليون دولار – من الـ ٤٨٠ مليون دولار المقدمة من الغرب – كان مفروضا أن تكـون على هيئة منحة، بينما كل الـ ـ ٣٣٥ مليـون دولار فـي القرض الروسي كانت واجبة السداد – ولكن يقابل هـذا أن الخطة الروسية استلزمت إنفاقًا بالنقد الأجنبي أقل، وبالإضافة فإن القرض الروسي كان قرضا سهلاً، في حين أن القـرض الغربي كان يسـدد بـالعملات الصـعبة مـن الـدولارات والجنيهات الإسترلينية. وعلى ذلك فإنه باستثناء فترة السداد، يبدو أن القرض الروسي ترتيـب أفضـل " [١٠٣]. ونحـن نعترض – في هذه المقارنة – على مسألة طول فترة السداد، فجولد مان كان في ذهنه – كما يبدو – قروض الحكومـات الغربية – (الأمريكية والإنجليزية بالتحديد)، ولكـن البنـك

الدولي الذي كان مفروضا أن يقدم ٢٠٠ مليـون دولار لـم تتجاوز فترة السداد عنده ٨ سنوات. ولـذا نجـد أن مـابرو يعترف بأن سعر الفائدة على قروض البنك الدولي أعلى من القرض السوفييتي، وآجـال السـداد أقصـر. "إن القـرض السوفييتي يمكن أن يكون أكثر مواتاة بالنسبة لمصر، حتـى إذا حدث تخفيض كبير في أسعار السلع المصدرة للسداد، ولا يكاد يوجد دليل على حدوث هذا الخفض " (١٠٤).

.. وطبعا، نحن نغفل في هذا التحليل الملابسات والشروط السياسية المشهورة، ونسقط حتى أن الحكـومتين الأمريكيـة والبريطانية رفضتا الالتزام – قبل سحب العرض نهائيـا – باتفاقات تغطي طوال فترة بناء السد، كان الاقتراح أن تحدد الالتزامات سنة بسنة، والبنك الدولي الذي يسـتخدم قرضـه خلال ٥ سنوات كان يربط استمراره في التمويل، باسـتمرار الحكومتين الأمريكية والبريطانية في الإسهام. وقد وصـف عبد الناصر هذا الوضع بأنه كان نوعا من المصيدة، فبعد أن تحصل مصر على ٧٠ مليون دولار، وتبدأ في بنـاء السـد يمكن أن يتوقف كل شيء، ونكون قد أنفقنا ما يقـرب مـن ٣٠٠ مليون دولار، فإما أن نكون قد ألقينا بهذه الأموال فـي

البحر، أو نضطر لقبول شروط البنك الدولي، وعندئـذ قـد يرسل البنك الدولي من يتولى منصب وزير المالية ثم وزير التجارة، إلى أن يرسل بعدئذ من يتـولى منصـب رئـيس الجمهورية.. كما قال عبد الناصر ساخرا [١٠٥].

إن ملحمة السد العالي طويلة ومجيدة، "ولا شك أنه كـان إنجازا هندسيا ومائيا يسـتحق كـل المـديح الـذي تلقـاه، والاستجابة الهستيرية للفلاحين والعمال المصريين عند افتتاح السد في مايو ١٩٦٤ كانت دليلاً على الانفعال الذي فجـره تغيير التاريخ متمثلاً في تحويل مجرى النيـل القـديم. مـن الواضح أنها كانت مناسبة تاريخية، وقد أنجز الروس عمـلاً خارقًا". صاحب هذا الكلام هو جلود مان [١٠٦].

على أية حال، وحتى لا ننحرف عما نحن بصدده، فإننـا مكتفون في موضوع السد العالي بإثبات مستوى التكنولوجيـا ومستوى الإنجاز ومستوى التكلفة والأسعار، في قرض مـن أهم القروض السوفييتية.

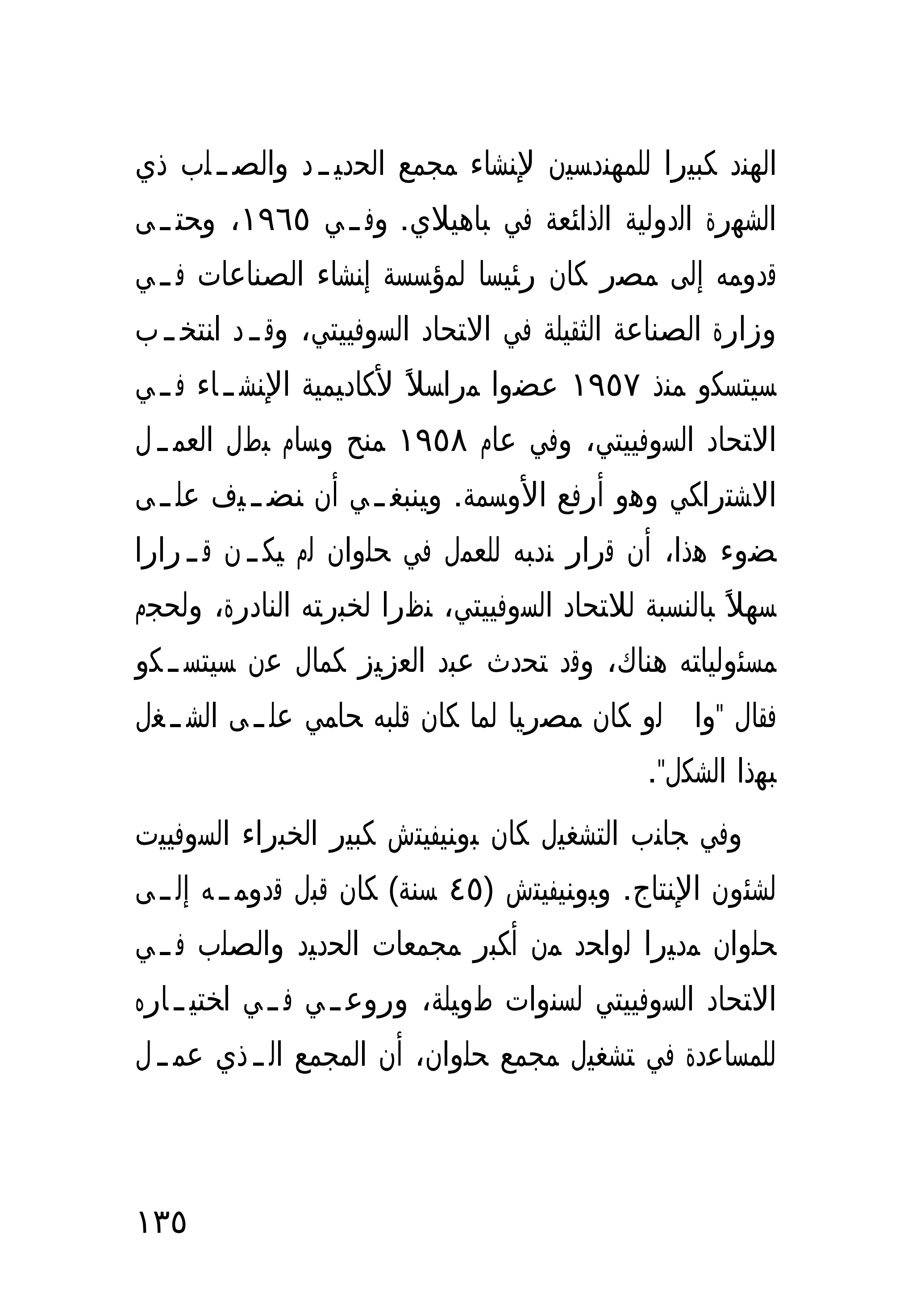
ب- مجمع الحديد والصلب:

إن تكاليف التوسع في صناعة الحديد والصـلب (لإنتـاج ٢,٥ مليون طن) كان مقدرا لها أن تبلغ ٢٠٧ مليون جنيـه،

وإذا كان هذا التوسع يستلزم عديدا من المشروعات المكملـة والمرافق، فإن التكاليف النهائية ترتفع إلى ٣٣١ مليون جنيه، وللمقارنة فإن تكاليف إنشاء السد العـالي وقنـاة التحويـل، ومبنى المحطة والتربينات والخطوط الكهربائيـة والهياكـل الارتكازية لم تتجاوز ٢٤٩ مليون جنيه. وقد تولى الاتحـاد السوفييتي مسئولية التوريد والإنشاء والتمويل الأجنبـي[١٠٧]، ومن الأمور المسلم بها دوليا، أن مستوى الاتحاد السـوفييتي في هذه الصناعة بالذات في مقدمة الصفوف، سواء من حيث الحجم الكلي للإنتـاج، أو مـن حيـث مسـتوى التطـوير التكنولوجي. وفي تجربة بناء مصانع الحديد والصلب خارج الحدود، كان تفوق المثال السـوفييتي فـي بـاهيلاي فـي الهند[١٠٨] ذا شهرة تُماثل شهرة السد العالي. وأكد كافة الفنيين المصريين الذين عاصروا وشاركوا في الاتصالات الدوليـة، وفي المباحثات مع السوفييت، حول العقد رقم ٧٧٠٠ الخاص بإنشاء مجمع حلوان للحديد والصلب، وأكد الـذين أشـرفوا على التشغيل، أنه صاحبت الاتصالات والمباحثات دراسـات مقارنة مكثفة قام بها الجانب المصري، وعلى ضـوء هـذه الدراسات والتجربة العملية، شـهد الجميـع بـأن الجانـب

السوفييتي أمد مصر بأحدث وأكفأ المعدات. يقول عبد العزيز كمال (كان يشغل منصب رئيس الجهـاز التنفيـذي لمجمـع الحديد والصلب): "لقد تعاونا مع الجانب السوفييتي في وضع البرامج، وفي الاتفاق على تفاصيل التوريـدات المطلوبـة، واتفقنا أيضا على انتداب خبراء سوفييت بالكفاءات والأعداد المناسبة. وحسب خبرتنا، فإنني أشهد بأنهم يمدوننا بأحـدث وأعظم ما لديهم من معدات وخبرات.. والاتحاد السـوفييتي من أكثر بلاد العالم تقدما في صـناعة الحديـد والصـلب، والخبراء السوفييت يعطـون كـل معلومـاتهم وخبـراتهم بسخاء"[١٠٩].

وكما أرسل السوفييت أعظم خبرائهم في إنشـاء السـدود أثناء ملحمة السد العالي، لم يبخلوا في تزويد مصـر بقمـة الخبرات السوفييتية في مجال الحديد والصلب. "سيتسكو" كان كبير الخبراء السوفييت في جانب الإنشـاء. وهـذا الرجـل (وكان قد تجاوز الستين) سبق أن أقام عديدا من المجمعـات التي يزيد حجم الواحد منها عن مجمع حلوان عدة مـرات، وأثناء الحرب (١٩٤٦/٤٤) عين في الـدونباس لإصـلاح المصانع التي دمرتها الحرب. وفي عام ١٩٦٢، عـين فـي



الهند كبيرا للمهندسين لإنشاء مجمع الحديد والصلب ذي الشهرة الدولية الذائعة في باهيلاي. وفي ١٩٦٥، وحتى قدومه إلى مصر كان رئيسا لمؤسسة إنشاء الصناعات في وزارة الصناعة الثقيلة في الاتحاد السوفييتي، وقد انتخب سيتسكو منذ ١٩٥٧ عضوا مراسلاً لأكاديمية الإنشاء في الاتحاد السوفييتي، وفي عام ١٩٥٨ منح وسام بطل العمل الاشتراكي وهو أرفع الأوسمة. وينبغي أن نضيف على ضوء هذا، أن قرار ندبه للعمل في حلوان لم يكن قرارا سهلاً بالنسبة للاتحاد السوفييتي، نظرا لخبرته النادرة، ولحجم مسئولياته هناك، وقد تحدث عبد العزيز كمال عن سيتسكو فقال "وا لو كان مصريا لما كان قلبه حامي على الشغل بهذا الشكل".

وفي جانب التشغيل كان بونيفيتش كبير الخبراء السوفييت لشئون الإنتاج. وبونيفيتش (٤٥ سنة) كان قبل قدومه إلى حلوان مديرا لواحد من أكبر مجمعات الحديد والصلب في الاتحاد السوفييتي لسنوات طويلة، وروعي في اختياره للمساعدة في تشغيل مجمع حلوان، أن المجمع الذي عمل

مديرا له يشبه شركة الحديد والصلب المصرية إلى حد كبير؛ حيث يتجاور جزء قديم مع توسعات جديدة ضخمة [(١١٠)].

وتذكرنا مسألة تجاور جزء قديم مـع توسـعات جديـدة بمقارنة يتجاهلها دائما هواة الحط من مسـتوى التكنولوجيـا السوفييتية، ففي صناعة الحديد والصلب بالذات، تصادف أن مصر خبرت تعاونًا في البداية مع ألمانيـا الغربيـة؛ حيـث استندت الحكومة المصرية إلى تجهيزات وخبرة شركة ديماج الألمانية الغربية، بل إن هذه الشركة شاركت بـ ٢٠% مـن رأس مال شركة الحديد والصلب المصـرية (وكانـت أول مشروع متكامل في مصر في هذا المجال – رأسـمالها ١٩ مليون جنيه – الإنتاج ٢٥٠ ألف طن) ومعروف أن إنشاءات شركة الحديد والصلب بـدأت عـام ١٩٥٦، وبـدأ تشـغيل المرحلة الأولى في يوليو/ تمـوز ١٩٥٨، وبالتـالي لـيس مقصودا أن يقارن المستوى التكنولوجي الذي قدمته ديمـاج في الخمسينيات بما قدمه السوفييت بعدما يقرب مـن عشـر سنوات، فهذه مقارنـة ظالمـة، ولكننـا نقـارن المسـتوى التكنولوجي الذي استخدمته ديماج بما كان سائدا في الغـرب في الفترة نفسها، ويؤكد الفنيون المصريون أن التجهيـزات

التي زودتنا بها الشركة الألمانية الغربية كانت من النوع المستخدم قبل الحرب العالمية الثانية؛ أي من طراز ما قبل الثلاثينيات. نضيف إلى هذا أن مصنع الحديد والصلب الذي أنشأته ديماج لم يعمل بكفاءة منذ تشغيله. ويقول عزيز صدقي (الرئيس السابق لمجلس الوزراء – والمسئول الأول سياسيا وفنيا عن نهضة قطاع الصناعة في الستينيات) أنه استدعى بعض الخبراء الأمريكيين، "وأقاموا في مصر لمدة عام كامل، لكي يساعدوا في تشغيل الفرن، ولكنهم لم ينجحوا في رفع كفاءة التشغيل ولو بمقدار طن واحد. وأخيرا أحضرنا خبراء من الاتحاد السوفييتي، فارتفع الإنتاج خلال سنة إلى طاقته الكاملة. هذه هي الخبرة السوفييتية. ويؤكدها أيضا مجمع الحديد والصلب الذي يعمل بطاقته الكاملة دون أي مشاكل. إن الحديث عن تخلف الصناعة والخبرة السوفييتية ليس سوى دعايات غربية، ومن المفروض أن نكون قد تجاوزنا هذه المرحلة".

والآن، كيف كانت أسعار التوريدات في مجمع الحديد والصلب؟ هل غالى السوفييت في رفع الأسعار؟ من الثابت أن الجانب المصري وقع مع الجانب السوفييتي العقد ٧٧٠٠

في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٤، وكان عزيـز صـدقي وزيـرا للصناعة، وحسب روايته "كانت قيمة التعاقـد ١٥٦ مليـون روبل، أو حوالي ١٦٥ مليون دولار. وكان هذا السعر أقـل بكثير من مثيله من أي شركة غربية"، وحتى لو افترضنا أنه ساوي السعر الغربي، كما يقول عزيز صدقي، فإن شـروط التعامل مع الغرب في ذلك الوقت كانت تقضي "بـأن نـدفع فورا حوالي ٢٥% من الثمن ونقسط الباقي سنويا بفائدة ٦%" في حين أن القرض السوفييتي يسدد بعد بدء الإنتاج على ١٢ سنة، وبفائدة ٢,٥% فقط.. المهم كان المشروع مدرجا ضمن إطار الخطة الخمسـية الثانيـة (١٩٦٦/٦٥ – ١٩٧٠/٦٩)، ولكن حدث أن ترك عزيز صدقي منصبه، وسـط سياسـة تدعو إلى خفض معدلات التنمية، وفْـق توصـيات تقليديـة لصندوق النقد الدولي "للتثبيت"، وفي ظروف وقف مبيعـات القمح الأمريكية.. إلخ. فتحول مشروع الخطة الخمسية الثانية إلى مشروع لخطة سبع سنوات، وارتبط بكل ذلـك تأجيـل البدء في تنفيذ مجمع حلوان، وحين عاد عزيز صدقي إلـى المسئولية الوزارية بعد يونيـو/ حزيـران ١٩٦٧، عـاود الاتصال بالاتحاد السوفييتي لإحياء التعاقد القـديم. "كانـت

الأسعار قد ارتفعت كما هو معروف. وقالوا لي ليس من المعقول أن نتعاقد بأسعار ١٩٦٤. ولكن بعد أن شرحت ظروفنا وافقوا على الفور. وأقول بصراحة لو أنهم كانوا طلبوا ١٠% زيادة على السعر القديم لكان لهم كل الحق، ففي العرف التجاري العالمي هناك شرط معروف في أي اتفاقية ينص على أن المشتري يتحمل أي زيادة تطرأ على السعر عند الاستلام، لكنهم لم يلجئوا إلى هذا الأسلوب معنا" [١١١].

ج- مجمع الألومنيوم:

هذا المشروع من النواتج الهامة للسد العالي، فالكهرباء أهم مدخلات هذه الصناعة، وصناعة الألومنيوم لا تنشأ إلا في الدول التي تملك طاقة كهربائية ضخمة، وتعتبر أكبر الدول المنتجة للألومنيوم في العالم، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وكندا واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا.. أكبر الدول أيضا في إنتاج الكهرباء [١١٢].

ولم يكن قرار البدء في المشروع سهلاً، فقد واجهته معارضات عنيفة، بدأت المعارضة عام ١٩٦٥ حول الجهة التي يتم معها التعاقد، (وكانت بولندا المرشحة)، ثم أجل التنفيذ – كمجمع الحديد والصلب في مرحلة خفض معدلات

التنمية، وحين تم توقيع العقد مع الاتحـاد السـوفييتي (٢٣ يوليو تموز ١٩٦٩) ثارت معارضة جديدة، ولم تكن في هذه المرة بسبب الطعن في كفاءة الجهة المصممة والموردة، فقد تركزت المعارضة حول الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامـة صناعة الألومنيوم في مصر [١١٣]. وقد انتهى الجدال الحامي والطويل لصالح المشروع، فأقر مجلس الشعب اتفاقية تنفيذه مع الاتحاد السوفييتي في أواخر عام ١٩٧٢.

وهذا هو تقرير المرحوم يوسف إسماعيل (وكان مفـوض مجمع الألومنيوم ثم رئيسا لمجلس الإدارة حتى توفي) عـن الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي. ويوسف إسماعيل، كان الخبير المصري الأول في هذا المجال، وكان مشـاركًا فـي كـل المناقشات الفنية والاقتصادية، وكان في مقدمـة المـؤمنين بأهمية وفائدة المشروع، وهو يقول إن عقد إنشـاء المجمـع الذي وقعته هيئة التصنيع مع مؤسسة تزفيت ميتـي بـروم اكسبورت السوفييتية تضمن أفضل شروط لإقامـة صـناعة الألومنيوم في بلد نام. فمن الناحية الاقتصادية تعهد الاتحـاد السوفييتي أن يقيم لمصر مجمعا ضخما، طاقته الإنتاجية في بداية التشغيل ١٠٠ ألف طن – وهو رقـم يماثـل ضـعفين

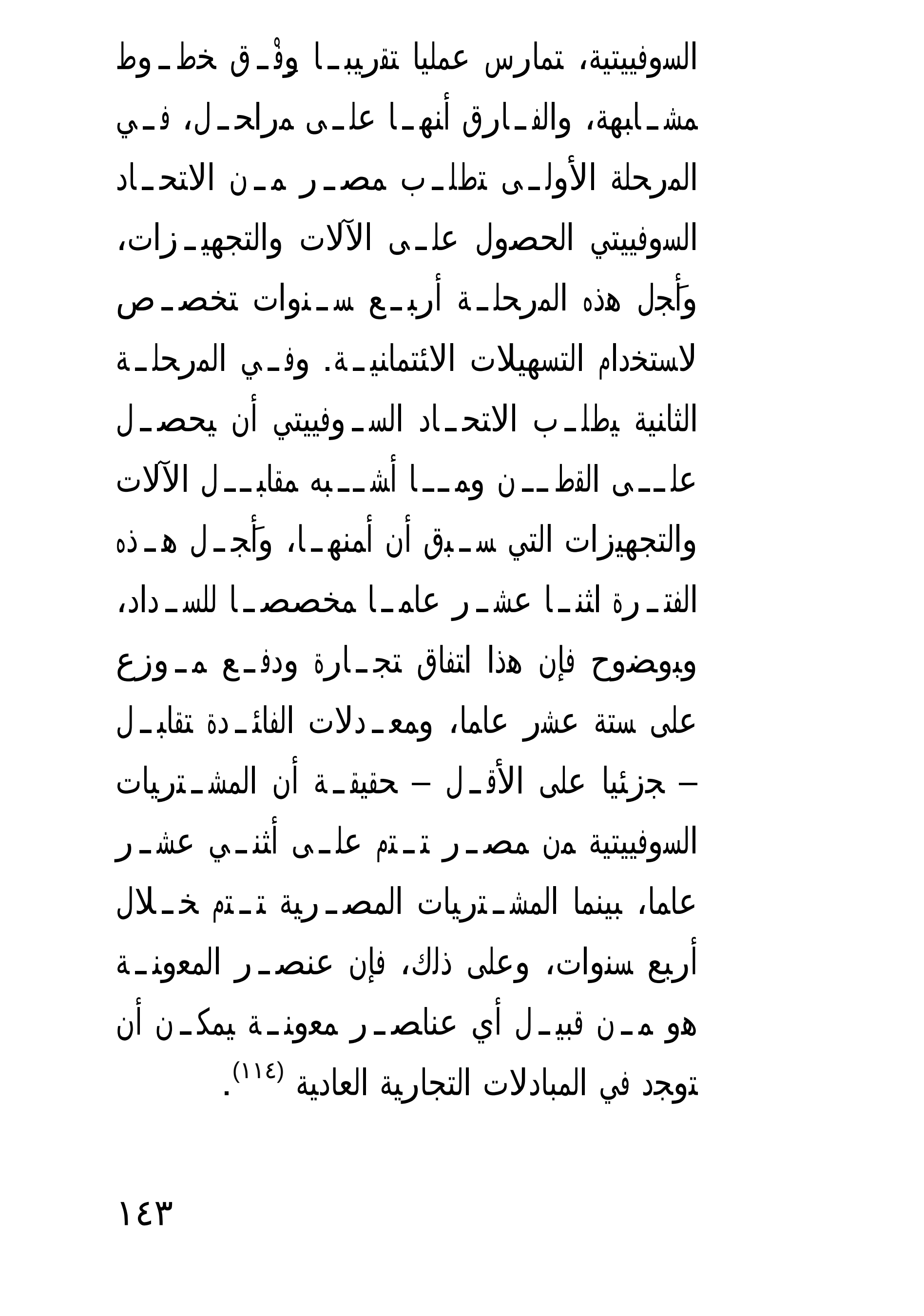
ونصف حجم العرض البولندي، ويماثل ٥ أضعاف العـرض الكندي والفرنسي، وتزاد في نهاية ١٩٧٥ إلـى ١٥٠ ألـف طن، وقد عدلت هذه الأهداف بعد ذلك لينـتج المجمـع فـي البداية ١٠٠ ألف طن ثم يزيد الإنتاج إلى ١٦٦ ألف طـن. وهذه الطاقة الإنتاجية تضع مصر فـي أعلـى المسـتويات العالمية؛ حيث تأتي بعد الدول الكبرى العريقة في صـناعة الألومنيوم مباشرة، وفي مقدمة دول العالم الثالـث. وبهـذه الطاقة تكون مصر قد أنشأت صناعة الألومنيوم بعيدا عـن الاحتكارات التي تسيطر على هذه الصناعة، فمن المعـروف أن ست شركات غربية هي التي تحتكر تصنيع الألومنيوم في العالم الغربي.

وأكد يوسف إسماعيل أن الاتحاد السوفييتي يعد من الدول الممتازة في صناعة الألومنيوم التي تستخدم أحدث مستويات التكنولوجيا العالمية بشهادة الجميع. ولـذا يبـدأ المشـروع المصري بأحدث ما وصلت إليه صناعة الألومنيوم في العالم كله، وهو مزود بوحدات تحكـم آلـي، وميكنـة، وعقـول الكترونية تسيطر على الإنتاج وتصححه إلى أقصى درجـة.

إن مشروعنا يقف جنبا إلى جنب مع أعظم مشروع مماثـل في العالم.

وماذا عن الأسعار والسـداد؟ أكـد يوسـف أن الاتحـاد السوفييتي قدم أقل سعر لتوريد المعدات، فقد حدد ثمن هـذه المعدات بـ ٢٥ مليون جنيها فقط يضاف إليها ١,١ مليـون جنيه قيمة تقريـر المشـروع والتصـميمات والرسـومات التنفيذية. وهذه المبالغ من حساب القـرض طويـل الأجـل المتضمن في اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي المبرمة بـين مصر والاتحاد السوفييتي فـي ١٩٦٤/٩/٢٢ ويـتم سـداد الأقساط بتصدير ١٠ آلاف طن ألومنيوم من إنتاج المجمـع، كما يلتزم الاتحاد السوفييتي بشراء ٤٠ ألف طـن بالسـعر العالمي إذا وجد الجانب المصري صعوبة في تصريفها[١١٣].

٩. يقـول سـعيد النجـار إن "النسـق السـوفييتي للمساعدة يشبه إلـى حـد كبيـر اتفـاق تجـارة ودفع طويل الأجل، إن اتفـاق التجـارة والـدفع العـادي يتضـمن مشـتريات متزامنـة مـن الجانبين خـلال عـامين أو ثلاثـة يـتم بعـدها تسـوية الحسـاب، واتفاقـات المسـاعدة


السوفييتية، تمارس عمليا تقريبا وفق خطوط مشابهة، والفارق أنها على مراحل، في المرحلة الأولى تطلب مصر من الاتحاد السوفييتي الحصول على الآلات والتجهيزات، وأجل هذه المرحلة أربع سنوات تخصص لاستخدام التسهيلات الائتمانية. وفي المرحلة الثانية يطلب الاتحاد السوفييتي أن يحصل على القطن وما أشبه مقابل الآلات والتجهيزات التي سبق أن أمنها، وأجل هذه الفترة اثنا عشر عاما مخصصا للسداد، وبوضوح فإن هذا اتفاق تجارة ودفع موزع على ستة عشر عاما، ومعدلات الفائدة تقابل – جزئيا على الأقل – حقيقة أن المشتريات السوفييتية من مصر تتم على أثني عشر عاما، بينما المشتريات المصرية تتم خلال أربع سنوات، وعلى ذلك، فإن عنصر المعونة هو من قبيل أي عناصر معونة يمكن أن توجد في المبادلات التجارية العادية [١١٤].

والقول بأن المساعدات الاقتصادية السوفييتية تتحقق عبر ترتيب يشبه اتفاقية تجارة ودفع هو وصف لا يختلف عليه، ولكن أن يستنتج من ذلك انتفاء عنصر المعونة هو ما يختلف فيه، وحتى حسب كلام النجار فإن (المساعدة) الاقتصادية السوفييتية ليست مجرد اتفاق تجارة ودفع، ولكنها اتفاق تجارة ودفع (طويل الأجل)، وإطالة الأجل - إذا تمت بشروط ميسرة وبمضمون أو بمشروعات مفيدة للتنمية الوطنية - تحمل بالقطع جانبا أساسيا من مفهوم المعونة. ويتفق هذا مع موقفنا من (المساعدات الغربية)، فهي - كقروض الدول الاشتراكية - مقيدة بالدولة المقدمة للقرض، وبمشروعات محددة (وهذا التقييد في كل الأحوال جانب سلبي)، وهذه (المساعدات تشبه في ترتيبات استخدامها تسهيلات الموردين، وإذا استبعدنا قروض الحكومات الغربية غير الإنتاجية، فإن جانب المعونة في قروض المشروعات يتمثل في أن شروط السداد أكثر تيسيرا من شروط الاقتراض التجاري.

وإذا كانت استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية تستهدف تحقيق الانطلاق من أساس الاستقلال الاقتصادي، وإذا كان

مطلوبا تحقيق تنمية متكاملة تطور السوق المحلي (اتساعا وعمقًا) وتعظم قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة العالم الخارجي، فإن بقدر اقتراب القروض الميسرة من هذه الأهداف، يزداد كيف وكم المعونة. وكذلك بقدر تيسيرات السداد، وبقدر ابتعاد الشروط عن مواصفات القروض التجارية، يزداد كم المعونة المتضمن في القروض الميسرة بهذا المعيار، أعتقد أن العرض السابق يثبت أن مكاسبنا الاقتصادية من خلال القروض الاشتراكية الميسرة كانت واضحة، وهو يثبت على الأقل أنها لم تكن سبب كارثة الديون التي نغرق فيها الآن، والتي تتكفل الفصول التالية بإلقاء مزيد من الضوء عليها، وعلى شروطها وظروفها. ومع ذلك، فإن كافة ما ذكرنا عن القروض السوفييتية أغفل فضيلتين في منتهى الأهمية:

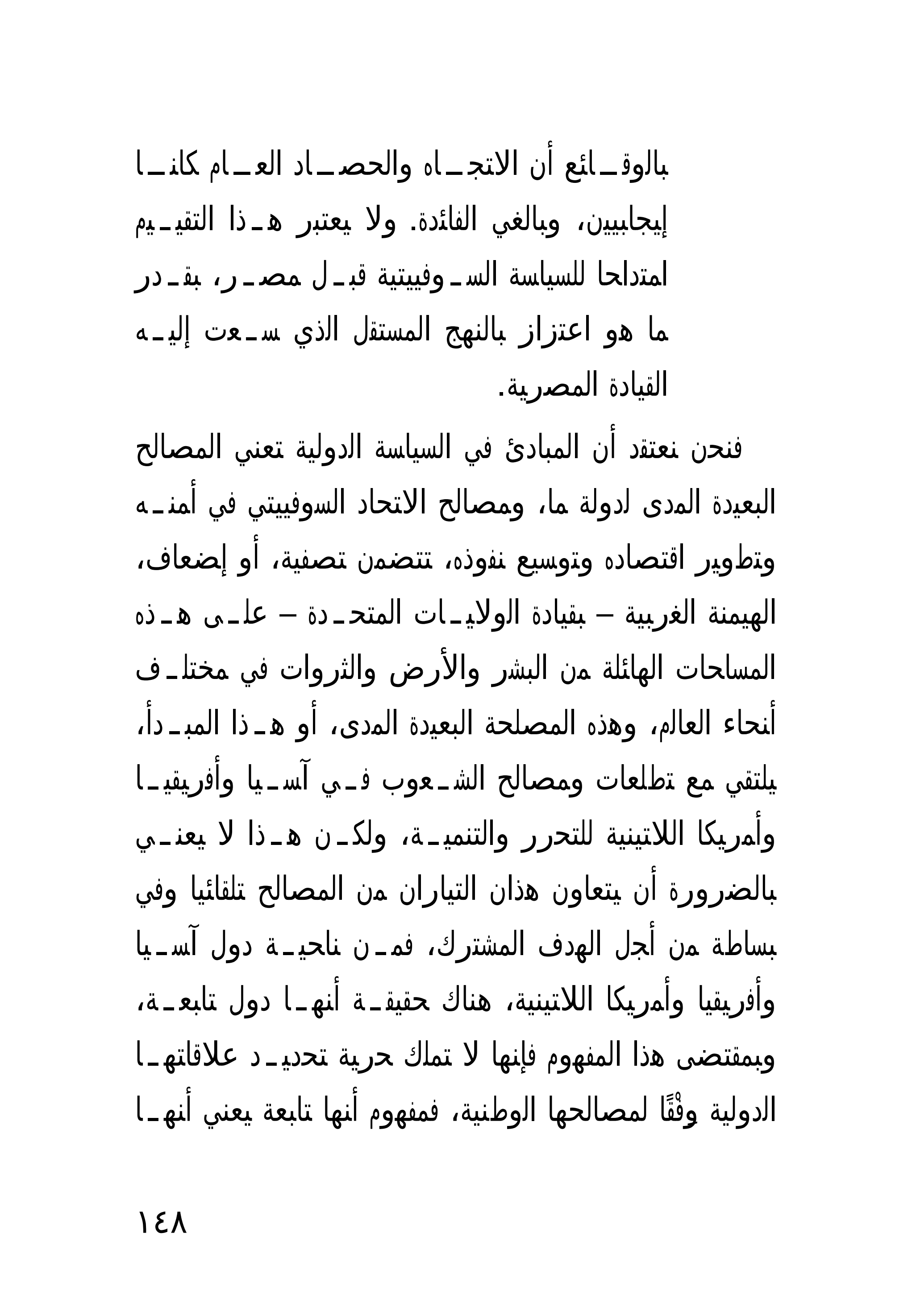
الأولى: إن كافة عقود المشروعات تضمنت برامج للتدريب المكثف، وبفضل هذه البرامج تراكمت ثروة مصر المتمثلة في كادرها الصناعي، ولأن المصانع كانت ملكًا للقطاع العام المصري لم يكن التدريب يهدف إلى مجرد خلق أجيال من العمالة الفنية، ولكن أيضا لتكوين رصيد من

المصممين ومن رجال الإدارة العليا في مجالي الإنشاء والتشغيل.

الثانية: إن كافة الاتفاقات لم تتضمن شروطًا غير مالية على النحو الوارد في اتفاقيات وكالة التنمية الدولية أو البنك الدولي. كافة الاتفاقات نمطية وقائمة على التعاون في الحدود المعقولة والمقبولة، ولا تعطي المدين صلاحيات الدولة أو الإدارة الوطنية. كان اتفاق القرض يشمل عددا من المشروعات، وكل مشروع يقوم وِفْقًا لتعاقد خاص، ولكن العقود واضحة في إطار الاتفاق المبرم بين الحكومتين، ويكفي على أية حال في هذه النقطة أن نحيل القارئ إلى أي نموذج من هذه الاتفاقات، وليكن اتفاق السد العالي، حتى يتبين الفرق.

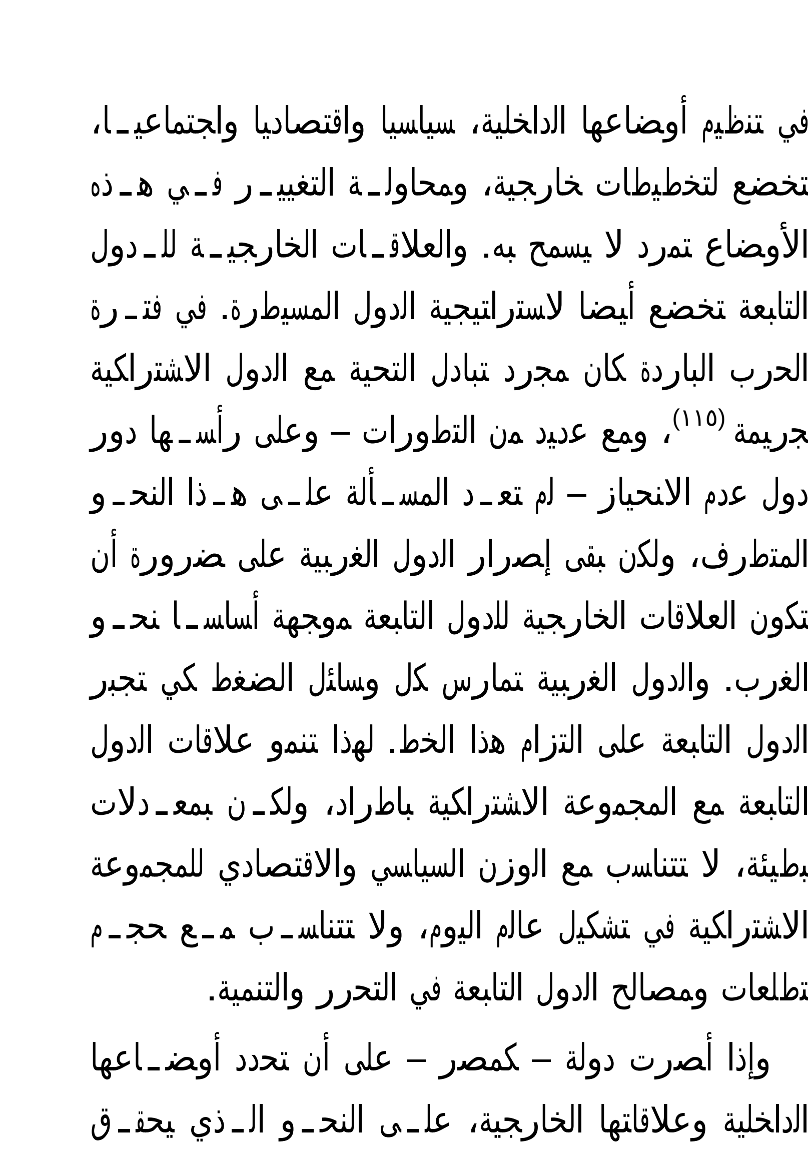
١٠. ولكن هل يعني ذلك أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفييتي مضت بلا مشاكل؟ نحن لا نزعم هذا بطبيعة الحال، ففي كل المفاوضات كان هناك شد وجذب، وفي المفاوضات على مستوى الفنيين كان لا بد أن تظهر تناقضات ومساومات من

الجانبين حول الأسعار وحول غيرها. وفي تنفيذ المشروعات كان بعض المصريين يتهم الخبراء السوفييت بالجمود، وبالتقيد الشديد بكل تفاصيل التعليمات المركزية، وفي المقابل كان بعض السوفييت يتهمون أقرانهم المصريين بالبطء في التنفيذ، أو بعشوائية اتخاذ القرار. وللإنصاف، لم يكن هؤلاء الفنيون المصريون مخطئين في كل الحالات، ولم يكن السوفييت مخطئين أيضا باستمرار. كذلك، لا يزعم زاعم أننا حققنا في كل مشروع أقامه السوفييت أفضل النتائج من حيث السعر والمستوى التكنولوجي، ففي عدد من الحالات لم يحدث ذلك، ولكن ينبغي في دراسة هذه الحالات أن نبحث ما إذا كانت قد توفرت إمكانيات بديلة ورفضت بسبب ضغط سوفييتي أو عمولات سوفييتية. وعموما فإننا لا نقول إن العلاقات الاقتصادية المصرية السوفييتية خلت من السلبيات، ولكننا نؤكد



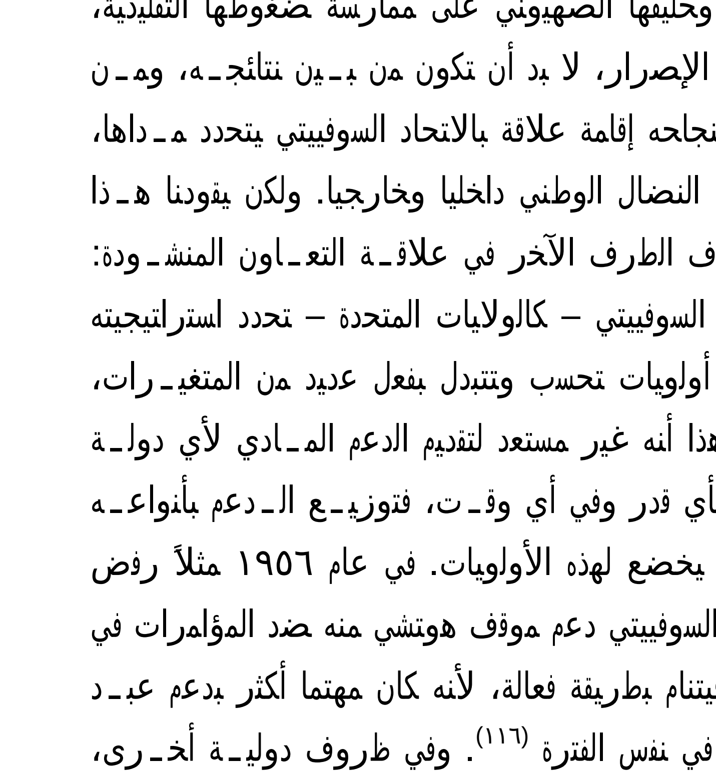
بالوقائع أن الاتجاه والحصاد العام كانا إيجابيين، وبالغي الفائدة. ولا يعتبر هذا التقييم امتداحا للسياسة السوفييتية قبل مصر، بقدر ما هو اعتزاز بالنهج المستقل الذي سعت إليه القيادة المصرية.

فنحن نعتقد أن المبادئ في السياسة الدولية تعني المصالح البعيدة المدى لدولة ما، ومصالح الاتحاد السوفييتي في أمنه وتطوير اقتصاده وتوسيع نفوذه، تتضمن تصفية، أو إضعاف، الهيمنة الغربية – بقيادة الولايات المتحدة – على هذه المساحات الهائلة من البشر والأرض والثروات في مختلف أنحاء العالم، وهذه المصلحة البعيدة المدى، أو هذا المبدأ، يلتقي مع تطلعات ومصالح الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية للتحرر والتنمية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يتعاون هذان التياران من المصالح تلقائيا وفي بساطة من أجل الهدف المشترك، فمن ناحية دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هناك حقيقة أنها دول تابعة، وبمقتضى هذا المفهوم فإنها لا تملك حرية تحديد علاقاتها الدولية وفقًا لمصالحها الوطنية، فمفهوم أنها تابعة يعني أنها

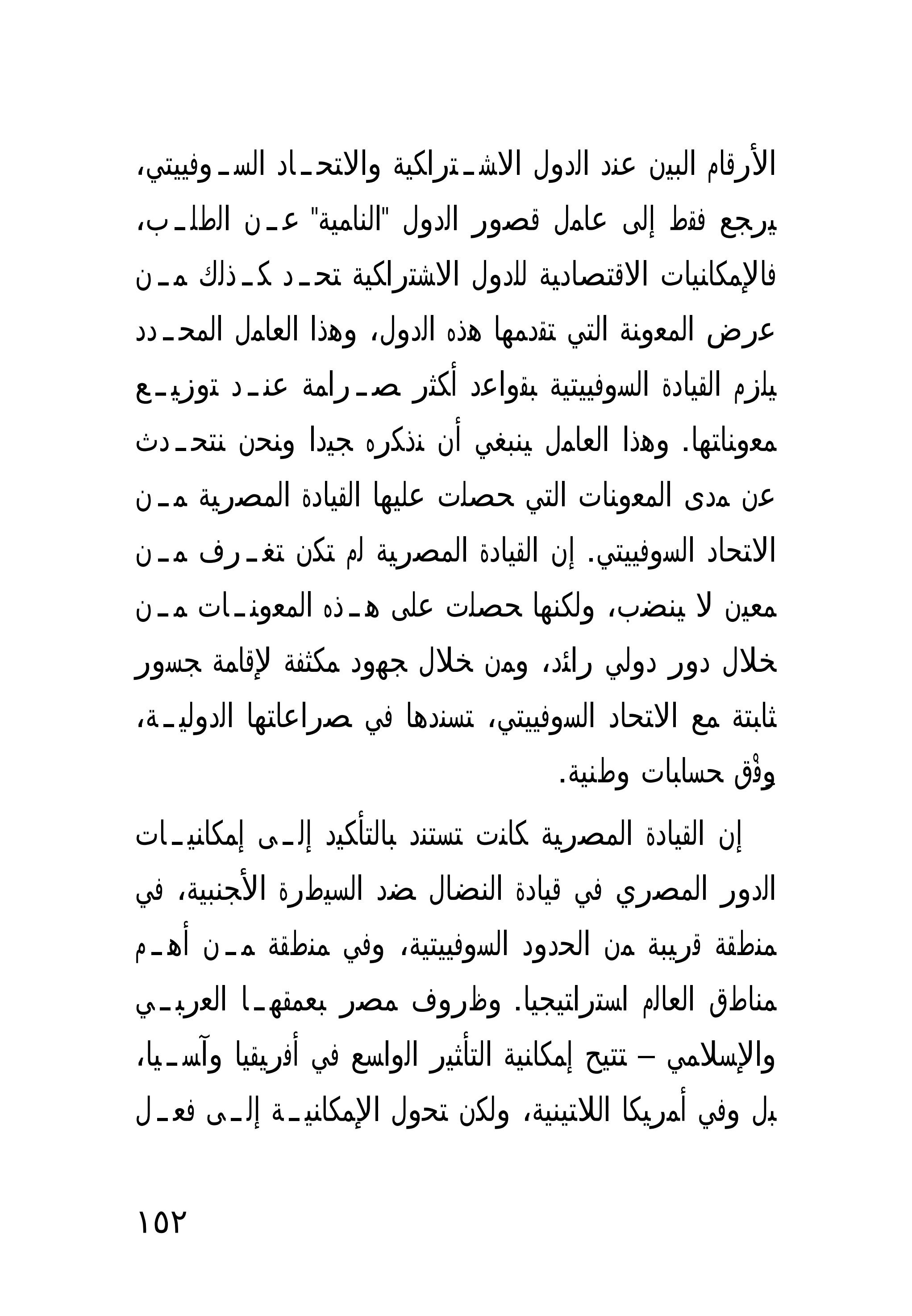


في تنظيم أوضاعها الداخلية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيـا، تخضع لتخطيطات خارجية، ومحاولـة التغييـر فـي هـذه الأوضاع تمرد لا يسمح به. والعلاقـات الخارجيـة للـدول التابعة تخضع أيضا لاستراتيجية الدول المسيطرة. في فتـرة الحرب الباردة كان مجرد تبادل التحية مع الدول الاشتراكية جريمة [١١٥]، ومع عديد من التطورات – وعلى رأسـها دور دول عدم الانحياز – لم تعـد المسـألة علـى هـذا النحـو المتطرف، ولكن بقى إصرار الدول الغربية على ضرورة أن تكون العلاقات الخارجية للدول التابعة موجهة أساسـا نحـو الغرب. والدول الغربية تمارس كل وسائل الضغط كي تجبر الدول التابعة على التزام هذا الخط. لهذا تنمو علاقات الدول التابعة مع المجموعة الاشتراكية باطراد، ولكـن بمعـدلات بطيئة، لا تتناسب مع الوزن السياسي والاقتصادي للمجموعة الاشتراكية في تشكيل عالم اليوم، ولا تتناسـب مـع حجـم تطلعات ومصالح الدول التابعة في التحرر والتنمية.

وإذا أصرت دولة – كمصر – على أن تحدد أوضـاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، علـى النحـو الـذي يحقـق مصالحها القطرية والقومية، ويقلل مـن إمكانيـات الـدول


الغربية وحليفها الصهيوني على ممارسة ضغوطها التقليدية، فإن هذا الإصرار، لا بد أن تكون من بين نتائجه، ومن عوامل نجاحه إقامة علاقة بالاتحاد السوفييتي يتحدد مداها، بظروف النضال الوطني داخليا وخارجيا. ولكن يقودنا هذا إلى موقف الطرف الآخر في علاقة التعاون المنشودة: فالاتحاد السوفييتي – كالولايات المتحدة – تحدد استراتيجيته العالمية أولويات تحسب وتتبدل بفعل عديد من المتغيرات، ويعني هذا أنه غير مستعد لتقديم الدعم المادي لأي دولة نامية وبأي قدر وفي أي وقت، فتوزيع الدعم بأنواعه المختلفة يخضع لهذه الأولويات. في عام ١٩٥٦ مثلاً رفض الاتحاد السوفييتي دعم موقف هوتشي منه ضد المؤامرات في جنوب فيتنام بطريقة فعالة، لأنه كان مهتما أكثر بدعم عبد الناصر في نفس الفترة [١١٦]. وفي ظروف دولية أخرى، يمكن أن يتغير الموقف. وفي مجال المساعدات الاقتصادية بالتحديد، معروف أن حجم المساعدات، أو القروض الميسرة من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، يقل كثيرا عن حجم القروض التي تقدمها الحكومة الأمريكية للدول النامية، فخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ كان حجم القروض

الميسرة من حكومة الولايات المتحدة ٢٨٦٣٢ مليون دولار وكان الحجم المقابل من القروض الميسرة السـوفيتية ٥١٧٠ مليون دولار (في الحالتين طِبقًـا لأسـعار ١٩٧٥). كانـت الولايات المتحـدة وحـدها تقـدم ٢٩,٧% مـن مجمـوع (المساعدات الرسمية)، أو المساعدات التي تقدمها الحكومات. وكانت المساعدات من لجنة المساعدة الإنمائيـة DAC أي من كل حكومات الدول الغربية الصـناعية – تصـل إلـى ٨٣,٢% من مجموع (المسـاعدات الرسـمية). والاتحـاد السوفييتي قدم فقط خلال الفترة نفسها ما لا يزيد عن ٥,٤% من مجموع المساعدات الرسمية، وإذا أضـيفت دول شـرق أوربا (٠,٤%) والصين الشعبية (٢,٣%) يصبح إسهام كـل الدول الاشتراكية ٨,١%، أي أقـل مـن منظمـة الأوبـك: ٨,٧%[١١٧]. وأغلب الظن أن هـذه النسـب غيـر دقيقـة، والمصدر الغربي الذي قام بحسابها لا بد عمد إلـى بخـس الوزن النسبي لإسهام الـدول الاشـتراكية، ودول الأوبـك، بطريقة أو أخرى (لا توجد في المقابل بيانـات معلنـة مـن الدول الاشتراكية- على حد علمنا)، ولكن يظل الاتجاه العام لهذه النسب صحيحا، وهو ما يهمنا. ولا أعتقد أن انخفـاض



الأرقام البين عند الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي، يرجع فقط إلى عامل قصور الدول "النامية" عن الطلب، فالإمكانيات الاقتصادية للدول الاشتراكية تحد كذلك من عرض المعونة التي تقدمها هذه الدول، وهذا العامل المحدد يلزم القيادة السوفييتية بقواعد أكثر صرامة عند توزيع معوناتها. وهذا العامل ينبغي أن نذكره جيدا ونحن نتحدث عن مدى المعونات التي حصلت عليها القيادة المصرية من الاتحاد السوفييتي. إن القيادة المصرية لم تكن تغرف من معين لا ينضب، ولكنها حصلت على هذه المعونات من خلال دور دولي رائد، ومن خلال جهود مكثفة لإقامة جسور ثابتة مع الاتحاد السوفييتي، تسندها في صراعاتها الدولية، وفق حسابات وطنية.

إن القيادة المصرية كانت تستند بالتأكيد إلى إمكانيات الدور المصري في قيادة النضال ضد السيطرة الأجنبية، في منطقة قريبة من الحدود السوفييتية، وفي منطقة من أهم مناطق العالم استراتيجيا. وظروف مصر بعمقها العربي والإسلامي – تتيح إمكانية التأثير الواسع في أفريقيا وآسيا، بل وفي أمريكا اللاتينية، ولكن تحول الإمكانية إلى فعل

يتطلب قيادة قادرة على مواجهة التحدي وإنجـاز التحـول، وهذا ما بدأته فعلاً القيادة الناصرية، فانتزعـت إمكانيـة أن تحتل موقعا متقدما من الأولويات السوفييتية، وإذا كان مـن تقاليد السياسة السوفييتية (حتى وقت قريب) التـزام الحـذر، وتجنب المخاطر بقدر الإمكان[١١٨]، فإن تحول الإمكانية إلى فعل كان يتطلب إلى جانب الجهد في أرض النضال إلحاحـا وكفاءة في الاتصالات السياسية مع الاتحاد السوفييتي، وكان لا بد من بذل هذا الجهد، لأن نتائجه هامة وأساسية.

وغني عن البيان، **أنه لـيس مطلوبـا قطـع العلاقـات الاقتصادية مع الغرب؛ اكتفاء بالتعاون الاقتصادي مع الدول الاشتراكية، فهذا تصور غير وارد وضار.**

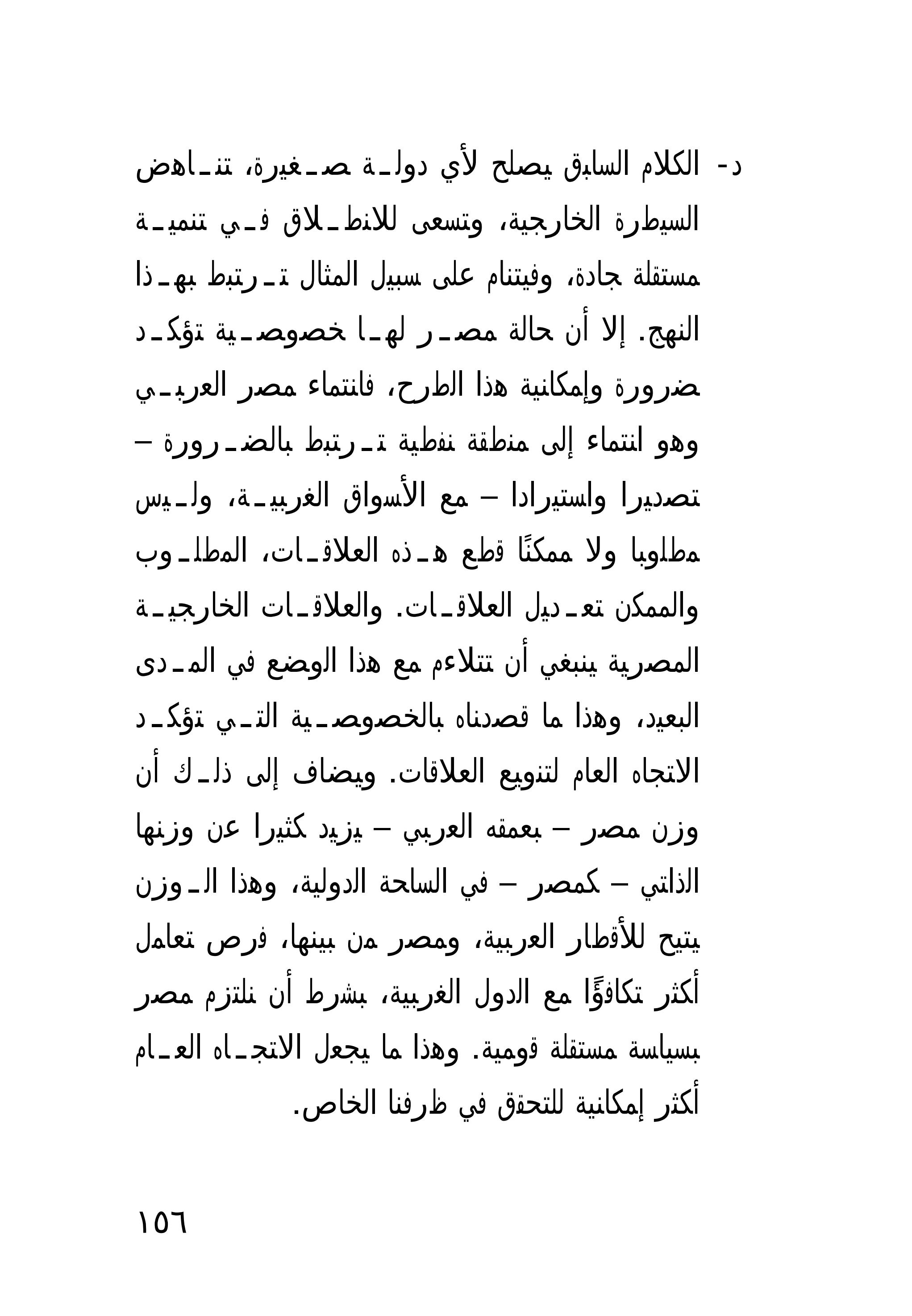
أ- فنحن نحرص على تشكيل إرادة مستقلة، ونحرص على الاستمرار بها. ورغم تلاقي المصـالح مـع الاتحاد السوفييتي – بشكل عام، ولأجـل طويـل نسبيا – فإننا نحرص أيضا على اسـتقلال الإرادة في التعاون معه، فالخلاف مع الاتحاد السوفييتي – من واقع المصلحة الوطنية أو القومية وليس مـن واقع التبعية للغرب – احتمال قائم، والاحتفاظ بحق

المبادرة وبأوسع هامش ممكن للمناورة مسألة ضرورية. والاحتفاظ باستقلال الإرادة لدولة صغرى أثناء تعاونها مع قوة كبرى مسألة غاية في الصعوبة، فعلاقات القوى تلعب دورا هاما في صياغة العلاقات السياسية بين أي دولتين؛ ولذا يساعد في تحقيق الهدف والحرص على تنويع العلاقات الاقتصادية الدولية قدر الاستطاعة.

ب- ولا يعني ذلك إقامة توازن في العلاقات الدولية الاقتصادية على النحو الساذج الذي يقول به البعض (٥٠% مع الغرب و٥٠% مع الشرق)، القضية هي أننا ينبغي أن نستفيد من الظروف المواتية لإقامة علاقات اقتصادية وطيدة وعادلة مع الدول الاشتراكية، من أجل الحصول على أفضل شروط ممكنة في تعاملنا مع الدول الغربية. ولكن لا ينبغي أن ينخلع قلب البعض منا إذا تطلبت الحالة في لحظة معينة مواجهة حصار غربي بمزيد ومزيد من التعاون مع الدول الاشتراكية، ففي التحليل النهائي تأتي مخاوفنا الحقيقية حاليا

ولفترة ممتدة – على مستوى المنطقـة العربيـة، وليس على مستوى مصر وحدها - تأتي مخاوفنـا في المقام الأول من هيمنـة الاسـتعمار الغربـي والمشـروع الصـهيوني، ولـيس مـن الاتحـاد السوفييتي.

ج- ولكن ينبغي حين نواجه حالة كهذه (حالـة مقاطعـة غربية) أن نسعى لكي نكسـر الحصـار المفـروض علينا، والذي لم نختره، حالما تحين الفرصة، وهـذا أمر ممكن، فالغرب مستعد لتغيير شروط تعاملـه، إذا يئس من إمكان العودة إلى توازن القوى القديم، وإلى نمط العلاقات الناشئ عنها. وتزداد هذه الإمكانية في عالم اليوم مع الانفراج الدولي، وتعدد القوى الكبيرة، والكبيرة نسبيا، المتنافسة. وإذا حدث ذلك، إذا نجحنـا في تنويع العلاقات، فإن العائد لن يكون مجرد عائـد سياسي، ينعكس ضمن ما ينعكس على مستقبل التنمية المستقلة في المدى البعيد، ولكن العائد سيرتد أيضـا في مصلحة اقتصادية مباشرة، استفادة من الإمكانيات التي تتيحها المنافسة.



د- الكلام السابق يصلح لأي دولة صغيرة، تناهض السيطرة الخارجية، وتسعى للانطلاق في تنمية مستقلة جادة، وفيتنام على سبيل المثال ترتبط بهذا النهج. إلا أن حالة مصر لها خصوصية تؤكد ضرورة وإمكانية هذا الطرح، فانتماء مصر العربي وهو انتماء إلى منطقة نفطية ترتبط بالضرورة – تصديرا واستيرادا – مع الأسواق الغربية، وليس مطلوبا ولا ممكنًا قطع هذه العلاقات، المطلوب والممكن تعديل العلاقات. والعلاقات الخارجية المصرية ينبغي أن تتلاءم مع هذا الوضع في المدى البعيد، وهذا ما قصدناه بالخصوصية التي تؤكد الاتجاه العام لتنويع العلاقات. ويضاف إلى ذلك أن وزن مصر – بعمقه العربي – يزيد كثيرا عن وزنها الذاتي – كمصر – في الساحة الدولية، وهذا الوزن يتيح للأقطار العربية، ومصر من بينها، فرص تعامل أكثر تكافؤًا مع الدول الغربية، بشرط أن نلتزم مصر بسياسة مستقلة قومية. وهذا ما يجعل الاتجاه العام أكثر إمكانية للتحقق في ظرفنا الخاص.

لم ندافع إذن عن نتائج التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي (قبل الانفتاح) عن انحياز أعمى ولكن كان الدفاع إثباتًا للحقيقة، حقيقة أن نتائج التعاون كانت إيجابية، وكان الدفاع مؤشرا إلى اتجاه نعتقد في صحته بالنسبة للتحرر الوطني والقومي. وقد ذكرنا في بداية الفقرة أن هذا التقييم لم يكن امتداحا للسياسة السوفييتية قبل مصر، بقدر ما هو اعتزاز بالمنهج المستقل الذي مارسته القيادة الناصرية، والكلام السابق كان مجرد محاولة لشرح هذه العبارة، فالقيادة المصرية، سعت إلى دعم علاقاتها بالاتحاد السوفييتي بدءا من متطلبات التحرر الوطني والقومي، واستخدمت إمكانيات مصر بكفاءة معقولة لترتفع إلى موقع متقدم من أولويات الاستراتيجية السوفييتية، ولم تتوان في الوقت نفسه عن بذل جهود متواصلة لكسر كل محاولات الحصار الغربي، ولم تتقاعس عن استثمار أية تنافسات دولية متاحة، وقد انعكس ذلك – اقتصاديا – في أن مصر استحوذت حتى عام ١٩٧١ – حسب المصادر السوفييتية – على ٢٠% من إجمالي المعونة الاقتصادية والفنية السوفييتية للبلدان "النامية"، و٦٠% من حجم المعونة الاقتصادية والفنية السوفييتية إلى

الدول الأفريقية [١١٩]. وتقدر بعض المصادر الغربية نصيب مصر النسبي من المعونة السوفييتية بأقل من ذلـك، ولكننـا ننقل عنها أرقام الجدول (٧) الذي يقارن نصيب كـل مـن مصر والهند (حتى عام ١٩٧١) والصـين (حتـى انـدلاع الصراع الصيني السوفييتي أي من ١٩٥١ إلى ١٩٦١)[١٢٠].

جدول (٧)

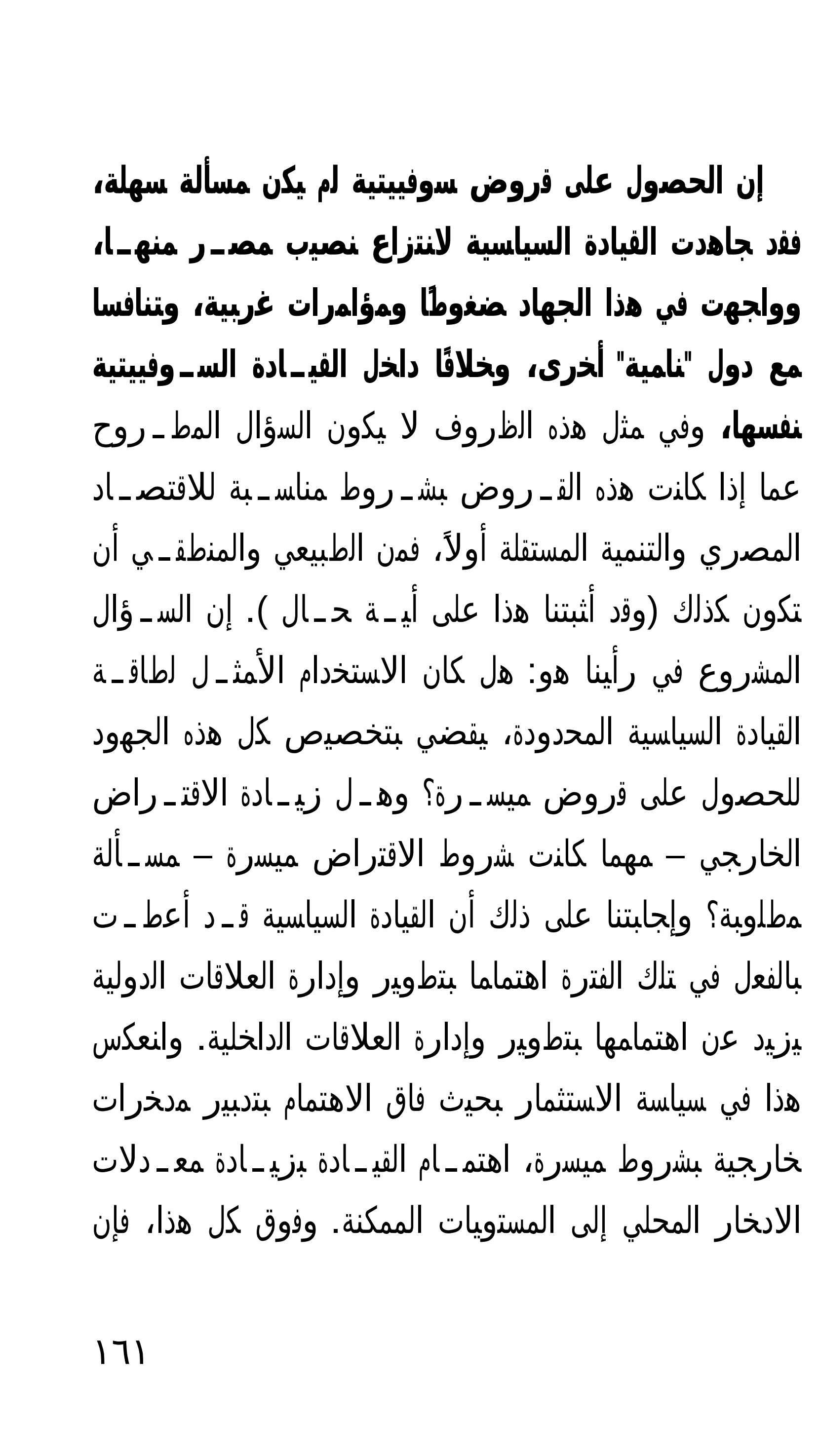
المعونات الاشتراكية لمصر والهنـد والصـين بملايين الدولارات:

	الاتحاد السوفييتي	أوربا الشرقية	المجموع
مصر	١١٩٨	٦٤١	١٨٣٩
الهند	١٥٩٣	٣٨٢	١٩٧٥
الصين	١٧٥٠	-	١٧٥٠

وفي ظل هذه الأرقام المتقاربة كان متوسط نصيب الفـرد في مصر أكثر من ١٥ ضعفًا لمتوسط نصـيب الفـرد فـي الهند، وأكثر من ٢٠ ضعفًا لمتوسط نصيب الفرد في الصين، من معونة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأوروبيـة.

واستحواذ مصر على هذا النصيب، وبشروط ميسـرة كمـا أوضحنا، شهادة بكفاءة القيادة في إدارة العلاقات الخارجيـة، مستفيدة من إمكانياتها واستقلال إرادتها. ينبغي أن نتذكر أنه بعد معركة المرحلة الأولى من السد العالي، وصلت حكومـة الولايات المتحدة إلى ضرورة أن تعدل موقفها، وتسعى إلـى تمويل المرحلة الثانية، وعرضت ألمانيا الغربية تقديم قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك ألماني، وارتبطت زيارة إيرهـارد (مستشار ألمانيا الغربية آن ذاك) بالمباحثات حول المرحلـة الثانية من السد، وبعد وصول الوفد السوفييتي إلـى القـاهرة أسرعت ألمانيا الغربية بزيادة القرض المقتـرح إلـى ٣٠٠ مليون مارك [١٢١]، وحسب رواية جولد مان، فإن الحكومـة المصرية وافقت على قبول العرض الألمـاني (نقـلاً عـن أحاديث أجراها في مصر كما يقول)، ولم يكن سـهلاً علـى الاتحاد السوفييتي أن يقبل قدوم دولة غربيـة تجنـي ثمـار غرسه في المرحلة الأولى، فتلاقت الرغبة المصـرية، مـع الحماس السوفييتي الذي أذكته المنافسة، ووقع اتفاق المرحلة الثانية.

وقد سبقت زيارة خروشوف للقاهرة فـي مـايو ١٩٦٤ إشاعات حول قرض جديد يقدمه رئيس الوزراء السـوفييتي أثناء الزيارة، ورددت الإشاعات أن القرض في حدود ٢١٨ مليون دولار، وينقل جولدمان عن رجال السفارة السـوفييتية في القاهرة أنهم أنكروا بشدة أن يكون هناك قـرض جديـد، فالاتحاد السوفييتي كان قد قدم ٥٤٤ مليون دولار كقـروض اقتصادية (ومثلها تقريبا قروضا عسكرية) "وهذا يكفي" على حد تعبير مسئول سوفييتي، في حديث مع جولد مان، خاصة والحكومة المصرية تتعثر في سداد القروض السوفييتية. وقد تصور بعض المسئولين في السفارة السوفييتية أن الرقم الذي تروجه الإشاعات (٢١٨ مليون دولار) يقصد بـه القـرض الذي سبق أن قدم فعلاً لتمويل المرحلة الثانيـة مـن السـد العالي.. ولكن حدث – بالاتصالات السياسـية العليـا – أن أعلن خروشوف، في ٢٤ مايو/ أيـار ١٩٦٤، عـن تقـديم قرض جديـد يبلـغ ٢٧٧ مليـون دولار، رغـم نصـائح مستشاريه، ويقال أن هذا القرض كان ضمن حجج إقصـائه في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٦٤، فقد اتهـم بأنـه تصـرف بطريقة فردية حين قرر تقديم القرض [١٢٢].



إن الحصول على قروض سوفييتية لم يكن مسألة سهلة، فقد جاهدت القيادة السياسية لانتزاع نصيب مصـر منهـا، وواجهت في هذا الجهاد ضغوطًا ومؤامرات غربية، وتنافسا مع دول "نامية" أخرى، وخلافًا داخل القيـادة السـوفييتية نفسها، وفي مثل هذه الظروف لا يكون السؤال المطـروح عما إذا كانت هذه القـروض بشـروط مناسـبة للاقتصـاد المصري والتنمية المستقلة أولاً، فمن الطبيعي والمنطقـي أن تكون كذلك (وقد أثبتنا هذا على أيـة حـال). إن السـؤال المشروع في رأينا هو: هل كان الاستخدام الأمثـل لطاقـة القيادة السياسية المحدودة، يقضي بتخصيص كل هذه الجهود للحصول على قروض ميسـرة؟ وهـل زيـادة الاقتـراض الخارجي – مهما كانت شروط الاقتراض ميسرة – مسـألة مطلوبة؟ وإجابتنا على ذلك أن القيادة السياسية قـد أعطـت بالفعل في تلك الفترة اهتماما بتطوير وإدارة العلاقات الدولية يزيد عن اهتمامها بتطوير وإدارة العلاقات الداخلية. وانعكس هذا في سياسة الاستثمار بحيث فاق الاهتمام بتدبير مدخرات خارجية بشروط ميسرة، اهتمـام القيـادة بزيـادة معـدلات الادخار المحلي إلى المستويات الممكنة. وفوق كل هذا، فإن

التنمية المستقلة تتطلب سعيا إلى علاقـات دوليـة متكافئـة، أو علاقات يصعب على الأطراف الخارجية إحداث ضـغوط من خلالها. وقد أشرنا إلى محاذير التعامل بين دولة صغيرة ودولة عظمى، ونضيف هنا أن زيادة الاقتراض مـن دولـة كبرى يزيد بالقطع من هذه المخاطر فـالقروض الحكوميـة لا بد وأن تكون أداة سياسية في يد الدائن، تعبيرا عن اتفـاق المصالح أو اختلافها، وينطبق هذا بلا استثناء على القروض الغربية، وعلى القروض الشرقية (سوفييتية أو صينية) [١٢٣].

ولذا ينبغي **في كل الأحوال، ومن حيث المبدأ، تقليل الاعتماد على صيغة القروض في التعامل مع الدول العظمى. وبديهي طبعا أن هذا الكلام يمثل مناقشة لقضية الـديون (غربيـة أو شرقية)، من منظور راديكالي للتنمية المسـتقلة، وهـو لا يتعارض مع التسليم بكل مزايـا القـروض السـوفييتية الميسرة، والتي حصلنا عليها في ظروف سياسية مواتية.**

هوامش الفصل الأول

(١) د. علي الجريتلي، ٢٥عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧، (القاهرة: الهيئة المصـرية العامـة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٥٥.

(٢) راجع جدول الديون الخارجية لـ ٨٤ (أو ٨٦) دولة نامية فـي التقارير السنوية للبنك الدولي.

- رقم عام ١٩٧٢ انظر:

World Bank, Annual Report 1974. (Washington D.C. World Bank).

- رقم عام ١٩٧٣ انظر:

Idem, Annual Report 1975 (Washington D.C: World Bank).

- رقم ١٩٧٤ انظر:

Idem, Annual Report 1976. (Washington D.C: World Bank)

- رقم ١٩٧٥ انظر:

Idem, Annual Report 1977. (Washington D.C: World Bank).

(٣) John Waterbury, **The Opening, Part I, Egypt's Economic New Look.** Fieldstaff Reports, Africa, North Africa Series, vol. XX, N°2.

(٤) مضبطة الجلسة ١٨ (صباح ١٩٧٥/١٢/٢٩)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٥) د. علي الجريتلي، ٢٥عاما، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٦) بيان رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب عـن السياسـة العامة للحكومة، ديسمبر كانون الأول ١٩٧٦.

(٧) نذكر في هذه المناسبة أن مصطفى كامل مراد (رئيس ما يسمى بحزب الأحرار الاشتراكيين) علق على هذا البيان لرئيس مجلس الوزراء بأن "الحكومة أعلنت أن التزاماتنا الدولية مقدارها كـذا، ولكن اتضح أن ذلك الرقم لا يتضمن الالتزامات المتأخرة علينا، فهل هذا كلام يقال؟ إن من الواجب على الحكومة أن تعلن الرقم الصحيح لالتزاماتنا قبل العالم الخـارجي، وألا تخفـي مقـدار التزاماتنا الدولية المتأخرين في سدادها".

انظـــر: مصـــطفى كامـــل مـــراد، مضـــبطة الجلســـة ٦ (١٩٧٦/١٢/٢٥)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشـعب – كان مصطفى مراد محقًا في شكواه من نقص البيانـات، وكـان باديا أنه "يظن" رغم ذلك أن بيان رئيس مجلس الوزراء يتعلـق بالمبالغ المستخدمة فقط.

(٨) مصطفى كامل مراد، مضبطة جلسـة صـباح (١٩٧٦/٢/١٠) الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٩) جاء في دراسة سيد البواب (وكيل وزارة التخطيط) أن إجمـالي القروض في نهاية ١٩٧٥ حوالي ٤ بليون جنيه مـع اسـتبعاد

الديون العسكرية، الأهرام الاقتصادي، (١٩٧٧/١٢/١٥) وهذا الرقم يتعارض مع كافة المصادر الأخرى، ويبدو أنه يقصد اشتمال الرقم على الديون العسكرية.

(١٠) د. عبد المنعم القيسوني، بيان السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية عن الاتفاقية التي تمت مع بعثة صندوق النقد الدولي والقرض المقدم من هيئة الخليج للتنمية إلى جمهورية مصر العربية، مضبطة الجلسة ٥١ (١٩٧٧/٥/٢٨)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١١) راجع خطاب النوايا الموجه من الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولي. راجع أيضا:

Egypt's Development Strategy, Economic Reforms and Growth Objectives 1976 – 80. A Policy Statement.

وهي وثيقة أخرى موجهة من الحكومة المصرية إلى البنك الدولي. وقع الوثيقتين باسم الحكومة المصرية د. عبد المنعم القيسوني (مايو أيار ١٩٧٧). التوقيع كان على خطاب النوايا أولاً (وهذه نقطة لها مغزاها). انظر الفصل الثاني.

(١٢) د. صلاح حامد، الدكتور وزير المالية (نيابة عن الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط)، مضبطة جلسة مساء ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٣)حسب الاعتماد على الخارج وِفْقًا لأرقام هذا الجدول: (بـ المليون جنيه).

السنوات	صافي العمليات الجارية (عجز)	صافي المعاملات الرأسمالية	(١) إجمالي الاعتماد على الخارج
١٩٧٣	٢٢٣,٣	٨٥,٧	٣٠٩
١٩٧٤	٥٣٢,٧	١٥٧,٧	٦٩٠,٤
١٩٧٥	٩٦٨,٦	٦٩٠,٣	١٦٥٨,٩
١٩٧٦	٥٩٣,٠	٣٤٦,٧	٩٣٩,٧

وحسب صافي الاقتراض من للخارج وِفْقًا لهـذا الجـدول (بـ المليون جنيه).

السنوات	(٢) التحويلات غير المسددة	صافي الاقتراض (١) – (٢)
١٩٧٣	٢٥٣,٧	٥٥,٣
١٩٧٤	٤٠٥,٢	٢٨٥,٢
١٩٧٥	٤٢١,٢	١٢٣٧,٧
١٩٧٦	٢٧٨,١	٦٦١,٦

المصدر للجدولين: (البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصـادية)، أعداد مختلفة.

وحسبت المعدلات على أساس أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنوات (بالمليون جنيه) كان كالتالي:

١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
٣٧٧٨	٤٠٨٥	٤٧١٣	٥٦٧٤

المصدر: تقارير وزارة التخطيط (١٩٧٦ تقدير أولي)

(١٤) راجع في محدودية معدل خدمة الديون كمؤشـر للدلالـة علـى العبء الحقيقي للديون الخارجية: د. رمزي زكي، أزمة الـديون الخارجية (رؤية من العالم الثالث) (القـاهرة الهيئـة المصـرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ص ٣٥٥ – ٣٥٩.

(١٥) World Bank, Annual Report, 1977, Statistical annex, table 4.

(١٦) جدول البنك الدولي المنشور فـي الأهـرام الاقتصـادي عـدد (١٩٧٧/١١/١٠).

(١٧) بيان د. القيسوني، (١٩٧٧/٥/٢٨)، مرجع سابق.

(١٨) A policy Statement, op. cit.

(١٩) Document of the World Bank, Report No 870 a-EGT. Arab Republic of Egypt, January 5, 1976 (Europe, Middle East and North Africa Region). NOT FOR PUBLIC USE.

الأرقـام محسـوبة وفقًـا لأرقـام الجـدول ٤ – ١ (الملحـق الإحصائي).

(٢٠) Document of International Monetary Fund, SM – 98 – 21.

To: Members of Executive Board.
From: The Secretary.
Subject: Arab Republic of Egypt.
Recent Economic Developments, 1976, P. 38.
Contairs Confidential Information.
Not For Public USE.

(٢١) محسوبة وفقًا لأرقام الجدول في المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢٢) بيان د. القيسوني، (١٩٧٧/٥/٢٨)، مرجع سابق.

(٢٣) د. أحمد أبو إسماعيل في بيانه للرد على د. عبد العزيز حجازي (الـرئيس الأسـبق لمجلـس الـوزراء)، جريـدة الأخبـار، (١٩٧٧/٨/٢١).

(٢٤) د. أحمد أبو إسماعيل، البيان المالي والاقتصادي عن مشـروع الموازنة العامة للسنة ١٩٧٦.

(٢٥) د. أحمد أبو إسماعيل، الأخبار، (١٩٧٧/٨/٢١)، مرجع سابق.

(٢٦) **Document of The World Bank, Report N°, 1815 EGT., Arab Republic of Egypt, Economic Management in A Period of Transition,** November 1977, vol. Four, Annex 403, item 16. 26. For Official USE Only.

(٢٧) د. عبد المنعم القيسوني، "حديث إلى سعيد سنبل"، أخبار اليـوم، (١٩٧٧/١/٢٢).

(٢٨) A Policy Statement, op. cit.

(٢٩) Document of International Monetary Fund, SM – 78 – 9.

To: Members of Executive Board.

Subject: Arab Republic of Egypt.

Staff report for 1977, article XIV, Consultation and Review of stand – by Arrangement, p. 14. Contains Cofidential Information.

NOT FOR PUBLIC USE.

(٣٠) د. علي الجريتلي، ٢٥ عاما، مرجع سابق، هامش ص ١٥٥.

(٣١) World Bank, **Report No. 1915 EGT,** op. cit., Annex 403 table1.

أعدنا ترتيب البنود وفقًا للتقسيم الوارد في بيـان القيسـوني. مصـدر الجدول: بيانات وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي والبنك المركزي المصري.

(٣٢) د. راشد البراوي – د. محمد حمزة عليش: التطور الاقتصـادي في مصر في العصـر الحـديث. (القـاهرة: مكتبـة النهضـة المصرية، ١٩٤٥)، ص ١٢٤.

(٣٣) جون مارلو، تاريخ النهـب الاسـتعماري (١٨٩٨ – ١٨٨٢)، ترجمة عبد العظيم رمضان، (القاهرة: الهيئة المصـرية العامـة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ٣٣.

(٣٤) محمد رشدي، التطور الاقتصادي فـي مصـر، (القـاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢) الجزء الأول، ص ص ٨٤/٨٣.

(٣٥) محمد رشدي، المرجع السابق، ص ص ٩٤/٩٣.

(٣٦) محمد رشدي، المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣٧) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصـرية (مـن ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢): التدخل الأجنبـي – الحركـة الوطنيـة – الثورة العرابية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥)، ص ٢٥.

(٣٨) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري، ص ١٤٢.

(٣٩) جون مارلو، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٤٠) تيودور روتشتين، تاريخ المسالة المصـرية (١٨٧٥ – ١٩١٠)، الترجمة الحقيقية لاسم الكتاب دمار مصر، ويبدو أن المترجمين تحرجا منه) ترجمة عبد الحميد الصاوي ومحمد بدران، الطبعـة الثالثة ١٩٥٠ (الطبعة الأولى كانت ١٩٢٣)، (القـاهرة: لجنـة التأليف والترجمة والنشر)، ص ٤٠ هذا الكتاب كان (ولا يزال) مرجعا بالغ الأهمية والفائدة، وتعلمت على يديـه أجيـال فـي الحركة الوطنية المصرية.

(٤١) روتشتين، المرجع السابق، ص ص ٤٢/ ٤٣.

(٤٢) د. البراوي ود. – عليش، التطور الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٤٣) جون مارلو، تاريخ النهب، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٤٤) جون مارلو، المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(٤٥) روتشتين، تاريخ المسألة المصرية، مرجع سابق، انظر ص ص ١٠ – ١٧.

(٤٦) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، مرجع سـابق، ص ٩٧.

(٤٧) روتشتين، تاريخ المسألة المصرية، مرجع سابق، ص ص ٣٠ – ٣٣.

(٤٨) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، مرجع سـابق، ص ٩٨.

(٤٩) انظر مثلاً مارلو، تاريخ النهب، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٥٠) مارلو، المرجع السابق، ص ٣٢٧.

(٥١) جون مارلو، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٥٢) د. حسين خلاف، التجديد في الاقتصـاد المصـري الحـديث، (القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٢)، ص ٤١٤.

(٥٣) جون مارلو، تاريخ النهب، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٥٤) جون مارلو، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(٥٥) جون مارلو، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(٥٦) جون مارلو، المرجع السابق، ص ٣٤٠.

(٥٧) جون مارلو، المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(٥٨) جون مارلو، المرجع السابق، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٥٩) Earl of Cromer, **Modern Egypt, (**London: Macmillan, 1908), Vol 1, pp., 37-39.

(٦٠) جون مارلو، تاريخ النهب، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

(٦١)جون مارلو، المرجع السابق، ص ٣٧٠.

(٦٢)د. البراوي ود. عليش، التطور الاقتصادي في مصـر، مرجـع سابق، ص ١٣٨.

(٦٣)د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٦٤)نقلاً عن روتشتين، تاريخ المسألة المصرية، مرجع سـابق، ص ٢٤٩.

(٦٥)نقلاً عن شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية المصـرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦، (القاهرة: الدار المصرية، ١٩٥٧) ص ص ٦/٧.

(٦٦)صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصـرية، طبعـة جديـدة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٦)، ص ص ٢٣٤/ ٢٣٧.

(٦٧)محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، مرجع سـابق، ص ص ٩٤ – ٩٥.

(٦٨)شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ص ٨ – ٩.

(٦٩) -

(٧٠)جون مارلو، تاريخ النهـب، مرجـع سـابق، ص ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٧١)أحمد حسين، العربي.. للعربي، الأخبار، (١٩٧٨/٨/٢). أحمـد حسين ٦٨ سنة مؤسس حزب مصر الفتاة في أوائل الثلاثينيـات

الذي تطور إلى الحزب الاشتراكي (عام ١٩٥٠) وكـان يمثـل اتجاها وطنيا راديكاليا يرتبط ارتباطًا وثيقًا مع النضال القـومي العربي والإسلامي.

(٧٢) اعتمدنا في أرقامنا هنا على البنك المركزي المصري، المجلـة الاقتصادية، أعداد مختلفة، ولكن حسب تقريـر متابعـة وتقيـيم المعالم الأساسية للتنمية في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤، (وزارة التخطيط ج. ع. م.، شباط/١٩٦٦)، وكـان متوسط العجز أثناء الخطة حوالي ٨٠ مليـون جنيـه سـنويا – وحسب بيان لوزارة التخطيط وصل متوسط العجز في العمليات الجارية إلى ٢٠٠ – ٣٠٠ مليون جنيه في النصف الثـاني مـن الستينيات، وارتفع إلى ٥٠٠ – ٦٠٠ مليون جنيه في السـنوات الثلاث الأولى من السبعينيات، (واقترب من الألف مليون جنيـه سنة ١٩٧٤ وتجاوز الألف بكثير عام ١٩٧٥ (وكـان التقريـر يتوقع تجاوز العجز للألف مليون أيضا عام ١٩٧٦). وتتضـح خطورة المشكلة – كما يقول نفـس التقريـر – إذا عرفنـا أن إجمالي صادراتنا السلعية من زراعية وصناعية أصبحت لا تكاد تكفي لدفع قيمة وارداتنا الاستهلاكية فقط المتوقعة عـن طريـق الموازنة النقدية، فضلاً عما يتم استيراده من تلـك السـلع عـن طريق السوق الموازية (خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة لعام ١٩٧٦: قسم المعالم الرئيسية لمشروع خطة ١٩٧٦).

(٧٣) صلاح نصر: الحرب الاقتصادية في المجتمع الإنساني، (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٥)، ص ١٩٨.

(٧٤) د. إبراهيم العيسوي - د. علي نصار، "محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي ألحقتها الحروب العربية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس ١٩٧٨، والتقدير يمتد في حساب الخسائر إلى ما بعد مرحلة الانفتاح. ولكن تظل الأرقام الواردة ذات دلالة مهمة في السياق الحالي.

(٧٥) يمكن الرجوع إلى تصورات الاقتصاديين الوطنيين للإجراءات التي تتطلبها ظروف الحرب كما عبر عنها في ندوة اقتصاد الحرب التي نظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بالاشتراك مع المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية (١٧ - ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩). الأعمال منشورة في مصر المعاصرة، (نيسان/ إبريل ١٩٦٨)، العدد ٣٣٢.

(٧٦) الأرقام عن الديون الخارجية الواردة في هذا الجزء مرجعها (ما لم ينص على غير ذلك) المصدر الوارد في الهامش رقم (٢٦).

(٧٧) نقلاً - مع بعض التعديل - عن: معهد التخطيط القومي، تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز وسياسات مواجهة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٥)، (القاهرة: تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٨)، جدول رقم ٢٠، ٧ ص ٣٧.

(٧٨) المرجع السابق، الملحق الإحصائي، جدولا ٥ و ٦.

(٧٩) عن المرجع السابق، ص ص ٩٢/ ٩٣. وتتقارب هذه النسب مع التقديرات السوفييتية، فوفْقًا لهذه التقديرات كان نصيب الاتحـاد السوفييتي من القروض (حتى نهايـة ١٩٧١) ٣١,٣% والـدول الاشتراكية الأخرى ١٧,٨%، والدول الغربية (شاملة اتفاقيـات القمح الأمريكي) ٤٢,٣% والبنك الدولي وصندوق النقـد ٨,٦% انظر:

تاديوش تيود وروفيتش: الاتحاد السوفييتي وجمهوريـة مصـر العربية – التعاون الاقتصادي المثمر، (القاهرة: دار نشر وكالـة "نوفوستي" للأنباء – مطابع الإعلانات الشـرقية، ١٩٧٣)، ص ٨٥.

(المؤلف ارتبط عمله بمتابعة العلاقات المصرية السوفييتية منـذ ١٩٥٨ – في الفترة ٦٣/ ١٩٦٨ عمل بالقاهرة خبيرا في الشئون الاقتصادية، وبعد عودته لموسكو كان كبير الخبراء في الشـئون المصرية في لجنة الدولة الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي).

(٨٠) كانت أرقام القروض الأمريكيـة كالتـالي ابتـداء مـن ١٩٥٩ (بالمليون دولار):

١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	× ١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
٧٣,٤	١١٢,١	١٢٩,٥	٢٦٤,٤	١٨٧,٥	١٧٤,٥	٧٠

المصدر: صلاح نصر، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٨١) لجنـة المعونـة الإنمائيـة Development Assistance Committee تشمل حتى ٣١ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٢ الدول الآتية: استراليا – النمسا – بلجيكا – كندا – الدانمارك – فرنسـا – ألمانيا الغربية – إيطاليا – اليابـان – هولنـدا – النـرويج – البرتغال – السويد – بريطانيا – الولايات المتحدة – وفي الوقت الراهن خرجت البرتغال عن هذه المجموعة وانضمت نيوزيلنـدا وأرقام الجدول عن:

Development Co-operation Review, (OECD, 1974).

(٨٢) إبراهيم نافع (رئيس القسم الاقتصادي فـي جريـدة الأهـرام): الأهرام، (٧٦/٣/١٢).

(٨٣) رقم تموز/ يوليو ١٩٦٥.

Marshall 1. Goldman, Soviet Foreign Aid, (New York, Washington, London: Fred A. Proeger, 1967), P. 74.

رقـم ١٩٧١: The Flow of Resourses to Developing Countries, (OECD, 1973).

رقم ١٩٧٧:

بيان وزير المالية أمام مجلس الشعب، مرجع سابق.

(٨٤) **قصة السوفييت مع مصر،** (بيروت: دار ابن خلـدون، ١٩٧٦) ص ١٦٩ – هذا الكتاب تسجيل لحوار أجراه محمـد عـودة – فيليب جلاب – سعد كامل، مع ثمانية من المسئولين المصـريين

كانوا بحكم المسئوليات التي تولوها مِن أقدر من يتـابع ويفسـر ويقيم تطـور العلاقـات المصـرية السـوفيتية – المسـئولون المختارون كانوا: د. إسماعيل صبري عبد ا – د. مراد غالب – محمد حسنين هيكل. وقد أعلن الفريق أول محمد فوزي (وزير الحربية الأسبق، في اجتماع لمجلس الوزراء المصري في شباط/ فبراير ١٩٦٨ – أي في اجتماع مغلق وليس للنشر "إن القـوات المصرية الآن قد بلغت نسبة ٧٠% من حجمها الذي كانت عليه قبل معركة ٥ يونيو إن الأسلحة السوفييتية قدمت إلينـا بـدون ثمن".

- عبد المجيد فريد، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٦٧ – ١٩٧٠، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيـة، ١٩٧٩)، ص ١٤٧ – وليس مفهوما بالدقة إن كان وزير الحربية يقصد أن تعويض الأسلحة المفقودة في حرب حزيـران/ يونيـو كان أيضا بلا ثمن (بالإضافة إلى التنازل عن ديـون الأسـلحة المفقودة) أم يقصد أن الاندفاع في إعادة بناء وتجهيـز القـوات المسلحة لم ينتظر توقيع اتفاقيات تنظم السداد. وفي كل الأحوال، فإن دلالة التصريح هو جو التيسير. وهذا التيسـير كـان عبئًـا اقتصاديا على الاتحاد السوفييتي، وقد عبر عبد الناصر عن ذلك في أواخر ١٩٦٨، بصدد تفسير أسباب تأخير وصول المعـدات السوفييتية فقال إن تشيكلو سلوفاكيا كانت سببا "بالإضافة طبعـا إلى الزيادة المستمرة في العبء المالي المترتب علـى طلباتنـا

العديدة المتتالية". المرجع السابق، "اجتماع مجلس الوزراء ١٩٦٨/١٢/٢٩"، ص ١٢٤.

وقد تحمل الاتحاد السوفييتي هذا العبء وفقًا لمصالحه الاستراتيجية بطبيعة الحال.

(٨٥) M.I. Goldman, **Soviet Foreign Aid** op. cit, p. 71.
ومؤلف هذا الكتاب على صلة وثيقة بمصادر المعلومات الرسمية الأمريكية.

(٨٦) قصة السوفييت مع مصر، مرجع سابق ص ص ٩٠ و ٨٩ حافظ إسماعيل احتل منصب مستشار الرئيس للأمن القومي (في عهد السادات)، وحين أدلى بهذا الحديث كان سفيرا لمصر في الاتحاد السوفييتي.

(٨٧) بيان د. القيسوني (١/٩/ ١٩٧٥)، مرجع سابق.

(٨٨) تيودوروفيتش، **الاتحاد السوفييتي وجمهورية مصر العربية،** مرجع سابق، ص ٢٨.

(٨٩) تيودوروفيتش، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٩٠) راجع في الشروط المالية للاتفاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأوروبية: اتفاقيات التجارة والدفع **والتعاون الاقتصادي مع ج. م.ع.** (٥٥ – ١٩٧١) – مذكرة داخلية رقم (٣٣٠) (القاهرة: معهد التخطيط القومي، تموز/ يوليو ١٩٧٣)، راجع أيضا العرض العام الوارد في دراسة د. محيا زيتون (انظر الهامش رقم ٩٥) ص ص ٧٤٦/ ٧٤٨.

(٩١) R. Mabro, Egypt's Economic Relations with the Socialist Countries", **World Development,** (May 1975), Vol. No, 5.

(٩٢) نقلاً عن بحث د. محيا زيتون، مرجع سابق.

(٩٣) على سبيل المثال: في بيان رسمي لوزير المالية (د. صلاح حامد) برر البطء الشديد في استخدام القروض الاشتراكية. بأنها مقيدة بتمويل مشروعات استثمارية محددة "ونتيجة لعدم إمكان ووقوف قروض هذه الدول في المنافسة أمام عروض الدول الأخرى فإن المبالغ المخصصة لها تظل قائمة في شكل رصيد غير مستخدم، ومن ثم فهو متاح من الناحية النظرية ولو أنه من الناحية العملية أصبح مجرد رقم تاريخي يصعب استخدامه" (وبعد تقديم العروض من بعض هذه الدول والوقوف على مواصفاتها الفنية يتبين أن معداتها دون المستوى المطلوب. وأسعار معظم هذه الدول بصفة عامة تزيد على الأسعار العالمية بنسبة مالية قد تصل إلى ٥٠%، هذا فضلاً عن فارق جودة المعدات وتخلفها عن مسايرة أحدث التطورات التكنولوجية" "مضبطة الجلسة ١٣ (١٩٧٧/١٢/٢٧) – الفصل التشريعي الثاني – مجلس الشعب د. محيا علي زيتون: "دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر التجارية مع الكتلة الاشتراكية وبقية العالم"، بحث منشور ضمن بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٥ مارس ١٩٧٦، في كتاب بعنوان التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية،

(القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصـاد السياسـي والإحصـاء والتشريع، ١٩٧٧)، ص ٧٣٩ – ٧٩٠.

(٩٤)توصل البحث إلى حساب هذه الأرقام عن طريق تحديد السـعر النسبي لكل سلعة وفي كل سنة من السنوات، تم ترجيح الأسعار النسبية للسلع المختلفة في كل سنة بنسبة الصادرات من كل سلعة إلى إجمالي صادرات مصر إلى الدول الاشتراكية، ويهدف هـذا إلى تجنب أن تؤثر الاختلافات في أسـعار السـلع ذات الـوزن النسبي الضئيل في قائمة الصادرات، تـأثيرا لا يتناسـب مـع أهميتها على متوسط الأسعار النسبية لسلع الصادرات – راجـع الجدول رقم ٣ في البحث.

(٩٥)"تعقيب الدكتور وجيه شندي": بحوث ومناقشات المؤتمر الأول – مرجع سابق، ص ٧٩٢. وفي المناقشات أثير أيضا التساؤل الذي قد يدفع الاتحاد السوفييتي باعتباره أكثر البلاد تعاملاً مع مصر، إلى دفع أثمان صادرات مصر إليه أعلى من أثمـان صـادرات مصر لغيره في بعض الحالات على الأقل، وأسفرت المناقشـات عن احتمال وجود أكثر من تفسير، فهناك من ناحيـة انخفـاض نسبة التجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي إلى الدخل القومي، وهذا يجعل مسألة أسعار الصادرات والواردات قليلـة الأهميـة بالمقارنة بعوامل أخرى.

وهناك من ناحية أخرى الطريقة التي تحدد بها التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي، فحجم التجارة يتم بناء على خطـة التجـارة

الخارجية، والأخيرة جزء من الخطة الاقتصادية الشاملة. بنـاء على ذلك يكون ضمان مورد العرض واستقرار الأسعار عـاملاً هاما في عقد الاتفاقات التجارية، راجع المرجـع السـابق، ص ٧٩٧.

(٩٦) المرجع السابق، ص ٧٩٨/٧٩٧.

(٩٧) المهندس شوقي عبد الرحمن النحـاس، الاتفاقيـات الخارجيـة والتعاون الدولي في التنمية الصناعية (القاهرة: وزارة الصناعة/ الهيئة العامة للتصنيع/ معهد التخطيط/ F.C.A)، ص ٨. الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الإفريقي لسياسات واسـتراتيجيات التنمية الصناعية، القاهرة ٢٦/٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨.

(٩٨) د. علي الجريتلي: ٢٥ عاما، مرجع سابق، ص ٢٨ – والتقرير الذي يشير إليه المؤلف جاء بناء علـى طلـب السـيد رئـيس الجمهورية من المجلس القومي للإنتـاج والشـئون الاقتصـادية بإجراء دراسة علمية عن السد العـالي وآثـاره، وقـد أحيـل الموضوع إلى شعبة الإنتاج الزراعي والري بـالمجلس لبحثـه، فاطلعت على كافة الوثائق والبيانات والدراسات التـي أجريـت على المشروع، كما أجرت دراستها الخاصـة علـى جوانـب المشروع المختلفة، نشر التقرير **كملحق للأهرام الاقتصادي،** عدد (أيلول/ شباط/ فبراير ١٩٧٦).

(٩٩) Robert Mabro, **The Egyptian Economy 1952,** (Oxford: Clarendon Press, 1974), p. 90.

(١٠٠) وافق مجلس الوزراء عام ١٩٥٣ على التعاقد مـع الخبـراء العالميين: ل. ف. هارزا (أمريكي)/أ. س. ستيل (أمريكـي)/ أ كوين (فرنسي)/ ماكن بروس (ألماني). وطلبت بعض البحـوث التكميلية فأضيف لهذه المجموعة فـي أوائـل ١٩٥٤ الخبـراء العالميين: ك. ترزاكي (أمريكي)/ذ. لونرز شتراوب (أمريكي)، واستمرت الدراسات في مصر والخارج واشترك فيها كثير مـن الخبراء الفرنسيين والألمان والسويسريون. وفـي كـانون أول/ ديسمبر ١٩٥٤ تقدموا بتقرير أجمعوا علـى الموقـع الأنسـب والتصميم المعتمد وبرنامج التنفيذ. كما أوصـوا بتعيـين بيـت هندسي استشاري ذي خبرة واسعة بغـرض الإشـراف علـى البحوث والدراسات الخاصـة بالمشـروع وإعـداد رسـوماته وتصميماته، فوقع الاختيار على البيت الهندسي "ألسكندر جيـب وشركاه" وتم التعاقد معه في ١٩ تشـرين أول/ أكتـوبر ١٩٥٥ على أن تستمر لجنة الخبراء العالميين السابق الإشارة إليها وذلك لاعتماد نتائج عمل البيت الاستشاري المذكور – ومـن ناحيـة أخرى أتم خبراء البنك الدولي بحوثهم الفنية والاقتصادية في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥ وقدموا تقريرا بأن مشروع السد العالي – على أي أساس من أسس المقارنـة – يعـد واحـدا مـن أهـم المشروعات الضخمة، وقد أقروا التصميمات الأولية التي أقرت سلامتها هيئة من الخبراء العـالميين. (راجـع "تقريـر اللجنـة الخاصة لدراسة السد العالي التي شكّلها مجلس الشعب" – **ملحق**

مضبطة الجلسـة ٥٩ (١٩٧٦/٦/١٢)، الفصل التشريعي الأول – وهذا التقرير غير تقرير مجالس الإنتاج القومي).

(١٠١) التعديلان الأساسيان للخبراء السوفييت: تعديل خاص بالأنفاق، والثاني خاص بالمحطة الكهربائية، فقد صممت الشركات الغربية مشروع الأنفاق لتصريف المياه، ويبلغ طول الأنفاق ١٥ كيلـو مترا، بينما اقترح الأخصائيون السوفييت بنـاء قنـاة مكشـوفة لتصريف المياه لا يزيد طولها عن حوالي كيلو مترين، مع سـتة أنفاق في منطقة محدودة توضع فيها البوابات لتنظـيم الميـاه – كذلك كان المشروع الغربي قد قرر إنشاء محطة كهربائية طاقتها حوالي ٢ مليون كيلو وات/ ساعة على الضـفة الغربيـة لنهـر النيل، بينما اقترح المصممون السوفييت بناء محطة طاقتها ٢,١ مليون كيلو وات/ ساعة على الضفة الشرقية. وعلى قناة التحويل المكشوفة.

(١٠٢) إيفان كومزين: "بناء السد العالي". نقلاً عـن كتـاب فيليـب جلاب، هل نهدم السد العالي، (القاهرة: مؤسسة روز اليوسـف، ١٩٧٥)، ص ٥٤/٥٢.

(١٠٣) M.I. Goldman, **Soviet Froeign Aid,** Op. cit. p.6.

(١٠٤) R. Mabro, **The Egyptian Economy,** op., cit, p. 93.

(١٠٥) فيليب جلاب، هل نهدم السد العالي؟ مرجع سابق، ص ٢٦.

(١٠٦) M.I. Goldman, op. cit., p. 70.

(١٠٧) عن أهمية التوسع في صناعة الحديـد والصـلب ننقـل رأي المهندس علي مرسي وهو مـن المهندسـين الـذين عاصـروا وشاركوا في بناء القطاع العام الصناعي، وقد اكتسـب خبـرات طويلة في تخطيط وإدارة الإنتاج في الصناعات المعدنية قبل أن يتولى رئاسة شركة الحديد والصلب. يقول علـي مرسـي "لقـد احتجنا – أثناء حرب الاستنزاف – إلى ١٠٠ ألف طن من حديد التسليح لبناء قواعد الصواريخ، وكانت السرعة فـي الحصـول على هذا القدر من حديد التسليح أمر حياة أو موت. وفي نفـس الوقت كان الالتجاء إلى الاستيراد أمرا غير مضمون، فضلاً عن ضرورة توفير حجم كبير من النقد الأجنبي – وهو في حد ذاتـه أمر صعب – فإن الإلحاح على سرعة التوريد سيرفع السـعر. وأيضا قد لا يتحقق رغم هذا وصول الحديد بالكمية المطلوبة في الوقت المحدد. ولكن بفضل وجود شـركة الحديـد والصـلب، وبفضل سيطرة القطاع العام على هذه الشركة، كـان ممكنًـا أن يصدر الأمر فتحول كل الجهود وتركز طوال الليـل والنهـار، لتلبية احتياجات الأمن القومي. وقد حدث هذا بالفعل، بل لقد كان متصورا أن تسلم كل الكمية خلال ١٢٠ يوما. فسلمت بعـد ٤٠ يوما فقط "وكما يقول علي مرسي" لو أن قيام صـناعة الحديـد والصلب في مصر لم يحقق غير هذا العمل لكـان ذلـك كافيـا لتبرير الاستثمار الكبير الذي تم في هذه الصناعة، ونفس الأمـر يقال عن السد العالي، فقد تعرضت مصر في عام ١٩٧٢ إلـى فيضان بالغ الانخفاض، ولولا مخزون المياه أمام السـد العـالي

لواجهنا كارثة اقتصادية رهيبة وأيضا لو كان السد العالي لم يقدم غير هذه الحسنة، فإنها تكفي وزيادة." – عن عادل حسين، قصة العقد ٧٧٠٠ – سد حلـوان العـالي (القـاهرة: مؤسسـة روز اليوسف، ١٩٧٥)، ص ص ٨٢/ ٨٣.

(١٠٨) "بمجرد إثارة موضوع المساعدة السوفيتية ستجد من يقول لك على الفور (السد العالي في مصر) أو (مصنع صلب بـاهيلاي في الهند). هل هناك من يعرف ولو اسـم مشـروع أمريكـي واحد؟".

M.I. Goldman, **Soviet Foreign Aid,** op. cit., p. XIII.

ويقول المؤلف أيضا "إن ما بدأ كمجهود ذي ثلاث شعب مـن الألمان العربيين والإنجليز والروس لتزويد الهنـد بصـناعة صلب تحول إلى سباق تنافسي مندفع تمكنت فيه روسيا مـن إلحاق العار بأقرانها. إن مصنع باهيلاي للصلب قدم نموذجـا للتفوق التكنولوجي السوفييتي على حساب الألمان والإنجليـز (ص ٨٥).

(١٠٩) انظر عادل حسين، سد حلوان العالي، مرجع سابق، في هـذا المصدر عديد من تصريحات كبار المسئولين المصـريين فـي صناعة الحديد والصلب. وبالمناسبة أدلـى هـؤلاء المسـئولون بتقييماتهم في فترة لم تكن العلاقات المصـرية السـوفييتية فـي أفضل حالاتها. وبالفعل فإن تصميمات المجمع اعتمدت أحـدث الطرق التكنولوجية، فالتجهيزات الالكترونية تستخدم على نطاق

واسع، وكذلك دوائر التحكم الأتوماتيكي في مختلـف المراحـل والعمليات لضمان التشغيل السليم، وللحصول على إنتاج عـالي الجودة، ويتطلب الإنتاج أيضا استخدام أجهزة قياس ذات إشعاع نووي، والفرنان العاليان يمكن تشغيلهما بالعقل الإلكتروني. ويتم شحن الأفران العالية. بخام ملبد بنسـبة ١٠٠%، والتطـويرات الأخرى في تصميم وتجهيزات الأفران العالية، فإن إنتاج الفـرن العالي الجديد خمسة أضعاف إنتاج الفرن العالي القـديم (الـذي أقامته شركة ديماج الألمانية الغربية) رغم أن حجم الفرن الجديد أقل من ضعف حجم الفرن القديم، وبالإضافة فإن استهلاك فحـم الكوك لإنتاج الحديد الزهر ينخفض كثيرا. (والكوك يمثل ٥٥% من سعر تكلفة الحديد الزهر). وبالنسبة للصـلب اسـتغنى فـي المجمع عن محولات توماس واستبدلت بطريقة محولات الصلب الحديثة التي تعمل بالأوكسجين بدلاً من الهواء، كما أقيمت سـت وحدات تعمل بطريقة الصلب المستمر، وهي آخر صـيحة فـي تشكيل الصلب. وقد اقترح الجانب المصـري إدخـال بعـض التعديلات لكي يتلاءم التصميم مع الظروف المصرية، مـثلاً أن ينقسم التنفيذ على مرحلتين بحيث يبدأ تشغيل الأجزاء التي تـتم بعد ثلاث سنوات، يتم إنتاج ٨٧٠ ألف طن صـلب فـي هـذه المرحلة الأولى، وذلك أثناء استكمال الإنشاءات والتركيبات التي تصل بالإنتاج إلى طاقته القصوى عام ١٩٧٥. وقد وافق الاتحاد السوفييتي على هذا الاقتراح، رغم أنه يضيف تعقيـدات كثيـرة أثناء التخطيط والتنفيذ كما يقول عبد السلام المعـزاوي (نائـب

رئيس الجهاز التنفيذي للشئون الإدارية والمالية). وقد طلب الجانب المصري أيضا استخدام الغازات الطبيعية في تسخين الفرنين العاليين بدلاً من المازوت، وذلك ضمن الخطة العامة لاستهلاك كل متر مكعب من الغازات الطبيعية التي اكتشفت في مصر، ووافق السوفييت أيضا على إجراء هذا التعديل (انظر لمزيد من التفاصيل ص ٤٥ – ٥٣).

(١١٠) المرجع السابق، ص ١٨و ص ٧٣.

(١١١) الحوار مع د. عزيز صدقي: قصة السوفييت في مصر، مرجع سابق، ص ٣٧/ ٣٩.

(١١٢) يستخدم مجمع الألومنيوم – في المرحلة الأولى من تشغيله (من تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٤ حتى آخر ١٩٧٥) – ٢٥٠٠ مليون كيلو وات/ ساعة ويدفع لمؤسسة الكهرباء ثمنًا لها ٦ مليون جنيه سنويا. ومع التوسع الأول، تزيد الطاقة الكهربائية المستثمرة إلى ٤٠٠٠ مليون كيلو وات/ ساعة؛ أي أكثر من ثلث كهرباء السد، ويرتفع ثمن الكهرباء إلى ١٠ مليون جنيه سنويا.

(١١٣) دعت هيئة التصنيع المصرية الشركات العالمية إلى تقديم عروضها فتقدمت ثلاث شركات فقط. (أ) العرض الأول تقدمت به شركة "الكان" الكندية (١٩٦١) – (ب) العرض الثاني تقدمت به شركة (بشينيه) الفرنسية (١٩٦٢) – (ج) العرض الثالث تقدمت به مؤسسة "سنتروزاب" البولندية. واختارت هيئة التصنيع العرض الثالث ووقع بروتوكول اتفاقية التعاون الفني

والاقتصادي بين مصر وبولندا (كانون أول/ ديسـمبر ١٩٦٤)، وقدمت بولندا تسهيلات ائتمانية قيمتها ٤٠ مليـون دولار تسـدد على ١٠ سـنوات بفائـدة ٢,٥%، وألحـق بالاتفاقيـة مجمـع الألومنيوم، ولكن أوقف التنفيـذ بسـبب اعتراضـات الفنيـين المصريين. بدأت المعارضة بسبب حداثة عهد البولنديين بصناعة الألومنيوم، وتخلف المستوى التكنولوجي للمعدات البولندية. ثـم تصاعدت المعارضة – في مرحلة تالية – إلـى جـدوى إقامـة صناعة ألومنيوم عملاقة أصلاً. وتركزت المعارضة هنا علـى ثلاث محاور: (أ) عدم توفر خامة الألومنيوم محليـا (ب) قيمـة مستلزمات الإنتاج المستوردة مرتفعة بالنسبة لقيمة المنتج محليـا (ج) احتياجات البلاد من الألومنيوم ضئيلة ولا تحتاج لإنشاء مثل هذا المشروع.. وفقط بعد دحض كل الحجج المعارضة والتـيقن من الجدوى الاقتصادية والفنية، صدر القرار بأن يقـام مجمـع الألومنيوم.

راجع: جمال الشرقاوي، **مجمع الألومنيوم،** (القاهرة: مؤسسـة روز اليوسف ١٩٧٥)؛ ويلاحظ أن المرحوم يوسف إسماعيل قدم هذا التقييم في فترة انحدار العلاقات المصرية السوفييتية.

(١١٤) Dr. Said El – Nagar, **Foreign Aid to United Arab Republic,** (Cairo: The Institute of National Planning, December 1963), memo No 382, p. 58.

(١١٥) انظر مثلاً الكتاب الشهير لجون فوستر دلاس، **حرب أم سلام** (القاهرة: العالمية للطبع والنشر، صدرت الطبعة الأولـى مـن

الكتاب ١٩٥٠ والثانية ١٩٥٧) ونشرت في القاهرة فـي نفـس السنة. الكتاب هستيري اللهجة ضد أي حياد بين العـالم الحـر والشيوعية. والشيوعية في مفهوم الكتاب تتضـمن أي مواقـف وطنية متحررة.

(١١٦) Jean Lacouture, **Ho CHI MINH, Political Leaders of the Twentieth Century,,** (a pelican Book, 1968), p. 240

(١١٧) جوريس ج. س. فورهوف، "مسـاعدات التنميـة الحكوميـة واتجاهاتها"، **التمويـل والتنميـة،** العـدد ٩، **ملحـق الأهـرام الاقتصادي،** (١٩٧٧/٧/١٥) – راجع الجدول ص ٢٣ و ٢٤.

(١١٨) في نضال يوغوسلافيا التحريري بقيادة "تيتو" اعترف الحلفاء الغربيون بهذه الثورة وقدموا لهـا المسـاعدات قبـل الاتحـاد السوفييتي، وعلى مشارف الانتصار كانـت نصـيحة الاتحـاد السوفييتي للحزب الشيوعي اليوغسلافي أن يلتزم الاعتدال ويقبل عودة الملكية، ولم يعدل عن موقفه إلا حين أقنعه الثوار بالنتائج الملموسة أن استيلاءهم الكامل على السلطة ممكن. وفي الثـورة الصينية كانت نصيحة ستالين أيضا أن يقبل الحـزب الشـيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونج حلاً وسطًا يقضي بتأليف حكومـة ائتلافية برئاسة تشانج كاي شيك، وبإنهاء الجيش الأحمر الصيني كمؤسسة مستقلة! ولم يعدل عن هذا الموقـف إلا حـين أقنعتـه التطورات الفعلية بخطأ هذا التقدير. نفس الموقف كان في فيتنام: في مرحلة الحرب ضد الاستعمار الفرنسي لم يعتـرف الاتحـاد

السوفييتي بالثورة الفيتنامية بقيادة هوشـي منـه ويقـدم إليهـا المساعدات إلا بعد خمس سنوات من بدء القتال. وفـي مرحلـة الحرب ضد الاستعمار الأمريكي تأخر الدعم أيضا ما يقرب من خمس سنوات، وبعد قدر معقول من الاطمئنـان إلا أن تـوازن القوى يمكن أن يغيره فعلاً النضال الفيتنامي.

(١١٩) تيودروفتش، مرجع سابق، ص ٢٤/ ٢٥.

(١٢٠) Complied From: **The Flow of Resources to Developing Countries,** (OECD, 1973).

(١٢١) فيليب جلاب: هل نهدم السد العالي؟ مرجع سـابق، ص ٥٦/ ٥٧.

(١٢٢) Goldman, **Soviet Foreign. Aid,** Op. cit, p.p. 72 – 73.

(١٢٣) في حالة الخلاف استخدم الحصار الاقتصـادي مـن الكتلـة السوفييتية لإخضاع يوغوسلافيا (أيام ستالين)، واستخدم وقـف المساعدات الاقتصادية ضد الصين (خروشـوف) واسـتخدمت الصين نفس السلاح (وقف المساعدات) ضد فيتنام وألبانيا.

الفصل الثاني

الدين الثابت و"المساعدات الاقتصادية"

أولاً: حقيقة الشروط المالية:

هناك قسم من الديون الخارجية يصفها المسئولون بأنها ديون سهلة، ويقال: إنها "مساعدات اقتصادية". هذه الديون مستحقة للحكومات العربية والأجنبية وللهيئات الدولية والصناديق العربية، وتوصف بأنها سهلة لأن آجال سدادها متوسطة أو طويلة؛ ولأن سعر فائدتها يبدو منخفضا إلى حد ما (ولكن ليس في كل الأحوال) عن سعر الفائدة في الاقتراض التجاري.

ويحسن قبل تحليل هذا الكلام، أن نحيط بالصورة الخارجية العامة لهذه الديون بعد الانفتاح، وبالتحديد خلال الفترة ٧٤ – ١٩٧٧.

(١) القروض العربية (بعد أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٧/١١/٣٠).

أ- الحكومات العربية – جدول رقم (١):

جدول (١)

قروض الحكومات العربية بعد أكتـوبر ١٩٧٣ – نوفمبر ١٩٧٧:

الدولة	قيمة القروض أو المنح (بالمليون دولار)	المسحوبات حتى ١١/٣٠	نسبة المسحوبات إلى قيمة القروض
الكويت	١١٥	١١٥	١٠٠%
أبو ظبي	٢٣٠	٢٣٠	١٠٠%
قطر	١١٣,٥	٨٨	٧٨%
المجموع	٤٥٨,٥	٤٣٣	٩٤%

(حسب بيان وزير المالية – ١٩٧٧/١٢/٢٧)

وتضيف إلى البيانات الواردة في جدول (١) الملاحظـات التالية:

تقول بعض المصادر إن قيمته القـروض والمـنح التـي قدمتها حكومة الكويت تزيد كثيرا عن المبالغ الـواردة فـي الجدول السابق: ٧٠٠ مليون دولار لشراء أسـلحة سـوفيتية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣) + ١٧٥ مليون دولار معونة عامة (حزيران/ يونيو ١٩٧٤) + ١٥٠ مليون دولار أخرى للمجهود الحربي وبرنامج التعمير[(١)].

تقول بعض المصادر: إن المبلغ الخاص بدولة الإمـارات كانت ضمنه منحة بمبلـغ ١٠٣ مليـون دولار اسـتخدمت لمشروعات التعمير وتمويل شراء طائرات بـوينج ومنهـا الطائرة الخاصة برئيس الجمهورية – وذلك فـي حزيـران/ يونيو ١٩٧٤، بالإضافة إلى قرض ٣٣ مليون دولار لتطهير القناة والتعمير (أواخر ١٩٧٤) [(٢)]. وقد يتألف باقي المبلـغ من قروض نقدية لمواجهة عجز ميزان المدفوعات.

بالنسبة لحكومة قطر، معلوم أنها قدمت منحة ٥٠ مليـون دولار [(٣)] للتعمير (حزيران/ يونيو ١٩٧٤) بالإضـافة إلـى قروض ٦٠ مليون دولار للمشاركة في إعادة فتح القناة وفي إنشاء مستشفى العجوزة، وفي مشروعات الإسكان، وكل ذلك قبل عام ١٩٧٦. أيضا اشترت حكومة قطر سنَدات أصدرتها

شركة النصر للأسـمدة والصـناعات الكيماويـة (بضـمان الحكومة المصرية) قيمتها ٣,٥ مليون دولار تسـتخدم فـي تمويل مشروع سماد طلخا رقم ٢ وفائدة القرض ٦,٥% على ١٧ سنة [٤].

وقد نسجل عدم توفر أرقام للحكومة السعودية، ولا نستنتج من هذا طبعا أنها لم تقدم قروضا.

ب- مؤسسات التمويل الجماعي:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي [٥] وقد حصلت منه مصر على قروض بلغت ٢٣٠,٦ مليون دولار، وكانت المسحوبات حتى ١٩٧٧/١١/٣١ – لا تتجاوز ٢٥,٥ مليون دولار، أي بنسـبة ١١,١% مـن إجمـالي المتعاقـد عليه[٦]، وقد خصصت هذه القروض للمشروعات المبينة في الجدول رقم (٢) مرتبة حسب تاريخ توقيع الاتفاقيات وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية (حتى منتصف ١٩٧٧).

ج – مؤسسات التمويل القطرية:

الصندوق السعودي للتنمية [٧]. حصلت منه مصر علـى قروض بلغت ٢١٣,٦ مليون دولار ووصـلت المسـحوبات

حتـى ١٩٧٧/١١/٣٠ إلـى ٨٠,٤ مليـون دولار بنسـبة ٣٧,٦%[٨]، وخصصت هذه القروض للمشروعات المبينة في الجدول رقم (٣) مرتبة حسب تاريخ توقيع الاتفاقيات وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية (حتى منتصف ١٩٧٧).

جدول (٢)

قروض الصـندوق العربـي إلـى الحكومـة المصرية:

الجهة المقترضة	المشروع	المبلغ بالمليون دينار كويتي	الفائدة	السداد
١- شركة النصـر للأسـمدة والصناعات الكيماوية بضـمان الحكومة.	إنشاء مصنع سماد طلخا رقم ٢	٦,٥	٦%	١٩ سنة منها ٤ سماح
٢- شركة أسـمنت بورتلانـد طـرة المصـرية بضـمان الحكومة.	التوسع في مصنع أسمنت طره	٦,٧	٦%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٣- الحكومة (الهيئـة العامـة لمرفق مياه القاهرة الكبرى).	مشـروع ميـاه الفسطاط	٩,٧	٦%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٤- الحكومة (الهيئـة العامـة للمجاري والصرف الصحي).	مشروع مجـاري حلوان	٨,٣	٦%	٢٠ سنة منها ٦ سماح
٥- شركة النصـر للأسـمدة	إنشاء مصنع سماد	٢,٧	٤%	١٦ سنة منها ٥ سماح

بضـمان الحكومـة (قـرض إضافي)	طلخا رقم ٢			
٦- الحكومة (هيئة الكهربـاء مصر).	مشروع محطة أبو قير	١٢	٤%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٧- الحكومة	مشـروع كفـر الـدوار للغـزل والنسيج	١٠	٤%	١٥ سنة منها ٥ سماح

ملاحظات:

١- مجموع القروض (حسب الجـدول) ٥٥,٩ مليـون دينار كويتي = ١٩٥,٧ مليون دولار.

٢- يلاحظ أن في القروض الثلاثة الأخيرة انخفض سعر الفائدة وقيل إنه للتيسير، ولكن يلاحظ فـي المقابـل انخفاض متوسط فترة السداد.

٣- الاتفاقيات السابقة حسب تاريخ النشر فـي الجريـدة الرسمية: ١ و ٢ في عام ١٩٧٥ – ٣ و ٤ في عام ١٩٧٦ – ٥ و ٦ و ٧ في عام ١٩٧٧.

٤- بالإضافة إلى القروض المبنية قدم الصندوق منحـة (٣٠٠ د. ك) لدراسة عن تطوير المياه والمجـاري في منطقة القاهرة الكبرى.

٥- جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلـس الشـعب (بمناسبة الموافقة على زيـادة حصـة ج.م.ع فـي رأسمال الصندوق) أن سعر الفائدة ابتداء من القرض رقـم (٥) أصـبح ٣% فقـط (مضـبطة الجلسـة ٢٥(١٩٧٧/٢/٢١).. واضح أن هذا غير صحيح.

جدول (٣)

قروض الصندوق السـعودي إلـى الحكومـة المصرية:

الجهة المقترضة	المشروع	المبلغ بالمليون ريال سعودي	الفائدة	السداد
١- حكومة جمهورية مصـر العربية	تطهير القناة	١٧٥	٣,٥%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٢- حكومة جمهورية مصـر العربية	تطـوير السـكك الحديدية	٢٢٦	٣,٥%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٣- حكومة جمهورية مصـر العربية	تطـوير محـالج الأقطان	٨٩,٦	٤%	١٨ سنة منها ٣ سماح
٤- حكومة جمهورية مصـر العربية	تطـــــــوير المواصـــلات السلكية	٨٠,٥	٤%	١٨ سنة منها ٣ سماح

ملاحظات:

١- مجموع القروض (حسب الجدول) ٥٧١ مليون ريال سعودي = حـوالي ١٦٠ مليـون دولار، وقـدمت الحكومة السعودية عـام ١٩٧٤ قروضـا أخـرى بشروط مشابهة عن غير طريق الصندوق السعودي للتنمية وذلك للأعمال الإنشائية والتعمير في منطقـة القناة، ولكن لم يشر بيان وزير المالية المصري إلى ذلك.

٢- السعودية تجنبت كلمة الفائدة في اتفاقيات الصـندوق فبدلاً من النص على فائدة القـرض كتبـت تكلفـة القرض. وجاء في الاتفاقيات المشـار إليهـا فـي الجدول، أنها بالترتيب ٣% و ٣,٥% وهذا أقل من التكلفة الحقيقية، لأن هناك تكلفة أخرى سنوية ثابتـة قيمتها ٥% قيل إنها لقاء النفقة المدفوعة للالتزامات الخاصة، وبالتالي سجلنا في الجدول أن سعر الفائدة هو ٣,٥% و ٤% و ٤%.

٣- اتفاقيات الصندوق حسب تاريخ النشر في الجريـدة الرسمية: كلها في عام ١٩٧٦ باستثناء اتفاقية القنـاة الموقعة عام ١٩٧٤.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية [٩]. حصلت منه مصر على قروض بلغت ١٩٧,٧ مليون دولار ووصلت المسحوبات حتى ١٩٧٧/١١/٣٠ إلـى ١٢٩ مليـون دولار بنسبة ٦٥,٣% [١٠]، وخصصت هذه القروض للمشـروعات المبينة في الجدول رقم (٤)، مرتبة حسـب تـاريخ توقيـع الاتفاقيات وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية (حتى منتصف ١٩٧٧).

صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي [١١]. حصلت منه مصر على قروض بلغت ٨٤ مليون دولار، ووصـلت المسحوبات حتى ١٩٧٧/١١/٣٠ إلى ٤٩,٤ مليـون دولار بنسبة ٥٨,٨% [١٢]، وخصصت هذه القروض للمشـروعات المبينة في الجدول رقم (٥)، مرتبة حسـب تـاريخ توقيـع الاتفاقيات وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية (حتى منتصف ١٩٧٧).

المصرف العربي الليبي [١٣] حصلت منه مصر على قرض بلغت قيمته في ١١/٣٠ حوالي ١٠,١ مليون دولار وسحب بالكامل. كان القرض على هيئة شراء سندات أصدرتها شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بضمان الحكومة المصرية، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع مصنع سماد طلخا رقم (٢) سعر الفائدة ٦,٥% (عام ١٩٧٥).

بنك التنمية الأفريقي [١٤]. حصلت منه مصر على قرضين قيمتهما ١٠ مليون وحدة حسابية = ١٢ مليون دولار. وتم السحب لكل المبلغ.

القرض الأول للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء بضمان الحكومة المصرية لإقامة وحدات مولدات كهربائية (بورسعيد – الإسماعيلية – مرسى مطروح). قيمة القرض ٥ مليون وحدة حسابية الفائدة ٦% - السداد ١٤ سنة منها ٤ سنوات سماح (عام ١٩٧٥).

القرض الثاني للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء بضمان الحكومة المصرية لإقامة محطات محولات في السويس والقنطرة وفايد. قيمة القرض ٥ مليون وحدة حسابية –

الفائدة ٦% - السداد ١٤ سنة منها ٤ سنوات سـماح (عـام ١٩٧٦).

***

وهناك إلى جانب هذه القروض للصناديق العربية، قرض من البنك الإسلامي للتنمية (١٢ مليون دولار) لم يسحب منه شيء (حتى ٧٧/١١/٣٠) ويمكن أن نشير أيضا إلى قـرض الأوبك (١٤,٥) مليون دولار وقد سحب بالكامل (قبل ذلـك التاريخ) إلا أن القرض الأخير شأنه شـأن قـروض هيئـة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربيـة، التـي بلغـت قروض مصر منها ١٩٧٥ مليون دولار، والمسحوبات مـن هذا الرصيد كانت قد وصلت إلى ١٢٩٢,٥ مليون دولار (أي بنسبة ٦٥,٤%. كل من قروض الأوبك وهيئة الخليج حالـة خاصة؛ حيث إنها لا تعتبر قروضا استثمارية. وإنما تـرتبط بمشكلة ميزان المدفوعات وأزمة الـديون السـائرة (انظـر الفصل الثالث).

جدول (٤)

قروض الصندوق الكويتي إلى الحكومة المصرية:

الجهة المقترضة	المشروع	المبلغ بالمليون دينار كويتي	الفائدة	السداد
١- م.م العامة للبترول بضمان حكومة مصر.	تنمية واستغلال حقل غازات أبو قير البحري.	٤,٥	٤%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٢- هيئة قناة السويس بضمان حكومة مصر.	الأعمال اللازمة لإعادة فتح قناة السويس	١٠	٤,٥%	١٨ سنة منها ٣ سماح
٣- حكومة مصر (شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية.	إنشاء مصنع سماد طلخا رقم ٢	٧	٤%	١٨ سنة منها ٣ سماح
٤- م.م. ع للبترول بضمان الحكومة (قرض إضافي).	تنمية واستغلال حقل غازات أبو قير البحري	٣,٥	٤%	١٨ سنة منها ٣ سماح
٥- م.م العامة للكهرباء بضمان الحكومة.	إنشاء محطة أبو قير	١٠	٤%	١٨ سنة منها ٣ سماح
٦- حكومة مصر (شركة النصر للأسمدة) قرض إضافي	إنشاء مصنع سماد طلخا رقم ٢	٣,٢	٤%	١٨ سنة منها ٣ سماح

٧- الهيئـة العامـة للبتـرول بضمان الحكومة	خط الأنابيب مـن رأس شقير إلـى السويس والقاهرة	٧	٤%	١٧ سنة منها ٤ سماح

ملاحظات:

١- مجموع القروض (حسب الجدول) = ٤٥,٢ مليـون دينار كويتي (حوالي ١٥٤ مليون دولار).

٢- كما هو الحال مع الصـندوق السـعودي نجـد أن الاتفاقيات خفضت سعر الفائدة الحقيقي بـ ـ ٠,٥% قيل إنها التزام سنوي ثابـت علـى المـدين لقـاء المصاريف الإدارية. ولذلك تجد أن سـعر الفائـدة المنصوص عليه في الاتفاقيات هو ٣,٥% فقط وقد رأينا أن نصححه إلى ٤%.

٣- اتفاقيات الصندوق الكويتي حسب تواريخ النشر في الجريدة الرسمية: (١) و (٢) عام ١٩٧٤ – (٣) و (٤) و(٥) عام ١٩٧٥ – (٦) عـام ١٩٧٦ – (٧) عام ١٩٧٧.

جدول (٥)

قروض صندوق أبـو ظبـي إلـى الحكومـة المصرية:

الجهة المقترضة	المشروع	المبلغ بالمليون درهم إماراتي	الفائدة	السداد
١- حكومة جمهورية مصر	إنشاء فندق عمـر الخيام	١٨	٤,٥%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٢- من النصر للأسمدة بضمان الحكومة	إنشاء مصنع سماد طلخا رقم ٢	٤٠	٤,٥%	٢٠ سنة منها ٥ سماح
٣- م.م.ع للكهرباء بضـمان الحكومة	إنشاء محطة أبـو قير	١٣٠	٤%	٢٠ سنة منها ٦ سماح
٤- ش النصر للأسمدة بضمان الحكومة	إنشاء مصنع سماد طلخا رقم ٢	١٨,٤	٤%	ينتهي القرض والقرض الإضافي عـام ١٩٩٢ بالنسبة للقرض الإضافي ٤ سنوات سماح

ملاحظات:

١- مجموع القروض = ٢٠٦,٤ مليون درهم إمـارات (٥١,٦ مليون دولار).

٢- أضفنا إلى سعر الفائـدة الـ ـ ٥% التـي حسـبها الصندوق في بند خاص اسمه المصاريف الإدارية.

٣- الاتفاقيات حسب تاريخ النشر في الجريدة الرسمية: (١) و (٢) و (٣) عام ١٩٧٥ – (٤) عام ١٩٧٦.

(٢)

القروض المقدمـة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكية:

حتى آخر فبراير/ شباط ١٩٧٨، كان إجمالي القـروض والمنح الأمريكية المقدمة إلى مصر يصـل إلـى ٢٢٨٠,٩ مليون دولار [(١٥)] وذلك منذ عودة القروض (أو المساعدات) الأمريكية إلى التدفق عام ١٩٧٥. ويشمل هذا المبلغ قروض فائض الحاصلات الزراعيـة: ٥٤٥,٦ مليـون دولار فـي الأعوام الثلاثة. استخدم منها ما قيمته ٤٦٨,٦ مليـون دولار والباقي لا يحق للحكومة المصرية استخدامه، لأن اسـتيراد المواد الغذائية وفْق هذه القروض يتحدد بالكمية وليس بالمبلغ المرصود، وقد حصلت مصر على الكمية المحددة لها بأقـل

من الأسعار التي كانت مقدرة، ويعني ذلك أن نسبة الاستخدام في هذا النوع من القروض ١٠٠%.

وباقي القروض والمنح يقدم عبر وكالة التنمية الدولية AID (التابعة لحكومة الولايات المتحدة) وتوزع هذه على الأقسام الثلاثة التالية:

أ- قروض سلعية لتمويل مشتريات مصر من السلع وبعض الآلات ومستلزمات الإنتاج حتى آخر شباط/ فبراير ١٩٧٨ – جدول رقم (٦).

جدول (٦)

القروض الأمريكية السلعية ١٩٧٥ – فبراير ١٩٧٨:

السنة	قيمة القروض بالمليون دولار	المستخدم بالمليون دولار
١٩٧٥	٢٥٠	٢٥٠
١٩٧٦	٢١٥	١٧٠
١٩٧٧	٤٤٠	٢٥٠
المجموع	٩٠٥	٦٧٠

وكانت نسبة الاستخدام تبلغ وفْق هذا البيان، وحتى ذلـك التاريخ ٧٤%.

ب- قروض منح برسم مشروعات محددة، حتـى آخـر شباط/ فبراير ١٩٧٨ – جدول (٧):

جدول (٧)

القروض الأمريكيـة للمشـروعات ١٩٧٥ – فبراير ١٩٧٨:

السنة	قيمة القروض والمنح بالمليون دولار	المستخدم بالمليون دولار
١٩٧٥	٤٩,٨	٣٨,٦
١٩٧٦	٤٧٩,٩	١٢٢,٨
١٩٧٧	٢٥٩,٢	-
المجموع	٧٨٨,٩	١٦١,٤

ج- وتُمثل المنح (أي المبالغ التي لا ترد) حـوالي ٣٥٠ مليون دولار من إجمالي القروض والمنح المقدمـة، ولكـن نسبة الاستخدام في هذا البند كانت لا تتجاوز ٢٠%. ويبـين

جدول رقم (٨) حركة المنح العلمية والفنية حتى آخر فبراير/ شباط ١٩٧٨.

جدول (٨)

المنح الأمريكية (الفنية والعلميـة) ١٩٧٥ – فبراير ١٩٧٨:

السنة	قيمة القروض بالمليون دولار	المستخدم بالمليون دولار
١٩٧٥	٢	٢
١٩٧٦	١٧	١٦
١٩٧٧	٢٢,٥	١٢
المجموع	٤١,٥	٣٠

وتعني هذه الأرقام أن نسبة المستخدم في قسم المنح الفنية والعلمية (لا ترد) وصلت إلى ٧١%، والحقيقـة أن النسـبة العامة للمبالغ المستخدمة (من إجمـالي القـروض والمـنح الأمريكية)، اختلفت فيها التقديرات، وقد اعتمدنا هنـا علـى تقديرات وزير الاقتصاد، ووفْقًا لهذا المصـدر، واضـح أن

النسبة العامة لاستخدام المنح والقـروض كانـت ٥٨%، [١٦] ويلاحظ أن أعلى نسـبة للاسـتخدام كانـت فـي قـروض الحاصلات الزراعية (١٠٠%) وتلتها نسبة الاسـتخدام فـي القروض السلعية (٧٤%) ثم المنح العلمية والفنيـة (٧١%) وتخلفت نسبة الاستخدام في قروض ومنح المشروعات بشكل واضح (٢٠%).

وقد ترتب على ذلك انحراف كبير فـي الهيكـل الفعلـي للقروض والمنح الأمريكية (حسب أوجه الاسـتخدام) عـن الهيكل الذي يبدو من أرقام الاتفاقيات – انظر جدول (٩).

جدول (٩)

هيكل القـروض والمـنح حسـب الاتفاقيـات وحسب الاستخدام:

	مجموعات القروض حسب الاتفاقيات (%)	مجموعات القروض حسب الاستخدام (%)
الحاصلات الزراعية	**٢٣,٩**	**٣٨,٧**

القروض السلعية	٣٩,٧	٤٧,٦
قروض ومنح	٣٤,٥	١١,٤
منح فنية وعلمية	١,٨	٢,١

وإذا تتبعنا الاتفاقيات التنفيذية لهذه القروض من خلال النشر في الجريدة الرسمية نجد أن الاتفاقيات المنشورة عام ١٩٧٥ (من ١ إلى ٧ في الجدول رقم ٦) مثلت قروضا قيمتها ٢٣٦,٣ مليون دولار والاتفاقيات المنشورة عام ١٩٧٦ (من ٨ إلى ١١) كانت قيمتها ١٥٥ مليون دولار فقط، والاتفاقيات التالية والمنشورة حتى عدد ٢٧ من الجريدة الرسمية – ٧ يوليو ١٩٧٧، قيمتها ١٠٧٩,٣ مليون دولار، وباستثناء القرض السلعي الكبير الذي اعتمده الكونجرس الأمريكي بعد أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ والذي نص على أن من ضمن أهدافه "صيانة الاستقرار السياسي"، باستثناء هذا القرض (٤٤٠ مليون دولار) فإن باقي الاتفاقيات المنشورة في أعداد الجريدة الرسمية عام ١٩٧٧ والذي نص على أن من ضمن أهدافه "صيانة الاستقرار السياسي"، باستثناء هذا القرض (٤٤٠ مليون دولار) فإن باقي الاتفاقيات المنشورة في أعداد الجريدة الرسمية عام

١٩٧٧ هي اتفاقيات موقعة في العام السابق، وقـد يسـتنتج لأول وهلة أن هذا مؤشر عام على طول المدة التي تمر بين توقيع الاتفاقيات وبين التصديق عليها وبـدء التنفيـذ، وهـو استنتاج لا يخلو من صحة، ولكن أهم من هذا أن عام ١٩٧٦ كان عام ضغوط وتأزم في العلاقات، وعام ١٩٧٧ كان عام الانفراج أو الاستسلام (انظر الفصلين الثامن والتاسع). على أية حال ، كان مجموع القروض المقدمة عبر وكالة التنميـة الدولية (حسب الجدول ١٠) حـوالي ٢٧٠٠ مليـون دولار، وشروط القروض في كل الاتفاقيات موحدة، وتبدو ميسـرة (١٠ سنوات سماح بفائدة ٢%، ويبدأ بعدها السداد على ٣٠ سنة بفائدة ٣%).

وإلى جانب وكالة التنمية الدولية، نشير أيضا إلـى بنـك الولايات المتحدة للتصدير والاستيراد (وهو تـابع لحكومـة الولايات المتحدة)، ولكن إذا بدت على اتفاقيات وكالة التنمية الدولية سمات التيسير (سواء من حيث نسبة المنح، أو مـن حيث تيسيرات السداد في القـروض) فـإن قـروض بنـك التصدير والاستيراد عارية تماما، فهـي قـروض تجاريـة عادية، وكان عددها ثلاثة حتـى تمـوز/ يوليـو ١٩٧٧ –

القرض الأول: مساهمة في إنشاء فندق عمر الخيام (موقـع عام ١٩٧٥) والثاني (١٩٧٧): لتمويـل ٤٥% مـن تكلفـة الشراء في الولايات المتحدة للأصناف التي وافق عليها البنك لصالح مشـروع مؤسسـة الكهربـاء. والثالـث (١٩٧٧) بالاشتراك مع مانيفا كتشرزها نوفرترست كومباني لتوريـد أجزاء متكاملة للقطارات وقطع غيار، جميعها صنع الولايات المتحدة. والقروض الثلاثة متوسطة الأجل، مرتفعة الفائـدة ولا تتجاوز قيمتها معا ١٤ مليون دولار.

(٣)

القروض من أوربا الغربية واليابان

ننتقل الآن إلى القروض والمنح المقدمة من أوربا الغربية وهي كالتالي، (منذ البداية الرسمية للانفتاح عام ١٩٧٤، حتى ١٩٧٧/١١/٣٠ – بملايين الدولارات).

ألمانيا الاتحادية: قيمة القروض والمنح ٥٩٤ مليون دولار والمسحوبات منها بنسبة ٦٤,٥% - والأرقام المقابلة بالنسبة للمملكة المتحدة كانت على التـوالي: ٢٧,٣ مليـون دولار و٤٤,٧% - فرنســا: ٢٢٤,٥ مليــون دولار و ١٩% - هولندا: ٤١ مليون دولار و ٢٢,٤% - بلجيكا: ٤,٣ مليـون

دولار ولم يسحب من هذا الرصيد شيء – النرويج: ١١٧,٤ مليون دولار ولم يسحب من الرصيد شـيء – الـدانمارك ٢٤,٦ مليـون دولار والمسـحوبات ٩٣% إيطاليـا: ٨٣,٧ مليون دولار والمسحوبات ٢٥,٢% - أسـبانيا ٣٥ مليـون دولار سحبت بأكملها.

جدول (١٠)

قروض وكالة التنميـة للحكومـة المصـرية (بترتيب النشر في الجريـدة الرسـمية حتـى تموز/ يوليو ١٩٧٧):

غرض القرض	قيمة القرض بالمليون دولار	السداد والفائدة
١- المعاونة في زيادة الإنتـاج الصناعي والزراعي.	٨٠	١٠ سنوات سماح بفائـدة ٢% السداد بعـدها علـى ٣٠ سـنة بفائدة ٣%
٢- منحة لدراسات الجدوى.	١	منحة
٣- دراسـات حـول نقـل التكنولوجيا وتطوير العمالة.	١	منحة
٤-وحدات التوزيع الكهربائي في	٣٠	منحة

المراكز المدنية بمنطقة القناة.		
٥- المعاونة في زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي.	٧٠	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢ % السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٦- التخزين بصوامع الغلال.	٤٤,٢٧٥	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢ السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٧- استيراد المعدات الثقيلة وقطع الغيار والمستلزمات لإعادة إنشاء الطرق والمباني في منطقة القناة	١٠	منحة
٨- القرض السلعي الثالث للمعاونة في زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي.	١٠٠	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٩- دراسات حول نقل التكنولوجيا وتطوير العمالة.	٢	منحة
١٠- القرض السلعي الرابع للمعاونة في زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي.	٥٠	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
١١- دراسات الجدوى والدراسات السابقة لها والدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ البرنامج الموضح بالاتفاق.	٣	منحة
١٢- مساهمة لتنفيذ مشروع	١,٥	منحة

تطوير وإجراء بحث تطبيقي وبرنامج تنفيذي لتحسين استخدام مياه الري.		
١٣- تنمية التعاون في مجال الصحة الريفية.	١,٨	منحة
١٤- التحكم المركزي للشبكة الكهربائية الموحدة.	٢٤	لا سماح – السداد: ١٠ سنوات فائدة ٢% ثم ٣٥ سنة فائدة ٣%
١٥- إنشاء محطة القوى البخارية بالإسماعيلية.	٩٩	منحة
١٦- التعديل الأول لاتفاق القرض السلعي الرابع (راجع ١٠).	+ ١٠٠	بنفس شروط السداد في رقم (١٠)
١٧- مساهمة في إنشاء مصنع أسمنت السويس.	٩٠	منحة
١٨- التعديل الأول لاتفاقية الدراسات الفنية ودراسات الجدوى.	+ ٥	منحة
١٩- مشروع محطتي توليد القوى الغازية في حلوان وطلخا.	٥٠	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٢٠- معدات ميناء الإسكندرية.	٣١	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%

٢١- تقديم قروض نقد أجنبي للمشروعات الإنتاجية ق. ع/ ق.خ.	٣٢	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٢٢- تطوير وتحسين مصانع المحلة الكبرى للغزل والنسيج.	٩٦	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٢٣- إنفاق القرض السلعي الثالث.	٦٥	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٢٤- تعديل منحة معدات لبناء الطرق في منطقة القناة.	+ ٤	منحة
٢٥- مساهمة في مشروعات الصرف ومكافحة البلهارسيا.	٣١	١٠ سنوات سماح بفائدة ٢% - السداد بعدها على ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٢٦- التعديل الثاني لاتفاقية منحة دراسات الجدوى.	+ ٧	منحة
٢٧- السلع والخدمات اللازمة لمواجهة نقص النقد الأجنبي وتحقيق أهداف التنمية وتحسين مستوى المعيشة وصيانة الاستقرار السياسي.	٤٤٠	لا سماح – السداد: ١٠ سنوات بفائدة ٢% ثم ٣٠ سنة بفائدة ٣%
٢٨- تدعيم منحة نقل التكنولوجيا وتطوير العمالة.	٢	منحة

وبالتالي كان مجموع القروض والمنح مـن دول أوربـا الغربيـة يبلـغ ١١٥١,٩ مليـون دولار وكـان مجمـوع المسحوبات ٥٤٨,٧ مليون دولار بنسبة ٤٧,٦%.

وبالنسبة لليابان كان إجمالي القـروض والمـنح ٣٠٩,٨ مليون دولار، والمسحوبات ١٦٥,٢ مليـون دولار، بنسـبة ٥٣,٣%، وكان إجمالي القروض والمنح بالنسـبة لإيـران (الشاه) ٣٢٠ مليون دولار تم سـحبها بالكامـل (أي بنسـبة ١٠٠%).

وإذا عاملنا أوربا الغربية واليابـان وإيـران كمجموعـة واحدة، يكون إجمالي القروض والمنح منها جميعا ١٧٨١,٧ مليـون دولار، والمسـحوبات ١٠٣٣,٩ مليـون بنسـبة ٥٨%[١٧].

(٤)

قروض مجموعة البنك الدولي

والآن.. قطاع الهيئات الدولية: وهو في هذا المجال يتمثل أساسا في قروض مجموعة البنك الدولي (وبالتحديد قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD وهيئة التنمية الدوليـة

IDA [١٨]. ومعروف أن مجموعة البنك الدولي تضم أيضـا مؤسسة التمويل الدولية IFC، إلا أنها تخرج عـن سـياقنا الحالي، فهذه المؤسسة تسعى إلى تشجيع القطـاع الخـاص بشكل مباشر عن طريق القيام بعمل شركات تبـاع للقطـاع الخاص بعد تشغيلها ونجاحها. وقد بدأت مؤسسـة التمويـل الدولية تزاول نشاطها في مصر بعد أن عادت الـروح إلـى الاتفاقية الموقعة معها عام ١٩٥٤، فأسـهمت فـي شـركة الخزف العربية لتصنيع الأدوات الصحية والقيشاني للتصدير، وهي تُسهم أيضا في بناء مصنع للملابس الجاهزة. على أيـة حال نترك حاليا مؤسسة التمويل هـذه، ونقـول إن علاقـة الحكومة المصرية مع مجموعة البنك الدولي ككل كانت قـد انقطعت منذ قرض عام ١٩٥٩ مع البنك الـدولي لتحسـين المِلاحة في قناة السويس (٥٦ مليـون دولار)، واسـتؤنفت العِلاقة بمشروعات محددة في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤، مثل قرض لمصنع سِماد طلخا رقم ٢، قيمتـه ٤,٠ مليـون دولار – وقرض لمشروعات الصرف ومكافحة البلهارسـيا (٣٦ مليون دولار) – وقـرض لبـرامج تنظـيم الأسـرة (٥ ملايين دولار) – وقرض آخر لتطوير المحـالج. وقـد

تزايد المعدل سريعا بعد الانفتاح الاقتصادي. خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى حزيران/ يونيو ١٩٧٧ (وهي نهاية السنة المالية للبنك الدولي عام ٧٦ – ١٩٧٧)، بلغ إجمالي القروض التي حصلت عليها مصر من مجموعة البنك الدولي ٨٦٧ مليـون دولار.

وكانت القروض المقدمة لمصر في ميزانية البنـك ٧٤/ ١٩٧٥ – ٢٢٧ مليون دولار، وفي ميزانيـة ٧٥/ ١٩٧٦ – ٢٢٢ مليون دولار، وفـي ميزانيـة ١٩٧٧/٧٦ – ٢٦٧,٥ مليون دولار. أما من حيث نسبة الاستخدام فإنه من بين ٢٧ قرضا بلغ مجموعها كما قلنا ٨٦٧ مليون دولار، لم يكن قـد تم استخدام أكثر من ٢٢٧,٧ مليون دولار حتى أول أيلـول/ سبتمبر ١٩٧٧ (بنسبة ٢٦,٣%) [(١٩)].

ويلاحظ في قروض مجموعة البنك الدولي أنها باسـتثناء قرضي الواردات الصناعية والزراعية (قيمتهما ١٤٠ مليون دولار والمستخدم ٦٥,١ مليـون دولار) خصصـت كلهـا لمشروعات محددة تمتد من الهياكل الارتكازية إلى الصناعة والزراعة والري وإلى بعض الخـدمات أيضـا. وتختلـف شروط القروض المقدمة حسب طبيعة الجهة مانحة القرض.

فشروط هيئة التنمية الدولية ميسرة؛ حيث لا تدفع عنها أية فائدة، اكتفاء بمصاريف خدمات بنسبة ٣,٤% وتسدد علـى فترات طويلة تصل إلى ٥٠ سنة مع فترة سماح حـوالي ١٠ سنوات. ومبلغ قروض الهيئـة ٣٣٢,٥ مليـون دولار (أي بنسبة ٣٩% من قروض مجموعة البنك ككل).

أما شروط قروض البنك الدولي، فإن بعـض الاتفاقيـات كانت بشروط النافذة الثالثة المخصصة لدول العالم الثالـث، وهي شروط يزيد عبؤها كثيرا عن قروض هيئـة التنميـة، ويقل عن عبء قروض البنك الدولي (الفائدة ٤,٥%) وتبلـغ هذه القروض ٦٢ مليون دولار (أي ٧% من إجمالي قروض المجموعة). وبالنسبة للقروض المقدمة بالشـروط التقليديـة للبنك الدولي، فإن الفائدة وآجال السداد تحدد وفْقًا للأوضـاع السائدة في الأسواق المالية وقت توقيع القرض (يتراوح سعر الفائدة بين ٨ و ٩%) وتبلغ قيمـة هـذه القـروض ٤٧٢,٥ مليون دولار، أي حوالي ٥٤% من الإجمالي.

(٥)

الحجم الإجمالي للديون الطويلة والمتوسطة الأجل

حسب البيانات السابقة (وبالتحديد حسب أرقام وزير المالية حتى ١٩٧٧/١٠/٣٠) كان مجموع المنح والقروض الطويلة الأجل المقدمة من الحكومات والصناديق العربية + الولايات المتحدة + أوربا الغربية واليابان وإيران الإمبراطور + البنك الدولي = ٦٣٢٤ مليون جنيه (ولا يدخل في هذا: القروض النقدية الطويلة الأجل التي استخدمت في تصفية الديون القصيرة الأجل). ووفْقًا لنفس البيانات كانت المسحوبات من هذا المبلغ ٢٩٤٣ مليون جنيه رغم أن القيسوني كان قد قدر المستخدم من هذا النوع من القروض بحوالي ١٦٠٠ مليون جنيه فقط. (٤٠٠٠ مليون دولار – راجع الفصل الأول). صحيح أن بيان القيسوني كان حتى آخر كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٦، ولكن لا نعتقد أن الفارق بين الرقمين (أكثر من ١٣٠٠ جنيه) يرجع فقط إلى هذا الاعتبار، فقد كان بيان وزير المالية بهدف إثبات نجاح الحكومة في رفع معدلات استخدام القروض الخارجية

المتاحة، ومن شأن هذا الموقف أن تعاد طريقة الحساب على نحو ما يخدم الغرض (مثل إضافة المنح والقروض النقدية).

على أية حال، هذه القروض كانت تمثل مجموع الدين الخارجي الثابت (حسب تعبيرات مرحلة الخديوي)، مع الدول العربية والعالم الغربي، أو مجموع الديون الطويلة والمتوسطة الأجل مع هذه الدول والهيئات، إذا استبعدنا الديون النقدية عام ١٩٧٧ مع هيئة الخليج أو بضمانها، وهذا النوع من الدين وصفه القيسوني بأنه لا يشكل عبئًا كبيرا على ميزانية هذه السنة (١٩٧٧)، "وقد لا يزيد العبء السنوي المستحق على هذه الالتزامات الطويلة الأجل عن ٤٠٠ مليون دولار" [٢٠]، ولا أدري كيف يوصف عبء ٤٠٠ مليون دولار بأنه غير مرهق، في وقت تتزايد فيه صادراتنا السلعة بمعدلات بالغة الانخفاض؟ وقد حرصنا على الإشارة إلى الصادرات السلعية بالتحديد لأنها المعيار الحقيقي لتحسن الإنتاجية في الاقتصاد المصري في مواجهة العالم الخارجي. ولكن بما أن هذا الدين الثابت أصبح مشهورا في أيامنا باسم "المساعدات الاقتصادية"، أو بأنه قطاع الديون السهلة، فإنه يلزم أن نقترب منه ونحلل شروطه؛ وحيث إن

وصف هذه الديون بأنها سهلة أو ميسرة يعود إلى شـروطها المالية، فإننا نبدأ بهذا المعيار.

(٦)

المفهوم الصحيح للديون الصعبة

أشرنا في الفصل الأول إلى ضرورة الاتفاق على مفهـوم أوسع، وأصح في تقديرنا، للديون السهلة والديون الصـعبة، حتى مع التقيد بمعيار الشروط المالية وحده. فالديون الصعبة – وِفْقًا للمفهوم الذي نتبناه – هي الديون التي تهـدد المـدين بحالة إعسار بسبب عبء مدفوعات خدمة هذه الـديون. ولا يتوقف حجم هذه المصاعب على مجرد سعر الفائدة وآجـال الديون فهو يرتبط أيضا وفي الوقت نفسه بأوجـه اسـتخدام القروض.

وباختصار يمكن أن نصوغ وجهة نظرنا كالتالي:

خدمة دين مرتفعة + استخدامات اسـتهلاكية ← أصـعب أنواع الديون.

خدمة دين مرتفعة + استخدامات إنتاجية ← دين صعب.

خدمة دين منخفضة + اسـتخدامات اسـتهلاكية ← ديـن صعب.

خدمة دين منخفضة + استخدامات إنتاجية ← دين سهل.

وإذا كان البديل الرابع هو وحده الذي يسـتحق وصـف الدين السهل، ويمكن أن يحمل بذرة مساعدة اقتصادية، فـإن هذا يتطلب منا إعادة تقييم الأرقام التي استخدمناها في هـذا الفصل، فقد اتفق المسئولون في القطاع الاقتصـادي علـى اعتبار البديلين (١) و (٢)، ديونًا صعبة، ولكن أرقامهما عن الديون السهلة لم تميز بين (٣) و(٤). وإذا أردنـا نحـن أن نفصل بين الاثنين فإن التوصل إلى نتائج يرتكن لدقتها غيـر متاح تماما، ولكن متى كان التوصل إلى أرقام ثابتـة الدقـة ممكنًا في الاقتصاد المصري؟.

إن رقم وزير المالية عن قيمة القروض الخارجية المتاحة (الطويلة والمتوسطة الأجل) بالإضافة إلى المنح، حتـى ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، يصـل إلـى ٦٣٢٤ مليـون دولار. وهذا الرقم يشمل قروضا قدمتها حكومات أو هيئـات بشروط تبدو غير تجارية، ولكنها مخصصـة لاسـتخدامات استهلاكية، أو لمجرد تيسير استيراد منتجات هـذه الـدول،

سواء في شكل سلع استهلاكية تامة الصنع أو على هيئة سلع وسيطة تتجه من خلال الصناعة المحليـة إلـى الاسـتهلاك المحلي النهائي وأبرز الأمثلة لهـذا النـوع مـن القـروض اتفاقيات الحاصلات الزراعية مع الحكومة الأمريكية وتضاف إليها اتفاقيات القروض السلعية للمعاونة في مواجهة نقـص النقد الأجنبي وتحسين مسـتوى المعيشـة وزيـادة الإنتـاج الصناعي والزراعي، فهذه الاتفاقيات باستثناء عمليات إحلال محدودة، واستيراد بعض المعـدات – المحـدودة أيضـا - خصصت في الأساس لاستيراد سلع استهلاكية ومسـتلزمات إنتاج (قروض الحاصلات الزراعيـة والقـروض السـلعية حوالي ٦٤% من إجمالي القـروض المتعاقـد عليهـا مـع الحكومة الأمريكية وأكثر من ٨٦% من القروض المستخدمة فعلاً) ووفْقًا للمفهوم الذي نتبناه، نخرج غالبية هذا النوع من القروض من قطاع الديون السهلة المساعدة في التنمية. هـذه القروض كانت مجرد وسـيلة لزيـادة مبيعـات المنتجـين الأمريكيين في السوق المصري، فمع تدفق المساعدات قفزت الولايات المتحدة إلى موقع المورد الأول للسوق المصـري، رغم أن صادراتنا السلعية إليها لم تزد فـي تلـك الفتـرة،

وانعكس ذلك في تزايد عجز الميزان التجاري معها على نحو خطير (انظر جدول ١١). وقد يمثل احتلال الولايات المتحدة لموقع المورد الأول وسيادة علاقة تجارية مشوهة، مصـلحة للحكومة الأمريكية (سياسية واقتصـادية) ولكنـه لا يمثـل مساعدة للاقتصاد المصري ولتنميته، وخاصـة فـي إطـار الشروط والسياسات المصاحبة (التي نتناولها في هذا الفصل وفي الفصول التالية). وبالتأكيد يمثل السداد عبئًا ثقيلاً يتحمله الجيل القادم.

جدول (١١)

تطور العلاقات التجارية بين مصر والولايـات المتحـدة [٢١] قبـل "المسـاعدات" وبعـدها (بالمليون جنيه):

البيان	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الصادرات إلى أمريكا	٢,٦	٤,٦	٦,٧	٤,٥	٤,٨	٢٣	١٢,٧
الواردات	٢٤,٤	٢٦,٧	٤٥,٢	١٥٢,٢	٢٩٦,٢	٢٤٤,٢	٣٠٨,٤

من أمريكا							
الميزان (بالسالب)	٢١,٨	٢٢,١	٣٨,٥	١٤٧,٧	٢٩,٤	٢٢١,٢	٢٩٥,٧

بنفس المعيار تخرج غالبية الديون الإيرانية الشاهنشـاهية من دائرة الديون السهلة، وكذلك أغلـب ديـون الحكومـات العربية (وليس الصناديق العربية) الواردة في بيـان وزيـر المالية، فهي ديون استخدمت لنفس الغـرض، أو كجرعـات سائلة تسد بعض ظمأ ميزان المدفوعات الجاري، وهي فـي أي من الحالين تعتبر موجهة بشكل أساسي للاستهلاك.

وبالنسبة لأوربا الغربية واليابان حاولنا أن نعـزل بـين ديون الاستهلاك وديون الاستثمار بالرجوع إلـى نصـوص الاتفاقيات مع الاستعانة كمؤشر بمكونات الواردات السـلعية من الدول الغربية (بين سلع استهلاكية ووسيطة واسـتثمارية وأمكننا في النهاية أن نهبط برقم المنح والقروض الخارجيـة المتاحة، والتي تدخل في مفهومنا للقـروض السـهلة، إلـى حوالي ٢٩٩٠ مليون دولار فقط (بدلاً مـن ٦٣٢٤ مليـون دولار). وهبط رقم القروض الخارجية السهلة المستخدمة إلى

حوالي ٩٥٠ مليون دولار فقط (بـدلاً مـن ٢٩٤٣ مليـون دولار).

ويترتب على هذا الاستخدام أكثر تحديدا لمصطلح الديون السهلة تعديل جذري في ترتيـب الـدول المقدمـة للمـنح وللقروض السهلة (أي للقروض الإنتاجية ذات الأعباء المالية الميسرة). فحسب إسهام الجهة الدائنة كـان الترتيـب علـى أساس الأرقام الحكومية للمنح وللديون الخارجية (**شاملة غير المستخدمة**) يضع الولايات المتحدة كمصدر أول للقـروض السهلة وبعدها مجموعة أوربا الغربية واليابان وإيـران ثـم الدول والصناديق العربية ثم مجموعة البنك الدولي. ويتغيـر هذا الترتيب على أساس الأرقام الحكومية للديون الخارجيـة **المستخدمة**، فمجموعة أوربا الغربية واليابان وإيران في هذه الحالة تأتي في المقدمة وبعـدها الولايـات المتحـدة، ثـم الحكومات والصناديق العربية، ثم مجموعة البنك الدولي.

ولكن عند استخدام مفهومنا للديون السهلة يتعدل الترتيـب السابق على النحو التالي: في حالة الترتيب وفْقًا لحجم المنح والديون الميسرة (شاملة المبالغ غيـر المسـتخدمة) تصـبح الحكومات والصـناديق العربيـة المصـدر الأول وبعـدها

الولايات المتحدة، ثم البنك الدولي، وبعده مجموعة الدول الأوروبية – اليابان (واستبعدت إيران). ولكن يلاحظ أن معدلات الاستخدام بالنسبة للقروض الأمريكية السهلة واضح الانخفاض (٢٠%) على عكس الحالة في القروض الأمريكية الصعبة، وكذلك يلاحظ انخفاض معدل السحب على قروض مجموعة البنك الدولي (٢١,٧%) بينما تتحسن معدلات الاستخدام في حالة القروض العربية، وإلى حد ما مع أوربا الغربية واليابان، ويؤدي هذا إلى أنه في حالة ترتيب **الجهات المقدمة للقروض السهلة حسب حجم القروض المستخدمة فعلاً،** يؤكد وضع الدول والصناديق العربية في الموقع الأول بين الجهات المقدمة للقروض، وتظل الولايات المتحدة في الموقع التالي، ولكن بفروق ضئيلة مع الباقين، وتتنافس مجموعة البنك الدولي مع مجموعة أوربا واليابان على الموقع الثالث. ويمكن أن نقول إن نصيب الصناديق والحكومات العربية من القروض السهلة المستخدمة يتساوى – وقد يتجاوز – نصيب الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان معا.

ينبغي فقط فـي هـذه النقطـة أن نضـيف إن قـروض الحاصلات الزراعية – رغم إخراجنا لها من دائرة القروض السهلة – تحتاج وقفة خاصة، نظرا لما يقال حول تسـديدها بالجنيه المصري، ونفعل ذلك في ختـام عرضـنا "لحقيقـة الشروط المالية".

(٧)

آجال السداد ومعدلات الفائدة

أ- نبحث الآن في دائرة القروض السهلة – كما حددنا – آجال السداد، ومعدلات الفائدة. وبالنسبة لآجـال القـروض، (أو معدل العبء الزمني) يبدو مـن البيانـات السـابقة أن القروض العربية لم تمثل ميزة خاصة بل كانت أسـوأ مـن غالبية القروض، ففترة السماح في القروض العربية تفاوتـت بين ٣ سنوات (الصندوق السعودي مثلاً) و٥ سنوات كحـد أقصى في غالبية القروض، باستثناء حالتين فقط امتدت فيهما فترة السماح إلى ٦ سنوات. وكذلك يلاحظ أن آجال القروض العربية تراوحت بين ١٥ و ٢٠ سـنة كحـد أقصـى. أمـا قروض أوربا الغربية، فترة السماح بين ٥ و ١٠ سـنوات، وآجال القروض كانت بين ٢٣ و ٣٠ سنة باستثناء قـرض

واحد من قروض ألمانيا الاتحادية (وذلك حسب النصـوص المنشورة في الجريدة الرسمية حتى منتصف ١٩٧٧). وفـي حالة اليابان كانت فترة السماح ٧ سنوات في كل الاتفاقيات، وآجال القروض بين ١٨ و ٢٥ سنة (حسب النصوص فـي الجريدة الرسمية حتى منتصف ١٩٧٧).

أما عن قروض الولايات المتحدة فإنه باستثناء القـروض المحددة العدد والقيمة لبنـك الولايـات المتحـدة للتصـدير والاستيراد، فإن آجال القروض مع وكالة التنميـة الدوليـة كانت في العادة ٤٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح، ولم تسبقها في هذه الناحية – إلا اتفاقيات القروض مـع هيئـة التنميـة الدولية؛ حيث حددت آجال القروض بـ ٥٠ سنة منهـا ١٠ سنوات سماح، إلا أن آجال القروض فـي اتفاقيـات البنـك الدولي من ناحية أخرى – تراوحت بين ١٨ سنة (منهـا ٥ سنوات سماح) و٢٥ سنة (بدون فترة سماح) ورغم الاختلاف بين في درجة التيسير في السداد بين قروض الهيئة وقروض البنك، تظل قروض البنك من حيث آجال السداد أفضل مـن قروض الصناديق العربية.

وبالنسبة لمعدلات الفائدة (ونضيف إليها ما يسمى أحياناً بالمصاريف الإدارية) تُمثل الاتفاقيات مع البنك الدولي المعدل الأسوأ أو الأعلى، إذ تراوح سعر الفائدة في الاتفاقيات بين ٤,٥ % (في حالة القروض بشروط النافذة الثالثة) وبين ٨,٥% وتلي البنك الدولي الصناديق والجهات العربية؛ حيث تراوح سعر الفائدة بين ٤ و ٥ و ٦%- أما أوربا الغربية فقد تباينت معدلات الفائدة في قروضها، ولكن كانت كلها أقل من القروض العربية (تراوحت بين إعفاء كامل من الفوائد وبين ٠,٧٥% و ٣,٧٥% في الاتفاقيات المنشورة في الجريدة الرسمية حتى منتصف ١٩٧٧) – مع اليابان تراوح سعر الفائدة بين ٢% و ٣% - وبالنسبة للولايات المتحدة فإنه باستثناء قروض بنك الولايات المتحدة للتصدير والاستيراد التي وصلت فوائدها إلى ٨,٧٥%، نجد أن الغالبية الساحقة من القروض، والتي قدمت عن طريق وكالة التنمية الدولية، تحددت فائدتها على أساس ٢% أثناء فترة السماح و٣%، لفترة السداد، وقد تلقت مصر منحا لإقامة مشروعات منتجة عن طريق وكالة التنمية الدولية وبالتأكيد فإن هذه المنح الإنتاجية (وحتى غير الإنتاجية سواء

في شكل سلع استهلاكية أو خدمات) تعتبر بمعيـار الأعبـاء المالية على ميزان المدفوعات – تدفقًا لموارد سهلة.

ويبدو وفْق هذه المقارنات، أنه – في نطـاق القـروض السهلة – قد تكون قروض وكالـة التنميـة الأكثـر يسـرا، بالإضافة إلى قروض هيئة التنمية. إلا أن قروض هذه الهيئة ترتبط بقروض البنك الدولي ذات الشروط الصعبة، والحقيقة أن البنك الدولي سعى لملاقاة العسر الواضح فـي قروضـه بعدد من الوسائل منها قروض هيئة التنمية الدولية التي لـم تتجاوز سعر فائدتها ٠,٧٥% سنويا، كذلك قدم البنك قروضا بفائدة مخفضة نسبيا (بشروط النافذة الثالثة). وأيضا اسـتخدم البنك الدولي علاقته أحيانًا للحصول علـى مـوارد ماليـة إضافية بشروط ميسرة، لبعض المشروعات التي شارك فـي تمويلها بالنقد الأجنبي ومثال ذلك قرض المشروعات المتعلقة بالصرف المغطى وتحسين المصارف المكشوفة، مع إقامـة محطة طلبات واستصلاح أراضٍ شديدة الملوحة، وبرنـامج لمكافحة البلهارسيا. فاتفاقية البنك الدولي في هـذا المجـال المتكامل كانت قرضا قيمته ١٠ ملايـين دولار وارتبطـت باتفاقية مع وكالة التنمية الدولية قيمتهـا ٣٠ مليـون دولار

بالشروط المالية الميسرة الواردة في الاتفاقيات المختلفة مع الوكالة ثم تم تدبير قرض آخر مع هيئة التنمية الدولية قيمته ٤٠ مليون دولار بالشروط المالية الميسرة لهذه الهيئة.

ولكن يلاحظ أن اتفاقيات البنك الدولي والجهات العربية انفردت بالنص – على شرط جزائي ضد أي تباطؤ في استخدام المبالغ المتعاقد عليها، فاتفاقيات البنك الدولي تلزم المقترض بدفع ٠,٧٥% كرسم ارتباط على المبالغ غير المسحوبة من القرض، والاتفاقيات مع الجهات العربية تلزم بدفع ٠,٥% على المبالغ التي صدر بشأنها تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه بناء على طلب المقترض. وتعني هذه النصوص أن الجانب المصري يتحمل عبئًا ماليا حتى وإن لم يستخدم الأموال فعلاً، أو إذا تأخر في استخدامها. وفي الظروف الحالية (حيث يتبادل اللوم المسئولون المصريون وممثلو هذه الهيئات حول البطء في استخدام القروض) يحدث عمليا أن التكلفة المالية للقروض مع هذه الجهات ترتفع أكثر من ارتفاعها الأصلي – نتيجة هذا الشرط.

ويلاحظ أيضا أن الصناديق العربية نصت في اتفاقياتها على ضمان فريد ضد احتمال خفض سعر العملة، فقد نصت

على أن "يكون سحب جميع مبالغ القـرض والوفـاء بهـا، وكذلك يتم جميع المعاملات المالية المتعلقة بهـذه الاتفاقيـة، بالدنانير الكويتية (أو الريالات السعودية أو درهم الإمـارات حسب الحالة).. وذلك على أسـاس قيمـة الـدينار الذهبيـة المحددة في الاتفاقية الخاصة مع صندوق النقد الـدولي فـي تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية وهـي كـذا مـن الـذهب الصافي". وهذا النص يرفع عبء احتمال تغيير سعر العملة أثناء مدة القرض عن كاهل الصندوق ويلقيها علـى كتفـي المدين الذي تقدم له "المسـاعدة" الاقتصـادية. والصـندوق السعودي ينص أيضا على أن يتم تحويـل الريـالات إلـى عملات أجنبية بأفضل الأسعار، وكذلك أن يتم التحويل إلـى ريالات عند السداد بأفضل الأسعار، ولاشك أن هذا الـنص يزيد الأعباء المالية علـى الاقتصـاد المصـري، ويعبـث باستقرار العلاقات المالية، فلا المخطط المصري على يقـين من القيمة الفعلية للأموال التي سيسحبها، ولا هو على يقـين من المدفوعات التي يلتزم بها.

ومع ذلك فإن الصندوق العربي ينص في اتفاقياته على أنه إذا حصل المقترض على أية شروط مالية أو فنية من ممول

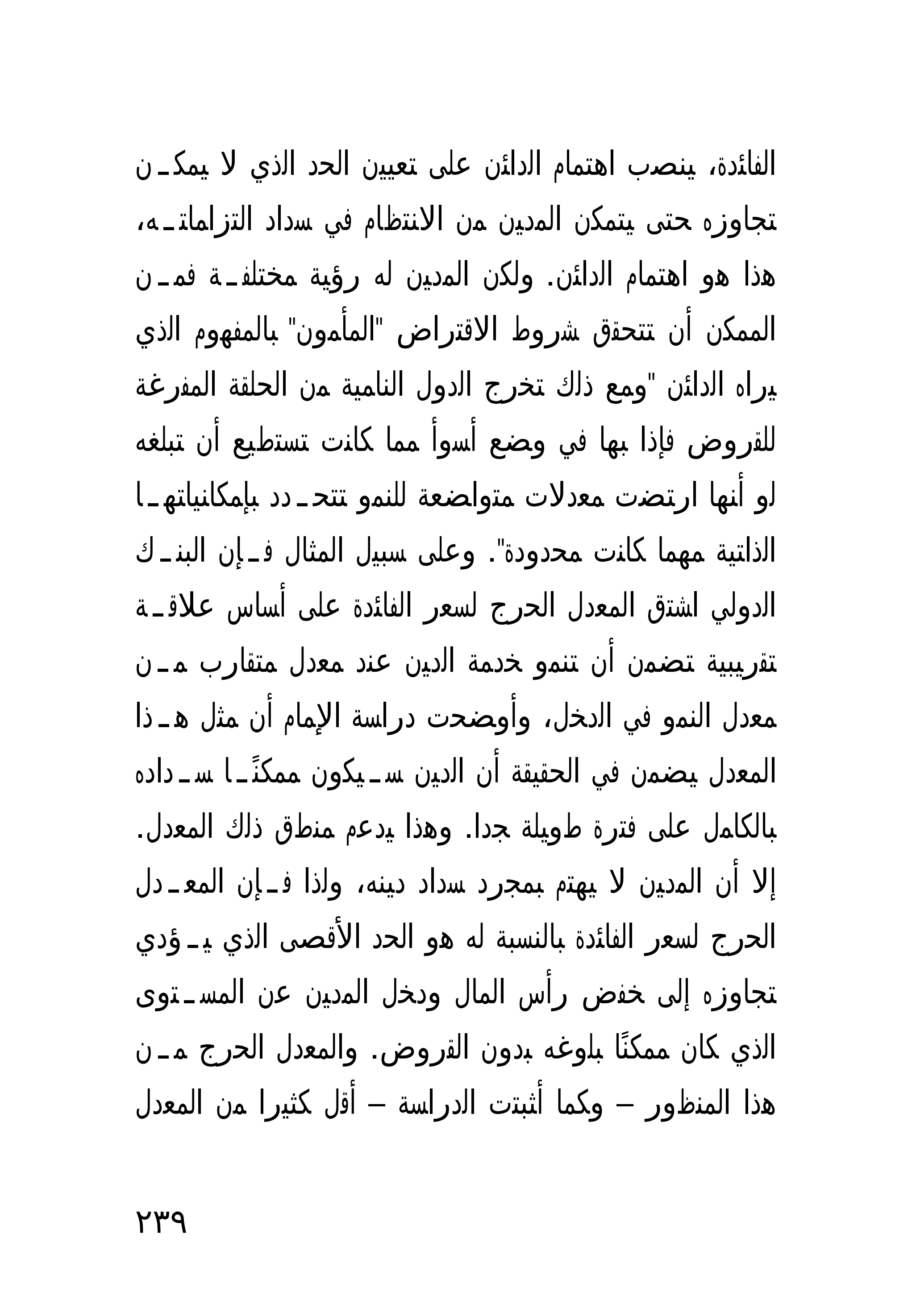
آخر مختلفة عن الشروط الواردة في هـذه الاتفاقيـة فـإن الصندوق العربي يحتفظ لنفسه بالحق في المعاملـة بالمثـل، وتعديل هذه الاتفاقية ليحصل على نفس تلك الشروط إذا رأى أن ذلك في مصلحته.. ولكن ماذا لو حصل المقترض علـى شروط أفضل من وجهة نظره؟ هل يقبل الصندوق العربي – في هذه الحالة – تعديل الاتفاقية لصـالح الدولـة المتلقيـة للمساعدة؟ بالطبع لا.

قد يستنتج من العرض السابق أن القروض التي تقـدمها الجهات العربية كانت من أسـوأ – إن لـم تكـن أسـوأ – القروض المتاحة والمستخدمة، ولكن ينبغي أن نذكر بحقيقـة أن بحثنا الحالي ينحصر فـي القـروض الإنتاجيـة، ومـن المعروف أن التدفقات المالية العربية لم تقتصر علـى هـذا الجانب، ومعروف بالتحديد أن أكبر التدفقات غير المسـددة (أي المنح)، التي أسهمت في سد جانـب هـام مـن عجـز العمليات الجارية، جاءت من الحكومات العربية. ولا شك أن إضافة هذه الحقيقة إلى الصورة، يعدل من اسـتنتاجنا حـول مدى العبء الذي كلفتنا به التدفقات المالية العربية إلا أن هذا التحسين لصورة التدفقات العربية هو في إطار الناحية المالية

البحتة، وهي الناحية التي لا نتناول غيرها في المستوى الحالي من التحليل.

***

ب- بقى أن نحدد المدى أو المعيار، لأعباء خدمة الدين، والذي يعني الالتزام به (في حالة الديون الإنتاجية) اعتبار الدين ضمن الديون السهلة. وينبغي أن نتنبه هنا إلى أن مدى سهولة القرض، مسألة لا يمكن تقديرها بمعايير مطلقة أو بمعايير من داخل شروط القرض وحدها وبغض النظر عن ظروف الزمان والمكان، فلا يمكن القول مثلاً بأنه إذا كان سعر الفائدة كذا في أي قرض ولأي بلد، يكون القرض بالغ أو متوسط السهولة. فهذا المتغير لا بد أن يرتبط بالمتغيرات الأخرى ذات العلاقة في الاقتصاد القومي المعين، حتى نتوصل إلى تحديد واقعي لمدى السهولة، أو التيسير الذي يمثله القرض. وقد تم عدد من المحاولات في هذا الاتجاه. وأوضح م. م الإمام أنه ينبغي أن نفرق في هذه المحاولات بين وجهة نظر الدائن، ووجهة نظر المدين. فعند تحديد مستوى الاقتراض المأمون، والمعدل الحرج لسعر



الفائدة، ينصب اهتمام الدائن على تعيين الحد الذي لا يمكـن تجاوزه حتى يتمكن المدين من الانتظام في سداد التزاماتـه، هذا هو اهتمام الدائن. ولكن المدين له رؤية مختلفـة فمـن الممكن أن تتحقق شروط الاقتراض "المأمون" بالمفهوم الذي يراه الدائن "ومع ذلك تخرج الدول النامية من الحلقة المفرغة للقروض فإذا بها في وضع أسوأ مما كانت تستطيع أن تبلغه لو أنها ارتضت معدلات متواضعة للنمو تتحـدد بإمكانياتهـا الذاتية مهما كانت محدودة". وعلى سبيل المثال فـإن البنـك الدولي اشتق المعدل الحرج لسعر الفائدة على أساس علاقـة تقريبية تضمن أن تنمو خدمة الدين عند معدل متقارب مـن معدل النمو في الدخل، وأوضحت دراسة الإمام أن مثل هـذا المعدل يضمن في الحقيقة أن الدين سـيكون ممكنًـا سـداده بالكامل على فترة طويلة جدا. وهذا يدعم منطق ذلك المعدل. إلا أن المدين لا يهتم بمجرد سداد دينه، ولذا فـإن المعـدل الحرج لسعر الفائدة بالنسبة له هو الحد الأقصى الذي يـؤدي تجاوزه إلى خفض رأس المال ودخل المدين عن المسـتوى الذي كان ممكنًا بلوغه بدون القروض. والمعدل الحرج مـن هذا المنظور – وكما أثبتت الدراسة – أقل كثيرا من المعدل

الذي يقترحه البنك الدولي. "ويترتب على ذلك أن أحد البلاد قد يقبل وِفْقًا لمبدأ البنك الدولي قروضا تؤدي في نهاية الأمر إلى إفقاره".. وقد استخلص الإمام من مجمل دراساته قاعـدة هامة وأساسية تنص على أنه "حتى يمكن أن تتحقق فائدة ولو هامشية (من وجهة نظر المدين – ع ح) فإن **سـعر الفائـدة على القروض يجب أن يكون أقل مـن معـدل النمـو فـي الاقتصاد المقترض.** وبعبارة أخرى فإن الاقتـراض بسـعر ٧% مثلاً في دولة تنمو بمعدل ٦% ينتهي بالدولة بعد سـداد القروض إلى رأسمال قومي أقل مما لو لم تقترض إطلاقًـا. وكأن الدولة بذلك مولت زيادات حالية في الدخل والاستهلاك على حساب خسارة مستمرة فيهما في المستقبل " (٢٢). وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار مثل هذا الدين دينًا سهلاً. وأعتقـد أن تطبيق هذا المعيار على الديون المصرية الإنتاجية الطويلة الأجل، يخرج قسما كبيرا – من هذه الديون أيضـا – مـن دائرة الديون السهلة.

(٨)

أسعار التوريد

إن المقارنات السابقة والقائمة على معدلات الفائدة والسداد المثبتة في الاتفاقيات هي في حقيقة الأمر بيانات ومقارنـات مضللة. حتى من الناحية المالية، فخلاف كـل هـذه الأرقـام والمعدلات، ينبغي أن نتنبه إلى حقيقة الأسعار التي يتم بهـا الاستيراد.

إن كافة القروض التي قبلناها في إطار القروض السـهلة هي قروض مقيدة الاستخدام، فهي مقيدة بالدولة المقرضـة، أي بأن يحصر استخدام القرض في الاستيراد مـن الدولـة المقرضة. وهي مقيدة أيضا بالمشتروات المحددة التي يقـرر المقرض أن يشترك في تمويلها بالنقد الأجنبي. وقـد سـجل وزير التخطيط الأسبق (محمد محمود الإمـام) أن "المضـي وراء الموارد المتاحة من الخارج، رغم ضرورته الملحـة، يكاد يفقد الخطـة توازنهـا ويملـي عليهـا رغبـة العـالم الخارجي"[٢٣].. إلا أننا نهتم حاليا بالعبء المـالي الإضـافي الناشئ عن تقييد استخدام القرض، وخاصة إذا كان مزدوجا (أي مقيدا بالدولة وبالمشروع)، فهذا التقييد يضـع مـوردي

الدولة صاحبة التسهيلات الائتمانية في وضع شبه احتكاري، ويمكنهم بالتالي من فرض أسعار أعلى من الأسعار التي كان ممكنًا أن يوفرها التنافس بين الأسواق العالمية. وقد وصلت بعض الاتفاقيات إلى تحديد مدينة معينة يفضل الشراء منها (راجع مثلاً بعض اتفاقيات ألمانيا الاتحادية التي تلزم المقترض بأولوية منتجات الصناعة في أرض برلين). ولاشك أن هذه القروض المقيدة، اعتداء على مفاهيم تحرير التجارة الدولية التي بشر بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكنهما لم يضعا هذا العدوان الفعلي وآثار في الاعتبار عند تقديم توصياتهما في مصر، وعند إلحاحهما مثلاً على إلغاء اتفاقيات الدفع.

وغني عن البيان أن القروض المقيدة ليست مشكلة مصرية، فهي من المشاكل التي تواجهها كل دول العالم الثالث في تعاملها مع الدول الصناعية المتقدمة، ولكن من واجبنا أن نعيد التذكير بهذه القضية ونحن بصدد تقييم العبء الذي تمثله حتى القروض السهلة. وقضية أن أسعار الواردات ترتفع من خلال القروض المقيدة مسألة مسلم بها من الجميع، وفي مصر كانت هذه المسألة سبب انتقادات منتظمة لنمط

القروض السوفيتية؛ حيث كان يفترض أنهـا – باعتبارهـا قروضا مقيدة – تمكن من رفع أسعار المنتجات والتجهيزات السوفيتية إلى الحد الذي تلغي معه ميزة الفوائـد المنخفضـة لهذه القروض (٢,٥%)، كما أشار سعيد النجار فـي أوائـل الستينيات، و" في الحقيقة فإن هامش ١٠% فرق أسعار يكفي لتعويض الموردين السوفييت" [٢٤] (عـن انخفـاض سـعر فائدتهم بالنسبة للمقرضين الغربيين). وفي السبعينيات كـان أحمد أبو إسماعيل يمضي في نفـس الاتجـاه فـافترض أن أسعار دول الاتفاقات "تزيد عن أسعار دول العملات الحـرة بنسبة تصل إلى ٣٠٩%، وقد يزيد من هذا فـرق الجـودة بحيث يصل فرق السعر حقيقة إلى حوالي ٤٠%" إلا أن أبو إسماعيل توصل رغم ذلك إلى أن "دول الاتفاقات كانت أكثر يسرا لمصر من العالم الغربي، وهذا ما أدى إلـى الاعتمـاد عليها " [٢٥] والسبب في هذا اليسر أن الفارق (نتيجة سـعر الفائدة وآجال السداد) بين قروض الشـرق والغـرب (فـي الستينيات وقبل الانفتاح) تجاوز حتى افتراضـاته الجزافيـة بارتفاع أسعار الواردات، التي أثبتنا أنهـا غيـر صـحيحة (بسبب الاعتبارات السياسية على الأقـل – راجـع الفصـل

الأول). ولكن لسنا على أية حال بصدد هذه المقارنـة بـين قروض الشرق والغرب قبل الانفتاح، وللحقيقة فإن القروض الغربية التي تقع في نطاق دراستنا حاليا تختلف في أعبائهـا عن القروض الغربية في مرحلة الستينيات، فهي حاليا أكثـر يسرا، ولكن ينبغي أن يتسق نقاد المرحلة السابقة مع أنفسـهم ويواصلوا تحذيرهم من ارتفاع أسعار السلع المستوردة عـن طريق القروض المقيدة، فالقروض الغربية الحاليـة مقيـدة، وشبهة أنها تستخدم التقييد المزدوج في رفع الأسـعار واردة بل ومؤكدة بإجماع الآراء، ويكفي أن نرجع هنا إلى التقرير الذي أعدته لجنة بيرسون "فمنذ عام ١٩٦٠ أخذت المعونـة تقيد تدريجيا بشروط إجراء مشتريات من الدول التي تقدمها، وفي ١٩٦٧ كانت نسبة المعونات الرسمية غير المشـروطة ١٦% فقط من إجمالي هذه المساعدات وقدر البعض أن ذلك يقلل من القيمـة الفعليـة للمعونـة بحـوالي ٢٠%" [(٢٦)] .... "وقروض التصدير تعد في المقام الأول من أشكال التمويـل الخارجي المكلفة. وقد يكون ذلك صحيحا حتى عندما يكـون سعر الفائدة الأسمى منخفضا إذا قابلته تعديلات في أسـعار المعدات المشتراة. وقد أحيطت اللجنة علما بحـالات تعـدت

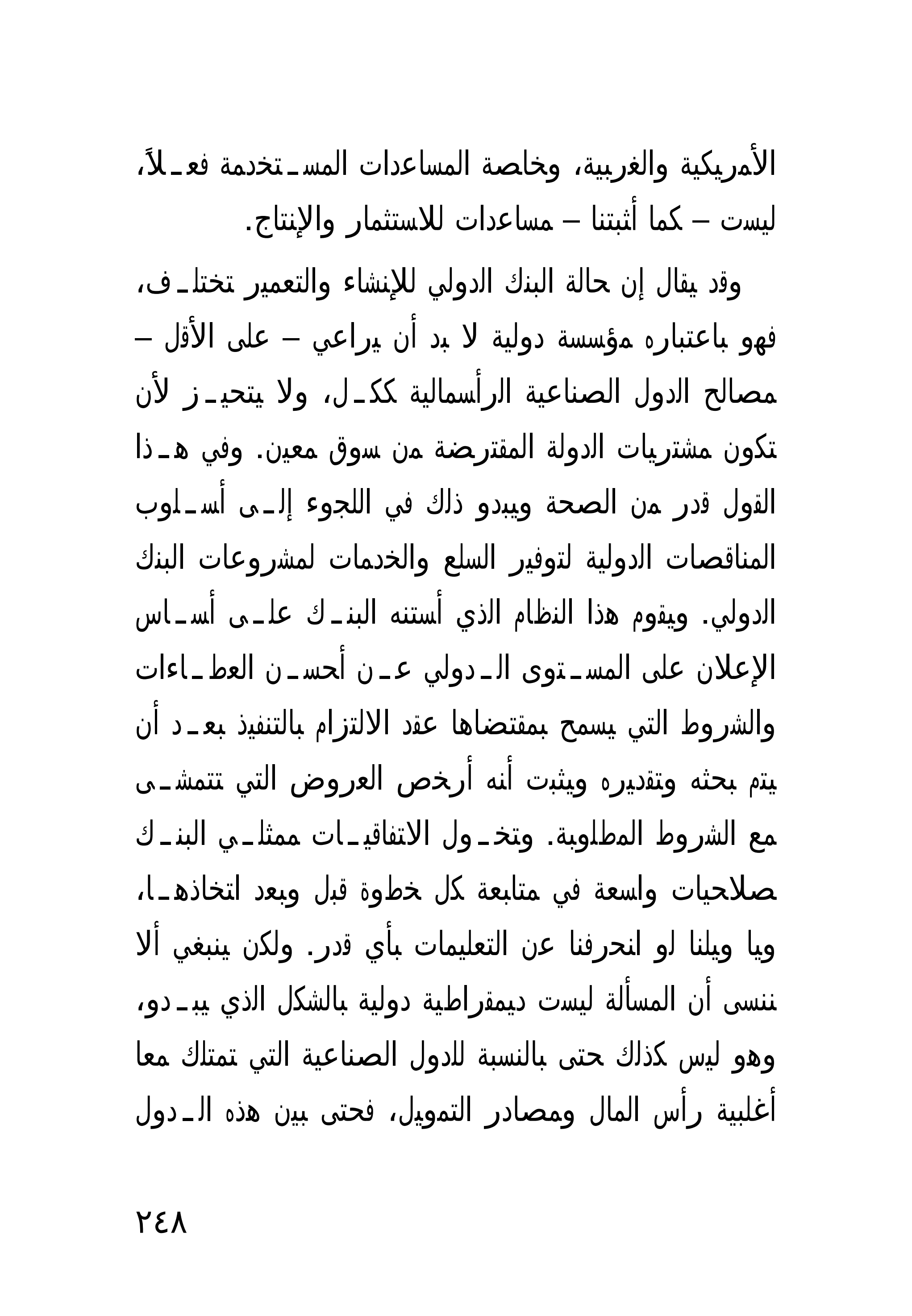
فيها تعديلات الأسعار نسبة ١٠٠% مـن أسـعار الأسـواق العالمية. ومن المفروض أن تلك الحالات نـادرة الحـدوث ولكن من المفهوم أن حالات التعديل الأصغر حجما شـائعة"[٢٧].. وقد توصل ميردال إلى النتيجـة نفسـها، فأثبـت "أن الرابطة القائمة بين التصدير وقروض المعونـة تسـتتبع ألا تكون البلاد المستفيدة حرة في أن تحصل بأفضـل الأسـعار على المنتجات التي هي أشد ما تكون حاجة إليها. وقد قدرت الزيادة في التكاليف التي تفرض عليها بهذا الشكل من أجـل الحصول على هذه المنتجات بعشـرين إلـى أربعـين فـي المائة"[٢٨].

والخبرة المصرية في هذا المجال لم تكن اسـتثناء مـن القاعدة العامة بل الصحيح أنها كانت قاطعة، فقد علمنا عـن مذكرة رسمية قدمت إلى مجلس الوزراء في أواخـر ١٩٧٦ تؤكد أن استخدام أحد القروض الفرنسية في اسـتيراد آلات لأحد المشروعات الهامة كان سيؤدي إلى الشـراء بأسـعار تزيد ٥٠% عن الأسعار العالمية، فتوقف استخدام القـرض. وأكدت دراسات أخرى لبعض الفنيين المصريين أن استخدام

القروض الغربية المقيدة يرفع السعر بشكل عام بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠% [٢٩].

وبالنسبة لقروض وكالة التنمية الدولية بالذات، والتي تبدو شروطها في منتهى السخاء، حدث أيضـا أن تقـدم وزيـر الصناعة بتقرير إلى مجلس الوزراء فـي أواخـر ١٩٧٧، وجاء في التقرير أن السلع الأمريكيـة المسـتوردة، وفْـق اتفاقيات وكالة التنمية، ترتفع أسعارها بنسب تتراوح بين ٤٠ و ٦٠%، قياسا على الأسعار العالمية. وأضاف التقريـر أن فارق السعر هذا يؤثر في تكاليف الإنتاج المحلـي، ويـؤثر بالتالي على المنافسة السعرية بين هذا الإنتاج وبـين السـلع المستوردة، بالإضافة إلى أنه يحد إن لـم يلـغ – المنافسـة التصديرية. وطبيعي أن هذه زوايا تُمثـل رؤيـة الاهتمـام لوزارة الصناعة، أما رؤيتنا هنا والتي تتركز على أثر هـذه القروض على ميزان المدفوعات فإن زيادة السـعر بنسـبة ٥٠% تعني أن القيمة الفعلية للقرض هبطت إلـى النصـف رغم استمرارنا في أداء الأقساط والفائدة على أساس القيمـة الاسمية (تماما كما كان يحدث أيام الخديوي).

وقد حدث أن قامـت وزارة التجـارة بدراسـة مشـابهة للموضوع نفسه، وفي الفترة نفسها تقريبـا، ووفْـق النتـائج المسجلة في مذكرتها، تراوحت الزيـادة بـين ٢٠ و ٥٠%. ويزيد من نسب الزيادة في الأسعار، أن الموردين يستخدمون احتكارهم للتمويل في توريد سلع رديئة، وتقل فـي كفاءتهـا عن البدائل المتاحة في الأسواق الدولية. وفضـيحة الصـفقة الضخمة من الأوتوبيسات الأمريكية مثال صارخ فـي هـذا الاتجاه. إن المسئولين في القطاع الاقتصادي يعلقـون علـى هذه الحقائق بأن استخدام القروض الأمريكية يظل رغـم أن هذا أفضل من استخدام القروض التجارية العادية والتي قـد تصل فائدتها إلى ٩% أو أكثر. وليس هذا هو المهـم، فمـا يعنينا هو أن هذه القروض ليست بالأريحية التي تبـدو فـي نصوص الاتفاقيات، وأهم اعتراف هنا هو ما ورد على لسان القيسوني شخصيا؛ إذ قال إن البعض يذكر "إن أمريكا تعطي قروضا بفائدة لا تزيد على ٣/٤ مـن الواحـد فـي المائـة أو واحد في المائة، ولكنني أعتقد أن خدمة هذه الديون لا تقل في حقيقتها عن ٥%" [٣٠]. ويصبح الأمر مثيرا للقلق الشديد حين نتذكر أيضا أن الجزء الأكبر مما يسمى "المسـاعدات"


الأمريكية والغربية، وخاصة المساعدات المستخدمة فعلاً، ليست – كما أثبتنا – مساعدات للاستثمار والإنتاج.

وقد يقال إن حالة البنك الدولي للإنشاء والتعمير تختلف، فهو باعتباره مؤسسة دولية لا بد أن يراعي – على الأقل – مصالح الدول الصناعية الرأسمالية ككل، ولا يتحيز لأن تكون مشتريات الدولة المقترضة من سوق معين. وفي هذا القول قدر من الصحة ويبدو ذلك في اللجوء إلى أسلوب المناقصات الدولية لتوفير السلع والخدمات لمشروعات البنك الدولي. ويقوم هذا النظام الذي أستنه البنك على أساس الإعلان على المستوى الدولي عن أحسن العطاءات والشروط التي يسمح بمقتضاها عقد الالتزام بالتنفيذ بعد أن يتم بحثه وتقديره ويثبت أنه أرخص العروض التي تتمشى مع الشروط المطلوبة. وتخول الاتفاقيات ممثلي البنك صلاحيات واسعة في متابعة كل خطوة قبل وبعد اتخاذها، ويا ويلنا لو انحرفنا عن التعليمات بأي قدر. ولكن ينبغي ألا ننسى أن المسألة ليست ديمقراطية دولية بالشكل الذي يبدو، وهو ليس كذلك حتى بالنسبة للدول الصناعية التي تمتلك معا أغلبية رأس المال ومصادر التمويل، فحتى بين هذه الدول

هناك مفهوم "النصيب العادل" وهو يعني "أن التمويل الـذي تقدمه إحدى الدول للبنك لتمويل مشروعات التنمية في أيـة دولة أخرى؛ مثل هذا التمويل ينبغي أن يعود كله أو الجـزء الأكبر منه إلى الدولة الممولة في صورة توريد مشتريات من السلع وتقديم خدمات تتعلق بمثل هذه المشـروعات. وهـذا المبدأ يمكن تشبيهه إلى حد بعيد بالمعونة المقيدة فـي إطـار الاتفاقيات الثنائية".. " وهذا التفكير الضيق يتناقض في واقع الأمر مع المبدأ القائم عليه نظام المناقصات الدولية".

ولكن هل يطبق فعلاً مبدأ "النصيب العادل"؟ يقرر مسئول من البنك الدولي أنه "إلى وقت إنشاء هيئة التنمية الدولية كان البنك لا يأبه كثيرا بمبدأ النصيب العادل؛ إذ كـان رأسـماله مغطى بالكامل، ومصادر التمويل الإضـافية متيسـرة فـي أسواق المال الغربية.

وكانت الدول المتقدمة، تؤيد ما ذهب إليه البنك، مـن أن نظام المناقصات الدولية هو نظام اقتصادي مضمون لتغطية مشتريات السلع والخدمات، ولذلك كانت هذه الـدول تعتبـر نظام المناقصات الدولية خير ضمان للأموال التي يقرضـها البنك. ولكن مع إنشاء الهيئة الدولية للتنمية عام ١٩٦٠، ومع

ضرورة الرجوع بانتظام إلـى حكومـات الـدول المانحـة للمعونات، وما تتضمنه شروطهم من ضوابط لسد النقص في أرصدة الهيئة الدولية للتنمية، اضطر البنك إلى قبـول مبـدأ النصيب العادل، لأنه إذا ترك جانبا هذا المبدأ أو أهمله فإنـه قد ينتج عن ذلك عقبات سياسية في تغطية الاحتياجات المالية للهيئة. ومع ذلك فقد ظل البنك يرفض هذه الحجة بالنسبة له على أساس أنها تتعارض مع نـص وروح لائحتـه، ومـع الأهداف التي من أجلها أنشئ البنك كمؤسسة للتنمية" [٣١].

وللحقيقة كانت الولايات المتحدة مبادرة في كسـر مـواد اتفاقية هيئة التنمية الدولية التي تنص أن تسهيلاتها محـررة من أية قيود، ففي عام ١٩٦٦ دفعت الولايات المتحـدة ١٠٤ مليون دولار إلى هيئة التنمية الدولية وأنفق من هذا المبلـغ ٨٥ مليون دولار داخل الولايات المتحدة، بنسبة ٨١%، بـل وبنسبة تزيد عن ٣٠% من إجمالي القروض التـي قـدمتها الهيئة عام ١٩٦٦/٦٥، وبالتالي كان طبيعيا أن يطلب الكبار الآخرون نفس المعاملة، وينتشر بالتالي مبدأ النصيب العادل. وقد اتخذ مديرو البنك الدولي وهيئة التنميـة (آذار/ مـارس ١٩٦٨) بعض الخطوات من أجل تعلية ثانية فـي المـوارد

المالية للهيئة. وفي تقرير إسهامات الدول المدرجة في قسـم (١) (أي الدول الصناعية الغربية) أعلن جورج وودز (مدير البنك الدولي آنذاك) أنه نظرا لصعوبات ميزان المـدفوعات فإن الولايات المتحدة ستدفع إسهامها الإضافي بحيث يستخدم في شراء السلع والتجهيزات من الولايـات المتحـدة خـلال السنوات الثلاث القادمة التي تنتهي في ٣٠ حزيران/ يونيـو ١٩٧١ [٣٢]. ومنذ ذلك التاريخ ترسخت القاعدة.

ويعني هذا الكلام بوضوح أن قروض هيئة التنمية الدولية – خاف واجهة المناقصات – تخضع لمبدأ النصيب العـادل، الذي يتعارض مع حرص الدولة المقترضة علـى اسـتخدام المبالغ المتاحة لها من خلال الهيئة بأفضل الشروط، ويستخدم البنك صلاحياته في تقييم العطاءات وفي البت لكـي يـوزع الأنصبة العادلة ويفرضها على الدولة المدينة. ويعني هـذا، في التحليل النهائي، أن القروض الميسرة لهذه الهيئة ليسـت ميسرة إلى الدرجة التي تبدو في نصوص الاتفاقيات. أما قول البنــك الــدولي بأنــه لا يقــدم جديــدا بالنســبة لنــا، لأن قروض البنك تتم بشروط تجارية عادية. إن الجديد هـو أن تتحول القروض التي تصور على أنها ميسرة، أو معونات

إلى ما يشبه القروض التجارية مـن خـلال التلاعـب فـي الأسعار.

بقيت الصناديق العربية، وهذه كان مفروضـا أن تحـرر قروضها من القيود، ولكن القروض التي تقدمها الصـناديق العربية مقيدة بمشاريع محددة بحجة التأكـد مـن دراسـات الجدوى، وبناء على مشـورة الخبـراء الأجانـب، وعـادة بالتنسيق مع البنك الدولي. ويضاعف القيـود أن الصـناديق العربية لا تطلق يد الجانب المصـري فـي التنفيـذ، وفـي استخدام حصيلة القرض، وتحديد جهة التوريد. وقد يبدو هذا الموقف غريبا – في مظهره الخارجي على الأقل – فالـدول الصناعية التي تقيد القروض المقدمة منها يمكن فهم منطقها، فما دمنا نستبعد أوهام المعونة الخالصة لوجه ا فـإن هـذه الدول تسعى ببساطة إلى تنشيط الإنتاج الصناعي والزراعي في بلادها، وفي مواجهة المنافسة الأجنبية، ولكن مـا هـو منطق الدول النفطية في تعيين جهة الشراء الأنسـب؟ إنهـا لا تطلب من المقترض أن يستورد منها بطبيعة الحال، ولكنها تلزمه بالاستيراد عن طريقها. وهي تلبس ثوبا ليس على قدها حين تقلد الهيئات الدولية في فرض ترتيبات متشددة وفي أن

تكون صاحبة القرار النهائي حـول العطـاءات وإجـراءات التوريد والتنفيذ.

ونحن نتناول الموضوع هنا من زاوية تكلفـة القـروض المقيدة، ولذا نكتفي بأن تقييد القرار المصري في تحديد جهة الشراء الأنسب بموافقة صندوق عربـي معـين لا يعكـس محاولة لتحسين الأداء (كما يمكن أن تزعم الهيئات الدوليـة) ولكنه مجرد تحميـل للاقتصـاد المصـري بالانحيـازات والمصالح السياسية التـي تخضـع لهـا هـذه الصـناديق وحكوماتها. وهذه الانحيازات تؤدي إلى تفضيل الشراء مـن أسواق معينة (وخاصة من الولايات المتحدة). وداخـل هـذه الأسواق تتقرر الأمور أيضا وِفْقًا لروابط وانتماءات جماعات الضغط والمنتفعين، وكل هذا لا يمكن أن يحقـق الاسـتخدام الأمثل لمبالغ وانتماءات جماعات الضغط والمنتفعين، وكـل هذا لا يمكن أن يحقق الاستخدام الأمثل لمبالغ القروض. ومع كل حسن النية واستبعاد الكلام السـابق عـن الانحيـازات السياسية والمنتفعين فإن مستوى الكادر الاقتصادي والإداري والفني المصري أفضل (على ما نعتقد) من مستوى زملائهم في الصناديق العربية، وبالتـالي يكـون إخضـاع الكـادر

المصري للفيتو العربي مجرد إرباك للعمـل وزيـادة فـي التكلفة.. إلا أننا في الحقيقة لا يمكن أن نستبعد الانحيـازات السياسية والمنتفعين، فالدول صاحبة الصناديق العربية هـي الدول التي تستورد أغرب الأشياء وبأعلى الأسعار، وسـواء لانخفاض الكفاءة أو للرشاوى والعمولات [٣٣].

إن تحرير القروض من القيود كان ممكنًا أن يمثل الميزة الوحيدة التي تشملها اتفاقيات الصناديق العربية مـن حيـث التكلفة المالية، وهي ميزة كانت تكفي لتعويض كل المتاعـب التي ذكرناها عن الارتفاع النسبي في الفائدة، والقصر النسبي في آجال القروض، ولكن قروض الصناديق العربية – حتى من هذه الزاوية – لم تكن أفضل من غيرها، بل أغلب الظن أنها كانت أسوأ.

(٩)

مسألة قروض القمح

كنا قد أجلنا بحث قروض القمح لأنها تُمثل حالة خاصـة. هذه القروض تقدم وفْق القانون العام PL 480 الصادر فـي الولايات المتحدة عام ١٩٥٤. وهذا القـانون صـدر كحـل لمشكلة تراكم المخزون من المنتجـات الغذائيـة والحبـوب

وخاصة القمح. فالمحصول السنوي كان ٢٧,٥ مليون طـن في المتوسط خلال الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٥٨ بينما الطلـب المحلي لا يتجاوز ١٦,٤ مليون طن، ولما كانت الصـادرات (من خلال المعاملات التجارية العادية) لا تمتص أكثر مـن ٣,٧ مليون طن سنويا فإن الفائض المخزون ظل يتصـاعد بمعدل ٧,٤ مليون طن كل سنة. ولم يكن مقبـولاً للحكومـة الأمريكية، ولا لحلفائها (المصـدرين الآخـرين) أن تعمـد الولايات المتحدة إلى خفض أسعار صادراتها من القمح، ولم يكن ممكنًا أن تواصل تعلية المخزون إلـى مـا لا نهايـة، فابتدعت صيغة القانون ٤٨٠. وفي السنوات الأولـى مـن تطبيقه كان حوالي ٩٨% من صادرات القمح غير التجاريـة إلى الدول النامية يأتي من الولايات المتحدة. وقد انخفضـت هذه النسبة في الستينيات والسبعينيات ولكن ظلت الصادرات المنظمة من خلال القانون ٤٨٠ بحجم ذي آثـار اقتصـادية عالمية على البلاد المتلقية، وعلـى الصـادرات التجاريـة للحبوب لمنافسي الولايات المتحدة [٣٤].

المهم صدر القانون ويقول سعيد النجار أنه "مـن وجهـة نظر الولايات قد تكون المساعدة على هيئة فـائض السـلع

الزراعية (هي المساعدة) الأقل تكلفة والأكثر جدوى من الناحية السياسية (....) وبالرطانة الاقتصادية فإن المنفعة الحدية للسلع الزراعية في أمريكا حوالي الصفر، أو حتى بالسالب. وفي بلاد كمصر أو الهند، بمعدلات النمو السريع في السكان وبالاحتياجات الغذائية الثقيلة، تكون المنفعة الحدية لتلك السلع عظيمة". فكيف تتحقق المساعدة بواسطة القانون ٤٨٠؟.

يتألف القانون من الفقرة (١) وتتعلق بمبيعات السلع الفائضة، وقد تباع مقابل عملة محلية. ومن الفقرة (٢) وتتعلق بالسلع الفائضة التي تقدم في حالات المجاعة أو للمساعدة في ظروف المصاعب الطارئة – ومن الفقرة (٣) التي تقدم سلعا غذائية بواسطة الوكالات الأمريكية المتطوعة التي لا تهدف إلى الربح. والسلع المقدمة وفق الفقرتين (٢) و(٣) تكون على هيئة مِنح وتهمنا في الواقع الفقرة (١) التي تُمثل القناة الأساسية لتدفق السلع الفائضة، والتي قد تضع تحت يد الإدارة الأمريكية قدرا من العملة المحلية للبلاد المستوردة، وتستخدم هذه العملة المحلية، كما يقول القانون "من أجل توسيع التجارة الدولية، وتشجيع

التنمية الاقتصادية، ولشراء مواد استراتيجية، ولدفع التزامات الولايات المتحدة في الخارج، ولزيادة القوة الجماعية، ولدعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة بوسائل أخرى". وتبـرم الحكومة الأمريكية اتفاقيات مع الـبلاد المتلقيـة للمسـاعدة لتطبيق هذا القانون. ومفروض أن تـنص الاتفاقيـة علـى الكميات والقيمة المحددة للسلع المتعاقد عليها، وبالتالي علـى كمية النقد المحلي (المحتملة) والتي تودع لحسـاب حكومـة الولايات المتحدة، وعلى تخصيصات هـذه الأمـوال وفْـق الاستخدامات المختلفة. ويتألف هذا التخصيص مـن ثلاثـة أقسام: **القسم الأول**: لإنفاق الحكومـة الأمريكيـة. **والقسـم الثـاني**: يخصص لقروض يقدمها بنك التصدير والاسـتيراد (كوكيل للحكومة الأمريكية). **والقسم الثالث:** لقروض إلـى حكومة البلد المعين. وتختلف نسب التوزيع بين هذه الأقسـام الثلاثة في البلاد وفي الاتفاقيات المختلفة، وكانت النسب فـي حالة مصر أثناء استخدامها لهذا الترتيـب فـي السـتينيات كالتالي: ٣٤% للقسم الأول – ٢١% للقسم الثـاني – ٤٥% للقسم الثالث.

وواضح أن جانب المساعدة أو التيسير في هذا الترتيب لا يتعلق بسعر السلع المصدرة، لأن أسعار المواد الغذائية الموردة وفْق القانون ٤٨٠ مقدرة وفْق أسعار السوق الداخلية في الولايات المتحدة، وهي أسعار أعلى كثيرا من أسعار السوق العالمية. وعادة يشترط نقل هذه السلع (أو القسم الأكبر منها) على ناقلات أمريكية تعريفتها أعلى عادة من الناقلات الأخرى [٣٥]. ولكن يبدو جانب التيسير في مسألة المدفوعات بالعملة المحلية. ويمكن مناقشة ذلك على النحو الذي فعله سعيد النجار [٣٦].

بالنسبة للقسم الأول من الأموال المودعة باسم الحكومة الأمريكية والمخصص لدفع التزامات هذه الحكومة في الخارج فهو ينفق لشراء السلع والخدمات المحلية، وهي أشياء كانت ستشتريها الحكومة الأمريكية في كل الأحوال (مثل مدفوعات البعثة الدبلوماسية – شراء مواد استراتيجية محلية – إنشاء مبانٍ – تكاليف أبحاث ومطبوعات). وفي هذا النطاق لا يقدم القانون ٤٨٠ أية مساعدة للتنمية فهو تبادل عادي بين سلع أمريكية (الفوائض السلعية) مقابل سلع وخدمات مصرية لا يختلف عن بيع سيارات أمريكية مقابل

قطن مصري. وهو يعني أن الدولارات التي كان ستدفعها المؤسسات الأمريكية الحكومية استبدلت بالقمح.

وبالنسبة للقسم الثاني، فإن بنك التصدير والاستيراد مفروض أن يقدم قروضا إلى الشركات الأمريكية العاملة في البلد الذي يتلقى المساعدة أو إلى الشركات المحلية. وتقول التفسيرات الأمريكية أن تيسير الائتمان بالنقد المحلي يشجع الشركات الأمريكية على الاستثمار والتوسع في البلد المضيف. وهذا كلام لا معنى له. فحيث تمضي التنمية بين عجز مزمن في ميزان المدفوعات يكون هناك دائما عرض فائض من النقد المحلي بسعر الصرف الرسمي. وأية شركة أمريكية تستطيع في أي وقت أن تحصل على حاجتها منه، بل ويمكنها أن تحصل عليه بأقل من سعر الصرف الرسمي. وعلى ذلك لا يمكن أن يكون عرض الائتمان بالنقد المحلي من خلال بنك التصدير والاستيراد ذا إغراء خاص للشركات الأمريكية، والنتيجة العملية لدور بنك التصدير والاستيراد – في هذه الحالة – هو أن الشركات الأمريكية التي تكون قد قررت الاستثمار في بلد ما (لحساباتها الخاصة والتي لا تدخل فيها تسهيلات بنك التصدير والاستيراد) ستستغني

عن إنفاق دولارات للحصول على حاجتها من التمويل المحلي، وبالتالي فإن البلد المعين يكون قد تلقى من الولايات المتحدة قمحا بدلاً من الدولارات. قد يقال: ولكن هذا البلد كان في حاجة إلى استيراد القمح على أية حال، وقد يكون هذا صحيحا، ولكن لو أن البلد يملك الدولارات كان على الأغلب لن يفضل شراء حاجاته الغذائية من الولايات المتحدة بالذات، لكي يستورد من السوق الأمريكية آلات أو سلع لا تتوافر بنفس الجودة في أسواق أخرى، وكان سيسعى في الوقت نفسه إلى الحصول على حاجاته الغذائية من أسواق العملات السهلة أو من أسواق العملات الصعبة الأخرى بسعر أقل.

بقي القسم الثالث المخصص لقروض إلى حكومة البلد المعين، ونضيف إلى هذا القسم القروض المخصصة للشركات المحلية (وفْقًا لنص القانون ٤٨٠ تندرج هذه القروض الأخيرة تحت القسم الثاني الذي يديره بنك التصدير والاستيراد). ويقال هنا أن هذه القروض يمكن أن تمول مشروعات لم تكن واردة (سواء في خطة الحكومة أو في برامج الشركات المحلية) وبالتالي تُمثل هذه القروض إضافة

إلى معدلات الاستثمار والتنمية. وهذا الكلام يتضمن خلطـًا خطيرا؛ إذ يعامل تيار الأموال المتولدة عن بيـع الفـوائض السلعية كشيء منفصل ومستقل عن تيار الفـوائض السـلعة نفسها. وللتوضيح فإن استيراد القمـح وفْـق القـانون ٤٨٠ (وليس الأرصدة النقدية المقابلة) هو الذي يمكن مـن زيـادة الاستهلاك الجاري عند معدل معطى من الاستثمار، أو يمكن من زيادة معدل الاستثمار عند مستوى معطى من الاستهلاك الجاري. وبالتالي فإن القول باستخدام ثمن القمح فـي شـكل قروض تمول استثمارا إضافيا على الاستثمارات المقـررة، يعني بالضرورة أن القمح نفسه لم يستخدم في زيادة المستوى العام للاستهلاك، ولكن استخدم في زيادة معـدل الاسـتثمار عما كان مقررا. وإذا استخدم القمـح فـي زيـادة مسـتوى الاستهلاك، لكي يظل معدل الاستثمار كما كـان مقـررا، لا يكون أي مشروع جديد إضافة ولكن بديلاً لمشـروع آخـر. وفي هذه الحالة يكون دور الإقراض مجرد حرف لبرنـامج المشروعات عما كان مستهدفًا. والحـديث عـن اسـتخدام القروض في زيادة معدل الاستثمار (بعيدا عن الضابط الذي

ذكرناه) لا يختلف عن الحديث عن تمويل مشروعات إضافية عن طريق إصدارات نقدية جديدة من البنك المركزي.

وماذا إذا استخدمت القروض لتمويل مشروعات مدرجة في الخطة أو البرامج؟ في هذه الحالة أيضا يمكن أن يؤدي ذلك إلى قرار من السلطات المحلية ببقاء مستوى الاستهلاك كما هو والاستفادة من إضافة موارد خارجية في اختيار مشروعات جديدة وهذا حسن. أو إلى قرار ببقاء الاستثمار عند المعدل نفسه المقرر سابقًا، وبالتالي خفض معدل الادخار المحلي، وزيادة مستوى الاستهلاك، استفادة من الموارد الجديدة الذي يقدم في شكل تسهيل ائتماني طويل الأجل. وهذا أيضا لا بأس به. ولكن في كلتا الحالتين لا بد من اختيار المشروعات بعناية ولا بد من مراعاة التوقيت السليم في استخدام القرض. فالقرض بالعملة المحلية، والقرض مرتبط بغطاء أو بتيار سلعي معين، وبالتالي يحسن أن يستخدم القرض في مشروعات كثيفة العمالة وتعتمد على الموارد المحلية أساسا. ومن ناحية أخرى فإنه ينبغي في أية سنة أن يتوازى تيار الإنفاق من الأرصدة النقدية مع تيار الفوائض السلعية القادمة. وبدون ذلك؛ أي إذا استخدم المقابل النقدي

بمعزل عن معدل تدفق الفوائض السلعية، تتولد ضغوط تضخمية خطيرة. وباختصار فإن القضية المحورية هي أن الأرصدة النقدية المقابلة ليست موارد حقيقية يمكن توجيهها لزيادة معدل الاستثمار في أي وقت وبدون ضوابط. فالموارد الحقيقية هي القمح وليست الأرصدة المتراكمة.

إذا روعيت هذه الاعتبارات يمكن أن تدرج من تخصيصات المقابل النقدي القسمين الثاني (بالنسبة للشركات المحلية) والثالث (بكامله)، ضمن الترتيبات المساعدة في التنمية، وضمن القروض الميسرة. ولكن يحدث عمليا أن تتأخر الحكومة الأمريكية في استخدام أرصدتها بالنقد المحلي المخصصة لهذه التوجهات بالذات؛ أي لقروض الحكومة والمشروعات المحلية. وقد تمتنع تماما إذا فشلت في استخدامها لإضافة تفصيلاتها الخاصة. ويحدث بالتالي أن الأموال قد تنفق بغير اتساق مع التيار السلعي الوارد، بكل التشوهات التضخمية التي يمكن أن تنجم عن ذلك. أو يحدث، إذا لم تستخدم الأرصدة المخصصة لبنك التصدير والاستيراد خلال مدة معينة، أن تستخدم حكومة الولايات المتحدة حقها أن تسترد هذه الأرصدة لإنفاقها في أي من الأغراض المبينة

في القسم ١٠٤ من القانون (أي في القسم الأول الذي تحدثنا عنه: في قسم إنفاق الحكومة الأمريكية). والكلام نفسه ينطبق على الأرصدة المخصصة للقروض المقدمة لحكومـة البلـد المعني. ويمتنع في هذه الحالة وصف القرض (بكل مكوناته) بأنه كان قرضا مساعدا للتنمية. وكانت هذه بالتحديد خبـرة مصر مع القانون ٤٨٠ خلال النصف الأول من السـتينيات، فقد لوحظ انقضاء فترات متباعـدة بـين وصـول فـائض المحاصيل وبين استخدام الأرصدة النقدية المترتبة عليها في تمويل المشروعات. وفي مذكرة رفعتها وزارة الاقتصاد إلى نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت (بكتابها رقـم ١٣ – ٦٢/٢ + ٦ في ١٩٦٢/٢/١٢) بشأن المواضيع التي تصـلح للبحث مع ممثلي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية: جاء ما يلي "تيسير استخدام أموال كولي [٣٧] التي تتراكم سنة بعـد أخرى وذلك استثناء من اللوائح الأمريكية التي تقضي بقصر استخدامها لتمويل المشروعات التي يساهم فيها رأس المـال الخاص، وخاصة بعد أن توسع القطاع العام في الجمهوريـة العربية المتحدة بحيث شمل نشاطه الكثيـر مـن النـواحي الاقتصادية. ولا شك أن تراكم الأموال دون استخدام لا يعود

بالفائدة على أي من الطرفين". والواقـع أن الصـورة قبـل الستينيات لم تكن أفضل، فبداية استيراد السلع وفقًا للقـانون ٤٨٠ كانت في سنة ١٩٥٥، ولم يبدأ استخدام جانـب مـن أرصدتها النقدية في صورة قروض للتمويل إلا فـي سـنة ١٩٥٩، أي بعدما يقرب من أربع سنوات، وبينما بلغت قيمة إجمالي الاستيراد نحو ٣١١ مليون دولار لم يبلغ ما استخدم في القروض التمويلية للمشروعات وعلى فترات متباعدة إلا ما يقرب من ١٠٠,٥ مليون دولار بالإضـافة طبعـا إلـى المخصص للمصروفات المحلية للسفارة الأمريكيـة وكانـت نسبته ٢٠% من المجموع. ولا شك "أن تراكم الأموال دون حدوث استثمارات في ذلك الوقت، واستثمارات تناسب فـي طبيعتها طبيعة هذا القرض، يعنـي أن هـذه المـوارد قـد استهلكت فعلاً. وأنها قد ساعدت وقت استهلاكها على تقليـل مدخرات المجتمع. وربما ساعدت هذه الفـوائض الحكوميـة وقت استهلاكها على أن تصدر دفعة مـن أوراق البنكنـوت تؤدي إلى التوسع في الاستهلاك. وربما ساعدت على رفـع مستوى الأجور من حيث الاحتفاظ بالأسعار على مـا هـي عليه، وقد يكون ذلك كله خروجا على الخطط الموضـوعة

غير مقصود، ساعدت هـذه الفـوائض فـي وقتهـا علـى إخفائه"[٣٨]. هذا التعليق يعكس جناية هذه القروض التي لـم تنعكس في زيادة مناسبة للإنتاج، ولكنه يعكس أيضا تحـذيرا مبكرا من لبس في فهم هذه الآثار لدى الإدارة الاقتصادية – كان (ولا يزال) شائعا.

ولم تكن الحالة المصرية في ذلك الوقت حالة اسـتثنائية، ففي تقدير إجمالي للنتائج عام ١٩٥٩، ثبت أن حوالي الثلـث فقط (من الأرصدة النقدية) تم استخدامه والباقي ظل كوديعة في الحساب الخاص بالولايات المتحدة [٣٩].

ومع ذلك، أين اتفاقيات الفوائض السلعة الموقعـة فـي الستينيات، من الاتفاقيات المنفـذة الآن؟ إن الفـارق بـين النمطين من الاتفاقيات هو بالتحديد الفرق بين اتفاقيات وقعت من موقع الاستقلال، واتفاقيات تمارس من موقـع الضـعف والتبعية [٤٠].

أ- في اتفاقيات المرحلة السابقة الخاصة بقروض القانون ٤٨٠ الفقرة (١) "تتعهد حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـة بتمويل البيع إلى مشترين مرخص لهم مـن قِبـل حكومـة الجمهورية العربية المتحدة، مقابل جنيهات مصـرية للسـلع

الزراعية التالية... إلخ" (المادة الأولـى) وتتـولى (المـادة الثانية) تحديد تخصيص اسـتخدامات الجنيهـات المصـرية العائدة إلى حكومة الولايات المتحدة في إطار الشرح السابق. **وتودع الجنيهات المصرية** في الحساب الخـاص بالحكومـة الأمريكية (المادة الثالثة).

في مقابل ذلك تنص الاتفاقيات الحالية على أنه "سوف تتم كافة المدفوعات بالدولار الأمريكـي، أو إذا مـا اختـارت حكومة البلد المصدر سوف تتم المدفوعات بعمـلات دولـة ثالثة قابلة فورا للتحويل بسعر صرف يتفق عليـه الطرفـان وتستخدمه حكومة البلد المصـدر فـي سـداد التزاماتهـا.. أو سوف تتم المدفوعات بالعملة المحلية... بناء على اختيار حكومة البلد المصدر الذي يحـول إلـى دولارات أمريكيـة بالسعر نفسه، أو تستخدمه حكومة البلـد المصـدر لسـداد التزاماتها" (المادة الثانية – ح). وواضح من هذا النص العام أن الحكومة الأمريكية أصبحت تملك الآن حق الاختيار الذي تحدده في كل اتفاقية على حدة. والحاصل أنها حددت في كل الاتفاقيات حتى الآن (أوائل ١٩٧٩) أن يكون الدفع بالدولار على ١٩ قسطًا سنويا. سعر الفائـدة الأصـلي ٢% وسـعر

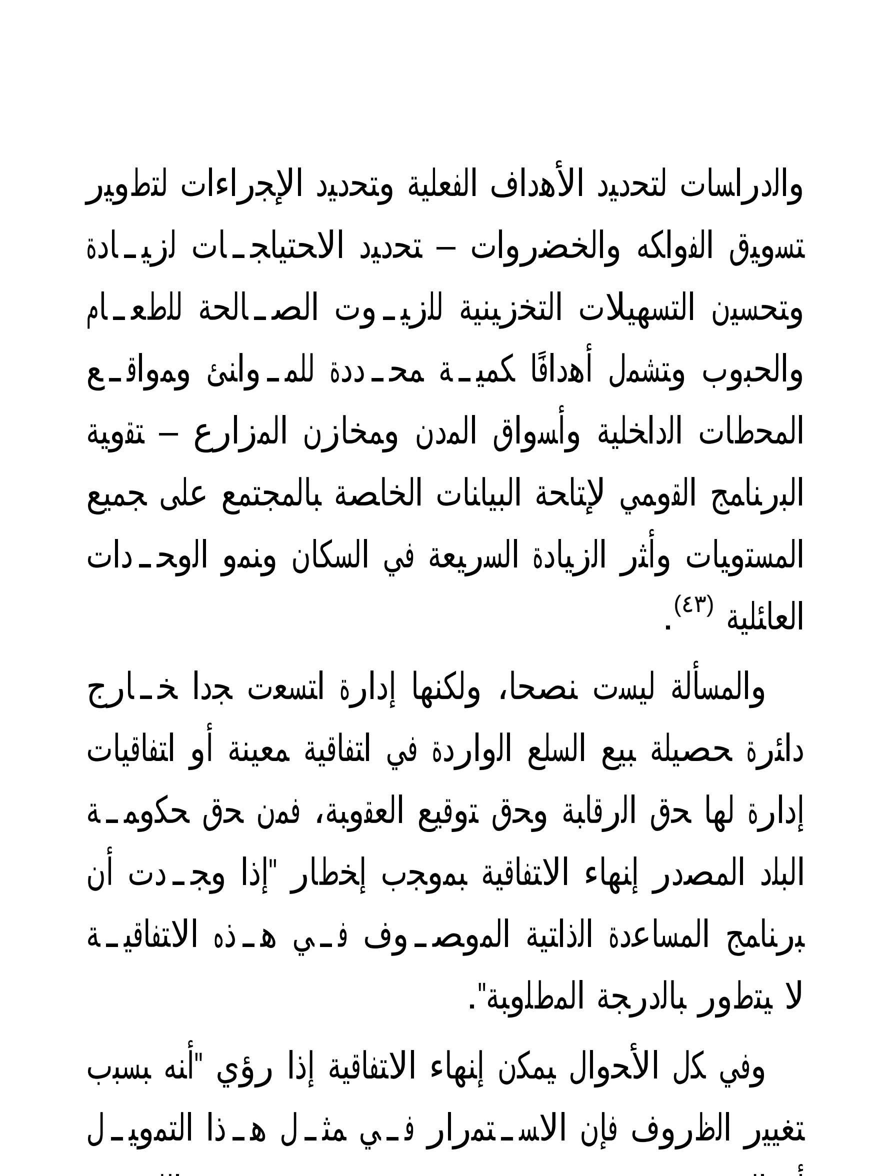
الفائدة المستمر ٣%، رغم أن تصريحات المسئولين المصريين توحي بغير ذلك [٤١].

وبهذا أصبحت ترتيبات القانون ٤٨٠، لا تخرج عن كونها قرضا لاستيراد سلع استهلاكية، وأيا كان سعر الفائدة وأجل السداد فإن القرض يكون بلا أي لبس في إطار الديون الصعبة. وحتى إذا اختارت الحكومة الأمريكية أن يكون السداد بالجنيه المصري فإنها تودع رصيدها في **حسابات ذات فائدة في البنوك التي تختارها حكومة الولايات المتحدة** في البلد المستورد (المادة الثانية هـ) وهي تملك (كما في النص) أن تطلب في أي وقت تحويل المبالغ المتراكمة لديها إلى دولارات إذا لم تستخدمها لسداد التزاماتها في السوق المحلي. وأيضا لا يشمل السداد بالجنيه المصري (في حالة اختياره) أجور الشحن البحري (المادة الأولى – و) على عكس الحالة في الستينيات؛ حيث كان السداد بالجنيه المصري يشمل ثمن الحاصلات وأجور الشحن. أيضا تقوم حكومة البلد المستورد في كل الأحوال بدفع أو تدبير دفع الدفعة المبدئية بالدولار الأمريكي (انظر المادة الثانية: وهي ٥% كما تحددت في الاتفاقيات الموقعة). وأخيرا هناك أيضا

احتمال أن يطلب من حكومة البلد المستورد دفع أو تدبير دفع المبالغ التي قد تحددها حكومة الولايـات المتحـدة وتسـمى المدفوعات مقابل النقد (لم تطلب هذا الحكومة الأمريكية حتى الآن في أية اتفاقية لأن السداد بالدولار – انظر المادة الثانية – ب).

ب- في الاتفاقيات القديمة، كان جزءا مـن الترتيـب أن تحصل الحكومة الأمريكية على رصيد نقدي بالعملة المحلية مقابل توريدها (أي ثمنًا) للحاصلات الزراعية. ورغم أنهـا تملك هذا الرصيد فإن التصرف فيه، وبالتحديد في القسـمين الثاني والثالث الخاصين بالإقراض المحلي، كـان يخضـع للمشاورة مع السلطات المصرية، ولكن في الاتفاقيات الحالية هناك شرط بالغ الغرابة، فالدائن (أي الحكومـة الأمريكيـة) تسدد التزاماته الآن بالدولار، ولكنه يصر على أن تكون لـه الولاية على حصيلة الحكومة المصرية من بيع السلع الممولة بموجب هذا الإنفاق، والذي سوف لا يقل عن العملة المحلية المعادلة للمدفوعات بالدولار التي قامت بها حكومـة البلـد المصدر فيما يتعلق بتمويل هذه السلع (أي تضاف في حالـة القمح والدقيق قيمة الدعم إلى حصيلة البيع الفعلي)، والـدائن

هو الذي يحدد أوجه إنفاق هذه الحصيلة التي لا علاقـة لـه بها، وتلتزم الحكومة المصرية بتقديم تقريـر سـنوي عـن الإيرادات والمصروفات في هـذا القطـاع مـن الميزانيـة المصرية الذي تشرف عليه الحكومـة الأمريكيـة، ويكـون التقرير مصدقًا عليه من جهة المراجعة المختصة فـي البلـد المستورد. وقد تطورت بنود برنامج المساعدة الذاتية (الـذي يتم إنفاق الحصيلة في إطاره عبر الاتفاقيات المتتالية). بدأت مثلاً بأن يوجه الدخل من بيع السلع الممولة بموجـب هـذه الاتفاقية نحو الاهتمام بنظم التسـويق الزراعـي الـداخلي والتوزيع – الإسراع في الأبحاث التطبيقية على المحاصـيل الغذائية لتحديد المطلوب من الأسمدة – تقويـة نظـم جمـع وحساب وتحليل الإحصاءات الزراعية.. ثم طلب أن تعطـي الحكومة في ميزانيتها السنوية أولوية عليا للجـزء الخـاص بالتنمية الزراعية. وقد تطور البرنامج "لإجـراء المسـاعدة الذاتية" إلى أن حكومة مصر توافق على أن تتعهـد بالقيـام بالأنشطة التالية وبإعداد موازنة كافية لتشجيع ما يلي: التوسع في برامج إدارة المياه والأرض وتشمل الصرف واسـتخدام المياه والتحكم في المياه – تنمية مجـال العمـل والبـرامج



والدراسات لتحديد الأهداف الفعلية وتحديد الإجراءات لتطوير تسويق الفواكه والخضروات – تحديد الاحتياجـات لزيـادة وتحسين التسهيلات التخزينية للزيـوت الصـالحة للطعـام والحبوب وتشمل أهدافًا كميـة محـددة للمـوانئ ومواقـع المحطات الداخلية وأسواق المدن ومخازن المزارع – تقوية البرنامج القومي لإتاحة البيانات الخاصة بالمجتمع على جميع المستويات وأثر الزيادة السريعة في السكان ونمو الوحـدات العائلية [٤٣].

والمسألة ليست نصحا، ولكنها إدارة اتسعت جدا خـارج دائرة حصيلة بيع السلع الواردة في اتفاقية معينة أو اتفاقيات إدارة لها حق الرقابة وحق توقيع العقوبة، فمن حق حكومـة البلد المصدر إنهاء الاتفاقية بموجب إخطار "إذا وجـدت أن برنامج المساعدة الذاتية الموصـوف فـي هـذه الاتفاقيـة لا يتطور بالدرجة المطلوبة".

وفي كل الأحوال يمكن إنهاء الاتفاقية إذا رؤي "أنه بسبب تغيير الظروف فإن الاسـتمرار فـي مثـل هـذا التمويـل أو التوريد غير ضروري وغير مرغوب فيه". هذه اللهجـة

الإنذارية لم تكن تجرؤ اتفاقيات الستينيات علـى اسـتخدامها بطبيعة الحال.

جـ - أيضا لم تكن تجرؤ اتفاقيات السـتينيات علـى أن تطلب من الحكومة المصرية أن تقيد حقها فـي الاسـتيراد التجاري لمزيد من السلع الزراعية وفْق السعر الأنسب، ولم يكن ممكنًا أن تطلب مقابل المعونة إنهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية. ولكن في الاتفاقيـات الأخيـرة نجـد أن الحكومة المصرية أصبحت مطالبة بـأن "تتخـذ الخطـوات اللازمة للتأكد من أن البلد المصدر يحصل على حصة عادلة من أية زيادة في المشتريات التجارية للسلع الزراعية التـي يقوم بها البلد المستورد" (المادة الثالثة أ-٢) و"سوف تسـعى الحكومتان في تنفيذ نصوص هذا الاتفاق إلى ضمان ظروف تجارية تسمح للتجارة الخارجية بالقيام بوظيفتهـا بصـورة فعالة". وقد حدث أن أكدت الحكومة المصرية التزامها بزيادة الاعتماد على السوق الأمريكي بالذات في مشترياتها التجارية من السلع الزراعية. وإذا كان استيراد الحبوب يمثل أهميـة استراتيجية خاصة فإن حصول الولايات المتحدة على "حصة عادلة"، أدى إلى تغير هيكل التوزيـع الجغرافـي لـواردات

مصر من الحبوب منذ العودة إلى اتفاقيـات القـانون ٤٨٠ لصالح الولايات المتحدة وضد أنصبة المـوردين المنافسـين الآخرين (وأهمهم فرنسا والسوق الأوروبية عامة واستراليا) على النحو التالي (جدول ١٢).

جدول (١٢)

تطور الأنصبة النسـبية لمـوردي الحبـوب الرئيسية [٤٣]:

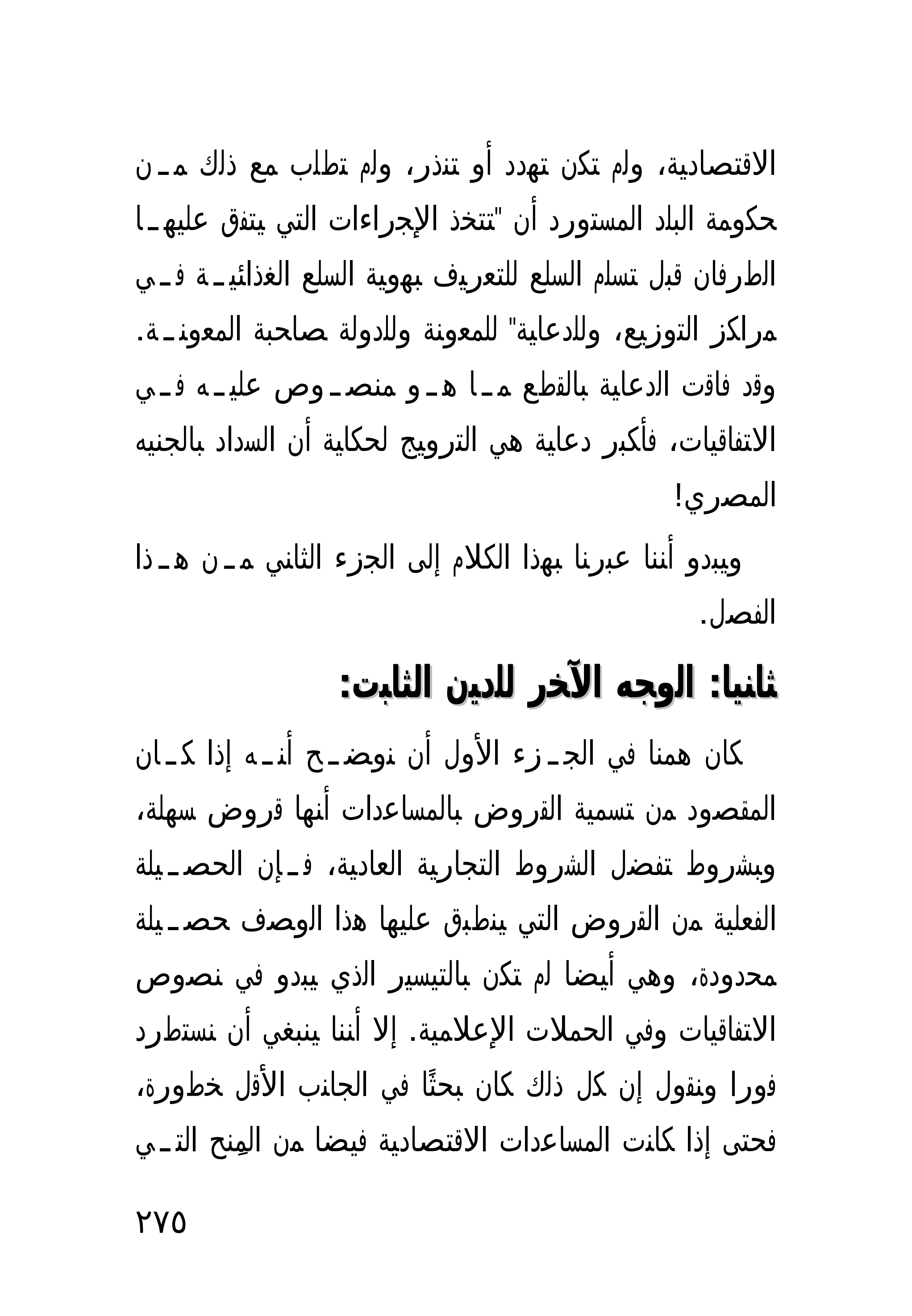
	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
القمح	% من واردات القمح	% من واردات القمح	% من واردات القمح	% من واردات القمح	% من واردات القمح
أمريكا	-	١٢	٤١	٤٦	٤٤,٢
استراليا	-	٢٧	٢٩	٣٠,٨	٢٤
فرنسا	٥٨	٢١	٢٠	٨	-
دقيق القمح	% من واردات الدقيق	% من واردات الدقيق	% من واردات الدقيق	% من واردات الدقيق	% من واردات الدقيق
أمريكا	-	٦	١٠	٤٢,٩	٤١,٨

استراليا	-	-	-	-	-
فرنسا	١٦	٢٠	٥٨	٣٩,٦	٤٦
الذرة الشامية	% من واردات الذرة	% من واردات الذرة	% من واردات الذرة	% من واردات الذرة	% من واردات الذرة
أمريكا	٨٢	٥٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع واردات الحبوب بالمليون جنيه	٢٥,٨	٥٥,١	٢١٣	١٥٣,٦	١٢٨,٦

وتعني أرقام الجدول (١٢) أن النصيب النسبي للولايـات المتحدة في واردات الحبوب المصرية عموما تطور في هذه السـنوات علـى النحـو التـالي: ٣,٨% (١٩٧٠/٦٩) ← ١٢,٨% ← ٤١,٥% ← ٥٣% ← ٥٦% (١٩٧٧).

***

إن اتفاقيات الستينيات كانت مع نفس الدولة وفـي إطـار نفس القانون ولكن كانت شروطها المالية أيسر بما لا يقاس، وكانت بعيدة عـن شـبهة التـدخل فـي إدارة السياسـات

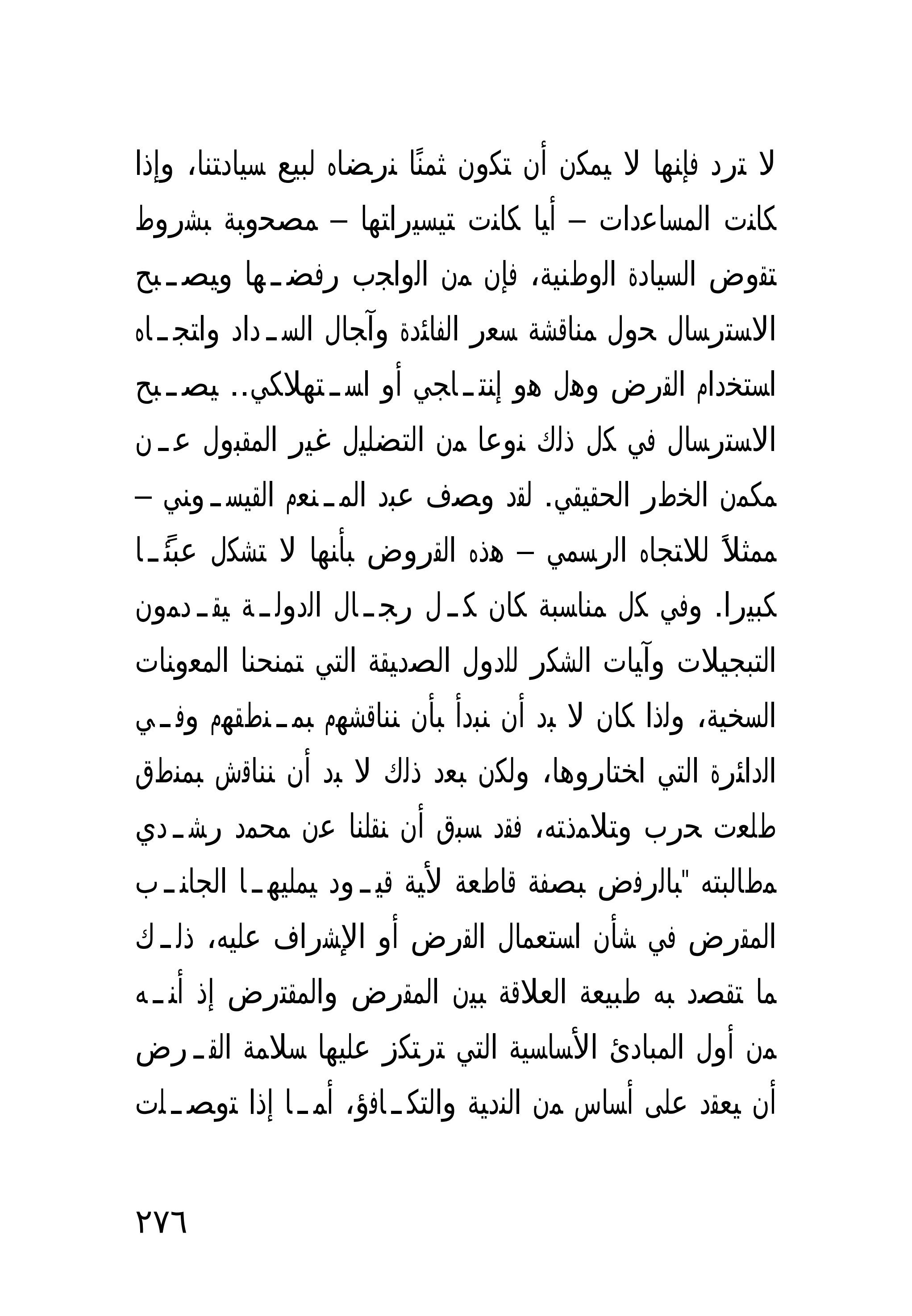


الاقتصادية، ولم تكن تهدد أو تنذر، ولم تطالب مع ذلك من حكومة البلد المستورد أن "تتخذ الإجراءات التي يتفق عليها الطرفان قبل تسلم السلع للتعريف بهوية السلع الغذائية في مراكز التوزيع، وللدعاية" للمعونة وللدولة صاحبة المعونة. وقد فاقت الدعاية بالقطع ما هو منصوص عليه في الاتفاقيات، فأكبر دعاية هي الترويج لحكاية أن السداد بالجنيه المصري!

ويبدو أننا عبرنا بهذا الكلام إلى الجزء الثاني من هذا الفصل.

ثانيا: الوجه الآخر للدين الثابت:

كان همنا في الجزء الأول أن نوضح أنه إذا كان المقصود من تسمية القروض بالمساعدات أنها قروض سهلة، وبشروط تفضل الشروط التجارية العادية، فإن الحصيلة الفعلية من القروض التي ينطبق عليها هذا الوصف حصيلة محدودة، وهي أيضا لم تكن بالتيسير الذي يبدو في نصوص الاتفاقيات وفي الحملات الإعلامية. إلا أننا ينبغي أن نستطرد فورا ونقول إن كل ذلك كان بحثًا في الجانب الأقل خطورة، فحتى إذا كانت المساعدات الاقتصادية فيضا من المِنح التي



لا ترد فإنها لا يمكن أن تكون ثمنًا نرضاه لبيع سيادتنا، وإذا كانت المساعدات – أيا كانت تيسيراتها – مصحوبة بشروط تقوض السيادة الوطنية، فإن من الواجب رفضـها ويصـبح الاسترسال حول مناقشة سعر الفائدة وآجال السـداد واتجـاه استخدام القرض وهل هو إنتـاجي أو اسـتهلاكي.. يصـبح الاسترسال في كل ذلك نوعا من التضليل غير المقبول عـن مكمن الخطر الحقيقي. لقد وصف عبد المـنعم القيسـوني – ممثلاً للاتجاه الرسمي – هذه القروض بأنها لا تشكل عبئًـا كبيرا. وفي كل مناسبة كان كـل رجـال الدولـة يقـدمون التبجيلات وآيات الشكر للدول الصديقة التي تمنحنا المعونات السخية، ولذا كان لا بد أن نبدأ بأن نناقشهم بمـنطقهم وفـي الدائرة التي اختاروها، ولكن بعد ذلك لا بد أن نناقش بمنطق طلعت حرب وتلامذته، فقد سبق أن نقلنا عن محمد رشـدي مطالبته "بالرفض بصفة قاطعة لأية قيـود يمليهـا الجانـب المقرض في شأن استعمال القرض أو الإشراف عليه، ذلـك ما تقصد به طبيعة العلاقة بين المقرض والمقترض إذ أنـه من أول المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها سلامة القـرض أن يعقد على أساس من الندية والتكـافؤ، أمـا إذا توصـلت

الدولة المقرضة إلى سبيل يمكنها من التحكم في استعمالات قروضها فإن ذلك لا يدل على ضعف الدولة المقترضة فحسب وإنما يتيح الفرصة لرأس المال الأجنبي لأن يبسط سيطرته على البلاد".

إلا أن هذا الجانب في قضية القروض أو المساعدات ظل بعيدا عن دائرة الضوء لفترة طويلة. كانت السلطات تعمد إلى إخفاء الشروط غير المالية، سواء في التصريحات والبيانات الرسمية؛ أو في المذكرات المقدمة من وزارة الخارجية عن اتفاقيات القروض، أو في تقارير اللجنة المختصة في مجلس الشعب (والتي تكتب طبعا بالتنسيق مع المسئولين التنفيذيين).. كان هناك تواطؤ واضح لقصر الحديث على الشروط المالية، ومن المؤكد أن هذه التعمية أسهمت في تمرير عدد كبير من الاتفاقيات قبل أن يبدأ صوت للمعارضة داخل مجلس الشعب. وقد تصادف أن كان كاتب هذه السطور أول معارض تقع عيناه على نصوص الاتفاقيات، وبالتالي كان له شرف كشف النقاب عن مصيبة الاتفاقيات المشروطة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، وقلت "إن منع الآخرين من التدخل في شئوننا ليس مجرد

مسألة كرامة، وإنما هو تعبير عن ضرورة الحفـاظ علـى الاستقلال الاقتصادي، وعلى اسـتقلال الإرادة، الـذي هـو أساس كل استراتيجيتنا العربية في التنمية بـل هـو أسـاس استعدادها الجاد لمواجهة العدو الصهيوني الإمبريالي" [٤٤].

وقد تفجر الموضوع لأول مرة داخل مجلس الشعب فـي أيار/ مايو ١٩٧٧ بمناسبة قرض الصندوق العربي لتطـوير شركة كفر الدوار للغزل والنسيج. لم يكن في الاتفاقية جديد، فقط تصادف أن قرأ بعض الوطنيين العقلاء نموذجـا لهـذه الاتفاقيات فطاش صوابهم. عارض نواب اليسـار بطبيعـة الحال، ولكن لم تقتصر المعارضة على هؤلاء، فقد تحـدث أيضا عبد الفتاح حسن (نائب رئيس حزب الوفد الجديد قبـل حله) وقال "إنني أستأذن المجلس في أن مثل هذه الاتفاقية مما ينبغي رفضه، ذلك لأنها وصـاية وهـذه الوصـاية – مـع احترامنا للأشقاء الذين أقرضونا، ينبغي أن نرفضها احتراما لأنفسنا قبل أن نبيع أنفسنا بهذه الصورة، وحتـى لا تجـيء اتفاقيات أخرى ربما تتضمن وصاية أكثر تعنتًا إن أجرنا هذه الوصاية، وأننا ممن يرفضون هذه الوصـاية مهمـا كانـت حاجتنا إلى المال، وينبغي أن نرتفع بالاتفاقيات إلى الحـدود

المألوفة". وساند عبد الفتاح حسن في معارضته العنيفة ممتاز نصار (من أقطاب المعارضين المستقلين) فأعلن "أن الاتفاقية انطـوت علـى شـروط إذعـان قاسـية تمـس سـيادتنا الاقتصادية"[٤٥].

وقد مرت هذه الاتفاقية مع ذلك، وكما مرت اتفاقيات قبلها وبعدها. ولكن يكفي أن الأذهان تنبهت إلـى أن الاتفاقيـات ليست مجرد اتفاقيات مالية، ولذا أصبحت المواجهة تتكـرر وتتصاعد مع كل اتفاقية جديدة، وأصبحت مهمة الحكومة في المناورة والخداع أكثر تعقيدا.

(١)

شروط إدارة المشروعات

من واجبنا الآن أن نثبت أن القروض الغربية (وسـنركز هنا على قروض البنك الدولي والحكومة الأمريكية وكـذلك على قروض الصناديق العربية) كانت قروضا خطـرة، وإذا كانت الشروط المالية، في اتفاقيات هذه القروض، أفضل من شروط المقرض التجاري – إلى حد ما – فإنها انتزعت فـي المقابل حقوقًا للدائنين تتجـاوز كثيـرا حقـوق المقـرض التجاري، وإذا كانت هذه القروض مخصصـة لمشـروعات

معينة فإنه كلما تزايد عدد الوحدات المستخدمة لمثـل هـذه القروض ازداد عدد الوحدات الاقتصادية التي تدار مباشـرة من الخارج، "وإن الإكثار من مثل هذه الاتفاقيات – كما قال أبو العز الحريري (عضو مجلس الشعب من حزب التجمـع الوطني) – سيترتب عليه انكماش في سيطرة مصـر علـى أرضها" (٤٦).

أ- الصناديق العربية:

إذا تابعنا في البداية الاتفاقيات مع الصناديق العربيـة (٤٧) نجد أن حقوقها في السيطرة على إدارة المشاريع أصـبحت مصاغة صياغة نمطية، تشمل الشروط التالية:

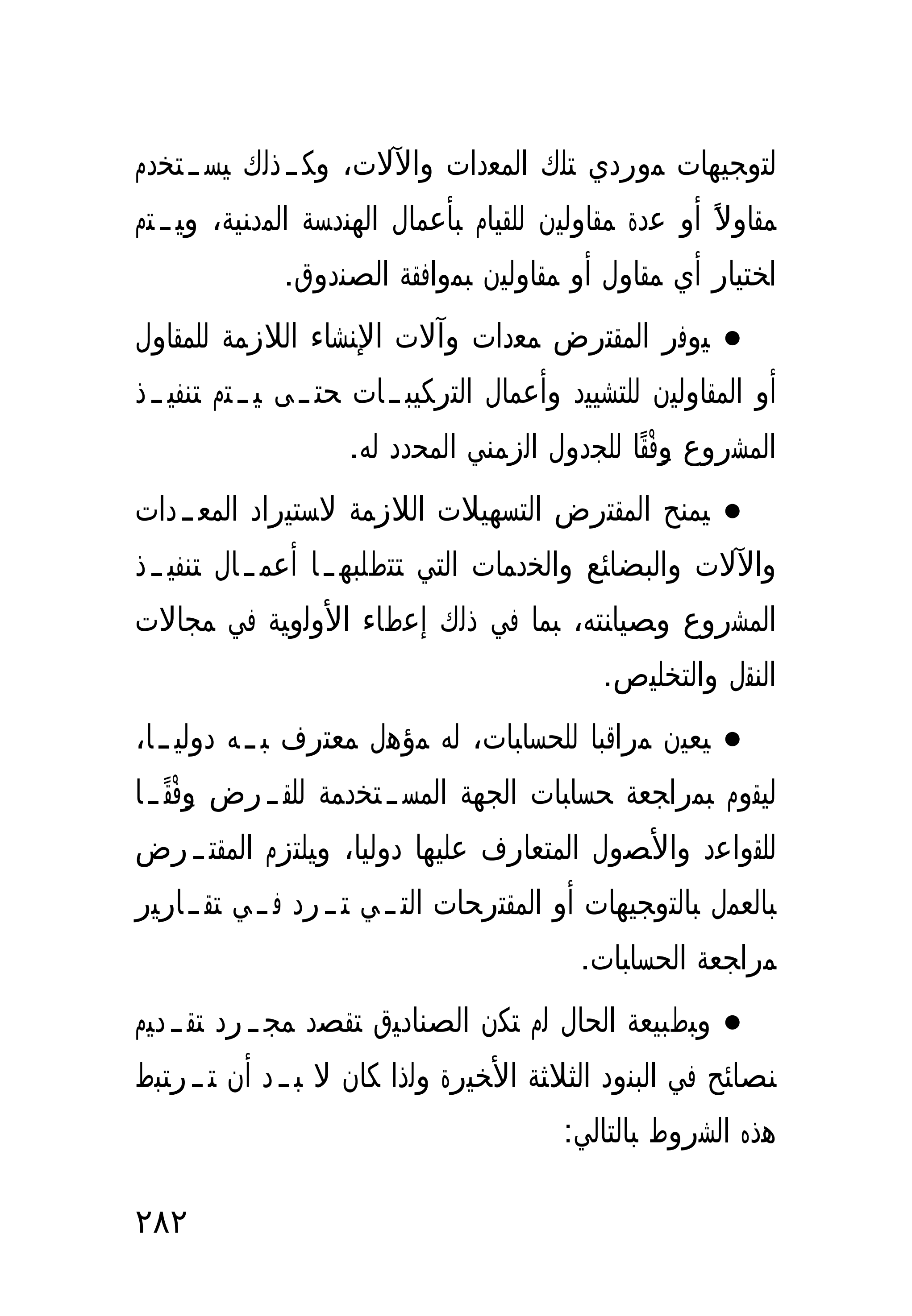
● صاحب الكلمة الأخيرة في تعيين مدير المشروع هـو الصندوق المقرض، ولا أدري لماذا تحرص الاتفاقيات على أن تكون صياغة هذا الشرط بالذات بأسلوب مهذب؛ حيـث يقول النص "ويتم تعيين مـدير المشـروع بالتشـاور مـع الصندوق (الفلاني) ويكون تعيينه شرطًا من شروط نفاذ هذه الاتفاقية". إن استخدام كلمة "التشاور" لا تخفي طبعا الصـفة الإلزامية لرأي الصندوق، خاصـة وأن بـاقي النصـوص

صريحة في تجسيد الهيمنة التي يمارسـها المقـرض وأنـه صاحب الموافقة النهائية.

• يستعين (المقترض) ببيت خبرة استشاري أو أية جهـة متخصصة يتم اختياره أو اختيارها وتحدد شروط اسـتخدامه أو استخدامها بموافقة (الصندوق) للمسـاعدة فـي مراجعـة وتنسيق وتنظيم جميع أعمال تشييد وتركيب (مشروع كـذا) وكذلك جميع الأعمال التي منح القرض من أجلها وغير ذلك من المسـئوليات التـي تحـدد بالاتفـاق بـين المقتـرض و(الصندوق). ويتم تعيين بيت الخبرة الاستشاري أو الجهـة المتخصصة في وقت لا يتجاوز مدة (كذا) من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

• يقدم المقترض للصـندوق الدراسـات والتصـميمات والمواصفات الخاصة بالمشروع، وجدولاً زمنيـا بمواعيـد تنفيذه، ويقدم كذلك للصندوق أية تعديلات يـرى ضـرورة إدخالها في المستقبل، وذلك كله على النحو المفصل المعقول الذي قد يطلبه الصندوق.

• يستخدم المقترض مقاولاً، أو عـدة مقـاولين، للقيـام بأعمال تركيبات المعدات والآلات الخاصة بالمشروع وفقًـا



لتوجيهات موردي تلك المعدات والآلات، وكذلك يستخدم مقاولاً أو عدة مقاولين للقيام بأعمال الهندسة المدنية، ويتم اختيار أي مقاول أو مقاولين بموافقة الصندوق.

- يوفر المقترض معدات وآلات الإنشاء اللازمة للمقاول أو المقاولين للتشييد وأعمال التركيبات حتى يتم تنفيذ المشروع وفْقًا للجدول الزمني المحدد له.

- يمنح المقترض التسهيلات اللازمة لاستيراد المعدات والآلات والبضائع والخدمات التي تتطلبها أعمال تنفيذ المشروع وصيانته، بما في ذلك إعطاء الأولوية في مجالات النقل والتخليص.

- يعين مراقبا للحسابات، له مؤهل معترف به دوليا، ليقوم بمراجعة حسابات الجهة المستخدمة للقرض وفْقًا للقواعد والأصول المتعارف عليها دوليا، ويلتزم المقترض بالعمل بالتوجيهات أو المقترحات التي ترد في تقارير مراجعة الحسابات.

- وبطبيعة الحال لم تكن الصناديق تقصد مجرد تقديم نصائح في البنود الثلاثة الأخيرة وإذا كان لا بد أن ترتبط هذه الشروط بالتالي:

* تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع إلى (الصندوق) تقريرا ربع سنوي في شكل ومضمون يوافق عليهما الصندوق، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوما من نهاية ربع السنة.

* تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع إلى الصندوق تقريرا سنويا عن سير المشروع، ونسخة من الحسابات الختامية لتلك الجهة، وتقرير مراقبي الحسابات، وذلك في وقت لا يجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

وتأكيدا لصلاحيات (الصندوق) وما يترتب عليها من متابعة دقيقة تنص الاتفاقيات أيضا على: "يتعاون المقترض والصندوق تعاونًا وثيقًا يكفل تحقيق أغراض القرض، ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض". وكذلك "يلتزم المقترض بتمكين مندوبي (الصندوق) من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته، والبضائع الممولة من القرض، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض".

ومن الحلقات الأساسية في سلسلة تنفيذ أية اتفاقية، حلقـة التعاقدات الخارجية. وقد جرت العادة علـى أن تـتم هـذه التعاقدات تحت إشراف (الصندوق) ورهـن موافقتـه. بعـد الإبرام إذا كانت صغيرة وقبل الإبرام إذا كانـت التعاقـدات كبيرة وفْقًا للنص كالتالي: "تبرم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع عن طريق التعاقد المباشر مع الموردين الأساسيين وذلك باتباع الإجراءات التالية:

(أ) الطلبيات التي لا تجاوز قيمتها ٣٠,٠٠٠ دينار كويتي:

يتم الاختيار لأنسب العروض المقدمة، وترسل صـورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالمبررات عند تقديم أول طلب للسحب بعد التعاقد. ولا يتعدى مجموع قيمة هذه الطلبيات مبلغ نصف مليون دينار كويتي (كان إجمـالي القرض ١٠ مليون دينار).

(ب) الطلبيات التي تجاوز قيمتها ٣٠,٠٠٠ دينار كويتي:

يتعين طرحها في مناقصـة دوليـة مفتوحـة، بشـروط وأوضاع يوافق عليها الصندوق ويقدم المقترض للصـندوق تقريرا بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقتـه قبـل التعاقد" (٤٨).

.. إن هذه الاتفاقيات ترتب حقوقًا للصناديق العربية تزيد كثيرا كما قلنا عن حقوق المقرض التجاري. وقد أثار هذه النقطة محمد حلمي مراد (قطب وطني ومعارض مستقل) وأوضح أنه "يجب أن يكون هناك تفاهم على الأسس التي تقوم عليها السياسة المالية بين حكومة جمهورية مصر العربية وبين الهيئات العربية والدولية؛ إذ هناك فارق بين الاقتراض وبين المشاركة في المشروع وبين المعونة والهبة. وإنني أفهم أن المشاركة في المشروع من هيئة عربية أو صندوق عربي تجعل له الحق في أن يضع الكثير من الشروط الخاصة بالإدارة والمحاسبة وسير المشروع، وذلك مقبول لأنه يعتبر شريكًا في المشروع وله الحق في إبداء الرأي حول تسيير نظام العمل فيه. أما عن الهبة أو المعونة فللواهب أو مقدم المساعدة التي لا ترد أن يطلب تخصيص الهدف الذي ستستعمل فيه لأنه هو الواهب أو المساعد، وقد تكون له أهداف يريد أن يحققها (بسبب هذه الأهداف نختلف في هذه النقطة مع حلمي مراد ع. ح)، أما الاقتراض فطالما كان فيه ضمان الحكومة أو البنك المركزي فهذا يكفي، ويغني عن أي تدخل تفصيلي في المشروعات وإدارتها

وتفاصيل عملها، ويجب ألا تمثل الدولة (في هـذا الشـأن) بالأشخاص العاديين، لأن الفرد العادي يمكن أن يعجز عـن السداد، ولا بد من وجود ضمانات مادية أو عينيـة، ولكـن طالما أن الدولة قد ضمنت هيئة قناة السويس (كانت المناقشة بخصوص قرض من الصندوق السعودي للهيئة – ع.ح) فلا داعي إذن لكثير من التفاصيل التي قـد تعتبـر قيـدا علـى الحكومة المصرية وعلى هيئة قناة السويس في كيفية استخدام القرض، وكيفية إدارة المشروع" (٤٩).

والحقيقة أنه لا يكفي أن نقول إن الصناديق العربيـة قـد استبدلت في هذه الاتفاقيات حقوقها الطبيعية كـدائن بحقـوق الشريك، فلمزيد من الدقة نقول إنها استحوذت على حقـوق الشريك الأكبر في ملكية رأس المال الذي يملك بهذه الصـفة أن يهيمن على الإدارة، ولا يقتصر على مجرد المشـاركة. وصلاحيات الصناديق – بالمناسبة – لا تنحصر في دائـرة التوسعات أو التجديدات التي يسهم القرض المعين في تمويلها فهي تمتد وتشمل إدارة الوحدة القائمة بأكملها، فتنص كافـة الاتفاقيات على:

"يلتزم المقترض أن يقدم للصـندوق جميـع المعلومـات والبيانات التي يطلبها – في حدود المعقول – والمتعلقة بإنفاق حصيلة القرض أو بالبضائع أو بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع أو بإدارتها، ويعين مدققًا للحسـابات لـه مؤهـل معترف به دوليا ليقوم بمراجعة حسابات الجهة (أو الشـركة حسب الاتفاقية) وِفْقًا للقواعد والأصـول المتعـارف عليهـا دوليا".

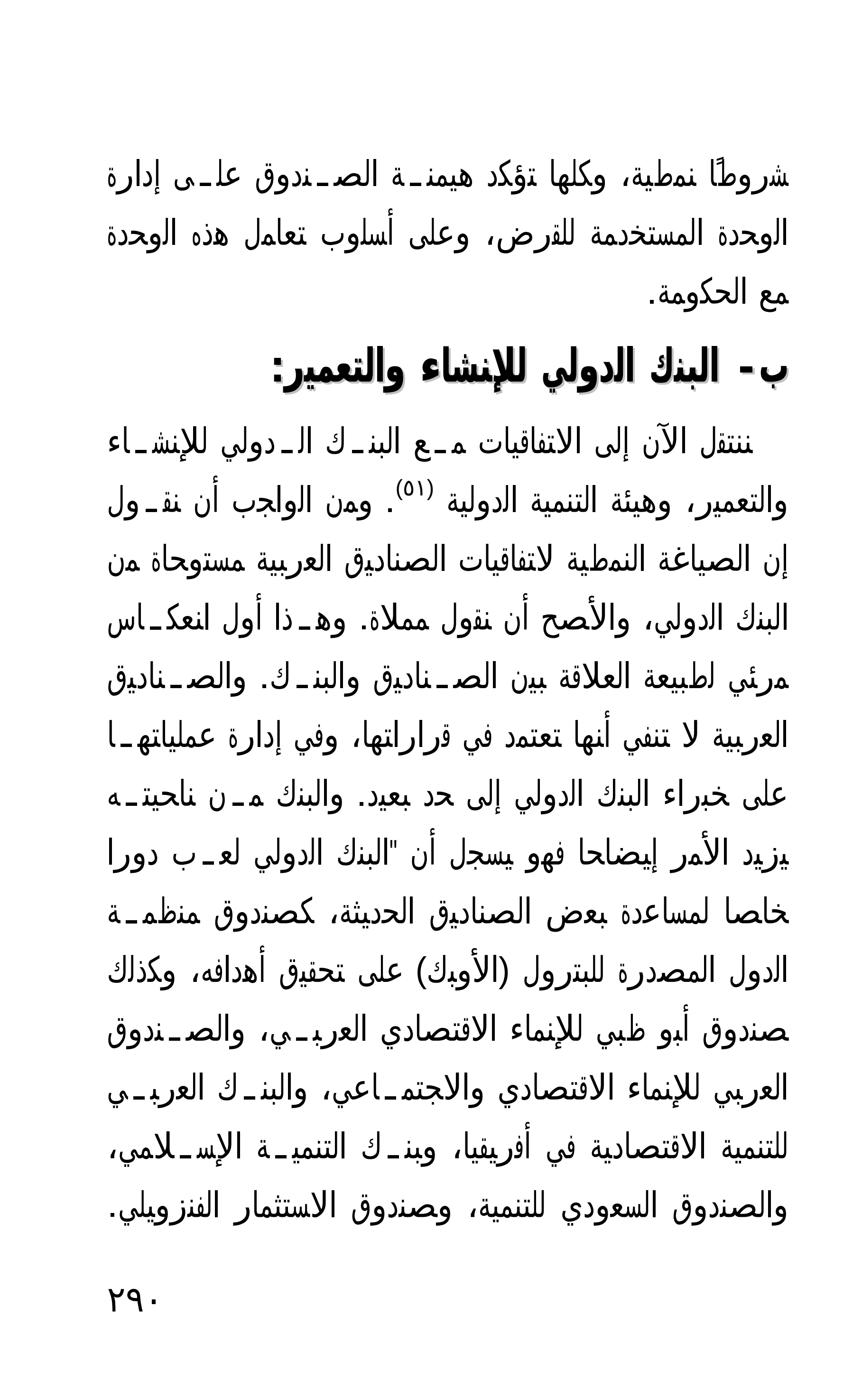
وتحدد الاتفاقيات ما ينبغي أن تكون عليه الأوضاع المالية للوحدة المعنية فنسبة القروض إلى رأس المال والاحتياطيات لا يمكن أن تزيد عن كذا، ولا تقـل نسـبة تغطيـة أقسـاط القروض وفوائدها عن كذا، ولا تقل نسبة الأموال الجاريـة عن كيت "وذلك كله ما لم يقرر الصندوق مسـتقبلاً الأخـذ بنسب مغايرة أكثر يسرا. وتحسب هذه النسب أو أي نسـبة أخرى تستبدل بها وِفْقًا للقواعد المذكورة في الملحق (كـذا) من هذه الاتفاقية". كذلك "يلتزم المقترض بأن تمتنع الشـركة عن القيام بأية استثمارات أخرى تزيد على (كذا) في أية سنة مالية خلال فترة تنفيذ المشروع إلا بموافقة الصندوق". وهذه الحقوق في التوجيه والهيمنة على إدارة الوحدة حقوق طويلة

الأجل تتواصل طوال سريان الاتفاقية، أي حتى الانتهاء من سداد آخر الأقساط.

إن الإدارة المصرية العليا في أية وحدة تستخدم قرضا من هذه القروض تدرك الآن أن تقريرا من الصندوق المقـرض ضدها يكفي لتغييرها مـن موقعهـا، وإذا أرادت السـلطات المصرية تثبيت أشخاص معينين ورأت الجهـات المقرضـة رأيا مخالفًا، فإن الجهات المقرضـة – بحكـم الصـلاحيات السابقة – هي السلطة الفعلية التي تصدر القرار. وتأكيدا لهذا الاتجاه نجد في حالة القرض لمشروع محطة كهرباء أبو قير – مثلاً – أن الاتفاقيـة مـع الصـندوق الكـويتي للتنميـة الاقتصادية العربية تنص على التزام المقترض (وهـو هنـا المؤسسة المصرية العامة للكهرباء) بأن "يستمر في العمـل طِبقًا لأنظمة وقواعد كفيلة بتحقيق أغراض المشروع ومقبولة لدى الصندوق. ويكون له من الصلاحيات والإدارة ما يؤهله لتنفيذ المشروع وإدارته بالعناية والكفاية اللازمتين. ويقـوم المقترض بإخطار الصندوق مسبقًا في ظـل روح التعـاون المشترك القائم بين الطرفين بأي إجراء مقترح لتغيير نظامه الأساسي أو لتعديل القواعد والأنظمة الخاصة به بشكل يؤثر

في تحقيق أغراض المشروع مع إعطاء الصندوق الفرصـة الكافية لتبادل الرأي بشأن الإجراء المقترح" (٥٠).

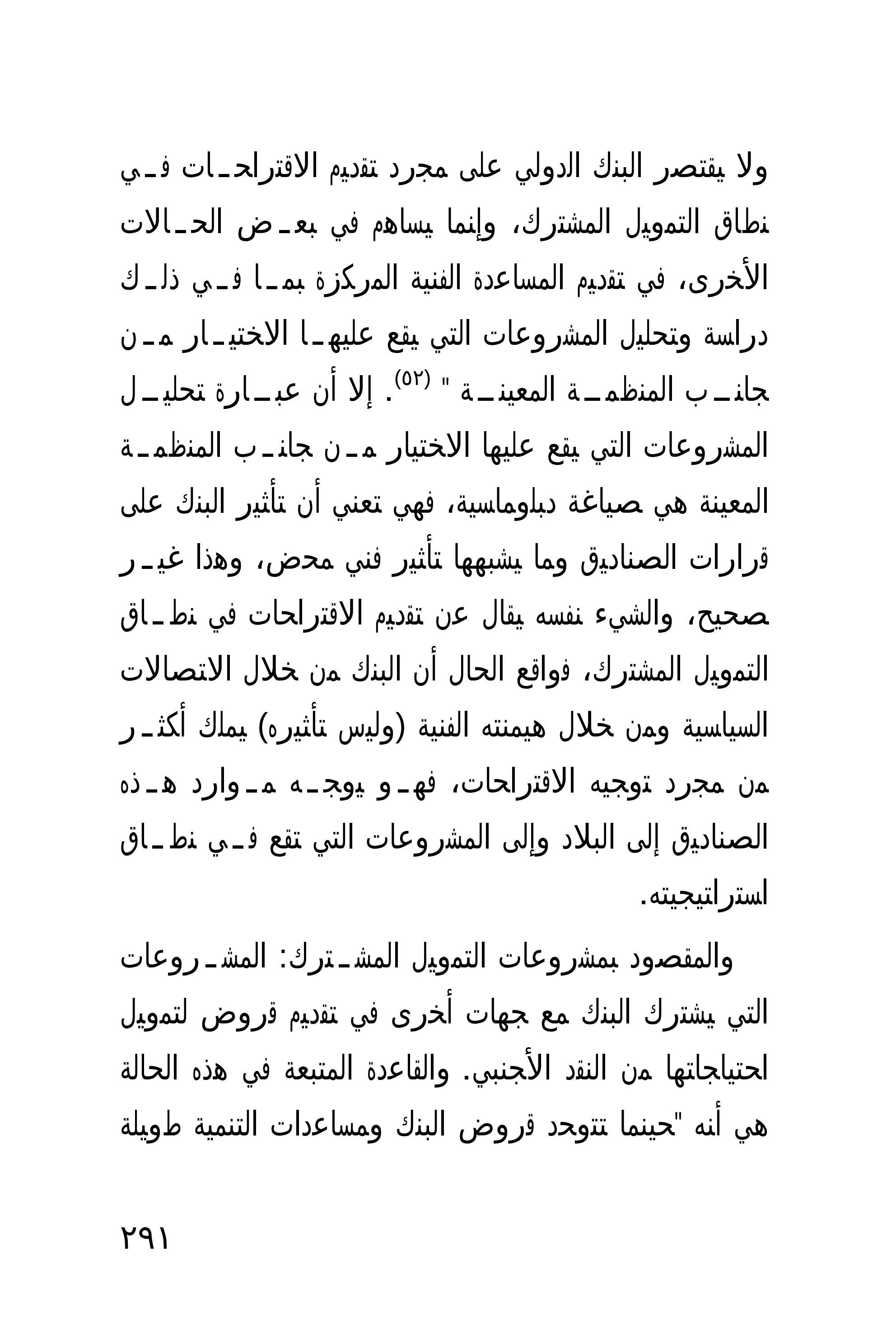
ومؤدى هذا النص أن الصندوق هـو صـاحب التوقيـع الأخير لأنظمة وقواعد العمل في كل عموم مؤسسة الكهرباء، وهو يلزم المؤسسة بإبلاغ الصندوق عن أية نية للحكومة في تعديل قواعد العمل. وتلتزم المؤسسة بالا تنفذ أية إجـراءات تتخذها الحكومة إلا بعد أن يقول الصندوق رأيه.. هذا المثال ليس فريدا، فمضمونه مثبت بشكل أو آخر في كل الاتفاقيات. وفي حالة ما إذا كان القرض مع الحكومـة مباشـرة فـإن المقترض (أي الحكومة) يقوم بوضع حصيلة القرض تحـت تصرف الجهة المشرفة على المشروع المحدد. وهنا لا تعتبر العلاقة بين الحكومة وبين هذه الجهة التابعة لها علاقة إدارية بين وحدات جهاز واحد، وإنما علاقة تنظمها "اتفاقية قـرض فرعية"، وهذه الاتفاقية تتضمن "شروطًا وأحكاما يوافق عليها الصندوق"، و"يلتزم المقتـرض (الحكومـة) بـأن لا يلغـي أو يعدل اتفاقية القرض الفرعية أو يحيل حقوقه فيهـا علـى الغير أو يتنازل عن تلك الحقوق، إلا بموافقـة الصـندوق". والشروط الواردة في الاتفاقيات الفرعية أصـبحت بـدورها



شروطًا نمطية، وكلها تؤكد هيمنـة الصـندوق علـى إدارة الوحدة المستخدمة للقرض، وعلى أسلوب تعامل هذه الوحدة مع الحكومة.

ب- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

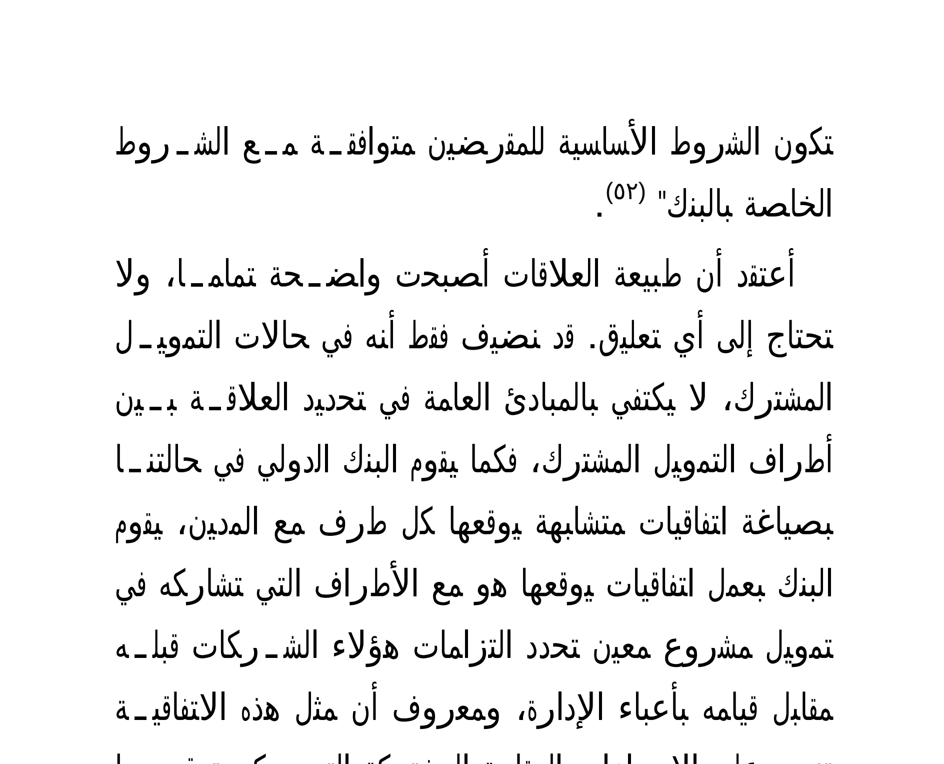
ننتقل الآن إلى الاتفاقيات مـع البنـك الـدولي للإنشـاء والتعمير، وهيئة التنمية الدولية [٥١]. ومن الواجب أن نقـول إن الصياغة النمطية لاتفاقيات الصناديق العربية مستوحاة من البنك الدولي، والأصح أن نقول مملاة. وهـذا أول انعكـاس مرئي لطبيعة العلاقة بين الصـناديق والبنـك. والصـناديق العربية لا تنفي أنها تعتمد في قراراتها، وفي إدارة عملياتهـا على خبراء البنك الدولي إلى حد بعيد. والبنك مـن ناحيتـه يزيد الأمر إيضاحا فهو يسجل أن "البنك الدولي لعـب دورا خاصا لمساعدة بعض الصناديق الحديثة، كصندوق منظمـة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) على تحقيق أهدافه، وكذلك صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربـي، والصـندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتمـاعي، والبنـك العربـي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبنـك التنميـة الإسـلامي، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق الاستثمار الفنزويلي.



ولا يقتصر البنك الدولي على مجرد تقديم الاقتراحـات فـي نطاق التمويل المشترك، وإنما يساهم في بعـض الحـالات الأخرى، في تقديم المساعدة الفنية المركزة بمـا فـي ذلـك دراسة وتحليل المشروعات التي يقع عليهـا الاختيـار مـن جانـب المنظمـة المعينـة " [٥٢]. إلا أن عبـارة تحليـل المشروعات التي يقع عليها الاختيار مـن جانـب المنظمـة المعينة هي صياغة دبلوماسية، فهي تعني أن تأثير البنك على قرارات الصناديق وما يشبهها تأثير فني محض، وهذا غيـر صحيح، والشيء نفسه يقال عن تقديم الاقتراحات في نطـاق التمويل المشترك، فواقع الحال أن البنك من خلال الاتصالات السياسية ومن خلال هيمنته الفنية (وليس تأثيره) يملك أكثـر من مجرد توجيه الاقتراحات، فهـو يوجـه مـوارد هـذه الصناديق إلى البلاد وإلى المشروعات التي تقع فـي نطـاق استراتيجيته.

والمقصود بمشروعات التمويل المشـترك: المشـروعات التي يشترك البنك مع جهات أخرى في تقديم قروض لتمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي. والقاعدة المتبعة في هذه الحالة هي أنه "حينما تتوحد قروض البنك ومساعدات التنمية طويلة

الأجل المقدمة من مصادر مختلفة لتمويل مشروع معين، فإن البنك يرأس نقابة التمويل" [٥٣]. و"يتباين الدور الـذي يلعبـه البنك في هذا الصدد تبعا لرغبات المقترضـين، والمقـدرة التمويلية، وخبرة الممول الشريك" [٥٢]. ولا شـك أن خبـرة بعض الصناديق العربية حين تلعب دور ممول شريك ترشح البنك الدولي لكي يلعب دورا أساسيا، وهو بالفعل يلعب هـذا الدور ويتولى "المسئولية الأولى" فـي مشـروعاته للتمويـل المشترك في مصر. و"يلعب البنك الدولي دورا هامـا فـي مرحلة الإشـراف أو إنفـاق القـرض وإدارتـه. ويوافـق المقرضون الآخرون في معظم حالات (التمويل المشـترك) على تولي البنك المسئولية الأساسية فـي نطـاق الإشـراف اليومي على تنفيذ المشروع"... "وبالنسبة للمقرضين الـذين لا يملكون الإفراد القادرين على إدارة قروضهم يبدي البنـك استعداده لتقديم المساعدات". ويتـولى البنـك "إدارة أمـوال المقرض باعتباره مديرا موثوقًا به، ويقوم البنك في معظـم المشروعات القائمة على التمويل المشترك، بمطابقة إجراءات الحصول على القرض، والتطبيق الفعلي في مجال الإنفـاق وإصدار التصديقات، ويمكن للبنك أن يقوم بهذه الأمور عندما



تكون الشروط الأساسية للمقرضين متوافقة مع الشروط الخاصة بالبنك" [٥٢].

أعتقد أن طبيعة العلاقات أصبحت واضحة تماما، ولا تحتاج إلى أي تعليق. قد نضيف فقط أنه في حالات التمويل المشترك، لا يكتفي بالمبادئ العامة في تحديد العلاقة بين أطراف التمويل المشترك، فكما يقوم البنك الدولي في حالتنا بصياغة اتفاقيات متشابهة يوقعها كل طرف مع المدين، يقوم البنك بعمل اتفاقيات يوقعها هو مع الأطراف التي تشاركه في تمويل مشروع معين تحدد التزامات هؤلاء الشركات قبله مقابل قيامه بأعباء الإدارة، ومعروف أن مثل هذه الاتفاقية تنص على الإجراءات العقابية المشتركة التي يمكن توقيعها على المدين، بإيقاف أو إنهاء القرض، أو التعجيل به، كذلك ينبغي أن تتضمن الاتفاقية الموقعة بين المقرضين النص على ضرورة تبادل المعلومات والمشاورات[٥٤]. وباختصار فإن الهدف من الاتفاقية توحيد جبهة المقرضين بقيادة البنك الدولي في مواجهة المدين. ولم يتح لنا للأسف أن نطلع على نماذج من اتفاقيات الصناديق العربية مع البنك الدولي، ولكن

يمكن على أية حال أن نستنتج فحواها من متابعـة الحركـة العامة لهذه الجهات.

على ضوء كل ذلك، يمكن أن نقول إن عرضنا السـابق للاتفاقيات مع الصناديق العربية يغنينا عن الإطالة في تناول اتفاقيات البنك تجنبا للتكرار، ولكن لا بد من التنويه بحقيقـة أن اتفاقيات البنك أكثر تعنتًا في العادة، وتفرض رقابة أكثـر إحكاما، ولا يرجع ذلك إلى تعفف الصناديق العربية، ولكـن لأن أية اتفاقية لهذه الصناديق جـزء مـن اتفـاق (تمويـل مشترك) مع البنك الدولي، وينص في مقدمة الاتفاقية صراحة أنه "حيث إن البنك الدولي وافق على تقديم قرض للمشـروع بمبلغ (كذا) فقد وافق الصندوق على المساهمة في تمويل هذا المشروع". طبعا هناك حيثيات أخـرى مثـل أن الصـندوق يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية.. إلخ أو قد تسـتخدم عبارة أكثر حرارة كما في حالة الصندوق السعودي تقول "إن الصندوق مقتنع بأهميـة وفائـدة المشـروع فـي التنميـة الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري الشقيق".. ولكن في كل الأحوال ينص على أن مرافقة البنك الدولي كانت أساسـا لقرار تقديم القرض. وفي وجود المسئول الأول، أو الشـقيق

الأكبر، مسلحا بكل الصلاحيات تتخفف الصناديق العربية من بعض الشروط، فقد لا تنص مثلاً على أن مراجع الحسابات لا بد أن يعين بموافقة الصندوق، اكتفاء بأن البنك يشترط ذلك في اتفاقيته. ووفقًا لملاحظات الفنيين المصريين، فإن بعض ممثلي الصناديق العربية يكتفون عادة بالمتابعة الميدانية العربية للتقدم ببعض المطالب، أو للسؤال عن بيانات معينة قد يتحرج ممثلو البنك عن طلبها، وعلى كل فإن بعض الاتفاقيات العربية تنص على أن أية شروط إضافية في اتفاقية قرض آخر مقدم لنفس الجهة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية العربية.

واتفاقية البنك الدولي – كالاتفاقية مع صندوق عربي – يمكن أن تكون مع الحكومة وتسمى حينئذ "اتفاقية القرض"، وتتولى الحكومة تحويل مبلغ القرض إلى الجهة المستخدمة بمقتضى اتفاقية أخرى تحدد الالتزامات المتبادلة لطرفي التعاقد، وتسمى الاتفاقية بين المقترض (الذي هو الحكومة) وبين الجهة أو الشركة: "اتفاق القرض التكميلي". وتنتهي القصة عادة عند هذا الحد في الاتفاقيات مع الصناديق العربية بشرط موافقة الصناديق على اتفاق القرض التكميلي. والبنك

الدولي يشترط الشرط نفسه طبعا، ولكنه يوقع إلى جانب ذلك – وفي نفس يوم توقيع اتفاقية القرض مع الحكومـة – مـا يسمى باتفاق المشروع" وهـو اتفـاق موقـع بـين الجهـة أو الشركة وبين البنك الدولي، تأكيدا لاستقلالية هذه الجهـة ومسئوليتها المباشرة أمام البنك.

في مشروع توسيع مصنع أسمنت طرة – علـى سـبيل المثال – نجد أن اتفاقية القرض تتضمن وضع الحدود التـي لا يجوز للحكومة أن تتجاوزها في العلاقة مع الشركة. وفي الاتفاقية الفرعية تلتزم الشركة بالدفاع عن هذه الحدود ضـد أي تدخل من جانب الحكومة، وإبلاغ البنك فور حدوث هـذا التدخل [٥٥].

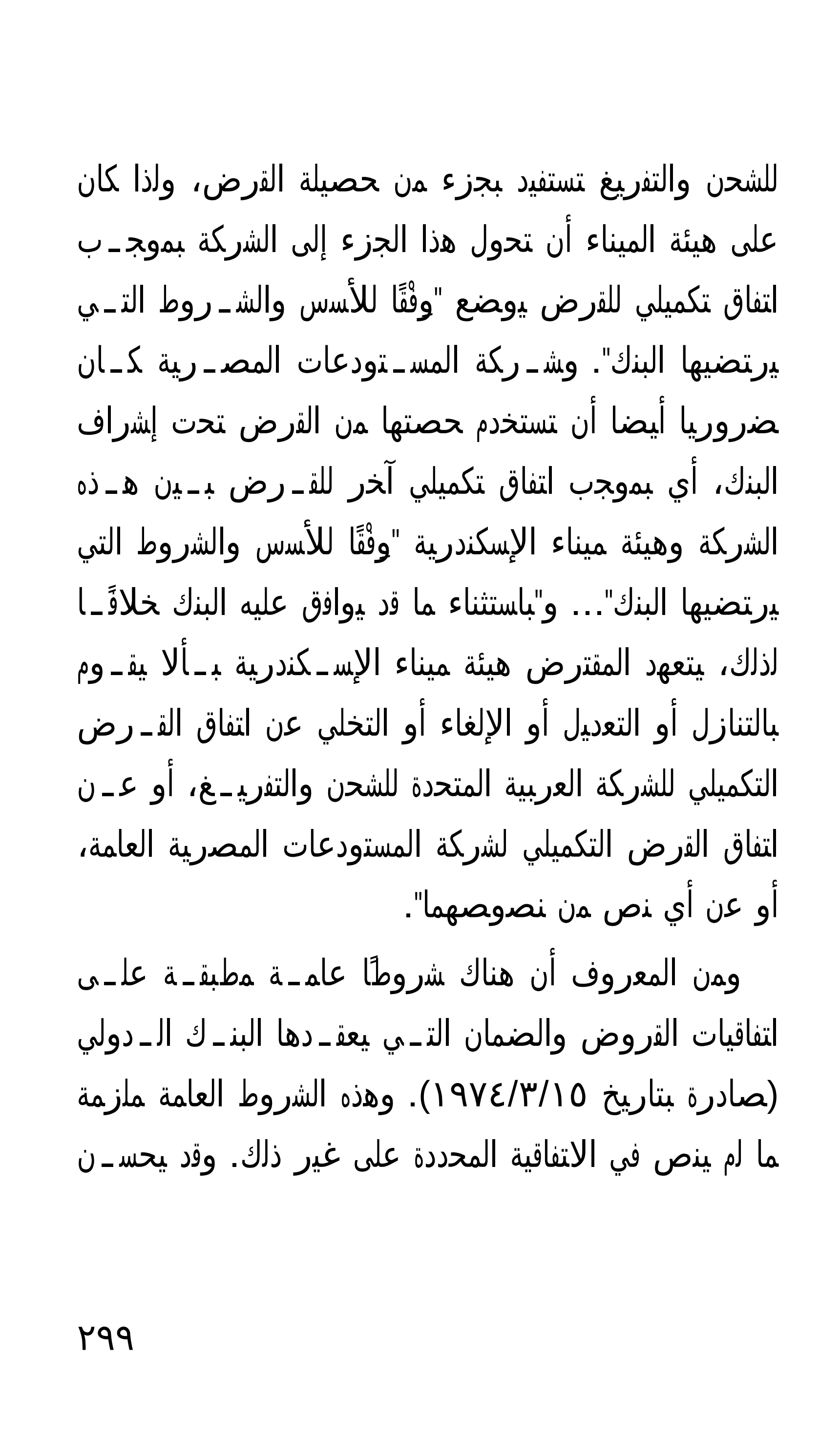
وفي أحيانٍ أخرى – كما في مشـروع تنميـة الخُضـر والفاكهة مثلاً [٥٦] – كانت اتفاقية القـرض مـع الحكومـة، واتفاق القرض التكميلي يوقع بين الحكومـة وبنـك مصـر "بشروط وأحكام يوافق عليها البنك (الـدولي)"... "ويتعهـد المقترض (بنك مصر في هذه الحالـة) بممارسـة حقوقـه بموجب اتفاق القرض التكميلي بالأسلوب الذي يكفل حمايـة مصالحه ومصالح البنك (الدولي) وتحقيق أهداف القـرض،

وفيما عدا ما يوافق عليه المقترض والبنك (الـدولي) خلافًـا لذلك فإن أي تنازل أو عدول أو إلغاء أو تخلٍ عـن اتفـاق القرض التكميلي أو أي نص من نصوصه سيتطلب موافقـة مسبقة من كل من المقترض والبنك (الدولي)"... وإلى جانب القرض التكميلي كان هناك "المقترض الفرعي" وهو: مؤسسة النوبارية لإنتاج التقاوي، واتحاد منتجي ومصدري المحاصيل البستانية، الجمعية التعاونية لمنتجي البطاطس، شركة الوادي للتصدير، شركة النيل، أو أي مستفيد يكون صـالحا لتلقـي القروض من بنك مصر.

إلى كل هذه المستويات تغوص الممارسـات الإشـرافية للبنك الدولي. فقد حدد البنك بمعرفته صلاحيات كل مستوى والتزاماته، وفي كل مستوى كان يحدد تفاصيل ما يكون وما لا يكون، ففي مستوى المقترض الفرعي (شركة النوباريـة مثلاً) نص على ضرورة مسـاعدتها فـي أعمـال الـري والصرف بالمزرعة التي ستنشأ لإنتاج تقاوي الخُضر طِبقًـا للجزء (ج) من المشروع ولذا يلزم التعاقد مع خبـراء فـي الري وتنظيم استخدامه بحيث تكون مـؤهلاتهم وخبـراتهم وشروط تعيينهم مقبولة من البنك الدولي – وكذلك مطلـوب

أن تقوم شركة النوبارية في موعد لا يتجاوز أربعة شـهور من تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ آخر يتفق عليـه مـع البنـك الدولي، بالتعاقد مع خبراء إدارة المزارع وتجهيز التقـاوي وتسويقها بحيث تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط تعييـنهم مقبولة من البنك – ويجب مساعدة وحدة بحـوث الخُضـر بمعهد البحوث التابع لوزارة الزراعة في البحوث التطبيقيـة ولذا يتعهد المقترض (أي الحكومة) بأن يعمل على أن تقـوم وحدة بحوث الخُضر بالتعاقد مع استشاريين زراعيين تكـون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط تعييـنهم مقبولـة مـن البنـك الدولي... إلخ.

وفي أحيانٍ أخرى يكون الاتفاق معقودا مع الجهة المنفذة مباشرة، وهنا تكمل اتفاقية القرض بالضرورة اتفاقية ضمان من الحكومة كما كان الشأن مع الصناديق العربية. ولكن مع البنك قد يتفرع قرض الجهة التنفيذية نفسه إلى أقسـام أدق. ففي حالة تجديد وتطوير ميناء الإسكندرية كان اتفاق القرض مع هيئة ميناء الإسكندرية (مـع اتفـاق ضـمان حكومـة جمهورية مصر العربية) [٥٧]. ولكن البنك لم يقف بسـلطاته الإشرافية عند مستوى هيئة الميناء، فالشركة العربية المتحدة



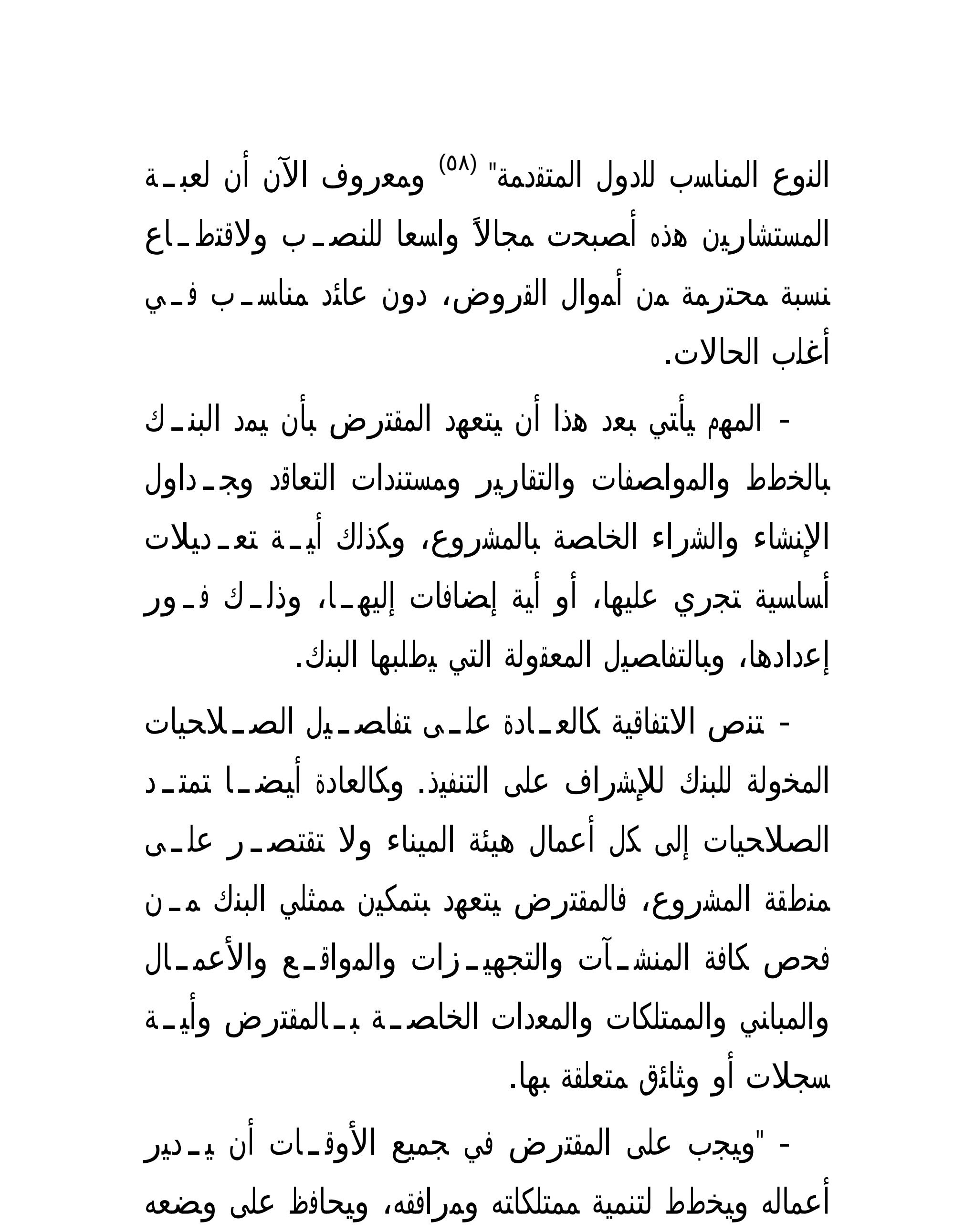
للشحن والتفريغ تستفيد بجزء من حصيلة القرض، ولذا كان على هيئة الميناء أن تحول هذا الجزء إلى الشركة بموجب اتفاق تكميلي للقرض يوضع "وِفْقًا للأسس والشروط التي يرتضيها البنك". وشركة المستودعات المصرية كان ضروريا أيضا أن تستخدم حصتها من القرض تحت إشراف البنك، أي بموجب اتفاق تكميلي آخر للقرض بين هذه الشركة وهيئة ميناء الإسكندرية "وِفْقًا للأسس والشروط التي يرتضيها البنك"... و"باستثناء ما قد يوافق عليه البنك خلافًا لذلك، يتعهد المقترض هيئة ميناء الإسكندرية بألا يقوم بالتنازل أو التعديل أو الإلغاء أو التخلي عن اتفاق القرض التكميلي للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ، أو عن اتفاق القرض التكميلي لشركة المستودعات المصرية العامة، أو عن أي نص من نصوصهما".

ومن المعروف أن هناك شروطًا عامة مطبقة على اتفاقيات القروض والضمان التي يعقدها البنك الدولي (صادرة بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٥). وهذه الشروط العامة ملزمة ما لم ينص في الاتفاقية المحددة على غير ذلك. وقد يحسن

أن نلقي نظرة سريعة على بعض بنود المثال الأخير الـذي عرضنا له: اتفاقية القرض مع هيئة ميناء الإسكندرية.

- يقوم المقترض (هيئة الميناء) باسـتخدام مستشـارين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وأسس وشروط استخدامهم مقبولة من البنك. وقضية المستشارين مبدأ ثابت في اتفاقيات البنـك الدولي. و"المهندس الاستشاري – كما يقول البنك – يصـبح في إطار خبرته المهنية مشرفًا على المشروع، دون أن يكون له أي ارتبـاط أو صـلة بمـوردي المعـدات والمهمـات أو المقاولين أو البيوتات الإنشائية" (٥٨) ويعترف البنك بـأن وجود المستشارين الذين يقومون بدراسة العطاءات الخاصـة بالمشروعات التي يمولها البنك يثير عدة مشاكل، فأولاً "هـذا اللون من النشاط لا يعتبر من العرف التجاري في كثير مـن الدول المتقدمة، وفي كثير من الدول النامية فإن هذا النشـاط غير موجود"....

"وثانيا: قد لا يكون هناك تناسـق بـين النظـام المتبـع والاحتياجات التكنولوجية للاقتصاد المحلي، فكثيرا ما يميـل المستشارون إلى وضع تصميمات، وتنفيذ مشروعات، تتفـق والمفاهيم التكنولوجية المألوفة لديهم. وكثيرا ما تكـون مـن



النوع المناسب للدول المتقدمة" [58] ومعروف الآن أن لعبة المستشارين هذه أصبحت مجالاً واسعا للنصب ولاقتطاع نسبة محترمة من أموال القروض، دون عائد مناسب في أغلب الحالات.

- المهم يأتي بعد هذا أن يتعهد المقترض بأن يمد البنك بالخطط والمواصفات والتقارير ومستندات التعاقد وجداول الإنشاء والشراء الخاصة بالمشروع، وكذلك أية تعديلات أساسية تجري عليها، أو أية إضافات إليها، وذلك فور إعدادها، وبالتفاصيل المعقولة التي يطلبها البنك.

- تنص الاتفاقية كالعادة على تفاصيل الصلاحيات المخولة للبنك للإشراف على التنفيذ. وكالعادة أيضا تمتد الصلاحيات إلى كل أعمال هيئة الميناء ولا تقتصر على منطقة المشروع، فالمقترض يتعهد بتمكين ممثلي البنك من فحص كافة المنشآت والتجهيزات والمواقع والأعمال والمباني والممتلكات والمعدات الخاصة بالمقترض وأية سجلات أو وثائق متعلقة بها.

- "ويجب على المقترض في جميع الأوقات أن يدير أعماله ويخطط لتنمية ممتلكاته ومرافقه، ويحافظ على وضعه

المالي بما يتفق مع أساليب إدارة الموانئ والنظم الإدارية والمالية والهندسية السليمة، وذلك تحت إشراف إدارة ذات خبرة وكفاءة، كما يجب على المقترض أن يحافظ على منشآته ومعداته وممتلكاته وخدماته وأن يقوم بجميع التجديدات والإصلاحات اللازمة على أن يكون ذلك كله وفْقًا لأساليب إدارة الموانئ والنظم الإدارية والمالية والهندسية السليمة".

(هذا البند ليس مجرد نصيحة، فهو مسبوق بكلمة "يجب"، وهو يعني عند البنك الدولي أن يتدخل بشكل منتظم للتعرف على ما إذا كانت إدارة هيئة الميناء في مستوى الالتزامات المفروضة أو لا).

- يجب على المقترض أن يتخذ كافة الخطوات اللازمة للحصول والمحافظة على وتجيد جميع الحقوق والسلطات والامتيازات والإعفاءات اللازمة أو المفيدة في إدارة عملياته – ويجب على المقترض ألا يبيع أو يتصرف بشكل أو بآخر في أي من ممتلكاته أو أصوله التي يحتاجها لأداء عملياته بكفاءة.

- يجب على المقترض أن يطلب سنويا العملات الأجنبية التي يحتاجها لشراء قطع غيار لكل معدات المشروع وذلـك من الهيئـات المسـئولة التابعـة للضـامن (أي للحكومـة المصرية).

- يجب على المقترض أن يزيد أو أن يعمل على زيـادة إنتاجية الروافع في الساعة بالنسبة لعمليات الشحن والتفريـغ بحيث تصل إلى متوسط سنوي ١١,٣ طن على الأقل اعتبارا من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩.

- يتعهد المقترض بأن يبحث مع البنك تقرير المستشارين عن الدراسات الخاصة بالجزء (ج) من المشروع – ويتعهـد المقترض بأن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير سالف الذكر والمتعلقة بالجزء (كذا) مـن المشروع والتي يوافق عليها البنك وذلك اعتبـارا مـن أول كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، على أن يتم العمل بالتوصـيات الخاصة بإعادة تقييم الأصول اعتبارا من ٣١ كـانوا الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، أما باقي أجزاء التقرير فيبـدأ العمـل بهـا اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

- يتعهد المقترض بأن يتشاور مع البنك في شـأن أي تعديل أو مراجعة تجري على برنامج الاستثمار خلال الفترة ٧٥ – ١٩٨٠ (المقصود برنامج الاستثمار العام لكل هيئـة ميناء الإسكندرية).

- يتعهد المقترض بأن يقوم بالتشاور مع الضامن، بدراسة وضع نظام مناسب للحوافز خاص بالعاملين الأكفاء وتعيـين أمثال هؤلاء العاملين لخدمة المقترض، على أن يتم استكمال هذه الدراسة حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦.

- يتعهد المقترض بالاحتفاظ بسـجلات وافيـة – طِبقًـا للأصول المحاسبية السليمة المعمول بها – لكي تبين عملياته ومركزه المالي.

ويتعهد المقترض بما يلي:

- العمل علـى مراجعـة حسـاباته وقوائمـه الماليـة (الميزانيات وقوائم الإيرادات والمصروفات وما يتعلق بهـا من بيانات) عن كل سنة مالية، وِفْقًـا لأصـول المراجعـة السليمة المتعارف عليها، وذلك بمعرفة مـراجعين مسـتقلين مقبولين لدى البنك.

- أن يوافي البنك بمجرد أن يتيسر له ذلك، وبشـرط ألا يتجاوز ذلك بحال من الأحوال الشهور السنة التالية لانتهـاء السنة المالية بما يلي:

(أ) نسخ متعددة من القوائم المالية الخاصة بهـذه السـنة والتي تمت مراجعتها (ب) تقرير المراجعـة الـذي أعـده المراجعون سالفو الذكر وبالمدى وبالتفصيل الذين يطلبهمـا البنك.

- أن يزود البنك بأية معلومات أخرى متعلقة بحسـابات هيئة ميناء الإسكندرية، وقوائمها المالية وعمليات المراجعـة بالشكل المناسب الذي يطلبه البنك من وقت لآخر.

فيما عدا ما قد يوافق عليه البنك خلافًا لذلك، فـإن علـى المقترض في حدود طاقته، ومـن وقـت لآخـر، أن يتخـذ أو يعمل على اتخاذ كافة الإجراءات (وتشمل تعـديل نظـام الرسوم وأسعارها) كلما اقتضى الأمر ذلك، لتحقيق إيرادات تكفي لتغطية مصروفات التشـغيل (متضـمنة مصـروفات الاستهلاك والصيانة الملائمة) ولتحقيق عائد سنوي لا يقـل عن ٩% من صافي قيمة أصول المقترض الثابتة التي تساهم في التشغيل. وحددت الاتفاقية طريقـة الحسـاب وتعريـف

"صافي الدخل من التشغيل"، واصطلاح "قيمة أصول المقترض الثابتة التي تساهم في التشغيل".

- يقوم المقترض والبنك بمناقشة تقرير المستشارين الخاص بإعادة تقييم أصول المقترض – ويقوم المقترض بالاستعانة بالمستشارين المذكورين بإجراء الآتي:

- إعادة تقييم أصوله وِفْقًا لأساليب التقييم السليمة والمتعارف عليها، والتي يقبلها كل من البنك والضامن وذلك اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

- تقديم نظام مناسب للحسابات الإدارية اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

- تطبيق هيكل جديد للرسوم مرتبط بالتكلفة (ومتضمنًا العوائد على الأرض) على أساس نفقة الإحلال المقدرة للأصول الخاصة بالمقترض. بحيث يكون مقبولا لدى كل من البنك والضامن وذلك اعتبارا من ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٨.

- و... كان مقدرا أن قرض البنك الدولي لا يوفر كل النقد الأجنبي المطلوب لمشروعات الميناء، ولذلك كانت هناك "شروط إضافية لتنفيذ اتفاق القرض":

(أ) أن يتلقى البنك خطة تمويل مقبولة للمشروع.

(ب) أن تعقـد هيئـة المينـاء أو الحكومـة المصـرية، أو أحدهما، اتفاقات تمويل مشارك يرتضـيها البنـك بمبلـغ يعادل ٥٠ مليون دولار على الأقل.

***

أرجو ألا يتصور أنني انتقيت اتفاقية ذات طابع خـاص، فالاتفاقية المعروضة ممثل للاتجاه الأساسي في أي اتفاق مع البنك الدولي.

ولا مانع لإكمال الصورة من عرض أسـلوب اسـتخدام حصيلة القرض في الشراء من الخارج. ومفهـوم أن البنـك الدولي يصر على أن يتم شراء السلع والأعمـال بمقتضـى عقود تتخذ فيها الإجراءات التي تتفق مع ما نشره البنك (آب/ أغسطس ١٩٧٥) حول "إرشادات الشراء في نطاق قـروض البنك الدولي وهيئة التنمية"، وباختصار فإن الأسـاس هـو المناقصات بين عروض دولية متنافسة. ولكن البنك كالعـادة لا يقتصر على التوجيهات المحددة، فمن مهامـه "الرئاسـية" أيضا أن يتابع ما تم بشأن هذه التوجيهات.

وعلى ذلك تقضي الخطوة الأولى مـن تعليمـات البنـك بدعوة للراغبين في تقديم العطاءات إلى إيـداع مـا يثبـت خبرتهم، ولكن على المقترض قبل الإعلان عن هذه الـدعوة أن يقوم بموافاة البنك بتفاصيل الإجراءات التـي يجـب أن تتبع، على أن يدخل عليها التعديلات المعقولة التي قد يطلبها البنك.

بعد موافقة البنك تعلن الدعوة ثم يقدم المقترض إلى البنك قائمة بالراغبين في التقدم بعروض. ومن يتقدم منهم يرسـل المقترض إلى البنك بيانات خبرتهم، مع بيـان مـؤهلاتهم، وأسباب إقصاء أي منهم، وذلك حتى يبدي البنك ملاحظاتـه عليها قبل أخطار هؤلاء. ثم يتولى المقترض الإضافة إلـى القائمة أو الحذف منها أو التعديل فيها بناء على ما قد يطلبـه البنك وفي حدود المعقول.

وفيما يتعلق بكافة العقود التي تقدر قيمتها بما يعادل ٢٥٠ ألف دولار أو أكثر يتم الآتي:

- قبل الإعلان عن المناقصات يقوم المقتـرض بموافـاة البنك بنص الدعوات الموجهة بشأن طلب العطاءات وبكافـة المواصفات والمستندات المتعلقة بها ليبدي ملاحظاته عليهـا.

كما يرسل معها وصفًا لإجراءات الإعلان علـى أن يقـوم المقترض – بناء على ما قد يطلبه البنك – بإجراء التعديلات التي يرى إدخالها على تلك المستندات أو الإجراءات. وأيـة تعديلات إضافية على هذه المستندات يجب أن يتفـق عليهـا أولاً مع البنك، قبل تقديمها إلى المدعوين للتقدم بالعطاءات.

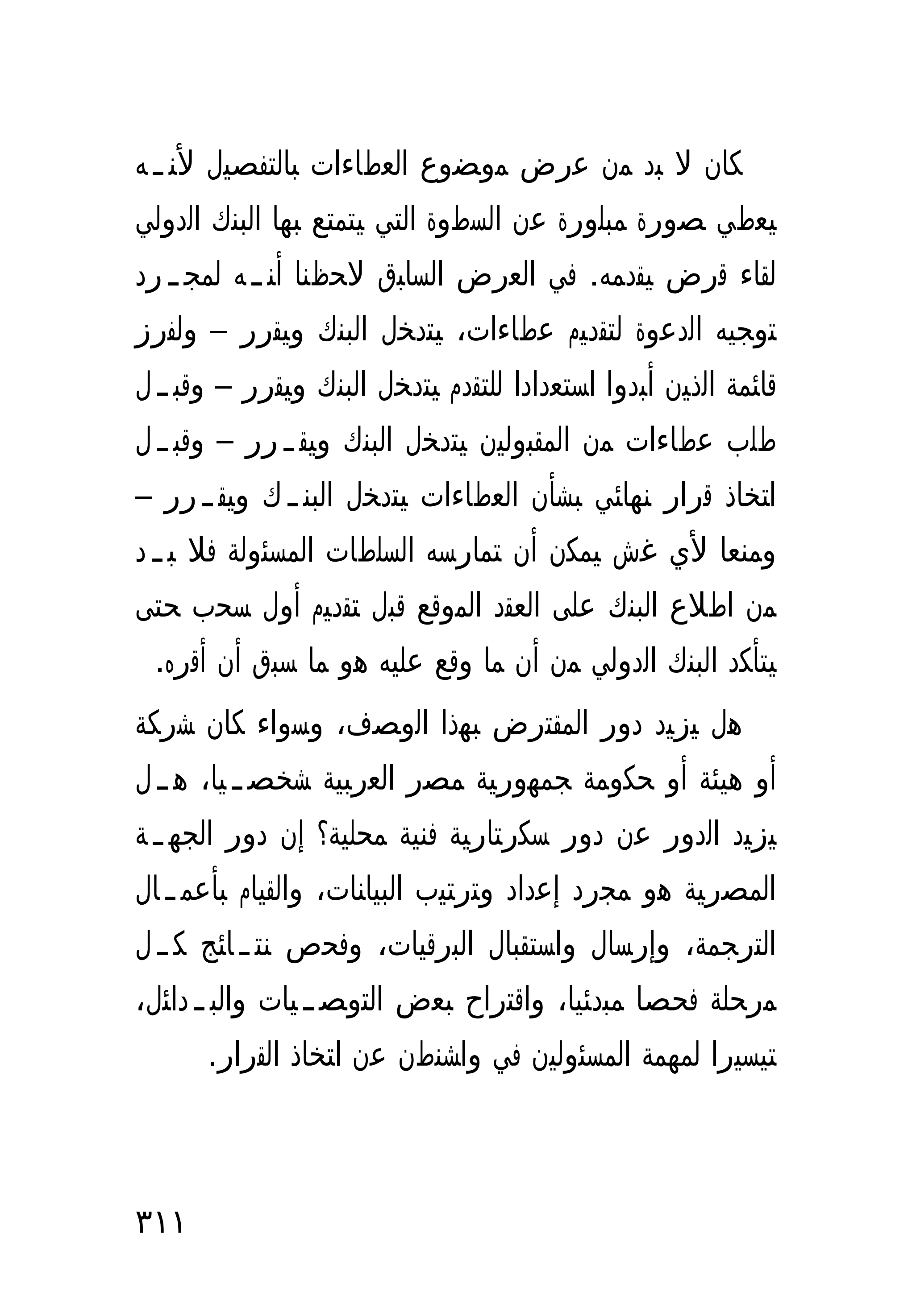
بعد تلقي العطاءات وتقييمها، وقبل اتخاذ قـرار نهـائي بشأنها، يقوم المقترض بإخطار البنك باسم مقدم العطاء الذي يعتزم إسناد العقد إليه، كما يوافي البنك خلال فتـرة كافيـة تسمح بإبداء وجهة نظره بتقرير مفصل عن تقييم ومقارنـة العطاءات التي يتم استلامها، وعن أيـة معلومـات أخـرى يطلبها البنك، ويقوم البنك – إذا ما قرر أن التعاقد المزمـع يتعارض مع ما جاء بالإرشادات أو مع ما جاء بهذا الجدول (أي الجدول المرفق بالاتفاقية) بأخطار المقترض بذلك فورا مع بيان الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار.

- لا يجوز أن تختلف شروط وأحكـام العقـد اختلافًـا جوهريا عن تلك الواردة في الدعوة الموجهة للموردين للتقدم ببيان خبراتهم وكفاءاتهم دون موافقة البنك على ذلك.

- يجب موافاة البنك بنسختين طِبق الأصل من العقد فور توقيعه، وقبل تقديم أول طلب لسحب مبـالغ مـن الحسـاب القرض بخصوص هذا العقد.

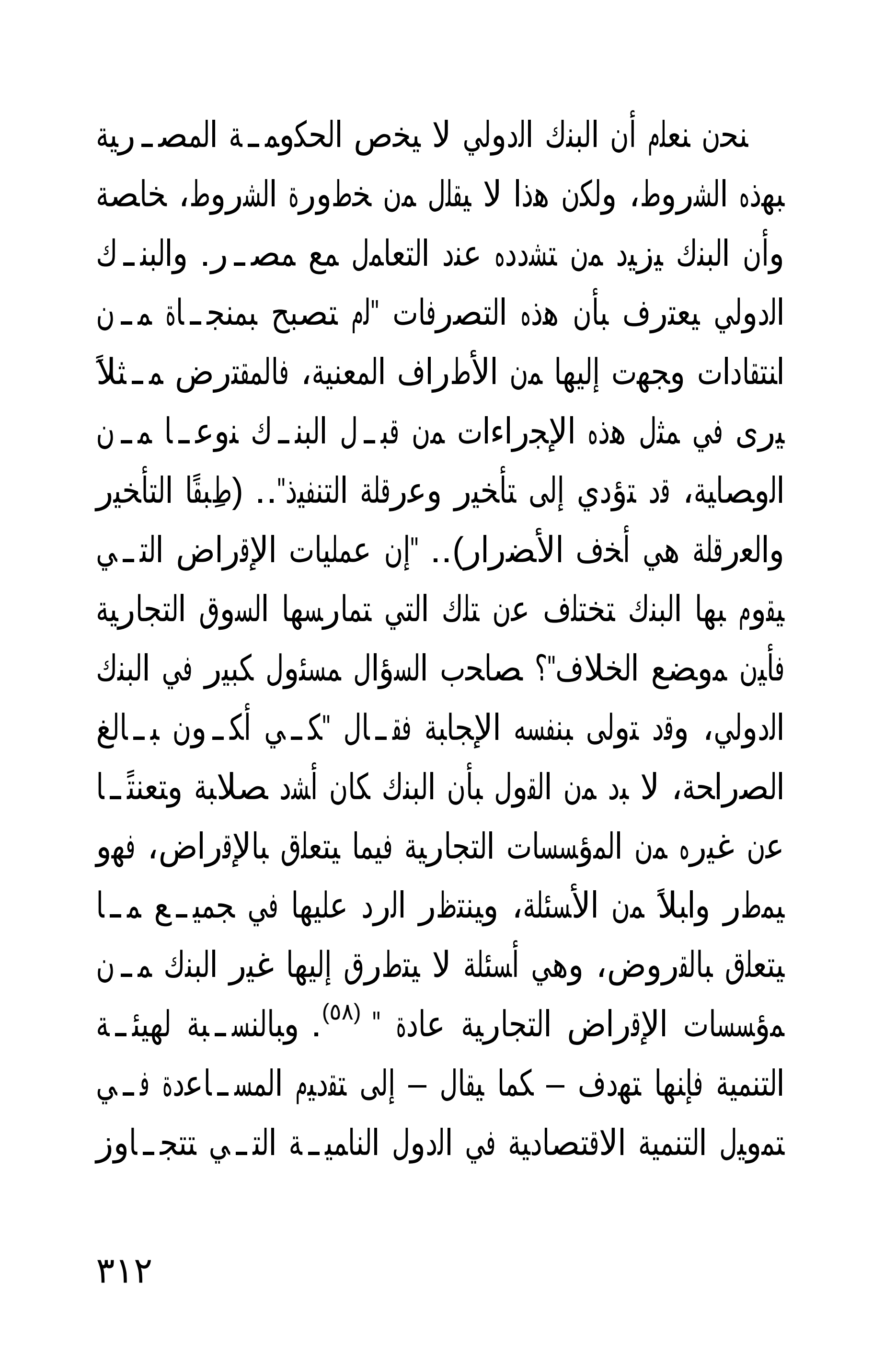
- الحديث السابق كان ينطبق على العقود التي تقدر قيمتها بما يعادل ٢٥٠ ألف دولار أو أكثر، فماذا عن العقود التـي تقل قيمتها عن ذلك؟ طبعا لا بد مـن مراقبتهـا أيضـا وإن جازت في شأنها بعض المرونة، "فبالنسـبة لأي عقـد يـتم تمويله من حصيلة القرض ولا تسري عليه الأحكام السابقة، يقوم المقترض بموافاة البنك فور توقيعه، وقبـل تقـديم أول طلب للبنك لسحب مبالغ من حساب القرض بخصوص هـذا العقد، بنسختين طِبق الأصـل منـه ويرفـق بهمـا تحليـل للعطاءات وتوصيات البت بالتعاقـد المزمـع والمعلومـات الأخرى المعقولة التي يطلبها البنك، وإذا قرر البنك أن إسناد العقد لا يتمشى مع ما جاء بالإرشادات أو مع ما جاء (بهـذا الجدول) فإنه سيقوم فورا بإخطـار المقتـرض، مـع بيـان الأسباب التي دعته إلى اتخاذ هذا القرار".

***



كان لا بد من عرض موضوع العطاءات بالتفصيل لأنـه يعطي صورة مبلورة عن السطوة التي يتمتع بها البنك الدولي لقاء قرض يقدمه. في العرض السابق لاحظنا أنـه لمجـرد توجيه الدعوة لتقديم عطاءات، يتدخل البنك ويقرر – ولفرز قائمة الذين أبدوا استعدادا للتقدم يتدخل البنك ويقرر – وقبـل طلب عطاءات من المقبولين يتدخل البنك ويقـرر – وقبـل اتخاذ قرار نهائي بشأن العطاءات يتدخل البنـك ويقـرر – ومنعا لأي غش يمكن أن تمارسه السلطات المسئولة فلا بـد من اطلاع البنك على العقد الموقع قبل تقديم أول سحب حتى يتأكد البنك الدولي من أن ما وقع عليه هو ما سبق أن أقره.

هل يزيد دور المقترض بهذا الوصف، وسواء كان شركة أو هيئة أو حكومة جمهورية مصر العربية شخصـيا، هـل يزيد الدور عن دور سكرتارية فنية محلية؟ إن دور الجهـة المصرية هو مجرد إعداد وترتيب البيانات، والقيام بأعمـال الترجمة، وإرسال واستقبال البرقيات، وفحص نتـائج كـل مرحلة فحصا مبدئيا، واقتراح بعض التوصـيات والبـدائل، تيسيرا لمهمة المسئولين في واشنطن عن اتخاذ القرار.



نحن نعلم أن البنك الدولي لا يخص الحكومة المصرية بهذه الشروط، ولكن هذا لا يقلل من خطورة الشروط، خاصة وأن البنك يزيد من تشدده عند التعامل مع مصر. والبنك الدولي يعترف بأن هذه التصرفات "لم تصبح بمنجاة من انتقادات وجهت إليها من الأطراف المعنية، فالمقترض مثلاً يرى في مثل هذه الإجراءات من قبل البنك نوعا من الوصاية، قد تؤدي إلى تأخير وعرقلة التنفيذ".. (طِبقًا التأخير والعرقلة هي أخف الأضرار).. "إن عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك تختلف عن تلك التي تمارسها السوق التجارية فأين موضع الخلاف"؟ صاحب السؤال مسئول كبير في البنك الدولي، وقد تولى بنفسه الإجابة فقال "كي أكون بالغ الصراحة، لا بد من القول بأن البنك كان أشد صلابة وتعنتًا عن غيره من المؤسسات التجارية فيما يتعلق بالإقراض، فهو يمطر وابلاً من الأسئلة، وينتظر الرد عليها في جميع ما يتعلق بالقروض، وهي أسئلة لا يتطرق إليها غير البنك من مؤسسات الإقراض التجارية عادة " [٥٨]. وبالنسبة لهيئة التنمية فإنها تهدف – كما يقال – إلى تقديم المساعدة في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تتجاوز

قدرتها على توظيف الأموال المقترضة من الخارج، قـدرتها على خدمة مثل هذه الديون التي تقدم في ظل شروط تقليدية، بما في ذلك شروط البنك الدولي على القروض التي يقدمها، وتوصف الهيئة بأنها نافذة البنك الدولي للقروض السهلة من حيث الشروط "إلا أن عبارة سهلة Soft لا تستخدم في هـذا المجال بمعنى التساهل؛ حيث تطبق على هذه القروض نفس المعايير المتشددة التي تطبق من جانب البنك"[٥٩].

وقد اعترف مسئول مصري بضرورة اليقظة في مواجهة الشروط المفروضة [٦٠]، وأوضح أن المفاوضين المصريين رفضوا أحيانًا بعض الشروط، فقد طلب البنك الدولي وضـع لائحة خاصة بجداول المرتبات لمرفـق ميـاه الإسـكندرية ورفض هذا الشرط على اعتبار أنه لا يمكن وضـع لائحـة مستقلة لكل جهة مقترضة وإلا أصبحت لـدينا عـدة لـوائح تختلف كل منها عن الأخرى، ولتميزت الجهة المقترضة عن الجهات غير المقترضة (وقد لاحظنا أن المفاوض المصـري تراجع عن هذا الموقف في الاتفاقيات التالية). أيضـا قـال المسئول المصري إن الجهات المقرضة كانت تصر على أن يكون الشراء بالأمر المباشر في حدود لا تتجاوز ١٠٠ ألف

دولار فرفعناه إلى نصف مليـون دولار ممـا يمـنح لإدارة المشروع مرونة أكثر وسرعة في التنفيذ (وقد لاحظنا هنـا أيضا أن الموقف المصري تراجع، وفي كل الأحـوال فـإن السماح بالشراء عن غير طريق المناقصات لا يسحب حـق الجهات الدائنة في عقاب الإدارة إذا رأت أنها أخطأت). ومع ذلك فإن محاولات الفنيين الوطنيين للحد من سطوة الأجانب هي محاولات طيبة ومشكورة، ولكنها بالضـرورة محـدودة الأثر، لأن قضية الشروط المجحفة هي في الأساس قضـية سياسية من جانب الدولة المعنية ومن جانب البنك الـدولي، فالشروط التي نقول إنها مجحفة مستمدة من الشروط العامـة التي يقررها المديرون التنفيذيون للبنك، وينص في اتفاقيـات القروض عادة على قبول الأطراف للشروط العامة بالفاعلية نفسها والنفاذ كما لو كانت مدمجـة فـي الاتفاقيـة نفسـها، "والنصوص الجوهرية في الشروط العامـة ليسـت محـلاً للتفاوض، وإنما التعديلات التي يمكن إدخالها على الشـروط العامة تكون في المسائل قليلة الأهمية. وعلى سبيل المثـال فإن نصوص الشروط المتعلقة بالوفـاء، وقيـود الصـرف، وتزويد البنك بالمعلومات، التفتيش، التحكيم. تظل واحدة في

مختلف اتفاقات القروض ولا يمكن تعديلها لأن البنك يصر على النص عليها كما هي" [٦١].

ج- والآن.. قروض وكالة التنمية الدولية:

وسنقصر الحديث على اتفاقيات المشروعات. وصياغة اتفاقيات الوكالة تتمايز عن الصياغات النمطية لاتفاقيات مجموعة البنك الدولي والصناديق العربية المشاركة أو التابعة، ولكن هذا التمايز في إطار الحرص نفسه على استخدام القروض لفرض السيطرة على إدارة المشروعات، فاتفاقيات الوكالة تحرص على تحقيق هذا الهدف، بوسائل تختلف فقط في التفاصيل مع أساليب البنك الدولي، وكما أن اتفاقيات البنك تختلف عن اتفاقيات هيئة التنمية فقط من حيث العبء المالي الذي يمثله القرض، ودون أي خلاف في الشروط الأخرى المتشددة، فإن قروض وكالة التنمية الدولية لا تختلف أيضا من حيث فداحة الشروط في حالة المنح المقدمة منها عن حالة القروض. وتستند اتفاقيات الوكالة إلى القانون الأمريكي واللوائح المنظمة لعمليات وكالة التنمية الدولية، وبالتالي يصعب كثيرا فهم بعض النصوص بغير العودة إلى غابة هذا القانون وتلك اللوائح.

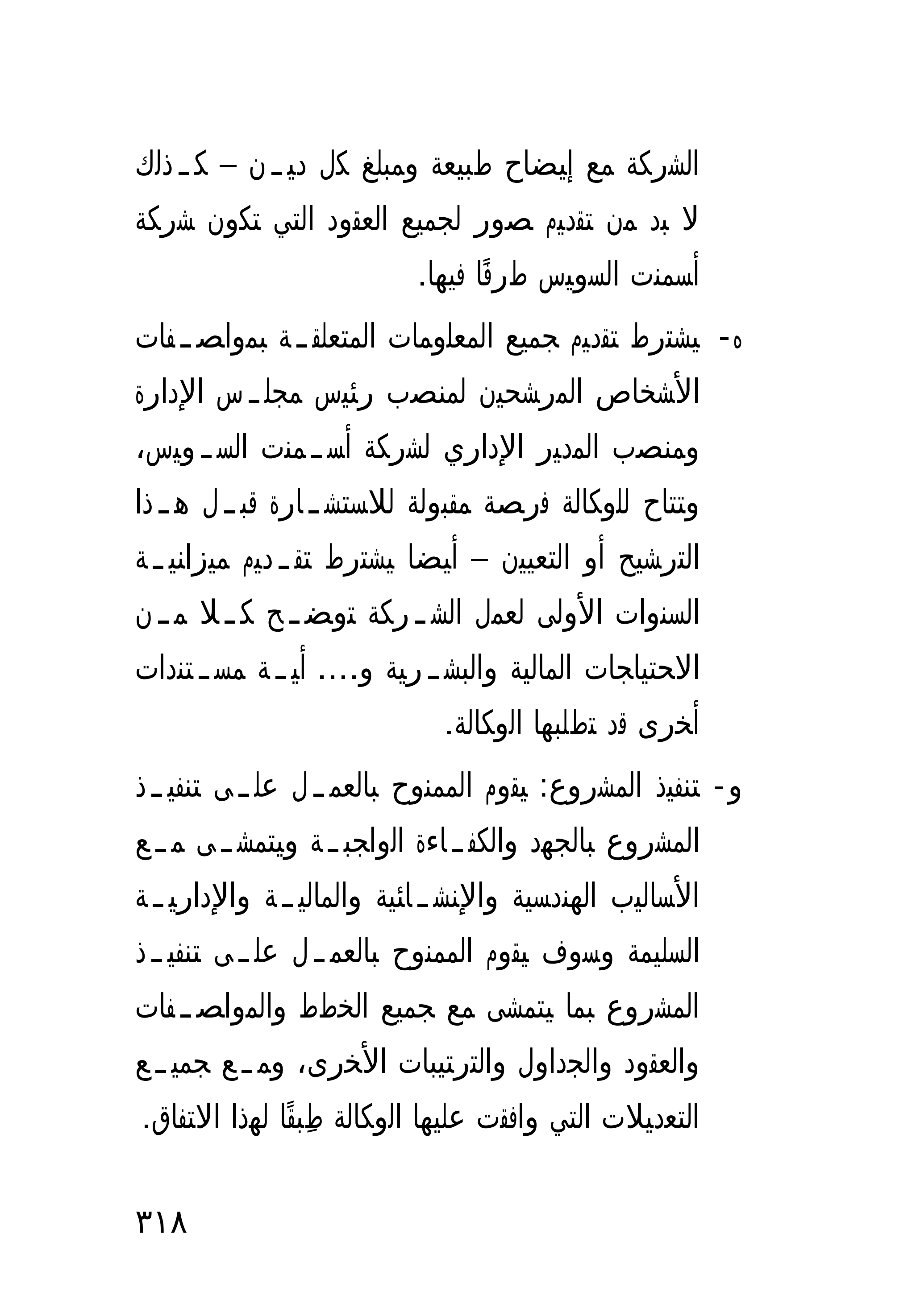
وسنعرض هنا – كمثال للاتفاقيات الموقعة مع الوكالة – بعض ما جاء في اتفاق المنحة المقدمة من وكالة التنمية الدولية (٩٠ مليون دولار) لمشروع إنشاء مصنع أسمنت بواسطة شركة أسمنت السويس بطاقة إنتاجية قدرها مليون طن متري سنويا تقريبا [٦٢].

أ- المنحة مقدمة للحكومة المصرية، وتقضي الاتفاقية بأن يعقد الممنوح (أي الحكومة)، "اتفاق قرض تنفيذي مع شركة أسمنت السويس يتم بمقتضاه إقراض الشركة ٦٤,٩ مليون دولار من قيمة المنحة لمدة ١٥ سنة منها ٥ سنوات فترة سماح بفائدة سنوية لا تقل عن ١٠% بدون الاحتفاظ بالقيمة – ويعقد الممنوح مع الشركة أيضا "اتفاق تنفيذي لمنحة فرعية" مقبولاً من الوكالة بمبلغ ٢٠,٥ مليون دولار ينص على أن يستخدم قسم كبير من المنحة ٦,٧ مليون دولار) لتغطية التكاليف بالعملة الأجنبية للخدمات الاستشارية التي تقدمها شركة أمريكية، وباقي المنحة الفرعية (١٣,٨ مليون دولار) لتغطية التكاليف الأخرى بالعملة الأجنبية للمشروع.

ب- يعقد الممنوح (اتفاق تنفيذي لمنحـة فرعيـة" بـين الممنوح وهيئة كهرباء مصر ويكون الاتفاق مقبـولاً من الوكالة. وتتم بمقتضاه إتاحة ٤,٦ مليـون دولار لهيئة كهرباء مصر لتغطية التكاليف بالعملة الأجنبيـة اللازمة لإنشاء خط نقل القوى، والتسهيلات المتعلقـة بذلك، لربط مشروع شركة أسمنت السويس بالشـبكة القومية.

ج- يلتزم الممنوح بتقديم شهادة بأن ٨٠% مـن إجمـالي أسهم رأسمال شركة أسمنت السويس اللازم إصداره، قد تم اكتتابه بواسطة مؤسسات أو شـركات القطـاع العام في دولة المقترض وأنه قد تم فعلاً دفـع ٢٥% من المبلغ المكتتب فيه وأن شركة أسمنت السويس قد نفذت اتفاقًا معتمدا ساريا وقانونيا مقبولاً لدى الوكالة بشأن الـ ٢٠% الباقية من الأسهم لكـي تصـدرها الشركة وتطرحها للاكتتاب العام.

د- ويشترط قبل السحب أيضـا تقـديم بيـان الأصـول والخصوم ورأسمال شركة أسمنت السويس بما فـي ذلك قائمة بجميع الأشخاص أو المؤسسات التي تدين



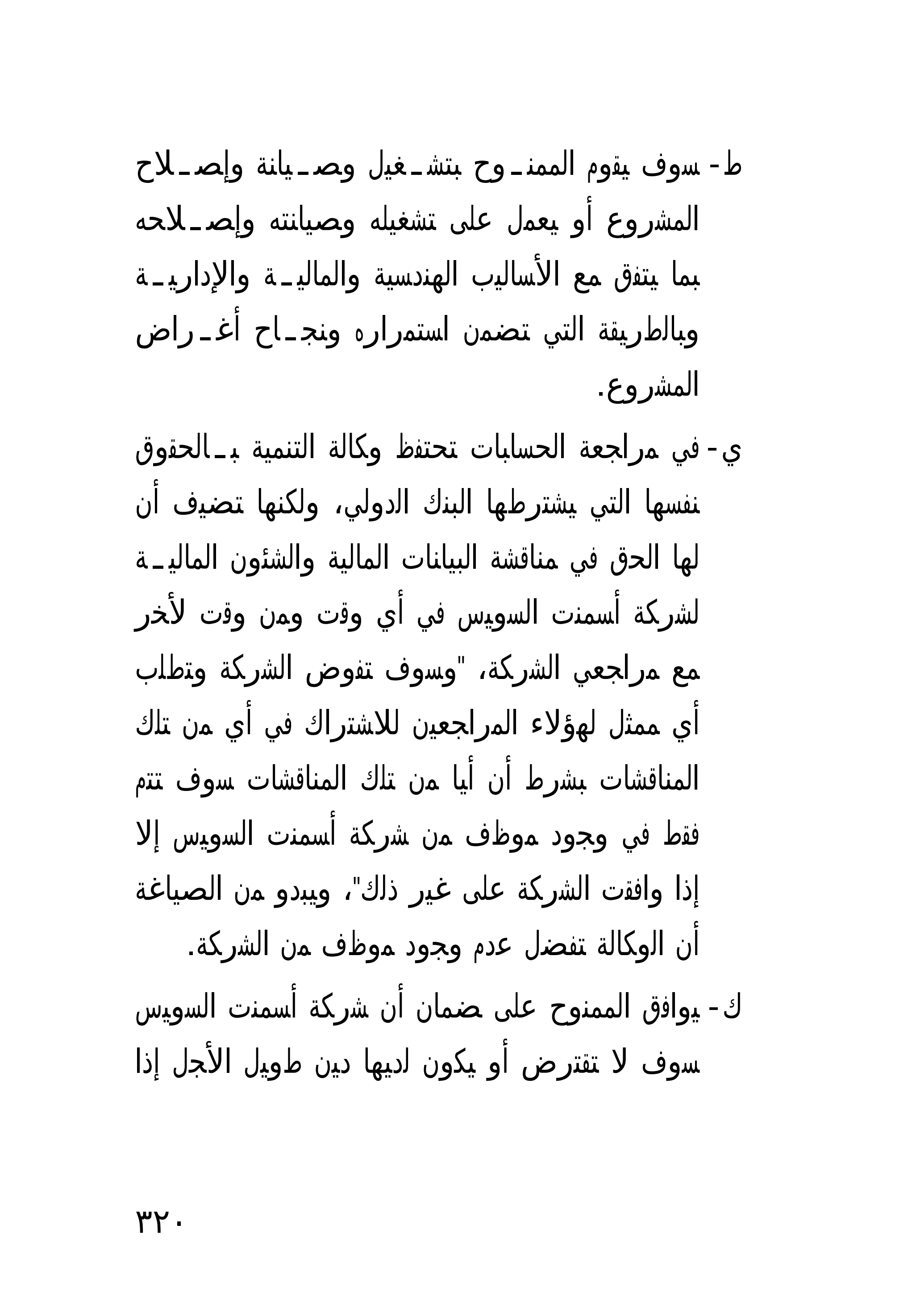
الشركة مع إيضاح طبيعة ومبلغ كل دين – كذلك لا بد من تقديم صور لجميع العقود التي تكون شركة أسمنت السويس طرفًا فيها.

هـ- يشترط تقديم جميع المعلومات المتعلقة بمواصفات الأشخاص المرشحين لمنصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير الإداري لشركة أسمنت السويس، وتتاح للوكالة فرصة مقبولة للاستشارة قبل هذا الترشيح أو التعيين – أيضا يشترط تقديم ميزانية السنوات الأولى لعمل الشركة توضح كلا من الاحتياجات المالية والبشرية و.... أية مستندات أخرى قد تطلبها الوكالة.

و- تنفيذ المشروع: يقوم الممنوح بالعمل على تنفيذ المشروع بالجهد والكفاءة الواجبة ويتمشى مع الأساليب الهندسية والإنشائية والمالية والإدارية السليمة وسوف يقوم الممنوح بالعمل على تنفيذ المشروع بما يتمشى مع جميع الخطط والمواصفات والعقود والجداول والترتيبات الأخرى، ومع جميع التعديلات التي وافقت عليها الوكالة طِبقًا لهذا الاتفاق.

ز- سوف يتعاون الممنوح والوكالة بشكل تـام لضـمان تحقيق أغراض هذه المنحة. ولتحقيق هذا الهدف فإنهم يقومون من وقت لآخر وبناء علـى طلـب أي مـن الطرفين بتبادل وجهات النظر عن طريق ممثليهم فيما يتعلق بتقدم المشروع وأداء الممنوح لالتزاماته طِبقًـا لاتفاقية المشروع واتفـاق قـرض شـركة اسـمنت السويس وإنجاز هيئة كهرباء مصر طِبقًـا لاتفاقيـة المشروع واتفاق قرض شـركة أسـمنت السـويس وإنجاز هيئة كهرباء مصر طِبقًـا لاتفاقيـة المنحـة الفرعية للهيئة وإنجـاز وزارة الإسـكان والتعميـر ومكتـب الأسـمنت المصـري وأداء المستشـارين والمتعاقدين والمـوردين المـرتبطين بالعمـل فـي المشروع وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالمشروع.

ح- سوف يقوم الممنوح أو يعمل على توفير إدارة مؤهلة وذات خبرة للمشروع وسوف يقوم أو يعمـل علـى تدريب هيئة الإدارة بالشكل المناسب لصيانة وتشغيل المشروع.



ط- سوف يقوم الممنـوح بتشـغيل وصـيانة وإصـلاح المشروع أو يعمل على تشغيله وصيانته وإصـلاحه بما يتفق مع الأساليب الهندسية والماليـة والإداريـة وبالطريقة التي تضمن استمراره ونجـاح أغـراض المشروع.

ي- في مراجعة الحسابات تحتفظ وكالة التنمية بـالحقوق نفسها التي يشترطها البنك الدولي، ولكنها تضيف أن لها الحق في مناقشة البيانات المالية والشئون الماليـة لشركة أسمنت السويس في أي وقت ومن وقت لأخر مع مراجعي الشركة، "وسوف تفوض الشركة وتطلب أي ممثل لهؤلاء المراجعين للاشتراك في أي من تلك المناقشات بشرط أن أيا من تلك المناقشات سوف تتم فقط في وجود موظف من شركة أسمنت السويس إلا إذا وافقت الشركة على غير ذلك"، ويبدو من الصياغة أن الوكالة تفضل عدم وجود موظف من الشركة.

ك- يوافق الممنوح على ضمان أن شركة أسمنت السويس سوف لا تقترض أو يكون لديها دين طويل الأجل إذا

تعدى الدين الأصلي الإجمالي القائم للشـركة ٢٠٠%
من صافي ممتلكاتها.

ل- وبالنسبة لشروط الشراء من الخارج والتعاقد فاتفاقيـة المنحة تشمل نصا تقليديا بأن كافة المسـحوبات (مـا عدا ما قد توافق عليه الوكالة بخلاف ذلـك كتابـة) سوف تستخدم أساسا لتمويل شراء أصناف للمشروع صالحة للتمويل بشرط أن يكون مصدرها ومنشـؤها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في هذه الاتفاقيـة تشمل الأصناف المقصودة الشحن والتأمين البحـري وفي بعض الاتفاقيات الأخرى لا تدخل هذه الأصناف بالكامل في شرط المصدر الأمريكي.

م- وبالنسبة للخطط والمواصفات والعقود فإنه:

فيما عدا ما توافق عليه الوكالة بخلاف ذلك كتابـة فـإن الممنوح سوف يقدم للوكالة على الفور وعند الإعداد وقبـل التنفيذ أو إصدار أوامر تنفيذ جميع الخطـط والمواصـفات والجداول ومستندات العطاءات والعقود المتعلقة بالمشـروع وأية تعديلات بها سواء كانت السلع والخدمات الخاصة بذلك

ممولة من المنحة أو غير ممولة منها (لاحظ امتـداد ولايـة الوكالة على السلع غير الممولة من المنحة).

- فيما عدا ما قد توافق عليه الوكالة بخلاف ذلك كتابـة فإن جميع الخطوط والمواصفات والجداول المقدمـة طِبقًـا للفقرة (أ) أعلاه سوف توافق عليها الوكالة كتابة.

- يجب أن تتم موافقـة الوكالـة علـى كـل مسـتندات العطاءات والمستندات المتعلقة بالدعوة لتقديم عروض بالسلع والخدمات الممولة من المنحة قبل إصدارها. جميع الخطـط والمواصفات والمستندات الأخرى المتعلقة بالسلع والخدمات الممولة طِبقًا للمنحة سوف تكون على أسـاس المسـتويات والمعايير الأمريكية فيما عدا ما قد توافـق عليـه الوكالـة بخلاف ذلك كتابة.

(لاحظ اشتراط ربط استيراد السلع غيـر الممولـة مـن المنحة بالولايات المتحدة، وليس بالأفضل نوعا أو تكلفة. في اتفاقيات أخرى يقتصر التقييد علـى أن "السـلع والخـدمات المشتراة للمشروع والغير ممولة من القرض سـوف يكـون منشؤها ومصدرها من الدول التي يشملها الدليل رقـم ٩٣٥ في اللائحة الجغرافية للوكالة حسبما يكون معمولاً بـه فـي

الوقت الذي تقدم فيه الطلبات لمثل تلك السلع والخدمات". وهذا الدليل كان يستبعد أساسا الدول الاشتراكية، وبالتالي فإن التقييد أو الحظر كان ينحصر في هذه الدول تقريبا).

كافة العقود الممولة من المنحة ستتم موافقة الوكالة كتابة عليها قبل تنفيذها. سوف توافق الوكالة كتابة على اختيار المتعاقد، وموظفي المتعاقد، كما يجب أيضا أن توافق الوكالة على التعديلات المادية في أي من تلك العقود والتغيرات في أي من هؤلاء الموظفين قبل أن تصبح نافذة المفعول.

(٢)

قضية الرشاوى

أغلب الاتفاقيات مع وكالة التنمية تشمل هذا النص:

(أ) يتعهد المقترض (أو الممنوح – حسب الاتفاقية) ويضمن أنه فيما يتعلق بالحصول على القرض (أو المنحة) أو اتخاذ أي إجراء طِبقًا لهذا الاتفاق أو له علاقة به لم يدفع وسوف لا يدفع أو يوافق على أن يدفع، ولا أنه في حدود أفضل ما لديه من معلومات لم يدفع أو موافق على أن يدفع بواسطة

أي شخص أو شخص اعتباري عمولات أو أتعابـا أو مدفوعات أخرى من أي نوع فيما عدا الأجـر المنتظم لموظفي المقترض (أو الممنوح) والعاملين لديه طوال الوقت، أو كتعـويض عـن الأتعـاب الحقيقية للخدمات المهنية أو الفنيـة أو الخـدمات المشابهة سوف يخطر المقتـرض (أو الممنـوح) الوكالة فورا بأية مدفوعات أو اتفاق للدفع مقابـل هذه الخدمات الحقيقية المهنية أو الفنية أو المشابهة التي يكون طرفًا فيها أو التي يعلم بها (مع الإشارة إلى ما إذا كان هذا الدفع قد تـم أو سـوف يـتم بشروط)، وإذا كان مبلغ هذا الـدفع يعتبـر غيـر معقول من وجهة نظر الوكالة فإنـه سـوف يـتم تسويته بطريقة مرضية للوكالة.

(ب) يتعهد المقترح (أو الممنوح) ويضمن أنه أو أي من موظفيه لم يتلق أو سوف يتلقى أية مدفوعات تتعلق بشراء السلع والخدمات الممولة طِبقًا لهذا الاتفـاق فيما عدا الرسـوم أو الضـرائب أو المـدفوعات القانونية المماثلة في بلد المقترض (أو الممنوح).

ما هو مقصد الوكالة الأمريكية من الإصرار على إثبـات هذا النص في كل الاتفاقيات تقريبا؟ نحن نقطع بأن القصـد لا يمكن أن يكون موقفًا أخلاقيا، ونقطع بعد كل ما نشر فـي السنوات الأخيرة بأن الإدارة الأمريكية ووكالاتها المختلفـة لا تعترض من حيث المبدأ على دفع الرشاوى بأشكال مختلفة للقادة السياسيين والمسئولين التنفيذيين مقابل خدمات خاصة، ومعروف أن هذه المـدفوعات غيـر المشـروعة وسـيلة مستخدمة على أوسع نطاق لفتح الأبواب المغلقة، ومعـروف أن استخدام هذا الأسلوب لا يقتصر على وكالة المخـابرات المركزية، وملموس أيضا أن هذا الأسلوب استخدم في مصر بالذات على أوسع نطاق في السنوات الأخيرة، وفي ظل هذا النص في الاتفاقيات، فما هو التفسير إذن للإلحاح في إثباته؟ أعتقد أن ضـمن الأهـداف الإسـاءة إلـى سـمعة الإدارة المصرية[٦٣]. فالإدارة التي تقبل أن توقع عشرات الاتفاقيات مع دولة أجنبية تتعهد في كل واحدة منها بأن تبذل أقصى ما تستطيع لمنع العمولات وما أشبه، الإدارة التي تفعـل ذلـك تسجل على نفسها أمام العالم أنها إدارة سيئة السمعة ويصبح منطقيا أن تقبل بناء على هذا الإقرار كل أنواع التدخل بحجة

ضمان الدائن لحقوقه، وقد يؤيـد هـذا التفسـير أن بعـض الاتفاقيات نص أيضا على أن المقتـرض سـوف يضـمن "الإشراف والرقابة المناسبة من جانب المقتـرض لإنقـاص الخسارة الناتجة عن الكسر والسرقة فـي المـوانئ بسـبب الإهمال أو التعمد في استخدام أساليب غير مناسبة لعمليـات تفريغ البضاعة كما هو محدد بالتفصيل في خطاب التنفيـذ"، وهذا النص لا يعني إلا تسليما من الجانب المصـري بـأن معدلات الإتلاف والسرقة في الموانئ المصرية تزيد كثيـرا عن المعدلات الطبيعية بحيث يستلزم الأمر تنويها خاصا.

إلا أن تفسير نص العمولات بمجرد إساءة السمعة لا يمكن أن يكون كافيا، فالسبب الآخر والأهـم هـو أن الرشـاوى بالنسبة للحكومة الأمريكية تدخل (كالمساعدات الاقتصـادية عموما) ضمن ترسانة الأسلحة السياسية التـي تسـتخدمها، وبالتالي لا بد أن تكون عملاً منظما مرتبطًا بقرارهـا هـي، وموظفًا لخدمة أهدافها السياسية المحددة، وقد عبر عن ذلـك رجل فاهم تماما لقواعد اللعبة ويعرف كيف يتناول الموضوع الشائك بصياغات مناسبة، فحين نوقش عدنان خاشقجي (في اجتماع رسمي داخل البنتاجون) حول العمولات الهائلة التـي

تقاضاها من شركة نورثروب (في صفقات سلاح) قدم الرجل تبرير العمولات الكبيرة باعتبارها حجر الزاوية للمشروعات الحرة في حربها ضد الشيوعية، وحسبما جاء فـي تقريـر رسمي عن الاجتماع فإن خاشقجي "أشار إلى أنه باع دبابات فرنسية وطائرات هليوكوبتر بريطانية ومدافع بلجيكية لقـاء عمولات أعلى من تلك التي تسلمها من نورثروب، وشـرح أن عمولاته مرتفعة لأن المصروفات العامة والنثريات فـي مكتبه هائلة، وكذلك فإن عليه أحيانًا أن يعمل عشر سـنوات لكي يحصل على عقد وبنسبة نجاح واحـد إلـى خمسـة.. وشرح خاشقجي في النهاية القيمة العظيمة للعائلـة المالكـة السعودية نظرا لدورها في الاستقرار (هز الجميع رءوسـهم علامة الموافقة) وشرح أهمية الولاء القائم على القيم المادية وكيف أن الأمراء يطلبون منه عادة ولهذا السبب، أن يـزود البدو ببعض السلع. وليست المسألة إحداث تأثير بطريقة غير ملائمة، ولكنها مسألة تحقيق الـولاء (بـدا أن الحاضـرين أدركوا المقصود). وبالنسبة لمصالح خاشقجي شخصيا فإنهـا تتحقق من خلال بنائه جسرا بين السعودية والولايات المتحدة

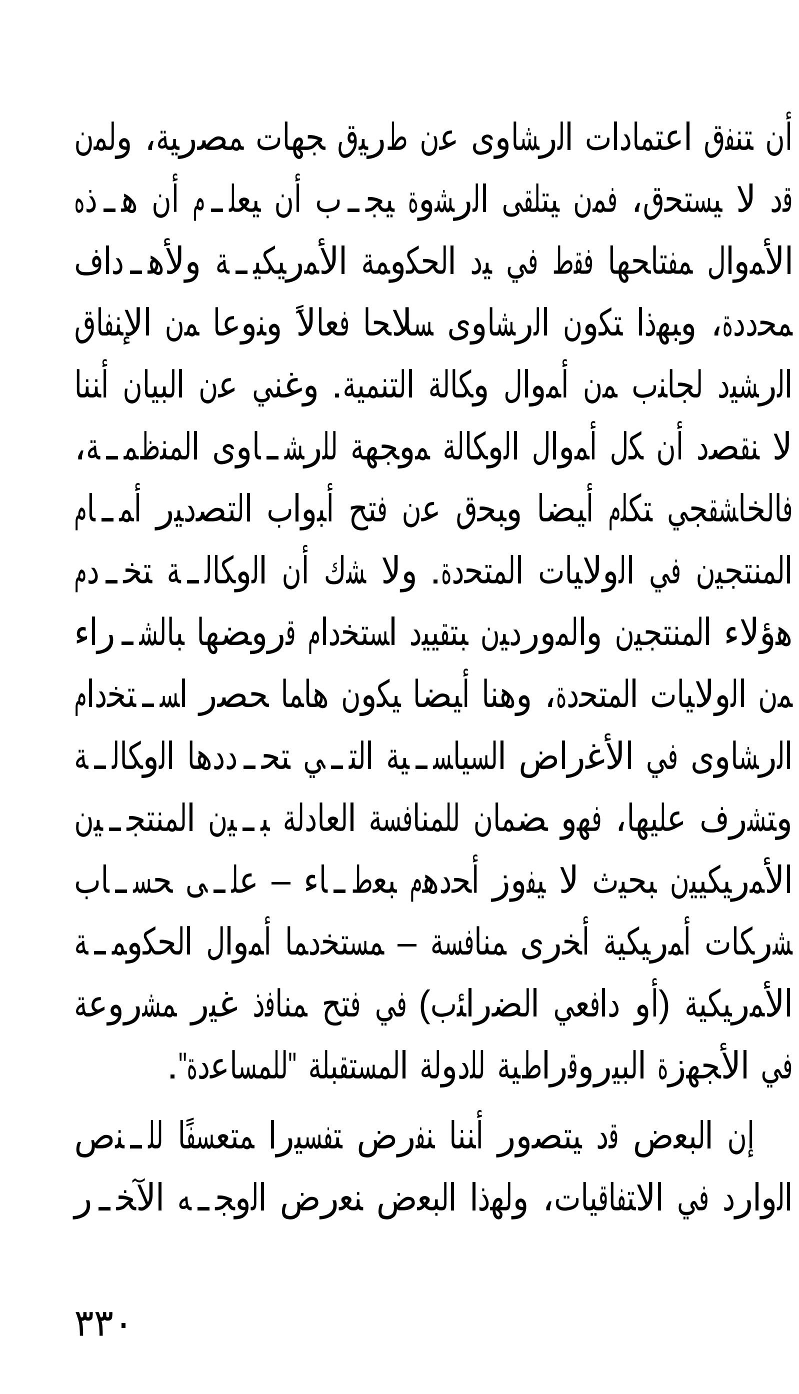
بمساعدة (الصفقات) والاستثمارات، وكل ذلك كما يفهم هدف برامج المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة".

لا شك أن هذا الشرح (الـذي حظـي بالموافقـة) بـالغ الأهمية، ولكن يحسن أن نحل بعض رمـوز الشـفرة التـي استخدمها المتحدث وفهمها الحاضرون (باعتبارهم جميعا من المحترفين). فقد أوضح خاشقجي فـي رسـالته أن تسـهيل أعمال مكتبه في تمرير الصفقات وزيـادة الاسـتيراد مـن الولايات المتحدة تتطلـب مكافـآت كبيـرة وهـدايا.. إلـخ (والنثريات) لأناس مهمين. والتوصل إلى اتفاق محـدد مـع الجهات المعنية في السعودية يتم وسط منافسة ضارية تتطلب إنفاق مبالغ أخرى طائلة لكي يكون هناك أمل فـي النجـاح، ومع ذلك فإن الرشاوى لا تسـتخدم فقـط فـي موضـوع الصفقات، فهو مطالب أيضا بتقـديم الرشـاوى (الحـوافز المادية) لشراء الأعوان وتحقيق الاستقرار السياسي. وهـذا هو النمط المناسب لأوضاع السعودية لتحقيق نفـس الهـدف الذي يقصد إليه برنـامج المسـاعدات الأمريكيـة. توسـيع الاستيراد من الولايات المتحدة وتشكيل فئة من المنتفعين من

هذه العلاقة، ومن أصحاب المصلحة بالتالي في اسـتقرارها. إنه برنامج مساعدة قطاع خاص.

ويسجل التقرير أن ألن (وكان مديرا لمباحثات المبيعـات الدولية في البنتاجون) كان مبهورا، وقال إن خاشقجي يـدير فعلاً برنامج مساعدات قليل التكلفة. وتقدم وليـام روبنسـون (عن القوات الجوية) بسؤال وحيد: إذا اكتشف الأمير سلطان موضوع العمولات هل تتفجر المسائل؟ وأجـاب خاشـقجي بالقطع لا، بشرط أن يتناول الأمريكيون هذه المسائل بكياسة ودبلوماسية كما يفعل الفرنسيون".. وانتهى الاجتماع بارتياح شديد وشكر حار لعدنان خاشقجي [٦٤].

الرشاوى ليست سلاحا مستبعدا إذن مـن حيـث المبـدأ، والصيغ المختارة لتقديم الرشاوى، تختلف، ولكـن إذا كـان مطلوبا أن تخصص نسبة من أمـوال المسـاعدات لتوزيـع الرشاوى (في شكل عمولات أو غيره) فإن هذه النسبة (فـي برنامج رسمي للمساعدات) لا بد أن تحددها وكالـة التنميـة (التابعة للخارجية الأمريكية)، وينبغي أن تكون الوكالة الجهة التي تحدد الأشخاص الذين يستحقون "المساعدة" لقاء خدمات معينة. إن الرشاوى بهذا المفهوم ليست محرمة. المحرم هو



أن تنفق اعتمادات الرشاوى عن طريق جهات مصرية، ولمن قد لا يستحق، فمن يتلقى الرشوة يجب أن يعلم أن هذه الأموال مفتاحها فقط في يد الحكومة الأمريكية ولأهداف محددة، وبهذا تكون الرشاوى سلاحا فعالاً ونوعا من الإنفاق الرشيد لجانب من أموال وكالة التنمية. وغني عن البيان أننا لا نقصد أن كل أموال الوكالة موجهة للرشاوى المنظمة، فالخاشقجي تكلم أيضا وبحق عن فتح أبواب التصدير أمام المنتجين في الولايات المتحدة. ولا شك أن الوكالة تخدم هؤلاء المنتجين والموردين بتقييد استخدام قروضها بالشراء من الولايات المتحدة، وهنا أيضا يكون هاما حصر استخدام الرشاوى في الأغراض السياسية التي تحددها الوكالة وتشرف عليها، فهو ضمان للمنافسة العادلة بين المنتجين الأمريكيين بحيث لا يفوز أحدهم بعطاء – على حساب شركات أمريكية أخرى منافسة – مستخدما أموال الحكومة الأمريكية (أو دافعي الضرائب) في فتح منافذ غير مشروعة في الأجهزة البيروقراطية للدولة المستقبلة "للمساعدة".

إن البعض قد يتصور أننا نفرض تفسيرا متعسفًا للنص الوارد في الاتفاقيات، ولهذا البعض نعرض الوجه الآخر

لنفس هذا النص، أقصد ما جاء في قـانون وكالـة التنميـة الدولية عن موضوع العمولات وما أشبه. لقد طلبت الوكالـة في اتفاقياتها أن تتعهد الحكومة المصرية تعهدا قاطعـا بـأن تمنع تسرب أي مبلغ تحت أي ظروف وفي أي صورة. فماذا يقول قانون الوكالة الصادر في واشنطن؟ "٢٠١ – ٦٥"

العمولات والأتعاب أو المدفوعات الأخرى للمسـتوردين ووكالات الشراء وغيرها. ما لم **تصرح وكالة التنمية الدولية** بغير ذلك لا تدفع ولا تعمـل ولا تعطـي عمولـة أو أيـة مدفوعات أخرى أو ائتمان أو خصم أو أتعاب من أي نـوع مرتبطة بأي مبيعات ترتبط بهذا القسم (من القـانون) عـن طريق المورد أو وكيله.

(١) إلى أو لحساب المستورد، أو

(٢) إلى أو لحساب وكيل الشراء أو ممثل لمسـتورد... إلخ".

ويعني هذا النص الصريح أن ما حرم تحريما قاطعا على الحكومة المصرية أباحته الوكالة في قانونها علـى أن يـتم بشكل منظم، ويبدأ التنظيم بأن يكون الدفع بتصريح خـاص منها، ثم أضافت في قواعد التنظيم:

" (ط) الحد الأقصى للعمولة. لن تتجاوز العمولـة القـدر الذي يدفعه المورد عادة في التعاملات المشـابهة أو القـدر المعتاد في التجارة.

(ي) التقرير عـن العمـولات والأتعـاب والمـدفوعات الأخرى. كافة العمولات أو المدفوعات الأخرى، أو الائتمان أو الخصومات أو الأتعاب من أي نوع التي تمت أو أعطيت بواسطة المورد مرتبطة بمبيعات تمولها وكالة التنمية الدولية إلى أو لصالح وكيله، أو المستورد أو أي ممثـل للمسـتورد سيقدم عنها تقرير كامل في ملخص الفاتورة والعقد

On the invoice – and contract abstract

الملحقة بشهادة المورد والمطلوبة وفقًـا أ- [٢٠٥ – ٥٢ (أ) (٦)]" [٦٥].

وأعتقد أن هذا بالضبط ما قلناه، فالممنوع هو أن تتسرب الرشاوى بلا نظام أو هدف، وعن طريق الحكومة المصرية أو فساد الجهاز الإداري، ولكنها مباحة عن طريق الوكالـة وبالنسبة التي تحددها وبمتابعتها المستمرة الموثقة. ولم ينص طبعا على أن من واجب الوكالة أن تطلع السلطات المحليـة

على أسماء من يتلقون أموالاً من الحكومة الأمريكية وخاصة إذا كانوا من موظفي الحكومة المقترضة!

وقد يتساءل هنا عن مدى ملاءمة هذا التفسير للضجة التي فجرتها الحكومة الأمريكية حول اتهام أحمد سـلطان (نائـب رئيس مجلس الوزراء المصري السابق) لعمولة من شـركة وستنجهاوس، ونقول إنه قد تكون هناك ملابسـات سياسـية لا نعرفها خلف الضجة التي أثير بهـا الموضـوع، ولكـن جوهر القضية يظل يؤكد تماما ما ذهبنا إليه فـي تفسـيرنا، فالتهمة التي حوكمت على أساسها الشركة الأمريكية لم تكـن حول واقعة أنها قدمت رشوة للمسئول المصـري، فالتهمـة كانت قاصرة فقط على أنها لم تبلغ ولم تحصل على موافقـة وكالة التنمية الدولية وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي(٦٦).

ويذكرنا هذا بالقانون ٤٨٠ مرة أخرى، فقد أوضـحنا أن اتفاقيات الستينيات أدت إلى تراكم الأرصدة المودعـة باسـم حكومة الولايات المتحدة؛ إذ تعذر الوصول إلى اتفاق معهـا حول قروض للحكومة المصرية، من خلالها مباشرة أو مـن خلال بنك التصدير والاستيراد، بمعدلات معقولة، وبالتـالي تحولت كل الأرصدة النقدية إلى حساب الحكومة الأمريكيـة.

وفي غيبة الإشراف الوطني نترك للخيـال تصـور أوجـه الإنفاق التي تمت خلال السنوات الماضية من هذه الأرصـدة النقدية الوفيرة. والأمر المؤكد هو أن معدل الرشاوى (بكـل الأشكال) قد ارتفع جدا في هذه السنوات. ونشهد بكل الصدق أنها لم تكن تبديدا لموارد الخزانة الأمريكية[٦٧].

(٣)

عقاب المدين والحجز على ممتلكاته

إن كافة الصلاحيات التي انتزعها الدائنون في الاتفاقيـات كان يمكن أن تفقد مضمونها وفعلها ما لم تصـاحبها سـلطة إلزام قادرة على توقيع العقاب على المدين حال تمرده، ولذا كان طبيعيا وضروريا أن تعطي الاتفاقيات لكل جهة مقرضة سلطة تقرير العقاب المناسب، ويتدرج العقـاب مـن وقـف السحب جزئيا أو كليا ويتصاعد إلى تعجيل السداد.

أ- في الصناديق العربية نصت الاتفاقيات على:

"يحق للصندوق بموجب إخطار إلى المقترض أن يوقـف سحب أي مبلغ من القرض لأحد الأسباب الآتية:

١- عدم قيام المقترض بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى بين المقترض والصندوق.

٢- عدم قيام المقترض كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها.

٣- قيام الصندوق بإخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طِبقًا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها.

٤- قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية.

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية من الأثر ما لقيامه بعد نفاذها.

ويظل حق المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفًا كليا أو جزئيا حسب الأحوال إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب أو إلى أن يقوم الصندوق بإخطار المقترض بإعادة حقه في السحب، على أنه

في حالة توجيه الصندوق إلى المقترض مثل هذا الإخطار يعود للمقترض حقه في السحب في الحدود وبالشروط المبينة في الإخطار، كما أن توجيه الصندوق لمثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من أسباب الإيقاف".

وتنص المادة التالية على:

في حالة قيام السبب المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة السابقة واستمراره قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقترض، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات (٢)، (٣)، (٤) من المادة السابقة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقترض يحق للصندوق حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه السبب قائما أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقًا وواجب الأداء فورا. وفي هذه الحالة يستحق أصل القرض ويكون واجب الأداء فورا. مع عدم الإخلال بحق الصندوق في اقتضاء الفوائد والتكاليف الأخرى حتى تمام السداد".

السبب رقم (١) – أي عدم قيام المقترض بالوفـاء كليـا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى – سبب واضح ومحدد لوقف السحب ثـم المطالبـة بالسداد الفوري في مرحلة تالية إذا دعت الحالة. وهو سـبب قائم في أي اتفاق قرض عادي. ولكن البنود الأخرى تـرتبط بالطبيعة غير العادية لهذه الاتفاقيات وتضع الشـروط غيـر المالية على نفس مستوى الأهمية – تقريبـا – مـع التـزام المدين بالانتظام في مدفوعاته، فالإخلال بأي شـرط مـالي أو غير مالي، في أية اتفاقية يعرض المدين للعقـاب نفسـه، باستثناء أن عقوبة السداد الفوري تنطبق بعد مهلة شهر واحد من تسلم الأخطار في حالة إخلال المدين بالتزاماته الماليـة وفق الاتفاقية المعنية، وفي الحالات الأخرى تطبق العقوبـة نفسها ولكن بعد مهلة شهرين (٦٠ يوما). ويلاحظ أنه في كل الأحوال تصيب الضربة الجزائية كـل حقـوق المقتـرض (الحكومة) في سائر الاتفاقيات مع الصندوق المعين. وينبغي أن تسجل أن حالة الإخلال بالشروط والأحكام غير الماليـة مسألة غير محددة، فالاتفاقيات كما رأينا متشـعبة الأحكـام، وأثناء تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات وتحت ملابسات مختلفة يمكن

تصور حدوث خلافات متنوعة بين طرفي الاتفاقية، وما قـد يعتبره الدائن في وضع ما إخلالاً بالشروط قد لا يكون كذلك (حتى إذا استبعدنا احتمال سوء القصد أو التعنت)، ومن هنا لا يفهم أن يستأثر الصـندوق بحـق أن يقـرر وحـده أن المقترض مذنب ويسـتحق العقوبـة، بـل لقـد اسـتخدمت الاتفاقيات بندا مطاطًا جدا يبيح توقيع العقوبة، فبنـد رقـم ٤ يقول إن الصندوق يمكن أن يحكم بأقصى العقوبـة (السـداد الفوري) في حالة "قيام ظروف استثنائية تجعـل مـن غيـر المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته".. فهل هناك أيـة ضوابط تحكم تفسير المقصود بالظروف الاستثنائية؟

والحقيقة أن الاقتصار على الأسباب السابقة لوقف السحب والإلغاء كان في اتفاقياتنا مع صندوق أبـو ظبـي، ولكـن الصناديق العربية الأخرى أضافت في اتفاقياتها سببين أكثـر خطورة [٦٨]، فبعد إثبات الأسباب السابقة بـالحرف أضـيف السبب رقم (٥): "إيقاف حق المقترض في السحب مـن أي قرض من قروض الجهات الخارجية الأخرى (كالبنك الدولي أو غيره حسب الحالة – المؤلف) وعدم تمكن المقترض من توفير تمويل بديل بشروط مقبولة لدى الصندوق". ولا يعتبر

ذكر احتمال توفر مصدر تمويل بديل إشـارة إلـى مخـرج حقيقي من المأزق، لأنه في حالة الخلاف مع البنك الـدولي، أو مع أحد الصناديق العربية لن يتجاسر عمليـا أي مصـدر (مقبول من هذه الجهات) على تقديم قرضي.

والسبب رقم (٦) يقول:

"إعلان أصل أي قرض من قروض الجهـات الخارجيـة الأخرى مستحقًا وواجب الأداء قبل مواعيد استحقاقه الأصلية المنصوص عليها في اتفاقية أو عقد القرض الخاص به وذلك بسبب تقصير المقترض في الوفاء بأي من التزاماته بموجب تلك الاتفاقية أو العقد.

وقد اختلفت الاتفاقيات فقط في تفاصيل مواجهـة هـذين الاحتمالين. في كل الأحوال السحب يوقـف فـورا، ولكـن بالنسبة للإلغاء والسداد الفوري ينص أحيانًا أنـه لا بـد أن يكون فوريا أيضا في حالة توفر السبب رقم (٦)، وفي بعض الأحوال الأخرى لا يتم الإلغاء سواء في حالـة السـبب (٥) أو السبب (٦) إلا بعد ٦٠ يوما من توجيه الإخطار بوقـف السحب.

والدلالة الخطيرة لهذين السببين الإضافيين ترجـع إلـى أنهما أكدا الرابطة التنظيمية بين الصناديق العربية وجهـات الإقراض الغربيـة والأمريكيـة، فبهـذين السـببين زودت الصناديق العربية جهات الإقراض الغربية بإمكانيات إضافية هائلة للضغط من أجل فرض شـروطها، فقـرار صـندوق عربي ما بوقف السحب أو إلغاء القرض وتسجيل السداد لـم يعد يصدر فقط بسبب إخلال يرى أنه لحق بإحدى اتفاقياتـه، وإنما أيضا كتضامن مع أي دائن في أية اتفاقية لأي مشروع مع الحكومة المصرية أو مع جهة تتبعها وتقترض بضمانها، سواء كان الصندوق مشاركًا في تمويل هذا المشروع أو غير مشارك.

ب- واتفاقيات القروض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير تحمل حقوقًا مشابهة في توقيع العقوبة (عفوا التعبيـر السابق بالقطع خاطئ، فقد أوضحنا أن البنك هو مبدع ومنشئ الاتفاقيات التي وقعتها الصناديق العربية معنا، وبالتالي يكون التعبير الصحيح أن اتفاقيات الصناديق منقولة في هذا المجال مما اعتاد البنك الدولي علـى النص عليه). وحقوق البنك في توقيع العقوبة تسـمى

في اتفاقياته "حقوق البنك في التعويضات". وقد تتباين أسباب توقيع العقوبة من اتفاقية لأخرى، ويبدو أن من أسباب الاختلاف التنسيق القائم بـين البنـك الـدولي والصناديق العربية، فبعض الصناديق العربيـة قـد تنص على البدء بعقوبات مخففة، ولكنها تحتفظ فـي الوقت نفسه بحق البدء بتطبيق العقوبة الأشد (السـداد الفوري لأصل القرض والفوائد والتكاليف) إذا بدأ بها أحد أطراف (التمويل المشترك) وفي هذه الحالة تكون اتفاقية إقراض المشروع نفسه مـع البنـك الـدولي (المسئول الأول في مشروعات التمويـل المشـترك) تشتمل على أن من حق البنك أن يبدأ بالعقوبة الأشد.

جـ - وبالنسبة لوكالة التنمية الدوليـة، فـإن موضـوع العقوبات مثبت تحت عنوان "حالات الإخـلال بـالالتزام وتعجيل السداد"، وحسب نصوص الاتفاقيات - في أغلب الحالات – فإنه إذا حدثت حالة أو أكثـر مـن الحـالات التالية:

(أ) إذا فشل المقترض في سداد أية فائدة أو قسط مستحق على الأصل ومطلوب سداده بموجب هذا الاتفاق.

(ب) إذا فشل المقترض أو الهيئة في الالتزام بأي نص آخر من نصوص هذا الاتفاق بما في ذلك – وبدون قيد – التعهد بتنفيذ المشروع بدقة وكفاءة.

(ج) إذا فشل المقترض عند تاريخ الاستحقاق في دفع أية فائدة أو أي قسط مستحق على الأصل أو أية مدفوعات أخرى طِبقًا لأي اتفاق قرض آخر أو أي اتفاق ضمان أو أي اتفاق آخر بين المقترض أو أي من هيئاته وبين الوكالة أو أي من الأجهزة السابقة عليها. وفي ذلك الحين قد تقوم الوكالة – حسبما يتراءى لها – بإخطار المقترض بأن كل أو أي جزء من الأصل غير المسدد سيستحق الدفع خلال ٦٠ يوما من تاريخ ذلك الأخطار، وإذا لم يتم معالجة حالة الإخلال بالالتزام في خلال الستين يوما فإنه:

١- يستحق ويصبح واجب الـدفع فـورا ذلـك الأصل غير المدفوع وأي فائدة مترتبة عليه طِبقًا لهذا الاتفاق.

٢- أي مبلغ يسحب فيما بعد عن طريق خطـاب اعتماد غير قابل للإلغـاء ولا يـزال قائمـا يصبح مستحقًا وواجب الدفع فـورا بمجـرد إجراء هذا السحب.

وقف المسحوبات (أي العقوبة الأول):

إذا ما حدث في أي وقت أي مما يلي:

(أ) حدوث حالة الإخلال بالالتزام.

(ب) حدوث واقعة تعتبرها الوكالة ظرف غير عادي تجعـل من غير المحتمل أن يتحقق الغرض من القرض أو أن يتمكن المقترض (أو الهيئة) من الوفـاء بالالتزامـات المترتبة على هذا الاتفاق أو:

(جـ) إذا فشل المقترض عند تاريخ الاستحقاق في دفع أيـة فائـدة أو أي قسـط مسـتحق علـى الأصـل أو أي مدفوعات أخرى طِبقًا لأي اتفاق قرض آخـر، أو أي اتفاق ضمان أو أي اتفاق بين المقترض، أو أي مـن

الأجهزة التابعة له وبين حكومة الولايات المتحـدة، أو أي من أجهزتها التابعة لها فإن الوكالة حسبما يتراءى لها سوف تقوم بما يلي:-

١- وقف أو إلغاء مستندات الارتباط القائمـة والتـي لـم تستخدم عن طريق إصدار خطابات الاعتماد غير القابلة للإلغاء أو من خلال مدفوعات مصرفية خلافًا لخطابات الاعتماد غير القابلة للإلغاء، والتي سوف تقوم الوكالـة في هذه الحالة بإخطار المقترض بها فورا بعد ذلك.

٢- وقف إجراء أية مسحوبات بخلاف تلك التي تـتم عـن طريق مستندات الارتباط القائمة.

٣- وقف إصدار أية مستندات ارتباط إضافية.

٤- للوكالة الحق في نقل البضائع الممولة من هذا القـرض على نفقتها ما دامت هذه البضائع من مصـدر خـارج دولة المقترض وفي حالة جيدة ولم تفرغ بعد في موانئ دولة المقترض. وفي هذه الحالة ستخصم أية مسحوبات تتم بالنسبة لنقل البضائع من أصل القرض.

الإلغاء من جانب الوكالة:

قد يترتب على أي وقف للسحب وفْقًا للبند السابق، إذا كان سبب أو أسباب هذا الوقف للسحب لم يزل أو يصحح في غضون ٦٠ يوما من تاريخ مثل هذا الموقف، أن تقوم الوكالة – حسبما يتراءى لها – في أي وقت أو أوقات تالية – أن تلغي كل أو جزءا من القرض الذي لم يتم سحبه بعد، أو الخاضع لخطابات الاعتماد غير القابل للإلغاء.

استمرار سريان الاتفاق:

على الرغم من وقوع أي إلغاء، أو وقف السحب، أو تعجيل السداد، فإن نصوص هذا الاتفاق تستمر سارية بكل قوتها وفاعليتها إلى أن يتم سداد الأصل بالكامل وأي فائدة مستحقة عنه.

وخلاصة هذا الكلام – إذا أعدنا ترتيبه – أن الوكالة تبدأ بالعقوبة الأقل (وقف المسحوبات) في حالات عينتها، وقد ينشأ عن ذلك – إذا لم تزل الأسباب خلال ٦٠ يوما – أن تلغى الوكالة كليا أو جزئيا باقي القرض الذي لم يتم سحبه. وضمن الحالات التي تؤدي إلى وقف السحب، اختصت

اتفاقيات الوكالة ثلاث حالات يمكن أن تؤدي – إذا استمرت ٦٠ يوما بعد الأخطار – إلى المطالبة بالسداد الفوري، ويلاحظ أن (الحالة الغامضة) أي "حدوث واقعة تعتبرها الوكالة ظرفًا غير عادي يجعل من غير المحتمل أن يتحقق الغرض من القرض... إلخ" ليست من الحالات التي تجيز تصعيد العقوبة إلى السداد الفوري على غير ما هو مثبت في اتفاقيات البنك الدولي والصناديق العربية، فهذه الحالة في اتفاقيات الوكالة تجيز فقط وقف السحب ثم إلغاء القرض غير المسحوب كليا أو جزئيا. ولكن أهم من هذه الملاحظة أنه قد يبدو من العرض السابق أن التضامن في توقيع العقوبة ينحصر في دائرة قروض وكالة التنمية، وأنه من هذه الناحية – قد تُمثل قروض الوكالة دائرة متكافلة ولكن مغلقة ومنفصلة عن الدائرة المتكافلة الأخرى، دائرة البنك الدولي والصناديق العربية.

والآن، ماذا في حالة إعسار المدين؟ **ماذا لو حكم عليه بالسداد الفوري فامتنع أو عجز؟**

وكالة التنمية لا تثبت في اتفاقياتها بنودا خاصة لعلاج هذه الحالة، وينبغي ألا ننسى أن وكالة التنمية هي الخارجية

الأمريكية، أو هي حكومة الولايات المتحدة التي تملك عديدا من الأدوات التي تمكنها من انتزاع ما تطلبه، وهذه الأدوات مما لا يجوز النص عليه في اتفاقيات "مساعدة" اقتصادية، بل إن هذه المخالب المتوارية تمكن وكالة التنمية مـن أن تبـدو أحيانًا أكثر تساهلاً في صياغة البنود السابقة، كما أشرنا فـي مدى استخدام (الحالة الغامضة)، أو كما يبدو من الصياغات الأخرى التي تترك مجالاً للرأفة وتخفيف العقوبة في مختلف الحالات، فدائما تنص الوكالة على أنه قد يترتب على عمـل كذا توقيع العقوبة كيت، وحسبما يتراءى للوكالة....

أما البنك الدولي فإنه يشكو دائما من أنه لا يملك إمكانيات الدولة السياسية والعسكرية ولذا فليس أمامه إلا أن يسـتخدم قدرته الاقتصادية بسفور، وإلى أقصى حد، لانتزاع مطالبه، وقد أثبت البنك الدولي أنه يستطيع استخدام هذه القدرة بفعالية وكفاءة تحقق الغرض، وهو يفخر بأنه "لم يواجه بأي خسارة فيما يتعلق بقروضه، ولم يحدث أن شطب على قرض نتيجة عدم السداد؛ حيث إن البنك يتمسك بسياسة مشددة تعـارض تعديل جداول السداد أو تأخيره بعض الشـيء (...) وبينمـا يوجد في حسابات البنك المالية بند (احتياطي عام) وكان فيما

مضى يطلق عليه اسم (احتياطي ضد الخسارة) على القروض إلا أنه في الواقع يمثل تراكم العائد المحقق على سبيل المكسب، ولا يملك البنك أساسا إكتواريا لهذا الاحتياطي؛ حيث إنه لم يواجه على الإطلاق بأي قروض معدومة، وهذا لا يعني أن البنك لن يواجه مستقبلاً بقروض معدودة، ولكنه يعني أن المقترضين فضلوا الاحتفاظ بعلاقة مالية جيدة مع البنك" [٦٩].

ولكن البنك الدولي رغم هذه الثقة العالية بالنفس واظب على وضع شرط صريح في اتفاقياته مع الحكومة المصرية لضمان حقوقه، وكان حريصا أن يسجل (أ) أنه من سياسة البنك عند تقديم القروض إلى أعضائه أو بضماناتهم ألا يحصل في الظروف العادية على تأمينات خاصة من العضو المعني، ولكن البنك يشترط ألا يكون لأي دين خارجي آخر أسبقية على ديونه فيما يتعلق بتخصيص أو توزيع العملات الأجنبية المحتفظ بها تحت تصرف العضو أو لحسابه، ومع ذلك إذا تم ترتيب أي حق عملي على أي أصل من الأصول العامة (التي سيأتي تعريفها فيما بعد) كضمان لأي دين خارجي مما يترتب أو قد يترتب عليه تحقيق أولوية لصالح

الدائن في مثل هذا الـدين الخـارجي علـى مخصصـات أو توزيعات العملة الأجنبية فإن هذا الحق العيني ومـا لـم يوافق البنك على خلاف ذلك يعتبر كأنه قد ترتب للبنك تلقائيا ودون أي تكلفة على البنك وبنفس المقـدار وبـذات درجـة الأولوية كفيلاً لسداد أصل وفوائد القرض وأعبائه الأخـرى. وعلى المقترض عند إنشائه أو سماحه بإنشاء مثل هذا الحق العيني أن يشترط صراحة ما يحقق ما تقدم مع مراعاة أنـه في حالة وجود أسباب دستورية أو قانونية أخرى تمنع النص على هذا الشرط بشأن أي حق عيني على إنشائه على أصول أي من وحدات المقترض السياسية أو الإدارية يكـون علـى المقترض هذا ودون أية تكلفة على البنك أن يضـمن أصـل مبلغ القرض وفوائده وأعبائه الأخرى عن طريـق ترتيـب حق عيني معادل على أصول عامة أخرى مرضية للبنك.

(ب) لا يسري التعهد المتقدم على:

١- أي حق عيني يكون قد أنشئ على أصل مملـوك عنـد شرائه بغرض ضمان سداد ثمن شراء ذلـك الأصـل فقط.

٢- أي حق عيني ينشأ عن المعاملات المصرفية العادية لضمان دين يستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز عاما من التاريخ الأصلي لإنشائه.

(ج) اصطلاح (الأصول العامة) المستخدم في هذا البند يعني الأصول الخاصة بالمقترض أو أي وحدة سياسية أو إدارية فرعية تابعة له وكذلك أي شخصية قانونية يمتلكها أو يسيطر عليها أو يتم تشغيلها لحساب المقترض أو وحدة فرعية تابعة له بما في ذلك الذهب والعملات الأجنبية التي تحتفظ بها أية مؤسسة تباشر أعمال البنك المركزي أو صندوق موازنة العملات أو أية عمليات مماثلة لحساب المقترض".

إن هذا المبدأ قد تتعدل صياغاته – في التفاصيل – ولكن مضمونه راسخ في كل اتفاقيات البنك الدولي، وفي بعض الأحيان يتوسع البنك في مجال ولايته – باعتباره المسئول الأول في قروض (التمويل المشترك). ففي اتفاقية قرض مشروع إعادة فتح قناة السويس (على سبيل المثال) كان النص كالتالي: "يتعهد المقترض (هيئة القناة) وفيما عدا ما يوافق عليه البنك خلافًا لذلك:

١- إذا قام المقترض بعمل رهن حيازي على أي من أصوله كضمان لأي دين، بأن يكون هذا الرهن معادلاً وكافيا لضمان دفع أصل القرض وفوائده، وكافة المصروفات الأخرى الخاصة به، وأنه عند عمل هذا الرهن سينص صراحة على ذلك، وبدون أية تكاليف على البنك.

٢- إذا تم عمل أي حجز قانوني على أي أصل من أصول المقترض كضمان لأي دين فإن المقترض، وبدون أية تكلفة على البنك، يقوم بعمل حجز معادل له بطريقة مرضية للبنك يضمن دفع الأصل والفوائد والمصروفات الأخرى المتعلقة بالقرض"[٧٠].

ووفْقًا لهذا النص يلعب البنك الدولي دور الشقيق الأكبر علنًا، فهو يتدخل ليحمي حقوق أي دائن مشارك له في تمويل المشروع (إلى جانب حمايته لحقوقه هو) ويضمن للآخرين أن يكون الرهن عند الحاجة – كافيا.

وقد نقلت الصناديق العربية المبدأ العام – ضمن ما نقلت – عن اتفاقيات البنك الدولي وصاغت الحق نفسه بعبارات قد تختلف، وفي فقرات قد تفصل أو تترك التفاصيل، ولكن كان

هذا الحق دائما من الضمانات التي لا تسقطها أيـة اتفاقيـة عربية.

وكان طبيعيا أن تفزع الأصوات الوطنية من الاحتمـالات الخطيرة التي يحملها هذا النص. وخاصة مع تراكم الـديون الخارجية والتزاماتها، وذكر عضو مجلس الشعب عادل عيد (يمثل اتجاه الإخوان المسلمون) أن هذا الكـلام "يعيـد إلـى الأذهان القروض التي عقدها الخديوي إسماعيل مع انجلتـرا وفرنسا ورهن بمقتضاها السكك الحديدية والجمـارك إلـى الجهات المقرضة "[٧١] وحاول البعض - كحلمي مراد – أن يحذر في هدوء، فأوضح "أن الفقرة (ح) حـددت الأصـول الحكومية بأنها أصـول المقتـرض؛ أي أصـول الحكومـة المصرية وليست أصول قناة السـويس، وإذا كـان السـيد الدكتور وزير المالية يقول إن هذه الاتفاقية تتعلق بمشـروع فكان يجب أن تكون الأصول المقصودة هي أصول هيئة قناة السويس أو أصول المشروع ولكن من الواضح أن الأصـول المقصودة في هذه الاتفاقية هـي الأصـول الحكوميـة؛ أي أصول المقترض؛ أي جمهورية مصر العربيـة، وأي مـن أقسامها السياسية والإدارية، وبذلك فإن المسألة لا تتعلق حتى

بالمشروعات الاقتصادية"، وهذا النص للفقرة (ح) "هو نـص واضح وصريح، وهذا التعبير يزعـزع الثقـة فـي سـمعة الحكومة المصرية لأنه يتكلم عن ضـمانات عينيـة علـى ممتلكات الحكومة المصرية وليس على ممتلكات هيئة قنـاة السويس أو ممتلكات المشروع، وأعتقد أنه لو عرض علـى حكومة المملكة العربية السعودية إلغاء هذا الشرط لرحبـت بسعة صدر" [٧٢]. وقد جاء ذِكر المملكة العربيـة السـعودية بالذات لأن الاتفاقية المعروضة كانت اتفاقيـة قـرض مـن صندوق التنمية السعودي لمشروعات التوسع في القناة، ويبدو أن حلمي مراد كان يحاول أن يفـتح بـاب التراجـع أمـام الحكومة المصرية وأمام المملكة السعودية مـع حفـظ مـاء الوجه... ولكن المسألة أكبر من أن تحل بهذه البساطة، فـلا الحكومة المصرية في وضع يسمح لها بطلب إلغاء مثل هـذا النص، ولا الحكومة السعودية تستطيع، حتى لو أرادت.

ولابد أن نضيف – قبل أن نختتم الحديث في هذه النقطـة – أن مناقشة مجلس الشعب لاتفاقية الصندوق السعودي تلك تميزت بالحدة والعناد، حتى أن رئيس المجلس اضطر إلـى تأجيل الجلسة لكي تتمكن الحكومة من دعم مركزها وتجميع

أعضاء مجلس الشعب من أنصارها. وفي الجلسـة التاليـة اشترك عضو من حزب الحكومة (توفيق زغلول) في فيلـق المعارضة، وقال "إنني بعد أن استمعت إلى هذه التحلـيلات والتبريرات تأكد لي صدق ما شعرت به من قبل وهـو أنـه لا يجب أن نوافق على مثل هذه الاتفاقية".. "فهذه الاتفاقيـة مهينة ومخزية بالنسبة لمصر".

ولكن، حتى لا نخرج عن نقطتنا الحالية الخاصة بعمليـة الرهن، نذكر أن الحكومة كانت قد طلبت من مشهور أحمـد مشهور (رئيس هيئة القناة وعضو المجلس في نفس الوقـت) أن يحرص على حضور المواجهة، وكان رده علـى نقطـة الرهن بأن "التساؤل هو: هل سنعطي لقرض ما أولوية على غيره؟ أقول لا، وهل سنرهن أصولنا لأحد الـدائنين؟ أقـول أيضا لا، هذا تحصيل حاصل؛ إذ أن هذا لم يحـدث، ولـن يحدث بأذن ا ". وهذا الرد يبدو على قدر من الوجاهة، وقد زاده شرحا وكيل وزارة الاقتصاد، فالفقرة التي تجيز توقيـع الحجز على الأصول العامة، نقلتها الصناديق العربيـة عـن البنك الدولي كما قال "وكل هذه الصناديق – وأنا أقول كـل هذه الصناديق وليس بعضها – قد اسـتعانت عنـد إنشـائها

بخبراء من البنك الدولي وضعوا لها نفس الشروط التي تطبق على الاتفاقيات التي يعقدها البنك (...) والبنك لا يطلـب أي ضمان، ولكن إذا قام المقترض بعمل ضمان لمصلحة دولـة أخرى، فإن قرض البنك الدولي تكون له الأولويـة"؛ أي أن البنك الدولي لن يسبق بالعدوان، فهو لن يستخدم هذا الحق إلا إذا سبقه آخر، وبالتالي فهو حق مشروط بـ "إذا" هذه، ومـا دمنا لا ننوي إعطاء هذا الحق لأي دائن، فإن النتيجة العملية للنص محل البحث والفـزع تكـون لاشـيء. إن النتيجـة المشروطة أو المترتبة على فرض خيالي لا بـد أن تكـون نتيجة خيالية، أو غير ممكنة الحدوث. إلا أن وكيـل وزارة الاقتصاد الذي توسع في شرح حجة مشهور أحمد مشـهور، أفصح أنه هو نفسه سبق أن ساورته الريب حول حكمة هـذا النص، قال إنه تساءل في إحدى المفاوضات مع البنك الدولي حول جدوى هذا النص "فاتضح أن هذا النص مـن الناحيـة العملية ليس له أية دلالة أو معنى".. هكذا أفهمه طبعا ممثلـو البنك [٧٣]، ولكن يبدو أن هذا الكلام أحدث أثره أيضـا فـي السامعين. فقد استنتج حلمي مراد مثلاً أن هذا الكلام يؤكد أن إلغاء هذا النص سهل" لأنه تحصيل حاصل، وليس له نتيجـة

عملية، وأعتقد أنهم سيوافقوننا على حذفه، لأنه لا معنى لـه إلا تأكيد خضوعنا وإذلالنا وإشعارنا بأننا مدينون، ويجب أن نستبعد هذا الشرط"[٧٤]. لقد بلغ المعارضـون طعـم البنـك الدولي، وتصوروا فعلاً أن حق توقيع الحجز على الأصـول العامة مجرد إهانة أدبية (مع خطورة ذلك)، ولكن ليته كـان بالفعل في هذه الحدود. إن النص في الحالة المصرية بالذات خطر داهم وفعلي يتهددنا في أي لحظة، كما سيجيء.

هوامش الفصل الثاني

(١)

Yusuf Ahmad, Absorptive Capacity of the Egyptian Economy. An Examination of Problems and Prospects, (Paris; OECD, 30 th May, 1975), p. 57. (Restricted).

(٢) انظر: استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السـبعينيات، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة والعلوم، معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٧٧)، ص ١١٠ – انظر أيضا:

Yusuf Ahmad Absorptive Capacity, op. cit., p. 58.

(٣) Ibid, p. 58.

(٤) استخدامات عوائد النفط، مرجع سابق، ص ١١.

(٥) تأسيس الصندوق العربي في أيار/ مايو ١٩٦٨ برأسـمال ١٠٠ مليون دينار كويتي، وزيد إلى ٤٠٠ مليون دينار كـويتي فـي نيسان/ إبريل ١٩٧٥ (١٤٠٠ مليون دولار) وتسـهم فيـه كـل الدول العشرين الأعضاء في جامعـة الـدول العربيـة يهـدف الصندوق إلى مشروعات التنمية في الدول العربية بالتحديد.

(٦) وزير المالية، **مضبطة الجلسة ١٣**، مرجـع سـابق، (الجـدول ص٢١).

(٧) تأسس الصندوق السعودي في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ برأسـمال ١٠ بليون ريال سعودي (٢,٨ بليـون دولار) تملكـه المملكـة

العربية السعودية وحدها بهدف الصندوق إلى التنمية في الـدول النامية بشكل عام.

(٨) وزير المالية، **مضبطة الجلسة ١٣**، مرجـع سـابق (الجـدول ص٢١).

(٩) الصندوق الكويتي أقدم الصناديق العربية تأسس في كانون أول/ ديسمبر ١٩٦١ برأسمال ٦٨٠ مليـون دولار زيـد فـي آذار/ مارس ١٩٧٤ إلى ٣٤٠٠ مليون دولار (١٠٠٠ مليـون دينـار كويتي) تملكه دولة الكويت بالكامل ويهدف إلى التنمية في الدول النامية بشكل عام.

(١٠) وزير المالية، **مضبطة الجلسة ١٣**، مرجع سابق.

(١١) تأسس صندوق أبو ظبي في تموز/ يوليـو ١٩٧١ برأسـمال ٥٠٠ مليون دولار، - وتوسعت أعماله بعد ١٩٧٤ لتشمل الدول الأفريقية والآسيوية الإسلامية بالإضافة إلى الدول العربية تملكه دولة الإمارات بالكامل.

(١٢) وزير المالية، **مضبطة الجلسة ١٣**، مرجع سابق.

(١٣) تأسس المصرف الليبي عام ١٩٧٣ برأسـمال ٨١,٥ مليـون دولار، تساهم فيه مصر وليبيا وسلطنة عمان ودولة الإمـارات العربية وقطر. بعد عام ١٩٧٤ امتد نشاطه ليشمل الدول النامية غير العربية.

(١٤) بنك التنمية الإفريقي أول بنك أنشئ علـى مسـتوى القـارة الأفريقية عام ١٩٦٤ ارتفع رأسماله أخيـرا إلـى ٤٨٠ مليـون

دولار تسهم الدول العربية بـ ٤٧% من رأسماله، وتُمثل مصر وليبيا والجزائر أكبر المساهمات.

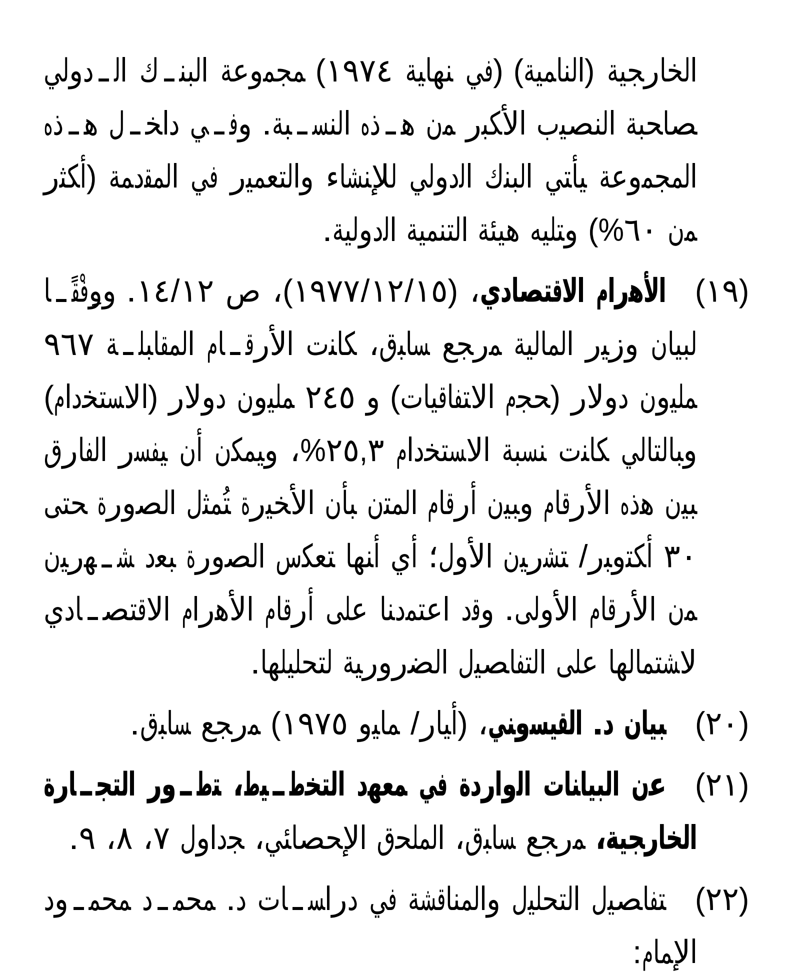
(١٥) اعتمدنا في كل الأرقام على "البيان الرسمي لوزير الاقتصـاد د. حامد السايح"، جريدة الأخبار، (١٩٧٨/٣/١٧) – أيضا ماجد عطية، "اقتصاديات"، المصور، (١٩٧٨/٣/٣١) ويلاحظ أن بيان وزير المالية كان قد قدر المنح والمعونـات الأمريكيـة حتـى ١٩٧٧/١١/٣٠، مرجع سابق، بمبلغ أكبـر: ٢٣٥٦,٧ مليـون دولار.

(١٦) النسبة التي سبق أن أعلنها وزير المالية (د. صـلاح حامـد) كانت لا تتجاوز ٣٩,٣% مضبطة الجلسة ١٣، مرجـع سـابق. أعلن الرئيس برنامج وكالة المعونة الأمريكية (رونالد براون) أن النسبة حوالي ٢٧%. براون، "أول حديث للصحافة المصـرية"، الأخبار، (١٩٧٧/٣/٢٣). صحيح أن أرقام د. صـلاح حامـد وبراون حتى شـهر أكتـوبر/ تشـرين أول ١٩٧٧، ولكننـا لا نتصور حدوث قفزة بحوالي ٢٠% أو ٣٠% خلال الفترة مـن نوفمبر تشرين الثاني حتى آخر فبراير/ شباط، وقد اعتمدنا على أرقام وزير الاقتصاد منذ بداية عرضـنا للقـروض الأمريكيـة **باعتبارها أكثر وضوحا وتفصيلاً.**

(١٧) بيانات هذه المجموعة عن بيان وزير المالية، مرجع سابق.

(١٨) البنك الدولي للإنشاء والتعمير تأسس عـام ١٩٤٥. وهيئـة التنمية الدولية تأسست عام ١٩٦٠ والهدف منهما تحويل مـوارد

مالية إلى الدول التي تحتاج اقتراضا، ولكن شروط هيئة التنميـة أكثر يسرا، ولذا تركز على الدول الأشد فقرا (متوسـط الـدخل السنوي للفرد أقل من ٣٧٥ دولارا) ورغم استقلال الهيئة قانونيا وماليا عن البنك، فإن هيئة الإدارة واحدة لكل مجموعـة البنـك الدولي للإنشاء والتعمير (البنـك والهيئـة ومؤسسـة التمويـل الدولية). وطِبقًا لبيان الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي – (وكـذلك الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي) تتحدد القـوة التصـويتية لكل عضو سواء في مجلس المحافظين أو فـي مجلـس الإدارة (وهو مركز السلطة الحقيقية) طِبقًا لحصته التي اكتتب بها فـي رأس المال، ويعني هذا أن تتركز قوة التصويت الرئيسية في يد الدول الغربية التي تملك أكبر الأنصبة في رأس المـال (القـوة التصويتية للولايات المتحدة + بريطانيـا + ألمانيـا الغربيـة + فرنسا + اليابان + كندا + إيطاليا + بلجيكا + السويد + أستراليا + هولندا تمثل ٥٨,٤% من الإجمالي، والولايات المتحدة وحدها ٢٢,٦% - طِبقًا للموقف في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٦. وفـي داخل المجموعة المهيمنة لا يقتصـر وزن الولايـات المتحـدة المؤثر على حصتها في رأس المال أو على حقيقة أنها السـوق المالي الرئيسي الذي يكتتب في سندات البنك (الأداة – الأساسية لتمويل عملياته)، فوزن الولايات المتحدة يعتمد فوق ذلـك كلـه على مجمل الدور الاستراتيجي الذي تقوم بـه داخـل التحـالف الغربي – إن الديون الخارجية العامة المستحقة للمنظمات الدولية المتعددة الأطراف تُمثل حـوالي ٢٠% مـن إجمـالي الـديون



الخارجية (النامية) (في نهاية ١٩٧٤) مجموعة البنـك الـدولي صاحبة النصيب الأكبر من هـذه النسـبة. وفـي داخـل هـذه المجموعة يأتي البنك الدولي للإنشاء والتعمير في المقدمة (أكثر من ٦٠%) وتليه هيئة التنمية الدولية.

(١٩) **الأهرام الاقتصادي،** (١٩٧٧/١٢/١٥)، ص ١٤/١٢. ووفقًـا لبيان وزير المالية مرجع سابق، كانت الأرقـام المقابلـة ٩٦٧ مليون دولار (حجم الاتفاقيات) و ٢٤٥ مليون دولار (الاستخدام) وبالتالي كانت نسبة الاستخدام ٢٥,٣%، ويمكن أن يفسر الفارق بين هذه الأرقام وبين أرقام المتن بأن الأخيرة تُمثل الصورة حتى ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول؛ أي أنها تعكس الصورة بعد شـهرين من الأرقام الأولى. وقد اعتمدنا على أرقام الأهرام الاقتصـادي لاشتمالها على التفاصيل الضرورية لتحليلها.

(٢٠) **بيان د. القيسوني،** (أيار/ مايو ١٩٧٥) مرجع سابق.

(٢١) **عن البيانات الواردة في معهد التخطـيط، تطـور التجـارة الخارجية،** مرجع سابق، الملحق الإحصائي، جداول ٧، ٨، ٩.

(٢٢) تفاصيل التحليل والمناقشة في دراسـات د. محمـد محمـود الإمام:

Foreign Loans and Economic Development (Part 1, Part II, Part III, and Part IV), (Cairo: The Institute of National Planning, May 1968, Memo No 779, (Especially Part III and Part IV).

راجع أيضا د. محمد محمود الإمام:

The Role of Foreign Capital in Long Tern Development, (Cairo: I.N.P., 1976), Memo No 1156.

وخاصة المقدمة العربية لعرض النتائج العامة، والتي ظهرت أيضـا في كتاب **بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السـنوي للاقتصـاديين المصريين** (٢٥/ ٢٧ مارس ١٩٧٦)، (القاهرة: الجمعيـة المصـرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ١٩٧٧).

(٢٣) **بيان وزير التخطيط أمام مجلس الشعب عن خطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧،** (كـانون ثـاني/ ينـاير، ١٩٧٧).

(٢٤) **Dr. Said El. Naggar, Foreign Aid to United Arab Republic,** op. cit., p. 57.

(٢٥) د. أحمد أبو إسماعيل، "تقرير لجنة الخطة والموازنـة عـن مشروع خطة ١٩٧٤ والسياسة المالية لمشروع الموازنة العامـة للدولة للسـنة الماليـة ١٩٧٤ **ملحـق مضـبطة الجلسـة ١٣ (١٩٧٣/١٢/٢٩)، الفصل التشريعي الأول،** مجلس الشعب.

(٢٦) لستربيرسون، **ماذا يجري في العالم الغني والعـالم الفقيـر؟ شركاء في التنمية.**

إعداد إبراهيم نافع، (القاهرة: دار المعـارف بمصـر، ١٩٧١)، ص ٩٢/٩١.

والكتاب عبارة عن تقييم شامل لإمكانيات "التعاون الدولي" في التنمية الاقتصادية ودراسة النتائج وتوضيح الأخطاء واقتراح السياسات التي يمكن أن تعمل بصورة أفضل في المستقبل. وقد تمت الدراسـة بنـاء

على تكليف من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتحت رئاسة بيرسون (رئيس وزراء كندا الأسبق) ومجموعة من ألمع المتخصصـين فـي العالم الغربي. خصص مكنمارا جزءا هاما من خطابه فـي اجتمـاع المحافظين (أيلول/ سبتمبر ١٩٧١) للتوصـيات الـواردة فـي هـذه الدراسة. انظر: R.S., Mc Namara, President, World Bank Group, **Adress to the Board of Governers,** (Copenhagen, September 21, 1970), pp. 4 – 17.

(٢٧) بيرسون: المرجع السابق، ص ١٢٩/ ١٣٠، راجع أيضا:

Nural Islam, "The External. Debt, Problem of the Developing Countries, With Special Reference to the Least Developed, **A World Divided,** Helleiner (ed.), U.K: Cambridge – University Press, 1976), p. 234.

ويؤكد نور الإسلام أن السلع والخدمات التي وفدت إلى البلاد الناميـة في ضوء هذه القروض كانت تزيد عن مستوى الأسعار العالمية بمـا لا يقل عن ٢٠% (نقلاً عن د. رمزي زكي: "إعادة جدولـة الـديون الخارجية ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر – بحث مقـدم إلـى المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين القاهرة ١٩٧٧).

انظر أيضا:

H. Caustin, **Aid and Development in a Divided World,** Edited by Dudley Sears and Leonard Toy, (a Pelican Original 1971), p. 318.

أيضا: "تختلف شروط العون الذي يقدمه أي بلد وفْق القدرة التجاريـة لصادراته على المنافسة فالولايات المتحـدة تجعـل صـادراتها ذات

الأسعار المرتفعة نسبيا أكثر جاذبية عبر تقديم شروط تسـليف أكثـر ليونة في حين لا يرجح أن تقدم اليابـان (التـي ربمـا اسـتطاعت صادراتها أن تحوز على أي عون غيـر مقيـد) شـروطًا تتضـمن تنازلات.

شريل باير، **فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الـدولي والعـالم الثالث،** ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ٢٣.

(٢٨) جونارميردال، **العالم الفقير يتحدى،** ترجمة عيسى عصـفور (دمشق: مطبعة وزارة الثقافة، ١٩٧٦)، ص ٤٠٥.

(٢٩) ماجد عطية، "باب اقتصاديات"، المصور، (١٩٧٦/١٦/٢٦).

(٣٠) أشرف على الدراسة (غير المنشورة) لوزارة التجارة أحمـد وفاء الدين سعيد وكيل الوزارة لتخطيط التجارة الخارجية.

وبالنسبة للقيسوني المرجع "مناقشات الأعضاء لبيانه"، **مضبطة الجلسة ٥١** (١٩٧٧/٥/٢٨)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٣١) جون أ. كنج، "توفير السلع والخـدمات لمشـروعات البنـك الدولي – دراسات في التمويـل والتنميـة" – **ملحـق الأهـرام الاقتصادي،** (أول تموز/ يوليو ١٩٧٥)، ص ٦٠ – ٦٢.

ينشر هذا الملحق بعض الدراسات مترجمة عن مجلة **التمويل والتنمية** التي تصدر عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

(٣٢) World Bank Annual Report, 1969 (Washington D.C: 1970), p. 29.

(٣٣) David Hurst, **Guardian,** 20/6/1977.

وقد نشير أيضا إلى:

Linda Bland ford, **Oil sheikhs, Inside the Super charged World of the Petrodollar,** (London: Astar Book, 1977).

الكتاب له تحيزات واضحة بطبيعة الحال، ولكنه يحـوي بـالقطع معلومات هامة عن العلاقات السائدة والمؤثرة فـي اتخـاذ القـرارات الاقتصادية.

(٣٤)

Farouk M. Shalaby, "The World Food Problem Once Again: Lessons from United States Public Law 480" **L'Egypte Contemporaine,** (April, 1977), No. 368, p. 41.

ورغم إعلان الولايات المتحدة أنها لا تهدف إلى الإضرار بمصـالح منافسيها التجاريين فإن الإضرار لـم يمكـن تجنبهـا "إن فكـرة أن المساعدة السلعية يمكن أن تؤدي وحدها إلى تنمية أسرع إلى درجـة أنها تخلق طلبا إضافيا يمتص قيمة المساعدة السـلعية، بحيـث إنهـا لا تُمثل تدخلاً في الطلب التجاري على هذه السلع هو كـلام فـارغ اقتصاديا... إذ أنه مع أي كمية محددة من المساعدة السلعية، سـيكون هناك بعض الطلب الإضافي على أشياء أخرى، إذا لم يحدث تحكـم بطريقة ما في هذا الطلب الإضافي للأشياء الأخـرى فـإن المعونـة السلعية حينئذ لا يمكن أن تمـتص دون أن تحـل محـل المبيعـات التجارية... إلا أن الأقطار المتخلفة تواصل الاستفادة من أن العـبء

في هذا التحول يتحمله أساسا مصدرون آخرون مـن دول متطـورة، وبشكل أساسي: استراليا وكندا".

I Little and J. Clifford, **International Aid, An Interdoction to the Flow of Public Resources From Rich to Poor Countries,** (Chicago: Aldine Publishing Company, 1966). P. 167.

نقلاً عن بحث فاروق شلبي الذي حاول أن يثبـت إحصـائيا نفـس النتيجة.

(٣٥) ميردال، **العالم الفقير**، مرجع سابق، ص ٤٠٧.

وأثناء فترة الاعتماد الهندي الكثيف على القانون ٤٨٠ (في الستينيات) ألزمت الهند بالاعتماد شبه الكامل على الناقلات الأمريكية، وأثـارت الصحف الهندية قضية أن أسعار الشحن تزيد بنسبة ٢٥ إلـى ٣٠% عن المتوسط العالمي. وكانت مصاريف النقل تدفع بالدولار انظر:

R.A. Ulyanovsky, **The Dollar and Asia,** (Moscow: "Nauka" Publishing House, 1965), P. 195.

وكانت تقارير وزارة الاقتصاد في مصر، تشير إلى نفس الحقيقة في نفس الفترة.

(٣٦) Said El-Naggar, **Foreign Aid,** op.cit, pp. 27 – 35 ونتفق في العرض الحالي مع السياق العام للتحليل الوارد في هذا البحث، ولكن نختلف جزئيا في النتائج، فالدكتور النجار أكثر تشددا في تحديد مفهوم (المساعدة) منا، يبدو هذا في كل البحـث (الذي يشمل أيضا القروض السوفيتية). بالنسبة لقروض القمـح يرى د. النجار أنه حتى في حالة إنفاق كل الجزء المخصص من

المقابل النقدي لإقراض الحكومة والمشروعات المحلية، فإن عنصر المساعدة لا يكون متوفرا، ونحن لا نرى ذلك كما هو مسجل في المتن، إذا تم الإنفاق وفق شروط محددة، إلا أن المسألة كلها نظرية، لأن المقابل النقدي لا يصرف طبعا وفق الشروط التي نقترحها.

(٣٧) المقصود هو الأرصدة الموضوعة تحت إمرة بنك التصدير والاستيراد وهي تتخذ هذا الاسم نسبة إلى سناتور كولي الذي تقدم بتعديل للقانون ٤٨٠ (أجازة الكونجرس في آب/ أغسطس ١٩٥٧) أضيف بمقتضاه هذا التخصص.

(٣٨) انظر محمد فتحي عافية، **فوائض الحاصلات الزراعية وكيفية استخدامها في تمويل استثمار الدول النامية،** (القاهرة: وزارة التخطيط. شعبة المدخلات والمخرجات) مذكرة غير منشورة.

(٣٩)

John Davis, "Agricultural Surpluses and Foreign Aid", **Economic Review, Papers and Proceedins,** (1959), p. 232.

نقلاً عن سعيد النجار، ص ٢٩.

(اعتمدنا في بحث اتفاقيات الستينيات على نص الاتفاقية النمطية (الموقعة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٥٩) والتي سارت الاتفاقيات التالية (في تلك الفترة) على منوالها:

"Agricultural Commodities Agreement Between the Government of the United Republic and the Government of the United States of America Under

title I of the agricultural Trade Development and Assistance Act as Amended", se El- Naggar, Ibid., Appendix I.

وفي اتفاقيات مرحلة الانفتاح. اعتمدنا على نص "اتفاق مبيعات السلع الزراعية بين حكومة جمهورية مصر العربيـة والولايـات المتحـدة الأمريكية طِبقًا للقانون ٤٨٠ الموقع في ١٩٧٤/٦/٧ والمنشور فـي الجريدة الرسمية (آب/أغسطس ١٩٧٥) العدد ج ٣٢ "يتألف الاتفـاق من الجزء الأول وهو نصوص عامة يلتزم به فـي كـل الاتفاقيـات التالية. ومن الجزء الثاني وهو الذي يتغير في كل اتفاقية لأنه يتضمن الأحكام التفصيلية والقابلة للتعديل. ومن الجزء الثاني وهو الذي يتغير في كل اتفاقية لأنه يتضمن الأحكام التفصيلية والقابلة للتعديل.

(٤٠)

(٤١) طالع المؤلف بنفسه النص على أن الائتمـان دولاري (فـي الجزء الثاني – أحكام خاصة) في الاتفاقات المختلفة المنشـورة في الجريدة الرسمية، ولكن لتكرار الحديث حول السداد بالجنيـه المصري، تصورت أحيانًا أنه قد تكون هناك بالفعـل اتفاقـات بالعملة المحلية غفلت عنها سهوا (رغم حرصي) ولم أطمئن إلى **خطأ هذا التصور إلا بعد مطالعة "التنمية في مصر، تقرير عـن المساعدات الاقتصادية الأمريكيـة**" الصادر عن (سفارة الولايات المتحدة في القاهرة) وجاء فيه "يوفر برنامج الغذاء مـن أجـل السلام، الوارد تحت القانون العام ٤٨٠ السلع الزراعية الأمريكية التي تباع عن طريق وزارة الزراعة الأمريكيـة علـى أسـاس

اعتماد مالي طويل الأجل، ويسدد بالدولار الأمريكي " (فقـرة ١ (ص ١٢) وكان بعض الاقتصاديين يرى إخراج الديون المسددة بالجنيه المصري من دائرة المديونية الخارجية العامـة للدولـة (انظر د. رمزي زكي أزمة الديون، مرجع سـابق، ص ٢٥١) ولكن لا معنى لذلك الآن مع التسديد بالدولار.

(٤٢) انظر "الجزء الثاني – أحكام خاصة، من الاتفاق الموقع فـي ١٩٧٦/١٠/٢٦"، **ملحق مضبطة الجلسـة ٣٣** (١٩٧٧/٣/١٦) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٤٣) الأرقام حتى عام ١٩٧٥ نقلاً عن معهـد التخطـيط، تطـور التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ٦٠، جدول ٣٢. وأرقـام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ عن النشـرة الشـهرية للتجـارة الخارجيـة، (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء)، ومرجـع رقـم ٧٧/١١/٤١٣٤ ورقم ٧٨/١١/٤١٥٠.

(٤٤) عادل حسين، "الديون الخارجيـة حتـى لا تهـدد اسـتقلالنا الاقتصادي"، **مجلة الطبيعة**، تشرين أول/ أكتـوبر ١٩٧٥)، ص ٧٤/٦٩ ناقش الكاتب بعض اتفاقيات قنـاة السـويس والسـكك الحديدية وأسمنت طره مع البنك الـدولي وبعـض الصـناديق العربية.

(٤٥) **مضبطة الجلسـة** ٤١ (١٩٧٧/٤/٢٦)، الفصـل التشـريعي الثاني، مجلس الشعب. نشر جزء أساسي من نص الحوار فـي **الأهرام الاقتصادي**، (١٩٧٧/٦/١)، ونذكر بالتقدير أن **الأهـرام**

الاقتصادي (ورئيس تحريرها د. **لطفي عبد العظيم**) انضم إلـى حملة كشف ومعارضة شروط الاتفاقيـات بصـراحة وحمـاس (**لطفي عبد العظيم** من رئاسة التحريـر عـام ١٩٧٩ لمواقفـه الوطنية المتتالية).

(٤٦) أبو العز الحريري، **مضـبطة الجلسـة ٨٩ (١٩٧٧/٩/٢٦)** الفصل التشريعي الثاني، **مجلس الشعب.**

(٤٧) اعتمدنا في المقابلة على نصوص كل الاتفاقيات الموقعة مـع الصناديق العربية حتى منتصف ١٩٧٧ والمنشورة فـي أعـداد متفرقة من الجريدة الرسمية.

(٤٨) الجريدة الرسمية، (٢٣ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٦)، العـدد ٥٢.

(٤٩) د. محمد حلمي مراد، **مضبطة الجلسة ٨٩، مرجع سابق.**

(٥٠) الجريدة الرسمية، (٣٠ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٦)، العـدد ٥٣.

(٥١) اعتمدنا على نصوص كل الاتفاقيات الموقعة مـع مجموعـة البنك الدولي حتى منتصف ١٩٧٧ والمنشورة في أعداد متفرقـة من الجريدة الرسمية.

(٥٢) روجر أ. هورنستين، "التمويل المشترك لمشـروعات البنـك الدولي وهيئة التنمية الدولية"، **التمويل والتنمية،** (العدد ٩) **ملحق الأهرام الاقتصادي،** (١٩٧٧/٧/١٥).

(٥٣) Principe et Operation, IBRD, Washington D.C. 1971, p. 45.

(٥٤) د. عبد المعز عبد الغفار نجم الدين، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ص ٣٣٦/ ٣٣٩.

(٥٥) الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/٧/٣١)، العدد ٣١.

(٥٦) الجريدة الرسمية، (١٩٧٦/١٠/١٤)، العدد ٤٢.

(٥٧) الجريدة الرسمية، (١٩٧٦/٩/٩)، العدد ٣٧.

(٥٨) جون أ. تنج، "توفير السلع والخـدمات لمشـروعات البنـك الـدولي"، التمويـل والتنميـة، ملحـق الأهـرام الاقتصـادي، (١٩٧٥/٧/١).

(٥٩) يوجيني هـ. روتبرج، "البنك الدولي.. تقييم قوتـه الماليـة"، **التمويل والتنمية، (العدد ٧) - ملحق الأهرام الاقتصادي، (١٥ يناير/١٩٧٧).**

(٦٠) د. وجيه شندي (كان وقتها وكيلا أولاً لـوزارة الاقتصـاد)، "شروط رفضناها.. والأمر يتوقف على قدرة المفاوض"، **الأهرام الاقتصادي،** (أول يونيو ١٩٧٧).

(٦١) د. عبد المعز عبد الغفار نجم الـدين، **الجوانـب القانونيـة، مرجع سابق، ص ص ٢٣٦/ ٢٣٧.**

(٦٢) **الجريدة الرسمية،** (١٩٧٧/٤/١٤) العـدد ١٥ – وللعـرض العام لاتفاقيات الوكالة يستند إلى النصوص المنشورة في أعـداد متفرقة من الجريدة الرسمية حتى منتصف ١٩٧٧).

(٦٣) إلحاح الجهات الخارجية على موضوع الفسـاد والرشـاوى، وترويجها للقصص والمبالغات، أداة معروفـة لتبريـر طلـب الحكومات الأجنبية الدائنة للإشراف علـى الإدارة الاقتصـادية والمالية لبلد ما. لا يعني ذلك أن القصص لا أساس لها، ولكننـا نبحث الوظيفة التي تؤديها عملية الترويج وهي وظيفة سـبق أن خبرناها وخبرنا نتائجها أيام الخديوي إسماعيل في ذلك التـاريخ لاحظ مثلاً مستر "كيف" (ممثل الحكومة البريطانية فـي بحـث الحالة المالية) أن هناك مبالغة في الدوائر الغربية فـي الحـديث عن الإسراف والفساد في الحكومة المصرية وقال إن "مصر لـم تشهد شيئًا يقرب من التبذير الذي صاحب قيام السكك الحديديـة بإنجلترا" ويعلق روتشتين على ذلك بأنه "طالما تحدث القوم عـن الأخلاق الشرقية (يقصد ما توصـل بـه مـن جهـل وخيانـة واضمحلال وتبذير) عند كلامهم على إدارة إسماعيل المالية. فأما الذي يقابلها من جشع الغربيين فمن الغريب أنهم لم يـذكروه إلا عرضا، مع أن اندفاع إسماعيل وتفريطه مـن جهـة، مخابـث الماليين الأوروبيين من جهة أخرى، قد تضامنت في إيجاد مـا حل بمصر من الخراب – تضامنا يجعل من يفرق بينهما.. جانبا أكبر الجناية على الحقيقة والتاريخ" (روتشتين، **تاريخ المسـألة**

المصرية، مرجع سابق، ص ٣٨، ٤٠) وبالفعل نلحظ الآن نفس السياسة: إلحاح على فضح المرتشي ومطالبة بإجراءات للوصاية عليه، ولا يعادل ذلك فضح معادل للراشي الذي يمثـل الطـرف الآخر من العلاقة المدانة، بل الطرف الذي خلق العلاقة بتقديمـه الرشوة وقد توصل روتشتين في تفسيره لهذا المسلك إلى استنتاج أن محاربة الفساد لم تكن الشاغل الأول "**بل ليتموا الحجة علـى فساد حكم إسماعيل، ويتوصلوا إلى وضع مصـر** تحـت حكـم دائنيها، لذلك كان أول ما طلبوا وأعظمه أن يتخلى إسماعيل عن سلطته المطلقة لا لنواب الأمة المنتخبين، كما قد يخطـر البـال وليكن لوزارة يرأسها مصري في الظاهر وهـو نوبـار باشـا مويكون ويلسون (الإنجليزي) ناظر للمالية" (ص ٦٣).

(٦٤)

Northorp Papers Memo to file from Manny Gozales, August 13, 1973, 1973. See: A. Sampson, **The Arms Bazar, The Companies, The Deales, The Bribes: from Vickers to Lockheed,** (London: Coronet Books, 1978) pp. 196 – 197.

عدنان خاشقجي وسع دائرة نشاطه في السنوات الأخيرة، بحيث لم تعد قاصرة على السعودية وزاد دوره السياسي. وتتكرر زياراته لمصـر دون إعلان.

(٦٥)

A.I.D. Regulation 1, Part 201. "Rules and Procedures Applicable to Commodity Transactions".

(٦٦) نص دليل الإثبات الذي قدم للمحكمة على أن ممثلي شركة وستنجهاوس دفعوا عمولة إلى المهندس أحمد سلطان (نائب رئيس الوزراء المصري) للفوز بعقد مشروع محطة القاهرة غرب -٤ (العمولة ٢٥٠ ألف دولار في حالة فوز وستنجهاوس بالعقد، وقيمة العقد ٣٠ مليون دولار، ويمول ٩٠% منه بواسطة قروض مباشرة من بنك التصدير والاستيراد أو بقروض يضمنها). "وطِبقًا للوائح بنك التصدير والاستيراد الأمريكي يتحتم على وستنجاوس أن تقدم شهادة موردين مع كل فاتورة حساب حتى تتمكن من السحب من رأسمال المشروع المخصص والمودع بالبنك. وتتطلب شهادة الموردين – ضمن أشياء أخرى – وصفًا كاملاً للمستلم وحجمه، والغرض من أي عمولة أو مصروفات أخرى بخلاف تلك التي تذهب من خلال الطريق العادي للعمل إلى مندوبي المبيعات المنظمين أو ممثلي المبيعات. **وقد تخلفت الشركة عن إعطاء أية أوصاف للترتيبات التي قام بها السيد عنتباوي أو المستر هانز (ممثلي وستنجاوس) بخصوص الرشوة أو ما تم دفعه من خلالهما إليه".**

وفي منتصف عام ١٩٧٥ تم اتفاق آخر بين الطرفين (سلطان – وستنجاوس) على استخدام أموال المعونات الأمريكية في شراء قطع غيار لمحطات القاهرة الثلاث. وقد تم تمويل هذه الصفقة بالكامل من ميزانية وكالة التنمية الدولية، وتقضي لوائح المساعدات لهذه الوكالة بمنع دفع أية مبالغ جانبية أو استرداد

جزء من قيمة الصفقة بموجب اتفاق سري، وعلى ذلك فإن البند ٢٠١ من لائحة الوكالة ينص على أن يقوم جميع موردي المواد والخدمات الذين يسعون إلى استرداد ما دفعوه من الوكالة بتقديم إقرار للوكالة يقرون فيه بأنهم لم يقوموا بدفع مثل هذه المبـالغ، كما يقرون أيضا بما أخذوه من عمولات على المبيعات الخاصة بالمشروع. **ولم تقم شركة وستنجاوس بتقديم ما يشير إلى أيـة ترتيبات تمت مع الوزير سلطان أو أية مبالغ تم دفعها له تتعلق بهذا المشروع. وقد ذكرت الشركة أن هاني جرانة هو الشخص الذي تسلم عمولة قدرها ٧٣ ألف دولار و ٩٢١ دولار. ولكنها لم تذكر أيضا أن كل المبالغ التي دفعت إلى السيد جرانة في هذا المشروع قد تم تحويلها من حسابه إلى الوزير سلطان بواسطة السيد عنتباوي.**

قدم جيفري هيرشبرج ممثل وزارة العـدل الأمريكيـة دليـل الإثبات. وبعد ذلك طلب القاضي بارلنجتون باراكبر من روبرت بابليفي (نائب رئيس شركة وستنجاوس ومستشـارها العـام) التعليق على الاتهام، فاعترف بأن الشركة مذنبة في ٣٠ تهمة تتعلق بتقديم بيانات مزيفة (وليست تهم دفع رشاوى) لوكالـة التنمية الدولية وبنك التصدير والاستيراد. وقـد صـدر الحكـم بغرامة قدرها ٣٠٠ ألف دولار تدفعها وستنجاوس خلال سبعة أيام.

عن "نص ما دار في جلسة القضاء الأمريكي" بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠، كما نشر في الأخبار، ١٩٧٨/١١/٢١).

(٦٧) لم تكن الحكومة الهندية في أوائل الستينيات في وضع يمكنها من مواجهة الحكومة الأمريكية حول تصرفها في بلايين الروبيات التي تجمعت لديها بمقتضى القانون ٤٨٠ (كانت سياسة الانفتاح ممارسة ولكن ليس إلى المدى الحادث في مصر الآن). والحكومة الأمريكية لم تكن مستعدة لتقديم حساب حول أسلوب ووجهة إنفاقها لرصيدها من العملة المحلية. وقد نقل عن مصادر الحكومة الهندية في ذلك الوقت أنها كانت تشعر بقلق شديد قبل انتخابات ١٩٦٢ بسبب هذه الكميات من الروبيات ومن استخداماتها. شوكلا قدم في كتابه عددا من التصريحات والمعلومات المحددة حول الموضوع. انظر

D.P. Shukla, CIA Over asia, (Calcutta: Kanpar, 1962), pp. 12 – 13.

(٦٨) تنطبق هذه المقارنة المحددة على الاتفاقيات المنشورة حتى منتصف ١٩٧٧.

(٦٩) يوجيني هـ. روتبرج، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٧٠) الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/٣/١٨)، العدد ١١ مكرر (أ).

(٧١) عادل عيد، **مضبطة جلسة ٨٩**، مرجع سابق.

(٧٢) د. محمد حلمي مراد، **مضبطة جلسة ٨٩**، مرجع سابق.

(٧٣) هذا المبدأ في الواقع وارد في إطار السياسة العامة التي يتبعها البنك الدولي في تقـديم قروضـه للـدول الأعضـاء. ويبـرر المسئولون في البنك هذا المبدأ بأن البنك يقرض الحكومات بناء على ائتمانها العام دون مطالبتها برهن أموال أو إيرادات خاصة لضمان قروضها الشخصية. ومقابل ذلك لا يرغب البنك فـي أن يحصل المقرضون الآخرون على ضمانات خاصة، أو أولويـة، عند استيفاء حقوقهم، بحيث تضع البنك في مرتبة تالية لهـؤلاء الدائنين، أو تجعل الوفاء للبنك أكثر صعوبة من الوفـاء لـدائن آخر. ولذلك يدمج البنك في اتفاقات قروضه مع الدول الأعضاء (سواء كانت مقترضة أو ضامنة) شرطًا يكفـل لـه الضـمان لاستيفاء حقوقه وهو شرط التعهد السلبي كما يقال أو يطلق عليه البعض شرط المعاملة بالمثل – انظر مثلاً د. إبراهيم شـحاتة، "المنظمات الدولية وتمويل الإنماء" **السياسـة الدوليـة**، (ينـاير ١٩٧١)، العدد ٢٣، ص ٨٠.

(٧٤) الحوار السابق نقلاً عن مضبطة الجلسـة ٩٥ (١٨ أكتـوبر ١٩٧٧) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

الفصل الثالث

الديون قصيرة الأجل

و"قانون التصفية"

مقدمة

الديون أيام الخديوي إسماعيل كانت تسمى بأسماء صريحة، أو محايدة، وبالتالي لم يكن مضمونها محلاً لتضليل، فالدين الطويلة الأجل كانت تسمى ببساطة: الديون الثابتة، ولكن في عصرنا الحالي أصبحت هذه الديون تسمى بتضليل معتمد: المساعدات الاقتصادية. وإذا كان من مصلحة الدول المقرضة أن تستخدم هذه التسمية لأسباب مفهومة، فإننا للأسباب نفسها ينبغي أن نمتنع عن استخدام هذه التسمية في كتاباتنا الاقتصادية. ورغم أنه يحق لنا أن نستخدم بدلاً من اسم (المساعدات) مصطلح (الديون المشروطة سياسيا)، فإننا نقترح استخدام مصطلح (الديون الحكومية أو الرسمية). ومفهوم ضمنا أن الحكومات ليست مؤسسات للإقراض التجاري، فأية حكومة هي – في المقام الأول – مؤسسة سياسية.

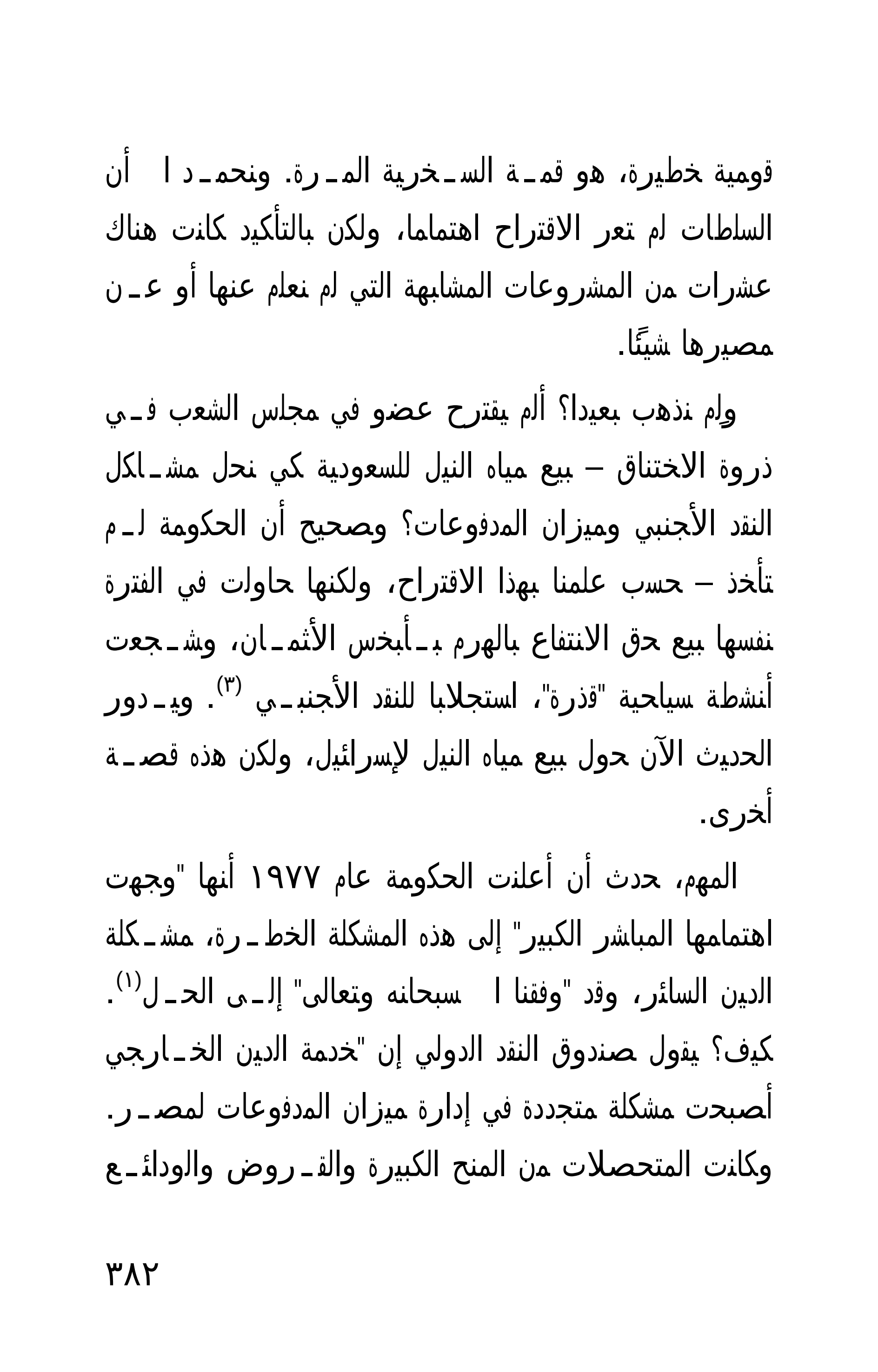
على أية حال في قضية الديون الخارجية المصرية، كان الاقتصاديون الحكوميون – طوال السنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ – لا يخفون انزعاجهم الشديد من حجم معدلات التزايد للديون القصيرة الأجل بالذات، فالديون قصيرة الأجل،

"سواء كانت تسهيلات مصرفية أو تسهيلات موردين، تسبب عبئًا مرهقًا على الاقتصاد القومي، لأن استحقاقاتها تتلاحـق يوما بعد يوم بشكل مزعج للاقتصاد القومي، وتحـول دون التخطيط المنظم طويل الأجل، هذا علاوة عن ارتفاع سـعر الفائدة" (١) وبالفعل فإن هذا "الدين السائر" – كما كان يسـمى في عهد الخديوي إسماعيل – أشد أنواع الديون فتكًا. وبـين الاختناق والارتباك – الذي يسببه الدين السائر إذا تعـاظم – ينفتح السوق عادة أمـام المغـامرين والنصـابين، وأمـام اقتراحات وحلول غريبة. حدث هذا أيام الخديوي وشـهدت مصر المعاصرة أيضا أمثلة من ذلك في مواجهة أزمة ديونها الخارجية.

وفي حدود ما وصل إلينا، حدث أن تلقى وزيـر الماليـة المصري – في أوائل ١٩٧٦ – عرضا عن طريق سمسـار بأن تحصل مصر على قرض قـدره ٣٠٠٠ مليـون جنيـه إسترليني بفائدة سنوية ٨%، ويسدد على ٢٥ سنة، وتستخدمه الحكومة في سداد المستحقات العاجلة. وكـان واضـحا أن الموضوع مجرد عملية نصب، إذ لو كانت مؤسسات التمويل صاحبة العرض راغبة في إقراض الحكومة المصرية هـذه

المبالغ الكبيرة، فلماذا لم تتقدم بعرضها مباشرة إلى الحكومة، بدلاً من الاستعانة بالسماسرة؟ يبدو أن العرض كان يهدف إلى مجرد الحصول على موافقة رسمية من السلطات المصرية، كي يطوف بها السماسرة على البنوك بعد ذلك. وإذا افترضنا جدية الموضوع، وأن الأموال جاهزة فعلاً، فإن سعر الفائدة يكون مرتفعا بدرجة ملحوظة، ولا يفسر ذلك إلا أن السماسرة لا بد رفعوا السعر لاحتساب عمولة لهم تقدر بحوالي ٢% من سعر الفائدة المعروض؛ أي أن العمولة حوالي ٦٠ مليون إسترليني، و... رفض وزير المالية في ذلك الوقت (أحمد أبو إسماعيل) أن يقع في هذا الفخ.

وحدث أيضا أن تقدم أحدهم بدراسة إلى وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي واقترح في هذه الدراسة أن تسدد ديون مصر الخارجية عن طريق "اليانصيب "، فتنشأ مؤسسة أو شركة لا يزيد رأسمالها عن مليون جنيه وتصدر ورقة يانصيب كل ثلاثة شهور فنحصل على حصيلة تكفي لسداد كل ديون مصر الخارجية خلال خمس سنوات [٢]. وليست القضية طبعا أن تنشأ شركة لليانصيب أو لا تنشأ، ولكن أن يصل البعض إلى أن يكون اليانصيب أسلوبنا لمواجهة مشكلة



قومية خطيرة، هو قمـة السـخرية المـرة. ونحمـد ا أن السلطات لم تعر الاقتراح اهتماما، ولكن بالتأكيد كانت هناك عشرات من المشروعات المشابهة التي لم نعلم عنها أو عـن مصيرها شيئًا.

ولِم نذهب بعيدا؟ ألم يقترح عضو في مجلس الشعب فـي ذروة الاختناق – بيع مياه النيل للسعودية كي نحل مشـاكل النقد الأجنبي وميزان المدفوعات؟ وصحيح أن الحكومة لـم تأخذ – حسب علمنا بهذا الاقتراح، ولكنها حاولت في الفترة نفسها بيع حق الانتفاع بالهرم بـأبخس الأثمـان، وشـجعت أنشطة سياحية "قذرة"، استجلابا للنقد الأجنبـي [٣]. ويـدور الحديث الآن حول بيع مياه النيل لإسرائيل، ولكن هذه قصـة أخرى.

المهم، حدث أن أعلنت الحكومة عام ١٩٧٧ أنها "وجهت اهتمامها المباشر الكبير" إلى هذه المشكلة الخطـرة، مشـكلة الدين السائر، وقد "وفقنا ا سبحانه وتعالى" إلـى الحـل[١]. كيف؟ يقول صندوق النقد الدولي إن "خدمة الدين الخـارجي أصبحت مشكلة متجددة في إدارة ميزان المدفوعات لمصـر. وكانت المتحصلات من المنح الكبيرة والقـروض والودائـع

(بين الحين والآخر) من الأقطار المجاورة المنتجـة للـنفط تسمح بحدوث خفض مؤقت في المتأخرات على خدمة الدين، ولكنها إلى حد كبير واصلت الصعود، وبلغت قمة تزيد على بليون دولار في نهاية نيسان/ إبريل ١٩٧٧". ولـم يشـرح صندوق النقد طبعا هـذه النتيجـة التـي تبـدو متناقضـة أو عجيبة؛ حيث تفاقمت المشكلة رغم الحجم الكبير من المنح والقروض والودائع، ولكن تهمنا هنا إشارته إلى أن **إعسـار المدين وتوقفه عن أداء التزاماته، بلغ الذروة قبـل شـهر واحد، من إعلان الحكومة أنها توصلت إلـى حـل شـامل.** ويصف صندوق النقد مدى التحسن في الصورة بمقتضى هذا الحل فيكتب أن "الدين المدني الخارجي لمصر بلغ ٨,٣ بليون دولار في نهاية سبتمبر ١٩٧٧ (مع استبعاد الودائـع – ع. ح) بزيادة تقترب من الثلث منذ نهاية ١٩٧٥. ورغم زيـادة حجم الدين زيادة كبيرة خلال العامين الأخيرين، فإن وضـع الدين يبدو أنه تحسن بدرجة ملحوظة في جوانـب أخـرى، فإجمالي الدين الخارجي كنسبة مـن متحصـلات التجـارة والخدمات انخفض من حوالي ٢٥٠% في نهاية ١٩٧٥ إلى حوالي ١٤٠% في نهاية أيلـول/ سـبتمبر ١٩٧٧، بسـبب

الزيادة السريعة في متحصلات مصر من صادرات السلع والخدمات. وبالإضافة، فإن ٢١% فقط من إجمالي الدين (في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧) كان وفْق شروط تجارية (تسهيلات موردين، قروض نقدية خاصة، وتسهيلات البنوك المراسلين)، وبالمقابل كانت النسبة ٣٣% في نهاية ١٩٧٥، ومن الديون التجارية أصبحت نسبة أقل ذات طبيعة قصيرة الأجل. وباقي الدين بشروط ميسرة، ولو أن أكثر من بليون دولار كان على هيئة ودائع لمدة سنة. وعادة كانت هذه الودائع – في الفترة الماضية – يؤجل سحبها. ويبدو محتملاً أن هذا التأجيل سيستمر طالما أن ميزان المدفوعات المصري يتطلب ذلك. وباستبعاد الودائع، فإن ما يستحق السداد من الدين المصري خلال سنة وربع من نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ كان ٢٣% بالمقارنة مع ٣٤% في السنة الواحدة التالية لنهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥". ويضيف صندوق النقد أن "خدمة الدين المتوقعة على القروض الرسمية، واتفاقات إعادة الجدولة، والقروض النقدية الخاصة في عام ١٩٧٨ (التي تشمل كل خدمة الدين المتوسط الأجل والطويل الأجل باستثناء كميات صغيرة لتسهيلات الموردين

وتسهيلات البنوك المراسلين) هي حوالي ٣٤% من صادرات السلع والخدمات (عام ١٩٧٧ كان ٢٨%)، وباستبعاد المدفوعات لأصل الودائع الرسمية تصبح الأرقام المقابلة ١٠% لعام ١٩٧٨ و ١٢% لعام ١٩٧٧" (البيانات عن خدمة الدين الفعلية غير متاحة – كما يقول الصندوق)(٤).

كهذا تحسنت صورة الدين الخارجي المصري – رغم تزايد حجمه – وأسهم تأجيل استرداد الودائع الخليجية دورا كبيرا في ذلك، وتحسنت الصورة أيضا مع القروض الكبيرة التي قدمتها (أو ضمنتها) هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية، فهذه القروض "مكنت من القضاء النهائي على المتأخرات في نهاية آب/ أغسطس ١٩٧٧" (٤). **وهذا التحسن الواضح في الموقف، وبعد ذروة من التأزم، كان يسمى في القرن التاسع عشر "قانون التصفية".** ففي انفتاح ذلك الزمان، لعب الدين السائر الدور نفسه الذي لعبه هذا الدين الخبيث في انفتاح القرن العشرين، كان الدين السائر الأداة الاقتصادية الأولى للإخضاع، ورفضت الدول الدائنة، والمؤسسات التي تمثلها، أن تتدخل لدى الدائنين لخفض الأعباء، إلا إذا قبلت الدولة المصرية التفريط في سيادتها،

وتسليم إدارة السياسة الاقتصادية والمالية للدول الطامعة فـي الهيمنة. وقد نزلت حكومة الخديوي عند هذا الشـرط أمـام تفاقم عجزها عن مواجهة الالتزامات، ومطاردتهـا بأحكـام المحاكم بسبب توقفها عن سداد الالتزامات المتلاحقة للـدين السائر بالذات، ومع تسليم الحكومة تقدمت القوة العظمى في ذلك الزمان (انجلترا) مع حلفائها، من خلال صندوق الـدين، "بالمساعدات". فصدر قانون التصفية عام ١٨٨٠، وبموجبـه حددت فائدة الدين ب ٤% يضاف إليها قسط اسـتهلاك ١% فيكون مجموعها ٥%، مقـابلاً لمجمـوع الفائـدة وقسـط الاستهلاك السابقين وهـو ٧% وبـذلك نقصـت الأمـوال المخصصة لخدمة الدين العام بدرجـة محسوسـة. وتطلـب الأمر في مرحلة تالية مزيدا من التيسير، وحدث ذلـك عـن طريق إعادة جدولة بعض الالتزامات، وعن طريق قـرض من بنك روتشيلد لتمويل الالتزامات القائمة بشـروط أكثـر تيسيرا (فائدة ٣,٥%). وقد تمت "مساعدة" المرحلـة التاليـة هذه مقابل مزيد من السيطرة السياسية البريطانية؛ إذ تحققت المساعدة بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر.

القصة نفسها تكررت في عصرنا حاولت السلطات المصرية احتواء الدين السائر أو الديون المرهقة (التي نشأت عن سياسة الانفتاح)، بمفاوضة الدائنين من أجل تيسير الأعباء، فتعثرت محاولاتها خلال عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦. ثم وفقت بعد ذروة الأزمة إلى قانون التصفية الجديد، من خلال صندوق النقد الدولي، في النصف الأول من عام ١٩٧٧، عن طريق إعادة جدولة بعض الالتزامات، وعن طريق قرض من هيئة الخليج لتمويل الالتزامات القائمة بشروط أكثر تيسيرا. وكما في قانون التصفية القديم، لم ينخفض أصل الدين، ولكن فقط أعباء خدمة الدين، رغم أن مصر في الحالين لم تستخدم كل المبالغ المحسوبة عليها. أما الشروط السياسية التي دفعت ثمنًا لقانون التصفية الجديد، فنتناولها في هذا الفصل، وفي الفصول من السادس إلى التاسع.

كانت الديون المرهقة في مرحلتنا المعاصرة تتمثل في الودائع الأجنبية المودعة في البنوك المصرية أو لدى الحكومة المصرية، وكانت تتمثل أيضا في الديون القصيرة الأجل؛ أي الديون المصرفية وتسهيلات الموردين. وكما ذكرنا أسهمت دول الخليج العربية إسهاما رئيسيا في عملية

التيسير، وسجل القيسوني أنه خلال زياراته لهذه الـدول لـم يشعر أنه يستجدي مساعدة "ولكن كنت أشعر أنني بين إخوة وأشقاء، وأني وبلادي وشعبها موضع محبة وتقدير واحترام الجميع" [1].

أولاً: الودائع العربية:

١. هذه الودائـع شـكلت نصـف الـديون المرهقـة (حـوالي ٢٠٠٠ مليـون دولار). وهـي ودائـع لحكومات عربيـة، فقـد "تفضـل الإخـوة فـي الكويت والسـعودية – كمـا قـال القيسـوني – بإيداع هذه المبالغ لـدينها لمواجهـة الاختناقـات التمويلية". وكنا قد سـمعنا عـن قصـة الودائـع هذه لأول مرة سـنة ١٩٧٥؛ حيـث جـاء فـي المـذكرة المنشـورة والمرفوعـة مـن وزيـر المالية في ذلك الوقـت (أحمـد أبـو إسـماعيل) إلى السيد رئيس الجمهورية، أنـه "تحقيقًـا لمبـدأ التضـامن العربـي، وافقـت المملكـة العربيـة السعودية على منح جمهوريـة مصـر العربيـة قرضا قيمته ٦٠٠ مليون دولار أمريكـي، كمـا

وافقت دولـة الكويـت علـى مـنح جمهوريـة مصر العربية قرضا قيمتـه ٥٠٠ مليـون دولار أمريكي"، وتنفيذًا لهذا الاتفاق أبـرم عقـد فـي ٩ حزيران يونيـو ١٩٧٥ بـين البنـك المركـزي المصري وبنك دولة الكويت، كمـا أبـرم عقـد في ١٩ حزيـران/ يونيـو ١٩٧٥ بـين البنـك المركزي المصري ومؤسسـة النقـد السـعودي، وكانت الفائدة على الوديعـة الكويتيـة تقـل ١% فقط عن السعر الساري وقت التحويـل، وكانـت الفائدة بالنسـبة للوديعـة السـعودية ٥%، وقـد صدر القانون الخاص "بـالإذن لـوزير الماليـة بـاقتراض قيمــة وديعتــي المملكــة العربيــة السعودية ودولة الكويت لـدى البنـك المركـزي المصري". وتقـول المـادة الأولـى إنـه يـؤذن لوزير المالية باقتراض مبلغ بالجنيـه المصـري يعـادل وفقًـا للسـعر الرسـمي، قيمـة وديعـة المملكــة العربيــة السـعودية، ووديعــة دولـة الكويـت، وتقـول المـادة الثانيـة إن الخزانـة

تتحمل بقيمة الفوائد المستحقة على الوديعتين.

والمادة الثالثة: يستحق البنك المركزي أتعابا مقدارها ٠,٠١% من قيمة القرض المشار إليه مقابل مصاريف الإدارة.

هناك إذن وديعتان تمثلان علاقة معينة بين البنك المركزي وبين صاحبي الوديعتين، وهناك علاقة أخرى: علاقة قرض له ترتيباته المستقلة بين البنك المركزي والحكومة المصرية. ولكن وزير المالية – في مذكرته التي أشرنا إليها – دمج المرحلتين المتمايزتين في مرحلة واحدة، فكتب أن السعودية والكويت وافقتا على منح جمهورية مصر قرضا، وهذا وصف خاطئ. صحيح أنه حاول تبرير ذلك بقوله إنه "نظرا لأن نقل قيمة هاتين الوديعتين لحساب الخزانة العامة يعتبر في حقيقته قرضا يتطلب موافقة مجلس الشعب عليه، لذلك أعد مشروع القانون.. إلخ"، ولكن هذا التبرير غير مقبول حين يستخدم لإخفاء عبء إضافي خطير على اقتصادنا القومي، فمع إدماج المرحلتين ووصف الودائع بأنها قرض، تقول مذكرة الوزير في نفس الموضوع "ويسدد القرض على عشرة أقساط متساوية نصف سنوية يستحق أول

قسط بعد انقضاء فترة سماح مدتها خمس سنوات". وقد فهم كل من قرأ المذكرة أن هذه الشروط الميسرة (في فترة السماح وطول أجل السداد) تحكم الاتفاق بين حكومتنا وحكومتي السعودية والكويت، ولذا زغردت اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة الخطة والموازنة (مجلس الشعب)، وغالبت الانفعال وهي تكتب في تقريرها عن أواصر الصداقة مع الدول العربية الشقيقة، وعن معارك تشرين الأول/ أكتوبر العظيم، وإيمان مصر والدول العربية بالتضامن والمصالح القومية المشتركة [5].

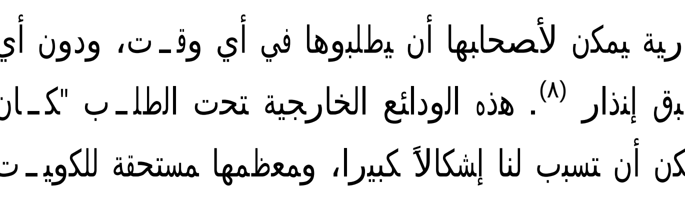
وحين عرض الأمر في مجلس الشعب تأكد نجاح وزير المالية في إخفاء الحقيقة، فقد تحدث محمود القاضي (العضو المستقل) وبدا أنه لم يلحظ موضع الخطر، فركز التحفظ على النقطة الأقل أهمية، وهي أن سعر الفائدة مع الكويت غير ثابت، وصحيح أنه لاحظ بشكل عابر أن التقرير "بهذا الشكل لا يمكن فهمه أبدا"، وقال إن "هاتين الدولتين أودعتا وديعة بالبنك المركزي، وستقترض الحكومة هذه الوديعة بشروط خاصة، وكان من الواجب أن نعرف الشروط الخاصة بين البنك المركزي وهاتين الدولتين". ولكن مصطفى كامل مراد

(وكان رئيس اللجنة المشتركة) سخر مـن جهـل القاضـي وتمنى لو أنه كان قد تمكن من "حضور اجتماع اللجنة عنـد مناقشتها لهذا المشروع بقانون حتى يمكن للأمور أن تتضـح إيضاحا كافيا" وشرح مصطفى مراد ما فهمه عن الاتفاقيـة التي استفسر عنها القاضي فقال: "هناك خمس سنوات سماح لا ندفع أية أقساط، وندفع الفوائد المستحقة على المبالغ التـي استخدمت فقط من هذا القرض، وفي نهاية السـنة الخامسـة نبدأ في سداد القرض على عشرة أقساط في خمس سنوات – أي على أقساط نصف سنوية – وسوف تنتهي من السداد في عام ١٩٨٥" [٦].. وهذا الكلام مثير للسخرية المرة، فالرجـل الذي تكلم بثقة شديدة، وبعد أن "اتضحت الأمـور إيضـاحا كافيا"، خلط أيضا بين شـروط إقـراض البنـك المركـزي للحكومة المصرية وشروط الإيداع. ومع ذلك امتنع وزيـر المالية – وكان حاضرا الجلسة – عن التوضيح والتصحيح، فأثبت أنه لم يرتكب فقط جريمة إخفاء المعلومات والحقائق، فقد أثبت أيضا أنه ارتكب جريمته متعمدا. إن الحقيقة – كما نعرفها الآن – هي أن الشروط الميسرة هي الشـروط التـي تحكم مرحلة القرض الحقيقية؛ أي أنها الشروط التي تحكـم

العلاقة بين المقرض (الذي هو البنك المركزي) والمقترض (أي الحكومة المصرية). أما الاتفاقات الخاصة بالمرحلة الأولى، مرحلة الإيداع، فهي شيء مختلف تماما، نبهنا إليه تقرير المتابعة الصادر عام ١٩٧٦، فقد أشار في سطرين إلى أن وزارة الاقتصاد "تقدر صافي الالتزامات المطلوب سدادها خلال عام ١٩٧٦ بنحو ١٠٠٣ مليون جنيه وذلك باستبعاد الودائع العربية التي (يمكن) أن (يتوقع تأجيلها" [٧] – والأقواس حول يمكن ويتوقع في نص التقرير – وكانت هذه الكلمات أول إشارة إلى أن الودائع ليست أكثر من لغم موقوت يمكن أن ينفجر في أية لحظة.

ثم جاء بيان القيسوني فكشف على الملأ طبيعة الاتفاق بين الحكومتين العربيتين وبين البنك المركزي، الذي أخفاه بأحكام وزير المالية السابق، فالودائع المتروكة لدينا "متروكة تحت الطلب " [١]. إن "الودائع لأجل" لا يلتزم البنك بدفعها للمودع إلا في موعد متفق عليه عند الإيداع، وحين أغفل أبو إسماعيل تحديد وصف الوديعة، وشبك في هذا كلامه عن التيسير في القرض، كان طبيعيا أن تنصرف الأذهان إلى أن الودائع لأجل، أو على الأقل "ودائع بإخطار"؛ أي لا يجوز

استردادها إلا بعد إخطار البنك بموعد يتفق عليه مقدما، ولكن اتضح الآن أنها كانت ودائع تحت الطلب؛ أي ودائع جارية يمكن لأصحابها أن يطلبوها في أي وقت، ودون أي سابق إنذار [٨]. هذه الودائع الخارجية تحت الطلب "كان يمكن أن تسبب لنا إشكالاً كبيرا، ومعظمها مستحقة للكويت والسعودية، وقد أمكن الاتفاق مع هاتين الدولتين الشقيقتين على تأجيل سداد هذه الودائع " [١].



٢. لقد كشف القيسوني هذا الجانب من الحقيقة، إلا أنه لم يذكر مع ذلك كل الحقيقة، وما أخفاه هو أن الطلب لم يكن خطرا محتملاً، فقد أفهمت السلطات أنه مطلب فعلي. كذلك أخفت الحكومة نص الاتفاق الذي توصلت إليه لتأجيل سحب الودائع. وقد لاحظ ذلك عضو في مجلس الشعب فتساءل "هل حدث اتفاق مع الدول المعنية صاحبة هذه الودائع على مدة معينة للأجل، أم أن الموضوع متروك للظروف؟ ورد القيسوني أنه ذكر للمسئولين في السعودية والكويت "إن هذه الودائع

مستحقة علينا، ونحن لا نقبل أبدا ولا من سياستنا أن نؤجل سداد ما علينا عنوة واقتدارا، وكل ما أريده هو أن أستأذن في تأجيل سداد هذه الودائع فكان الرد: هل طالبكم أحد بسدادها؟ إذا كنتم لا تستطيعون السداد فأجلوه، فقلت لهم إننا لن نستطيع أن نسددها هذا العام أو العام القادم أو العام الذي يليه (أي حتى عام ١٩٨٠)، فقالوا هل طالبناكم بشيء؟ وما دمنا لم نطالبكم بالسداد، فمن الأفضل ألا تتحدثوا في هذا الموضوع. ومن ثم فنحن لم نتحدث عن هذه الودائع، والإخوة العرب أيضا فعلوا نفس الشيء" (٩).

إلا أن الأنباء المتسربة عن هذه المباحثات لم تكن تشي أبدا بهذا الجو الدافئ الذي صوره القيسوني، ولم يحدث أن مشكلة الودائع حلت بهذا الشكل، فقد حدث اتفاق محدد مع أصحاب الودائع، وبمقتضاه تم التأجيل لمدة سنة واحدة، قابلة للتجدد حتى عام ١٩٨١/٨٠

بشرط أن تفيد تقارير صندوق النقد الدولي بأن الحكومة المصرية تمضي وفق البرنامج المحدد لها "لإصلاح المسار الاقتصادي". ويعني ذلك أن الفتيل لم ينزع، ولا زال اللغم قابلاً للانفجار لدى أية إشارة من صندوق النقد الدولي. لقد التقط المسئولون عن الإدارة الاقتصادية في مصر أنفاسهم بأبعاد شبح الكارثة عام ١٩٧٧، وكان هذا كل ما حققه الاتفاق، ولذا قفز السؤال المقلق مرة أخرى عام ١٩٧٨.[١٠]

هل سيتم التجديد عند حلول موعد الاستحقاق الجديد؟

وأجاب أبا الخيل (وزير المالية السعودي) على هذا السؤال: نحن على استعداد بطبيعة الحال. وأجاب العتيقي (وزير المالية الكويتي): نجدد.. حاضرين[١١].

لم يقل أحدهما إجابة قاطعة، بل لقد استطرد العتيقي شاكيا من سوء الحال. وهذا طبيعي، ففي هذه الأمور لا بد أن يتكلم صندوق النقد أولاً، فالصندوق (وأصحابه) هو الذي أوصى بحكاية الودائع أصلاً، وهو الذي وضع الشروط، وهو الذي

أوصى بتأجيل الاسترداد عام ١٩٧٧.. وهذا أيضا ضمن ما لم يقله القيسوني. وقد حدث على أيـة حـال أن الصـندوق أوصى بعدم سحب الودائع في عام ١٩٧٨ ثـم فـي ١٩٧٩ وبالفعل لم تسحب.

هكذا أنشأت دول الخليج العربية مشكلة الودائع، وهكـذا حلت المشكلة.. ولا معنى لأن يقال هنا إن قسما كبيرا مـن الأموال العربية مودع في المصارف الغربية كودائع تحـت الطلب. إذ لا مجال للمقارنة بين تحمل اقتصـاديات الـدول المتقدمة، واقتصاديات بلد كمصر لهزات عنيفة مفاجئة، ومع ذلك فإن الودائع العربية تحت الطلب في المصارف الغربيـة محكومة باتفاقات وبمؤسسات تمنع استخدام حـق السـحب أو التمويل على نحو يضر استقرار الأوضاع إلا إذا تطلبـت الضرورات السياسية غير ذلك (كقيام حكم يساري في فرنسا أو إيطاليا مثلاً) ففي هذه الحالة يمكن أن تسـتخدم الودائـع العربية تحت الطلب كأداة إزعـاج وضـغط.. ولكـن فـي الأحوال العادية تمنع الاتفاقات ويمنع تحكم المؤسسات المالية حدوث ارتباك نقدي ومالي في دول الغـرب، ونفـس هـذه الاتفاقات والمؤسسات تخطط لاستخدام الودائع تحت الطلـب

لإحداث ضغوط على الاقتصاد المصري تساعد في انتـزاع التنازلات.

بقيت نقطة أخيرة في موضوع الودائع الأجنبية، فقد كشفنا كيف عمدت الحكومة إلى إخفاء عنصـر "المصـيبة" فـي موضوع الودائع، ونضيف الآن أنها عمدت بعد ذلـك إلـى إخفاء سيرة الودائع أصلاً، فلم تصدر قوانين، ولـم تحـدث مناقشات حول الودائع الإضافية، وحين تحدث القيسوني فهمنا ببساطة أن أورام الودائع تضخمت إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ مليون دولار (حتى آخر ١٩٧٦) وكان عهدنا بها أنها ١١٠٠ مليون دولار فقط خلال ١٩٧٥. وبالدقة فإن التطور الفعلـي للودائع كان كما في الجدول رقم (١) [١٢].

جدول (١)

تطور حجم الودائع الأجنبية (بالمليون جنيه):

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧*	إجمالي
الكويت	٢٣٤,٨	٧٨,٣	-	٣١٣,١
السعودية	٢٣٤,٨	-	-	٢٣٤,٨
المصرف العربي الدولي	٣,٩	٣,٩	٢,٠	٩,٨

بنك أبو ظبي الوطني	٠٠,٠	٢,٩	٢,٠	٤,٩
البنك العربي الأفريقي	-	١١,٧	١,٩	١٣,٦
اليوباف/ باريس	-	٩,٨	٩,٨	١٩,٦
الهيئة العربية للتصنيع	-	١٦,٠	١١,٧	٢٧,٧
البنوك المحلية	٢٧,٩	٨٦,٨	٤٠,٩	١٥٥,٦
الجملة	**٥١١,٤**	**٢٠٩,٤**	**٦٨,٣**	**٧٨٩,١**

* رقم ١٩٧٧ عن الفترة يناير/ كانون الثاني– نوفمبر/ تشرين الثاني.

ويتضح من الجـدول (١) أن إجمـالي الودائـع ٧٨٩,١ مليون جنيه (حوالي ١٩٧٢,٨ مليون دولار بالسعر الرسمي) حتى تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٧. وكان نصيب السـعودية والكويت ٥٤٧,٩ مليون جنيه أو ٦٩,٤% من الإجمالي.

ثانيا: التسهيلات المصرفية

(١)

هيئة الخليج – الأداة التي استخدمت "للتيسير"

"اتفقنا على مواجهة هذه القضية أساسا مع هيئـة الخـليج للتنمية في جمهورية مصر العربية" [١] وقد نشأت هذه الهيئة بموجب اتفاقية تنظم العمل وتحدد رأس المال، ووقعتها دول

الخليج في الرياض (١٩٧٦/٤/١). حددت الاتفاقية رأس مال الهيئة بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار (٤٠% منه قدمته السعودية – ٣٠% - الكويت – ١٥% الإمارات العربيـة المتحـدة – ١٥% قطر)، وعبر المسئولون المصريون عن خيبة أملهـم في هذه الهيئة خلال الاتصالات التمهيدية وبعد توقيع اتفاقيـة إنشائها. فرأس مال الهيئة كان أدنى بكثير مما طالبـت بـه السلطات المصرية لمواجهة العجز الجـاري فـي ميـزان المدفوعات، وحل مشكلة الديون المصرفية المتراكمة. وأهـم من ذلك أن المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء هيئة الخليج نصت على:

غرض الهيئة الرئيسي هو إدارة ما يمكن أن تشارك بـه الدول المساهمة خلال سنوات خطـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية ١٩٨٠/٧٦، واستثماره في مجالات التنمية الصناعية والزراعية والعقارية وتطـوير قطاعي المواصلات والخـدمات وغيرهـا مـن المشـاريع الاستثمارية والإنمائية، والمساعدة فـي تـوفير التسـهيلات الائتمانية. وللهيئة في سبيل تحقيق هذا الغرض أن تمارس ما يلي:

أ- تأسيس أو المساهمة في تأسيس شركات لتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والتعاونية وغيرها من المشروعات الاقتصادية، أو لتملك أو الاشتراك في تملك المشروعات القائمة بغرض تطويرها وتوسيع نشاطها.

ب- تمويل أو ترتيب تسهيلات ائتمانية بغرض تمويل حصة المؤسسات المصرية في المشاريع المشتركة.

ج- تمويل أو الاشتراك في تمويل المشروعات الاستثمارية والائتمانية بقروض متوسطة أو طويلة الأجل.

د- المساهمة في ترتيب تسهيلات مناسبة بغرض المساهمة في دعم احتياجات ميزان المدفوعات بمفردها، أو بالمشاركة مع مؤسسات مالية عربية أو عالمية.

وهذا التنوع الشديد في المهام، برأس المال المحدود نسبيا (٢٠٠٠ مليون دولار) لا يعكس قدرة الهيئة على تحقيق أي من هذه المهام بفاعلية كافية. وبالنسبة لمشكلة ميزان المدفوعات التي كان الجانب المصري يركز عليها، تناولتها

الاتفاقية في البند الأخير من أهدافها لتحصل على ما يتبقـى بعد التخصيصات الأخرى. ويبدو أن الاتصالات العديدة التي سبقت توقيع اتفاقية التعامل بين جمهورية مصـر العربيـة وهيئة الخليج (١٩٧٦/٧/٢١)، أسفرت عن تعـديل وحيـد- إرضاء للجانب المصري – فقد ظلت الأهداف (ورأس المال طبعا) كما هي، وفقط أعيد ترتيب البنود بحيث أصبح البنـد (د) هو البند (أ)، ولكن دلت نصوص هذه الاتفاقية علـى أن الهيئة لم تكن تُمثل ما كان متصورا؛ أي لم تُمثل مولد مرحلة جديدة [١٣]. فحتى في جانب مشروعات التنميـة لـوحظ أن برنامج الهيئة لا يخرج عن برنامج أية مؤسسـة اسـتثمار، فجانب (المعونة) غير واضح في أية مادة من مواد الاتفاقية، فهي لم تلتزم مثلاً بمعدل فائدة منخفض، بل تحدثت في البند (ب) المشار إليه عن قروض متوسطة الأجل للمشـروعات الاستثمارية؛ أي عن قروض غير ميسرة، ولم تقبل أن يكون السداد، في بعض الحالات، بالجنيه المصري، فنصـت فـي المادة الخامسة: يتم التعامل بين جمهورية مصـر العربيـة والهيئة على أساس الدولار الأمريكي المقوم بـه رأس مـال الهيئة صحيح أن المادة الخامسة نصت أيضا على أنه "تحدد

شروط تمويل المشروعات وفقًا لجدواها الاقتصادية، وتتمتع المشروعات ذات الطابع الإنمائي والمرافق العامة بشـروط أيسر من المشروعات ذات الطابع الاستثماري". ولكن هـذه الصياغة غير محددة، والتحديد المطلوب هو هل تكون الفائدة والشروط مختلفة جذريا عن مؤسسات الإقراض التجـاري؟ وهل تلتزم – مثلاً – بمعاملة لا تقل عن شروط وكالة التنمية الدولية (التابعة لحكومة الولايات المتحدة)؟

ورغم كل ذلك، طالبت هيئة الخليج بحقوق كبيرة، تشـمل دراسة مشروعات خطة التنمية وتحديد الأولويات إلى جانب دراسة شاملة للموقف المالي والنقدي المصري وحجم الديون وإمكانية وضع الحلول الخاصة في هذا المجال. وينص البند ٣ (المادة الرابعة) على أنـه (للهيئـة أن تسـتعين وتنسـق برامجها الإنمائية والاستثمارية مع الهيئات الإقليمية والدولية ذات الطبيعة المماثلة"، وقد اكتسب ارتباط هيئة الخليج مـع الهيئات الدولية – بحكم هذا النص – اعترافًـا قانونيـا مـن الجانب المصري ومن جانـب الهيئـة، وإذا علمنـا مـدى المعلومات التي تحصل عليهـا هـذه المؤسسـات، ومـدى

المسئوليات التي تتولاها الآن، فإن من هذا الباب على الأقل – باب التنسيق – تمارس الهيئة الصلاحيات التي طالبت بها.

(٢)

القرض الأول مع هيئة الخليج

وقعت الحكومة المصرية اتفاقية قرضها الأول مع هيئة الخليج [(١٤)] في ١٩٧٦/٢/١٧ وسط اختناق حاد في سداد الالتزامات الخارجية، فكان القرض جرعة تأتي متأخرة، ولا تشفي الغليل. كان القرض ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، والمقترض وِفْقًا للاتفاقية يلزم بدفع "عمولة" على المبلغ المحسوب بسعر ٥% سنويا (المملكة السعودية تُحرج من كلمة فائدة، ولذا تعمد في اتفاقيات القروض إلى استلام الفائدة تحت اسم آخر، وفي هذه الاتفاقية كان الاسم المختار: عمولة) ويبدأ السداد بالدولار بعد فترة سماح ثلاث سنوات على ١٦ قسطًا نصف سنوي (أي خلال ٨ سنوات). والقرض بهذه المواصفات يؤكد أن الهيئة لا تُمثل موقفًا سياسيا متميزا، فحجم القرض صغير نسبيا، والفائدة " أو العمولة" مرتفعة بالمقارنة مع التيسيرات التي تتيحها المؤسسات التي تدعي أن رسالتها تقديم المعونات. إن

التيسيرات لا تختلف عن التيسيرات في مفاوضات واتفاقـات الدول النامية لإعادة جدولة الديون. ومن المعروف أن فتـرة السماح لا تسقط أو تؤجل أثناءها كل الالتزامات، فالمؤجـل فقط هو المدفوعات المتعلقة بأقساط السداد لأصل الدين، أمـا الفوائد فإنها تحتسب وتدفع في المواعيد المقررة أثناء فتـرة السماح. وعلى ذلك تكون الحكومة المصرية مطالبـة بـدفع ٣٧,٥ مليون دولار أثناء سنوات السماح في هـذا القـرض الأول، ومجموع "العمولة" لسنوات القرض كلها حوالي ١١٠ مليون دولار.

ولكن أهم وأخطر من هذه الشـروط الماليـة، الشـروط السياسية، أو الشروط التي تسهم في نسج الاستراتيجية العامة لإقراض الدولة المصرية.

فهيئة الخليج قدمت قرضا إلى الحكومة المصرية بضمان البنك المركزي المصري، وهذا الوضع قـد يبـدو مقلوبـا، فالمفروض أن تكون الحكومة الضامن الأخير لأي مؤسسـة من مؤسساتها. وقد جاء مثلاً في "اتفاقية تنظيم التعامل بـين جمهورية مصر العربية وهيئة الخليج للتنمية في جمهوريـة مصر العربية.

المادة السادسة:

١- تلتزم حكومة جمهورية مصر العربية بضمان سداد أصل وتكاليف القروض التي تقدمها الهيئة بموافقـة الحكومة المصرية للمؤسسات العامة فيها.

٢- يلحق بكل اتفاقية تتعلق بتقـديم قـرض مـن تلـك القروض اتفاقية ضمان بين حكومة جمهورية مصر العربية والهيئة.

ولكن الوضع في اتفاقية القرض هذه، والذي يبـدو ضـد طبائع الأشياء، مقصود. والهيئة تشارك هنـا فـي مخطـط لتفكيك أوصال الجهاز التنفيذي والقطاع العام، والتعامل مـع كل وحدة من وحداته كمؤسسة كاملة الاستقلال، تلتزم قِبـل الدائن قبل التزامها قِبل الحكومة.

- مثال آخر للشروط: يوافـق المقتـرض (أي حكومـة مصر) على:

أ- أن يقدم المقترض إلى الهيئة كافة المعلومات المتعلقـة بمركزه وسياسته الاقتصادية والمالية، والتي قد تطلبهـا الهيئة من وقت لآخر.

ب- أن يستخدم المقترض حصيلة القرض ملتزما بما يتفق مع التراخيص المتعلقة به والتفاهم الذي تم الوصول إليه مع الهيئة لضمان أغراض القرض.

ج- أن يقوم المقترض بالتشاور من وقت لآخر والتعاون كلية مع الهيئة لضمان أغراض القرض".

هذه الشروط تفصح أكثر عن النوايا التي قصدت إليها "اتفاقية تنظيم التعاون" فقد اشترت هيئة الخليج هنا كافة المعلومات عن الوضع الاقتصادي مقابل ٢٥٠ مليون دولار، والهيئة تقوم بدراسة هذه المعلومات "بالتنسيق مع جهات خارجية" والهيئة – بهذه الصفة – كانت مجرد عين إضافية يتثبت عن طريقها من دقة المعلومات المتوافرة لدى هذه الجهات. ولا ينبغي أن يحتج هنا بأن نص البندين ب و ج يقصر حق التدخل على "ضمان أغراض القرض" فالقرض هنا لا يتعلق بمشروع معين كإنشاء محطة كهرباء مثلاً، ولكنه جرعة تمويلية للخزانة العامة، والالتزام "بالتشاور" و"التعاون" في هذا المجال ميدانه واسع جدا، وهذا "التفاهم" الملازم شرط لكي يستمر حق المقترض في السحب على القرض.

وقد يقال إنه لا معنى للحساسية المفرطة في التعامل مع الأشقاء العرب، ولكننا ذكرنا أن هيئة الخليج تعمل "بتنسيق " دائم ومعلن مع الهيئات الدولية، وقد نصت الاتفاقية على أن الهيئة "تقوم بتقديم القرض عن طريق قيد المبالغ بالحساب الجاري للمقترض (حكومة مصر) لدى بنك فيديرال ريزرف بنيويورك" وهذا يعني أن البنك المركزي للولايات المتحدة سيكون ذا صلاحيات خاصة في متابعة شئون القرض. ومن الطريف أن الاتفاقية حررت من نسختين أصليتين من كل من اللغة العربية واللغة الإنجليزية، ونصت الاتفاقية على أنه "يعتد بالنص الإنجليزي". ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تسجل على "أنه من المتفق عليه أن للهيئة الخيار في أي وقت خلال هذه الاتفاقية أن تحيل لغيرها بكل أو بعض حقوقها في هذه الاتفاقية". ومع هذا النص يصبح أي حديث عن أن أسرارنا في أمان عند الإخوة العرب كلاما لا معنى له، فالمسألة لم تعد تحليلاً يختلف حوله، لم تعد معلومات يشك في صحتها، النص يقول بصراحة إن الحقوق المكتسبة للمقرض وفق الاتفاقية يمكن أن تنتقل إلى أي طرف، ودون استئذاننا، أما بالنسبة لنا " فإن المقترض لن يحيل لغيره في

أي وقت أيا من حقوقه في هذه الاتفاقية بدون موافقة مسـبقة مكتوبة من الهيئة".

مثال آخر للشروط العجيبة: "يوافق المقترض على أنه إذا ما اتخذت أية إجراءات قضائية لدى أية محكمة (لاحظ أيـة محكمة هذه) فيما يتعلق بأي موضوع ينشأ عن هذه الاتفاقية فليس من حق المقترض أو من ينوب عنه أن يطالـب بأيـة حصانة – مهما كانت – لممتلكاته أو أصـوله ضـد هـذه الإجراءات القضائية أو ضد تنفيذ ما قد يصدر من أحكام في هذا الشأن ". هذا النص لا يحتاج إلى أي تعليق، فقد نتـذكر أن هذا الحق يمكن أن ينتقل إلى أية مؤسسة أجنبية، ونفاجـأ بأن أحكاما تصدر فـي الخـارج، ولا نضـمن ملابسـاتها، وتخضع لها الممتلكات الخاصة بالدولة داخل أرضنا.

مثال رابع: "إن المقترض لن يتمسك – بأي إجـراء مـن جانبه – استنادا إلى القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية، بعدم صلاحية أو بعدم قانونية قيام الضـامن بتنفيـذ التزاماته المترتبة على هذا الاتفاق، وبدون المساس بعمومية ما سبق ذكره، فإن المقترض بتعهد بألا يستصدر أو ينشـئ أو يستخدم أية لوائح للرقابة على النقد طِبقًا للقانون المصري

أو أي قانون آخر، ممـا يترتـب عليـه منـع المقتـرض أو الضامن من الوفاء بالتزاماته و/ أو ديونـه طِبقًـا لهـذه الاتفاقية والضمان المتعلق بها". هذا النص يلغي في شـطره الأول وببساطة ولاية الدولة على البنك المركـزي (السـيد الضامن). وفي اتفاق الضمان الذي وقعه البنـك المركـزي يؤكد البنك من ناحيته أنه لن يتحلل من التزاماته الواردة في هذا الضمان، فلو أعلنت الدولة مثلاً أنهـا تحللـت بسـبب أو آخر من هذا القرض، فإن له وعليه أن يتمرد ولا يمتثـل لقرار الدولة – أما الشرط الثاني من النص فهو يحمل فيتـو رهيب ضد حق الدولة في تقرير سياستها النقدية، ولا تعـدل الدولة في هذه السياسة إلا إذا رأت الهيئة (أو البنك المركزي الأمريكي) أن التعديل لا يتعارض مع مصلحة القرض!

كان هذا هو التعامل الأول مع هيئة الخليج للتنميـة فـي جمهورية مصر العربية.

(٣)

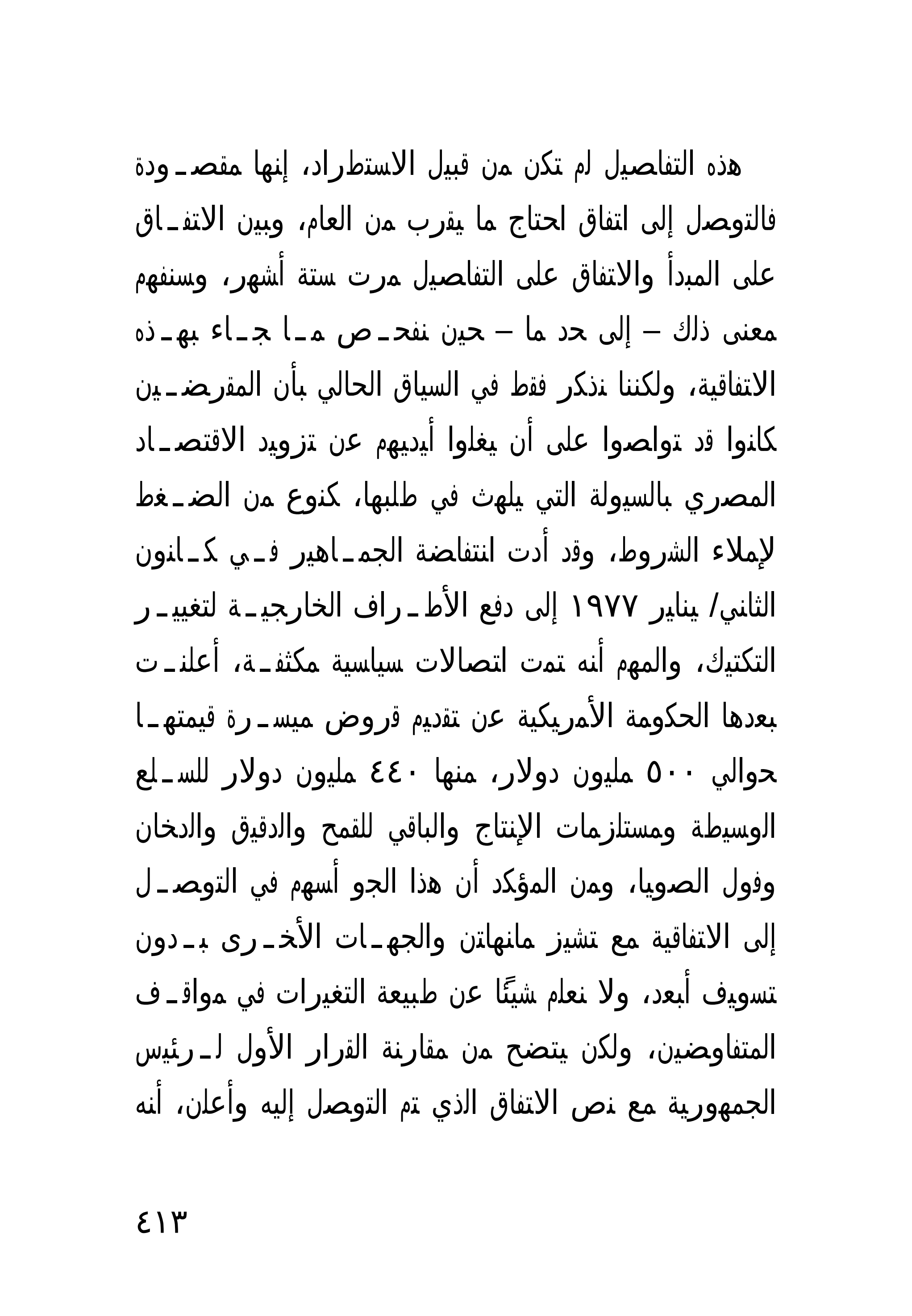
القرض الثاني مع هيئة الخليج

استخدم رئيس الجمهورية حقه (بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦) في إصدار قرارات لها قوة القانون في شـأن عقد القروض وإبـرام المعاهـدات ذات الصـلة بالشـئون الاقتصادية، فصدر قرار رئيس جمهورية مصـر العربيـة بقانون تنص مادته الأولى على: يؤذن لوزير المالية بضمان البنك المركزي المصري في اقتراض مبلـغ ٢٥٠ مليـون دولار أمريكي من بنك تشيز مانهاتن وهيئات أخرى يسـدد على سبع سنوات بفائدة لا تزيد على ١,٢٥% عـن سـعر الفائدة السائدة بين البنوك في لندن.. وكان معروفـًا أن هـذا القرض بضمان هيئة الخليج.

وقد تقدم وزيـر الماليـة بمشـروع القـرار ومذكرتـه الإيضاحية في ١٩٧٦/١٠/٣٠ ووقعه رئيس الجمهورية في ١٩٧٦/١١/٦، ونشر القانون بالجريدة الرسمية في العدد ٤٧ – ١٩٧٦/١١/١٨ ليصبح نافذًا من تاريخ النشر ثم عـرض القانون بعد ذلك على اللجنة الاقتصادية بمجلـس الشـعب، وبعدها على المجلس في ١٩٧٧/٢/٢١، فوافق المجلس دون

أن يقرأ الاتفاق؛ أي وقع على بياض، وهذه الجملة صحيحة بالمعنى الحرفي، فقد وافقت كل السلطات على القرض قبل التوصل إلى اتفاق محدد بالشروط، أو هكذا بدت الأمور، فما عرض في مجلس الشعب كان مجرد نص القانون، وجوهره المادة الأولى التي سجلناها في الفقرة السابقة، ولم يعرض يومها مشروع اتفاق كامل، إذ لم يكن قد تم بعد الاتفاق الكامل، فحين أعلن الاتفاق بعد ذلك، تبين أنه وقع في ١٩٧٧/٤/٢٦ ولم يستخدم رئيس الجمهورية هذه المرة حقه في إصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض وإبرام المعاهدات ذات الصلة بالشئون الاقتصادية، فعرض الأمر أولاً على مجلس الشعب (١٩٧٧/٧/١٨) الذي وافق على القرار التالي:

"ووفق على اتفاق القرض وضمان القرض بين حكومة جمهورية مصر العربية (البنك المركزي المصري) وبنك تشيز مانهاتن وجهات أخرى، الموقع عليهما بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق".. وبالفعل صدق رئيس الجمهورية، ونشر القرار في الجريدة الرسمية – عدد ٣٠ تابع "أ" – ١٩٧٧/٧/٢٨.



هذه التفاصيل لم تكن من قبيل الاستطراد، إنها مقصـودة فالتوصل إلى اتفاق احتاج ما يقرب من العام، وبين الاتفـاق على المبدأ والاتفاق على التفاصيل مرت ستة أشهر، وسنفهم معنى ذلك – إلى حد ما – حين نفحـص مـا جـاء بهـذه الاتفاقية، ولكننا نذكر فقط في السياق الحالي بأن المقرضـين كانوا قد تواصوا على أن يغلوا أيديهم عن تزويد الاقتصـاد المصري بالسيولة التي يلهث في طلبها، كنوع من الضـغط لإملاء الشروط، وقد أدت انتفاضة الجمـاهير فـي كـانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ إلى دفع الأطـراف الخارجيـة لتغييـر التكتيك، والمهم أنه تمت اتصالات سياسية مكثفـة، أعلنـت بعدها الحكومة الأمريكية عن تقديم قروض ميسـرة قيمتهـا حوالي ٥٠٠ مليون دولار، منها ٤٤٠ مليون دولار للسـلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج والباقي للقمح والدقيق والدخان وفول الصويا، ومن المؤكد أن هذا الجو أسهم في التوصـل إلى الاتفاقية مع تشيز مانهاتن والجهـات الأخـرى بـدون تسويف أبعد، ولا نعلم شيئًا عن طبيعة التغيرات في مواقـف المتفاوضين، ولكن يتضح من مقارنة القرار الأول لـرئيس الجمهورية مع نص الاتفاق الذي تم التوصل إليه وأعلن، أنه

أدخل على الأقل تعديل في معدل الفائدة، فقد جاء في القرار الأول أن سعر الفائدة يزيد بنسبة ١,٢٥% عن سعر الفائـدة السائد بين البنوك في لندن، فأصبحت الفائدة تزيد بنسبة ١% فقط. كذلك تضمنت الاتفاقية فترة سماح ٣ سنوات ولم يكـن ذلك واردا في نص القرار الأول.

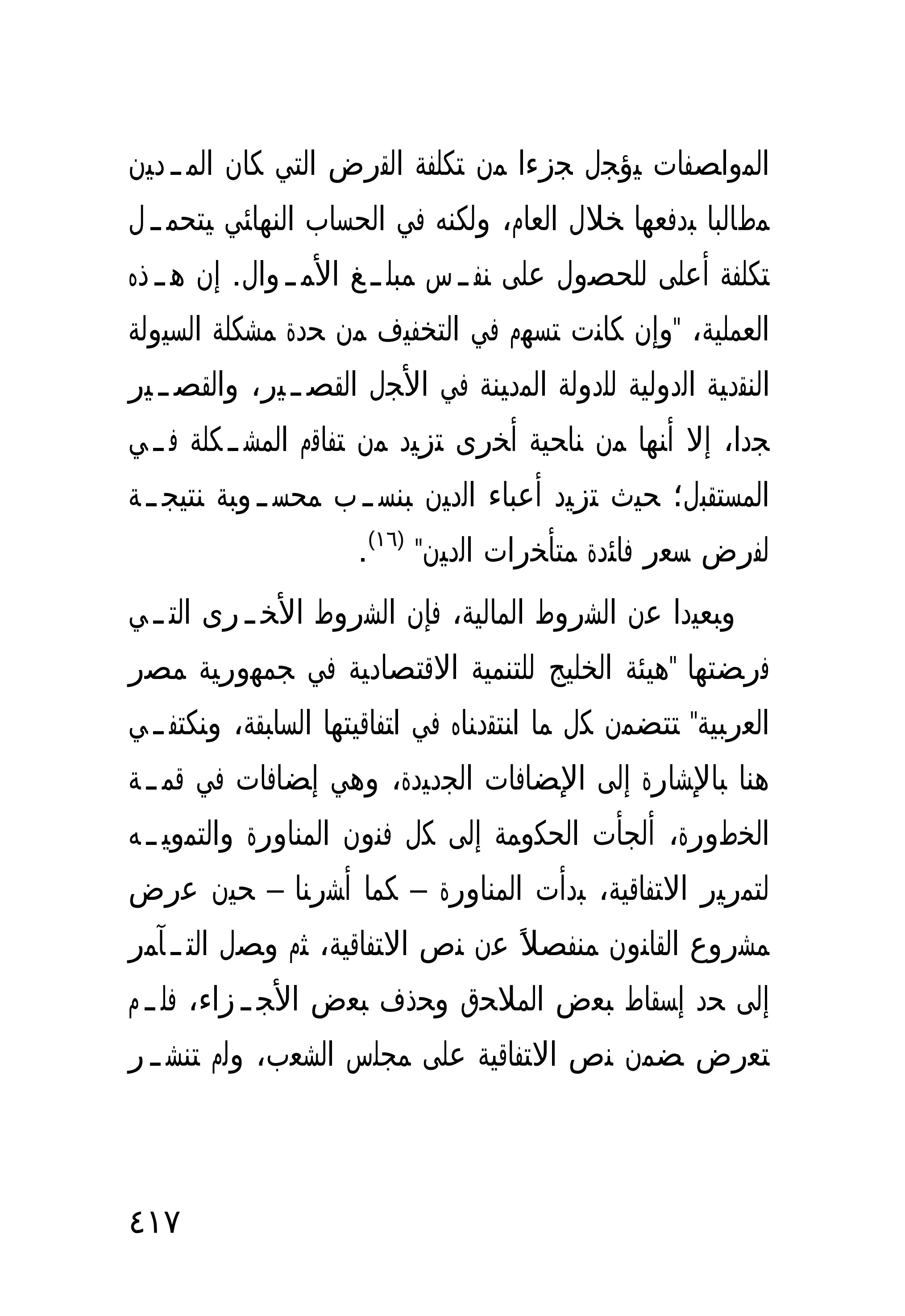
إلا أن هذه الاتفاقية – كسابقتها مع هيئة الخليج – لم تكن من حيث كم السيولة الذي تتيحه (٢٥٠ مليون دولار) تحقق هدف المسئولين عن السياسة الاقتصادية المصرية، فمطلبهم كان تحويل كل رأسمال هيئة الخليج لمعالجة نتـائج انهيـار ميزان المدفوعات، وحدث فعلاً – بعد اتصالات ومباحثـات طويلة وشاقة – أن وقع اتفاق القرض (بمبلغ ١٤٧٥ مليـون دولار) وضمان القرض، بين البنـك المركـزي المصـري والحكومة المصـرية مـن جانـب، وبـين هيئـة الخلـيج (١٩٧٧/٥/٥).

إن التوقيع على الاتفاقية مع تشـيز مانهـاتن والجهـات الأخرى جاء سابقًا على تاريخ هذا الاتفاق الكبير مع هيئـة الخليج، ولكننا نفضل أن نبدأ بعرض الاتفـاق الثـاني مـع الهيئة، استكمالاً لعرضنا السابق عن الاتفاقية الأولى للتعامل

معها، وكذلك لأن حجمها الكبير استحق أطيب الثناء، إذ سمح هذا القرض الثاني من هيئة الخليج "بمواجهة بـاقي الـديون القصيرة الأجل المستحقة على مصر بعد أن تقـوم مصـر بتسوية جانب منها من مواردها الخاصة" (١).

وبالفعل كان القرض كبيرا، وكان الأساس النقدي "لقانون التصفية" (إلى جانب موضوع تأجيل الودائع). ورغم خطورة الموضوع (والأصح أن نقول إنه بسبب خطورة الموضـوع) لم يعرض على مجلس الشعب إلا مشروع القـانون بـالإذن لوزير المالية بضمان البنك المركزي المصري في اقتراض مبلغ ١٤٧٥ مليون دولار أمريكي من هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية بعمولة مقدارها ٥% سنويا، ويسـدد القرض على اثنا عشر قسطًا نصف سنوي يسـتحق القسـط الأول منه بعد خمس سنوات من تاريخ تحويل مبالغ القرض، تخصص قيمة هذا القرض لسداد التزامات البنـك الخاصـة بالتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين وإصلاح ميـزان المدفوعات المصري، ولكن لم تعرض على مجلس الشـعب (مع مشروع القانون) الاتفاقيـة الشـاملة لكافـة الشـروط والالتزامات، رغم أنها جاهزة وموقعة في اليوم نفسه الـذي

وقع فيه وزير المالية على مشروع القـانون (١٩٧٧/٥/٥).
وحين كشف جزئيا عن نص الاتفاقية [١٥]، في مرحلة تالية،
كانت الشروط المالية على النحو الوارد في القانون، وهـي
تعني أن سعر "العمولة" كان كما في الاتفاقية الأولى مع هيئة
الخليج) ولكن فترة السداد هنا أطول، فترة السماح ٥ سنوات
تدفع الأقساط بعدها على ١٢ قسطًا متساويا نصـف سـنوي
وتصل الفوائد خلال فترة السماح إلى حـوالي ٣٧٠ مليـون
دولار، وفي فترة السداد تصل "العمولة" لأكثـر مـن ٢٤٠
مليون دولار، وهذا في الحقيقة تجسيد لمأساة تحويل ديـون
قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل بمثل هذه الشروط، فلو
فرضنا أن مدينًا ما حصل على قرض قصير الأجـل قيمتـه
١٤٧٥ مليون دولار، ومدته سنة، وفائدتـه مرتفعـة جـدا
(١٥% مثلاً)، فإن تكلفة الفائدة لـن تتجـاوز ٢٢١ مليـون
دولار، وإذا قارنا مدفوعات خدمة الدين في هذه الحالة مـع
مدفوعات خدمة الدين بعد "التيسير"؛ أي بعد تحويل الدين إلى
دين طويل الأجل، تتضح لنا فداحة العبء الإضـافي الـذي
يكمن خاف عملية التحويل أو "التيسير"، أو تتضح لنا فداحـة
ما يسميه رمزي زكي "عنصر العقاب". إن التحويـل بهـذه



المواصفات يؤجل جزءا من تكلفة القرض التي كان المـدين مطالبا بدفعها خلال العام، ولكنه في الحساب النهائي يتحمـل تكلفة أعلى للحصول على نفـس مبلـغ الأمـوال. إن هـذه العملية، "وإن كانت تسهم في التخفيف من حدة مشكلة السيولة النقدية الدولية للدولة المدينة في الأجل القصـير، والقصـير جدا، إلا أنها من ناحية أخرى تزيد من تفاقم المشـكلة فـي المستقبل؛ حيث تزيد أعباء الدين بنسـب محسـوبة نتيجـة لفرض سعر فائدة متأخرات الدين" (١٦).

وبعيدا عن الشروط المالية، فإن الشروط الأخـرى التـي فرضتها "هيئة الخليج للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية" تتضمن كل ما انتقدناه في اتفاقيتها السابقة، ونكتفـي هنا بالإشارة إلى الإضافات الجديدة، وهي إضافات في قمـة الخطورة، ألجأت الحكومة إلى كل فنون المناورة والتمويـه لتمرير الاتفاقية، بدأت المناورة – كما أشرنا – حين عرض مشروع القانون منفصلاً عن نص الاتفاقية، ثم وصل التـآمر إلى حد إسقاط بعض الملاحق وحذف بعض الأجـزاء، فلـم تعرض ضمن نص الاتفاقية على مجلس الشعب، ولم تنشـر

في الجريدة الرسمية، ومع ذلك لم تبذل جهدا لإخفاء معـالم الجريمة.

فقد جاء في مقدمة الاتفاقية مثلاً. "حيث إن المقترض (أي البنك المركزي المصري) قد طلب من (هيئة الخليج) منحـه تسهيلاً ائتمانيـا قـدره ١,٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكـي لمساعدة المقترض في الوفاء بالتزاماته الخاصة بتسديد ديونه الخارجية القصـيرة الأجـل وتمويـل احتياجـات ميـزان المدفوعات خلال عام ١٩٧٧ وِفْقًـا لمـا جـاء بالمـذكرة التفسيرية التي تضمنها الجدول (ب) المرفق... إلخ".

وجاء في البند (٢):....... "لا تجاوز مسحوبات الشريحة الأولى من القرض مبلغ ٨٢٥ مليون دولار أمريكي.

وتقدم (هيئة الخليج) القرض عن طريق إضافة مبالغ إلى الحساب الفرعي للمقترض لدى بنك الاحتيـاطي الاتحـادي لنيويورك (فيديرال ريزرف بانك) لسداد متأخرات التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين **طِبقًا للإجراء الـذي اتفـق عليه بين (هيئة الخليج) ومؤسسة مورجان ستانلي الدولي".**

وفي البنـد (٣): "تـتم مسـحوبات الشـريحة الأولـى أو الشرائح التالية بما لا يجـاوز ٦٥٠ مليـون دولار وِفْقًـا

للترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض وهيئة الخليج. ويتوقف التزام (هيئة الخليج) وفْقًا لهذه الاتفاقية على اقتناعها استنادا إلى المذكرة التفسيرية المرفقة مع هذا، وعلى أسـاس تقييمها بمساعدة صندوق النقد الدولي، باحتياجـات ميـزان المدفوعات المصري، والإجراءات التـي اتخـذتها حكومـة مصر لتحقيق توازن ميزان المدفوعات وإعادة هيكلة دينهـا الخارجي الإجمالي، وتعبئة مواردها من النقد الأجنبي واتباع سياسات اقتصادية سليمة".

وقد جاء ذكر المذكرة التفسيرية هذه أيضـا فـي اتفـاق الضمان الذي وقعه عن الحكومة وزير الماليـة، ففـي ٨ – ب:"يتشاور الضامن من وقت لآخر ويتعاون كلية مع هيئـة الخليج لضمان أن أغراض وأهـداف القـرض كمـا وردت باتفاقية القرض والمذكرة التفسيرية التي تحتوي عليها القائمة (ب) قد تحققت بالكامل".

وهذه النصوص تؤكد ما سبق أن سجلناه فهيئـة الخـليج هنا، وبكل الصراحة، مجرد حلقة فـي سلسـلة المؤسسـات الأمريكية، والهيئات (الدولية) الخاضعة للهيمنة الأمريكيـة. فهيئة الخليج وفْق هذه النصوص فتحت الكيس وأعطت حفنة

من الدولارات، وانتهت مهمتهـا عنـد تسـلم المؤسسـات الأمريكية وشبه الأمريكية للأمـوال. فهـذه المؤسسـات.. فيديرال ريزرف بانك (البنك المركزي الأمريكي) ومؤسسـة مورجان ستانلي الدولية (مؤسسة أمريكية خاصة) وصندوق النقد الدولي – هي المسئولة عن تنفيذ وإدارة القـرض فـي مراحله المختلفة، واشتراك هيئة الخليج مع هذه المؤسسـات العملاقة بالرأي هو مجرد زعم لحفظ ماء الوجه.

ولكننا كنا بصدد ما حذفتـه أو أسـقطته الحكومـة مـن نصوص الاتفاقية، وقد تركز هذا حول الصلاحيات المخولـة للمؤسسات السابقة الذكر، فأخفت الحكومة كل ما يتعلق بذلك، رغم أن هذه النصوص الخطيـرة، جـزءا لا يتجـزأ مـن الاتفاقية. لقد جاء في بنود الاتفاقية (كما في الفقرات السابقة) ذكر ما أسمي "المذكرة التفسـيرية والجـدول (ب)، ولكـن لا تجد لهذا أثرا في النصوص المنشورة، رغم أنها تشـتمل على ترتيبات أساسية تعتبرها هيئة الخليج ضـمن الشـروط الضرورية لتنفيذ الاتفاقية، ورغم أن النصوص واضحة فـي أن المذكرة والجدول مرفقان بالاتفاقية.

كذلك نص البند (٢) (المشار إليه أعلاه) على أن تقـديم الشريحة الأولى من القرض سيتم طِبقًا للإجراء الذي اتفـق عليه مع مؤسسة مورجان ستانلي الدولية، ولكـن الحكومـة أخفت كل ما يتعلق بهذا الإجراء المتفق عليه، والذي سـمعنا أنه يعطي هذه المؤسسة صلاحية واسـعة فـي الإشـراف المباشر على الخزانة العامة وموازنة النقد الأجنبي [١٧].

والحقيقة أن الحكومة لم تخف فقط حجم ونوع الصلاحيات المسلمة للمؤسسات الأمريكية وشبه الأمريكية تحت قناع هيئة الخليج، وهي لم تخف فقط أن هذا القـرض لا يـدار مـن الرياض، فهي قد أخفت أيضا أن الضوء الأخضـر لتقـديم القرض لم يصدر أصلاً عـن الريـاض، وهـذا يفسـر أن القيسوني ذهب إلى الولايات المتحدة، قبـل زيارتـه لـدول الخليج، سعيا وراء تحويل رأس مال هيئة الخليج كله نحـو مواجهة الديون القصيرة الأجل وتمويل احتياجـات ميـزان المدفوعات خلال عام ١٩٧٧.

ومعروف أن القرض منقسم إلى شـريحتين، والشـريحة الثانية (٦٥٠ مليـون دولار) كـان مفروضـا أن تتسـلمها السلطات المصرية قبل نهاية ١٩٧٧، ولكـن حتـى كـانون

الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، لم تكن السلطات قد حصلت على حق السحب من هذه الشريحة، رغم "أن الشروط وضعت تلو الشروط على طريقة استخدام هذه المبالغ، وكان من أهمها أن يقوم صندوق النقد الدولي وبعض البنوك الأجنبية على مراقبة عمليات الصرف التي تقوم بها مصر، وكان على مصر أن تقبل هذه الشروط [١٨]... هذا ما اعترف به معلق اقتصادي حكومي بعد التوتر النسبي في العلاقات المصرية الخليجية بعد زيارة القدس. وهو يتفق مع بيان وزير المالية المصري الذي قرر أن قروض هيئة الخليج إلى مصر ١٩٧٥ مليون دولار (وقد دمج البيان هنا قرض بنك تشيز مانهاتن في قروض الهيئة ٢٥٠ (القرض الأول) + ١٤٧٥ (القرض الثاني) +٢٥٠ (تشيز مانهاتن) = ١٩٧٥ مليون دولار). والمسحوبات من هذه القروض (حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧) كانت ١٢٩٢,٥ مليون دولار، والرصيد الباقي المتاح للسحب كان ٦٨٢,٥ مليون دولار[١٩] ولا ننسى أن فترة السماح تحسب من تاريخ توقيع الاتفاقية، وليس من تاريخ تحويل مبالغ القرض).

لقد لجأت الحكومة بشكل متكرر إلـى الخـداع وإخفـاء اتفاقات تؤثر تأثيرا بالغًا على مستقبل الوطن. وتواطأت مـع الحكومة اللجنة الاقتصادية في مجلـس الشـعب ورئيسـها الدكروري [٢٠]، ولكن السبب على أية حال مفهوم، فالسلطات تعلم أنها بصدد جريمة بشعة يصعب الدفاع عنهـا. والحـل المناسب هو محاولة إخفاء معالم هذه الجريمة.. حين عرض مشروع القانون المبتور في جلسة مجلس الشـعب تسـاءل محمود القاضي فورا "أي نص الاتفاق الذي تم بـين البنـك المركزي وهيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية؟.. لأول مرة في هذا المجلس يعرض تقرير عن موضوع بهـذا القدر من الأهمية على الصورة المعروضة علينا الآن"، وقال حلمي مراد " كان لا بد من إرفاق نص الاتفاقية مـع هـذا المشروع بقانون الخاص بالإذن للسيد الدكتور وزير الماليـة بضمان البنك المركزي، لأنه لا يصح أن يكون هناك ضمان على بياض... وقد سمعت من السيد الدكتور وزير المالية في اجتماع اللجنة صباح اليوم أن الاتفاقية تقـع فـي نحـو ٤٠ صفحة، وقد طلبت صورة مـن الاتفاقيـة، ووعـد البنـك المركزي بعمل صورة فوتوغرافية منها وإرسالها إلى اللجنة،

ولكنها لم تصل. فكرر وزير المالية الوعد "بعرض الاتفاقيـة كاملة على المجلس الموقر"[٢١] ووافق المجلس على مشروع القانون الأبتر في انتظار الاتفاقية التي لم يصل نصها أبـدا. فما وصل إلى المجلس بعد شهرين من هذا النقاش كان نصا ناقصا لدرجة مثيرة للسخرية، فالاتفاقية التي تقع في نحو ٤٠ صفحة، وصلت إلى المجلس أقل من أربع صفحات، وتمكـن التحايل رغم هذا من تمرير الجريمة بـلا كلمـة احتجـاج، فسجلت مضبطة المجلس هذا المشهد..

رئيس المجلس.. لقد وزع تقرير (اللجنة الاقتصادية) على حضراتكم، فهل لأحد ملاحظات عليه؟

(لم تبد ملاحظات)

- إذن الموافق على تقرير اللجنة يتفضل برفع يده

(موافقة) [٢٢]

(٤)

القرض الثالث بقيادة تشيزمانهاتن

ننتقل الآن إلى الخطوة الأخيرة من سلسلة الجهود "التـي وفقنا الله سبحانه وتعالى إليها (...) فقد حصلنا علـى ٢٥٠

مليون دولار أخرى قرض يطرح في الأسـواق العالميـة، والقرض بسعر الفائدة العالمية مضافًا إليه عـلاوة بسـيطة لا تزيد على ١% وهو أيضا لمدة ٧ سـنوات، منهـا فتـرة سماح ٣ سنوات، ويعتبر القرض بهذه الشروط مـن أحسـن القروض المطروحة في الأسواق العالمية بالنسـبة للمـدينين (...) ولكن نظرا لظروف مصر وللثقة التي تتمتع بها، وللثقة التي تتمتع بها الدول المؤسسة لهيئـة الخلـيج، فقـد أمكـن التوصل إلى هذه الشروط الميسرة" هذا ما أعلنه القيسوني[1].

أ- لنبحث إذن الشروط الميسرة المقتـرض هنـا البنـك المركزي المصري – الضامن جمهورية مصـر العربيـة، وتضمن التزامات جمهورية مصـر هيئـة الخلـيج – إدارة القرض تشيزمانهاتن بنك ليمتد (نيويورك) بالاشـتراك مـع شـركة الاسـتثمار العربيـة (الريـاض) – الوكيـل بنـك تشيزمانهاتن، ن. أ. (لندن). وقد صدرت وثيقة طرح القرض في ١٩٧٧/٣/٢٤، ولكنها لم تنشر، والقرض مركب من عدد من القروض الفرعية ذات الحسابات المنفصلة ارتبط بها ٢٦ بنكًا ومؤسسة مالية، ونصيب الجهات العربية المقرضة كان ٤٣,٦ من مجموع الارتباطات.

وبالنسبة للشروط "الميسرة"، يلاحظ التالي:

سعر الفائدة غير ثابت، فهو يتحدد وفْق ما يحدد الوكيـل (بنك تشيزمانهاتن، ن.أ) قبل كل بداية "لفترة الفائدة"، أي كل ثلاثة أو ستة أشهر – حسب الحالة – بحيث يتكون المعـدل السنوي على أساس: الهامش (١%) + الوسط الحسابي مقربا لأقرب جزء من ستة عشر جـزءا (١/١٦) مـن ١% مـن أسعار الفائدة المعروضة في سوق الدولار الأوروبي بلنـدن على الودائع الدولارية بمبالغ تعادل نصيب ما ساهم به كـل بنك في هذا القرض.

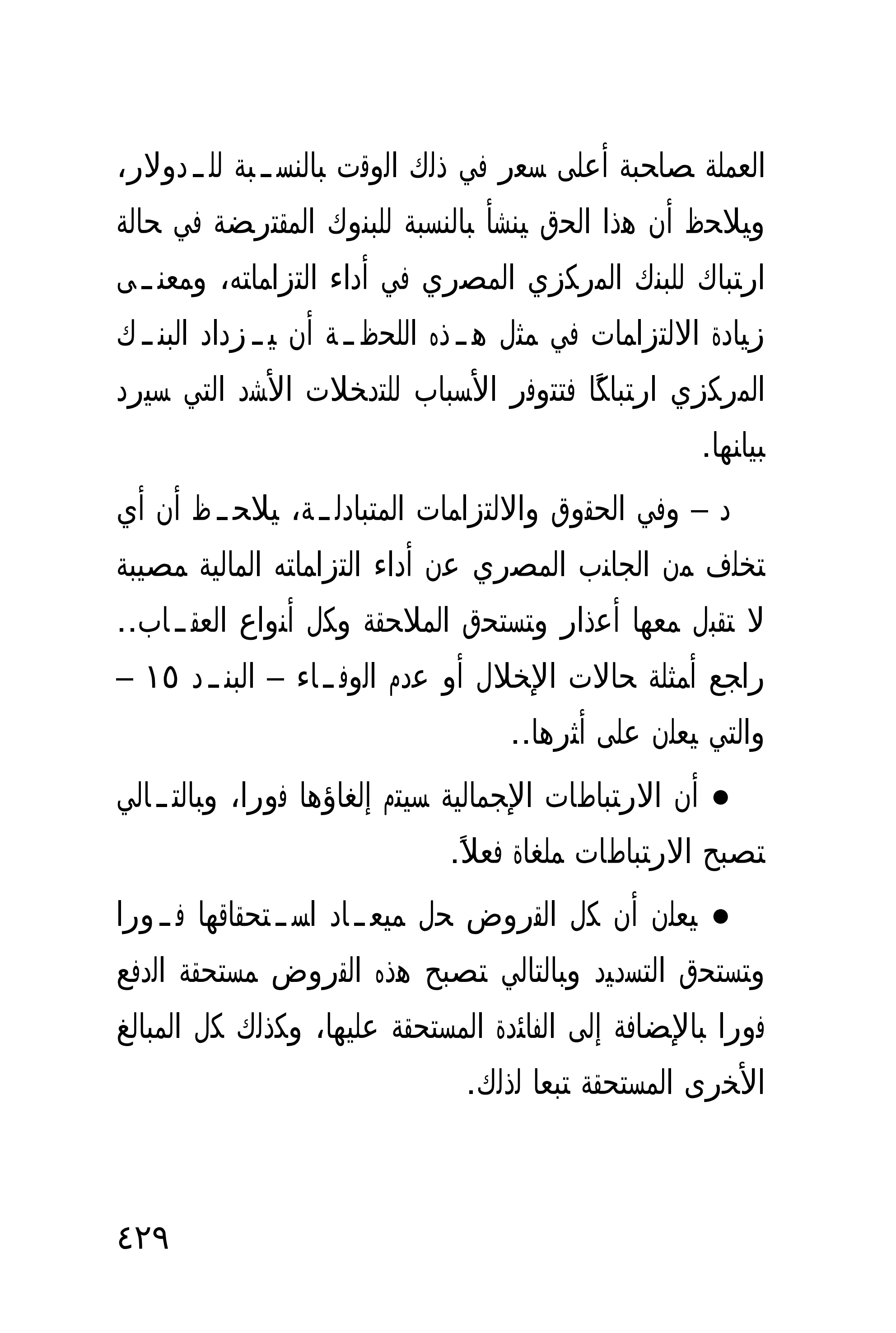
واستخدام المعدل المتغير للفائدة هو أسلوب مربك، وانتشر في السنوات الأخيرة؛ نظرا لارتفـاع معـدلات التضـخم، وللارتفاع السريع ذي الطبيعة المتقلبة في معـدلات الفائـدة التي تدفعها المؤسسة الخاصة على الودائع لـديها. وتتضـح أبعاد هذه المشكلة إذا تابعنا حدة التقلبات الفعلية فـي معـدل لندن لأسعار الفائدة، أثناء تلك الفترة، فالمعدل الخاص بسـتة أشهر – على سبيل المثال – تقلـب بـين ٥,٢٥ و ٦,٢٥% خلال عام ١٩٧٢، وبلغ ١٤% في آب/ أغسطس ١٩٧٤ ثم هبط إلى ١١,٢% في آخر العام، وواصل الهبـوط خـلال

١٩٧٥ حتى استقر عند ٥,٩% كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، ثم ارتفع مرة أخرى في النصـف الأول مـن عـام ١٩٧٦ فوصل في حزيران/ يونيو إلى ٧,٨% [٢٣]، وهذا التقلب في سعر الفائدة يزيد من متاعب المدين، فأعباء الدين كانـت – في ظل الأسعار الثابتة للفائدة – واحدة من العناصر المعطاة، وكانت العناصر أو العوامل غير المعطاة هـي الصـادرات والواردات وخدمة الدين المتعلقة بالاقتراض الجديد، أما فـي ظل الفائدة غير الثابتة، فإن أعباء الدين أصبحت بدورها غير ثابتة، ومتغيرا تابعا لمستوى التقلبات في الظروف قصـيرة الأجل في سوق النقد.

ب- لا تقتصر مدفوعات خدمة الدين على الفائدة، فهناك عمولة ارتباط بالدولارات محسوبة بسعر نصف في المائـة سنويا على المبالغ اليومية غيـر المسـحوبة مـن مجمـوع الارتباطات خلال فترة تبدأ بعد ٣٠ يوما من تـاريخ هـذه الاتفاقية – ويدفع المقترض كذلك "عمولة الإدارة" إلى بنـك تشيز مانهاتن ليمتد بالإضافة إلى المصروفات كما هو متفق عليه من البنك والمقترض في خطـاب ١٩٧٦/٦/١٤ (لـم ينشر هذا الخطاب) – ويدفع المقترض أيضا "إلـى الوكيـل

(بنـك تشـيز مانهـاتن، ن.أ) والبنـوك مقابـل التكـاليف والمصروفات التي تحملها كل منهمـا فيمـا يتعلـق بتنفيـذ أو صيانة أية حقوق بموجب هذه الاتفاقية بضـمان ج.م. ع وضمان هيئة الخليج، بما في ذلك الرسـوم والمصـروفات المعقولة للمستشارين القانونيين" ولـيس مفهومـا سـبب أن يتحمل المقترض في هذه الاتفاقية وحده تكلفة أعمال الوكيل، ولماذا لا تشارك البنوك في دفعها؟ وأخطـر مـن ذلـك أن مدفوعات هذا البند بلا سقف محدد، و"المصروفات المعقولة" فيما يتعلق بالمستشارين القانونيين لا تعتبر من قبيل العبارات المحددة، لأن "المعقول" في هذا المجال بحره واسع.

ج – وفي مجال عدم اليقين بالنسبة للمقترض عند تحديـد التزاماته المالية، مفروض أن الدولار الأمريكي هو العملـة المستخدمة في مسحوباته مـن القـرض، ولكـن بالنسـبة للمدفوعات هناك حالات معينة ينبغي على المدين أن يسـدد التزاماته فيها بعملة أخرى غير الدولار، ويتم التمويل حينئذ بسعر الصرف السائد في ذلك الوقت، وهذا الشرط يعنـي أن تتكبد السلطات المصرية أعباء إضـافية، لأن البنـك الـذي يطلب ذلك سيسعى بكل الوسائل إلى أن يتم التحويـل إلـى



العملة صاحبة أعلى سعر في ذلك الوقت بالنسـبة للـدولار، ويلاحظ أن هذا الحق ينشأ بالنسبة للبنوك المقترضة في حالة ارتباك للبنك المركزي المصري في أداء التزاماته، ومعنـى زيادة الالتزامات في مثل هـذه اللحظـة أن يـزداد البنـك المركزي ارتباكًا فتتوفر الأسباب للتدخلات الأشد التي سيرد بيانها.

د – وفي الحقوق والالتزامات المتبادلـة، يلاحـظ أن أي تخاف من الجانب المصري عن أداء التزاماته المالية مصيبة لا تقبل معها أعذار وتستحق الملاحقة وكل أنواع العقـاب.. راجع أمثلة حالات الإخلال أو عدم الوفـاء – البنـد ١٥ – والتي يعلن على أثرها..

● أن الارتباطات الإجمالية سيتم إلغاؤها فورا، وبالتـالي تصبح الارتباطات ملغاة فعلاً.

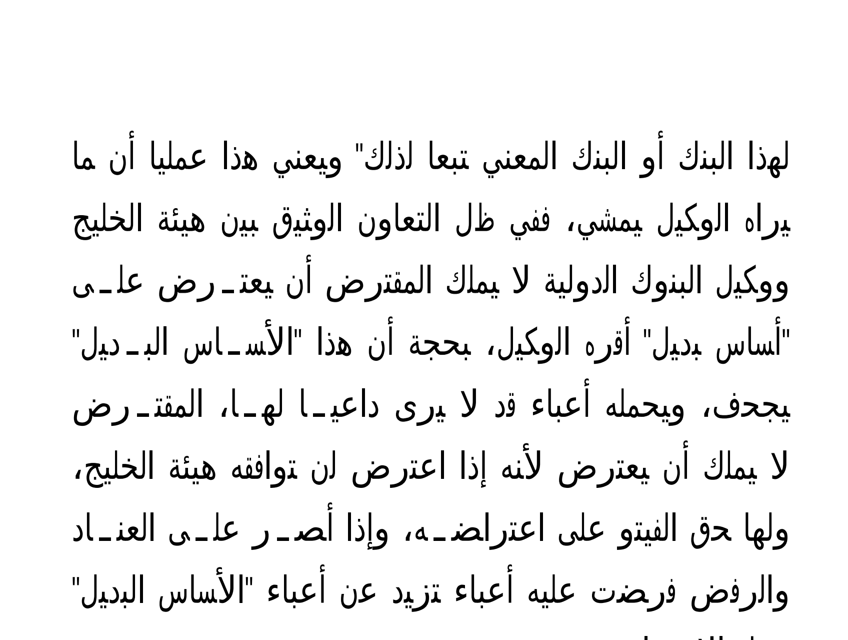
● يعلن أن كل القروض حل ميعـاد اسـتحقاقها فـورا وتستحق التسديد وبالتالي تصبح هذه القروض مستحقة الدفع فورا بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليها، وكذلك كل المبالغ الأخرى المستحقة تبعا لذلك.

ولا يكفي كل هذا، إذ يقوم المقترض أيضا- البنـد ١٦ – "بتعويض كل بنـك وكـذلك الوكيـل عـن أيـة خسـارة أو مصروفات معقولة تحملها وأثبتها هذا البنـك أو الوكيـل نتيجة أي توقف عن دفع المبلغ الأصلي للقروض أو أي جزء منها أو الفائدة المستحقة عليها، أو أي مبلغ آخر مستحق بناء عليها، أو نتيجة أية حالة من حالات الإخلال أو التوقف عن الدفع".. وتحسب التعويضات على أساس شهادة يقدمها البنك المتضرر أو البنوك "وتعتبر نهائية وقاطعة".

ماذا يحدث في المقابل إذا جدت ظـروف جعلـت بنكًـا (أو أكثر) عاجزا عن القيام بالتزاماته المالية نحو المقتـرض – كما في البند ٩ -؟ رغم أن هذا الإخلال يسـبب ارتباكًـا شديدا للمقترض، فإن الاتفاق يقضي بإعفاء مثل هذه البنـوك من التزاماتها في هدوء وبساطة – راجع البنـد ٩ – "وفـي خلال عشرة أيام من تاريخ وصول مثل هذا الإخطـار مـن الوكيل يقوم كل بنك أو أي من "البنوك المعنية" (على حسب الحالة) بعد التشاور مع الوكيل والمقترض، بإحاطة الوكيـل علما بأساس بديل (يشار إليه في هذا البند" بالأساس البـديل" للمحافظة على مقدار مساهمة هذا البنك، أو البنوك المعنيـة

(على حسب الحالة) في هذا القرض، وقد يتضمن مثل هـذا الأساس البديل طريقة أخرى لتحديد سعر الفائدة (التي تعكس التكلفة المعقولة التي يتحملها هذا البنك أو "البنك المعني" في تمويل نصيبه الذي يساهم به في هذا القرض مـن مصـادر أخرى بالإضافة إلى الهامش الموضوع)، كما قـد يتضـمن أيضا، فترات فائدة "بديلة أو عملات للمسـاهمة فـي هـذا القرض (أي غير الدولار).

ولا تكفي كل هذه القلقلة التي لم تكن للمقترض يد فيهـا، فهو مطالب بأن يخطر كتابة، في خلال خمسة أيـام وعـن طريق الوكيل، إذا كان يقبل أو يـرفض العمـل "بالأسـاس البديل"، ولا يكفي رأي المقترض "فقبول المقترض أو رفضه يخضع للاتفاق المسبق لهيئة الخليج في ج.م.ع. الـذي تـم تبليغه كتابة للوكيل "وإذا تأخر رد المقترض، أو تلكأت هيئة الخليج لسبب أو آخر، حل على المقترض عقاب شديد" فيكون المقترض ملزما بأن يدفع مقدما للوكيل قيمة مساهمة "البنك" أو "البنك المعني" (على حسب الحالة) في كل القروض هـذا بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليها (كما تحـدد ذلـك فـي الأساس البديل) "وجميع الرسوم والمبالغ الأخرى المسـتحقة



لهذا البنك أو البنك المعني تبعا لذلك" ويعني هذا عمليا أن ما يراه الوكيل يمشي، ففي ظل التعاون الوثيق بين هيئة الخليج ووكيل البنوك الدولية لا يملك المقترض أن يعترض على "أساس بديل" أقره الوكيل، بحجة أن هذا "الأساس البديل" يجحف، ويحمله أعباء قد لا يرى داعيا لها، المقترض لا يملك أن يعترض لأنه إذا اعترض لن توافقه هيئة الخليج، ولها حق الفيتو على اعتراضه، وإذا أصر على العناد والرفض فرضت عليه أعباء تزيد عن أعباء "الأساس البديل" محل الاعتراض.

هـ - نحن إذن أمام ٢٦ بنكًا ومؤسسة مالية في قرض واحد، والتكلفة مرتفعة، ولا تثبت لمرحلة زمنية تسمح بحد أدنى من الاستقرار النقدي والمالي للمقترض، وسعر الفائدة في ذبذباته المتلاحقة لا يرتبط بمتغير واحد هو التقلب في أسعار سوق الدولار الأوروبي في لندن، فهناك متغير آخر هو حجم إسهام البنك في تمويل القرض، بل وقد يقول أحد البنوك إنه تحمل بتكلفة إضافية نتيجة عدم توفر ودائع دولارية لديه في سوق الدولار الأوروبي بكميات كافية من خلال العمليات العادية، وحينئذ يتحمل المقترض أعباء جديدة

مفاجئة، وبالإضافة، فإن أشخاص المقرضين قد تتغير في أية لحظة لكي يحل آخرون بشروط مختلفة.. فأين التيسير في هذا كله؟ أن الحكومة تقول إن الشروط التي حصلت عليها جعلت قرضها هذا من "أحسن القروض المطروحة في الأسواق العالمية بالنسبة للمدينين"، وهذا كذب، ويزيد الكذب سخفًا أن الحكومة قالت "للمدينين" بشكل عام، ولم تتواضع مثلاً وتقول "المدينين من الدول النامية"، لكي تسهل ابتلاع الكذبة.

إن كثيرا من المدينين في الدول التابعة تفرض عليهم شروط من هذا القبيل فعلاً، إلا أن الإقرار بهذه الحقيقة لا يقبل كتبرير، وإذا قبلنا بالشروط لا ينبغي أن نتباهى ونقول إنه لم يكن ممكنًا التوصل إلى هذه الشروط الميسرة لولا "ظروف مصر" تعني حالة إعسار وتوقف عن سداد الديون، والجهات الدولية تبرر هذه الشروط (مثل اتفاق عدة بنوك على تقديم القرض وأسلوب إدارة الدين) بأنها لمواجهة "خطر التخلف عن سداد الدين" [٢٤]، فأية ثقة تتولد إذن من "ظروف مصر" أو تستنتج من شروط القرض؟

و – إلا أن الحكومة لم تكن تقصد ثقة اقتصادية تتمتع بها في تلك الأيام، فهي تقصد ثقة سياسية. ويتطلب هـذا وقفـة سريعة لإثبات بعض الحقائق عن السوق الـذي تمـت مـن خلاله ترتيبات القرض فشبكة البنوك الدولية العملاقة تتحرك – بشكل عام – وفْق الاستراتيجية العليا للـدول الصـناعية الغربية. وشبكة البنوك الأمريكية تملك موقع الهيمنة والتوجيه في هذا المجال، وخاصـة مـع تعـاظم ظـاهرة الـدولار الأوروبي. ومقصود بهذه الظاهرة استحواذ البنـوك خـارج الولايات المتحدة على دولارات، عن طريق الودائـع (فـي معظم الحالات – وزادت نسبة البترودولار في هذه الودائـع منذ أواخر ١٩٧٣)، وأيضا من خـلال تحويـل العمـلات الأخرى إلى دولارات. وتتم إعادة إقراض هذه الـدولارات (عادة بعد إعادة إيداعها في بنوك أخرى) إلى المقترضين من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية في أي مكان [٢٥].

إن التطور في أسواق العملات الأوروبية (وأساسا الدولار الأوروبي) حقق أبعادا هامة خلال العقد الماضي، وبالتوازي مع ما وصف بأنه "انتقال من نظام القيود النسبية للأنشـطة الدولية، إلى حرية نسبية للعملات الدولية" [٢٦] وترجمة هـذا

انتشار شبكة المؤسسات الاقتصادية التي تجتاز (بصلاحياتها ومصالحها) أي حدود سياسية، ولا تخضع لمنـاهج القوميـة والمصالح الوطنية المحدودة في البلاد التي تقبـل استضـافة بعض أنشطة هذه المؤسسات (الشركات العابرة للجنسـية)، ولكنها تخضع بطبيعة الحال لاستراتيجية ومصـالح الدولـة التي تنتمي إليها القيادة العليا لهذه الشركات. المهـم، كـان تطور أسواق العملات الأوروبية، في إطار هـذه العمليـة؛ حيث يمكن للبنوك والمؤسسات في الأقطار المختلفة أن تلتف حول الضوابط التي تفرضها السلطات المحلية على سياسات الصرف والائتمان، ولذا يوصف تطـور سـوق العمـلات الأوروبية بأنه "نتيجة منطقية لتدويل وتحرير عمليات البنوك، التي كانت تدار بإحكام عن طريق السـلطة الوطنيـة فـي العادة"[٢٦]. وتوسع هذا السوق خارج المراقبة الوطنية كـان يثير دوريا مخاوف السلطات النقدية فـي مختلـف البلـدان الأوروبية (رغم قوتها الاقتصادية والنقدية النسـبية، ورغـم دورها في شبكة المصارف العالمية) وقد مكنت هذه السـوق فعلاً – بشبكة بنوكها "العابرة للجنسية" – من الالتفاف حـول أية إجراءات لضبط عملياتها، وجاء في إحصاءات نشـرها

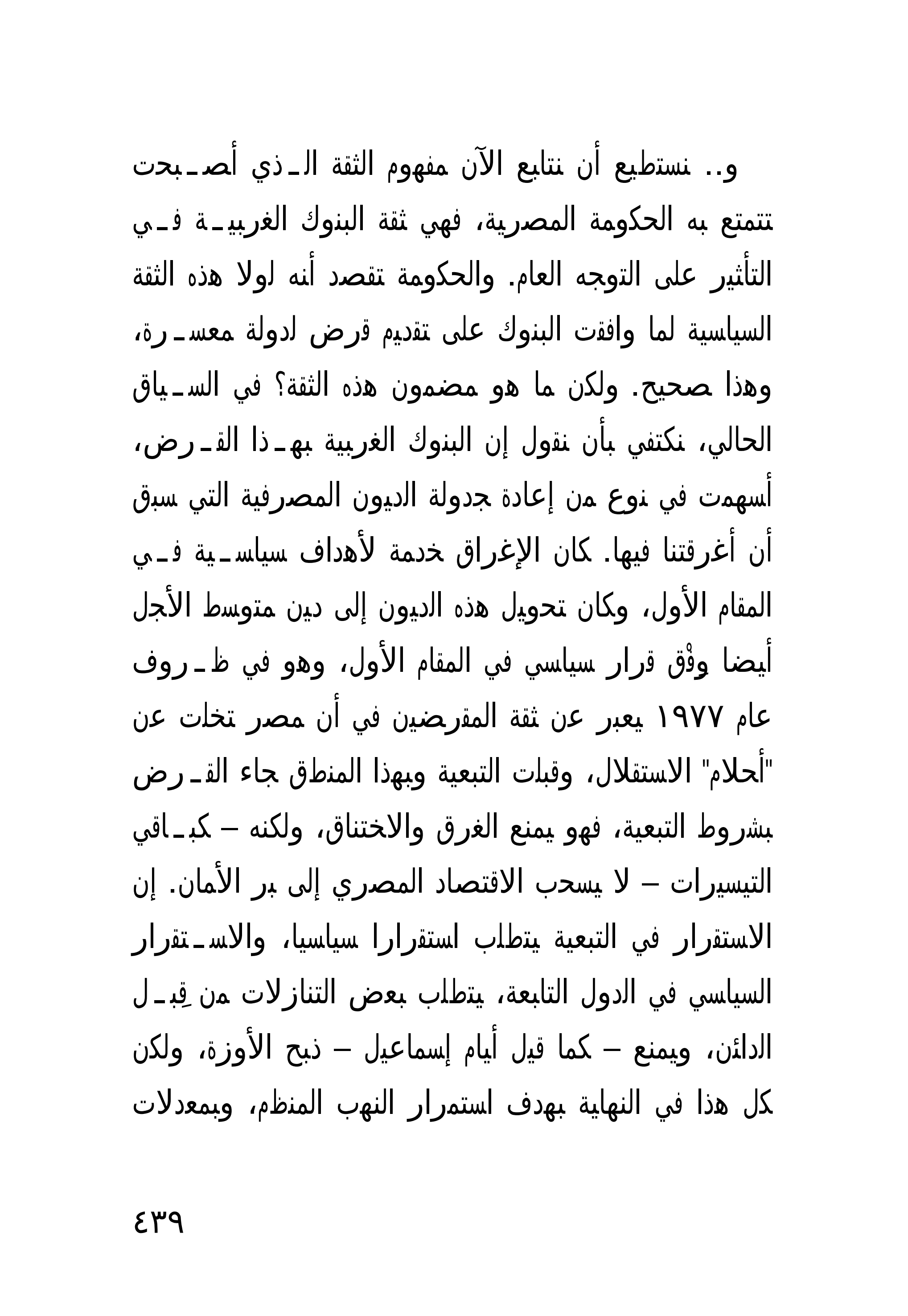
بنك مورجان جارنتي ترست أن القروض الدولية عام ١٩٧٦ بلغت ٧٦ بليون دولار، منها ٥٨ بليونا في سوق العمـلات الأوروبية، والباقي في الأسواق الوطنية.

ويؤكد المخاوف بالنسبة لنا ما تحمله هـذه السـوق مـن هيمنة أمريكية، فهذه السوق مركزها لندن (يمثل سوق لنـدن حوالي ٥٠% من سوق العملات الأوروبية – حسب تعريف بنك التسويات الدولية) إلا أن سوق لندن هو في الواقع مجرد امتداد لسوق نيويورك، والبنوك الأمريكية تملك شبكة دوليـة واسعة تتحكم في الاعتمادات بالعملات الأوروبية، وارتفعت موجوداتها خارج الولايات المتحدة مـن ٧٨ بليـون دولار (١٩٧٢) إلى ١٧٦ بليون دولار (في منتصـف ١٩٧٦)[٢٧]. إن كل وحدة نقدية وطنية تنتهي في أحد بنوك البلـد الـذي صدرت عنه هذه الوحدة. فالإسترليني كوسيلة تحرك مـالي ونقدي مآله في النهاية إلى بنك إنجليزي، والـدولار ينتهـي دائما في أحد البنوك الأمريكية، وهذه البنوك – كمرسل إليها في النهاية – تعيد توزيع الدولارات وفقًا للحاجات الأمريكية الداخلية من جهة، وللحاجات الأمريكية الخارجية من جهـة

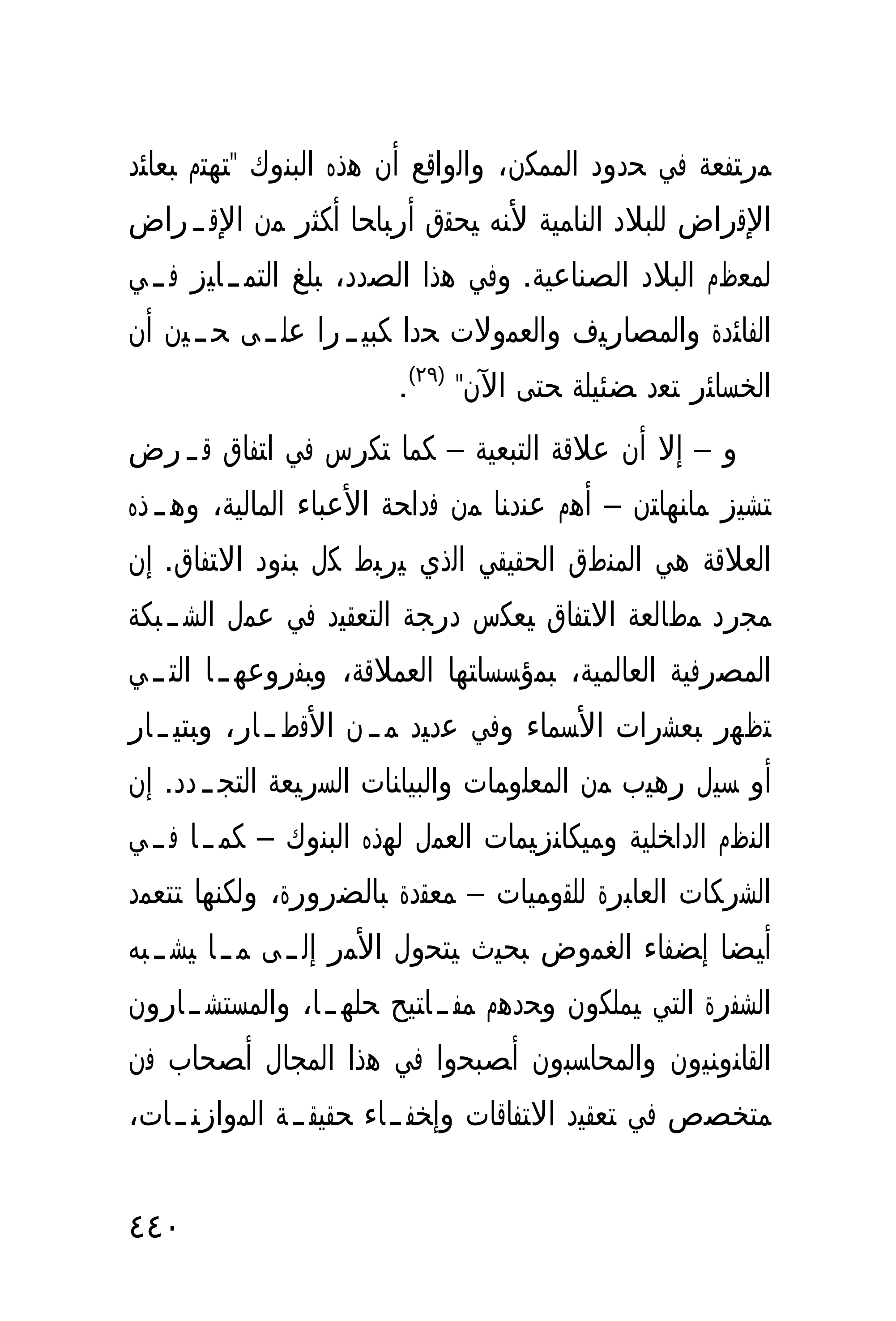
أخرى. هذا ويقدر أن نسبة تتراوح بـين ٧٠ و ٨٠% مـن التسديدات الدولية تتم بالدولار [(٢٨)].

نحن إذن أمام شبكة رهيبة تهيمن عليها الولايات المتحدة، وإذا كانت البنوك المركزية الأوروبية تشكو مـن خطـورة عمليات هذا السوق المتنامي على وضعها وسلطاتها، فكيـف يكون حال البنك المركزي المصري عند تعاملـه مـع هـذا السوق؟ إن الشروط المجحفة مسألة واردة بطبيعة الحال مـع أي قرض، والحذر ضرورة من غير شك. إذ لا مجـال لأي أوهام حول طبيعة العلاقة السياسـية بـين سـوق الـدولار الأوروبي وبين الحكومة الأمريكية، فالسوق يتحرك في إطار الاستراتيجية العليا للغرب، وللولايات المتحدة بشكل خاص. ومعروف أن البنوك الأمريكية تقدم أكثـر مـن ٥٠% مـن الإقراض الخاص للبلدان "النامية" (٢٩). ولا يعني ذلـك أن الاعتبارات الاقتصادية كربحية البنوك، وقدرة المقترض على السداد لا تدخل في حسابات البنوك العملاقة، ولكننا نعني أن هذه المعايير تبحث بعد التأكد أولاً من الجـدوى السياسـية، ولا يمكن في الحقيقة فهم قرارات البنوك في توزيع قروضها وتحديد شروطها "لو أخذنا بالمعايير الاقتصـادية البسـيطة،

فالمعايير دائما مركبة" (كما يسجل باحث من البنك الدولي) " وهناك ثغرات حقيقية في معلوماتنا عن الاعتبـارات التـي تشكل الأساس في تمويل الدول النامية بالعملات الأوروبيـة" و"كانت البنوك الدولية غير ميالة، عموما، للكشف عن اتجاه تفكيرها، والعوامل التي تحدد اتجاه التمويل إلى كـل دولـة على حدة"، ولقد توصل الباحث إلـى أن "القـرارات التـي يتخذها رجال البنوك حول القروض المقترحة لكل دولة على حدة لا تؤسس على تقدير ميكانيكي خالص لبعض المؤشرات الاقتصادية، ففي المكان الأول يعلق هؤلاء أهميـة ضـخمة على الاستقرار السياسي، واستقرار المؤسسات، وعلى الخبرة الماضية للدول المقترضة. وفي المكان الثاني، حتـى فيمـا يتعلق بالاعتبارات الاقتصادية، فإن سياسة الدولة المقترضـة وخبرة رجال البنوك مع نقاط معينة في هذه السياسـة هـي الأساس في اتخاذ تلك القرارات" [٢٤]. أي أنه حتى بالنسـبة للاعتبارات الاقتصادية فإن الاهتمام ينصب على اقتصاديات الماكرو – (مجمل الاقتصاد القومي)، والاتجاه العام للسياسة الاقتصادية.



و.. نستطيع أن نتابع الآن مفهوم الثقة الـذي أصـبحت تتمتع به الحكومة المصرية، فهي ثقة البنوك الغربيـة فـي التأثير على التوجه العام. والحكومة تقصد أنه لولا هذه الثقة السياسية لما وافقت البنوك على تقديم قرض لدولة معسـرة، وهذا صحيح. ولكن ما هو مضمون هذه الثقة؟ في السـياق الحالي، نكتفي بأن نقول إن البنوك الغربية بهـذا القـرض، أسهمت في نوع من إعادة جدولة الديون المصرفية التي سبق أن أغرقتنا فيها. كان الإغراق خدمة لأهداف سياسـية فـي المقام الأول، وكان تحويل هذه الديون إلى دين متوسط الأجل أيضا وِفْق قرار سياسي في المقام الأول، وهو في ظـروف عام ١٩٧٧ يعبر عن ثقة المقرضين في أن مصر تخلت عن "أحلام" الاستقلال، وقبلت التبعية وبهذا المنطق جاء القـرض بشروط التبعية، فهو يمنع الغرق والاختناق، ولكنه – كبـاقي التيسيرات – لا يسحب الاقتصاد المصري إلى بر الأمان. إن الاستقرار في التبعية يتطلب استقرارا سياسيا، والاسـتقرار السياسي في الدول التابعة، يتطلب بعض التنازلات من قِبـل الدائن، ويمنع – كما قيل أيام إسماعيل – ذبح الأوزة، ولكن كل هذا في النهاية بهدف استمرار النهب المنظم، وبمعدلات



مرتفعة في حدود الممكن، والواقع أن هذه البنوك "تهتم بعائد الإقراض للبلاد النامية لأنه يحقق أرباحا أكثر من الإقراض لمعظم البلاد الصناعية. وفي هذا الصدد، بلغ التمايز في الفائدة والمصاريف والعمولات حدا كبيرا على حين أن الخسائر تعد ضئيلة حتى الآن" [٢٩].

و – إلا أن علاقة التبعية – كما تكرس في اتفاق قرض تشيز مانهاتن – أهم عندنا من فداحة الأعباء المالية، وهذه العلاقة هي المنطق الحقيقي الذي يربط كل بنود الاتفاق. إن مجرد مطالعة الاتفاق يعكس درجة التعقيد في عمل الشبكة المصرفية العالمية، بمؤسساتها العملاقة، وبفروعها التي تظهر بعشرات الأسماء وفي عديد من الأقطار، وبتيار أو سيل رهيب من المعلومات والبيانات السريعة التجدد. إن النظم الداخلية وميكانزيمات العمل لهذه البنوك – كما في الشركات العابرة للقوميات – معقدة بالضرورة، ولكنها تتعمد أيضا إضفاء الغموض بحيث يتحول الأمر إلى ما يشبه الشفرة التي يملكون وحدهم مفاتيح حلها، والمستشارون القانونيون والمحاسبون أصبحوا في هذا المجال أصحاب فن متخصص في تعقيد الاتفاقات وإخفاء حقيقة الموازنات،

وأساليب العمل والأهداف [٣٠]. ولا شك أن صـيغة اتفـاق كاتفاق تشيز مانهاتن تتعمد المبالغـة فـي التعقيـد لإقنـاع المقترض أنه لا بد وأن يتخلى عن إدارة مثل هـذا الـدين، فالبنك المركزي المصري قد يتهيب بالفعل من القيـام بهـذه المهمة، وبمتابعة وملاحقة ما يحدث حوله، والاتفاق يـنص على كل درجات العقاب والتعويضات عن مختلف الأخطـاء والتي قد يتعمد البعض إيقاعه فيها. وقد يكون الأسلم في هذا الجود أن يلهث خلف مجرد التنفيذ لمـا يصـدر إليـه مـن تعليمات يومية متباينة وعديدة من الوكيل (بنك تشيزمانهاتن، ن. أ).

فنحن لا نتصور مثلاً أن مشاركة كل هذه الجهـات فـي تمويل القرض ترجع إلى عجز عدد محدود من البنوك عـن تدبير ٢٥٠ مليون دولار، ولا نتصور أن هذا التعدد بهـدف توزيع المخاطرة، فالمخاطرة ليست كبيرة إلى هذا الحد، بـل قد نقول إنها منتفية مع ضمان الحكومـة المصـرية وهيئـة الخليج. ولكن مسألة العدد الكبير من الشركات تربك الإدارة فعلاً، كما أنها عند اللزوم يمكن أن تكون وسيلة للتآمر.

ز- إن إدارة الدين الخارجي من المهام السيادية للدولـة، وكي تباشر الدولة هذه المهمة، فإن الأمر يتطلـب – وفـي مواجهة مؤسسات أخطبوطية، أن تكون الالتزامات محـددة، وبأقل تعقيد ممكن، وإلا غرقنا في لعبة لسنا على قدها، وليس عيبا أن نعترف بهذا [٣١]. وفي كل الأحوال فإنـه لا يجـوز لدولة تحترم اسـتقلالها أن تفـرط فـي حـق إدارة دينهـا الخارجي. ونحن لا نزعم طبعا بـأن الحكومـة المصـرية تنازلت عن هذا الحق صراحة في اتفاقيـة تشـيز مانهـاتن لمجرد صعوبة العملية، فلقد كان هذا التنازل، وكـان قبـول النص التعجيزي للاتفاق تجسيدا – في الأسـاس – لوضـع التبعية الذي صرنا إليه، والذي أدت إليه عديد من الخطوات المتناسقة.

نحن في اتفاق القرض أمام من يسـمى "الإدارة"، ومـن يسمى " الوكيل" وأمام ضمان مـن هيئـة الخلـيج لضـمان جمهورية مصر العربية، وكل طرف من الثلاثة يحتـل فـي الاتفاق موقعا أعلى من موقع الحكومـة المصـرية وبنكهـا المركزي. احتل تشيز مانهاتن بانك ليمتـد مهـام وعمولـة الإدارة بدلاً من البنك المركزي (ولكن طبعا بعمولة أعلـى)،

وكما ذكرنا لم تكشف الحكومة الخطاب الذي يحدد نطاق هذه المهام. أما مهمة الوكيل فإن القائم بها حسب الاتفاقيـة بنـك تشيز مانهاتن ن.أ. وقد فصل الاتفـاق دور هـذا الوكيـل. وحسب ما جاء في اتفاق القرض يمثل الوكيل مستوى أعلى بالنسبة لأطراف الاتفاق الأخرى.. البنـوك المقرضـة مـن ناحية، والدولة المصرية وبنكهـا المركـزي مـن الناحيـة الأخرى، فالوكيل هو المرجع والمقـرر فـي كـل شـيء، والاتصال بين جبهة البنوك وبين الجانب المصري لا يتم إلا عن طريقه، والدولة المصرية (على بعضها) تضاءلت فـي اتفاق الضمان إلـى مؤسسـة "تخضـع للقـانون المـدني والتجاري".. و"يعتبر قيام الضامن (أي الحكومة المصرية – ع.ح) بتنفيذ وتسليم وإنجاز هذا الضمان بمثابة أعمال تجارية أي ما يخالف الأعمـال الحكوميـة، ولا يتمتـع الضـامن أو ممتلكاته في المحاكم أو طِبقًا للقانون السائدة فـي ج.م.ع بأي حق في الحصانة من إقامة الدعوى، أو إقامـة مقاصـة الديون أو الحجر التحفظي أو تنفيذ حكم فيما يختص التزاماته بموجب هذا الضمان".

والوكيل، كما يبدو من صلاحياته فـي الاتفـاق وملحـق أ(الخاص بضمان الحكومة)، لا يفرق فعلاً في تعاملـه بـين الدولة وبين أي بنك، بل إن صلاحياته مع المؤسسـة التـي تسمى "دولة مصر" تزيد قطعا عن صـلاحيته بالنسـبة لأي مؤسسة مالية دولية محترمة، وإلا فهل تسمح أيـة مؤسسـة مالية للوكيل – الذي هو في نهاية الأمر بنـك منـافس – أن يكون له موظفون يشرفون على حساباته طبعـا لا يمكـن، ولكن الوكيل استباح هذا بالنسبة للبنك المركـزي المصـري (بند ١٨ – ت). وهل تسمح أية مؤسسة ماليـة للوكيـل – رسميا وبرضاها – أن يكون له حق استخدام أساليب شرعية وأساليب غير شرعية للحصول على بيانـات ووثـائق، وأن يرتب نتائج وقرارات وفْق هذه البيانات، حتى إذا لم تعترف المؤسسة بصحة هذه البيانات؟ لقد قبلت الحكومة المصـرية ذلك، فيقول بند ١٨ – و"للوكيل الحق فـي الاعتمـاد علـى رسالة أو وثيقة أو مستند يعتقد أنها حقيقيـة وصـحيحة وأن يكون موقعا عليها من الشخص أو الأشخاص المختصين".

ح- إن صلاحيات الوكيل تجسد حرفيا مفهـوم التبعيـة، وإدارة الاقتصاد الوطني من عواصم خارجية، وقد استخدمت

الاتفاقية صلاحيات الوكيل وِفْق منطق العلاقة غير المتكافئة بين الحكومة المصرية وبين البنوك المقرضة. إن مصر كلها والتزاماتها المالية المختلفة تعامل في هذا الاتفـاق كوحـدة متكاملة، فمن حالات الإخلال التي يحاسب على أساسها البنك المركزي، أن يكون قد حدث إخـلال بالنسـبة لأي قـرض ترتبط به أية جهة حكومية، في الوقت الحاضر أو المستقبل. في هذه الحالات – كما في حالات أخرى عديدة منصـوص عليها – تفرض أقصى العقوبة بإعلان إلغـاء الارتباطـات، ويسدد البنك المركزي كل مسحوباته من هذا القرض فـورا (البند في المقابل، المعاملة بالنسبة للبنوك المقرضة تختلـف، فالتزامات كل بنك طِبقًا لهذه الاتفاقية متعددة.. "ولن يكون أي بنك مسئولاً عن التزامات أي بنك آخر" (البند ٢).

أيضا ينص الملحق "أ" علـى أنـه "لا يجـوز للضـامن (الحكومة المصرية) أن يحول أو يتنازل عن أي من حقوقـه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية بناء على إخطـار كتـابي سابق إلى الضامن والوكيل (مجرد إخطار – ع.ح) إلـى أي شخص تم لصالحه هذا التنازل طِبقًا للبند (٢٤ ب) من اتفاقية القرض، ويجوز لكل بنك أن يقدم إلى المتنازل إليه المقتـرح

المعلومات المتوافرة لديه عن الضامن (أي ج.م. ع – عادل) والتي قدمت بخصوصه " (بند ١٣) – وبالنسـبة للمقتـرض (البنك المركزي) فإنه "لا يجوز له (وفْقًا لاتفاق القرض بنـد ٢٤ أن يتنازل أو يحول كل أو جزء من حقوقه أو التزامه أن يتنازل في أي وقت عن كل أو جزء من حقوقه بموجب هذه الاتفاقية بناء على الموافقة الكتابة المسـبقة للمقتـرض، ولا تمنح هذه الموافقة لأسباب غير معقولـة". ولا تطلـب هـذه الموافقة في حالة "تنازل أي بنك إلى أحـد البنـوك التابعـة أو الشركات القابضة أو التابعة لهذه الشـركات القابضـة". كذلك " لكل بنك أن يقدم ويحتفظ بمساهمته في أية قـروض عن غير طريق فرعه المحدد في آخر هذه الاتفاقية".

ويلاحظ من هذا الكلام أن احترام العلاقة التي تربط البنك الأجنبي بأشقائه وأقربائه لا نجده في المقابل بالنسبة للعلاقـة بين البنك المركزي والدولة المصرية، بل إن هـذه العلاقـة تتشكل في البنود المختلفة وفْق مصالح الدائنين، فهما في البند السابق الإشارة إليه جهتان منفصلتان تماما. ويصبح مثلاً من حق فرع تشيز مانهاتن في نلسا/ وجزر الباهام (ويشترك في القرض بـ ٢٥ مليـون دولار) أن ينقـل كـل التزاماتـه

أتوماتيكيا إلى فرع تشيز مانهاتن في سنغافورة، ولكن يتعذر على البنك المركزي نقل بعض التزاماتـه إلـى الحكومـة المصرية. إن البنك المركزي والحكومة المصرية فـي هـذا الموضع شخصان لا يعرف أحدهما الآخـر. لأن مصـلحة الدائنين اقتضت ذلك، ولكننا نجدهما في بنود أخـرى وقـد أصبحا شخصا واحدا، فعلى سبيل المثال "يتعهـد الضـامن للبنوك في كل مرة يتخلف فيها المقترض عن سداد أي مبلغ كان طِبقًا لاتفاقية القرض بأن يقوم بناء على طلب كتابي من الوكيل أن يعوض هذا التوقف عن الدفع ويسدد كل المبـالغ التي قد تستحق وِفْقًا لاتفاقية القرض كما لو كـان الضـامن يعتبر الملتزم الأصلي بدلاً من المقترض، وذلك بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليهـا بالمعـدل السـنوي التـي يؤديهـا المقترض.. إلخ" و" حتى يمكن للبنـوك المطالبـة بحقهـا، أو إثبات حقها، في حالة أي إفـلاس أو تصـفية للمقتـرض (الذي هو البنك المركزي المصري) بالنسبة للمبلغ المستحق لها حينئذ بالكامل بموجب اتفاقية القرض، يجوز للبنك (بعـد أن أصبح التزام المقترض وِفْقًا للضمان مستحقًا ولـم يعـد محتملاً) أن تحتفظ بحساب معلق، ريثما يـتم تسـديد كافـة

التزامات الضامن المبينة بالضمان على نحو كامل، أي مبالغ تلقاها أو استردها أو حققها من أو لحساب الضامن (ج.م.ع) " (ملحق أ بند ٣).

إن هذا الكلام يؤكد وحدة البنك المركزي والحكومة، وهي وحدة تؤكد أن البنوك تتعامل مع الحكومة مباشرة وليس مع البنك المركزي، وأن الضامن هو في الحقيقة "الملتزم الأول" – بند ٢ – وأن الضامن يتنازل" عن أي حق قد يكون له في أن يطلب من البنوك بأن ترجع أولاً للمقترض" (بند ٥) ولكن هذه الوحدة اعترف بها في هذا الموضع لأنها تحقق مصلحة الدائنين، وما دام المحدد الثابت هو مصلحة الـ دائنين، فـإن البنوك لا تتحرج من العودة إلى مبدأ الفصـل بـين البنـك المركزي والحكومة تأكيدا لمحور مصالحهم الثابت، فتقـول الاتفاقية (بند ٦) إن حتى يتم بالكامل دفع المبالغ المسـتحقة على المقترض (البنك المركـزي) للبنـوك طِبقًـا لاتفاقيـة القرض، فإن الضامن (الحكومة) بموجب أية دفعـة تـؤدي عنها.

١- لا يكون له الحق ولا يطالب بـأن يـدرج كـدائن بالتنافس مع البنوك في تفليسة المقترض أو تصفيته.

٢- لا يتسلم أو يطالب أو يكون له مصلحة في أي دفعة أو توزيع من المقترض أو لحسابه، أو يمـارس أي حق لإجراء مقاصة ضد المقترض أو يطلب الانتفاع من أية كفالة أو نقود تحتفظ بها البنوك أو لحسابها، ويكون للبنوك حق استخدام هذه الكفالة أو النقود كما تراه مناسبا.

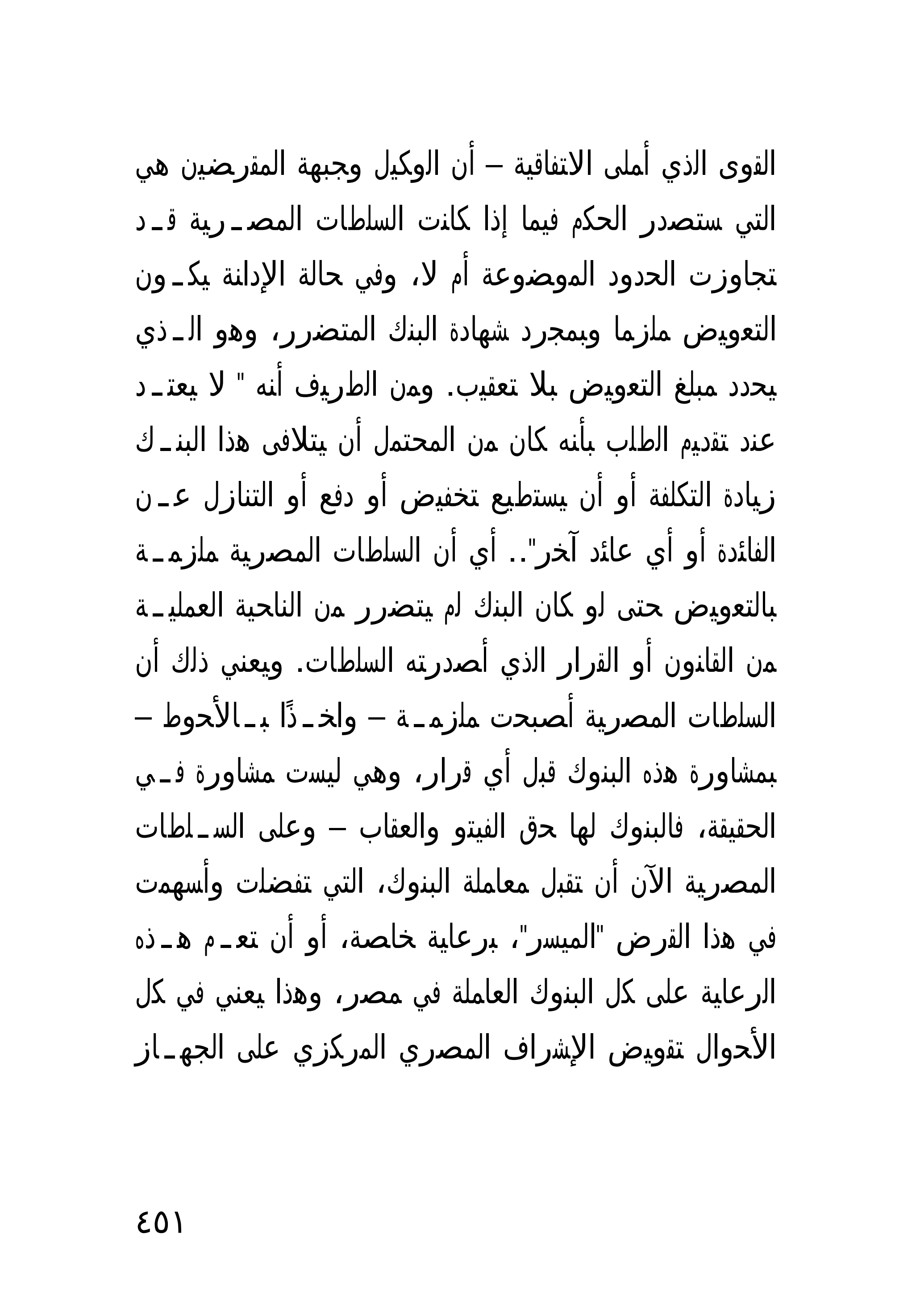
إن العلاقة لا تنفصم هنا فقط، ولا تعامل الدولة كشـخص غريب بالنسبة للبنك المركزي وحسب، ولكن يصـل الفُجـر إلى حد أن حقوق الأجانب قِبل البنك المركزي تـأتي قبـل حقوق الدولة المصرية.

كذلك ينص القـرض علـى عقوباتـه الرادعـة بإلغـاء الارتباطات والتسديد الفوري لكل القروض في حالة مـا إذا حاولت الحكومة تعديل صلاحيات أو أسلوب عمـل البنـك المركزي المصري بدون موافقة البنك المركزي (من التـابع ومن أصبح المتبوع؟!)، أو هيئة الخليج.

ط – من خلال هذا الإطار لفصل البنك المركـزي عـن الدولة كان طبيعيا أن تستطرد البنوك المقرضة إلى – تحديد علاقات البنك المركزي بالبنوك العاملة في مصر، ففرضـت

الاتفاقية شروطًا لحماية البنـوك المشـاركة فـي القـرض والخاضعة قانونًا لولايته. هذه البنوك تحميها الاتفاقية من أي قانون أو لائحة أو اتفاقية، أو أمر رسمي (سواء كان له قوة القانون أم لا) أو تفسير لأي منها بواسطة أي هيئـة تطلـع بتنفيذها إذا كان أي من هذه السبل يؤدي إلى:

ازدياد ما يتحمله أي بنك مـن تكـاليف نظيـر تقديمـه أو اشتراكه في تمويل أي قرض أو المحافظة على مساهمته في أي قرض أو على ارتباطه بشأنه، أو.. إلخ، لاحـظ "أي قرض" هذه، لأنها تعني أن التدخل فـي القـوانين واللـوائح لا يقتصر على تحديد قواعد التعامل مع القـرض موضـوع الاتفاقية، وإنما يمتد إلى تحديـد القواعـد العامـة لتعامـل السلطات المصرية مع البنوك المشاركة في هـذا القـرض، وتتعرض السلطات المصرية للعقاب إذا اعتدت علـى هـذه القواعد، وتدفع التعويض للبنك المتضرر "ويقوم البنك بإعداد شهادة توضح التفاصيل التي دعت إلى دفع هذا التعـويض، إلى جانب مبلغ التعويض وطريقة احتسابه، وفي حالة عـدم وجود خطأ فاضح (يعني في الجمع والطرح مـثلاً – ع. ح) تكون هذه الشهادة قاطعة"... ويعني هذا – في ظـل تـوازن


القوى الذي أملى الاتفاقية – أن الوكيل وجبهة المقرضين هي التي ستصدر الحكم فيما إذا كانت السلطات المصـرية قـد تجاوزت الحدود الموضوعة أم لا، وفي حالة الإدانة يكـون التعويض ملزما وبمجرد شهادة البنك المتضرر، وهو الـذي يحدد مبلغ التعويض بلا تعقيب. ومن الطريف أنه " لا يعتـد عند تقديم الطلب بأنه كان من المحتمل أن يتلافى هذا البنـك زيادة التكلفة أو أن يستطيع تخفيض أو دفع أو التنازل عـن الفائدة أو أي عائد آخر".. أي أن السلطات المصرية ملزمـة بالتعويض حتى لو كان البنك لم يتضرر من الناحية العمليـة من القانون أو القرار الذي أصدرته السلطات. ويعني ذلك أن السلطات المصرية أصبحت ملزمـة – واخـذًا بـالأحوط – بمشاورة هذه البنوك قبل أي قرار، وهي ليست مشاورة فـي الحقيقة، فالبنوك لها حق الفيتو والعقاب – وعلى السـلطات المصرية الآن أن تقبل معاملة البنوك، التي تفضلت وأسهمت في هذا القرض "الميسر"، برعاية خاصة، أو أن تعـم هـذه الرعاية على كل البنوك العاملة في مصر، وهذا يعني في كل الأحوال تفويض الإشراف المصري المركزي على الجهـاز

المصرفي، وانتقال هـذا الإشـراف إلـى أسـواق المـال الخارجية[٣٢].

ي – وكان طبيعيا بعد كل هذا، بعـد أن تخلـت الدولـة المصرية عن حقوقها السيادية، وبعد أن قبلت وضعا أدنى في التعامل مع البنوك الأجنبية، كان طبيعيـا أن تقبـل الدولـة المصرية الخضوع في هذه الاتفاقيـة للقـانون الإنجليـزي (وبالمناسبة فإن من القانونيين المصريين من يفهم في القانون الفرنسي، ولكن لا يكاد يوجد قانوني مصري متخصص فـي القانون الإنجليزي). وسـواء بالنسـبة للمقتـرض (البنـك المركزي) أو الضامن (الدولة المصرية) فإنه "عـن نفسـه وفيما يتعلق بممتلكاته وفْقًا لهذا.

يتنازل دون قيد ولا شرط عن الحصانة (السائدة حاليـا أو التي يحصل عليها مستقبلاً) من السلطة القضائية لأي من محاكم إنجلترا، أو الولايـات المتحـدة أو ولايـة نيويورك. أوج. م.ع، أو أية دولة عضو، أو أي بلـد يوجد بها المركز الرئيسي لأي بنك، بما فـي ذلـك، وبدون تحديد، الحصانة من إقامة الـدعوى، والحكـم والحجز التحفظي السابق لصدور الحكم، أو أي حجز

أو تنفيذ آخر، فيما يتعلق بالتزامات طِبقًا لهذه الاتفاقية وفيما يتعلق بأي حكم تصدره واحـدة مـن المحـاكم المذكورة على أو فيما يختص بهذه الالتزامات، كمـا يوافق على أن يخضع هو وممتلكاته للقانون المـدني والتجاري بشأن مثل هذه الالتزامات.

يوافق على أن رفع الدعوى واتخاذ إجـراء أو تصـرف ضده أو ضد ممتلكاته بموجب هذه الاتفاقية، أو فيما يتعلـق بها، يمكن أن يتم أمام أي من المحاكم المذكورة حسبما يختار البنك أو الوكيل، كذلك يخضع بدون قيد أو شـرط للسـلطة القضائية لكل من المحاكم المذكورة في أية دعوى أو إجراء أو تصرف.

يوافق على أن إعلان جميع الأحكام القضـائية، وإعـلان الدعوى والأوامـر الرسـمية بـالمثول فـي أيـة قضـية أو إجراء أو تصرف يتم في حالة المحاكم الإنجليزية، بإعلان سفير جمهورية مصر العربية لدى بلاط سان جيمس، أو في حالة غيابه بإعلان أكبر ممثل دبلوماسي يليه لـ ـ (ج.م.ع) في المملكة المتحدة (أو من يخلفهم في الوظيفة) وفي حالـة محاكم الولاية أو المحاكم الاتحادية في ولاية نيويورك يـتم

ذلك بإعلان قنصل ج.م.ع العام في مدينة نيويورك (أو مـن يخلفهم في الوظيفة) ويكونوا شاغلين لوظـائفهم فـي ذلـك التاريخ بالعنوان التالي: ١١١٠ الشارع الثـاني بنيويـورك، وعلى ذلك يتم تعيين السفير أو الممثل الآخر لـه والقنصـل العام أو الممثل الآخر المذكورين كوكلاء حقيقيين وشرعيين باسمه وفي مكانه ومقره ويقبلون نيابة عنه هذا الإعلان لأي أو كل أحكام المحاكم وإعلان الدعوى والأوامـر الرسـمية بالمثول. ويوافق على أن عدم قيام السفير أو الممثل الآخر أو القنصل العام أو الممثـل الآخـر بإخطـار المقتـرض (أو الضامن) بمثل هذه الإعلانات لـن يضـر أو يـؤثر علـى صلاحية الإعلان أو حكم يستند إليها.

يتنازل بدون قيد أو شرط عن أي اعتراض لديه الآن، أو فيما بعد تجاه تحديد طريقة إقامة الدعوى أو اتخاذ إجراء أو تصرف في أي من المحاكم المذكورة.

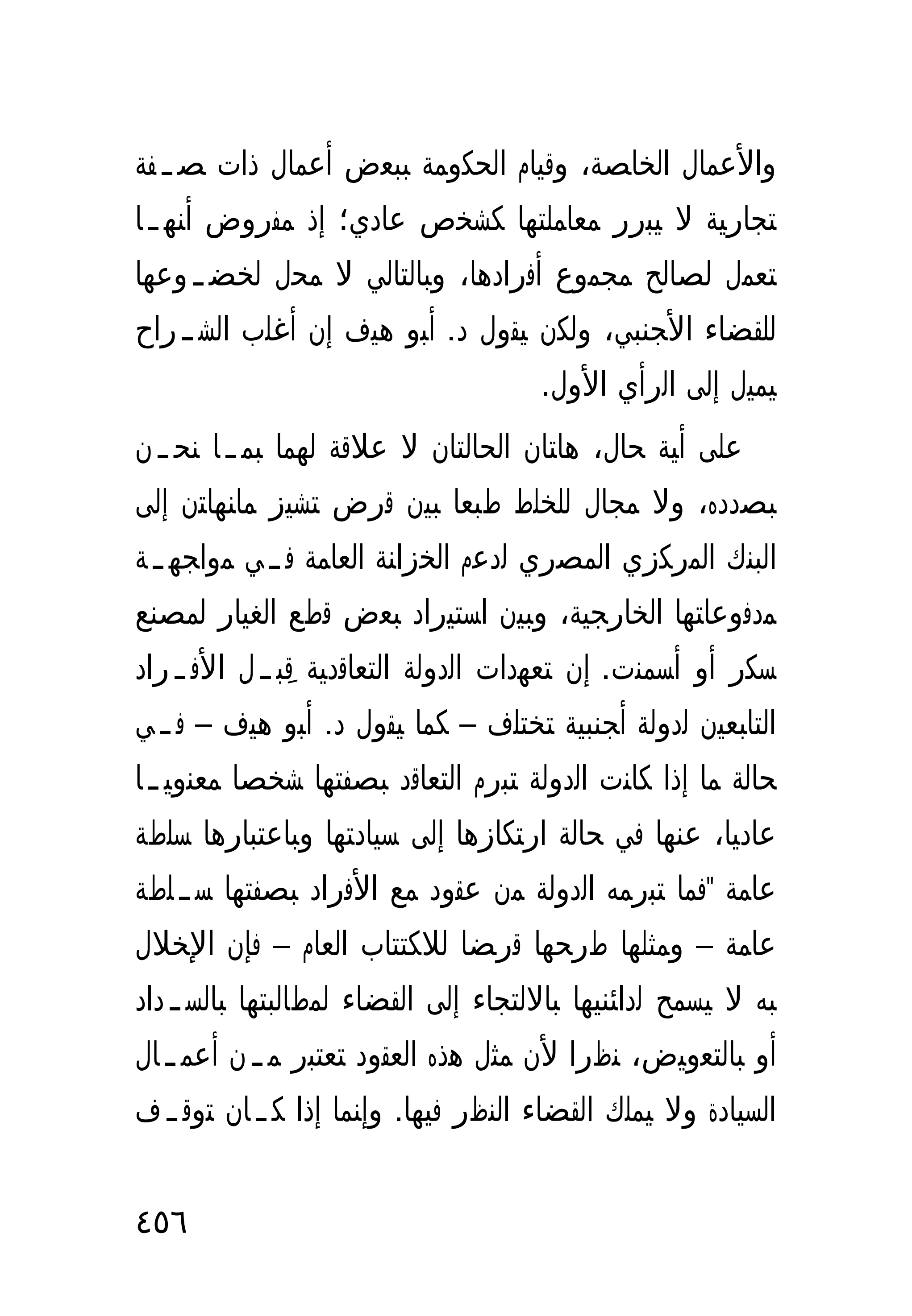
يتنازل بدون قيد عن أي ادعـاء قـد يكـون لديـه الآن أو فيمـا بعـد بـأن هـذه الـدعوى أو هـذا الإجـراء أو التصرف في أي من المحاكم قد ينتج عنها محاكمة غيـر مناسبة. على أن كل ما ورد هنا لا يؤثر علـى الحـق فـي

إعلان الدعوى بأي طريقة أخرى يسمح بها القـانون (البنـد ٢٨ في اتفاق المقرض والبند ١٧ في ملحق أ).

وفي حدود ما نعلم، فإنه من المبادئ المسـلم بهـا فـي القانون الدولي، والتي تترتب على قاعدة المساواة القانونيـة بين الدول، عدم جواز مقاضاة أية دولة أمام الجهات القضائية التابعة لدولة أخرى [٣٣]. وهناك حالات ثلاثة يجـوز فيهـا الاستثناء..

● إذا كان للدولة أموال عقارية في إقليم أجنبي، فإن هـذه الأموال تخضع في كل ما يقوم بشأنها من منازعات لقضـاء الدولة الموجودة في إقليمها.

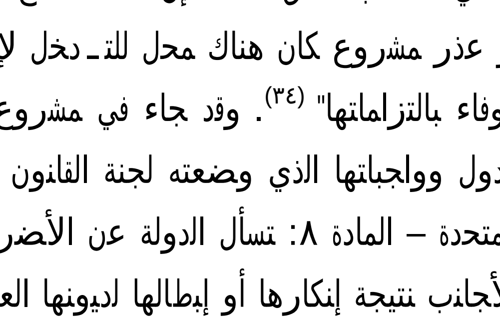
● يجوز أيضا مقاضاة الدولة أمام محاكم دولة أخرى عن الأعمال ذات الصفة التجارية التي تقوم بها في إقليم أجنبـي، لأن مثل هذه الأعمال ليست من أعمال السـيادة أو السـلطة العامة، والبحث فيها من جانب القضاء الأجنبي لـيس فيـه مساس بسيادة الدولة أو استقلالها، ولأن مقاضاة الدولة فـي هذه الحالة يكون باعتبارها شخصا معنويا خاصا لا شخصـا دوليا. ويختلف الشراح في هذه النقطة فالبعض يـرى أنـه لا مجال للتفرقة في هذا المجال بين أعمال السـلطة العامـة



والأعمال الخاصة، وقيام الحكومة ببعض أعمال ذات صـفة تجارية لا يبرر معاملتها كشخص عادي؛ إذ مفروض أنهـا تعمل لصالح مجموع أفرادها، وبالتالي لا محل لخضـوعها للقضاء الأجنبي، ولكن يقول د. أبو هيف إن أغلب الشـراح يميل إلى الرأي الأول.

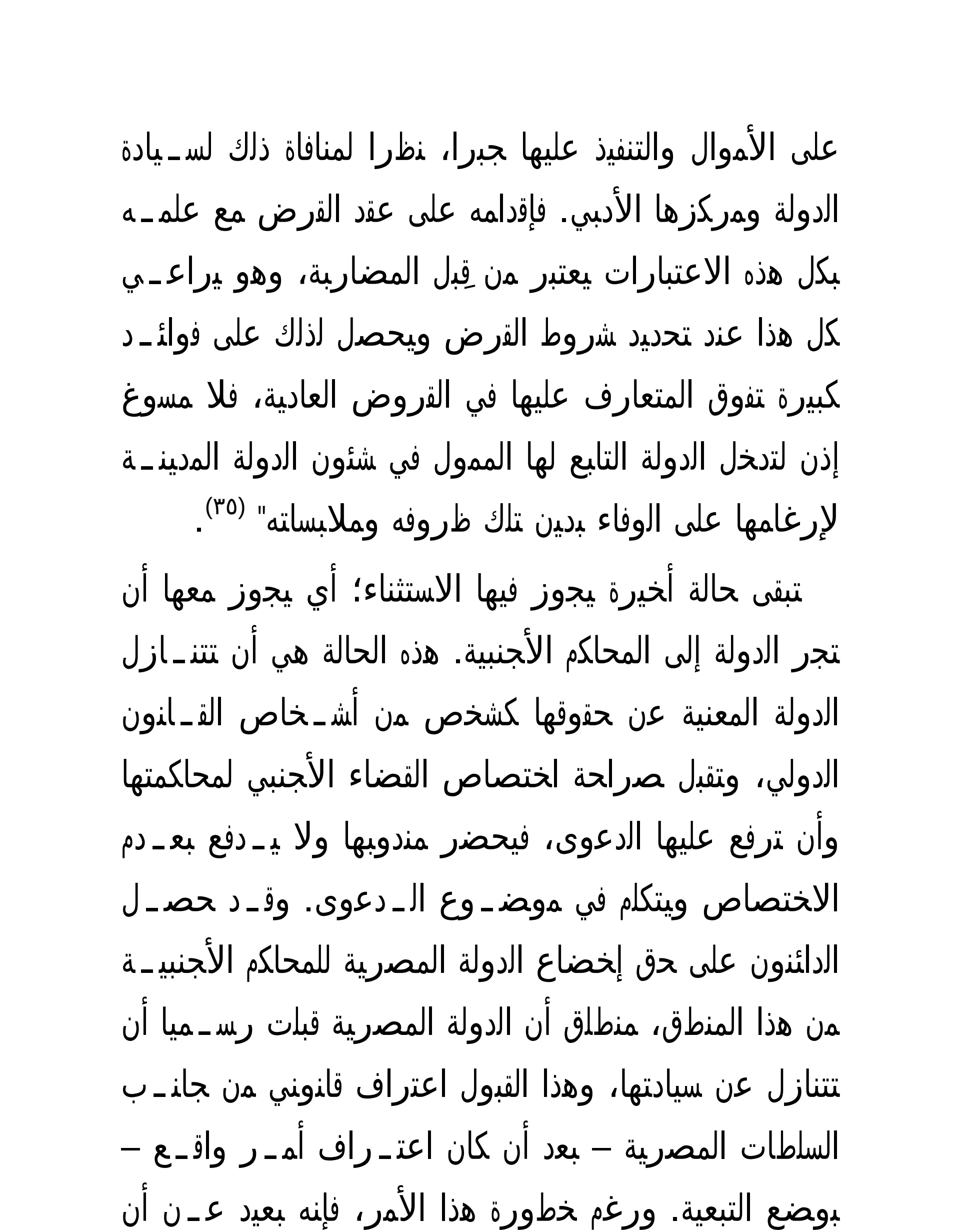
على أية حال، هاتان الحالتان لا علاقة لهما بمـا نحـن بصدده، ولا مجال للخلط طبعا بين قرض تشيز مانهاتن إلى البنك المركزي المصري لدعم الخزانة العامة فـي مواجهـة مدفوعاتها الخارجية، وبين استيراد بعض قطع الغيار لمصنع سكر أو أسمنت. إن تعهدات الدولة التعاقدية قِبـل الأفـراد التابعين لدولة أجنبية تختلف – كما يقول د. أبو هيف – فـي حالة ما إذا كانت الدولة تبرم التعاقد بصفتها شخصا معنويـا عاديا، عنها في حالة ارتكازها إلى سيادتها وباعتبارها سلطة عامة "فما تبرمه الدولة من عقود مع الأفراد بصفتها سـلطة عامة – ومثلها طرحها قرضا للاكتتاب العام – فإن الإخلال به لا يسمح لدائنيها بالالتجاء إلى القضاء لمطالبتها بالسـداد أو بالتعويض، نظرا لأن مثل هذه العقود تعتبر مـن أعمـال السيادة ولا يملك القضاء النظر فيها. وإنما إذا كـان توقـف

الدولة المدينة عن الوفاء تعسفًا منها ولا مبرر له كان للدائن الأجنبي أن يلجأ إلى حكومته لتسعى لدى هذه الدولة كي تعطي صاحب الحق حقه، فإن امتنعت مع ذلك لغير سبب أو عذر مشروع كان هناك محل للتدخل لإرغامها على



الوفاء بالتزاماتها"[٣٤]. وقد جاء في مشروع إعلان حقوق الدول وواجباتها الذي وضعته لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة – المادة ٨: تسأل الدولة عن الأضرار التي تسببها للأجانب نتيجة إنكارها أو إبطالها لديونها العامة إلا إذا كان هذا الإجراء تبرره أسباب متصلة بالمصلحة العامة، ولم يفرق بين الوطنيين والأجانب إضرارا بهؤلاء.

ومع ذلك فإن مساءلة أو عقاب الدولة المعسرة أو المتوقفة عن السداد محل خلاف "فقد ثار الخلاف على ما إذا كان لدولة أن تتدخل لإكراه دولة مدينة على دفع الديون التي عليها لرعايا الدولة الأولى، وفي رأي غالبية الشراح عدم جواز ذلك لأن الممول الذي يقوم بإقراض دولة أجنبية يستقصي أولاً عن مواردها ومقدرتها المالية لأنه يعلم أنه أمام شخص قانوني لا يستطيع أن يتخذ ضده، استيفاء لدينه، الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد المدين العادي من حجز



على الأموال والتنفيذ عليها جبرا، نظرا لمنافاة ذلك لسيادة الدولة ومركزها الأدبي. فإقدامه على عقد القرض مع علمه بكل هذه الاعتبارات يعتبر من قِبل المضاربة، وهو يراعي كل هذا عند تحديد شروط القرض ويحصل لذلك على فوائد كبيرة تفوق المتعارف عليها في القروض العادية، فلا مسوغ إذن لتدخل الدولة التابع لها الممول في شئون الدولة المدينة لإرغامها على الوفاء بدين تلك ظروفه وملابساته" (٣٥).

تبقى حالة أخيرة يجوز فيها الاستثناء؛ أي يجوز معها أن تجر الدولة إلى المحاكم الأجنبية. هذه الحالة هي أن تتنازل الدولة المعنية عن حقوقها كشخص من أشخاص القانون الدولي، وتقبل صراحة اختصاص القضاء الأجنبي لمحاكمتها وأن ترفع عليها الدعوى، فيحضر مندوبها ولا يدفع بعدم الاختصاص ويتكلم في موضوع الدعوى. وقد حصل الدائنون على حق إخضاع الدولة المصرية للمحاكم الأجنبية من هذا المنطق، منطلق أن الدولة المصرية قبلت رسميا أن تتنازل عن سيادتها، وهذا القبول اعتراف قانوني من جانب السلطات المصرية – بعد أن كان اعتراف أمر واقع – بوضع التبعية. ورغم خطورة هذا الأمر، فإنه بعيد عن أن

يكون مجرد إهانة أدبية، والمخطط الدولي يهدف إلى ما هـو أبعد جدا من توجيه الإهانات، إن انتزاع هذا التنازل ترتبـت عليه نتائج اقتصادية وسياسية خطيرة.

ك- وكان لا بد أن ينص على علاقة هذه الاتفاقية بخطـة التحرك العام، فالاتفاقية – بمديرها ووكيلها – تسـجل أنهـا حلقة من سلسلة، وأنها تخضع كبـاقي الحلقـات للمسـئول الأعلى.. صندوق النقد الدولي. فإذا "انسحبت ج.م.ع فعـلاً من عضوية الصندوق، أو لم تعد أهلاً لاسـتخدام مـوارده، وأبلغت (بنوك الأغلبية) (٣٦) الوكيل كتابة بأنها لا ترغـب في مثل هذه الظروف الاستمرار في منح هذا القرض، فعلى الوكيل إحاطة المقترض علما بذلك عن طريق إخطار كتابي. وبعد تقديم الوكيل لمثل هذا الإخطار يتم إلغاء الجزء غيـر المستخدم من إجمالي الارتباطات، ويقوم المقتـرض بالـدفع المسبق الكامل لرصيد كل قرض قائم في نهاية (فترة الفائدة) لهذا القرض الذي يكون قائما وقت تقديم هذا الإخطار" (بنـد ٦ -.).

وإحكاما للعلاقة القانونية بين الاتفاق الحـالي (والوكيـل وبين "القيادة العليا" ينص ملحق (أ) على:

يقدم الضامن (الدولة المصرية)

١- مرة كل نصف سـنة البيانـات المتعلقـة بموقفـه الاقتصادي والمالي والإحصائي التـي قـد يطلبهـا الوكيل بشكل معقول، وذلك لتقييم الحالة الاقتصادية ومستقبل الضامن.

٢- الأقسام المالية المناسبة مـن أيـة تقـارير حاليـة أو مستقبلة متعلقة بالضامن يعدها صـندوق النقـد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك عند حصول الضامن عليها.

والمفروض أن هذه التقارير سرية، إذ أنها نتيجة البيانات التي اطلعت عليها الهيئات الدولية بإذن خاص، قد يقال إنهـا يمكن أن تتسرب محتوياتها إلى بنك تشيز مانهاتن بإمكانياته واتصالاته، وهذا صحيح، ولكن فارق بين أن تتسرب، وبين أن تسلم بمعرفتنا وبشكل رسمي، فهذا اعتراف قانوني – مرة أخرى – بالتبعية، إلا أن الدلالة الأساسية لهذه النصوص هو أن اتباع الدولة **المصرية لتعليمات صندوق النقـد الـدولي، وانعكاس ذلك في استخدام موارد الصندوق، وفي إصـداره تقارير مؤاتية، شرط صريح لاستمرار العمل بهذه الاتفاقية.**

ل- بقي أن نشير إلى دور المؤسسـات العربيـة التـي تشترك في الإدارة، وفي مجموعة المقرضـين وفْـق هـذه الاتفاقية. والواقع أن هذا الاشتراك لم ينتج عنه أثر إيجـابي، فهذه المؤسسات مرتبطة بالشبكة المصرفية الغربية، والأنجلو أمريكية بالذات، وبالتالي لم تكن قادرة على أداء دور متميز. وكما يبدو في الاتفاقية الحالية، فإن شركة الاستثمار العربية (الرياض) هو العضو الرئيسي الثاني مع تشيز مانهاتن ليمتد، ولكن كافة المكاتبات الرسمية مع الجهات المصرية تتم باسم تشيز مانهاتن ليمتد. وقد جاء في البنـد ٤ أن المستشـارين القانونيين للوكيل والبنوك هم.. السيد هارفي شليمان (المملكة العربية السعودية) وماكتيل وشركاه (قطر والإمارات العربية المتحدة).. الخ.

ويرتبط بهذا، ملحق ب في الاتفاق، والخاص بضمان هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية، فللوهلة الأولـى لا يبدو مريحا أن تكون هيئة ضامنًا لضمان الدولة المصرية. وكان ممكنًا تجاوز هذه "الحساسية" لو أن هذا الضـمان أدى إلى الإعفاء من الشروط السابقة، ومن (بهدلة) ممثلي الدولـة المصرية أمام المحاكم في كل أقطار الأرض. أما في الوضع

الحالي، فإن مشاركة هيئة الخليج كضامن أخير لا يعنـي إلا موافقة الهيئة على توجيه مزيد من الإهانـة إلـى مصـر، فضمان الهيئة يعني أنه رغم كل هذه الشروط، وحتـى مـع حق بيع أصول البنك المركـزي والدولـة، فـإن الـدائنين لا يطمئنون على مستقبل ٢٥٠ مليون دولار، إلا إذا ضمنت الدولة المصرية هيئة مالية خليجية، وليس حتى دولة عربية.

***

على أية حال، هذه الاتفاقية مرت بدورها، للأسف، مـن مجلس الشعب، من خلف ظهر كل العناصر الوطنية، ولكـن سجلات المضبطة للتاريخ أن عضوا واحدا قد اعتـرض [٣١]، فحين سأل رئيس المجلس عن ملاحظات الأعضـاء، قـال "السيد العضو الدكتور محمد السعيد.. الحمد رب العالمين وصلي ا على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم إنني أعترض على جميع القروض التي تعقـدها الدولـة مـا دام أساسها الربا" (!) و.. هكذا مر ما أعلن من ترتيبات "قـانون التصفية".

ثالثًا: إيضاحات إضافية:

(١)

التعامل السابق مع سوق الدولار الأوروبي

كانت للحكومة المصرية خبرة سابقة في التعامل مع سوق العملات الأوروبية، حين توصلت الهيئة العامة للتصنيع إلى اتفاق مع عدد من الشركات الأوروبية الغربية (١٣ شـركة كونت فيما بينها اتحادا – كونسورتيوم) لكي تتولى الأخيـرة تنفيذ مشروع خط الأنابيب (على أساس تسليم المفتاح) بتكلفة تبلغ حوالي ٢٨٠ مليون دولار. وفي إطار تـدبير للتمويـل الأجنبي تضمن الاتفاق عقد قرض مالي يقدمه اتحاد البنـوك العربية الفرنسية (يوباف) قيمته ٥٠ مليـون دولار، وكـان وكيل البنوك بنك "دي سويس إيه دي يونيون دي مين".

وأهمية التذكرة بهذه التجربة أن شروط القـرض أثـارت أيامها (أواخر ١٩٧٢) – وبمقياس ما قبل الانفتاح – انزعاجا واحتجاجا شديدين في الإدارة المصرية. ومثيـر للسـخرية والمرارة أن نعيد الآن قراءة ما جاء في تلك الاتفاقيـة مـع مؤسسة البترول (بضمان البنك المركزي).

كانت الاتفاقية معيبة بطبيعة الحال، ولم يـتمكن الجانـب المصري من إدخال كل التعديلات التي طالب بهـا. ولكـن يظل الأمر مختلفًا تماما عما جرى في الأعوام الأخيرة. فـي تلك الاتفاقية كان أي مقرض يخل بالتزاماته مطالبا بتعويض المقترض (مؤسسة البترول) عما أصابه من أضرار، بما في ذلك أعباء استبدال المقرض بآخر (م – ٥)، وكـان وكيـل البنوك ذا صلاحيات لا تتجاوز الإطـار المحـدود بضـمان حقوق الدائنين، دون تدخل في إدارة المؤسسة أو حتى فـي طريقة إنفاق المؤسسة للأموال المقترضة من أجل المشروع المعين، وكان اتحاد البنوك المقرضة يتحمل أي خطأ يقع فيه الوكيل، مثلاً (م١٠/٣/ج) تقول "يلتزم الوكيل التزامـا غيـر قابل للرجوع فيه بسداد مبالغ التأمين التي لا تستخدم في سداد المديونية (وفْقًا للشروط المحددة بتلك المادة) إلى المؤسسـة، مقابل تعهد من المؤسسة باستخدام حصيلة التأمين في إعـادة الشيء إلى أصله، وفي إزالة الضرر والخسارة، وذلـك دون أية رقابة من الوكيل أو تحديد من حرية المؤسسة" وإذا تأخر الوكيل تكون البنوك مسئولة عن تعـويض المؤسسـة عـن إخلال الوكيل، فالاتفاقية تنص صـراحة علـى أن الـدائنين

مسئولون عن سـداد التعويضـات المسـتحقة عـن خطـأ الوكيل[٣٧].

إلا أن المكتب الفني للجان الفتوى (مجلس الدولة)، وكان من الجهات التي أزعجتها الاتفاقية، عمـل علـى تحسـين الشروط، فقد أرادت اللجنة مثلاً أن تزيد التعويضات في حالة خطأ الوكيل، فأشارت إلى "أن الفائدة التـي تسـتحق علـى المبالغ، التي لم تدخل خطأ في الحساب الجاري للمؤسسـة، تكون بواقع ١% فحسب وهي ضئيلة" وصحيح أن مؤسسـة البترول لم تتمكن من إقناع الدائنين بزيادة هذه النسبة، ولكن أين هذا من الجزاءات التي أصبحت تطبق فـي الاتفاقيـات الحالية على جانب المدين وحده؟ ولاحظت اللجنة أيضا أن ما جاء في (م٣/٣/هـ) "يتعلق بمحامين يختارهم المقرضـون، وغير موضح الجهة التي تتحمل أعباء هـؤلاء المحـامين. وتوصي اللجنة بأن يتولى الأعباء المقرضون، لأن الدراسـة لصالحهم ولحسابهم وهم الذين يتولـون اختيـار المحـامين" (ووافق المقرضون على إدخال أتعـاب المحـامين ضـمن الأتعاب المقررة للوكيل).

ولاحظت اللجنة أن "الخبراء، الذين تستعين بهم المؤسسة، يكونون مدربين عند كبار الشاحنين، (م١/١١) وخشية من سوء استغلال هذا النص تقترح حذف هذا الشرط، والاكتفاء بأن يكونوا مدربين فقط، بهدف توسيع مجال الاختيار أمام الجانب المصري. وتأكيدا لسيادة الإدارة المصرية اعترضت اللجنة أيضا على/م١٤/أ) التي تقول "إن للوكيل حق تعيين أفراد مؤهلين لتقديم النصح له، أو أداء خدمات إلى الوكيل بصدد واجباته، رغم أن تعيين أفراد مؤهلين لتقديم النصح له، أو أداء خدمات إلى الوكيل بصدد واجباته، رغم أن النص يؤكد (على عكس الاتفاقيات الحالية) أن هؤلاء الأفراد ليس لهم " حق التدخل في إدارة أو تشغيل خط الأنابيب. مع حق اللجنة في الاعتراض والالتجاء إلى التحكيم إذا لم توافق على هذا التعيين" كان رأي اللجنة أنه "ينبغي أن يكون للجانب المصري حق الاعتراض على هؤلاء الأشخاص؛ أي أن يكون التعيين بعد موافقة الجانب المصري دون حاجة إلى التحكيم، وأن يكون التحكيم على مدى لزوم الخدمة التي يطلبها الوكيل كما توصي بأن يوضح صراحة أن أتعاب الخبراء، الذين يعينهم الوكيل، تكون على حسابه" ولم تتوصل

المناقشة – في النقطة الأخيرة – إلا إلى إضافة فقرة في ختام المادة تقول "مع عدم الإخلال بحق سلطات الأمن في الدولـة بالاعتراض على دخول بعـض الأشـخاص إلـى الإقلـيم المصري".

هكذا كان التعامل مع سوق العملات الأوروبيـة، وهكـذا جاءت الاتفاقية التي كانت حكاية الموسم [٣٨]. وهي تؤكد أن الاتفاقيات مع هذا السوق ليست اتفاقيات نمطية، وإنما تعكس صياغاتها – إلى حد كبير – تـوازن القـوى بـين الـدائن والمدين.

(٢)

حقيقة بنك تشيز مانهاتن

حدث أن ألغيت الاتفاقية السابقة، إذ عـاودت الولايـات المتحدة اتصالها الاقتصادي مع مصر قبل حـرب تشـرين الأول/ أكتوبر، وتُمثل ذلك في اتفاقيات محدودة مـع هيئـة التنمية الدولية (التابعة لمجموعة البنك الدولي) وفـي عقـد اتفاقيات مع بعض شركات البترول الأمريكية، ثم في إسـناد إنشاء خط الأنابيب (سوميد) إلى قيادة شركة بيكتل الأمريكية بدلاً مـن شـركة سـبس بـاتينولز Spis – Batignolles

الفرنسية، ورافق ذلك أن حدث اللقاء الأول مع بنـك تشـيز مانهاتن، الذي أدار قرضا من سـوق الـدولار الأوروبـي للمساهمة في تمويل مصر لهذا المشروع (وقع القرض فـي ١٩٧٤/٦/٢١، وقيمته ٨٠ مليون دولار – ٩ سنوات سداد – فائدة ١,٢٤٥ زيادة عن المتوسط في سوق لندن – ويشـترك في القرض ١٨ بنكًا) [٣٩]. ولكن كانت شروط هـذا اللقـاء الأول مع تشيز مانهاتن مختلفة أيضا – وبما لا يقاس – مـع شروط الاتفاقية الثانية. فالاتفاقيـة الأولـى كانـت لتمويـل مشروع محدد تتكفل إيراداته مـن النقـد الأجنبـي بسـداد الالتزامات، والمشروع من ناحية أخرى ذو أهمية استراتيجية للولايات المتحدة وأوروبـا الغربيـة ولشـركات البتـرول. والحكومة الأمريكية – من ناحية ثالثـة – كانـت تتحسـس الخطى لفتح الباب في دولة لا زالت تحرص على سـيادتها واستقلالها. ولكن توازن القوى عام ١٩٧٧ كان مختلفًا تماما، فاتفاقية القرض الثاني لتشيز مانهاتن كانت في إطار ترتيبات لوقف الانهيار في ميزان المدفوعات. ولإنقاذ مدين مفلس من ملاحقة المتأخرات المتراكمة، وكانت بالتالي فـي ظـروف مؤاتية لشروط إذعان بعد أن انفتح الباب على مصراعيه.

ومن المهم بعد هذا ألا يكون تشيز مانهاتن مجرد اسم لبنك، إذ لا بد من الوعي بمضمون هذا الاسم، وبالدور الذي يلعبه هذا البنك. فتشيز مانهاتن ورئيسه دافيد روكفلر، لهما اهتمام خاص، سياسيا واقتصاديا بمنطقة الشرق الأوسط، بحكم دور هذا البنك في لعبة النفط وشركاته العملاقة. وصناعة البترول – كما نعلم – نسق تخطيطي يعمل على مستوى العالم كله (خارج الكتلة الاشتراكية). وفضلاً عن الأهمية الاستراتيجية لمنتج هذه الصناعة والذي يضع شركات النفط في مرتبة مميزة، فإن هذه الشركات أيضا في رأس القائمة بالنسبة لأكبر المشروعات الصناعية الأمريكية، فمن بين أكبر ثماني شركات – وفْقًا لحجم الأصول – توجد خمس شركات نفطية، ومن بين أكبر خمس عشرة شركة توجد ثماني شركات نفطية. ومجموع الأصول للعمالقة السبعة (إكسون – تكساكو – جالف – ستاندارد. أوف كاليفورنيا – موبيل، كلها أمريكية، رويال داتش شل، بها نفوذ أمريكي قوي – بريتيش بتروليام) تبلغ ١٣٢ بليون دولار كحد أدنى [٤٠]. وقد قفزت أرقام الاستثمارات في السنوات الأخيرة، ووفْقًا لبعض التنبؤات التي أعلنها تشيز

مانهاتن، قدرت الاحتياجات الرأسمالية للصناعة على مستوى العالم (خارج الكتلة الاشتراكية) في الفتـرة مـن ١٩٧٠ – ١٩٨٥ بحوالي ١,٤ تريليون دولار (تريليون يساوي ١٠٠٠ بليون) ويشمل هذا الرقم ٨١٠ بليون دولار من أجل البحـث عن احتياطات جديدة وتنمية التسهيلات الضرورية للتكريـر والتوزيـع وقـدر البنـك أن ٤٥٠ بليـون دولار سـتذهب للاحتياجات التمويلية شاملة عوائد أصحاب الأسهم وخدمـة الديون [٤١].

ودافيد روكفلر لا يشترك الآن في مجلس إدارة أية شركة من مجموعة ستاندارد أويل. إلا أن أسرته لا زالـت تملـك أنصبة في كل شـركات سـتاندارد. ومجموعـة سـتاندارد أصبحت معروفة الآن باسم إكسون (حتى يوحد الاسم الـذي تتحرك تحته في أسواق الولايات المتحدة، وكلفها هذا حوالي ١٠٠ مليون دولار). وهذه المجموعة صاحبة الرقم القياسـي في المبيعات والأصول والدخل داخل صناعة النفط، وبين كل الشركات العالمية، ودخلها عام ١٩٧٤ كان ٤٦ بليون دولار، وهو يكشف حجم المصادر الإجمالية، وحجم القوة التي يمدها بها أكثر من ٤٠٠ فرع تعمل في أكثر من ١٠٠ بلد، إلا أن

دافيد روكفلر لا يستمد أهميته ودوره في عـالم الـنفط مـن علاقته الخاصة بمجموعة أكسون وحسب. فتشيز مانهاتن له ارتباطاته الوثيقة بشركات النفط الكبرى (غير إكسون)، وهو مع فيرست ناشيونال سيتي بانك، يقدمان معظـم الخـدمات المصرفية الخارجية لهذه الشركات، ومـع كـل احتمـالات للتوسع في المنطقة من مناطق العالم تتقدم وتنتشـر فـروع تشيز مانهاتن. والبنوك المرتبطة بشركات النفط تعمـد إلـى إخفاء حقيقة العلاقات المترابطة بين إدارات هذه الشـركات، وهي ترفض الإفصاح عن مراكز القـوى المتحكمـة. وقـد كشفت المجهودات المضنية للكونجرس في أوائل السبعينيات عن مدى تمركز ملكية الأسهم في يد عدد محدود من البنوك، وكان مفهوما أن إسهام البنوك هو قناع للملاك الحقيقيين في كثير من الحالات. ورغم اعتذار بعض الشركات عن إجابـة الاستفسارات، ورغم غموض الإجابة فـي بعـض حـالات أخرى، ثبت أن تشيز مانهاتن في المقدمـة ومعـه فيرسـت ناشيونال سيتي بانك ومورجان جارانتي [٤٢].

ولا شك أن شركات النفط تتحرك في إطار الاسـتراتيجية الدولية للحكومة الأمريكية، وفي حماية العلم الأمريكي، ولكن

لا يعني ذلك أنها مجرد أداة تنفيذية، فهي صـاحبة اسـتقلال ذاتي داخل الإطار العام، وهي مجموعة ضغط تصادمت مع كنيدي في وقت من الأوقات، وارتاحت لصعود جونسـون، وناصرت نيكسون بالتبرعات في حملته الانتخابية، ووقفـت إلى جانب فورد وانهزمت، وفي كل هذه المواقف كانت أسرة روكفلر في المقدمة (الأسرة تنتمي إلى الحزب الجمهوري). وسامبسون له تعبير طريف عن سطوة النفط وعائلة روكفلر في الحياة الاقتصادية والسياسية، فهو يكتب أن "واحـدا مـن عائلة روكفلر الحالية كان واجبا أن يرأس بنك تشيزمانهاتن، ويكون آخر نائبا لرئيس الولايات المتحدة "(يقصـد نيلسـون روكفلر نائب الرئيس وقت تأليف الكتاب).

وبالنسبة لقضية الشرق الأوسط بالذات، كـان النفطيـون (بحكم ارتباطهم المباشر بمسئولية ضمان الإمدادات النفطيـة إلى العالم الغربي عبر شركات أمريكية) أصحاب نظرة نقدية للسياسة الأمريكية المنحازة تماما لإسـرائيل. قبـل حـرب تشرين الأول/ أكتوبر حذرت المملكة السعودية مديري شركة أرامكو من المشاعر النامية بالعداء ضد الولايـات المتحـدة وإسرائيل داخل البلاد العربية المنتجة للنفط. ونقلت أرامكـو

إلى كل صانعي السياسة في الولايات المتحدة أن الملك فيصل يشعر بأن مصالح بلاده تتطابق مع مصالح الولايات المتحدة في كل الجهات، باستثناء موضوع إسرائيل. ونقلت عن الملك فيصل أن موقفه أصبح لا يمكن الدفاع عنه. وأنه سيعزل عن الوطن العربي الذي يتزايد استعداده للنضـال، وهـو أمـر لا يمكن أن يسمح بحدوثه (٤٣). ونقلت أرامكو أيضا تحـذير الملك من أن "الوقت يفلت بالنسبة لمصالح الولايات المتحـدة في الشرق الأوسط وكذلك بالنسبة لموقـف السـعودية مـن القضية العربية" وإذا لم تفلح الشركات في إقنـاع حكومتهـا بتغيير موقفها من إسرائيل، وبدعم القضية العربية" ستفقدون كل شيء " (٤٤). ويقول النفطيون إنهم لم يجدوا – آنـذاك – آذانًا صاغية في واشنطن – ولكن عادت أرامكو إلى تـذكير المسئولين في العاصمة الأمريكية – بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر – بحقيقة أن الملك فيصل قوة هامة ضد الراديكاليـة في المنطقة وضد الشيوعية الدولية. وأن السـعودية يمكـن الاعتماد عليها إلى جانب إيران (الشاه) لإنهاك أية محاولات سوفييتية لإقامة مناطق نفوذ أو مواقع أقدام فـي المنطقـة. والخليج – والسعودية بالتحديد – أفضل المصادر المباشـرة

للطاقة بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة مع شركات البترول التي تعتبر أهم وسيط يعتمد عليه ويوثق به [٤٥].

ومعروف أن تشيز مانهاتن على صلة وثيقة مع أرامكـو. ومعروف أن دافيد روكفلر (رئيس البنك) هو محط الأنظـار دائما في دوائر النفط [٤٦]. وهو مبادر إلـى التحـرك فـي اللحظات الحاسمة، كاللحظة التاريخية التـي مثلتهـا حـرب تشرين الأول/ أكتوبر، وما أثارته من احتمـالات خطيـرة بالنسبة للمصالح الأمريكية والبتروليـة. إن دافيـد روكفلـر تتكرر زياراته للشرق الأوسط، وعلاقاته وثيقة مع عديد من سياسي المنطقة [٤٧]. وقد أحيطت زيارته لعدد مـن أقطـار المنطقة العربية بعد حرب تشرين الأول/ أكتـوبر (ينـاير/ كانون الثاني – فبراير/شباط ١٩٧٤) بحملة إعلامية واسعة، وكانت محل اهتمام كبير. كانت الزيارة جزءا مـن الجهـود الدائرة لتحقيق استقرار، أو سلام أمريكي. وكرئيس لتشـيز مانهاتن شغلته قضية "إعادة تدوير" البترودولارات من خلال شبكة المصارف الأمريكية وعلى رأسـها تشـيز مانهـاتن، وانتهز فرصة زيارته لمصر ومقابلته للرئيس السادات كـي يتقدم بطلب الترخيص بفتح فرع لبنك تشـيز مانهـاتن فـي

القاهرة، فكان أول طلب يتقدم به بنك أجنبي (وتلاه فيرست ناشيونال سيتي بنك). وكان من تصريحاته في تلك الرحلة أنه "يعتقد أن مصر قد أدركت الآن أن الاشتراكية والقومية العربية المتطرفة لم ترفع مستوى المعيشة للسبعة وثلاثين مليون مواطن الذين يعيشون في مصر. وإذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم، فعليه أن يتجه إلى المشروعات والمعونات الخاصة. وقد ناقشت هذا إلى درجة كبيرة مع بعض القادة الإسرائيليين فاتفقوا معنا، وهم يشعرون أن موقف الرئيس السادات تجاه بلده موقف بناء، وهم يشعرون بأن هناك فرصة أفضل لإنهاء الحرب إذا قدمت إليه معونة لبناء بلده بأسلوب اقتصادي رشيد" [٤٨]. وواضح الآن أن اتفاق القرض – بوكالة وإدارة بنك تشيز مانهاتن – كان نموذجا مجسدا (بطبيعة الحال) للمعونات الخاصة التي تبني الاقتصاد المصري بأسلوب رشيد.

لا أقول هذا سخرية، فالسؤال الذي لا ينبغي أن ننساه هو: أسلوب رشيد من أي منظور ولأي هدف؟ هدف النفطيين في إطار الاستراتيجية العامة هو استقرار المنطقة تحت الهيمنة الأمريكية، وبالتالي استمرار إمدادات النفط للأسواق

الخارجية بشروط أمريكية. وكما يخدم هذا الهـدف نصـح الحكومة الأمريكية بإبداء بعض المرونة في قضية الصـراع العربي الإسـرائيلي حتـى لا يتحـول "المعتـدلون" إلـى "متطرفين"، فإنه يخدم الهدف أيضا أن يتم ترويض مصـر، والسيطرة عليها، باعتبارها البؤرة الكبرى للتمرد المحتمـل. وفي الجبهة المالية لم يقصر تشيز مانهاتن، فـي أداء دوره، بالتضامن مع المؤسسات المالية الأخرى، وخاصة المرتبطة بدوائر النفط وبقيادة صندوق النقد الدولي. فبعد الإغراق في الديون المصرفية، قرأنا في اتفاقيات "قانون التصفية" أسـماء الصندوق، وتشيز مانهاتن، ومورجان.

(٣)

دور المساعدات الخليجية للدول "النامية"

في الفصلين الثاني والثالث ألقينا بعض الضوء على دور الأموال العربية الخليجية في الحالة المصـرية، سـواء فـي مجال القروض الإنتاجية، أو في مجال القروض النقدية. وفي المجال الأخير وفرت الأموال الخليجية على البنوك الأجنبية عمل اتفاقات كبيرة لإعادة الجدولة، بالشكل الذي تتم به عادة مع الدول التابعة المعسرة [٤٩]. يدعونا كل ذلك إلى محاولـة

التوصل إلى تقييم عام لدور "المعونات" المقدمـة مـن دول الخليج، على ضوء خبرتنا الذاتية، وعلى ضوء المعلومـات القليلة المتاحة.

أ- ونؤكد في البداية أن حجم التدفقات التـي يقـال إنهـا ميسرة الشروط، والتي انتقلت من دول الأوبيك إلـى الـدول النامية، منذ ١٩٧٤، أصبح ظاهرة تلفت النظر. والأرقام في هذا المجال تفاوتت بين تقديرات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD، وبين تقديرات منظمـة "مـؤتمر الأمـم المتحدة للتجارة والتنمية" UNCTAD، فالتقديرات الأولـى استبعدت بعض التدفقات من بند التدفقات الميسرة [٥٠] وأدى ذلك إلى هبوط الأرقام الإجمالية، وعلـى كـل فهـذه هـي التقديرات (جدول رقم ٢):

جدول (٢)

التدفقات الميسرة من دول الأوبـك بملايـين الدولارات:

المبالغ المسحوبة فعلاً	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦	
	انكتاد	المنظمة	انكتاد	المنظمة	انكتاد	المنظمة	انكتاد	المنظمة
ثنائية	١٠٤٣	١٢٠٨	٣٠٣٨,٣	٣٠١٥,١	٤٩٢٠,٩	٤٩٤٧,١	٤٤٠٥,٥	٩٣٨٦,٥
متعـددة الأطراف	١٠٢,٥	٩٩,٦	٤٦٥,٩	٤٣٠,٥	٥٥٢	٥٦٤,٨	٨٣٣,٩	٧٩٥,٥
المجموع	**١١٤٥,٥**	**١٣٠٧,٦**	**٣٥٠٤,٢**	**٣٤٤٥,٦**	**٥٤٧٢,٩**	**٥٥١١,٩**	**٥٢٣٠,٤**	**٥١٨٢**

وتتضح ضخامة هذه الأرقام من حقيقة أنها تُمثل (طِبقًـا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنميـة) ٤٤% مـن مجموع التدفقات الرسمية من دول "لجنة مساعدات التنميـة" DAC (الدول الغربية واليابان) في سـنة ١٩٧٤، وتُمثـل ٤٩% عام ١٩٧٥، فإذا استخدمت تقديرات "الانكتاد" تقفـز هذه النسبة عام ١٩٧٥ إلى ٦٧% وفي عـام ١٩٧٦ كانـت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بين أكبر ست دول مقدمة للمعونات في العـالم مـن حيـث الحجـم الإجمالي للمعونات، وكانت المملكة السعودية ثاني أكبر دولة في هذا المجال بعد الولايات المتحدة مباشـرة، بـل وتقـول

بعض المصادر إن السعودية كانت الأولى في عـام ١٩٧٥ حيث قدمت في المساعدات الخارجية ٥,٧ بليون دولار بينما قدمت الولايات المتحدة ٤,٩ بليونا.

كذلك تتضح الضخامة غير العادية لهذه الأرقام باستخدام مؤشر آخر، هو نسبة "المعونات" المدفوعة إلى الناتج القومي الإجمالي للدولة المقدمة "للمعونة". هذه النسبة في الفترة مـن ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦ تفاوتت بالنسبة لدول "لجنة المسـاعدات الدولية" بين ٠,٣٣% و٠,٣٥% من مجموع الناتج القـومي الإجمالي لدول هذه اللجنة، وفي المقابل نجد أن دول الأوبيك احتلت عام ١٩٧٦ دون منازع المراتب الست الأولـى فـي نسبة "المعونات" إلـى النـاتج القـومي الإجمـالي، ووفقًـا لإحصاءات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) كانت هـذه النسبة ١٥,٦% في دولة قطر، ١١,٨% في دولة الإمـارات العربية المتحدة. وإذا أضيفت أرقام التدفقات الرسمية غيـر الميسرة نجد أن متوسط التحويلات الرسمية الصـافية (مـن دول الأوبك الأربعة التي حققت أعلى نسبة بين مـا قدمتـه وناتجها القومي) يمثل في عام ١٩٧٥ نسـبة ١٢,٣% مـن مجموع ناتجها القومي الإجمالي – وفق تقـديرات منظمـة

التعاون – (والدول الأربع هي: قطر – الأمارات – الكويت – السعودية).

إلا أن هناك عامل آخر لا بد من أخـذه فـي الحسـبان "كعامـل النضـوب" Depletion Factor الـذي اقترحـه ماكنمارا (رئيس البنك الدولي)، فالدخل النفطي تعبير نقـدي عن ثروة قومية ناضبة وإذا أخذنا بتقدير ماكنمـارا لعامـل النضوب وهو ٣٠% من هذا الناتج، فإن نسـبة التحـويلات التي تمت من السعودية إلى الناتج القومي الإجمـالي ترتفـع إلى ١٦%، ونسبة الكويت تصل إلى ١٧,٤% [(٥٠)].

ب- هذه الأرقام المنتفخة تشـير إلـى ظـاهرة تتطلـب التفسير. وهناك تفسير يقوم (كما فهمت) على الكرم والنخوة، فهو يقول إن المعونات تقدم لاعتبارات اقتصادية أو سياسـية أو أخلاقية.

وبالنسبة للاعتبارات الاقتصادية، معروف أن "معونـات دول الأوبك لا يمكن تفسيرها في الوقت الحاضر على الأقل بمبررات اقتصادية تتعلق بتشجيع صادرات هذه الدول (...) وتختلف دول الأوبك في هذا المجال عن الدول الصناعية من حيث إنها لا تجد مصلحة مباشرة في التوسع في صـادراتها

البترولية (التي تُمثل كل أو معظم الصادرات) بل إن لبعضها مصلحة واضحة في تقييد حجم الصادرات البترولية.

أما الاعتبارات السياسية فإن أغلب الاعتبارات التي تحرك الدول الصناعية "لا تفسر المعونات التي تقدمها دول الأوبك"، فهذه الدول" في مجموعها دول نامية صغيرة ليس من بينهـا قوة عظمى تسعى نحو مصالح استراتيجية عالمية أو دولـة استعمارية سابقة تسعى للحفاظ على نفوذها لدى الدول التـي كانت مستعمرات لها (...) إن معونات الأوبك (تمثل) انتقالاً للموارد من دول نامية إلى دول نامية أخرى"، ويمكن تفسير هذا الانتقال جزئيا "بتحقيق أهداف قومية"، كما هو الحال في "المعونات التي تقدم للدول المجاورة"، ولكن ماذا عن الـدول غير المجاورة؟ إن نسبة ما تحصل عليه دائرة أوسـع مـن الدول النامية – خارج النطاق العربي – تزيد باطراد فنسـبة الدول العربية من معونات دول الأوبك انخفضت على النحو التالي (جدول رقم ٣).

جدول (٣)

نسبة الدول العربية في معونات الدول النفطية:

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
تقديرات المنظمة	%٩٦,٣	%٧٣,٩	%٨١,٩	%٦٤,٥
تقديرات انكتاد	%٩٦,٦	%٧٤,٥	%٨٠,٥	%٦٣,١

هنا يأتي دور الاعتبارات الأخلاقية، فما دامت اعتبـارات المصلحة الاقتصادية غير قائمة، ومـا دامـت الاعتبـارات السياسية لا تقدم أكثر من تفسير جزئي إذن فالمسألة مسـألة أخلاق.. فمعونات الأوبك تتأثر "أكثـر مـن معونـات أيـة مجموعة أخرى من الدول بالاعتبارات الأخلاقية والإنسـانية والدينية، بل إن من الصعب أن نجد تفسيرا آخر للمعونـات الكبيرة التي تقدمها الدول الصغيرة الأعضاء في الأوبك إلى الدول النامية الأخرى خارج المجال الذي يمكن أن تكون لها فيه أية مصالح سياسية أو اقتصادية" [(٥١)].

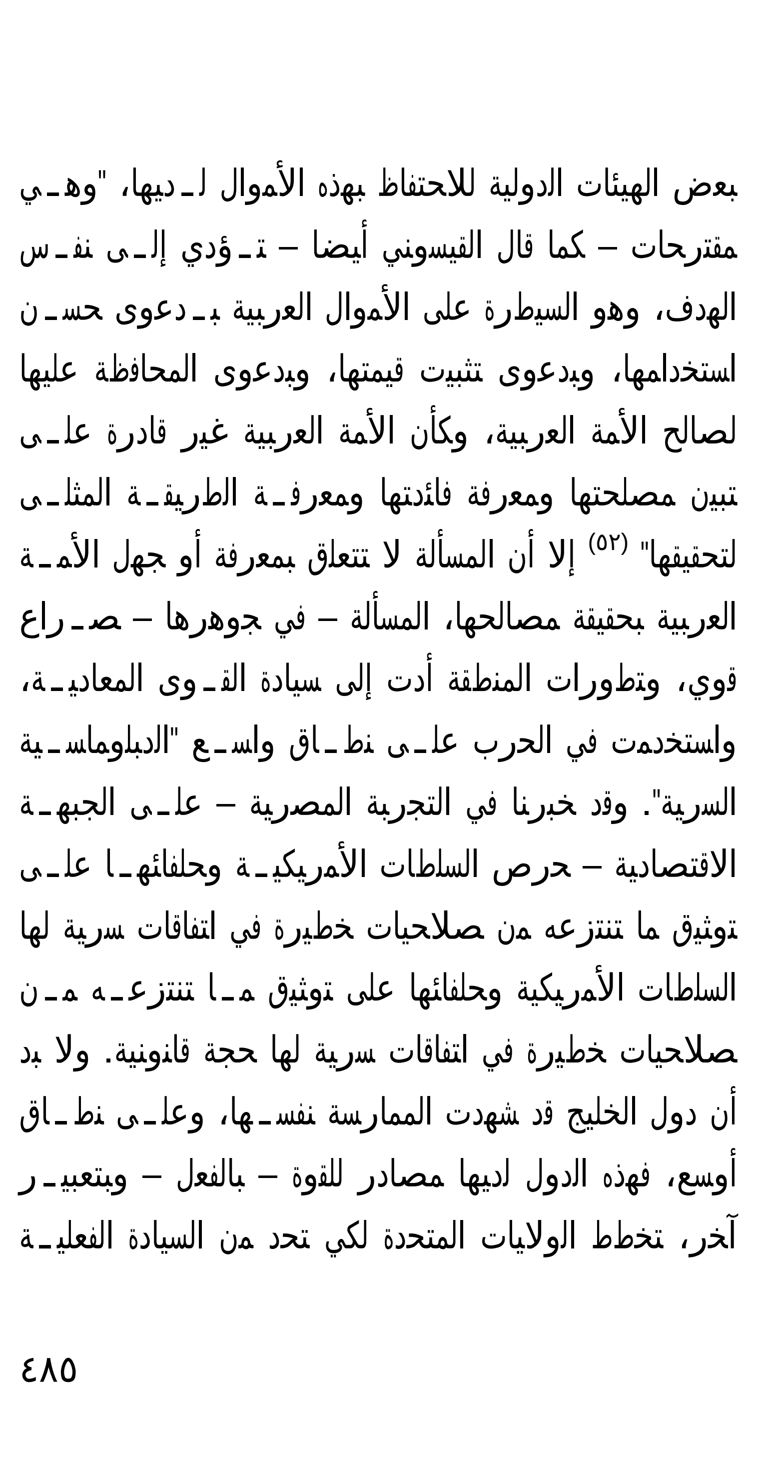
والحقيقة أنه يعصب فعلاً أن يقدم تفسير آخـر، إذا كـان التفسير – بالضرورة – واحدا من التفسيرات الثلاثة المقدمة، فقد أغلقت "الخانة" الاقتصادية ثم أغلقت " الخانة" السياسـية، فلم يعد أمامنا إلا حكاية الأخلاق، ونحن نختلف طبعا مع هذا

الكلام. فالتدفقات المالية العربية تـتحكم فيهـا الاعتبـارات السياسية والاقتصادية أساسا، شأن أية تـدفقات أخـرى ذات شروط ميسرة ومن مصادر رسمية. وقد نشأت المغالطة مع التنقيب عن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية لمعونات الدول النفطية، بدءا من فرض أن هذه الدول لها سياسات مسـتقلة، أو استراتيجية مالية مستقلة، تحكم – ضمن ما تحكم – منطق التدفقات إلى الدول "النامية". وهذا فرض غير صحيح. ولـذا يمكننا أن نكتشف ببساطة طبيعة الشروط والمصالح السياسية والاقتصادية التي تحققها "المساعدات" العربيـة النفطيـة إذا ابتعدنا عن هذا الفرض الخاطئ، ووجهنا البحث نحو دراسة ما تستهدفه استراتيجية "المساعدات الأمريكية".

لقد مرت بدول الأوبك، وبالدول العربية النفطية، لحظـة تاريخية كان ممكنًا أن تؤثر تـأثيرا عميقًـا علـى طبيعـة العلاقات والتوازنات الدولية، وكان ممكنًا أن تقفز بالنضـال العربي إلى مستوى جديد، ولكن كل هذا كـان فـي أواخـر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤، وقد مرت ميـاه كثيـرة منـذ ذلـك التاريخ، تبددت فيها الإمكانية، بل انتكس النضال العربـي، وتبدد قسم كبير من مكاسبه المحققة خلال سنوات طويلة من

التضحية والمعاناة، وكان دور القيادة المصرية في كل ذلـك بارزا وأساسيا. في أواخر ١٩٧٣، كانـت هنـاك إمكانيـة للحديث أو للبدء في استراتيجية مالية مسـتقلة، ولكـن هـذا التصور أصبح لا معنى له بعد أن رتبت الولايات المتحـدة أوضاع المنطقة على نحو دعم سيطرتها. وفي الوقت الحالي نستطيع أن نقرر بيقين أن الأقطار النفطية الخليجية لم تعـد صاحبة الكلمة في التصرف بأموالها.

إن سيطرة الولايات المتحدة، والغرب بشكل عام، علـى الأموال النفطية كانت هدفًا دائما ومعلنًا، وتضـاعفت الهمـة لتحقيق الهدف منذ أواخر ١٩٧٣. فلجنة العشرين التي أنشأها صندوق النقد الدولي للبحث عن الحلول اللازمـة لإصـلاح نظام النقد الدولي تضمنت اقتراحاتها أن تسـتثمر الأمـوال العربية في سندات وأُذونات لا يجوز لأصحابها اسـتخدامها أو السحب عليها إلا بشروط معينة وفي ظروف محـددة؛ أي أنهم – كما علق القيسوني – كانوا "يريدون فرض نوع مـن الوصاية على الدول العربية" ولكن كان بوسع العرب في تلك الفترة أن يتصدوا كرجل واحد لمثل هذه المحاولة، فتراجعت لجنة العشرين في قراراتها، لتظهر مقترحات أخرى قـدمتها



بعض الهيئات الدولية للاحتفاظ بهذه الأموال لـديها، "وهـي مقترحات – كما قال القيسوني أيضا – تـؤدي إلـى نفـس الهدف، وهو السيطرة على الأموال العربية بـدعوى حسـن استخدامها، وبدعوى تثبيت قيمتها، وبدعوى المحافظة عليها لصالح الأمة العربية، وكأن الأمة العربية غير قادرة علـى تبين مصلحتها ومعرفة فائدتها ومعرفـة الطريقـة المثلـى لتحقيقها" (٥٢) إلا أن المسألة لا تتعلق بمعرفة أو جهل الأمـة العربية بحقيقة مصالحها، المسألة – في جوهرها – صـراع قوي، وتطورات المنطقة أدت إلى سيادة القـوى المعاديـة، واستخدمت في الحرب علـى نطـاق واسـع "الدبلوماسـية السرية". وقد خبرنا في التجربة المصرية – علـى الجبهـة الاقتصادية – حرص السلطات الأمريكيـة وحلفائهـا علـى توثيق ما تنتزعه من صلاحيات خطيرة في اتفاقات سرية لها السلطات الأمريكية وحلفائها على توثيق مـا تنتزعـه مـن صلاحيات خطيرة في اتفاقات سرية لها حجة قانونية. ولا بد أن دول الخليج قد شهدت الممارسة نفسـها، وعلـى نطـاق أوسع، فهذه الدول لديها مصادر للقوة – بالفعل – وبتعبيـر آخر، تخطط الولايات المتحدة لكي تحد من السيادة الفعليـة

للدول النفطية على مصادر قوتهـا. ولا بـد أن الولايـات المتحدة لم تكتف بفرض الأمر الواقع، ولكن انتزعت أيضـا اعترافًا قانونيا من هذه الدول بالتنـازل عـن السـيادة فـي اتفاقيات دولية سرية، وسجل باسمها (أي الولايات المتحـدة) – ضمن ما سجل – سيطرتها على الأموال العربية.

ورغم سرية هذه الاتفاقيات، فإن الخبراء القـريبين مـن الصورة يدلوننا على وجودها من خلال شهادتهم بقيام قيـود واضحة على حرية هذه الأقطار في التصرف بأموالها. وهذه القيود هي – بطبيعة الحال – النتيجة العملية والتي لا يمكـن إخفاؤها لهذه الاتفاقيات. يقول أحد كبار الخبراء المطلعين في منطقة الخليج "أنه يتحدى أيا من أصحاب أموال البتـرول أن يوقع على شيك بثلاثة أو أربعة بلايين دولار. وربما لا تمتد حريته في التوقيع إلى مائة أو مائتي مليـون دولار (كحـد أقصى). ولكن بعد ذلك يجد صعوبة، ويصل إلى درجة يجد معها أن التوقيع مستحيل".

إن محمد حسنين هيكل (الذي نقل حديث هـذا الخبيـر) وصل إلى نفس ما نستنتجه وهو أن "تقرير مصير ومسـار هذه الأموال ليس في يد أصحابها" [٥٣] وقد نشير بالمناسـبة،

وفي الاتجاه نفسه، إلى كارثة تآكل القيمة الفعليـة للأمـوال العربية في الخارج. فهذا الخطر الداهم قتل بحثًا وتحذيرا من الاقتصاديين العرب، بل إن هذا التآكل لم يعد احتمالاً نظريـا ونبوءة مزعجة، فالأقطار النفطية مالكة هذه الأمـوال تعلـم يقينًا مقدار الخسائر الهائلة التي أصابت ثروتها النقدية فعليـا خلال السنوات الماضية. فـي عـام ١٩٧٤، كانـت تـذاع تقديرات لما يسمى "فائض" الأموال العربية، وكان يقـال إن هذا الفائض المتراكم سيصل إلى حوالي ٦٠٠ بليـون دولار في عام ١٩٨٠، وكان معروفًا أن هذا الرقم الاسمي حين يرد إلى قيمته الفعلية لا يساوي أكثـر مـن ٣٢٨ بليـون دولار (بأسعار ١٩٧٤ مع افتراض معدل تضـخم عـالمي ١٠% سنويا)، ولا يساوي أكثر من ٢٢٥,٦ بليون دولار (مع معدل تضخم ١٥%)، ويهـبط إلـى ١٦٧,٤ بليـون دولار (مـع انخفاض سنوي في قيمة النقد العالمي ٢٠%) [٥٤]. ومع ذلك لم يتحرك أصحاب هذه الأموال.. كيف يفسر هذا إلا بـأنهم ببساطة لا يملكون حق التصرف؟

ج- إن هذه الأموال مخطط لها ألا تعود إلـى المنطقـة إلا بحساب، فما يتبقى – بعد كل أشكال التبديد الاسـتهلاكي

والاستثماري، وبعد ما سيطر عليه صندوق النقـد الـدولي (٨,٥ بليون دولار) لإقراضـه للـدول المسـتوردة للـنفط الأعضاء في الصندوق، وبعدما سيطر عليه البنك الـدولي، وبعدما تم توظيفه في شراء سندات على الخزانة الأمريكيـة أو سندات على الحكومة البريطانية.. ما يتبقى بعد كل هـذا (ويظل القسم الأكبر) يوظف وينتقل عبر شبكة المصـارف الدولية [٥٥]، سواء المصارف الكائنة في نيويورك وشيكاغو. أو المصارف التي تتعامل بالدولار خارج الولايات المتحـدة (في لندن – زيوريخ – فرانكفورت.. إلخ)، أي سوق الدولار الأوروبي.

هذه العملية، وعبر القنوات المختلفة، هي التي سميت في الغرب إعادة تـدوير الـدولارات النفطيـة :Recycling، وضبط هذه العملية لم يتحقق فقط مـن خـلال الاتفاقيـات الحكومية السرية، ولكن أيضا من خلال الترتيبات والاتفاقيات السرية وغير السرية مـع المؤسسـات العـابرة للجنسـية. ويتصور أحيانًا أن ضخامة الودائع النفطية أعطت لأصحابها نفوذًا ما في شبكة المصارف الدولية، وينبغي أن نذكر هنا – للعلم – أن مجموع ميزانيات البنوك الخمسين الأول في العالم

كان يناهز ١١٠٨ بليون دولار عام ١٩٧٣. وكان هذا هـو الرقم المقدر لتراكم رءوس الأموال لمجمل الأقطار النفطيـة حتى عام ١٩٨٥. إن أول هذه البنوك "بنك أوف أمريكا" كان يستحوذ بمفرده (في نهاية حزيران يونيو ١٩٧٤) على ودائع تبلغ ٤٦,٩ بليون دولار، وكل مجمل موجوداته ٥٧,٤ بليون دولار، أي أكثر من كل السيولة الدولية المتوفرة لدى جميـع الأقطار المصدرة للنفط (٣٥,٤ بليونا)، وأكثر من السـيولة الدولية المتوفرة لدى جميع بلدان العالم الثالث (٤٤,٧ بليونـا – ١٩٧٣). وبالنسبة لمجموعة الأقطار العربيـة المصـدرة للنفط، فإن ٦٩ بنكًا دوليا كانت تزيد ميزانية أي منها (عـام ١٩٧٤) عن حجم السيولة الدولية المتوفرة لدى كـل الـدول العربية المصدرة للنفط، إذ كانت ميزانية كل بنك مـن هـذه البنوك تزيد عن ١٠,٥ بليون دولار[٥٦]... وهذه المقارنـات تكفي لإعطاء فكرة عن حجم عمليـات الشـبكة المصـرفية الدولية التي تتحرك ضمنها الودائع العربية، والتـي تتعامـل معها مثلاً "هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية". ومع ذلك، فإن قوة هذه المؤسسات لا تستمد فقط من ضخامة ميزانياتها، فالصحيح أن هذه الميزانيات الهائلة نتيجة للكفاءة

الفائقة والخبرة المتراكمة تاريخيا في إدارة مؤسسات بنكيـة عابرة للجنسية. وهذه الإدارة التي تسـيطر علـى الودائـع العربية غير مسموح لأصحاب هذه الودائع بالمشاركة فيهـا، أو بالاطلاع على أسرارها. تماما كما كان الأمـر (ولا زال في كثير من الحالات) بالنسبة للنفط: دول منتجة تملك اسميا النفط، ولا تملك شيئًا في إدارة العملية. وفي كل الأحـوال، فإن عمليات إعادة تدوير الدولارات النفطية من قِبـل شـبكة المصارف الدولية لا تميز بأي نظم خاصـة، فهـي تـدخل ببساطة في غابة الدورة العالمية لرءوس الأموال [٥٧].

وبعيدا عن قضية الإدارة، فإن البنوك الدولية (ومن خلفها صندوق النقد الدولي) وكذلك الحكومات الغربية، لـم تكـن لتسمح بأن تترك لأصحاب هذه الكميات الكبيرة من الودائـع القصيرة الأجل، حق التحرك الطليق والمضاربة على نطاق واسع، وكان لا بد من اتفاقيات تضبط قواعـد اللعبـة بـين البنوك وأصحاب الودائع، وفْق الاستراتيجية المالية الدوليـة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، (وتلعب الصهيونية فـي شبكة البنوك الدولية دورا مؤثرا). والبنوك الدولية لا تكتفـي بسيطرتها على ما يودع بها مباشرة، فهي تواصل مطـاردة

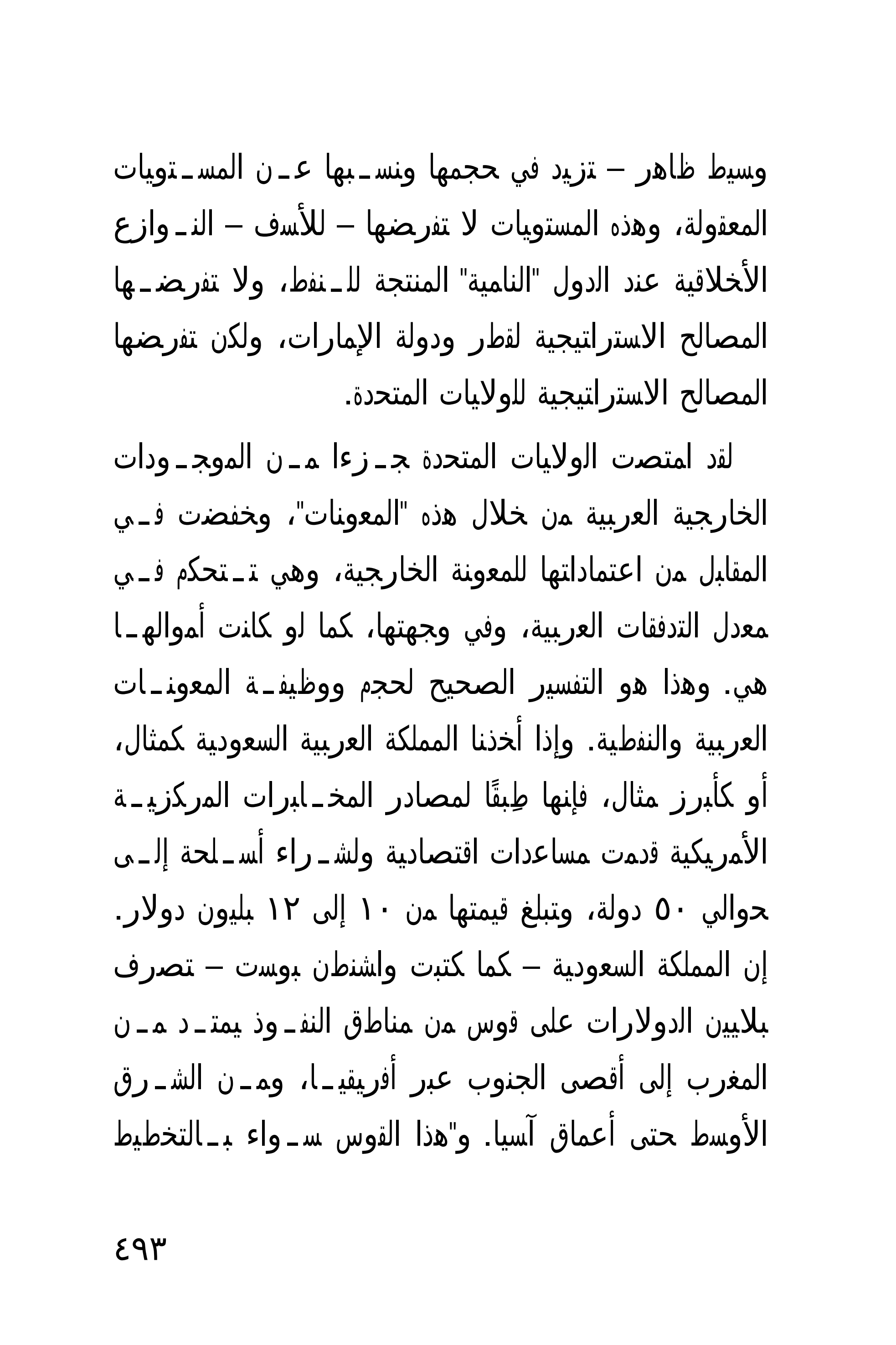
البترودولارات في عقر دارها بالسيطرة على البنوك المحلية – بأشكال مختلفة – وأيضا بالسيطرة على البنـوك العربيـة خارج أراضيها بحيث يمكن أن نقرر أن كل البنوك في الدول الخليجية تقع فعلاً داخل الشبكة الدولية [٥٦].

د ـ بوسعنا الآن أن نستنتج أن "المعونات" العربية إلـى الدول النامية ليست إلا قناة من قنوات "إعادة التدوير" للأموال العربية. فمفهوم "إعادة التدوير" لا يعنـي احتكـار الـدول الصناعية الغربية لاستخدام الأصول السائلة لمنتجـي الـنفط داخل حدودها وحدها، ولكنه يعنـي احتكـار هـذه الـدول للتصرف في هذه الأصول ضمن استراتيجيتها الدولية، وهذه الاستراتيجية تتطلب استخدام جانب من البترودولارات فـي الدول النامية في سلة مناسبة: فيها "المعونة"، وفيها القروض المصرفية الصعبة، وفيها القروض المتوسطة الأجل، بحيـث تحقق التركيبة في النهاية استمرار الهيمنـة وتنظـيم العائـد المنزوح من هذه الدول.

وبالنسبة "للمعونة"، فإن جزءا كبيرا منها يتم إيصاله إلـى الدول المستفيدة – صراحة – عن طريق مؤسسـات لـيس للأقطار العربية العاطية دور كبير في إدارتها أو في تحديـد

أهدافها، مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الـدولي. "فالمبالغ التي قدمتها الأقطار العربية في شكل قروض لهـذه المؤسسات، تعتبر بمجـرد اقتراضـها، ملكًـا للمؤسسـات المقترضة، ويتم التصرف فيها بعـد ذلـك بقـرارات مـن المسئولين عن إدارة هذه المؤسسات؛ حيث لا تملك الأقطـار العربية تصويتًا مؤثرا في مجالس الإدارة أو دورا بارزا في أجهزة الإدارة. **وكثيرا ما جاوزت هذه المبالغ في حجمها ما قدمته الأقطار العربية العاطية نفسـها لمؤسسـات تملكهـا بالكامل " (٥٨).** (التشديد من المؤلف) ويقول إبراهيم شـحاته إنه يصعب تبرير المبالغ التي تقدم "كمساهمات ليس لها عائد مالي، مثل الإسهام في مـوارد مؤسسـة التنميـة الدوليـة، أو صندوق التنمية الأفريقي، إلخ" (٥٨)، وقد أوضـحنا مـن ناحيتنا التبرير، وحاولنا أن نثبته؛ أي سـيطرة المؤسسـات الغربية (وخاصة الأمريكية).

ولا تقتصر السيطرة (في مجال معـدلات وتخصيصـات المعونة) على هذا الشكل المباشر الذي أشـرنا إليـه، فـإلى جانب هذا الشكل، تظل "المعونـات" العربيـة، و"معونـات" الأوبك عامة، والتي يبدو أنها تقدم إلى الدول النامية – بغير



وسيط ظاهر – تزيد في حجمها ونسبها عن المستويات المعقولة، وهذه المستويات لا تفرضها – للأسف – النوازع الأخلاقية عند الدول "النامية" المنتجة للنفط، ولا تفرضها المصالح الاستراتيجية لقطر ودولة الإمارات، ولكن تفرضها المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.

لقد امتصت الولايات المتحدة جزءا من الموجودات الخارجية العربية من خلال هذه "المعونات"، وخفضت في المقابل من اعتماداتها للمعونة الخارجية، وهي تتحكم في معدل التدفقات العربية، وفي وجهتها، كما لو كانت أموالها هي. وهذا هو التفسير الصحيح لحجم ووظيفة المعونات العربية والنفطية. وإذا أخذنا المملكة العربية السعودية كمثال، أو كأبرز مثال، فإنها طِبقًا لمصادر المخابرات المركزية الأمريكية قدمت مساعدات اقتصادية ولشراء أسلحة إلى حوالي ٥٠ دولة، وتبلغ قيمتها من ١٠ إلى ١٢ بليون دولار. إن المملكة السعودية – كما كتبت واشنطن بوست – تصرف بلايين الدولارات على قوس من مناطق النفوذ يمتد من المغرب إلى أقصى الجنوب عبر أفريقيا، ومن الشرق الأوسط حتى أعماق آسيا. و"هذا القوس سواء بالتخطيط

أو بالصدفة (!) يبدو كأنه من تخطيط الإدارة الأمريكية التي ترغب في مساعدة حكومات تلك المنطقة، ولكنها تخشى من مصاعب جديدة يثيرها الكونجرس بخصوص إعطاء أمـوال لمثل هذه الحالات " [٥٩].. إن هذه التحركات – كمـا قالـت واشنطن بوست – تتجاوز الاهتمامـات السياسـية التقليديـة للمملكة السعودية في مجرد المساعدة على إقامة منطقة مـن الدول العربية العازلة على الحدود والمتاخمة لها، إلـى مـا يسمى الآن بدور المسهل في مساعدة الحكومات للوقوف في وجه الضغوط اليسارية. ويضيف المصدر نفسه أن السعودية أصبحت قادرة على العمل في منـاطق لـم تعـد الولايـات المتحدة، بعد حرب فيتنام، قادرة على التورط فيها بعمق.

هـ - هذا الكلام لا ننقله ولا نصدقه لمجرد أن المصـدر أمريكي شبه رسمي، ولكن لأنه يؤكد ما نستقرئه نحن مـن مجمل الوقائع والتطورات، وهو يدعو إلى بعض الاستطراد حول "الدور الخاص" المسند للمملكـة العربيـة السـعودية. فأهمية أي بلد في الاستراتيجية الدوليـة للولايـات المتحـدة يتحدد بمدى قدرة البلد على التأثير إيجابا أو سلبا على مجمل النظام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، ومفهوم – وِفْـق

ذلك – أن تحتل المملكة العربية السعودية موقعا بارزا فـي هذه الاستراتيجية. ومع انطلاق التحـرك النشـط للحكومـة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، كان هناك حرص منذ اليوم الأول على تأكيد مفهوم "الدور الخاص" الموكل إلـى السـعودية. كانـت الأهـداف الأمريكية البعيدة المدى بالنسبة للسعودية كالتالي (كما كتـب أحد المطلعين في الولايات المتحدة):

١- ضمان تدفق منتظم من النفط السعودي إلـى الولايـات المتحدة.

٢- عودة حصة كبيرة من البترودولارات السعودية – إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شكل مدفوعات للخدمات المقدمة وللسلاح وللاستيراد السلعي، وللاستثمار داخل الولايات المتحدة في شكل سندات للخزانة أو أية أشكال أخرى.

٣- دعم متواصل من السعودية لدور الولايات المتحدة في البحث عن حل سلمي للقضية الفلسطينية.

٤- استمرار الدور السعودي المؤثر في نشر "الاعتدال" بين أقطار المنطقة.

٥- دعم متواصل من السعودية لموقف الولايات المتحدة حول أن يظل الخليج بعيدا عن السوفييت أو الصين أو أي نفوذ شيوعي آخر. ولتحقيق هذه الأهداف اختارت الولايات المتحدة السياسات التالية (كما يقول المرجع نفسه):

١- وافقت الولايات المتحدة على "الاقتراح السعودي" بعقد مؤتمر لمنتجي ومستهلكي النفط من أجل تحقيق "هدف السعودية" في التوصل إلى تعاون أوثق مع المستهلكين، واهتمت واشنطن بمناقشة الرياض حول توقيع اتفاق نفطي طويل الأجل تحصل الولايات المتحدة بمقتضاه على ضمان بإمدادها بكميات محددة ومتصلة من النفط وبأسعار محددة. كذلك حاولت الولايات المتحدة أن "تقنع" السعوديين بألا يخفضوا إنتاجهم من البترول خفضا كبيرا من أجل المحافظة على ارتفاع الأسعار.

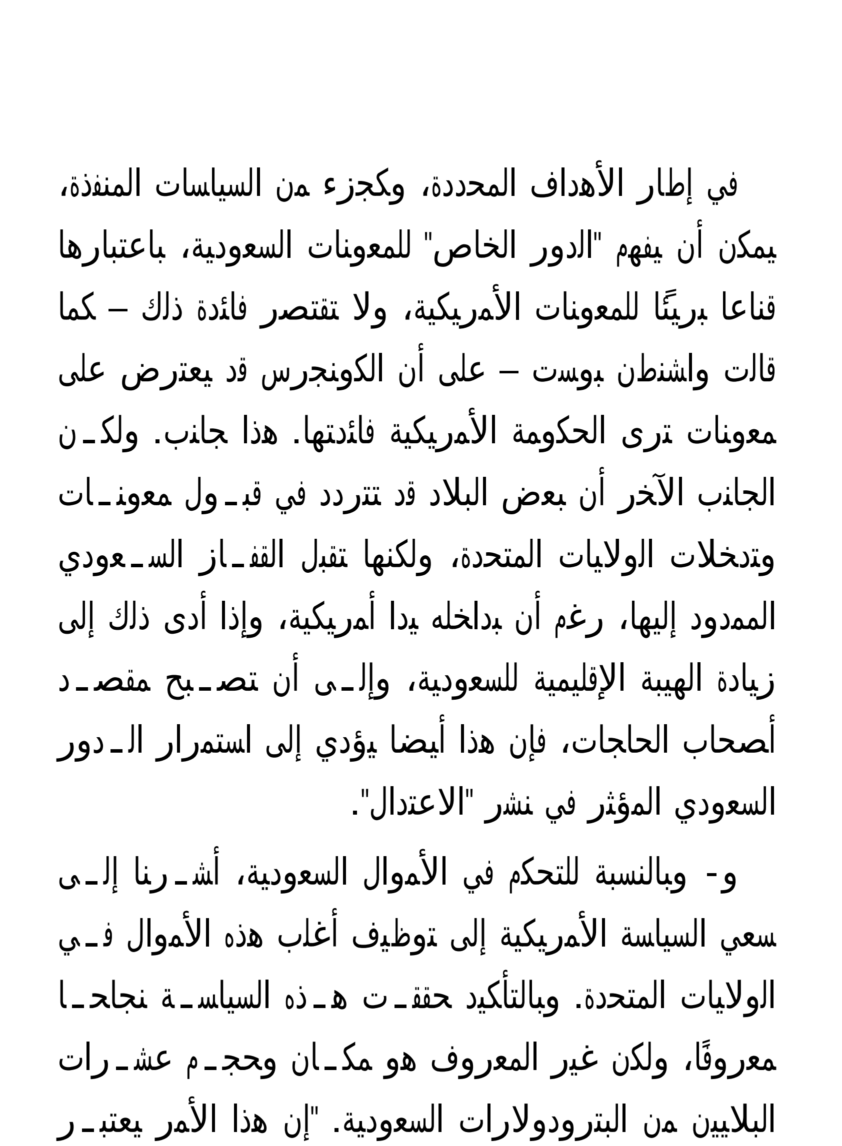
٢- وقعت واشنطن عديدا من الاتفاقات الثنائية مع الرياض، وبمقتضاها تقوم الولايات المتحدة

بتزويد العربية السعودية بالخدمات والتكنولوجيـا والتجهيزات وكانت اللجنة الأمريكية – السـعودية المشتركة حول التعاون في المجـال الاقتصـادي والأمن مجرد جانب من جهود الولايات المتحـدة لاستعادة المال النفطي. كذلك "شجعت" الولايـات المتحدة الحكومة السعودية بقوة على شراء سندات الخزانة الأمريكية.

٣- أصبحت الولايات المتحـدة المصـدر الرئيسـي لأسلحة العربية السعودية، ودعمت الأيديولوجيـة السياسية للسعودية في المنطقـة (أي أيديولوجيـة الاعتدال).

٤- أصبحت الولايات المتحدة أيضا المصدر الرئيسي لأسلحة "إيران" (قبل الثورة)، مدعمة بذلك النفـوذ الإيراني في الخليج، بموافقة ضمنية من العربيـة السعودية.

٥- واستخدمت الولايات المتحدة نفوذ السعودية فـي دعم وجودها العسكري في منطقة الخليج [٦٠].



في إطار الأهداف المحددة، وكجزء من السياسات المنفذة، يمكن أن يفهم "الدور الخاص" للمعونات السعودية، باعتبارها قناعا بريئًا للمعونات الأمريكية، ولا تقتصر فائدة ذلك – كما قالت واشنطن بوست – على أن الكونجرس قد يعترض على معونات ترى الحكومة الأمريكية فائدتها. هذا جانب. ولكـن الجانب الآخر أن بعض البلاد قد تتردد في قبـول معونـات وتدخلات الولايات المتحدة، ولكنها تقبل القفـاز السـعودي الممدود إليها، رغم أن بداخله يدا أمريكية، وإذا أدى ذلك إلى زيادة الهيبة الإقليمية للسعودية، وإلـى أن تصـبح مقصـد أصحاب الحاجات، فإن هذا أيضا يؤدي إلى استمرار الـدور السعودي المؤثر في نشر "الاعتدال".

و- وبالنسبة للتحكم في الأموال السعودية، أشـرنا إلـى سعي السياسة الأمريكية إلى توظيف أغلب هذه الأموال فـي الولايات المتحدة. وبالتأكيد حققـت هـذه السياسـة نجاحـا معروفًا، ولكن غير المعروف هو مكـان وحجـم عشـرات البلايين من البترودولارات السعودية. "إن هذا الأمر يعتبـر سرا خطيرا يماثل أسرار البنتاجون حـول تحديـد أمـاكن صواريخ بولاريس العـابرة للقـارات فـي القـوة الذريـة

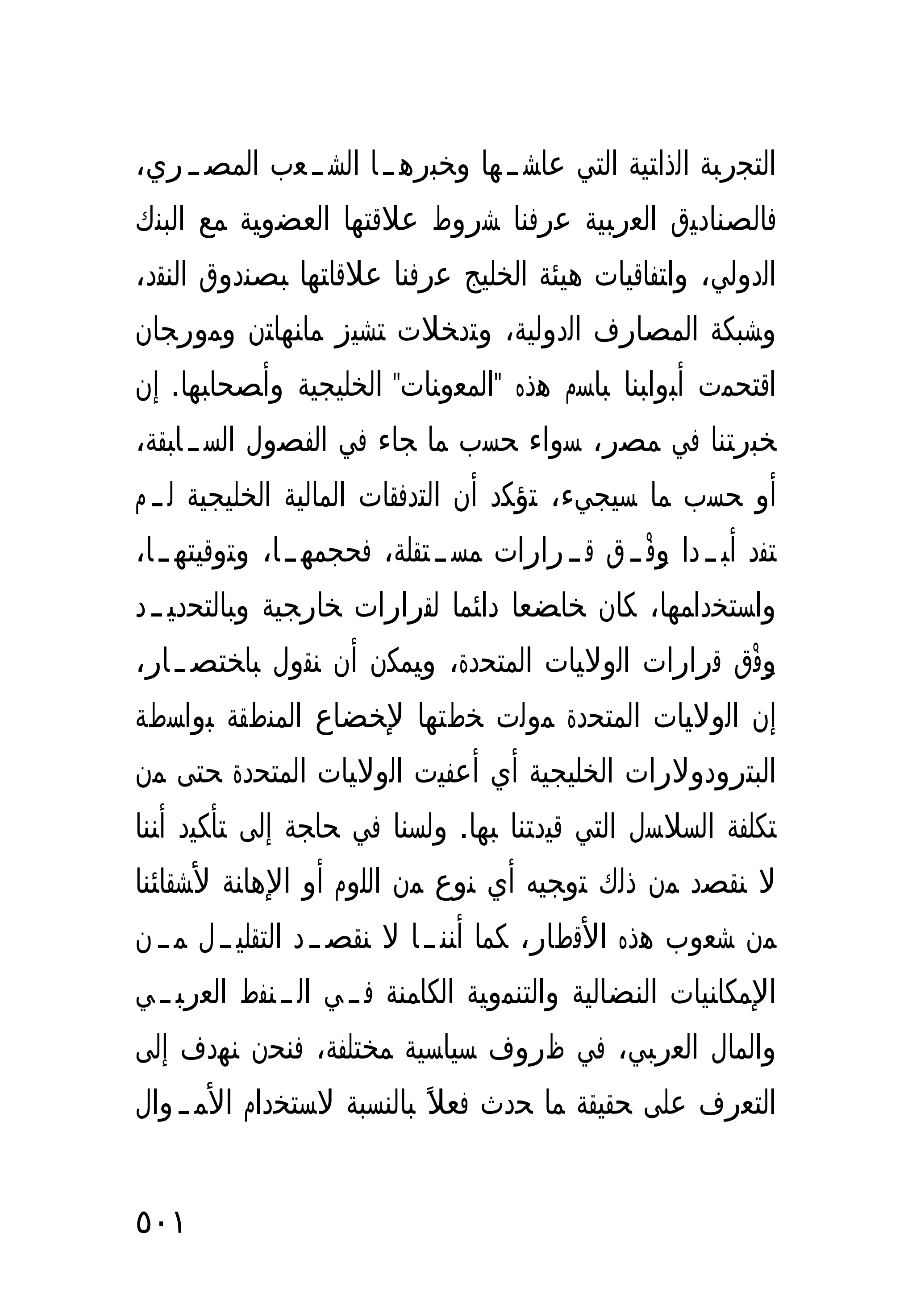
الأمريكية" (واشنطن بوست)، وترفض الخزانة الأمريكية أن تعلن على الملأ حجم السـندات التـي تمتلكهـا السـعودية والاستثمارات المباشرة، فكتاب الخزانة الأمريكية الشـهري يذيع كل المعلومات الخاصة ببلاد متعددة، ولكنه يتجنب ذكر الحالة السعودية. وهذا التكتم بناء على اتفاق بين الحكـومتين الأمريكية والسعودية. ولكننا نعتقد أن حقيقـة الموجـودات السعودية في الولايات المتحدة هي سر أيضا على الحكومـة السعودية، وبالقليل فإن الدولة السعودية لا تتابع إلا من خلال بيانات الإدارة الأمريكية (والخبـراء الأجانـب) عـن هـذا الموضوع، تماما كما هو الحال بالنسـبة لاحتيـاطي الـنفط السعودي وتخطيط الإنتاج والتسويق.

وتقول بعض التقديرات علـى أيـة حـال إن الأصـول المملوكة للسعودية في الولايات المتحدة كانت تتـراوح بـين ٣٥ و ٤٠ بليون دولار من مجموع الموجودات الخارجيـة للسعودية التي تبلغ حوالي ٦٠ بليـون دولار (حتـى آخـر ١٩٧٧). وقد وجهت الموجودات الخارجية فـي الولايـات المتحدة وغيرها، إلى الاستثمار المـالي أساسـا، فيقـال إن السعودية وظفت ٢٥ – ٣٠ بليون دولار في أوراق الخزانة

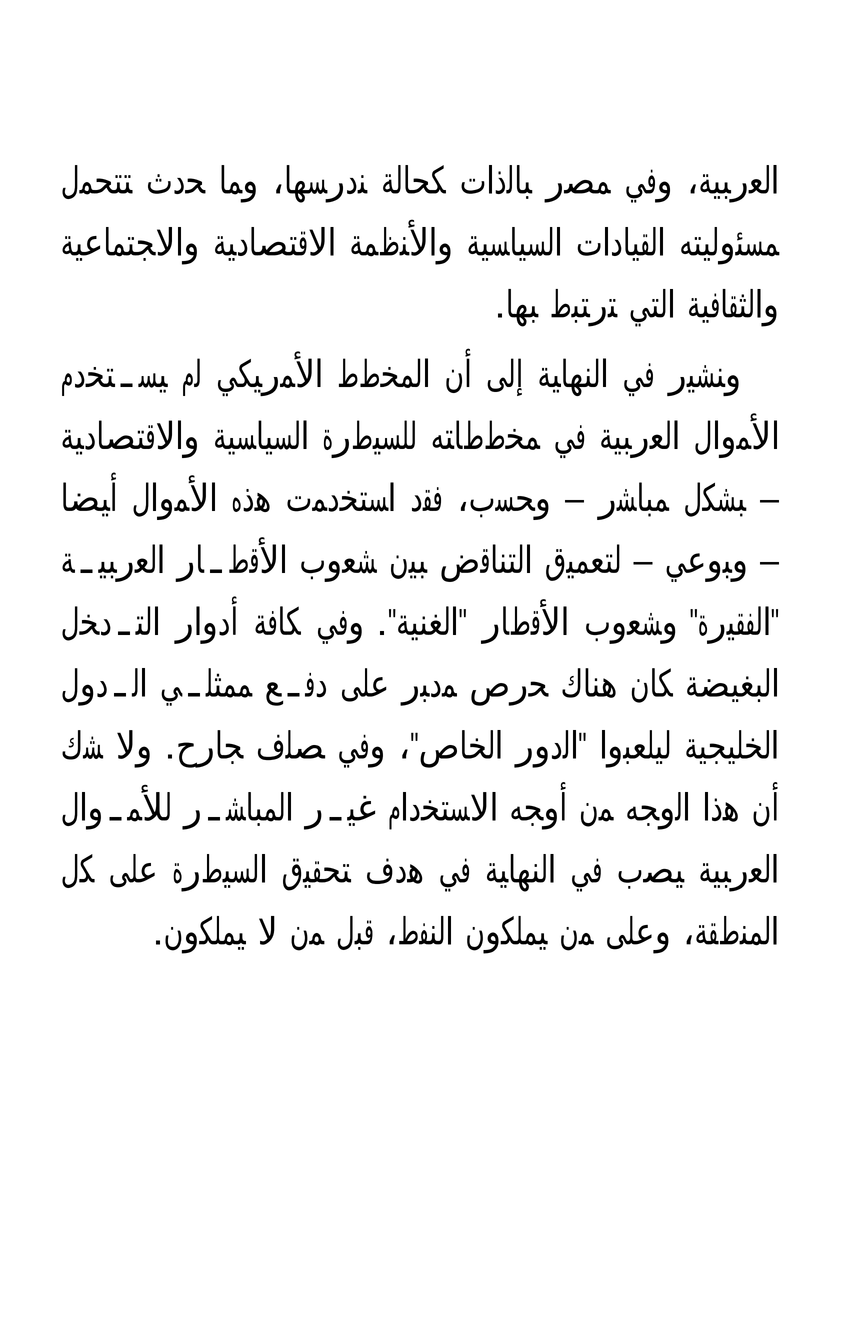
الأمريكية، وكذلك وجه السعوديون مبالغ هائلة إلـى شـبكة البنوك الأمريكية مثل تشيز مانهاتن وفرست ناشيونال سيتي وغيرها. وفي حدود المعلن فإن الأموال السعودية المستثمرة في سندات الخزانة الأمريكية (بفائدة ٧%) لا يجوز التصرف فيها بمقتضى اتفاق مدته ٢٥ عاما، ويلزم تجديد الاتفاق بعد انقضاء أجله.. أي أن الأموال مجمدة فعلاً.

وفي داخل المملكة (كما في كل شـبه الجزيـرة) تتـولى المؤسسات الأمريكية أيضا باقي المهمة، فالمؤسسات الماليـة الحكومية المكلفة بإدارة الأموال النفطية (ومن بينها الصناديق والهيئات المقدمـة "للمعونـات" أو للتوظيفـات المتوسـطة والطويلة الأجل)، تتولى تقديم المساعدة الفنية إليهـا، بنـوك الأعمال الأمريكية والإنجليزيـة، بالإضـافة إلـى الهيئـات الدولية، والبنوك المحلية تشارك في ملكيتها البنوك الدوليـة، أو تديرها وفْق عقود إدارة، وتلعب مؤسسـات مثـل تشـيز مانهاتن، ومورجان جارنتي ترست كومبـاني، وبنـك أوف أمريكا دورا مهيمنًا في كل ذلك [٦١].

إن أية استنتاجات تستخلص من هذا العرض حول الـدور العام للأموال و"المعونات" الخليجية، تضيف ولا تتعارض مع



التجربة الذاتية التي عاشها وخبرها الشعب المصري، فالصناديق العربية عرفنا شروط علاقتها العضوية مع البنك الدولي، واتفاقيات هيئة الخليج عرفنا علاقاتها بصندوق النقد، وشبكة المصارف الدولية، وتدخلات تشيز مانهاتن ومورجان اقتحمت أبوابنا باسم هذه "المعونات" الخليجية وأصحابها. إن خبرتنا في مصر، سواء حسب ما جاء في الفصول السابقة، أو حسب ما سيجيء، تؤكد أن التدفقات المالية الخليجية لم تفد أبدا وفْق قرارات مستقلة، فحجمها، وتوقيتها، واستخدامها، كان خاضعا دائما لقرارات خارجية وبالتحديد وفْق قرارات الولايات المتحدة، ويمكن أن نقول باختصار، إن الولايات المتحدة مولت خطتها لإخضاع المنطقة بواسطة البترودولارات الخليجية أي أعفيت الولايات المتحدة حتى من تكلفة السلاسل التي قيدتنا بها. ولسنا في حاجة إلى تأكيد أننا لا نقصد من ذلك توجيه أي نوع من اللوم أو الإهانة لأشقائنا من شعوب هذه الأقطار، كما أننا لا نقصد التقليل من الإمكانيات النضالية والتنموية الكامنة في النفط العربي والمال العربي، في ظروف سياسية مختلفة، فنحن نهدف إلى التعرف على حقيقة ما حدث فعلاً بالنسبة لاستخدام الأموال



العربية، وفي مصر بالذات كحالة ندرسها، وما حدث تتحمل مسئوليته القيادات السياسية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترتبط بها.

ونشير في النهاية إلى أن المخطط الأمريكي لم يستخدم الأموال العربية في مخططاته للسيطرة السياسية والاقتصادية – بشكل مباشر – وحسب، فقد استخدمت هذه الأموال أيضا – وبوعي – لتعميق التناقض بين شعوب الأقطار العربية "الفقيرة" وشعوب الأقطار "الغنية". وفي كافة أدوار التدخل البغيضة كان هناك حرص مدبر على دفع ممثلي الدول الخليجية ليلعبوا "الدور الخاص"، وفي صلف جارح. ولا شك أن هذا الوجه من أوجه الاستخدام غير المباشر للأموال العربية يصب في النهاية في هدف تحقيق السيطرة على كل المنطقة، وعلى من يملكون النفط، قبل من لا يملكون.

هوامش الفصل الثالث

(١) بيان د. القيسوني (١٩٧٧/٥/٢٨)، مرجع سابق.

(٢) انظر: ماجد عطية عرض السمسار، باب "اقتصاديات"، المصور، (١٩٧٦/٤/٣٠). انظر: ماجد عطية، عرض اليانصيب، باب "اقتصاديات" المصور، (١٩٧٦/١٢/٣١).

(٣) اقترح مصطفى كامل مراد إنشاء خط أنابيب للمياه من خلف السد العالي إلى السعودية، لأنها تعرض ثمنًا لشراء متر المياه المكعب ٢,٥ جنيه، ويمكن تزويد السعودية بمليوني متر مكعب في اليوم، نحصل في مقابلها على خمسة ملايين جنيه يوميا ويمكن أن يمتد خط أنابيب المياه في البحر الأحمر مثل خط أنابيب البترول، فنهر النيل قريب من السعودية، انظر مصطفى كامل مراد، **مضبطة الجلسة** ٢٨، (١٩٧٧/٢/٢٣) – الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب. والمقصود بحكاية الهرم القرار الجمهوري رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ الذي خصص: "الأراضي الواقعة على كل من هضبة الأهرام ورأس الحكمة والموضحة الحدود والمعالم بالخريطتين والمذكرة المرفقة للاستغلال السياحي وللتنمية السياحية"، وترتب على ذلك قرار وزير الاقتصاد رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ الذي يقضي بالترخيص بتأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة، وهي شركة مشتركة بين المؤسسة العامة للسياحة والفنادق وبين شركة ممتلكات جنوب الباسيفيك البريطانية والمسجلة في هونج كونج وقد

أثار استخدام منطقة الهرم للاستغلال السياحي حملة واسعة ورائعة من المعارضة، وزاد في الطين بلة أن شروط إنشاء هذه الشركة كانت بالغة الإجحاف، وإلى حد يصعب تبريره. ويذكر أن د. نعمات أحمد فؤاد (الأستاذة بجامعة القاهرة) كانت الرائدة والقوة الدافعة لهذه المعارضة التي كللت بالنجاح حين أعلن رئيس الجمهورية في أول أيار/ مايو ١٩٧٨ أن الدولة مستعدة لإعادة النظر في الموضوع. وبالفعل تم إلغاء العقد بعد ذلك. انظر مثلاً من وثائق هذه المعارضة: د. نعمات أحمد فؤاد، **مشروع هضبة الأهرام: أخطر اعتداء على مصر -** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٨) انظر أيضا "استجواب ممتاز نصار الموجه إلى وزير السياحة والطيران المدني ووزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي عن مشروع هضبة الأهرام، ورأس الحكمة والإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن"، **مضبطة الجلسة** ٢٦، (١٩٧٨/٢/٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

والمقصود ببيع الأعراض السياسة السياحية التي اتبعت بشكل صارخ بعد الانفتاح، والتي أصبح شائعا تسميتها "سياحة شارع الهرم". تعرض هذا النوع من السياحة لنقد حاد من عديد من القوى الوطنية. وكذلك تصدير العاهرات على نطاق واسع ضمن "قوة العمل" المصدرة.

(٤)

Document of International Monetary Fund and Not For Public Use, Sm- 78-21, January 23, 1978), Contains Confidential Information.

To: Members of the Executive Board.

From: The Secretary.

Subject: Arab Republic of Egypt – Recent Economic Developments. This Paper provides background information to the staff report of the 1977 Article XIV consultation discussions with the Arab Republic of Egypt, which was circulated as **SM – 78 -9** on January 6, 1978, p.p. 48 – 40.

(٥) راجع "المذكرة والقانون وتقرير اللجنة"، **ملحق مضبطة الجلسة ١٠** (١٩٧٥/١١/٢٥)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٦) **مضبطة الجلسة ١٠** (١٩٧٥/١١/٢٥)، الفصل التشريعي الأول، مجلس الشعب.

(٧) **تقرير متابعة الخطة والأوضاع الاقتصادية عام ١٩٧٥**، وزارة التخطيط.

(٨) جرت العادة في البنوك التجارية المصرية أن يسمح للعملاء بالسحب على الودائع لأجل وبإخطار، دون سابق إخطار أو اتفاق فعلي والاكتفاء بتحميل العميل الفوائد المنخفضة التي تستحق عن المدة التي كان يجب أن تنقضي بين الإخطار والسحب العقلي، وهذا التقليد من شأنه التقريب بين طبيعة الودائع الجارية والودائع لأجل. إلا أن هذا التقليد إذا جاز تطبيقه في الحالات العادية فإنه لا يجوز في حالة خاصة كحالة الودائع العربية محل البحث (١١٠٠

مليون دولار). في هذه الحالة لا بد من تثبيت الفوارق بين أنـواع الودائع، في ظروف تيسير كان لا بد أن يتفق صراحة أن الودائـع لأجل أو بإخطار.

(٩) "مناقشات الأعضاء لبيـان القيسـوني"، **مضـبطة الجلسـة** ٥١ (١٩٧٧/٥/٢٨)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٠) **الأهرام الاقتصادي،** عدد (١٩٧٧/٦/١).

(١١) من حديث أجراه إبراهيم نافع، "رسالة الكويـت"، الأهـرام، (١٩٧٨/٤/٢٨).

(١٢) "بيان الدكتور وزير المالية أمام مجلس الشعب"، **جلسة رقـم ١٣**، (١٩٧٨/١٢/٢٧)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١٣) "نص الاتفاقية وتقرير اللجنة الاقتصادية"، **ملحـق مضـبطة الجلسة ٢٥** (١٩٧٧/٢/٢١)، الفصل التشريعي الثـاني، مجلـس الشعب. و"القرار بالقانون"، **الجريدة الرسمية،** (١٩٧٦/١٠/١٤)، العدد ٤٢، و"نص الاتفاقية"، (١٩٧٧/٢/١٧)، العدد ٧.

(١٤) نص الاتفاقية وتقرير اللجنة الاقتصـادية"، **ملحـق مضـبطة الجلسة ٣٣** (١٩٧٧/٣/١٦) الفصل التشريعي الثـاني، مجلـس الشعب.

(١٥) "النص وتقرير اللجنة الاقتصادية"، **ملحق مضبطة الجلسة** ٧١ (١٩٧٧/٧/١٨)، العدد ٣٠ تابع (أ).

(١٦) د. رمزي زكي: "إعادة جدولة الديون الخارجيـة ومسـتقبل التنمية الاقتصادية في مصر"، بحث مقدم فـي المـؤتمر العلمـي السـنوي الثـاني للاقتصـاديين المصـريين، القـاهرة، ٢٤ – ١٩٧٦/٣/٢٦، ومن المعروف أن الهيئات الدولية تستخدم مقياسـا لتحديد مدى التيسير في القروض يسمونه عنصر المنحـة Grant Element وباستخدام هذا المقياس في عملية إعادة جدولة الديون، أو تحويل ديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلـة الأجـل، يتمثـل عنصر المنحة في الفرق بين القيمة الحالية للمبلغ الإجمالي المقرر إعادة جدولته (أي قيمة هذا المبلغ بعد استخدام سعر خصم معين، ونرمز لها بالرمز أ) وبين القيمة الحالية – في سـنة الأسـاس – للدفعات المتتالية من خدمة الدين خلال الفترة الممتدة بعـد اتفـاق إعادة الجدولة (ويرمز لها بالرمز ب) وبالتالي فإن عنصر المنحة يساوي: (أ – ب) × ١٠٠ ÷ أ

وعنصر المنحة أو المعونة يتوقف على: سـعر الفائـدة – مـدة القرض – فترة السماح – معدل الخصم المستخدم. وعنصر المنحة يساوي صفرا إذا كان سعر الخصم يساوي سعر الفائدة، ويكـون سلبيا إذا كان سعر الفائدة أكبر من سعر الخصم، ويكون إيجابيا إذا كان سعر الخصم أكبر من سعر الفائدة، وتحرص الجهـة الدائنـة على المبالغة في رفع سعر الخصم المفترض حتى يبـدو عنصـر المنحة إيجابيا وكبيرا.

وقد اتفق في مفاوضات نادي باريس على استخدام سـعر خصـم يساوي ١٠% في عمليات إعادة الجدولة، وعند حسـاب عنصـر المعونة في القروض "الميسرة" المقدمة للدول النامية بشكل عـام. وسعر الخصم هذا مرتفع للغاية ولا يقل عن ضعف سعر الخصـم السائد في الدول الرأسمالية، ويتعلل في رفع سعر الخصـم بـأن المدين من الدول النامية "سيئ السمعة المالية".

ونحن نتفق مع د. رمزي في ضرورة استخدام المعيـار المضـاد الذي اقترحه وهو عنصـر العقـاب Runishment Element ، وهو يتمثل في مقدار التكلفة الإضافية التي نتجت عن حساب فوائد على متأخرات الدين؛ أي في الفرق بين إجمالي مدفوعات خدمـة الدين بعد إعادة جدولتها (ج) وبين إجمالي مدفوعات خدمة الـدين قبل إعادة الجدولة (د) وتكون نسبة عنصر العقاب في عملية إعادة الجدولة كالآتي: (ج – د) × ١٠٠ ÷ ج

ولمزيد من التفاصـيل راجـع ص ص ١٠ – ١٢ مـن البحـث المـذكور وأيضـا E.K. Hawkins, The **Principles of Development Aid,** (Penguin Modern Economics, 1970), p.p. 25 – 43.

(١٧) نقلاً عن John Waterbury (وهو اقتصادي أمريكـي لـه دراسات منشورة عن الانفتاح الاقتصادي على ضوء عملية مسـح واسعة استغرقت أكثر من عام) وذلك فـي حـديث خـاص مـع المؤلف.

(١٨) إبراهيم نافع، جريدة الأهرام، (١٩٧٧/١١/٢٥).

(١٩) بيان وزير المالية أمام مجلس الشعب، مرجع سابق.

(٢٠) د. محمد دكروري قطب في حزب الحكومة. وقد تلقى مكافأة على مواقفه، ولحفزه على المزيد، فعين مديرا ورئيسا في البنـك المصري الأمريكي، رغم مخالفة ذلك الصريحة للقـوانين وعلـى رأسها النص الذي يمنع تعيين عضو مجلس الشعب فـي مجلـس إدارة شركة أثناء عضويته إلا إذا كان أحد المؤسسـين أو مالكًـا لعشرة في المائة من الأسهم أو شاغلاً للعمل قبل العضوية "ولكـن أحدا لا يسأل عن القانون"، **مجلة الأهالي،** (١٩٧٨/٥/٣).

(٢١) **مضبطة الجلسـة** ٥١ (١٩٧٧/٥/٢٨) الفصـل التشـريعي الثاني، مجلس الشعب، انظر أيضا ملحق ٢.

(٢٢) **مضبطة الجلسـة ٧١** (١٩٧٧/٧/١٨)، الفصـل التشـريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٢٣) توماس. م. كلين: "مركز الديون الخارجية للـدول الناميـة"، **التمويـل والتنميـة العـدد ٧ – ملحـق الأهـرام الاقتصـادي،** (١٩٧٧/١/١٥)، ص ٢٦. ويبدو رغم توافر بيانات كاملة أن حجم الائتمان المقدم من المؤسسات التمويلية الخاصة زاد خلال السنوات الأخيرة، ويبدو أن نسبة مرتفعة من هذا الائتمان كانت ذات فائـدة متغيرة، وذات اتجاه مرتفع بالمقارنة مع السنوات السـابقة، ففـي المتوسط ارتفع متوسط سعر الفائدة في سوق لنـدن عـام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ إلى مستويات أكثر مـن الضـعف بالنسـبة للمعـدلات

المطبقة في أوائل عام ١٩٧٤. "الدول النامية والدخول إلى أسواق المال العالمية"، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢٤) إيسهان كابور "المصادر المتاحة للعملات الأوروبية أمام الدول النامية"، **التمويل والتنمية – ملحق الأهرام الاقتصادي**، (١٩٧٧/١٠/١٥)، ص ص ٥٥ – ٦٧.

(٢٥) رغم ما توصي به التسمية، فإن سوق الدولار الأوروبي لا يقتصر على أوربا، فهو يشمل تعامل البنوك فيما تملكه من دولارات في أي مكان خارج الولايات المتحدة – أيضا توجد أسواق مشابهة للعملات الأوروبية، ولكنها محدودة بالنسبة للدولار الأوروبي.

(٢٦) أيزوكي ساكاكيبارا "الأهمية النسبية لسوق العملات الأوروبية"، **التمويل والتنمية – ملحق الأهرام الاقتصادي**، (١٩٧٥/١٠/١)، ص ص ٤٩ – ٥٩.

(٢٧) **International Herald Tribune,** (6-7 – 1976) and 24- 12-1976)

(٢٨) **انظر د. جورج قرم، المرجع السابق، ص ص ٤٤ – ٥٤.**

(٢٩) هيلين هيوز، "الديون الخارجية للبلاد النامية"، **التمويل والتنمية، عدد ١١ – ملحق الأهرام الاقتصادي**، (١٩٧٨/١/١٥).

(٣٠) يكتب مثلاً إيزوكي ساكاكيبارا أن "من يتطرق إلى موضوع سوق العملات الأوروبية يحتاج إلى دروس في السحر، إلى جانب عقلية شارلوك هولمز على الأقل، لأن هذا المجال يزخر بالعديد

من الإشارات الضمنية حول: الغموض – الألغاز – السحر.. إلخ، من جانب معظم الاقتصاديين المعاصرين المشهورين، فقد كتـب البروفيسور (ماكلوب الودز) عن: **القصة الغامضة** لسوق الـدولار الأمريكية. وأشار في مجال آخر إلى أوجه التشابه بين الدولارات الأوروبية والأرانب السحرية. أما (تشارلز كندلبرجر) فقد كـرس نفسه لدراسة ألغاز سوق الدولار الأوروبية. بينما يميل (ميلتـون فريدمان) إلى إسنادها بصفة كلية إلى مجرد سحر قلم الحسابات – (مرجع سابق ص ٤٩). إن أسرار سـوق العمـلات الأوروبيـة كأسرار الشركات العابرة للجنسـية تخفـي علـى المتخصصـين والمراقبين في الدول الغربية – وشركات الـنفط مثـال واضـح، وحين نشرت عام ١٩٧٣ مؤسسة "بـرايس وترهـاوس" – التـي تتولى أعمال المحاسبة لشركات النفط الكبرى – عرضا للأساليب المحاسبية في ٣٠ شركة نفطية، كشفت تنوعا بحيـث لا يسـتطيع متخصص جاد في اقتصاديات الأعمال أن يقارن بشـكل معقـول الأوضاع المالية بالنسبة لأي شركتين من الثلاثـين – كمـا قـال ليزاسيان عضو الكونجرس الديمقراطي عن ويسكونزين – راجـع عادل حسين: **النفط من خلال الثورة**، (بيروت: المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر، ١٩٧٧) ص ٣٥/٣٦ – وقد اعتمدت شـركات النفط على المبالغة في تصوير التعقيد المحيط بعملها سـواء فـي مجال الإنتاج أو التسويق أو تحديد الأسعار والأرباح وقد تمكنـت بعض الأقطار النفطية من التغلب على وهم العجز عن فهم أسرار اللعبة في بعض المراحل. ولكن لا زالت بعض الأقطار تحت نفس

الإحساس بالعجز، وضاعفته البنوك بأسرار التصرف الرشيد فـي الأموال، وهذا الجانب النفسي أداة هامـة تتضـافر مـع الأدوات الأخرى لإحكام السيطرة.

(٣١) إن الفارق بين من نسجوا خيوط اتفاق القرض هذا وبين حال السلطات المصرية – في مرحلة انحدارها – يتمثل دون تمحـيص كثير في أن الأولين جهدوا في اختيار كل كلمة، وتحسـبوا لكـل الاحتمالات، وفي المقابل نجد – على الجانب المصري – التفريط وفقدان الحذر باديين في الأخطاء المطبعية العديدة (فضلاً عن عدم الدقة في الترجمة) سواء في الجريدة الرسـمية، أو فـي الـنص المنشور بمضبطة مجلس الشعب، وعلى كل فإن أعضاء المجلـس لم يقرءوا النص أصلاً.

راجع: **مضبطة الجلسة ٧٠** (١٩٧٧/٧/١٨) – الفصل التشـريعي الثاني، مجلس الشعب. الجريدة الرسمية، (١٩٧٧/٢٨,٧)، العـدد ٣٠ تابع "أ".

(٣٢) البنوك العاملة في مصر والمشاركة في القرض وقت توقيـع الاتفاقية/ البنك العربي الدولي (١٠ مليون دولار) – البنك العربي الأفريقي (٧,٥ مليون دولار) – بنك تشـيز الأهلـي (٢ مليـون دولار).

(٣٣) راجع مثلاً: د. حامد سلطان ود. عبد ا العريـان: أصـول القانون الدولي، (القاهرة: مكتبة النهضة المصـرية، ١٩٥٣)، ص ٥٨٨/ ٥٨٩) ود. علي صادق أبو هيف، القانون الـدولي العـام،

(الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٧٥)، ٢٣٥/٢٣٢.

(٣٤) د. علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص ص ٢٥٢/ ٢٥٣.

(٣٥) د. علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٣٦) بنوك الأغلبية يقصد بها في هذه الاتفاقية البنوك الدائنة بأكثر من ٥٠% من إجمالي القروض في الوقت المعين، أو في حالة عدم وجود قروض قائمة، البنوك التي تجاوز ارتباطاتها نسبة قدرها ٥٠% من إجمالي الارتباطات.

(٣٧) **نص مشروع الاتفاقية عن تقرير اللجنة الثالثة لقسم الفتوى في شأن مراجعة مشروع الاتفاقية العامة لتمويل خط أنابيب بترول خليج السويس/ البحر الأبيض المتوسط** (سوميد)، (القاهرة: مجلس الدولة، إدارة الفتوى لوزارة الصناعة والبترول والثروة المعدنية).

(٣٨) **الملاحظات مرجعها. سجل اللجنة** ١٩٧٢/٩٦، (مجلس الدولة – المكتب الفني للجان الفتوى، تحريرا في ١٩٧٢/٧/١١).

الرد على الملاحظات: (مجلس الدولة – إدارة الفتوى – اللجنة الثالثة).

(٣٩) كان قرض تشيز مانهاتن بدوره جزءا من مجموعة قروض عقدتها الحكومة المصرية لنفس الغرض في نفس الفترة نظمتها نقابات إصدار (كونسورتيا) رأس إحداها تشيز مانهاتن، ونظمت

الثانية مؤسسة براندت البريطانية (٥٠ مليـون دولار)، والثالثـة اتحاد البنوك العربية والفرنسية (١٠٠ مليون دولار) – انظـر، د. علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ١٥٣، ويوسف أحمـد، مرجـع سابق، ص ٦٥.

(٤٠)

"**The Fortune Directory", Fortune,**(May 1975), also (Angust 1975).

(٤١)

Capital Investments of the World Petroleum Industry- 1977, (New York: Chase Manhattan Bank, 1978), pp. 4 – 5.

(٤٢)

R. Engler, The Brotherhood of Oil, Energy Policy and the Public Interest, (Chicago and London: The University of Chicago Press, 1977), p. 24.

(٤٣) انظر مثلاً:

"Aramco Cable to its four shareholders, June 1, 1973", **Multinational Corporations, and United States Foreign Policy, Hearings before the Subcommittee on Multinational Corporations before the Subcommittee on Foreign Relations. U.S. Senates 93 d Congress, 2 nd Session,** (Washington: 1974), part 7. Also, "Briefing papers for American Policy makers visiting Dhahran", Ibid, pp. 517 – 28.

(٤٤)

Ibid, pp 504 – 77, "Confidential report of meeting of Oilmen witlking Faisal", (May 23, 1973).

(٤٥) Ibid, pp. 576 – 77, "Memorandum to President Nixon", (October 12, 1974).

(٤٦) A. Sampson, **The Seven Sisters, The Great Oil Companies and the World They Made,** (London: Hodder and Stroughton, 1975), p. 504.

(٤٧) Sampson, Ibid, p. 315.

(٤٨) **New York Times,** (8 – 2 – 1974), after John Woterbury, **The Opening,** Part I, op. cit., p. 7.

(٤٩) لمتابعة إعادة جدولة الديون الخارجية في شـكلها التقليـدي: راجع "دراسة د. رمزي زكي" في المـؤتمر الأول للاقتصـاديين المصريين، مرجع سابق، ص ص ٣ – ١٦. وقد سبق أن توصلت الحكومة المصرية إلى اتفاقيات لإعادة الجدولة من النوع التقليدي، بالنسبة للالتزامات العامة والدولية ووقعت اتفاقية لإعادة جدولة مع الولايات المتحدة شملت: التزامـات قـانون فـائض الحاصـلات الزراعية وقروض وكالة التنمية الدولية وبنك التصدير والاستيراد وشركة جنرال موتورز – وبالنسبة لتسهيلات المـوردين وقعـت اتفاقيات إعادة جدولة مع كندا والمملكة المتحدة (١٩٦٩/٦/١) ومع الولايات المتحدة (١٩٧١/٢/٦) والمكسيك (١٩٧١/٦/٢٤) والبيان (١٩٧٣/٤/٢٨) وألمانيا الغربيـة (اتفـاق ١٩٧٣/٢/٨ واتفـاق ١٩٧٤/٤/٨). ويلاحظ أن الحكومة المصرية نجحـت فـي ذلـك

الوقت في عمل ترتيبات منفصلة مع الأطراف المختلفة، ولم يكـن الدائنون قد تمكنوا بعد من تشكيل جبهة موحدة في مواجهتها.

(٥٠) نعتمد في عرض البيانات الكمية عـن المعونـات العربيـة، وكذلك في عرض الأطروحات المقدمة لتفسيرها على: د. إبراهيم شحاته وروبرت مابرو، "معونات دول الأوبك – دراسة تحليليـة"، النفط والتعاون العربي، المجلد ٤ السنة ١٩٧٨، ص ص ١٠٠ – ١٢٥.

(٥١) شحاته ومابرو، المرجع السابق، ص ص ١٠٠ – ١٠١ وص ص ١١٦ – ١١٧.

(٥٢) د. عبد المنعم القيسوني، "التطـورات العالميـة الاقتصـادية الأخيرة للعالم العربي ولمصر"، مصر المعاصرة، (نيسان/ إبريـل ١٩٧٤)، العدد ٣٥٦، ص ١٤.

(٥٣) محمـد حسـنين هيكـل، حـديث إلـى مجلـة الأهـالي، (١٩٧٨/٤/١٩).

(٥٤) جورج قرم، الاقتصاد العربي أمام التحدي، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٥٥) التوظيفات المالية لفوائض البلدان النفطية "بمليارات الدولارات"

	١٩٧٤	**١٩٧٥**	**١٩٧٦**	**١٩٧٧**
تمويل مباشر *				
- لأجل طويل	١٧	٢١,٥	٢٣,٢	٢١,٩
- لأجل قصير	١٣,٧	٠,٣	٢	٠,٣

إعادة التدوير

- مؤسسات رسمية	٣,٥	٤	٢	٠,٣
- الأسواق الأوروبية	٢٢,٨	٩,١	١٢,٦	١١,٩
المجموع	**٥٧**	**٣٥,٢**	**٣٥,٨**	**٣٣,٨**

(المصدر: التقرير السنوي لمصرف التسويات الدولية لعام ١٩٧٨، ص ٩٥).

(*) يتضمن التمويل الطويل الأجل التوظيفات في السندات وكذلك في الأسهم والعقارات (موجودات حقيقية)، بالإضافة إلى مختلف أشكال القروض والهبات الممنوحة خاصة للبلدان النامية. أما التمويل القصير الأجل فيتضمن الودائع بالدولارات في الولايات المتحدة، وبالإسترليني في لندن، كما أنه يتضمن التوظيفات بسندات على الخزانة الأمريكية والخزانة البريطانية.

نقلاً عن ميشيل لولار، "التعاون المالي بين العرب وأوروبا في مواجهة الاحتكار الأمريكي للعلاقات"، المستقبل العربي، (١٩٨٠/٦).

(٥٦) جورج قرم، الاقتصاد العربي أمام التحدي، مرجع سابق، ص ص ٤١ – ٤٢، ١٤٥ – ١٤٨.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة انظر: ميشيل لولار، التعاون المالي.. إلخ، مرجع سابق، ص ص ٨٥ – ٩٥.

(٥٨) د. إبراهيم شحاته، "مستقبل المعونات العربية"، المستقبل العربي، (١٩٨٠/٦)، ص ٧٢.

(٥٩)

Jim Hogland and P. Smith, "Saudi Arabia and U.S. – a Global Power Relation ship", **Washington Post,** (22-12-1977).

Idem, "Saudi Wealth: A National Secret", **Washington Post,** (26-12-1977).

(٦٠)

E. Nakhleh, **The United States and Saudi Arabia. A Policy Analysis (**Washington D.C. American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975), pp. 65 – 66.

(٦١) انظر هامش رقم ٥٦ و ٥٩.

الفصل الرابع

إعادة تركيب الصورة بعد تحليل الأجزاء

أولاً: إعادة تركيب الصورة العامة:

بعد المطالعة التحليلية للاتفاقات المختلفة (في الفصلين الثاني والثالث). نجري في هذا الفصل محاولة أولى لتبين ما يشكله وضع الأجزاء إلى جوار بعضها البعض، ولدراسة شبكة العلاقات بين هذه الاتفاقيات.

(١)

مصادر التدفقات الخارجية الإجمالية

أوضحنا عند الحديث عن قروض المشروعات أن حجم المستخدم من القروض العربية، يتفوق كثيرا عن حجم قروض المشروعات المستخدمة من أية مجموعة دولية أخرى، وبعد الحديث عن الودائع، وبعد القروض النقدية الكبيرة التي مولت تحويل الديون القصيرة الأجل إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل، وأيضا مع تدفقات المنح (مبالغ الدعم)، تزداد الحصة المطلقة والنسبية لدول الخليج في إجمالي التمويل الخارجي، كما يبدو في جدول (١).

وتتضح دلالة الأرقام الواردة [(١)] في الجدول (١) حين نلحظ أن القيمة الإجمالية للقروض والمنح العربية الرسمية

(٧٩٢٠,٥ مليون دولار) تزيد عن مجموع القروض والمنح المقدمة من كل الحكومات الغربية وإيران والبنـك الـدولي (٥١٠٥ مليون دولار) بنسبة ٥٥% - وتزيد عـن إجمـالي القروض من كل الحكومات الغربية وإيران (٤١٣٨ مليـون دولار) بنسبة ٩١,٤%.

ونظرا لأن ما يقرب من ٩٠% من التدفقات العربية كان عبارة عن تدفقات نقدية بأشكال وشروط مختلفة، فإن نسـبة الاستخدام الفعلي كانت بالغة الارتفاع (٦٧٥٠ مليون دولار) في حين أن المستخدم من إجمالي قروض ومنح الحكومـات الغربية وإيران لم يتجاوز ١٩٦١ مليون دولار، وإذا أضيف المستخدم من قروض البنك الدولي يرتفع الرقم إلـى ٢٢٠٦ مليون دولار؛ أي أن الرقم العربي يزيد عن الرقمين المقابلين بنسبة ٢٤٤% و ٢٠٥% على التوالي.

بل إن ما قدمته دولة الكويـت وحـدها إلـى الاقتصـاد المصري (٢٦٦٠ مليون دولار) يزيد عـن كـل القـروض والمنح التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة (٢٣٥٧ مليـون دولار) ويزيد رقم المستخدم فعليا من الأموال الكويتية عـن الرقم المقابل من "مسـاعدات" الولايـات المتحـدة بنسـبة

١٥٣,٧%، وتزيد العربية السعودية بنسبة ١٨٠%، بـل إن المستخدم من أموال دولة الكويت كان يزيـد عـن إجمـالي المستخدم من كل المصادر الغربية مجتمعـة بحـوالي ٧%، والمستخدم من أموال السعودية كان يزيد بحوالي ١٨% ومع ذلك فإن الأرقام العربية لا تشمل أيضا المبالغ التـي كانـت السعودية قد التزمت بتقـديمها لتجهيـز القـوات المسـلحة المصرية. إذ التزمت السعودية بدءا من عام ١٩٧٧ بتحمـل هذا الإنفاق طوال السنوات الأربع التالية [٢].

جدول رقم (١)

إجمالي المنح والقروض المسـتخدمة وغيـر المستخدمة من الدول النفطية العربية "بملايين الدولارات":

الجهة المانحة	الصناديق	حكومات	هيئة الخليج	ودائع	دعم	إجمالي
المجموعة العربية [١]						
١- قيمة القروض أو	٧٧٤,٥ [٢]	٤٥٨,٥	١٩٧٥	١٤٩٠	٣٢٢٢,٥ [٣]	٧٩٢٠,٥

المنح						
٢- المستخدم	٣١١,٩	٤٣٣,٥	١٢٩٢,٥	١٤٩٠	٣٢٢٢,٥	٦٧٥٠,٤
العربيـ ـ ـ ـة السعودية						
١- قيمـ ـ ـة القـ ـروض أو المنح	٢٢٥,٦	-	٧٩٠ [٤]	٥٨٧	١٤١٤,٥	٣٠١٧,١
٢- المستخدم	٨٠,٤	-	٥١٧	٥٨٧	١٤١٤,٥	٢٥٩٨,٩
دولة الكويت						
١- قيمـ ـ ـة القـ ـروض أو المنح	١٨٩[٥]	١١٥	٦٩١	٦٠٩,٥	١٠٤٦,٨	٢٦٦٠,٣
٢- المستخدم	١٢٩	١١٥	٤٥٢	٦٠٩,٥	١٠٤٦,٨	٢٣٥٢,٣

(١) كافة الأرقام حتى ١٩٧٧/١١/٣٠ – ومبالغ الـدعم تقتصر على الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٧/١١/٣٠.

(٢) أدخلنا في حساب الصناديق العربية قـروض بنـك التنمية الأفريقي والأوبك.

(٣) تفاصيل الدعم – بالترتيب: الرقم الإجمالي – رقـم السعودية – رقم الكويت على التـوالي (بـالمليون

جنيه): دعم وِفْقًا لمؤتمر الخرطوم: ٢٧٤ – ١٤٠ – ١٢٧/ دعم وِفْقًا لمؤتمر الرباط: ٢٩٢,٣ – ٦٦,٦ – ١١٣,٦/ دعـــم المعركـــة: ٤٣٣,٩ – ١٩٨,٨ – ١١٩,٤/ دعم إضافي: ٢٨٨,٩ – ١٦٠,٤ – ٥٨,٧/ المجموع: ١٢٨٩,١ مليون جنيه = ٣٢٢٢,٥ مليون دولار – ٥٦٥,٨ مليون جنيه = ١٤١٤,٥ مليـون دولار – ٤١٨,٧ مليون جنيه = ١٠٤٦,٨ مليـون دولار.

(٤) محسوبة على أساس الأنصبة النسبية في رأسـمال الهيئة.

(٥) لا يشمل أرقام الصندوق العربي.

وقد حللنا وضع التحويلات العربيـة البالغـة الصـعوبة (الودائع)، ولكن ينبغي أن نذكر – في المقابل – أن تحويلات الدعم التي لا ترد كانت تمثل ٤٧,٧% من إجمالي التـدفقات العربية المستخدمة، وكانت هذه المنح وحـدها تزيـد عـن إجمالي القروض الرسمية المستخدمة (من الـدول الغربيـة والهيئات الدولية) بنسبة ٤٦%.

ويعني كل هذا أن مأخذنا الأول على التـدفقات النقديـة والمالية العربية لم يكن ينصب على المقدار، أو على الشروط المالية، على نحو ما فعل الاقتصاديون الرسميون في مصر.

والحقيقة أن هؤلاء الاقتصاديين والسياسيين كذبوا حـين ألقوا عبء المصاعب الحالية على الموروث من القـروض السوفيتية من جانب، وعلى "شح" الـدول النفطيـة والـدول الغربية من الجانب الآخر، وبالنسبة للقروض السوفيتية كانت المغالطة تتم بوعي وتعمد، ولكن بالنسبة للدول النفطيـة قـد يضاف إلى المغالطة الجهل، فقد تحدثوا كثيرا عن "مشـروع مارشال عربي" ولا نعرف نحن ولا هم ماذا كان يقصـدون من هذا الكلام، إذ بدأ أنهم لا يعرفون عن مشروع مارشـال أكثر من اسمه، وبدا أنهم كانوا يتصورون أن المشروع كان مجرد فيض من الأموال انهمرت على أوروبا الغربيـة بـلا حساب، ولذا فإننا نكتفي بإيضاح أن مجمـوع الإنفـاق فـي مشروع مارشال (لـ ١٦ دولة أوروبية) لـم يتجـاوز منـذ بدايته في ٣ نيسان/ إبريل ١٩٤٨ إلى نهايته في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٥٢- ١٢٩٩٢ مليون دولار [٣]، وحتى مع حساب انخفاض قيمة الدولار، فإن ما تلقته مصر من مساعدات يزيد

على كل ما تلقته الدول الأربع التي استحوذت على نصـيب الأسد من مشروع مارشال: بريطانيا – فرنسا – إيطاليـا – ألمانيا الغربية، فمجموع ما تلقته هذه الدول معا كان حـوالي ٨٥٠٠ مليون دولار (حوالي ٦٦% من المشروع).

قد نرى نحن أيضا – ورغم هذه المقارنات – أن الاقتصاد المصري يحتاج – من حيث الكم – قدرا أكبـر مـن دعـم الأموال العربية، ونعتقد أن الاقتصاد المصري – في ظروف تنمية مستقلة جادة قادر على استيعاب معدلات متزايدة مـن القروض والاستثمارات العربية المشتركة، ولكن هذه قضـية أخرى. فأولاً لم تكن هناك تنمية مستقلة في سنوات الانفتاح، وثانيا فإن طلب المزيد لا يعني أن ما وصل فعلاً كان قليلاً، أو أن قلته كانت سببا في الاختناقات والإفلاس. ففي حالتنـا الراهنة وفي كل الأحوال، لا ينبغـي أن ينصـب الاهتمـام والتقويم على كم التدفقات وشروطها المالية، بقدر ما يتركـز حول هدف وأسلوب استخدام هذه التدفقات، ويتضـمن ذلـك بالضرورة محاكمة مدى الرشد والكفاءة في إدارة الاقتصـاد المصري – لقد مثلت التدفقات العربية حجما كبيـرا نسـبيا، ومثلت القسم الأكبر من "المسـاعدات" المقدمـة للاقتصـاد

المصري، حتى عام ١٩٧٧، ولكن هذا لم يكن يعني – كما أسلفنا وكما سيجيء – إلا تمويل مخطط وضعه آخرون يهدف إلى إخضاع مصر.

(٢)

قروض المشروعات

استخدامات "المساعدة" العربية (في هيئة قروض نقدية كبيرة) من أجل فرض السيطرة الأجنبية على إدارة الاقتصاد المصري، رأينا بعض معالمها في الاتفاقيات المعروضة بالفصل الثالث. وباقي المعالم تتطلب تنقيبا في مجالات أخرى غير الاتفاقات المنشورة. وينطبق الكلام نفسه في الواقع على استخدام "المساعدة" على هيئة قروض مشروعات، فالجهات المخططة لهذه القروض لا تتضح الأبعاد الكاملة لأهدافها وسلطتها من مجرد المتابعة لما جاء في الاتفاقيات المنشورة، ولكن نظرا لتعدد هذه الاتفاقيات يتطلب الأمر وقفة لمتابعة "الغابة" التي تتشكل من مجموع "الأشجار".

أ- الهيكل القطاعي لقروض المشروعات:

نقتصر هنا على اتفاقيات المشروعات التي تحمل شـبهة القروض الميسرة. وغاية هذه الاتفاقيات تشكل معا أبعـادا لا تدرك عند بحث كل اتفاقية على حدة، وهي تكشف بالتـالي انتظام التحرك وفْق أولويات محددة بحزم، ووفْـق تخطـيط استراتيجي (لم يكن معلنًا في البداية). كان هيكـل التوزيـع القطاعي للمشروعات (وفْقًا للاتفاقيات المنشورة في الجريدة الرسمية حتى منتصف ١٩٧٧) كما في الجدول رقم (٢).

جدول (٢)

هيكل التوزيع القطاعي لقروض المشـروعات المحددة حتى ١٩٧٧/١٢/٢٧:

الجهة المقرضة	المجموع (مليون دولار*)	% هياكل ارتكازية	% صناعة	% زراعة
الوكالة	٥١٠,٨	٥٧,٢	٣٦,٤	٦,٤
البنك	٣٧٤	٤٣,٣	٢٩,٩	٢٦,٧
ص. العربية	٥١٢,٣	٥٧	٤٢,٩	-

اليابان	١٩٨,٤	١٠٠	-	-
الإجمالي	**١٠٩٥,٥**	**%٥٩,٢**	**%٣٢,٥**	**%٨,٣**

(*) مستبعد من الإجمالي أرقام القروض السلعية المستخدمة لاستيراد السلع الاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج – واستبعدت قروض أوربا الغربية لصعوبة تحديد هيكل استخداماتها وفْقًا للبيانات الواردة في اتفاقيات القروض معها.

يتضح من جدول (٢) أن مشروعات الهياكل الارتكازيـة احتلت الأولوية الأولى في قروض مختلف الجهات المقرضة، وكذلك بين إجمالي قروض المشـروعات (حـوالي ٦٠%)، وكانت نسبة الصناعة حوالي ٣٣% والزراعة ٨%. وأحيانًا يبدي المقرضون قدرا من المرونة في مناقشات المشروعات المحددة مع الفنيين المحليين، ولكن في كل الأحوال كان هناك تقيد بإطار الهيكـل العـام، وكافـة الجهـات المقرضـة، أو "المساعدة" تحركت في الإطار نفسه في خطوط متوازيـة ومتساندة ومعروف أن القروض الخارجية تهدف إلى تـوفير المكون الأجنبي. وتوفر المكون الأجنبي يقتضي تخصـيص مقابل محلي. وكلما زاد اعتماد اقتصاد ما علـى القـروض الخارجية لتوفير المكون الأجنبـي، زاد تحكـم المقرضـين

الأجانب في تخصيص الموارد المحلية المتاحة، وبمعنى آخر زاد قدرة المقرضين على تحديد البرنامج الاستثماري في البلد المقترض بما يتفق مع استراتيجيتهم.

ب- توسيع دائرة الإشراف المباشر:

إلا أن المقرضين لا يكتفون بهذا القدر من التوجيه غير المباشر، فهم يستفيدون من موقع القوة الذي امتلكوه كي يملوا على المقترض توسعا مقننًا لدائرة سلطاتهم، وقد أوضح عرض الاتفاقيات المختلفة (الفصل الثاني) أن الجهات المقرضة لم تكتف في اتفاقياتها بتوجيه برامج الاستثمار عبر إتاحة التمويل لمشروعات مختارة، فهي تتولى الإشراف الكامل على هذه المواقع، ونضيف الآن أنها استخدمت مواقعها في أي مشروع للوثوب إلى حق التخطيط والإشراف على مجمل القطاع الذي يعمل في نطاق المشروع المستفيد من القرض، بل وانتزعت حقوقًا واسعة للتدخل في السياسة الاقتصادية العامة من خلال اتفاقيات القروض المتناثرة.

في نطاق الهياكل الارتكازية نجد مثلاً في قناة السويس اتفاقًا على إجراء دراسة اقتصادية وفنية حول كيفية التمويل والتنفيذ الأمثل ومراحل التنفيذ لمشروع تطوير قناة السويس

(تتم في كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٧٧) والجهـة القائمـة بالدراسة يتم تعيينها بالاتفاق مـع البنـك الـدولي، وتـنص الاتفاقية مع البنك [٤] على ترك فرصة كافية للبنك للتعليـق على الدراسة، وذلك قبل تقرير الأبعاد ومراحل التنفيذ المثلى لهذا التوسع، وبعد إقرار البنك للدراسة يبدأ الإشراف المباشر على التنفيذ والإدارة لكل المرفق، وليس في نطاق القرض.

وفي الطاقة الكهربائية عقدت هيئـة الكهربـاء اتفاقيـات مختلفة مع البنك الدولي والوكالة الدولية والصناديق العربيـة وجهات أخرى. ونصت كل اتفاقية على حق الجهة المقرضة في مراجعة برامج الاستثمار الطويل الأجل والاستخدام فـي كل قطاع الطاقة الكهربائية، وهذا هو النص المسـتخدم فـي إحدى الاتفاقيات "يلتزم المقترض بأن يطلع الصندوق العربي بشكل منتظم على نتائج دراسة قطاع الكهرباء في مصر حتى سنة ٢٠٠٠ م التي يقوم بها بيت الخبرة الاستشاري، ويمولها برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتتشاور الهيئة (هيئة كهرباء مصر) مـع الصندوق العربي حول تنفيذ توصيات تلـك الدراسـة " [5].

وتنص الاتفاقية نفسها على "يلتزم المقترض بأن تطبق الهيئة

تعريفة الأسعار على مستهلكي الطاقة الكهربائية دون تمييـز بين المستهلكين، ويلتزم المقترض بأن تطبق الهيئة تعريفـة الأسعار بحيث تغطي جميع تكاليف توليـد ونقـل وتوزيـع الطاقة وتعطي عائدا ملائما على الأصول المستغلة". وتـأتي اتفاقية أخرى مع وكالة التنمية فتنتزع حقوقًـا مكملـة لمـا حصلت عليه الجهات الأخرى: "سوف يضمن الممنوح توفير تمويل طويل الأجل كاف لبرنامج التوسع المصرح به للهيئة (ولاحظ تعبير "المصرح به") ولاية إضـافات أو تعـديلات عليه. سوف ينقسم هذا التمويل بالتساوي بين أسهم الاكتتاب في رأس المال والقروض بحيث لا تزيد نسبة المديونية إلـى رأس المال في كل عملية إقراض عن ١,٥: ١ وبالإضـافة إلى ذلك فإن التعريفات سوف تكون عند مستوى عال بشكل كاف ليغل عائدا سنويا لا يقل عن ٩% على متوسط صـافي الأصول العامة الثابتة والمقيمة والمعـاد تقييمهـا بصـورة مناسبة" (٦).

بهذا النص الأخير ضمنت الجهات الدائنة التزام الحكومة المصرية بتخصيص كل الموارد المطلوبة لتنفيذ المشـروع الاستثماري لقطاع الكهرباء الذي وضعته الجهات الخارجية،

أي أنها وسعت دائرة تحكمها الفعلي والقانوني فـي توجيـه الموارد المحلية، وبشكل عام حققت الجهات الدائنة، وبتوزيع مناسب للأدوار، أنها أصبحت المرجع الأخير على مسـتوى قطاع الطاقة الكهربائية، تخطيطـًا وتنفيـذًا وإدارة (راجـع الفصل الثاني – الصناديق العربية) ويلاحظ تحديد الجهـات الدائنة لتعريفة الأسعار، ويلاحظ النص علـى توحيـد هـذه التعريفة بلا تفرقة بين المستهلكين، وهـذا الشـرط الأخيـر لا يمثل تحكما فقط في إدارة هيئة الكهرباء، فهو تدخل فـي اقتصاديات "الماكرو"، أو في السياسـات الاقتصـادية علـى المستوى القومي، لأنه يقصد منع الدولة من مساعدة بعـض المشروعات الاستراتيجية في شكل تخفيض سعر مـدخلات الطاقة. والمقرضون – في هذا الشـرط – يتحركـون فـي تنسيق مع صندوق النقد الدولي والمستثمرين الأجانب لفرض مطالباتهم بما يسمى "إصلاح المسار الاقتصادي".

وفي مياه الشرب والمجاري قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي قرضا لتمويل مشروع مجاري حلوان [٧]، وبهذه المناسبة ألزم الصندوق الحكومة المصرية بوضع ٣٠٠ ألف دينار كويتي من حصيلة القـرض تحـت تصـرف وزارة

الإسكان والتعمير لتستعين بهذا المبلغ فـي دراسـة تطـوير قطاعي المياه والمجاري في منطقة القاهرة الكبـرى. ومـع تحديد الصندوق لجهة الإشراف المصرية (وزارة الإسـكان والتعمير) نصت الاتفاقية على تفاصـيل المطلـوب، فعلـى المقترض أن "يستعين بأحد بيوت الخبرة الاستشاري العالمية لإجراء دراسة شاملة لتطوير قطاعي المياه والمجاري فـي منطقة القاهرة الكبرى، ومن ذلك تخطيط التوسع فيها حتـى عام ٢٠٠٠، وتصميم الهياكل التنظيمية والمناسـبة لعملهـا، وتطوير أساليب العمل الإداري والفني بهما، ووضع تعريفـة الرسوم والأسعار التي يدفعها المستفيدون من مرفقي الميـاه وخدمات المجاري والصرف الصحي". ولا يترك الأمر بعـد ذلك لإشراف الوزارة المصرية؛ إذ " يتم تحديد إطار الدراسة ومنهاج العمل واختيار بيت الخبـرة الاستشـاري بموافقـة الصندوق العربي وتتم مراجعـة نتـائج الدراسـة وتنفيـذ التوصيات بالتشاور مع الصندوق العربي، ويكون تعيين بيت الخبرة الاستشاري شرطًا من شـروط نفـاذ الاتفاقيـة" إن الصندوق هنا هو صاحب الموافقة النهائيـة وبالتـالي فهـو صاحب القرار فيما يتعلق بمستقبل كل هذا المجال حتى عام

٢٠٠٠؛ وإذا لم ينفذ هذا الشرط لا يقدم القرض (٨ مليـون دينار كويتي).

مثال آخر من الاتفاقية مع الصندوق العربي أيضا للإسهام في تمويل مشروع مياه الشرب بالفسطاط في القاهرة [٨]. في هذه الاتفاقية نص الصندوق مرة أخرى على مسألة الاستعانة ببيت الخبرة الأجنبي، ولكنه أضاف حقًا جديدا هـو تحديـد تعريفة أسعار المياه التـي يقـوم بإعـدادها بيـت الخبـرة الاستشاري العالمي، وذلك وِفْق الأسس التالية:

"تغطية التكاليف بالإضافة إلى عائد الاستثمار لا يقل عن ٦% سنويا يتم حسابه وِفْقًا للقواعد المذكورة في الملحق (رقم ٣) من الاتفاقية.

- عدم التمييز في أسعار المياه بين المستهلكين سواء في ذلك الإدارات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو أفراد الجمهور.

- الحد من الإسراف في استعمال المياه عن طريق تطبيق أسلوب الشرائح ذات الأسعار التصاعدية.

- تطبيق التعريفة الموحدة في جميـع منـاطق القـاهرة الكبرى التي تزودها الهيئة بالمياه دون استثناء".

ونلاحظ هنا نفس ما قلناه في قطاع الطاقة الكهربائية؛ أي الإصرار على منع الدولة من دعـم بعـض المشـروعات الوطنية، أو مشروعات القطاع العام. أي منعها مـن تقـديم "إعانات مستترة" حسب تعبيرات صندوق النقد الدولي.

- **ميناء الإسكندرية:** توسيع وتطوير ميناء الإسـكندرية مهمة اجتذبت القروض والشروط، وسبق أن عرضنا نـوع الإشراف الذي تتعرض له هيئة ميناء الإسكندرية وفْق اتفاقية البنك الدولي (الفصل الثاني) ولكننا نركز هنا علـى توسـيع دائرة التوجيه والإشراف المباشر خارج منطقة القرض. لقـد حصلت هيئة ميناء الإسكندرية على قروض أخرى من وكالة التنمية الدولية [٩] وكذلك من اليابان [١٠]. وباستثناء الاتفـاق مع اليابان، فإن الاتفاقات الأخرى تضافرت نصوصها فـي تأكيد وصايتها على كل برامج الاستثمار والتطـوير خـلال الفترة ٧٥ – ١٩٨٠، ومنعت أية تعديلات ومراجعات لهـذه البرامج إلا بعد موافقة المقرضين.

- السكة الحديدية: في مقابل تمويـل جزئـي للبرنـامج الاستثماري من البنك الدولي [١١]، التزمـت الهيئـة العامـة لسكك حديد مصر بأن يكون البنك الدولي هو صاحب الكلمة

النهائية في إقرار كل برنامج استثماراتها وتطويراتها، خلال الفترة من أول تموز/ يوليو ١٩٧١ إلى ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، والتزمت الهيئة "بعـدم تعـديل البرنـامج الاستثماري للسكك الحديدية إلا بموافقـة البنـك"، ونصـت الاتفاقية على أن أية زيادة ٢٠% في التكاليف المقدرة لأيـة مجموعة من مجموعات المصروفات الـواردة فـي ملحـق الجدول رقم (٥) أو ما يعادل ٣ ملايين جنيه مصري، أيهما أقل، يعتبر تغييرا جوهريا يستلزم موافقـة البنـك الـدولي. وطبعا نصت الاتفاقية بجوار ذلك على كل الشروط التقليدية التي تحقق هيمنة البنك على الإدارة واشترط ضرورة اتخـاذ الإجراءات الضرورية المرضية للبنك (شاملة تعديل الأجور والتعريفات وليست قاصرة عليهـا) وكـذلك اتخـاذ كافـة الإجراءات اللازمة للحصول على عائد سنوي مناسب لا يقل عن ٦% اعتبارا من السنة المالية ١٩٧٧ وما بعـدها: إلـخ دعما للمطلب العام المتكرر "بتحرير الأسعار" من الضـوابط الحكومية.

- **المواصلات السلكية واللاسلكية:** هنا أيضـا انتزعـت هيئة التنمية الدولية [١٢] حق إقرار البرنـامج الاسـتثماري

لتطوير هيئة المواصلات السلكية واللاسـلكية، وتضـامنت اتفاقية هيئة التنمية مع اتفاقية الصندوق السعودي في إحكـام السيطرة على الإدارة كالعادة، والتزمت هيئـة المواصـلات بمراجعة هيكل تعريفة خدمتها وقواعد الاشتراك وتزويد هيئة التنمية الدولية بنتائج هذه المراجعة في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، أو أي تاريخ – آخر يتفق عليه مـع هيئة التنمية – كذلك التزمـت هيئـة المواصـلات بإعـداد مقترحات بشأن مستوى الإيرادات للخط الواحد على أسـاس النتائج المذكورة، وذلك بالتشاور مع هيئة التنميـة – كـذلك التزمت هيئة المواصلات بإعداد مقترحات بشـأن مسـتوى الإيرادات للخط الواحد على أساس النتائج المذكورة، وذلـك بالتشاور مع هيئة التنمية – ثم تتخذ بعد ذلك كافة الإجراءات التي تدخل في نطاق سلطاتها والتي قـد تكـون ضـرورية للمحافظة على إيراداتها عند المستوى الـذي تحـدده هيئـة التنمية بما لا يقل عن ١١% من قيمة صافي الأصول الثابتة الموجودة في التشغيل والمقومة بشكل سليم بمعرفة الهيئة.

- **في قطاع الصناعة**: في قطاع الصناعة أيضا لم يقتصر استخدام القروض على التوجيه غيـر المباشـر للاسـتثمار

المحلي. هنا أيضا كان لا بـد أن يتصـاعد التوجيـه غيـر المباشر إلى قرارات ملزمـة، وبانتشـار يتجـاوز نطـاق المشروع المستفيد من قرض معين.

- **صناعة الأسمدة:** مشروع مصنع سماد طلخا رقم (٢) كان بؤرة للتمويل المشترك؛ حيث أسـهمت قـروض مـن الصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق أبـو ظبـي، ومن قطر والمصرف العربي الليبي وهيئة التنمية الدوليـة، وأسهمت أيضا وكالة التنمية الدولية بقرض لمحطة كهربـاء طلخا.

نصت اتفاقية هيئة التنمية باسم جبهة المقرضين – علـى أن المقرض أصبح من حقه أن يفـرض علـى المقتـرض (الحكومة المصرية) أن "يبـدأ فـي تـاريخ لا يتعـدى ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٥ في عمل دراسة شاملة لقطـاع الأسـمدة وفقًا للنقاط والنطاق التي يتم إعدادها بالتشاور مـع الهيئـة بإعداد ثم تنفيذ برنامج لإنتاج واستخدام وتوزيع الأسمدة"[١٣]. ونصت الاتفاقية أيضا على أن "يمارس المقتـرض أو يقـوم باتخاذ ما يلزم لممارسة السلطة اللازمة لتحديـد أو رقابـة الأسعار خارج المصنع، والتي يتم بها بيع إنتاج سماد أو (أي

شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية التـي يتبعهـا مصنع سماد طلخا رقم٢) بطريقة لا تمنـع سـمادكو مـن الحصول في كل سنة مالية على عائد معقول من اسـتثمارها بالإضافة إلى توفير العطاء اللازم لخدمة دينها المحدد في بند ٤-٤ من اتفاق المشروع، وذلك بـافتراض إنتـاج بمعـدل لا يقل عن ٩٠% من طاقتها في ظل التشغيل الفعال". ودون تقييد لنص البند السابق "يقوم المقترض بتحديد أو باتخاذ مـا يلزم لتحديد سعر بيع التجزئة لليوريا يكون مماثلاً، لسعر بيع التجزئة لأنواع السماد الآزوتي الأخرى في مصـر، وذلـك على أساس نسبة المادة الفعالة".

ويعني هذا إشرافًا على كل صناعة الأسمدة مـن خـلال المشاركة في تمويل مشروع واحد، في إحـدى الشـركات، ويشمل الإشراف تخطـيط الاسـتثمار والإدارة والأسـعار. وبالنسبة لموضوع الأسعار يلاحظ أن الاتفاقية في نيسـان/ إبريل حين لم تكن الضغوط قد نجحت نجاحها الحالي، ومن هنا تتضح أهمية التنسيق بين مقاصد صندوق النقد الـدولي وبين محاولات البنك الدولي لكي يدخل شرطًا من هذا القبيل في هذا المجال أو ذاك كلما سنحت الفرصة، والنصوص هنا

بحجة المطالبة بتحديد أسعار سمادكو عند مستوى معين تحدده هيئة التنمية الدولية ثم يطالب تماثل أسعار بيع السماد من المصادر الأخرى مع أسعار سمادكو.

- **الغزل والنسيج**: القروض المقدمة لهذا المجال – خلال الفترة محل البحث – كانت لشركة مصر بالمحلة الكبرى (وكالة التنمية الدولية)، وشركة كفر الدوار (البنك الدولي والصندوق العربي). وقد حصل المقرضون لهاتين الشركتين على حق وضع برنامج الاستثمار والتطوير لكل قطاع الغزل والنسيج. وفي الاتفاق مع الوكالة مثلاً كان النص كالتالي "يوافق المقترض على إعداد، في خلال سنة واحدة من تاريخ هذا الاتفاق، دراسة عن السياسة السعرية للمقترض بشأن الغزل والنسيج مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الوكالة على الموضوع كجزء من الحوار المستمر بالنسبة لتطور قطاع الغزل والنسيج [١٤]. وقد تم الحوار فعلاً حول برنامج التجديد لكل قطاع الغزل والنسيج يتكلف أكثر من ١٠٠٠ مليون دولار، وبدأ عام ١٩٧٨ [١٥].

- **صناعة الأسمنت**: في اتفاق البنك الدولي لتوسيع مصنع أسمنت طرة نص على أنه:

١- في ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٥، أو أي تـاريخ آخـر يتفق عليه مع البنك، سوف يتفق مع البنـك علـى عناصر دراسة شاملة للإنتاج والتوزيع وتسـهيلات التسويق في قطاع الأسمنت.

٢- بأن يعمل على استكمال الدراسة المذكورة فـي ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٦ أو أي تاريخ آخر يتفق عليه مع البنك.

٣- أن يقوم على أساس الدراسة المذكورة وبالتشاور مع البنك بإعداد برنامج استثماري للإنتـاج والتوزيـع وتسهيلات التسويق في قطاع الأسمنت.

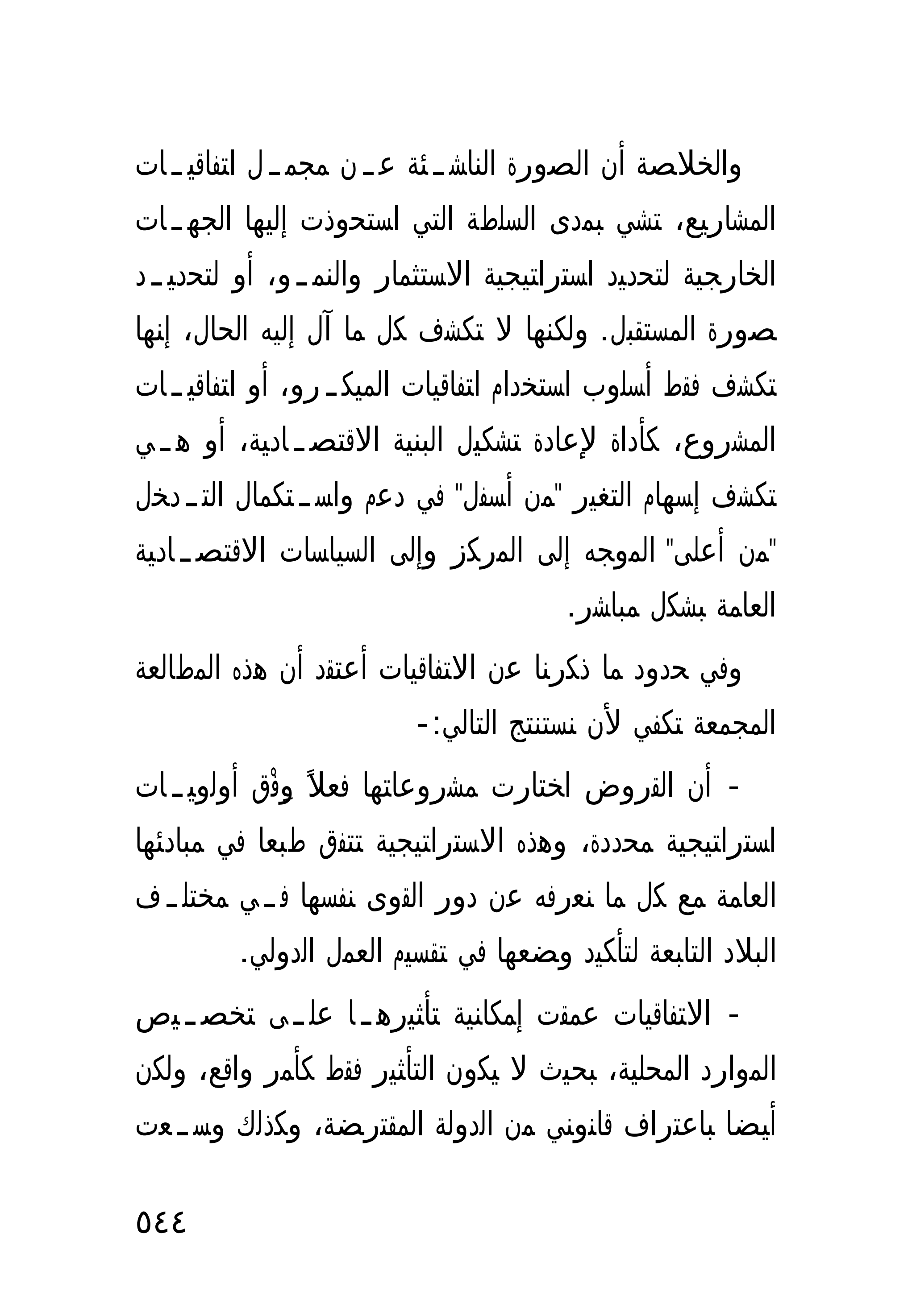
٤- أن يتشاور مع البنك قبل إنشاء، أو السماح بإنشـاء، مصانع جديدة للأسمنت إذا كان مـن نتيجـة هـذا الإنشاء تجاوز الطاقة الإنتاجية للأسمنت المسـتوى المتضمن في البرنامج الاستثماري المشار إليه فـي (٣) عاليه" [١٦].

وقد أسهمت وكالة التنمية في إنشاء مصنع أسـمنت فـي السويس (راجع الفصل الثاني) وأكـدت شـروط الاتفاقيـة اتجاهات البنك الدولي في التدخل على مستوى القطاع. وفي

موضوع الأسعار لم تقف عند تحديد سـعر البيـع لشـركة السويس ولكن طلبت "إعداد دراسة في خلال سنة من توقيـع الاتفاقية عن سياستها (أي سياسة الحكومة) السعرية المتعلقة بصناعة الأسمنت ومشاورة الوكالة من وقت لآخـر بشـأن الموقف الحالي لصناعة الأسمدة".

- في قطاع الزراعة من خلال اتفاقيات التمويل المشترك لبعض مشروعات الصرف في الوجهين القبلـي والبحـري انتزعت الجهات المقرضة الصلاحيات نفسها المعروفة فـي كل قطاع الصرف [١٧]. أما بالنسبة لمشروع مياه الري الذي يهدف إلى وضع خطة لتنظيم استخدام هذه المياه (منحة مـن وكالة التنمية) فقد انتهى إلى تكوين فريق مـديره مصـري وساعده عالم أمريكي يعمل مديرا فنيا للمشـروع، ويتلقـى الفريق مشورة اللجنة الاستشارية للمشروع التي تتشكل مـن بعض الخبراء المصريين وضابط الاتصال للشئون الزراعية التابع لوكالة التنمية أو ممثل مؤهل للوكالة يعينه مدير بعثـة وكالة التنمية الدولية (١٨). وتكفلت اتفاقيات القمح باستكمال الإشراف على قطاع الزراعة كله (الفصل الثاني).

***



والخلاصة أن الصورة الناشـئة عـن مجمـل اتفاقيـات المشاريع، تشي بمدى السلطة التي استحوذت إليها الجهـات الخارجية لتحديد استراتيجية الاستثمار والنمـو، أو لتحديـد صورة المستقبل. ولكنها لا تكشف كل ما آل إليه الحال، إنها تكشف فقط أسلوب استخدام اتفاقيات الميكـرو، أو اتفاقيـات المشروع، كأداة لإعادة تشكيل البنية الاقتصـادية، أو هـي تكشف إسهام التغير "من أسفل" في دعم واسـتكمال التـدخل "من أعلى" الموجه إلى المركز وإلى السياسات الاقتصـادية العامة بشكل مباشر.

وفي حدود ما ذكرنا عن الاتفاقيات أعتقد أن هذه المطالعة المجمعة تكفي لأن نستنتج التالي:-

- أن القروض اختارت مشروعاتها فعلاً وِفْق أولويـات استراتيجية محددة، وهذه الاستراتيجية تتفق طبعا في مبادئها العامة مع كل ما نعرفه عن دور القوى نفسها فـي مختلـف البلاد التابعة لتأكيد وضعها في تقسيم العمل الدولي.

- الاتفاقيات عمقت إمكانية تأثيرهـا علـى تخصـيص الموارد المحلية، بحيث لا يكون التأثير فقط كأمر واقع، ولكن أيضا باعتراف قانوني من الدولة المقترضة، وكذلك وسـعت

هذه الاتفاقيات جدا دائرة التـأثير المباشـر. وفـي إطـار الاتفاقيات المصدق عليها حتى منتصف ١٩٧٧، كانت دائرة التحكم المباشر تشمل:

قناة السويس – الطاقة – السكك الحديدية – المواصـلات السلكية واللاسلكية – والموانئ. وفي قطاع الصناعة يمكننـا أن نستخدم ما أعلنه القيسوني رسميا "فقد استرشد في مقترح المشروعات الجديدة ومشروعات إعـادة تأهيـل المصـانع الكبرى، بنتائج وتوصيات الدراسات التخطيطية التي أجريت لقطاعات الصناعة المختلفة بهدف خدمة أغراض التخطـيط العلمي للتنمية الصناعية للسنوات القادم حتى عـام ١٩٨٢، وتقييم كفاءة المشروعات القائمة وتحديـد أوجـه التنسـيق المتوازن مع مختلف القطاعات الصناعية وقطاعات الاقتصاد القومي والتي يساهم في تمويلها البنك الدولي" [٩] ولاشك أن القيسوني صاغ العلاقة مع البنك الدولي فـي هـذا الشـأن صياغة مهذبة، فوفْقًا لما قرأناه في الاتفاقيـات فـإن البنـك الدولي لا يقنع أبدا بدور من يوقع الشيكات، فالبنك يسـتخدم أمواله للتدخل والإلزام، وبالتالي فإن تصريح القيسوني بشري

بأن تدخل البنك الدولي في قطاع الصـناعة أصـبح كـاملا شاملاً، ولا يقتصر على القطاعات التي جاءت في الاتفاقيات.

- ولكن يلاحظ في اتفاقيات الصناعة أيضا أمران: الأمر الأول أن القروض موجهة إلى المحالج وصـناعات الغـزل والنسيج والسماد والأسمنت، ويوضح هذا أولويـة خاصـة للصناعات المرتبطـة بالزراعـة، وللصـناعات المرتبطـة بالتعمير والإنشاءات المدنية. والأمر الثـاني: إن الشـركات الصناعية المختارة في الاتفاقيات كانت شركة عبـود سـابقًا للأسمدة، وشركتا بنك مصر للغزل والنسـيج فـي المحلـة الكبرى وكفر الدوار، وشركة أسمنت السويس تمثل اسـتثناء دعت إليه احتياجات قطاع التعمير ذي الأهمية الخاصة). ولا أعتقد أن هذا الاختيار كان محض صدفة، فتطوير شـركات لها هذا التاريخ يحدث أثرا نفسيا إيجابيـا للقطـاع الخـاص المصري، وهذا الحفز المعنوي للقطـاع الخـاص مطلـوب سياسيا، وإصرار الاتفاقيات على تحديد نسب الأرباح التـي تحققها هذه الشركات يهدف – كما سبق أن أوضحنا – إلـى التأثير على سياسة التسعير بشكل عام، ولكنه يهـدف مـن ناحية أخرى إلى دعم قضية طرح جزء مـن أسـهم هـذه

الشركات لاكتتاب القطاع الخـاص المصـري والأجنبـي. ومشاركة القطاع الخاص في شركات القطاع العـام القائمـة طلب دائم للقوى الغربية، ولكن عودة القطاع الخاص، إلـى بعض من المواقع التي أممت بالذات، يمثل بـالقطع أهميـة خاصة، ونوعا من رد الاعتبار.

وحتى لا يتصور قارئ أننا نشطح في التأويل، نذكر مثالا من مجال بعيد عن هذه الاتفاقيات يؤكد اتجاه التـدبير وفْـق المنطق الذي كشفناه، ففي عقد تأسيس بنك مصـر الـدولي (وهو بنك يملك بنك مصر ٥١% من رأسماله، ويشترك معه فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو وآخرون) تنص المادة ٧ على التالي:

" يلتزم بنك مصر خلال سنتين من تاريخ صدور القـرار الجمهوري بتأسيس الشركة بالآتي:

١- بأن ينقل ملكية ٢٥ ألف سهم من أسهم رأس المـال من بين حصته المشار إليها في المادة السادسة إلـى الشركات المساهمة التي تـزاول نشـاطها تجاريـا أو صناعيا من الشركات التي سبق تأسيسها بمساهمة بنك مصر وذلك بالاتفاق مع المؤسسين.

٢- أن يطرح ٥٢,٥ ألف سهم من أسهم رأس المال من حصته المشار إليها في المادة السادسة إلى الأفـراد من المصريين على ألا تزيد ملكية الفرد عـن ٥٠٠ سهم " [٢٠].

وندع طبعا أن العقد انتزع من بنك مصر إرخاء القبضـة الوطنية على البنك الجديد من خلال بعثرة حصة بنك مصـر على أكثر من يد، وندع أيضا أن العقد انتهز الفرصة وأدخل مبدأ مشاركة القطاع الخاص المصري فـي قطـاع البنـوك (وكان هذا المبدأ غير معمول به أيام توقيع العقد). فما يعنينا الآن هو موقف الشريك الأجنبي من القضية التـي نبحثهـا والشريك الأجنبي هنا بنوك عملاقة عابرة للجنسـية، تضـع مهمة صياغة السياسات العامة للبلاد المضـيف فـي مقامهـا الأول، وهذه البنوك أصرت – كما في الـنص – علـى أن تحيي الرابطة القديمة بين بنك مصر وبين الشـركات التـي كانت تتبعه قبل التأميم، رغم أنها لا ترتبط به حاليـا بأيـة علاقة خاصة، وهذا الأحياء لأسهم مجموعة بنك مصر هـام عندها في حد ذاته، حتى لو ظلت هذه الشركات لمرحلة ما – مملوكة للدولة.. على أية حال، تدهورت الأمور بعد ذلك إلى

ما هو أسوأ بالنسبة لبنك مصر، ولكن هـذه قصـة أخـرى (انظر الفصل العاشر)، وتنقلنا الإشارة الحاليـة إلـى البنـد التالي.

(٣)

النظام الاقتصادي والعلاقات الدولية

أ- تـرتبط أولويـات الاسـتراتيجية المفروضـة، كمـا استنتجناها من الاتفاقيات، بهدف إعداد المسرح كـي يلعـب القطاع الخاص (الأجنبي والمصري) الدور الأساسـي فـي التنمية، وهذا هو تفسير العمل علـى تخصـيص المـوارد المحلية للدولة للهياكل الارتكازيـة. إن التطـوير المسـتمر للهياكل الارتكازية ضرورة في نطاق أية تنمية، ولكن فارق كبير بين أن يكون التطوير جزءا من خطة وطنيـة شـاملة للتنمية، تعتمد أساسا على القرار المحلي، وبـين أن يكـون التطوير جزءا من خطة خارجيـة للاسـتثمار ذات معـايير خاصة بها لتحديد الأولويات. هناك فارق كبيـر مـثلاً بـين تطوير الهياكل الاتكازية المرتبطة بصناعة الحديد والصـلب (تعبيرا عن مصالح التنمية المستقلة) وبين تطـوير الهياكـل الارتكازية باتجاه المنـاطق السـياحية (اسـتجابة لمصـالح

المستثمرين الأجانب). وحسب المخططات الخارجية يقتصر دور الدولة على توفير الخدمات، ويترك الاستثمار المنتج للشركات الأجنبية ورجال الأعمال المحليين.

وقد أكد العرض السابق أن الاتفاقات ساعدت في تمكين الدائنين من السيطرة على اتجاهات استثمار الدولة، وصاحب ذلك – وعبر صياغات مختلفة – دفع وتنشيط للقطاع الخاص على حساب القطاع العام. فنسبة هامة من القروض السلعية (التي لا ترتبط بمشروعات معينة) المقدمة من البنك الدولي كانت موجهة لدعم القطاع الخاص المصري بالمعدات الإنتاجية وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج وفْق قروض ميسرة، وكذلك اتجهت نسبة إلى القيام بدراسات عن قطاع الصناعة وتخطيط المشروعات لإفادة المستثمر الأجنبي والمصري [٢١]. أيضا قروض البنك الدولي إلى بنك الإسكندرية وبنك التنمية الصناعية الذي حولت له اتفاقية البنك الدولي واتفاقيات أخرى ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار، توجه أساسا لإقراض مشروعات القطاع الخاص (انضم بعد ذلك إلى ممولي بنك التنمية الصناعية قرض مع منظمة الأوبك وجرت مباحثات مع بنك الاستثمار الأوروبي

التابع لمنظمة السوق الأوروبية المشتركة) [٢٢]. وكالعادة كان البنك الدولي لا يكتفي بالتوجيهات العامة، ولذا طلب في اتفاقيته [٢٣] بنقل إدارة وهيئة قسم الخدمات الخاصة للقطاع الخاص الصناعي من بنك الإسكندرية إلى بنك التنمية الصناعي، وأشرف على بعثات من خبراء بنك التنمية الصناعي في معاهد أوربا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى إشرافه على الدورات المحلية للتدريب على تقديم الخدمات للمستثمرين في دراسات الجدوى وتقييم المشروعات.

وكانت مصر قد انضمت في ١٩٥٥ إلى عضوية مؤسسة التمويل الدولية (وهي العضو الثالث في أسرة البنك الدولي) "إلا أن مصر لم تستفد على مدار العشرين عاما الماضية من إمكانيات المؤسسة نظرا للظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ومن أبرزها عدم الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص. ولذلك رؤي في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي الاتصال بالمؤسسة" [٢٤].

هذه المؤسسة تقوم بدور كاسحة الألغام، وبدور المنشط، فهي تدخل بنفسها لتقيم المشروعات وتتغلب على تردد القطاع الخاص. وكان مشروع القانون الخاص بالحقوق

والمزايا المطلوبة لمؤسسة التمويل الدولية مـن المناسـبات القليلة التي أفاق فيها مجلس الشعب، فاعترض علـى حجـم ونوع المزايا وبالفعل نجحت المعارضة وعدل المشروع(٢٤).

ووكالة التنمية الدولية لم تدخر وسعا من ناحيتهـا لـدعم الاتجاه نفسه؛ أي دعم القطاع الخاص من خـلال اتفاقياتهـا للقروض السلعية. إن سلسلة هـذه القـروض ذات شـروط متماثلة، وتهدف – كما يقال في مقدمة كل اتفاقيـة – إلـى "مساعدة المقترض على زيادة إنتاجه الصناعي والزراعـي بالسلع والخدمات المرتبطة بها القابلة للتمويل"، ولكن مقدمـة الاتفاق الموقع مع الوكالة في ٦ آذار/ مـارس سـنة ١٩٧٧ (أي بعد هبة كانون الثاني/ يناير الشهيرة) كانـت مغـايرة بعض الشيء، فنصت على أن القرض "لمقابلة التكاليف بالنقد الأجنبي للسلع والخدمات المرتبطة بها طِبقًا لتعريـف هـذه الخدمات في لائحة الوكالـة رقـم (١) اللازمـة لمسـاعدة المقترض في مواجهة نقص كبير في النقد الأجنبي وتحقيـق أهداف التنمية وتحسين مستوى المعيشة وصيانة الاسـتقرار السياسي " (٢٥).

ولكن باستثناء هذا الخلاف في الديباجة، وفي بند آخر سنذكره، فإن باقي الشروط متماثلة، وهي ترمي معا شبكة الإشراف الأمريكي على عديد من المشروعات. فكل وحدة من وحدات القطاع العام تستخدم ١٠ آلاف دولار من حصيلة القرض تقدم في المقابل حق التدخل المطلق في إدارة الوحدة إلى ممثلي وكالة التنمية. وينطبق نفس المنطق طبعا على القروض التي يستلمها بنك الإسكندرية وبنك التنمية الصناعية المصري، فاتفاقيات القروض الفرعية التي يعقدها البنك مع الوحدات المستخدمة تخضع كلها لشروط ورقابة وكالة التنمية.

وبالنسبة للنص الصريح على تقديم الدعم المباشر للقطاع الخاص، فإن هذا هو البند الذي انفردت به اتفاقية "صيانة الاستقرار السياسي".

"إدراكًا لأهمية تطوير القطاع الخاص في تشجيع نموه الاقتصادي الشامل (أي نمو المقترض أو الدولة المصرية)، يوافق المقترض على أن يتخذ كافة الخطوات الضرورية لإتاحة أكبر قدر ممكن من حصيلة القرض للقطاع الخاص، كما يوافق على إعداد كافة الإجراءات الضرورية – في

حدود ستين (٦٠) يوما من تاريخ تنفيذ اتفاق القرض – لكي يستخدم القطاع الخاص الحصيلة المخصصة لـه مـن هـذا القرض، والقرض رقم ٢٦٣ – ك – ٣٦ (المقصود: القرض السلعي الثالث ٦٥ مليون دولار – عادل) بمـا فـي ذلـك الإجراء الخاص باستخدام المقتـرض للمـدفوعات بالعملـة المحلية التي تتم بواسطة مستوردي القطاع الخاص وتحديـد سعر الصرف الذي يطبق بالنسبة لكافة السلع التي يستوردها القطاع الخاص من هذا القرض، والقرض رقم ٢٦٣ - ك – ٣٦ على أن تكون تلك الإجراءات بالشكل والموضوع الـذي ترضى به الوكالة".

هذا النص عبارة عن شرط سياسي صريح، فوكالة التنمية تفرض على الدولة أن توجه أكبر قدر ممكن مـن القـرض (٤٤٠ مليون دولار) إلى القطاع الخاص، سواء كان يتفـق هذا مع الاحتياجات الموضوعية لكـل مـن القطـاع العـام والقطاع الخاص أولا، وتفرض الوكالة أن تتخذ الإجـراءات الضرورية لذلك في حدود شهرين. ويبـدو مـن الـنص أن مضمون هذا الشرط ليس جديدا، وأن محاباة القطاع الخاص في القروض السلعية كانت محل اتفاق سابق مـع الحكومـة

المصرية، وتأكد هذا الاستنتاج – علـى الأقـل – بالنسـبة للقرض السلعي الثالث (رقم ٢٦٣ – ك – ٣٦)، ولكن هـذا الكلام لم ينشر في نص اتفاقية ذلك القرض(٢٦)، وهذا يعني من جديد أن الاتفاقيات المنشورة لا تعطي صورة كاملة عن الالتزامات التي قبلتها الحكومة المصرية. كذلك يشير البنـد السابق إلى الأجراء الخاص باستخدام المقترض للمـدفوعات بالعملة المحلية التي تتم بواسطة مستوردي القطاع الخـاص. وكل هذا لا نعلم عنه شيئًا.

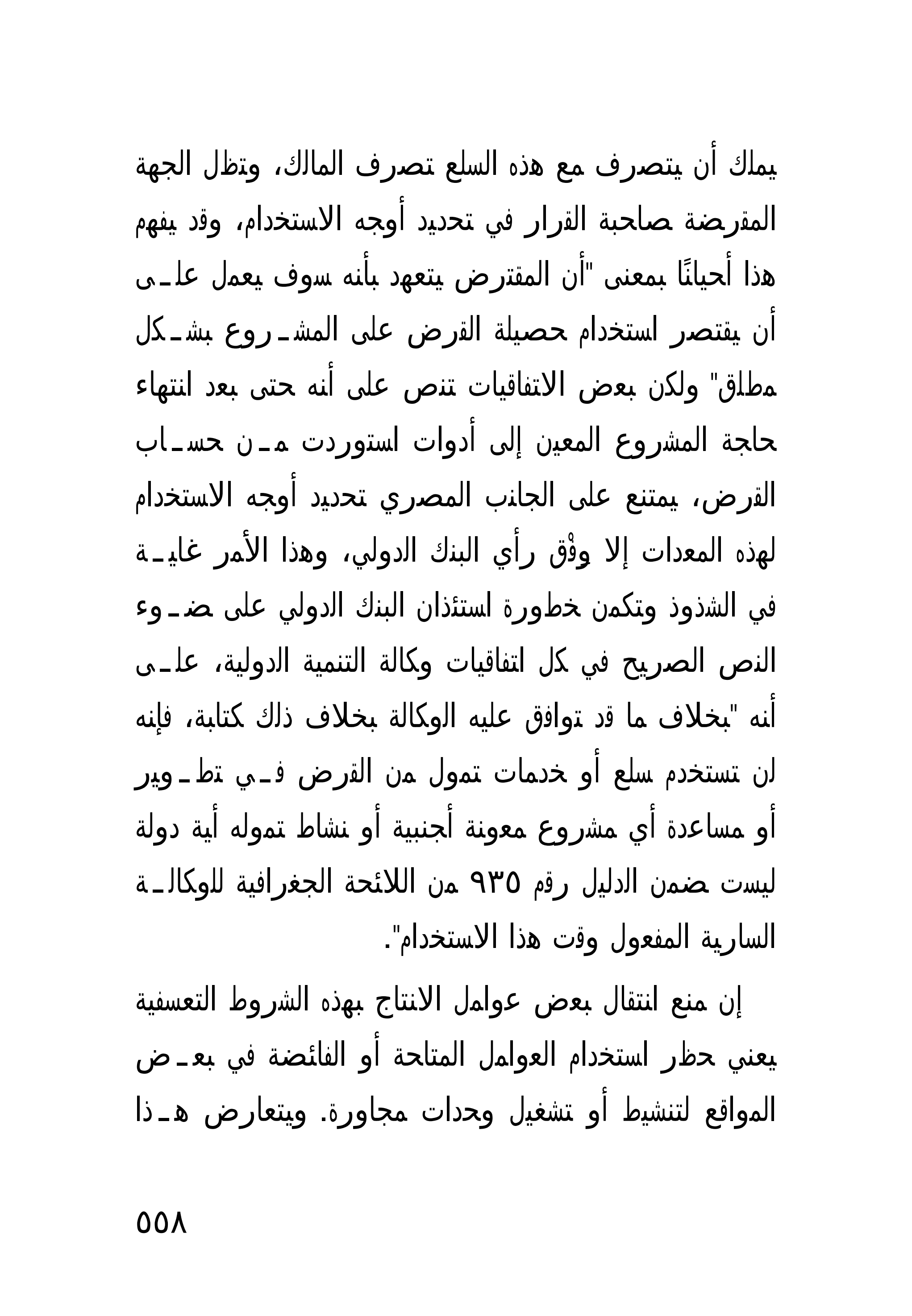
ولكن يمكن مع ذلك أن نستدل على مدى محاباة القطـاع الخاص في هذه الاتفاقيات مما جـاء فـي تقريـر رسـمي للحكومة الأمريكية عن مساعداتها الاقتصادية لمصر، ففـي الفقرة المتعلقة بقرض وكالة التنمية إلى بنك الإسكندرية (٤٠ مليون دولار – كما كان مقترحا في برنامج المعونات لعـام ١٩٧٧) يقول التقرير إنـه "فـي الماضـي القريـب لعـب الاستثمار الخاص دورا محدودا في التنمية الصـناعية فـي مصر بالمقارنة مع دور القطاع العـام"... "وقـد أدركـت الحكومة المصرية الآن أهمية القطاع الخاص كعامل رئيسي في النمو الاقتصادي وهي تشجع الاسـتثمار الخـاص فـي

الصناعة"، ويشير التقرير إلى القروض التي قدمت إلى بنـك الإسكندرية لتوفير تمويل أجنبي متوسـط وطويـل الأجـل للمشروعات الصناعية من مجموعة البنك الدولي (٤٠ مليون دولار خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦) ومن وكالـة التنميـة (٣٠ مليون دولار – ١٩٧٦) بالإضافة إلى ٤٠ مليون دولار كانت مقترحة لعام ١٩٧٧. "وسيخصص حوالي ٦٥% مـن القروض الفرعية للقطاع الخاص، و٣٥% للقطـاع العـام"[٢٧]... وللعلم فإن القطاع العام الصناعي يمثـل ٦٥% مـن مجموع الناتج الصناعي.

ب- وفي نطاق التأثير على النظام الاقتصـادي، تحقـق الاتفاقيات إلى جانب قضية القطاع الخـاص، مسـألة فـك الروابط التنظيمية بين وحدات القطاع العام (راجـع الفصـل الثاني) وأشرنا إلى الحد من صـلاحيات أجهـزة التخطـيط المركزي في قضية الأسعار، ثم هناك التأثير على العلاقـات الدولية.

فالأموال التي تتيحها قروض البنـك الـدولي محصـور استخدامها في الدول الأعضـاء فـي البنـك (وسويسـرا). والصناديق العربية تفرض كذلك أن يكـون الشـراء تحـت

رقابتها، وبالتالي فإنها تقيدها بنفس قيود البنك الـدولي، مـع انحياز أصرح إلى الولايات المتحدة. إلا أن هذه القيود تنطبق على كافة القروض الرسمية، وخاصة القـروض الثنائيـة، وقروض الدول الاشتراكية – كما ذكرنا – لم تكن اسـتثناء من ذلك، ولكن الجديد مع القروض، التي نعرضها هنا، أنها تشترط على المقترض ألا يقبل ممولاً مشاركًا لنفس المشروع إذا لم يكن محل موافقة البنك الـدولي أو وكالـة التنميـة – حسب الحالة – بل إن وكالة التنمية تنص في اتفاقياتها – كما أشرنا – على أنه حتى بالنسبة "للسلع المشـتراة للمشـروع وغير الممولة من القرض، سوف يكون منشؤها ومصـدرها من الدول التي يشملها الدليل رقم ٩٣٥ من اللائحة الجغرافية للوكالة حسبما يكون معمولاً به في الوقت الذي تقـدم فيـه الطلبات لمثل تلك السلع والخدمات " (هذا الدليل تستبعد منـه الدول الاشتراكية، بالإضافة إلى الدول التي لا ترضى عنهـا حكومة الولايات المتحدة). وغريب أيضـا أن السـلع التـي نستوردها وفْق هذه الاتفاقيات، وحتى بعد وصولها للأراضي المصرية تظل خارجة عن سلطة الدولة المصرية. رغـم أن هذه السلع في أغلبها مدفوعة الثمن. فالجانـب المصـري لا

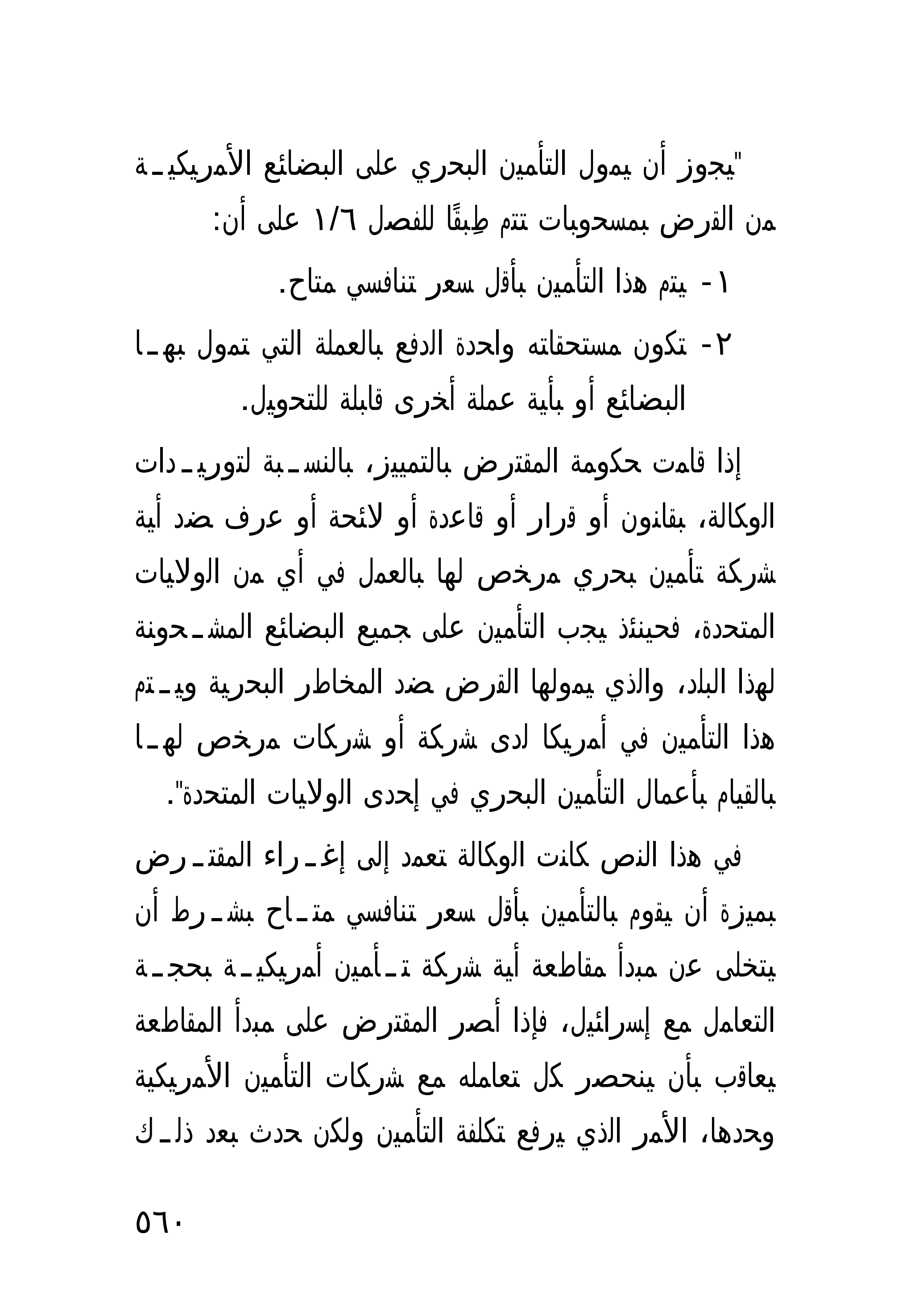


يملك أن يتصرف مع هذه السلع تصرف المالك، وتظل الجهة المقرضة صاحبة القرار في تحديد أوجه الاستخدام، وقد يفهم هذا أحيانًا بمعنى "أن المقترض يتعهد بأنه سوف يعمل علـى أن يقتصر استخدام حصيلة القرض على المشـروع بشـكل مطلق" ولكن بعض الاتفاقيات تنص على أنه حتى بعد انتهاء حاجة المشروع المعين إلى أدوات استوردت مـن حسـاب القرض، يمتنع على الجانب المصري تحديد أوجه الاستخدام لهذه المعدات إلا وفْق رأي البنك الدولي، وهذا الأمر غايـة في الشذوذ وتكمن خطورة استئذان البنك الدولي على ضـوء النص الصريح في كل اتفاقيات وكالة التنمية الدولية، علـى أنه "بخلاف ما قد توافق عليه الوكالة بخلاف ذلك كتابة، فإنه لن تستخدم سلع أو خدمات تمول من القرض فـي تطـوير أو مساعدة أي مشروع معونة أجنبية أو نشاط تموله أية دولة ليست ضمن الدليل رقم ٩٣٥ من اللائحة الجغرافية للوكالـة السارية المفعول وقت هذا الاستخدام".

إن منع انتقال بعض عوامل الانتاج بهذه الشروط التعسفية يعني حظر استخدام العوامل المتاحة أو الفائضة في بعـض المواقع لتنشيط أو تشغيل وحدات مجاورة. ويتعارض هـذا

بداهة مع مبادئ الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع، وينخفض بالتالي بكفاءة الأداء الاقتصادي على المستوى القومي. إلا أن هذا الشرط له زاوية أخرى، فهو يهدف إلى خفض معـدلات الصيانة والإحلال والتجديـد والتوسـع فـي المشـروعات الإنتاجية التي أنشئت في السـتينيات وأوائـل السـبعينيات بالتعاون مع الدول الاشتراكية. ويؤدي هـذا مـع "تحريـر الأسعار، أو سيادة اقتصاد السوق المشوه، وإلغاء ما يسـمى بالدعم المستتر – إلى تآكل قسم هام من الثروة القومية، وهذا القسم – وخاصة من الصناعات الثقيلة – هو جوهر القطـاع العام. ويضاعف من خطورة الاتجاه أنه يتحقق في تكامل مع سياسات أخرى تهدف كلها إلى الحد من التعامل مع الـدول الاشتراكية، والنتيجة أن هذا القسم المغضـوب عليـه مـن مشروعات القطاع العام يتعذر عليه الحصـول علـى كـل احتياجاته من الشرق، وفي الوقت نفسـه تمسـك القـروض الغربية يدها عن توفير متطلباته.

وقد نشير أيضا (في مجال التأثير على العلاقات الدوليـة) إلى شرط كان يرد دائما في اتفاقيات وكالة التنميـة الدوليـة يقول:



"يجوز أن يمول التأمين البحري على البضائع الأمريكيـة من القرض بمسحوبات تتم طِبقًا للفصل ١/٦ على أن:

١- يتم هذا التأمين بأقل سعر تنافسي متاح.

٢- تكون مستحقاته واحدة الدفع بالعملة التي تمول بهـا البضائع أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل.

إذا قامت حكومة المقترض بالتمييز، بالنسـبة لتوريـدات الوكالة، بقانون أو قرار أو قاعدة أو لائحة أو عرف ضد أية شركة تأمين بحري مرخص لها بالعمل في أي من الولايات المتحدة، فحينئذ يجب التأمين على جميع البضائع المشـحونة لهذا البلد، والذي يمولها القرض ضد المخاطر البحرية ويـتم هذا التأمين في أمريكا لدى شركة أو شركات مرخص لهـا بالقيام بأعمال التأمين البحري في إحدى الولايات المتحدة".

في هذا النص كانت الوكالة تعمد إلى إغـراء المقتـرض بميزة أن يقوم بالتأمين بأقل سعر تنافسي متـاح بشـرط أن يتخلى عن مبدأ مقاطعة أية شركة تـأمين أمريكيـة بحجـة التعامل مع إسرائيل، فإذا أصر المقترض على مبدأ المقاطعة يعاقب بأن ينحصر كل تعامله مع شركات التأمين الأمريكية وحدها، الأمر الذي يرفع تكلفة التأمين ولكن حدث بعد ذلـك

– كما نعلم – أن تخلى الجانب المصري على مبدأ المقاطعة تماما ورسميا (قبل رحلة القدس وكامب دافيد)، ولذلك لم يعد هناك داع لغواية المقترض، وبالتالي أصـبح الـنص فـي الاتفاقيات الأخيرة يقضي مباشرة بأن يكون كل التأمين ضـد المخاطر البحرية لدى شركات الولايات المتحدة.

(٤)

أولوية منطقة القناة

موضوع المقاطعـة العربيـة يجرنـا إلـى خصوصـية الاستراتيجية الأمريكية والغربية فيما يتعلق بمصـر. فمبـدأ توجيه القروض الخارجية، والاستثمار الحكومي إلى تطـوير الهياكل الارتكازية – كأولوية أولى- هو مبدأ عـام مطبـق بدرجة أو أخرى في كل الدول التابعة، وكذلك مبـدأ دعـم القطاع الخاص المحلي كحام وشريك أصغر للقطاع الخاص الأجنبي الوافد، أما المبدأ الـذي تخـتص بـه اسـتراتيجية "المساعدات" الأمريكية لمصر، فهو تسريع عمليات التعميـر والاستثمار في منطقة قناة السويس بالذات. إن قوة الانـدفاع الأمريكي نحو منطقة القناة يفسرها مفهوم السلام الأمريكـي في قضية الصراع العربي الإسـرائيلي، وهـذا المفهـوم لا

ينعكس فقط في إعطاء منطقة القناة أكبر قسم من المنح والقروض، فهو ينعكس في الحقيقة في مجموع "المساعدات" الغربية المقدمة للاقتصاد المصري، لقد أوضحنا في بداية هذا الفصل ضخامة ما قدم لمصر، وبالمقارنة فإن مصر تأتي الآن في مقدمة الدول الحاصلة على قروض ومنح من الولايات المتحدة (باستثناء إسرائيل)، وهي الدولة الأولى في منطقة أوربا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة لقروض البنك الدولي، ولا تسبقها دولة في منطقتي شرق أفريقيا وغرب أفريقيا. وهي الأولى أيضا في القروض والمنح العربية. وكما رأينا فإن هذه المبالغ لا يقصد بها المساعدة في إنهاض وتنمية الاقتصاد الوطني ولعلها تحمل اسم المساعدة بمعنى أنها "تساعد" على إعادة تشكيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يعيد الاقتصاد المصري إلى التبعية، وهي (تساعد) بالتالي في إحلال السلام الأمريكي.

على أية حال لا أعتقد أن أولوية قطاع التعمير في المساعدات الأمريكية محل خلاف، فتقرير الحكومة الأمريكية – السابق الإشارة إليه – يقول هذا صراحة. ووفْقًا

لهذا التقرير، فإن توزيع "مساعدات دعم الأمن" (هذا اسـمها الرسمي) كان كالتالي – جدول (٣) [٢٨].

جدول (٣)

تخصيصات القروض والمنح الأمريكية بملايين الدولارات:

	السنة المالية ٧٥ (حقيقي)	السنة المالية ٧٦ (مقدر)	السنة المالية ٧٧ (مقترح)
تعمير وتنمية منطقة القناة	٥٣,٥	٢٢٣,٥	١٨٠
برنامج التنمية الوطني	٤٧,٥	٢٧٦,٥	٣٢٠
برنامج الاستيراد السلعي	١٥٠	٢٥٠	٢٥٠
المجموع	٢٥١	٧٥٠	٧٥٠

إن ترتيب أوجه الإنفاق في البنود الثلاثـة المبينـة فـي الجدول (٣) هو ترتيب للأولويـات. وقـروض الاسـتيراد السلعي لا تدخل ضمن القروض السهلة (الفصل الثاني)، ومع ذلك فإن نسبة عالية من الواردات على هذه القروض تستهلك أيضا في منطقة القناة. وبالنسـبة لقـروض أو مسـاعدات

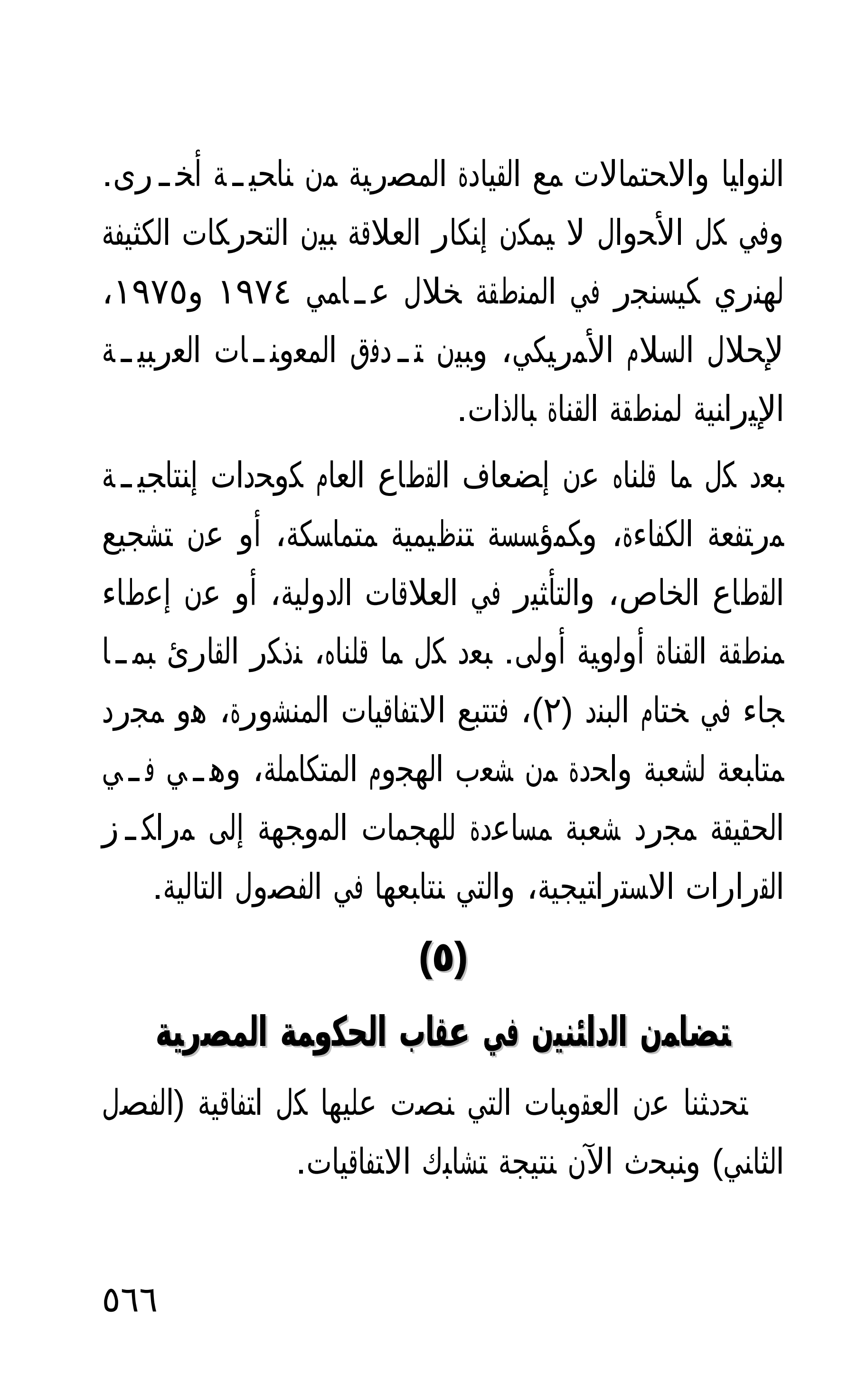
المشروعات، يتضح من الجـدول أن مشـروعات التعميـر استحوذت وحدها خلال الأعوام الثلاثة علـى ٤٥٧ مليـون دولار، مقابل ٦٤٤ مليون دولار لكل القطاعـات فـي كـل أنحاء مصر. ويلاحظ أيضا أن نسبة قطاع التعمير من مجمل قروض ومنح المشروعات كانت ٥٣% في السنة الأولـى، و٤٤,٧% في السنة الثانية، و٣٦% في السنة الثالثة. وهـذا الاتجاه لا يعكس تراجع قطاع التعمير عن موقـع الأولويـة الأولى، ولكنه يعكس أن الدفعة الأولى القوية حققت هـدفها "فمنذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، كانت الحكومـة المصرية تستثمر قسما رئيسيا من ميزانيتهـا المدنيـة فـي التعمير والتنمية الاقتصادية لمنطقة قناة السويس. وقد تحقـق تقدم كبير في الإنشاء العيني للمساكن، وفي التخطيط وتكتمل الخطط التفصيلية لتخطيطات مدينة السويس، والإسـماعيلية، وبورسعيد في نيسان/ إبريل ١٩٧٦ [٢٩].

وقد نضيف إلى المطالعات السابقة أنه وفْقًـا للاتفاقيـات المنشورة حتى منتصف ١٩٧٧، كان مجمـوع المـنح (أي المبالغ التي لا ترد) المقدمـة مـن وكالـة التنميـة برسـم

مشروعات معينة ٢٣٤,٥ مليون دولار، واستأثرت منطقـة القناة بـ ٢٣٣ مليون دولار من هذه المنح.

وكان طبيعيا أن تجند الولايات المتحدة مصادر المعونات الأخرى لخدمة الهدف نفسه، فالبنك الدولي تـولى مسـئولية إعادة الملاحة للقناة ثم برامج التطوير، ولجأ إلـى أسـلوب التمويل المشارك على أوسع نطاق، فأسهمت معـه المملكـة السعودية، ودولة الإمارات، وقطر، واليابان. وفي مشروعات التعمير قدمت كل الدول الخليجية "مساعداتها" (راجع الفصل الثاني) وكذلك إيران الشاة.

والطريف أن "المساعدات" العربية تدفقت علـى منطقـة القناة بدءا من عام ١٩٧٤، أي قبل وصـول "المسـاعدات" الأمريكية، وإلى المفسرين للمساعدات العربية بأنهـا ترجـع إلى "أسباب أخلاقية"، نقول إنه يصعب في الحقيقة تفسير هذه "المبادرة " العربية بدوافع أخلاقيـة، فالتفسـير الأقـرب أن الولايات المتحدة فضلت في هذه الفترة أن يبدأ التعمير علـى نطاق واسع بدعم عربي وإيراني، ولـيس بـدعم أمريكـي مباشر، اتقاء للشبهات حول توقيت هذا التعمير من ناحيـة، ولأن الولايات المتحدة كانت لازالت فـي مرحلـة اختبـار



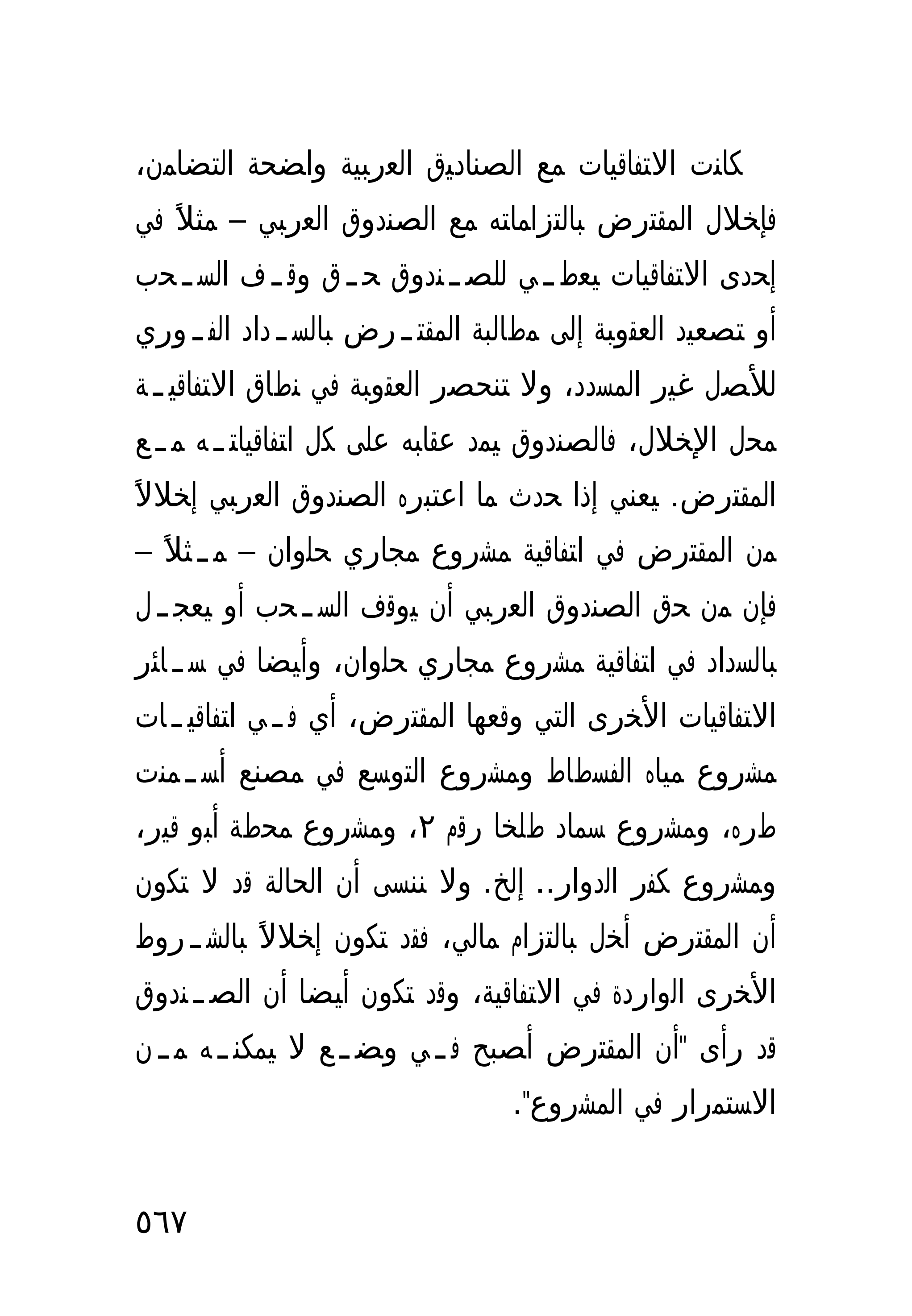
النوايا والاحتمالات مع القيادة المصرية من ناحيـة أخـرى. وفي كل الأحوال لا يمكن إنكار العلاقة بين التحركات الكثيفة لهنري كيسنجر في المنطقة خلال عـامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، لإحلال السلام الأمريكي، وبين تـدفق المعونـات العربيـة الإيرانية لمنطقة القناة بالذات.

بعد كل ما قلناه عن إضعاف القطاع العام كوحدات إنتاجيـة مرتفعة الكفاءة، وكمؤسسة تنظيمية متماسكة، أو عن تشجيع القطاع الخاص، والتأثير في العلاقات الدولية، أو عن إعطاء منطقة القناة أولوية أولى. بعد كل ما قلناه، نذكر القارئ بمـا جاء في ختام البند (٢)، فتتبع الاتفاقيات المنشورة، هو مجرد متابعة لشعبة واحدة من شعب الهجوم المتكاملة، وهـي فـي الحقيقة مجرد شعبة مساعدة للهجمات الموجهة إلى مراكـز القرارات الاستراتيجية، والتي نتابعها في الفصول التالية.

(٥)

تضامن الدائنين في عقاب الحكومة المصرية

تحدثنا عن العقوبات التي نصت عليها كل اتفاقية (الفصل الثاني) ونبحث الآن نتيجة تشابك الاتفاقيات.



كانت الاتفاقيات مع الصناديق العربية واضحة التضامن، فإخلال المقترض بالتزاماته مع الصندوق العربي – مثلاً في إحدى الاتفاقيات يعطـي للصـندوق حـق وقـف السـحب أو تصعيد العقوبة إلى مطالبة المقتـرض بالسـداد الفـوري للأصل غير المسدد، ولا تنحصر العقوبة في نطاق الاتفاقيـة محل الإخلال، فالصندوق يمد عقابه على كل اتفاقياتـه مـع المقترض. يعني إذا حدث ما اعتبره الصندوق العربي إخلالاً من المقترض في اتفاقية مشروع مجاري حلوان – مـثلاً – فإن من حق الصندوق العربي أن يوقف السـحب أو يعجـل بالسداد في اتفاقية مشروع مجاري حلوان، وأيضا في سـائر الاتفاقيات الأخرى التي وقعها المقترض، أي فـي اتفاقيـات مشروع مياه الفسطاط ومشروع التوسع في مصنع أسـمنت طره، ومشروع سماد طلخا رقم ٢، ومشروع محطة أبو قير، ومشروع كفر الدوار.. إلخ. ولا ننسى أن الحالة قد لا تكون أن المقترض أخل بالتزام مالي، فقد تكون إخلالاً بالشـروط الأخرى الواردة في الاتفاقية، وقد تكون أيضا أن الصـندوق قد رأى "أن المقترض أصبح فـي وضـع لا يمكنـه مـن الاستمرار في المشروع".

هذا التضامن بين قروض الصندوق العربي، نجده أيضـا بين قروض أي من الصناديق العربية الأخرى، ونراه أيضـا بين قروض مجموعة البنك الدولي، وكـذلك بـين قـروض حكومة الولايات المتحدة.

إلا أن هذا لا يعني – كما سبق أن أشرنا – أن كل جهـة من هذه الجهات تُمثل دائرة تضامن مغلقة ومنفصـلة عـن الدوائر الأخرى، فالصحيح أن هذه الدوائر تترابط في سلسلة، ويبدو هذا بكل جلاء وبالنصوص الصريحة في ارتباط دوائر الصناديق العربية بدائرة مجموعة البنك الدولي. ففـي حالـة التمويل المشارك، يتضـامن الشـركاء فـي تمويـل أحـد المشروعات في توقيع العقاب على المقترض، إذا قرر أحدهم ذلك. يعني إذا طلب البنك الدولي مـن المقتـرض السـداد الفوري وفْقًا لاتفاقية المواصلات السلكية واللاسلكية، يطلـب الصندوق السعودي (الذي يشترك باتفاقية خاصة لتمويل هذا المشروع) الطلب نفسه من المقترض.

إلا أن تضامن الصناديق العربية مع البنـك الـدولي، لا ينحصر طبعا في حدود مشروع يمول بقـروض مشـتركة، فتضامن الصناديق مع البنك – لعقاب الحكومة المصـرية –

قائم، وجماعي وشامل لكل الاتفاقيات، حتى لو كان النـزاع بين المقترض والبنك الدولي في مشـروع لا يشـترك فـي تمويله أي من الصناديق العربية، ويمكـن أن نتصـور الآن على ضوء تشابك الاتفاقيات سيناريو كالتالي:

نتصور خلافًا ينشأ بين البنـك الـدولي وبـين حكومـة جمهورية مصر العربية (بنك مصر) أثناء تنفيذ اتفاقية قرض مشروع الخضر والفاكهة. في هذه الاتفاقية لا يرتبط البنـك الدولي بتمويل مشارك مع أي من الصناديق العربية، ولكـن إذا طلب البنك الدولي من المقترض في هذه الاتفاقية تعجيل السداد، يستمد العقاب إلى كل دائرة اتفاقيات البنك الـدولي، وستصل عقوباته مثلاً إلى قروض البنك الدولي لهيئـة قنـاة السويس فيطالب بتعجيل سدادها، وحينئـذ يتضـامن معـه الممول المشارك: الصندوق السعودي، وإذا طلب الصـندوق السعودي تعجيل السداد في إحدى الاتفاقيات، ستمتد مطالبات الصندوق إلى اتفاقياته الأخرى.

أيضا ستصل عقوبات البنك الدولي إلى اتفاقيـة كاتفاقيـة كفر الدوار، وحينئذ سيتضامن الممول المشـارك فـي هـذا المشروع: الصندوق العربي.. ثم تتوالى الانفجارات في كل

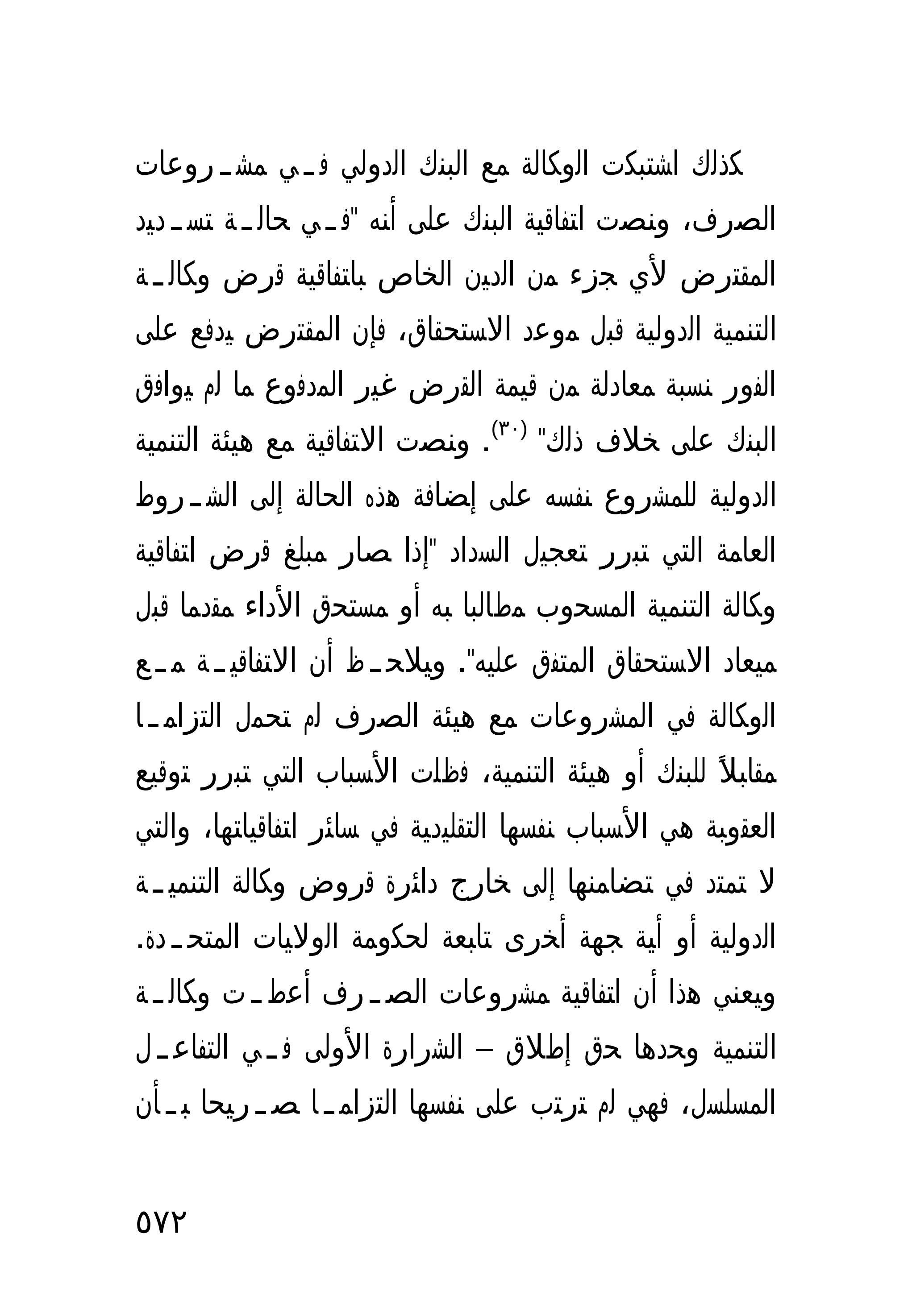
الاتفاقيات التي وقعها الصندوق العربي، ومنها مثلاً اتفاقيـة شركة النصر للأسمدة، فيوقف السـحب أو يطالـب السـداد الفوري، وساعتها يتضامن معه الشركاء (الصندوق الكويتي – صندوق أبو ظبي – قطر – المصرف العربـي الليبـي). ولكن أغلب الظن أن الصندوق العربي سيجد البنك الدولي قد سبقه إلى شركة النصر للأسمدة؛ حيث إنه شارك أيضا فـي التمويل من خلال هيئة التنمية الدولية.

والحقيقة أنه يمكن الوصول إلى النتيجة نفسها التضـامنية في العقاب، من كل الأطراف، وفي كل الاتفاقيات، أيا كانت الاتفاقية التي بدأ منها النزاع، وأيا كانت الجهة التي سـلمت المبادرة.

إن ترابط دوائر الصناديق العربية مع دائرة البنك الدولي تبدو واضحة تماما، نتيجة شيوع أسلوب التمويل المشـارك بينهم ولكن ترابط هذه الدوائر بدائرة الحكومـة الأمريكيـة (وكالة التنمية وغيرها) يبدو أقل وضوحا، بـل يبـدو لأول وهلة أن هذه الدائرة مسـتقلة بعقوباتهـا، أو أن ارتباطهـا بالدائرتين السابقتين غير معلن في الاتفاقيات المنشورة. ولكن

حقيقة الحال غير هذا، فالوكالة حريصة على أن يكون التضامن في العقاب – عند الحاجة – جماعيا، وقانونيا أيضا.

وقد حققت الوكالة هذا الهدف من خلال نقاط تماس محدودة ومحسوبة مع جهات التمويل الأخرى، فاتفاقيات وكالة التنمية بعيدة عادة عن أسلوب التمويل المشارك، وبذا نجد النصوص العقابية في هذه الاتفاقيات تنطبق في حالة الإخلال بشروط الاتفاقية المعينة، أو كتضامن ضد المقترض إذا أخل بشروط اتفاقية أخرى مع وكالة التنمية أو إحدى الوكالات الأخرى التابعة لحكومة الولايات المتحدة. ويحتاج الأمر يقظة خاصة لنكتشف أن وكالة التنمية دخلت في تمويل مشارك مع الصناديق العربية عبر موقع واحد (هيئة كهرباء مصر)- حتى منتصف ١٩٧٧ – فإذا حدث في هذا الموقع أن أوقفت الوكالة حق المقترض في السحب أو طالبته بالسداد الفوري، فإن دائرة العقاب لن تمتد فقط إلى الاتفاقيات الأخرى مع وكالة التنمية، ولكنها ستمتد أيضا إلى شركاء التمويل في الصناديق العربية، ثم يمتد التفاعل المسلسل إلى مجموعة البنك الدولي.. انفجارا يجر انفجارا إلى آخر موقع.



كذلك اشتبكت الوكالة مع البنك الدولي في مشروعات الصرف، ونصت اتفاقية البنك على أنه "في حالة تسديد المقترض لأي جزء من الدين الخاص باتفاقية قرض وكالة التنمية الدولية قبل موعد الاستحقاق، فإن المقترض يدفع على الفور نسبة معادلة من قيمة القرض غير المدفوع ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك" (٣٠). ونصت الاتفاقية مع هيئة التنمية الدولية للمشروع نفسه على إضافة هذه الحالة إلى الشروط العامة التي تبرر تعجيل السداد "إذا صار مبلغ قرض اتفاقية وكالة التنمية المسحوب مطالبا به أو مستحق الأداء مقدما قبل ميعاد الاستحقاق المتفق عليه". ويلاحظ أن الاتفاقية مع الوكالة في المشروعات مع هيئة الصرف لم تحمل التزاما مقابلاً للبنك أو هيئة التنمية، فظلت الأسباب التي تبرر توقيع العقوبة هي الأسباب نفسها التقليدية في سائر اتفاقياتها، والتي لا تمتد في تضامنها إلى خارج دائرة قروض وكالة التنمية الدولية أو أية جهة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة. ويعني هذا أن اتفاقية مشروعات الصرف أعطت وكالة التنمية وحدها حق إطلاق – الشرارة الأولى في التفاعل المسلسل، فهي لم ترتب على نفسها التزاما صريحا بأن

تطالب بتعجيل السداد إذا طالب البنك الدولي ذلك، ولكن البنك الدولي هو الذي يلتزم بالتضامن إذا قررت الوكالة أن تبدأ العقاب، وحينئذ سيمتد العقاب من جهة الوكالة إلى سائر اتفاقياتها، وسيمتد العقاب من ناحية أخرى إلى اتفاقيات البنك والصناديق العربية.

إلا أن الوكالة ترتبط بالتزام آخر، فهي تلتزم بالتضامن مع الوكالات الأخرى التابعة لحكومة الولايات المتحدة، ومنها طبعا بنك الولايات المتحدة للتصدير والاستيراد، وهذا يرتبط بتمويل مشارك في اتفاقية فندق عمر الخيام مع صندوق أبو ظبي، ويرتبط أيضا في اتفاقية لإقراض هيئة السكك الحديدية مع اتفاقية عقدها صندوق التنمية السعودية، واتفاقية عقدها البنك الدولي. وينص بنك التصدير والاستيراد على أنه سيطالب بتعجيل السداد إذا طالب ذلك دائن آخر. وبهذا أصبح البنك الدولي أو أي صندوق عربي مالكًا أيضا لحق المبادرة، فيستجيب مع أيهما بنك التصدير والاستيراد، ثم تتضامن وكالة التنمية الدولية مع قرار الوكالة الأمريكية الشقيقة.

و... واضح من هذا العرض كيف أن شبكة العلاقات قد نسجت بعناية وتعمد، حتى يكتسب المطلب الجماعي بالتسديد الفوري لكل القروض وضعا قانونيا.

وبالمناسبة، فإن "هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية" لم يكن ممكنًا أن تتخلف عن "شرف" التضامن في هذه المهمة. ففي قرضها الأول (٢٥٠ مليون دولار) نصت على "إذا:

١- حدث تقصير في الأداء المناسب أو مراعاة المقترض لأي اتفاق آخر طِبقًا لهذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى بين المقترض والهيئة أو،

٢- ثبت عدم صحة أية وثيقة أو كفالة يقدمها المقترض للهيئة تنفيذًا لهذه الاتفاقية، أو ثبت عدم صحة أية شهادة أو بيان تم تسليمه في أي وقت طِبقًا لهذه الاتفاقية من جانب المقترض إلى الهيئة أو،

٣- أي مرسوم أو موافقة أو نص دستوري أو معاهدة أو اتفاقية أو قانون أو لائحة أو أي ترخيص آخر يلتزم تقديمه لهذه الاتفاقية أو الضمان المتعلق بها من جانب المقترض أو الضمان فيما يتعلق

بالتزامات كل منهما، يتم إبطالها أو إنهاؤهـا أو لا تكون نافذة وسارية المفعول، أو،

٤- نشأ أي موقف غير عادي يجعل الهيئة تعتقد وفْقًـا لتقديرها المطلق أن من غير المحتمل قيام أي مـن المقترض أو الضامن بتنفيذ التزاماته طِبقًـا لهـذه الاتفاقية. فإنه، وفي أي من هذه الأحوال، وفـي أي وقت بعد ذلك إذا استمر أي منها لمدة ٣٠ يوما بعد تقديم إشعار من جانب الهيئة للمقترض، فإن للهيئـة إخطار المقترض كتابـه باسـتحقاق كامـل قيمـة القرض، ومن ثم فإن القرض يكون مستحق الـدفع في الحال مضاف إليه جميع العمـولات المسـتحقة عليه".

في هذا النص من الاتفاقية الأولى مع هيئة الخليج اقتصر الحق الصريح في توقيـع العقوبـة علـى حـالات إخـلال المقترض بالتزاماته في هذه الاتفاقية، أو أية اتفاقية أخـرى بين المقترض والهيئة؛ أي كانت دائرة التضامن الصـريحة هي دائرة اتفاقيات الهيئة مع المقترض، إلا أن الهيئة تركـت لنفسها حق ربط دائرتها بالدوائر الأخرى من خـلال البنـد

التقليدي الغامض (د) حول نشوء الموقف غير العادي الـذي ترك للهيئة حق مطلق في تقديره، والذي يجعل هيئة الخلـيج تعتقد أن المقترض أو الضامن لم يعد محتملاً أن يقوم بتنفيـذ التزاماتها وفْق هذه الاتفاقية. هذا البند يمكن أن تدخره الهيئة – مثلاً – لحالة ما إذا قررت كل الجهات المقرضة الأخرى أن ديونها أصبحت واجبة السداد فورا، فهذه الحالة نموذجيـة لكي تعتقد الهيئة أن المدين أصبح في مأزق، وأصبح صـعبا أن يوفي بالتزاماته، فتتدخل لتكمل الإجهاز.

ومع ذلك، فقد أعفتنا الهيئة من عبء التأويل الذي يمكـن أن يتهم صاحبه بسوء القصد، ففي اتفاقيتها الثانيـة (١٤٧٥ مليون دولار) أعلنت أن دائرة تضـامنها تـرتبط صـراحة بالدوائر الأخرى، وفي تعداد الأسباب التي "إذا " حدث واحد منها لزم العقاب، نصت على كل أسباب الاتفاقيـة الأولـى، وأضافت سببا جديدا هو: "إذا حـدث إخـلال مـن جانـب المقترض (أي جمهورية مصر العربية) في التنفيذ المناسـب أو في احترام أي تعهد طِبقًا لهذه الاتفاقية، أو أيـة اتفاقيـة أخرى".

وكما يمكن أن يتوقع القارئ، كان ضـروريا أن تـرتبط دائرة تشيزمانهاتن مع كل الدوائر السـابقة، وبالفعـل فـإن الاتفاقية عند حصر حالات الإخلال والوفاء (البند ١٥) تنص في الفقرة (د) على حالـة "أيـة قـروض خارجيـة حاليـة أو مستقبلة عقدها، أو ارتبط بها، المقترض أو هيئة الخلـيج للتنمية في مصر أو أية جهة حكومية، بالإضافة إلى الفائـدة المستحقة عليها إذا أصبحت مستحقة الدفع قبل الميعاد، أو إذا لم تدفع عند حلول ميعاد الاستحقاق الأصلي" في هذه الحالة، كما في الحالات الأخرى التي عددتها الاتفاقية، "يتعين علـى الوكيل بناء على طلب (بنوك الأغلبية) وعن طريق إرسـال إخطار كتابي للمقترض) أن:

١- يعلن أن الارتباطات الإجمالية سيتم إلغاؤها فـورا، وبالتالي تصبح الارتباطات ملغاة فعلاً و/أو،

٢- يعلن أن كل القروض حل ميعاد استحقاقاتها فـورا وتستحق التسديد، وبالتالي تصـبح هـذه القـروض مستحقة الدفع فورا بالإضافة إلى الفائدة المسـتحقة عليها وكذلك كل المبالغ الأخرى المستحقة الدفع تبعا لذلك".

كهذا ترتبط دوائر الصناديق العربية مـع دائـرة البنـك الدولي مع دائرة وكالة التنمية ووكالات الحكومة الأمريكية الأخرى مع دائرة هيئة الخليج مع دائرة البنوك العالمية.

إن متحدثًا باسم البنـك الـدولي شـرح سـبب تفضـيل المقترضين للاحتفاظ بعلاقة مالية جيدة مع البنـك فقـال إن "وراء هذا الموقف أسبابا عملية، ففي حالة عجز الدولة عـن الدفع لا يسمح بأية مسحوبات أخرى على القرض موضـع العجز، أو أية قروض أخرى متعاقد عليها من جانب الدولـة المعسرة، كما لا يقدم البنك أية قروض جديـدة حتـى تـتم معالجة الإعسار. ويعلم المقترضون سياسات البنك في هـذا الصدد، ونظرا للقروض الهامة التي لم يتم السـحب عليهـا بالكامل، فإنهم يترددون في اتخاذ أية خطوات قد تعرقل مـن انتقال الموارد إليهم مستقبلاً.

كما أن عجز الدولة المقترضة عن السداد يحمل في طياته أيضا نتائج خطيرة قد تؤثر على المقدرة الائتمانيـة للدولـة المعنية تجاه الدول الأخرى، وكذلك تجاه مصـادر التمويـل التجارية. فعلى سبيل المثال إذا تأخرت الدولة عن سداد قسط أصل الدين وكذلك الفائدة لفترة تزيد عن ثلاثين يوما، يقـوم

البنك – وبصورة رسمية – بـإبلاغ المـديرين التنفيـذيين الممثلين لمائة وسبع وعشرين حكومة عضـوا فيـه، بهـذا التأخير. وكما سبق القول، بعد ثلاثين عاما من قيـام البنـك بمهمته في الإقراض، لم يحدث أن اضطر إلـى شـطب أي دين" وقد أضاف الرجل أن "المقترضين – من جهة أخرى – يثقون في البنك وموضوعيته وعدالتـه" وبالنسـبة لـبعض المقترضين يمثل خبراء البنك وأسلوبهم الموضوعي أهميـة تتماثل وتحويل الموارد المالية ويعلم المقترضون أيضـا، إن هذه الموارد لن تتاح لهم إذا ما انتهجوا سياسة تجـاه البنـك يشوبها أي توتر في العلاقة" [٣١].

هذا الحديث من مسئول في البنك الدولي يلخص العقوبات التي استخدمها البنك تقليديا، فاستطاع إخضاع كل المقترضين لجادة الالتزام بشروطه، وقمع أية محاولـة للتمـرد خـلال ثلاثين عاما، والعقوبات الرادعة في الحديث السابق كانت:

١- إيقاف حق المقترض المعسر في السحب علـى أي من القروض المتعاقد عليها مع البنك الدولي.

٢- التأثير علـى السـمعة الدوليـة للمـدين المعسـر أو المشاغب مما قد يؤدي بطريق غير مباشر إلـى

الحد من قدرة الدولة النامية على الحصـول علـى موارد مالية خارجية إذا تـوترت علاقتهـا بالبنـك الدولي أو إذا لم تلتزم بتوصيات خبرائه.

وواضح من هذا الحديث أن البنك الدولي (ومن يمثل) لـم يكتفوا في حالة مصر بالعقوبات التي ثبت تقليديا أنها فعالـة رادعة، إذ عوملت مصر كحالة خاصة، وبما يتناسـب مـع صحيفة سوابقها السوداء، فهي لم تتمرد فقط، وإنمـا قـادت التمرد بين الدول التابعة في النصف الثاني من الخمسـينيات وطوال الستينيات، فكان لا بد من تغليظ العقوبـات، حتـى ترتدع وتروض وتكون عبرة.

وفي حالة مصر تجاوزت العقوبات الحدود التقليدية علـى النحو التالي:

١- لم يكتف المقرضون بالتلويح بوقف السحب، ولكـن لوحوا بالسداد الفـوري لأصـل القـروض غيـر المدفوعة مع الفوائد والتكاليف المستحقة.

٢- كذلك لم يكتف البنك الدولي بالتأثير غيـر المباشـر على المقرضين الآخرين لكي يتضامنوا معه – رغم فاعلية التأثير غير المباشر للبنك الـدولي – ولكنـه

حرص، وحرص المقرضون الآخرون معه، على أن يكون التضامن في العقاب التزاما قانونيـا مكتوبـا وبموافقة الحكومة المصرية.

٣- لم يكتف المقرضون بأن يصل التضامن إلـى حـد الامتناع عن تقديم قروض جديدة، ولكن اتفقوا على أن تصل العقوبة الملوح بها إلى المطالبة الجماعيـة بتعجيل السداد.

٤- وإذا تذكرنا الحجم الهائل للديون الخارجية المصرية، وضح لنا أن حجم التهديد الذي تتعرض له الدولـة المصرية رهيب جدا، وإذا تعرضـنا فعـلاً للحـد الأقصى من العقوبة؛ أي للمطالبة الجماعية بالتسديد الفوري لأصل الـديون وفوائـدها، فإننـا بـالقطع سنعجز.

ويعيدنا هذا إلى السؤال الذي طرحـه ممثلـو الحكومـة فأربكوا المعارضة، كان الحديث حول النصوص الواردة في اتفاقيات الصناديق العربية ومجموعة البنك الـدولي، والتـي تهدد بتوقيع الحجز على ممتلكات الحكومة في حالة إذا مـا أخذ مقرض آخر هذا الحق (راجع الفصل الثاني) يومها قال

ممثلو الحكومة إن هذا مجرد كلام لأنه معلق على احتمال مستحيل، فهل هناك مقرض آخر سيأخذ هذا الحق؟.

لقد أجلنا إجابتنا على هذا السؤال حتى تكتمل الصورة، ونستطيع الآن أن نجيب: نعم هناك مقرض آخر يمكن أن يأخذ هذا الحق، فعند توقيع العقوبة القصوى (أو ما هو أقل منها) سنعجز عن سداد الالتزامات، ووفقًا لاتفاقية تشيز مانهاتن ستصدر الأحكام بتوقيع الحجز على ممتلكات الحكومة المصرية، وحينئذ ستتوالى المطالبات من كل جانب لاقتسام ممتلكات الدولة، فكل جهة مسلحة قانونًا بنص أنه لا يمكن أن يتمتع أي دين بأفضلية على دينها، وأن من حقها أن توقع الحجز لصالحها تلقائيا على بعض أصول الدولة المصرية تساوي دينها.

هذه الصورة اختصنا بها الدائنون. وهي تذكرنا من ناحية بالفترة الأخيرة من حكم الخديوي إسماعيل، وهي تعلمنا من ناحية أخرى أن الجهات الأجنبية لا تصر على إثبات نصوص معينة في الاتفاقيات بلا معنى ولا بتخطيط. لقد وضع هذا النص في الاتفاقيات منذ ١٩٧٥، وبالفعل كان النص أيامها بلا أساس منذر ثم تواصل التخطيط وتشابكت

الاتفاقيات فإذا بالنصوص تكتسب معناها الكامل عام ١٩٧٧، مع ترابط الدوائر العقابية ومع اتفاقية تشيز مانهـاتن التـي اشترطت هيئة الخليج على الحكومة أن توقعها قبـل توقيـع اتفاقية قرضها الثاني الكبير (١٤٧٥ مليون دولار).

من المؤكد أن المطالبة الجماعية بالسداد الفوري، وتوقيع الحجز الجماعي على ممتلكات المدين (أي الدولة المصرية) هو الحد الأقصى من العقاب، وهذا الحد الأقصى لن يستخدم عمليا إلا في مواجهة حالة غير عادية، فهو لن يستخدم مثلاً في حالة إخلال هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ببند من بنود إحدى الاتفاقيات. العقوبة القصوى مدخرة لأزمة سياسية كبيرة، ولحالة انحراف واضح في نظام الانفتاح الاقتصـادي كما أملته الجهات المقرضة، وتتصـور الجهـات الدائنـة – ومعها حق – أن مجرد التلـويح باحتمـال توقيـع العقوبـة القصوى قد يغني عن استخدام هذه العقوبة فعليا، تماما كمـا قد تغني إمكانية الردع الفوري عن الاستخدام الفعلي للحرب النووية الشاملة.

واحتفظت الجهات الدائنة على أية حال بهـامش واسـع للمناورة، ففي ترسانتها أدوات عقابية متباينة تسـتخدم فـي

الدرجات المتصاعدة من "الحروب المحدودة"، حسب الحاجة. ففي نصوص العقوبات لاحظنـا أن اسـتخدام أي صـندوق عربي لحقه في العقاب ليس وجوبيا، حتى في حالة "الجـرم" المباشر الصريح؛ أي حالة "عدم قيام المقترض بالوفاء كليـا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفائدة أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب الاتفاقية (المعينة)". حتى في هذه الحالة يكتب في نـص الاتفاقيـة أنـه "يحـق" للصندوق المعين توقيع العقوبة. وينطبـق الموقـف نفسـه الجوازي من توقيع العقوبة – من بـاب أولـى – بالنسـبة للتضامن مع الدائنين الآخرين.

ونفس هذه النصوص نجدها في اتفاقيات البنـك الـدولي، ومع وكالة التنمية يختلف الأمر فقط في الصياغة فيقـال "إذا حدث.. فإن الوكالة حسب ما يتراءى لها أن تخطر المقترض بكذا":

وتتيح هذه المرونة أنه في حالة معينة قد تحدث مطالبـة بالسداد الفوري في إحدى اتفاقيات البنك الدولي، ويكتفي بهذه العقوبة كإنذار قابل للتصعيد إن لم يصلح المقتـرض حالـه. والتصعيد أيضا درجات، فقد تتضامن بعض أو كل اتفاقيـات

البنك الدولي، وقد تتضامن – عند الحاجة، ولتغليظ العقوبة – بعض اتفاقيات الصناديق العربية أو الوكالة... إلخ. وواضح أن العلاقة الحالية بين الجهات الدائنة هي علاقة تقسيم أدوار، ولكن تحت قيادة موحدة تتولى – ضمن ما تتولى – تشـغيل جهاز العقاب الجماعي. وقد بدا من مطالعتنا للاتفاقيات كمـا لو أن النصوص تعطي الحق لأي طرف لكي يبـدأ تشـغيل الجهاز. ولكن لا نعتقد أن هذا التصور صحيح، إذ لا نعتقـد أن بوسع الدول النفطية مثلاً أن تستخدم هذا الجهاز لحسابها، فتبادر مثلاً إلى مطالبة المدين بتعجيل السـداد، فـي حالـة خلاف حول المعاهـدة المصـرية الإسـرائيلية، فيتضـامن الآخرون تلقائيا، وتتلاحق المطالبات حتـى يلقـى المـدين مصرعه (رغم رضاء الحكومة الأمريكية عن سياساته). إن الدول النفطية – رغم حقها القانوني المعلن – لا تملك إصدار قرار بتشغيل الجهاز لحسابها بسبب السيطرة الأمريكية على هذه الدول. وأغلب الظن أن الحكومة الأمريكية والمؤسسات المعنية – لم تكتف بهذا الضمان – فحددت في اتفاقيات غير معلنة الجهة التي تملك فعلاً مفتاح جهاز العقاب الجمـاعي، الجهة التي من حقها أن تأمر بتشغيل الجهاز، وتحدد درجـة

التشغيل. وفي هذه الحالة يكون الحق القانوني المسجل لكـل الجهات في الاتفاقيات المنشورة مجرد توسيع لمجال المناورة أمام القيادة الموحدة الفعلية، فقد تفضل القيادة – في ظـروف معينة – أن يبدو أن بعض الجهات الغربيـة هـي البادئـة بالعقاب، وأن وكالة التنميـة (أو غيرهـا) اضـطرت إلـى التضامن معها، وحينئذ يطلب من هذه الجهـات العربيـة أن تستخدم حقها المثبت في الاتفاقيات مع الحكومة المصـرية، فتقول إن موقفًا غير عادي قد نشأ جعل من غيـر المحتمـل قيام المدين بتنفيذ التزاماته، وتبدأ المطالبة بتعجيـل السـداد. و.. يشتغل الجهاز.

ولا شـك أن القيـود الاقتصـادية التـي كبلـت الإدارة المصرية، على هذا النحو، تجعل استعادة المبادرة ومصادمة الأعداء، في ظروف سياسية مناسبة، أمرا بـالغ الصـعوبة. ولكن المهمة مع ذلك – ليست مسـتحيلة. وحـين تحـدث، سيتغير كثيرا من العلاقات، والارتباطات القانونية التي تبدو حاليا مستقرة، وبالتأكيد فإن الدوائر العربيـة فـي الجهـاز العقابي تبقى – رغم كل أوضاعها الحالية – أضعف الدوائر في سلسلة العدو.

(٦)
الامتيازات الأجنبية

تنص اتفاقيات الصندوق العربي علـى أن جميـع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية، وتتمتع بالحصانة الخاصة بحيث لا تخضـع للرقابـة علـى المطبوعات أو الإجـراءات أو التفتـيش – جميـع أمـلاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتـيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما ماثل ذلك من إجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية. وهذه النصوص تعطي نوعا من الحقوق الدبلوماسية وهي في حالة الصندوق العربي لها ما يسوغها؛ حيث إن الصندوق هيئـة متعددة الأطراف، والدولة المضـيفة عضـو فـي مجلـس المحافظين.

ولكن ما معنى أن ينص صندوق أبو ظبي علـى حقـوق مشابهة؟ إنه ينص في اتفاقياتـه علـى أن تكـون أصـول الصندوق وموجوداته وإيراداته ومستحقاته وأي من أموالـه أو حقوقه غير خاضعة للتأميم أو المصـادرة أو الحراسـة

أو الحجز، كما تكون وثائق وسجلات ومراسلات الصـندوق وما في حكمها غير خاضعة للرقابة والتفتيش.

ويصر الصندوق الكويتي في اتفاقياته علـى نفـس مـن المضمون، بنفس الألفاظ، وكذلك الصندوق السعودي ولكنـه يضيف في اتفاقياته أيضا إلزام المقترض بأن يقدم التسهيلات المطلوبة للمسئولين التابعين للصندوق والذين توكـل إلـيهم مهمات في دولة المقترض تتصل بالقروض، كمـا يمنحـون حصانة تماثل الحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية.

لقد أوضحنا أن هذه الصناديق تنقل عـن البنـك الـدولي شروط اتفاقياته، وهي في هذه النصوص تريـد أن تنتـزع حقوقًا قانونية كحقوق البنك الدولي باعتباره شخصية قانونية دولية. وقد أفصحت هيئة الخليج عن هذا التطلـع صـراحة فنصت في المادة ٢ (اتفاقية تنظيم التعامل بـين جمهوريـة مصر وهيئة الخليج) على: تتمتع الهيئة بالشخصية القانونيـة الدولية. وكان طبيعيا أن يترتب على ذلك ما جاء في البند ٥ المادة ٨): تعامل مكاتب الهيئة ومكاتبها بذات المعاملة التـي تتمتع بها مكاتب ووثائق ومكاتب جامعـة الـدول العربيـة ومنظماتها. ثم نص البند (١) – المادة (٩): تمـنح حكومـة

جمهورية مصر العربية موظفي الهيئة القادمين لجمهوريـة مصر العربية لأغراض تنفيذ هذه الاتفاقية والعـاملين فـي مكاتبها وفروعها في جمهورية مصر العربية ذات الحصانات والامتيازات الممنوحة لمـوظفي جامعـة الـدول العربيـة ومنظماتها في الدرجات المماثلة.

فهل هذه الصناديق فعلاً شخصيات دولية؟ وهل يصح لأية هيئة أن تتخذ لنفسها صفة وصلاحيات الشخصية الدولية، أم أن هناك ضوابط مسلم بها في القانون الدولي؟ لقـد كانـت الدول وحدها حتى وقت قريب – أشخاص القانون الـدولي، باعتبارها الوحدات القادرة على إنشاء قواعد قانونية دوليـة بواسطة التراضي مع غيرها من الوحدات المماثلة، وأيضـا باعتبارها الوحدات المخاطبة بأحكام القواعد القانونية الدولية، أي لها أهلية التمتع بالحقوق، وأهلية الالتزام بالواجبات [٣٢]. ولكن حدث تغير الآن وإن يكن بغير إجماع – فـي تحديـد الشخصية الدولية؛ حيث بدأ اعتبار الهيئات الدولية التي لهـا كيان مستقل من أشخاص القانون الدولي العام [٣٣]. والهيئـة الدولية هي نتيجة الاتفاق بين عدة أشـخاص دوليـة علـى

إنشائها، وهي تكتسب الشخصية الدولية إذا تـوفرت أركـان ثلاثة:

١- أن تتمتع الهيئة بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول التي أنشأتها. وتكون لها أجهزة مختصة تمارس من خلالها الوظائف المعهودة إليها.

٢- أن تكون للهيئة اختصاصات واضحة ومحـددة، لأن الهيئة لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية إلا بالقدر اللازم لتحقيق أهدافها.

٣- أن تعترف الدول الأعضـاء بالشخصـية الدوليـة للهيئة[٣٤].

وإذا كان الاعتراف يعني تنازلاً من الدولة عـن بعـض اختصاصاتها بالقدر اللازم لتحقيق الأهداف المحددة للهيئـة، فإن هذا يتطلب بالضرورة أن تكون الدولة المعترفة عضـوا في هذه الهيئة التي تتنازل عن بعض صلاحياتها مـن أجـل هدف مشترك. ويمكن وفْق هذه المعايير فهـم السـبب فـي اكتساب البنك الدولي للشخصية الدوليـة، فالركنـان ١ و ٢ يتوفران في البنك الدولي، والدولة المصرية (مع باقي الدول الأعضاء) تعترف بالشخصية الدولية لهذه الهيئة التي تشترك

في عضويتها وفي مجالس محافظيها، موافقة علـى أهـدافها ونظمها. والكلام نفسه ينطبق على صندوق النقـد الـدولي. رغم أن مشاركة الدولة المصرية (وأمثالها من الأعضاء) في أي من الهيئتين مشاركة رمزية. ولكن هل يتشابه وضع هيئة الخليج مع الجامعة العربية، أو مع البنك الدولي، أو حتى مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتمـاعي، أو مـع صندوق النقد العربي؟ إن الدولة المصرية تقبل التعامل مـع هذه الهيئات كشخصيات دولية، لأنها عضو مشارك في كـل منها. ولكن هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربيـة رفضت بإصرار عضوية مصر، رغم أن هدف الهيئة هـو الإسهام في تنمية الاقتصاد المصري وفي عـلاج مشـاكله. فعلى أي أساس يطلب من الدولة المصرية أن تعترف بهيئـة الخليج كشخصية دولية؟ إن هذا المطلب يتعارض مع مبادئ القانون الدولي في التعامل بين دول مستقلة، وهو لا يعني إلا اتساع دائرة المؤسسات والأفراد الذين لا يخضعون للسـيادة المصرية. إن هذه الهيئة ومن خلفها – (ومعهـا الصـناديق العربية الأخرى) استباحت في اتفاقياتها أن تطلع علـى كـل الأسرار المصرية، ثم حمت أسـرارها هـي، وتحركاتهـا،

بحصانات دبلوماسية. هذه الهيئات مجرد مؤسسات للإقراض أو الاستثمار التجاري، ومع ذلك تحمي أعمالها ومراسـلاتها وموظفيها من الخضوع للقوانين المصرية. وحتى إذا ارتكب موظفو هيئة الخليج جرائم جنائية أو مدنية لا يقدمون للقضاء المصري، لمجرد أنهم من أهل الخليج أو أجانب يعملون مع أهل الخليج.

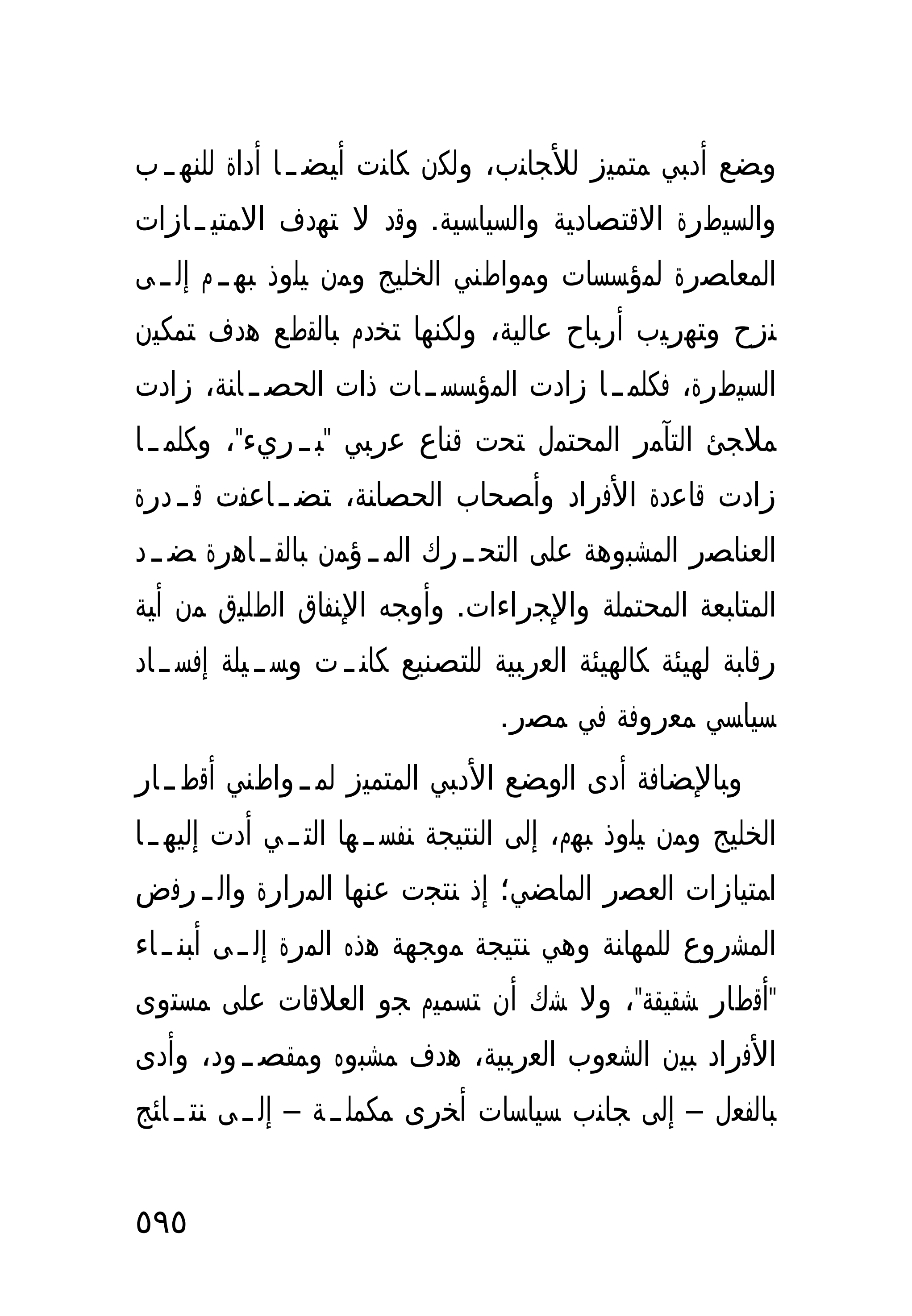
وتزداد خطورة هذا المبدأ حين نذكر أن دائرتـه كانـت تتسع دوما، فبنك فيصل الإسلامي المصري [٣٥] لا يخضـع ولا تخضع فروعه وشركاته وتوكيلاته ومكاتباته وسـجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين قواعد الرقابة بأنواعها المختلفة، وطبعا لا يخضع لقانون الشركات المسـاهمة ولا للقـوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي.

والهيئة العربية للتصنيع (قبل حلها) كانت قد حصلت على حقوق مشابهة بمقتضى قانون "حصانات وامتيازات الهيئـة العربية للتصنيع". فكافة قـوانين الدولـة (فـي الضـرائب والجمارك والاستيراد والتصدير والتعامل بالنقد الأجنبـي) لا تخضع لها الهيئة. وكافـة العـاملين لا تخضـع مرتبـاتهم ومكافآتهم للضرائب. وكافة الاتصالات والمراسـلات لهـا

الحصانة الدبلوماسية. وأعضاء اللجنة العليا ومجلـس الإدارة والمدير العام للهيئة ونوابه – بصرف النظر عن جنسيتهم – يتمتعون بالحصانة القضائية في حدود مهامهم فـي الهيئـة، وبالإعفاءات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين وبصفة خاصة تلك المتعلقة بأمتعتهم ومنقولاتهم الخاصة وبالنسبة لأعضـاء اللجنة العليا ومجلس الإدارة والمدير العام ونوابه – من غير المصريين – تضاف المزايا والحصانات التالية: عدم جـواز القبض عليهم أو حجز أمتعتهم الشخصية – استعمال الشـفرة في رسائلهم وتسلم مكاتباتهم برسول خاص أو فـي حقائـب مختومة – إعفاؤهم وزوجاتهم وأولادهم القصر مـن جميـع قيود الإقامة ومن الإجراءات الخاصة بقيد الأجانب. وقد نص القانون على أن من حق مجلـس إدارة الهيئـة مـنح هـذه الحصانات والامتيازات للخبراء الأجانب الـذين يسـتقدمهم، وللشركات التي تشترك فيها الهيئة. ونص القانون كذلك على حق الهيئة في إنشاء جهاز خاص للأمـن داخـل مبانيهـا، ويتولى بعض أفراده صلاحية الضبط القضائي.

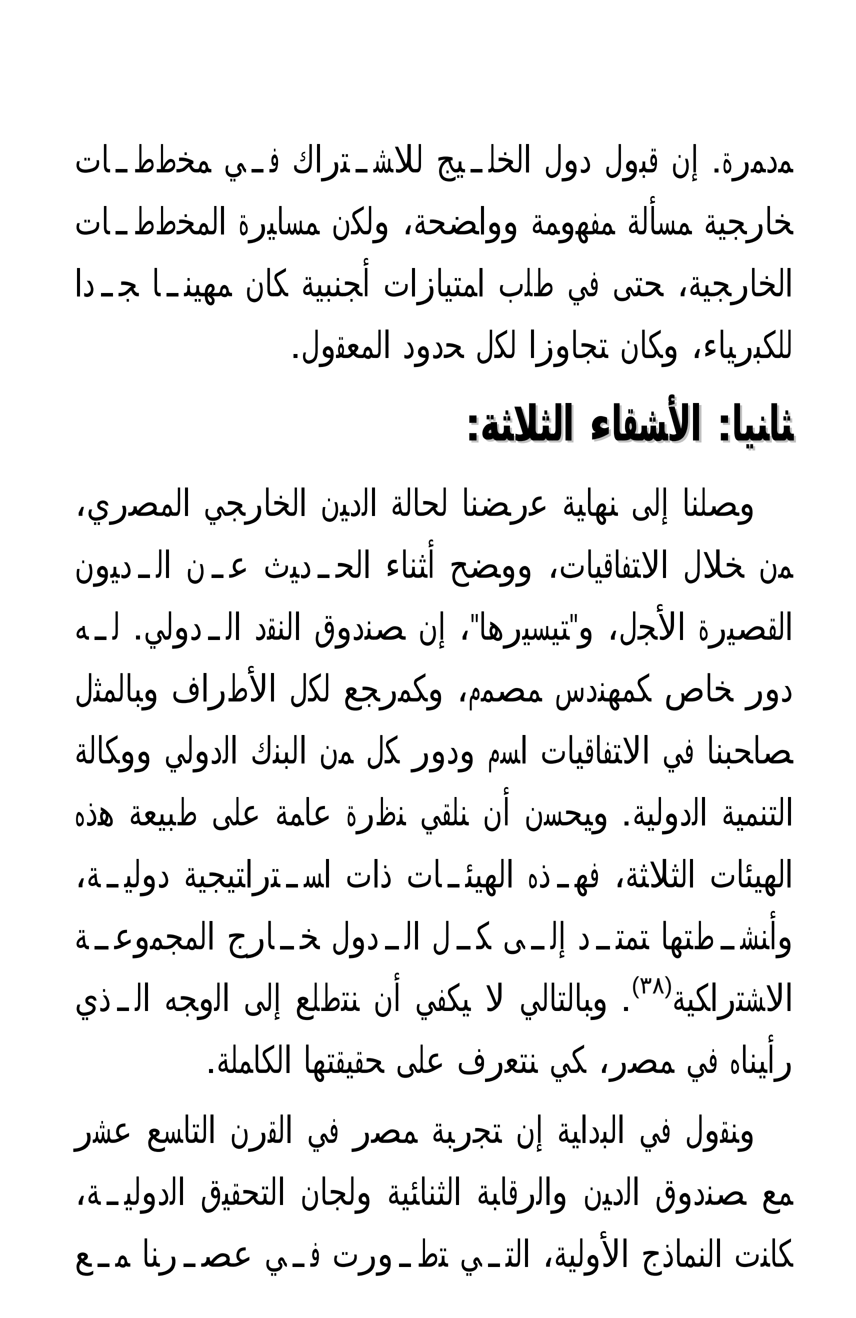
وقد علق عضو في مجلس الشعب (من حزب الحكومـة) عند عرض هذا الموضوع للمناقشة بأن "هذا القرار بقـانون

فيه امتيازات في وقت انتهى فيه منح الامتيازات في مصر"[٣٦]. وحين تفجر موضوع امتيازات المؤسسات العربية مرة أخرى بعد ذلك، قال عضو آخر من حزب الحكومة "إنني أخشى أن يكون في مصر مندوب سام للصندوق السعودي، ومندوب سام للصندوق العربي، ومندوب سام للصندوق الكويتي، ومندوب سام للبنك الإسلامي، ومندوب سام لصندوق أبو ظبي، ومندوب سام للصندوق الياباني. بمعنى أن يكون في مصر مجموعة من المندوبين الساميين تغطي بعضها البعض، وهذا هو الشكل الجديد للسيطرة على بعض البلاد اقتصاديا" [٣٧]. ويلاحظ طبعا أن العضو لم يجسر على الإشارة إلى "المندوب السامي الأمريكي"، أو لعله استخدم الياباني ككناية. والمهم أن موضوع الامتيازات الأجنبية أصبح واقعا معروفًا ومزعجا. ويعجب المرء حقيقة من تورط الدول الخليجية في طلب هذه الامتيازات لمؤسساتها ومواطنيها، بحيث تصبح مؤسساتها دولة فوق الدولة، ويصبح مواطنوها سادة لا يخضعون لقوانين البلد الذي يعملون فيه. إن الامتيازات الأجنبية، كما خبرناها في القرن التاسع عشر، وحتى ١٩٣٧ لم تكن مجرد



وضع أدبي متميز للأجانب، ولكن كانت أيضـا أداة للنهـب والسيطرة الاقتصادية والسياسية. وقد لا تهدف الامتيـازات المعاصرة لمؤسسات ومواطني الخليج ومن يلوذ بهـم إلـى نزح وتهريب أرباح عالية، ولكنها تخدم بالقطع هدف تمكين السيطرة، فكلمـا زادت المؤسسـات ذات الحصـانة، زادت ملاجئ التآمر المحتمل تحت قناع عربي "بـريء"، وكلمـا زادت قاعدة الأفراد وأصحاب الحصانة، تضـاعفت قـدرة العناصر المشبوهة على التحـرك المـؤمن بالقـاهرة ضـد المتابعة المحتملة والإجراءات. وأوجه الإنفاق الطليق من أية رقابة لهيئة كالهيئة العربية للتصنيع كانـت وسـيلة إفسـاد سياسي معروفة في مصر.

وبالإضافة أدى الوضع الأدبي المتميز لمـواطني أقطـار الخليج ومن يلوذ بهم، إلى النتيجة نفسـها التـي أدت إليهـا امتيازات العصر الماضي؛ إذ نتجت عنها المرارة والـرفض المشروع للمهانة وهي نتيجة موجهة هذه المرة إلـى أبنـاء "أقطار شقيقة"، ولا شك أن تسميم جو العلاقات على مستوى الأفراد بين الشعوب العربية، هدف مشبوه ومقصـود، وأدى بالفعل – إلى جانب سياسات أخرى مكملـة – إلـى نتـائج

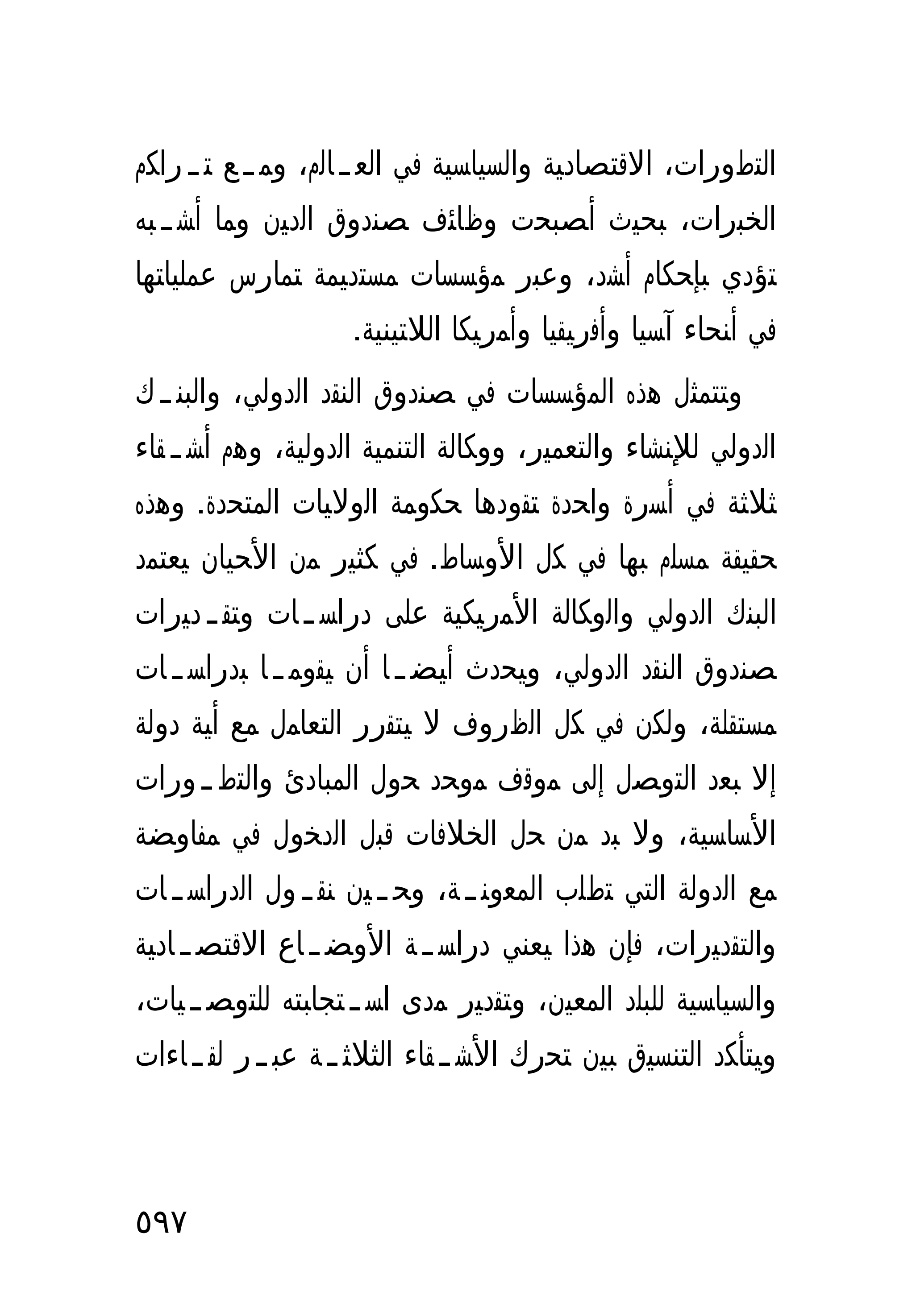


مدمرة. إن قبول دول الخليج للاشتراك في مخططات خارجية مسألة مفهومة وواضحة، ولكن مسايرة المخططات الخارجية، حتى في طلب امتيازات أجنبية كان مهينا جدا للكبرياء، وكان تجاوزا لكل حدود المعقول.

ثانيا: الأشقاء الثلاثة:

وصلنا إلى نهاية عرضنا لحالة الدين الخارجي المصري، من خلال الاتفاقيات، ووضح أثناء الحديث عن الديون القصيرة الأجل، و"تيسيرها"، إن صندوق النقد الدولي. له دور خاص كمهندس مصمم، وكمرجع لكل الأطراف وبالمثل صاحبنا في الاتفاقيات اسم ودور كل من البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية. ويحسن أن نلقي نظرة عامة على طبيعة هذه الهيئات الثلاثة، فهذه الهيئات ذات استراتيجية دولية، وأنشطتها تمتد إلى كل الدول خارج المجموعة الاشتراكية(٣٨). وبالتالي لا يكفي أن نتطلع إلى الوجه الذي رأيناه في مصر، كي نتعرف على حقيقتها الكاملة.

ونقول في البداية إن تجربة مصر في القرن التاسع عشر مع صندوق الدين والرقابة الثنائية ولجان التحقيق الدولية، كانت النماذج الأولية، التي تطورت في عصرنا مع


التطورات، الاقتصادية والسياسية في العـالم، ومـع تـراكم الخبرات، بحيث أصبحت وظائف صندوق الدين وما أشـبه تؤدي بإحكام أشد، وعبر مؤسسات مستديمة تمارس عملياتها في أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتتمثل هذه المؤسسات في صندوق النقد الدولي، والبنـك الدولي للإنشاء والتعمير، ووكالة التنمية الدولية، وهم أشـقاء ثلاثة في أسرة واحدة تقودها حكومة الولايات المتحدة. وهذه حقيقة مسلم بها في كل الأوساط. في كثير من الأحيان يعتمد البنك الدولي والوكالة الأمريكية على دراسـات وتقـديرات صندوق النقد الدولي، ويحدث أيضـا أن يقومـا بدراسـات مستقلة، ولكن في كل الظروف لا يتقرر التعامل مع أية دولة إلا بعد التوصل إلى موقف موحد حول المبادئ والتطـورات الأساسية، ولا بد من حل الخلافات قبل الدخول في مفاوضة مع الدولة التي تطلب المعونـة، وحـين نقـول الدراسـات والتقديرات، فإن هذا يعني دراسـة الأوضـاع الاقتصـادية والسياسية للبلد المعين، وتقدير مدى اسـتجابته للتوصـيات، ويتأكد التنسيق بين تحرك الأشـقاء الثلاثـة عبـر لقـاءات

ومناقشات بين ممثلي هذه الهيئات داخل سفارات الولايـات المتحدة في الدول المختلفة.

ولكن كيف تسهم هذه الهيئات "الدولية" في وضع السياسة الاقتصادية لبلد ما؟ تجيب تيريزا هاينز "أنها ليسـت – كمـا يتصور في بعض الأحيان – عملية يجلس فيهـا الممثلـون الرسميون للوكالات مع الحكومات المعنية ليناقشوا معا بعقول مفتوحة أفضل الحلول للمشاكل المحددة للحكومة، وكذلك فإن دور الولايات ليس منحصرا (كما يفترض في بعض الأحيان أنه يجب أن يكون) في تقديم المقترحات وإبـراز الأخطـاء، دون الاستفادة من حقيقة أنها تملك السيطرة على تخصـيص الموارد المالية.. إنها عملية تحاول فيها الوكـالات الدوليـة التأكد من أن السياسات التـي قررتهـا هـي مقبولـة مـن الحكومات التي تأمل في اسـتلام المعونـة"... وإذا كانـت الحكومات لا توافق على هذه السياسات فإن الوكالات تصبح معنية بأن تغيـر هـذه الحكومـات موقفهـا، وقـد تـؤدي المفاوضات إلى بعض التساهل، وإلى بعض التحريـر فـي مطالب الوكالات، ولكنها لن تغير النمط العام أو ما يصرون عليه [٣٩]... إن تقديم المعونة، وتحديـد حجمهـا، والتهديـد

بوقفها، يشكل أدوات لأحداث التغيير المطلوب في السياسـة الاقتصادية، ويعبر مسئولون في البنك الدولي عن هذه العملية بأنها ليست مسألة فرض سياسات، ولكنها مسألة العثور على الأشخاص المناسبين يصرح به هؤلاء المسئولون هو أن هذه الهيئات قد تعجز بضـغوطها الاقتصـادية عـن توصـيل "الأشخاص المناسبين" إلى مراكز إصدار القـرار، وحينئـذ تكتفي الهيئات الدولية بتكثيف المتاعـب الاقتصـادية أمـام الحكام المتمردين، كي تسهل مهمة الجهـات الأخـرى فـي الإطاحة بهم، بالحرب أو بالقتل أو بالانقلاب.. وحينئذ تعـود الهيئات الدولية إلى العمل مع "الأشخاص المناسـبين" الـذين وصلوا إلى الحكم.

هذا الكلام – وما يتلوه في هذا الفصل – مجرد معلومات في الأساس وليس رأيا أو تحليلاً يختلف في أمره.

(١)

صندوق النقد الدولي

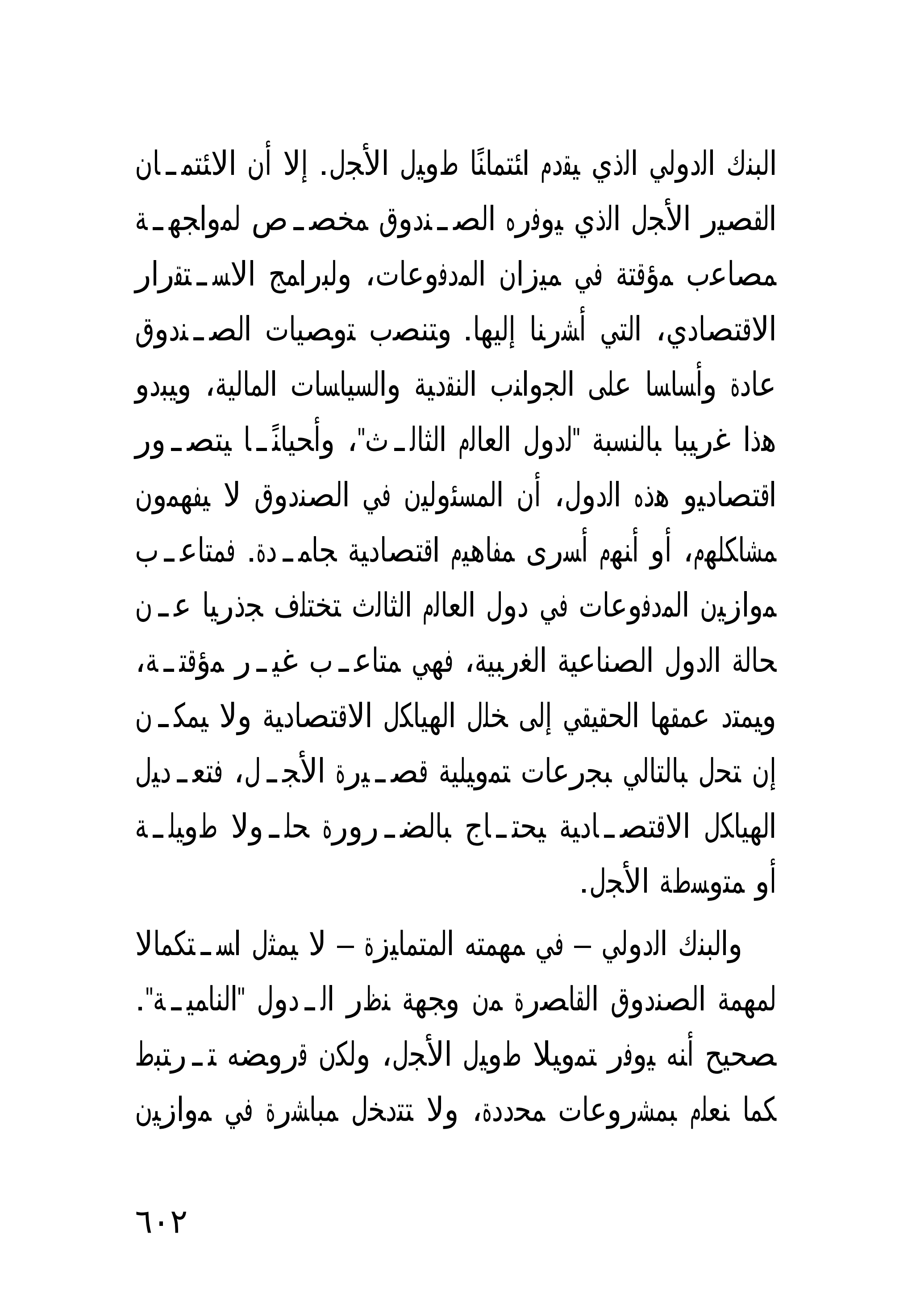
أ- الصندوق هو الشقيق الأكبر في مجموعـة الهيئـات الثلاث. وهو يتقاسم المبنى نفسه مع البنك الدولي في مدينـة واشنطن. ويصدران معا مجلـة موحـدة: Finance and

Development تنشر حاليا ترجمة عربية لبعض دراساتها كملحق، للاهتمام الاقتصـادي: التمويـل والتنميـة. وتعقـد الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي الصندوق والبنك فـي المكان نفسه والفترة نفسها. وقد أنشئت لجنة مشتركة دائمـة من المديرين التنفيذيين لكل من الصـندوق والبنـك لنظـر الموضوعات التي تمثل اهتماما مشتركًا، كما خول المديرون والتنفيذيون في كل من الهيئتين دعوة ممثلـين عـن الهيئـة الأخرى لحضور اجتماعات مجلس محافظيها أو اجتماعـات مديريها التنفيذيين، دون أن يكون لهم حق التصويت، ولـذا يراعى ألا تعقد اجتماعـات مجلـس المـديرين التنفيـذيين للصندوق يوم اجتماع مجلس مديري البنك الـدولي، حتـى يتمكن بعض الأشخاص من حضور اجتماعات الهيئتـين إذا تطلب الأمر ذلك [٤٠].

ومعروف أن صندوق النقد والبنك الدولي تأسسـا وفقًـا لاتفاقية مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد عام ١٩٤٤، ولكـن عضوية الصندوق شرط مسبق للانضمام إلى البنك الـدولي، والدولة التي تنتهي عضويتها في صندوق النقد تفقد عضويتها تلقائيا في البنك الدولي بعد ثلاثة أشهر، ما لم يقرر بأغلبيـة

ثلاثة أرباع الأصوات استمرار عضويتها (وهو أمر يستحيل حدوثه عمليا). وفي ١٩٦٦ توصل الصندوق والبنـك إلـى تعريف وتحديد لمجالات مسئولية كل منهمـا، ولمواصـفات العلاقة فيما بينهما، فتم الاتفاق على أن للصندوق مسـئولية أساسية تجاه أسعار الصرف وقيود المدفوعات، وحالات عدم التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات، ومـن أجـل تقـويم أوضاع الأعضاء وصياغة لبرامج للاستقرار الاقتصـادي. وتطلع إدارة البنك الدولي بانتظـام علـى وجهـات نظـر الصندوق ومواقفه قِبل الدول المختلفة، وتتبنى هذه المواقـف كأساس لانطلاق البنك في مهمته الخاصة، لتشـكيل بـرامج التنمية وتقويم المشروعات، وإزاء هذه المسائل تتبنـى إدارة الصندوق وجهة نظر البنك. وبالنسبة للمجالات التي لا تشكل مسئولية أساسية لأي من الهيئتين، فإن إدارة الصندوق تطلع، قبل زيارة البلد العضو، على وجهات نظر البنك، والعكـس بالعكس [٤١].

هذه الصياغة تضع خط تمـايز معقـول بـين وظـائف الهيئتين، ووفقًا لهذا التمايز، يصبح من مهام الصـندوق أن ينهض بوظيفة بنك عالمي للائتمان القصير الأجل، في مقابل



البنك الدولي الذي يقدم ائتمانًا طويل الأجل. إلا أن الائتمان القصير الأجل الذي يوفره الصندوق مخصص لمواجهة مصاعب مؤقتة في ميزان المدفوعات، ولبرامج الاستقرار الاقتصادي، التي أشرنا إليها. وتنصب توصيات الصندوق عادة وأساسا على الجوانب النقدية والسياسات المالية، ويبدو هذا غريبا بالنسبة "لدول العالم الثالث"، وأحيانًا يتصور اقتصاديو هذه الدول، أن المسئولين في الصندوق لا يفهمون مشاكلهم، أو أنهم أسرى مفاهيم اقتصادية جامدة. فمتاعب موازين المدفوعات في دول العالم الثالث تختلف جذريا عن حالة الدول الصناعية الغربية، فهي متاعب غير مؤقتة، ويمتد عمقها الحقيقي إلى خلل الهياكل الاقتصادية ولا يمكن إن تحل بالتالي بجرعات تمويلية قصيرة الأجل، فتعديل الهياكل الاقتصادية يحتاج بالضرورة حلولا طويلة أو متوسطة الأجل.

والبنك الدولي – في مهمته المتمايزة – لا يمثل استكمالا لمهمة الصندوق القاصرة من وجهة نظر الدول "النامية". صحيح أنه يوفر تمويلا طويل الأجل، ولكن قروضه ترتبط كما نعلم بمشروعات محددة، ولا تتدخل مباشرة في موازين

المدفوعات. ولذلك طالبت دول العالم الثالث بإنشاء نوع من الرابطة بين نشاط الصندوق وعمل البنك [٤٢]. وتم بالفعل إدخال بعض التطويرات المحددة في هذا الاتجاه.

ب- ولكننا لا نعتقد على أية حال أن مشكلة هاتين الهيئتين تنبع في الأساس من نواقص تنظيمية، أو تخلف في المفاهيم النظرية. المسألة أعمق جدا من ذلك (انظر الفصل الخامس). ولكن ما يعنينا الآن هو تسجيل أن الصندوق والبنك يختلفان عن مؤسسات الإقراض العادية، من حيث الشروط التي تفرض على المقترض. فبرامج الصندوق وتوصياته شروط تتصاعد في قسوتها وشدتها مع كل زيادة في مسحوبات العضو من الصندوق. ولا بد أن يتأكد ممثلو الصندوق من دقة امتثال العضو للشروط (أو التوصيات – حسب تعبير الصندوق) قبل الموافقة على إجراء السحب. ويحسن أن نشير إلى الأشكال المحددة للاقتراض من الصندوق [٤٣]، وبتركيز على الأشكال التي يرد ذكرها كثيرا في الفصول التالية.

- **حقوق السحب العادية:** ١- اشترط الصندوق أن تتكون حصة كل عضو من رأسمال الصندوق من جزئين أحدهما

من الذهب (لا يقل عن ٢٥% من الحصة) والجـزء الآخـر يدفع بالعملة المحلية للعضو. ويمكن للعضو أن يتقدم بطلـب لسحب عملات أجنبية من موارد الصندوق، وتسمى عمليـة السحب هذه شراء لنقد أجنبي، لأن العضـو يضـع تحـت تصرف الصندوق قدرا من عملته يسـاوي قيمـة المبـالغ المسحوبة بالنقد الأجنبي، وِفْقًا لسعر التعادل الرسمي المتفـق عليه مع الصندوق. ويتعين على العضو أن يعيد شراء عملته المحلية التي قدمها بالذهب أو بعملات حرة، وذلك خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. ووظيفة الصندوق في هذه العملية رغم مصطلحات الشراء وإعادة الشراء – لا تخـرج عن وظيفة إقراض العضو بنقد أجنبي يعـالج بـه متاعبـه الطارئة والمؤقتة، مقابل عمولة (فائدة) منخفضة. وإذا كـان طلب السحب (أو الشراء أو الإقراض) في حدود الشـريحة الذهبية من حصة العضو (٢٥%) فإن الصندوق لا يسـتطيع أن يمانع في طلب السحب [٤٤].

وتستطيع الدولة بعد ذلك أن تسحب من موارد الصـندوق على أربع شرائح ائتمانية تمثل كل منها ٢٥% من الحصـة، ويعني هذا زيادة رصيد الصندوق من العملة المحليـة لهـذه

الدولة إلى ما يزيد عن ١٠٠% من حصتها، وإلـى ١٢٥% كحد أقصى. وعادة لا يتم استخدام أو سحب المبالغ المتفـق عليها دفعة واحدة؛ إذ توضع تحت تصرف الدولـة العضـو للسحب منها على دفعات، ويشترط أن تكون الدولة قد أوفت بالتزاماتها في تنفيذ السياسة المالية النقدية المتفق عليها مـع إدارة الصندوق، والإدارة لها السلطة التقديرية فـي تقريـر حقوق السحب العادية للدولة العضو، حسب تقـديرها لمـدى انتظام الأخيرة في اتباع التوصيات.

- التمويل التعويضي لانخفاض حجم الصـادرات عـن متوسطها خلال خمس سنوات سـابقة. وتمويـل حصـص الدول المصدرة للمواد الأولية في صناديق الموازنة القائمـة بموجب اتفاقيات دولية تهدف إلى تثبيت أسعار المواد الخام. وهذه التسهيلات يشترط ألا يزيد الحد الأقصى للمستخدم منها في أي وقت عن ٧٥% من حصة الدولة العضـو. ويجـوز الجمع بين هذه التسهيلات والتسـهيلات العاديـة الأخـرى، ويؤدي هذا إلى إمكان أن يرتفع الحد الأقصى للتسـهيلات، التي يجوز لبعض الدول النامية أن تسحبها من الصـندوق، إلى ما يعادل ٢٠٠% من حصتها. ويتعين في كل الأحـوال

السداد (أو إعادة الشراء) خلال فترة تتـراوح بـين ثـلاث وخمس سنوات.

- **حقوق السحب الخاصة:** وهي مكون جديد من مكونات السيولة الدولية وافق الصندوق على اسـتحداثه ابتـداء مـن كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، وبمقتضى نظام حقوق السـحب الخاصة أضاف صندوق النقد الدولي حقًـا جديـدا للـدول الأعضاء للسحب من موارده. ويتلخص النظـام فـي قيـام الصندوق في فترات دورية بتحديد مبلغ معين للتوزيع علـى الأعضاء بنسبة حصصهم في رأسمال الصندوق. ويحدد هذا المبلغ في ضوء حاجة السيولة الدولية. وهو لا يتمثـل فـي ذهب، أو عملات حرة، وإنما قيد دفتري لدى الصندوق. وقد جرت تعديلات متتالية في تقييم وحدة حقوق السحب الخاصة، وأدخل نظام "تركيبة السلة المعيارية" في حزيـران/ يونيـو ١٩٧٤. وسواء بسبب الحصص النسبية، أو للأسباب الأخرى العديدة، فإن الدول الصناعية الغربية هي المستفيد الأساسـي من استخدام هذه الحقوق.

- **التسهيلات البترولية:** وكانت ترتيبا مؤقتًا استحدث بعد ارتفاع أسعار النفط (أواخر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤) لتعويض

الدول التي تضررت موازين مدفوعاتها لهذا السبب. وموَّل صندوق النقد هذا النوع من التسهيلات باستخدام ما تميزه المادة السابعة من اتفاقيته بالاقتراض من الأعضاء، فتم الاقتراض من سبع دول تملك فوائض مالية كبيرة، كانت غالبيتها من الدول المصدرة للبترول، وبالتالي كانت العملية رافدا من روافد إعادة تدوير البترودولارات. فالسحب من التسهيلات البترولية كان مقدرا أن يكون في حدود ١٣,٣ بليون دولار للدول المتقدمة، و ١,٨ بليون دولار للدول النامية، ووفْقًا لأسعار الفائدة السائدة في السوق (تقل عن ٧%).

- **التسهيلات الممتدة:** أدخل هذا النظام طِبقًا لقرار ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، وهو يمثل تطويرا هاما في أسلوب العمل، وكانت التجربة المصرية ضمن الرواد القليلين في استخدامه. ومن حيث الشروط المالية، فإن الحد الأقصى لهذه التسهيلات هو ١٥٠% من حصة العضو في رأسمال الصندوق، ويجوز الجمع بينها وبين بعض التسهيلات العادية في حدود الشريحة الذهبية والشريحتين الائتمانيتين الأولى والثانية، بحيث لا تزيد مسحوبات العضو تحتها جميعا على

٢٢٥% من حصته، تضاف إليها أية مسحوبات وفْق البندين (التعويضي والبترولي) المشار إليهما ويستمر حق السـحب بمقتضى التسهيلات الممتدة خلال ثلاث سنوات بدلاً من الحد الأقصى البالغ سنة واحدة طِبقًا للسياسات المألوفة للصندوق. وكذلك يمتد أجل السداد إلى سبع سنوات بدلاً من خمس كحد أقصى. وتخضع هذه التسهيلات (كما هي الحالـة بالنسـبة لجميع المسحوبات من الصندوق) إلى سعر فائدة يبلغ بصـفة عامة صفرا لمدة الثلاثة أشهر الأولى، ثم نصفًا فـي المائـة لمدة تسعة شهور، ثم يرتفع بمعدل نصف المائة في كل ستة أشهر. بحيث يصل إلى ٥% كحد أقصى.

ألا أن التسهيلات الممتدة هي المكون المالي في البرنامج المتكامل والممتد للصندوق في مواجهة حالة خاصة تواجـه اختلالاً جوهريا في ميزان المدفوعات ناجم – حسب تحليـل الصندوق – من استمرار زيادة حجم الطلب النقـدي داخـل المجتمع لسنوات عديدة، مع كبت التضخم عن طريق تثبيـت الأسعار، واتباع سعر صرف غير واقعي، ممـا أدى إلـى اختلال هيكل الإنتاج، خاصة في قطاع التصـدير، وكـذلك يستهدف البرنامج الممتد مواجهة الخلل الناشئ عن الحروب

الاستنزافية، أو التدهور المستمر في نسب التبادل. ويتضمن برنامج الصندوق أن يرتبط استخدام التسهيلات الممتدة بقبول الدولة المعنية للإشراف المحكم والمتواصل من الصندوق لفترة تكفي لإدخال التعديلات الكبيرة المطلوبة ويعني ارتباط التسهيلات بمكونات البرنامج الأخرى، إن استمرار حق السحب على هذه التسهيلات مشروط باستمرار الدولة في تنفيذ نقاط البرنامج، وهو أمر تعتبر إدارة الصندوق المرجع النهائي في تقريره.

ج) إن حق العضو في الاقتراض (أو في شراء نقد أجنبي) من الصندوق – بدون شروط – يقتصر إذن على قيمة الشريحة الذهبية من حصته (٢٥%)، ومع كل شريحة إضافية يسحبها العضو بعد ذلك، وفْق حقوق السحب العادية، أو تبعا للتطويرات والتنويعات المستحدثة، يخضع العضو لمزيد ومزيد من تدخلات وشروط الصندوق، والتدخلات والشروط تسمى في أدبيات الصندوق "المشاورات" و"التوصيات" وتتخذ أنماطًا وانتظاما محددين.

- **فهناك مشاورات دورية** يجريها الصندوق مع الأعضاء، والسند القانوني لهذه المشاورات، يقع في المادة

١٤ من الاتفاقية التي سـمحت للـدول الأعضـاء بتطبيـق ترتيبات مؤقتة قبل الالتزام العام الذي تفرضـه المـادة ٨، والخاص بإعلان حرية تحويل العملة، والامتناع عن فـرض أية قيود على المدفوعات الجاريـة المسـتحقة إلـى غيـر المقيمين، وعدم التمييز بـين الأعضـاء فـي المعـاملات الخارجية، إلا بموافقة مسبقة من الصندوق. والهـدف مـن المشاورات وفْق المادة ١٤ هو تحديد مـدى الحاجـة إلـى استمرار فرض قيود على المدفوعات، ولكـن حـدث مـع الممارسة أن أصبحت هذه المشاورات تقليدا ثابتًا حتى فـي حالة إنهاء كل القيود.

- ويبدأ الإعداد للمشاورات في واشـنطن قبـل موعـد وصول البعثة بعدة أشهر، فيعد الجزء الأول من التقرير الذي يحتوي على شرح وافٍ للأحوال الاقتصادية للدولة (وترتبط درجة التفصيل بكمية المعلومات التي تتيحها الدولة المعنية). وفي المرحلة الثانية، تعد البعثة مجموعة الأسئلة، التي ترى توجيهها إلى السلطات في البلد المعني، وترسلها إليها مقدما، ولكن يحق للبعثة إضافة أي أسئلة أو استفسارات جديدة أثناء المشاورات. في المرحلة الثالثة، تعد البعثـة قبـل سـفرها،

تحليلاً عن المشاكل التي يعاني منها البلد مصحوبا برأي البعثة في كيفية مواجهة هذه المشاكل، ويعرض التحليل والمقترحات على مديري الإدارات المعنية لإبداء الرأي: وذلك لتحقيق التجانس في سياسة الصندوق نحو جميع الأعضاء. ويلزم أن يستشار المدير الأمريكي في كل حالة. وبعد اعتماد التقرير من المدير العام التنفيذي، يصبح بمثابة توجيهات الصندوق الرسمية للبعثة في مناقشاتها مع الدولة العضو. وهذه التوجيهات سرية لا يطلع عليها أحد باستثناء المدير التنفيذي الذي تتبعه الدولة.

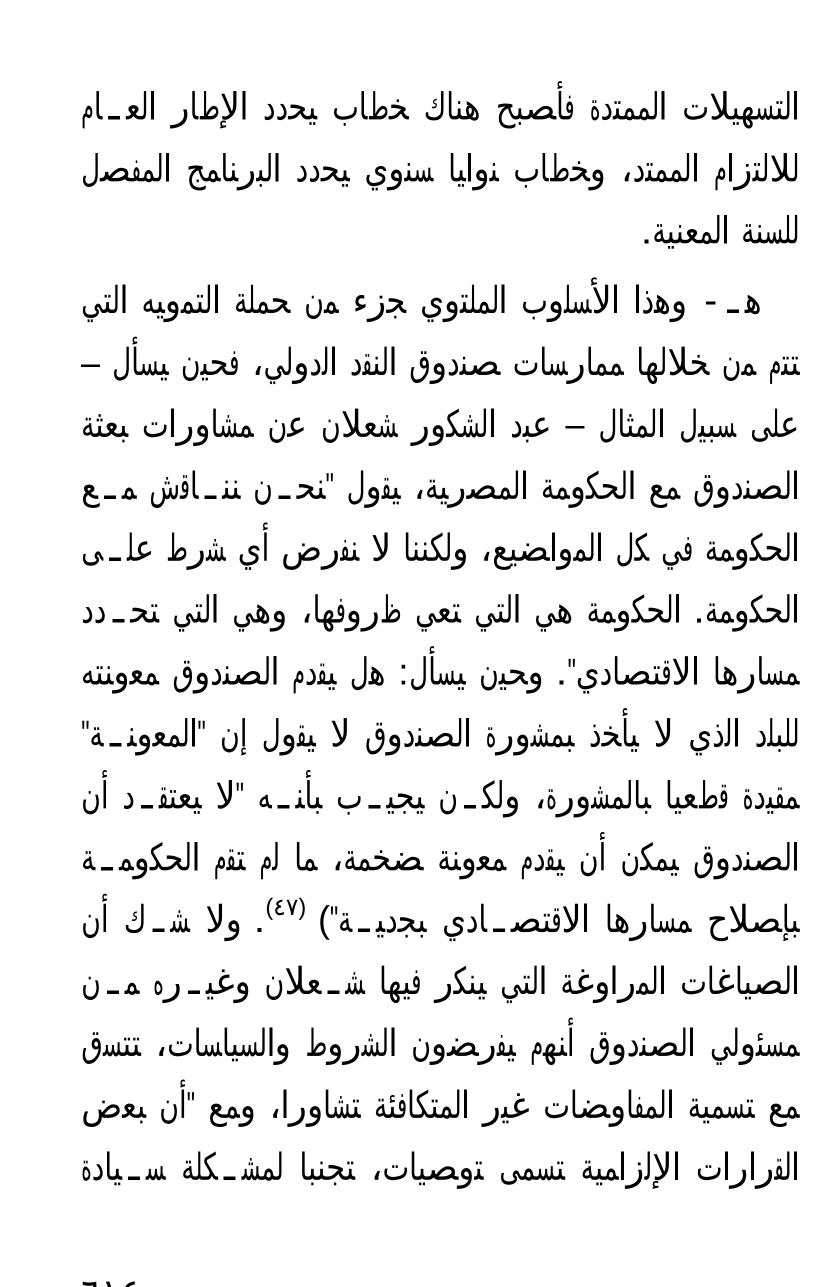
وفي مرحلة المشاورات الفعلية، تعقد البعثة اجتماعاتها مع السلطة المحلية (ويرتبط مستواها ومداها بطبيعة العلاقة بين الصندوق والدولة المعنية). وتهدف – كما يقال – إلى الوقوف على التطورات الجديدة للاقتصاد القومي، ورأي السلطات المحلية في مقترحات البعثة حول المشاكل المطروحة. وفي الاجتماع الأخير يقدم رئيس البعثة تقريرا عاما عن نتائج المشاورات، وعن توصياته بشأن السياسة المالية والنقدية الواجب اتباعها في ضوء المؤشرات الاقتصادية المختلفة. ويعتبر هذا التقرير أساس الجزء الثاني

من التقرير الذي تعده البعثة بعد عودتها إلى واشنطن، والذي يقدم إلى مجلس المديرين التنفيـذيين مصـحوبا بمشـروع القرار. ونادرا ما يتعرض مشروع القرار للنقض.

إن الترتيبات المحيطة بهذه المشاورات لم ترد في اتفاقيـة صندوق النقد الدولي، ولكـن تكاملـت خـلال الممارسـة والمشاورات تكون في العادة " عبـارة عـن عـراك قـاس ومرير، عراك بعيد جدا عن الصورة التي يرغب الصـندوق في إعطائها عن إدارييه ذوي الكفاءة الرفيعة الذين يقـدمون نصائح مجربة ومحايدة لمسئولي إحدى البلدان الذين يشعرون بالامتنان" [٤٥].

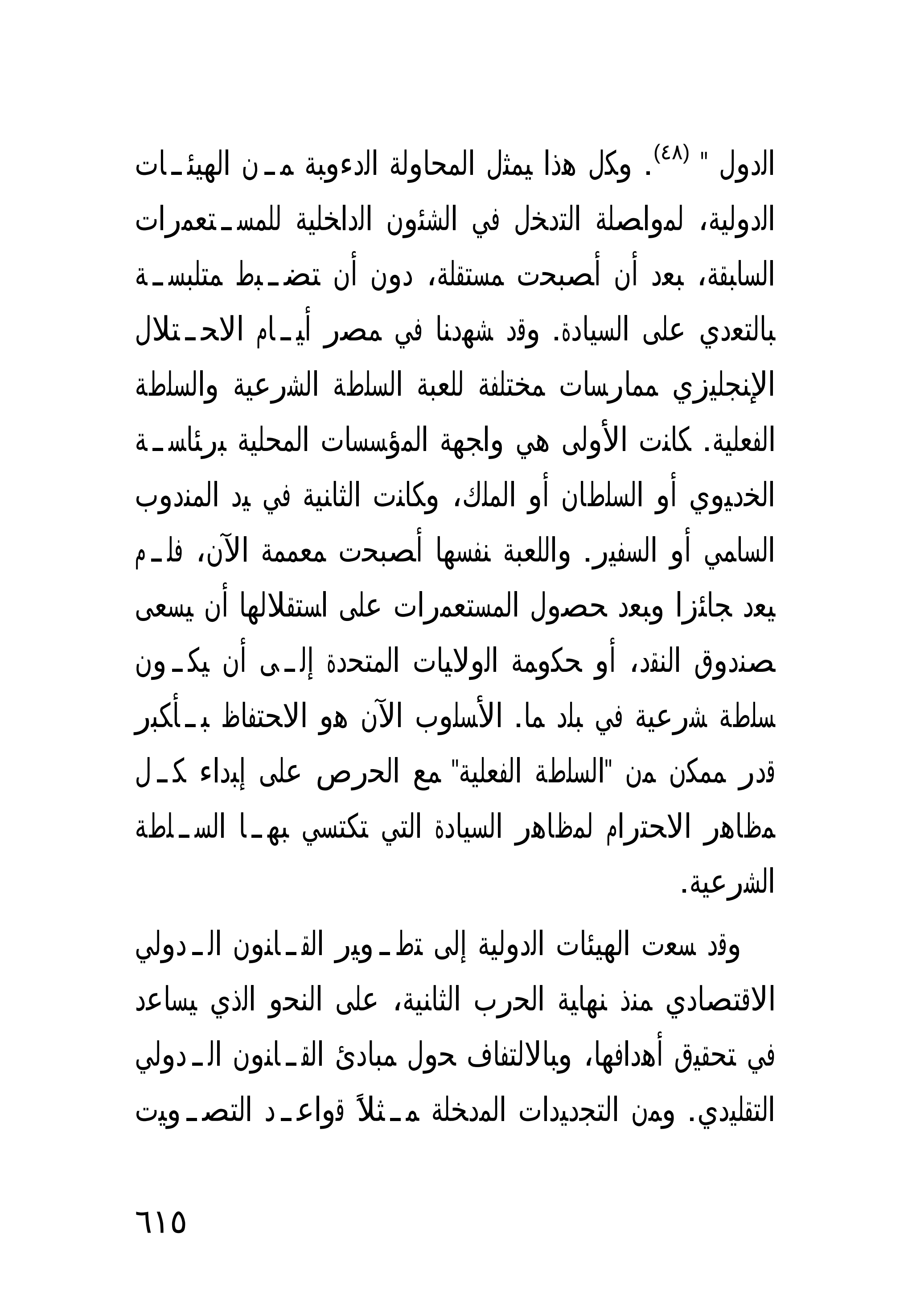
د- وقد ظهر أثناء الممارسة أيضا مـا يسـمى "خطـاب النوايا" وقد ابتدع الصندوق هذا الأسلوب مـؤخرا ليتضـمن "شروط" "إعانة النفس" حسب تعبير الصـندوق (والجهـات الأخرى). وتمتد الشروط من موازنة الميزانية إلـى خفـض سعر الصرف إلى زيادة تعريفة الأتوبيس، وكما يقول سيرز "فإن هذه الشروط تسجل شرطًا بالتفصيل في خطـاب نوايـا يكتبه المانح وإن وقعه الممنوح" [٤٦]. ويطلب خطاب النوايـا من الأعضاء أصحاب الشرائح الائتمانية العالية، والغـرض

من الخطاب توثيق العلاقة بين حـق الدولـة العضـو فـي استخدام تسهيلات الصندوق وبين تنفيذ "توصياته" لإصـلاح المسار الاقتصادي، أو لتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصـادي. وعلى هذا تقضي التقاليد بتقديم خطاب النوايا من الحكومـة المعنية إلى مجلس المديرين التنفيـذيين، وينتهـي الخطـاب بطلب استخدام المبلغ المحدد من تسهيلات الصـندوق، فـإذا كان الخطاب مطابقًا "للتوصيات" التي أوضحتها البعثـة فـي "مشاوراتها"، يقرر المجلس ترتيبات مساندة أو اتفاق مساندة، وبمقتضى هذا الاتفاق يمنح الصندوق للدولة ضمانًا بقـدرتها على شراء العملات الأجنبية من الصندوق خلال فترة زمنية محددة. إن اتفاق الدعم هو نوع من "السـند" ولكنـه غيـر تعاقدي من الناحية القانونية، فخطاب النوايا رغم أنه حصيلة "مشاورات"، لا يظهر عليه توقيع الصندوق إلى جانب كبـار المسئولين في الدولة، إخفاء لطبيعة الخطاب كاتفاقيـة بـين شخصين دوليين. وبحيث يبدو كما لو كان وثيقـة حررتهـا حكومة البلد المعني بمبادرتها ومن إنشائها. ويظهـر توقيـع الصندوق (جوابا على هذا الخطاب) في وثيقة منفصلة هـي اتفاق المساندة. وقد تطور استخدام خطاب النوايا مع ظهـور



التسهيلات الممتدة فأصبح هناك خطاب يحدد الإطار العـام للالتزام الممتد، وخطاب نوايا سنوي يحدد البرنامج المفصل للسنة المعنية.

هـ - وهذا الأسلوب الملتوي جزء من حملة التمويه التي تتم من خلالها ممارسات صندوق النقد الدولي، فحين يسأل – على سبيل المثال – عبد الشكور شعلان عن مشاورات بعثة الصندوق مع الحكومة المصرية، يقول "نحـن ننـاقش مـع الحكومة في كل المواضيع، ولكننا لا نفرض أي شرط علـى الحكومة. الحكومة هي التي تعي ظروفها، وهي التي تحـدد مسارها الاقتصادي". وحين يسأل: هل يقدم الصندوق معونته للبلد الذي لا يأخذ بمشورة الصندوق لا يقول إن "المعونـة" مقيدة قطعيا بالمشورة، ولكـن يجيـب بأنـه "لا يعتقـد أن الصندوق يمكن أن يقدم معونة ضخمة، ما لم تقم الحكومـة بإصلاح مسارها الاقتصـادي بجديـة")[٤٧]. ولا شـك أن الصياغات المراوغة التي ينكر فيها شـعلان وغيـره مـن مسئولي الصندوق أنهم يفرضون الشروط والسياسات، تتسق مع تسمية المفاوضات غير المتكافئة تشاورا، ومع "أن بعض القرارات الإلزامية تسمى توصيات، تجنبا لمشـكلة سـيادة


الدول " [٤٨]. وكل هذا يمثل المحاولة الدءوبة مـن الهيئـات الدولية، لمواصلة التدخل في الشئون الداخلية للمسـتعمرات السابقة، بعد أن أصبحت مستقلة، دون أن تضـبط متلبسـة بالتعدي على السيادة. وقد شهدنا في مصر أيـام الاحـتلال الإنجليزي ممارسات مختلفة للعبة السلطة الشرعية والسلطة الفعلية. كانت الأولى هي واجهة المؤسسات المحلية برئاسـة الخديوي أو السلطان أو الملك، وكانت الثانية في يد المندوب السامي أو السفير. واللعبة نفسها أصبحت معممة الآن، فلـم يعد جائزا وبعد حصول المستعمرات على استقلالها أن يسعى صندوق النقد، أو حكومة الولايات المتحدة إلـى أن يكـون سلطة شرعية في بلد ما. الأسلوب الآن هو الاحتفاظ بـأكبر قدر ممكن من "السلطة الفعلية" مع الحرص على إبداء كـل مظاهر الاحترام لمظاهر السيادة التي تكتسي بهـا السـلطة الشرعية.

وقد سعت الهيئات الدولية إلى تطـوير القـانون الـدولي الاقتصادي منذ نهاية الحرب الثانية، على النحو الذي يساعد في تحقيق أهدافها، وبالالتفاف حول مبادئ القـانون الـدولي التقليدي. ومن التجديدات المدخلة مـثلاً قواعـد التصـويت

المتبناة في صندوق النقد والبنك الدولي التي تقدم على التمييز بين الأصوات، بحجة أنه لا يمكن الأخذ بمبدأ المساواة بـين الدول المعمول به في القانون الدولي التقليدي (صوت واحـد لكل دولة) لأن وزن الدولة في التصـويت كمـا يقولـون – ينبغي أن يتناسب مع مسئولياتها الاقتصادية المفترضـة [٤٩].

ويكتب مدير الإدارة القانونية لصندوق النقـد أن "ممارسـة السلطة الوطنية بشكل غير محدد تبدو مسـألة غريبـة فـي الوقت الحاضر، على ضوء قبول حقيقة أن ميزان مدفوعات أي بلد، وسعر الصرف الخاص بعملته، ينطويان بالضرورة على وجود علاقات بينهما وبين موازين المدفوعات وعملات البلاد الأخرى". ولا شك أن لهذه الفتـوى أساسـا لا يمكـن تجاهله. وقد تضمنت مواد اتفاقية الصندوق هـذا المفهـوم. ولكن ممارسات الصندوق تجاوزت جدا هذه الحدود، بحيـث لم تعد المشكلة أن السلطة الوطنية تشكو من السلطات غيـر المحدودة لصندوق النقد وشقيقيه، ولكـل الكيانـات العـابرة للجنسية. وكما يقول الرجل نفسه فـإن "تطـوير وملاءمـة ممارسة الصندوق كانت عملية ذات سمة تطورية، غير أنها أسفرت عن نتائج ذات طابع قانوني جديد لم يكـن يتوقعهـا

الذين صاغوا المواد الأصلية للاتفاقية"... "فلم يتوقع الـذين صاغوا مواد اتفاقية الصندوق (مثلاً) أهمية مبـدأ (التطـور طِبقًا للظروف المتغيرة الذي طور الصندوق بمقتضاه جهـاز الممارسة بشأن البرامج الاقتصادية المرضية، وكيف يضمن انتهاج الدول الأعضاء لهذه البرامج، بحيث يكون في وسعهم استخدام موارد الصندوق لـدعم عملاتهـم". ومعـروف أن الاتفاقية المنشئة للصندوق (كاتفاقية البنك) أدخلت مبدأ تسليم مجلس المديرين سلطة إصدار التفسير النهـائي لنصوصـها الغامضة، وفي مواجهة المشاكل والخلافـات التـي تواجـه الصندوق أثناء ممارسته لنشاطه. "وقد أقر الصندوق عـددا قليلاً من التفسيرات الرسمية بمقتضى هذه السلطة، ومع ذلك مكن وجود هذه السلطة الصندوق من إقرار مجموعة ضخمة من القرارات غير الرسـمية ذات الطبيعـة التفسـيرية دون اللجوء إلى اتخاذ المزيد من التفسيرات الرسـمية. والمـنهج الذي أعتمده الصندوق في كثير من التفسيرات هو "المـنهج الغائي" الذي يربط بين الشيء وبين تحقيق غاية معينة، وذلك وِفْقًا للجملة الأخيرة في المادة الأولى التي توجه الصـندوق

إلى الاسترشاد في جميـع سياسـاته وقراراتـه بـأغراض الصندوق" (٥٠).

هكذا يعترف جوزيف جولد أنه على أساس التطور، طِبقًا للظروف المتغيـرة، ووفْقًـا لمبـدأ الاسترشـاد بـأغراض الصندوق، استخدام مجلس المديرين التنفيذيين حقه في تفسير الاتفاقية، فأخرج سيلاً من التفسيرات خولته حقوق التـدخل الواسع في شئون الدول، وأخفى هذا الخرق للقانون الـدولي، فلم يعدل صراحة مواد الاتفاقية، ولم يكثر مـن التفسـيرات الرسمية. وعن طريق القرارات "غير الرسـمية" أصـبحت للصندوق صلاحية تشريع السياسات، وصلاحية الإشـراف على تنفيذ هذه السياسات داخل الدول. ويضيف جولـد أنـه "يمارس أيضا بصورة منتظمـة سـلطات قضـائية تتعلـق بالسياسات الوطنية ذات الحساسية الفائقة. ولذلك يتعين على القانون ليس فقط تقرير الخط الفاصل بـين سـلطة الـدول الأعضاء وسلطة الصندوق (إن وجد! – ع.ح) بـل وأيضـا تقرير ما إذا كان الصندوق قد مارس السلطات الممنوحة لـه ممارسة صحيحة أم لا" (٥٠) حتى في هـذا الصـندوق هـو صاحب الحكم والقرار!).

ولكن كل هذه الصلاحيات لا يكفـي لإخفائهـا اسـتخدام صياغات مضللة، أو إصدار التفسـيرات غيـر الرسـمية، فالسلاح الأساسي لحماية الصندوق من تهمة التدخل المشـين في الإدارة الاقتصادية لدول العالم الثالث هـو: السـرية. إن كافة مفاوضات بعثة الصندوق، وكافة تقاريرها ومكاتباتهـا وتوصياتها محاطة بسياج من السـرية الشـديدة، وخطـاب النوايا الذي تقدمه دولة يعتبر من الأسرار العليا لهذه الدولة.

و- إن الصندوق (مثل البنك الدولي) يدخل اسميا في نظام الأمم المتحدة، غير أنه يعمل وفْق اتفاقيته الخاصـة (التـي تجاوزتها أيضا التفسيرات الرسمية وغير الرسمية)، وهـي تقضي – كما قلنا – بأن تتفاوت الدول في قوتها التصويتية. وتتحدد القوة التصويتية لكل دولة بقدر حصـتها فـي رأس المال، ويعني هذا خضوع الصندوق للدول الصناعية الغربية فهو ينظم الحوار بينها، ويتدخل في دول العالم الثالث لتنفيـذ سياساتها. ورغم أن بعض دول الأوبك تسهم حاليا في تمويل عمليات الصندوق (والبنك) من خـلال عمليـات إقـراض واسعة، ولكن كان هناك حرص على أن "لا يؤدي الاقتراض إلى تغيرات في المراكز النسبية لأعضاء الصندوق (أو البنك

– ع.ح)، فيما يتعلق بتغير سلطة التصويت، أو زيادة حقوق السحب والأنصبة النسبية في أية مخصصات خاصة بحقـوق السحب الخاصة" [٥١]. بل لم يؤدِ هذا الاعتماد المتزايد علـى تمويل دول الأوبك إلى أي تغيير في الهيكل الإداري لأي من الهيئتين. وحتى عام ١٩٥٦ كانت الهيمنة الأمريكية مطلقـة إلى درجة أن وزير الخزانة الأمريكي كان في الواقع يصنع قرارات الصندوق بنفسه، ولم تكن إدارة الصـندوق تملـك صلاحية التفاوض حول شروط الإقراض [٥٢]. وقد تغيـرت الصورة الآن مع تصاعد القوة الاقتصادية لأوربـا الغربيـة واليابان، ولكن لازال مستحيلا أن يتخذ الصندوق أية قرارات أساسية تتعارض مع رغبة الولايات المتحدة. وجرت العـادة على أن يحمل المدير العام للصندوق جنسية أوروبيـة، وأن يكون نائب المدير أمريكيا، ولكن بقاء المدير العام في منصبه رهن برضاء الحكومة الأمريكية، ومعروف أن استقالة بـول شويتزر من إدارة الصندوق (١٩٧٣) جـاءت بعـد تلمـيح الولايات المتحدة إلى عدم ثقتها به. وهذا طبيعي، ولا يرتبط بمجرد حصة الحكومة الأمريكية في صندوق النقـد الـدولي (٢١,٤%)، ولكن بمجمل الوزن الأمريكـي فـي العلاقـات

الدولية عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وأيضا في نظـام النقـد الدولي، وقد كشفت الأزمة النقدية الدوليـة فـي السـنوات الأخيرة أن صندوق النقد الدولي لا يملـك سـلطة فـرض الانضباط على الولايات المتحدة، وتحول الصندوق في تلـك الأزمة إلى مجرد منبر للمفاوضات بين الكبار.

إن صندوق النقد بحكم علاقات القوى الدوليـة، وبحكـم اتفاقيته ذاتها، يؤكد هيمنة الدول الغربيـة المتقدمـة علـى سياساته وإدارته، وإذا كانت الولايات المتحدة تضـمن مـن خلال هذا التحالف أن تكون صاحبة الكلمة الأخيـرة، فـإن صيغة الصندوق كهيئة دولية تكون بالغة الفائدة بالنسبة لهـا، فهي صيغة تتيح قدرا من المرونة والتفـاهم مـع حلفائهـا الأقوياء، وهي في الوقت نفسه تقدم لدول العالم الثالث واجهة لا ترتبط – رسميا – بدولة بعينها، وتقدم توصـياتها بوقـار فنيين محترفين ومحايدين، وقد أوضـح دوجـلاس ديلـون (المهندس الرئيسي لهذه الاستراتيجية) هذه الوظيفة الأخيرة، فقال إن الصندوق " بوصفه مؤسسة دولية، أكثر قـدرة مـن الحكومات على تقديم النصائح للحكومات المسـتقلة بالنسـبة لمسائل حساسة تتعلق بالسياسة المالية، أو علـى الإصـرار

على اتخاذ إجراءات تصحيحية مناسـبة مقابـل القـروض. ويستحق ذلك فيما أعتقد، حقه من الاهتمام.

ففي مجال السياسـة الماليـة والنقديـة الحسـاس تجـد الحكومات أنه أيسر عليها أن تقبل نصـائح منظمـة دوليـة موضوعية ومحايدة وذات كفاءة رفيعة عن أن تقبل نصـائح الحكومات الأخرى، بغض النظر عما فيهـا مـن صـواب أو حسن نية" [٥٣].

إن تحرك الصندوق في إطـار المصـالح الاسـتراتيجية للدولة الغربية، يتطلب من الدول النامية نظرة نقدية وحـذرة من تعليمات الصندوق، ويتطلب استعدادا ومحاولـة لكشـف أوجه التحيز الضارة والمحتملة في هذه التعليمات. ولا يعني التزام الصندوق بالمصالح الاستراتيجية للدول الغربية، أنـه لا يمثل داخل الاستراتيجية الغربيـة – مؤسسـة ذات دور خاص – فالصحيح أنه مؤسسة فنية مرجعية تعمل لحسـاب أصحابها بكفاءة وتتمتع بثقتهم، ويرتكن الصندوق في تعامله الدولي على هذه الثقة؛ إذ لا تـرتكن تـدخلات الصـندوق وسطوته قبل الدول النامية على استحواذه على موارد ماليـة ضخمة (حوالي ٢٩ بليون دولار مـن حصـص الأعضـاء

بالإضافة إلى السلطة التي أحرزها لإصدار نقد دولـي). ولا ترتكن بالتحديد على قيمة المبالغ التي يضـعها فـي خدمـة الأعضاء المقترضين من الدول النامية، فالتسـهيلات التـي يقدمها لهذه الدول بأشكالها المختلفة تظل محـدودة، ولكـن سطوة الصندوق الحقيقية تسـتمد مـن ارتبـاط القـروض الحكومية وقروض البنك الدولي والأسواق المالية بالإشارات التي يرسلها صندوق النقد، فهو الموجه المعترف به من كـل مصادر الائتمان في العالم الرأسمالي، وقد عبر عبد الشكور شعلان عن هذه الحقيقة بصيغة دبلوماسية حـين قـال إنـه "عندما يصل الصندوق إلى اتفاق مع دولة، فهـذا يعنـي أن الدولة بدأت تحل مشاكلها الاقتصادية، وأنها ستصبح قـادرة على سداد كل التزاماتها الحالية والمقبلة.. وهذا الاتفاق مـع الصندوق يجيء بمثابة (شهادة حسن سـير وسـلوك) فـي الاقتصاد، وهذا يشجع الجميع على إقـراض هـذه الدولـة: قروض حكومات، وبنوك من أوربا وأمريكا ودول الخلـيج البترولية. والاتفاق مع الصندوق هو (الضوء الأخضر) الذي يؤكد الثقة في اقتصاد هذا البلد. ومن هنا يجيء الربط فـي الأذهان بين الصندوق والبنك ووكالة التنمية الدولية". ويعني

الكلام أن سماح الصندوق لدولة ما باستخدام شرائح عاليـة من تسهيلاته هو إشارة إيجابية إلى كافة جهات الإقـراض، وامتناع الصندوق إشارة سلبية. ومن هنا تتخذ المشـاورات وتتخذ التوصيات ثقلها الذي نراه، وقد سبق أن لاحظنا صدق هذا التصور عند عرضنا لقرضي هيئة الخليج وقرض تشيز مانهاتن؛ حيث نصت الاتفاقيات بوضوح على شرط شهادات "حسن السير والسلوك" من الصندوق.

ز- وقد عبرت الولايات المتحدة عن ثقتها في الدور الذي يلعبه الصندوق، بقبولها بوضع الصندوق على رأس الأشقاء الثلاثة في مواجهة العالم الثالث، بدلاً مـن وكالـة التنميـة الدولية التي تتبع الحكومة الأمريكية رسميا ومباشرة. ويبقى أن نؤكد أن صندوق النقد لا يحصـر اهتمامـه بالسياسـات الاقتصادية لبلد ما، ولكن تبدأ مواقفه في الحقيقة مـن تقيـيم السياسة العامة لهذا البلد، والخبرة المصرية السابقة والحالية تؤكد ذلك. فمن الخبرة السـابقة أن بعثـة الصـندوق فـي مشاوراتها عام ١٩٦٧ حاولت أن تقنع الحكومـة المصـرية بتخفيض قيمة الجنيه كشرط لتأجيل مدفوعاتها عن القروض السابقة من الصندوق، ولكن حدث أن قاومت الحكومة – في

ذلك الوقت – هذا الضغط، وأوضح عبد الناصر أن مصر لن تدفع فوائد القروض المقدمة من الصندوق أو من الولايات المتحدة أو من أية دولة أخرى تحاول إحداث ضغط اقتصادي. فلجأت إدارة الصندوق إلى تكتيك مغاير لتحقيق شروطها، فأعلنت بريطانيا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا (شباط/ فبراير ١٩٦٨) موافقتها على منح مصر قرضا يمكنها من سداد التزاماتها القائمة قِبل صندوق النقد (حوالي ٤٧ مليون جنيه)، وأوضحت أنه فقط بعد سداد هذه الالتزامات يمكن للصندوق أن يقدم قرضا جديدا يبلغ حوالي ٦٠ مليون جنيه (ويعني هذا تلميحا بفتح أبواب الاقتراض الأخرى). ولكن كانت هناك فقرة أخرى غير مكتوبة اشترطها الصندوق والدول الغربية تقضي بإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، وبسحب الاتهامات ضد بريطانيا والولايات المتحدة بدعم العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ [٥٤]. وواضح أن الحكومة المصرية رفضت الشق الأول من شروط السياسة العامة على الأقل، ورفضت أيضا الأخذ "بتوصيات" الصندوق فيما يتعلق بسياستها الاقتصادية. فظلت الأسواق المالية الغربية موصدة.

وكما استخدم الصندوق لدعم الموقف السياسي للولايات المتحدة، استخدم وزن الولايات المتحدة ودورها السياسي المرتقب لدعم مواقف الصندوق. فمع استطالة فترة اللا حرب واللا سلم كان مبعوثو الحكومات العربية في واشنطن يبلغون بأن استخدام الولايات المتحدة لنفوذها من أجل تسوية سلمية في الشرق الأوسط، يسهله الاستماع إلى توصيات صندوق النقد الدولي، وفتح الأبواب أمام رءوس الأموال الغربية [٥٥].

(٢)

البنك الدولي

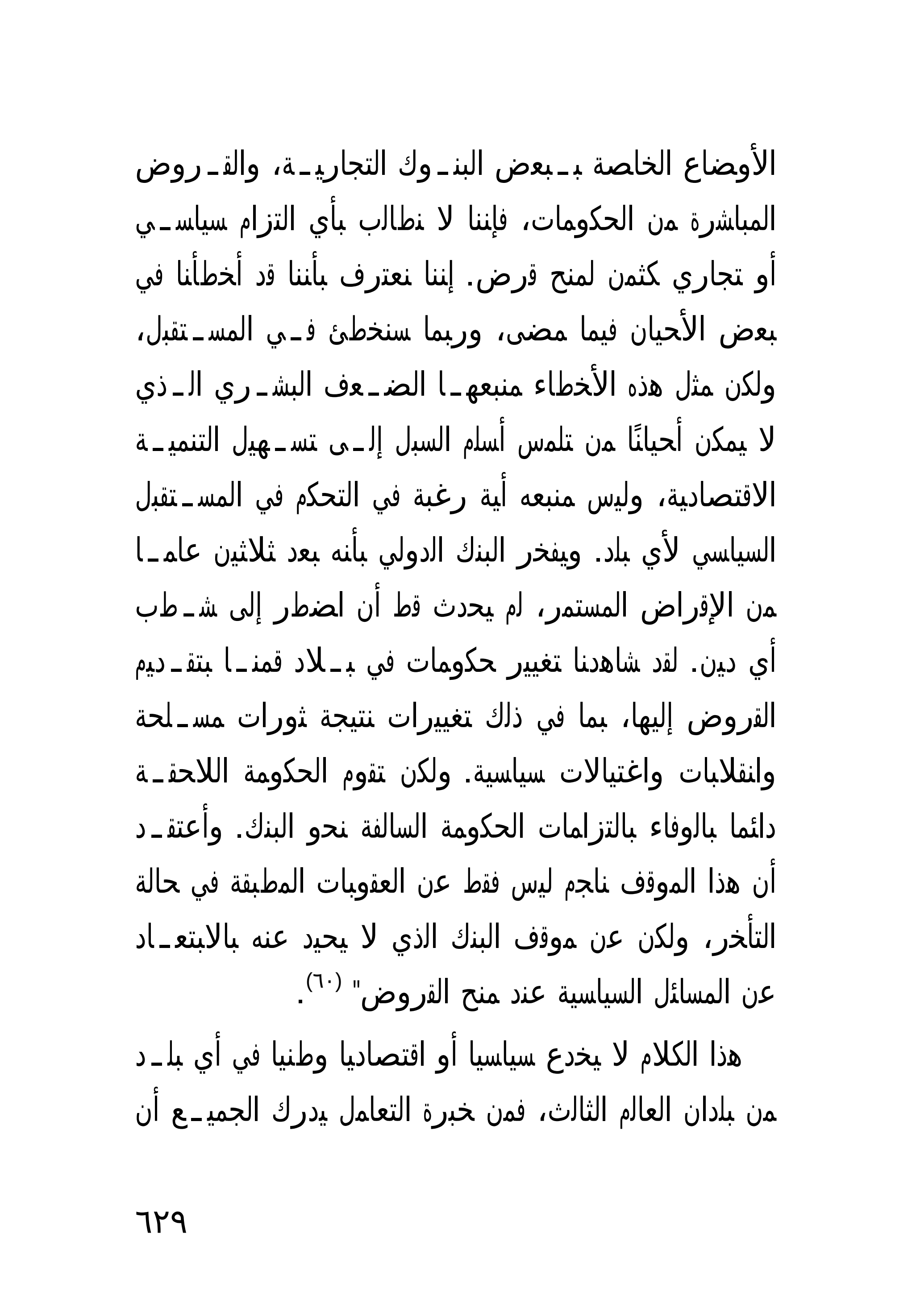
أ- كما قلنا، يتداخل عمل البنك مع عمل الصندوق، وكذلك تتداخل التوصيات، ولكن هناك توزيع للأدوار. وكل ما قيل عن هيمنة الدول الصناعية الغربية على الصندوق، وعن قيادة الولايات المتحدة، ينطبق تماما على البنك الدولي. وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك حاملاً الجنسية الأمريكية [٥٦].

في إطار هذا المفهوم، وعلى ضوء الملاحظات والخبرات المتجمعة في قيادة السلطة سجل الرئيس الراحل عبد الناصر،

في اجتماع لمجلس الوزراء المصري: "أننا حقًا فـي حاجـة إلى مساعدات البنك الـدولي، إلا أننـا لا نسـمح لخبرائـه أو لأعضائه الذين يزورون مصر الآن (١٩٦٩) بالعبث في اقتصادنا، أو تجاوز حد الأمن بالنسـبة للمعلومـات التـي يطلبونها، لأني عرفت من حجازي (أي عبد العزيز حجازي وزير الخزانة آنذاك) أن مندوبي البنـك يطلبـون بيانـات تفصيلية عديدة من الوزارات والمؤسسات. إن أغلب هـؤلاء يعملون لحساب إدارة المخابرات المركزية CIA ويجمعـون المعلومات المطلوبة لها بكل دقة. ابتداء م اليـوم، علينـا أن نكون حذرين في إعطاء المعلومات والبيانـات. وأرى مـن أجل تنظيم هذا الموضوع أن يقوم أمين هويدي بتنظيم عملية مد الأجانب بالمعلومات والبيانات، سواء كانوا من الخبـراء أو ممثلي البنك الدولي، وفي الحدود التي يسمح بهـا أمـن البلاد، كما أرى عـدم السـماح لهـم بزيـارة الشـركات أو المؤسسات إلا بعد حصولهم على تصريح بذلك. عموما لا أعتقد أن البنك الدولي في الوقت الحاضـر سـيقدم لنـا أي مساعدات إلا في حدود ضيقة، كما أن محطة تكثيف الميـاه التي وعدنا بها لن يفي بوعده ويرسلها لنا" [٥٧] – وما توقعه

عبد الناصر كان صحيحا بطبيعة الحال. ومع ذلك، يلاحظ أن البنك الدولي – كهيئة دولية – ينفـي كشـقيقه الأول تهمـة التدخل في الشئون السياسية للدول الأعضاء، وينفي بالتـالي إملاءه للشروط، فتنص الفقرة ١٠ من المادة ٤ (اتفاقية إنشاء البنك) على أن "النشاط السياسي ممنوع. المؤسسة وموظفوها لن يتدخلوا في الشئون السياسية لأي عضو، ولن يتأثروا في قراراتهم بالصفة السياسية للعضو أو الأعضاء المعنيين. فقط ستكون الاعتبارات الاقتصادية محـددا لقـراراتهم، وهـذه الاعتبارات ستقيم بلا تحيز مـن أجـل تحقيـق الأغـراض المنصوص عليها في هذا الاتفاق" [٥٨]. ولكن يتعذر على أي عاقل في الحقيقة تصديق هذا الكلام عن حياد البنـك وعـدم تحيزه، فمن الصعب – كما يقول إبراهيم شـحاته – تحديـد حيدة البنك في وزن الاعتبارات الاقتصـادية، خاصـة وأن قرارات البنك تخضع لتقدير مجالسه الحاكمة التـي تسـيطر عليها الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة. كما أن كبار موظفي البنك ينتمون في الغالب إلى الدول الغربية [٥٩].

إن أدبيات البنك الدولي تصر على التزامها بما جاء فـي المادة ٤، ونقرأ عادة في "التمويل والتنمية" أنه " على خلاف



الأوضاع الخاصة بـبعض البنـوك التجاريـة، والقـروض المباشرة من الحكومات، فإننا لا نطالب بأي التزام سياسـي أو تجاري كثمن لمنح قرض. إننا نعترف بأننا قد أخطأنا في بعض الأحيان فيما مضى، وربما سنخطئ فـي المسـتقبل، ولكن مثل هذه الأخطاء منبعهـا الضـعف البشـري الـذي لا يمكن أحيانًا من تلمس أسلم السبل إلـى تسـهيل التنميـة الاقتصادية، وليس منبعه أية رغبة في التحكم في المسـتقبل السياسي لأي بلد. ويفخر البنك الدولي بأنه بعد ثلاثين عامـا من الإقراض المستمر، لم يحدث قط أن اضطر إلى شـطب أي دين. لقد شاهدنا تغيير حكومات في بـلاد قمنـا بتقـديم القروض إليها، بما في ذلك تغييرات نتيجة ثورات مسـلحة وانقلابات واغتيالات سياسية. ولكن تقوم الحكومة اللاحقـة دائما بالوفاء بالتزامات الحكومة السالفة نحو البنك. وأعتقـد أن هذا الموقف ناجم ليس فقط عن العقوبات المطبقة في حالة التأخر، ولكن عن موقف البنك الذي لا يحيد عنه بالابتعـاد عن المسائل السياسية عند منح القروض" (٦٠).

هذا الكلام لا يخدع سياسيا أو اقتصاديا وطنيا في أي بلـد من بلدان العالم الثالث، فمن خبرة التعامل يدرك الجميـع أن

البنك يتدخل وبوضوح "رغبة في التحكم في المستقبل السياسي للدولة المقترضة"، وإذا كان البنك لا يتدخل في حالة الانقلابات والاغتيالات السياسية، فإن الولايات المتحدة لا تتدخل أيضا طالما أن الحكومات الجديدة تمثل مجرد أسماء مغايرة توقع على الالتزامات والاتفاقات نفسها. أما إذا كانت الانقلابات والتعديلات في المناصب تحمل نذر موقف مختلف، فإن البنك لا يتردد في التدخل السياسي، ولو في شكل الامتناع تقديم قروض جديدة. (وقد اعترف يوجين بلاك (الرئيس الأسبق للبنك الدولي) بهذه الحقيقة فأعلن في مناقشات الاجتماع السنوي للمحافظين (وكان رفض تمويل البنك للسد العالي لا زال ساخنًا): إننا لا نخفي كوننا نرفض أحيانًا أن نقرض البلد الذي يمارس سياسات غير مناسبة[٦١].

إلا أن الأمر لا يحتاج إلى شهادة المسئولين في البنك، فالخبرة المصرية قاطعة الدلالة. فنحن نذكر امتناع البنك الدولي عن تمويل السد العالي لأسباب سياسية واضحة، وانصياعا لموقف الولايات المتحدة وانجلترا، ونلحظ أيضا انقطاع البنك عن تقديم قروض جديدة إلى مصر في مرحلة الستينيات (وخاصة في نصفها الثاني) ثم البدايات المحدودة

من خلال هيئة التنمية قبل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ثم تدفق القروض في السنوات التالية، حتى أصـبحت مصـر، ممن يحتلون رأس القائمة. فهل كانت كل هذه التعرجات في الخط البياني بعيدة فعلاً عن خط التطورات السياسية، وخـط السياسة الخارجية للولايات المتحدة على وجه التحديد؟

إن سوابق البنك في عقاب الدول ومنع القروض لأسـباب سياسية لا تقتصر على الحالة المصرية، ومعروف أن البنك يصدر وثيقة داخلية بعنوان Policy Memorandum 204، هذه الوثيقة توزع على أعضاء البنك وهي عبارة عن سـجل لمجموعة الدول التي يدخلها البنك في قائمة السوداء فيحرمها من قروضه. هذه الدول يعاقب بعضها لأسباب طبيعية تتعلق بتخلفها عن سداد مدفوعات خدمة ديونها للبنك بدون موافقـة البنك. ولكن القائمة السوداء تشمل أيضا الدول التي تسـعى إلـى إعـادة تشـكيل نظامهـا الاقتصـادي، علـى نحـو لا يتفق مع النموذج الذي يروج له البنك الدولي. وهذه الدول تكون دائما الدول نفسها التي يعاقبها للسبب نفسـه صـندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الدولية. وقد ضمت قائمة البنـك بدءا من الستينيات على مراحل مختلفة: مصر – الجزائر –

بورما – سـيلان – العـراق – أندونسـيا – البرازيـل – كوستاريكا – جواتيمالا، وذلك بسبب تأميم الممتلكات الأجنبية (بدون تعويض مناسب) أو بسبب الإخلال بالتزامات الدولـة قِبل المستثمرين الأجانب (كالإعفاءات الضريبية) (٦٢). وقـد انضمت إلى القائمة بيرو مع تأميم شركات النفط، وبوليفيا مع تأميم شركة تصنيع المعادن الدولية ثم غويانا بعد تأميم شركة ديميرارا بوكسيت، وشيلي في عهد اللندي.

ولا شك أن عقوبات البنك وباقي الأشقاء ضد الدول التي تحاول التمرد على التبعية هو وجه آخر لضغوط البنك مـن أجل تشكيل النظم الاقتصادي لدول العالم الثالث عامة علـى نحو يتفق مع مصالح الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسـها الولايات المتحدة. والغريب أن البنك الدولي وشقيقيه يعترفون صراحة بهذا الدور في صياغة النظم الاقتصادية، ثم يقولون إنهم لا يتدخلون في سياسات الدول. فالمتحدث باسـم البنـك الدولي، والذي نقلنا عنه ذلك النفي الحازم لتدخل البنك بهدف "التحكم في المستقبل السياسي للدول الأعضاء"، نراه يقر في المقال نفسه بأن خطة البنك في العمل تقتضـي بـأن "يقـوم خبراء البنك بدراسة معدل الدخل القومي للفرد، ومـا هـي

احتمالات تطور هذا المعدل في المستقبل، كما يقوم بدراسـة معدل نمو عدد السكان، ومعدل الادخار والوسائل التي يتحقق بها الادخار. ويقوم خبراء البنك بفحص الموقف فيما يتعلـق بالنقد الأجنبي ومصادر الاقتراض، وبالقاعـدة الضـرائبية ومعدل التبادل التجاري واحتمالات المسـتقبل. وهنـا يقـوم مراقبو البنك بفحص المديونية الخارجية للمقترض بما فـي ذلك الفائدة الخاصة بالدين والمتطلبات الأساسية في المستقبل القريب والمرئي. كما يبحث الخبراء اعتماد البلاد على سلعة واحدة أو عدة سلع، ويعـدون الاقتصـاد التحليلـي الـلازم لاستبانة كيف يمكن أن يؤثر أي تناقص في أسـعار السـلع الدولية على صادرات تلك البلاد، كما يتم فحص الـواردات وكيف يمكن الحد منها لتوفير النقد الأجنبي لمواجهة التزامات القرض. ويتم أيضا دراسة الهيكل الجمركـي والتعريفـات الجمركية للبلاد، ومدى اعتمادها الخـارجي علـى المأكـل ومصادر الطاقة. وكذلك الحالة الاقتصادية العامـة ومـدى ارتباط مواردها بمشاريع منتجة وغير منتجة. وهنـا يصـر البنك، وله كل الحق في ذلك، على الحصول على مثل هـذه المعلومات" [٦٣].

أليس الحصول على كل هذه المعلومات وتحليلها بالتعاون مع الأشقاء ثم التوصل إلى تعليمات ملزمة مما يعتبر تـدخلا سياسيا؟ ورغبة في التحكم في المستقبل السياسي؟ لقد أوضح الرئيس الحالي للبنك الدولي (مكنمارا) على أية حـال، بـأن الهدف الأمثل لعمل البنك لا يتحقق بعد كل هذه الدراسات إلا بالسيطرة الكاملة على المستقبل السياسي للدولة "المحظوظة" التي تقبل ذلك. فقد تحدث (مكنمارا) عن الدور الذي لعبتـه البعثة المقيمة للبنك الدولي في إدارة الاقتصاد الأندونيسـي، وفي تحديد السياسات الاقتصادية العامة، وأهداف النمو، بعد انصياع الحكومة الأندونيسية لهذا المستوى من التدخل (مـع النهاية المأساوية لحكـم سـوكارنو عـام ١٩٦٥). ويقـول مكنمارا إنه يمكن تكرار هذه التجربة في الـدول الأفريقيـة، ولكنه يطالب هذه الـدول بالتـالي: (أ) الاسـتعداد لاتخـاذ القرارات الصعبة الضرورية لتحقيق برنامج معقول وممكـن للتنمية، ويتضمن هذا إجراءات ضريبية وقـرارات تتعلـق باتجاهات التنمية واختيار المشروعات، وهي قـرارات قـد تكون غير شعبية سياسيا. (ب) الاستعداد لتقبل وتنفيذ نصيحة الخبراء الأجانب – من البنك الدولي وغيره – فيمـا يتعلـق

بتحديد الأولويات القطاعيـة وأولويـات المشـروعات؛ أي مطلوب من الدولة أن توقع على بياض أية قرارات يصدرها البنك في مستوى الميكرو (المشـروع أو القطـاع) وعلـى مستوى الماكرو (المستوى الجمعي أو القومي) لكي تحظـى الدول بالمعونات السخية، وبتكرار التجربة الرائدة لأندونيسيا، تجربة الإدارة الكاملة، والمسيطرة على المستقبل الاقتصادي والسياسي... وللأسف لا يتسع المجال لشرح النتائج الخطيرة لتجربة البنك الدولي في أندونيسيا [٦٤].

ب- ودون هذا الحد الأقصى من التدخل الدولي لا يكتفي في كل الأحوال بدراسـة الأوضـاع الاقتصـادية للدولـة المقترضة، فأهم من ذلك أن تلتزم هذه الدولـة بتوصـياته، ويتابع البنك هذه العملية – بنفسه وبالتعاون مـع الأشـقاء – وينذر ويعاقب عند أية بادرة انحراف، وقـد نؤجـل حاليـا عرض نموذج النمو الذي يسعى البنك الدولي إلـى فرضـه (انظر الفصل الخامس)، ولكننا نكتفي بتسجيل أن ما رأينـاه في هيكل التوزيع القطاعي للقروض مع مصر مشابه لهيكل توزيع قروض البنك الدولي عامة، فمن مجمـوع القـروض المقدمة من مجموعة البنـك الـدولي إلـى الـدول التابعـة

استحوذت الزراعة والهياكل الارتكازية على ٨١,٧%، وكان نصيب الهياكل الارتكازية وحدها (طاقة – مواصلات – نقل – شركات مالية – مشـروعات مجـاري وميـاه شـرب) ٦١,٦%، بينما لم يتجاوز نصيب الصـناعة ٨,٦%. وهـذا التوزيع يؤكد أن البنك لا زال ملتزما بحصر مهمته ومهمـة الحكومات المستخدمة لقروضه في إقامة الهياكل الارتكازية، والحكومات إذا فعلت ذلك "لن تعود لديها الوسائل الضرورية لكي تمول من الأموال العامة الأنشطة التي يستطيع القطـاع الخاص القيام بها بصورة أفضل وتحدد هذه الأنشطة أساسـا في: الزراعـة والصـناعة والتجـارة والخـدمات الماليـة والشخصية. إن السوق بالنسبة للبنك هو بشكل عـام أفضـل موجه لتخصيص الموارد التي لا يمكن تخصيصـها بـدون ذلك، وبعمليات الرقابة الحكومية " (٦٥).

إن هذا المفهوم لا زال خلف كل تحركات البنـك، وقـد أدخلت "تحسينات" على التصورات النظرية، فبدأ البنك يدرك أهمية الاستثمار البشري إلى جانب الاستثمار المادي، وأولى مكنمارا اهتماما متزايدا بآثار سوء توزيع الدخل على تواصل النمو، وكذا بالتخطيط السكاني والبطالة وبدور الاسـتثمارات

الصغيرة، ولكن كافة هذه التحسينات مع (أهميتها) ظلت فـي الإطار السياسي نفسه الذي يعوق جدية التوجـه نحـو هـذه المجالات.

ومفيد أن نستمع هنا إلى رأي دادلي سيرز في هذا الإطار السياسي: "إن قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ودعـم صندوق النقد الدولي لميزان المـدفوعات، يرتبطـان عـادة بشروط متشابهة. وبالتحديد فإن هذا الإصرار يبـرر علـى أساس أنها صممت من أجل الحد من التضخم والفساد، وهذه الأهداف ليست محل اعتراض في حد ذاتها ولكن الخطـوات الفعلية التي تتخذها الحكومات المستقبلة للمعونة لهـا أيضـا آثار سياسية بعيدة المدى، فهي تقضي إلى تقليل الاسـتثمار العام، أو إلى الحد من الإنفاق على الخـدمات الاجتماعيـة، وبطرق أخرى وأكثر خطورة فإنهـا تصـيب اسـتراتيجية التنمية. وبشكل عام فـإن هـذه المعـايير تعكـس اعتقـادا أيديولوجيا في طريق واحد معين للتنمية وهو الطريق المعتمد على قوى السوق، وعلى ترك السوق مفتوحا بقدر الإمكـان؛ أي بضوابط محدودة على النقد الأجنبي أو على الـواردات، وبباب مفتوح على الاستثمار الأجنبي(نقطـة تلتقـي عنـدها

العقيدة الأيديولوجية والمصلحة الذاتية للأقطار الغنية). هـذا الطريق قد يكون الوحيد الممكن لبعض الحكومات وخاصـة حكومات البلاد البالغة الصغر (إلا إذا تكاملت مع بلاد أخرى صغيرة جدا)، ولكن محاولة اتباعه يمكن أن تدمر على نحو خطير حكومات أخرى كثيرة" [٦٦]. هذا الكلام لا نتفق مع كل منطقه ولكـن مـن المفيـد أن يسـمعه بعـض سياسـيينا واقتصاديينا.

ج – وقد حدث أن ظل البنك عاجزا لفترة طويلة نسـبيا عن اجتذاب أغلب الدول النامية إلى عضويته، وكان سـبب العجز مفهوما؛ فهو مع كل تدخلاته وشروطه يقدم قروضـا محدودة وبأسعار الإقراض التجاري. ولقد تقدمت الولايـات المتحدة بفكرة إنشاء هيئة التنمية الدولية التي تتيح قروضـا ميسرة. ووفْقًا لمبادئ الاتفاقية المنشئة للهيئة لا يقبل عضـو في هيئة التنمية إلا إذا كان عضوا في البنـك الـدولي أولاً. وعضوية البنك الدولي (كما قـدمنا) مشـروطة بعضـوية صندوق النقد أولاً. وقد نجحت فعـلاً " جـرزة" القـروض الميسرة في حفز الدول النامية على الانخـراط فـي شـبكة الهيئات الدولية، وعلى الخضوع لتعليماتها، فبعد عام ١٩٦٠

(أي بعد إنشاء هيئة التنمية) انضمت غالبية الدول النامية إلى عضوية البنك والهيئة، وأوضحنا فـي الفصـل الثـاني أن التدخلات الشاملة والمنسقة مع الصندوق لا تختلف في حالـة التعامل مع الهيئة عن حالة التعامل مع البنك. ونؤكد الآن أن التدخل يتم لحساب القرى نفسـها المسـيطرة علـى البنـك والصندوق. فنظام التصويت في هيئة التنمية قائم أيضا على قاعدة التصويت النسبي، وتضم الهيئة في عضويتها مجموعة الدول الغنية مدرجة في القائمة (أ) وباقي الأقطار مدرجة في القائمة (ب). والقائمة الأولى تملك ٩٩,٥٦% من رأسـمال الهيئة والتعديلات في نظام التصويت هبطت بالوزن النسـبي لهذه المجموعة، ولكن ظلـت تُمثـل ٦٩% مـن مجمـوع الأصوات. ومع ذلك فإن سيطرة الدول الغنية لا تتوقف على الأصوات وحدها فالجهاز الإداري الحاكم لمجموعـة البنـك الدولي كلها واحد.

د- يبقى في النهاية أن نشير إلى تطابق أساليب العمل بين مجموعة البنك وبين صـندوق النقـد، فمجلـس المـديرين التنفيذيين هو المختص بإصدار التفسيرات الملزمة للاتفاقية، وبفضل هذا الحق توغل البنك داخل الدول الناميـة بأوسـع

الصلاحيات، وهو يمارس دبلوماسيته ومفاوضـاته – تمامـا كالصندوق – في سرية مطلقة، والتقارير والتعليمات (التـي تسمى أيضا توصيات) لا تتداول إلا بين عدد محـدود مـن كبار الرسميين في الدولة (ويفضل منهم من كان متعاطفًا مع البنك)، وأيضا داخل مجلس المديرين التنفيذيين فـي البنـك الدولي. والبنك – كالصندوق – يملي على الدولة المقترضـة عند مرحلة معينة التزاما تفصيليا باسـتراتيجية وسياسـات التنمية. وهذا الالتزام كخطاب النوايا – يحرص البنك علـى أن يبدو كوثيقة من جانب واحد، موقعة من المسـئول الأول في الحكومة أو القطاع الاقتصادي، وتسمى الوثيقة في حالـة البنك "إعلان سياسة". ويقدم هذا الإعلان إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك بعد اتفاق الدعم مع الصندوق، وقبول المجلس لإعلان السياسة شرط لاستمرار وتوسـع مجموعـة البنـك الدولي في تقديم القروض.

(٣)

وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

أ- هذا الشقيق، أو هذه الوكالة، لا داعي لاستطراد فـي شرح مهمتها، فهي أصرح الأشقاء الثلاثة في الإفصاح عـن

نفسها، ووثائقها الرسمية تعترف بأن المساعدة هي أداة مـن أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة [٦٧]. ولا أعتقد أن في هذا الاعتراف ما يثير الدهشة، ولا أعتقد أيضا أن هناك سياسيا واحدا في العالم الثالث لا يدرك هذه الحقيقة. وقد سبق أن سجلنا أن كافة المساعدات الحكوميـة تـرتبط عضـويا بسياسات واستراتيجيات الدول المقدمة لهـا. ولا يمكـن أن يكون الأمر غير ذلك.

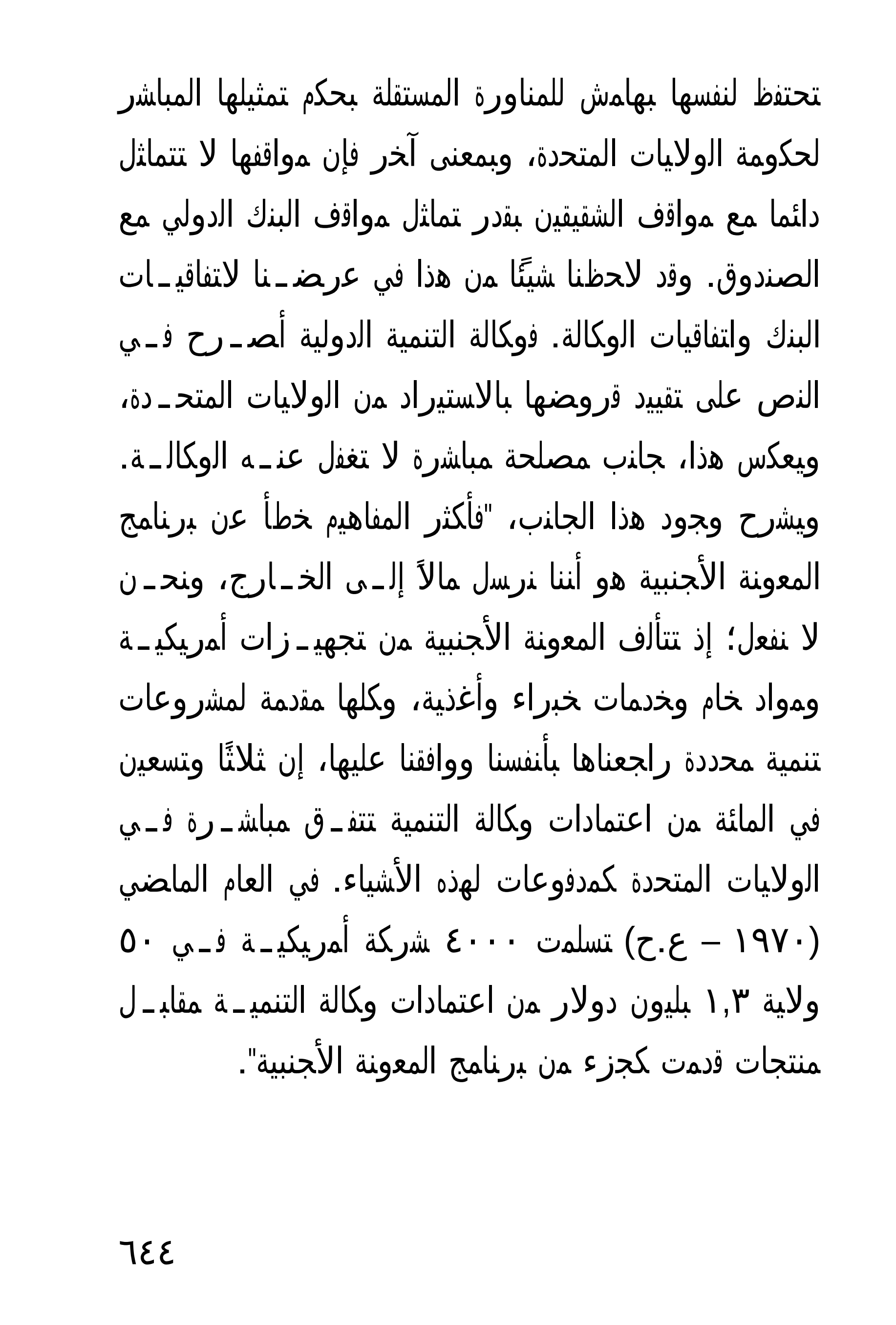
إن نتائج الاسـتخدام "للمسـاعدات" الأمريكيـة عاينهـا سيهانوك من موقعه على رأس دولة كمبوديـا، وأوضـح أن "مساعدات الدولار كانت تستخدم إلـى حـد كبيـر لتمويـل واردات السلع الاستهلاكية (...) ولم يلبث أن تطور هذا إلى تدافع صاخب من المستوردين لكي يضعوا أيديهم على أكبر نصيب ممكن من الغنائم الدولاريـة، ومـن أجـل أهـداف لا علاقة لها بالتنمية الاقتصادية للبلاد. وفي المستوى الأعلى كان الأمريكيون هم الذين يقررون من يأخـذ كـم! وكانـت تخصيصات الدولارات تتناسب عادة مـع درجـة التعـاون السياسي لمن يقبضون، ومع مرور الزمن أدى هذا التعـاون إلى تقويض مفاهيمنا الكمبودية عن الحياد والاستقلال.

كانت هناك مكافأة على الفساد تقدم لمن أصدروا تراخيص الاستيراد وتخصيصات الدولار التي تصاحبها. وكانت هناك مكافأة على الفساد لمفتشي الجمارك الذين أغمضوا أعينهم عن حقيقة أن السلع المستوردة فعلاً لا تمت بصلة عادة للفواتير التي من أجلها تمت تخصيصات الدولارات. وقد اكتشفنا أخيرا أن نسبة كبيرة من هذه الدولارات أودعت كمدخرات في بنوك هونج كونج، والسلع التي خصصت من أجلها إما لم تستورد مطلقًا، أو استوردت بكميات محدودة لا تقارن بالدولارات الممنوحة " (٦٨). وقد قيل لسيهانوك لماذا قررت إنهاء المساعدات الأمريكية، رغم الاستجابة لمطلبك باستخدامها في مشروعات التنمية الزراعية والهياكل الارتكازية بدلا من الاستيراد السلعي (سلع الاستهلاك)؟ وكانت إجابته أن "السبب هو أن كثيرا جدا من المصائب السياسية كانت مرتبطة بالأعطيات الدولارية. أحط الشهوات حفزت. لقد أفضت إلى فساد لا نهائي ومكائد وأحقاد، وإلى انتقادات غير مبدئية للوزراء ورؤساء المصالح الذين اتهموا بالتفرقة في المعاملة ضد هذا الشخص أو ذاك في توزيع الهبات الدولارية... إن مساعدات الدولار ظلت صاحبة

التأثير الفريد والأخطر في حياتنـا السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية" [٦٩]. لقد اكتشفت "أنه بقبول (مساعدتهم)، كنـا نصيب أنفسنا بفيروس سمم دم الأمة، لقد حاولـت مقاومـة "دبلوماسيتهم الدولارية"، ولكنها كانت بمثابة مرض غادر من النوع الذي يصيب بالشلل، وحين وضحت معالم المـرض، كان الوقت متأخرا جدا لعمل شيء رادع. وحتى حين قطعت المساعدات كلية، استمر السم يعمل. مـدمنو الـدولار فـي المستوى الأعلى لحكومتنا كانوا مستعدين لارتكاب الخيانـة، وربما لتقويض الإجراءات البديلة التي اتخذتها، من أجـل أن تعود الدولارات إلى التدفق" [٧٠].

إن تجربـة كمبوديـا – بكـل التشـوهات الاقتصـادية والاجتماعية التي تحدث عنها سيهانوك – كانت تتعامل مـع هذه المساعدات بمتوسط سنوي لا يتجاوز ٢٥ مليون دولار (في الفترة موضع الحديث)، ويمكن أن نتخيل الآثـار حـين تصل الأرقام السنوية إلى مئات الملايين مـن المسـاعدات الأمريكية (وتوابعها الخليجية).

ب- ووكالة التنمية ترتبط طبعا بروابط وثيقة مع شقيقها، وهي تتضامن مع الصندوق والبنك وتدعم توصياتهما، ولكنها



تحتفظ لنفسها بهامش للمناورة المستقلة بحكم تمثيلها المباشر لحكومة الولايات المتحدة، وبمعنى آخر فإن مواقفها لا تتماثل دائما مع مواقف الشقيقين بقدر تماثل مواقف البنك الدولي مع الصندوق. وقد لاحظنا شيئًا من هذا في عرضنا لاتفاقيات البنك واتفاقيات الوكالة. فوكالة التنمية الدولية أصرح في النص على تقييد قروضها بالاستيراد من الولايات المتحدة، ويعكس هذا، جانب مصلحة مباشرة لا تغفل عنه الوكالة. ويشرح وجود هذا الجانب، "فأكثر المفاهيم خطأ عن برنامج المعونة الأجنبية هو أننا نرسل مالاً إلى الخارج، ونحن لا نفعل؛ إذ تتألف المعونة الأجنبية من تجهيزات أمريكية ومواد خام وخدمات خبراء وأغذية، وكلها مقدمة لمشروعات تنمية محددة راجعناها بأنفسنا ووافقنا عليها، إن ثلاثًا وتسعين في المائة من اعتمادات وكالة التنمية تتفق مباشرة في الولايات المتحدة كمدفوعات لهذه الأشياء. في العام الماضي (١٩٧٠ – ع.ح) تسلمت ٤٠٠٠ شركة أمريكية في ٥٠ ولاية ١,٣ بليون دولار من اعتمادات وكالة التنمية مقابل منتجات قدمت كجزء من برنامج المعونة الأجنبية".

ج- ولكن من المؤكد رغم هذا أن إدارة الوكالـة تـدرك تماما أن لا تقرر تخصيص مواردها وفق معايير اقتصـادية في المقام الأول. وهذه الحقيقة تنطبق بشكل عام على الهيئات الدولية، بل وعلى الشركات العابرة للجنسية، ولكنهـا أكثـر انطباقًا على القروض الحكومية، وخاصة قروض الحكومـة الأمريكية؛ حيـث يتأكـد تخصـيص "المسـاعدات" وفقًـا للاعتبارات الأمنية والسياسـية التـي تقررهـا الخارجيـة الأمريكية، وفي كثير من الأحيان لا تعد برامج "المعونة" في إدارة وكالة التنمية، ولكن فـي وزارة الخارجيـة مباشـرة، ومعروف أن البعثة المحلية للوكالة تدخل رسميا تحت ولاية السفير الأمريكي، ولا ينعكس كل ذلك فـي مجـرد توزيـع أموال الوكالة على الدول المختلفة وفق أولويات سياسية أكثر تحديدا من أولويات الهيئـات الدوليـة والشـركات العـابرة للجنسية (أولويات الأخيرة لا تتطابق مع أولويـات الوكالـة ولكن لا تتعارض مع جوهر الاتجاه المرسوم). فأهم من ذلك أن الارتباط الصريح والمعلـن بـين الوكالـة والخارجيـة الأمريكية يتضمن تخصيص قسم مـن أمـوال "المسـاعدة" لأغراض سياسية بحتة، فقروض المساعدة الفنية يمكـن أن

يستخدم جزء منها لدعم أجهزة الأمن، وأنشطة وكالة التنمية الدولية تستخدم بشكل عام كستار لعمل وكالات أخرى كوكالة المخابرات المركزية، ولتمويل الأنشطة السياسـية المحليـة المرتبطة بالمخططات الأمريكية، وقد اعترف بهذا جون هناه (وكان مديرا لوكالة التنمية) [٧١]، وقال إن هذا النـوع مـن الممارسات أقر منذ إدارة كنيدي عام ١٩٦٢ (انظر الفصـل الثالث). إلا أن هـذا الاسـتخدام السـيئ السـمعة لأمـوال "المساعدات الأمريكية"، لا يرجع فقط إلـى عهـد كنيـدي، "فتاريخ سياسة المساعدة الأمريكية خـلال فتـرة الحـرب الباردة، تخلله انكشـاف لفضـائح تتضـمن فسـادا هـائلاً وانحرافات أخرى، تناثرت أنباؤها في الصـحف، وبحثـت كثيرا في لجان الكونجرس. والانطباع الذي تلقـاه الشـعب الأمريكي، والكونجرس أيضا، أدى عادة إلى الإحساس بـأن المساعدة تحولت إلى جحور فئـران – باسـتخدام التعبيـر الأمريكي الشائع" [٧٢]. (أو جحور الديب باسـتخدام التعبيـر المصري؛ أي مسـألة لهـا دهـاليز وعشـرات المـداخل والمخارج). وقد اكتسبت الوكالة والحكومة الأمريكية خبرات واسعة في استخدام "المساعدات" على نحو يكفل التأثير على

السياسات العامـة والبـرامج، "وبمجـرد أن وعينـا قـدرة المساعدات على إحداث مثل هذا التأثير، تمرسنا في تكنيـك إحداث هذا التأثير بكفاءة أعلى" (٧٣).

ومن وسائل التأثير أن برنامج الوكالة من القروض لمـدة سنة واحدة، يتجدد حسب حسن السير والسلوك، وهو يحتوي – كاتفاقيات باقي الأشقاء – عددا مـن الشـروط المتعلقـة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم بها الحكومـة المستخدمة للقروض، ويقال إن الوكالة تضـيف إلـى هـذه الشروط المشتركة، شروطًا تتعلق بالسياسة العامة الخارجية والداخلية، على نحو أكثر صراحة، وهـي شـروط تعكـس هامش الحركة المستقلة الذي تتمتع به الوكالة. وتـرد كـل الشروط على نحو مفصل – في اتفاق سري بـين الوكالـة الأمريكية والحكومة المعنية، يسمى اتفاق قروض، وكذلك في صيغة أكثر إجمالاً في خطاب للنوايا تتقدم به هذه الحكومـة، وهو أيضا وثيقة سرية (٧٤). ولم يصل إلى عملنا شيء مـن ذلك في مصر، ولكن هذا الجهل لا يعني شيئًا، فكل الشواهد ترجح وجود مثل هذه الاتفاقات والوثائق السرية مع الحكومة الأمريكية.

هـ - على أية حال يكفي للمـس طبيعـة العلاقـة بـين مساعدات الوكالة وبين السياسة الخارجية الأمريكية، ويكفـي لتبين مدى الصراحة في الإعلان عن الأهـداف السياسـية، يكفي لإدراك ذلك أن نستشهد بالحالة المصرية، نقـلاً عـن نص وثيقة وكالة التنمية الأمريكية في هذا الشأن (تاريخهـا أواخر ١٩٧٦) [٧٥]:

أهداف معونات الولايات المتحدة:

السلام في الشرق الأوسط هدف أساسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة فقد أبدت مصر رغبتها واستعدادها للعمـل من أجل سلام يتحقق بالمفاوضة بأن لعبت دورا أساسيا فـي التسويتين المؤقتتين اللتين تم إنجازهما.

فصل القوات عـن طريـق المفاوضـات بـين مصـر وإسرائيل، وبين إسرائيل وسوريا التي تم التوصل إليها مبكرا في ١٩٧٤.

اتفاق الخطوة الثانية بين مصر وإسـرائيل فـي أيلـول/ سبتمبر ١٩٧٥ الذي:

- يقدم إطارا لسياسة عامة تهدف إلى تحقيـق سـلام عادل ودائم.
- ويقيم قواعد لانتشار القوات العسكرية المتقابلة.
- ويقدم وسائل تضمن الالتزام بهذا الانتشار.

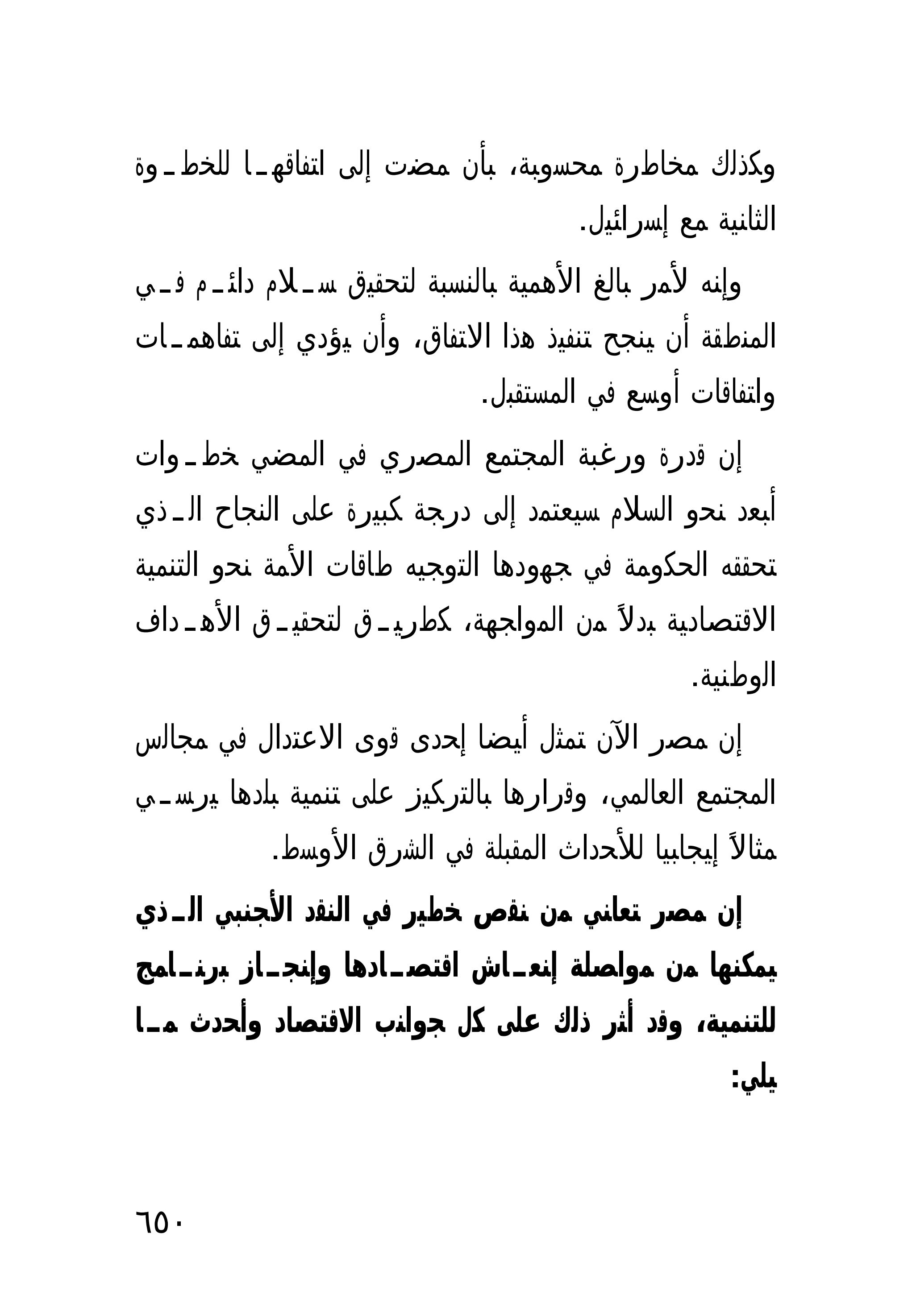
إن التطبيق الناجح لهذه الاتفاقيات وكذلك استمرار التقـدم نحو سلام دائم سيعتمد إلى حد كبير على مصر، وبالتحديـد على:

- رغبة الشعب المصري في دعم إجراءات تؤدي إلى تسوية دائمة.
- مناخ اقتصادي واجتماعي داخل مصر يؤدي إلـى النمو والتنمية والسلام.

وهدف معونات الولايات المتحدة هـو تشـجيع التنميـة الاقتصادية والاجتماعية داخل مصر، وبالتالي خلق متطلبات سلام مستمر وأكثر دواما.

الوضع السياسي والاقتصادي:

في علاقاتها الخارجية، وبالتحديد في (نطاق) دورها القيادي في العالم العربي، اتخذت حكومة مصـر خطـوة شـجاعة،



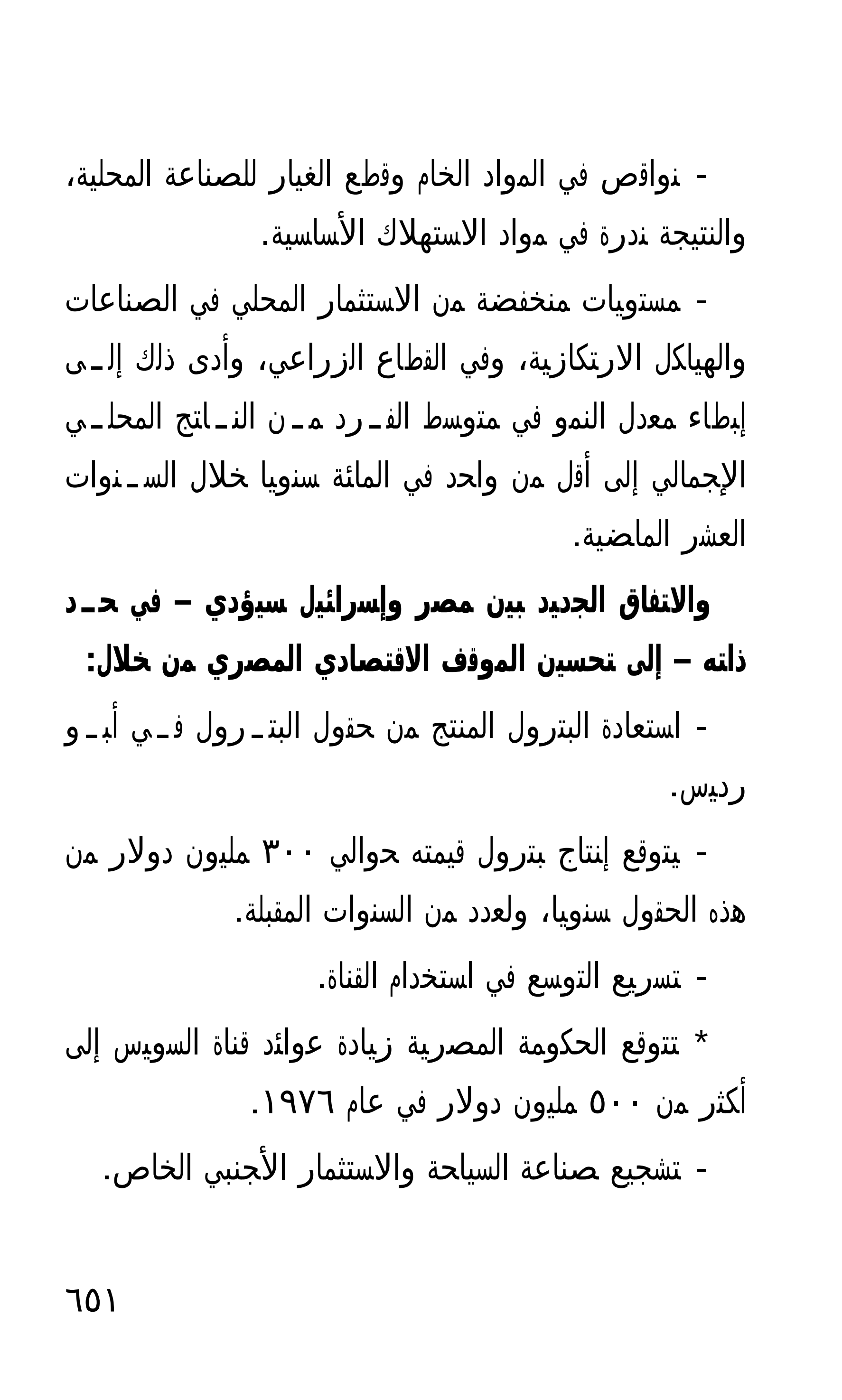
وكذلك مخاطرة محسوبة، بأن مضت إلى اتفاقهـا للخطـوة الثانية مع إسرائيل.

وإنه لأمر بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق سـلام دائـم فـي المنطقة أن ينجح تنفيذ هذا الاتفاق، وأن يؤدي إلى تفاهمـات واتفاقات أوسع في المستقبل.

إن قدرة ورغبة المجتمع المصري في المضي خطـوات أبعد نحو السلام سيعتمد إلى درجة كبيرة على النجاح الـذي تحققه الحكومة في جهودها التوجيه طاقات الأمة نحو التنمية الاقتصادية بدلاً من المواجهة، كطريـق لتحقيـق الأهـداف الوطنية.

إن مصر الآن تمثل أيضا إحدى قوى الاعتدال في مجالس المجتمع العالمي، وقرارها بالتركيز على تنمية بلدها يرسـي مثالاً إيجابيا للأحداث المقبلة في الشرق الأوسط.

إن مصر تعاني من نقص خطير في النقد الأجنبي الـذي يمكنها من مواصلة إنعـاش اقتصـادها وإنجـاز برنـامج للتنمية، وقد أثر ذلك على كل جوانب الاقتصاد وأحدث مـا يلي:



- نواقص في المواد الخام وقطع الغيار للصناعة المحلية، والنتيجة ندرة في مواد الاستهلاك الأساسية.

- مستويات منخفضة من الاستثمار المحلي في الصناعات والهياكل الارتكازية، وفي القطاع الزراعي، وأدى ذلك إلـى إبطاء معدل النمو في متوسط الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمالي إلى أقل من واحد في المائة سنويا خلال السـنوات العشر الماضية.

والاتفاق الجديد بين مصر وإسرائيل سيؤدي – في حـد ذاته – إلى تحسين الموقف الاقتصادي المصري من خلال:

- استعادة البترول المنتج من حقول البتـرول فـي أبـو رديس.

- يتوقع إنتاج بترول قيمته حوالي ٣٠٠ مليون دولار من هذه الحقول سنويا، ولعدد من السنوات المقبلة.

- تسريع التوسع في استخدام القناة.

* تتوقع الحكومة المصرية زيادة عوائد قناة السويس إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦.

- تشجيع صناعة السياحة والاستثمار الأجنبي الخاص.

* ستبلغ توقعات السياحة إلى ٤٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦، وإلى أرقام أعلى بكثير حـين تكتمـل التسـهيلات الفندقية الجديدة.

ورغم دلالة كل هذه المكاسب، فإنها تغطي فقط جزءا من الاحتياجات الإجمالية، وستظل مصر تحتاج معونات كبيـرة لتحقيق أهدافها في التنمية، ولكي تؤدي في الوقت نفسه إلـى تحسين المستوى لمعيشة شعبها. إن برامج التنمية المصـرية لا بد أن تواجه بالتالي:

- عجز مستمر في الميزان التجاري.

* يقدر العجز التجاري الخارجي في عام ١٩٧٥ بـأكثر من ٣ بليون دولار.

- مستويات المعيشة التي لم تتحسن بشكل ملموس خلال السنوات العشر الماضية.

* دخل الفرد ظل ثابتًا منذ ١٩٦٥.

- معدل بالغ الارتفاع من نمو السكان.

* السكان ينمون بمعدل ٢,٣% سنويا، وبهـذا المعـدل سينمو السكان من مستوى الـ ٣٧ مليون حاليـا إلـى ٤٨ مليونًا في عام ١٩٨٥، وفي الأثناء فإن النمو فـي المنـاطق

الحضرية ٥%. إن تزايد السكان يعني طلبا أعلى على المواد الغذائية.

- ندرة في الأراضي القابلة للزراعة.

* مصر تملك تقريبا ٦ مليـون أكـر مـن الأراضـي الزراعية الجيدة في وادي النيـل والـدلتا. الزراعـة فـي الصحاري المحيطة لا يمكن أن تتم إلا بتكلفة بالغة الارتفاع.

- إنتاج محلي غير كافٍ من الحبوب الغذائية.

* ستستورد مصر في ١٩٧٦ أكثر من٣ مليون طن مـن القمح، ومع معدلات النمو المتوقعة للسكان سيزيد هذا الـرقم إلى أكثر من ٥ مليون طن عام ١٩٨٥.

- احتياجات واسعة من السـلع الرأسـمالية، والهياكـل الارتكازية، والمعونات الفنية مـن أجـل تنميـة قطاعهـا الصناعي على نحو أفضل.

* تقضي خطط الحكومة المصرية باسـتيراد حـوالي ٤ بليون دولار من السلع الرأسمالية والوسيطة خلال ١٩٧٦.

وإنعاش مصر الاقتصادي يحتاج موارد أكثر جـدا مـن قدراتها، أو من قدرات أي مانح بمفرده على العطاء.

لقد تم تقديم معونات اقتصادية عربيـة كبيـرة، وكـذلك معونات من مانحين آخرين، خلال الفترة الماضية، ويتوقـع في المستقبل الاستمرار في معاونة مصر للتغلب على مشاكل ميزان مدفوعاتها الجارية.

- وصل العون الاقتصادي العربي عـام ١٩٧٥ إلـى ٢ بليون دولار.

- المانحون الآخرون – بما في ذلك المنظمات الدولية – قدموا حوالي بليون دولار عام ١٩٧٥.

ومعونات الولايات المتحدة مطلوبة أيضا بإلحاح للعبـور بمصر من هذه المرحلة الحاسمة من جهودها للإنعاش فـي فترة ما بعد الحرب وللتنمية.

شروط معونات الولايات المتحدة ستكون:

- منح للمعونة الفنية وأيضـا للسـلع الرأسـمالية فـي المشروعات المرتبطة بتعمير منطقة القناة.

- قروض بفائدة ٢% و١٠ سنوات سـماح و٣% لمـدة السداد ٣٠ سنة، وذلك لمشروعات التنمية والواردات السلعية العامة.

- توريد السلع سيكون أساسا من مصادر أمريكية.

***

يكفي هذا القدر من مقدمة النص. وهـو يغنـي عـن أي تعليق، حسبنا أن نبلور النتائج و"نترجم" بعض الصـياغات. ونقصد بالترجمة مجرد كشف المضـمون الحقيقـي، كمـا فهمناه.

١- فالحكومة المصرية وقعت اتفاقات مـع إسـرائيل، أنشأتها (وباركتها) بقوة حكومة الولايات المتحـدة، باعتبارها خطوات نحو فرض السلام الأمريكي على المنطقة، الذي اقتصر مفهومه في تلك الفترة (حسب ما جاء في النص) على منـع الحـرب، وقـد أدت الاتفاقية الثانية لفصل القـوات، بمـا حوتـه مـن ترتيبات، إلى شل قدرة مصر (والعرب بالتالي) على شن حرب جديدة، وتهديد هدف "السلام الدائم" فـي المنطقة.

٢- الحكومة المصرية تنتهج سياسة خارجية معتدلة (أي موالية للولايـات المتحـدة ومعاديـة للسـوفييت)

وتضرب المثل أمام الدول العربية في التركيز على مشاكلها الداخلية بـدلاً مـن مواصـلة الاسـتعداد العسكري للضغط على العدو.

٣- الاستمرار في هذا الاتجاه يسـتلزم تغييـر مفـاهيم الشعب المصري، وتوجهاته التقليدية، بحيث يقنع بما تحقق، بل ويطالب بمزيد من التفاهم مع إسـرائيل، ويدعم هذا تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتأكـد سـلطة أنصـار الولايـات المتحـدة والمستفيدين منها، كركيزة اقتصـادية واجتماعيـة للتبعية وللسلام الأمريكي.

٤- إن صرف أنظار الشعب عن "المواجهـة" يتطلـب تضافر أساليب مختلفة لم تتعرض لها الوثيقة لأنهـا تخرج عن إطار تخصصها، ولكن المعونات - كأداة في يد الخارجية الأمريكية – تسهم في هذا الاتجـاه بدعم اتجاهات الحكومة المصرية، وبصياغة برامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية على نحو مناسب.

٥- والبرنامج المناسب يعني مزيدا من الإغـراق فـي الديون (المساعدات!) يشل القدرة علـى التصـرف

المستقل، ويستعاض عن نقص الإمكانيات الطبيعـة للتطور الزراعي بتنشيط السياحة وتطـوير القنـاة وإنتاج البترول، وليس بتنمية الصناعة تنمية جـادة، صحيح جاء في الوثيقة ذكر التنمية الصناعية، ولكن مقصود ذلك – كمـا سـبق أن أوضـحنا- إعـداد المسرح لنشاط الاستثمار الخاص، وبالذات الأجنبي (الذي توقعت الاتفاقية زيـادة تدفقـه بعـد فصـل القوات).. والأولوية في كل البرامج لتعمير منطقـة القناة لكي تصبح خط بارليف مصري مدني، ولكي تلعب الدور نفسه الذي لعبته إعادة ترتيب القـوات المسلحة – وفْق اتفاقيات الفصـل بـين القـوات – بحيث يصبح اختيار بديل الحرب بالغ الصعوبة.

٦- "ومعونات الولايات المتحدة مطلوبة بإلحاح" لتحقيق هذه الأهداف.

إن الولايات المتحدة لا زالت تُمثل أكبر مصدر "للمساعدة" الاقتصادية على الصعيد الـدولي الرسـمي، ولكـن نسـبة المساعدة الرسمية التي تقدمها إلى الدول "النامية" انخفضـت من ٠,٥٣% من إجمالي الناتج القومي في بداية السـتينيات

إلى ٠,٢٧% في عـام١٩٧٥، وإذا أخـذنا التضـخم فـي الاعتبار، فإن المساعدة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة تكون قد تضاءلت بنسبة ٥,٦% سنويا، خلال الفتـرة مـن ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ "مما يعكس تضاؤل التورط في الخـارج من جانب الحكومات الأمريكية الثلاثة الماضية " [٧٦]. ورغم هذا الاتجاه العام النزولي، فإن نصـيب مصـر قفـز، لأن تطورات الموقف في الشـرق الأوسـط جعلـت "معونـات الولايات المتحدة مطلوبة بإلحاح".

و- يمكن بعد هذا أن نشير إلى التقرير المماثل والأخيـر لوكالة التنمية، بعد توقيع المعاهدة المصرية – الإسـرائيلية. "فكمدخل لتحديد الإطار العام لمساعدات دعم الأمن"، أوضح التقرير [١]:

"مصالح الولايات المتحدة

إن الدور المكثف والمتواصل للولايات المتحدة في تحقيق تسوية سلام شاملة يعكس الأهمية الاستراتيجية لمصر بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويدل المستوى المرتفع من مساعداتنا إلى مصـر علـى التزامنـا

السياسي، فالاقتصاد النامي، والقادر بشكل متزايد على إشباع الحاجات الأساسية للشعب المصري، يعزز الثقـة والتأييـد لجهود الرئيس السادات من أجل السلام".

وكخليفة للقروض السلعية، أوضـح التقريـر أنـه "فـي الظروف التمويلية الحالية، تعجز مصر عن استيراد السـلع التي تحتاجها من أجل إعادة بناء اقتصادها وتنشيطه، ومـن أجل تحسين الحياة اليومية لمواطنيها، وهذا البرنامج يكشـف دعم الولايات المتحدة المتواصل للقيادة المصرية المعتدلـة، فدعمها لمواصلة التقدم الداخلي يعين في تحقيق الاسـتقرار الداخلي".

وقد تشعبت وتفرعت مهام القروض الأمريكيـة، والتـي تقودها الولايات المتحدة، وفضلاً عـن الشـروط العامـة، والشروط الخاصة (في كل اتفاقية) التـي تضـمن تحقيـق المصالح الاستراتيجية، كان طبيعيا أن تقفز أرقـام الخبـراء الأمريكيين المشرفين على التنفيذ، وهذه الأرقام – بمستويات المرتبات والمكافآت الكبيرة التي تتقاضى – تقتطـع قسـما محترما من حصيلة القروض، ولكن أخطر من ذلك طبعا أن

هناك الآن إدارة أمريكية سرية متكاملة للاقتصاد المصـري موازية "للإدارة الرسمية "، وأعلى سلطة. (انظر جدول ٤).

جدول (٤)

بيانات المستخدمين والمشاركين فـي وكالـة التنمية في مصر:

الفئة	السنة المالية ١٩٧٨ (حقيقي)	السنة المالية ١٩٧٩ (تقديري)	السنة المالية ١٩٨٠ (مقترح)
هيئة مستخدمي الوكالة (أ) موظفون مباشرون فنيون (ب) مستخدمون بعقد	٨٧ ٢ ٢	٩٧ ٣ ٤	٩٧ ٣ ٤
المجموع	**٩١**	**١٠٤**	**١٠٤**
مشاركون (ج) بدون عقد	٣٠٦	٥٧٥	٤٩٢

بعقد	١٧	٣١١	٥٢٠
المجموع	٣٢٢	٨٨٦	١٠١٢
المجموع الكلي	**٤١٤**	**٩٩٠**	**١١١٦**

(أ) مواطنون أمريكيون يقومون بالعمل فـي نهايـة السـنة المالية.

(ب) Pasa وهم الفنيون المشاركون في الوكالة.

(ج) وفْقًا للبرنامج أثناء السنة المالية.

في مصر إذن ١١١٦ خبيرا، تابعين للحكومة الأمريكية، يوجهون ويراقبون مختلف الوزارات، وفْق الأهداف السياسية لبرنامج مساعدة وكالة التنمية (وفي المقابل لا يزيـد عـدد ممثلي وكالة التنمية في إسرائيل عن ٣ أفراد لبرنـامج مـن المساعدات أكبر حجما وأكثر تنوعا).

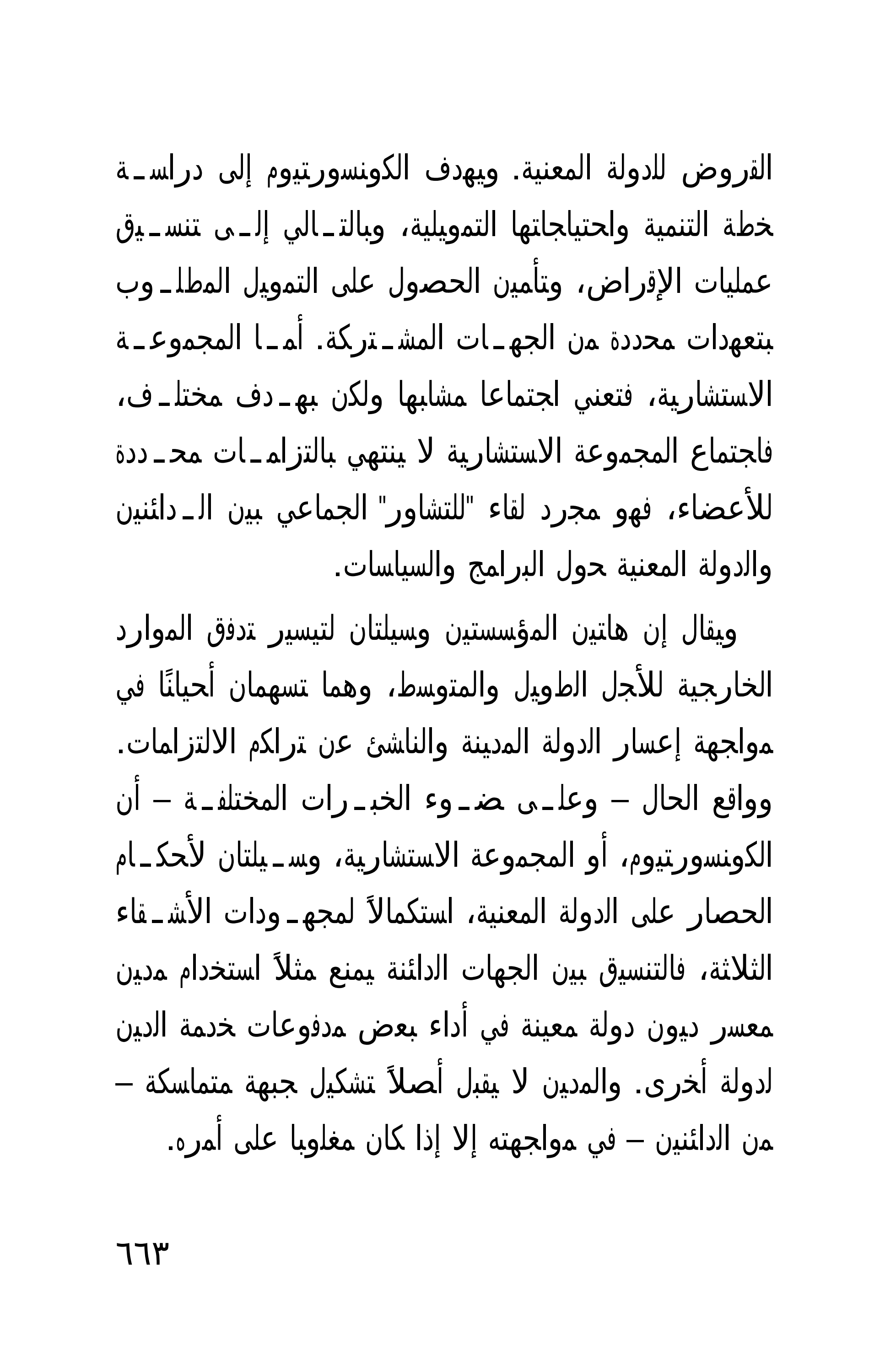
إن وكالة التنمية الدولية كانت في منتهى الصـراحة فـي التعبير عن حوافز وموجهات تحركها، وبحكم العلاقة التـي نعرفها بين هذه الوكالة وشقيقيها، فإن صراحة الوكالة ألقـت ضوءا هاما جدا على استراتيجية "المسـاعدات الخارجيـة" لمصر في فترة الانفتاح. والقيمة الكبرى لهذا الضوء الكشاف

أنه جاء من مصدر الوكالة شخصيا، وليس مـن أيـة جهـة أخرى يمكن أن تتهم بالتحامل.

***

إن مجموعة الأشقاء الثلاثة (وخاصة صندوق النقد والبنك الدولي) تحرص على انتظام خيط من العلاقة مع سائر الدول الأعضاء، ورغم سرية التحركات والعلاقات، فإنه يمكننا أن نلاحظ أن هناك من ناحية بعض الدول التي لعب فيها هؤلاء الأشقاء دورا محدودا، أو محدودا جدا. وفي أقصى الطـرف الآخر هناك حفنة من الدول توثقت علاقاتها مـع الأشـقاء، وأصبحت في وضع تبعية شديد في كل ما يتعلق بسياسـاتها العامة. ومعظم الدول تقع في موقـع متوسـط بـين هـذين الطرفين، ولكن لاشك أننا لمسنا من خلال الفصول السـابقة أننا أصبحنا قطبا في حفنة الغارقين في التبعية.

وللدول الغارقة في التبعية، أو التي بسبيلها إلى الغـرق، ابتدع نظاما الكونسورتيوم والمجموعة الاستشارية. ويتـولى البنك الدولي تنظيم العملية. والكونسورتيوم يعنـي اجتمـاع الدول والهيئات الدولية (وخاصة الأشقاء الثلاثة) التي تقـدم



القروض للدولة المعنية. ويهدف الكونسورتيوم إلى دراسة خطة التنمية واحتياجاتها التمويلية، وبالتالي إلى تنسيق عمليات الإقراض، وتأمين الحصول على التمويل المطلوب بتعهدات محددة من الجهات المشتركة. أما المجموعة الاستشارية، فتعني اجتماعا مشابها ولكن بهدف مختلف، فاجتماع المجموعة الاستشارية لا ينتهي بالتزامات محددة للأعضاء، فهو مجرد لقاء "للتشاور" الجماعي بين الدائنين والدولة المعنية حول البرامج والسياسات.

ويقال إن هاتين المؤسستين وسيلتان لتيسير تدفق الموارد الخارجية للأجل الطويل والمتوسط، وهما تسهمان أحيانًا في مواجهة إعسار الدولة المدينة والناشئ عن تراكم الالتزامات. وواقع الحال – وعلى ضوء الخبرات المختلفة – أن الكونسورتيوم، أو المجموعة الاستشارية، وسيلتان لأحكام الحصار على الدولة المعنية، استكمالاً لمجهودات الأشقاء الثلاثة، فالتنسيق بين الجهات الدائنة يمنع مثلاً استخدام مدين معسر ديون دولة معينة في أداء بعض مدفوعات خدمة الدين لدولة أخرى. والمدين لا يقبل أصلاً تشكيل جبهة متماسكة – من الدائنين – في مواجهته إلا إذا كان مغلوبا على أمره.

هوامش الفصل الرابع

(١) أرقام الجدول محسوبة على أساس الجداول الواردة في بيـان وزير المالية، (١٩٧٧/١٢/١٧)، مرجع سابق.

(٢) بيان وزيـر الماليـة، المرجـع السـابق، بالإضـافة إلـى Quarterly Economic Review of Egypt, 3rd Quarter 1977, (The Economist Intelligence Unit Ltd), p. 6.

(٣) تفاصيل هذا الرقم:

	مليون دولار
من ٣ إبريل ١٩٤٨ إلى ٣٠ يونيو ١٩٤٩	٥٩٥٣
من ١ يوليو ١٩٤٩ إلى ٣٠ يونيو ١٩٥٠	٣٥٢٣
من ١ يوليو ١٩٥٠ إلى ٣٠ يونيو ١٩٥١	٢٤٠٥,٩
من ١ يوليو ١٩٥١ إلى ٢٩ فبراير ١٩٥٢	١١١٠,٥
	١٢٩٩٢,٤

(٤) الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/٣/١٨)، العدد ١١ مكرر (أ)*.

(٥) عن "نص الاتفاقية مع الصندوق العربي الخاصة بإسهامه في تمويل مشروع توسيع محطة كهرباء أبو قيـر"، الجريـدة الرسمية، (١٩٧٧/٦/٢٣)، العدد ٢٥.

(٦) عن "اتفاقية وكالة التنمية الدولية في منحة لإنشاء محطة قوى حرارية في مدينـة الإسـماعيلية"، الجريـدة الرسـمية، (١٩٧٧/٣/٣)، العدد ٩.

(٧) الجريدة الرسمية، (١٩٧٦/١٢/٢٣)، العدد ٥٢.

(٨) الجريدة الرسمية، (١٩٧٦/١٢/٣٠)، العدد ٥٣.

(٩) الجريدة الرسمية، (١٩٧٧/٢/١٧)، العدد ٧.

(١٠) ملحق مضـبطة الجلسـة ٢٥ (١٩٧٧/٢/٢١)، الفصـل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(١١) الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/١٠/٣٠)، العدد ٤٤.

(١٢) الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/١٠/٣٠)، العـدد ٤٤ وراجـع أيضا "الاتفاقية مع الصندوق السعودي للتنمية مـع نفـس الهيئة"، الجريدة الرسمية، (١٩٧٦/١٠/٢٨)، العدد ٤٤.

(١٣) الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/٤/١٠)، العدد١٥.

(١٤) الجريدة الرسمية، (١٩٧٦/١٢/١٦)، العدد ١٨.

(١٥) "باب اقتصاديات"، مجلة المصور، (١٩٧٧/٢/١٨).

(١٦) الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/٧/٣١)، العدد ٣١.

(١٧) شاركت في القروض: وكالة التنمية وهيئة التنمية والبنـك الدولي راجع مثلاً "اتفاق البنـك الـدولي مـع الحكومـة المصرية" (الهيئة العامة لمشروعات الصـرف)، الجريـدة الرسمية، (١٩٧٧/٣/١٧)، العدد ١١.

(١٨) الجريدة الرسمية، (١٩٧٧/٣/٣١)، العدد ١٣.

(١٩) بيان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط أمـام مجلـس الشعب عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة الخمسية ٧٨ – ١٩٨٢، (جمهورية مصر العربيـة: وزارة التخطيط، ديسمبر ١٩٧٧) ص ٥٠.

(٢٠) المشتركون في بنك مصر الدولي/ بنك مصر (٢,٥ مليون دولار تدفع بالجنيه المصري) + فيرست ناشـيونال بنـك أوف شيكاغو (٠,٥ مليون دولار) + بنك دي روما وهـو شركة مساهمة قابضة نيابة عن بنك دي روما ١٠٩ لسـنة ١٩٧٥ – الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/٩/٤)، العدد ٣٦.

(٢١) راجع مثلاً، قرض هيئـة التنميـة (مشـروع الـواردات الزراعية والصناعية)، الجريدة الرسمية، (١٩٧٥/٣/١٥)، العدد ١١ مكرر.

(٢٢) "باب اقتصاديات"، مجلة المصور، (١٩٧٧/١٢/١٦).

(٢٣) ملحق مضـبطة الجلسـة ٢٥، (١٩٧٧/٢/٢١)، الفصـل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٢٤) "المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بتقرير بعض الحقوق والمزايا لمؤسسة التمويل الدولية"، ملحق مضبطة الجلسـة ٦٨، (١٩٧٦/٧/١٢)، الفصل التشـريعي الأول، مجلـس الشعب.

(٢٥) ملحق مضبطة الجلسـة ٣٣، (١٩٧٧/١٢/٢٦)، الفصـل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٢٦) الجريدة الرسمية، (١٩٧٧/١٢/٢٦)، العدد ٥١. نشر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الاتفاقية ولم ينشر نص الاتفاقية، ورجعنا إلى النص فـي ملحـق مضـبطة الجلسـة ٢٥، (١٩٧٧/٢/٢١)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٢٧) Agency for International Development, Congressional Presentation, Fiscal Year 1977. Egypt., p. 37.

(٢٨) Ibid, p. 13

(٢٩) Ibid, p. 16

(٣٠) الجريدة الرسمية، (١٩٧٧/٣/١٧)، مرجع سـابق، العـدد ١١.

(٣١) هـ. جوتنبرج، التمويـل والتنميـة، مرجـع سـابق ص ٧٤/٧٣.

(٣٢) د. حامد سلطان/ د. عبد ا العريان، مرجع سـابق، ص ص ٦٩/٧٠.

(٣٣) راجع مثلاً معارضة د. علي صادق أبو هيف لهذا الـرأي، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ص ٢٧٣ – ٢٧٤.

(٣٤) انظر د. محمد حافظ غانم، المنظمات الدوليـة، (القـاهرة: ١٩٦٧)، ص ص ٦٠/ ٦١. أيضا د. محمد سـامي عبـد

الحميد، قانون المنظمات الدولية، (القـاهرة: ١٩٧٢)، ص ٦٥.

(٣٥) انظر "المناقشة حول مشروع القانون"، مضبطة الجلسة ٨١ (١٩٧٧/٨/١)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٣٦) صلاح الطاروطي، مضبطة الجلسة ٨٨ (١٩٧٧/٨/٢٥)، الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب، انظر ملحق نفس المضبطة "مشروع قرار رئيس الجمهورية بالقـانون رقـم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن حصـانات وامتيـازات الهيئـة العربية للتصنيع" و "تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية وهيئة مكتب اللجنة التشريعية".

(٣٧) توفيق زغلول، مضـبطة الجلسـة ٩٥ (١٩٧٧/١٠/١٨) الفصل التشريعي الثاني، مجلس الشعب.

(٣٨) يوغسلافيا استثناء قديم. وانضمت رومانيـا مـؤخرا إلـى عضوية صندوق النقد.

(٣٩) Teresa Hayter, **Aid as Imperislism (a Pelican Original, 1972),** p. 150.

مؤلفة الكتاب كانت عضوا في معهد التنميـة لمـا وراء البحـار، وكلفت من المعهد بدراسة المعونات التي تقدمها الهيئات الدوليـة إلى الدول النامية، وتكفل البنك الدولي بنفقـات البحـث، وأتـيح للباحثة أن تطلع على الكثير، وأن ترى بعض جوانب الصورة من الداخل. وانتهت في دراستها إلى نظرة نقدية حادة، فرفض معهـد

التنمية نشر الدراسة استجابة لطلب البنك الدولي. من النقاط التـي أثار كشفها غضب البنك الدولي وطلب حذفها مسألة اجتماع ممثلي الأشقاء الثلاثة في السفارات الأمريكية (ص ٢٧) وكذلك مسـألة استخدام المعونات كوسيلة ضغط لتغيير السياسات. والطريـف أن البنك أوقف نشر الكتاب باستخدام نفس الوسيلة؛ أي هـدد معهـد التنمية لما وراء البحار بوقف المعونات عنه. ترجم الكتـاب إلـى العربية مجدي نصيف.

(٤٠) نظام الصندوق يقوم على التالي:

(١) مجلس المحافظين: لكل دولة من الدول الأعضـاء محـافظ يمثلها في المجلس ونائب له يحل محله فـي حالـة غيابـه، ويجتمع هذا المجلس عادة مرة كل عام.

(٢) مجلس المديرين التنفيذيين: ويتكون مـن ١٦ مـديرا، تعـين الدول الأعضاء صاحبة النصيب الأكبر خمسة منهم والباقون ينتخبهم المحافظون الممثلون للأعضاء الباقين. وقـد فـوض مجلس المحافظين أغلب سلطاته لمجلس المديرين، فهو بالتالي المسئول الفعلي عن عمليات الصندوق، وهو يجتمع مرة كـل شهر، وقد يجتمع أكثر من مرة إذا دعت الحاجة.

(٣) مدير عام الصندوق وينتخبه مجلس المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه رئيس هذا المجلس ورئيس موظفي الصندوق.

(٤١) **The International Monetary Fund 1945 – 1965, Twenty Years of International**

Monetary Cooperation, (Washington D.C. 1969), pp. 603 – 604.

نقلاً عن شريل باير، **فخ القروض الخارجيـة – صـندوق النقـد الدولي والعالم الثالث،** ترجمة بيار عقل، (بيروت: دار الطليعـة، ١٩٧٧)، ص ٢٠٥.

(٤٢) راجع د. إسماعيل صبري عبد ا ، **نحو نظـام اقتصـادي عالمي جديد – دراسـة فـي قضـايا التنميـة والتحـرر الاقتصادي والعلاقات الدولية،** (القاهرة: الهيئة المصـرية العامة للكتاب، ١٩٧٦) ص ص ٨٢/٨٠.

(٤٣) من أجل مزيد من الشرح والتفصيل انظر: د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص ص ١٢٦/١٠٧. انظر أيضا فؤاد سلطان "صندوق النقد الدولي والتسـهيلات الائتمانية المتاحة"، **الأهـرام الاقتصـادي،** (١٩٧٤/٧/١). ولنفس الكاتب، "صـندوق النقـد الـدولي والمشـاورات الدورية"، **الأهرام الاقتصادي،** (١٩٧٤/٨/١).

(٤٤) هذه النقطة محل خلاف قانوني حاليا، فالولايات المتحـدة تعارض أن يكون هذا الحق مطلقًا، والدول الأوروبية ترى إطلاق الحق. راجع جوزيـف جولـد، "القـانون الـدولي وصندوق النقد الدولي"، **التمويـل والتنميـة،** العـدد ١١، **ملحق الأهرام الاقتصادي،** (١٩٧٨/١/١٥).

(٤٥) شريل باير، **فخ القروض الخارجية**، مرجـع سـابق، ص ٣٦.

(٤٦) Dudley Sears, **Development in a Divided World,** op. cit, p. 344.

(٤٧) ماجد عطية، "حوار صريح مع رئيس بعثة صندوق النقـد الدولي"، **المصور**، (١٩٧٧/١١/١١).

(٤٨) د. عبد المعز عبد الغفار نجم، **الجوانب القانونية**، مرجـع سابق، ص ٢٣.

(٤٩) المرجع السابق، انظر الفصل التمهيدي، المبحث الأول.

(٥٠) جوزيف جولد، **التمويل والتنمية**، العدد ١١، مرجع سـابق ص ص ١٣/٥ راجع أيضا حول تجاوز الصندوق لما جاء في اتفاقيته:

T. Hayter, op. cit, p. 43

ويحسن مراجعة نص الاتفاقية لمقارنـة صـياغتها العامـة مـع الممارسات الحالية.

(٥١) دافيد ويليامز، "زيادة موارد الصندوق: الاقتراض"، التمويل والتنميـة، العـدد ٦، **ملحـق الأهـرام الاقتصـادي، (١٩٧٦/١٠/١٥)، ص ٦٥.**

(٥٢) **باير،** فخ القروض الخارجية، **مرجع سابق، انظر ص ص ٢٠٨/٢٠٦.**

(٥٣) دوجلاس ديلون في بيان أمام لجنة البنوك والنقـد التابعـة لمجلس الشيوخ التي كانت تدرس مسألة توسـيع حصـص صندوق النقد الدولي (١٩٥٩/٣/٤)، نقـلاً عـن المرجـع السابق، ص ٣٥.

(٥٤) **The Guardian,** (February 20, 1968), p. 1., after V. Vakhrushey, **Neocolonialism, Methods and Maneuvers,** (Moscow: Progress Publishers, 1973), pp. 233 – 234..

(55) J. Waterbury, "Egypt: The Wages of dependency" oo A. Udovitch, ed, The middle east oil, conflict and hope, (Lexington, Toronto, 1976) p. 324.

(٥٦) يقوم نظام البنك الدولي على نمط يشبه الصـندوق علـى النحو التالي:

١- مجلس المحافظين.

٢- مجلس المديرين التنفيـذيين (ويتطـابق تشـكيل المجلسـين واختصاصهما مع المجلسين المقابلين في الصندوق).

٣- رئيس البنك ويختاره مجلس المديرين التنفيذيين، وتعاونه هيئة من الموظفين، ورئيس البنك يرأس هذه الهيئة، كما يرأس مجلـس المديرين. ويعين من بين هيئة الموظفين نائب للرئيس يقوم بوظيفة المدير العام.

(٥٧) عبد المجيد فريد، من محاضر اجتماعات عبـد الناصـر، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٥٨) IBRD, **Articles of Agreement** (Effective December 1945), Reprinted April 1960, Washington D.C.

(٥٩) د. إبراهيم شحاته، "المنظمات الدولية وتمويل الإنماء والسياسة الدولية"، السياسة الدولية، (يناير، ١٩٧١)، ص ٨١.

(٦٠) يوجين روتبرج، **التمويل والتنمية**، مرجع سابق، ص ٤٢/٤١.

(٦١) الاجتماع السنوي لهيئة محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٨/٢٤ سبتمبر ١٩٥٦) – موجز المناقشات – تعليقات الرئيس بلاك حول بحث التقرير السنوي ص ١٣ – نقلاً عن كتاب: إشراف د. جورج قرم، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٧)، ص ٥٤.

(٦٢) Teresa Hayter, **Aid as Imperialism,** op. cit, p. 31.

راجع أيضا الموقف السياسي للبنك الدولي أثناء معركة تأميم البترول الإيراني ضد حكومة مصدق ١٩٥٠/ ١٩٥١.

كتاب دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٤٤/٣٨.

(٦٣) يوجين روتبرج، **التمويل والتنمية**، مرجع سابق. والحقيقة أن كثيرا من الأدبيات الصادرة عن البنك تتحدث عن هـذه الصلاحيات ببساطة وصراحة. انظر مثلاً:

Kamarek "Some Aspects of the Economic Philosophy of the world Bank", (September 1968).

Mc. Namara in an interview, **The Bankers,** (March, 1969) after T. Hayter, **Aid as Imperialism,** op. cit, p. 70.

(٦٤) ولمتابعة نتائج التجربة الأندونيسـية: انظـر بـاير، **فـخ القروض الخارجية**، مرجع سابق، ص ص ٥٠ /٧٣.

(٦٥) روبرت جارنر (الرئيس السابق للمؤسسة المالية الدوليـة)، "خطاب الوداع"، (هيئة المحافظين – فيينا – ٢١ سـبتمبر ١٩٦٦).

(٦٦) Dudly Seers, **Development in a Divided World,** op. cit., p. 344.

(٦٧) راجـع: **Aid's Program Guidance Manual,** Chapter 1, note 4

(٦٨) Nordom Sihanouk, **My War with the CIA,** the Memories of Prince Nordom Sihanouk as Related to Wilfred Burchett, (London: Penguin Books Inc., a Pelican Book, 1974), p. 93.

(٦٩) Ibid., pp. 136 – 137.

(٧٠) Ibid., p. 92

(٧١) **The New York Times,** (June 10, 1970), after W.S Gaud, **Foreign Aid: What it. Is, How It Works, Why we Provide It,** (The Department of State Bulletin, December 9, 1968), Vol. LIX, No, 1537, p. 603.

(٧٢) نقلاً عن:

G. Myrdal, **The challenge of World Poverty, a World Anti – Poverty Program in Outline. Summary and a Continuation of Asian Drama** (New York: Vintage Books, 1971), p 355.

ميردال يؤكد تكرار نفس الصورة مع أغلب "المساعدات" الحكومية الغربية (فرنسا وإنجلترا إلى حد ما) حريصتان علـى الاحتفـاظ بروابط سياسية وثقافية مع مستعمراتها السابقة. البرنامج الفرنسي للمساعدة الكبير نسبيا حوى بنودا متنوعة ذات طابع مريب. جزء من اتفاق المساعدة يبدد في الفساد، أو على الأغلب فيمـا يمكـن تسميته (فالفساد الجماعي) لتقديم المهايا المفرطة الارتفاع، وكافـة أنواع المكاسب الباهظة، إلى الأوليجاركية الحاكمة التي احتفظـت بولائها للسياسة الفرنسية. Ibid., p., 357.

(٧٣) **G.** Ranis and J. Nelson, "Measure s to Ensure the Effective Use of Aid", **Effective Aid,** (U.K: ODI, 1966), p. 85.

(٧٤) Teresa Hayter, **Aid as Imperialism,** op. cit., p. 92.

(٧٥) A.I.D., Congressional Presentation, op. cit. pp. 13 – 15.

(٧٦) جوريس ج.س. فورهوف، "مساعدات التنميـة الحكوميـة واتجاهاتها"، **التمويل والتنمية. ملحق الأهرام الاقتصـادي،** (١٩٧٧/٧/١٥)، ص ص ٩ – ١٠.

(٧٧) Agency for International Development, Congressional Presentation Fiscal Year 1980. Egypt. P. 10 and 16.

(٧٨) Ibid., p. 11

الفصل الخامس

مفهوم التبعية/ الاستقلال

المنهج الذي اتبعناه حتى الآن كان استاتيكيا وجزئيا، فقـد تناولنا اتفاقيات الديون المختلفة، ثم حاولنا تركيـب صـورة مجمعة، ولكننا أغفلنا في ذلك – إلى حد كبير – متابعة تطور الصورة عبر المرحلة الزمنية للدراسة، وكذلك بحثنا الـديون الخارجية بمعزل عن تفاعلها الواقعي مع المتغيرات الأخرى – إلا أن هذا الاعتراف لا يعني أننا أخطأنا عندما اسـتخدمنا هذا المنهج؛ إذ نعتقد أن هذا المستوى من التحليل كان مدخلاً ضروريا، ويعكس هذا تصورنا أن إغراق مصر في الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت في تقويض توجهنا إلى الاستقلال الاقتصادي، وفي إعادة تشكيل البنية الاجتماعيـة الاقتصادية على نحو يرسخ التبعية، تماما كما حـدث منـذ حوالي مائة سنة في عهد الخديوي إسماعيل. ولكن يبـدو أن خطورة هذه الأداة ليست واضحة على النحو الذي كان أيـام الخديوي، وطوال سـني النضـال الـوطني. فالمسـئولون والاقتصاديون الرسميون لا يكفون عن الحديث عـن هـذه القروض باعتبارها أمجادا تحققهـا مصـر، وتـدعم بهـا اقتصادها، ونجح هؤلاء المسئولون في إخفاء الحقائق (كمـا أشرنا في الفصول السابقة)، وانعكـس ذلـك فـي ضـعف

المعارضة الوطنية لهذا السيل من "المعونات" من "الدول الصديقة". ويبدو أن الاقتصاديين الوطنيين الذين تعرضوا بالنقد لمسار ونتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي، لم يتنبهوا أيضا إلى الدور الخطير المتميز الذي لعبته هذه الأداة [1].

لهذا كان لا بد أن نطيل الوقفة، ونركز الضوء على قضية الديون الخارجية. كان هذا المستوى من التحليل مطلوبا لكي ننتقل بمساعدته إلى مستوى أكثر تركيبا وديناميكية، ولكن ينبغي أن نفصح قبل ذلك عن المفاهيم التي نعتمدها، وعن النموذج النظري الذي يوجه تحليلنا للتطورات الحادثة في الاقتصاد المصري. إن الاقتصاديين الوطنيين مطالبون في الحقيقة بتحديد تصورات متقاربة حول النموذج الأمثل لإحداث تنمية اقتصادية، مع الوعي بالتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يتطلبها هذا النموذج، وهذه المهمة ذات طبع نظري، وهي ذات أهمية حاسمة للأجل الطويل، ولكنها مطلوبة أيضا للأجل القصير؛ لأن المفاهيم النظرية، والنموذج النظري (إن أمكن) يحكم من الناحية العملية – كموجه وكإطار مرجعي – أي مقترحات أو تقييمات للسياسات الجارية. إن التوصل إلى نموذج نظري متكامل هو

حصاد لممارسة نظرية طويلة وشاقة، لكن حدث – لحسـن الحظ – أن الفكر التنموي (في كل العلوم الإنسانية) قد قطـع شوطًا هاما بالفعل في هذا الاتجاه. وصحيح أنه ليس مطلوبا من كل اقتصادي أن يسهم بنفسه في البحث النظري، ولكـن من المؤكد أن كل اقتصادي مطالب بمتابعة ما يتحقق في هذا المجال. والمتابعة لا تعني مجرد قراءة مـا يكتـب حـديثًا، فالمتابعة النشطة أو الإيجابية أصعب من ذلك، فهـي تعنـي الاستعداد الدائم التجدد، ولتطوير الرؤية النظرية لكـل منـا، وسنحاول هنا تقديم تصورنا الخاص على ضوء هذا النـوع من المتابعة الإيجابية.

أولاً: أزمة النظرية العامة:

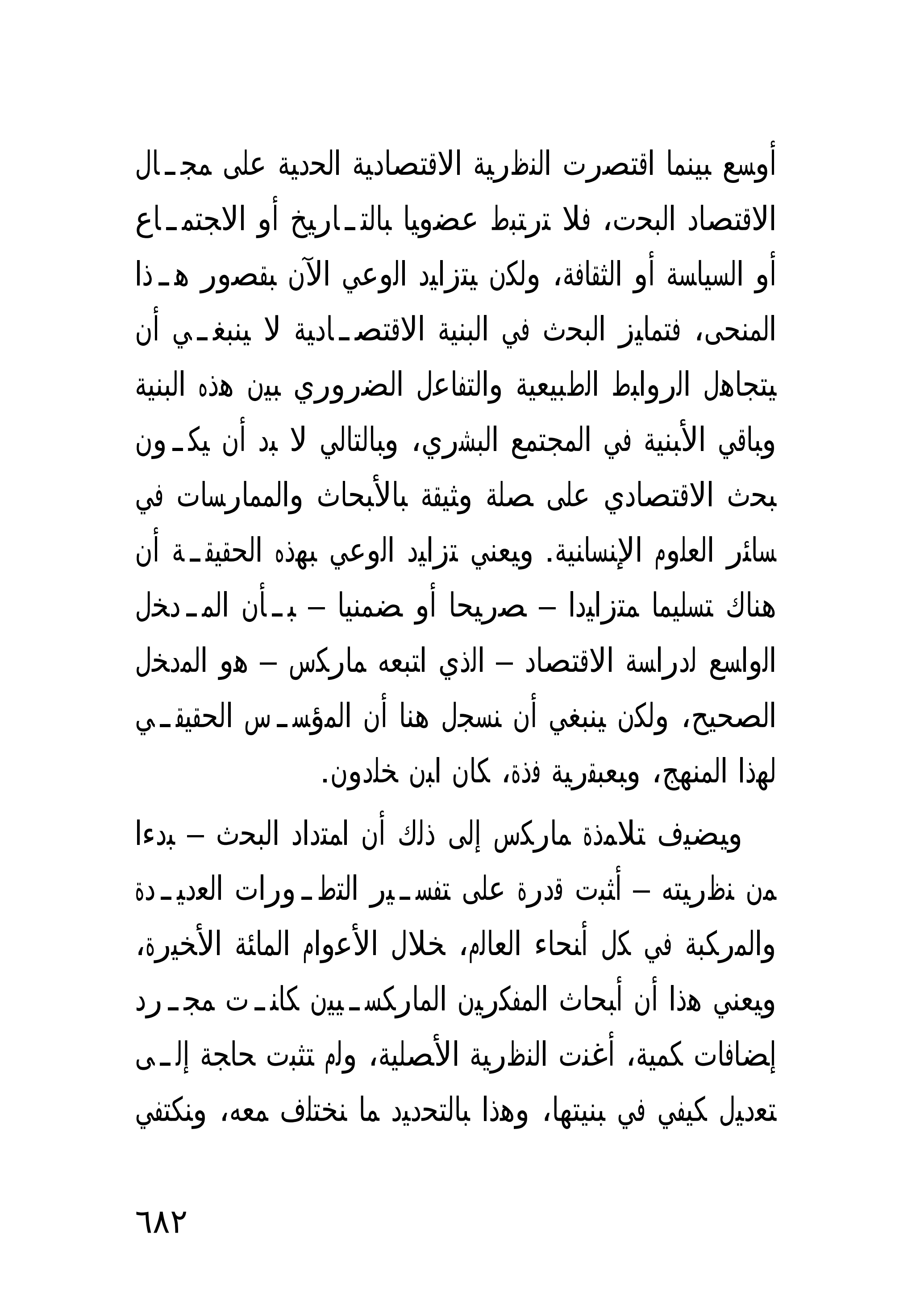
نشير في البداية إلى اعتقادنا بوجـود أزمـة حـادة فـي "النظريات العامة" الصادرة عن أهل "الشمال"؛ سـواء فـي إطار النظرية الاجتماعية الاقتصادية كما صاغها مـاركس، أو في إطار النظرة الاقتصادية كما سـادت فـي جامعـات الغرب الرأسمالي، وتتمثل الأزمة في عجز النظريات العامة المطروحة عن تقديم إجابات (وفْق منطقها وبنائهـا) علـى الأسئلة المعاصرة، أو حتى عن تفسير ما تحقق خلال القرون

والعقود السابقة، وترتب على ذلـك أن سـبقت السياسـات الاقتصادية (الممارسات العملية) هذه النظريات وخرجت عن إطارها، ولم يستطع البحث النظري (حتى الآن) أن يستوعب هذه الممارسات العملية؛ ولذا فقدت النظرية دورها المفترض كموجه للسياسات، "وقد يكون العمل دون نظرية عامة أكثـر ضمانًا من العمل بنظرية متميـزة وخاطئـة"، كمـا يقـول ميردال[٢]. إلا أن هذا الرأي سيثير دهشة واسـتنكارا لـدى البعض، وللأسف لا يتسع المجال لشرح مسـهب، فإثبـات صحة هذه النقطة ليس ذا أهمية حاسمة في السياق الحالي[٣]؛ ولذا نكتفي بوقفة سريعة.

(١)

النظرية الاقتصادية الماركسية

معروف أنه من حيث الفروض والتحليل والنتائج، تختلف نظرية ماركس في الاقتصاد – كما جاءت في رأس المال – اختلافًا جذريا عن النظرية الاقتصادية التـي سـادت فـي جامعات الدول الرأسمالية، وبالتحديد مع بـزوغ المدرسـة الحدية (النيوكلاسيك) في الربع الأخير للقرن التاسع عشـر. ومعروف أن نظرية ماركس ترتبط عضويا بنظـام نظـري



أوسع بينما اقتصرت النظرية الاقتصادية الحدية على مجـال الاقتصاد البحت، فلا ترتبط عضويا بالتـاريخ أو الاجتمـاع أو السياسة أو الثقافة، ولكن يتزايد الوعي الآن بقصور هـذا المنحى، فتمايز البحث في البنية الاقتصـادية لا ينبغـي أن يتجاهل الروابط الطبيعية والتفاعل الضروري بين هذه البنية وباقي الأبنية في المجتمع البشري، وبالتالي لا بد أن يكـون بحث الاقتصادي على صلة وثيقة بالأبحاث والممارسات في سائر العلوم الإنسانية. ويعني تزايد الوعي بهذه الحقيقـة أن هناك تسليما متزايدا - صريحا أو ضمنيا - بـأن المـدخل الواسع لدراسة الاقتصاد - الذي اتبعه ماركس - هو المدخل الصحيح، ولكن ينبغي أن نسجل هنا أن المؤسـس الحقيقـي لهذا المنهج، وبعبقرية فذة، كان ابن خلدون.

ويضيف تلامذة ماركس إلى ذلك أن امتداد البحث - بدءا من نظريته - أثبت قدرة على تفسـير التطـورات العديـدة والمركبة في كل أنحاء العالم، خلال الأعوام المائة الأخيرة، ويعني هذا أن أبحاث المفكرين الماركسـيين كانـت مجـرد إضافات كمية، أغنت النظرية الأصلية، ولم تثبت حاجة إلـى تعديل كيفي في بنيتها، وهذا بالتحديد ما نختلف معه، ونكتفي

مثلاً بأن نشير إلى النمط السوفييتي في التنمية، فهذا الـنمط أضاف إلى تراث البشرية خبرات هائلة في إحـداث تنميـة اقتصادية متكاملة وسريعة، وأضاف خبرات هامة في مجال التغيير الاجتماعي الشامل، وحول وظيفة الدولة. وأثبت هـذا النمط قدرته على الانتشار والتكرار؛ حيث أسهم في صياغة ملامح أساسية لتجارب تنموية ناجحة تمتد من وسط وشـرق أوربا إلى الصين وكوريا وفيتنام في آسيا، وإلى كوبـا فـي أمريكا اللاتينية. ولا شك أن تحديـد القسـمات المشـتركة، واستنتاج بعض المفاهيم والتعميمات النظرية المحـدودة، لا شك أن هذا أصبح ممكنًا وضروريا، ولكن ينبغي أن نذكر أن صياغات نظرية قد نطالعها الآن لم تكن جاهزة – حتى فـي خطوطها العامة – أمام البلاشفة بعد الثورة، ولـم تسـاعدهم "النظرية العامة" في التوصل إلى ما أنجزوه. ويمكن للقـارئ المهتم بهذه النقطة أن يرجع إلى كتابات القادة السوفييت فـي العشرينيات والثلاثينيات (وخاصة سـتالين – تروتسـكي – بوخارين) ويمكنه أيضا أن يطـالع المسـاجلات الشـهيرة والخصبة للاقتصاديين السوفييت فـي العشـرينيات، فهـذه المساجلات كان هدفها المعلـن – بطبيعـة الحـال – بنـاء

الاشتراكية، ولكن في ظروف بلد متخلف اقتصاديا؛ أي في ظروف تتعارض مع نموذج "رأس المال" للانتقال إلى النظام الاشتراكي [٤] ولسنا نقصد أن "رأس المال" وكتابات ماركس الأخرى، كان مفروضا أن تشمل الإجابة المحددة، والوصفة الجاهزة، لكل سؤال أو معضل يظهر في أي عصر من العصور، فهذا تصور ساذج بطبيعة الحال وغير علمي. نحن نقصد أن بناء الاشتراكية في بلد متخلف اقتصاديا كان ضد المنطق الداخلي في نظرية ماركس، وضد النتائج المترتبة على هذا المنطق؛ أي كان القول ببناء الاشتراكية في بلد متخلف اقتصاديا ضد النموذج الذي بدأ بمفهوم القيمة، وتصاعد باتساق منطقي (بدا محكما) إلى سيادة الإنتاج السلعي، وإلى دور مرحلة العلاقات الرأسمالية (مع كل التقدم الفوقي) بالتناقضات النامية التي تتضمنها، والمفضية إلى انهيار هذه العلاقات، نتيجة التقدم المحقق في قوى الإنتاج. ولم تكن لدى قادة الثورة الروسية أي أوهام حول حقيقة أنهم يواجهون مأزقًا نظريا، ولكن لم يكن بوسعهم أن يتفرغوا لبحث أوجه القصور في النظرية العامة، كان عليهم أن يواجهوا المشكلات والتحديات الساخنة، وفي المواجهة نشبت

الخلافات الحادة بين استراتيجيات متعارضة (بوخارين كـان يمثل اليمين وتروتسكي اليسار ويقال إن ستالين كـان يمثـل الوسط، ولكننا نعتقد أنه التقى مع أفكار تروتسكي حول نمط التنمية مع خلاف في التوقيت والتكتيك).

لقد أصبح على القيادة السوفيتية أن تبتدع سياسات ملائمة لتغيير بنية المجتمع جذريا، وكـان علـى القيـادة وعلـى الاقتصاديين أن يبتدعوا أساليب جديدة لتحقيق التراكم الأولى (العلاقة مع قطاع الزراعة)، وكان عليهم أن يحددوا أولويات التنمية وفْق تتابع غير تقليدي (أولوية الصناعة الثقيلة)، كان عليهم أن يحددوا إطار معدلات النمـو المسـتهدف للنـاتج القومي الإجمالي (مرتفعة أو منخفضة)، وكذلك أساليب إدارة الاقتصاد القومي مركزيا وتخطيط تنميته. فـي كـل ذلـك أصابت الاختيارات وأخطأت، وفي كل ذلك أثرت الفـروض والمناقشات والممارسات العملية الفكر التنموي والاقتصادي، ولكن كان التقدم من خلال التجربة والخطأ باتجاه هدف محدد وإذا كان ممكنًا أن نصوغ الآن نوعا من التعميمات النظرية عن نمط التنمية على ضوء التجربة السـوفيتية، والتجـارب

الاشتراكية الأخرى، فإن الفجوة لا زالت قائمـة بـين هـذا النموذج وبين النظرية الأم: النظرية العامة لماركس.

إن فترة ستالين توصف بالجمود الفكري، وهـذا وصـف صحيح بلا شك، ولكن بأي معنى؟ ليس المعنـى أن سـتالين كان مقيدا تقييدا أعمى بنظرية ماركس، فستالين كان خلاقًـا في براجماتيته، وكان لا يتوقف أمـام أي نـص أو مفهـوم نظري، إذا تعارض مع المتطلبات العمليـة لبنـاء وحمايـة التجربة السوفيتية، وكان ستالين يدرك مسألة الفجـوة التـي تفصل ما يمارس عن أصول النظرية العامة، ولكنـه كـان يتجنب فتح باب البحث في هذا الموضوع، لقيـود سياسـية وأيديولوجية تفرض نفسها على البنية العامة للتجربة، ولـذا فإن جمود الفترة الستالينية كان يتمثل – من ناحيـة – فـي وقف الاجتهادات حول الاختيارات السياسية التـي حـددها ستالين، وكان يتمثل – من ناحية أخرى – في تحنيط مؤلفات ماركس في الدوائر الأكاديمية، وانتقاء بعـض الفقـرات – المنتزعة من سياقها – لترتل "كمـأثورات" فـي المناسـبات المختلفة. وقد عبر هو عن هذا الموقف في آخر كتاباته حين فصل فصلاً تعسفيا وصريحا بين مهمة "الاقتصاد السياسي"،

ومهمة "السياسة الاقتصادية، فالأول موضوعه "قوانين تطور علاقات الإنتاج بين البشر"، ويشمل "أشكال ملكيـة وسـائل الإنتاج، ووضع مختلف المجموعات الاجتماعية في عمليـة الإنتاج وعلاقاتهم المقابلة"، أما أشكال التنظيم الرشيد لقـوى الإنتاج، وتخطيط الاقتصاد القومي.. إلخ فهي ليست موضوع الاقتصاد السياسي، ولكن السياسـة الاقتصـادية" [(٥)]. وقـد عارض م. ضب هذا الموقف، بينما رحب به ل. ألتوسـير. عارض ضب لأنه يرى ضرورة التفاعل بين الفكر النظري (الاقتصــاد السياســي) والممارســة العمليــة (السياســة الاقتصادية)[(٦)]، ورحب ألتوسير [(٧)] لأنه يركز على ضرورة الاعتراف بتمايز الأبنية والممارسات المختلفة التـي تشـكل بترابطها الوثيق البنية العامة للمجتمع. إن ألتوسير يؤكد على الاستقلال الذاتي للبنية النظرية، وعلى الممارسـة النظريـة كممارسة متميـزة، لا ينبغـي أن تـدمج أو تختـزل فـي الممارسات الأخرى، سياسية أو اقتصادية، كما كان يحـدث عادة في الأدبيات الماركسية. والحقيقة أن كلا مـن ضـب وألتوسير قد أخطأ عندما حاكم كلمات ستالين باعتبارها مقولة نظرية عامة مجردة عن سياقها التاريخي. مـن المؤكـد أن

النظرية لا بد وأن تتفاعل مع الدراسات حـول الممارسـات العملية (وهذا ما نزعم أنه لم يحدث على نحو جـاد حتـى الآن) ومن المؤكد أيضا أن الممارسة النظرية مستوى متميز من الممارسة، له دوره الخاص وله معاناته وأدواته، ولكـن ستالين لم يقصد هذا التمايز المتدفق بالحيوية. إن ستالين كان يتحدث في سياق معين، وحديثه كان مجرد وصف أو تبرير لحالة كانت قائمة، وأدت إلى فصل الاقتصاد السياسي عـن السياسة الاقتصادية، أو إلى فصـل النظريـة العامـة عـن دراسات الممارسة العملية ونحن نعتقد أن هذا الوصـف لـم يتغير جذريا حتى الآن، فالسياسات الاقتصادية فـي الـدول الاشتراكية لا زالت تمضي بأسلوب براجماتي لحل المشاكل المباشرة، وحصيلة هذه الممارسات لم تستخدم فـي إعـادة تغذية النظرية العامة، وفي تصحيحها وِفْقًا لنتائج الممارسات العملية.

والحقيقة أن ما ذكرناه بخصوص الجانب الاقتصادي فـي التجارب الاشتراكية هو مجرد مثال، ونفس الكلام يمكـن أن يقال عن كتابات ماوتسي تونغ، أو عن التحليلات العينية التي يكتبها الاقتصاديون الماركسيون عـن أوضـاع الاقتصـاد

الرأسمالي في تطوراته الأخيرة، وأيضـا عـن التناقضـات الاجتماعية والسياسية، فكثير من هذه الدراسـات مواجهـات هامة للمشاكل المباشرة، ولكن الاكتشافات الخلاقة في بعض هذه الدراسات لا ترتبط عضويا بفروض ومنطـق النظريـة العامة، وهي في الحقيقة لا تُمثل مجرد إضافات كمية يزيـد حجم النظرية الماركسية ككرة الثلج، فالفجوة بين نتائج هـذه الدراسات وبين مقدمات وتوقعات النظرية لا تتوقـف عـن التوسع، ويعكس ذلك أزمة نظرية حقيقية. إن ألتوسير بعـد تأكيده على أهمية الممارسة النظرية، انتهى إلى أن النظريـة العامة لماركس لا زالت صحيحة، ولا تحتاج إلى تعـديلات أساسية، ولكننا نعتقد أن الممارسة النظرية الجادة لا بـد وأن تنتهي حاليا إلى نظرية عامة جديدة.

على أية حال، ينبغي أن أسلم أن هذا الموقف يختلف مـع رأي كثيرين من المفكرين التقدميين، والعرض السابق يكـاد أن يكون تسجيلاً لعدد من النتائج دون شرح كـافٍ للتحليـل الذي أوصلني إليها، ولكنه يكفي – على ما أعتقد – لتفسـير ما قصدته بوجود أزمة حادة في النظرية العامة عند ماركس. وأرجو ألا يفهم من الحديث السابق أي إقـلال مـن الدلالـة

التاريخية لنمط التنمية السوفيتية، ولا من أهمية ما يمكـن أن يصاغ كتعميمات مفيدة تبلور خبرات هذا الـنمط، بـل لقـد اخترنا نمط التنمية السوفيتية بالذات كمثال في دعوانا بتخلف واختلال النظرية العامة، لأننا نهتم بهذا النمط علـى نحـو خاص، لارتباطه بمشاكل شعبنا وبموضوع الكتـاب، فهـذا النمط مفيد أن ندرسه، وواجب أن نسـتفيد مـن مكتشـفاته وأدواته، وواجب أيضا أن نتجاوزه، وأن نعرف فـي نفـس الوقت حدود علاقته بالنظرية العامة [٨].

(٢)

النظرية الاقتصادية الغربية

سبق أن قدمنا أن هذه النظرية علـى يـد "النيوكلاسـيك" تعاملت مع الممارسة الاقتصادية بعيدا عن روابطها الطبيعية بباقي الممارسات فـي المجتمـع. والحقيقـة أن المدرسـة النيوكلاسيكية لم تختلف في هذا مع مـاركس وحـده، فقـد خرجت أيضا على أسلافها من مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي (آدم سميث – ركاردو – مالتس – ميلز). ولا شك أن هـذا الخلل في الأساس الأول من شأنه أن يهدم جـدوى وفاعليـة مثل هذه النظرية، ولكن لا بد أن نسـلم أن تأثيرهـا لا زال

ملموسا على عقول عدد كبير من اقتصاديينا، وهي لا زالت تقدم على أنها النظرية التي فسرت وقادت النمو الاقتصـادي في الغرب، كما أن الهيئات الدولية والقوى الغربية تسعى إلى بيع توصياتها المختلفة إلينا باسم هذه النظرية التي سـتتكفل "بإصلاح مسارنا الاقتصادي".

إن علم الاقتصاد وفق هذه النظرية هـو "كيـف نختـار استخدام الموارد الإنتاجية النادرة ذات الاستخدامات القابلـة للإحلال، لمواجهة أهداف مفروضـة" (٩). إلا أن النظريـة تستطرد إلى أن المستهلكين يتخذون قرارات تُمثل الطلـب، والمنتجين ينفذون التعليمات ويقدمون العـرض المناسـب. وترتيبات العلاقة بين العرض والطلـب هـي مـا يسـمى "السوق". والمحصلة العامة للسـلوك الرشـيد مـن جانـب المستهلكين (من أجل الإشـباع الأمثـل للاحتياجـات – أي لتحديد الأهداف المفروضة) وكذلك مـن جانـب المنتجـين (بإنتاج السلع المطلوبة بأقل تكلفة – أي بالاستخدام الأمثـل للموارد النادرة) تنحو تلقائيا إلى تحقيق التوازن في السـوق بين العرض والطلب. وكانت النظرية تفتـرض أن السـوق يشتغل في ظل المنافسة الحرة، أو المنافسة الكاملة (الأخيـرة

تفترض أقصى درجات المرونة في انتقال الأشخاص والسلع وعوامل الإنتاج وفي تحقيق التبـادل). ونمـوذج المنافسـة يفترض أن أي منتج فرد لا يمكن أن يـتحكم فـي أسـعار السوق، وكذلك أي مستهلك. وحركة الأسعار المفروضة على كل الأطراف توجه العرض والطلب، وتحقـق التخصـيص الأمثل للموارد.

هذا النموذج لعمل السوق التنافسي يعتقد الكثيرون أنه كان يعكس إلى حد كبير الآليات الواقعية أثناء المراحـل الأولـى للاقتصاد الرأسمالي، ولكن هذه قضية لا تعنينـا مناقشـتها حاليا، فما يعنينا الآن هو تأكيد أن الاقتصاديات الغربية تعمل حاليا وبالقطع وفْق آليات لا تمت بصلة إلى هـذا النمـوذج. وقد طورت النظرية الاقتصادية الغربية أسـاليب تحليلهـا، وأكثرت من استخدام الأدوات الرياضية، وتشعبت وتفرعـت إلى الحد الذي يعجز أي اقتصـادي عـن الإحاطـة بكـل "الإبداعات". ولكن هذه التطورات لم تتمكن من حل المـأزق النظري، مأزق العجز عن صـياغة نظريـة عامـة تفسـر وتوجه. إن التطورات التي أدخلها الحديون علـى النمـوذج لم تقتصر طبعا على مناهج وأدوات التحليل، ولكـن عـدلت

أيضا في بعض الفروض الأساسية، ومع ذلـك لـم يتحقـق التقريب المطلوب بين النموذج النظري وبين الواقع.

في أواخر القرن التاسع عشر كان دور الشركات الكبيرة الحجم واضح التأثير في الممارسة الاقتصادية الفعلية، وكان طبيعيا أن ينعكس ذلك – تدريجيا – في النظرية الاقتصادية. ومع ثلاثينيات هذا القرن كان فرض المنافسة الكاملة (الـذي يقوم ضمن ما يقوم على مشاركة منتجين صغار وكبار فـي كل سوق) قد انتهى تماما، وأعيدت صياغة نموذج السـوق على أساس فرض "احتكـار القلـة". إلا أن هـذا التعـديل لم يتناسب في عمقه مع حقيقة ما طرأ على البنية الاقتصادية، لقد نتج عن النموذج الجديد أن الأسعار لم تعد متغيرا ثابتًـا بالنسبة للمنتج؛ حيث اعترف بأن المنتج في احتكـار القلـة يتحكم في السعر (وقد يكون هذا الإنجاز الأساسي) ولكن بقي السوق (المستهلك) موجها للمنتج ولتخصيص الموارد، وبقي اعتقاد السوق الذي يتجه تلقائيا إلى التوازن، وبقي أي تدخل من خارج السوق يعرض النشاط الاقتصادي للـدمار. ولـذا كان لا بد أن ينهار هذا النموذج أمام الأزمة الرهيبـة فـي الثلاثينيات.

إن حدوث أزمة اقتصادية لم يكن حادثًا طارئًا أو جديـدا، ولكن درجت النظرية الاقتصادية علـى تجاهـل خطـورة ودلالات هذه الظاهرة، فقد اعتبرتها ظاهرة طبيعية، ويتكفـل السوق تلقائيا وطبيعيا بالتغلب عليها "ففـي سـائر الحـالات يتحقق الشفاء من تلقاء نفسه.. بل وأكثر من ذلك: فإن تحليلنا يقودنا بأن الشفاء لا يكون صحيحا إلا إذا تحقق مـن تلقـاء نفسه". هكذا كان يتكلم شومبيتر وميتشل [١٠]، ولكـن هـذا الكلام كان يمكن أن يقبل حين كانت آثار الأزمـة محتملـة، وهو لا يمكن أن يقبل حين تصبح الأزمة دمارا بلا حـدود، فمع عمق واتساع أزمة الثلاثينيات كان لا بد من إعادة النظر في قضية التوازن الطبيعي، وقدرة السـوق علـى اسـتعادة التوازن في حالة الأزمة بدون أي تدخل خـارجي. وقضـية التوازن الطبيعي بدأت "باليد الخفية"، عند آدم سـميث، ثـم اتخذت صياغتها النظرية فيما عرف بقـانون سـاي الـذي يضمن انتظام توافر القوة الشرائية الكافية في السوق، ويعني هذا القانون – اعتمادا على التحركـات الطبيعيـة المناسـبة للأسعار والأجور والفوائد – إن الاتجاه الأصـيل والتلقـائي للاقتصاد القومي يكون نحو التشغيل الكامل. وقد تحول قانون

ساي للأسواق إلى عقيـدة جامـدة يسـتبعد مـن حظيـرة الاقتصاديين في الجامعات الأمريكية كل من يتجاسـر علـى الشك في صحتها [11]؛ وإذا لم تكن مهمة كينز سهلة، رغـم ظروف أزمة الثلاثينيات. ولكن حدث في النهاية أن تحطـم قانون ساي على يد كينز، ومعه أسطورة النسق الاقتصـادي الذي ينظم ويصحح مساره ذاتيا، وأصبح من المسلم به الآن أن الاقتصاد يمكن أن يواجه عجزا (أو فائضا) فـي القـوة الشرائية، وأن خفض الأجور في حالة الأزمة أو الانكمـاش (إذا أمكن) وتعديل سعر الفائدة، لا يمكن أن يقدما وحـدهما علاجا كافيا ومناسبا، وبالتالي أصبح من المسلمات أنه لا بد من تدخل قوة من خارج السوق (الدولة) لكي تعيد التـوازن. تدخل الدولة بسياستها المالية أصبح ضرورة لإدارة النسـق الاقتصادي.

لقد شقت الأفكار الكينزية طريقها وسط مقاومـة شـديدة، وفي أحيانٍ كثيرة كانت الحكومات تنفذ سياسات كينزية دون أن تعلن ذلك. ثم جاءت الحرب العالمية الثانيـة وتواصـل وتزايد تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد القـومي، ولا داعـي للإشارة إلى السياسات التي طبقت في الدول الأوروبية (دول

المحور وإنجلترا)، ولكن قد نذكر فقط أن حكومة الولايـات المتحدة قد مارست أيضا، وعلى نطاق واسع، سياسة التدخل المباشر، وخاصة بعـد بيـرل هـاربور (أوائـل ١٩٤٢)، فأخضعت الأسعار رسميا لقـرارات الحكومـة، وخضـعت الأجور- بشكل غير رسمي ولكن حازم – وكان طبيعيـا أن ينعكس تزايد الدور الحكومي في حجم الموازنة الاتحاديـة، فوصلت الإيرادات عام ١٩٤٤ إلى ستة أضعاف مـا كانـت عليه عام ١٩٣٩، وكانـت مصـروفات الحـرب ضـعفي الإيرادات أو ثلاثة أضعاف.. في هذه الفترة، لم يحـد مـن الاستهلاك برفع الأسعار، ولكن بالبطاقات وتحديد الإنتـاج، كذلك لم تحصل الدولة على احتياجاتها من الإنتاج العسكري برفع الأسعار، ولكن بالضوابط [١٢]. وفي العقود التي أعقبت الحرب، واجهت الدول الغربية مشاكل التعمير، ثـم هـدف النمو بدون هزات عنيفة، وأثناء هذا كله كان حجم الشركات المنتجة قد وصل إلى أبعاد غير مسبوقة، ولم تكـن القضـية مجرد تغير في الحجم، فالتغير في الحجـم كـان مصـاحبا للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، وكان لا بد وأن يؤدي ذلك إلى تغير في مفاهيم الإدارة، وفي دور الشـركة وقـدراتها،

وهذه الشركات المعاصرة، مع التطلع إلى نمو منتظم، كانت تتطلب مزيدا من تدخل الدولة لتنظـيم الطلـب الإجمـالي، ولتوجيه النشاط الإنتاجي؛ ولذا أصبح التدخل المتزايد سياسة دائمة، ولم يعد إسعافًا مؤقتًا كما كان التصور في بداية تنفيـذ السياسات الكينزية. وأعتقد أن هذا معروف إلى حـد كبيـر بالنسبة لأوروبا الغربية [١٣]، ولكن قد نؤكـد فقـط – لمـن لا يعلم – أن الولايات المتحدة ليست استثناء في هذا الشـأن، مع فارق أن الدولة لا تستخدم – حتـى الآن – فـي آليـات توجيهها، ملكية الدولة المباشرة لجزء من القطاع الإنتـاجي. إن أكبر ٥٠٠ شركة تنتج ما يقـرب مـن نصـف السـلع والخدمات المتاحة سنويا داخل الولايـات المتحـدة. وهـذه الشركات العملاقة تخضع كافة مراحلها للتخطيط، فحجمهـا الكبير ومشروعاتها الطويلة الأجل لا تحتمل الاحتكـام إلـى تقلبات السوق غير المحسوبة. ويتحقـق ذلـك مـن خـلال التخطيط الداخلي في الشركة، ومن خـلال الاتفاقـات مـع الشركات المشابهة، ومن خلال العقود الطويلة الأجـل مـع الشركات الموردة والجهات المشترية (ومـن بينهـا الدولـة بطبيعة الحال وخاصة فيمـا يتعلـق بالإنتـاج العسـكري).

ولا تتوقف علاقة الدولة بالنسق الصـناعي الآن عنـد إدارة الطلب الإجمالي بشكل دائم، ولم يعد المطلوب مجرد توسـع كمي في الإنفاق العـام؛ فالدولـة تضـمن تمويـل التقـدم التكنولوجي، عصب التقدم الصناعي. لقـد أصـبح النسـق الصناعي (وبالتحديد قطاع الـ ٥٠٠ شركة المخطط) علـى أوثق صلة بالدولة. "في جوانب أساسية أصـبحت الشـركة الناضجة (أي العملاقة – ع. ح) ذراعـا للدولـة، والدولـة أصبحت في أمور هامة – أداة للنسق الصناعي" [١٤]. ويقال أحيانًا إن قطاع المنتجين الصغار والمتوسطين لا زال يخضع مع ذلك لآليات السوق، وقد يكون هذا صحيحا من حيـث إن هؤلاء المنتجين لا يسيطرون على الأسـعار، ولكـن هـذا لا يعني أن الأسعار يفرضها السوق؛ فالأسعار يفرضـها – إلى حد كبير – القطاع الاحتكاري المهيمن من خلال علاقات التبادل، وأحيانًا أيضا تفرضها الدولة (كما في حالـة القمـح والمحاصيل الزراعية)[١٥].

إلا أن هذه النتائج الملموسة لم تستوعب بعد داخل النظرية الاقتصادية كما تدرس في الجامعات الغربية. والحقيقة أنـه يتعذر استيعاب هذه النتائج دون تعديل هذه النظرية تعـديلاً

جذريا. إن أفكار كينز أعادت الاهتمام بدراسـة اقتصـاديات الماكرو (الاقتصاد الكلي)، ولكنها لم توجه ضربة قاضية إلى المدرسة الحدية، فتواصل الحديث عن الخضـوع للسـوق، ولم يبلور الدور الفعلي الكبير والـدائم للدولـة، وتواصـل الاهتمام باقتصاديات الوحدات (الميكرو) فـي معـزل عـن الاقتصاد الكلي، وجالبريث محق حين يقول "إن هذا الفصـل لا معنى له إذا كانت السياسة الاقتصادية الكليـة (المـاكرو) تعكس احتياجات الشركة الحديثـة" [١٦]. وباختصـار فـإن مواجهة المشكلات العلمية ولدت سياسات ونتائج اقتصـادية، تفصلها فجوة واضحة عـن نمـاذج النظريـة الاقتصـادية الغربية، في هيئة النيوكلاسيك، ورغم الاستحداثات الكينزية. ويبدو أنه لن تستوعب التغيـرات البنيويـة فـي الاقتصـاد والمجتمع الغربي في نظرية متماسكة إلا في إطار معالجـة مركبة، وليس في إطار معالجة اقتصادية بحتة. والمعالجـة النظرية لا بد أن تشمل التطورات الفعليـة فـي العلاقـات الدولية.

***

إن مواجهة الأزمة النظرية، وتجـاوز المفـاهيم الحاليـة بانكسارات حادة، يعتبر أمرا بالغ المشقة. ويقول جالبريت إنه "يتحقق استقرار الأفكار والأهداف في الأقطـار الشـيوعية بواسطة التزام رسمي بمنهج معلن، وفي مجتمعنـا يفـرض استقرار مشابه – بشكل غير رسمي إلى حد بعيد – بواسطة الحكمة التقليدية" (١٦). وجالبريت مصيب في أنـه اختلفـت الأسباب والموت النظري واحد، ولكننا لا نعتقد فـي صـحة تحديده لأسباب الركود (ولا نقول الاستقرار) النظري في كل من المعسكرين. إن الوزن الضاغط "للحكمة التقليدية" يمثـل جانبا هاما من المعاناة الطبيعية في مجال البحث النظـري، فالتجديد النظري – والثـورة النظريـة بالتـالي – تتحـدى بالضرورة ما تعارف الناس عليه، ولا بد أن يقابل التحـدي بمقاومة ضارية على مستوى المشتغلين بالبحوث النظريـة. ولكن في العلوم الإنسانية تُضاف إلى هذا العائق حقيقة أنـه يصعب (ولكن لا يستحيل) عزل البحث في هذه العلوم عـن المؤثرات الفعلية في المجتمع الحي، فهذه المؤثرات (ذاتية – طبقية – تاريخية – أيديولوجية) تهدد دائما بإفراز تشـويهات وتحيزات في الصياغات النظرية. وأصحاب المصالح السائدة

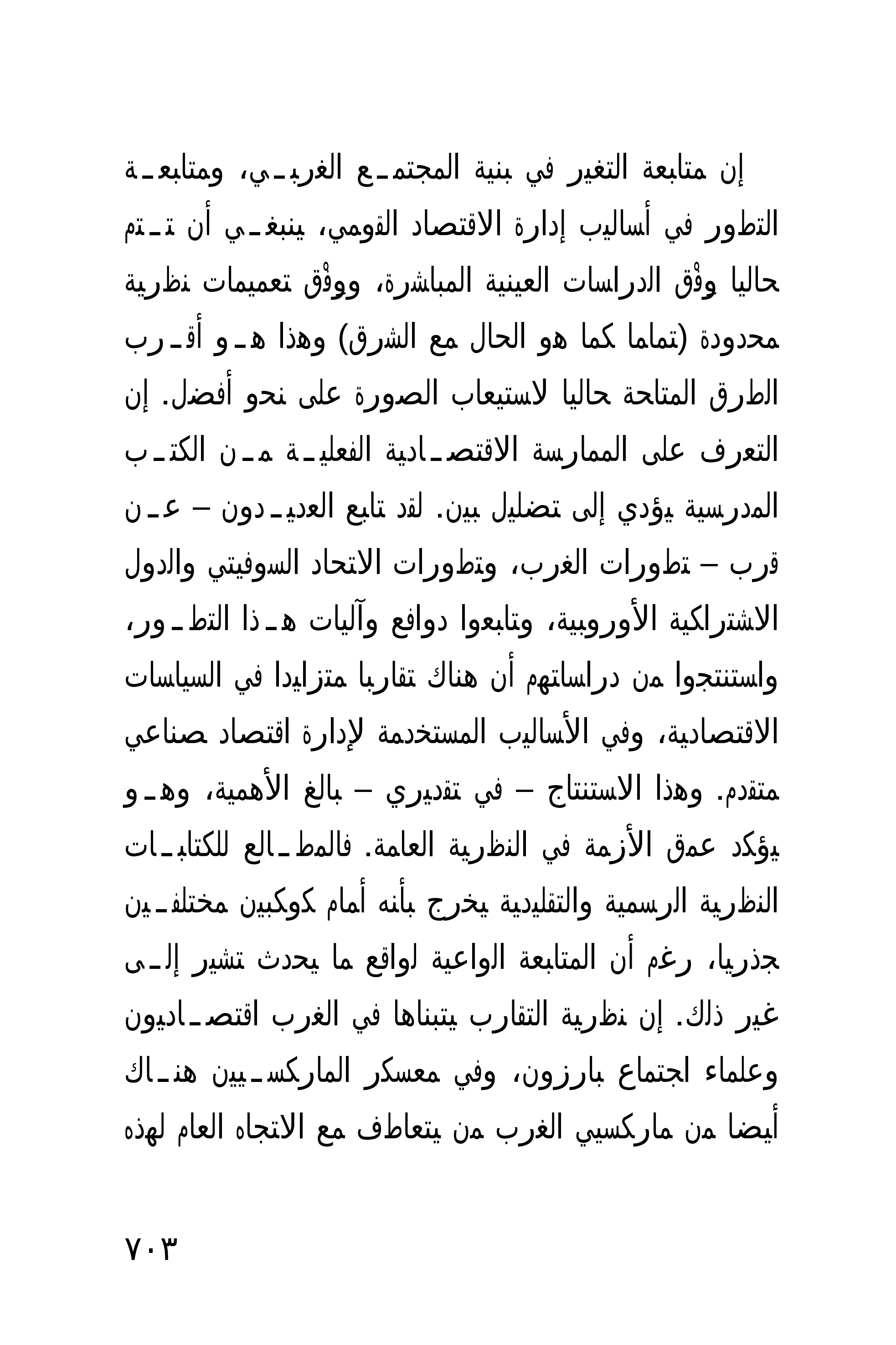
أو الفائدة، يستخدمون بالقطع أدوات سيطرتهم لكـي تكـون التحيزات النظرية في اتجاه تبرير سيطرتهم، بشكل أو آخر. هذان العائقان (عائق التقليد وعائق المـؤثرات مـن خـارج البحث العلمي) اللذان شلا تجدد البحث النظري فـي العلـوم الإنسانية (ومنها الاقتصاد) لا يمكـن أن نقـول إن مـوطن أحدهما في الشرق والآخر في الغـرب، فالصـحيح أنهمـا استخدما معا في كل معسكر بأشكال مختلفة؛ ففي المعسـكر الغربي لا تلعب الحكمة التقليديـة العـائق الوحيـد، وإنمـا استخدمت أيضا المؤسسات الرسمية، وبوزن مؤثر، وإن كان استخدامها بدرجة تقل عن الشرق. ونفي جالبريث لهذا الكلام هو تأكيد لما نقول، فقد اضطر إلى إخفاء دور السلطة الـذي يعلمه؛ كي تمر آراؤه بأقل زوابع ممكنة (صدر كتابه، والذي نقلنا عنه الفقرة السابقة، أثناء الحرب الباردة التي أسهمت في تحويل النظريات الاقتصادية في المعسـكرين إلـى أعـلام ورموز مقدسة)؛ ولذا نلحظ أنه في كتاباتـه الأخيـرة (بعـد تحسن المناخ العام نسبيا) يعترف بصراحة بدور المؤسسات الحاكمة في صياغة النظرية الاقتصادية الغربية علـى نحـو يخفي الحقيقة، "فإذا افترضنا أن تلك المنظمات التي تشـترك

في هذه العملية (الاقتصادية) تمتلك سلطة – بمعنى أن أهدافها هي التي تراعى، والناس يطوعون وفْق هذه الأهداف – فإن أقل الناس يقظة سيسأل بالقطع: أليس ممكنًا أيضا أن يخدم علم الاقتصاد أهداف التنظيم؟ إن التنظيمات تمتلك سلطة، فهل ينعدم نفوذها بالنسبة لمجال البحث الذي يتناولها ويتناول هذا الاستخدام للسلطة، هل يمكن أن تكون التعريفات التي قدمناها توا (حول النظرية الاقتصادية) غطاء لتلك السلطة؟"[١٧].

(٣)

المنهج المقترح للدراسة

على أية حال سواء بسبب التحيزات المفروضة قسرا، أو لأسباب أخرى، أعتقد أن هناك أزمة بادية وعميقة في النظرية العامة، ولن نفهم ما يحدث فعلاً في الدول الاشتراكية من خلال الماركسية، ولن نفهم ما يحدث فعلاً في الاقتصاديات الغربية من خلال النظرية الحديثة في آخر طبعاتها، ولن نستنبط بالتالي ما ينبغي أن نفعله في بلادنا عبر أي من هذين الإطارين.

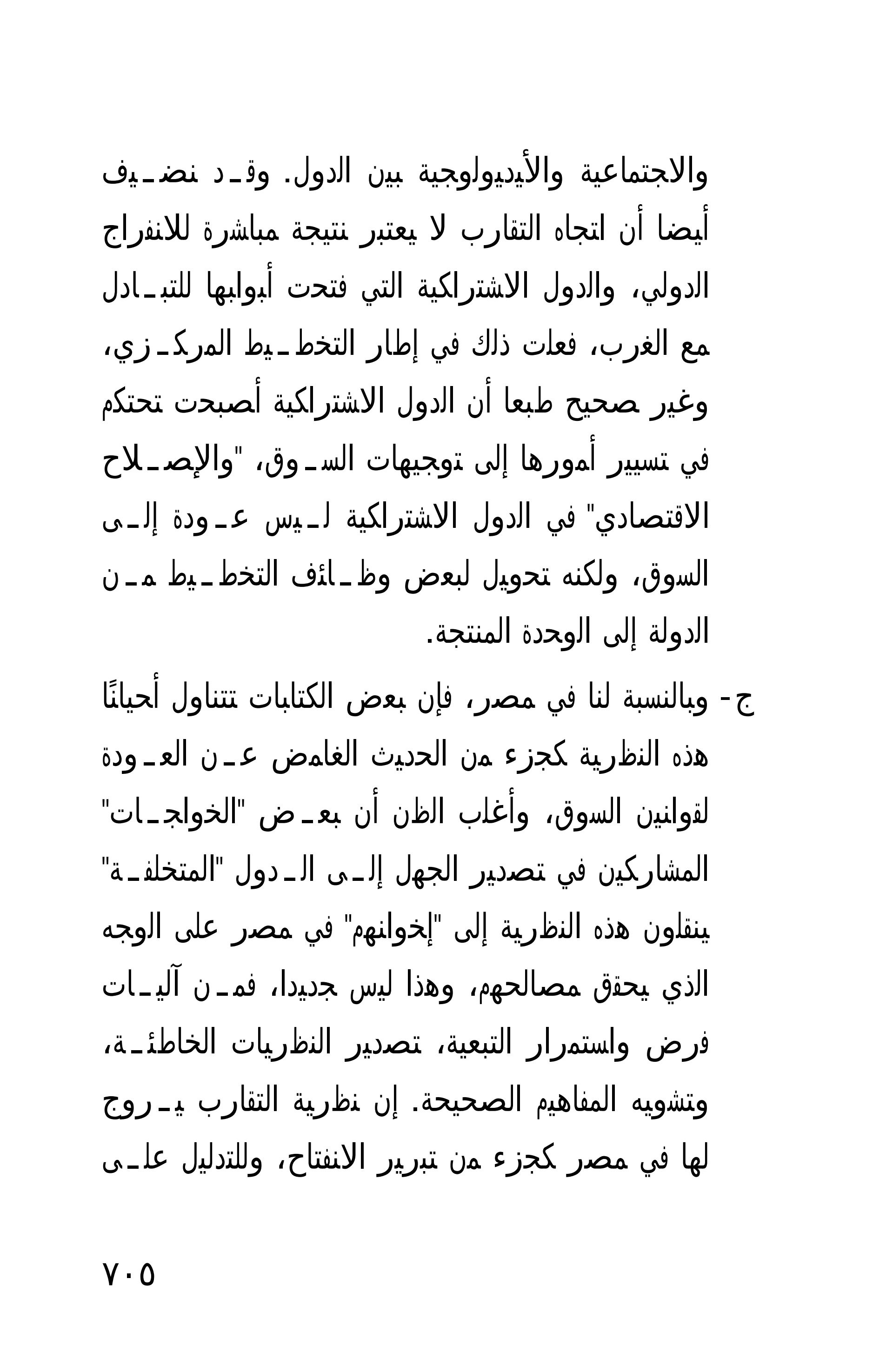


إن متابعة التغير في بنية المجتمـع الغربـي، ومتابعـة التطور في أساليب إدارة الاقتصاد القومي، ينبغـي أن تـتم حاليا وفْق الدراسات العينية المباشرة، ووفْق تعميمات نظرية محدودة (تماما كما هو الحال مع الشرق) وهذا هـو أقـرب الطرق المتاحة حاليا لاستيعاب الصورة على نحو أفضل. إن التعرف على الممارسة الاقتصـادية الفعليـة مـن الكتـب المدرسية يؤدي إلى تضليل بين. لقد تابع العديـدون – عـن قرب – تطورات الغرب، وتطورات الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأوروبية، وتابعوا دوافع وآليات هـذا التطـور، واستنتجوا من دراساتهم أن هناك تقاربا متزايدا في السياسات الاقتصادية، وفي الأساليب المستخدمة لإدارة اقتصاد صناعي متقدم. وهذا الاستنتاج – في تقديري – بالغ الأهمية، وهـو يؤكد عمق الأزمة في النظرية العامة. فالمطـالع للكتابـات النظرية الرسمية والتقليدية يخرج بأنه أمام كوكبين مختلفـين جذريا، رغم أن المتابعة الواعية لواقع ما يحدث تشير إلـى غير ذلك. إن نظرية التقارب يتبناها في الغرب اقتصـاديون وعلماء اجتماع بارزون، وفي معسكر الماركسـيين هنـاك أيضا من ماركسيي الغرب من يتعاطف مع الاتجاه العام لهذه

النظرية، ومنظرو الصين يروجون طبعـا لهـذه النظريـة بحماس، وإذا كان المنظرون والاقتصـاديون فـي الـدول الاشتراكية الأوروبية يقفون بصراحة ضد نظرية التقـارب، فإننا لم نقرأ – في حدود ما وصل إلينا – ردا واحدا مقنعـا. ومعروف أن نظرية التقارب لها تنويعـات عديـدة، ولهـا توظيفات سياسية متباينة، ولكن يهمنا من أمرها هنا:

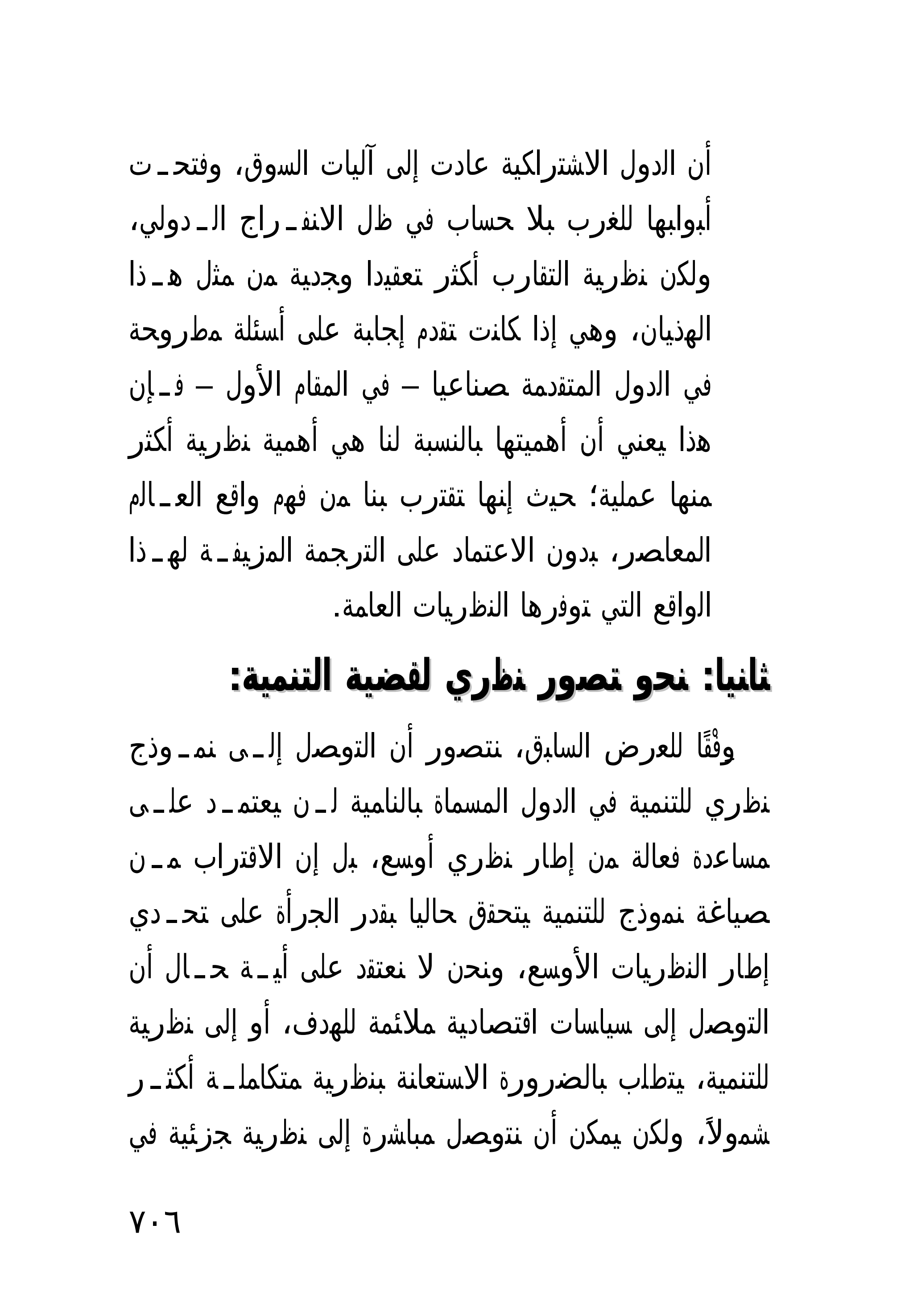
أ- إنها تأكيد – كما قلنا – على عمق الفجوة بـين نتـائج السياسات الاقتصادية خلال العقـود الماضـية، وبـين النظرية العامة، فالتوصل إلى هـذه النتيجـة (نظريـة التقارب) كان تحديا، أو مفاجأة للنظريات العامة، ولـم يكن ممكنًا توقعها وفْق منطق النظريات العامة [١٨].

ب- ونظرية التقارب، في صـيغها الجـادة، لا تعنـي أن الاتحاد السوفيتي يعود إلى الرأسمالية بصورتها القديمة، أو أن النظامين في مجموعهما سيتحولان إلـى نسـخ كربونية متماثلة، فالتقارب يعني بأي حال أن أهـداف الإدارة الاقتصادية أصبحت واحدة، والمدخل المركـب لدراسة الاقتصـاد يعنـي أن تشـابه أسـاليب الإدارة الاقتصادية لا يطمس التناقضات والتمايزات السياسـية



والاجتماعية والأيديولوجية بين الدول. وقد نضيف أيضا أن اتجاه التقارب لا يعتبر نتيجة مباشرة للانفراج الدولي، والدول الاشتراكية التي فتحت أبوابها للتبادل مع الغرب، فعلت ذلك في إطار التخطيط المركزي، وغير صحيح طبعا أن الدول الاشتراكية أصبحت تحتكم في تسيير أمورها إلى توجيهات السوق، "والإصلاح الاقتصادي" في الدول الاشتراكية ليس عودة إلى السوق، ولكنه تحويل لبعض وظائف التخطيط من الدولة إلى الوحدة المنتجة.

ج- وبالنسبة لنا في مصر، فإن بعض الكتابات تتناول أحيانًا هذه النظرية كجزء من الحديث الغامض عن العودة لقوانين السوق، وأغلب الظن أن بعض "الخواجات" المشاركين في تصدير الجهل إلى الدول "المتخلفة" ينقلون هذه النظرية إلى "إخوانهم" في مصر على الوجه الذي يحقق مصالحهم، وهذا ليس جديدا، فمن آليات فرض واستمرار التبعية، تصدير النظريات الخاطئة، وتشويه المفاهيم الصحيحة. إن نظرية التقارب يروج لها في مصر كجزء من تبرير الانفتاح، وللتدليل على



أن الدول الاشتراكية عادت إلى آليات السوق، وفتحت أبوابها للغرب بلا حساب في ظل الانفراج الدولي، ولكن نظرية التقارب أكثر تعقيدا وجدية من مثل هذا الهذيان، وهي إذا كانت تقدم إجابة على أسئلة مطروحة في الدول المتقدمة صناعيا – في المقام الأول – فإن هذا يعني أن أهميتها بالنسبة لنا هي أهمية نظرية أكثر منها عملية؛ حيث إنها تقترب بنا من فهم واقع العالم المعاصر، بدون الاعتماد على الترجمة المزيفة لهذا الواقع التي توفرها النظريات العامة.

ثانيا: نحو تصور نظري لقضية التنمية:

وفْقًا للعرض السابق، نتصور أن التوصل إلى نموذج نظري للتنمية في الدول المسماة بالنامية لن يعتمد على مساعدة فعالة من إطار نظري أوسع، بل إن الاقتراب من صياغة نموذج للتنمية يتحقق حاليا بقدر الجرأة على تحدي إطار النظريات الأوسع، ونحن لا نعتقد على أية حال أن التوصل إلى سياسات اقتصادية ملائمة للهدف، أو إلى نظرية للتنمية، يتطلب بالضرورة الاستعانة بنظرية متكاملة أكثر شمولاً، ولكن يمكن أن نتوصل مباشرة إلى نظرية جزئية في

مجال التنمية، وهذا هو التوجه الفعلي للاجتهادات الجادة الحالية؛ حيث عومات قضية التنمية كقضية متميزة، وشهد هذا المجال تفاعلاً بين العلوم الإنسانية لم تشهده المجالات الأخرى بنفس القدر. وإذا كان الوضوح النظري في موضوع التنمية لم يكتمل رغم ذلك على النحو الذي يرضينا علميا، فإن هذا لا يدعو للابتئاس الشديد، فقد أوضحنا أن تخلف البحث النظري لا يقتصر حاليا على موضوعنا، ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية (أو مرحلة الإقلاع بتعبير روستو) بدأت في انجلترا وتواصلت بدون نظرية متكاملة للتنمية، والإسهام النظري لادم سميث [١٩] كان لاحقًا للممارسة العملية؛ أي لابتداع وتطبيق سياسات اقتصادية ملائمة. ولا نعتقد أن كتابات سميث ومن تلاه قد أسهمت كثيرا في إلهام اليابان [٢٠]، والتجربة السوفيتية ارتادت طريقها أساسا – كما ذكرنا – بالتجربة والخطأ، ويعني ذلك أننا – بقصورنا النظري الحالي – نعتبر في وضع أفضل من حيث مستوى الوضوح النظري الذي نبدأ منه، فقد تراكمت خبرة التجارب التنموية (الناجحة والفاشلة) في كل أنحاء الأرض، وفي ظروف دولية ومحلية متباينة، ونشطت

الدراسات في تحليل هذه التجارب، واستخلاص النتائج، وكان طبيعيا أن يصاحب هذا تقدم ملموس فـي البحـث النظـري لمفاهيم وأدوات التنمية (وخاصة منذ منتصف الستينيات).

(١)

ستة مبادئ

بوسعنا أن نقول إن هناك الآن عددا مـن المبـادئ (أي سياسات تتطلبها المصالح طويلة الأجـل للتنميـة) تحظـى بانتشار كبير وتقبل واسع، نشير إليها على النحو التالي:

في العلاقات الدولية هناك مبدأ المواجهة بشكل ما لحقيقة أن العلاقات غير مواتية مـع الـدول الصـناعية، ويسـبب التناقض الفعلي في المصالح بين الشمال والجنوب – وفـي العلاقات الداخلية هناك مبادئ الاعتماد على الـنفس بشـكل أساسي/ التنمية عملية مركبة/ لا بد من قفزة كبيرة وجريئة/ الدور المحوري للدولة والتخطيط/ قضية عدالة توزيع الناتج.

ولا شك أن كل مبدأ من هذه المبادئ الستة له أكثر مـن تفسير. كذلك تختلف الأوزان النسبية لهذه المبادئ من نموذج إلى آخر، والترابط المنطقي بين هذه المبادئ يختلف أيضا:

أ- **ففي دائرة العلاقات الدولية** يتباين تقييم الدور الـذي لعبته وتلعبه الدول الصـناعية فـي إعاقـة الـدول "النامية". ففي البداية استبعد روستو وليبنشتاين مـثلاً الموضوع كله [٢١]؛ ونيركسه ومنيت بالغا فـي أثـر العوامل الداخلية رغـم اعترافهمـا بـالموقف غيـر المواتي في العلاقات الدولية [٢٢]، ولكـن الكتابـات الأحدث، - على اختلاف اتجاهاتها – أصبحت تولي الموضوع قدرا أكبـر مـن الاعتـراف والاهتمـام. فالتحيزات المفروضة ضد الدول "النامية" في التجارة الدولية لم تعد محل خلاف، وكذلك مشاكل الاستثمار الأجنبي، ومخاطر الشركات العابرة للجنسية، وتراكم الديون الخارجية، وسيطرة الدول الصناعية الغربيـة الضارة على الهيئات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد)، ويكفي أن نشير هنا إلـى ميـردل، وتقريـر بيرسون، والدراسات الصادرة عن سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينيـة ECLA، والدراسـات التي تدفقت في السنوات الأخيرة بمناسبة الحوار حول

النظام الدولي الجديد، ومنهـا تقريـر تنبـرجن [٢٣].
ولاشك أن نضال الدول "النامية"، واقتحام اقتصادييها للحوار النظري (رغم تعدد مناهجهم) كان عاملاً هاما في التحول، وكذلك لا ننسى دور مدرسة الاقتصاديين الماركسيين في الغرب الذي بدأه باران [٢٤]، ثـم دور الاقتصاديين فـي الـدول الاشـتراكية والأوروبيـة (نستطرد بعد قليل في شرح طبيعة العلاقات الدولية).

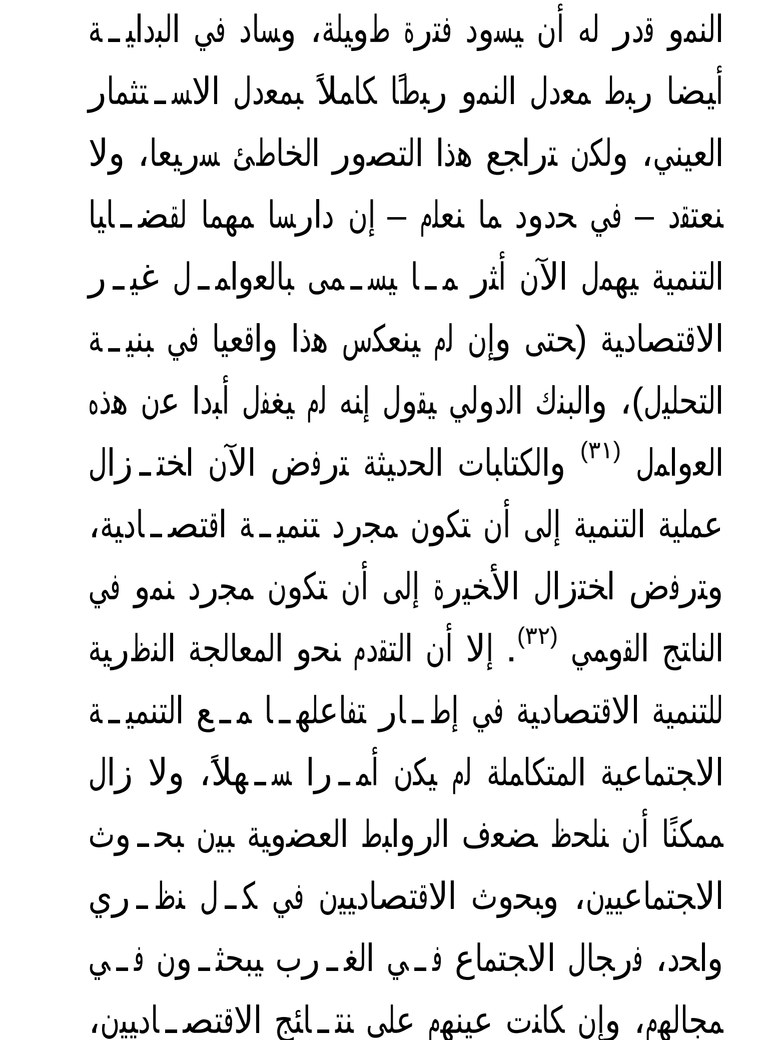
ب- **وبالنسبة لدائرة العلاقات الداخلية**، يبـدو أن مبـدأ الاعتماد على النفس أصبح من المبادئ التي لا يختلف عليها [٢٥]؛ إذ ثبت علميا أن الدول "المتقدمة" لا تنتوي (في أمد منظور) أن تقوم بتحويل موارد مالية كبيـرة (أو قليلة!) إلى الدول "النامية"، سـواء علـى هيئـة قروض ميسرة، أو قـروض تجاريـة، أو اسـتثمار مباشر، ودعك من مسألة المنح. وبالتالي كان لا بد أن يركز أي تفكير واقعي على ضرورة الاعتماد علـى المدخرات المحلية في المقام الأول، وقد أسهم بـاران في أدبيات التنمية الحديثة في بلورة الإمكانية النظرية لتحقيق هذه الضرورة، من خـلال مفهـوم الفـائض

الاقتصادي، وتمييزه بين الفائض الاقتصادي الفعلي، والفائض المحتمل، والفائض المخطط [٢٦]. ومن الناحية العملية، يبدو واضحا أن وقف الاستنزاف الخارجي، ومنع تبديد الفائض المحتمل على يد أصحاب الدخول العليا، والتحكم في أنماط ومعدلات الاستهلاك، يحقق معدلات الادخار القومي المطلوبة. وتطبيقًا لهذا كتب راؤول بريبيش (١٩٦٣) أن "التفاوت في استهلاك المجموعات المذكورة، والدخل المنقول إلى الخارج بغرض الاستثمار والادخار، يتضمن وفرا كبيرا كامنًا يمكن أن يسمح بزيادة سريعة في معدل التنمية شريطة توفير شروط أخرى في الوقت ذاته. وفي الحقيقة إذا كان استهلاك الطبقات العليا يزيد أحد عشر مرة عن استهلاك الطبقات الأدنى، فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد الواحد يمكن أن من ١ إلى ٣%، ولو كان استهلاك الطبقات العليا أكبر بتسع مرات (فقط) أمكن زيادة الدخل السنوي للفرد بنسبة ٤%" [٢٧].

المهم. يبدو أنه لا خلاف الآن حول قدرة الدول "الناميـة" على توليد مدخرات محلية كافية، في ظل ظروف اجتماعيـة واقتصادية ملائمة [٢٨]. وقد نـذكر أن المـدخرات المحليـة شكلت فعليا في الستينيات (عقد التنمية الأول) حوالي ٨٥% من إجمالي الاستثمارات في الدول "النامية" [٢٩] واسـتهدفت استراتيجية التنمية الدولية التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة (أول يناير ١٩٧١) رفع معدل الادخار المحلي إلـى ٢٠% عام ١٩٨٠ (أي في آخر عقد التنمية الثـاني) رغـم تفاؤلها الشديد حول احتمال الوصول بمساعدات التنمية إلـى نسبة الـ ١% الشهيرة (وهي النسبة التي لا تتحقق أبدا، بـل إن نسبة التحويلات تتناقص باطراد).

إلا أن الخلاف في مبدأ الاعتماد على النفس ينشـأ عـن التوسع في استخدام المفهوم بحيث لا يقتصر على المـوارد المالية والعينية، وينقلنا هذا إلى المبدأ الثالث.

ج- **التنمية كعملية مركبة:** ويبدو أن آرثر ليـويس كـان أول أستاذ تنمية في الغرب يشير إلى ضرورة تحديـد أولويات بين الأهداف، وحدد أن الموضوع الأول هو النمو وليس التوزيع [٣٠]. وهذا التركيز الخاص على



النمو قدر له أن يسود فترة طويلة، وساد في البداية أيضا ربط معدل النمو ربطًا كاملاً بمعدل الاستثمار العيني، ولكن تراجع هذا التصور الخاطئ سريعا، ولا نعتقد – في حدود ما نعلم – إن دارسا مهما لقضايا التنمية يهمل الآن أثر ما يسمى بالعوامل غير الاقتصادية (حتى وإن لم ينعكس هذا واقعيا في بنية التحليل)، والبنك الدولي يقول إنه لم يغفل أبدا عن هذه العوامل [٣١] والكتابات الحديثة ترفض الآن اختزال عملية التنمية إلى أن تكون مجرد تنمية اقتصادية، وترفض اختزال الأخيرة إلى أن تكون مجرد نمو في الناتج القومي [٣٢]. إلا أن التقدم نحو المعالجة النظرية للتنمية الاقتصادية في إطار تفاعلها مع التنمية الاجتماعية المتكاملة لم يكن أمرا سهلاً، ولا زال ممكنًا أن نلحظ ضعف الروابط العضوية بين بحوث الاجتماعيين، وبحوث الاقتصاديين في كل نظري واحد، فرجال الاجتماع في الغرب يبحثون في مجالهم، وإن كانت عينهم على نتائج الاقتصاديين، ورجال الاقتصاد ينكبون على مهمتهم، ويلتقون بما

يسمونه العوامل غير الاقتصادية لقاء غيـر أصـيل. ولا شك أن هذا الوضع انعكاس – إلـى حـد مـا – لأزمة النظرية العامة التي تفتقد التصـور المركـب للمجتمع، ولكن لا بد من الإشارة هنـا إلـى العمـل العملاق لجونار ميردال (الدراما الآسيوية) وما تـلاه من دراسات في نفس الاتجاه [٣٣]. إلا أن مبدأ "التنمية المركبة" وإن تمتع بقبول واسـع الآن، فـإن اتجـاه التغيرات المطلوبة يختلف اختلافًا كبيرا حسب الغايـة المحددة للتنمية، وحسب ارتباط التغيرات المتزامنـة المستهدفة بالمبادئ الأخرى العاملـة فـي النمـوذج، فالتغيرات التي يقترحها نموذج للبنك الدولي، تختلـف طبعا عن نـوع التغيـرات التـي يقترحهـا بـاران أو ميردال. وقد نذكر هنا أن الإسهام النظري للـدول الاشتراكية في هذا الموضوع أقل كثيرا من حصـيلة تجاربها العملية، فهذه الدول أجرت تجـارب ناجحـة امتزجت فيها مختلف الممارسات، ونجحت تحولاتهـا الاقتصادية من خلال ذلك، ولكن بلورة هذه الخبرات،

واستخلاص نتائجها العامة، لا نجـده منعكسـا فـي أدبيات التنمية بشكل كافٍ وعميق [٣٤].

د- وإذا انتقلنا إلى مبدأ "**القفزة الكبيرة**"، فإنه مبدأ مسـلم بمضمونه عند كل الأعلام الذين كتبوا في الغرب عن التنمية، رغم اكتسابه لأسماء مختلفة، "فالدفعة الكبيرة" استخدمها روزنشتين – روداn، ومضـمون الفكـرة كامن أيضا في "مرحلتي الإعداد للإقلاع والإقـلاع" عند روستو، وفي فكرة "الحد الأدنى الحـرج للجهـد الذي يؤدي الهبوط عنه إلى فشل التنمية" (ليبنشتين)، وهي أيضا فكرة "الهجوم على جبهة واسعة بموجـة من الاستثمارات الرأسمالية في عدد من الصـناعات" (نيركسه) [٣٥]. وهذا الالتقاء يعكس أساسا الأثر الهام للمستوى التكنولـوجي فـي عـالم اليـوم ونتائجـه الاقتصادية، فاستخدام الإمكانيات التكنولوجية الحديثة يتطلب بالضرورة البـدء بحـد أدنـى كبيـر مـن الاستثمار[٣٦]. ولكن كيف تبـدأ الانطلاقـة الكبيـرة المركزة؟ وكيف تعمل؟ وإلى أين تتجه؟ الخلافات هنا كثيرة ولن نتوقف عندها. نشير فقط إلى أننا لا نعتقد

(مع الكثيرين) في واقعية قيام المشروعات الخاصة بالمهمة الأساسية، سواء في إطار النمو غير المتوازن (هيرشمان) أو النمو المتوازن (نيركسه) [٣٧]. وأعتقد أن ميردال كان محقًا حين أوضح أن النمو غير المتوازن ضرورة في ظل التشوهات الموروثة، وبناء على منطق الدفعة الكبيرة؛ حيث لا يمكن عمليا إقامة كل المشروعات المطلوبة وفق التوقيت الأمثل اقتصاديا، وكذلك فإن عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة حسب الحاجة يؤدي بالقطع إلى ظهور طاقات عاطلة (أو اختناقات) لا يمكن تلافيها إلا في مرحلة تالية، ولكن كل هذا يختلف عن مفهوم النمو غير المتوازن عند هيرشمان. وعدم التوازن عند ميردال لا تحله آليات السوق، ولكن التخطيط الشامل، وحتى التخطيط الشامل لا يحل المشكلة تماما ولكن يحد منها [٣٨]. إلا أن النقد الأهم الذي وجهه ميردال لدراسات الدفعة الكبيرة في الغرب – كان من زاوية أنها ركزت في مفهومها على العوامل الاقتصادية، ولا شك أن ربط الدفعة الكبيرة (أو القفزة الكبيرة) بمبدأ أن التنمية

عملية مركبة يؤدي إلى تحليل مختلف، وإذا تركـزت الجهود على التنمية الاقتصـادية بـالمعنى الضـيق "سيثبت أنها أقل من أن تكون فعالة" [٣٩]. وغني عـن البيان أن الدراسات الأحدث تأخذ بشكل متزايد بمفهوم ميردال، والدراسات التـي أسـهمت بهـا المدرسـة الماركسية ذات أهمية كبيرة في هذا الاتجاه، وتجارب التنمية الاشتراكية اعتمدت فعليا وبنجاح على منطـق القفزة الكبيرة، ومنطق الهجوم الشامل علـى جبهـة متسعة.

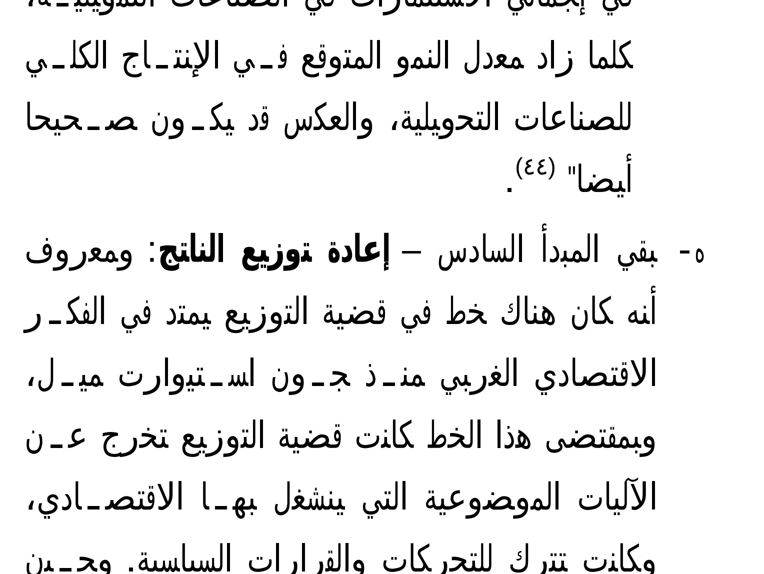
هـ - **وعن دور الدولة والتخطيط:** من المسلم به أن دور الدولة في التنمية يختلف (كما ونوعا) عـن الـدور الذي مارسته الدولة. في تجارب الغـرب الأولـى، وإذا كانت كتب الاقتصاد المدرسية (في الغرب) لا تعكس حقيقة الدور الذي تمارسه الدولة فعليا فـي الاقتصاديات الغربية الآن، فإن دراسـات التنميـة (وهي أكثر تحررا من فروض النظرية الاقتصادية) تصف الدور المرشح للدولة في الأقطار" الناميـة" بواقعية أكثر، فالتخطيط الشامل أصبح مقولة معترفًا

بها رسميا في الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات (منذ ميثاق بونتادلاست عـام ١٩٦١ الـذي أنشـأ التحالف من أجل التقدم). والبنك الدولي يسـجل أن سياسة الانفتاح في مصر تتطلب "تخطيطًا وتناسـقًا أكثر في السياسات" (بالمقارنة مع مرحلة السـيطرة الواسعة للقطاع العام). والخطة وفْق مفهوم البنـك "تشير إلى المدى الأوسـع جـدا مـن السياسـات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن يتم الاتفـاق عليها قبل أن تصبح الخطة كـأداة فعالـة للتنميـة الاقتصادية" (٤٠). وهذا التحديد لا يختلف عليه بـين مختلف المدارس الداعية للتخطيط "فخطة من أجـل التنمية هي في جوهرها إذن (كما يقـول ميـردال) برنامج سياسي"... و"كل التخطيط يتضمن اختيارات سياسية، والاختيارات لا تهتم فقط بأهداف عريضة ومجردة، فهي ترتبط بكل المراحـل فـي عمليـة التخطيط، وبكل خطوة محددة متضمنة في التخطيط" (٤١). ولكن محتوى مقولة التخطيط يختلف طبعـا حسب الهدف وحسب الوسـائل المناسـبة لتحقيـق

الهدف، ويؤكد عدد من الأساتذة الغـربيين علـى ضرورة التخطيط العيني وأولويته (ميردال)، وهناك أيضا من يؤكد على ضـرورة أن تتـولى الدولـة مسئولية إقامة الصناعات الأساسـية (جالبريـث)، وإدارة الاقتصاد القومي بشكل مباشر، تمشـيا مـع طبيعة اقتصاديات الـدول "الناميـة" ذات المرونـة المنخفضة، وتمشيا أيضا مع منطق القفزة الكبيـرة التي تعجـز عـن تحقيقهـا آليـات السـوق [٤٢]. والحاصل فعلاً (صدقًا أو كذبا) أن أغلـب الـدول "النامية" تتبنى مبدأ التخطيط، و"أغلب الأحيـان لا تزال نظرة الكثير من الدول الأقل نموا إلى القطاع الخاص المحلي نظرة سلبية، وبالرغم من أنها قـد تحسنت في كثير من الحالات، فلا يزال من الأمور غير العادية بالنسبة لها أن تعتبر القطـاع الخـاص أداة مناسبة للنمو الاقتصادي "[٤٣]. وفـي الواقـع العملي "يعتبر الإسهام المتزايد بدرجة ضخمة مـن جانب القطاع العام بالنسبة للقطاع الخـاص أحـد الجوانب الملفتة للنظر في نمو إجمالي الاستثمارات

في الدول النامية في الحقبات الأخيـرة".. "القطـاع العام في بعض الدول قد اخـتص بحـوالي ٢٠ – ٥٠% من إجمالي الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية وذلك في أوائل الخمسينيات، بينما كـان من المتوقع أن تصل هـذه النسـبة فـي أواخـر الستينيات إلى ما يزيد على ٦٠% حسب ما تشـير الخطط القوميـة لهـذه الـدول". ولـم تنحصـر الاستثمارات العامة في قطاع الهياكل الارتكازيـة، فامتدت إلى الصناعة التحويلية، وخاصة الصناعات التي تعتبر استراتيجية لتسـهيل عمليـة التصـنيع والتنمية الاقتصادية العامـة، فصـناعات تحويـل الكيماويـات والمنتجـات الكيماويـة والمنتجـات البترولية أخذت الموقع الأول مـن الاسـتثمارات العامة (الأسمدة – الأسـمنت – الصـلب – الآلات وغيرها من المنتجات المعدنية) ولكن كانت هنـاك استثمارات أيضا (بدرجة أقـل) فـي الصـناعات الخفيفة (النسيج – المواد الغذائية كالسكر ومعالجـة الحبوب والزيوت الغذائية والدخان). ويبدو "أنه كلما

زادت الحصة المخططة مقدما لإسهام القطاع العام في إجمالي الاستثمارات في الصناعات التمويليـة، كلما زاد معدل النمو المتوقع فـي الإنتـاج الكلـي للصناعات التحويلية، والعكس قد يكـون صـحيحا أيضا" [٤٤].



٥- بقي المبدأ السادس – **إعادة توزيع الناتج**: ومعروف أنه كان هناك خط في قضية التوزيع يمتد في الفكـر الاقتصادي الغربي منـذ جـون اسـتيوارت ميـل، وبمقتضى هذا الخط كانت قضية التوزيع تخرج عـن الآليات الموضوعية التي ينشغل بهـا الاقتصـادي، وكانت تترك للتحركات والقرارات السياسية. وحـين أدخل مفهوم التخطيط محل السوق في دراسات التنمية الحديث، ظلت نفس الفكرة قائمة فانكب الاقتصاديون على دراسة الاستثمارات المنتجة باعتبارها الجانـب الموضوعي، واسقطوا قضية توزيع الناتج من دائـرة التخطيط، وشاع أن محاكاة النموذج الغربـي الـذي شاده المنظمون الرأسماليون تتطلب تـراكم دخـول كبيرة في أيدي فئة قليلة باعتبار أن أصـحاب هـذه

الدخول – بالضرورة – أصحاب ميل حـدي مرتفـع للادخار فالاستثمار، وكانت المطالبـة بالعدالـة فـي توزيع الناتج تتهم فورا بأنها عقبة في وجـه زيـادة معدلات الاستثمار والنمو، ولكن ظـروف النضـال الوطني التي ألفت بين طبقات اجتماعية مختلفـة لـم تكن تساعد على تقبل استمرار نمـوذج الاسـتقطاب الطبقي الحاد، والقوى الخارجية الحريصة على بقـاء هيمنتها كان لا بد أن تقلق مـن احتمـالات الثـورة الراديكالية، ومفهوم التنمية كعملية مركبة كان لا بـد يفرض سؤال التغييرات الاجتماعية المناسبة وعلاقتها بتوزيع الدخول، وأخيرا لـم يكـن ممكنًـا تجاهـل انعكاسات التجارب الاشتراكية التي أثبتـت إمكانيـة التنمية بدون مليونيرات وطبقة أصحاب أعمال. وقـد نتج عن كل ذلك أن فرضت قضية التوزيـع نفسـها على أدبيات التنميـة منـذ أواخـر السـتينيات [٤٥].

ويعترف البنك الدولي بأن المفاهيم الجديـدة أحـدثت تغييرا هاما في استراتيجيته "إذ كان البنك في أيامـه الأولى يولي اهتماما طفيفًا لمزايا التنمية والتغيير في

توزيع الدخل الذي ينتج عن التنمية"، وأصبح مطلوبا أن يعاد "توجيه سياسات التنمية والقروض من أجـل التنمية بصورة سليمة وواضحة، وهذه السياسات يجب أن تركز على إزالة الفقر العام والقضاء عليـه" (٤٦). ولكن كيف ينفذ هذا المبدأ؟ وكيـف يـرتبط عمليـا ومنطقيا مع باقي السياسات المحدثة للتنمية؟ هنا تبـدأ الخلافات، ولكن لم يعد من قبيل التطرف اليساري أن يقال إن "كثيرين من أولئك الذين حققوا نموا سـريعا غير موزع توزيعا متساويا بدءوا التنمية بتوزيع غير متساوٍ على الإطلاق. وهذا يعني أن التوزيع المبدئي للأصول (الممتلكات) والدخول قد يكون عاملاً حاسما وهاما في الاتجاه نحو عـدم المسـاواة... وتـوحي الدلائل التاريخية بأنه بمجرد أن يبدأ النمو يصبح من الصعب إعادة توزيع الدخل بصـورة حقيقيـة عـن طريق استخدام الوسائل (الهامشية) مثـل الضـرائب والتوظيف العام... وقد يكون من الضروري أن تولى عملية إعادة توزيع الممتلكات الأهمية الأولـى بـأي

السبل المتاحة" [٤٧]. وهذا الخط من التحليل يتطـابق مع جوهر أفكار ماركس حول التوزيع.

***

في ختام الجولة السريعة جدا حول المبادئ التي تحظـى بقبول واسع (ولا نقول إجماعا)، نعود إلى تأكيد أن عرضـنا لم يقصد أن هناك تصورات متشابهة أو متقاربة حول نموذج التنمية، فالخلافات النظرية والعملية لا زالت حادة وجذريـة، ولكننا نعتقد أن اللقاء حول المبادئ السابقة كان إنجازا علميا يساعد في ضبط الحوار، بحيث تبحث الخلافـات والبـدائل داخل إطار ما، حتى ولو بدا فضفاضا، وفائدة ذلك – مثلاً – أننا نشعر أحيانًا أن الحوار حول قضايا التنمية في مصـر، وحول السياسات الاقتصادية المقترحة، أصـبح يتسـع لأي كلام، فأي تحذير من الضغوط الخارجية المحتملـة، ومـن مخاطر التعامل بغير حرص سياسي واقتصادي مع الشركات العابرة للجنسية، أصبح محلاً للاستنكار وللاتهامـات التـي تنتهي عادة بالإلحاد. ولا يلمس فـي كتابـات الاقتصـاديين الرسميين، أو في منطق سياستنا الاقتصادية؛ أي وعي بحقيقة

التحديات التي نواجهها من موقعنا كدولة "نامية"، تختلف ظروفها (وتتعارض كثيرا) مع ظروف ومصالح أهل الشمال، وأصبح استهداف الاعتماد بشكل أساسي على تمويل خططنا من الخارج تقليدا يدافع عنه بسذاجة مدهشة، ومفهوم التنمية والتخطيط لا زال بعيدا تماما عن بحث التغيرات الاجتماعية والمؤسسية المطلوبة، وبدا أن مفهومنا للتنمية لا زال هو مفهوم النمو الاقتصادي المعتمد على حجم الاستثمارات، وعبر الأموال الوافدة من الخارج بالذات، وبدا أننا لم نسمع بعد عن مبدأ عدالة التوزيع.

في جو كهذا يكون التذكير ببعض الضوابط النظرية أمرا هاما، فالخلاف حول المبادئ السابقة لم يعد خلافًا بين يساريين وغير يساريين، أو بين ماركسيين وغير ماركسيين، فهو ببساطة خلاف بين من يعلم ومن لا يعلم. إن الخلاف الحاد بين الاقتصاديين اليساريين وزملائهم من الاقتصاديين غير اليساريين يبدأ الآن بعد هذه المبادئ، ومن خلالها، وليس قبلها أو خارجها. ينبغي أن نؤكد أن اللقاء حول المبادئ الستة، تحقق عبر زخم هائل من الأبحاث، ولم تكن الأبحاث مجرد حوار نظري داخل العقول وفي المراكز

البحثية، فقد تفاعلت الممارسات النظرية مع الاعتبارات السياسية والثورات، والثورات المضادة، ومع النجاح والفشل في جهود التنمية الفعلية. لقد بدأ سيل الدراسات الغربية في التنمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان رصيد المعلومات والدراسات الميدانية عن البلدان "النامية" محدودا جدا، ولذا كان طبيعيا أن تقوم الأبنية النظرية على تعميمات مخلة وفروض غير واقعية، وكذلك كان الابتعاد عن واقع الدول "النامية" يسهل بقاء دراسات التنمية أسيرة للمفاهيم السائدة في المدارس الاقتصادية للغرب، سواء بمعنى النظرية العامة أو بمعنى اجترار خبرة الثورة الصناعية والبرجوازية في الغرب [٤٦]. أيضا كانت الحرب الباردة في ذروتها، ولذا لم يكن الاقتراب من التجارب الاشتراكية مرحبا به، بل كان تجاهل أو تجريح هذه التجارب سبيلاً للشهرة في الدوائر الرسمية المحترمة، وكان التنافس المطلوب يهدف إلى ابتداع نماذج تبدو معقولة ومعاكسة لما مارسته الدول الاشتراكية.

وفي معسكر الدول الاشتراكية الأوروبية لم تكن الصورة مختلفة، فقد بدأت دراسات التنمية الموجهة إلى الدول "النامية" في فترة الحرب الباردة، ولكن في وقت لاحق

لبدايتها في الغرب (في النصف الثـاني مـن الخمسـينيات تقريبا). وكان رصيد الخبرة المباشرة محدودا أيضـا، ولـذا حملت دراسات التنمية في الدول الاشتراكية نفس أعـراض الدراسات الغربية، وجاءت كسحب مباشـر علـى رصـيد خبراتها.

ولكن مع تراكم المعرفة المباشرة عـن أحـوال الـدول "النامية"، ومـع تطـور الممارسـات العمليـة (السياسـية الاقتصادية) في دول "الشمال" نفسها، وبمنطق البحث العلمي (رغم أنه مثقل فـي مجـال العلـوم الإنسـانية بمختلـف التحيزات)، كان لا بد من تبلور مسلمات مشتركة شيئًا فشيئًا، وساعد على الإسراع في ذلك انقشاع حدة الحرب البـاردة، وتزايد الاتجاه نحـو الانفـراج الـدولي، واقتحـام ساسـة واقتصاديي "العالم الثالث" للميدان. في عالم اليـوم لـم يعـد ماركس اسما يثير الهلع والتطير فـي الجامعـات الغربيـة، ودراسة التجربة السوفيتية والصـينية ومختلـف التجـارب الاشتراكية لم تعد موضع اهتمام التيارات اليسارية وحـدها، ونفس الأمر يقال عن مراكز البحث والجامعات في المعسكر الآخر، فهناك متابعة دقيقة، ودراسة جادة لكل ما يصدر فـي

الغرب. لم يعد ممكنًا لباحث في الغرب أن ينكر أن في الدول الاشتراكية تجربة اقتصادية ناجحة (بدأ الاهتمـام بالتجربـة السوفيتية في الولايات المتحدة على نطاق واسع بعد إطـلاق القمر الصناعي السوفييتي الأول). وكـذلك الحـال بالنسـبة للباحث في الدول الاشتراكية. ومع انتشار الحـديث حـول متطلبات التطور التكنولوجي التي انعكست في تقارب أنماط الإدارة الاقتصادية، كان تنبرجن يسعى إلى اسـتخلاص مـا يراه عوامل مشتركة في تجربتي "الشمال" بشـرقه وغربـه، توصلا إلى صياغة تصور نظري عام حول أسلوب إحـداث تنمية ناجحة، وتخطيا لما كان يبـدو تناقضـا حـادا بـين التجربتين (دور أصحاب الأعمال كمنظمين). حاول تنبرجن أن يغوص إلى ما اعتبره الجوهر الـديناميكي فـي مفهـوم المنظم، واستخلص على ضوء التجربتين (بنمط المنظم فـي التجربة الغربية وبدونه) أن أولئك الذين يلعبون دورا قياديـا في المجتمع ينبغي أن:

١- يكونوا مهتمين بالثورة المادية.

٢- يكونوا مهتمين بالمستقبل.

٣- يكونوا راغبين في الإقدام على مخاطر.

٤- يكونوا مهتمين بالتكنولوجيا.

٥- يبدوا إصرارا.

٦- يكونوا قادرين على العمل الشاق.

٧- يكونوا قادرين على التعاون مع أناس كثيرين.

٨- يكونوا متفتحين للأفكار الجديدة.

٩- يكونوا قادرين على عمل تحليلات منطقية للظواهر المعقدة [٤٧].

وهذا المستوى من التعميم مفيد في بلـورة خبـرة أهـل الشمال، ونقدنا له يبدأ بنقد ما يسمى بهدف التحديث للـدول "النامية" (سنتناول هذه النقطة فيما بعد)، ولكن أهميتـه فـي السياق الحالي أنه إشارة إلى الاعتراف السائد حاليا بالتجارب الاشتراكية في التنمية، ومحاولة دمجها- بلا فزع أو حساسية مرضية – في نموذج عام للتنمية. ولكن من موقـع الـدول "النامية"، نحتاج – إلى جانب ذلك – نظرة أقل تجريدا، ندخل في اعتبارها فـوارق المنهجـين المعـروفين بالرأسـمالي والاشتراكي، وحينئذ سنلحظ أن المبادئ الستة التي تناولناها، ابتعدت بنا عن شروط نمط التنمية الغربـي – فـي بداياتـه الأولى – وهي في نفس الوقت اقتربت بنا من المبادئ التـي

قامت عليها التنمية في الدول الاشتراكية. وهذه النتيجـة لـم تحدث طبعا بسبب قوة البحث النظري في الدول الاشتراكية، بل لقد حدثت في الواقع رغم ضعف هذا البحث. لقد توصلت أدبيات التنمية في الغرب وفي الدول "النامية" إلى عدد مـن شروط (أو مبادئ) التنمية الضرورية في هذا العصر أمـام ضغوط متباينة، وكان من هذه الضغوط توفر نموذج نـاجح للتنمية في الدول الاشتراكية (حسب معاييره الخاصة)، وهذا النموذج كان الأقرب في ظروفه وزمانه من عالمنا المعاصر (تجارب الدول الاشتراكية هي أحدث تجارب لـدول كانـت متخلفة، وتمكنت – بنجاح – من اجتيـاز مرحلـة الإقـلاع ومرحلة القدرة الذاتية على التواصل – إذا أخـذنا بترتيـب روستو للمراحل – وفعلت ذلك في مواجهة تحديات خارجية كبيرة). وبالتأكيد – حتى في ذروة الحرب البـاردة – كـان علماء الغرب الجادون يختلسون النظر إلى ما يحـدث فـي الشرق [٤٨]، ولكن مع هبوط الحدة ثم الاتجاه إلى الانفـراج الدولي، تحول الأمر إلى انكباب علـى الدراسـة وتفاعـل. ويمكن أن نقول إن التوصل إلى المبادئ الستة كان إلى حـد ما من نتائج هذا التفاعل، وقد يقال أيضا إن البعض – فـي

الغرب – أعاد اكتشاف بعض الإجابات التي سبق أن طرحت نفس أسئلتها في الشرق.

وهذه النتيجة: اقتراب المبادئ الستة من مبادئ التنميـة في الدول الاشتراكية، كان ممكنًا أن نعتبرها بدورها نقطـة مستقلة سابعة، لولا أنها لا تحظى باعتراف أهل المعسكرين (وهذا مثال على أية حال لأثر التحيزات المختلفة على صدق العلوم الإنسانية) فكُتاب التنمية في الغرب يخشون من نتـائج مثل هذا الاعتراف في الصراع بين الكتلتـين، فـإذا زالـت محاذير الاستفادة من التجارب الاشتراكية، ستتشجع الـدول النامية (أو بعضها) على الإمساك بالمبادئ بمفهـوم أصـح، ووفْق نموذج أكثر اتساقًا، استفادة مـن جـوهر التجـارب الاشتراكية المستقلة، وكل هذا محظـور. وبالنسـبة لكُتـاب التنمية في الشرق، يعتبر الاعتراف بهذه النتيجة خطرا على "النقاء" الأيديولوجي – فهذا النقاء الأيديولوجي يفتـرض أن النموذج الشرقي متكامل لا يقبل التجزئة، والنموذج الغربـي كذلك. والحديث عن مكونات (أو مبادئ) التنمية.. أي تنمية، اشتراكية أو غير اشتراكية، قد يكون صحيحا علميا ومطلوبا، ولكنه مدمر للحسم الأيديولوجي باتجاه الاشتراكية كما تفهمها

الدول الاشتراكية. وحتى بالنسبة للدول التي حققت خطـوات هامة في اتجاه تنمية شـاملة مسـتقلة، ابتـدع المنظـرون السوفييت ومؤيدوهم مقولة "الطريق اللارأسمالي" التي تركت غير محددة، فلا هي طريق ثالث، ولا هي – في رأيهـم – آخذة بأجزاء من النموذج الاشتراكي.

على أية حال، نكتفي من هذه النتيجة بإثبات الحد الأدنـى المسلم به، فالنتيجة التي يختلف عليها الآن هـي أن **تجربـة الدول الاشتراكية هامة جدا في الدراسات النظريـة حـول التنمية،** وينعكس هذا في كل الكتابـات الجـادة. وإذا كـان البعض يصدر إلينا غير ذلك، فإن مـن واجبنـا أن نعـرف الحقيقة إذا كنا جادين.

في ختام هذا الجزء نعيد التذكير بأن حديثنا عن الاتفـاق حول مبادئ ستة هو حديث عند مستوى من التجريد يسـتبعد الخلاف في مضمون وترتيب هذه المبادئ في نماذج التنمية. **إن اتفاق الباحثين حول مبادئ ستة يضبط الحوار النظـري في موضوع التنمية، إذا اعتبرنا أن التنمية (عند مسـتوى عال من التجريد) تعني في جوهرها تحولاً إلـى الصـناعة والتكنولوجيا الحديثة،** فعملية التصنيع (أيا كانـت وجهتهـا)

تتطلب المبادئ الستة، ولكن إذا أدخلنا في بحثنا هدف التنمية (وهدف التصنيع بالتالي)، **وإذا أدخلنا وجهة المتغيرات الحضارية والسياسية للتنمية؛ أي إذا بحثنا موضوع التنمية عند مستوى أقل تجريدا، يبدأ الخلاف الجاد حول مضمون وترتيب هذه المبادئ في نموذج مناسب للتنمية.** التجارب الاشتراكية المستقلة كانت مفيدة لباحثي الغرب لاكتشاف المبادئ الستة التي تطلبها أي تنمية، ولكن المضمون المحدد والترتيب المحدد لهذه المبادئ اللذين توصلت إليهما التجارب الاشتراكية المستقلة لتحدث تنميتها، يتطلبان اهتماما خاصا من الباحثين الوطنيين في الدول "النامية". وهذا الاهتمام يعني الدراسة النقدية لاستخلاص الجوهر الإيجابي، وتطويره على ضوء النتائج المحققة في الممارسات العملية.

(٢)

نموذج الانتشار (أو التبعية) ونموذج الاستقلال

إن مختلف التوليفات المقترحة من المبادئ السابقة يمكن أن تندرج تحت نموذجين عامين: نموذج التنمية بالانتشار، ونموذج التنمية المستقلة، والخلاف بين النموذجين جذري، وينبع الخلاف من طبيعة الموقف من التحديات الخارجية،

وما يترتب على ذلك من طريقة الربط بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية في نموذج التنمية.

فنموذج التنمية بالانتشار يتعامل مع حالة الدولة "النامية" على أنها – في الأساس – حالة دولة تخلفت عن الركب، وتشبه حالة الدول الغربية قبل انتشار الثورة الصناعية في ربوعها، وقد نبتت (أو استزرعت) في الدول النامية عوامل التحديث خلال العقود السابقة، فأصبح هناك ما يسمى بازدواجية الاقتصاد؛ أي تجاور قطاع رأسمالي (حسب تسمية ليويس) أو قطاع حديث وقطاع تقليدي (روستو)، والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث في الغرب)، وتستخدم في ذلك كل المبادئ الستة والمتفق عليها، بحيث توظف لحفز الرأسمالية المحلية على العمل، بالتعاون مع رأس المال الوافد من الدول الصناعية الغربية.

وفي مقابل هذا النموذج يتعامل **نموذج التنمية المستقلة** مع حالة الدولة "النامية"، لا باعتبارها مجرد حالة تخلف زمني، ولكن باعتبارها حالة مركبة أورثها للدولة "النامية" الاستعمار الأجنبي، وبصيغة أخرى فإن الدولة النامية ليست

طفلاً، ولكنها قزم مشوه، ويمتد هذا التأصيل التاريخي لحالة التخلف إلى الحاضر، فعملية استنزاف الموارد مـن الـدول "النامية" لا زالت مستمرة، ومعدلات وأنماط التنمية مشروطة بقرارات المركز (دول الشمال المتقدمة) ووفْقًـا لمصـالحه، وتطلب هذا تحوير الأبنية المحلية على نحو يرسـخ التبعيـة ويعوق التنمية المستقلة [٤٩]، وبالتالي فـإن التنميـة الجـادة المستقلة لا بد أن تبدأ بكسر حلقة التبعية، وتتواصل بقرارات مستقلة تحقق تنمية متمحورة حول ذاتها، وتتجه إلى سـوقها الداخلي في الأساس.

وواضح من هذا العرض أن النموذج الثاني يعطي الوزن الأساسي للعلاقات الخارجية كعائق، ولو أن نموذج الانتشار – في طبعاته الحديثة – لا يغفل تماما وصـراحة ضـرورة تعديل شـروط التعامـل الخـارجي. ولتحديـد موقفنـا – كاقتصاديين في دولة "نامية" – من هذين النموذجين، ينبغـي أن نستعين بخبرتنا التاريخية والمعاصرة، ويحسن أن نستخدم أيضا منهجا قريبا مما ينصح به ميـردال وهـو أن نحـدد الهدف، ثم ندرس المشاكل الواقعيـة، ونسـتنبط السياسـات

المتكاملة المطلوبة، دون تحيزات اجتماعية أو مذهبية مسبقة (بقدر الإمكان) [50].

وفي مجال الخبرة التاريخية والمعاصرة، نستعيد بعـض الوقائع التي لا يختلف عليها، فمسئولية الاستعمار التاريخيـة عن إعاقة التقدم الصناعي، وتشويه النمو الاقتصـادي فـي المستعمرات لم تكن أبدا موضع شك من القـوى الوطنيـة. وبعد حصول المستعمرات على استقلالها السياسـي، هنـاك إجماع على التالي:

أ- في التجارية الدولية:

هناك إجماع على أن السوق الحرة التي تدعي وجودهـا الدول الصناعية ليست حقيقة "حرة"، وإنما تحركها مصـالح الدول الصناعية ضد مصالح الدول المسماة بالنامية، وتقـدر خسائر الأخيرة من التعامل خلال هذه السوق "الحرة" بحوالي ٥٠ – ١٠٠ بليون دولار سنويا [51]، ويشير البعض إلى أن ٨٠% من صادرات "العالم الثالث" تتمثل في ١٢ سلعة (مواد أولية أساسا)، وتفرق مصدري المواد الأولية، وتركز القـوة الاقتصادية والتكنولوجية في حفنة من الدول، يعطي للأخيرة مجالاً واسعا للمناورة وبالنسبة لمجموعة السلع الاثنتي عشرة

المشار إليها، فإن المستهلكين النهائيين يدفعون ثمنًا لها حوالي ٢٠٠ بليون دولار في حين لا تحصل الدول المصدرة (بعد رفع أسعار البترول) إلا على حوالي ٣٠ بليون دولار فقط، والفرق يذهب للشركات العملاقة المشتغلة بالاستخراج والتصدير والنقل والتأمين وأعمال البنوك والتسويق والإعلان والاستشارات الفنية والإدارية والعلاقات العامة، وكذلك في صورة ضرائب الدولة المستهلكة.. إلخ [٥٢]، ومع ذلك لا تدخل في هذا التقدير الخسائر المترتبة على تدهور نسب التبادل [٥٣]. وفي الواقع تكفي الرؤية المباشرة للتكتلات الاقتصادية الدولية، وما تستحدثه من عقبات في وجه تجارة الدول النامية، لتبين الصورة، فالسوق الأوروبية المشتركة، وأسواق الولايات المتحدة، تعمد إلى فرض قيود شديدة (وأحيانًا تكون القيود في الولايات المتحدة واليابان أشد صرامة). وهذه القيود تعريفية أو غير تعريفية (وهي أكثر عبئًا) وتتعدد من سلعة إلى أخرى تعددا غير قابل للحصر[٥٤]. ومثال ذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والجماعة الاقتصادية الأوروبية تنفق حوالي ٢١ – ٢٤ بليون دولار على الدعم المباشر وغير المباشر للسلع

الأولية التي يمكن استيرادها بسعر أقل (المساعدات الرسمية الصافية المقدمة من أجل التنمية، لا تتجـاوز٧,٧٠ بليـون دولار)، ويدخل في ذلك أن أسـعار المنتجـات الزراعيـة تحددها هذه التكتلات وفْق سياسة محددة، سواء لحماية دخول المزارعين، أو لمنع المنافسة الأجنبية، وقـد ترتـب علـى مفاوضات دورة كنيدي، رفع السعر العالمي للحبوب (التـي تستوردها الدول "النامية") بنسبة ١٧%، ولا زالـت الـدول النامية تتحمل هذا العبء. وفي مجال منتجـات الصـناعات التحويلية، تفرض الدول الغربية المتقدمة رسـوما جمركيـة عالية، وحصصا مقيدة، فمتوسط الرسـوم الجمركيـة علـى واردات البلاد الصناعية من هذه المنتجات يكـون ٦,٥% إذا كانت قادمة من بلاد متطورة، ولكنه يصل إلـى ١١,٨% إذا كانت قادمة من بلاد "نامية" [٥٥].

والحقيقة أنه لا يوجد أدنى خلاف حول هذه الأمور، وبين اقتصاديي الدول "النامية" بالـذات، وقـد انعكـس التحـرك الرسمي للمواجهة بمولد UNCTAD عام ١٩٦٤، ومشهور تماما تقرير راؤول بريبيش [٥٦] الذي وجه تحـرك الـدول النامية داخل هذه المنظمة الدولية لفترة طويلة، إلا أن كافـة

الأبحاث والمباحثات لتحسين موقع الدول "النامية" في التجارة الدولية قد باءت بالفشل المتوقع، لأن "السبب الأساسـي فـي نهاية الأمر قائم على علاقات في القوى غير مواتية للعـالم الثالث " [٥٧].

ب- حركة رءوس الأموال:

- من المسلم به أن إجمالي الموارد المالية المتدفقة إلـى الدول "النامية" يبتعد بانتظام عن نسبة الـ ـ ١% الشـهيرة، وتقرير بيرسون لم يكتم سخريته حين أشار إلى أن مجمـوع التدفقات يقل كثيرا عما تنفقه الدول الغنية على المشـروبات الكحولية أو السجائر. ومع ذلك بات معروفًا الآن أن التدفقات العكسية (أي من الدول النامية) تفوق مـا يـرد إلـى هـذه الدول[٥٨]، وهي تزيد جدا عما يرد إذا أخذت فـي الاعتبـار خسائر التجارة الخارجية. ويلاحظ على أية حال أن غالبيـة الموارد التي يقال إنها قادمة للدول "النامية" تكون من مصادر رسمية (على عكس الحال مع الدول المتقدمة) [٥٩]. وصحيح أن نسبة التدفق الخاص اتجهت في السنوات الأخيـرة إلـى الزيادة، ولكن المعدل الأعلى في الزيادة كـان فـي اتجـاه التسهيلات الائتمانية، وليس الاستثمار المباشر، والتسـهيلات

قصيرة الأجل بالذات زادت بسرعة ملحوظة. ويؤكد ذلك – بشكل عام – أهمية الاعتماد على النفس في تمويل التنميـة، وهو يثبت – بشكل خاص – وهم الاعتماد المبالغ فيه علـى الاستثمار الأجنبي المباشر [٦٠].

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالذات، أصبح مؤكدا أن أثره الصافي على ميزان المـدفوعات للـدول "الناميـة" بالسالب؛ أي أثبتت الدراسات العديدة أن الاستثمار المباشـر ينتهي إلى تدفق عكسي سنوي يتجـاوز مجمـوع الأمـوال القادمة إلى الـدول "الناميـة" للمشـاركة فـي اسـتثمارات جديدة[٦١]. إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل إضافة إذن إلى الموارد المالية للدول "النامية"، ومع ذلك فـإن الجانـب الأخطر في قضية الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكمن هنـا، وإنما في تحديد مجالات الاستثمار، وفـي إمكانيـات الأداة المنظمة للاستثمار الأجنبي؛ أي في قدرات الشركة العـابرة للجنسية في العالم المعاصر [٦٢]. والقضية هنا باختصار هي أن الدول الصناعية المتقدمة (في القرن التاسع عشر، وحتى الآن) حرصت على تكريس تقسيم للعمل الـدولي، يقضـي باحتكارها للقطاعات الأكثر ديناميكية، وقد تغير شكل التقسيم

خلال هذه المدة، ولكن مضمونه لم يختلف [٦٣]، والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات العملاقة أداة أساسية لفرض تقسيم العمل المستهدف، وفرض هيكل للاقتصاد الدولي يثبت دولنا في موقع التبعية، وكما يقول ميردال فإن "الاستثمارات الخاصة في معظم الأقطار المتخلفة لا تبلغ قدرا كبيرا جدا، وهي أقل جدا مما يمكن أن نتوقعه نتيجة المناقشة المحتدمة حولها، ولكن في بعض الأقطار، وخاصة في أمريكا اللاتينية، تبلغ قدرا يصل إلى الحد الذي يثير إحساسا بين كثير من المواطنين بأنهم يفقدون استقلالهم، أو أنهم قد فعلوه فعلاً" [٦٤] (التشديد لميردال)، وهذا الحكم لا يمثل رأي اقتصادي يمكن أن يتهم بالتحامل على الغرب، بل لقد سجل نفس الحكم نيلسون روكفلر في بداية تقرير رسمي، فكتب "إن إعدادا كبيرا جدا، وربما الأكثرية من مواطني دول نصف الكرة، ينظرون إلى الاستثمار الخاص للولايات المتحدة باعتباره شكلاً من الاستغلال أو الاستعمار الاقتصادي (....) والخوف من السيطرة بواسطة شركات الولايات المتحدة يعبر عنه بانتظام " [٦٥].

والحقيقة أن المعلومات حول ضخامة وسطوة الشـركات العابرة للجنسية متاحة ولا تحتاج منا إلى بيان طويل، وهـي لا تمارس دورها في تأييد تقسيم العمل الدولي مـن خـلال احتكارها للتكنولوجيا فقط [٦٦]. فهذه الشركات تُمثل تركـزا هائلاً في رءوس الأموال، وإنتاجها ينمو بمعدل يزيد كثيـرا عن معدلات النمو في الدول المتقدمة. ويبلغ عـددها حاليـا حوالي ٦٥٠ شركة (تحتل الشركات الأمريكية بينهـا موقـع الصدارة من حيث كم ونوع الأعمال) وإذا اسـتمر التطـور بالمعدلات السابقة ستتحكم هذه الشركات في أكثر من ٤٠% من الإنتاج العالمي (خارج الـدول الاشـتراكية)، وبالتأكيـد سيصبح جزء متعاظم من التجارة الدولية عبارة عن تبـادل داخل دوائر مغلقة؛ أي بين الأفرع المختلفة لهذه الشـركات، فمسرح العملية الإنتاجية لم يعد مقيدا بحدود الدولة التي تعمل فيها إدارة الشركة؛ إذ تقسم مراحل العملية الإنتاجية الواحـدة على عدد من الدول مع بقاء الإدارة المركزية التـي تمسـك بكل حلقات السلسلة في مقر الشركة الأم. إن النمو السـريع في حجم ودور الشركات العابرة للجنسية يعني تزايد وإحكام التخطيط الذي يخضع له تدفق الاستثمارات الأجنبيـة علـى

الدول "النامية"، ويترتب على ذلـك أن فـتح البـاب أمـام الاستثمار الأجنبي المباشر بلا حدود يعني فتح البـاب أمـام استراتيجيات وأولويـات تتعلـق برؤيـة وحسـابات هـذه المؤسسات ذات المصالح المتشعبة، وليس بمصالح وأولويات الدول المضيفة، وهذه الشركات – إذا فتح الباب بلا حـذر – قادرة بالقطع على تغليب حساباتها ومصـالحها. إن التـدخل السياسي بمساعدة الهيئات "الدولية" والحكومات الغربية، مـع السيطرة على وسائل الإعلام والثقافة، مع القدرة التكنولوجية والاقتصادية، متضمنة تمويل خطط الإفساد للإدارات المحلية (الرشاوى والعمولات.. إلخ). كل هذا يمكن الشركات العابرة للجنسية من تغليب حساباتها ومصالحها، فتتكرر دائما هـذه الصورة: بحفنة قليلة من المدخلات النقدية تسـتقطب جانبـا هاما من المدخرات المحلية في مشروعات تحت سـيطرتها، لإخراج منتجات قررتها هذه الشركات وفْـق اسـتراتيجيتها الخاصة، ثم تعتمد في توسعاتها على فائض عملياتهـا فـي الداخل – دون إضافة خارجية- وتصدر – إلى جانب هذا – أرباحا تفوق في مجموعها، ما تضيفه مـن الخـارج إلـى الاقتصاد المحلي [٦٧]، كما سبق أن أشرنا. ويعني كل ذلك أن

التنبيه إلى مخاطر التعامل مع هذه الشـركات بغيـر حـذر سياسي واقتصادي لم يعد دعوة متطرفـة، وسـواء بجديـة أو بغير جدية، كان طبيعيا أن يختص إعلان الأمم المتحـدة (مايو ١٩٧٤) هذه الشركات بفقرة تدعو إلى "تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات انطلاقًا من احترام السيادة الكاملة للدولة التي يمارس فيها هذا النشاط". وقد أكد ميثاق حقوق الـدول وواجباتها الاقتصادية (ديسمبر ١٩٧٤) نفس الدعوة.

- ننتقل بعد هذا إلى مسألة الـديون الخارجيـة، وبينهـا الديون الحكومية الشهيرة بالمساعدات. وقـد تفاقمـت هـذه المشكلة خلال العقود الأخيرة نتيجة رافدي العلاقـة الـذين تحدثنا عنهما: رافد التجارة الخارجية – ورافد الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة. فالتجارة الخارجية مع دول المركـز فـي الغرب أسفرت عن عجز دائم في ميزان العمليات الجاريـة، وتحويلات الأرباح والالتزامـات الأخـرى الناشـئة عـن الاستثمار الأجنبي، وعن التعامـل مـع الشـركات عـابرة الجنسية، ضاعفت الأعباء الملقاة على موازين المدفوعات في الدول "النامية"، وكل هذا أدى إلى تزايد الاقتراض، ولم تلبث مدفوعات خدمة الدين الخارجي أن أصبحت رافدا ثالثًا يؤدي

إلى مزيد من الاقتراض [٦٨]، ولذا كان طبيعيـا أن تتـراكم المتأخرات على الدول "النامية"؛ أي تتكرر مواجهاتهـا مـع حالة الإعسار والتوقف عن الدفع، كانـت المتـأخرات ١٢ بليون دولار عام ١٩٦٠ فارتفعت إلى ٣٠ بليون دولار عام ١٩٧٢ وإلى ٤٥ بليون دولار عام ١٩٧٦ [٦٩]. وقد سبق أن أوضحنا أنه رغم التزايد النسبي في وزن الديون الخاصة، إلا أن الديون الرسمية (المساعدات) لا زالت تُمثل الوزن الأكبر (٧٢% عام ١٩٦٧ و٦٨% عام ١٩٧٣) ويعكس تزايد نسبة الديون الخاصة أن شروط الإقراض ازدادت صـعوبة (مـن حيث العبء المالي) ويضاف إلى ذلك أن شروط القـروض الرسمية نفسها أصبحت أقل يسرا، وخاصة بسـبب تقييـدها بالاستيراد من الدول المقدمة "للمساعدة"؛ إذ معروف أن تقييد القرض يرتبط برفع كبير في سعر السلع المستوردة.

والحقيقة أن الانتقادات الموجهة "للمساعدات" تصدر مـن كافة الاتجاهات، ومنذ فترة بعيدة، فهي مكشوفة كأداة سياسية في يد الدولة المانحة، وتحدد أولوياتها وفْق اعتبارات سياسية في المقام الأول، وهي من ناحية أخرى أداة لتيسير التصدير وفتح الأسواق، وليس لمساعدة برامج التنمية كمـا تصـفها

الدول "المانحة"، (إلا في ظروف خاصة)، وهذا الكلام عـن "المساعدات" (وبالذات من حيث إنها أداة سياسية في يد الدولة "المانحة") ينطبق على كل الأطراف المشاركة في اللعبة بدءا بالدول الغربية وعلى رأسها الولايـات المتحـدة، ومـرورا بالاتحاد السوفييتي، وانتهاء بالصين والدول النفطية، وأحسب أننا لا نحتاج هنا إلى وقفة طويلة، بعد كـل مـا جـاء فـي الفصول السابقة من الكتاب، ومع ما سيجيء فـي الفصـول التالية.

***

جـ - إن كل الوقائع السابقة لا يختلف حولها كثيرا فـي الدول "النامية"، واستقراء النتائج لا يحتـاج جهـدا كبيـرا، والاقتصاديون الأقل تحيزا في الدول الغربية لا يملكـون إلا أن يشهدوا بصحة هذه الوقائع والنتائج. ولكن ألا يبدو ذلـك متعارضا مع ما يظهر أمام عيوننا كل يوم من تكالب الـدول "النامية" على المعونات واجتذاب رأس المال الأجنبي؟ نعـم يبدو هذا الظاهر متعارضا، ولكن يمكن تفسيره ببساطة على ضوء نفس الوقائع التي أشرنا إليها، فالدول الصناعية تفرض

سيطرتها، وتعيد إنتاج هذه السيطرة بانتظام وتوسع، بشـكل مخطط، وتستخدم في ذلك كل أدوات القوة، فهي – اقتصاديا – تعتمد على تقسيم العمل الدولي الذي يزودها بـأداة هامـة للسيطرة، وهي تستخدم مؤسسات بالغة التركز وعالية الكفاءة تتحكم في التكنولوجيا وفي الإنتاج الصناعي (بل وفي تجارة الحبوب)، وفي حركة التجارة الدولية كلهـا، شـاملة النقـل والمواصلات ووسائل التمويل. وتسند كل ذلك أدوات القـوة السياسية والاقتصادية التي تمتلكها حكومات الدول الصناعية، والتي لا تتردد في التدخل بالقوة المسلحة كحل أخير إذا لـم تفد الأدوات الأخرى. إن النظام الـدولي يسـتقر إذن ومـن مكوناته الأساسية خضوع وتبعية الدول "الناميـة" لسـيطرة الدول المتقدمة صناعيا، وبتعبير آخر، فإنه مفـروض علـى الدول "النامية" أن تتعامل مع السيطرة الخارجية باعتبارهـا معطى ثابتًا، وفي هذا الإطار يكون استنزاف الموارد معطى ثابتًا، أو قدرا مكتوبا، وكذلك القبـول بتشـكيل الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية داخل هذه الدول على النحو الذي يتلاءم مع إعادة إنتاج النظام الدولي بمفهومه الحالي. ومع افتراض بقاء هذه العوامل على حالهـا يكـون

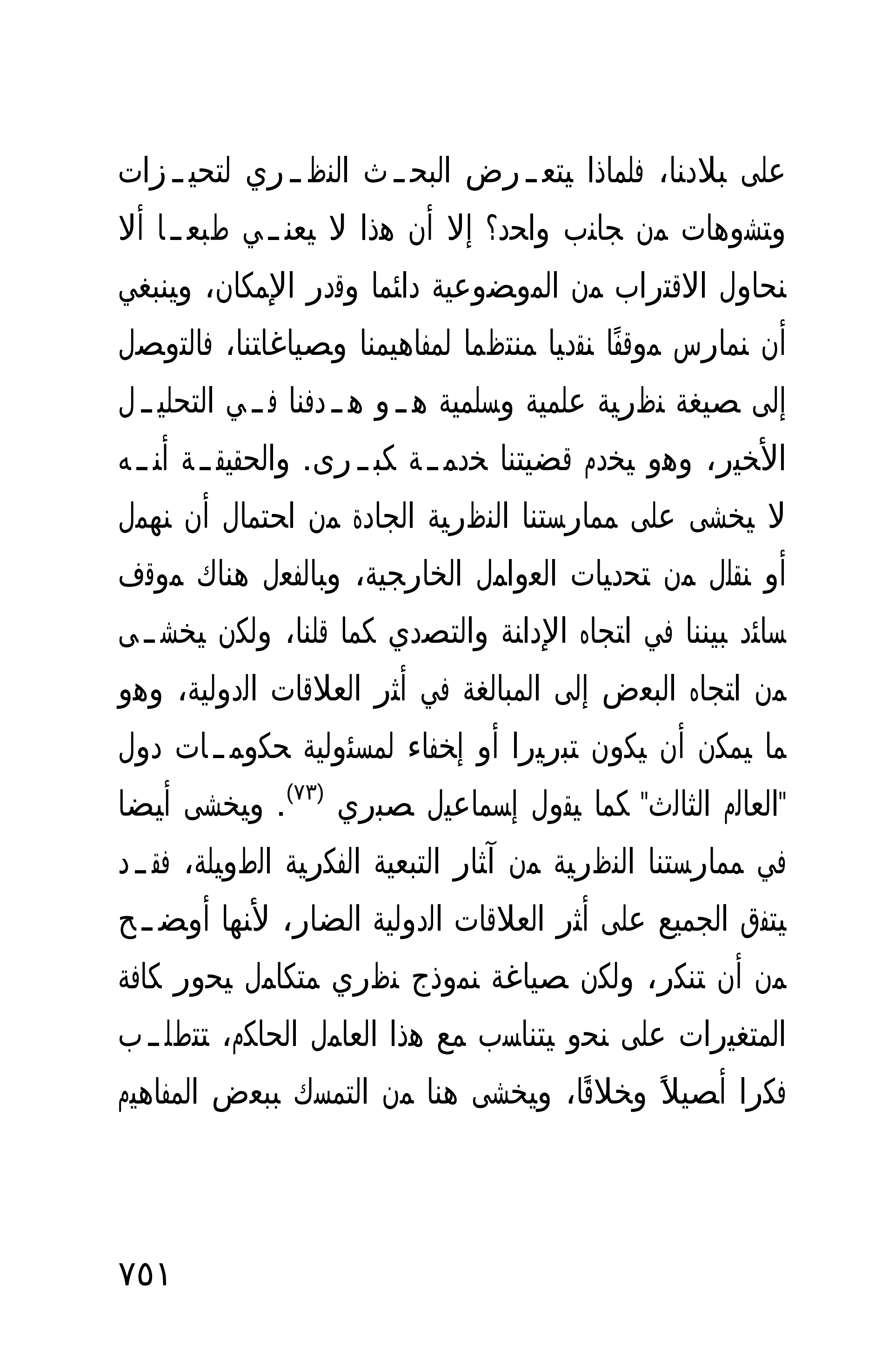
حتما أن تواجه الدول"النامية" بالاختناق، وتظهر في وضـع المتكالب على الموارد الخارجية (معونـات واسـتثمارات)، وحينئذ تعيد الدول المسيطرة بعض ما نهبته إلى هذه الدول، وتظهر في شكل "المنقذ"، وتستخدم أيضا صلاحيات "المنقـذ" في فرض الشروط التي تؤكد سيطرة الدولة الحاكمة، وفرانك محق إذ يقول إن شروط السيطرة التـي يفرضـها التمويـل الخارجي ليست "نتيجة ضعف العرض الفعال لرأس المـال (المحلي) المستثمر، بل هي سبب لهذا الضعف" (٧٠).

إن الكثيرين يرفضون فكرة الحلقة المفرغة التي ارتبطت في البداية باسم نيركسه (٧١)، ولكن يبدو لي أن المرفوض هو التفصيل الذي أخذته الفكرة في تنويعاتها المختلفة، وإذا كـان جوهر الفكرة أن للتخلف أسبابا متكاملة تؤدي إلى اسـتقراره وإعادة إنتاجه، فإن هذا الجوهر صحيح، ويمكن تفصيله على ضوء العرض السابق كالتالي: فالـدول المسـيطرة خلقـت أوضاعا في الدول النامية تؤدي إلى الاختناق ← تتقدم الدول المسيطرة "للإنقاذ" بشروطها ← شروط الإنقاذ تـؤدي إلـى استمرار وتنمية نفس الأوضاع.

لقد تساءلنا حول موقفنا من نموذجي التنمية بالانتشار، والتنمية بالاستقلال، ولكن الموافقة على الخط العام الوارد في التحليل السابق للعلاقات الخارجية، تحسم في الحقيقة مشكلة الاختيار، فالموافقة على هذا الخط العام تضعنا تماما في قلب نموذج التنمية المستقلة. ونحن نعتقد أن رفض البعض للأخذ بهذا النموذج، والأخذ بنموذج التنمية بالانتشار (أو التنمية التابعة)، هو مجرد مظهر للتحيزات غير الموضوعية في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهو انحياز يبرر استمرار الوضع الراهن في العلاقات الدولية، وفي الدول "النامية" بالتالي. ولا أعتقد أنه من قبيل الصدفة أن مؤيدي نموذج الانتشار (التنمية التابعة) يتركزون في علماء الدول الغربية الأكثر تمثيلاً واتساقًا مع المؤسسات الرسمية في هذه الدول (دون أن يعني الانحياز رابطة مصلحة مباشرة بالضرورة) وليس من قبيل الصدفة أيضا أن الاقتصاديين الغربيين الأكثر قدرة على التحرر من هيمنة المؤسسات الرسمية، والأكثر قدرة على النظرة النقدية، اقترابا من الموضوعية في البحث، ليس من الصدفة أن يكون هؤلاء في إطار نموذج الاستقلال، ونشير هنا إلى الاقتصاديين الماركسيين، وغير الماركسيين

(وعلى رأس الأخيرين ميردال) [٧٢]. أيضا ليس من الصدفة أن اقتصاديي التنمية في الدول الاشتراكية في إطـار نفـس النموذج (وإن بدا التحيز في أنهم لم يطرقوا احتمال استمرار التبعية بأشكال أخرى داخل مجموعة دول اشتراكية). وليس من الصدفة أخيرا أن هذا هو الموقف السـائد فـي الـدول "النامية" الآن.

وينبغي أن نؤكد على ضرورة أن ينهض علماء الاقتصاد والعلوم الإنسانية في الدول "النامية" بدور أكبر في صـياغة النظرية التي تتعلق بحاضر ومستقبل بلادهم. لقد انكب العالم الجليل جونار ميردال ما يقرب من العشرين عاما على العمل التحضيري والمباشر لإنتاج الدراما الآسـيوية، وينبغـي أن يظهر في صفوفنا من ينذرون أنفسهم لمهام مماثلة، ولا بـد من الإشادة هنا بالدور البـارز الـذي قـام بـه اقتصـادو واجتماعيو أمريكا اللاتينية في هـذا الاتجـاه، وإذا كانـت الدراسات النظرية الصادرة فـي "الشـمال" والتـي نقرأهـا باهتمام، معرضة بشكل دائم للتلوث بانحيازات مختلفة، فـإن هذا لا يجعلنا نجزع إذا جاءت دراساتنا أيضا محملة بـبعض الانحيازات المضادة تحت تأثير الأوضاع الظالمة المفروضة



على بلادنا، فلماذا يتعـرض البحـث النظـري لتحيـزات وتشوهات من جانب واحد؟ إلا أن هذا لا يعنـي طبعـا ألا نحاول الاقتراب من الموضوعية دائما وقدر الإمكان، وينبغي أن نمارس موقفًا نقديا منتظما لمفاهيمنا وصياغاتنا، فالتوصل إلى صيغة نظرية علمية وسلمية هـو هـدفنا فـي التحليـل الأخير، وهو يخدم قضيتنا خدمـة كبـرى. والحقيقـة أنـه لا يخشى على ممارستنا النظرية الجادة من احتمال أن نهمل أو نقلل من تحديات العوامل الخارجية، وبالفعل هناك موقف سائد بيننا في اتجاه الإدانة والتصدي كما قلنا، ولكن يخشـى من اتجاه البعض إلى المبالغة في أثر العلاقات الدولية، وهو ما يمكن أن يكون تبريرا أو إخفاء لمسئولية حكومـات دول "العالم الثالث" كما يقول إسماعيل صبري (٧٣). ويخشى أيضا في ممارستنا النظرية من آثار التبعية الفكرية الطويلة، فقـد يتفق الجميع على أثر العلاقات الدولية الضار، لأنها أوضـح من أن تنكر، ولكن صياغة نموذج نظري متكامل يحور كافة المتغيرات على نحو يتناسب مع هذا العامل الحاكم، تتطلـب فكرا أصيلاً وخلاقًا، ويخشى هنا من التمسك ببعض المفاهيم

والاستنتاجات الموروثة من وسط مختلف، والتي لا تتفق مع وضع يحكمه أنه تابع وفْق آليات العالم المعاصر.

د- ونختتم هذا الجزء بتذكير قد يكون مفيدا، **فحين نجمع الأغلبية الساحقة من اقتصاديي** الدول "النامية" فـي إطـار نموذج الاستقلال، فإن هذا يؤكد ولا شك أن مفهومنـا لهـذا الإطار لا زال فضفاضا، ويسمح بخلافات عديدة وجوهرية، ولكن لا شك أيضا أن هذا الإطار أكثر إحكاما (وأقل تجريدا) من إطار المبادئ الستة التي أوردناها فـي البدايـة، فهـذه المبادئ أساسية بالفعل لأية تنمية، ولكن يمكن أن تؤلف على نحو يحقق تنمية تابعة مشوهة (نموذج التنميـة بالانتشـار)، ويمكن أن تؤلف على نحو يؤدي إلى نمط يختلف تماما: نمط التنمية المستقلة، ومجرد أن تنحصر الجهود والخلافات حول نموذج يحكمه القضاء على التبعية وتحقيق التنمية المسـتقلة، يؤدي إلى تحديد دائرة الأسئلة المطروحـة تحديـدا سـليما، ويصبح الحوار بين المهمومين بمشاكل التنمية الوطنية أكثر جدوى وأكثر علمية. ولكن لا ينبغي – في كل الأحوال – أن ننسى أن حسم طريق التنمية لا يتحقق بالمناقشـات العلميـة والنظرية – في المقام الأول. إن الوضوح النظري أداة هامة

لتعبئة وتوجيه نضال الشعوب، وهو أداة هامة إذا نجح هـذا النضال في توليه قيادة مقاتلة زمـام السـلطة، فالوضـوح النظري ساعتها أداة هامة لتنفيذ التنمية. ولكن واقع الحال – حتى الآن – هو أنه رغم ذيوع المفهوم النظـري الصـحيح للتنمية، فإن توازن القوى على مستوى عـالمي – وبالتـالي داخل كل دولة "نامية"، لا زال يفرض استمرار نموذج التنمية بالانتشار.

إن تصورات التنمية المستقلة ليست "موضة" جديدة، ولكن لها تراث ضخم في كتابات وأعمال القادة والمفكـرين فـي الدول "النامية"، ولكن ظلت لفترة طويلة تعرض أو تمـارس بشكل غير محدد أو غير حاسم أو غير متكامل. وقد نشـير هنا إلى فضل ماوتسـي تـونج والثـورة الصـينية، علـى المستويين النظري والعملـي، فالتجربـة الصـينية بـدأت بتشخيص حالة الصين على أنها – في الأساس – حالة أمـة يحكمها أنها شبه مستعمرة شبه إقطاعية، ومضت في طريقها للتنمية من خلال صراع سياسي باتجاه ما أسـماه ماوتسـي تونج "التناقض الرئيسـي"؛ أي ضـد الاسـتعمار والأبنيـة الاجتماعية المرتبطة به والمعيقة للتنمية الشـاملة المسـتقلة،

وكان شرطًا لكل ذلك بناء سلطة ثوريـة مناسـبة للمهمـة، وتكاملات المبادئ الستة في نموذج فعال للتنمية المستقلة [٧٤].

ولا شك أن المنتمين الآن لنموذج الاستقلال لا يفهمون جميعا هذا النموذج على النحو الراديكالي الذي مثله النمط الصيني، ولكن يربطهم – نظريا – بهذا النمط أن نقطة البدء واحـدة، وهي القضاء على التبعية. إن المنتمين إلى نموذج الاستقلال في أمريكا اللاتينية – على سبيل المثال – لا يمثلون اتجاهـا واحدا، وتصوراتهم للحلول المطلوبة تختلف، فهناك مدرسـة غير ماركسية تجمعت حول بريبيش الـذي سـك مصـطلح المركز والحافة لتصوير العلاقة في النظام الدولي، وارتبطت هذه المدرسة بـ ECLA، ولكن بانتشار واسع أيضا خارج هذه المنظمة الدولية، وإلى جانب هذا الاتجاه هناك المدرسـة الماركسية باجتهادات متنوعة [٧٥]، ويبدو أن المنتمـين إلـى نموذج التنمية المستقلة بين الاقتصاديين المصريين يمثلـون تباينًا مشابها في الاجتهادات، ونشـير مـثلاً إلـى كتابـات إسماعيل صبري عبد ا – جلال أمين – زكـي شـافعي – سمير أمين – فؤاد مرسي – علي الجريتلي – عمرو محـي الدين – يحيى عويس [٧٦].

ولكن رغم الخلافات وتنوع الألوان بين هـؤلاء جميعـا، لا نتصور أن الأسئلة التي طرحوها على أنفسهم كانت مـن قبيل: هل الاستقلال الاقتصادي ضمن أهدافنا الرئيسية أولاً؟ هل نواجه مخططات خارجية من القوى الكبرى تتعارض مع مصالحنا (بدرجة أخرى) أولاً؟ وهل ينبغي أن نلتزم الحـذر عند التعامل مع الشركات العـابرة للجنسـية، وعنـد تقبـل "المساعدات" أولاً ينبغي أن نحذر؟ إن الخلاف المشروع بين اقتصادي الدول "النامية" لا ينبغي أن يكون في إجابة مثل هذه العينة من الأسئلة، ولكن الخلاف المشروع هو فـي نطـاق أسئلة أخرى مثل: ما هو مفهوم الاستقلال الاقتصادي وكيف نقترب منه؟ وبالتحديد ما هي الشـروط التـي نقبـل بهـا المساعدات الخارجية أو نتعامل على أساسها مع الشـركات العابرة للجنسية، مع التسليم الكامـل بالمخـاطر؟ مـا هـي التغيرات الضرورية (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيـا) لتحقيق التنمية المستقلة؟ (٧٧).

***

هـ - بقيت نقطة أخيرة؛ إذ اعتقد أنه آن لكل المنتمين إلى نموذج الاستقلال أن ينبذوا المصطلح السائد والمضلل الـذي يسمى دولنا بالدول "النامية". إن هذا المصطلح سـائد رغـم النقد الحاد الموجه إليه، ولا شك أن هذا يعكـس – بـوعي أو بغير وعي – بقايا هيمنة الفكر الغربي في أدبياتنا، وهو قد يعكس أيضا عدم الاتفاق على تسمية مغايرة، ففـي أدبيـات التنمية في الدول الاشتراكية الأوروبية يقال أحيانًـا "الـدول المستقلة حديثًا " (وهي تسمية وصفية مسطحة وغير دقيقـة أيضا) وأحيانًا يقال "الدول الفتية" (وهذا لا يفترق عن تسمية الدول النامية لأنـه يتضـمن مفهـوم المراحـل، وبالتـالي الانتشار)، وكثيرون يستخدمون "العالم الثالث" بمعنى أن دولنا حالة تختلف عن حالة العالم الأول (الرأسمالي) والعالم الثاني (الاشتراكي)، والصين كانت تستخدم أيضا "العـالم الثالـث" ولكن بمضمون يعكس نظرتها الخاصة للعلاقـات الدوليـة، فوفقًا للتقسيم الصيني يمثل السوفييت والولايات المتحدة معـا العالم الأول، وأوربا واليابان العالم الثـاني، وبـاقي الـدول وضمنها الصين يمثلون العالم الثالث. ومع رواج الحديث عن الاستراتيجيات الجديدة للتنمية ومفهوم الهجوم المباشر علـى

الفقر يستخدم البعض الآن " الدول الفقيرة" في مقابل "الـدول الغنية" (ونعتقد أن هذه مقابلة سطحية). وكان فرانك قد اقترح – ومعه كثيرون في أمريكا اللاتينية إطـلاق اسـم "الـدول المتخلفة" Underdeveloped مقابل "الدول غيـر الناميـة" Undeveloped لوصف حالة الدول الغربية قبـل الثـورة الصناعية، وهناك اقتراح بتلهايم بتعريف دولنـا بأنهـا دول "مخنوقة"، ويمكن أن يستلهم تحليل بريبيش في إطلاق اسـم "دول الحافة" في مواجهة " دول المركز"، ولكن يبدو لنـا أن الأوفق والأدق اختيار اسم "الدول التابعة". وفي كل الأحوال فإن استخدام تسمية تعبر عن جوهر المشكلة مسـألة غيـر ثانوية. إن الخطورة في اسم الدول النامية، لـيس فـي أنـه مصطلح دبلوماسي – كما يتصور ميردال – ولكن في أنـه اسم يزيف الوعي السياسي بجوهر المشكلة.

ثالثًا: تصور أكثر تحديدا للتنمية المستقلة:

بعد إثبات اللقاء الواسع حول نموذج الاسـتقلال، نؤجـل نقاشنا للنموذج المضاد إلى آخر الفصل، ونبدأ هنـا بتقـديم طبعة خاصة بنا من نموذج التنمية المستقلة، ونرجو أن تكون

محاولتنا أكثر تحديدا لطبيعة الهدف، وأكثر اتساقًا في بنيتهـا النظرية، وأكثر واقعية في نفس الوقت. وهذا هو الأهم.

(١) وسنلجأ هنا إلى محاولة استنباط الوسائل الملائمة مـن خلال تحديد واضح لمـا نسـميه "**الهـدف الرئيسـي البعيد**"[٧٨]، ويمكن أن نقول إن الأهداف في المستويات والقطاعات المختلفة، وفي المراحـل المختلفـة، هـي وسائل في واقع الأمر لتحقيق الهدف الرئيسـي البعيـد للتخطيط، ولكن يمكن أن نقول في نفس الوقـت – إن الهدف الرئيسي البعيد هو بدوره وسيلة لاختيار وتشكيل الأهداف/ الوسائل في مختلف المستويات والقطاعـات والمراحل، ولتحقيق الترابط بينها، من خلال التخطيط. وينبغي أن نفرق بين "هدف الخطة" في برنامج سـنوي أو خطة متوسطة الأجل، وبين "الهدف الرئيسي البعيد". إن الخطة متوسطة الأجل تحدد "هدف الخطـة" علـى ضوء ما تراه حصرا وتخصيصـا أمثلـين للوسـائل المختلفة (اقتصادية وغير اقتصادية طبعا) خلال ثـلاث أو خمس سنوات، ولكن يظل "هـدف الخطـة" – فـي الأساس – وسيلة تقربنا من الهـدف الرئيسـي البعيـد

(أو نموذج المجتمع المستهدف في الأجـل الطويـل)، ولذلك يتحدد هدف الخطة أيضا – وإلى حـد كبيـر – بطبيعة الهدف الرئيسي البعيد، فهذا الأخير يسهم إسهاما هاما في ضبط معدلات واتجاه الخطوات المطلوبة؛ أي يسهم في تحديد " الأمثل" في حشد وتخصيص الوسائل المتاحة في المراحل المختلفة، ويعني كل ذلك أن تحديد الهدف الرئيسي البعيد – باعتباره حاكمـا وملهمـا – يعتبر مسألة جوهرية في نضال التنميـة، وهـو قابـل للتحديد الكمـي – أو شـبه الكمـي – فـي الجانـب الاقتصادي، ولكن في إطار من التحديد الكيفي لنموذج المجتمع المستهدف، وهذا الإطار الكيفي قضية فلسـفية نظرية، ونعتقد أنه الأولى بالاهتمـام عنـد أي تنـاول "للهدف الرئيسي البعيد"، ولكنه – رغم أهميته الحاسمة – يحظى بالنصيب الأقل من الاهتمام في أي دراسـات مستقبلية حول العالم العربي، وفـي أحسـن الأحـوال يتناول بشكل خاطئ، إلا فيما ندر.

(٢) ننتقل إلى **تصويب رؤيتنا للعلاقات الدولية** عند ممارسة مشروع مستقل؛ إذ حدث كثيرا في المناقشات المعاصرة

حول استراتيجيات التنمية الجديـدة، أن ربطـت هـذه الاستراتيجيات بالنظام الدولي الجديد؛ أي أن الكثيـرين يربطون بين نجاح مشروع التنمية في بلد مـن الـبلاد وبين تعديل النظام الدولي في صيغته الحاليـة القائمـة على علاقات دولية غير متكافئة. وأعتقد أن هذا الربط غير صحيح، فأي محاولة لإعادة ترتيب شاملة ستكرس أوضاع قوى ليس من صالحنا أن تستقر العلاقات بينها، وهذا هو تصور الصين على ما يبدو (٧٩). ومن ناحيـة أخرى، فإن استقراء التاريخ البشري يدل على أن قانون النمو غير المتساوي لا ينطبـق فقـط علـى مسـيرة الاقتصاد الرأسمالي – كما يشيع في معظـم الأدبيـات الماركسية – ولكنه قانون ينطبق على كل المجتمعـات في كل العصور، ولذا لا نتصـور أن الـدول التابعـة ستمثل في لحظة ما إرادة ثورية موحدة تنتزع حقها في التنمية المستقلة. سيبقى دائما من يتقدم للمهمـة ومـن يعجز. وعجز البعض لن يمنع دولة ثورية (أو مجموعة من الدول) من ملاقاة التحدي والانتصـار عليـه، وإذا كان هذا يتطلب الاستفادة الواعية والنشطة من تناقضات

القوى العظمى، فإنه يتطلب أيضا إقامة التحالفات مع الدول التابعة في مراحل وأشكال مختلفة من النضال، ولكننا نعترض على الربط بين تحقيق مشروعنا القومي (هدفنا الرئيسي البعيد) وبين إقامة هذه التحالفات المستقرة على أكمل وجه، ونعترض على تصور أن تكون هذه التحالفات منتظمة، وباتساع القارات الثلاث. وأي تقنين لنظام شامل من العلاقات الدولية – في ظل الفروض الواقعية حول طبيعة هذه العلاقات – قد يتعارض مع طموح مشروعنا الخاص، ويدعونا ذلك إلى رفض وصف جهود الدول التابعة بأنها تشبه النضال النقابي داخل النسق الرأسمالي [٨٠]، فهذا الوصف يبلور ما نخشاه بالتحديد، لأنه يتضمن مجرد التحسين النسبي في الموقف التفاوضي بين الشمال والجنوب، ولكن مع بقاء القادة قادة، والأتباع أتباعا، وهذا ما نرفض تقنينه، لأننا نهدف إلى الانعتاق منه ثوريا. نحن لا نهدف إلى تحسين أوضاعنا في إطار التبعية، ولكن إلى إنشاء مركز مستقل.

(٣) أوضحنا – ضمن كلامنا السابق – أنه ليس مقصودا بكسر التبعية، والشروع في التعامل مع العالم الخارجي من موقع الاستقلال، أن تنعزل الدولة التابعة، وتقطع علاقاتها بدول الشمال، فهذا المفهوم السلبي ضار، فضلاً عن أنه غير ممكن بحكم موقعها الموروث في تقسيم العمل الدولي، والمقصود إذن هو التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجي بندية وتكافؤ، بحيث تمنع أن نحيد قدرة القوى الخارجية على استنزاف مواردنا، وعلى تشكيل بنيتنا الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يتفق مع مصالحها (التي هي استمرار سيطرتها في التحليل الأخير). والتحرك في هذا الاتجاه لا يحقق غايته في يوم وليلة، أو بإصدار قرار، فهو عملية ممتدة ومخططة بالضرورة، وهي عملية هدم لقديم وبناء لجديد في نفس اللحظة، تبدأ بتعديل الإطار الحضاري والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتواصل بتصفية التشوهات الهيكلية الموروثة من خلال التنمية المستقلة الشاملة، وكل هذا يدعم باطراد ممارسة الاستقلال والتعامل مع الخارج بندية وتكافؤ. ولا شك

أن تصفية التبعية، وتحقيق التنمية المستقلة بهذا المفهوم المركب يمنع تماما مخاوف أن يستخدم نموذج التبعية (الذي يركز على خطورة العلاقات الدولية المفروضة) كمبرر لتقاعس الدولة التابعة. إن كسر علاقات التبعية أو التطور الاقتصادي الجاد، هو جزء لا يتجزأ من نهضة وطنية عامة، وهو لا ينجح بالتالي إلا بإرادة القوى المحلية أساسا، ولكن دلالة نموذج الاستقلال أنه يشير لقادة المشروع الوطني إلى العدو الرئيسي، ومكمن الخطر الأكبر على هذا المشروع في ظل المعطيات الدولية القائمة.

وقد أسهمت البحوث التنموية في السنوات الأخيرة، وعبر جهد خاص ومتميز لاقتصاديي الدول التابعة، في صياغة "**مكون إنتاجي**" ملائم لنموذج التنمية المستقلة، ممثلاً في "**استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية**"، وتكفلت كتابات عدد من اقتصاديينا البارزين بشرح الجوانب المختلفة لهذه الاستراتيجية، بحيث نكتفي هنا بتسجيل التعريف العام والمركز الذي سجله إسماعيل صبري. إن "جوهر القضية هو بناء هيكل صناعي متكامل داخليا، ومتكامل مع قطاعات

الاقتصاد القومي الأخرى، وفي مقدمتها الزراعة، ومتسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية. وهذا الهيكل الـذي يبنى على أساس من الاعتماد على السوق الداخلية الضـخمة التي تفتحها اسـتراتيجية الوفـاء بالاحتياجـات الأساسـية، يتضاءل اعتماده على التجارة غير المتكافئـة مـع الـدول الرأسمالية، ويمكن أن يخرج من قبضة الشـركات متعـددة الجنسية. فالتنمية لا يمكن أن تكـون مسـتقلة إلا إذا كانـت متوجهة إلى السوق الداخلية، أو متمركزة على الـذات كمـا يقال في الأدب التنموي الحديث، وهي في الوقت ذاته التنمية التي يمكن أن تغذي نفسها Self sustained وتسـير قـدما دون استجداء عون خارجي" (٨١). والقيمة الأساسـية لهـذا التعريف هي أنها تفهم وتركب استراتيجية إشباع الحاجـات الأساسية باعتبارها توظيف للتنمية الاقتصادية باتجاه الهدف الرئيسي والبعيد: كسر التبعية، وتحقيق تنمية شاملة مستقلة، وهو مفهوم لا نراه واضحا بنفس القدر عند بعض المنتمـين إلى نموذج الاسـتقلال، والمـروجين لاسـتراتيجية إشـباع الحاجات الأساسية (٨٢).

(٤) إن استراتيجية إشباع الحاجات الأساسـية إذا حكمـت بالهدف الرئيسي والبعيد (الاسـتقلال)، **فـإن المنطـق الداخلي لهذه الاستراتيجية، والذي يعكس احتياجـات عملية، يؤدي إلى تكامل المبادئ الستة (بمفهوم معين وبأوزان مناسبة) في توليفة تبدو متسقة،** وذلك علـى النحو التالي باختصار:

أ- العلاقة مع العالم الخارجي: تبدو الاستراتيجية متلائمـة تماما مع هدف الاستقلال، فهي تؤدي – اقتصاديا – إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي كميا (بالحـد مـن الاستيراد والاقتراض) ونوعيا (من حيث الاستغناء عن الخارج في إشباع أكبر قـدر ممكـن مـن الحاجـات الأساسية، ويفضي منطق الاستراتيجية إلى هذه النتيجة من خلال التغيير المقترح في نمط الاستهلاك والإنتاج.

ب- الاعتماد على النفس: هذا المبدأ متضمن بداهـة، مـن خلال الاعتماد الأساسي على تعبئة الفائض الاقتصادي، وباتجاه التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسـية بالعمـل والإمكانيات المحلية، وبمفهوم أوسع وأكثر ديناميكيـة:

من خلال ما نسـميه روح التجـدد الـذاتي وملاقـاة التحديات الخارجية (انظر بند "٦").

ج- دور الدولة: إذا كان دور الدولة في التجربـة الغربيـة أساسيا لفتح العالم أمام التجربة، فإن دور الدولـة فـي البلدان التابعة أساسي لحماية تجربتها في التنميـة مـن العالم الخارجي؛ أي أنها تواجه العالم الخـارجي مـن موقع ضعف وليس من موقع قوة – كما كان الحال في الدول الغربية – وهي في موقف الدفاع الاسـتراتيجي وليست في موقف الهجوم الاستراتيجي، ويتطلب ذلـك أن تعمل الدولة كمؤسسة مركزية تسـتخدم اسـتخداما أمثل الكفاءات البشرية النادرة في المجـالات العلميـة والفنية والاقتصادية والإدارية، بنفس منطق الحاجة إلى تركز الكفاءات العسكرية في مؤسسة واحدة. إن نوعية المسئوليات المترتبة على استراتيجية إشباع الحاجـات الأساسية تتطلـب إدارة للعلاقـات الدوليـة (سياسـيا واقتصاديا) بدرجة عالية من الكفاءة، بحيث تقلل إلـى أدنى حد مخـاطر وخسـائر الصـدامات الخارجيـة المحتملة، وتستفيد إلى أقصى حد من التناقضات الحيـة

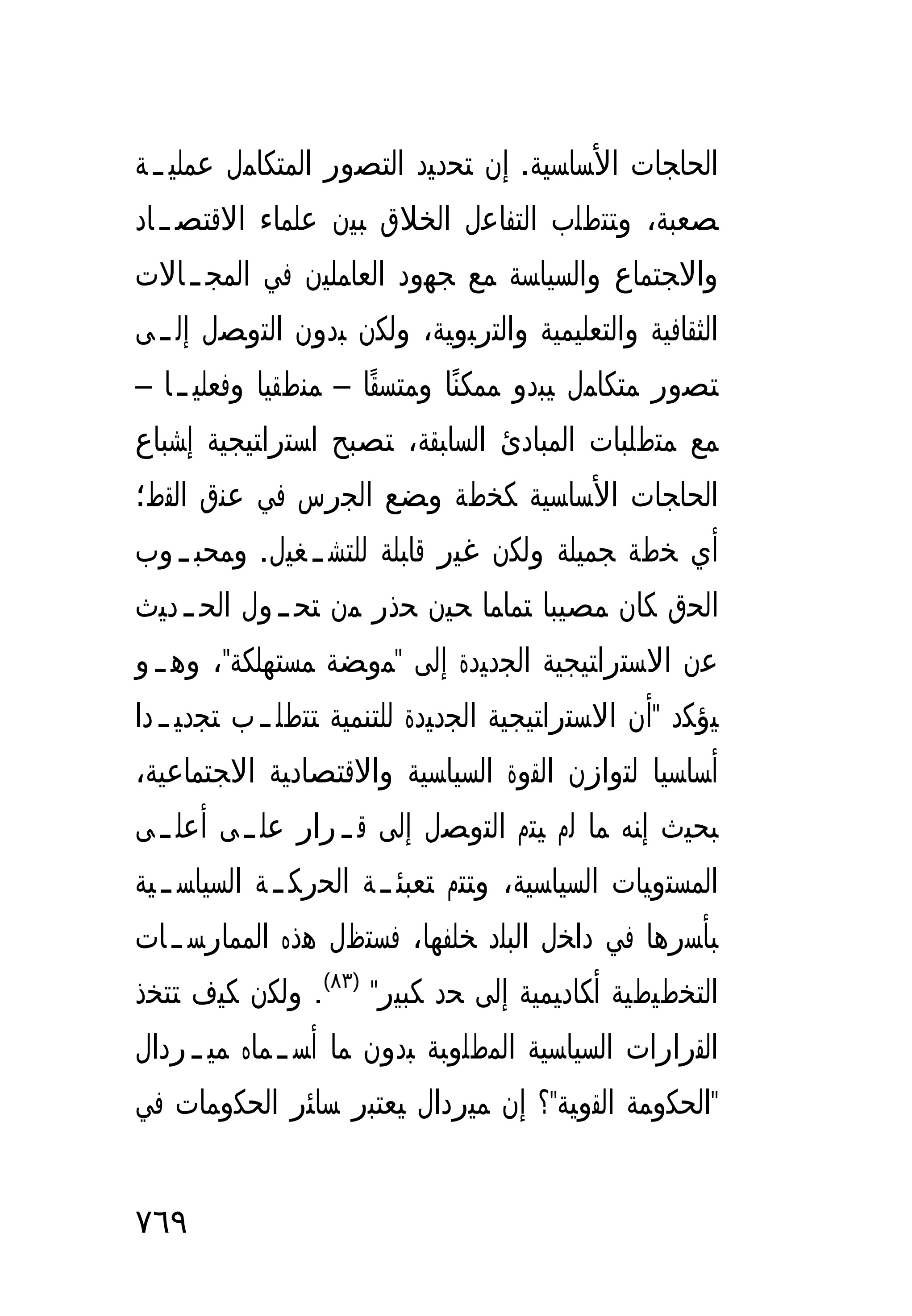
بين الدول والكتل المسـيطرة، ولا يتصـور أن هـذه الاستراتيجية يمكن أن تشق طريقها في التنفيـذ بـدون نوع من مؤسسات اقتصاد الحـرب، ويعنـي ذلـك أن منطق الاستراتيجية يؤدي بالضـرورة إلـى سـيطرة السلطة المركزية على مفاتيح الاقتصاد القومي، وإلـى تدخلها المباشر والحاسم في إدارة الاقتصاد. لا بد مـن تخطيط مركزي عيني ومالي يحدد اتجاهـات ونسـب النمو المتلائمة مع دعم الاستقلال، ومع نمط الاستهلاك المستهدف، وفي إطار التأهب الدائم للضغوط الخارجية المحتملة. ويصعب في الحقيقة أن يتفـق مـع منطـق الاستراتيجية وهم الاعتماد بأي قدر على مـا يسـمى آليات السوق لتخصيص الموارد، أو وهم الاعتماد على مبادرة القطاع الخاص (ومن باب أولى الأجنبي) كعامل حاسم.

د- القفزة الكبيرة: هذا المبـدأ مضـمون أيضـا بمنطـق الاستراتيجية، ويشمل ذلك تعظيم الفائض الاقتصـادي المخطط (حسب مصطلح بـاران) واسـتثماره وفقًـا لأهداف الاستراتيجية، بالإضافة إلى الهجوم المنتشـر

على جبهة واسعة (أي ليس على الجبهـة الاقتصـادية وحدها) في لحظة تاريخية واحدة.

هـ- التوزيع: منطق إطلاق المبادرات وحشد القوى البشرية لملاقاة التحديات الخارجية والداخلية للتنمية المسـتقلة، يتطلب الحد من تفاوت الدخول إلى القدر الضـروري لحفز العمل والإبداع، ولا يؤدي إلى الانقسام والتناحر، إلا أن قضية التوزيـع بالنسـبة لاسـتراتيجية إشـباع الحاجات الأساسية ليست إضافة ملائمـة مـن خـارج الاستراتيجية؛ أي ليست مجرد سياسة اقتصادية، ولكنها متضمنة في هيكلها الإنتاجي نفسه (انظر الفقـرة "٦")، ولكن يمكن أن نقول في نفس الوقت إن إدراك أهميـة التماسك الاجتماعي عامل هام في تيسير التقبـل العـام لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

و- التنمية عملية مركبة: إن الإشارة إلى التغيرات العديـدة المتزامنة كانت متضمنة – في الواقع – في كل مبـدأ من المبادئ السابقة، ولكن لا بد مـن تحديـد تصـور نظري متكامل لمضمون التغيرات المطلوبة، وهذا مـا تغفله كثير من الدراسات حـول اسـتراتيجية إشـباع



الحاجات الأساسية. إن تحديد التصور المتكامل عمليـة صعبة، وتتطلب التفاعل الخلاق بين علماء الاقتصـاد والاجتماع والسياسة مع جهود العاملين في المجـالات الثقافية والتعليمية والتربوية، ولكن بدون التوصل إلـى تصور متكامل يبدو ممكنًا ومتسقًا – منطقيا وفعليـا – مع متطلبات المبادئ السابقة، تصبح استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كخطة وضع الجرس في عنق القط؛ أي خطة جميلة ولكن غير قابلة للتشـغيل. ومحبـوب الحق كان مصيبا تماما حين حذر من تحـول الحـديث عن الاستراتيجية الجديدة إلى "موضة مستهلكة"، وهـو يؤكد "أن الاستراتيجية الجديدة للتنمية تتطلـب تجديـدا أساسيا لتوازن القوة السياسية والاقتصادية الاجتماعية، بحيث إنه ما لم يتم التوصل إلى قـرار علـى أعلـى المستويات السياسية، وتتم تعبئـة الحركـة السياسـية بأسرها في داخل البلد خلفها، فستظل هذه الممارسـات التخطيطية أكاديمية إلى حد كبير" [٨٣]. ولكن كيف تتخذ القرارات السياسية المطلوبة بدون ما أسـماه ميـردال "الحكومة القوية"؟ إن ميردال يعتبر سائر الحكومات في

الدول التابعة (حتى أشدها دكتاتورية) حكومات "رخوة Soft"، وهو يعني أنها غير قادرة على فرض القوانين والقرارات التي تبدو ضـرورتها واضـحة، لأن هـذه الحكومات خاضعة لأصحاب المصالح المتخندقـة فـي الأوضـاع القائمـة، والتـي تتعـارض التشـريعات والإجراءات المطلوبة مع مكاسبهم المحققة من بقاء كل شيء على حاله. إن "الحكومة القوية" هي شرط أساسي إذن لكي تكون استراتيجية إشباع الحاجـات الأساسـية قابلة للتشغيل. ولكننا نتوقف مؤقتًا عن الاستطراد حول مفهوم الحكومة "القوية"، وحول السياسات المصـاحبة والضرورية لاستراتيجية إشباع الحاجات، لكي نسـلط مزيدا من الضوء على مكونـات هـذه الاسـتراتيجية نفسها.

(٥) **فبالنسبة لقضية التوزيع**، يعتبر هذا المبـدأ أجـرأ وأحدث المسلمات المدخلة في نماذج التنمية، والتزام الاقتصاديين والخبراء في الغرب، وفي هيئات دولية خاضعة للسيطرة الغربية – كالبنك الدولي – بهـذا المبدأ، هو بالتأكيد مكسب علمي هـام، يـؤثر فـي

السياسات العملية بشكل أو آخر. والتوصل إلى هذا المبدأ المشترك، مبدأ عدالة التوزيع، تم عبر مناهج مختلفة، "فقد أصبح واضحا أن أكثر من عقـد مـن النمو السريع في الأقطار المتخلفـة كـان ذا فائـدة ضئيلة، أو بلا أي فائدة، لما يقرب من ثلث سـكانها (كما تقول دراسة للبنك الـدولي).......... ومـن المفارقات أنه بينما نجحت سياسات النمو بأبعد مـن توقعات العقد الأول للتنمية، حدث أن نفـس فكـرة النمو الإجمالي كهدف اجتماعي أصـبحت موضـع تساؤل... وقد قادتنا المناقشات إلى إعـادة فحـص مشاكل التوزيع والنمو كتمهيد ضـروري لإعـادة صياغة تكنيـك التخطـيط الاقتصـادي" [٨٤] إلا أن رجال البنك الدولي حـاولوا أن يسـتزرعوا مبـدأ التوزيع العادل في غيـر أرضـه؛ أي حـاولوا أن يعتبروا هذا المبدأ مجرد إضـافة إلـى نمـوذجهم التقليدي في التنمية (التنمية بالانتشار)، رغم أن هذا المبدأ لا يمكن أن يعمل في إطار هذا النمـوذج (إذا جاز أن نعتبر نموذجهم فعالاً أصلاً في إحداث تنمية

شاملة وأصيلة). وقد نبدأ بالإشارة إلى أن النمـوذج التقليدي مستوحي – بتجريد مخل – مـن تجـارب التنمية الأولى في الغرب، وحين قيل – وفْق نموذج التنمية بالانتشار – ركـزوا علـى معـدل النمـو، وسيتكفل النمو بعد ذلك بمشكلة التوزيع، كان هـذا القول مستوحي أيضا من تجارب التنميـة الغربيـة الرأسمالية، ولكن ينبغي أن نتذكر أن هـذه النهايـة السعيدة (أي إعادة التوزيع) لم تتحقق في التجـارب الغربية (بفرديتها المتطرفة ونفعيتهـا) بعـد عقـد أو عقدين من بدء التنمية، ولكن بعد قرون، وبعـد صراعات أيضا وثورات وحروب. وينبغـي لمـن يقترح تكرار النموذج أن يفسر في نفـس اللحظـة كيف يمكن اختزال الزمن المطلوب، والحـد مـن الهزات الاجتماعية العنيفة. ولكن، يحسن على أيـة حال أن نناقش أطروحة البنك الدولي بشـكل أكثـر انتظاما.

أ- لقد تحدد إطار البحث على أسـاس أن مشـكلة إعـادة التوزيع في الدول التابعة ينبغي أن تمتد إلـى مـا وراء

أصحاب الدخول الدنيا في القطاع الحديث المـنظم، بـل ينبغي أن يركز الاهتمام على القطاع الأشد فقـرا مـن السكان الذي يعمل خارج القطاع الحديث. وعلى ضـوء هذا التحديد (الصحيح في رأينا) أصبح السـؤال: كيـف يحدث هجوم مباشر على الفقر بدون التأثير سلبيا علـى النمو؟ (وهو سؤال مشروع بالقطع). وقد ترتـب علـى السؤال رفض منهج التحويلات الماليـة مـن أصـحاب الدخول العالية كحل أساسي، وبالتحديد رفض تصور أن تحل مشكلة القطاع الأشد فقرا من خلال تحويلات مـن أصحاب الدخول العالية، تسـتخدم لتحسـين المسـتوى الاستهلاكي للجماهير الفقيرة، والمنطق في ذلـك وفْـق نموذج التنمية بالانتشار (ليويس ومن بعده) هو المحافظة على معدل عال من الاستثمار في القطـاع الرأسـمالي باعتباره أكثر القطاعات ديناميكية، وأعلاهـا إنتاجيـة، واستثمار الأرباح المتولدة من هذا القطاع يظـل المنـاط الأول لأمل انتشار "التحديث"، الذي يوفر الأساس المطرد لرفع مستوى المعيشة في الأجل الطويل (مع السياسـات المناسبة والمكملة). إن استخدام هذه الأرباح في زيـادة

استهلاك القطاعات الأفقر هي سياسة تهزم نفسها بنفسها، لأنها تقوض إمكانية انتشار وتوسع القطاع القائد في الاقتصاد الوطني، وتفشل بالتالي الاستمرار في برنامج مكافحة الفقر. بنفس هذا المنطق رفض مبدأ إعادة توزيع الأصول المنتجة (خارج القطاع الزراعي التقليدي) على أساس أن هذا يهدد الإنتاجية، وعائد هذه الأصول (بسبب الاضطرابات السياسية الناتجة وتكلفة التعويضات.. إلخ). وعلى ذلك كان المنهج المقترح – لبعض اقتصاديي البنك الدولي – هو خفض التمركز داخل المجتمع في ملكية الأصول (باعتبار التفاوت في ملكية الأصول أساس للتفاوت الشديد في توزيع الدخل)، ويتحقق هذا من خلال إعادة تخصيص الاستثمارات العامة على نحو أكثر انحيازا للقطاعات الأفقر، فتزداد إنتاجية وكفاءة أهل هذه القطاعات. ومفهوم الاستثمار هنا واسع، فهو يدخل الخدمات والمستلزمات المطلوبة للإنتاج الصغير والحرفيين، وهو يدخل في المفهوم أيضا التعليم والتدريب والصحة، والحقيقة أن ميردال سبق أن أشار إلى أنه عند مستويات معينة من الفقر يصعب ألا نعتبر توفير حد

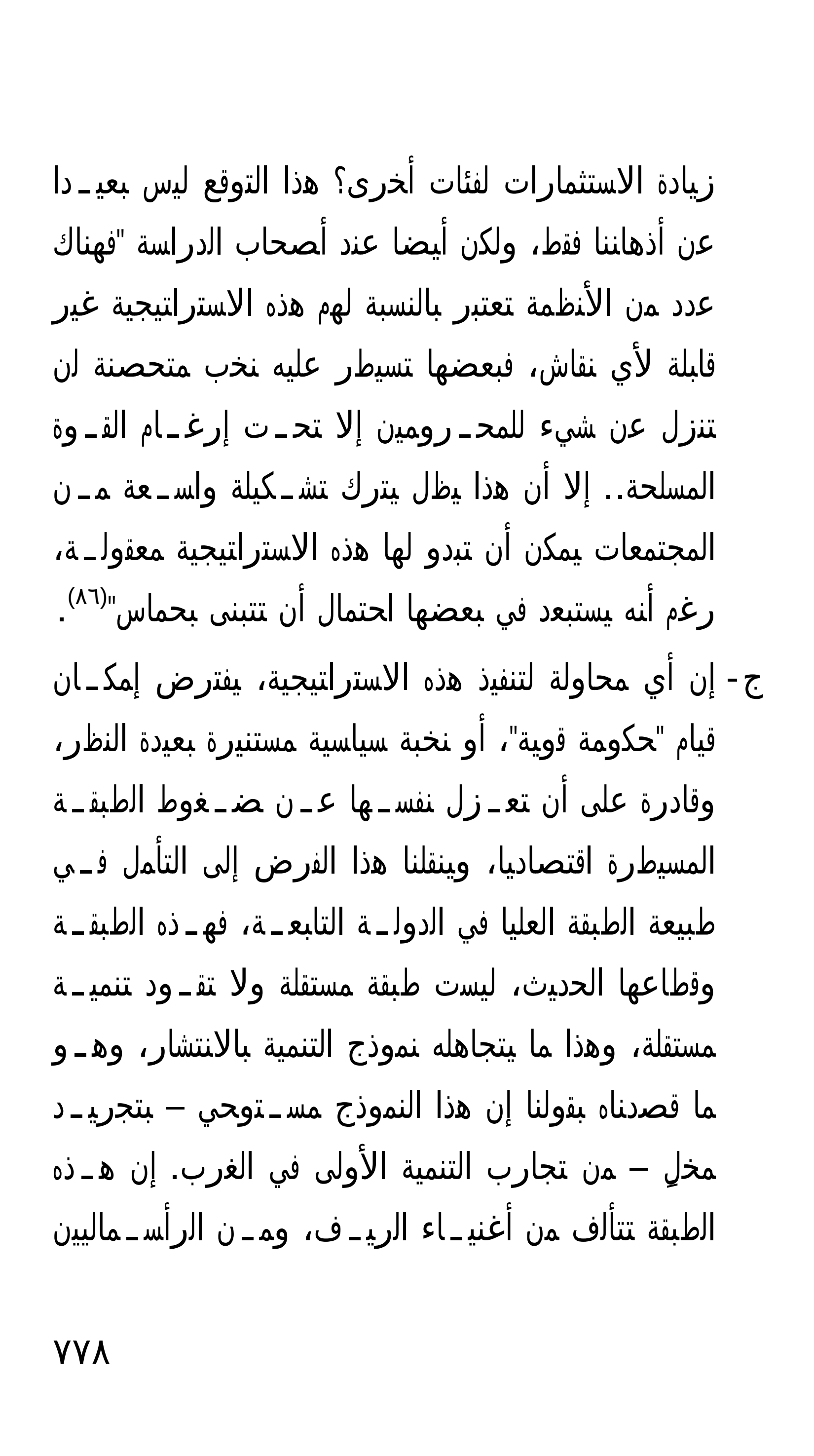
أدنى من الغذاء استثمارا، المهم كان تبني منهج إعادة تخصيص استثمارات الدولة هو الإضافة، ولكنها إضافة من خارج نموذج الانتشار، ولا تتسق مع واقعه ومنطقه.

ب- ونوضح ذلك على النحو التالي: فبداية لا خلاف حول ديناميكية القطاع الحديث (أو الرأسمالي حسب تسمية ليويس ومن بعده)، ولا خلاف حول خطورة توزيع الأصول المنتجة في هذا القطاع من حيث الأثر السلبي على الإنتاجية (ونقصد هنا بالتحديد توزيع أراضي المزارع الكبيرة الحديثة، وتفتيت ملكية الشركات الكبيرة)، أيضا لا خلاف حول خطورة تبديد قسم متزايد من الفائض المتولد في القطاع الحديث من أجل توفير سلع استهلاكية للقطاعات الأشد فقرا، ولكن يبدأ الخلاف حين نلحظ أن النموذج لم يقترح (بعد إدخال مبدأ عدالة التوزيع) أي تعديلات تضمن أيضا ألا يتبدد قسم متزايد من الفائض الاقتصادي في استهلاك ترفي. ومن ناحية أخرى، يبدو أن إضافة مبدأ إعادة تخصيص الاستثمارات – مع ثبات المعطيات الأخرى في النموذج – يثير احتمالا من اثنين: فإما أن تلجأ الدولة إلى زيادة مواردها

الحقيقية، بحيث تتمكن مـن توجيـه حجـم أكبـر مـن الاستثمار إلى القطاعات الأشد فقرا، دون مساس بالحجم المعتاد من التخصيصات الاستثمارية الموجهـة لخدمـة القطاع الحديث، وفي هذه الحالة ستلجأ الدولة إلى اقتطاع مزيد من أرباح أصحاب الأعمال وأصـحاب الـدخول العليا، وهو ما يتعارض مع مبـدأ آخـر أساسـي فـي النموذج، أو تلجأ الدولة (وهذا هو الاحتمال الثاني) إلـى إعادة تخصيص نفس الحجم المعتاد مـن الاسـتثمارات بانحياز للقطاعات الأفقر علـى حسـاب الاسـتثمارات الموجهة لخدمة القطاع الحديث، ومن شأن هذا الاحتمال الثاني إبطاء التوسع في هذا القطاع، وهو ما يتعـارض أيضا مع منطق النموذج، ومع مصالح أصحاب الأعمال.

ويبدو أن أصحاب النموذج يدركون نقطة الضعف هـذه، ولذا اعترفوا بأنه "في الأجل القصير قد يحدث خفض في نمو مجموعات أخرى مـن خـلال إعـادة تخصـيص الاستثمار هذه باتجاه الفقراء، ولو أن هذا ليس ضروريا بأي حال (ونحن لا نعتقد أنه غير ضروري إلا إذا قبـل أصحاب الدخول العالية الاحتمال الأول بحماس، فقبلـوا

خفض أرباحهم، وقبلوا أن يكون هذا الخفض على حساب استهلاكهم، وليس على حساب الاستثمار، ولـم يفقـدوا الحافز على مواصلة النشاط – ع.ح).. "وعلى أية حال، فإنه في الأجـل الأطـول يمكـن أن يقـال إن تحـول مجموعات الفقراء إلى أعضاء أكثر إنتاجية في المجتمع يتوقع أن يرفع دخول الجميـع"[٨٥]. ويعنـي هـذا أن النموذج كان يطالب – في الماضي – من القطاعات الأشد فقرا أن تصبر وتنتظر فـي الأجـل الطويـل "تسـاقط الخيرات من أعلى"، والنموذج – بعد تعديله – يطالب من القطاعات الأكثر ثراء أن تقبل تضحية آنيـة لأنـه فـي الأجل الطويل "ستنبثق الخيرات من أسـفل"، ولكـن إذا كانت القطاعات الأشد فقـرا مقهـورة ومكرهـة علـى الصبر، فإن القطاعات الغنية – مـع ثبـات المعطيـات الحالية للنموذج – تملك السلطة الاقتصادية والسياسـية، وقد رفضت هذه القطاعات زيادة الضرائب أيـام كـان النموذج يستهدف تخصيص هذه المـوارد لاسـتثمارات خدمات موجهة لها وحدها، فكيف يتوقع أن تقبـل نفـس الفئات زيادة الضرائب والاستقطاعات الأخرى من أجـل



زيادة الاستثمارات لفئات أخرى؟ هذا التوقع ليس بعيـدا عن أذهاننا فقط، ولكن أيضا عند أصحاب الدراسة "فهناك عدد من الأنظمة تعتبر بالنسبة لهم هذه الاستراتيجية غير قابلة لأي نقاش، فبعضها تسيطر عليه نخب متحصنة لن تنزل عن شيء للمحـرومين إلا تحـت إرغـام القـوة المسلحة.. إلا أن هذا يظل يترك تشـكيلة واسـعة مـن المجتمعات يمكن أن تبدو لها هذه الاستراتيجية معقولـة، رغم أنه يستبعد في بعضها احتمال أن تتبنى بحماس"[(٨٦)].

ج- إن أي محاولة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، يفترض إمكـان قيام "حكومة قوية"، أو نخبة سياسية مستنيرة بعيدة النظر، وقادرة على أن تعـزل نفسـها عـن ضـغوط الطبقـة المسيطرة اقتصاديا، وينقلنا هذا الفرض إلى التأمل فـي طبيعة الطبقة العليا في الدولـة التابعـة، فهـذه الطبقـة وقطاعها الحديث، ليست طبقة مستقلة ولا تقـود تنميـة مستقلة، وهذا ما يتجاهله نموذج التنمية بالانتشار، وهـو ما قصدناه بقولنا إن هذا النموذج مسـتوحي – بتجريـد مخلٍ – من تجارب التنمية الأولى في الغرب. إن هـذه الطبقة تتألف من أغنيـاء الريـف، ومـن الرأسـماليين

المحليين، في مجالات الإنتـاج والخـدمات والتصـدير والاستيراد. وهذه الطبقة تشتبك بدرجات وأشكال مختلفة مع القوى الخارجية، سواء بمشاركة في الملكية، أو مـن خلال التجارة الدولية، أو من خـلال التحـالف لفـرض السيطرة على النظام الاجتماعي – الاقتصادي – الثقافي. وهذا التحالف يحرص طبعا على أن يكون هيكل السلطة السياسية متطابقًا مـع هيكـل السـلطة الاقتصـادية – الاجتماعية – الثقافية. وعلى ذلك فإن فرض قيام "حكومة قوية"، أو نخبة سياسية متحررة بقدر ما مـن ضـغوط التحالف المسيطر، هو فرض بأن هذه النخبة قادرة على مواجهة تحديات عنيفة، تتدخل فيهـا قـوى كبـرى، إذا حاولت أن تحد من التهرب من الضـرائب (ولا نقـول زيادة الضرائب)، أو للحد من الاستنزاف في تعاملاتهـا الخارجية (ولا نقول التدخل المباشر في تنظيم الاستيراد أو في تحويلات الأرباح). إذا حاولت النخبـة السياسـية اتخاذ مثل هذا الموقف الإصلاحي الضروري لمقاومـة الفقر، ستتعرض لمقاومة ضارية لا من الطبقة المحليـة المحافظة وحـدها، ولكـن مـن حلفائهـا (أو قادتهـا)

الخارجيين في المقام الأول. ووفقًا للمعطيـات الحاليـة، سيشترك البنك الدولي نفسه، وغيره، في هذه الحـرب. وإذا لم يعدل نموذج التنمية بالانتشـار لمواجهـة هـذه الصورة الواقعية، فإن هذا النموذج – الذي يتضمن الآن إعادة التوزيع – يكون بالقطع غير قابـل للتشـغيل. إن مطالبة أصحاب الدخول العليا في الدول التابعـة بقبـول تضحية مؤقتة، من أجل مصالحهم الطويلة الأجـل فـي انتظام التنمية والتماسك الاجتماعي، يعنـي فـي ظـل الأوضاع الحاليـة، مطالبـة دول المركـز (أو الـدول المسيطرة) بأن تقبل تضحية مؤقتة في الأجل القصـير، من أجل نظام دولي عائدة أفضل لكل الأطراف في الأجل الطويل، وإلى هذا دعا بريبيش وميردال ومحبوب الحق وآخرون، وهي دعوة لا تخلو من المنطق، ولكنها تبـدو بعيدة التحقيق في مجتمع لا يحكمه الاقتصاديون العقلاء، وقد لا يتحقق الأمل – إلا كمـا حـدث داخـل الـدول الصناعية – أي بعد صراعات عنيفة وحروب.

د- **إن الحل بالنسبة لما يسمى بقضية إعـادة التوزيـع، لا يتسق إذن إلا مع نموذج الاستقلال.** كان ماركس محقًـا

إذ اعتبر أن علاقات التوزيع هي الوجه الآخر لعلاقـات الإنتاج [٨٧] (بشرط ألا يقتصر في مفهوم علاقات الإنتاج على ملكية وسائل الإنتاج كما يحدث أحيانًا. ولكن يشمل المفهوم سيطرة فئة اجتماعية على وسائل الإنتـاج دون ملكيتها، وأيضا القوة النسبية لأطراف العلاقة في العمـل الاجتماعي). وإذا كانت علاقات الإنتاج المناسبة للتنميـة المستقلة المخططـة، ولمواجهـة التكـتلات الخارجيـة العملاقة، تتطلب سيطرة الدولة على مفـاتيح الاقتصـاد القومي (كسياسة اقتصادية تستنبط منطقيا مـن الهـدف، وليس من تحيزات مذهبية مسبقة)، فإن هذا المبـدأ فـي علاقات الإنتاج، ييسر قضية التوزيـع، بتغييـر هيكـل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية المعيق. وقد نشير هنـا – بالمناسبة – إلى أن مبدأ ملكية الدولة لمفاتيح الاقتصاد القومي يجعل نموذج البنك الدولي قابلاً للتشغيل، وهو لا يتعارض مع فروض أساسية للنموذج، فقد أوضـحنا أن الجانب "الفني" في نموذج الانتشار لا يعترض عليه (أي التركيز على القطاع الأكثر ديناميكيـة – عـدم توزيـع الأصول – عدم تبديد فائض هذا القطاع فـي اسـتهلاك

الفقراء)، وإذا تخلى البحث عن التحيزات المسبقة، سيتأكد أن سيطرة الدولة على القطاع المنظم تكون أقـدر علـى حماية الفائض الاقتصادي المستنزف للخارج، وأقدر على حمايته من الاستهلاك الترفي، وفي هذه الحالة يمكـن أن يواصل القطاع الحديث معدل الاستثمار المرتفع، ومعدل الإنتاجية المرتفع، وفي نفس الوقت تزداد التخصيصـات الاستثمارية للقطاعات الفقيرة، بل ويتحقـق قـدر مـن التحويلات الاستهلاكية لهذه القطاعـات علـى حسـب الاستهلاك الترفي. أليس النموذج – في هـذه الحالـة – أقرب إلى أن يكون قابلاً للتشغيل؟.

(٦) ومع ذلك، فإنه لا تكفي سيطرة الدولـة علـى المواقـع المؤمنة للاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقلة (رغـم الأهمية الكبيرة لهذه الخطوة) كي نقـول إن علاقـات الإنتاج (وبالتالي علاقات التوزيع) قد تغيـرت بـالعمق المطلوب، فقد لا تتعدى النتائج (في جانـب التوزيـع) إعادة توزيع ناتج القطاع الحديث – على نحو أفضل – داخل نفس القطاع، وفي هذه الحالة قد يؤدي الأمر إلى مجرد زيادة المعدلات العامة للاستهلاك (دون اسـتفادة

محسوسة للقطاعات الأشد فقرا)، وانخفـاض معـدلات النمو، أو زيادة الاعتماد على الخارج. والحقيقة أنـه لا يكفي لتعميق التغيرات في علاقات الإنتـاج والتوزيـع مجرد إضافة مزيد من السياسات المناسبة؛ إذ يتطلـب الأمر تغيير نمط (أو مضمون) النمو في الناتج القومي، وفي هذا يكمن الجـوهر الهـام لاسـتراتيجية إشـباع الحاجات الأساسية، ولا بد مـن الإشـادة بالصـياغات الهامة التي قدمها جلال أمين ومحبـوب الحـق، فمـن الخطأ "افتراض أن سياسات توزيع الدخل يمكن فصلها عن سياسات النمو، أو يمكن إضافتها فيما بعد لتحقيـق أي توزيع للدخل نرغب فيه (...) فما دمتم قـد زدتـم ناتجكم القومي الإجمالي عن طريق إنتاج المزيـد مـن السيارات والمساكن الفاخرة، فإنه لا يكون من السـهل على الإطلاق تحويلها إلى مسـاكن قليلـة التكلفـة أو أتوبيسات للنقل العام (...) فسياسات التوزيع يجـب أن تصاغ في نمط تنظيم الإنتاج" [٨٨].

أ- إن هذه النقطة حاسمة، ليس في مجال التوزيـع – فـي المقام الأول – وإنما في كسر التبعية، وهي هامة جـدا

في جعل نمـوذج التنميـة المسـتقلة قـابلا للتشـغيل والاسـتمرار. ولتوضيح ذلك، نذكر أنه في قضية العلاقة بين المنتج والمستهلك، تحطمت الآن فكرة أن المسـتهلك يصدر تعليماته للمنتج من خلال السوق، ويشيع الآن (مع الدور المتميز للشركة العملاقة) إن المنتج هو الذي يصيغ الأذواق والتطلعات لأنماط الاستهلاك على النحو الـذي يتلاءم مع منتجاته حتى وإن كانت لا تشبع حاجة حقيقية للمستهلك. وقد تعرض هذا الوضع للنقـد الشـديد مـن الراديكاليين والإصلاحيين في الدول الغربية، من حيـث تبديد الموارد العينية والماليـة، ومـن حيـث التسـابق المجنون نحو اقتناء السلع المادية علـى حسـاب أوجـه الاستمتاع الأخرى [٨٩]. ولكن رغم النقد، يبقى أن هـذا النمط من الاستهلاك في السوق المحلي للدولة الصناعية هو استجابة لنمط الإنتاج المحلي؛ أي يظل هناك انتظـام في دورة اقتصادية مستقلة، ويمكن أن نقول إنـه بقـدر اتساق نمط الاستهلاك مع قدرات الإنتاج التـي يحـتكم عليها بلد ما (داخل حدوده وخارجه)، ومع قدرته علـى التبادل المتكافئ مع أقرانه، يتحقـق الأسـاس المـادي

للاستقلال الاقتصادي، وبقدر اختلال العلاقة بـين نمـط الاستهلاك، وبين القدرة الذاتية على إشباع هـذا الـنمط، يفتح الباب أمام التشوهات الهيكلية والتبعيـة، والوضـع الأخير هو بالتحديد وضع الدول التابعة الآن، فالشركات الأجنبية العملاقة فرضت على دائرة متنامية مـن أبنـاء الدول التابعـة نمطًـا اسـتهلاكيا مسـتوردا بالكامـل، واستخدمت في ذلك كل أدوات السيطرة التي اسـتخدمتها بنجاح بين المستهلكين في سوقها الأصلي (غسيل المخ)، بالإضافة إلى أدوات القوة السياسية التي تملكها في مثـل دولنا، وهذا النمط لا يمكن إشباعه عند مـن أدمنـوه إلا باستيراد منتجات نهائية تنتجها هذه الشـركات، أو مـن خلال صناعات محلية لإحـلال الـواردات بتكنولوجيـا ومستلزمات مستوردة. وهذه السيطرة من خلال فـرض نمط للاستهلاك قد تكون أعمق في نتائجها من مشـاركة أصحاب الأعمال المحليين، فالمشاركة تـربط مجموعـة محدودة العدد بالدول المسيطرة، ولكـن الـربط بـالنمط الاستهلاكي يربط كل فئات القطاع الحديث، بل إن هـذه السيطرة على التطلعـات الاسـتهلاكية مـن العوامـل

الأساسية التي تدفع الرأسمالية المحلية إلى قبول مشاركة الأجانب وبشروطهم، عازفة عـن محـاولات التنميـة المستقلة، فالرأسمالية المحلية تدرك أنها تعجز وحدها عن إنتاج ما أدمنه المستهلكون. وحتى رأسمالية الدولـة (أي في حالة التأميم) تستمر خاضعة لنفس الضغوط التي تولد التبعية، إذا لم يتغير نمط الاستهلاك المسـتورد تغيـرا جذريا [٩٠].

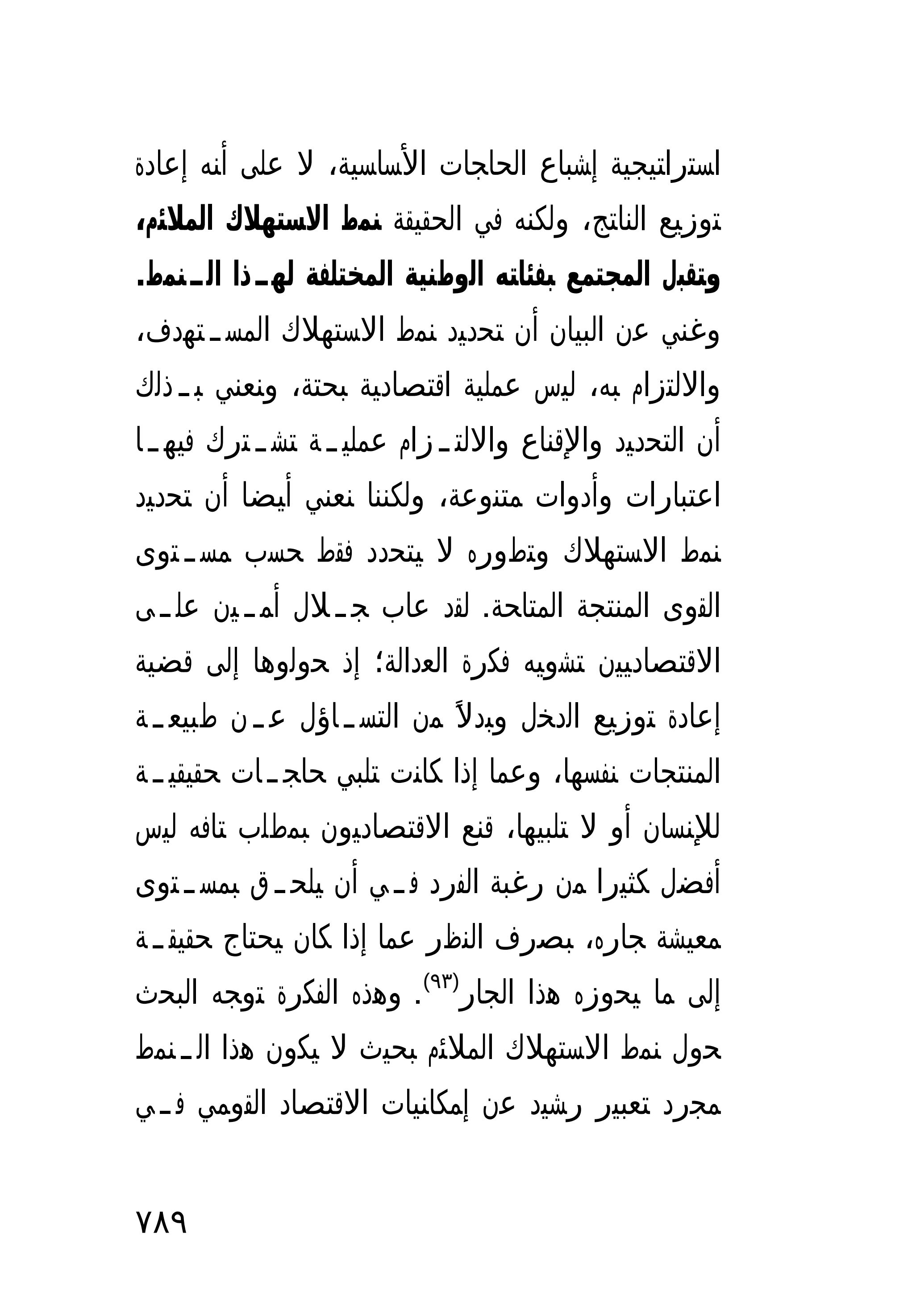
ورحم ا مفكرنا الإسلامي العظيم جمال الدين الأفغاني، الذي نفذ بعبقريته إلى مكمن الخطر الحقيقي هـذا، وكشـفه أمامنا – منذ مائة سنة. ولكننا لم نقرأ أو لم نفهم، ثم نفـرح الآن إذ نعيد اكتشاف نفس الذي قال، بعـد أن ذاع وانتشـر، ولكن لعلنا نتحرك هذه المرة في الاتجاه الصحيح. منذ حوالي مائة سنة كتب الأفغاني عن الذين "قلبـوا أوضـاع المبـاني والمساكن وبدلوا هيئات المأكل والملابس والفرش والآنيـة، وسائر الماعون، وتنافسوا في تطبيقها على أجود ما يكـون منها في الممالك الأجنبية، وعدوها من مفـاخرهم.. فنسـفوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم!.. وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم.. وهذا جدع لأنف الأمـة، يشـوه وجههـا، ويحـط

بشأنها!.. لقد علمتنا التجارب أن المقلدين مـن كـل أمـة، المنتحلين أطوار غيرها يكونون فيها منافذ لتطرق الأعـداء إليها، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب ثم يثبتون أقدامهم" [٩١].

إن ترسـيخ نمـط الاسـتهلاك الغربـي هـو إذن الأداة الاقتصادية الأولى لفرض التبعية، ومن خلالها يشارك رجال الأعمال المحليون في الاستيراد والتصنيع.. ويترتب أيضـا على نفس النمط وبالضرورة، التفاوت المتزايد بـين دخـول القطاع الحديث ودخول القطاع الأفقـر مـن السـكان، بـل ويترتب عليه تزايد التفاوت في دخول الفئات المختلفة داخـل القطاع الحديث؛ إذ في إطار من انخفاض متوسـط نصـيب الفرد من الناتج المحلي، لا يمكن شـراء السـلع المعمـرة والكمالية إلا إذا كانت هناك فئة تستحوذ على الدخل الكافي؛ أي دخل يزيد كثيرا عن متوسط نصيب الفرد، ومع سـيادة نمط الاستهلاك المستورد، الذي يلهث خلفه الجميـع تصـبح المقارنة بين الميل الحدي للادخار عند الفئات المختلفة أمـرا لا معنى له، فكل من يصيب دخلاً أعلى يتجه أول ما يتجـه إلى استكمال تشكيلته من النمط الاستهلاكي، ويتسرب من كل

فئات القطاع الحديث – في هذا السباق – الفائض الاقتصادي المحتمل، وإذا حلت الدولة محل الأفراد في ملكيـة وسـائل الإنتاج الأساسية، وظل النمط الاستهلاكي بلا تغيير جذري، ستكون سياسة التنمية المستقلة وعدالة التوزيع حاملة لعوامل هزيمتها من داخلها [٩٢].

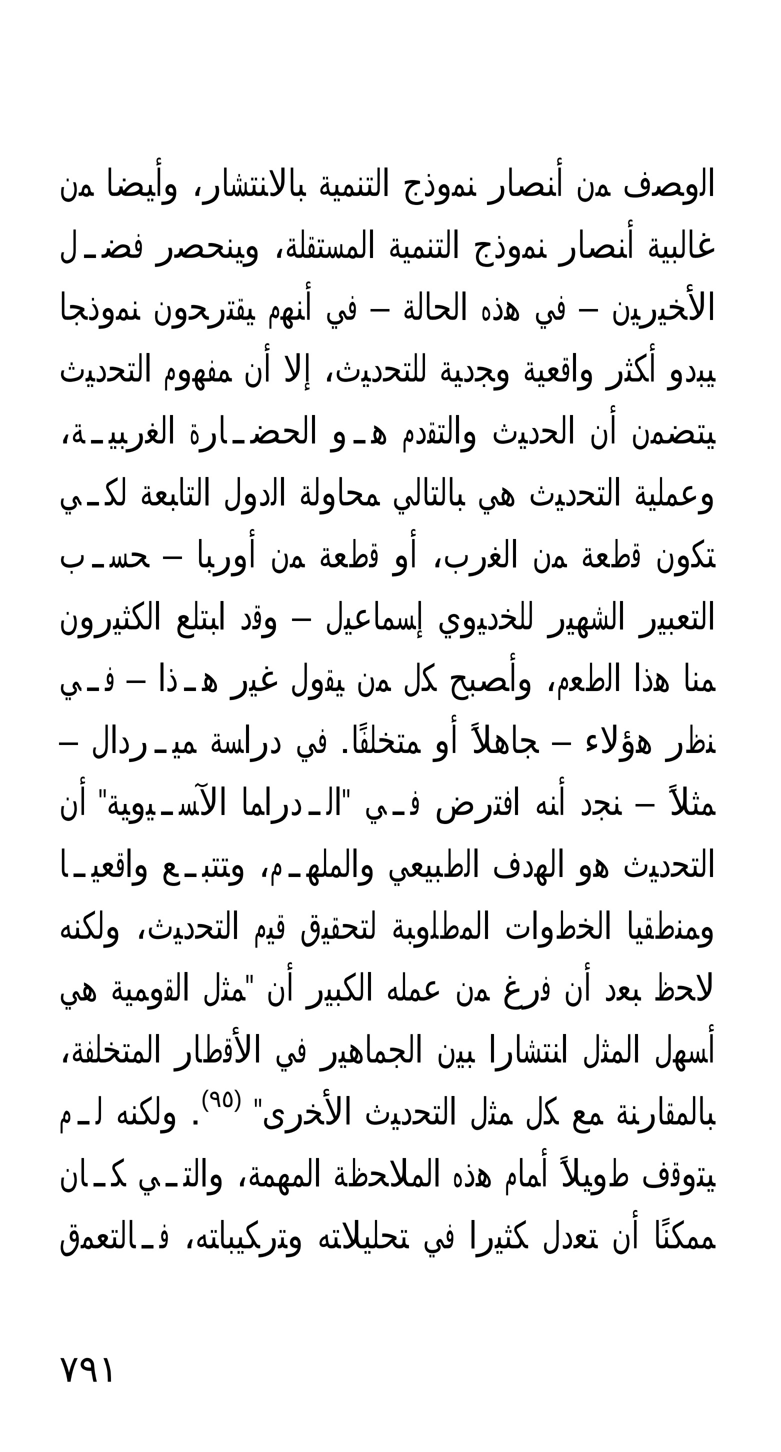
ب- على ضوء ذلك كله، يتضح أن نموذج التنمية المسـتقلة هو المتسق منطقيا مع مبـدأ عدالـة التوزيـع، فهـو لا يفترض (كمدخل لهذه العملية) إمكان إجراء تعـديل أساسي في علاقات التوزيع، مع بقاء نفس القوى الدولية والمحلية مسيطرة على علاقات الإنتاج داخل النمـوذج (أو داخل النظام) رغم تعارض مصالح هذه القـوى – جذريا – مع مبدأ إعادة توزيع الـدخل. إلا أن نمـوذج التنمية المستقلة يأخذ عمقه الحقيقي – كما أشرنا – عند التحامه مع استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، التـي تتضمن (بحكم تعريفها) ثورة فـي نمـط الاسـتهلاك، وهجوما مباشرا على مواقع الفقر؛ أي أن عدالة التوزيع متضمنة ومضمونة فعلاً ببنيـة الاسـتراتيجية، ولكـن يحسن في هذه الحالة أن نحدد التحـدي الـذي يواجـه



استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، لا على أنه إعادة توزيع الناتج، ولكنه في الحقيقة **نمط الاستهلاك الملائم، وتقبل المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة لهـذا الـنمط.** وغني عن البيان أن تحديد نمط الاستهلاك المسـتهدف، والالتزام به، ليس عملية اقتصادية بحتة، ونعني بـذلك أن التحديد والإقناع والالتـزام عمليـة تشـترك فيهـا اعتبارات وأدوات متنوعة، ولكننا نعني أيضا أن تحديد نمط الاستهلاك وتطوره لا يتحدد فقط حسب مسـتوى القوى المنتجة المتاحة. لقد عاب جـلال أمـين علـى الاقتصاديين تشويه فكرة العدالة؛ إذ حولوها إلى قضية إعادة توزيع الدخل وبدلاً من التسـاؤل عـن طبيعـة المنتجات نفسها، وعما إذا كانت تلبي حاجـات حقيقيـة للإنسان أو لا تلبيها، قنع الاقتصاديون بمطلب تافه ليس أفضل كثيرا من رغبة الفرد فـي أن يلحـق بمسـتوى معيشة جاره، بصرف النظر عما إذا كان يحتاج حقيقـة إلى ما يحوزه هذا الجار(٩٣). وهذه الفكرة توجه البحث حول نمط الاستهلاك الملائم بحيث لا يكون هذا الـنمط مجرد تعبير رشيد عن إمكانيات الاقتصاد القومي فـي

مرحلة ما، وخطوة للاقتراب من الـنمط الاسـتهلاكي السائد حاليا في الدول الصناعية الغربية، فهذا التصـور يظل – مثقلاً بالتبعية الفكرية، ويعني أننا لم نتغير مـن الأعماق إلى الدرجة المطلوبة لملاقاة التحدي. إن النمط الاستهلاكي – وفْق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لمجموع السكان، بدءا من القطاعـات الأشـد فقـرا – ينبغي أن يتطور وفْق معاييره الذاتية لما يعتبره حاجات أساسية، تحقق إنسانية الإنسـان، حتـى وإن أدى هـذا النمط في تطوره إلى مجتمع مختلف في أسلوب حياتـه تماما (أو كثيرا) عن المجتمعـات الغربيـة، فليسـت المجتمعات الغربية مثلاً أعلى أو وحيدا يقـاس التقـدم بقدر الاقتراب منه "إن الذي لا يقتفـي أثـر خطواتـك ويرفض أن يستمر في السير، قد تفقد تبعيته لـك إلـى الأبد، وليس أكثر فعالية في ضمان هذه التبعية مـن أن تحاول إقناعه باستمرار بأنه ليس هنـاك هـدف أكثـر جدارة من أن يحاول اللحاق بك" [(٩٤)].

(٧) وينقلنا هذا إلى نقد مفهوم "التحـديث"، فعمليـة التنميـة المركبة توصف عادة بأنها عملية تحديث، ويستخدم هذا



الوصف من أنصار نموذج التنمية بالانتشار، وأيضا من غالبية أنصار نموذج التنمية المستقلة، وينحصر فضل الأخيرين – في هذه الحالة – في أنهم يقترحون نموذجا يبدو أكثر واقعية وجدية للتحديث، إلا أن مفهوم التحديث يتضمن أن الحديث والتقدم هو الحضارة الغربية، وعملية التحديث هي بالتالي محاولة الدول التابعة لكي تكون قطعة من الغرب، أو قطعة من أوربا – حسب التعبير الشهير للخديوي إسماعيل – وقد ابتلع الكثيرون منا هذا الطعم، وأصبح كل من يقول غير هذا – في نظر هؤلاء – جاهلاً أو متخلفًا. في دراسة ميردال – مثلاً – نجد أنه افترض في "الدراما الآسيوية" أن التحديث هو الهدف الطبيعي والملهم، وتتبع واقعيا ومنطقيا الخطوات المطلوبة لتحقيق قيم التحديث، ولكنه لاحظ بعد أن فرغ من عمله الكبير أن "مثل القومية هي أسهل المثل انتشارا بين الجماهير في الأقطار المتخلفة، بالمقارنة مع كل مثل التحديث الأخرى" [٩٥]. ولكنه لم يتوقف طويلاً أمام هذه الملاحظة المهمة، والتي كان ممكنًا أن تعدل كثيرا في تحليلاته وتركيباته، فالتعمق

في هذه الملاحظة كـان يـربط إعـادة بنـاء الأمـة Restructuring بالروح القومية – في المقام الأول – وإذا ربطت إعادة البناء بروح قومية عريقـة تتصـدى للسيطرة الخارجية (وهذا متسق تماما مـع المضـمون المركب لنموذج الاستقلال) سيضيف ذلك ويحور فيمـا يسمى بقيم التحديث، فشرح ميردال (وغيره طبعا) لقيم التحديث يقتصر على العقلانية – تخطـيط التنميـة – زيادة الإنتاجية – المؤسسات والتصـرفات المناسـبة.. إلخ. ولكن تنسى في مثل هذا الحصر أهم قيمة لازمـة للنهوض وهي الثقة بالنفس قبل الدول المسيطرة. هـذه القيمة هي بالفعل الأهم بمنطق التنميـة المسـتقلة، وإذا سلمنا بحقيقة أن الجماهير لا تندفع بكل طاقاتها – وعن حس فطري سليم – إلا في إطار بعث قومي أصيل في مواجهة التحديات الخارجية القوية. إن انتزاع الاستقلال الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر جو مـن الثقـة بالنفس، إلا إذا زالت الرهبة عن "أنصاف الآلهة" أبنـاء الدول المسيطرة، وإلا إذا انبعث الإبداع الذاتي للأمـة، وإلا إذا أصبحت هناك جرأة في اتخاذ الموقف النقـدي

أو الرافض من النصائح الخارجية. وإذا تعدت هذه الجرأة الموقف من التكنولوجيا الملائمة أو أولويات المشاريع، إلى نظرية التنمية الاقتصادية، وإلى هدفها الرئيسي، سينعكس هذا بالضرورة في تحديد نمط الاستهلاك المستقل والملائم. إن استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية هي استراتيجية لتنمية اقتصادية مستقلة، أو لتنمية اقتصادية متمركزة حول ذاتها. وإذا كانت التنمية عملية مركبة، فإن هذه التنمية المركبة (بمكوناتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) هي أيضا تنمية مركبة متمركزة حول ذاتها، أو هي نهضة شاملة تنبعث من قلب الأمة، وكل هذا لا يتساوى طبعا مع مفهوم التحديث (بمضمونه السائد) ولذا لجأ البعض إلى استخدام "**التحديث المؤصل**" (أنور عبد الملك)، ولكن من الأفضل أن نقول "**التجدد الذاتي**" أي التجدد من داخل الأمة ومن داخل قيمها، وهذا التجدد الذاتي لا يغفل عما حوله، ولكن يتفاعل ويتمثل حسب قراره هو. إن التجدد الذاتي – الذي لا يغفل عما حوله – هو روح التنمية المستقلة المركبة، أو هو روح

النهضة القومية الحضارية، وفي كل هـذا نحـن فـي الحقيقة نعيد اكتشاف ما قاله الرواد، فالأفغـاني عـاب على العثمانيين أيامه نفس ما نعيبه فـي أيامنـا، فقـد "شيدوا عددا من المدارس على النمط الجديـد، وبعثـوا بطوائف من شبابهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم مـا يحتاجون من العلوم والمعـارف والآداب، وكـل مـا يسمونه (تمدنًا). **وهو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنسـاني**" [٩٠] (أي أن التمدن لا يكون حقيقة إلا إذا كان منبعثًـا مـن داخل الأمة ومن التطور الطبيعي لمجتمعها). والتجـدد الذاتي الذي ينتج "تمدنًا" أصيلاً، يؤدي بالضرورة إلـى صياغة (أو بعث) مراكز حضارية متباينة، تحدد نظرة إلى الكون والذات والآخـرين، تختلـف عـن نظـرة الحضارة الغربية. والـربط بـين المشـروع القـومي والاستقلال الحضاري هو بالتحديد ما يجعلنـا نـرفض بحزم مفهوم ومصطلح "التحديث" [٩٦].

(٨) ولكن قضية **الاستقلال الحضاري** تحتـاج مزيـدا مـن الاستطراد. فالحديث عن مفهوم حضاري جديـد، يبـدو

غريبا وشاذًا على أسماع الغرب، وعلـى أسـماع مـن بهرتهم واستوعبتهم حضارة الغرب من مثقفـي الـدول التابعة. إن تجارب التنمية عندهم يمكن أن تتخذ مسارات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، ولكن كـل هـذه المسارات تظل في نفس الإطار الحضاري الحـاكم. إن غالبية مفكري اليسار في الغرب تعقل أهمية الاسـتقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إحداث تنمية جادة، ولكنها لا تتخيل أبدا أن الاستقلال الحضاري ممكن أيضا أو مطلوب [٩٧]، فالنمط الحضاري الذي يفرز الإنسـان الصناعي أو الإنسان الاقتصادي – بالمفهوم الغربـي – شرط وهدف للتنمية في كل الأحوال. وقد انعكـس هـذا الموقف عمليا في أن بنية مجتمعات الغرب قـد تتشـكل على نحو يوصف بأنه اشتراكي أو رأسـمالي، ولكنهـا تتألف – في كل الأحوال – من نفس الوحدات: الإنسـان الصناعي – وإذا قصدنا بنسق القيم: القواعد التي تحكـم سلوك الفرد قبل نفسه، ومع الآخرين، وإذا تضمن ذلـك حوافز العمل والإبداع، فإن هذا النسق من القيم لا يختلف كثيرا في الدول الاشتراكية الأوروبية عنه فـي الـدول

الرأسمالية الأوروبية. وإذا كنا قد أشرنا إلى التقارب بين الأنظمة الاقتصادية – الاجتماعية، فـإن أوضـح نقـاط التقارب يتجلى في هذا الجانب الذي يعكس وحدة الإطار الحضاري.

وقد تعرض هذا الإطار الحضاري لنقد هام مـن داخلـه، وفي مراحل مختلفة، ونكتفي بالإشارة إلى موقـف مـاركس الذي ركز على فعل العامل الاقتصادي، وبمفهوم المراحـل كما تمت في دول أوروبا الغربية التـي عايشـها. وأهميـة الإشارة أن تحليل ماركس هذا أصبح يلقـى قبـولاً واسـعا، صراحة أو ضمنًا (أي بين الماركسيين وغير الماركسـيين، وبوعي من الأخيرين بنسبة هذا التحليل إلى ماركس أو بغير وعي). وقد حدث في الغرب أن اقتلعت الثـورة الصـناعية البرجوازية كل التراث السابق عليها من القيم، وبـلا تفرقـة بين المتغير والثابت، وبين الصالح للبقـاء وبـين المعيـق للتطور، والتالي بدد هذا النمط من الثورة الصـناعية ثـروة حضارية شادتها الإنسانية عبر عشرات الآلاف من السـنين. وكان ماركس يركز على محاولته لكشف قوانين موضـوعية للتطور الاجتماعي، وكانت الثورة الصـناعية – باعتبارهـا

ثورة في قوى الإنتاج – ملهما أساسيا لصياغاته النظرية، لذا تورط ماركس في تعميم خبرة بعض الدول الغربية على نحو مخل، فربط في تحليلاته واستنتاجاته بـين حتميـة الثـورة الصناعية، وحتمية الثورة البرجوازية على النمط الأوروبي، وحتمية النتائج التي صاحبتها [٩٨].

إلا أن ماركس كان في نفس الوقت ناقدا حادا لنمط القـيم السائد والمتصاعد في إطار النسـق البرجـوازي الغربـي. وتضمنت نظريته نوعا من العزاء للإنسـانية عمـا فقدتـه وستفقده من قيم نبيلة في "حتمياته"، على أساس أنه إذا كـان التطور "الموضوعي" تطلب بالضرورة هذه التركيبة المشوهة من القيم (انعكاسا لعلاقات الإنتاج الرأسـمالية)، فـإن هـذه التركيبة مؤقتة، لأن استمرار تطور قوى الإنتاج من شـأنه خلق الظروف المواتية لتغيير نوعي في علاقـات الإنتـاج يصل في مرحلته العليا (مرحلـة الـوفرة) إلـى العلاقـات الشيوعية؛ حيث البداية الحقيقية لمجتمع إنساني، في أسـلوب إنتاجه، وفي توزيع الناتج. مجتمـع ينتهـي فيـه الانقسـام والصراع الطبقي (بل وتنتهي الدولة). وينعكس هذا كله فـي "البنية الفوقية"، وفي الثقافة ونسق القيم بالتالي؛ أي ستسـتعيد

الإنسانية كل قيمة نبيلة سبق أن فقدتها، في إطار نسق أكثـر ثراء، اتساقًا مع متطلبات قوى الإنتاج المتطورة وما صاحبها من علاقات إنتاجية ملائمة.

ولكن مع بشاعة الإعصار البرجوازي، بدا ماركس فـي مرحلة متأخرة، وفي لحظة من لحظات التأمل، كما لو كـان مترددا في تعميم هذا التحليل وهذه النتيجة، ويتضح ذلك في تعليقه على طبيعة التطورات المطلوبة في روسيا، وهل يلزم فعلاً أن تكرر ما حدث في غرب أوربا، وتعصف بكل تراثها التاريخي والحضاري، وبالإيجابي منه والسلبي، ثمنًا حتميـا للتقدم الاقتصادي؟ لقد تمنى ماركس وتصور أنه يمكن تجنب هذا المسار، ولكن كان ذلك التصور يتعارض مع كثير ممـا جاء في محاولته لصياغة قوانين علمية لتطور المجتمع، ولذا عدل سريعا عن هذا التصور، ولم يعد إليه [(٩٩)].

على أية حال، حدث أن مضى التاريخ الفعلي في مسـار يختلف عن توقعات ماركس المعتمدة، فالمجتمع الذي حقـق مستوى من التقدم في قوى الإنتاج والوفرة يفوق بما لا يقاس ما افترضه ماركس شرطًا للمجتمع الشيوعي (نقصد الولايات المتحدة) هو أبعد ما يكون عن علاقات الإنتـاج الشـيوعية

وعن القيم المحققة لإنسـانية الإنسـان. وبالنسـبة للاتحـاد السوفيتي نذكر أن تروتسكي قرر أن الاتحاد السوفيتي فـي الثلاثينيات لم يكن مؤهلاً بعد لبناء الاشتراكية، فهـو "فـي الحقيقة مجتمـع انتقـالي بـين الرأسـمالية والاشـتراكية، أو تحضيري للاشتراكية"، وقد فسر من هذا المنظور تخلـف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والقيمية عما كان متوقعا من المجتمع الاشتراكي. وكماركسي مخلص، ظـل تروتسـكي يربط هذه التفسيرات بتخلف قوى الإنتاج، رغم أنه لاحظ "أن الاتحاد السوفيتي تجاوز بقواه الإنتاجية اليوم (١٩٣٦) أكثـر البلاد تقدما أيام ماركس" (أي البلاد التي كان ماركس يـرى أنها مؤهلة لثورة اشتراكية!) وعلل هذا التناقض في موقفـه بأن "الأمور خلال السباق التـاريخي للنظـامين لا تتعلـق بالمستوى المطلق قدر تعلقها بالمستوى النسبي إن الاقتصـاد السوفيتي يقف وجها لوجه أمام رأسـمالية هتلـر وبالـدوين وروزفلت، لا أمام رأسمالية بسمارك وبالم ستوف وإبراهـام لنكولن، ومتطلبات الإنسـان نفسـها تختلـف مـع تطـور التكنولوجيا في العالم. إن معاصري ماركس كانوا على جهل بالسيارة والراديو والطائرة، ولكن المجتمع الاشتراكي يغـدو

غير منطقي في وقتنا الحاضر إذا لم تستخدم فيه كـل هـذه الوسائل استخداما حرا" [١٠٠]. إلا أن هذا الكلام يعني تأجيلاً للحكم على صدق قوانين وتوقعات ماركس إلى أجـل غيـر مسمى، وهو يصلح كتبرير دائم وسخيف لنواقص وتشوهات أي مجتمع يعلن أنه يبني الاشتراكية، طالمـا أن بوسـعه أن يتذرع بأن قواه الإنتاجية لا زالت متخلفة نسبيا عـن قـوى الإنتاج في الدول التي لا تدعي الاشتراكية. فمستوى قـوى الإنتاج في الاتحاد السوفيتي فاق في السـبعينيات مـا كـان ماركس يفترض أنه كاف لبنـاء علاقـات وقـيم المجتمـع الشيوعي، ولكن وِفْقًا لكلام تروتسكي، فإن هذا المستوى يظل غير مناسب لبناء الاشتراكية (وليس الشـيوعية) طالمـا أن الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية في موقـع التفـوق الاقتصادي (مقاسا طبعا بمتوسط دخل الفرد). وعلى كل فإن المشاهد – كما قلنا سابقًا، وللأسف – هو أنه كلمـا تقـدمت قوى الإنتاج في دول الاشتراكية الأوروبية، اقترب نسق القيم – شيئًا فشيئًا – من أن يكون نسخة من قـيم الـدول التـي تواصل طريقها تحت راية "الاقتصاد الحر"، وابتعـد شـيئًا فشيئًا عن نسق القيم المفترضة في "الإنسان الشيوعي".

في تنظيم الاقتصاد والمجتمع، وفي العلاقة بين الـدخول والطبقات، حدثت تغييرات كثيـرة فـي الـدول الصـناعية (رأسمالية واشتراكية)، ولكن نمط الإنسان والحضـارة لـم يتغير عما كان، بل قد نقول إنه تدهور مع التقدم الهائل فـي قوى الإنتاج، ولذا تصاعدت الدعوة من جديد إلى نقـد هـذا النمط من داخل المجتمعات الغربية. ليس فقط مـن زاويـة تبديد الموارد أو تخريب البيئة أو الفوارق الطبقيـة، ولكـن أيضا كنمط حضاري تحركه كلية النفعية والتسابق المجنـون لزيادة الإنتاجية (بغض النظر عن القيمة الفعليـة للمنـتج)، واللهث خلف أوجه الاستمتاع الحسي والاستهلاك المادي. إن الانتقادات المتصاعدة من داخل النمط الحضـاري الغربـي، تعترف بأن هذا النمط عصف بطابع الإنسانية في العلاقات، وجردها من مضامين الرحمة والتكافل والإيثار والتضـحية لهدف نبيل. وهؤلاء النقاد لهم أصول مختلفة، وكثيرون منهم لا يطالبون بتعديل هذا النمط كمجرد نصح وإرشاد، ولكـن باعتبار أن التعديل أصبح نتيجة يتطلبها منطق مجتمع الوفرة بإمكانياته الإنتاجية الهائلة، وهذه عودة إلى مـاركس بشـكل أو آخر. وفي الدول الاشتراكية تشير بعض الدراسات إلـى

نفس الأمل، بنفس المنطق؛ أي من خـلال الثـورة العلميـة والتكنولوجية ونتائج هذه الثورة في التنظيم الاجتماعي، وفي نسق القيم (ضمن البناء الفوقي).

(٩) ونحن نعتقد بوجود رابطة منطقية وواقعية بين مرحلـة النمو الاقتصادي في الغرب، وبين إمكانيـة التعـديلات المطلوبة في النمط الحضاري، ولكننا لا نستنتج من ذلك أن التوصل إلى هذه التعديلات حتمي – كما فعل ماركس – فقد يتعذر التعديل الكبير – في كل المجتمعات الغربية أو بعضها – في الوقـت المناسـب، لسـبب أو آخـر. والتعديل المطلوب هو – في كل الأحوال – معركة قاسية ينبغي على المجتمعات الغربية أن تخوضـها باعتبارهـا معركة متميزة، رغم ارتباطها بإحداث تغييرات ملائمـة في كافة الممارسات داخل المجتمع، وقد يؤدي فشلها إلى انهيار كل النمط، وبكل منجزاته العلميـة والاجتماعيـة الكبيرة. ولكن سواء نجحت هذه المجتمعـات أو فشـلت لاستعادة ما فقدته أثناء الثورة الصناعية البرجوازية، فإن من واجبنا في الشرق أن نستخدم مدخلاً مختلفًـا للبعـث والنهضة، ونجاحنا في الاحتفاظ بالجوهر الإيجابي لتراثنا

الحضاري القائم على التوازن بـين الجوانـب الماديـة والمعنوية، وإقامة مجتمع متقدم اقتصاديا في هذا الإطار هو إسهام فعلي لتقويم النمط الغربي (من خلال التـأثير بنموذج ناجح) وهو إسهام بالتالي في تطـور البشـرية بشكل عام. إن هذا الكلام - إذا استطردنا وتعمقنـا فـي بحثه - لن يبدو كموضوع إنشائي، ولكن قد يبدو كبيـرا على من كان في مثل حالنا. والحقيقة أنه ليس كـذلك إلا بمقدار اعتبارنا للتنمية الاقتصادية المستقلة مهمة يستحيل علينا تحقيقها، لأن القضيتين مرتبطتـان، وكمـا يعتبـر الاستقلال الحضاري كلاما فارغًا بدون أساس اقتصادي متين، يعتبر تحقيق تنمية اقتصـادية مسـتقلة وأصـيلة محاولة عرجاء بدون استقلال حضاري.

لقد ذكرنا أن التنمية المستقلة تتطلب - في التحليل النهائي - نمطًا استهلاكيا ملائما، يتقبله المجتمـع بفئاتـه الوطنيـة المختلفة (بند ٥ - و). ومفهوم أن تحديدنا لما نعتبره نمطـًا ملائما يتفق تماما مع الحاجات الأساسـية لا تعنـي عنـدنا المساواة في الدخول أو في ملكية الأصول. وما ذكرناه مـن

محددات ثلاثة متكاملة لنمط الاسـتهلاك يصـيب أصـحاب الدخول الأعلى على النحو التالي:

- التوجه العام لإشباع الحاجـات الأساسـية والفعليـة، وللهجوم المباشر (وبتركيز خاص) على مواقع الفقر الأشـد، يؤدي إلى تقارب مستويات وأنماط الاستهلاك؛ أي إلى خفض تطلعات الفئات المتميزة إلى مستويات بالغة الارتفاع، وأنماط بالغة التعقيد.

- مستوى القوى الإنتاجية المتاحة يعني ربط مدى ونمط التطلعات الاستهلاكية بمستوى الإمكانيات المحلية، فالتطلعات لمستويات وأنماط استهلاكية معينة لا تكون مشـروعة لكـل فئات المجتمع- وعلى رأسها الفئة المميزة من حيث الـدخل والملكية – إلا بمقدار ارتباطها بهذه الإمكانيـات، وبمقـدار توسعها، وهذا المحدد يفرض سقفًا آخر (منخفضا من الناحية العملية) على كم ونوع الاستهلاك الذي تتطلـع إليـه الفئـة صاحبة الدخل الأعلى، ولفترة طويلة نسبيا بحساب الأفراد.

- تنمية النمط الاستهلاكي (نوعيا) وفْق معايير مسـتقلة، يتعارض مع ثقافة أجيال هذه الفئة صاحبة الـدخول العليـا، ومع ما أدمنوه من عادات معيشية واستهلاكية.

ولولا تكامل المحددات الثلاثـة، لأصـبح المحـددان (أ) و(ب) مجرد مطالبة للفئة المتميزة بالصبر وضـبط الـنفس لفترة ما. وهذا مطلوب. ولكن اختزال المسـألة إلـى ذلـك لا يضمن النتيجة أمام الضغوط الخارجية، وأمام المغريـات الممثلة في نمط الاستهلاك المستورد. ولـذا يمثـل ارتبـاط العامل (ج) بالمحددين الآخرين دعما بالغ الأهمية. فالمحددان (أ) و (ب) يطرحان سؤال: متى نستهلك (س)؟ ولكن المحدد الأخير يطرح سؤالاً مختلفًا تماما وهو: لماذا نسـتهلك (س)؟ وهو سؤال صعب، ولكن مجرد طرحه على نحو جاد يتـيح جوا يسمح بالصبر وقبول التضحية.

وكي ندرك خطورة هذا السؤال، ينبغي أن نتذكر أن غرق شعوب الشرق عامة في التبعية وصل إلى حد أننا لـم نعـد نجسر على أن نلبس أو نسكن أو نأكل بالطريقة التي تناسب بيئتنا، فرعبنا من الاتهام بالتخلف يدفعنا لأن نلبس ونسـكن بالطريقة التي يعيش بها "أسيادنا" في بيئـة مختلفـة. هـذه المسألة نتصور أنها بسيطة، أو لأننا اعتدناها لم تعـد تثيـر انتباهنا، ولكن دلالتها الحقيقية في منتهى الخطورة. إنها تعني أننا حتى في الأمور الحسية لا نملك أن نقرر لأنفسنا. لم يعد

الفرد منا يجسر على التساؤل – ولو بينه وبين نفسه حول ما إذا كان الجلباب أنسب لجونا الحار أو البدلـة علـى الـنمط الأوروبي (بل لا يتجاسر على التساؤل حول مـا إذا كـان ضروريا أن تكون الجاكيت مفتوحة من الخلف عـام ١٩٧٩ أو لا!)، كذلك لم يعد هناك من لا زال يملك الجـرأة علـى التساؤل حول لماذا الكرسي بدلاً من الجلوس علـى الأرض؟ لست طبعا ضد احتمال أن نفضل البدلـة أو الكرسـي (وإن كنت شخصيا لا أرى ذلك) ولكن فارق كبير جدا جدا بين أن نتخذ القرار بعد بحث مستقل حول الأنسب، وبين أن نتخـذ القرار على ضوء التسليم بعجزنا الدفين عن تحديد ما يلائـم وما لا يلائم، وبسبب الرهبة من نظرة الأجانب المسـتنكرة لتمردنا على ما قرروه، حتى إذا كان القـرار فـي أمـور المعاش اليومية التي لا تحتاج لخبير يدلنا على ما يريح فيها وما يشقي.

ينبغي أن نعترف بأن الإحساس بالدونية يتملكنـا تمامـا. نحن مهزومون – بل منسحقون – في أعماقنا، والقدرة على اتخاذ قرار مستقل فيما يتعلق بحاجاتنـا المعيشـية اليوميـة يتطلب ثورة بالغة العمق في نفسية المجتمع والأفراد، وستمتد

هذه الثورة بالضرورة إلى نطاق القرار المستقل حول كيفيـة صناعة ما نحتاجه، وساعتها سنعتز بقدرتنا علـى الابتكـار وعلى التوصل إلى تشكيلة التكنولوجيا التي نراهـا ملائمـة لصنع احتياجاتنا، وما ارتحنا إلى استهلاكه. وسنسعى بـدأب للإجادة، ولن نخجل ولن نصاب بالإحباط الشديد إذا تعثرنـا في المحاولة. وهذه الثورة البالغة العمق لا يولدها، ولا تشمل آثارها، مجرد التمـرد علـى نمـط الاسـتهلاك السـلعي المفروض، فهي بالضرورة في إطار نظرة أشمل إلى نمـط الحياة، أو هي في إطار ثورة فلسفية، أو في إطار ثورة فـي تشكيلة الأفكار والمعتقدات الموجهة، أو في النسـق القيمـي للأفراد. نحن لن نواجه الغرب بأننا سنأكل ونلـبس ونسـكن بالطريقة التي تريحنا نحن، وليس بالطريقة التي تريحه هو، إلا إذا كنا مدفوعين بثقة هائلة في النفس، ثقة بأن قدرتنا على الحكم والتقييم والابتكار لا تقل عن قدرته، ولا يـدعم هـذه الثقة إلا استناد وإيمان بعظمة ما يمثله تـراث الحضـارات الشرقية، وإنجازها التاريخي، وبأننا استطعنا أن نحتفظ حتى الآن بقسم هام من هذا التراث الحضاري الذي فقده هو، أو لم يعرفه؛ أي أننا نملك عناصر تفوق على الغرب، نعتـز بهـا

ونفخر، ونعمل على استمرارها وتطويرها، سواء قبل هـذا أو لم يقبل [١٠١]. إذا تملكتنا هذه الجرأة على مواجهة الغرب، والعين في العين، بأننا نزدري ونسخر من كثير ممـا فـي نمطه الحضاري، وإذا تملكتنا الجرأة على الجهر بأننا نسعى إلى مشروع أفضل، إذا تملكتنا الجرأة على الجهر بذلك، بتحد وبلا استخذاء، بل وبفدائية، نكون قد قضينا علـى عوامـل الهزيمة المنبثة في أعماقنا، وحين ننطلق بعد ذلك في اتجـاه التجدد الذاتي الحضاري، سيكون الجو مهيئًا للسيطرة علـى نمط الاستهلاك الملائم، ولبناء قوة اقتصادية مستقلة، ويصبح الصبر على ضريبة التكافل الاجتماعي – كما في استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية – أمرا محتملاً، ويصـبح الصـبر على ما يفرضه مستوى القوى الإنتاجية مسألة أيسر.. ولعل القرآن الكريم قد عبر عن كل هذا الذي قلناه في أية واحـدة:

﴿إِن ا َ لاَ يغَير ما بِقَومٍ حتى يغَيروا ما بِأَنْفُسِهِم﴾.

إن هدف الاستقلال الحضاري مطلوب – إذن – في حـد ذاته، كضابط وموجه لتطور مجتمعنا، وهو في نفس الوقت شرط هام لصياغة النمط الاستهلاكي على نحو ملائم، وهو

بالتالي شرط هام لمجرد إحداث تنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة (دون أن يعني هذا طبعا أنه الشرط الوحيد).

(١٠) ويساعد في استيعاب تصورنا عن الاستقلال الحضاري – كذروة للتعبير عن استقلال الإرادة – أن نشير إلى نموذجي اليابان والصين، ونكتفي هنا ببعض كلمات عن **التجربة الصينية** باعتبارها التجربة الأحدث. فمحاولة ماوتسي تونج كانت – في تقديرنا – تهدف إلى بعث مركز حضاري مستقل، وصراع التجربة الصينية مع الغرب بشكل عام، ومع التجربة السوفيتية بشكل حاد وخاص، كان في جانب منه صراعا حول قيم حضارية، وحول مواصفات الإنسان المطلوب لبناء المجتمع الجديد. كان اهتمام ماوتسي تونج بقيم الإنسان الصيني واضحا ودائما في كل المراحل[١٠٢]، واستخدم في ذلك كل الآليات التي ابتدعها لإنتاج هذه القيم وتنميتها، بدءا من التوعية (إعادة التثقيف المستمرة) ودورات العمل اليدوي لكل العاملين الذهنيين، إلى جلسات النقد المنتظمة في كل المواقع، وانتهاء بالثورة الحضارية (الثقافية) التي كان يعلن أنه لا بد من تكرارها، تعبيرا

عن الحاجة إلى مواصلة اليقظة والصراع الجماهيري الواسع ضد النوازع التي لا تتوقف لإعادة الرأسمالية، ولإيقاع الهزيمة بالبروليتاريا. إلا أن الحديث عن "الرأسمالية" و"البروليتاريا" كان مجرد استعارة لمصطلحين غربيين، وحفاظًا على صلة شكلية بماركس، فمفهوم الرأسمالية والبروليتاريا لم يكن يرتبط عندهم بعلاقات الإنتاج، وبالتحديد بالموقف من ملكية أدوات الإنتاج، وكما لاحظت روبنسون بحق فإن الطبقة عندهم "تتحدد بحالة ذهنية، وهذه الحالة الذهنية تتكشف في السلوك" [١٠٣]. وبنفس هذا المعيار تحدثت الأدبيات الصينية عن عودة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفيتي؛ وحين ركزت الثورة الحضارية (الثقافية) هجومها على قيادات الحزب القابعة في السلطة وتتخذ مسارا رأسماليا، كان المقصود أن هؤلاء الأشخاص يحاولون تقليد النموذج السوفيتي، لقد حرصت قيادة ماوتسي تونج على شرح خلافها الجذري مع "البناء الفوقي" الذي صاحب التجربة السوفيتية، ولكن مفهوم "البناء الفوقي" عندها مفهوم متميز، وهو يساوي ما نسميه هنا الإطار

أو النمط الحضاري، ولا شك أن هذا المفهوم الحضاري للثورة كان محددا لأهداف التنمية الاقتصادية، وللتنظيم الاجتماعي المصاحب، وقد أسهم هذا المفهوم إسـهاما أساسيا في تحقيق استراتيجية جادة لإشـباع الحاجـات الأساسية، وفي تحقيق نمط استهلاكي مستقل، وبالتـالي في تحقيق أقصى تقارب في توزيـع الـدخول داخـل مجتمع بشري [١٠٤]، لهذا سـجلت الأدبيـات الصـينية (حتى قبل الثورة الحضارية) أن البدء في تنشئة الإنسان الشيوعي، والعلاقات الشيوعية لا ينبغي أن ينتظر حتى التوصل إلى مجتمع الوفرة الاقتصادية [١٠٥] والمقصود أن تنشئة إنسان متوازن، تحركه الحوافز المعنوية إلـى جانب الحوافز المادية (بـل قـالوا بأولويـة الحـوافز المعنوية) مهمة مباشرة [١٠٦]، وهذا المقصود صـحيح من وجهة نظرنا [١٠٧]، ولكن ارتباط القيـادة الصـينية التاريخي بالماركسية، جعلها أيضا تصف هذا الهـدف بأنه إنشاء للعلاقات الشيوعية، وكان طبيعيـا أن يـرد عليهم أغلب الماركسيين في الغـرب (داخـل الـدول الاشتراكية الأوروبية وخارجها) – ولهم حق – بأن هذا

الكلام لا علاقة له بماركس، وبدأ الدارسون الماركسيون المهاجمون للتجربة الصينية يسعون إلى التنقيـب عـن الجذور الحقيقية للأهداف المعلنة، وأثبتوا – دون جهـد كبير – أن ثقافة ماو الماركسية محدودة، وأن أفكـاره تعود في الأساس إلى التراث الحضاري للصين [١٠٨].

والحقيقة أن ماوتسي تونج لم يخف – ومنذ فترة مبكرة – وعيه بالانتماء إلى أمة عريقة، ذات حضـارة، وأن نضـاله يهدف إلى تعديل الأوضاع الاجتماعية في إطار بعـث هـذه الأمة التي "تملك تقاليد ثورية مجيدة، وتراثًا تاريخيا رائعـا (...) إن الصين بلد عظيم (...) وقد شهد تـاريخ حضـارة الأمة الصينية زراعة وصناعة يدويـة اشـتهرتا بمسـتواها الرفيع منذ أقدم العصور، وبرز فيه عدد كبيـر مـن كبـار المفكرين والعلمـاء والمختـرعين والسياسـيين والعلمـاء والعسكريين والأدباء والفنانين، كما أننا نملك تراثًا غنيا مـن الأعمال الكلاسيكية (...) وهكذا فإن الصين إحـدى الـدول ذات أقدم الحضارات المزدهرة فـي العـالم، وإن تاريخهـا المكتوب يعود إلى ما يقارب ٤٠٠٠ عـام " [١٠٩] (١٩٣٩).

ومع تقدم تجربة البناء، وانفجار الخلاف مع السوفييت، لـم

يعد ماو يخفي (أو تبين له) أنه يدعو إلى أمر يختلف فعلاً مع مؤسسي الماركسية، فكتب أن "كلمات لينين (أنـه كلمـا زاد تخلف البلد، زادت صعوبة تحولها إلى الاشتراكية) لـم تعـد صحيحة، فالواقع أنه كلما زاد تخلف الاقتصاد، كان انتقالـه إلى الاشتراكية أيسر ولـيس أصـعب" (١٩٦٠) (١١٠)، وإذا كانت مفاهيم الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية والبروليتاريا – كما شرحناها -، فإن مقصد ماو هنا أن بعث القيم التـي يروج لها، وإنشاء "بناء فوقي" أو إطار حضاري مستقل فـي مجتمع لم تلوثه صراعات الحضارة الغربية يكـون أسـهل. ولكن هذا الكلام يبالغ في دور الأفكار، ويخـرج بـه عـن الحدود التي بينها ماركس ولينين، ولـذا أوضـحت القيـادة الصينية – لكي تريح وتستريح أن ماو قد "طور الماركسـية اللينينية ورفعها إلى مستوى أسمى وجديد تماما" (١١١). وكان كبار المثقفين المعبرين عن اتجاه الثورة، أصرح في الإشارة إلى الأصول الفلسفية في التراث الحضاري للصين، وتحدثوا بوضوح عن استلهام هذا التراث في بنـاء مجتمـع جديـد " ولإنجاز الرسالة العظيمـة التـي وضـعها التـاريخ علـى عاتقه"(١١٢).

وسواء استمرت الصين على نفس النهج وبنفس الإصرار الذي مارسه ماو، أو انتكست جزئيا في الجانب الحضـاري بالذات، فإن مجرد البدء في التجربة على هذا النطاق الواسع كان علامة بارزة وملهمة في تاريخنا المعاصـر، وسـتظل الصين – على أية حال – ورغم أي انتكاس جزئـي، تمثـل توجها نحو استقلال حضاري [١١٣]. وهـذا التوجـه نحـو مشروع حضاري مستقل هو الجوهر الذي ينبغي أن نستلهمه في عالمنا العربي. ولكن مكونات النموذج الحضاري الصيني لا تناسبنا بالقطع، فتراثنا – رغم أوجه القرابـة – يختلـف، والنهضة من داخله تؤدي إلى نموذج مغاير.

(١١) إذا حددنا أن الهدف الرئيسي البعيـد هـو الاسـتقلال الحضاري، وإذا سلمنا بأن تبني هذا الهدف على نحـو جاد يعني ثورة عميقة في كل جوانب حياتنا، فإن كافـة سياسات التنمية لا بد تصمم بحيث تتلاءم مع هذا كلـه، وتحتل التنمية الاقتصادية في ذلـك موقعـا أساسـيا، فالحديث عن مشروع حضاري مستقل يصبح لغـوا إذا لم يكن مدعوما بقـوة اقتصـادية، وتواصـل التنميـة بمعدلات عالمية جزء لا يتجزأ مـن مركـب الهـدف

الرئيسي البعيد، ولكن هذا التصور المتكامـل يتطلـب إعادة النظر في مفهوم واستخدام معيار متوسط دخـل الفرد، وما يشبهه (أي متوسطات الأنصبة الكمية للفرد مـن منتجـات معينـة أو خـدمات)، فهـذا المعيـار لا زال يستخدم – على نطاق واسـع – باعتبـاره أداة القياس الرئيسي للتقدم، وبالتالي يكتسب معـدل النمـو أهميته الكبرى باعتباره وسيلة الانتقال من متوسط دخل أدنى إلى متوسط دخل أعلى، ويتضمن هذا عادة فرض اقتراب بلد ما من امتلاك القدرة الذاتية على مواصـلة النمو، ويتضمن بالتالي أمل تضييق الفجوة (ثم إلغائها) بين مستويات الدخول والمعيشة في الدول "المتخلفة" أو "النامية" وبين الدول "المتطورة". وتضييق الفجـوة ثـم إلغاؤها يساوي في الأدبيـات الغربيـة (فـي الـدول الرأسمالية والاشتراكية) أن عملية "التحديث" والتنمية قد تحققت في جوهرها [١١٤]، وهذا الاستخدام لمتوسط دخل الفرد ولمعدل النمو مرفوض تماما من ناحيتنا، لأنـه لا يتسق مع مفاهيمنا عن التنمية المستقلة، وما تتضمنه من استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

إن متوسط دخل الفرد وفق هدفنا الرئيسي البعيد ليس المعيار الرئيسي للتقدم والتخلف، فالمعيار الرئيسي هو الاستقلال أو التبعية (الاستقلال حضاريا وسياسيا واقتصاديا). وبالتأكيد فإن هذا المعيار الكيفي المركب لا يحمل أناقة وبساطة التعبير الكمي الممثل في معيار متوسط دخل الفرد، ولكن إذا كان المقصود التوصل إلى معيار أصدق دلالة، فإن معيارنا الكيفي أكثر كفاءة في تحديد الفارق الجوهري بين الدول التابعة والدول المستقلة أو الدول المسيطرة، وهو أكثر كفاءة في تحديد الإمكانيات الديناميكية الكامنة في الاقتصاديات المختلفة، ومثال الصين واضح في هذا، فحسب متوسط دخل الفرد تكون الصين أكثر تخلفًا جدا من دولة كالمكسيك مثلاً، وقدرتها على تجاوز التخلف – حتى بالمعنى الاقتصادي المجرد والضيق – أقل، ولا أعتقد (حسب مفهومنا للتقدم. والهدف الرئيسي البعيد) أن الصين أكثر تخلفًا من المكسيك، ولا يوجد في العالم من يعتقد أن ديناميكية الاقتصاد الصيني كانت، أو ستكون، أقل ديناميكية من الاقتصاد المكسيكي [١١٥]. معيار متوسط دخل الفرد أدى إذن إلى استنتاجات خاطئة، ومعيار الاستقلال والتبعية هو

الذي يؤدي إلى استنتاجات صحيحة. نأخذ أيضا مثال اليابان، ففي الفترة ٥٢ – ١٩٥٤ كان متوسط دخـل الفـرد يضـع اليابان (١٩٠ دولار) بعد دول كبور توريكـو (٤٣٠ دولار) وشيلي (٣٦٠ دولار) والملايو (٣١٠ دولار) واليونان (٢٣٠ دولار) وتركيا (٢١٠ دولار). وفي عام ١٩٦٧ كانت اليابان قد سبقت كل هؤلاء (١٠٠٠ دولار بسعر ١٩٦٧) – باستثناء بروتوريكو (١٢١٠ دولار) [١١٦]!.

إلا أن كلامنا السابق يحتاج تحديدا أكثر. فالقول بأن التقدم إلى الاستقلال (بمفهومه المركب) هو المعيار الـذي يعتمـد عليه، يفترض طبعا أن تترجم الخطط المتوسطة والبـرامج السنوية ذلك – وبأكبر دقة ممكنة – إلى مجموعة الأهـداف المرحلية المحددة التي تقربنا من الهـدف الرئيسـي البعيـد (راجع البند رقم ١)، وكلامنا السابق عن متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو في القطاع الاقتصادي لا يعنـي إسـقاط أي أهمية لهذه المعايير في تقييم الأداء الاقتصادي، ولكنه يعنـي أنه حتى في القطاع الاقتصـادي لا تعتبـر هـذه معاييرنـا الأساسية، فمتوسط دخل الفرد ومعدلات النمو لا تعني في حد ذاتها أننا نقترب أو نبتعد عن هدفنا الرئيسي البعيد، فأهم من

ذلك محتوى ناتجنا المحلي الإجمالي ومكونات الزيادة المحققة فيه، وبقدر تحولها إلى ما يلائم نمط احتياجاتنا المستقلة نكون قد اقتربنا من هدفنا الرئيسي البعيد، أيضا لا تحـدد معـايير متوسط دخل الفـرد ومعـدلات النمـو – بـذاتها – مـدى الديناميكية الكامنة في اقتصاد ما، لأن التنبـؤ بهـذه القـدرة لا يحددها – في المقام الأول – عدد المشـروعات المقامـة ونوعية التكنولوجيا المستخدمة فيها، ولكن يحـددها – فـي الأساس – نوع إدارة الاقتصاد القومي، وهل هـي مسـتقلة أو تابعة. وفقط إذا أصبحت التنميـة الاقتصـادية المسـتقلة (المتسقة مع المشروع الحضاري المسـتقل) هـي المعيـار الحاكم لما نعتبره تقدما، وللنجاح والفشل في التنمية، يكتسب متوسط دخل الفرد ومعدل النمو أهميتهمـا الكبيـرة التـي لا تنكر، ففي حالة تنمية مستقلة تكتسب هذه المعايير أهميـة كبرى لقياس التقدم لقوى الإنتاج في اتجاه صحيح، وبالتـالي لقياس التقدم في رفع مستوى المعيشة وِفْـق نمـط الحيـاة المستهدف. إن فيلارد يفرق بين "مستوى المعيشة" و"معيـار المعيشة"، والأول يشير إلى كيف يعيش إنسان فعلاً، والثاني إلى ما ينبغي أن يحصل عليه [١١٧]، وإذا حـددنا المقصـود

بهذين المصطلحين في إطار تنمية مستقلة، فإن معايير متوسط الدخل ومعدل النمو تكتسب صلاحية واضحة في القياس، ونحن نعتقد أن ممارسة استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (في إطار تنمية مستقلة) يضمن تحقيق تنمية لقوى الإنتاج بمعدلات سريعة ومنتظمة (بشكل عام) وهذا هام، ولا بد من متابعته بحرص؛ إذ بدون ذلك تكون الاستراتيجية حاملة لعوامل هزيمتها من داخلها. إن جلال أمين يقول إن بعض أنصار التركيز على إشباع الحاجات الأساسية قلبوا الأمر رأسا على عقب "فبدلاً من أن يكون هذا الإشباع هو هدف التنمية، أصبحت ميزة هذا الإشباع هو رفع معدل النمو، وكأن إشباع الحاجات الأساسية هدف يحتاج إلى الاعتذار، ولا يكون له مبرر إلا إذا ثبت أثره في زيادة الناتج القومي الإجمالي" [١١٨]، إلا أن المسألة ليست اعتذارا، ولكنها حرص على استمرار الاستراتيجية قابلة للتشغيل. فالدعوة لمحاربة الفقر، وتوصيل الخدمات الصحية والتعليمية للكافة ليست دعوة جديدة، وعلى طول التاريخ البشري كان هناك من يطلب ذلك، ولكن كان ركود الاقتصاد يعوق تحقيق هذه الدعوة التي كانت تعني أن يقتسم الجميع الفقر طوال القرون،

وهذا أمر لم يكن مقبولاً أو ممكنًا، وبالتالي كـان حتمـا أن ينقسم المجتمع إلى طبقـات، وأن تسـتأثر القلـة بالفـائض الاقتصادي (المحدود)، تاركة الغالبية عند مسـتوى الكفـاف أو دونه، رغم أي إدانات أخلاقية. إن هذا التفسير للانقسـام الطبقي قدمه ماركس وإنجلز، وهو صحيح – في اعتقادنا – وقد استنتجا من ذلك أن ديناميكية الثورة الصـناعية، ومـا تحققه من وفرة ستقضي على الأساس الموضوعي للانقسـام الطبقي، وقد أشرنا إلى أن استنتاج مـاركس لا يخلـو مـن منطق (بند ٧)، وخاصة في مجال إعادة توزيع الناتج علـى نحو أكثر عدالة بين مختلف الفئات الاجتماعية (دون أن يعني هذا حتمية تعديل الإطار الحضاري وانتهاء التمايز الطبقـي أو التمايز بين الأفراد تماما أو انتهاء الدولة)، ولكن السـؤال الآن هو: هي ينبغي أن تنتظر المجتمعات الشـرقية تحقـق الوفرة لكي تبدأ مهامها في إعادة التوزيع، وبناء قيم نبيلـة؟ وواضح من تبنينـا للاسـتقلال الحضـاري منـذ البدايـة، ولاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، أننا نجيب على هذا السؤال بالنفي، ولكن هذه الإجابة تظل في إطار قانون ميـل المجتمعات الفقيرة إلى الانقسام الطبقي الحاد (والمدعوم فـي

عصرنا بإغراءات وضغوط خارجية شديدة)، ولولا ديناميكية التنمية المستقلة الواعدة برفع مستوى المعيشة لكافـة فئـات المجتمع بدرجة محسوسة، خلال جيل واحد، لكان صعبا جدا أن تعتبر استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية قابلة للتشغيل. إن الاستراتيجية تتطلب – كما قلنا – إيمانًا برسالة عظيمـة تدفع أصحاب التطلعات إلى التضحية، وهذا شـرط لتشـغيل الاستراتيجية، ولكننا نضيف هنا أن اشتمال هـذه التضـحية على التخلي عن المزايا الكبيرة في نمط الاستهلاك والحيـاة، كان من المستحيل – رغم ذلك – استمراره، لولا الوعي بأن هذه التضحية موقوتة. إن الاستراتيجية تُمثل بالفعـل أهـدافًا مطلوبة في حد ذاتها – بالنسبة لعدد محدود مـن المفكـرين الزاهدين المتجردين، ولكن ربـط نجاحهـا والإقنـاع بهـا بمعدلات التنمية، شرط استقرارها واستمرارها على نطـاق المجتمع.

وحتى بالنسبة لقضية الفجوة بين متوسـط دخـل الفـرد عندنا، وعند الدول المسيطرة، تكتسب هذه المعـايير أهميـة كبيرة (إذا تحقق شرط التنمية المستقلة) ضمانًا لاسـتمرارنا في تشغيل استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية. إننا نسـقط

الدلالة التفصيلية (أو الكمية) لحجم الفجوة التي تفصل الدول التابعة المختلفة عن دول الشمال (نظرا للعيوب الفنية العديدة التي تصاحب احتساب متوسط نصيب الفرد) [١١٩]، ولكننا نهتم بالدلالة العامة لوجود فجوة تعكس تفاوتًا حادا في القدرة الاقتصادية؛ أي أننا نستفيد من هذه المعايير باعتبارها مؤشرا لحالة كيفية خطيرة [١٢٠]، وليست القضية أننا نسعى إلى سد هذه الفجوة بأي ثمن [١٢١]، وليست القضية أننا نتطلع إلى نمط الاستهلاك والحياة في الشمال، ولكننا نقلق قطعا مما تعنيه هذه الفجوة الهائلة من التفوق العلمي والتكنولوجي الكاسح الذي يملكه الشمال. فالحرص على نمط حياة مستقل، أو على مشروع حضاري مستقل، لا يقلل أبدا من الحرص على امتلاك كل المعارف العلمية الحديثة، وعلى سد الفجوة في هذا المجال بالذات، وبأقصى سرعة ممكنة، فالتنمية الاقتصادية المستقلة يستحيل استمرارها بدون هذا المسعى لكسر احتكار المعرفة العلمية، إن أهدافنا من البناء الاقتصادي تختلف عن أهل الشمال، وأولوياتنا تختلف أيضا حسب هذه الأهداف، وحسب مستوى القوى المنتجة، وكل ذلك يتطلب نظرة مستقلة في ابتكار واستخدام التكنولوجيا

الملائمة، ولكن ينبغي في كل الأحوال أن نستهدف الوصول إلى المستوى التكنولوجي الذي يمكننا من إنتـاج أي شـيء نحتاجه لإشباع حاجاتنا المسـتقلة المتناميـة، أو للـدفاع – عسكريا – عن مشروعنا الحضاري ضد الهجمات الخارجية المحتملة، وليست في حاجة إلى التأكيد بـأن هـذا المنطلـق لا يتنافى – بل يتطلب – متابعة إيجابية (أي نقدية) واستيعابا لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية في الغرب، ولكـن هـذه معركة ضارية، ليس فقط ضد العمالقـة المحتكـرين لهـذه البضاعة، ولكن أيضا ضد مخاطر الانبهـار، والاستسـلام لموقف الاستيراد البليد.

وخلاصة القول إننا ندرك أهمية معيار متوسط دخل الفرد ومعدل النمو، ولكن فقط لخدمة مشروعنا الحضاري وتنميته الاقتصادية المستقلة، وليس على حسـاب هـذا المشـروع. ونشير في هذا السياق إلى أنه ينبغي ألا ننزعج كثيرا إذا أدى هذا التصور – في سنة أو أكثر – إلى خفض معدلات النمو، ونشير هنا أيضا إلى مثال التجربة الصينية، فقـد التزمـت التجربة – في عهد ماو – بهذا الموقف، فسعت إلى تحقيـق معجزة" في معدلات النمو الاقتصادي (وإلى حد الشطط فـي

بعض الأحيان، على ما يبدو، كما في فترة القفـزة الكبـرى للأمام) ولكن هذا السعي المشروع ظل محكومـا بمتطلبـات الاستقلال الحضاري والسياسي. وخلال الثورة الحضارية، لم يتردد ماوتسي تونج أمام احتمال تدهور معدلات النمو مـن أجل إحياء البعد الحضاري. ولكن ظل الحصاد النهائي لكـل ذلك أن التجربة الصينية تمكنت من تحقيـق أعلـى معـدل للزيادة في متوسط دخل الفرد خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٥ (٤,٢%)، بالمقارنة مع الدول التابعة الكثيفة السكان، وحتـى إذا اعتمدنا على بيانات البنك الدولي، فإنه لا يخـل بالهيبـة والمكانة الصينية أن يكون معدل النمو الصيني المرتفع أقـل من معدلات النمو التي تحققت خلال الفترة نفسها في تايوان أو كوريا الجنوبية أو هونج كونج أو جامايكـا [(١١٥)]، فهـذه التجارب نماذج لنمو تابع ومشوه، والتجربة الصينية – بمعدل أقل – نموذج لنمو مستقل وأصيل.

(١٢) كيلا نخدع أنفسنا، ينبغي أن نعترف بأن تشغيل نموذج الاستقلال، على النحو الذي حددناه، وشاملاً استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، يعتبر أمرا بالغ الصـعوبة، فالنموذج يفترض مواجهة لا تهدأ ضد قـوى كبـرى،

مواجهة حضارية وسياسية واقتصـادية، وقـد تكـون عسكرية، ولكن هذه المواجهة – على ضراوتها – هي "الجهاد الأصغر"، فهي حرب ضد أعداء خارجيين لهـم أبعاد محسوسة، ومؤسسات متميـزة، ولهـم مصـالح واضحة تتعارض مع مصالحنا تعارضا جذريا. ونفـس الشيء يقال عن مجاهدة الفئات الاجتماعية التي تـرتبط بالأعداء الخارجيين، والتي تمثل كيانًا غريبا مشـوها، فكل هذا أمره سهل نسبيا، ويمكن حشـد كـل القـوى الوطنية في مواجهته، وبمعنويات عالية، أمـا "الجهـاد الأكبر" فعلاً فهو "جهاد النفس"، الذي يزيد من صعوبته أن العدو قد تغلغل وأصبح قابعا بالفعل داخل نفوسـنا، ممثلاً في نمطه الاسـتهلاكي والحضـاري. فصـفحة المستهلكين، وخاصة أبناء ما يسمى بالطبقة المتوسـطة (أو القطاع الحديث. لا فرق) ليست بيضاء بغير سوء، نكتب عليها ما شئنا، فهناك عادات تشكلت وأصـبحت حقيقة مادية تصعب زحزحتها (ولا نقول إزالتها)[١٢١]، وقد حرصنا على الإشارة – أكثر من مرة – إلى أنه لا يكفي أن يبدو نموذج ما متسقًا منطقيا لكي نقبله، فإن لم

يكن النموذج قابلاً للتشغيل في الحياة الواقعية يصبح الجهد في بنائه مجرد رياضة ذهنية عقيمة، فهل يمكن تغيير البشر من الأعماق؟ إن القول باستحالة ذلك يعني أن النموذج بالفعل غير قابل للتشغيل، ولكننا نعتقد حقيقة بإمكان هذا التغيير، إذا لم نقسم تقديراتنا على أساس الحسابات العادية لعالم الاقتصاد أو الاجتماع. إننا نعتقد بإمكان التغيير، وفي ذهننا عجز العقول الإلكترونية عن حساب طاقة الشعوب في لحظة مواجهة تاريخية، ولا شك أن تحقيق نهضة حضارية هو من اللحظات التي لا تخضع للحسابات التقليدية، ومع فرض توفر هذه اللحظة، فإن مهمة الباحث أن يحاول تحديد تصور للعوامل الأساسية التي تضمن نجاح هذه اللحظة، وتضمن استمرار تشغيل النموذج حتى يحقق هدفه الرئيسي البعيد.

لقد تناولنا أثناء سردنا السابق بعض هذه العوامل، فقلنا إن تبني استراتيجية لإشباع الحاجات الأساسية عامل هام. وربطنا هذه الاستراتيجية بهدف الاستقلال الحضاري؛ أي أصبح هذا الاستقلال (بمفهومه المركب) هو الهدف الرئيسي

البعيد، وإذا كان الإيمان بهذا الهدف من الأعمـاق، وبتـوتر عال، يشيع الجو المناسب للإنطلاق، فإن المطلوب حـرص على استمرار درجة الحرارة المرتفعة، لكي يتواصل تولـد القوى الكافية للاستمرار، وفي هذا الإطار نشير إلى العامـل السياسي، فلن يكون النموذج قـابلاً للتشـغيل إلا بضـمان ممارسة سياسية مناسبة.

وبداية نقول إن هذا المشروع لن يشق طريقـه الـوعر، ووسط أعداء من كل نوع، إلا إذا توفرت زعامة وقيادة على قد المهمة. هذه القيادة لا بد تملـك إيمانًـا بالهـدف وإرادة حديدية، وتملك الوضوح النظري، والكفاءة السياسية اللازمة لإدارة الصراع ولاتخاذ قرارات رشـيدة بـين المتغيـرات المتنوعة والسريعة. وهذه القيادة ليست مجرد فرد أو بعـض أفراد (رغم الأهمية الحاسمة للأفراد الموهوبين) إذ ينبغي أن يرتبط الرأس بحزب يستقطب عددا كافيـا مـن العناصـر الديناميكية المؤمنة بالهـدف الرئيسـي البعيـد، وبمجمـل التصورات الاستراتيجية الملائمة لتحقيقه، وقادرة على حشد قوى الشعب المنظم حولها، وإطلاق مبادراتـه. ولا بـد أن تبتدع كل الآليات المؤدية لأن يكون مثل هذا الحزب منظمـا

تنظيما جيدا، ومحصنًا ضد المؤثرات الخارجيـة التـي قـد تحرفه عن طريقه، والتحصن ضد الأعداء السافرين (عملاء المخابرات الأجنبية وأبناء الطبقات المخلوعة) هـو الأمـر الأسهل، فالأهم والأصعب التحصن ضد ضغوط وإغـراءات بعض القوى "الصديقة" للتساهل في قضية الـنمط المسـتقل للاستهلاك والحياة (جهاد النفس).

وحين يصل مثل هذا الحزب إلى السلطة، فإن نظام الدولة السياسي الذي يتبناه لا نتصور أنه يمكـن أن يقـوم علـى النموذج الغربي في تعـدد الأحـزاب [١٢٢]، وحـين نقـول لا نتصور، فإن هذا يرجع إلى أننا لا نفاضل بـين الأنظمـة السياسية وفْق ميولنا الشخصية، أو وفْق أحكام علـى الـنظم السياسية منعزلة عن طبيعة الوظيفة التي يفترض من النظام السياسي أن يؤديها، وسط تحديات يواجهها مجتمع معين في مرحلة معينة. نحن نحدد النظام السياسي المطلوب وفْق مـا يتسق مع طبيعة الهدف. وإذا تذكرنا صعوبة هذا الهدف، وإن الاقتراب منه يتحقق عبر مواجهات متنوعة ومتصلة، ضـد مؤسسات اقتصادية عملاقة، وضد مؤسسات سياسية وأجهزة مخابرات وتخريب مدربة ومهولة، وأيضـا ضـد أجهـزة

عسكرية جبارة، وإذا تذكرنا كذلك أننا نواجه في الداخل قوى سيستفيد الأعداء من معارضتها، أو تململها من طول الطريق ووعورته. إذا تذكرنا كل ذلك، لن نختلف كثيرا حول طبيعة النظام السياسي الملائم للمهمة. وقـد نضـيف أيضـا أننـا لا نخجل من الاعتراف بأننا متخلفون تكنولوجيـا وتنظيميـا بالنسبة لإمكانيات الأعداء، والتعامل معهم بانفتاح لن يعنـي اختراقًا متبادلاً لصفوفنا وصفوفهم بنفس الدرجـة، فقـدرتهم على اختراق مؤسساتنا ستكون أكبر بما لا يقاس، ولذا فإننـا لا نملك ترف التوسع في تداول وتبادل المعلومـات حـول أوضاعنا وأوضاعهم، ولا نملك فرصة أن نعـالج مشـاكلنا الحساسة وحساباتنا الأساسية علنًا، إلا إذا كنا نقصد تسـهيل مهمة الأعداء.

إن قبولنا لنظام سياسي ثـوري لـه هـذه الصـلاحيات والمواصفات، ليس مجرد انحياز لأسلوب في الحكـم لأنـه حسن أو سيئ في حد ذاته، ولكـن دعوتنـا لهـذا النظـام مشروطة ومشروعة بقدر ارتباطها بمشروع متكامل لتحقيق الاستقلال. وقد يبدو هذا النوع من الممارسة السياسية مشابها لتجربة الدول الاشتراكية الثورية، وهذا صحيح إلى حد مـا.

وقد سبق أن أوضحنا أن البحث العلمي حول المبادئ الضرورية لإحداث تنمية، أي تنمية، كان لا بد وأن يستفيد فائدة كبرى من التجارب الناجحة للدول الاشتراكية، والبحث – عند مستوى أقل تجريدا – أي حول تكامل هذه المبادئ داخل نموذج تنمية مستقلة، لا يمكن إلا أن يستفيد من الجوهر الإيجابي للتجارب العملية السابقة في تحديد مفهوم هذه المبادئ، وفي التعامل معها على نحو يؤدي إلى هدف الاستقلال. ونشير هنا – بشكل خاص – إلى التجربة السوفيتية في مراحلها الأولى للتنمية (التي تشبه مرحلتنا الحالية إذا بدأنا المسيرة، وإلى التجربة الصينية. وهذه الاستفادة لا تعني بالقطع التقليد، وهي لا تغني أيضا مجرد مواءمة adaptation تلك التجارب لظروفنا الخاصة، فالمواءمة قد يفهم منها الاستخدام المعدل لخبرة الممارسة العملية المباشرة داخل المجتمع السوفيتي أو المجتمع الصيني، وليس هذا هو المقصود، فالاستفادة التي ننشدها تتطلب جهدا نظريا لاستخلاص الجوهر القابل للتعميم، وهو – في نطاق هذه الفقرة مثلاً – حول ضرورة إنشاء دولة قوية ذات صلاحيات مركزية واسعة، يقودها حزب سياسي

قادر على تحقيق تحولات ثورية عميقة في كافـة أوضـاع المجتمع، هذا الجوهر هو ما نستفيد منه في عمليـة التجـدد الذاتي لتحقيق هدف حضاري مستقل ثوري؛ أي هدف يختلف كثيرا أو قليلاً عن أهداف التجارب الأخرى [١٢٣]، وغني عن البيان أن البحث النظري حول جوهر النظام السياسي الملائم (استخلاص المفاهيم، وترابطها في نظرية سياسية) لا تمثلـه الجملة السابقة، فهي مجـرد إشـارة إلـى طبيعـة البحـث المطلوب، وهذا البحث يمتد بالضرورة إلى العوامـل التـي تؤدي إلى تشويه الممارسة السياسية بإساءة استخدام السلطة، وإلى تفاقم البيروقراطية التي تشل المبـادرات وتحـد مـن الإبداع، وكل هذه الامتدادات على صلة عضـوية بمختلـف الممارسات الأخرى (الحضارية والاقتصادية والاجتماعية).

(١٣) إلا أن هذه الجهود النظرية المقيدة – هي بالضـرورة على مستوى مناسب من التجريد – ولا بد أن تصاحبها مهمة نظرية – لا تقل مشقة – من أجل دمج المتغيرات المحلية الخاصة (التي استبعدت عند محاولة التوصـل إلى مفاهيم عامة، أو إلى الجوهر المشترك بين مختلف التجارب، وأيضا لمراعاة الشكل الخاص الـذي تتخـذه

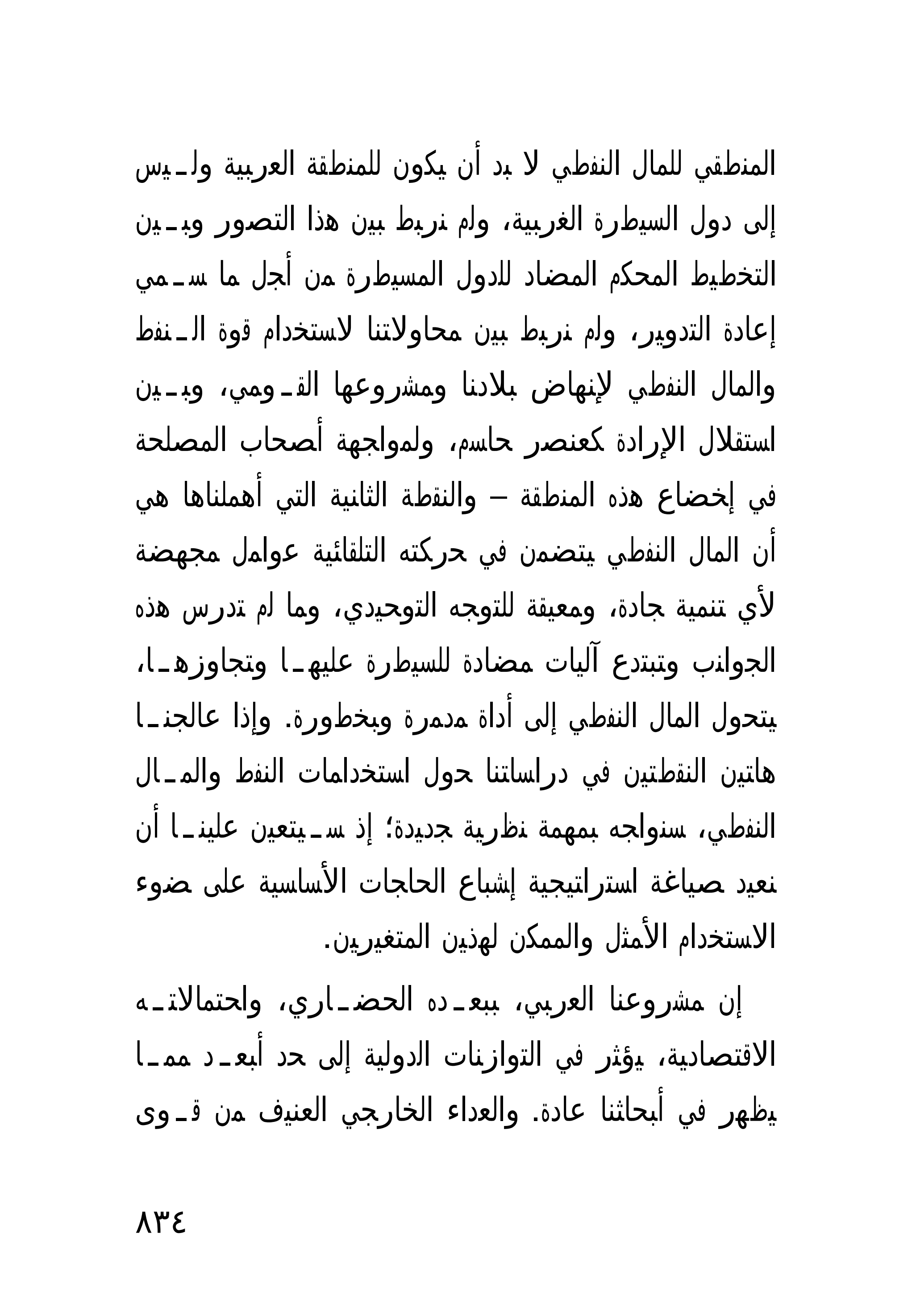
المتغيرات المتفاعلة، وذلك كي نصل إلى نموذج قابـل للتشغيل فعلاً في منطقة محددة، كالمنظمة العربية مثلاً.

نشير باقتضاب هنا إلى التحويرات الأساسية التي نراهـا ملائمة وضرورية لكي يكون النموذج قـابلاً للتشـغيل فـي منطقتنا.

ونبدأ بأن مشروع التنمية المستقلة – على النحـو الـذي عرفناه – يبدو متعذرا بالنسبة لأي قطر عربي علـى حـدة، ولنفس الأسباب التي دعـت المـروجين للتنميـة المسـتقلة ولاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، إلى الدعوة "للاعتماد الجماعي على الـنفس"، ولمشـروعات التكامـل الحاجـات الأساسية، إلى الدعوة "للاعتماد الجمـاعي علـى الـنفس"، ولمشروعات التكامل الإقليمي، بهدف تطبيـق نـاجح لهـذه الاستراتيجية. إلا أن المطروح فـي منطقتنـا (أو هـذا مـا نفترضه) ليس مجرد قدر من التكامل في تجمع إقليمي، (وهو ما يترتب على تحديد الهدف الرئيسي البعيد لأي قطر عربي بمجرد تحقيق الاستقلال القطري سياسـيا واقتصـاديا). إن المطروح في منطقتنا هو توحيد قومي يتم من خلاله ولدعمه توحيد اقتصادي، وباتجاه الاستقلال الحضاري.

إن توحيد الأقطار العربية بعد تعميق التجزئـة، ونشـأة مصالح ومؤسسات معيقة، هو تحد من نوع صعب وفريـد، ولكن الإصرار على التوحيد العربي هو الذي يسمح لطموحنا أن يتطلع إلى تحد للحضارة الغربيـة، ومنافسـة التجـارب الدولية الكبرى لإحداث تنمية متكاملة ومسـتقلة والاسـتقلال الحضاري للأمة العربية لا يمكن إلا أن يكون امتدادا متجددا لتاريخها وتراثها العظيم، تراث الحضارة الإسـلامية، التـي شادها كل أبناء المنطقة على اختلاف أديانهم.

إن مسيرتنا في التنمية الاقتصـادية المسـتقلة والموحـدة ينبغي أن يحكمها استقلالنا الحضاري (بمضمونه الإسـلامي في المنطقة العربية على وجه التحديد) ولكن هناك متغيـران هامان يؤثران بالضرورة تأثيرا أساسيا على أوضاع المنطقة وعلى مستقبل التنمية، وهما: النفط والمال النفطي إن هـذين المتغيرين لا يمكن أن تتجاهلهما استراتيجية التنمية فـي أي قطر، أو في المنطقة ككل. وقد يبدو أن هذا الموضوع قد قتل بحثًا، وهذا صحيح، ولكن بعيدا عادة عن نقطتين جوهريتين: النقطة الأولى أننا بحثنا موضوع النفط والمال النفطي بمعزل عن نموذج الاستقلال، وتصـورنا رغـم ذلـك أن التوجـه



المنطقي للمال النفطي لا بد أن يكون للمنطقة العربية وليس إلى دول السيطرة الغربية، ولم نربط بين هذا التصور وبين التخطيط المحكم المضاد للدول المسيطرة من أجل ما سمي إعادة التدوير، ولم نربط بين محاولاتنا لاستخدام قوة النفط والمال النفطي لإنهاض بلادنا ومشروعها القومي، وبين استقلال الإرادة كعنصر حاسم، ولمواجهة أصحاب المصلحة في إخضاع هذه المنطقة – والنقطة الثانية التي أهملناها هي أن المال النفطي يتضمن في حركته التلقائية عوامل مجهضة لأي تنمية جادة، ومعيقة للتوجه التوحيدي، وما لم تدرس هذه الجوانب وتبتدع آليات مضادة للسيطرة عليها وتجاوزها، يتحول المال النفطي إلى أداة مدمرة وبخطورة. وإذا عالجنا هاتين النقطتين في دراساتنا حول استخدامات النفط والمال النفطي، سنواجه بمهمة نظرية جديدة؛ إذ سيتعين علينا أن نعيد صياغة استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية على ضوء الاستخدام الأمثل والممكن لهذين المتغيرين.

إن مشروعنا العربي، ببعده الحضاري، واحتمالاته الاقتصادية، يؤثر في التوازنات الدولية إلى حد أبعد مما يظهر في أبحاثنا عادة. والعداء الخارجي العنيف من قوى

خارجية كبرى، تسانده حقيقة أن منطقتنا تحمل مشـروعين طموحين وليس مشروعا واحدا، فالمشروع الصهيوني يزاحم بعناد وتخطيط مشروعنا العربي، والقوى الخارجية استخدمت وتحالفت مع إسرائيل ضد حركة الاستقلال والتوحيد العربي. والواقع أن منطقتنا لا تتسع لغير مشروع واحد، والتطورات الأخيرة جزء من النكسة العامـة التـي أصـابت المنطقـة، وأعادت وأكدت السيطرة الأمريكية، ولكن سعينا إلى تغييـر هذا الوضع يعني عودة إلى حرب ضروس ممتدة ضد القوى الخارجية، وسندها الرابض المتربص على أرض فلسـطين. إن التهديد المسلح يواجه كل دولة ساعية للاستقلال، ولكـن في حالتنا العربيـة (بأهميتهـا الاسـتراتيجية وبالمشـروع الصهيوني في قلبها) يكون التهديد أكثر إلحاحـا وسـخونة. وهذه المسألة لا ينبغي أن تغفلها الحسابات كي يكون النموذج قابلاً للتشغيل.

***

لا شك أن الجولة التي قمنا بها في هـذا الفصـل كانـت مرهقة، ولكن هذا لا يوجب الاعتذار، فلا بـد مـن معانـاة

فكرية بهدف الاقتراب من الحقيقة، وتلمس الطريق. إن ما يستحق الاعتذار في الواقع هو أننا تناولنا عديدا من القضايا الخلافية دون توسع وتعمق كافيين، وفي هذا لا أدعي أنني أملك إجابة مكتملة لكل الأسئلة التي أثرتها، ولكن حتى في حدود القضايا التي أملك أن أزيد فيها كان يحكمني أنني أكتب فصلاً في كتاب، ولذا فإن حسبي هنا أنني حاولت أن أثير عديدا من الأسئلة، ومشروعا لبعض الإجابات، أرجو أن تثير اهتماما وخلافًا وحوارا، فنحن في مرحلة تتطلب هذه الإثارة، وأرجو أن يتيح لنا مثل هذا الحوار فرصة أن نتوسع ونتعمق فيما أجملناه.

ويحسن في كل الأحوال أن نلخص نتائج دراستنا حسب التسلسل الوارد في هذا الفصل:

(١) بدأنا بأننا نعتقد أنه لا توجد الآن نظرية عامة للمجتمع الإنساني، نظرية على مستوى عال من التجريد، تصلح موجها لدراسة المجتمعات في كل أنحاء الأرض. ينطبق هذا على الماركسية على وجه الخصوص (باعتبارها المحاولة الجريئة في هذا الاتجاه بعد محاولة ابن خلدون)، ولكنه ينطبق

أيضا على النظرية الاقتصادية السائدة في الغرب الرأسمالي (التي انحصرت في مجـال الاقتصـاد ولكن مع زعم بأنها على مستوى مـن التجريـد يخرجها عن مكان معين أو زمـان معـين). إن دراسة المجتمعات الصناعية المتقدمة مسألة هامة بالنسبة لنا، ولكن ينبغي أن يكون المنهج اقترابـا مباشرا من هذه الأنظمة، والاستفادة من محاولات التعميم والتنظير المحدود التي تعكس صورة أدق لطبيعة هذه النظم وعملها.

(٢) منذ الخمسينيات، توالت البحوث التنمويـة حـول كيفية إدخال الصناعة في الدول "المتخلفة". وبعيدا عن النظريات العامة، توصلت الدراسات إلى ستة مبادئ يتفق على ضرورتها للتنمية (أي تنميـة). هذه المبادئ – في تقديرنا – هي:

١- مبدأ المواجهة لحقيقة أن العلاقات مع الدول الصناعية غير مواتية وبسبب التناقض الفعلي في المصـالح بـين الشمال والجنوب. ٢- الاعتماد على النفس بشكل أساسي.

٣- التنمية عملية مركبة. ٤- القفزة الكبيرة. ٥- الـدور المحوري للدولة والتخطيط. ٦ – عدالة توزيع الناتج.

(٣) عند مستوى أقل من التجريـد لاحظنـا أن هـذه المبادئ الستة يمكن أن تنتظم (بمضمون وترتيب معين) في نموذج التنميـة بالانتشـار، (التنميـة التابعة)، أو (وفْق مضمون وترتيب آخـر) فـي نموذج التنمية المستقلة. ويعني هـذا أن مفهـوم التنمية المحدد بالمبادئ السـتة فضـفاض، بـل ويحمل في داخله انقساما حادا إلـى نمـوذجين. النموذج الأول هو السائد عمليا وهو يؤدي إلـى التبعية والتنمية المشوهة (ولذا اقترحنـا تسـمية الدول النامية بالدول التابعة) والنموذج الثاني يلقي مقاومة ضارية من الدول المسيطرة، ولذا لا تقدر عليه إلا دولة مقاتلة، ولكنـه الطريـق الوحيـد والصحيح إلى تنمية جادة متمركزة حول ذاتهـا. إلا أن الخلاص من التبعية وتحقيـق الاسـتقلال عملية تستغرق مرحلة زمنية، ولذا يمكن أن تعبر

عن هذا النموذج بأنه نموذج التبعية/ الاستقلال. ونقصد أنه يقوض التبعية تدريجيا بتنمية مستقلة.

(٤) وأمام الخبرة التاريخية، ومع التسليم بحقائق العلاقات الدولية المعاصرة (التجارة غير المتكافئة – الشركات العابرة للجنسية – الديون الخارجية) يتبنى اقتصاديو الدول التابعة نموذج التنمية المستقلة، وكذلك الاقتصاديون الغربيون (المتحررون من هيمنة المؤسسات الرسمية) والاقتصاديون في الكتلة الاشتراكية. وهذا انتصار على المستوى النظري لن ينعكس ببساطة في واقع الأنظمة الحاكمة في الدول التابعة. ولكن يعني هذا الالتقاء الواسع على المستوى النظري أن أنصار هذا النموذج يمثلون اتجاهات ودرجات متباينة. وهذا صحيح. ولكن يجمعهم أن نقطة البدء عندهم جميعا واحدة، هي ضرورة التخلص من التبعية.

(٥) في إطار نموذج التبعية/الاستقلال، حددنا تصورنا الخاص، فقلنا إن العملية تتطلب تحديد الهدف

الرئيسي البعيد (نموذج المجتمع المستهدف). وهي تتطلب، بل تتعارض مع تقنين إعادة ترتيب الأوضاع الدولية. واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية تصلح مكونًا إنتاجيا مناسبا للتنمية المستقلة. أوضحنا كيف تتكامل المبادئ الستة داخل نموذج التنمية المستقلة. (بمضمون وترتيب معينين، وباستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كمكون إنتاجي). وركزنا بعد ذلك على مبدأ إعادة توزيع الناتج (باعتبارها أحدث المسلمات في أدبيات التنمية)، وأوضحنا أنها لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار تنمية مستقلة، وبالتحديد من خلال استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، التي تضمن ببنيتها تحقيق هذا المبدأ، ولكن في هذه يحسن أن نصيغ التحدي الذي يواجهنا لا على أنه إعادة توزيع الناتج، ولكن تقبل المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة لنمط الاستهلاك الملائم. وتحديد هذا النمط، والالتزام به ليس عملية اقتصادية بحتة، وهو عملية شاقة. ولكنها ضرورة ترتبط بمشروع

إحداث نهضة حضارية مستقلة (أو بمجرد السعي لتنمية مستقلة).

(٦) انتقلنا من ذلك إلـى بحـث هـدف الاسـتقلال الحضاري، وهو نتاج لعملية التجدد الذاتي للأمة، والاستقلال الحضاري (كجوهر للهدف الرئيسـي البعيد) يختلف عن مفهوم التحديث السائد، والذي يعني عادة أن يتحدد هدف الدول "النامية" فـي أن تصل إلى أن تكون نسخة مكررة مـن المجتمـع الغربي والحضارة الغربية. وقد أشرنا في ذلـك إلى فهمنا للتجربة الصينية المعاصرة كتحرك في هذا الاتجاه.

(٧) في إطار الاستقلال بمفهومه المركب، وخاصـة على ضوء مفهوم الاستقلال الحضاري، حـددنا دور معيار متوسـط دخـل الفـرد (والمعـايير المشابهة). لم نستبعد أهميته، ولكن شرطنا فائدته بأن يكون في خدمة مشروعنا الحضاري، وتنميته الاقتصادية المستقلة، وليس علـى حسـاب هـذا المشروع. وفي كل الأحوال، كان طبيعيا أن نسلم

بأن تشغيل نموذجنا (الذي يبدو متسقًا منطقيا) أمر بالغ الصعوبة في الحياة العملية، ولكن التشـغيل ليس مستحيلاً في حالة تـوفر روح عامـة مـن الانبعاث القومي، وقيادة قادرة، وتنظيم سياسـي مناسب.

(٨) لا بد من تقريب هذا النموذج العام للتنمية المستقلة إلى واقع الأمة العربية، أي لا بد مـن مراعـاة الشكل الخاص للمتغيرات المشكلة للنموذج، ولا بد من دمج المتغيرات المحلية الخاصـة بالمنطقـة العربية. ويعني كل ذلـك: الأصـول المتميـزة للحضارة الإسلامية – مشاكل التوحيد القومي بين أقطار عربية قطعت شوطًا في النمو القطـري – المشاكل الفريدة الناشئة عن متغيري النفط والمال النفطي (اجتماعيا واقتصـاديا وثقافيـا) – حـدة التحديات الخارجية (من القوى الخارجية والعـدو الصهيوني) على مشروعنا الحضاري المسـتقل، والتـي تتناسـب مـع النتـائج الاسـتراتيجية، والتعديلات الهامة في توازنات القـوى الدوليـة

(وفي مواجهة العدو الصهيوني بالتالي)، المترتبة على نجاح هذا المشروع.

رابعا: نموذج التنمية التابعة في التطبيـق أو لعبة صندوق النقد والبنك الدولي

إذا استخلصنا من هذا العرض معيارا نقيس به التقدم، وإذا استخدمنا هذا المعيار في تقييم الحالة المصرية يكون بوسعنا أن نسجل أن التجربة الناصرية كانت تمضي في خط قريـب من خطنا المقترح، ولكن كانت قاصرة، سواء فـي صـلابة بنيتها ضد التحديات الخارجية، أو في راديكاليـة ووضـوح توجهها الاستقلالي بمفهومه الحضاري الإسلامي، وما يرتبط بذلك من نمط في الاستهلاك والإنتاج والحياة. ولا نرى داعيا للاستطراد بعد ذلك في التفاصيل الواردة تحت هذين البندين، والتي تتضمن أخطاءهـا فـي إدارة الصـراعات الداخليـة والعربية والخارجية. ولكن يبقى رغم كل ذلك أن الناصـرية كانت في خطها العام، توجها جادا باتجاه الاستقلال، وباتجاه البعث القومي العربي، وانعكس ذلك في سياسـاتها الدوليـة والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. لقد أوضحنا أن تحقيـق الاستقلال عملية ممتدة بالضرورة ومعقدة، وبالتأكيد كانـت

الناصرية خطوة ومحاولة هامة على هذا الطريق، ولكن فـي استشرافنا للمستقبل لا يمكـن أن يكـون الهـدف اسـتعادة الناصرية، ولكن تجاوزها. إن التغيرات التي أصابت المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة (وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) تكفلت بأحداث نكسة خطيرة في التوجه الاسـتقلالي الذي شقته الناصرية في تاريخ مصر والمنطقة العربية. وهذا الكتاب (بفصوله السابقة والتالية يهدف إلى كشف وتحليل هذه العملية (في جانبها الاقتصادي بالذات) ومعيارنا في الحـديث عن النكسة هو معيار الاستقلال/ التبعية. وقد أجزت لنفسـي (في هذا الفصل) أن أطرح عديدا من التصورات في إطـار نموذج التنمية المستقلة، وسأعمد في الفصول التالية – كمـا في الفصول السابقة – إلى الاحتكام إليهـا بشـكل أساسـي، بهدف التوصل إلى تقييم مشترك متقارب لحقيقة ما جرى في بلادنا من نكسة. ووفْقًا لنفس المبادئ سيكون سهلاً علينـا أن نحاكم نظريا، في هذا الجزء الأخير من الفصل، الأطروحات التي تحققت باسمها الردة إلى التبعية، وأقصـد أطروحـات التنمية بالانتشار التي تولي ترويجها وتنفيذها صندوق النقـد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(١) انتهاج بلد ما لسياسة الانفتاح الاقتصـادي؛ أي سياسـة التعامل المرسل مع الـدول المسـيطرة علـى النظـام الاقتصادي الدولي (الرأسمالي بالذات) هو إعلان بقبول وتشغيل نموذج التنمية بالانتشار، فالدولة التابعة تفـتح أبوابها – في هذه الحالة – بزعم أن التقدم الاقتصـادي وما يتطلبه من تغيرات اجتماعيـة وسياسـية وثقافيـة مناسبة، يدخل من الأبواب المفتوحـة وينتشـر، وقـد تضمن عرضنا السابق كشفًا لإفلاس هذا التصور على ضوء الوقائع التي لا تنكر عن طبيعة العلاقات الدوليـة ونتائجها في تنمية الدول التابعة، ولكن يبدو أننا نحتـاج إلى جولة أخرى أكثر تفصيلاً.

ونبدأ بالإشارة إلى ما يسمى بنظرية التجارة الدولية (فـي طبعاتها المختلفة)، فقد احتاجت التجارة الدولية إلى نظريـة خاصة لأن الفكر الاقتصادي الغربي كـان مضـطرا إلـى التسليم بالفوارق الواضحة بين ظروف المعاملات الداخليـة وظروف المعاملات الاقتصادية الدوليـة. وتـرتبط الطبعـة الأولى من النظرية باسم دافيد ريكاردو، فمن خلال تحليلـه للنفقات المقارنة أو النفقات النسبية، توصل إلى أن المنطـق

التلقائي لتوسع التجارة الدولية يؤدي إلى تحقيـق المصـالح المتبادلة لكل أطراف التعامل [١٢٤].

ورغم تميز الموضوع والدراسة النظرية له، كانت نظرية ريكاردو في التجارة الدولية امتدادا لفكرة التـوازن السـاكن (الاستاتيكي) والطبيعي في ظل سوق حر. وقد أشرنا إلى أن تقدم الفكر الاقتصادي – وأكثـر منـه تقـدم الممارسـات الاقتصادية العملية – منذ الثلاثينيات كان في اتجاه التباعـد المستمر عن فكرة التوازن التقليدية (انظر ثانيـا فـي هـذا الفصل). إلا أن التخلي عن امتداد هذه الفكـرة إلـى مجـال التجارة الخارجية، كان أول ما انهار في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. وهذا طبيعي فقد تصدعت النظرية في السوق الداخلي بعد تحديات عنيفة من واقـع النشـاط الاقتصـادي، والتصدع في النظرية الفرعية (أو التابعـة) عـن التجـارة الدولية كان أسرع، لأن التحديات التـي واجهـت النشـاط الاقتصادي خارج الحدود كانت أسبق. إن ميردال يقـول إن فكرة اتساق المصالح كتوجه حتمي "فكـرة جميلـة بالنسـبة لهؤلاء الذين فازوا برقم رابح فـي يانصـيب الحيـاة" [١٢٥] ولا شك أن هذا صحيح، ولذا كان هؤلاء "الفـائزون" خلـف

دعم "المدرسة الحدية" بحيث تحولت النظرية الاقتصادية الغربية إلى عقيدة جامدة، وفقط أمام كارثة الأزمة الاقتصادية انهارت الفكرة المقدسة، فكرة السوق المتجه بتفاعلاته تلقائيا إلى التوازن، فحتى بالنسبة "للفائزين في اليانصيب" في ظل السوق المرسلة (أي الطبقة الحاكمة) أصبح تدخل الدولة أمر حياة أو موت سواء بالمعنى العام (أي منع ثورة عاصفة ضد النسق الاقتصادي الذي يهيمون عليه) أو بالمعنى الخاص (أي تعرض مواقع أصحاب الأعمال الكبرى نفسها للخسارة والإفلاس).

وهذا الموقف: تعرض مصالح "الفائزين" للخسارة الجسيمة، سبق أن تعرضت له الطبقة الحاكمة للنشاط الاقتصادي في البلاد المختلفة عند اتباع مبدأ "التجارة الحرة" مع الأسواق الخارجية، ولذا كان مبدأ حرية التجارة الدولية أول مبدأ تسقط عنه القداسة في النظرية الاقتصادية الغربية. وعلى طول التاريخ (منذ الثورات والتطورات الرأسمالية في الغرب) لم يكن ينادي بالتبادل الحر إلا الدولة التي أثبتت تفوقها، وكانت المطالبة بالتبادل الحر تأتي دائما من مركز القوة ولونيل رابينز كان مجرد مسجل لهذه الحقيقة التاريخية

حين قال إنه من الصعب العثور على حالة واحدة أوصى فيها أحد الاقتصاديين الكلاسيكيين في انجلترا بأنه يجـب علـى بريطانيا أن تضحي بشيء من أجل رخاء بقية العالم، فعندما كانوا ينادون مثلاً بحرية التجارة كسياسة عامة لم يكن ذلـك على أساس أن حرية التجارة شيء لمصلحة العالم، وإنما كان ذلك لمصلحة بلادهم فقط (١٢٦).

لقد أدى هذا الاستنتاج – كما قلنا- إلى الإنكـار المبكـر لمبدأ حرية التجارة الدولية فمن كانوا "فائزين" مـع حريـة الأسواق الداخلية كانوا "خاسرين" من حرية التعامل مع سوق خارجي أكثر تفوقًا، وكانوا بالتالي مبـادرين فـي المطالبـة بتدخل الدولة. لكن لنتوقف مؤقتًا عن متابعة التاريخ الفعلـي للتجارة الدولية.

وبالعودة إلى المناقشة النظرية فإن نظرية ريكاردو عـن التجارة الدولية تعامل الأسواق الخارجية (والأصح أن نقـول الدول) وفْق نظرتها للأفراد في السوق الـداخلي، فالتعامـل المرسل بين هذه الأسواق ينتهي إلى توازن سـاكن يحقـق الإشباع الأمثل لمصالح كل طرف، فكل سوق (أو كل دولة) تحقق مصلحتها بأن تتخصص في إنتاج ما تتمتع فيه بمزايـا

نسبية تمكنها – من خلال التصدير والاستيراد – من تحصيل أكبر منفعة ممكنة (أو أكبر قدر ممكن من القيم الاستعمالية)، وهذا التخصص الذي يحقق مصالح كل الأطراف، ويـوازن بينها بشكل في النهاية التقسيم الطبيعي للعمل الدولي. إلا أن هذا الدور المنسوب للتجارة الدولية، والذي يـوزع الأرزاق بين الدول بالعدل، لا يمكن توقع حدوثه لأن الفروض التـي قام عليها هذا الدور هي ببساطة فروض غير صحيحة. فمن ناحية ليس صحيحا (بشكل عام) أن العملية الاجتماعية – كما يقول ميردال – تأخذ اتجاها طبيعيا وتلقائيا نحو نقطة معينة، يمكن وصفها بصورة أو أخرى بأنها حالة توازن بين القوى المختلفة المتفاعلة. هذا الفرض خاطئ. والصحيح – بالتـالي – أن الميل الطبيعي لحركة السوق المرسلة لا يكـون نحـو خلاق تسوية بين أي طرفين غير متكافئين، وإنما إلى اتسـاع الفجوة بينهما بالضرورة. ينطبق هـذا علـى أثـر السـوق المرسلة في تنمية التفاوت بين الأقاليم المختلفة داخل الدولـة الواحدة، وينطبق أيضا – من خلال التجارة الدولية المرسـلة – على تنمية التفاوت بين الدول غير المتكافئـة. ويسـتنتج ميردال من ذلك أنه "إذا تركنا التجارة الدولية وحركـة رأس

المال دون تنظيم، ستصبح وسائل يمكن عن طريقها أن يؤدي التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى إحداث آثار سـلبية في الدول النامية" [١٢٧]. إن ميردال رفض فكـرة التـوازن الساكن أصلا – وعن حق – ويرفض بالتالي ما يترتب عليها من نتائج، ومنها نظرية التجارة الدولية (التي تأثرت أكثر من أي فرع آخر من فروع النظرية الاقتصادية الغربية بفكـرة التوازن الساكن). ولكن يتأكد الرفض لفرض التوازن الساكن في التجارة الدولية، ويبرر، حين نلحظ أنه يتضـمن فرضـا خاطئًا آخر. فنظرية التجارة الدولية (النفقات المقارنة) تتعامل مع عوامل الإنتاج في بلد ما كما لو كانت كمية ثابتـة عبـر الزمن، وأن المشكلة تنحصر في تأليف المركب الأنسب من هذه الكمية المحددة من عوامل الإنتاج، فالوفرة النسبية لعامل معين من عوامل الإنتاج (في لحظة معينة) كوفرة أو نـدرة رأس المال – ووفرة أو ندرة العمل، توجه كل بلد لتخصص إنتاجي معين (وفْق منطق النظرية) إذ العوامل الأخرى، حتى يكون الإنتاج بنفقة أقل. وهنا نتوقف عند خطورة فرض ثبات كمية عوامل الإنتاج، فواقع الحال أن كميـة هـذه العوامـل أصبحت (بعد الثورة الصناعية) قابلة للتزايد بمعدلات مرتفعة

بفضل التجهيزات الصناعية وما تتضـمنه مـن تكنولوجيـا متجددة ومهارات بشرية مناسبة، وينعكس ذلك في معـدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي بالنسبة للدولة التي تتمكن – لسبب أو آخر – من زيادة عوامل الإنتاج التي تمتلكهـا بمعـدلات عالية. ولذا يكون سمير أمين محقًا حين يشير إلـى أن بـث الديناميكية في تحليل ريكاردو يتطلب محاكمـة الاختيـارات الحالية للتخصص على ضوء تطور النتائج فـي المسـتقبل، فالميزات النسبية المباشرة وِفْق التوازن السـاكن (أي وفْقًـا للنفقات النسبية في لحظة معينة) قد توجه التطـور المقـارن عند طرفي العلاقة في التجارة الدولية "بصورة تجعل الشريك الذي يقبل التخصص في الفروع الأقل ديناميكية خاسرا فـي الأجل الطويل" [١٢٨].

وقد تطورت على أية حال النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية على يد النيوكلاسيك. فريكاردو كان يستخدم مرجعـا يبدو موضوعيا في مقارنة الميزات النسبية لإنتـاج وتبـادل السلع بين الدول المختلفة (أي تحديد قيمة السـلعة بسـاعات العمل الاجتماعي اللازمة لإنتاجها. وقد أخذ مـاركس بهـذا المبدأ في بنائه النظري)[١٢٩]. ولكن هذا المعيـار تعـرض

لانتقادات عديدة من بينها أنه لا يمكن تعيينه عمليا، فاستبدل عند النيوكلاسيك بالنظرية الذاتية في القيمة، وأصبحت الميزة النسبية (أو التكلفة المقارنة) تقاس بالأسعار، وبالتالي أصبح التخصص النابع من نظرية التجارة الدولية (تقسيم العمل الدولي) هو مجرد استجابة مناسبة لمعيار هذه التكاليف المقارنة كما تبدو على لوحة السوق. إلا أن هذا التعديل يعيدنا إلى السؤال عن الآلية الواقعية لتشكيل هذه الأسعار التي تحدد مصيرنا. فهل هذه الأسعار موجه محايد؟ إن الزعم بحياد الأسعار وموضوعيتها هو المسوغ الوحيد المشروع لاحترام توجيهات هذه الأسعار وما تحدده من تكاليف مقارنة. ولكن النظرية الاقتصادية الغربية لا تستطيع أن تزعم هذا الادعاء بعد انهيار نموذجها التنافسي بقيام الاحتكارات، وقد سبق أن أوضحنا أن الأسعار في الدول المسيطرة (الرأسمالية) تحددها الآن سياسة الحكومات والاحتكارات، وحين يطلب منا – باسم النظرية الاقتصادية وفرعها في التجارة الدولية – احترام توجيهات الأسعار لاختيار تخصصنا وأولياتنا في تقسيم العمل الدولي، فإن المطلوب الحقيقي هو أن نحترم التوجيهات الذاتية المتحيزة

لواضعي هذه الأسعار، توجيهات الدول المسـيطرة للـدول التابعة، وقد صممت بالفعل هذه الأسعار دائما بحيث تجعـل التكاليف المقارنة، أو المزايا النسبية، في صـف تخصـص الدول المسيطرة في القطاعات الديناميكية، وتخصص الـدول التابعة في القطاعات الأخرى. لقد كان التقدم التكنيكـي فـي القطاع الثاني (الصناعة التحويلية) أسرع منه فـي القطـاع الأول (الزراعة والصناعة الاستخراجية)، ولكن لم يترتـب على التقدم التكنيكي الأسرع انخفاض أسعار السلع الصناعية بالنسبة لأسعار المواد الأولية كما تـزعم نمـاذج المنافسـة الكاملة في الكتب المرجعية لعلم الاقتصاد، وأدى ذلـك إلـى تشويه وإعاقة التنمية الصناعية في الدول التابعة. لو حدث ما تبشر به النظرية الاقتصـادية لتوزعـت منجـزات التقـدم التكنيكي بشكل متساوٍ على مستوى العالم، ولحدثت بالتالي – من خلال التجارة الدولية – تنمية في كل الأقطـار تتكامـل على أساس التكافؤ. ولكن من قال إن نموذج المنافسة يعكس صورة ما حدث أو يحدث في العلاقات الدولية؟ من قـال إن الأسعار موجه محايد؟ هذا فرض واضح الخطأ وخطير. إن ما حدث نتيجة واقع العلاقات الدولية هو بالتحديد عكس مـا

بشرتنا به الكتب، وحتى مكاسب زيادة الإنتاجية في القطـاع الأول لم تستحوذ عليها الدول النامية، ولكن تم نزحهـا إلـى الدول المسيطرة.

بقى فرض أخير في نظرية التجارة الدولية، وآن لنـا أن نشدد على رفضه، فهو أحق فروض النظرية بالهدم. لقد سبق أن سجلنا مأخذًا عاما على النظرية الاقتصادية فـي الغـرب لأنها تعزل البنية الاقتصادية عـن سـائر البنـى الأخـرى المتشابكة التي تشكل المجتمع، وتجرد الفرد (فـي سـلوكه داخل السوق) من روابطه الطبقية والتاريخية والسياسية، فهذا المنهج – من حيث المبدأ – أمر غيـر مقبـول إلا أن هـذا المأخذ هو أوضح ما يكون فيما يتعلق بالعلاقة بين الـدول. فالعلاقات بين مراكز حضارية مختلفة، وتشكيلات اجتماعية متباينة، لا يمكن أن تختزل إلى نظريـة اقتصـادية بحتـة. فالتجارة الدولية لم تكن أبدا مجرد تبادل للسلع والخدمات، لقد تحقق هذا التبادل باستمرار وتوسع عبر حزمة مترابطة مـن العلاقات، وتشكلت شروط التبـادل دائمـا وفْـق الطبيعـة المتكاملة لهذه العلاقات، وأساسـا وفْـق علاقـات القـوى (بالمفهوم المركب للقوة)، وعلى سبيل المثال فـإن فـرض

تقسيم معين للعمل الدولي يحقق التبعية لم يتحقق فقط بواسطة التجارة الدولية وأسعارها المتحيزة (التـي تتضـمن تعبيـرا اقتصاديا عن توازن القوى)، وإنما استخدمت التجارة الدولية كجزء من غزو سياسي وحضاري، مدعم – فـي التحليـل الأخير – بالقوة العسكرية. وفي الواقع يعتبر رفـض هـذا الفرض (باعتبار التجارة الدولية عملية اقتصادية بحتة) كافيا لهدم أي نتائج تترتب على ما يسمى بنظرية التجارة الدوليـة وكافيا لهدم أي ادعاء بأنها "نظرية علمية".

(٢) من السخف إذن أن تباع لنا أي توصيات من صـندوق النقد أو البنك الدولي على أساس أنها تعبير عن موقـف "علمي". إنه نوع من تصدير الجهل إلى الدول التابعـة، وحديث هذه الجهات عن تحرير التجارة والتعامل الدولي لا يزيد عن كونه سياسة اقتصادية مقترحة، وكأي سياسة اقتصادية ينبغي أن نفتش عن الهدف الحقيقي الذي تسعى إلى الوصول إليه.

إن من يصدرون إلينـا "أيديولوجيـة" التجـارة الدوليـة المرسلة، يعلمون تماما أنهم يتحدثون عن سياسات اقتصادية مناسبة لهدفهم، وليس عن نظرية علمية، ولم يحدث أبدا فـي

ممارساتهم للتجارة الدولية أن صدقوا أنفسهم من طول ترديد الكذبة (كما حدث لجحا). فقد ذكرنا أن نظرية التجارة الدولية كانت أول ما انهار في بناء نظريتهم الاقتصـادية العامـة، وكان أسلوبهم في التجارة الخارجية عبـارة عـن سياسـات اقتصادية متغيرة، مصاغة بعناية لتناسب المصالح الوطنيـة، حسب الظروف السائدة في كل مرحلة، ولم تكن ممارسـاتهم أبدا امتثالاً لنظرية مقدسة، ولذا خضـعت التجـارة الدوليـة للدول الغربية باستمرار لقيود السياسة العامـة والسياسـات الاقتصادية (كما تضعها الحكومات وتهـيمن علـى تنفيـذها الشركات الكبرى)، واختلفت طبيعة القيود من مرحلـة إلـى مرحلة، ومن دولة إلى دولة، ولكنها كانت دائما هناك.

وقد يفيد أن نذكر أن الولايات المتحدة كانـت أول دولـة تنشئ نظام حماية غير عادي في تجارتها الدوليـة، وتعـدل النسق في المراحل المختلفة، ولكنه ظل دائما فعالاً، وبهـدف حماية الصناعة الأمريكية من المنافسة الأجنبية [١٣٠]. وقـد تضمن تقرير للأمم المتحدة (١٩٥٣) فصلاً بعنوان: عقبـات أمام المنافسة الأوروبية في السـوق الأمريكيـة، وتضـمن العرض موضوعات الدعم والتعريفات الجمركية سواء مـن

حيث سعرها أو تعقد إجراءاتها، وغموض الصياغات، واعتبارات الأمن القومي. وأشار التقرير إلى الحالات التي ترتفع فيها التعريفة إلى ٥٠ أو ٧٠ أو ٩٠% [(١٣١)]. وهذه الشكوى الأوروبية كانت في نفس الفترة التي شهدت ضغط الولايات المتحدة لكي تقبل دول أوربا فتح أبوابها للتجارة "الحرة" (أي للواردات الأمريكية)، واستخدمت القروض (المساعدات) في هذا الاتجاه. وصحيح أن الولايات المتحدة عدلت أمام اعتبارات استراتيجية وسياسية عن المضي في فرض "الانفتاح" حسب تصوراتها الأولى، ولكنها ظلت تضغط في اتجاه إلغاء نظام حصص الاستيراد، وللإسراع في إقرار حرية تحويل النقد. وقد شهدت GATT (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) في تلك الفترة خلافات حادة بين الولايات المتحدة وأوربا الغربية (تشبه ما نراه الآن في جولات المباحثات بين الدول المسيطرة والدول التابعة)، وكانت حصيلة التخفيضات المتبادلة لمصلحة الأقوى. إلا أن الدول الأوروبية تمكنت – رغم الضغوط – من تحصين قطاعها الخارجي، فحمت جهودها الداخلية في البناء بإصرارها على استخدام القيود الكمية على الاستيراد

لمواجهة العجز في الـدولار والـذهب والعمـلات القابلـة للتحويل. ولنفس الهدف استخدمت اتفاقيات الدفع الثنائية، ولم تعدل عن هذه السياسات إلا وفق مصلحتها [(١٣٢)]، ومع تغير الظروف. فمع وصول الاقتصاد الأوروبي إلى مستوى مـا قبل الحرب (٤٨ – ١٩٤٩) بدأ العدول عن الاتفاقيات الثنائية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، وألغيت الضوابط الكمية فـي التجارة بين الدول الأوروبية، وفقط في ختام ١٩٥٨ قـررت حكومة أربعة عشر دولة أوروبية [(١٣٣)] حرية التحويل لغيـر المقيمين بالنسبة للمعاملات الجارية. وهذا القصر في حريـة التحويل على غير المقيمين كان يعني الحفاظ على السـلطة التقديرية للدولة في الترخيص أو عدم الترخيص بالمدفوعات التي يطلب المقيمون إجراءها؛ أي احتفظت الدولة بسـلطتها في السيطرة على الصرف المطلوب لإجراء أي نـوع مـن المعاملات، وعلى المدفوعات المطلوب إجراؤها بأية عملـة بالذات. لقد مارست أوربا الغربية إذن كل أنواع القيود على تجارتها الدولية طوال ثلاثة عشر عاما تلت الحرب العالمية، ولم تفتح أبوابها إلا تعبيرا عن سياسة اقتصادية جديدة قدرت أن الظروف تمكن من انتهاجها. وعن دور الولايات المتحدة

في هذه الفترة يقول أستاذ أمريكـي "رسـمي" قريـب مـن الأحداث أنه دور "أصاب الكبرياء، حتى لمن تلقوا المعونـة بعرفان أصيل " [١٣٤]، ولا شك أنه كان صادقًا تمامـا، فقـد صرح في تلك الفترة أحد "العارفين بالجميل" بأن هؤلاء الذين يقولون إن تسلم المساعدات الأمريكية لا يتطلب قبـول كـل أنواع القيود غير المرغوب فيها يخدعون أنفسهم ويضـللون غيرهم، فالمساعدات الأمريكية تحت إشراف مركز رئاسـة أركان الحرب العامة، وتعطي فقط لتلك الدول التـي تعمـل وتتعهد بتنفيذ ما تطلب منها هيئة أركان الحرب في البـرامج الحربية والشئون الخارجية". وصاحب هذا التصـريح هـو هارولد ويلسون الذي كان وزيرا للتجارة في حكومة العمـال بعد الحرب، ثم رئيسا لمجلس الوزراء فيما بعد [١٣٥].

أعتقد أنه تكفي هذه الإشارة عن أوربا الغربية في مرحلة صراع حرجة تهددت فيهـا السـيادة والمصـالح القوميـة، فالإشارة تكفي لكشف أي ادعاء للخبـراء الأجانـب، بـأنهم يعتبرون تحرير التجارة الدولية "نظرية علميـة"، أو " مبـدأ مقدسا" واجب الاتباع في كل الظروف والأحوال. ومع ذلـك لا مانع – زيادة في التأكيد – من لمحة سريعة إلى التطورات

التالية. ففي عام ١٩٦١ (بعد ١٦ عاما من نهايـة الحـرب) أعلنت عشر دول امتثالها لأحكام المادة الثامنة مـن ميثـاق صندوق النقد الدولي [١٣٦]، وبمقتضى هذا الإعلان أصـبحت كافة العملات المستخدمة فعليا في تمويل التجارة والمدفوعات الدولية قابلة للتحويل. وتلت ذلك سلسلة المفاوضـات داخـل الجات (جولة كنيدي ٦٣ – ١٩٦٧) لتحرير التجـارة بـين الولايات المتحدة والدول الست المكونة للسـوق الأوروبيـة المشتركة. والنتائج التي أسفرت عنها الجولة كانـت تعبيـرا عن التغير الحادث في هيكل العلاقات بـين دول السـيطرة الغربية، فقد تمكن حلفاء الولايات المتحدة من القضاء علـى تفوقها الكاسح، وبعد أن كان الإنتاج الأمريكي يمثـل ٧٠% من مجمل الإنتاج الغربي عام ١٩٥٠، هبط نصيب الولايات المتحدة إلى ٥٧% عام ١٩٦٥. ومع استمرار التغير في هذا الاتجاه كان طبيعيا أن تبتدع سياسات اقتصاديات مناسبة. لقد انعكست التغيرات الهيكلية في تزايد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وفي منتصف ١٩٧١ وصل إلـى ١١,٥ بليـون دولار، وفي ذلك العام واجهت الولايات المتحدة عجزا أيضا في الميزان التجاري (لأول مرة منذ ١٨٩٣) وصاحب كـل

ذلك هبوط حاد في احتياطي الذهب، فما كان من إدارة نيكسون إلا أن أعلنت إجراءات من جانب واحد، فأوقفت تحويل الدولار إلى ذهب، وفرضت ضريبة على الواردات ١٠% وعبثًا ذهبت احتجاجات الحلفاء (ممثلين في مجموعة العشرة) [١٣٧]، ولم تجد تصريحات صندوق النقد الدولي بأن برنامج نيكسون يمثل انتهاكًا من الحكومة الأمريكية لالتزاماتها قِبل الصندوق. فقد أصرت الولايات المتحدة على تحسين موقفها – بإجراءات تحكمية – في السوق الغربي، واستخدمت في ذلك كل أدوات القوة، بدءا من حقيقة أن الولايات المتحدة تهيمن على مفاتيح الأمن القومي للدول الغربية، ومرورا بلعبة الأسعار ودور الدولار في استقرار المعاملات الدولية، ويدخل في ذلك استخدام أسعار النفط الذي تسيطر الولايات المتحدة على إمداداته لأوربا الغربية واليابان. صحيح لم تحقق الإجراءات كل ما كان مطلوبا، وظلت حقيقة أن نصيب الإنتاج الأمريكي هبط إلى ٤٩% من الإنتاج الغربي (١٩٧٣) يحكم العلاقات، فزاد الموقف الأمريكي في السوق العالمي ضعفًا، وانعكس ذلك في خفض الدولار (ديسمبر ١٩٧١) لأول مرة منذ عهد روزفلت في

ذروة أزمة الثلاثينيات.. ومنذ ذلك التاريخ، توالت الإجراءات، توالى خفض الدولار [١٣٨].

ومنذ ١٩٧٤ (مع أزمة الكساد التضخمي الممتدة) تزايدت إجراءات الحماية التي فرضتها (الدول الغربية المسيطرة) على تجارتها الدولية، واعترف صندوق النقد الدولي "بأن التآكل الواضح في الالتزام السياسي (لهذه الدول) بنظام التجارة الليبرالي، هو أكثر سمات التطورات الأخيرة إثارة للقلق (...) فالبلدان التي شملتها الدراسة استعملت مختلف أنواع الإجراءات التجارية في الآونة الأخيرة. ويتزايد اللجوء إلى إجراءات (شرط التخلص من الالتزام) لحماية الصناعات المحلية من الأضرار الناشئة عن الواردات. مع أن نصوص شرط التخلص من الالتزام ذاتها، الواردة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، قد وضعت موضع التنفيذ بصورة غير منتظمة نسبيا. وتكرر استعمال الرسوم المقاومة للإغراق والرسوم التعويضية.. والنية المعلنة للسوق الأوروبية بالتفاوض حول اتفاقيات ثنائية مع الموردين هي أمور بالغة الخطورة. واستعمال الإجراءات غير الجمركية (مثل المعايير الصحية ومعايير النوعية)، التي قد يكون لها

أثر معيق للواردات بصورة متزايدة، أمر واضح كذلك فـي بعض البلدان الصناعية. وهناك تطور هام آخر وهو الاعتماد المتزايد على مختلف أنواع التدابير الثنائية التي تحد كميا من التجارة، وتظل عادة خارج نطاق القواعد الدوليـة القائمـة، وبذلك تفلت من الرقابة المتعددة الأطراف" [١٣٩]. وما يعنينـا من كل ذلك هو خرافة الحديث عن تحرير التجـارة كمبـدأ مقدس.

(٣) نقترب الآن مباشرة من صندوق النقد الـدولي والبنـك الدولي، ودورهما داخل النظام الـدولي الغربـي، وفـي مواجهة الدول التابعة بالتحديد. نشأت هاتـان الهيئتـان لتنظيم العلاقات الاقتصادية "الدولية" في عالم مـا بعـد الحرب العالمية. وبالنسبة للصندوق فصلت المادة الأولى (من اتفاقية إنشائه) أهدافه على النحو التالي:

تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسـة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعـاون فـي حـل مشاكل العالم النقدية.

تيسير التوسع والنمو المتوازن فـي التجـارة الدوليـة، والمساهمة بذلك في تحقيق مستويات عاليـة مـن التشـغيل

والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجيـة لجميـع الـدول الأعضاء باعتبارها أهدافًا أساسية للسياسة الاقتصادية.

جـ - العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف، والمحافظـة على نظام الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف.

المعاونة في وضع نظـام متعـدد الأطـراف للمـدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضـاء والعمـل على التخلص من قيود الصرف التي تعتـرض نمـاء التجارة الدولية.

هـ - بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصـندوق في متناولهم تحت ضمانات كافية بمـا يمكـنهم مـن تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون الالتجاء إلى تدابير هدامة للرخاء الوطني والعالمي.

العمل طِبقًا لما تقدم على تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته.

وقبل أي فحص دقيق لهذه الأهداف لا ينبغـي أن ننسـى حقيقتين: الحقيقة الأولى أن أهداف الصندوق لا تنبـع مـن نظرية علمية عن العلاقات الدولية ولكن تعبر عـن سياسـة

اقتصادية معينة. والحقيقة الثانية أن السلطة التي حددت الهداف وصاغت السياسات، وتتحكم في ممارسات الصندوق، بيد الدول المسيطرة على النظام الدولي الغربي.

وقد أخذت السلطة – في صياغة الأهداف – وضعها الخاص والحاكم، بإشارة – في كل البنود – إلى أن الصندوق بموارده وسياساته في خدمة كل أعضائه (أي كل الدول المشتركة)، إلا أن هذا الإلحاح على وضع جميع الأعضاء قِبل سياسة نقدية عالمية واحدة، هو بالتحديد ما يكشف طبيعة السلطة الحاكمة وما ترمي إليه، لأن تسوية شروط التعامل بين طرفين غير متكافئين ليس عدالة، ولكنه انحياز صريح للطرف الأقوى. لقد تضمن عرضنا السابق كشف الاختلاف البين بين فروض نظرية التجارة الدولية وبين وقائع العلاقات الدولية، وبسبب هذا التعارض الحاد (الذي يعرفه المروجون للنظرية) لم يحدث أن كانت هذه النظرية المزعومة موجها للسياسات العملية، والنتائج الفعلية كانت أبعد ما يكون عن النتائج المتوقعة وفْقًا "للنظرية". فوفْقًا لمنطق النظرية لا يمكن تفسير ما آل إليه التقسيم الحالي المشوه للعمل الدولي، وفقط يمكن تفسير هذا المسار التاريخي الذي أفضى لتلك النتيجة

على ضوء السياسات الفعلية التي انتهجت في مجال العلاقات الدولية، والتي اعتمدت على احتكار التفـوق التكنولـوجي، وعلى قدرة التكتلات الاقتصادية والسياسية، وعلـى القـوة العسكرية. إلا أن صندوق النقد يبدو في قائمة أهدافه كما لو أنه مؤسسة تجسد روح نظرية التجارة الدولية، فهو يهـدف إلى "تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.. "مما يؤدي إلى تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضـاء". وواقع الحال أنه لا يمثل هذه الروح البريئة، ولكنه يجسد كل الوقائع التي عصفت بفروض نظرية التجارة الدولية، ونقصد أن هذه الوقائع ممثلة في سلطة الدولة المسيطرة على بنـاء صندوق النقد. ويعني ذلك أن أهـداف الصـندوق المعلنـة تتضمن دعوة الدول التابعة إلى الاستمرار في نفس السياسات التي أدت بها إلى التبعية والتنمية المشـوهة، فكمـا كانـت الأسواق المفتوحة من جانب واحد طريقًا اقتصاديا إلى هـذه النتيجة في القرن التاسع عشر وحتـى النصـف الأول مـن القرن العشرين [١٤٠]، تطالب المستعمرات بالاسـتمرار فـي نفس السياسة في المرحلة الحاليـة وبعـد حصـولها علـى الاستقلال السياسي، فصندوق النقد يطلب من الدول التابعـة

في "توصياته" أن تفتح أبوابها للاستيراد من الدول المسيطرة بلا قيد أو شرط، ويفرض تثبيت وخفض أسـعار الصـرف دعما لمصالح الدول المسيطرة، وهو يفرض وصاية كاملـة على السياسات الاقتصادية في الدول التابعة ضمانًا لتحقيـق "توصياته". ورغم أن تنفيذ "التوصـيات" يرهـق مـوازين المدفوعات، يلاحظ أن الصندوق يتقاعس عن تدبير مـوارد كافية "لبث الثقة في نفوس الأعضاء (...) بما يمكـنهم مـن تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات" كما يقول في قائمة أهدافه.

وفي مقابل هذه السياسات الموجهة للدول التابعة، يحـدث طبعا أن يغض الصندوق طرفه عن العوائق التـي تقيمهـا الدول المسيطرة للحد من الاستيراد من الـدول التابعـة، ولا يتدخل جديا لحماية الدول التابعة من تقلبات أسعار الصـرف في الدول المسيطرة، ولا يتدخل في السياسـات الاقتصـادية لهذه الدول الأخيرة، ولتصحيح هيكل الأسعار السـائد فيهـا، والذي يطلب من الدول التابعة أن تمتثل لتوجيهاتـه، رغـم وضوح تشوهاته. والموارد التي تقصر دائما عـن تسـوية العجز في موازين مدفوعات الـدول التابعـة، تقـدم فـورا

وبسخاء لإنقاذ أي دولة من الدول المسيطرة بـدون شـروط مجحفة.

إن صندوق النقد يولي مشاكل الدول المسـيطرة اهتمامـا كبيرا، فبالتأكيد كان ترتيب (وإعادة ترتيب) العلاقـات بـين الدول المسيطرة شاغلاً أساسيا له، واجتماعات العشرة الكبار – في إطار الصندوق – لمناقشة - أزمة نظام النقد الـدولي "مسألة معروفة، ولكن لم يكن مجلس إدارة الصندوق يمارس في هذه الاجتماعات دور المؤسسة" الدولية" التي تعلو إرادتها فوق إرادة الدول الأعضاء، كما يحدث في المفاوضات مـع الدول التابعة. ولم يصر الصندوق طبعا – في جلسـاته مـع الكبار – على أن حرية التجارة، والتحكم في الصرف للدول الأعضاء، مبادئ مقدسة في كل الظروف.

إن صندوق النقـد يمـارس إذن وظيفتـين متمـايزتين (ومترابطتين):

الوظيفة الأولى تتم في إطار دائرة مغلقة لبحث التناقضات وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، للدول المسيطرة على النظام الدولي الغربي، وعلـى إدارة الصـندوق. والوظيفـة الثانية في إطار معالجة السياسات الاقتصادية والنقدية للدول

التابعة، وبينما يمارس الصندوق وظيفته الأولى بوجـه ودود ولهجة مهذبة، تمارس الوظيفة الثانيـة بـإملاء واسـتعلاء، باعتباره الأمين على نظرية علمية، ومؤسسة الخبرة الفنيـة المحايدة، وممثل المصالح الدولية المتكاملة في نظام عالمي. ويهمنا في السياق الحالي – على أية حال – أن نركز علـى الوظيفة الثانية لصندوق النقد: دوره في الدول التابعة.

(٤) إن صندوق النقد الدولي يتبع في الدول التابعـة بـرامج تقليدية. تحوي عددا من النقاط التي يبدو أنهـا تحظـى بموافقة الاقتصاديين الوطنيين في هذه الدول. فهـم مـع تثبيت سعر الصرف عند مستوى واقعـي [١٤١]، ومـع خفض معدلات التضخم، وخفض العجـز فـي ميـزان المدفوعات، وهم طبعا مع الآمال في رفع معدلات النمو (التي يقال إنها تترتب على هذه السياسات). ولكن مـن السهل أن نلحظ أن الجهود المكثفة التي بـذلتها بعثـات صندوق النقد الدولي "في مشاوراتها" الدورية مع الـدول التابعة، وفي متابعة تنفيذ "توصياتها"، أسفرت عن فشـل في تثبيت أسعار الصرف؛ إذ أدت سياسات الصـندوق، وأدى تحكمه في تحديد سعر الصرف للدول الأعضـاء،

إلى توالي خفض سعر الصرف في عديـد مـن الـدول التابعة. ولم يحدث أن صاحب ذلك خفض أو تحكم جـاد في معدلات التضخم لسنوات طويلة في أي دولة خاضعة للصندوق. والعجز في موازين المدفوعات لم يتوقف عن التزايد في الدول التابعة غير النفطية (يقدر بحـوالي ٣٠ بليون دولار خلال ١٩٧٨) وحتى الفوائض في حسـاب المعاملات الجارية للدول الأساسـية المصـدرة للـنفط انخفضت من ٦٨ بليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ٣٥ بليون دولار عام ١٩٧٧، ومن المقرر أن تواصل الهبوط إلـى ٢٣ بليون دولار عام ١٩٧٨ [(١٤٢)].

ولا يعني ذلك أن برامج الصندوق (أي الشـروط التـي قدمها بصحبة تسهيلاته الائتمانية إلى الدول التابعة) لم تحدث أي تحسن في هذه المجالات، فالواقع أنها أوقفـت التـدهور الحاد في بعض الحالات، وأدت إلى بعض التحسـينات فـي حالات أخرى، ولكن لا يبدو أنها قدمت حلا ناجعـا فـي أي حالة.

ورغم أن تقييم الصندوق لعمله يؤكد أن برامجه حققـت "أهدافها الأساسية" بنسبة ٧٥,٩% وأن ٨,٦% من البـرامج

التي لم تحقق "أهدافها الأساسية" كان بسبب عوامل خارجيـة إلا أن البيانات التفصيلية في دراسة الصـندوق تتضـمن أن "بعض البرامج التي تتضمن تحرير التجارة والتبادل بالنسـبة للدولة، أو سياسات معادية للركـود، ارتبطـت بانخفـاض وتضاؤل صافي مركز الأصول الأجنبية خلال فتـرة تنفيـذ البرنامج (على عكس المستهدف). ونفس الوضوح نجده فـي البرامج ذات العلاقة بالنقص المؤقت في عائدات التصـدير". وقد أظهرت النتائج بالنسبة لكل الحالات موضـع الدراسـة والفحص أن "هناك تحسنًا في هذا الجانب في ١٨ حالة فقط، وبما يعادل ٢٤ في المائة (...) وتحـاول جميـع البـرامج مواكبة الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات عـن طريـق التقليل من الطلب وتحسين عملية تخصـيص المـوارد مـع مراعاة ألا تؤدي الخطوة الأولى إلى اتجاهات غيـر بنـاءة بالنسبة للناتج الراهن. وأن يكون للخطوة الثانيـة المتعلقـة بتخصيص الموارد تأثير إيجابي علـى النمـو فـي المـدى المتوسط... والنتيجة النهائية التي يمكن الوصول إليها مـن واقع هذه الحالات أنه ليس ثمة دليـل أو برهـان علـى أن البرامج أثرت من الناحية النمطية علـى مسـتوى النشـاط

الاقتصادي خلال الفترة موضع الاعتبار. وهذه النتيجة تتأكد من واقع مكونات المعدلات السنوية للنمو في الناتج المحلـي خلال فترة عام واحد قبل وبعد تقديم البرنامج. وتطبيق ذلـك بالنسبة لـ ٧٠ حالة توفرت إحصائياتها كان "متوسط معـدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ٣٣ حالة، خلال العـام الذي تلا تقديم البرنامج، يتسم بالارتفاع عن العام الذي سبق تقديمه، وتسع حالات أخرى أظهرت بصـورة فعليـة عـدم حدوث أي تغير، بينما ٣٨ حالة أظهرت انخفاضا في معـدل النمو خلال العام اللاحق عن العـام السـابق علـى تقـديم البرنامج" (١٤٣).

ولكن سواء حققت البرامج ما يسميه الصندوق "أهـدافها الرئيسية" بنسبة مرتفعة، ولم تفلح مع ذلك في حل المشـاكل المعينة حلاً جذريا، أو كان الوضع أن المشاكل لم تحـل لأن البرامج لم تنفذ، فإن كثيـرا مـن الاقتصـاديين الـوطنيين يستنتجون أن صندوق النقد فشل في تحقيق مهمته في الدول "النامية". ويفسر هذا الفشل أحيانا بأن إدارة الصندوق تركـز على السياسة النقدية والمالية لتحقيق هدفها، رغم أن تحقيـق الهدف يتطلب الاعتماد على حزمة من السياسات المتكاملـة.

وهذا الكلام غير صحيح بطبيعة الحال. غير صحيح – حسب المعلومات المتوافرة – أن الصندوق يتجاهل العوامل غير النقدية عند طرح توصياته التقليدية، ولكن المسألة مجرد تقسيم أدوار. فصندوق النقد يختص (بحكم تعريفه) بالسياسة النقدية والمالية، ولكنه يتحرك في ذلك بالتنسيق مع شقيقه البنك الدولي، ومع الحكومات الغربية (وعلى رأسها الحكومة الأمريكية)، وهم مسئولون معا عن إحداث ومداومة التغيرات البنيوية المناسبة (اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا) في كل بلد من البلاد التابعة (راجع الفصل الرابع). وصندوق النقد الدولي يتولى اختصاصه الفعال في إطار التصور المشترك والتحرك العام. وقد تحدث طبعا أخطاء تكتيكية صغيرة أو جسمية في عديد من الحالات، أيضا قد تكون التغيرات البنيوية وحزمة السياسات المستهدفة – من هذه الجهات معا – على غير ما نشتهي، ولكن هذه مسألة أخرى، وإن كانت تنقلنا إلى الخطأ المنهجي الخطير عند من يتحدثون عن فشل صندوق النقد الدولي، ونحن نرفض أصلاً أن الصندوق قد فشل.

لقد تعددت الدراسات الجادة للكشف عن عقم "توصـيات" الصندوق، بل لتكشف ما تراه تضاربا في الآثـار الناشـئة، يجعل سياسات الصندوق تهزم نفسها بنفسها [١٤٤]. وتعتمـد هذه الدراسات في إثبات نتائجها على التراث الغربي الضخم من الدراسات والسياسات الاقتصادية، ولذا يدهش الدارسون من إصرار إدارة الصندوق على المضي في نفس الطريـق، مقدمة نفس التوصيات. وتشهد "مشاورات" الحكومـات مـع بعثات الصندوق في عديد من البلاد مواجهات من هذا النوع.

والخطأ المنهجي هنا هـو مناقشـة قضـايا التضـخم، أو عجز ميزان المدفوعات إلخ منعزلة عن النموذج العـام للتنمية، وهل هي تنمية متمركزة حول ذاتها، أو تنمية تابعة، ويرتبط بذلك أن تناقش كل هذه القضـايا كمـا لـو كانـت متغيرات مستقلة. وبتعبير آخر فإن المـنهج الخـاطئ فـي محاكمة الصندوق، والحكم بفشله، يتضمن خلطًا بين الهـدف الرئيسي والأهداف التابعة (أي الوسائل المستخدمة لتحقيـق الهدف الرئيسي).

وقد ساعد في هذا الخلط أن بـرامج الصـندوق تتبـاين أولويات تركيزها من بلد إلى آخر، ومن فترة إلى فترة داخل

نفس البلد. فهناك برامج قائمة على إحداث انخفاض في حجم الائتمان الداخلي للحكومة أو القطاع الخـاص أو لكليهمـا. وهناك برامج لم تضع في اعتبارها إحداث تخفيض في حجم الائتمان، وركزت على تحرير نظـام التجـارة والتبـادل، أو تعديل معدل التبادل (سعر الصـرف). وأحيانًـا تكـون البرامج شاملة، أو ذات ارتباط بالمشـاكل الأخـرى مثـل الركود، وإعادة جدولة الديون الخارجية، أو مواجهة الـنقص المؤقت في الإيرادات الخارجية – إلا أن هذا الاختلاف بـين أهداف البرامج وبين أوجه تركيزها، لا يعني أن الصـندوق يتعامل مع العناصر المكونة لسياسته كعناصر مستقلة، أو أنه لا توجد تشكيلة عامة تحكم الأوزان النسبية لهذه العناصـر، وتحكم مفاهيمها وأدوارهـا، فواقـع الأمـر أن الصـندوق يستهدف التوصل في كل الدول التابعة إلى أداء نمطي موحد لسياسة نقدية ومالية تتسق مع طبيعة هدفـه الرئيسـي. وإذا كانت برامجه المحددة لتشغيل هذه السياسة تتباين، فإن هـذا يرجع إلى أن عين الصندوق التي (لا تغفل) تسجل فورا أي حالة انحراف في بلد مـن الـبلاد التابعـة عـن المسـار المفروض، وحينئذ تبادر بعثـات الصـندوق إلـى التقـدم

بتعليماتها لإصلاح المسار. ومن الطبيعي أن تركز التعليمات في كل حالة على ما ينقص أداءها بشكل خاص، كي يقترب من الأداء النمطي. وإذا كان هذا صحيحا، فإن تعيين الهدف الرئيسي بين مجمل الأهداف التي تسعى البرامج إلى تحقيقها، يصبح ذا أهمية محورية في فهم لعبة صندوق النقد الـدولي في الدول التابعة. ووفْقًا للهدف الرئيسـي وحـده يمكننـا أن نصفه بالنجاح أو الفشل، ووفْقًا للهـدف الرئيسـي سـترتب الأهداف الأخرى باعتبارها أهدافًا تابعة، باعتبارهـا مجـرد وسائل لسياسة نقدية ومالية نمطية، لتحقيق الهدف الرئيسـي. ويصبح معيار النجاح أو الفشل في تصميم وأداء هذه الوسائل هو مدى ملاءمتها لتحقيق الهدف الرئيسي.

فما هو الهدف الرئيسي لصندوق النقد الدولي؟ يفهم أحيانًا أن هذا الهدف في الدول التابعة (ذروة برنامج الاستقرار) هو ضبط سعر الصرف عند مستوى واقعي، ولكـن هـذا فـي الحقيقة وسيلة أساسية، أو صياغة فنية للهدف الرئيسي الفعلي وهو "تيسير التوسع في التجارة الدولية بـلا عوائـق"، وإذا فضضنا الغلاف الدبلوماسي لهذه العبارة أيضـا، سـنجد أن محتواها بالنسبة للدول التابعة يعني (حسب كـل المعطيـات

التي عرضناها عن العلاقات الدولية وتركيب صندوق النقد) مطالبة هذه الدول وحدها بإسقاط كل القيود غير الاقتصـادية (أي التدخل الإداري) والقيود الاقتصادية (التدخل بالأسـعار) على معاملاتها مع الدول الغربية، ويعني ذلك تمكين الـدول المسيطرة من إدارة المعاملات الدولية للدول التابعة بشـكل كامل، فالدول التابعة مطالبة بإسقاط كل القيـود والعوائـق، والدول المسيطرة من خلال إشـهارها لكـل القيـود غيـر الاقتصادية والاقتصادية، تملك تقرير ما تستورده منا، ومـا نستورده منها، وبالأسعار التي تحددها في الحالتين، وبالتالي يمكن أن نصيغ الهدف الرئيسي لصندوق النقـد علـى أنـه "تيسير التوسع في الغزو والإلحاق الاقتصـادي"، أو "إعـادة إنتاج علاقات التبعية بانتظام وتوسع".

والحقيقة أن قضية "تحرير التجارة" بالذات تلقـى انتقـادا شديدا من الاقتصاديين الوطنيين، فهي المصـدر الأول لمـا يعتبرونه فشلاً لبرامج الصندوق؛ إذ كيـف يتفـق تحريـر التجارة مع مقاومة العجز في ميزان المدفوعات؟ وبالتالي مع ضبط سعر الصرف؟ ومكافحة التضخم؟.. إلخ. ولكن ينسـى هؤلاء النقاد أن هذه القضية بالذات هي الهدف الأساسي الذي

لا ينزل عنه الصندوق إرضاء للأهـداف الأخـرى، ولكـن تحور كل الأهداف الأخرى إلى النحو الذي يخدمه.

(٥) في هذه القضية الهامة (التجـارة الخارجيـة) مـا هـو الموقف المنطقي للاقتصادي الـوطني؟ أعتقـد أن هـذا الموقف يبدأ من التسليم بضرورة العلاقات الاقتصادية مع الأسواق الخارجية، من أجل مواصلة النشاط الاقتصادي الوطني ومن أجل التنمية. ويدرك الاقتصـادي الـوطني (في دولة تابعة) أنه يواجه أسواق الشمال مـن موقـف اقتصادي ضعيف، أو من موقف الـدفاع الاسـتراتيجي. ويتطلب ذلك بالضرورة سياسة في التجـارة الخارجيـة تستهدف التالي: تحديد كمي للاستيراد الإجمالي وبحيـث لا يتجاوز (قدر الإمكان) حصيلة النقـد الأجنبـي مـن الصادرات المنظورة وغير المنظورة. وبالتـالي إنهـاء العجز المزمن والمنذر لميزان المدفوعات (ويدعم هـذا الاتجاه على الأجل الطويل التغيـر المناسـب للهيكـل الإنتاجي وفق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسـية) – إلا أن المسألة لا تقتصر طبعا على هذا الجانب الكمي في موازنة – ميزان المدفوعات، إذ لا بد مـن تحكـم فـي

التجارة الخارجية وفْق المصـالح الاسـتراتيجية العليـا للدولة، ووفْقًا لمصالح الاقتصاد الـوطني. وقـد يقصـد بالمصالح الاستراتيجية مثلاً محاولـة تنويـع مصـادر الاستيراد على نحو يتيح قدرا من المناورة للدولة التابعة، ويحسن الموقف النسبي لها، فالدولة التابعة تعاني ضـعفًا عاما في مواجهة التفوق التكنولوجي، وقدرة المؤسسـات العملاقة في الدول الصناعية بشكل عام، ولكن يزداد هذا الموقـف ضـعفًا إذا تمكنـت أيضـا دولـة واحـدة، أو عدد محدود من الدول المسيطرة (ومن الاحتكـارات) من الاستئثار بعمليات التوريد، فهذا الوضـع يضـاعف التهديد لمحاولة الاستقلال الاقتصادي والسياسـية. وقـد يقصد بالمصادر السياسية نتيجة كذلك مراعـاة طبيعـة العلاقات السياسية مع الدول والكتل المختلفة، فلا يعقـل أن تعتمد دولة ما في استيراد سلع استراتيجية (كالسـلاح أو القمح والنفط) على دولة يحتدم معها العـداء بشـكل خاص. وبالنسبة للمصالح الاقتصـادية المباشـرة فـإن سياسة التجارة الخارجية تسعى مثلاً إلى تحقيق تـوازن الميزان التجاري مع الدليل والكتل المختلفة قدر الإمكان،

ومراعاة أن يحصل الاقتصـاد الـوطني علـى أفضـل النوعيات بأقل الأسعار؛ أي يتعامل مع الجهة الأنسب في كل حالة. وأخيرا، لا بد طبعا من تحديد أولويات حازمة لبنود الاستيراد، ويتناسب الحزم في تحديـد الأولويـات تناسبا طرديا مع ندرة النقد الأجنبي المرشح لاستخدامات عديدة ومتنوعة. ولاشك أن الأولويات ترتبط بتوفير سلع الاستهلاك الضروري، وبأولويات خطة الدفاع والتنمية.

وما هو الوضع المؤسسي المناسب لتنفيذ هذه المهام؟ قـد تتحقق المهام بالإدارة المباشـرة للدولـة لقطـاع التجـارة الخارجية، وقد يستعان بالرقابة غير المباشرة (أي بمؤسسـة الثمن). وبتفصيل أكثر فإن الدولة قد تلجأ إلى تأميم التجـارة الخارجية (وخاصة فـي جانـب الاسـتيراد)، و/أو نظـام الحصص وتراخيص الاستيراد، و/أو الرقابة على الصرف، و/أو اتفاقات الدفع الثنائية، و/أو اتفاقات متعـددة الأطـراف (كل هذه أشكال للإدارة المباشرة) – و/أو استخدام التعريفات الجمركية كحوافز سلبية وإيجابية، و/أو التدخل في السياسات السعرية لدعم بعض المنتجات المحلية، و/أو تعـدد أسـعار الصرف. وقد نسلم بأن الاجتهادات يمكن أن تختلـف بـين

الاقتصاديين الوطنيين حول توليفات مختلفة من هذه الأدوات لإخضـاع السياسـة التجاريـة للمصـالح الاسـتراتيجية والاقتصادية للبلد المعين. ويمكن أن تعدل التوليفة المقترحـة لتتناسب مع متغيرات جديدة، فليس هناك انحياز دائم لأدوات بعينها. ولكن ستظل إدارة الدولة للتجارة الخارجيـة (وإدارة مباشرة في الأساس) ضمانًا للدولة صاحبة الموقع الاقتصادي الضعيف، إذا أرادت تعظيم انتفاعها من التجارة الخارجيـة، وإذا أرادت تنمية جادة مستقلة.

والآن ما هي الصورة المقابلة عند صندوق النقد الدولي؟ كما أسلفنا، يعارض الصندوق فرض أي ضوابط. الحـديث عن تأميم التجارة الخارجية يثير الهلع بطبيعة الحال، ولكـن إدارة الصندوق تعارض أيضا أي إجراءات أقل فاعلية، فهي ضد الحصص وتراخيص الاستيراد، وضـد الرقابـة علـى الصرف، لأن كافة الإجـراءات غيـر الاقتصـادية تعطـل الانسياب الطبيعي للتجارة الدولية، وتمنع الدولة النامية مـن "التمتع بمزايا هذا الغزو". وإدارة الصندوق تعارض أيضـا اتفاقات الدفع باسم مبدأ تحرير التجارة المقدس. والمقصـود هنا" تحرير" التجارة الخارجية لبلد ما من الاتفاقات التي تنظم

معاملاته مع الدول التابعة أو مع الدول الاشـتراكية، ولـذا يغض الصندوق طرفه عن أبشع الاتفاقات الثنائية المعقـودة مع الدول الغربية (بقيـادة الصـندوق) باسـم "المسـاعدات الاقتصادية". إن اتفاقات الدفع في التجارة الدولية يعاب عليها أنها تقيد استفادة طرفي الاتفاقية من مزايا المنافسة الدوليـة، وتقيد حقهما في شراء الأفضل بالسعر الأقـل فـي السـوق العالمية. وهذا العيب (في حالة التسليم بـه) متضـمن فـي اتفاقيات "المساعدة". ولكن بينما تتضمن اتفاقيات الدفع قـدرا من التوازن بين الصادرات والـواردات، وأسـلوبا مناسـبا لتسوية الحساب، نجد إن اتفاقيات "المساعدة" لا تتضمن هـذه الميزة. إلا أن "توصيات" الصندوق تسمح – والشـهادة – بأن تتدخل الدولة بشكل غير مباشـر باسـتخدام التعريفـة الجمركية على وجه التحديد – ولكن لا يعني هذا أن أصحاب التوصيات يتفقون من الاقتصاديين الوطنيين حول دور هـذه الأداة. إنه يعني فقط أن هناك اتفاقًا حول جدوى وكفاءة هذه الأداة، ولكن لخدمة أي هدف؟ التعريفة الجمركيـة (بالنسـبة لبعثة الصندوق) مورد هام للخزانة العامة (التي تتكفل أوجه التدخل الأخرى بالتحكم في أولويات وبنود إنفاقها)، وهـي –

في نفس الوقت – أداة توجيه للنشاط الاقتصادي، فمن خلالها تقدم حوافز للاستثمار الأجنبي (خفضا للتعريفـة أو إلغـاء)، ومن خلالها يمنع أو يحد من تقـديم الحمايـة الضـرورية للصناعة المحلية في مواجهة الواردات الأجنبية.

إن العرض السابق يوضح **خلافًا جوهريا بين منهجـين: المنهج الأول، يعلن بصراحة (أو يتضمن) أن التنمية هدفـه الرئيسي وتتبعه كل السياسات الاقتصادية الأخرى (بما فيها التجارة الخارجية). ومنهج الصندوق يعتبر التجارة الدولية هدفه الرئيسي وتتبعه وتخدمه كل السياسـات الاقتصـادية الأخرى (بما فيها التنمية)**. والمنهج الأول، (الـذي يتبنـاه الاقتصاديون الوطنيون) هو نفس المنهج الـذي اتبعتـه دول الشمال. ودول الشمال الرأسمالية ليست استثناء، فهناك أيضا كان نشاطها الاقتصادي، وكانت تنميتها متمركزة حول ذاتها، وتتعامل مع قرنائها من موقع التكافؤ (إلى حد كبير)، وتتخذ كل الضمانات لتأكيد ذلك. وبفضل هـذا المـنهج تـزودت تاريخيا بعوامل القوة التي تمكنها من التعامل معنا من موقـع السيطرة. وفي التجارة الخارجية بالتحديد لم تتـردد الـدول الغربية – في أي مرحلة – في اتخاذ أية إجـراءات رأتهـا

ضرورية لمصالحها الاستراتيجية أو الاقتصادية. قد نسـجل أنها لم تستخدم التأميم الشامل للتجارة الخارجية؛ حيث نـرى نحن أن هذا الأسلوب ضرورة للدولة التابعـة إذا أرادت أن تبدأ تنمية مستقلة، ولكن الإقرار بهذه الحقيقة لا يمثل خلافًـا" أيديولوجيا" في المقام الأول، فهو خلاف في الوقـائع التـي تكونت تاريخيا، فالدول الغربية من خلال تنميـة اقتصـادية طويلة متمركزة حول ذاتها، قامت بها احتكـارات عملاقـة، ومن خلال تنمية مركبة متمركزة حـول ذاتهـا، تطـورت مختلف المؤسسات تطورا طبيعيا ومتوازنا، فأصبح بإمكـان السلطة السياسية المركزية أن تحكم سيطرتها – إلى درجـة معقولة – على التجارة الخارجية بأقل من التـأميم الكامـل. ومن ثم كانت قضية التأميم – في تلك الدول – مما يختلـف حول جدواه من منظور الاستقلال. أما في حالتنا فإن ظروف التنمية المشوهة (اقتصادية وغير اقتصـادية) وإرث التبـاين الهائل في القدرة الاقتصادية بيننا وبين الـدول المسـيطرة، يجعل قضية الإدارة المباشرة من الدولـة لقطـاع التجـارة الخارجية مسألة واضحة الضرورة من منظور تنمية مستقلة متمركزة حول ذاتها.

لقد عبرنا عن خلاف المنهجين – في الفقـرة السـابقة – بتعبيرات دبلوماسـية، أو خاطئـة، والصـياغة الصـحيحة لاختلاف منهج الصندوق عن منهجنا تكون – فـي الحقيقـة كالتالي: هل تسمح بتيسير التوسـع فـي الغـزو والإلحـاق الاقتصادي كهدف رئيسي تتبعه كل السياسـات الاقتصـادية الأخرى بما فيها التنمية (وهذا هو جوهر التنمية بالانتشـار أو التنمية التابعة المشوهة)، أو يكون الهدف الرئيسي تحقيق تنمية مستقلة متمركزة حول ذاتها، وتتبـع ذلـك سياسـات اقتصادية مناسبة (تختلف جذريا عن سياسات المنهج الأول) شاملة العلاقات الدولية؟ وإذا كان تعبيـر "تحريـر التجـارة الخارجية" له جرس جميل، فنحن لا نمانع فـي اسـتخدامه، ولكن لا بد أن نحدد **هل نريد تحرير التجارة من السـيطرة الأجنبية، أو من سيطرة الحكومة الوطنية؟**

إذا حاكمنا الآن "توصيات" الصندوق وفْق هدفه الرئيسي، سنفهم منطق سياساته على نحو صحيح، ويتضح أن الحديث عن فشل الصندوق كان خاطئًا وظالما، فـرغم عديـد مـن محاولات التمرد، نجح الصندوق طوال فترة عمله في إلـزام الدول التابعة بفتح أبوابها للتعامـل مـع الـدول المسـيطرة

بشروط الأخيرة، وفي إلزام هذه الدول – بشكل عام – يجعل هذا الانفتاح هدفها الرئيسي (توحدا مع هدف الصندوق). وإذ كان الهدف الرئيسي يوقع الدول التابعة في عجـز مـوازين مدفوعاتها، وفي شرك الديون الخارجية، فإن هـذه النتيجـة لا تمثل فشلاً من الصندوق، إنها فشل من منظور سياسـات اقتصادية مستقلة، ولكن من منظور الصندوق (ومن يمثلـه) تعتبر هذه نتيجة مقصودة، فهي (من ناحية) تعكس التعامـل غير المتكافئ وبشروط الدول المسيطرة، وهي (من ناحيـة أخرى) تزود الصندوق (ومن يمثله) بأداة ضغط خطيرة على الدول التابعة لكي تظل في الحلقة المفرغـة التـي تشـكلها السياسات المفروضة. والمسألة محسوبة بعناية، فقـدر مـن العجز مطلوب في كـل دولـة، ولكـن إذا وصـل العجـز أو الاختناق إلى الحد الذي يهدد قدرة المـدين علـى سـداد التزاماته، يتدخل الصندوق كيلا تذبح الدجاجة التـي تبـيض ذهبا، أو كيلا تضطر الدولة المعسرة إلى فرض قيود علـى معاملاتها الدولية (أي تتمرد على تعليمات الصندوق). وكما يقول الصندوق فإن "عددا كبيرا من برامجه تضمن سياسات للحيلولة دون تحول الدين الخارجي وأقساط وفوائد الدين إلى

عبء رئيسي. وقد شجعت هذه السياسات تدفق رأس المـال بشروط ملائمة، أو يسرت إعادة جدولة أقساط وفوائد الـدين حينما يكون ذلك ضـروريا. وحيـث وجـدت المتـأخرات أو وضع حدود لها. وقد احترمت السقوط على التعاقد علـى دين خارجي جديد في كافة البرامج فيما عدا ٤ برامج "[١٤٥].

وهكذا فإن المطلوب هو احترام سـقوف المديونيـة، ومنـع الحالة من التدهور غير المحسوب، وأعتقد أن شـريل بـاير عبرت عن هذا النوع من العلاقة تعبيرا دقيقًا حـين قارنـت نظام الديون العالمي بنظام عبودية الـدين علـى المسـتوى الفردي "فلا يستطيع العامل في النظام المـذكور أن يتـرك العمل لدى رب عمله، لأن هذا الأخير يؤمن لـه السـلفيات (الضرورية لشراء بضائع باهظة الثمن من مخزن الشـركة) التي لا بد منها لتكملة أجوره الزهيدة. وهـدف رب العامـل (الدائن/ التاجر هنا) ليس استرداد الدين مـرة واحـدة، ولا تجويع العامل حتى الموت، وإنما إبقاء العامل مرتبطًـا بـه بصورة دائمة عبر ديونه. ولا يسـتطيع العامـل أن يـولي الإدبار لأن أرباب العمل الأخيرين والدولة يعتبرون الـديون الموجبة عليه شرعية. من جهة أخرى، فليس لديه أمل فـي

إعتاق نفسه يوما بأجوره المتدنية التي لا تكفي ما يستهلكه، بغض النظر عن القيمة الحقيقية لما ينتجه لصالح سيده"[١٤٦].

(٦) إن النجاح المستمر للصندوق في تحقيق هدفه الرئيسي، هو في حد ذاته شهادة بأن السياسات (التي أدت إلى هذه النتيجة) قد صممت بكفاءة، ونفذت باقتدار. فقط ينبغي أن تفهم وتقيم هذه السياسات وفق معيارها الخاص: ملاءمتها للهدف الرئيسي. ونبدأ بسياسة سعر الصرف.

إن أي حديث عن حرية التجارة الدولية يتطلب بالضرورة نظاما متسقًا للمدفوعات الدولية، ولتسوية الحسابات الدولية، أي يتطلب حديثًا عن تحرير التعامل في النقد الأجنبي، مع تحديد أسعار العملات المختلفة عند مستوى "واقعي" أو "طبيعي". وإذا كنا نحصر حديثنا على حالة الدول التابعة، فإن الهدف الرئيسي للصندوق يجعله يعتبر مهمة تحديد وتثبيت سعر الصرف ضابطًا أساسيا لكل السياسات المحققة للهدف. ويدرك الاقتصاديون الوطنيون أن مشاكل ميزان المدفوعات، ومشاكل النقد الأجنبي ترتبط عضويا بمشاكل البنية الاقتصادية عموما، بل وبمجمل أوضاع المجتمع المعين. وقوة العملة المحلية أو ضعفها بالنسبة لعملة بلد آخر

هي تقريبا انعكاس لنسبة الصحة العامة لكل من البلدين، ومن نافلة القول أن نذكر بأن الإسترليني كان العملة الأولى في العام (حين كانت بريطانيا القوة العالمية المهيمنة)، وورث الدولار هذا الموقع (مع تغير موازين القوى العالمية بعد الحرب الثانية)، ويتدهور الدولار الآن (وفْق نفس المنطق). ويعني ذلك أن مشاكل النقد والتبادل الدولي لا يمكن أن تعالج بشكل منفصل، والسياسة في مجال النقد – بالنسبة لأي دولة مستقلة – لا يمكن أن تكون سياسة دائمة في كل المراحل، ولا يمكن أن تكون سيرا في اتجاه واحد في كل الظروف (فهي – كالتجارة الدولية – لا تخضع لقانون موضوعي يعمل في فراغ). وكما في التجارة الدولية، يعلم الاقتصاديون الوطنيون (من خبرة كل الدول المستقلة) أنه لا يحدث "تحرير" لسياسة الصرف من أدوات الضبط المحكم بينما الاقتصاد الوطني في موقف ضعيف قِبل العالم الخارجي.

ووفْقًا لهذا التصور العام، يرى الاقتصادي الوطني أن هدف تثبيت وتحسين سعر الصرف، يرتبط بخط في التنمية يهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية الموروثة، وفْق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (وهي عملية لها

انعكاساتها الإيجابية المباشرة والمتتالية، على التعامل الدولي). وإلى جانب هذا التوجه (الطويل الأمد نسبيا)، لا بد من التحكم المركزي في التجارة الخارجية والرقابة على الصرف (كخطوة أولى) لتقليل العجز وتعظيم المنفعة. ومفهوم أن هذه السياسات تتضمن التخفف من أعباء الديون الخارجية وتصدير الأرباح. وفي هذا الإطار قد يعاد النظر في سعر العملة في كل مرحلة عند مستوى يشجع التبادل ويعكس ندرة النقد الأجنبي (عادة يكون المستوى أعلى من السعر التوازني ولكن لا يتجاهله تماما). وقد تمارس أسعار صرف متعددة أولاً، حسبما تقرر السلطات المحلية في الأساس، إلا أن كل هذا التوجه يصدر عن تعيين التنمية المستقلة كهدف رئيسي. وكما تعتبر التجارة الخارجية سياسة تابعة موظفة لخدمة هذا الهدف، فإن السياسة النقدية (وعلى رأسها سعر الصرف وحرية التحويل) سياسة تابعة تخضع للمتغيرات والقرارات المحلية أساسا. ولا شك أن استقلالية العملة تحمل في هذا الإطار مضمونًا فعليا، وتحقيق استقرارا ودعما مخططًا لسعر التحويل.

إلا أن تيسير التوسع في الغزو والإلحاق الاقتصـادي – كهدف رئيسي – يعطي لسياسة تثبيت سعر الصرف معنـى ووزنًا مختلفين عند صندوق النقد. وإذا أدى الباب المفتـوح على مصراعيه إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات عـن الحدود المطلوبة، لا ينصح بمواربة البـاب، حمايـة لسـعر الصرف (ضمن أهداف أخرى)، ولكن بخفض سعر الصرف عند مستوى يتناسب مع الطلب عليه. فهل يعني ذلك فشـلاً للصندوق؟ من يتحدثون عن الفشل، يـردون علـى ادعـاء الصندوق بأن الهبوط بسعر العملة المحلية إلـى المسـتوى التوازني الحقيقي مع العملات الأجنبية القوية، يـؤدي إلـى تحسين صورة ميزان المدفوعات (زيادة الصادرات وخفض الواردات – زيادة قدرة البلد المدين على الوفـاء بالتزاماتـه الخارجية – زيادة قدرتـه علـى جـذب رءوس الأمـوال الأجنبية). والحقيقة أن ادعاء الصندوق لا يخلو تمامـا مـن بذرة حقيقية ولكن جوهر المشكلة لا يكمـن هنـا، جـوهر المشكلة هو: في أي إطار، ولخدمة أي هدف، يـتم تحسـين صورة ميزان المدفوعات؟ ومرة أخرى، ينبغـي أن نحـاكم سياسات الصندوق وفق هدفه هو، وليس وفق هدفنا نحن، كي

نتكلم عن نجاحه أو فشله. إن الصندوق يسعى إلى الحد من تدهور العجز في ميزان المدفوعات (ومن تداعي العوامل الأخرى) إلى الدرجة التي تدعو إلى إجراء تخفيض سعر الصرف، ولكن إذا دعت الحالة – من وجهة نظره – إلى اتخاذ هذا الإجراء، لا يتردد في إصدار القرار، وفي إحداث كل الضغوط اللازمة من أجل تنفيذه. وحين يتحقق الخفض يعتبر أنه حقق انتصارا بمعيار هدفه الرئيسي. فقرار التخفيض يعني (مع السياسات المصاحبة) ضمان استمرار التعامل بين الدولة التابعة والدول المسيطرة بالأسعار التي تحددها الأخيرة وبشروطها، وإذا كان الإجراء يؤدي إلى احتمال زيادة تدهور معدل التبادل الدولي بين الدولة النامية والدول المسيطرة، وإلى زيادة العبء الذي يتحمله الاقتصاد الوطني لتوفير النقد الأجنبي اللازم لسداد خدمة الدين الخارجي، وإلى زيادة قيمة رأس المال الأجنبي الوافد للاستثمار مقوما بالعملة المحلية (مما يشجعه على المجيء وعلى تحقيق التنمية بالانتشار)، فإن كل هذا هو بالتحديد استمرار التعامل مع الدول المسيطرة بالأسعار التي تراها الأخيرة مناسبة.

ومن الشروط التي تعتبر ملائمة إقرار حرية التحويل لغير المقيمين وللمقيمين، وتوحيد سعر الصرف. وتـرتبط هـذه الشروط بوضوح مع هدف" تحرير التجارة وحركـة رءوس الأموال"، لأن تعدد أسعار الصرف يمكن أن تستخدمه الدولة كأداة لها فعل الإعانات والإعفاءات الضرائبية أو التمييز في التعريفة الجمركية، للتحكم في الواردات، أو لحفـز أنـواع معينة من الصادرات (منظورة وغير منظورة)، أو لحمايـة بعض القطاعات الاقتصادية. والقيود على حريـة التحويـل يمكن تحقيق بكفاءة نفس النتائج. وكما يتطلب تحرير التجارة الدولية" تحريم هذه النتائج، فلا بد أن ينعكس نفس الموقـف في السياسة النقدية التي يفرضها الصندوق.

إن صندوق النقد لا يغفل عن حقيقة أن السياسة النقديـة والتثبيت يرتبطان عضويا مع شبكة الممارسات الأخرى في المجتمع. ومجمـوع السياسـات التـي يقودهـا الصـندوق (والجهات الأخرى) يشكل الأوضاع الاقتصـادية (وضـمنها السياسة النقدية) على نحو مناسب للتبعيـة؛ أي للانصـياع لمصالح وتوجيهات الدول المسيطرة. ويتخـذ ذلـك وضـعا مؤسسيا محددا في المجال النقدي من خلال الصندوق، الذي

أصبح مخولاً من الناحية الفعلية بتحديد السياسة النقدية (وعلى رأسها التحكم في سعر الصرف) في الدول التابعة، خدمة لهدف "تيسير الغزو والإلحاق الاقتصادي". إن العملة المستقلة في الدولة التابعة لا تزيد الآن عن كونها مسألة رمزية كالعلم والنشيد الوطني. ولكن مهمة هذه العملة وقيمتها تخرج تماما عن قرار الدولة التابعة. والحقيقة أن الدول التابعة بحكم تعريفها – تخضع في اتجاهها إلى التوسع أو الانكماش في النشاط الاقتصادي لحالة الدولة المسيطرة، بل تسعى الدول المسيطرة إلى التخفف من أزماتها الاقتصادية بتصدير ما تستطيع تصديره من أعبائها إلى الدول التابعة. وقد انعكس ذلك في تكبد الدول التابعة لخسائر في إطار تبعيتها النقدية منذ انهيار نظام بريتون وودز [١٤٧] وشيوع الكساد التضخمي، فأصبح على الدول التابعة (منذ أواخر الستينيات) أن تقوم بتعويم عملتها، أو تثبيتها، أو تحتفظ بقيمة عملتها أمام عملة واحدة رئيسية بينما يسمح لهذه القيمة بالتغير بالنسبة للعملات الأخرى الرئيسية (حسب الحالة وتحت ولاية صندوق النقد في كل الأحوال)، ويختلف هذا الوضع تمام الاختلاف عن نظام يحافظ تلقائيا على

علاقاتها ببعض العملات الرئيسية. ولن تحل مشكلة الاتبـاع هذه إلا إذا توصل "الكبار" إلى نظام نقـدي جديـد مناسـب لعلاقات القوى بينهم؛ أي إذا تمت إعـادة تشـكيل مسـتقر ومناسب للتبعية.

إن الأهمية المتعاظمة للجانب النقـدي فـي المعـاملات الدولية (على النحو الذي نلحظه) مسألة حديثة نسبيا، وترتبط – موضوعيا – بظهور النقود الورقية ثم الكتابة، ولكن الوزن الذي يعطيه الصندوق لهذه المسألة في تعاملـه مـع الـدول التابعة، يظل – مع ذلك – مبالغًا فيه، وهو يغلب خطه العام بصددها في كل الحالات، ولا يفسر ذلـك إلا اتسـاق هـذا الموقف مع هدف تيسير الغزو، والإلحاق الاقتصادي الـذي يتطلب تثبيت أو ضبط معـدلات التحويـل إلـى العمـلات الرئيسية (أو إلى عملة معينة قوية تمثل الدولة صاحبة النفوذ الخاص)، كي يطمئن أصحاب الأعمال في الدول المسـيطرة (أو الدولة المسيطرة بشكل أساسي) إلى ضمان مصالحهم من استمرار وتوسع التعامل. وفي حالة اتخاذ التنميـة المسـتقلة هدفًا رئيسيا تختلف النظرة تماما لـوزن ومهمـة السياسـة النقدية، فمن حيث الوزن يترتب علـى الهبـوط بالتجـارة

الخارجية إلى مرتبة أنها وسيلة لخدمة التنمية، هبوط مماثـل لوزن قضايا سعر الصرف (ما يرتبط بها) عن الوزن النسبي الذي يعطيه الصندوق لهذه الأمور. ومن حيث الوظيفة، فإن الخلاف ينبع أيضا من طبيعة الوظيفة المرشـحة للعلاقـات الدولية في نموذجي التنمية بالانتشـار والتنميـة المسـتقلة، فالتنمية المستقلة أكثر قدرة واهتماما بالتعامل مـع التجـارة الخارجية في مضمونها الحقيقي؛ أي باعتبارها انتقالاً للسـلع والخدمات بين الدول المختلفة وِفْقًا لاحتياجات فعلية (تحددها التنمية المستقلة لإشباع الحاجات الأساسـية)، "ومضـمون" التوازن في ميزان المدفوعات (وغيره من مشكلات التعامـل الخارجي) يأتي في هذه الحالة قبل شكل "التوازن" وبتعبيـر آخر تأتي مكونات ميزان المدفوعات قبـل نتيجـة ميـزان المدفوعات. وفي هذا الإطار يمكن إخضاع سعر الصـرف والسياسة النقدية للإرادة المستقلة للدولة، وحين يتركز الانتباه على مكونات التعامل الدولي بشكل مخطط، وتلتقي وظيفـة الأسعار كموجه للاستجابة مع تقاص حجم الدائرة التي تلعب فيها السياسة النقدية دورا متميزا. ولكننا نلحظ في المقابل أن عين الصندوق مصوبة في المقام الأول إلى شـكل التـوازن

(وهذا يتسق مع اهتمامها بالهدف الرئيسي) وبالتالي إلى أثـر تدهور التوازن في المعاملات الدولية على الأسـعار وعلـى مستوى النشاط الاقتصادي التابع، وبالتالي على وسائل العودة بالعجز إلى الحدود المسموح بها وهذا التركيز على انتظـام الأداء (شكلاً) فـي العلاقـات الدوليـة تتـرك للحكومـات والاحتكارات الغربية مهمة تشكيل مضمونة، إلا أنه أدى إلى تركيز الانتباه إلى الجوانب النقدية في التعامل الدولي، بحيث بدا النظام النقدي كما لو كان هدفًا مستقلاً، ولكـن لا يجـوز لاقتصادي وطني أن يقع في هذه الخديعة.

إن المطالبة بعودة النظام النقدي إلى وزنه ودوره الصحيح – من منظور التنمية المستقلة – والمطالبة بـالتركيز علـى مضمون التعامل الخارجي، وعلى النظر إلى النقود باعتبارها أداة للوفاء بالالتزامات النقدية الناشئة عـن نـوع التصـدير والاستيراد المرغوب فيه، لا يتجاهل أن تحول العـالم إلـى النقود الورقية والكتابية، رتب موضوعيا التزامـات محـددة على الدول المختلفة. فالنقود الورقية تتطلب من الحكومـات إدارة رشيدة للإصدار، وللمحافظة على القيمة الفعلية للنقود، فهذه مسألة لها أهمية كبرى في التعامل الداخلي والخارجي.

وإذا كان التحرر من سياسات الصندوق – إلى أقصى حـد ممكن – مسألة مطلوبة، فإن هذا التحرر ليس مجرد تمـرد عابث ولكنه سياسة مسئولة، تهدف إلى تحديد سعر مناسب للصرف، وتحرص على "شكل" ميـزان المـدفوعات رغـم أولوية "مضمونة"، وإذا كان مرفوضا مبـدأ اتسـاق هيكـل الأسعار "المحلية" بشكل عام مع هيكل الأسعار فـي أسـواق الدول المسيطرة، فإن هذا لا يعني عدم الاسترشاد باتجاهات الأسعار في هذه الأسواق بطبيعة الحال، وينقلنـا هـذا إلـى النقطة التالية.

(٧) فحزمة السياسات التي تتضمنها تعليمات الصندوق إلـى الدول التابعة **تتضمن "تحرير" الأسعار المحلية ومكافحة التضخم.** وبالنسبة للأسعار، فإن تعامل الدول المسـيطرة مع الدول التابعة (باعتبارهـا منـاطق نفـوذ وأسـواقًا مفتوحة) لا يتطلب فقط نظاما نقـديا مسـتقرا لتسـوية الحسابات الدولية (بشروط الـدول المسـيطرة)، ولكـن يتطلب أيضا محاولة للتوصل إلى أسعار موحدة للسـلع والخدمات في أسواق الدول التابعة والـدول المسـيطرة (كما تحددها الأخيرة) باستثناء ما تضيفه نفقـات النقـل

والتأمين أو الرسوم الجمركية. ولـذا كـان طبيعيـا أن يضمن الصندوق تنفيذ هذا المطلب، كما ضمن التحكم في أسعار الصرف.

وبداية نعيد التأكيد على أن حكاية الأسعار لا تستند إلـى نظرية علمية، بقدر ما تفتقد قضية السوق والتجارة الدولية أي سند من نظرية علمية مجربة. ليست القضية طبعا ما إذا كان هناك سوق أو لا في الدول الغربية [١٤٨]، فالسـوق قـائم إذا كان المقصود أن هناك تبادل وهناك عرض وطلـب علـى مستوى قومي (أو على مستوى أكثر اتسـاعا الآن)، ولكـن السوق باعتباره مؤسسة لتحقيق التشغيل الأمثـل لـيس لـه وجود، "وإذا نجحت هذه الدول كما يقـول ميـردال – فـي تحقيق تناسق بين المصالح الفردية، وهو ما حققته هذه الدول بالفعل، فإن هذا التناسق ليس هو التناسق القديم الذي نادى به (القانون الطبيعي) أو نادت به (المنفعة) أو (نظرية التـوازن الاقتصادي)؛ أي أنه ليس تناسقًا تخلقه القوى الطبيعيـة فـي السوق، وإنما هو – إلى حد بعيد – (تناسق مقصود) خلقتـه سياسة التدخل التي يقوم بها المجتمع المنظم في عمل السوق، التي إذا تركت ونفسها تؤدي إلـى الفوضـى " [١٤٩]. علـى

ضوء هذا النسق لأسطورة السوق، ينبغـي أن نفـرق بـين مفهومين لاستخدام الأسعار. مفهوم يعتبر الأسعار صـحيحة (السائدة حاليا والمتوقعة في المستقبل)، ويعتبر أنهـا تقـدم بالتالي معايير موضوعية ينبغي اتباعها (ويرتبط هذا المفهوم بأسطورة السوق ونظرية التجارة الدولية). والمفهوم الآخـر استخدام الأسعار بمعنى استخدام السياسة السعرية في توجيه النشاط الاقتصـادي والتنميـة؛ أي الإجـراءات المصـممة للاحتفاظ بالأسعار كما هي، أو تغييرها بطريقـة مقصـودة، حسب الأهداف المحددة. والمفهـوم الأخيـر (أي الأسـعار كسياسة وليس الأسعار كقدر) هو المفهوم الصحيح للأسـعار ولدورها في الاقتصاديات الغربية الواقعيـة، إلا أن بعثـات الصندوق تصر على عرض تعليماتها كما لو كانت صـادرة عن المفهوم الأول. فهي تستخدم مقولات السوق والأسـعار والتكلفة المقارنة بوقار وهيبة من يتحدث باسم نظرية علمية مقدسة. وواقع الحال أن البعثات في تناولها للأسعار، كما في الأمور الأخرى، مجرد داعيـة لسياسـات مناسـبة لهـدف الصندوق.

إن تعليمات الصندوق تتوجه إلى تسوية الأسعار النسـبية في سوق الدولة التابعة مع الأسعار النسبية في سوق الـدول المسيطرة. بتعبير آخر فإنها تسعى لأن يكون هيكل الأسعار في الدولة التابعة انعكاسا (أو تابعا) لهيكل الأسعار في الدول المسيطرة. ولا يقتصر الأمر على السلع والخدمات الداخلـة في التبادل الدولي (وهذه جبهة يعمل بها سـعر الصـرف). ولكن تمتد التعليمات أيضا إلى السلع والخدمات المحلية؛ أي التي لا تدخل في التبادل الدولي. وهذه مجرد سياسة تخـدم هدف التوسع في الغزو والإلحـاق الاقتصـادي. فالأسـعار المصممة في الدول المسيطرة – كما قلنا – تجعـل التكلفـة المقارنة في الدولة التابعة – دائما – في صف اختيار التوسع في القطاع الأولي، أو في الصناعات الأقـل ديناميكيـة؛ إذ يكفي رفع أسعار الآلات والتكنولوجيا ومسـتلزمات الإنتـاج لصناعة ما، لكي تكون إقامة هذه الصـناعة عمليـة غيـر اقتصادية، خاصة مع سياسة الباب المفتوح الذي يتيح استيراد المنتج النهائي بلا عوائق، وتعمل لعبة الأسعار أيضا على أن يكون المنتج النهائي بسعر يقل أحيانًا عن مستلزمات الإنتاج اللازمة لصنعه محليا. إن الأسعار مصممة فعلاً على نحـو

يعيد إنتاج التقسيم الحالي للعمل الدولي، والامتثال لتوجيهات هذه الأسعار، ومنع أي تدخل من الدولة لمعالجة تشـوهاتها، هو إصرار على أن تؤدي الأسعار المتحيزة إلـى نتائجهـا المرسومة، والحرص على أن يمتد تحريـر الأسـعار مـن السيطرة الحكومية إلى السلع والخدمات المحلية هـو تأكيـد أيضا على نفس النتيجة، فهـو تيسـير لحسـابات التكلفـة والمقارنة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، بحيث يتحرك ويقرر في الأسواق المختلفة وسط متغيرات سعرية مشابهة للمتغيـرات العاملة في بلاده والنتيجة المتضمنة في ذلك هو منع احتمـال تدخل الحكومة في الأسعار لتقديم امتيازات للمستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي، بل ومنع السلطات المحليـة من استخدام الأسعار المحلية في توجيه المستثمر الأجنبي (أو التدخل في قراراته) وفْق أولوياتها.

والمقابل لكل ذلك – من منظور التنمية المستقلة كهـدف رئيسي – هو الحرص على هيكل مستقل للأسعار؛ أي عزل (أو تحرير) الأسعار الداخلية عن تقلبات وتحيزات الأسـعار الخارجية، دون تجاهل لمسـتويات الأسـعار فـي الـدول المسيطرة، أو التكلفة المقارنة، ولكنه يعني بالقطع ألا تخضع

اختيارات التنمية لهذه الأسعار في المقـام الأول، وبالتـالي تتضمن السياسة المستقلة والمخططة للأسعار استخدام أشكال مختلفة (ومحسوبة) من التـدخل المركـزي، سـواء لـدعم قطاعات اقتصادية معنية بإشباع حاجات أساسية، أو لمعادلـة التحيزات الضارة في الأسعار الخارجية، أو لرفـع أسـعار المستلزمات والمنتجات غير الضرورية. وسبق أن أوضـحنا أن هذا الموقف ليس بدعة، فالأسعار – كسياسة – تصمم في الدول الغربية (وفي الدول الاشتراكية من باب أولى) لتحقيق أهداف تحددها، وإلى المدى الذي يتطلبه هـذا التحقيـق. إن تسعير النفط الخام المنتج في الشرق الأوسط عند مسـتويات منخفضة لسنوات طويلة لم يكن قانونا علميا، ولكـن كـان سياسة فرضتها مصالح الدول المسيطرة، ونفذتها الولايـات المتحدة عبر شركاتها، وبقوتها السياسية والعسكرية، فكانـت هذه الطاقة الرخيصة ذات أثر في نهضـة اقتصـاد أوربـا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، لا يقل عن أثـر مشروع مارشال [١٥٠]، ولكن دعم بعض الصناعات الوطنية في دولة تابعة من خلال إمدادها بطاقة منتجة محليـا، تبـاع

لهذه المشروعات بسعر التكلفة، يعتبر (عند الصندوق) عدوانًا خطيرا على "قوانين السوق" "وموضوعية" الأسعار.

وإذا انتقلنا من ذلك إلى ما يرد في تعليمـات الصـندوق بخصوص التضخم، فإن الأسلوب المتاح أمـام الصـندوق، اتساقًا مع هدفه وهدف الجهات الأخرى، هو التدخل في إدارة الطلب الإجمالي من خلال التحكم فـي الائتمـان الـداخلي (المصرفي)، بتعيين سقوف على الزيـادة فـي مثـل هـذا الائتمان، وينعكس ذلك في السياسة المالية بالحد من لجـوء الموازنة العامة للتمويل المصرفي (إذ تتضمن معظم البرامج سقوفًا خاصة للائتمان المحلي للحكومة). ويعني هـذا عـادة خفض الإنفاق الحكومي، وبالذات فـي اتجـاه الحكـومي، وبالذات في اتجاه مشروعات الرفاهة، ودعم الأسعار لبعض السلع الضرورية، وليس فـي اتجـاه الخـدمات والحـوافز الموجهة لدوائر الأعمال العليا. ويتجه البرنامج أيضـا إلـى علاج ما يعتبره اختلالاً في هيكل الأسعار الأجور، ويعنـي ذلك تجميد الأجور دون مساس بعوائد التملك. وهذا الأسلوب يبدو قاصرا، وانحيازاته الاجتماعية واضحة، ولـذا يحـدث عادة أن يواجه البرنامج بمعارضة واسـعة مـن الطبقـات

والفئات التي يفرض عليها عبء مكافحة التضخم بهذا الأسلوب، فتضطر السلطات المحلية – في أحيان كثيرة – إلى التساهل في تجميد الأجور، أو في تخفيض الإنفاق العام، ويفشل البرنامج بالتالي في كبح جماح التضخم على نحو فعال. وسهل جدا أن يتصدى الاقتصادي الوطني لهذا الجانب من سياسات الصندوق. سهل جدا أن يقال إن سياسة الصندوق في معالجة التضخم تهزم نفسها بنفسها، وإن علاج التضخم على نحو جاد يتطلب سياسات متكاملة (اقتصادية) تختلف عن توصيات الصندوق. ولكن هذا هو الفارق بين سياسة لمكافحة التضخم موجهة للخارج (أي لخدمة الهدف الرئيسي للصندوق)، وبين سياسة لمكافحة التضخم موجهة للداخل (أي في إطار، ولخدمة هدف التنمية المستقلة). والصندوق يعفي اقتصاديينا – في الواقع – من عناء شرح وجهة نظرهم، فهو يسلم بأنه "حين ينص البرنامج على زيادات ضخمة في الأسعار، وعلى تخفيض كبير في سعر العملة، فإن معدلات التضخم سوف تزداد في الوقت الذي تحدث فيه التعديلات الضرورية في الأجور النسبية والأسعار"، ولذا "واجهت السياسات المتعلقة بالأسعار

والأجور عقبات أكبر نسبيا من تلك التي واجهتها السياسـات الاقتصادية الأخرى. ويرجع السبب أساسا إلـى اعتبـارات اجتماعية وسياسية"... ولا بد من التأكيد على أنه كان "لبعض إجراءات السياسة التي انطوى عليها البرنامج تأثير كبير في توزيع الدخول. وكان من شأن العجز السياسي عن توزيـع هذه التأثيرات توزيعا عادلاً الحيلولة دون إدمـاج سياسـات معينة في البرنامج. وفي بعض الحالات نشأت عنها مشكلات خطيرة في تنفيذها" [(١٥١)].

إن الصندوق لا يحتاج إذن من يفهمه قصور سياسته فـي هذا المجال. فالمسألة هي أن ما يهم الصندوق – في المقـام الأول – هو ألا تصل الأمور إلى درجة أن يعصف الاختلال الداخلي بما أنشأه من توازن خارجي. والمقصود هنـا هـو تبعية الأسعار في الدول التابعة للأسعار الخارجية. فانفجـار التضخم، وانهيار القدرة الشرائية للعملة المحلية، يهدم العلاقة التي حددها الصندوق بين أسعار الداخل والخارج من خـلال سعر الصرف. إن صندوق النقد يدرك أنه لا يمكن أن يوقف التضخم تماما في ظل المعطيات الدولية والمحلية التي تحـدد سياساته، ومع معدلات التضخم السائدة في الدول المسيطرة.

وهو لا يقصد – وفقًا لذلك – إلى أكثر من النتائج المحـدودة التي يحققها في هذا المجال، والتي تعني تعايشًا مع معـدلات معينة من التضخم. وكما في ميـزان المـدفوعات، يحـدث التدخل فقط إذا تجاوزت هذه المعدلات ما قـدرها لهـا. وإذا فشلت برامجه في هذا المجال (لسبب أو آخر) فإنـه يملـك دائما إجراء مكملاً أو تعويضيا بأن يلزم الدولة التابعة بمزيد من تخفيض سعر الصرف.

(٨) نصل أخيرا إلى قضية التنمية، فالتزام الدولـة التابعـة بالسياسة النمطية (النقديـة والماليـة) التـي يباشـرها الصندوق، يضمن انتظام النشـاط الاقتصـادي التـابع، ويخلق الجو المناسب للنمو بتشجيع مبادرات رأس المال الأجنبي والمحلي. ولا شك أن توفير هذا الجـو (الـذي يفترض أيضا وبالتوازي جوا سياسيا ملائما) يشجع فعلاً المستثمرين الأجانب وشركاءهم المحليين، ولكن مسـألة أن هذا يحقق تنمية شاملة موضوع آخر ومختلف. وقـد كان ضروريا – في هذا النطاق – أن يسـبغ الصـندوق حماية خاصة على حقوق أصحاب التدفقات الرأسـمالية الأجنبية، ويتمثل ذلك في تعليماته حول تبويب المعاملات

التي يتألف منها ميزان المدفوعات، فتأكيدا لحرية الدخول والخروج لرأس المال، يوضع بند الفوائد والأرباح وما أشبه كمدفوعات في باب المعاملات الجارية (وليس في باب المعاملات الرأسمالية كما يقضي المنطق الطبيعي للأمور)، ويعني ذلك أن الدول التي تلتزم أمام الصندوق بإبقاء عملتها قابلة للتحويل، لا يجوز أن تفرض أي قيود على تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية وفوائد القروض الخارجية، لأن اتفاقية الصندوق تمنع فرض القيود على المدفوعات الجارية (١٥٢).

من خلال هذا الالتزام بالسياسة النمطية لصندوق النقد، يتسلم البنك الدولي للإنشاء والتعمير مهمته الخاصة. وواضح تماما منطق أن تكون عضوية الصندوق شرطًا لعضوية البنك، كما أن عضوية البنك شرط للانضمام إلى هيئة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية فالانتظام في سياسة الباب المقترح – كما يقال – يهيئ ظروفًا موضوعية لتحقيق ما تتطلع إليه الدول "النامية" من تنمية اقتصادها. والصحيح أن الانتظام في سياسة الباب المفتوح – التي يواليها صندوق النقد – هو المدخل والضمان بأن تكون التنمية "تنمية

بالانتشار"؛ أي تنمية تابعة. ولكن ضبط توجهات هذه التنمية في أفق زمني أبعد، وبلا انحـراف عـن الهـدف، يتطلـب تخطيطًا ومؤسسة متخصصة ومجرد التذكير بطبيعة السلطة الحاكمة في البنك الدولي (كما في الصندوق) يكفي لكي نبـدأ أي تحليل من منظور أنه يتحرك باسم أصحاب المصلحة في فرض تقسيم معين للعمل الدولي، وتصبح مهمة التحليل الجاد – بعد ذلك – هي معرفة الوسائل التي يستخدمها البنك لإعادة إنتاج التنمية التابعة والتوسع فيها. ونضيف هنا (إلى ما سبق أن ذكرناه في الفصل الرابع)، أن البنك الدولي يتحرك فعـلاً كوكيل للأسواق المالية الغربية في الدول التابعة، فهـو مـن خلال بيع سنداته في الأسواق المالية – يضـمن لأصـحاب رءوس الأموال عائدا مجزيا من تشغيلها بلا مخـاطر فـي الدول التابعة، وتيسر هذه العملية للشركات العابرة الجنسـية توريد المنتجات اللازمة للمشروعات. ولكن أهم مـن هـذا الدور ما يؤديه البنك كمستشار وكطليعـة اقتحـام بالنسـبة للمستثمرين الأجانب. ويتحقق دوره كمستشار مـن خـلال التقارير التي يقدمها عن الـدول الأعضـاء، ومـن خـلال المعلومات المتوافرة لديه عن هذه الدول. وكطليعة اقتحـام،

فإن البنك يسعى إلى "إقناع" الدول المعنية بإطار اسـتراتيجية تنموية، أو برنامج استثماري محدد، يضعه خبراء البنك وفْق المزايا النسبية لكل دولة كما عينتها أسعار صـندوق النقـد. ولا شك أن إلزام الدولة المعنية بمشروعات محددة (في إطار التقسيم العام للعمل الدولي) يعتبر تمهيدا هاما للطريق أمـام المستثمرين المحتملين. ولكن يضاف إلى هذا أيضا، التمهيـد الذي تمثله استخدامات قروض البنـك فـي إقامـة هياكـل ارتكازية مناسبة لمشروعات المستثمرين، ويضـاف كـذلك تدخل البنك لصـياغة الأوضـاع الاقتصـادية والعلاقـات الاجتماعية على نحو مناسب للهدف، ويشمل التدخل ضـمان أكبر حقوق ممكنة للمستثمرين في قوانين الدول التابعة، ومن خلال "المركز الدولي لفض منازعات الاستثمار" الذي أنشـأه البنك عام ١٩٦٧ لكي "يشجع تدفق الاستثمار الخاص إلـى الأقطار الأقل نموا" (١٥٣).

وتشمل صياغة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال سياسـته فـي الإقـراض، أو من خلال تدخلاته السياسية، واعتماد البنك الدولي علـى القطاع الخاص في الدولة التابعة كركيزة محلية في نموذجـه

للتنمية مسألة لا تحتاج إلى استطراد وبرهـان، والتعـديلات الجزئية في سياسة الإقراض في السنوات الأخيرة لا تعنـي تخليا عن هذا الخط. فقد أبدى البنك منذ أوائـل السـتينيات استعدادا للمرونة في هذا المجال، فلم يستبعد احتمال تقديم أية قروض للمشروعات التي تمتلكها الدولة إذا "لـم يكـن رأس المال الخاص متوافرا، وإذا اقتنع (البنك) بعد فحص شـامل بأن مشاركة الحكومة (...) لن تكون ذات تأثير ضار جـدا على توسع المبادرة الخاصة والمشروع الخاص" [(١٥٤)]. ولكن ظلت قروض البنك للمشروعات الصـناعية التـي تمتلكهـا الدولة محدودة جدا من الناحية العملية حتى تغيـر الاتجـاه أخيرا، ووصل الحال في عام ١٩٧٨ إلـى أن كانـت كـل قروض البنك المخصصـة للصـناعة مقدمـة لمشـروعات صناعية تابعة للدولة. كذلك كان البنك لا يقدم في الماضـي قروضا لشركات تمويل التنمية التـي تمتلكهـا الحكومـات أو للمشروعات الصغيرة، غير أن البنك قـدم خـلال عـام ١٩٧٨ حوالي ٦٠% من القروض التي يقدمها في هذا الشأن لشركات تمويل التنمية التي تمتلكها الحكومات، ومن المتوقع أن توجه ٣٠% من القروض المخصصة لهـذه الشـركات

للمشروعات الصغيرة في عام ١٩٨٠. ويعلق محبوب الحق على هذا الاتجاه بأن "البنك يدرك أنه يواجه عالمـا مختلفًـا بقضاياه المعقدة ومن ثم لا يمكـن للبنـك أن يبقـى جامـدا أو متمسكًا بأهداب النظرية، وبعيدا عن التطبيق العملي"(١٥٥). والتعليق صحيح إذا كان يعني أن البنك طوع وسائله ليخـدم نفس الهدف، فقد اكتشف البنك مـثلاً أن شـركات التمويـل الخاصة قد لا تنشأ أصلاً في بعض البلاد، أو قد لا تـنهض بمسئوليتها بالكفاءة المناسبة، وفي نفس الوقت يتعـذر علـى البنك الإشراف المباشر على القروض المقدمة للمشـروعات الخاصة (وخاصة إذا كانت صغيرة)، ولذا كـان طبيعيـا أن يعتمد على وسيط حكومي يتولى المسئولية، ويضـمن تنفيـذ الالتزامات المختلفة قِبـل البنـك. أيضـا حـدث أن قيـام مشروعات صناعية تمتلكها الدولة أصبح أمرا واقعـا فـي الدول التابعة، ولم يعد ممكنًا أو مقبولاً تجاهل هذا القطـاع، خاصة بعد أن أثبتت التجربة العملية أنه حتى فـي التنميـة التابعة يتطلب الأمر تدخل الدولـة باسـتثمار مباشـر فـي مشروعات إنتاجية معينة، يعجز أو يعزف الاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) عن القيام بها، رغم أهميتها فـي تمهيـد

الطريق أمامه، وعلى ذلك كان طبيعيا أن يعدل البنـك عـن أسلوب المعارضة الفجة لأي مشروعات صـناعية يقيمهـا القطاع العام، ويتحول إلى سياسة الاحتواء التي تضـمن ألا يكون هذا القطاع العام "ذا تأثير ضـار جـدا علـى توسـع المبادرة الخاصة والمشروع الخاص". إن موقف البنك الدولي من دعم القطاع الخاص مسألة لا تحتاج – كما قلنـا – إلـى برهان. والخبرة المصرية في هذا المجال واضحة (الفصـل الرابع)، ولكن ما يهمنا تأكيده في هذا الصدد هـو أن **البنـك الدولي (ومن يمثلهم) يتشـبثون بهـذا الموقـف، أو هـذا النموذج، بسبب تعصب أيديولوجي، فالموقف لا يزيد عـن كونه سياسة تشـكل الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة المحلية على نحو يدعم التنمية التابعـة،** فانتشـار رجـال الأعمال المحليين يجعل الشريك المحلي للمؤسسات الخارجية العملاقة في السـيطرة علـى النظـام، أفـرادا متنـاثرين أو مؤسسات صغيرة. وهؤلاء الأفـراد (الـذين يرتبطـون بالمصلحة مع الجهات الخارجية) ركيزة اجتماعيـة محليـة للعلاقات غير المتكافئة. ولا شك أن قيام نظام اقتصادي على مؤسسات وطنية كبيرة، تدار مركزيا، يخلق أساسا لعلاقـات

إنتاج، أو لوضع مؤسسي، يصعب فرض التبعية بكل شروطها.

على أية حال، التنمية بالانتشار، التي تروج لها المؤسسات الغربية، ويقودها البنك الدولي، هي الحصار الموعود والمقدم – كمبرر وحافز للدول التابعة – كي تقبل ما يقدم إليها من توصيات. ولذا يكون هاما – في ختام هذا العرض – أن نشير إلى النتائج التي أسفرت عنها هذه التنمية التابعة التي يقودها البنك الدولي. ومرجعنا في ذلك "تقرير التنمية العالي" (١٩٧٨) الذي أعده البنك نفسه. لقد استعرض التقرير تطور التنمية خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، وانتهى إلى تأكيد النتيجة المعروفة، وهي أن "التقدم في مجال التنمية حتى الآن لم يكن سريعا بالدرجة الكافية، كما لم يتسع نطاقه بشكل كافٍ بحيث يسفر عن تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر شديد". وماذا عن توقعات المستقبل في ظل تنمية ترتبط معدلاتها "بعوامل خارجية هي الأسواق اللازمة لصادراتها، وأسعار الصادرات، وإمكانية الحصول على رأس مال دولي للمساهمة في تمويل الاستثمارات"؟ (...) "يتفق معظم المراقبين على أن

الاقتصاديات الصناعية ستنمو خلال العقد القادم بمعدل أكثر بطئًا من نسبة الـ ٥% سنويا التي كانت تحققها في أوائـل السبعينيات. وقد افترضنا في إعداد هذه الدراسة، أن تحقـق مجموعة البلاد الصناعية متوسط معدل نمـو يبلـغ ٤,٢% سنويا في الفترة مـن ١٩٧٥ – ١٩٨٥. وسـوف يـنعكس انخفاض نشاطها الاقتصادي في شكل نمو أبطأ في التجـارة الدولية، كما أن هذا الانخفاض يعتبر أحـد أسـباب زيـادة ضغوط الحماية التي تمارسها ضد الـواردات مـن الـبلاد النامية".

ويقال – في تقرير البنك أيضـا – إن صـافي التـدفقات السنوية من جانب معونات التنمية الرسمية لن يقترب بدرجة محسوسة من الهدف الذي تمت الموافقـة عليـه دوليـا (أي تخصيص الدول المانحة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجهـا القومي لهذه المعونة) إذ أن حجم المعونة – حسـب أفضـل التقديرات – لن يمثل أكثر من ٠,٣٩ في المائة مـن النـاتج القومي الإجمالي للدول المانحة بحلول عـام ١٩٨٥، وكـان ٠,٣٦ في المائة في عام ١٩٧٥. ومع ذلك فإن هذا التحسـن الطفيف في النسبة "من المحتمل عدم تحقيقه، ما لم تزد الدول

الثلاث الكبرى المانحة للمعونة – وهي الولايـات المتحـدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان – التزاماتها تجاه المعونة إلى حد كبير. وتصدر التصريحات المؤيدة لبـذل الجهـود لزيادة هذه المعونـة فـي الـبلاد الثلاثـة، غيـر أن هـذه التصريحات لم تترجم بعد إلى أعمال". وماذا عن الإقـراض الدولي تبعا لشروط السوق من المصادر الخاصة والعامـة؟ يقول تقرير البنك إنه رغم التوقعات حول انخفـاض معـدل الزيادة في التدفقات السنوية عبر هذه القناة خلال السـنوات حتى عام ١٩٨٥ فإنه "توجد بعض الشكوك فيمـا إذا كانـت التدفقات ستزيد بالفعل بالسرعة التي يقتضيها الأمـر". وإذا انكمشت تجارة الدول "النامية" مع الدول الصناعية، ووضعت في وجه صادراتها القيود، وإذا صاحب ذلـك هبـوط فـي معدلات التدفقات المالية (مع زيادة الشروط صعوبة)، مـاذا تكون التوقعات بالنسبة لتنمية بالانتشار؛ أي تنمية تخضع في معدلاتها للمتغيرات الخارجية في المقام الأول؟ يقوم تقريـر البنك الدولي "إن المعدل المضطرب للانتعاش الاقتصادي في البلاد الصناعية والشكوك المتزايدة، قد أثـرا فـي التجـارة الدولية وتحركات رأس المال بما جعل البيئة الدوليـة غيـر

مواتية تماما بالنسبة لإحراز تقدم في البلاد النامية عما كانت عليه طوال فترة طويلـة مـن الخمسـة والعشـرين عامـا الماضية". أي أن النتائج المتوقعة في الأعوام القادمة أسـوأ من نتائج الفترة الماضية التي اعترف البنك بأنها أيضا كانت سيئة. فمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية كانت (حسب تقديرات التقرير) ٥,٩ في المائة في الفترة ٧٠ – ١٩٧٥ وينتظر أن تهبط إلى ٥,٧ في المائة (في أحسـن الأحوال) خلال الفترة ٧٥ – ١٩٨٥. وينتظر أن تهبط إلـى ٥,٧ في المائة (في أحسن الأحـوال) خـلال الفتـرة ٧٥ – ١٩٨٥. "وتبين احتمالات المستقبل(..) أن ١٧ في المائة من سكان البلاد النامية سيبقون في حالة فقر شديدة حتى حلـول عام ٢٠٠٠" (حوالي ٦٠٠ مليون شـخص) وبالتـالي فـإن "الأمر الواضح الذي يثير الإزعاج هو أن الفقر الشديد سيبقى مشكلة ذات أبعاد هائلة حتى نهاية القرن الحالي" [١٥٦].

إن هذه النتائج والتوقعات التي توصل إليها البنك الدولي، تمثل دعما نظريا لموقفنا، وتمثل إدانـة صـريحة لنمـوذج التنمية التي يسعى البنك نفسه إلى فرضـه واسـتمراره. **إن النتائج والتوقعات السيئة (أو البالغة السوء) لم تكن بسـبب**

نواقص في الممارسة يمكن تلافيها، ولكـن بسـبب بنيـة ومنطق النموذج نفسه. فانخفاض معدلات النمو مرتبط بواقع أن التنمية المحققة والمستهدفة تنمية تابعة، معدلاتها – كمـا يقول البنك – مشروطة بتطور الأوضاع الاقتصـادية فـي الدول المسيطرة ومسألة استمرار الفقر (أو مضمون التنمية) مرتبط أيضا بواقع أن التنمية المحققة والمستهدفة تنمية تابعة ومشوهة، تحدد أنماط الاستهلاك والإنتاج فيهـا الشـركات العابرة للجنسية وتابعوها المحليون. وهذه القوى يسعى البنك الدولي إلى دعم سلطتها، فينحرف مضـمون النمـو للنـاتج المحلي – بالضرورة – عن اتجاه الإشباع المتزايد لحاجـات الغالبية من المواطنين، بدءا من الفئات الأشد فقرا.

(٩) ختاما لهذا القسم، نسجل أن عرضنا السابق كان يبدأ من مفهوم لجوهر العلاقات الدولية يحظى بموافقـة واسـعة (كما أثبتنا في حديثنا عن نموذج التبعيـة/ الاسـتقلال). ومسألة أن الهيئات التي تناولناها هي تجسـيد للعلاقـات الدولية الراهنة في مؤسسات منظمة هي أيضا مسـألة لا خلاف عليها بين السياسيين والاقتصـاديين فـي الـدول التابعة. **وما أردنا إبرازه في تحليلنا هو كيـف تتسـق**

سياسات هذه الهيئات مع هدفها الرئيسي. ودعانا إلـى ذلك ما نراه في أعمال بعض الاقتصاديين الوطنيين الذين يحاكمون سياسات الصندوق أو البنك بمعزل عن هدفهما، أو وافق مفهومهم للسياسات المطلوبة لتحقيق هدفهم هم. وهذا المنهج خاطئ ومضلل. ووفقًا للاختلاف الجـذري بين هدفنا وهدف الهيئات الدولية، رأينـا كيـف أن وزن ومفهوم ودور الأدوات المستخدمة اختلف اختلافًا كبيرا. لا يوجد علاج لعجز ميزان المدفوعات أو لسعر الصرف أو للتضخم أو لمشاكل التنمية، يعمل في فراغ، فيقال إنه صحيح في حد ذاته أو خطأ في حد ذاته، وبمعزل عـن الهدف والنموذج. وإذا كـان الاقتصـاديون الوطنيـون يستخدمون في حوارهم مع ممثلي الهيئات الدولية تـراث التجارب والدراسات الصادرة في الدول الغربية، فإن هذا التراث تراكم وتبلور في إطار تنمية مسـتقلة، ولخدمـة تنمية مستقلة، ولذا تكون الهيئات الدولية محقة إذا لم تأخذ بهذه النتائج، لأنها تعلم أنها تتعامل مع دول تابعة وتهدف إلى إعادة إنتاج علاقات التبعية وتوسيعها.

إن خلافنا مع هذه الهيئات ليس خلافًا فنيا، فهو خـلاف جذري بين هدفين، وبالتالي بين سياستين. ولا تكمن مشكلة الهيئات الدولية في أنهـا لا تعلـم مـا يقولـه اقتصـاديونا الوطنيون. المشكلة أنهم يرفضون ما نقول عن وعي وقصد، وهم راضون تماما عن أنفسهم – ولهم حق – فالسنوات ٧٣ – ١٩٧٥ شهدت الكساد التضخمي في الـدول المسـيطرة، "وأحدثت هذه العوامل ذات المنشأ الخـارجي فـي البلـدان (النامية) مشكلات لم يسبق لخطورتها مثيل". ولكن حتى في هذه السنوات تمكن الصندوق من الاسـتمرار فـي توجيـه السياسات النقدية والمالية للدول التابعة. طبعا "لم يكن واقعيا توقع أن تكون برامج تحقيق الاستقرار هذه ناجحـة بـنفس القدر من النجاح الذي كانت عليه البرامج التي كانت تنفذ في العقد السابق". ففي الفترة ٦٣ – ١٩٧٢، كانت نسبة البرامج الناجحة ٧٦ في المائة، وفي الفتـرة ٧٣ – ١٩٧٥ هبطـت النسبة إلى ٣٣ في المائة ويقال عن البرامج أنهـا ناجحـة" بمعنى:

(١) أنها نفذت السياسات تنفيذًا شاملاً.

(٢) كان ميزان المدفوعات والحالة الاقتصادية العامة في نهاية البرنامج أفضل مما كان عليه في البداية.

(٣) أنه قد ثبتت إمكانية استمرار هـذا التحسـن سـواء بمواصلة السياسات، أو بإدخال تعديلات عليها.

بيد أن هذه النتيجة لا تعبر عن حقيقة الإسهام الذي قامت به برامج الاستقرار في نطاق البيئـة الاقتصـادية السـائدة، فحتى حين لم تنفذ البلدان سوى جزء من السياسات المتفـق عليها استطاع معظمها وقف التردي في الموقف الاقتصادي، كما حالت جميعها دون حدوث حالة أزمة كانت ستنشأ فيمـا لو لم يكن قد نفذ برنامج ما" [١٥٧]. إن إدارة الصندوق تعرف هدفها الرئيسي جيدا وتعرف أنها تسعى بعناد لتذليل العقبات، ولفرض السياسات المناسبة من أجل تحقيق هذا الهـدف؛ أي من أجل مداومة تشغيل "النظام الدولي" بشروطه الراهنة. بقى أن نعرف نحن أيضا كيف نسعى بعناد أكبر لتنفيذ السياسات المضادة لتحقيق هدف رئيسي مضاد، هدف يتضمن أول مـا يتضمن ثورة على هذا "النظام الدولي" وعلى قواعد لعبته.

ونعترف في الختام أننا عمدنا في تحليلنا إلـى التعمـيم، وإلى مناقشة "توصيات" الصندوق في صـيغها المثلـى (أو

المتطرفة) لكي نبلور جوهر الاتجاه، ولذا ينبغي أن نشير إلى أن هذه الهيئات تتحرك نحو أهدافها بمرونة (على عكس مـا يشاع عنها). فقط ينبغي أن نفهم المرونة على أنهـا قبـول بالمراحل، أو التراجع التكتيكي في بعـض الأحيـان، فـي مواجهة ظروف تدعو إلى ذلك في بلد ما، ولكـن لا تعنـي المرونة بطبيعة الحال التخلي عن التحرك الـدءوب باتجـاه الهدف الاستراتيجي، وكما يقول الصندوق فإن ":إجـراءات السياسة التي يتضمنها برنامج تحقيق الاستقرار تختلف مـن بلد إلى آخر استنادا إلى عوامل مثل أسباب المشكلة، ومـدى حدتها، وعلى بنية اقتصاد كل بلد وإطاره المؤسسـي. ومـع ذلك تحاول كافة البرامج تفادي تكثيف القيود على التجـارة الخارجية والمدفوعات أو الاعتماد على مزيد من القـروض الأجنبية الأساسية" (١٥٧). ويمكن تصوير هـذه المرونـة إذا استعرضنا تفضيلات الصندوق – على سبيل المثال – فيمـا يتعلق بسياسات الصرف (بشكل تنازلي) على النحو التالي:

١- سعر صرف مستقر وموحد، وتخفيض قيمة العملـة حين تدعو الضرورة، ولكن ليس مرارا عديدة.

٢- أسعار صرف عائمة (ويسمح بها حيث يتعذر الحفاظ على سعر ثابت دون زيادة الضوابط).

٣- أسعار صرف متعددة بسيطة: ربما سـعران فقـط، على أن تحرك أغلبية المعاملات وفق سعر "السوق الحرة".

٤- أنظمة أسعار صرف متعددة ومعقدة.

٥- ضوابط مباشرة على النقد الأجنبي.

٦- احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتلاشى إلـى حد كبير أثر سعر الصرف في القرارات التجارية.

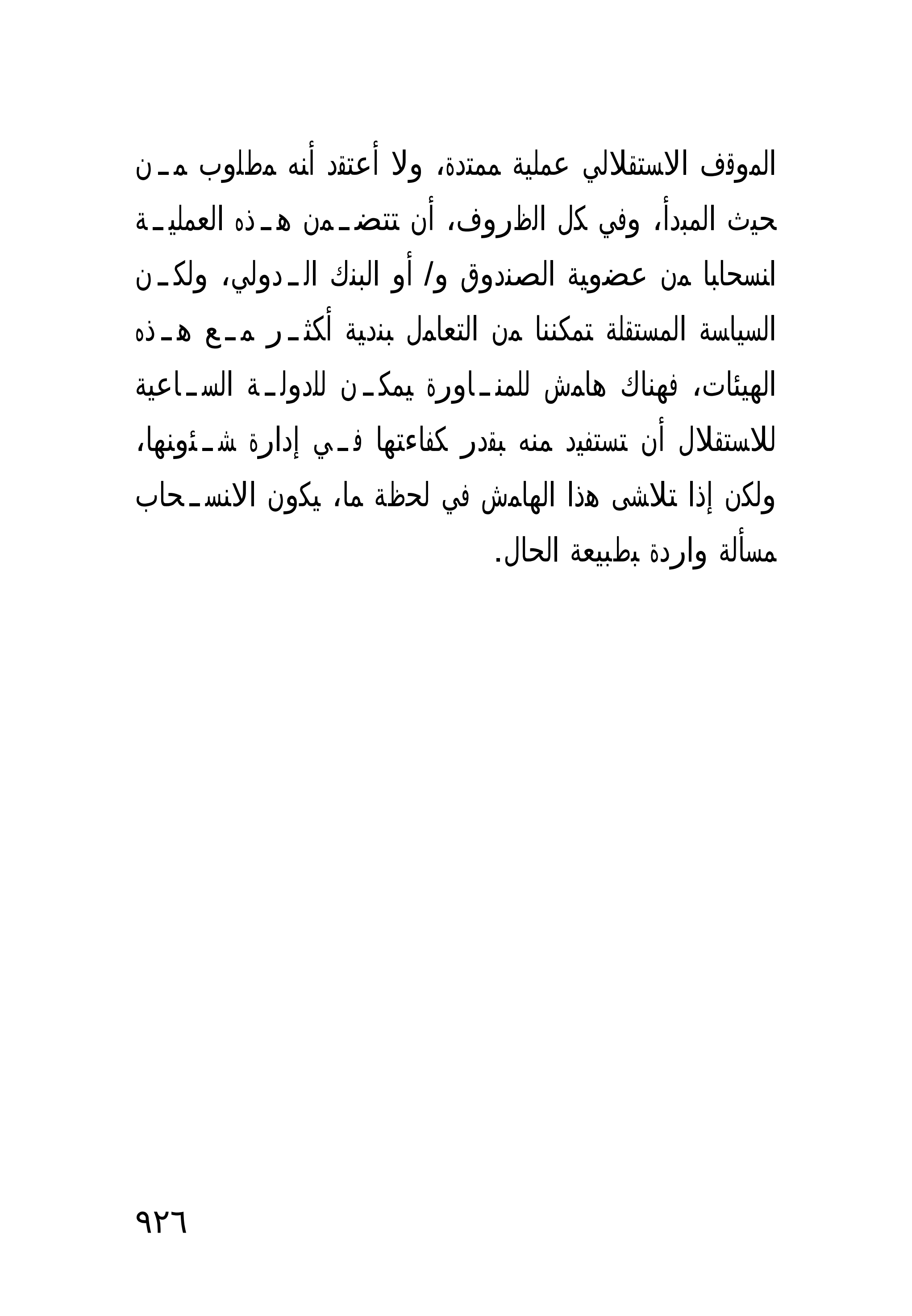
وواضح أن الترتيب التنازلي يعنـي أن رقـم (١) هـو السياسة المثلى التي ينشدها الصندوق، ورقم (٦) يمثل أسـوأ ما يقبله من أحد الأعضاء (كالدول الاشتراكية أو مصر فـي الستينيات). ومن الناحية العملية تلجأ غالبية الدول إلى أدوات مختلفة للتدخل في سياسات الصرف (فـي إطـار القائمـة السابقة). ويضطر الصندوق إلى بعض التساهل، ولكن مـع حرص دائم على دفع الدول الأعضاء للصعود علـى سـلمه بتدرج أو بقفزات (حسب الحالة) إلـى ذروة تفضـيلاته؛ أي إلى سياسته المثلى (رقم ١)، وكما قلنا، يبدي الصندوق فـي

ذلك مرونة واضحة، فحين تبنت يوغوسلافيا – على سـبيل المثال – أسعار صرف متعددة في الخمسينيات تتراوح بين ٦ و ٤ ابتهج الصندوق ابتهاجا شديدا، وحين حاولت البرازيـل وإندونيسيا – في نفس الفترة – انتهاج سياسة مشابهة أظهـر الغضب [١٥٨].

على ضوء كل ذلك، نطرح سؤالاً مشـروعا: مـا هـو الموقف المقترح من عضوية هذه الهيئات من منظور تنميـة مستقلة؟ والإجابة على مثل هذا السؤال تكون على مستويين، المستوى الأول: يفترض في حالتنا الخاصـة، وضـع أننـا نتوجه بجدية إلى المشروع العربي المستقل كهدف رئيسـي بعيد، وهذه الحالة لا تتضمن فقط استحواذًا على أداة هامـة من أدوات القوة (مخزون النفط الداخل في التجارة الدوليـة) ولكن يرتبط بذلك أن السياسة النقدية المستقلة لهذه الدولـة – المشروع لا بد وأن تكون ذات امتـدادات عالميـة مـؤثرة (وبالذات بالنسبة لـدول السـيطرة الغربيـة) لأن السياسـة الاقتصادية المستقلة تتضمن سعرا عادلاً للنفط، يتحرك وفْق معدلات تتناسب مع معدلات التضخم في الدول المسـتوردة، ومن ناحية أخرى فإن "الدينار العربي الموحد" (المرتكز على

النفط) يعمل على اختزان القيم، أو اختزان القوة الشرائية عند مستوى مستقر، لا تهدده ذبذبات أسعار الصـرف للعمـلات الرئيسية الأخرى. ويضمن كل ذلك تدفقًا كبيـرا ومنتظمـا للموارد إلى المنطقة العربية، أو يضمن نوعـا مـن إعـادة توزيع الأصول المنتجة والدخول بين دول السيطرة الغربية، ومنطقتنا، لكي توظف هـذه العمليـة وفْـق الاسـتراتيجية الإنتاجية لإشباع الحاجات الأساسية (في صيغتها المطورة). ونظرا لحجم التعامل الكبير مع العالم الخارجي (على أسـس متكافئة) سيكون "الدينار العربي الموحد" من أهـم العمـلات الارتكازية في التعامل الدولي. وهذا الوضع يجعل ارتبـاط "الدينار العربي الموحد" بنظام ما للنقد الدولي مسألة مطروحة على كل الأطراف المعنية، ومن بينها نحن، ولكن سـندخل هذا المبحث يومها من باب آخر، من باب من يصيغون هـذا النظام، وليس من باب من يتبعونه.

هذا هو المستوى الأول للإجابة، الذي لا ينبغي أن نتردد في التطلع إليه. وبالنسبة للمستوى الثاني، وهو حالة أية دولة تسعى إلى كسر التبعية وتحقيق تنمية مستقلة (كحالة أي قطر عربي منفرد)، فقد أوضحنا أن القضاء على التبعية وتعظـيم



الموقف الاستقلالي عملية ممتدة، ولا أعتقد أنه مطلوب مـن حيث المبدأ، وفي كل الظروف، أن تتضـمن هـذه العمليـة انسحابا من عضوية الصندوق و/ أو البنك الـدولي، ولكـن السياسة المستقلة تمكننا من التعامل بندية أكثـر مـع هـذه الهيئات، فهناك هامش للمنـاورة يمكـن للدولـة السـاعية للاستقلال أن تستفيد منه بقدر كفاءتها فـي إدارة شـئونها، ولكن إذا تلاشى هذا الهامش في لحظة ما، يكون الانسـحاب مسألة واردة بطبيعة الحال.

هوامش الفصل الخامس

(١) د. فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، (القـاهرة: دار الثقافـة الجديدة، ١٩٧٦) د. جودة عبد الخالق، "أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصادي المصري ٧١ – ١٩٧٧"، "الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ – دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية"، بحوث ومناقشـات المـؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين، القاهرة ٢٣ – ٢٥ مـارس ١٩٧٨، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨).

(٢) Gunnar Myrdal, Economic Theory and Under – Developed Regions, (London: Duckworth, 1956).

والكتاب ترجم بعنوان: النظرية الاقتصـادية والـدول الناميـة – ترجمة إبراهيم الشيخ وراجية حسين الحـوت، (القـاهرة: الـدار القومية للطباعة والنشر، ص ١٢٨، سلسلة اخترنا لك.

(٣) المؤلف بعد دراسة متكاملة حول هذا الموضوع: أزمـة النظريـة العامة للعلوم الاجتماعية والاقتصادية.

(٤) هذا الفهم لنموذج ماركس لم يكن محل خلاف بين البلاشـفة، ولا بين البلاشفة، والمناشفة والاشتراكيين الديمقراطيين فـي الغـرب أثناء الفترة السابقة على ثورة تشرين أول/ أكتوبر ١٩١٧، أو حتى أوائل العشرينيات. كان لنين يفسر موقفـه مـن ممارسـة ثـورة "بروليتارية" في روسيا بدءا من التسليم بنمـوذج مـاركس كمـا

أوضحناه، فروسيا بتخلفها الاقتصادي لا يمكن أن تقـيم علاقـات إنتاج اشتراكية (كهذا كان يقول ويكرر). ولكن قام موقفـه علـى فكرة البدء بأضعف الحلقات؛ أي أنه ليس بالضرورة أن تبدأ الثورة الاشتراكية في أكثر الدول تقدما من الناحيـة الاقتصـادية، لتبـدأ بالممكن، بأضعف الحلقات في سلسلة الرأسمالية العالمية حتى ولو كانت الحلقة الأضعف روسيا المتخلفة اقتصاديا، وانفجار الحلقـة الأولى يساعد على توالي الانفجـارات فـي الـدول الرأسـمالية الأخرى، وهذا التفاعل المتسلسل Chain reaction (الذي يقابـل نظرية الدمينو التي تحدثت عنها العلوم السياسية في الغرب حديثًا) كان شرطًا عند لنين لإمكان استمرار الثـورة الروسـية ولبنـاء الاشتراكية بالتعاون مع الدول الاشتراكية المتقدمـة اقتصـاديا – والمراجع حول هذه النقطة عديدة بدءا من أعمال لنـين – انظـر أيضا كمثال: تروتسكي، الأممية الثالثة بعد لنين والاشتراكية فـي بلد واحد، (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٦٩) – أ.هـ ـ كـار، ثـورة البلاشفة ١٩١٧ – ١٩٢٣، (القاهرة: الهيئـة المصـرية العامـة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

وبالنسبة لأبحاث وسجالات الاقتصاديين السوفييت في العشرينيات فإنها كانت موضع تجاهل الاقتصاديين الغـربيين (فـي حينهـا)، ولكنها تحتل في العقود الأخيرة اهتماما ملحوظًا مع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية، وقد صدرت بالإنجليزية ترجمات لمختارات منهـا مثل:

a- Foundations of Soviet Strategy for Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1924- 1930, edited by Nicolas Spulber, (Bloomington: (ndiana University Press, 1964).

b- E. Preobraghensky, The New Economics, trs, Brian Pearce, (Oxford University Press, 1965).

c- M. Dob, Soviet Economic Development since 1917, (London. Routledge and kegan Paul Ltd., (1960), chs., 8 and 9.

d- M. Dob, Papers on Capitalism, Development and Planning, (London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1967), pp. 126 – 140.

كتابا دوب لم يعرضا ترجمات، ولكن تعليق المؤلف علـى دراسـات الاقتصاديين السوفييت في تلك الفترة.

(٥) J. Staline, Les Problemes Economiques du Socialisme en U.R.S.S., (Pekin, 1974), pp. 76 – 77.

تضمن كتاب ستالين أول محاولة (بعد حوالي ثلاث عقود مـن "البنـاء الاشتراكي") في الأدبيات السوفيتية لبحـث العلاقـة بـين الاقتصـاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبين نظرية القيمة الواردة فـي رأس المال، والمحاولة موضع نقد شـديد الآن داخـل الاتحـاد السـوفيتي وخارجه.

(٦) M. Dob, Papers, op. cit., p. 142

(٧) L. Altusseur – Etienne Balibar, **Reading Capital,** (London: tres. Ben Brewster, NLB 1970), P. 39.

(٨) قرر الحزب الشيوعي الأسباني أنـه يعتمـد الماركسـية موجهـا لنشاطه، وأسقط اللينينية باعتبارها ممارسة ترتبط بظروف معينة، تختلف عن ظروف دول غرب أوربا المتقدمة اقتصاديا وصناعيا. وتقترب الأحزاب الشيوعية الأوروبية من هذا الموقـف بدرجـة أو أخرى، وكذلك المفكرون الماركسـيون الأوروبيـون. ورغـم اعتقادنا بأن نظرية ماركس تحتاج أيضا تعديلات أساسـية لـتلائم هذه المجتمعات، إلا أننا نفهم المنطق الكـامن خلـف تصـور أن الماركسية أنفع لهذه المجتمعات من اللينينة. وعلى العكس من ذلك، نعتقد في نفس الوقت أن دراسة كتابات لنين وسـتالين وماوتسـي تونج ودراسة الممارسات الواقعية للتجربتين السوفيتية والصـينية في إحداث تنمية مستقلة ناجحة وشاملة، وماوتسي تونج ودراسـة الممارسات الواقعية للتجربتين السوفيتية والصينية في إحداث تنمية مستقلة ناجحة وشاملة، أكثر جدوى في حالتنا من دراسة أعمـال ماركس النظرية. وبصيغة أخرى فإن اللينينية أنفع في حالتنا مـن الماركسية.

(٩) Paul A. Samuelson, Economics, (New York; Mc Graw – Hill, 1970), P. 13. هـذا التعريـف نجـده بشـكل أو آخر في كافة الكتب الاقتصادية والتعليمية في الغرب واخترنـا ساموليسون باعتباره عمدة الاقتصاديين الأمـريكيين المعاصـرين (جائزة نوبل).

(١٠) J.A. Schumpeter, Essays, ed. By Richard V. Clemence, Addison – Wesley, (Cambridge, Mass., 1951), p. 117.

والمقال الذي نقلنا عنه هذه الفقرة نشر لأول مرة عام ١٩٣٤، وكتبـه مع شومبيتر ويسلي ميتشل .Wesley C. Mitchell

(١١) John Kenneth Galbraith, Money – Whence it came, where it went. (London: Andre Deutch, 1975), p. 219.

(١٢) لمزيد من التفاصيل في هـذه النقطـة انظـر: Galbraith, Ibid., pp. 235 – 252.

(١٣) يمكن الرجوع في هذه النقطة إلى عديد من المؤلفات، وهـي تلتقي بشكل عام عند توصيف الظـاهرة، وشـرح الميكانيزمـات الفعلية للاقتصاديات الغربية على النحو الذي أثبتناه، ثم تختلف بعد ذلك في التوقعات والاستنتاجات. ينطبق هذا على كافـة الكتابـات الماركسية (بمدارسها المختلفة)، وينطبق أيضا على الكتابات غير الماركسية وخاصة ذات الطبيعة الأمبيريقية أو الوصفية:

Andrew Shoufield, Modern Capitalism, The Changing Balance of Public and Private Power, (London – New York – Toranto: Oxford University Press, 1965).

ميزة الكتاب أنه دراسة وصفية مقارنة لأساليب التدخل الحكومي فـي الدول الأوروبية الغربية وفي الولايات المتحدة.

(١٤) J.K. Galbraith, The New Industrial State, (a Pelican Book 1969) Ist Pub- lished 1967), p. 300.

(١٥) تستحوذ الولايات المتحدة على إعجاب كثير من مثقفينا، وهي في نفس الوقت تمارس دورا بالغ الخطورة في كـل مـا يتعلـق

بقضايانا المصيرية – ولهذا لا بد أن تزيد معارفنا عن هذه الدولة. وبعيدا عن قضية الانبهار بنمط الحياة الأمريكية الـذي لا نخفـي عداءنا له فإن التقدم الاقتصادي الذي حققتـه الولايـات المتحـدة لا يمكن أن يتجاهل، وأسلوب إدارة اقتصاد بهذا التشابك والاتساع يحتاج إلى متابعة الدراسات الجادة التي صدرت حوله، وأشير هنا إلى كتابات الأستاذ جالبريث فهي هامة جدا فـي تكـوين نظـرة إجمالية وواقعية عن بنية وممارسة الاقتصاد الأمريكي المعاصـر (والغربي بشكل عام) وتحتل كتابات جالبريـت اهتمامـا عالميـا واسعا. انظر بشكل خاص:

a- The Affluent Society.

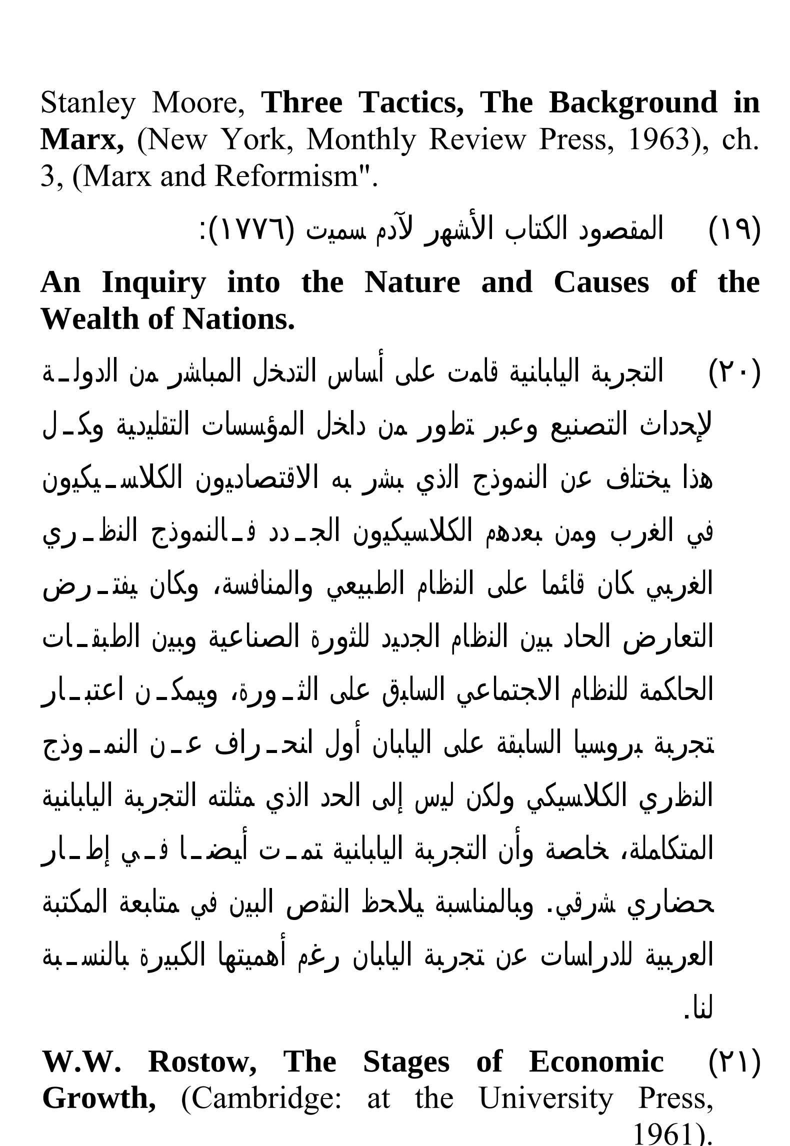
b- The New Industrial State.

c- Economics and Public Purpose.

(١٦) Galbraith, **The Affluent Society,** (a Pelican Book, 1968), p. 25

(١٧) Galbraith, **Economics and Public Purpose,**.(Boston: Houghton Mifflin Company, 1973), pp. 4-5.

(١٨) يتجنب المؤلف هنا معالجة استنتاج التقارب على نحو أعمـق وكيفية إدماج هذا الاستنتاج في رأيه – داخل تصور نظري أوسع، وعلاقة هذا التصور ببعض المفاهيم الواردة عند مـاركس وعنـد غير الماركسيين – بالنسبة لوجود بعض المفاهيم عند ماركس قابلة لخدمة هذا الاستنتاج، أنظر مثلاً:



Stanley Moore, **Three Tactics, The Background in Marx,** (New York, Monthly Review Press, 1963), ch. 3, (Marx and Reformism".

(١٩) المقصود الكتاب الأشهر لآدم سميت (١٧٧٦):

An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

(٢٠) التجربة اليابانية قامت على أساس التدخل المباشر من الدولة لإحداث التصنيع وعبر تطور من داخل المؤسسات التقليدية وكل هذا يختلف عن النموذج الذي بشر به الاقتصاديون الكلاسيكيون في الغرب ومن بعدهم الكلاسيكيون الجدد فالنموذج النظري الغربي كان قائما على النظام الطبيعي والمنافسة، وكان يفترض التعارض الحاد بين النظام الجديد للثورة الصناعية وبين الطبقات الحاكمة للنظام الاجتماعي السابق على الثورة، ويمكن اعتبار تجربة بروسيا السابقة على اليابان أول انحراف عن النموذج النظري الكلاسيكي ولكن ليس إلى الحد الذي مثلته التجربة اليابانية المتكاملة، خاصة وأن التجربة اليابانية تمت أيضا في إطار حضاري شرقي. وبالمناسبة يلاحظ النقص البين في متابعة المكتبة العربية للدراسات عن تجربة اليابان رغم أهميتها الكبيرة بالنسبة لنا.

(٢١) **W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth,** (Cambridge: at the University Press, 1961).

روستو يتجاهل التاريخ تماما في تفسير التخلف وفي تنـاول متطلبـات الإقلاع، لا يشير إلى قضية العلاقات الدولية المعاصرة. الدول "النامية "وفق هذا التصور مجرد دول أصابها "النعاس" لفترة من الزمن، وهـي بالتالي مجرد دول تبدأ بداية متأخرة عما سبق أن فعلته الدول الغربيـة منذ حوالي ثلاثة قرون. وقد وقع جالبريت في نفس التصور: "إن رؤية عملية التنمية كخط تنتظم فيه أمم العالم في مراحل تنميتها المختلفة، هي رؤية لكل من عملية التنمية وسياستها بمزيد من الوضـوح إلـى حـد كبير". انظر: J.K. Galbraith, **Economic Development in Perspective,** (Harvard University Press, Cambridge, 1962), p. 14.

H. Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth, (New York: John Wiley and Sons, 1957).

قدم المؤلف مسحا وصفيا لما اعتبره سمات الدول "النامية" وأغفل تماما العلاقات الدولية.

(٢٢)

J. Viner, "The Economics of Development", H. Myint "An Interpretation of Economic Backwardness", R. Nurkse "Some International Aspects of the Problem of Economic Development", **The Economics of Underdevelopment,** Ed., AN. Agarwala and S.P. Singh, (Bombay: Indian Branch, Oxford University Press, 1958).

يلاحظ أن كل هذه الدراسات كانت قبل النصف الثاني من الستينيات.

(٢٣) نرصد لميردال ثلاث علامات طريق:

a- Economic Theory and Under Developed Regions. 1956.

b- Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of Nations. 1968.

c- The Challenge of World Poverty A world Anti – Poverty Program in Outline, 1971.

رغم بداية واضحة في موقف ميردال في كتابه الأول يلاحظ أنه تناول قضية العلاقات الدولية بتدرج متصاعد في العمق والشمول. وبالنسـبة لبيرسون، المقصود هو التقرير الذي وضعته لجنة برئاسته وبتكليف من البنك الدولي والذي ترجم بعنوان ماذا يجري في العالم الغني والعـالم الفقير، شركاء في التنمية.

ويمكن متابعة اتجاه الدراسات الأخيرة عبر العرض الذي قدمه إسماعيل صبري عبد ا **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد،** (القـاهرة: الهيئـة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦). وانظر: إبراهيم حلمي عبد الرحمن، إقامة النظام الدولي الجديد (تلخيص دراسـة للأسـتاذ بـان تنبـرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين بناء علـى توصـية نـادي رومـا)، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، سبتمبر ١٩٧٦)، مذكرة رقم ١١٧٠.

(٢٤) P. Baran, The Political Economy of Growth, (New York: Monthly Review Press, 1957) صـدرت للكتاب ترجمة بعنوان **الاقتصادي السياسي والتنمية**، أحمد فـؤاد بليغ، (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧).

(٢٥) اعترف نيركسة بأن "الموارد الخارجية حتى إذا توافرت فـي أكثر الأشكال ملاءمة ليست كافية. إنها لا تقدم أتوماتيكيـا حـلاً

لمشكلة تراكم رأس المال في المناطق المتخلفـة ولا يوجـد حـل ممكن بدون **مجهودات محلية جهيدة** وبالتحديد في مجال التمويـل العام". Nurkse, **The Economics…,** Op. cit., p. 271.

وترجع أهمية الاعتراف إلى أن أطروحـة نيركسـة حـول الحلقـات المفرغة، أدت إلى استنتاج أن الموارد المحلية لا تكفي لتمويل نمـوذج النمو الذي اقترحه، ولذا بدا في كتاباته أنه متفائـل بالنسـبة لمسـتقبل التدفقات الخارجية. انظر كتابه الأشـهر: Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries,**(Oxford: Blackwell, 1953).

(٢٦) باران، **الاقتصاد السياسي،** مرجع سابق، الفصل الثاني، يحدد باران الفائض الاقتصادي المخطط بأنه الفرق بين الناتج "الأمثـل" للمجتمع الذي يمكن بلوغه في بيئة طبيعية وتكنولوجيـة محـددة تاريخيا، وفي ظل ظروف الاستخدام الأمثل المخطط لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وبين حجم "أمثل" للاستهلاك يختاره المجتمـع. ويتحدد الأمثل للإنتاج والاستهلاك بتقدير مدرس لجماعة اشتراكية يوجهها العقل والعلم (ص ١٠٧) – مفهوم الفائض الاقتصادي لـه أصوله عند الكلاسكيين (سميث وريكاردو/ ميلز) ولكنه لا يتطابق مع هذه التحديدات الأولى، ولا مع مفهـوم فـائض القيمـة عنـد ماركس – شارل بتلهيم تبني أيضا مفهـوم الفـائض الاقتصـادي باعتباره مرادفًا لفائض القيمة، وفرق بـين الفـائض الاقتصـادي الجاري المتاح للتنمية، والفائض المستخدم في التنمية. التخطـيط والتنمية، ترجمة إسـماعيل صـبري عبـد ا ، (القـاهرة: دار

المعارف، ١٩٦٦)، ص ص ١٠٩ – ١١٣ (ونعتقد أن تحديـدات باران أكثر فائدة).

(٢٧) بريبش كان في تلك الفترة أميناً عامـا للجنـة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية والنص نقلاً عـن: - أندريـه جونـدر فرانـك، **البرجوازية والرثة والتطور** الرث، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكـرم ديري، (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣) ص ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٢٨) لاحظ أ. ليويس مبكرا أنه لم يحدث أن عجز مجتمع واحد عن الدخول في حرب رأي ضرورتها وإذا كان أي مجتمع قادر علـى تقديم التكلفة المادية والبشرية للحرب فإن هذا الحجم من المـوارد يكفي لتحقيق التراكم المطلوب للتنمية. انظر:

A. Lewis, **The Theory of Economic Growth,** (London: G. Allen Unwin, 1961) p. 226.

(٢٩) بيرسون، شركاء في التنمية، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣٠) Lewis, **The Theory,** op cit ظهرت الطبعـة الأولـى للكتاب عام ١٩٥٥.

(٣١) كتب جون أدلر أنه منذ ١٩٤٩، كان البنك الدولي يشير إلـى العوامل غير الاقتصادية التي تعوق التنمية كانخفـاض مسـتوى التعليم وعدم الاستقرار السياسي وأشار أيضا إلى الصعوبات التي تظهر بسبب التكوين الاجتماعي للدول المتخلفة "غيـر أن تغييـرا حساسا حدث بين الاستراتيجية التي اتبعت في عام ١٩٤٨ وتلـك التي اتبعت عام ١٩٧٧ فبينما كان البنك في عـام ١٩٤٨ يراقـب

فقط تلك العقبات (آسفًا – وهذا صحيح) إلا أنـه فـي السـنوات الأخيرة حاول عن طريق الاستشارة السياسية والمسـاعدة الفنيـة والمقترحات الخاصة بإصلاح المؤسسـات وعمليـات الإقـراض الواسعة، أن يستأصل تلك العقبات". انظر: التمويـل والتنميـة – ملحق الأهرام الاقتصادي، (١٥ ينـاير ١٩٧٨)، ص ص ٥٥ – ٥٧).

(٣٢) انظر مثلاً:

Dudley Seers "The Meaning of Development", Keith Griffin, "Undefdevelopment in Theory", in **The Political Economy of Development and Underdevelopment,** ed. By Charles K. Wilber, (New York: Random House, 1973).

(٣٣) يكتب ميردال "إننا قد نستنتج من معرفتنا بظروف جنوب آسيا وعلاقاتها السببية المتبادلة ليس فقط أن الجهود يجب أن تكون أكبر من حد أدنى حرج، ولكن أيضا أنها يجب أن تكون موجهـة فـي نفس الوقت إلى عدد هائل من الظروف، ومركـزه خـلال فتـرة وجيزة من الزمن، ومطبقة بطريقة منسقة على نحو رشيد". هـذه العبارة تحدد في الواقع خطًا أساسيا التزم به ميردال في ممارسته النظرية.

G. Myrdal, **An Approach to the Asian Drama Methodological and Theoretical,** (New York: Vintage Books (A Division of Random House), 1969), Appendis 5, P. 265

(٣٤) على سبيل المثال نقرأ لأوسكار لانج "إن العامل الاستراتيجي هو الاستثمار، أو بشكل أكثر تحديدا، الاستثمار المنتج، ويترتـب على هذا أن مشكلة تخطيط التنمية هي مشكلة التأكد من أن هنـاك استثمار إنتاج كافٍ ثم توجيه ذلك الاستثمار المنتج إلـى القنـوات التي يمكن أن توفر النمو الأسرع للقوى المنتجة فـي الاقتصـاد القومي".

O.Lange, **Economic Development, Planning, and International Cooperation**(Cairo Central Bank of Egypt, 1961), p. 10.

وهذا المفهوم الاقتصادي الضيق يتكرر في الكتابات الأخيـرة. انظـر الكتاب الذي وضـعته نخبـة مـن كبـار الاقتصـاديين السـوفييت المتخصصين:

Industrialization of Developing Countries, (Moscow: Progress Publishers, 1973).

انظر أيضا:

Tomas Szentas, The Political Economy of Underdevelopment, (Budapest: Akademiai Kiado, 1973).

الكتاب الأخير يهتم بالمناقشة النظرية مع الأساتذة الغربيين، وهو يتناول الجوانب الاجتماعية ولكن بغير استفادة عميقـة مـن خبـرة الـدول الاشتراكية.

(٣٥) انظر

P.N. Rosenstein Rodan, "Notes on the Theory of the (Big Push)", **Economic Development For Latin America,** Howard S. Ellis, ed., (London: Macmillan, 1961). H. Leibenstein, **Economic Backwardness,** op. cit. R. Nurkse**, Problems**, op. cit.

(٣٦) من قبيل التكرار أن نشير إلى أن المشروعات الحديثة تتطلب بالضرورة حدا أدنى كبيرا من الاستثمار وأي توسعات لا بـد أن تكون أيضا كبيرة نسبيا (ينطبق هذا علـى الهياكـل الارتكازيـة أو مشروعات الصناعة)، أيضا يتطلب إنشاء مشروع معين إقامـة عدد آخر من المشروعات المرتبطة به. وفي كل الأحوال تتحسـن الاقتصاديات العامة واقتصاديات كـل مشـروع كلمـا زاد عـدد المشروعات المقامة في فترة متقاربة (فكرة الوفورات الخارجية – أي ما يترتب على كل استثمار أو على مجموعة الاستثمارات من منافع للاقتصاد القومي عامة، وقد لا تزيد هذه المنافع بنفس النسبة لكل مستثمر. ولا يقتصر أثر الوفورات الخارجيـة علـى جانـب العرض، ولكن أيضا على توسع وتنـوع الطلـب فـي السـوق المحلي).

(٣٧) A.O. Hirschman, **The Strategy of Economic Development,** (New Haven: Yale University Press, 1958) chs. 3 -6.

وقد يدخل في نطاق النمو غير المتوازن كما عرضه هيرشمان، مفهوم التركيز على "القطاع القائد" في مرحلة الإقلاع عند روستو.

Nurkse, **Problems,** op. cit., ch 1

Nirkse, **Some International,** op. cit., p. 2

يرى البعض أن منطق النموذج الذي قدمه نيركسة في النمو المتـوازن لا يتعارض بالضرورة مع فرض أن تتولى الدولـة (ولـيس القطـاع الخاص) إنجاز المهمة. انظر:

Ilchman and Bhargava "Balanced Thought and growth, ed. **C.k. Wilber,** op. cit.

ويرى المؤلفان أن هذا ينطبق أيضا على نمـوذج أ. ليـويس "التنميـة الاقتصادية مع عرض غير محدود من العمالة".

(٣٨) G. Myrdal, **An Approach,** Op. cit., pp. 296 – 301.

(٣٩) Ibid., p. 271

(٤٠) **Field Report Prepared by the World Bank Mission,** (Cairo, April 1976) ch. V.

(٤١) Myrdal, **An Aprroach,** op. cit., pp. 252 – 253

وكتب جالبريت أن "السوق لا يمكن أن تقدم على تحقيق قفزات كبيـرة حين يتطلب الأمر ذلك، وكما أن "السوق" لا يتمكن من وضع إنسان في الفضاء فإنه لا يتمكن أيضا من خلق صناعة صلب بسرعة حين يكون هناك قدر ضئيل – أو لا يكون – من خبرة سابقة في إنتاج الصلب، بل ولا يستطيع (السوق) أيضا خلق مشروع صناعي متكامل بسرعة".

J.K. Galbraith, **Economic Development,** op. cit., p. 35.

والمشابهة بين مشروع أبوللو وإقامة مصنع للحديد والصلب في دولـة "نامية" لا تخلو من دلالة، ولكن إشارة ميردال إلـى ظـروف الـدول الغربية أثناء الحرب أوقـع – فإعـادة تشـكيل الاقتصـاد لمواجهـة الاحتياجات العسكرية والمدنية "كان مستحيلاً توقع حدوثها من خـلال

عمل السوق..، وبذا وجدت (هذه الدول) نفسها وقد تجهزت بنسق كامل من الضوابط المباشرة والعينية وكثير منها كان بالضـرورة ذا طـابع تحكمي discretionary وفي اقتصاديات جنوب آسـيا ذات المرونـة المنخفضة تكون الحاجة (إلى مثل هذه الضوابط) أكثر جـدا، وأطـول دواما، فحتى في القطاعات المنظمة نجد ظروف السوق على نحو يحتم على الحكومات – بشكل منتظم استخدام ضوابط تحكمية بل وإلى درجة تتجاوز جدا ما رأته البلاد الغربية ضروريا في زمن الحرب".

Myrdal, **An Approach,** op. cit., pp. 412 – 413.

(٤٢) تقرير بيرسون، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٤٣) التطور الصناعي في الدول النامية (١٩٦٩)، أعد مـن قِبـل سكرتارية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقدم للندوة الدولية الصناعية التي عقدت في أثينا – ترجم ونشر بإشـراف (مركـز التنمية الصناعية للدول العربية، ١٩٧١)، الجـزء الأول ص ص ١٦٤ – ١٦٥.

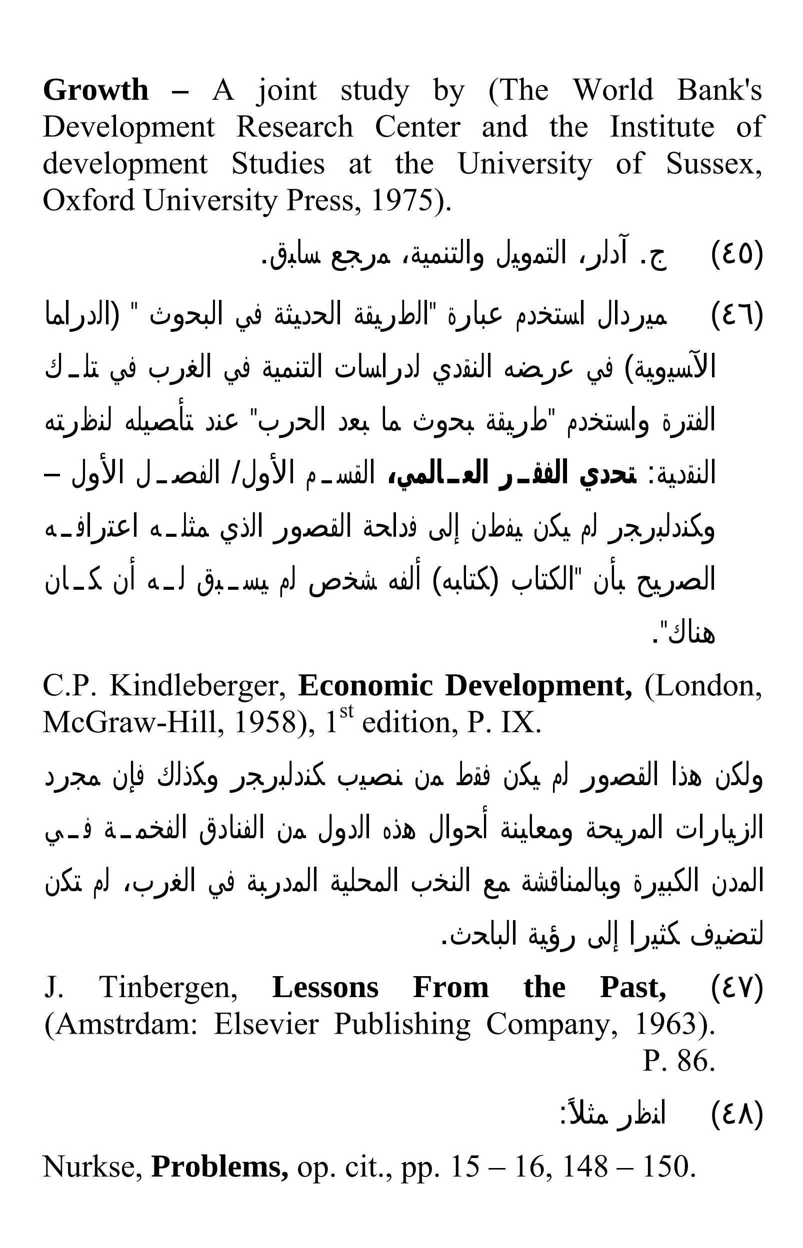
(٤٤) انظر مثلاً تقرير بيرسون، مرجع سابق، "التنميـة المسـتقرة تتطلب توزيعا أكثر عدلاً للثروة ودرجة أكبر من المشـاركة فـي الحياة السياسية والاجتماعية على نقيض ما هو في كثير من الدول النامية حتى الآن.. إن النمو الذي يزيد من غنى الأغنياء لن يؤدي إلى التنمية الثابتة في مجتمع سليم" (ص ٦٨) ويلاحظ أن أسـاتذة كآرثر ليويس شاركوا في إعداد صياغة التقرير – أيضا سـجلت استراتيجية التنمية الدولية نفس المفهوم "من الضـروري إحـداث

توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة لحفز كل من العدالة الاجتماعيـة وكفاءة الإنتاج ورفع مستوى العمالة بدرجة كبيـرة.. ويجـب أن تصاحب تغيرات نوعية وبنيوية في المجتمع النمـو الاقتصـادي السريع، ويجب أن تضيق بدرجة أكبر التفاوتات القائمة: إقليميـة وقطاعية واجتماعية. هذه الأهداف عبارة عن عوامل محددة وفـي نفس الوقت منتجات نهائية للتنمية" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠) – وقد عبر مكنمارا عن موقف البنك الـدولي في فترة أصبحت ذائعة الشهرة "حين يكون أصحاب المزايا الكبيرة قلة محدودة، ومن يعانون الفقر كثرة غالبة، وتتسـع الهـوة بـين الفريقين بدل أن تضيق فالقضية لا تعد وأن تكون قضـية وقـت يجب بعده اتخاذ اختيار حاسم بين التكلفـة السياسـية للإصـلاح والمخاطر السياسية للتمرد".

R. Mc Namara, **One Hundred Countries, Two Billion People. The Dimensions of Development.** (New York: Praeger Publishers. 1973), p. 112.

وتنحو الدراسات إلى محاولة إثبات أن عدالة التوزيع ليست عبئًا تتحمله التنمية الاقتصادية انصياعا لاعتبارات سياسية واجتماعية، ولكنها قـد تفيد أيضا في رفع معدل النمو، أو على الأقل تحتفظ بـنفس المسـتوى بانتظام أضمن، ويقول البعض إن هذا ممكن مع سيادة القطاع الخـاص (وهذا ما نشك في إمكانه) انظر:

Hollis Chenery and others, **Distribution with Growth, Policies to improve income distribution in Developing Countires in the Context of Economic**



Growth – A joint study by (The World Bank's Development Research Center and the Institute of development Studies at the University of Sussex, Oxford University Press, 1975).

(٤٥) ج. آدلر، التمويل والتنمية، مرجع سابق.

(٤٦) ميردال استخدم عبارة "الطريقة الحديثة في البحوث " (الدراما الآسيوية) في عرضه النقدي لدراسات التنمية في الغرب في تلـك الفترة واستخدم "طريقة بحوث ما بعد الحرب" عند تأصيله لنظرته النقدية: **تحدي الفقـر العـالمي،** القسـم الأول/ الفصـل الأول – وكندلبرجر لم يكن يفطن إلى فداحة القصور الذي مثلـه اعترافـه الصريح بأن "الكتاب (كتابه) ألفه شخص لم يسـبق لـه أن كـان هناك".

C.P. Kindleberger, **Economic Development,** (London, McGraw-Hill, 1958), 1st edition, P. IX.

ولكن هذا القصور لم يكن فقط من نصيب كندلبرجر وكذلك فإن مجرد الزيارات المريحة ومعاينة أحوال هذه الدول من الفنادق الفخمـة فـي المدن الكبيرة وبالمناقشة مع النخب المحلية المدربة في الغرب، لم تكن لتضيف كثيرا إلى رؤية الباحث.

(٤٧) J. Tinbergen, **Lessons From the Past,** (Amstrdam: Elsevier Publishing Company, 1963). P. 86.

(٤٨) انظر مثلاً:

Nurkse, **Problems,** op. cit., pp. 15 – 16, 148 – 150.

Lewis, **Economic Development with Unlimited Supplies of Labour,** in Agarwala and Singh, op. cit., PP. 422 – 23.

(٤٩) يعرف زينتس التخلف بأنه "الناتج الاجتمـاعي الاقتصـادي المركب لتنمية معينة لتنمية كانت مترابطة إلى أقصى حد مع تنمية الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل، وكانت محددة بالأخير، بالعامل الخارجي Tommas Szentes, op. cit., p. 127 ويكتب دوس سانتوس "نعني بالتبعية وضعا يكون فيه اقتصـاد أقطـار معينـة مشروطًا بتنمية وتوسع اقتصاد آخر يكون الأول ملحقًـا بـه. إن العلاقة بين اقتصاديين أو أكثر وبين هؤلاء والتجارة الدولية تتخـذ شكل التبعية حين تستطيع بعض الأقطار (الأقطـار السـائدة) أن تتوسع وتواصل تنمية ذاتية، بينما الأقطـار الأخـرى (الأقطـار التابعة) تستطيع أن تفعل ذلك فقط كانعكاس لـذلك التوسـع، ولا تستطيع أن تحدث أثرا إيجابيا أو سلبيا على تنميتها المباشرة".

Theotonio Dos Santos, **The Structure of Dependence,** ed., C.K. Wilber, op. cit., P. 109.

(٥٠) ميردال "إن الوسيلة الوحيدة التي يضعها المنطق في خـدمتنا لكي نحرر أنفسنا من تحيزاتنا هي ضرورة طرح القيم التي نبـدأ منها Value premises بشكل صريح وسنشعر على نحو أوضح بحاجتنا للقيام بهذا بقدر ما نكون أقل سذاجة حول ميل توجهاتنا – بدون هذا الطرح الصريح – إلى أن تتحدد بالتقليـد فـي علمنـا وبالتأثيرات من المجتمع الذي نشكل جزءا منه وبشخصيتنا ذاتهـا بطبيعة الحال، كما تتحدد بتاريخنا الشخصي وتجاربنـا وبتكويننـا

العقلي وميولنا. في الدراما الآسيوية استخدمت مثل التحديث كقـيم تبدأ منها: العقلانية – التنمية – تخطيط التنمية – زيادة الإنتاجية – رفع مستويات المعيشة – المسـاواة الاجتماعيـة والاقتصـادية – المؤسسات والتصرفات المطورة – التماسك القومي – الاسـتقلال الوطني – الديمقراطية للقواعد الشعبية – الانضباط الاجتمـاعي".
"إن الظروف الفعلية بعيدة بالطبع، وأبدا، عن المثل ومعنى فرض هذه المثل كقيم تبدأ منها البحث هو أن التغير في اتجاه تحقيقها هو الغاية المنشودة للتخطيط " (التشديد لميردال).

Myrdal **The Challenge,** op. cit., p. 26.

وهو يحدد مقصده من القيم التي تبدأ منها "بأنها وجهـة النظـر التـي يتخذها (الباحث)، الأسئلة التي يثيرها، والمفاهيم التي يسـتخدمها فـي تحليله".

Ibid., p. 442.

(٥١) تقرير تنبرجن "نادي روما" مرجع سابق، ص ٦.

(٥٢) عن إسماعيل صبري عبد ا ، **نحو نظام اقتصادي**، مرجـع سابق، ص ١٠٨/ أيضا محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمـام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبلع، (القاهرة: الهيئة المصـرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٨٥.

(٥٣) انظر: رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٤٤٨.

(٥٤) بالنسبة لنوع المشاكل التـي تواجههـا التجـارة الخارجيـة المصرية بالذات من هذه التكتلات، انظر: د. خلاف عبد الجـابر خلاف، "العلاقات التجاريـة المصـرية والتكـتلات الاقتصـادية الدولية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي السـنوي للاقتصـاديين المصريين، القاهرة، ١ مارس ١٩٧٦، وبالنسبة للمشكلة بشكل عام انظر: نفس المؤلف، القيود الجمركية وتطور التجـارة الخارجيـة للدول الآخذة في النمو (رسالة دكتـوراه) (القـاهرة: دار الفكـر العربي، ١٩٧٦).

(٥٥) انظر محبوب الحق، مرجع سابق، ص ص ٧٤ – ٧٥.

(٥٦)

R. Prebish, **Towards a New Trade Policy for Development,** Report by the Secretary General of the United Nations Conference on Trade and Development, (United Nations, New York, 1964).

وصدرت له ترجمة بعنوان نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية – ترجمة جرجس مرزوق ومراجعة رفعت المحجوب، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦).

(٥٧) بييرجاليه، العالم الثالث في الاقتصاد العـالمي – الاسـتغلال الإمبريالي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، ١٩٧٣)، ص ٩١ – انظر المناقشة الهامة للمؤلف حول الاستنتاج المزيـف والذائع عن تزايد استغناء الدول الصناعية المتقدمة عن الاسـتيراد من العالم الثالث كما يبدو من إحصاءات التجارة الدوليـة ويبنـي

على ذلك الاستنتاج المزيف عادة أن هناك تطور موضوعي يضعف موقف الدول النامية في التبادل الدولي (الفصل الخامس).

(٥٨) يعلق ميردال على تقديرات سكرتارية الأمم المتحدة حول صافي التدفقات في مطبوعاتها "التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية" بأن هذه التقديرات فجة إلى الحد الذي لا تستحق معه أن تستخدمها ولكنها تعطي مع ذلك انطباعا – كما يقول – بأن هذا المجموع الكلي للتدفقات للخارج شاملة الأرباح ورأس المال (عادة هرب رأس المال) من العالم المتخلف بشكل عام قد تكون بنفس أبعاد التدفق الصافي العام والخاص كما يظهر في إحصائيات DAC أو ليست أقل كثيرا.

The Challenge, op. cit., p. 322.

ولا يدخل طبعا في هذه التقديرات ما تتكبده الدول "النامية" في تجارتها الخارجية.

(٥٩) تدفق الموارد الخارجية على الدولة النامية حسب المصدر

ملايين الدولارات

	المتوسط السنوي ١٩٦٠/٥٩	المتوسط السنوي ١٩٦٥/٦١	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٢
مصادر رسمية	٣٩٠٠	٥٧٠٠	٦٤٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠

مصادر خاصة	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٤٠٠٠	٦٤٠٠	٧١٠٠	٨٢٠٠
المجموع	**٦٧٠٠**	**٨٥٠٠**	**١٠٤٠٠**	**١٣٤٠٠**	**١٥١٠٠**	**١٧٢٠٠**

OECD, Development Assistance, 1968, (Paris: OECD, Press Release, July 5, 1972), p. 70.

(٦٠) المتابعة الأدق لحركة الاستثمار المباشر تكشف التالي:

١- هيكل التوزيع على المناطق المختلفة يكشف أن النصيب النسبي للدول "النامية" يتناقص بينما تتزايد نسبة الدول المتقدمة. انظر:

Multinational Enterprise and Social Policy, (Geneva: ILO, 1973), p. 10.

نقلاً عن بحث إبراهيم العيسوي في المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين القاهرة ١٩٧٦.

٢- لا يعني هذا طبعا أن الحجم المطلق للاستثمار الأجنبي المباشر لا يزيد في الدول النامية، فالاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية – على سبيل المثال – كانت تمثل ٤٦,٧% من الاستثمارات الأمريكية في الخارج (١٩٢٩) ولم تعد تمثل أكثر من ١٣,٣% (١٩٧٢) ولكن حجم الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية زاد من ٣٠٠٠ مليون دولار (١٩٢٩) إلى ٧٠٠٠ مليون دولار (١٩٦٠) إلى ١٣٥٠٠ مليون دولار (١٩٧٢) انظر:

Theotonio Dos Santos, "Les Societes Multinationales, une mise au point, Marxiste", in **L'Hourme et al Societe, no. 33 – 39,** ed. Anthropos, Paris, 1974, p. 14.

٣- بل ويبدو أن معدل التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي يتجـه إلـى الزيادة، ففي المرحلة الأولى ٦١ – ١٩٦٧ كان متوسط ما أنساب سنويا ١٧٦٤ مليون دولار بمعدل زيـادة سـنوية ٤,١% وفـي المرحلة ٦٨ – ١٩٧٦ كان متوسـط الانسـياب السـنوي ٢٨٤٩ مليون دولار في الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٠، ثم ارتفـع إلـى ٣٩٦٥ مليون دولار في أوائل السبعينيات وبمتوسط سنوي للزيادة ١٣% (انظر رمزي زكي، أزمة الديون، مرجع سابق ص ٣٠٤).

٤- ولكن تبقى الدلالة الحقيقة لكل هذه التفاصيل في إطار أن مجمـل التدفقات الرأسمالية من الدول المقدمة محدودة جـدا ومـا يمثلـه الاستثمار الأجنبي داخل هذه التدفقات الإجمالية يصبح قليلاً جـدا جدا، وذلك بعيدا عن التدفقات العكسية (انظر الهامش التالي رقـم ٦١).

(٦١) يكفي أن نشير هنا إلى دراسة عن ٢٠ دولـة فـي أمريكـا اللاتينية (باستثناء الدول المنتجة للبتـرول). أثبتـت الدراسـة أن مدفوعات هذه الدول عن الاستثمارات خلال ٦٥ – ١٩٦٧ فاقـت مجموع الاستثمارات الجديدة التي وصلت إليها خلال نفس الفترة

UNCTAD. TD/B/C. 3/37, p. 13.

وفْقًا لدراسة أخرى أعم كانت حصيلة رأس المال الخاص الذي تـدفق عام ١٩٦٧ إلى دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيـة حـوالي ٣٩٠٠ مليون دولار بينما بلغت التدفقات العكسية لنفس العـام ٥١٠٠ مليـون

دولار؛ أي أن الحصيلة الصافية للاستثمار الأجنبـي المباشـر كانـت لصالح دول المركز بأكثر من ١٠٠٠ مليون دولار.

U.N., **International Flow of Long – Term Capital and Official Donations, 1963 – 1967, (New York,** 1969), pp. 2, 90.

(٦٢) الدراسات الأجنبية حول الشـركات العـابرة (أو المتعـددة) للجنسية كثيرة ومن مختلف الاتجاهات في المكتبة العربية، انظر:

أ- د. محمد دويدار وآخرون، "دراسة أساسية – مـدخل اسـتراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي" (رقـم الوثيقـة م ت ص ٤/ د أ)، الفصل الرابع، مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، بغداد، ديسمبر ١٩٧٦.

ب- محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتـاب، ١٩٧٨).

ج- سمير كرم، الشركات متعددة الجنسية، (بيروت: معهـد الإنمـاء العربي، ١٩٧٦).

د- محمد صبحي الأتربي، مدخل إلى دراسة الشـركات الاحتكاريـة متعددة الجنسيات، (بغداد: دار الثورة للصحافة والنشـر، إصـدار النفط والتنمية، ١٩٧٧).

(٦٣) كان تقرير بيرسن (مرجع سابق) مبادرا في طلب الاعتـراف بتقسيم جديد للعمل الدولي يسـاعد الـدول الناميـة فـي تحقيـق

استراتيجيتها للتنمية ويسهم في تيسير التجارة الدولية بين الشـمال والجنوب، وتقرير بيرسون تبنى هذا الاتجاه بهدف إقامـة علاقـة تعاون مستقر بين الشمال والجنوب (لا ننسـى عنـوان التقريـر شركاء في التنمية) طالب التقرير في هـذا السـياق مـن الـدول الصناعية "بإجراء التكيف الهيكلي الذي يمكنها من استيعاب حجـم متزايد من المصنوعات والسلع نصف المصـنوعة مـن الـدول النامية" – (ص ص ٨٥ – ٨٦) وقد سار قسم كبير من المناقشات الأخيرة حول النظام العالمي الجديد في نفس الاتجاه، ويمكـن أن نقول إن هناك خطوات تمت فعلاً كأمر واقع (دون أن تقـنن بعـد كنظام عالمي جديد) ولكن في ظل التوازن الحالي للقوى لم تكـن الخطوات إلا مشروعا لتقسيم جديد للعمل، فبدلاً من التخصص في الزراعة والمناجم في الجنوب مقابـل الصـناعة التحويليـة فـي الشمال، أصبحت هناك أيضا صناعات تحويلية في الجنوب، ولكن وفْق تقسيم متعمد يقضـي فـي الأسـاس باحتكـار التكنولوجيـا والصناعات الأكثر ديناميكية في الشمال. إن هذه الممارسة العملية لنوع جديد من تقسيم العمل الدولي لم تصبح بعد نسـقًا متكـاملاً ويعني التحول إلى نسق متكامل أن تدخل الدول الصناعية بشـكل منتظم التعديلات البنيوية التي تتناسب مع هذا المدخل الجديد حتى تستقر علاقات التبعية عند مستوى أعلى جديد. د. جلال أمين كان محقًا؛ إذ اعتبر أن هذا الاتجاه كان كامنًا خلف صياغة إعلان الأمم المتحدة (أول مايو ١٩٧٤) متضمنًا الـدعوة إلـى إقامـة نظـام اقتصادي دولي جديد "تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافيـة؟" مجلـة

مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، (أكتوبر ١٩٧٦)عدد ٣٦٦.

(٦٤) Myrdal. **The Challenge,** op. cit., p. 329

(٦٥) N.A. Rockfeller. "Q uality of Life in the Americas, Report of a U.S. Presedential Mission for the Western Hemisphere, p. 80, after Myrdal, Ibid, p. 330.

(٦٦) أوسع فجوة تفصل الدول الصناعية عن الدول "النامية" تتمثـل في مجال العلم والتكنولوجيا وهي فجوة حاكمـة اقتصـاديا (فـي مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية) – ٩٠% من العلماء والباحثين يعملون في الدول الصناعية المتقدمة، و ٩٠% من أبحاثهم موجهة لخدمة هذه الدول والأبحاث التي تجري في مناطق أخرى يتمكنون بوسائل مختلفة من توجيهها لصالحهم أيضـا – وفـي الولايـات المتحدة تمول الشركات العابرة للجنسية ٨٠% من مجموع ما ينفق في البحث والتنمية في قطاع الصناعة. وتلجأ هذه الشركات بشكل منتظم إلى شراء وتبادل وتداول براءات الاختراع بحيـث تـؤمن رصيدا يفوق إنتاج كل شركة على حدة، وباختصار فإنه لا يوجـد "سوق حر" في مجال التكنولوجيا، وفضلاً عـن فـرض الهيمنـة الاقتصادية من خلال التكنولوجيا فإن توريد التكنولوجيا بالشـروط الاحتكارية يعني استنزافًا هائلاً للموارد من الدول "النامية" انظـر في هذه النقطة: "دراسة أساسية لمؤتمر التنمية الصناعية"، بغـداد، مرجع سابق، ص ص ٥٩ – ٦٧.

(٦٧) وفقًا لبيانات وزارة التجارة في الولايات المتحدة، كانت المدخلات الجديدة من رأس المال الأمريكي للاستثمار المباشر في أمريكا اللاتينية (في الفترة ٤٦ – ١٩٦٧) تبلغ ٥٤١٥ مليون دولار بينما مجموع الأرباح المعاد استثمارها في تلك البلاد ٤٤٢٤ مليون دولار، وفي نفس الوقت كانت تحويلات الأرباح من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة ١٤٧٧٥ مليون دولار إذا قدرنا الأرباح الكلية باعتبارها مساوية تقريبا إلى التحويلات زائد إعادة الاستثمار يكون المجموع ١٨٩٨٣ مليون دولار ورغم التحويلات الهائلة للأرباح فإن القيمة الدفترية للاستثمار المباشر للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية زادت من ٣٠٤٥ مليون دولار (١٩٤٦) إلى ١٠٢١٣ مليون دولار (١٩٦٧) انظر:

Dos Santos, **The Structure,** op. cit., P. 114.

(٦٨) كانت الديون الخارجية المستحقة في بداية العقد الأول للتنمية ١٩ بليون دولار، وقفزت إلى ٦٠ بليون دولار في نهاية العقد (أي في نهاية الستينيات) بمتوسط سنوي يصل إلى ١٣% واستمر نفس الاتجاه في السبعينيات؛ حيث قفزت الديون الخارجية إلى ٦٦ بليون دولار ثم إلى ١١٩ بليون دولار في نهاية ١٩٧٣ انظر:

United Nations, **Implementation of the International Development Strategy, Papers of the first Over-all Review and Appraisal of Progress During the Second United Nations Development Decade,** (New York, 1973), Vol. 1.

عن بحث رمزي زكي إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٧٧، انظر أيضا.

World Bank, **Annual Report 1975**, (Washington D.C., 1975).

وانظر أيضا تفسير سمير أمين للعجز المزمن فـي مـوازين الـدول "النامية" خلال القرن ٢٠ على خلاف حالة التوازن التي سادت خـلال القرن ١٩ سمير أمين ينقد اقتصار راؤول بريبيش على عامل التدهور التدريجي للميزان التجاري لتفسير الظاهرة ويضيف إلى ذلـك عامـل تصدير الأرباح والفوائد، **التطور اللا متكافئ** – دراسة في التشـكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليـون (بيـروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ص ١٩٨ – ١٩٩ ولكننا لاحظ أن بريبيش لـم يغفل في الحقيقة العامل الهام الذي أكده سمير أمين فحتى في تقريـره الشهير أشار إلى مشاكل "قصر فترات سداد الديون وارتفـاع أسـعار الفائدة على بعض هذه الديون وارتفاع الفائدة الذي تحصل عليه الـبلاد الصناعية من بعض الاستثمارات في البلاد الآخذة في النمـو". نحـو سياسة تجارية، مرجع سابق ص ١٢٤، وقد أكـد بـريبيش مفهومـه المتكامل بشكل أوضح في دراساته الأخـرى وخاصـة عـن أمريكـا اللاتينية.

(٦٩) تقرير تنبرجن، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٧٠) أ.ج فرانك، البرجوازية الرثة، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٧١) انظـر: Nurkse, **Problems,** op. cit., p. 6 ميـردال: **النظرية الاقتصادية،** مرجع سابق، ص ١٨ – ١٩.

(٧٢) في الدراما الآسيوية لم يغفل ميردال الأثر السلبي للعلاقـات الدولية (انظر: (An Approach, cit., pp. 140 – 171)

ولكن ركز بحثه على المعوقات الداخلية للتنمية، وأهم مـن ذلـك فـي تقديرنا أنه لم يدمج أثر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في بنية "البحث في تخلف الأمم" وأدى هذا إلى إساءة فهم أطروحتـه، وعبـر ميردال عن إدراكه لهذه النتيجة بأن أسرع بكتابه "**تحدي الفقر العالمي**" الذي يصفه في العنوان الفرعي للكتاب بأنه "تلخيص واستمرار للدراما الآسيوية" والقسم الثاني من الكتاب هو الاستمرار أو الإضـافة، وبـه يمكن تحديد الإسهام الهائل لجونار ميردال بأنه في إطار نموذج التبعية/ الاستقلال.

(٧٣) إسماعيل صبري عبد ا ، **نحو نظام اقتصادي،** مرجع سابق، ص ٦١.

(٧٤) كان مؤلف لنين "**الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**" إسهاما نظريا هاما (مع عدد من التحفظات في التحليل والنتـائج) ولكـن على أية حال كان رؤية من منظور "الشمال" وكشـفًا لتناقضـات وميكانيزمات المرحلة كما تعمل في الدول الصـناعية المتقدمـة. نظرة لنين في نفس الفترة إلى ما كان محـتملاً أن يحـدث فـي الجنوب كانت أسيرة منهج ماركس (ستمر هـذه الـبلاد بمرحلـة الرأسمالية ثم تنتقل إلى الاشتراكية. انظر مقالاتـه عـن الثـورة

الصينية) وبالتالي كانت نظرة قاصرة جدا، ولكن تطورت النظـرة بعد خبرة الثورة الروسية وتبدد الآمال حول الثـورة فـي الـدول الصناعية المتقدمة. أشار لينين إلى أن ظروف هذه الـبلاد فريـدة وتحديد طريقها أمر بالغ الصعوبة "إن مثل هذه المشاكل لن تجدوا حلها في أي كتاب شيوعي ولكن ستجدونه في الصراع المشـترك الذي بدأته روسيا".

V.1. Lenin, "Address to the Second All-Russian Congress of the Communist Organizations of the Peoples of the East, November 22, 1919, **The National – Liberation Movement in the East, (**Moscow: Progress Publishers, 1962), p. 235.

وقد استطاع ماوتسي تونج بعبقرية أن يبـدع ويشـق طريقًـا مناسـبا وناجحا. انظر التعبير النظري عن ذلك في المختارات (خاصـة عـن الديمقراطية الجديدة – حول التناقض – التحول الاشتراكي – معالجـة المتناقضات في صفوف الشعب) التقارير والدراسات الصـادرة عـن القيادة الصينية بعد ذلك (رغم تناقضاتها الطبيعية في المراحل المختلفة لاكتشاف طريق جديد) والتي تدعمها التجارب العملية، كانت مصـدر إلهام واسع لدارسي وتنمية من منظور إنهاء التبعية وتحقيق الاستقلال، ولا يقلل من القيمة التاريخية لكل هذا الإنجاز ما نلمسه من ممارسـات في السياسة الخارجية تتعارض مع مصالحنا القومية، أو مـع مصـالح عديد من الدول التابعة، فهذه حسابات ومصالح مـن منظـور الصـين والتعامل الدولي من موقع مستقل مفهوم أنـه يمكـن أن يـؤدي إلـى

حسابات ومصالح مختلفة من جانبنا – أيضا نحن لا نبالغ فـي توقـع تغيرات جذرية في نمط التنمية الصينية – بعد ماو -.

(٧٥) انظر العرض للاتجاهات المختلفة بـين اقتصـاديي أمريكـا اللاتينية في إطار نموذج التبعية:

Rouald H. Chilcote and Joel C. Edelstein, "Introduction", **Latin America: The Struggle with Dependency and Beyond,** ed. By Chilcote and Edelstein, (New York: Schenkman Pub. Co., Wiley, 1974), pp. 24 – 26, and pp., 36 – 47.

ولكن يلاحظ أن الكتاب (يتبنى مفهومـا أضـيق لنمـوذجي الانتشـار والتبعية ولا يتطابق بالـ تماما، مع المفهوم الذي عرضناه هنا.

(٧٦) جلال أمين (تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية/١٩٧٦ + بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر)/ ١٩٧٨، (زكـي شـافعي، التنمية الاقتصادية جزءان/ ١٩٧٣)، - سـمير أمـين (التطـور اللامتكافئ ١٩٧٤) – فؤاد مرسي (محاولـة لصـياغة المفهـوم المادي للتنمية الاقتصادية/ ١٩٧٧ + محاضرات فـي الاقتصـاد الدولي المعاصر/ ١٩٧٨) علي الجريتلـي (٢٥ عامـا، دراسـة تحليلية للسياسة الاقتصادية فـي مصـر ١٩٥٢ – ١٩٧٨/٧٧) – عمرو محيي الدين (التنمية والتخطيط الاقتصادي/١٩٧٢) – محمد يحيى عويس (المشاكل الاقتصادية المعاصرة/ ١٩٧٧. وهو آخـر

كتاب للأستاذ المؤلف رحمه ا   ويحمل من خلال تصوره النظري موقفًا علميا شجاعا في تقييم السياسة الاقتصادية الحالية).

(٧٧) والتذكير بهذه الأمور يكتسب أهميته الخاصة لأن من يطالـب في مصر بأمور كالتالي:

- حق كل دولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبيـة فـي بلادهـا وأن تمارس إزاءها سلطاتها وِفْقًا لقوانينها والأولويات التـي تحـددها الأهداف الوطنية، ويرتبط بهذا حق كل دولة في مراقبـة نشـاط الشركات متعددة الجنسية حتى يكون نشاطها مطابقًا لقوانين البلاد وسياستها الاقتصادية والاجتماعية مع الدعوة لتعاون الـدول فـي مواجهة تلك الشركات.
- حق كل دولة في الإسهام في التجـارة الدوليـة وِفْقًـا للأوضـاع التنظيمية التي تراها ملائمة لعلاقاتها الدولية، وأن تعقد ما تشـاء من اتفاقيات ثنائية أو جماعية ما دامت لا تضر بالتعاون الدولي.
- كل دولة مسئولة عن تحقيـق التقـدم الاقتصـادي والاجتمـاعي والحضاري لشعبها، ولها الحق في اختيار أهداف ووسائل التنميـة وتعبئة الموارد اللازمة وإجراء التغيرات التقدميـة فـي بنيانهـا الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن مشاركة الشعب مشاركة كاملة في عملية التنمية وفي جني ثمارها.
- حق كل الدول بحكم المساواة القانونية بينها في المشاركة الكاملـة والفعلية في اتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية.

- يجب على الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار إمكان زيادة حجـم تجارتها مع الدول الاشتراكية، وأن تمنح هذه الدول نفس الشروط التي تتعامل بها مع الدول الرأسمالية.

إن من يطالب في مصر الآن بمثل المطالب السابقة ومـن يحـاكم انحراف السياسة الاقتصادية على ضوء هذه المطالبات، يعتبـر لـدى المسئولين والجهلة عميلاً للشيوعية الدولية مع أن هذا الكلام هو ببساطة مجرد نصوص من ميثاق "الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول" الـذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول/ ديسـمبر ١٩٧٤ Resolution 3281 XXIX, وقد صدر القرار بالمناسبة بأغلبية ١٢٠ صوتًا ضد ٦ أصوات فقط وامتناع ١٠ دول عن التصويت.

(٧٨) تحدث لانج عن "قيام بنيان هرمي من الغايات تقف فوق قمته الغاية الرئيسية؛ أي غاية الخطة الاقتصادية والاجتماعيـة التـي سوف ندعوها غاية من المرتبة الأولى، أما الوسـائل التـي تفيـد مباشرة في تحقيق تلك الغاية فهي غايات مـن المرتبـة الثانيـة والوسائل التي تصلح مباشرة لتحقيق الأهداف من المرتبة الثانيـة هي غايات من المرتبة الثالثة وهكذا. وتشغل أهداف نشاط مختلف المشروعات مستويات مختلفة من هذا البنيان الهرمي من الغايات.

فالسكك الحديدية ومسابك الصلب مثلاً تحقق غايات مـن المرتبـة الثانية في حين يحقق مسبك محلي أو مصنع للأزرار غايـات تشـغل مستوى أدنى من هذا البنيان الهرمي. أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي – القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي ومراجعة إسـماعيل صـبري

عبد ا ، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦)، ص ١٩٤. ولكننا نسـتخدم مفهوم "الهدف الرئيسي البعيد" بمضمون أوسع وأكثر ديناميكيـة مـن مفهوم لانج "للغاية الرئيسية" بمعنى أنه يدخل فـي مركـب "الهـدف الرئيسي البعيد" الأبعاد الحضارية والسياسية والاجتماعية علـى نحـو أوسع وكذلك يدخل الزمن بمدى أطول.

(٧٩) كتب شـواين لاي أن "الانفـراج الـدولي ظـاهرة مؤقتـة وسطحية.. بينما الاضطراب الجسيم سيستمر قائمـا ومثـل هـذا الاضطراب الجسيم هو شيء حسن بالنسبة للشعوب ولـيس شـيئًا سيئًا"

Chu En – Lai, **Main Report to the Tenth Congress of The Chinese Communist Party of China,** (Peking, 1973).

ويؤكد تقرير تنبرجن، مرجع سابق، أن هذا هو موقف الصين فعلاً، فهي لا ترحب باستقرار الأوضاع الدولية وبالتالي بالمساعي المبذولـة لإنشاء ما يسمى نظام عالمي جديد: (ص ٢٦).

(٨٠) انظر مثلاً محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص ص ١٩٥ – ١٩٦/ إسماعيل صبري يرفض هذه الفكرة لأسباب عددها ولكن ليس من بينها السبب الحاكم في رأينا وهو الرفض الجـذري للتبعية (نحو نظام، مرجع سابق، ص ص ٦١ – ٦٢).

(٨١) إسماعيل صبري، نحو نظام، المرجع السـابق، ص ٢٢٠ – انظر لنفس المؤلف: "استراتيجية التصـنيع فـي الـبلاد العربيـة والتقسيم الدولي للعمل"، بحث إلى ندوة الاقتصاد الـدولي الجديـد

والعالم العربي، الكويت، مارس/ آذار ٧٦. وأيضا: "العرب بـين التنمية القطرية والتنمية القومية". المستقبل العربي، العدد الثالـث، إسماعيل صبري عبر في كتاباته عـن رؤيتـه الخاصـة لهـذه الاستراتيجية التي تختلف في بعض مكوناتها وتبريراتها النظريـة ولكن إذا اعتبرنا الاقتباس السابق معبرا عن جوهر النمط الإنتاجي للاستراتيجية فلا خلاف حول هذا الجوهر.

انظر أيضا: محمد دويدار. دراسة أساسـية، مـدخل اسـتراتيجية التنمية الصناعية، مرجع سابق، الفصل الثالث "إن القضـاء علـى التخلف في إطار استراتيجية التوجه الداخلي والاعتماد على الذات يستلزم من البداية أول ما يستلزم نفي هذه التبعيـة بحيـث يتأكـد الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربيـة ويتحقـق الأمـن القومي العربي موفرا المناخ الضروري لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى حماية مسـار وثمـار التنميـة ضـد المطامع والمصالح الأجنبية في المنطقة العربية" ص ٤١.

(٨٢) في عدد من كتابات التنمية في مصر والتي وضـعناها فـي إطار نموذج الاستقلال (راجع هامش ٧٦) نلاحظ أن التحلـيلات كانت أيضا لا ترتبط طول الوقت وباتساق مع مبدأ التنمية المستقلة الذي بدأت منه، وبالتالي لم تستنبط من هذا المبدأ كل النتائج التـي ينبغي أن تترتب على التسليم به – وبالنسبة لمحبوب الحق، سـتار الفقر، مرجع سابق، كانت لدى المؤلف الشجاعة على إعادة تقيـيم أفكاره وعلى النقد الذاتي الصريح لممارسـاته الخاطئـة. موقفـه

الجديد من العلاقات الدولية يضعه في نموذج التبعية/ الاستقلال، وتبنيه لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية إثراء لمناقشاتها ولكنه يبدو أحيانًا غير متسق تماما حين يركز على قضية الفقر باعتبارها جوهر الاستراتيجية وليس باعتبارها هدفًا مشتقًا من التنمية المستقلة "إن مشكلة التنمية يجب أن يعاد تعريفها على أنها هجوم انتقائي على أسوأ أشكال الفقر" (ص ٦٩) انظر في الكتاب فصل البحث عن استراتيجية جديدة للتنمية ص ٦٧ – ٧٢.

(٨٣) محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٨٤) H. Chenery (Introduction), **Distribution.** Op. cit., p. XIII

(٨٥) Ibid., p. 47

(٨٦) Ibid., pp. 71 – 72.

(٨٧) انظر كارل ماركس، نقد للاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ص ٢١٠ – ٢٢٤.

(٨٨) محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص ص ٥٩ – ٦٠.

(٨٩) انظر مثلاً:

Galbraith, **The New Industrial State – Economics and Public Purpose,** Myrdal **Beyond the Welfare State,** Bran and Swezy, **Monomoly Capital.**

(٩٠) فورتادو من المبادرين إلى تقديم هذه الأطروحـة "إن قـدرة أقطار معينة على السيطرة على التقدم التكنولوجي وعلى فـرض أنماط استهلاكها، أصبحت العامل الحاسم فـي تشـكيل الجهـاز الإنتاجي لأقطار أخرى، أصبحت بالتالي تابعة". انظر:

Celso Furtado, "The Concept of External Dependence in the Study of Underdevelopment", ed. By Wilber, op. cit., p. 120.

(٩١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، تحقيق وتقديم محمـد عمارة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨) انظر ص ص ١٩٥ – ١٩٧.

(٩٢) "أهم نوع من أنواع التحيز في التوزيع المتضمن في العمليـة الإنتاجية نفسها ينشأ من إنتاج سلع يتضمن استهلاكها حدا أدنى من الدخل لا يتوفر للجزء الأعظم من السكان. فالدولة التي تتكلم عـن ضرورة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسـمح فـي نفس الوقت للشركات الدولية بإقامة مصـنع للسـيارات الخاصـة وبإقامة فنادق للسياح وإنتاج التليفزيونات الملونة لا يمكن أن يؤخذ حديثها عن إعادة التوزيع مأخذ الجد؛ إذ أنه متى تم إنتاج مثل هذه السلع بالفعل فإن نمط توزيع الدخل لا بد أن يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخول الكافية لاستهلاكها، فإذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية تعين على المهتمين باستمرار الإنتـاج إمـا أن يخفضوا أسعارها بالدرجة اللازمـة أو أن يعملـوا علـى إعـادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد".

جلال أمين، تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافية؟"، مصر المعاصرة، (تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٦)، العدد ٣٦٦، ص ١٨.

(٩٣) جلال أمين، المرجع السابق، ص ٨.

(٩٤) جلال أمين، "بعض قضايا الانفتاح الاقتصـادي" (الخاتمـة)، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالـث للاقتصـاديين المصـريين، القاهرة، مارس ١٩٧٨.

(٩٥) Myrdal, **The Challenge,** op. cit., p. 70

(٩٦) كتب إسماعيل صبري "إن التحديث طاقة إيجابية وليس تقـبلاً سلبيا لما يضيفه الغير. إنه القدرة الذاتية على التجـدد. إن طـرق التقدم متعددة، وشعوب العالم الثالث عليها أن تستمد من حضارتها وقيمها عوامل التقدم وليس معنى ذلك أن تنغلق على نفسها". نحو نظام اقتصادي، مرجع سابق، ص ١٥٣. التحفظ هنا في اسـتخدام مصطلح التحديث لوصف هذه العملية.

(٩٧) نلحظ هذا كثيرا في أعمال مفكري أمريكـا اللاتينيـة حـول نموذج الاستقلال. انظر مثلاً نقد فرانك لنموذج التنمية بالانتشـار، فهو يشرح أن منهج التنمية الاقتصادية والتغيـر الحضـاري (أو الثقافي Cultural) بالانتشار غير ممكن في ظل البيئة الاجتماعية القائمة "حيث إنه ليس بمدى الانتشار يتحقق تغير في البنية، بقـدر ما أن التحول في البنية الاجتماعية هو الذي يسمح بانتشار فعال".

A.G. Frank, "Sociology of Development and Under development of Sociology" **Latin America:**

Underdevelopment or Revolution (New York and London: Mr, 1970), 66.

فرانك بهذا المفهوم المحوري في دراسته لا يتصور بالفعل أن هناك هدفًا حضاريا غير الوصول إلى صورة من المجتمـع الغربي، والمشكلة بالنسبة له أن منهج التنمية بالانتشار، (في ظل بنية وعلاقات التبعية) لا يوصل إلى هذا الهدف. ولـيس مقصودا أن مفكري أمريكا اللاتينيـة لا يروجـون لتنظـيم اقتصادي واجتماعي وقيمي جديد، فهم طبعا يفعلون، ولكـن الصورة المستقبلية عندهم امتداد لتصـورات مـن أسـماهم ماركس وإنجاز الاشتراكيين الطوباييين، وتظل الصورة علـى أية حال غير متسقة بشكل مقنع لإقامـة مركـز حضـاري مستقل، وإذا اتسعت – بدرجة ما – للتمايز الحضاري، فإنـه تمايز لا يرتكز على مواصـلة اسـتمرارية تاريخيـة. هـذا الموقف مفهوم في أمريكا اللاتينية بالنظر إلى افتقار أغلـب دولها لتراث حضاري متميز عريق ولانتساب الغالبيـة مـن نخبها السياسية المفكرة إلى أصول غربية ولكن هذا الموقـف يكون غير مفهوم في مناطق الشـرق ذات التـراث الممتـد العريق. انظر الدراسة الهامة حـول مـا يسـمى "نمـوذج باريلوتشي" للتطورات العالمية الممكنة:

A. Herrera et Al…, **Catastrophe or New Society, A Latin American World Model,** (Orttawa: IDRC- 0466, 1976).

(٩٨) وصل ربط ماركس (في معظم الأحيان) بين هذه "الحتميـات" من ناحية، وبين تصوره عن تطور المجتمع البشري عبر مراحـل محددة إلى توقع أن المجتمعات الشرقية لا بـد سـتحقق ثورتهـا الصناعية عبر الثورات البرجوازية، ولكن نتيجة للفجوة الزمنيـة ستكون الرأسمالية في مرحلة الصعود والازدهار في الشرق، حين تكون قد أدت مهمتهـا التاريخيـة فـي الغـرب، وأدت للثـورة الاشتراكية، وبالتالي كان متخوفًا من هذه النتيجة وكتب "إن الثورة في القارة (الأوروبية) على الأبواب، وسـتأخذ مباشـرة طابعـا اشتراكيا، ولكن أليست مدانة بالانسحاق في هذه الزاوية الصـغيرة من العالم عندما نرى في مساحات أعظم بكثير الصـعود الـدائم لحركة المجتمع البرجوازي؟" (!). نقلاً عن سمير أمـين، مرجـع سابق، ص ١٥٦.

(٩٩) علق ماركس على معالجة نقولاي "تشيرنيشيفسكي "لمسألة ما إذا كان من واجب روسيا أن تبدأ كما يريد اقتصاديوها الليبراليون، بهدم المشاعية الفردية كي تنتقل إلى النظـام الرأسـمالي، أم فـي وسعها على العكس أن تمتلك ثمار هـذا النظـام، دون أن تكابـد عذاباته، وذلك عن طريق تطوير معطياتهـا التاريخيـة الذاتيـة" وأوضح ماركس أنه يميل إلى الأخذ بالحل الأخير. ولقد كان فـي مستطاع ناقدي الموقر على الأقل أن يستنتج من تقديري لـ "العالم والناقد الروسي الكبير" بأنني أشاطره وجهات نظره حـول هـذه المسألة "ولقد وصلت إلى هذه النتيجة: إذا تابعت روسيا سيرها في

الطريق الذي تسلكه منذ عام ١٨٦١، فسوف تضيع أجمل فرصـة أتاحها التاريخ قط لشعب من الشعوب لتقع بين براثن تقلبات النظام الرأسمالي المحتدمة". عن رسالة إلى هيئـة تحريـر أوتتشـتفيني زابيسكي، ١٩٧٧. ويلاحظ أن ماركس لم يرسل هـذا الخطـاب وعثر عليه إنجاز بعد وفاته بين مخطوطاته. وقد اتخـذ مـاركس موقفًا مختلفًا بعد ذلك. فردا على سؤال: هـل يمكـن للمشـاعية الفلاحية الروسية أن تنتقل بصورة مباشـرة إلـى شـكل أعلـى، شيوعي، لتماك الأرض، أم ينبغي أن تتبع في بادئ الأمر طريـق الانحلال الذي عانته أثناء التطور التـاريخي فـي الغـرب؟ "إن الجواب الوحيد الذي يكفي إعطاؤه على هذا السؤال فـي الوقـت الحاضر هو: إذا أدت الثورة الروسية إلى نشوب ثورة بروليتارية في الغرب وكانت الثورتان إحداها تتم الأخرى فإن ملكية الأرض المشتركة الحالية في روسيا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتطـور شيوعي "(ماركس – إنجاز مقدمة الطبعة الروسية للبيان الشيوعي ١٨٨٢) ويلاحظ هنا استبعاد تطور روسيا في مسار خاص وفْـق تطور معطياتها التاريخية الذاتية فالتطور في مسار مختاف أصبح مشروطًا بشرط خارجي (وواضح أن لنين اسـتخدم نظريـا هـذا التصور بعد تعديله لتبرير ثورة أكتوبر) وأكد إنجاز هذا الموقـف الجديد وفي ظروف استبعاد ثورة اشتراكية عاجلة في الغـرب "إن لكل تشكيل اقتصادي محدد مشكلاته الواجـب حلهـا، مشـكلات الواجب حلها، مشكلات تنبع من علاقاته الذاتية النوعية وأنه لمـن العبث الرغبة في حل مشكلات تشكيل مغاير تماما. وهذا ينطبـق

على المشاعية النوعية. وهذا ينطبق على المشاعية الروسية بقـدر انطباقه على زاد رونما السلافيين الجنوبيين أو على اقتصاد القرية الهندية أو على أي شكل آخر من الملكيـة البدائيـة أو الهمجيـة المتميزة بالحيازة المشتركة لوسائل الإنتاج.. فقط عندما يتم التغلب على الاقتصاد الرأسمالي في موطنه الأصلي وفي الأقطـار التـي ازدهر فيها، وفقط عندما ستدرك البلدان الأقل تطورا بفضل ذلـك المثال "كيف ينبغي التصرف" وكيف توضع في خدمـة المجمـوع القوى الإنتاجية الحديثة التي صارت ميراثًا مشتركًا، عندئذ فقـط يمكن للأقطار الأخيرة أن تباشر سير دورة تطورهـا المختصـرة (ملحق ١٨٩٤ لمشكلات روسيا الاجتماعية) انظر: حول روسيا – ماركس/ إنجلز ترجمة جورج طرابيشي، (بيروت: دار الطليعـة، ١٩٧٥)، ومعروف أن احتمالات تجنب المرحلة الرأسمالية لم تكن تقتصر فائدتها على تسهيل تحقق شكل جماعي من الملكية في ظل مستوى إنتاجي متطور، ولكن أيضا تجنب الصـراعات الطبقيـة الحادة التي تعصف بقيم التكافل والإيثار التي كانـت تسـود فـي المشاعات القروية. ويبدو أن إنجلز كان أكثر حرفية من مـاركس في فهم "قوانين" المادية التاريخية والمراحل" وبالتالي كـان أكثـر اندفاعا في الموافقة على انهيار الإيجـابي فـي التـراث القيمـي انصياعا " لضرورات " التطور انظر مـثلاً (Anti – Duhring) الفصل الثالث – نقد اتجاهات الاشتراكية الخيالية التي تأسى علـى انهيار القيم الإيجابية في النظام القديم. انظر أيضا: **The Origin of Family.**

(١٠٠) ليون تروتسكي، الثورة المغدورة – نقد التجربـة الستالينية، ترجمة أكرم ديري/ الهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ص ٥٧، ٦٦.

(١٠١) لا بد من الإشارة هنا إلى الدعوة الرائدة التي واصلها أحمـد حسين داخل مصر دون أن تلقى حتى الآن اهتماما يحولهـا إلـى حركة سياسية مؤثرة "إن الكثيرين اليوم في مصر أصبحوا يرددون أن مصر أم الحضارات كلها، وأن الأديان كلها نبعت من مصـر أو اعتمدت على مصر، ثم ينتقلون على الفور ليتحدثوا عن تخلف مصر، وأن عليها أن تلحق بركب أوربا وأمريكا مثبتين بذلك أنهم لا يفهمون كون مصر أم الحضارة. إن ذلك يعنـي أننـا صـنعنا الحضارة من بيئتنا وتقاليدنا وديننا، وقد كان احتلال الغرب لنا هو ما أوقعنا فيما نعانيه الآن بما يشبه الكارثة، فقد حاولنـا أن نقلـده تقليدا أعمى فيما يضر ولا ينفع، ولكنه كان كافيـا لكـي يصـفنا بالتخلف، وصدقنا نحن ذلك، وتصورنا أن الرقي كل الرقـي هـو اللحاق به، ولن أضرب لذلك إلا مثلاً واحدا، فبيئتنا وجونا وديننا، كل ذلك قد فرض علينا فرض أن نفتـرش الأرض عنـد النـوم أو عند تناول الطعام. فعلنا ذلك ونحن سادة الدنيا. فعلـه ملوكنـا وعلماؤنا وأئمتنا، ولكنهم في أوربا (منذ كانوا يعيشون في الهمجية والبربرية) وهم يتناولون الطعام على موائد، وذلك بسـبب بسـيط جدا وهو استحالة الجلوس على الأرض المغطاة بالجليد، وأصـبح تناول الطعام (على الطبلية) معرة أكبر معرة ومظهرا من مظاهر

الانحطاط والتخلف.. فلنرجع إلى أصالتنا، لنعد صناعة الحصـر والأكلمة والسجاجيد ولنكف عن تصور الأكل ونحن جلوس علـى الأرض هـو آيـة التخلـف والانحطـاط". جريـدة الأخبـار، (١٩٧٨/٧/١٣). وتعليقًا على التوسع في استيراد الملابس الجاهزة كنموذج لتزايد الاعتماد الخطير على الخارج، كتب "إن اسـتيراد هذه الملابس، فضلاً عن ارتدائها، هو خطيئة اقتصادية واجتماعية بل وإنسانية لأن الأصل في الإنسان (كل إنسان) أن يشبع حاجاتـه من خلال عمله بيده، وبتطور الجماعة حدث تقسيم العمـل؛ أي أن يتخصص كل إنسان في عمل شيء يحتاجه الآخـر، وأن يتبـادل الناس أعمال بعضهم؛ أي أن الالتـزام الاجتمـاعي والإنسـاني، وبالتالي الخلقي، أن أستفيد من ثمرة عملك في مقابل أن أقدم لـك ثمرة عملي.. ألم يسائل إنسان نفسه في مصر ماذا عملنا، أو ماذا سنعمل في مقابل ما يقدم لنا من عمل؟ إن أحدا لا يجد وقتًا ليسأل هذا السؤال. الكل مشغول بعقد القروض.. وأنا أقول إننا لن نخرج من عنق الزجاجة أبدا إذا ظللنا نستهلك منتجات أجنبية.. فإذا كان شباب الأمس قد جاهد للتغلب على مصـاعب عصـره. فنـادى (المصري للمصري) فسوف ينبثق من شباب اليـوم مـن ينـادي (العربي للعربي). والمهم هو أن يخرج (هذا الشعار) إلى الوجود، ويصبح مبدأ ينقش على شارات ويكتب على لافتات، ويبشـر بـه ليعمل به من الخليج إلى المحيط. ويلتزم حملته والمؤمنون بـه أن لا يشتروا إلا من عربي، ولا يأكلوا إلا طعاما عربيا ولا يلبسـون إلا ما صنع في بلاد العرب". الأخبار، (١٩٧٨/٨/٢)، "مطلوب أن

نربي أجيالنا الجديدة بروح البساطة والقناعة والأصـالة والتـدين وتفضيل كل ما هو مصري، فإن لم يوجـد فعربـي، والتمسـك بالحكمة الخالدة الشعبية (حمارتك العرجـة ولا سـؤال اللئـيم)"، الأخبار، (١٩٧٨/٩/١٧).

(١٠٢) يمكن متابعة ذلك في مختارات ماوتسي تونج (التي توقفت من حيث تاريخ كتابتها عند أوائل الخمسينيات) وأيضا لا زال كتـاب إدجار سنو، (نجم أحمر فوق الصين) يلقي ضوءا هاما على عناية الثورة الصينية بهذا الجانب خلال تلك الفتـرة. الكتـاب الأحمـر الشهير، مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونج، يهتم اهتمامـا كبيرا باقتباس كلمات ماو المعبرة عن أفكـار مـاو فـي تربيـة المواطنين على العمل من أجل الآخرين بكل الطاقة، وبدون طمـع في مغنم شخصي بالنسبة لفترة ما بعد الخمسينيات والثورة الثقافية، باستثناء بعض الكتابات المتفرقة لماو، أو الكلمات التي تنقل عنه، المرجع هو التقارير والدراسات الصادرة عن بكين وخاصة:

Important Documents on the Great Proletarian Cultural Revolution in China, (Pekin: 1970).

والدراسات الغربية العديدة حول التجربة الصينية تحمل عادة معلومات وتحليلات هامة (بفهم أو بعدم فهـم) لهـذا البعـد الحضاري الذي تعهده بحرص ماوتسي تونج انظر مثلاً:

E. Snow, **The other Side of the River,** (London: V. Gollanez, 1963).

S. Schram, **Mao Se-Tung, (**New York: Prager, 1063).

J. Robinson, **The Cultural Revolution in China,** (Md. Penguin, 1970).

أيضا ك. س كارول – صين ماو أو الشيوعية الأخرى، ترجمة ذوقان قرقوط، (بيروت: دار الآداب).

(١٠٣) Joan Robinson, **The Cultural Revoluation in China** (Penguin Books, 1970), p. 15.

(١٠٤) في عام ١٩٧٠ حصلت نسبة الـ ٢٠% من السـكان الأقـل دخلاً على ٤,٩% من إجمالي الدخل القومي في إفريقيا الاستوائية وعلى ٥,٣% في آسيا باستثناء الصين، ٤,٥% في دول أمريكـا اللاتينية متوسطة الـدخل و ٤,٣% فـي دول أمريكـا اللاتينيـة منخفضة الدخل أما في الصين فيقفز هذا النصـيب إلـى ١١,٣% انظر:

ILO: **Emplement, Growth and Basic Needs,** Geneva, 1976), p. 42.

(١٠٥) "يبدو أن تحقق الشيوعية في الصـين لـيس أمـرا متروكًـا للمستقبل البعيد، فمن الواجب أن نستفيد مـن شـكل الكوميونـات الشعبية استفادة نشطة لكي نختبر الإمكانيات العملية للانتقال إلـى الشيوعية".

Resolution of Central Committee of the Communist Party of China, September 16, 1958

إن إدخال نظام التوزيع يتألف من تقديم جزء من الأجور عينًا والجزء الآخر نقدا وبونات قد حرر الناس من القلـق حـول الغذاء والملبس، والاهتمام الأساسي للناس الآن هـو كيـف

يواصلوا العمل على نحو أفضل وكيـف يكونـوا جـديرين بالمجتمع الجديد.. لم يتحول الناس إلى كسالى بـالعكس لقـد أصبحوا أكثر همة ويعملون بحماس واندفاع أكبر. ويبدو كما لو أنه مع إدخال نظام اقتصادي شيوعي تدريجيا، يحـدث أن الوعي الشيوعي ومعنويات الشعب يتبادلان التأثير".

Vice – President of the State Council, Li Hsien Nien, "What I saw in the Peolpe's communes", **Peking Review, (November 11, 1958).**

(١٠٦) إن إعادة تثقيف أفراد الشعب ينبغي أن توجه العمل كلية "من أجل الثورة وليس من أجلهم شخصيا وليس من أجل المال وإعالـة الأسرة".

Jenmin Jihpao, (January 12, 1967).

وعلق كاتب سوفيتي على هذا الموقف من الحوافز المادية بأنه "مخالف تماما للنينية، وتحت قناع من الدعاية الشيوعية، فـإنهم فـي الحقيقـة يتبعون التعاليم الكونفوشية القديمة التي تقول إن صلاح النفس معنويـا هو الأسلوب لحل كافة المشاكل وللتغلب على كل النواقص".

P. Fedoseyev "Marxism and Maoism", **Maoism Unmasked,** (Moccow: Progress Publishers, 1972), pp. 29 – 30.

وبالمناسبة، فإن أفكار جيفارا تتفق مع هذا الإطار الصيني، وتلقى قبولاً واسعا في أوساط اليسار في أمريكا اللاتينية على نحو خاص – انظـر مثلاً.

E. Che Geuvara, **Man and Socialism in Cuba,** (Havana: Quairas, 1967).

(١٠٧) في عديد من الدراسات الاجتماعية حول التنمية كـان هنـاك تأثر بتركيز ماكس فيبر حول دور "القيم الملائمة للتنمية": (The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism)

وأيضا كتابات شومبيتر عن دور المنظم:

The Theory of Economic Development, an Inquiry into Prophits, Capital, Credit, Interest and the Buisness cycle, (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1961).

وفي الكتابات الأحدث استخدمت الدراسات حول التنميـة الاقتصـادية والتغير الثقافي خبرة الثورة الصينية في تربية بناة التنميـة. وفرانـك محق في معارضته تجاهل هذه الكتابات لـدور الثـورة فـي الأبنيـة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند الحديث عن التجربة الصـينية. ولكنه أخطأ (في نفس الوقت) خطأ جسيما حين لم يرصد فـي مركـب التجربة الصينية هذا الجانب الذي ركز عليه خصومه، بل لقـد أنكـر وجود هذا الجانب وسخر من الحديث عنه رغـم الأهميـة الواضـحة والمتميزة لدور التربية الجماعية والفردية في مسيرة الثورة الصـينية، والتي نعتبرها أساسا لمشروع حضاري متميز – انظر:

A.G. Frank, **Latin American….** Op. cit., pp. 69 – 75.

(١٠٨) انظر مثلاً.

K. Ivanov "Ideological Main springs of Maoism" **Maoism Unmas ked,** op. cit., pp. 62 – 78.

إن أطروحات الماويين تعطي "شكل أحاديث تشبه المأثورات في الكتابات الأربع الكونغوشية: أو في الكُتُب الخمسة للحكماء التي يفهمها الشعب الصيني" إن الماويين يضمون إلى ترسانتهن الإيديولوجية "مقتطفات من الإيديولوجيات الرجعية ومن العناصر المحافظة في أكثر الاتجاهات الإيديولوجية محافظة داخل التاريخ الصيني، وهم يتبنون – هذه المقتطفات ليبرروا موقفهم الإيديولوجي السياسي".

ومن الطريف أن أنور خوجه سكرتير الحزب الشيوعي الألباني يقول إنه أدرك هذه الحقيقة الآن (بعد خلافه مع الصين):- إن فكر ماوتسي هو مزيج من آراء تختلط فيه الأفكار والأطروحات المقترضة من الماركسية مع مبادئ مثالية براجماتية ومراجعة من الفلسفات الأخرى. إنه (فكر ماو) يستمد أصوله من الفلسفة الصينية القديمة، ومن الماضي السياسي والإيديولوجي في دولة الصين وفي ممارستها العسكرية.. إن فكر ماو لا تربطه صلة بالماركسية اللينينية".

Enver Hoxha, **Imperialism and the Revolution,** (Tirana, 1979), pp. 398 – 399.

(١٠٩) ماوتسي تونج، مؤلفات ماوتسي تونج المختارة، (بكين: ١٩٦٩)، المجلد الثاني، ص ص ٤٢١ – ٤٢٢. "الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني – ديسمبر/ كانون أول ١٩٣٩". ومعروف أن ستالين عمد إلى استنهاض روح الأمة الروسية (كأمة روسية ذات تاريخ وتراث) في مواجهة الغزو النازي. ولكن كان ذلك بدءا من أواخر ١٩٤١ وبالتالي لم يكن ماو مقلدا لما فعله ستالين، ولكن كان رائدا معبرا عن خط مستقل.

(١١٠) Mao Tse – Tung, **Notes on the Manual Political Economy, (**Peking, 1960)

ويلاحظ أن النقد هنا لا يقتصر على لنين، فهو في الحقيقـة يصـيب ماركس أساسا. وقد حاول سمير أمين أن يشيد بنـاء نظريـا يحتـوي مختلف التطورات الاقتصادية، والاجتماعية وينتهي بالنتيجة التي تقول بها الثورة الصينية وعبر عنها ماوتسي تونج بصراحة فـي الاقتبـاس الذي نقلناه (انظر: التطور اللا متكافئ، مرجع سابق) ولكن رغم الجهد النظري الكبير الذي مثلته المحاولة فإنها تعاني – في تقديرنا – من أنها ظلت ملتزمة بكل الفروض الأساسية والنتائج التـي قـدمها مـاركس. ورغم ملاحظة سمير أمين في بعض لحظات التحليل أن هذه الفروض والنتائج تحتاج مراجعة، إلا أنه لم يستخاص من هذه الملاحظة كل مـا تستتبعه، وبالتالي كان لا بد أن ينعكس ذلك في مـدى اتسـاق البنـاء النظري الذي شاده سمير أمين – أيضا يلاحظ أن نتيجة سمير أمين عن سهولة الانتقال إلى الاشتراكية في دول الحاقة (الأكثر تخلفًا اقتصـاديا) تحمل المفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولم يبلـور مفهـوم استقلال البنية الحضارية التي نعتقد أنها كامنة في أفكار ماوتسي تونج.

(١١١) Statutes of the Communist Party of China, Ninth Congress, (Peking, April (1969).

(١١٢) Onwards to the Great Years of the Seventies, (Peking, 1970).

(١١٣) لا نتوقع أن تحدث تغيرات جذرية في النموذج الصيني فرغم الصراعات السياسية الحادة والتي تتناثر فيها أحد الاتهامات، إلا أن كل التغيرات السياسية والاجتماعية محكومـة بالهـدف الرئيسـي

البعيد: بعث أمة عظيمة ذات اقتصاد متقدم ومستنده إلى تراث حضاري، ويمكن أن تختلف درجة التعبير عن هذا الاستقلال الحضاري، ولكنه هدف قائم عند كل الأطراف المتصارعة. إن ليوتشاوشي الذي أطاحت به الثورة الحضارية باعتباره ممثل الردة عن القيم والمثل التي تستهدفها الثورة الصينية هو نفسه صاحب كتاب، كيف تكون شيوعيا جيدا، الذي أثار دهشة كثير من الماركسيين الغربيين حين اطلعوا عليه، وتساءلوا عن علاقة هذه المواعظ بالماركسية!

Liu Shao- Chie, **How to be a good communist,** (Peking, 1964).

(١١٤) كندلبرجر له تعبير طريف في هذا الموضوع فهو يقول: اطرح القسمات النمطية أو الأرقام القياسية للتخلف من تلك الخاصة بالتقدم والفارق هو برنامج للتنمية.

C.P. Kindleberger. "Review of the Economy of Turkey, The Economic Development of Guatemala, Report on Cuba". **Review of Economics and Statisties,** November 1952 Vol. 34.

ويلاحظ أن التجارب الاشتراكية تستخدم معيار متوسط دخل الفرد ومعايير متوسط أنصبة الفرد الكمية من المنتجات والخدمات المختلفة (نصيب الفرد من إنتاج (أو استهلاك) السعرات الحرارية، الصلب، الكهرباء، الورق، أو نصيب الفرد من الأطباء، من المدرسين... إلخ) وبالتالي معيار معدل النمو، باعتبارها المعايير الأساسية لمدى تقدمها في المنافسة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وهذا يعكس في

الأساس وحدة الإطار الحضاري، وهو يعكس نظرتنا أيضـا لمفهـوم ماركس لتطور قوى الإنتاج كعامل أساسي مفترض لتغيير القيم.

(١١٥) للأسف لا توجد سلسلة أرقام منتظمة عن مصـادر رسـمية صينية حسب بيانات البنك الدولي:

الدولة	تعداد السكان ١٩٧٥ بالمليون	متوسط الدخل بالدولار (سعر ١٩٧٤)		معدل النمو السنوي في الناتج القومي للفرد ١٩٥٠ - ١٩٧٥
		١٩٥٠	١٩٧٥	
٨ دول من أكبر الدول كثافة				
الصين الشعبية	٨٢٠	١١٣	٣٢٠	٤,٢
الهند	٦١٠	٩٥	١٣٩	١,٥
أندونيسيا	١٣٢	١٠٣	١٦٩	٢
البرازيل	١٠٧	٣٧٣	٩٢٧	٣,٧
بنجلادش	٧٩	*١٠٣	١٠٥	* ٠,٦
نيجيريا	٧٥	١٥٠	٢٨٧	٢,٦
باكستان	٦٩	*٨٦	١٣١	** ٣,٢
المكسيك	٦٠	٥٦٢	١,٠٩٢	٢,٧
دول سريعة النمو				
تايوان	١٦	٢٢٤	٨١٧	٥,٣
كوريا	٣٤	١٤٦	٥٠٤	٥,١

الدولة	تعداد السكان ١٩٧٥ بالمليون	متوسط الدخل بالدولار (سعر ١٩٧٤)		معدل النمو السنوي في الناتج القومي للفرد ١٩٥٠ - ١٩٧٥
		١٩٥٠	١٩٧٥	
هونج كونج	٤	٤٧٠	١,٥٨٤	٥
جامايكا	٢	٣٧٦	١,١٨٥	٤,٧

(*) ١٩٦٠ (**) ١٩٦٠ - ١٩٧٥

(١١٦)

Statistical Office of the United Nations, "Percapita National Product of the fifty – five Countries 1952 – 1954", **Statistical Papers Series E, No 4,** (1957), Table 1. – **World Bank Atlas of Percapita Production and Population,** (IBRD, 1969)

(١١٧) H.H. Villard, **Economic Development,** (New York: Holt, Reinkart and Winston, 1957), P. 26.

وفيلارد من الاقتصاديين الغربيين الذين تنبهوا مبكرا إلى خطأ التنمية من أجل التنمية، وأن النمو السريع لا بد أن يكون خيرا في كل الأحوال "فالاقتصاديون يرون أنه طالما أننا قادرون على إنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تشبع احتياجاتنا المادية بمجهود وتضحية أقل، فإن التنمية الاقتصادية تكون قد تحققت، حتى لو أدى ذلك إلى جعلنا أقل سعادة عما كنا، وباختصار فإن التنمية الاقتصادية مثل المعرفة العلمية: قد تستخدم للخير أو الشر". P. 16.

(١١٨) جلال أمين: الانفتاح، مرجع سابق.

(١١٩) تتركز الانتقادات حول دقة البيانات التي يعتمـد عليهـا فـي حساب الناتج القومي + اختلاف مناهج احتساب الناتج القـومي + التأثر في حساب الناتج بهيكل الأسعار في الدولة المعنية + تحويل دخول الدول إلى عملة دولية واحدة يتضـمن اسـتخدام أداة فـي المقارنات لا تعكس الواقع + استبعاد المنتجـات خـارج التبـادل السلعي في حسابات الناتج القومي.. إلخ.

انظر مثلاً: عمرو محيي الدين، **التنمية والتخطـيط الاقتصـادي،** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢)، ص ص ٣٨ – ٣٩

ويحاول البعض تجاوز هذه النواقص بـاللجوء إلـى متوسـطات أنصبة الفرد من المنتجات والخدمات وهذه المعايير قد تكـون أدق في دلالتها الكمية، ولكن يظل يقال في حقها أن المتوسطات الكمية المتساوية قد تخفي حالات كيفيـة متباينـة، والمتوسـطات غيـر المتساوية قد تخفي حالات كيفية جوهرها واحد.

(١٢٠) قبل الثورة الصناعية (أي في القرن السابع عشر وحتى فـي القرن الثامن عشر) لم تكن هناك فجوة تكنولوجية تقسم العالم إلـى قطاع متخلف وقطاع متقدم (من حيث المقدرة الإنتاجية) على نحو حاد، وكانت بعض الدول المتخلفة والمشوهة اقتصاديا في الوقـت الحالي أكثر تقدما من دول أوربا الغربية (سواء في نـوع السـلع المنتجة أو تكنيك الإنتاج) وقد استخدمت إمكانيات الثورة الصناعية (وما تضمنته من تجدد تكنولوجي سريع)، في إيجاد نوع جديد من السيطرة والتحكم في العلاقات الدولية، قضـى بإعاقـة وتشـويه

التطور الاقتصادي الطبيعي في البلاد التابعة، وأصبحت هناك فجوة لا تتوقف عن الاتساع بين هذه البلاد وبين دول السيطرة (الرائدة ومن لحق بها). ولا مانع بالفعل لاستخدام متوسط دخل الفرد وما أشبه كمؤشرات لهذه الظاهرة الخطيرة (وليس كأداة للقياس الكمي). وهذه المؤشرات تدل بشكل عام على أن معدلات النمو في الدول المسيطرة أعلى من معدلات النمو في الدول التابعة، وهذا يعني أن الفجوة بين الطريقين تتسع، ولكن حتى إذا تساوت المعدلات في الجانبين تظل الفجوة أيضا تتسع، فإذا فرضنا دولة مسيطرة متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار سنويا وفي مقابلها دولة تابعة متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠ دولار سنويا، فإن الفجوة بين الحالتين تكون ٩٠٠ دولار فإذا نمت الدولتان بمعدل واحد وليكن ٢% سنويا، سيرتفع متوسط دخل الفرد في الدولة المسيطرة إلى ١٠٢٠ دولار، ويرتفع المتوسط المقابل في الدولة التابعة إلى ١٠٢ دولار، وبذلك تتسع الفجوة وتصبح ٩١٨ دولار بدلاً من ٩٠٠. ويؤكد هذا أهمية أن تحرص الدولة المتوجهة إلى تنمية مستقلة على أن تتضمن استراتيجيتها، تحقيق معدل للنمو (بمضمون مستقل طبعا) أكبر من معدل الزيادة السنوية في متوسط دخل الفرد في دول الشمال.

(١٢١) يثار أحيانًا أن القول بنمط استهلاكي مستقل، ومشروع حضاري مستقل، هو نوع من تحويل الضرورة إلى فضيلة. فيقال أحيانًا إن موارد الأرض لا تكفي عمليا لشيوع نمط الاستهلاك

القائم في دول الشمال في كل البلاد. ويقال في أحيـانٍ أخـرى إن إمكانية اللحاق بالمستوى الحالي لمتوسط دخل الفرد في الولايـات المتحدة وما يشبهها يستحيل عمليا في فترة زمنية معقولـة، فلـو تصورنا مثلاً أن متوسط دخل الفرد في مصر زاد سـنويا بـنفس المعدل الذي تحقق في الخطة الخمسية الأولى (وهو معدل معقـول – ٣,٢%) واستمر في المقابل المعدل الأمريكي الحالي (حـوالي ٣%) فإننا سنلحق بمستوى الولايات المتحدة بعد ١٦٠٠ سنة، وقد حسبت تقديرات مشابهة في الهند والباكسـتان وأدت إلـى نتـائج مشابهة. انظر: إبراهيم العيسوي، "خلفية ضرورية لنقاش سياسـة مصر الاقتصادية"، **مجلة مصر المعاصرة،** (تموز/ يوليه ١٩٧٤)، العدد ٣٥٧، ص ص ١٢٢/ ١٣٢، ونحن في الواقع نرى إمكانيـة واقعية لتقليص الفجوة (ونرى ضرورة ذلك أيضا)، سـواء برفـع معدلات النمو عندنا أو مع افتراض أن التطورات الدولية والمحلية ستلجئ أهل الشمال – بدرجة أو أخرى – إلى خفـض معـدلات النمو عندهم. والدعوة إلى نمط استهلاكي وحضاري مستقل لـيس مجرد تحويل الضرورة إلى فضيلة (أو ليس مجرد "قصر ذيـل") ولكنه بالفعل إيمان بفضيلة واستفادة من ظرف موات، ظرف أنننـا في بداية طريق جديد، ولم نفقـد إيماننـا بأهميـة بعـث تراثنـا الحضاري، وبالتالي فإن حرصنا على تقلـيص الفجـوة مطلـوب وممكن، ولكن دون تفريط في المشـروع الحضـاري. وبالنسـبة للعادات الاستهلاكية، كانت أجهزة الإعلام الصينية قد درجت على استخدام فكرة تنسبها إلى ماوتسي تونج تقول إن الشعب الصـيني

صفحة ورق بيضاء "ولا توجد شيء على صفحة الورق النظيفـة ولكن يمكن للإنسان أن يكتب عليها أحدث وأجمل الكلمات ويمكن أن نرسم أحدث وأجمل الصور".

Second Session of the CPC National Congress, (Peking, 1958).

وقد لا تكون الفكرة صحيحة تماما، حتى في ظروف الصين، ولكن من المؤكد أنه كلما زاد تلوث المجتمع بـنمط الاسـتهلاك الغربـي ومـا يصاحبه من نمط حياة زادت صعوبة كتابة "أحدث وأجمل الكلمات".

(١٢٢) نشير هنا مثلاً إلى إسماعيل صبري الذي قال "نحن نعتمد عدم استخدام التعبير المألوف (حرية تكوين الأحزاب) سيرا على المنهج العام في هذا التأصيل النظري الذي يتجاوز كل الأشكال المحددة. وجوهر حرية التنظيم السياسي توفير المناخ الذي يسـمح بتعـدد الاتجاهات السياسية المنظمة وبتداول الحكـم بـين ممثلـي تلـك الاتجاهات وِفْقًا للإرادة الشعبية" وماذا يمكن أن يكون هذا إلا نظام الأحزاب على النمط الغربي؟! (نحو نظام، ص ٢٣٥) وكل الشرح الذي تلا ذلك يؤكد منحى المؤلف. ص ص ٢٣٥ – ٢٣٩.

(١٢٣) يسمى هذا النمط من الحكم في الدول الاشتراكية "دكتاتوريـة البروليتاريا" ونحن لا نعترف بأن هذه التسمية تعبر عـن جـوهر النظام الحاكم في هذه الدول، أو مضمونه الطبقي وهـو اسـتخدام لتسمية أطلقها ماركس ليصف شيئًا مختلفًا. والمهم أن نشير إلى أن الاستفادة من الجوهر الحقيقي للنظام الذي يتطلب نخبـة سياسـية منظمة محددة الهدف من أجل إحداث تغييـر ثـوري فـي أبنيـة

المجتمع لا يعني بالضرورة أن يكون التغيير المستهدف ذا اتجاه واحد.

فالأحزاب القومية الثورية يمكن أن تستخدم جوهر الفكرة، والتيار الإسلامي في مصر في بعض اجتهاداته المؤخرة – يقترح على سبيل المثال نموذجا أو مخططًا سياسيا يستفيد كثيرا من بلورة الخبرات السياسية للتجارب الثورية المختلفة، ليوظفها من أجل أهدافه المستقلة، مع محاولة أيضا للتطوير (انظر مثلاً: د. يوسف القرضاوي، **الحل الإسلامي فريضة وضرورة**، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٧)، الفصل الخامس: "السبيل إلى تحقيق الحل الإسلامي"، ص ص ١٨١ – ٢٦٧.

(١٢٤) إذا كانت تكلفة إنتاج القمح في البلد "أ" أعلى من تكلفة إنتاجه في البلد "ب" يكون بديهيا أن تتجه البلد "أ" إلى استيراد القمح بدلاً من إنتاجه ولكن ما تضيفه النظرية هو أن المقارنة التي تسيغ التبادل (والتخصص في الإنتاج) هي مقارنة النفقات النسبية لإنتاج سلعتين (أو أكثر طبعا) بالبلد "أ" مع النفقات النسبية لإنتاج نفس السلعتين داخل البلد "ب". لمعرفة المزيد حول نظرية التجارة الدولية يمكن الرجوع إلى الكتب المدرسية عن العلاقات ١٩٧٧) وفوزي منصور، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٧١/ ١٩٧٢) جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧).

(١٢٥) ميردال، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١١٤.

(١٢٦) نقلاً عن ميردال، نفس المرجع السابق، ص ١١٩.

(١٢٧) ميردال، المرجع السابق، ص ٤٧. إنكار ميردال لميل العملية الاجتماعية إلى التوازن تلقائيا هو نقطة محورية في تصوره النظري وهو الأساسي في مهاجمته للنظرية الاقتصادية (النيوكلاسيك) – ميردال يتبنى مفهوم العملية الدائرية (أي تكامل أسباب التخلف والتقدم) وما يترتب عليه من عملية تراكمية (أي تراكم هذه الأسباب). والفقرة التالية تعبر تعبيرا واضحا عن موقفه "مكمن الخطأ في مبدأ التوازن الساكن عند تطبيقه على الحقيقة الاجتماعية هو الفكرة التي تقول إن العملية الاجتماعية تأخذ اتجاها نحو نقطة معينة يمكن وصفها بصورة أو أخرى بأنها حالة توازن بين القوى. ثم أن هناك مبدأ آخر أكثر أهمية وراء الفكرة وهو: إن أي تغيير يتسبب بدوره في إحداث رد فعل في النسق على صورة تغييرات جديدة تأخذ عموما اتجاها مضادا للتغيير الأول" ويقول ميردال "إنه على العكس من ذلك نجد أنه ليس هناك في الأحوال العادية مثل هذا الميل إلى الاستقرار الذاتي التلقائي في النسق الاجتماعي، فالنسق لا يسعى بنفسه نحو أي نوع من التوازن بين القوى، بل إنه على الدوام يبتعد عن مثل هذه الحالة. وفي الأحوال العادية لا يؤدي التغيير إلى إحداث تغييرات أخرى مضادة، بل تغييرات مساعدة تدفع النسق في الاتجاه السابق نفسه. وإن كان بسرعة أكبر. وبسبب هذه العملية الدائرية نجد أن العملية

الاجتماعية تميل إلى أن تكون تراكمية وغالبا ما تكتسب سـرعة بدرجة متزايدة". ص ص ١٨/ ١٩.

(١٢٨) سمير أمين، **التطور اللامتكافئ،** مرجع سابق، ص ١٠٨.

(١٢٩) للمؤلف تحفظ على أن يكون العمل الاجتماعي وحده مقياسـا للقيمة، وسمير أمين من القلائل الذين حاولوا أن يشيدوا بناء نظريا معاصرا بدءا من نظرية القيمة – العمل، وهو بهذه المحاولة يقـدم مدخلاً مختلفًا عن ميردال بطبيعة الحال لنقد النظرية الاقتصـادية النيوكلاسيك، وقد أراد سمير أمين أن يحتـوي تطـورات العـالم المعاصر في بناء نظري يرتبط عضويا بالمبادئ الأساسية لنظرية ماركس الاقتصادية، وكان طبيعيا أن يختلف بناؤه النظري ونتائجه مع أبحاث ونتائج الاقتصاديين الماركسيين في الدول الاشـتراكية ومن يؤيدون وجهة نظرهم في الغرب، فقد كف هؤلاء منذ فتـرة طويلة – كما سبق أن ذكرنا – عن اتباع هذا المنهج إيمانًا بعجزه. إلا أن التسليم بعجز البحث النظري عن التطور الجـاد، إذا ظـل ملتزما التزاما مطلقًا بفروض ماركس الأساسية، لا يعنـي تبريـر التخلف الحالي في البحث النظري في مجال العلوم الإنسانية بـين صفوف الماركسيين ولكنه يتطلب قليلاً أو كثيرا من التمرد ويمكن أن نقول إن هذا الاتجاه قد بدأ وبالنسبة لمحاولة سمير أمين فأعتقد أن التزامه الأمين أوصل الدراسة إلى عدد من النتـائج الخاطئـة وأصاب بعض أجزائها بعدم الاتساق، ولا يقلل هذا من قيمة الجهد

ومن أهمية النتائج الصحيحة التي توصلت إليها ممارسته. ينطبـق هذا الحديث أيضا على كتاب:

Arghivi Emmanual, **Unequal Exchange, A study of the Imperialism of Trade,** (London: NLB, 1972).

(١٣٠) عام ١٩٢٢ ألغى قانون التعريفة أي تسهيلات كـان قـد تـم منحها وزادت الرسوم الجمركية قـانون ١٩٣٠ ضـاعف نسـق الحماية – قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة ١٩٧٤ خول رئـيس الجمهورية خفض التعريفة الجمركية إلى ٥٠% مع بعض الـدول التي تقدم خفضا مقابلاً عام ١٩٤٨ أصبح على الرئيس أن يمتنـع عن خفض التعريفة إلى أقل من المسـتوى الـذي تعتبـره لجنـة التعريفة ضروريا لحماية مصالح المنتجين الأمريكيين، انظر:

A. Kirasnov, **The USA and Western Europe, Economic Relations After World War II,** (Moscow: Progress Publishers, pp. 62 – 63.

(١٣١)

Economic Survey of Europe Since the War, (Geneva, 1953), after Kirasnov, Ibid., pp. 63 – 64.

(١٣٢) من الطريف أن نذكر الحجج التي ترددت للدفاع عـن هـذه المواقف فقد برر البعض فرض رسوم جمركية على الواردات بما يساوي الفرق بين نفقات الإنتاج في الخارج ونفقات الإنتـاج فـي الداخل بأن هذا الإجراء يحقق التكافؤ بين نفقة إنتاج السـلعة فـي الداخل ونفقة إنتاجها في الخارج. مع أن هذا التفـاوت فـي نفقـة الإنتاج هو المولد لكل النتائج الإيجابية للتجارة الدوليـة (حسـب

منطق النظرية). أيضا ترددت في أوساط رجـال الأعمـال فـي الولايات المتحدة ضرورة حماية مستوى الأجـور المرتفـع فـي الداخل بإيصاد أبواب السوق الأمريكي في وجه السـلع الأجنبيـة التي تستخدم الأيدي العاملة المنخفضة الأجر في إنتاجهـا. وفـي المقابل كان رجال الصناعة في بلدان أوربـا الغربيـة يطـالبون بحماية المنتجات المحلية من منافسة السلع الأمريكية نظرا لارتفاع الكفاءة الإنتاجية التي تتمتع بها الأيدي العاملة في أمريكا. وكل هذا لا علاقة له طبعا بالمزايا النسبية ونظرية التجارة الدولية انظـر: زكي شافعي، مقدمة في العلاقات، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(١٣٣) هذه الدول هي: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلنـدا، فرنسـا، ألمانيا الاتحادية، أيرلندا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، السويد، المملكة المتحدة.

(١٣٤) Emile Benoit, **Europe at Sixes and Sevens,** (New York: Columbia University Press, 1961), p. 2.

(١٣٥) نقلاً عن مكرم سعيد، الدولار يحكم بريطانيا، (القـاهرة: دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٥٦)، ص ١٢٥.

(١٣٦) هذه الدول هي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيـا الغربيـة، أيرلنـدا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، بالإضـافة إلى بيرو (من خارج أوربا الغربية).

(١٣٧) تم تشكيل مجموعة العشرة هـذه فـي أكتـوبر ١٩٦٣ مـن الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية، فرنسـا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، السويد واليابان.

(١٣٨) حول قضية الدولار وأزمة نظام النقد الدولي يمكن الرجـوع مثلاً إلى: محمد داويدار، "أزمة الطاقة وأزمـة النظـام النقـدي الدولي"، مصر المعاصرة، (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤. وهبـي غبريال، الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧)، الفصل الأول والثالث/ V.Vakhrushev, Neocolonialism…, op. cit., ch. IV.

(١٣٩) انظر: عودة مذهب الحماية الجمركية (من دراسة قامت بهـا شعبة التجارة والمدفوعات بصندوق النقد الدولي بإشراف بـاهرام ناوزاد عن إجراءات حماية التجارة التي اتخذتها بعـض الـدول الصناعية في السنوات الأخيرة)، التمويل والتنميـة، العـدد ١٤، ملحق الأهرام الاقتصادي، (أول كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٨).

(١٤٠) نختلف هنا مع د. فوزي منصور حين يسـتدل علـى خطـأ نظرية التجارة الدولية بأن الحرية النسبية لانتقال عوامل الإنتـاج "بين الدول الصناعية المتقدمة والمستعمرات التابعـة لهـا كـان مفروضا أن تؤدي إلى طمس الفوارق بين المعـاملات الداخليـة والدولية، وتضاؤل النتائج التي يمكن أن تترتب علـى العلاقـات الاقتصادية الدولية" محاضرات في العلاقات الاقتصادية، مرجـع سابق، ص، ١١. والصحيح أن هذه الحرية النسبية في انتقال السلع

وعوامل الإنتاج لم تكن "بين البلاد الصناعية والمستعمرات" ولكن كانت حرية الانتقال من البلاد الصناعية إلى المستعمرات وبالتالي ليست القضية أن حرية الانتقال لم تؤد إلى نتائجه المتوقعة، وإنما القضية أن فرض قيام تجارة حرة بين دول غير متكافئة، هو أصلاً فرض غير وارد وإقامة بناء نظري على هذا الفرض الوهمي هو مجرد رياضة ذهنية.

(١٤١) المقصود بسعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر؛ أي أن سعر الصرف هو مجرد ثمن عملـة معينـة مقـدرا بوحدات من عملة أخرى.

(١٤٢) انظر هـ. ج. ويتيفين (مدير صندوق النقد) عن تقرير حول احتمالات المستقبل بالنسبة للاقتصاد العالمي أعدته هيئة الصندوق وناقشه المديرون التنفيذيون. منشور تحـت عنـوان: "الانتعـاش الاقتصادي العالمي والتكيف الدولي"، التمويل والتنمية، العدد ١٣، ملحق الأهرام الاقتصادي (أول آب/ أغسطس ١٩٧٨).

(١٤٣) توماس ريتشمان – ريتشارد ستيلسـون، "أثـر التسـهيلات الائتمانية لصندوق النقد الدولي في برامج الاستقرار الاقتصـادي،" وهي دراسة تقييمية للآثار المترتبة علـى التسـهيلات الائتمانيـة المقدمة إلى ٧٩ برنامجا خـلال الفتـرة ٦٣ – ١٩٧٢. والتقيـيم ينصب على البرامج التي تلقت دعما في ظل التسهيلات الائتمانية من جانب صندوق النقد الدولي. وذلك من "خلال الشرائح الائتمانية المرتفعة" أي اقتصر التقييم على الحالات التي شهدت تدخلاً مكثفًا

من الصندوق. التمويـل والتنميـة، العـدد ٨، ملحـق الأهـرام الاقتصادي (١٥ إبريل ١٩٧٧).

(١٤٤) انظر مثلاً: علي الجريتلي (٢٥ عاما – مرجع سابق) رمزي زكي (أزمة الديون الخارجية – مرجع سابق.

M.M. El- Imam, **Devaluation and Domestic Prices,** (Cairo: The Institute of National Planning, August 1976), Memo No. 1157.

(١٤٥) ريتشمان، المعونة المشروطة، مرجع سابق.

(١٤٦) شريل باير، فخ القروض، مرجع سابق، ص ٤٩.

(١٤٧) نظام بريتون وودز وضع أساس أسعار صرف ثابتة للعملات على أساس قاعدة الذهب الدولية. توقـف العمـل بـه فـي آب/ أغسطس ١٩٧١ عندما ألغت الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب، توالى تعويم كثير من العملات لكي يتحدد سـعر صـرفها حسب العرض والطلب على هذه العملات في أسـواق الصـرف الأجنبي. ويحدث عادة أن تتدخل السلطات النقدية لمنع الذبـذبات الشديدة أو المفتعلة.

(١٤٨) استخدام فؤاد مرسي مقولة السوق قاصدا مجـرد الاعتـراف بشبكة العلاقات بين العرض والطلب كحقيقة موضـوعية، ففـي حديث عن قضية التنمية يقول "إن القول بعجز آليات السوق قـول غير دقيق فليست المسألة هي أن قوى السـوق عـاجزة، وإنمـا المسألة هي أن السوق نفسها لم تتكون بعد.. إن مهمـة التخطـيط كأسلوب للتنمية ومبدأ لتنظيم الاقتصاد القومي هي أنه يعمل علـى

تكوين السوق لا أن يلغيها" انظر: محاولة لصياغة المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٧٧)، ص ص ٩٢ – ٩٥. وهذا الكلام لا غبار عليه ولكن فؤاد مرسي لم ينتبه إلى أنه يستخدم مصطلح السوق هنا بمفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى المستخدمة في الكتابات الاقتصادية الغربية.

(١٤٩) ميردال، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤١.

(١٥٠) Peter A. Odell, **Oil and World Power, Back ground to the Oil Crisis, (Penguin, 1975), P. 42.**

(١٥١) ت. م. ريتشمان، "المعونة المشروطة لصندوق النقد الدولي ومشاكل المواءمة ١٩٧٣ – ١٩٧٥"، التمويل والتنمية، العدد ١٥، ملحق الأهرام الاقتصادي، (١٥ كانون ثاني/ يناير ١٩٧٩) (يشتمل المقال على استعراض لواحد وعشرين تدبيرا احتياطيا منحها الصندوق دعما لبرامج تحقيق الاستقرار في ٨١ بلدا من البلدان الأعضاء).

(١٥٢) انظر شريل باير، فخ القروض، مرجع سابق، ص ١٥.

يكتب إيفانز في هذه النقطة "إن مسألة المعاملة التي ينبغي أن يلقاها دخل الاستثمارات، أو استهلاك الاستثمارات، قد أثارت عمليا الموضوع الذي قد يفسر لماذا اختار واضعو اتفاقية الصندوق أن يعتبروا الفائدة والدخل الصافي – تحديدا – مدفوعات لمعاملات جارية. كلما كان البلد حرا في تنظيم تنقلات رءوس الأموال، كان باستطاعته أن يضع شروطًا على دخول رءوس الأموال إليه، فإنه يفترض أحيانًا

أن باستطاعته أيضا – وكإجراء لضبط رءوس الأموال أن يطلب مـن المستثمر أن يتخلى عن إخراج الدخل من البلاد وعن استهلاكه كشرط للسماح بدخول رءوس الأموال. ولكن الأمر ليس كذلك كمـا توضـح المادة السادسة من القسم الثالث. فمثل هذا الطلب سيشكل بوضوح قيدا على مدفوعات العمليات الجارية. وهو بالتالي محـرم وفْـق اتفاقيـة الصندوق".

James G. Evans, "Current and Capital Transactions, How The Fund Defines Them", Finance and Development, (September 1968), p. 34.

(١٥٣)

Policies and Operations of the World Bank, IFC and IDA. Prepared by the Staff April 1962 (Amended to June 30,) 1963), Published by (Washington D.C: International Bank for Reconstruction and Development, 1963), 20433, p. 100.

(١٥٤) Ibid., p. 34

(١٥٥) محبوب الحق، "الاهتمامات المتغيرة لسياسات البنك الخاصـة بالإقراض"، التمويل والتنمية، العدد ١٣.

(١٥٦) راشيل ويفنج، "النقاط الرئيسية في تقرير التنميـة العـالمي"، التمويل والتنمية، العدد ١٤، ملحـق الأهـرام الاقتصـادي، (أول كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٨).

(١٥٧) ريتشمان، المعونة المشروطة، مرجع سابق.

(١٥٨) انظر: باير، فخ القروض، مرجع سابق، ص ٣٧.